





تأليف الشيخ الامام الملامة موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمدين محمودين قدامة المتوفي سنة ١٣٠٠ على مختصر الامام أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الحرقي المتوفي سنة ٢٣٤ه

ويليه



على متن المقنع ، تأليف الشيخ الامام شمس الدين أبي الفرج عبد الرحن بن أبي عمر محمد بن أحمد ابن قدامة المقدسي المترفي سنة ٦٨٧ هكلاها على مذهب امام الأعة (أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشياني) مع بيان خلاف سائر الأعة وأدلتهم رضي الله عنهم



﴿ تنبيه ﴾ وضناكتاب المغني في أعلى الصحائف والشرح الكبير في أدناها مفصولا بينهما بخط عرضي

وَلِرِلْالْنَبْ لِلْعَلِيَّتِ بیروت.لبنان

المنظم المن الفرائض الفرائض

روى أبو داود باسناده عن عبد الله بن عرو بن الماص أن رسول الله وَتَطَالِلُهُ قَالَ ﴿ العلم ثلاثة وما سوى ذلك فهو فضل: آية محكة وسنة قائمة وفريضة عادلة ﴾ وعن أبي هربرة أن النبي وَلَيْنَاتُهُ قالَ ﴿ تعلموا الفرائض وعلموه فانه نصف العلم وهو ينسى وهو أول شي وينستزع من أمي ﴾ أخرجه ابن ماجه ، ويروى عن عبد الله أن النبي وَلَيْنِيْنَ قال ﴿ تعلموا الفرائض وعلموها الناس قاني امرؤ مقبوض وان العلم سيقبض حتى بختلف الرجلان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما ﴾ وروى صعيد عن جربر بن عبد الحيد عن الاعش عن ابراهيم قال : قال عر بن الخطاب رضي الله

ب الدائض كتاب الفرائض

وهي قسمة المواريث روى أبو داود باسناده عن عبدالله بن عمرو بن العاص أن رسول الله على قال الم المراقة وما سوى ذلك فهو فضل: آية محكمة وسنة قاعة وفريضة عادلة ٤ وعن أبي هريرة أن الذي وينظي قال « تعلموا الفرائض وعلموه فانه نصف العلم وهو ينسى وهو أول شيء ينزع من أمتي ١٩ أخرجه ابن ما حبويروى عن عبدالله أن الذي وينسي والله المسلم والفرائض وعلموه الناس فاني امرة مقبوض وان العلم سيقبض حتى يختلف الرجلان في الفريضة فلا مجدان من يفصل بينها ٤ وروى سعيد عن جرير بن عبدا لهيد عن الاعمش عن ابراهم قال قال عمر تعلموا الفرائض فانها من دينكم وعن جرير عن عاصم الاحول عن مورق العجلى قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه تعلموا الفرائض واللحن والسنة كما تعلمون القرآن فليتعلم وقال ثنا أبو الأحوص ثنا أبو اسحاق عن أبي الاحوص عن عبد الله قال من تعلم القرآن فليتعلم وقال ثنا أبو الأحوص ثنا أبو اسحاق عن أبي الاحوص عن عبد الله قال من تعلم القرآن فليتعلم

عنه : تعلموا الفرائض فالهامن دينكر ، وعن جرير عن عاصم الاحول عن مورق العجلي قال قال عربن الخطاب رضى الله عنه تعلموا الفرائض واللحن والسنة كما تعلمون القرآن . وقال حدثنا أبو الاحوص أخبرنا ابو أسحاق عن أبي الاحوص عن عبد الله قال: من تعلم القرآن فليتعلم الفرائض

وروى جار بن عبدالله قال : جاءت امرأة سعد من الربيع الى رسول الله عَيْدُ الله الله عَلَيْنَ ابنتيها من سعد فقالت يارسول الله هانان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبرهما معك في أحد شهيداً وان عهما أخذ مالهما ولا ينكحان الا ولهما مال قال فنزات آية الميراث فأرسـل رسول الله عَيْنَاتِي الى عهما فقال ﴿ اعط ابنتي سعد الثلثين وأمها النمن وما بقي فهو اك ، رواه أحمد في مسنده

﴿مسئلة ﴾ قال أبو القاسم رحمه الله (ولا يرث أخ ولا أخت لا بوأم أو لا بمع ابن ولا مع ابن ابن وان سفل ولا مع أب)

أجم أهل العلم على هذا بحمد الله وذكر ذلك ابن المنذر وغيره ،والاصل في هذا قبل الله تعالى (يستفنونك قل الله يفتيكم في الكلالة أن أمرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ماترك وهو يرشها ان لم يكن لها ولد) الآية . والمراد بذلك الاخوة والاخوات من الابوين أومن الاب بلاخلاف بين أهل العلم ، ولانه قال وهو يرشها ان لم يكن لها ولد وهذا حكم العصبة وانتضت الآية أنهم لايرثون مم الولد والوالد لان الكلالة من لاولد له ولا والد، خرج من ذلك البنات والام لقيام الدايسل على ميراتهم معهما بتي ماعداهما على ظاهره، نيسقط ولد الابوين ذكرهم وأنشاهم بثلاثة بالابن وابن الابن

الفرائض وروى جابر بن عبد الله قال جاءت امرأة سعدبن الربيع الى رسول الله ﷺ بابنتيهامن سعد فقالت يارسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد شهيداً وأنَّ عمهما أخذ مالها ولا ينكحان الا ولمها مال فنزات آية الميراث قارسل رسولالله عَلَيْكَيْرُ الى عمما نقال « أعطا بنتي سعدالثلثين وأمها النمُن وما بقي فهو لك ٧ رواء الامام أحمد في مسنده ورواء النرمذي وأبو داود

(مسئلة) (وأسباب التوارث ثلاثة رحم ونكاح وولا. لا غير)

لان الشرع ورد بالتوارث بها بقوله تمالي (وألو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله) وقوله سبحانه (يوصيكم الله في أولادكم) وقوله (ولكم نصف ما ترك ازواجكم ـولهن الربع مما تركم) الآية وقول النبي مَتَنْظِيْتُهُ « أَمَا الولاء لمن أَعتق » وعنه أنها تثبت بالموالاة والماقدة لقول الله تعالى (والذين عقدت أيما نَكُم فَا تَوهم نصيبهم) والموالاة كالمعافدة وبإسلامه على يديه روي ذلك عن عمر رضي الله عنه لما روى راشد بن سعيدقال قال رسول الله عَيْنَالِيَّةُ « من أسلم على يديه رجل فهو مولا ووير تهويدي عنه » رواه سعيدوروي أبو امامة عن النبي عَلَيْكُيُّهُ أنه قال « من أسلم على يده رجل فهو مولاه ير مهويدي عنه » وعن تميم الداري انه قال يا رسول الله ما السنة في الرَّجل يسلم على يدي الرجل.من المسلمين؟ نقال « هو اولى الناس بمحياء وعانه » رواء سميد في سننه ورواه النرمذي وقال لا اظنه متصلا

وان سفل وبالاب، وبسقط ولد الاب بهؤلاء الثلاثة وبالاخ من الابوين لما روي عن علي عليهالسلام أن رسول الله وَيَتَطِلِنُهُ قضى بالدين قبل الوصية ولأن أعيان بني الام يتوار ثون دون بني العلات وشالرجل أخاه لا بيه وأمه دون أخيه لابيه . أخرجه النرمذي

(مسئلة) قال (ولا برث أخ ولا أخت لائم مع ولد ذكراً كان الولد أو أنثى ولامع ولد الابن ولا مع أب ولا مع جد)

وجملة ذلك أن وقد الام ذكرهم وأنتاهم يسقطون بأربعة بالولد وولد الابن والاب والجد أب الاب وان علا ، أجمع على هذا أهل العلم فلا نعلم أحداً منهم خانف هذا الا رواية شذت عن ابن عباس في أبوبن وأخوبن لأم للام الثلث وللاخوين الثلث، وقيل عنه لهما ثلث الباقي وهذا بعيد جداً قال ابن عباس يسقط الاخوة كلهم بالجد فكيف يررث ولد الام معالاب ? ولاخلاف بين أهل العلم في أن ولد الام يسقطون بالجد فكيف يرثونه ما الاب ? والاصل في هذه الجلة قول الله تعالى (وان كان رجل بورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ، فان كانوا أكثر من ذلك فيسم شركا. في الثلث) والمراد بهذه الآية الاخ والاخت من الام باجاع أهل العلم وفي قراءة سعد بن أبي وقاص وله أخ أو أخت من أم والكلاة في قول الجهور من ليس له ولد ولا والد فشرط في توريشهم عدم الولد والوالد والوالد يشمل الذكر والانثى والوالد يشمل الاب والجد

ولنا قول الذي وَلِيْكُوْدُ إِنمَا الولاء لمن أعنق » فأما أحاديهم فحديث راشد مرسسل وحديث أبي أمامة فيه معاوية الصدفي وهو ضيف، وحديث نمم ليس بصريح في الميراث وقيل يثبت بكونهما من أهل الديوان ولا عمل عليه ، وهذا كان في بدء الاسلام ثم نسخ بقوله تعالى (وأولو الأرحام بمضهم أولى بعض في كتاب الة)

(فصل) إذا مات الانسان بديء بتكفينه وتجهيزه مقدماً على ما سواه كما يقدم المفلس بنفقته على ما سواه ، ثم تقضى ديونه لقوله سبحانه (من بعد وصية يوصى بها أودين) قال على رضي الله عنه ان رسول الله ويُقِيِّلِيَّةُ قضى أن الدين قبل الوصية ولان الدين تستفرقه حاجته فقدم كمُؤنة تجهيزه تم تمفذ وصيته للا ية ثم ما بقي قسم على الورثة للا يات الثلاث المذكورة في سورة النساء

﴿ مسئلة ﴾ (والمجمع على توريثهم من الذكور عشرة:الابن وابنه وان نزل والاب وأبوه وان علا والاخ من كل جهة وابن الاخ من الام والم وابنه كذلك والزوج ومولى النعمة، ومن النساء سبع: البنت وبنت الابن والام والجدة والاخت والمرأة ومولاة النعمة)

آكثر حؤلاء ثبت توريم بالكتاب والسنة ، فالابن والبنت ثبت مير أنهما بقوله تمالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظالا تثبين ويدخل في ذلك ولدالابن والابوان بقوله تمالى (ولا بوبه لنكل واحد منها السدس

(فصل) اختلف أهل العلم في الكلالة فقيل : الكلالة امم الورثة ماعدا الوالدين والمولودين نص احمد على هذا ، وروي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال :الكلالة من عدا الواد والواقد واحتج من ذهب الى هــذا بقول الفرزدق في بنى أمية

ورثتم قناة المجد لاعن كلالة عن ابني مناف عبد شهس وهاشم والمائد والوائد قد واشتقاقه من الاكليل الذي يحيط بالرأس ولا يعلو عليه فكأن الورثة ماعدا الوقد والوائد قد أحاطوا بالميت من حوله لا من طرفيه أعلاه وأسفله كاحاطة الاكليل بالرأس فأما الوائد والوائد فها طرفا الرجل فاذا ذهيا كان بقية النسب كلالة قال الشاعر

فكيف باطراني اذا ماشتمتني وما بعد شيم الوالدين صلوح

وقالت طائفة الكلالة اسم للميت نفسه الذي لاولد له ولا والد بروى ذلك عن هر وعلي وابن مسمود ، وقبل الكلالة قرابة الام واحتجوا بقول الفرزدق الذي أنشدناه عنى انكم ورثم الملك من آبائكم لا عن أمها نكم ، وبروى عن الزهري أنه قال الميت الذي لا وقد له ولاوالد كلالة ريسمى وارثه كلالة والا يتان في سورة النساء والمراد بالكلالة فيها الميت ولا خلاف في أن اسم الكلالة بقم على الاخوة من الجهات كلها ، وقد دل على صحة ذلك قول جابر يارسول الله كيف المبراث؟ انما برثني كلالة فجمل الوارث هو الكلالة ولم يكن لجابر يومئذ ولد ولا والد، ومن ذهب الى أنه يشترط في الكلالة عدم الولد والواقد زيد وابن عباس وجابر بن زيد والحسن وقنادة والنخعى وأهل المدينة

والجد يحتمل أن يتناوله هذا النص كا دخل ولد الابن في عموم أولادكم ، والاخ والاخت من الابوين أو الاب عبت ارثهما بقوله سبحانه (وله اخت فلها نصف با برك وهو يرثها ان لم يكن لهاولد) والاخ والاخت من الام عبت ارثهما بقوله تعالى (وله أخ أو أخت فلكل واحد منها السدس وأما ابن الاخ للابوين أو للاب والم وابنه وعم الاب وابنه فثبت ميرائهم بقول النبي ويتطابق هما أبقت الفروض فلا ولى رجل ذكر ولم يدخل فيهم ولد الام ولا الهم للام ولا ابنه ولا الحالولا أبوالام لانهم ليسوا من المصبات. وأما المولى المعتق والمولاة فثبت أرثهما بقوله عليه الصلاة والسلام « انما الولاه لن أعتق » والجدة أطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس ، والزوج عبت ارئه بقوله تعالى (ولمكم نصف ما تركم) الآية ، وجميعهم ذووا فرض وعصبة ما تركم) الآية ، وجميعهم ذووا فرض وعصبة فالذكور كلهم عصبات الا الزوج والاخ من الام والاب والجد مع الابن، والاناث كلمن اذا انفردن عن الخوس و أله بالمنات. ومن لا يسقط بحال خسة : الزوجان والابوان وولد الصلب لانهم يمتون بأنفسهم من غير واسطة بينهم وبين الميت يحجبهم ، ومن سواهم من الوارث انما عت بواسطة سواه فيسقط عن هو أولى بالميت منه

﴿ مَسَالًا ﴾ (والوارث ثلاثة ذوو فرض وعصبات وذوو رحم .)

والبصرة والكونة ، ويروى عن ابن عباس أنه قال السكلالة من لا ولد له ، ويروى ذلك عن عمر والصحيح عنها كقول الجاعة

(مسئة) قال (والا تحوات مع البنات عصبة لهن مافضل وليست لهن ممهن فريضة مسماة)

العصبة هو الوارث بغير تقدير واذا كان معه ذو فرض أخذ مافضل عنه قل أو كثر وان انفرد أخذ الكل ، وان استغرقت الفروض المال سقط ، والمراد بالاخوات همنا الاخوات من الابوين او من الاب لانه قد ذكر أن ولد الام لاميراث لهم مع الولد وهذا قول عامة أهل العلم يروى ذلك عن هر وعلي وزيد وابن مسعود ومعاذ وعائشة رضي الله عنهم واليه ذهب عامة الفقهاء الا ابن عباس ومن تابعه فانه يروى عنه أنه كان لايجعل الاخوات مع البنات عصبة فقال في بنت واخت: المبنت النصف ولا شيء للاخت فقبل له أن عمر قضى بخلاف ذلك جعل المزخت النصف فقال ابن عباس أنم أعلم أم الله يريد قول الله سبحانه (أن أمرؤ هاك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ماترك) قائما جعل لها الميراث بشرط عدم الوادى الحق فيا ذهب اليه الجهود فان ابن مسعود قال في بنت و بنت ابن جمل لها الميراث بشرط عدم الوادى الحق فيا ذهب اليه الجهود فان ابن مسعود قال في بنت و بنت ابن وأخت لا قضين فيها بقضاء رسول الله على المنات النصف ولبنت الابن السدس وما بني فالماخت دواه

باب ميراث ذوي الفروض

وهم عشرة الزوجان والابوان والجد والجدة والبنت وبنت الابن والاخت من كل جهة والاخ من الام فلزوج انتصف إذا لم يكن الهينة ولدولا ولدان والربح اذا كان مه أحدها ، ولا الم فلزوج انتصف إذا لم يكن الهينة ولدولا ولدان والربح اذا كان مه أحدها ، وهذا الجاع من أهل العم القول الله تعالى (ولم المتحلم الرك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلم المرابع عائر كن من بعد وصية يوصين بهاأو دين ولهن الربع عائر كم من بعد وصية توصون بهاأو دين ولمن الربع عائر كم من بعد وصية توصون بهاأو دين وولد الأبن ولد بدليل قوله تعالى يابني آدم ويابني اسر أثيل وانما وسلم الماعة الزوجات مثل الواحدة لا نعلو جمل وولد الأبن ولد بدليل قوله تعالى يابني آدم ويابني اسر أثيل وازد فرضهن على فرض الزوج ، ومثل هذا في المكل واحدة الربع وهن أربع لا خدن جميع المال وزاد فرضهن على فرض الزوج ، ومثل هذا في المجدات للجاعة مثل ما للواحدة لأنه لو أخذت كل واحدة السدس لا خذن النصف إذا كن ثلاثة وزدن على ميراث الجد . فأما سائر أصحاب الفروض كالبنات وبنات الابن والاخوات المتفر قات كلمن فان لا كل جماعة منهن مثل ما للابنتين على ما يذكر في موضعه وزدن على فرض الواحدة لان الذكر في موضعه وزدن على فرض الواحدة لان الذكر وقرابة الأم المجردة .

البخاري وغيره واحتجاج ابن عباس لا يدل على ماذهب اليه بل يدل على أن الاخت لايفرض لها النصف مع الوقد وغين نقول به فان مانا خذه مع البنت ليس بفرض والما هو بالتعصيب كيراث الاخ وقد وافق ابن عباس على ثبوت ميراث الاخ مع الوقد مع قول الله تعالى (وهو برثها أن لم يكن لها وقده وافق ابن عباس على ثبوت ميراث الاخ لاشتراطه في توريثه منها عدم وقدها وهو خلاف الاجماع ثم أن الذي وتيني وهو البين لكلام الله تعالى قد جعل للاخت مع البنت و بنت الابن الباقي عن فرضهما وهو الثلث ولو كانت ابننان و بنت ابن اسقطت بنت الابن وكان للاخت الباقي وهو الثلث فان كان معهم أم فلها السدس و ببقى للاخت السدس فان كان معهم أم فلها السدس و ببقى للاخت نصف السدس فان كان معهم أم عالت المسئلة من أثني عشر المؤوج الربم و اللابنتين الثلثان و ببتى اللاخت نصف السدس فان كان معهم أم عالت المسئلة و مقطت الاخت

﴿ مسئلة ﴾ قال (و بنات الابن عنزلة البنات إذا لم يكن بنات)

أجمع أهل العلم على أن بنات الابن بمنزلة البنات عند عدمهن في ارتهن وحجبهن أن يحجبه البنات وفي جمل الاخوات معهن عصبات وفي أنهن اذا استكلن الثلثين سقط من أسفل منهن أمن بنات الابن وغير ذلك ، والاصل في ذلك قول ألله عز وجل (يوصيكم الله في أولاد كم الذكر مثل حظالا نثيين فان كن نساه فوق اثنتين فلهن ثاثا ما ترك) وولد البنين أولاد قال الله إنعالى (يابني آدم) يخاطب

(فصل) قال رضى الله عنه(وللاً ب ثلاثة أحوال حال يرث فيها بالفرض المجرد وهي مع ذكور الولد أو ولد الابن ويرث السدس والباقي للابن ومن معه)

لا نعلم في هذا خلافا لقول الله تعالى (ولا بو به الكل واحد منها السدس بما ترك انكان له ولد) وحال) يرث فيها بالتعصيب المجرد وهي مع عدم الولد وولد الابن فيأخذ المال ان انفرد ، وان كان معه ذو فرض غير الولد كزوج أو أم أو جدة فلذي الفرض فرضه وباقي المال له لقول الله تعالى (فان لم يكن له ولد وورثة أبواه فلا مه الثلث أضاف الميراث اليهما ثم جمل للام الثلث فكان الباقي للاب ثم قال (فان كان له اخوة فلا مه السدس) فجمل للام مع الاخوة السدس ولم يقطع إضافة الميراث الى الابوين ولا ذكر للاخوة ميراثا فكان الباقي كله للاب (الحال الثالث) مجتمع له الفرض والتعصيب وهي مع اناث الولد أو ولد الابن فيأخذ السدس لقوله تعالى (ولا بويه لمكل واحد منها السدس مم البنت اجماعا ثم يأخذ ما بقي بالتعصيب الم روى ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الحقوا الفرائض باهلها فل بقي فلا ولى رجل ذكر » متفق عليه والاب أولى رجل بعد الابن وابنه وهذا كله مجمع عليه ليس فيه خلاف نعلمه

و فصل) (قال وللجد ثلاثة أحوال الاب الثلاثة إلا أنه يسقط بالابلايدلي به ويسقط عن رتبة الاب في زوج وا بوين وامرأة وأبوين فيفرض للام فيها ثلث جميع المال وله حال رابع مع الاخوة

بذلك أمة عمد ﷺ وقال (يابني اسرائيل) يخاطب ذلك من في عصر النبي ﷺ منهم ، وقال الشاعر بنونا بنو أبنائنا وبنائنا — بنوهن أبنا. الرجال الاباعد

(مسئلة)قال (فان كن بنات وبنات ابن فللبنات الثلثان وليس لبنات الان شيءالا أن يكون ممهن ذكر فيمصبهن فعا بتي للذكر مثل حظ الانثيين)

اجمع أهل الدلم على أن فرض الابنتين الثانان الا رواية شاذة عن ابن عباس ان فرضها النصف لتول الله تمالى (فان كن نساء فرق اثنت بن فابن ثانا ما ترك) فنهومه ان مادون الثلاث ليس لها الثانان، والصحيح قول الجاعة فان النبي علي الله على الله على الربيع « أعط ابني سعد الثلث من وقال الله تمالى في الاخوات (فإن كاننا اثنتين فلمها الثلثان بما ترك) وهذا تنبيه على أن البنتين الثانين الثانين لأيهما أقرب ولان كل من برث الواحد منهم النصف فللاثنتين منهم الثلثان كالاخوات من الهوين والحدم وجماعهم فللاثنين منهم مثل فرض الجاعة كواد الام والاخوات من الابوين أو من الاب فأما الثلاث من البنات فمازاد فلاخلاف في ان فرض الجاعة الثلثان وانه ثابت بقول الله تعالى (فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثانا ما ترك)

والاخوات من الابوين والاب فانه يقاسمهم كأخ إلا أن يكون الثلث خيراً له فيأخذه والباقي لهم، فان كان معهم ذو فرض أخذ فرضه ثم للجد الأخظ من المقاسمة كأخ أو ثلث الباقي أو سدس جميع المال وسوف نذكر الاختلاف فيه إن شاء الله تعالى، فروى أبو داود باسناده عن عمران بن حسين أن رجلا أنى النبي ويَشَيِّنَي فقال إن ابن ابني مات فمالي من ميرا ثه ؟ قال لك السدس فلما أدبر دعاه فقال ان لك حدساً آخر فلما أدبر دعاه فقال إن الك السدس الآخر طعمة » قال قتادة فلا ندري مع أي شي وورثه قال قتادة أقل شي وورث الجدالسدس وروي عن عمر رضي الله عنه أنه قال أيكم يعلم ماورث رسول الله صلى الله عليه وسلم المدس قال مع من ؟ قال لا أدري قال لا دريت فما يغني إذا رواه سعيد في سننه . قال أبو بكر بن المنذر أجمع أهل العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان الجد ابا الأب لا يحجه عن الميراث غير الاب وانزلوا الجدفي الحجب الله صلى الله عليه وسلم على ان الجد ابا الأب لا يحجه عن الميراث غير الاب وانزلوا الجدفي الحجب والميراث منزلة الاب في جميع المواضع إلافي ثلاثة أشياء (احدها) زوج وأبوان (والثانية) زوجة وابوان والثانية) وجة وابوان المعرف وانتاهم، فذهب للأم ثلث الباقي فيها مع الرب وثلث جميع المهال مع المجوزة والاخوات من جميع الجمات كما يسقطهم والاخوات من جميع الجمات كما يسقطهم الصديق رضي الله عنه الحبات كما يسقطهم ومعاذ بن جبل وابي موسى وأبي الديرة ووي ذلك عن عثمان وعائشة وأبي بن كعب وابي الديرة وبهاذ بن جبل وابي موسى وأبي هر برة رضي الله عنه عن عثمان وعائشة وأبي بن كعب وابي الديرة وبها وابي موسى وأبي هر برة رضي الله عنه عن عثمان وعائشة وأبي بن كعب وابي الديرة وابي الديرة وابي الديرة وابي الوبي الديرة وابي الديرة ومني الله عن عثمان وعائشة وأبي بن كعب وابي الديرة وابي الدين الميالة عليه وابي الديرة وابي الدير

واختلف فيا ثبت به فرض الابنتين نقيل أبت بهذه الآية والتقدير ؛ فان كن نساء اثنتينوفوق صلة كقوله (فاضر بوا فوق الاعناق) أي اضر بوا الاعناني . وقد دل على هذا ان النبي ﴿ اللَّهِ عَلَيْكُ عَين نزلت هذه الآية أرسل إلى أخي سعد بن الربيم «اعطا بنتي سعدالثانين» وهذا من النبي عَلَيْكُ قَلْسِير للا ية وبيان لمعناها واللفظ إذا فسر كان الحكم ثابتا بالمفسر لايالتفسير ويدل علىذلك أيضا ان سبب نزول الآية قصة بنتي معد بن الربيع وسؤل امهما عن شأنهما في ميراث أبيهما،وقيل بل ثبت مهذه السنة الثابتة وقيل بل ثبت بالتنبيه الذي ذكرناه وقيل بل ثبت بالاجماع وقيل بالقياس، وفي الجلة فهذا حكم قد أجمع عليه وتواردت عليه الادلة التي ذكر فاهاكلها فلا يضرنا أبها أثبته، وأجمع أهل العلم على أن بنات الصلب متى استكلن الثلثين سقط بنات الابن مالم يكن بازائهن أو أسفل منهن ذكر يمصبهن وذقك لان الله تعالى لم يفرض للاولاد اذا كانوا نساء الا الثلثين قليلات كن أو كثيرات وهؤلاً. لم يخرجن عن كونهن نساء من الاولاد وقد ذهب الثاثان لولد الصلب فلم يبق لهن شيء ولا يمكن أن يشاركن بنات الصلب لانهن دون درجتهن فان كان مع بنات الابن ابن في درجتهن كأخيهن أو الناهمين أو أنزل منهن كابن أخبهن أو ابن ابن عبن ابن ابن ابن ابن ابن عمين عصبهن في الباقي فجعل بينهم الذكر مثل حظ الانتيين وهذا قول عامة العلماء : يروىذاكعن علي وزيد وعائشة رضي الله عنهم وبه قال مالك والثوري والشاني رضي الله عنهم وإسجاق وأصحاب الرأي وبهقال سائر الفقها. الآ ابن

الطفيل وعبادة بن الصامت وعطاء وطاوس وجابر بن زيدوبه نال قتادة واسحاق وابو ثور ونسيم ابن حماد وأبو حنيفة والمزبي وابن شريح وابن اللبان وداود وابن المنذر وكان علي بن أبي طالب وان مسمود وزيد بن ثابت يورثونهم معه ولا يم جبونهم به وبه قال مالك والاوزاعي والشافعي وأبو يوسف ومحمدلان الاخ ذكر يعصب اخنه فلم يسقطه الجدكالابن ولان ميراتهم ثبت بالكتاب فلايحجبون إلا بنص أو إجباع أو قياس وما وجد شيء من ذلك فلا يحجبون ولاتهم تساووا في سبب الاستحقاق فيتساوون فيه ، فان الاخ والحبد يدليان بالاب الحبد أبوه والاخ ابنه وقرابة البنوة لا تنقص عن قرابة الابوة بل ربما كانت أقوى منها، فإن الابن يسقط تعصيب الأب ولذلك مثله على رضي الله عنه يشجرة انبتت غصناً فانفرق منه غصنان كل منهما أقرب منه إلى أصل الشجرة ، ومثله زيد بواد خرج منه نهر وأغرق منه جدولان كل واحد منها إلى الآخر أنرب منه الىالوادي ، واحتج من ذهبمذهبأبي بكر رضي الله عنه بقول الذي صلى الله سايه وسلم «الحقوا الفرائض بأحلها فما بفي فلا ولى رجل ذكر» متفق عايه والحبد أولى من الأخ بدليل المنى والحسكم ، اما المعنى فانله قرابة إبلادو بعضية كالأبوأما الحسكم قان الفروض إذا ازدحمت سقط الأخ دونه ولا يسقطه أحد إلا الاب، والأخ والاخوات يستعلون بثلاثة ،ويجمع له بين الفرش والتعصيب كالاب وهم ينفردون واحدمنهما ، ويسقطولد الام، مسعود ومن اتبعه فانه خالف الصحابة في ست مسائل من الفرائض هذه إحداهن فجمل الباقي الذكر دون اخوانه وهو قول أبي ثور لان النساء من الاولاد لا برئن أكثر من الثنين بدليل ما ار انفردن و توريبهن همنا يغضي إلى نوريبهن أكثر من ذاك

ولنا قول الله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم قذكر مثل حظ الاندين) وهؤلا، يدخلون في عوم هذا الهنظ بدليل تناوله لهم لو لم يكن بنات، عرعدم البنات لا يوجب لهم هذا الاسم عولان كل ذكر وأنى يقتسمون المال اذا لم يكن بهم ذو فرض فيجب أن يقتسها الفاضل عنه كأ ولاد الصلب والاخوة مع الاخوات، وما ذكروه فهو في الاستحقى تفرض ، فأما في مسئلتنا فأسا يستحقون بالتعصيب فكان معتبرا بأولاد الصلب والاخوة والاخوات م ويبطل ماذكروه بما اذا خلف ابنا وست بنات فانهن يأخذن ثلاثة أرباع المال ، وان كن عمر آ أخذن خمسة أسداسه وكلما ذدن في العدد زاد استحقاقهن

(نصل) وابن ابن الابن يعصب من في درجته من أخوانه وبنات همه وبنات ابن عم أبيه على كل حال، ويعصب من هو أعلى منه من عمانه وبنات عم أبيه ومن فوقهن بشرط أن لا يكن ذوات فرض ويسقط من هو أفل منه كبنائه وبنات أخيه وبنات ابن عمه، فلو خلف الميت خمس بنات ابن يعضهن إنزل من بعض لاذكر معهن وعصبة كان العمليا النصف والاأنية السدس وسقط سائرهن والباقي العصبة

وولد إلاب يسقطون بهم بالاجماع إذا استغرقت الفروض المال وكانوا عصبة. وكذلك ولد الابوين في المشركة عند الاكثرين ولانه لا يقتل بقتل ابن ابنه ولا يحد بقذفه ولا يقطع بسرقة ماله وتحب عليه نفقته ويمنع من دفع ذكامه اليه كالاب سواء فدل ذلك على قربه ، فان قيل فالحديث حجة في تقديم الاخوات لان فروضهن في كناب الله تعالى فيجب أن تلحق بهن فروضهن ويكون للجدما بقي، فالجواب أن هذا الخبر حجة في الذكور المنفردين وفي الذكور مع الاناث أو نقول هو حجة في الجميع ، ولا فرض لولد الاب مع الجد لابهم كلالة ، والسكلالة اسم لاوارث مع عدم الولد والوالد فلا يكون لهم معه فرض لولد الاب مع الجد لابهم كلالة ، والسكلالة اسم لاوارث مع عدم الولد والوالد فلا يكون لهم معه إذاً فرض حجة أخرى قالوا الجد أب فيحجب ولد الاب كالاب الحقيقي ، ودليل كونه أبا قوله تعالى (ملة أبيكم ابراهم) وقول بوسف (واتبحت ملة آبائي ابراهم واسحاق) وقوله (كا أتمها على أبويك من قبل ابراهم واسحاق) وقوله (كا أتمها على أبويك من قبل ابراهم واسحاق) وقال الذي صلى الله عليه وساء «النصر بن كنانة لا نقفوا أمنا ولا ننتني من أبينا وقال الشاع،

انا بني نهشل لا ندعي لاب عنه ولا هو بالابناء يشرينا فوجب أن يحجب الاخوة كالاب الحقيقي يحقق هذا أن ابن الابن وان سفل يقوم مقام ابنه في الحجب كذلك أبوالاب يقوم مقام ابنه ولذلك قال ابن عباس ألا يتقي اللة زبد? يجمل ابن الابن فان كان مع العليا أخوها أو ابن حمها فالمال بينهما على ثلاثة وسقط سائرهن ، فانكان مع الثانية عصبها وكان العلميا النصف والباقي بينه وبين الثانية على ثلاثة، فإن كان مع الثالثة فالعليا النصف والثانية السدس والباقي بينه وبين الثالثة على ثلاثة ، فان كان مع الراجة فلامليا النَّصف وقانانية السدس والباقي بينــه وبين الثالثة والرابعة عَلَى أربعة، فان كان مع الحامسة فالبنقي بعد فرضالاولى والثانية بينهو بين الثالثة والرابعة والحامسة على خمسة وتصح من ثلاثين ، وأن كان أنزل من الحامسة فكذلك ولا أعلم في هذا خلامًا بين القائلين بثبوت تعصيب بنات الابن مع بني الابن بعد استكال الثلثين

(مسئلة) قال (فان كانت أبنة واحدة وبنات أن فلابشة الصلب النصف ، ولبنات الابن واحدة كانت أو أكثر من ذلك السدس تكملة الثلثين الا أن يكرن معين ذكر فيعصيهن فيها بقى للذكر مثل حظ الانثيين)

في هذه المسالة ثلاثه أحكام (أحدها) أن البنت الواحدة النصف ولا خلاف في هذا بين علماء المسلمين لقول الله تعالى (وان كانت وأحدة فلها النصف) ولان النبي مَيَنَالِيَّةِ أَضَى في بنت و بنت ابن وأخت ان قبنت النصف وابنت الابن السدس ومابقي فللاخت

ابنا ولا يجمل أيا الاب أيا ولان بينهما إبلاداً وبعضية وجزئية وهو يساوي الاب في أكثر أحكامه فيساويه في هذا الحجب، محققه أن أبا الاب وان علا يسقط بني الاخوة ولوكانت قرآبة الاخ والجــذ واحدة لوجب أن يكون أبو الجد مساويا ابني الاخ لتساوي درجة من أدليابه ولا تفريم على هذا القول لوضوحه.

(فصل) واختلف القائلون بتوريثهم معدفي كيفية توريثهم، فكان على رضي اللَّمَّغه يفرض للاخوات فروضهن والباقى للعجد إلا أن ينقصه ذلك من السدس فيفرضه له، فَان كانت أخت لابوين واخوة لاب فرض للاخت النصف وقاسم الجد الاخوة فيما بقى إلا أن تنقصه المقاسمة من السدس.فيفرضه له فان كان الاخوة كابم عصبة قاسمهم الجد إلا السدس فان اجتمع ولد الاب وولد الابوين مع الجد مبقط ولد الاب ولم يدخلوا في المقاسمة ولا يعتد بهم ، وان ا غرد ولد الاب قاموا مقام ولد الابوين مع الجد، وصنع ابن مسمود في الجد مع الاخوات كصنع على وقاسم به الاخوة إلى الثلث فان كان أمحاب الفرائض أعطي أصحاب الفرائض فرائضهم ثم صنع صبيع زيد في اعطاء الاحلخ من المقاسمة أو ثلث الباقي أو مـدس جميم المال، وعلى يقاسم به بعد أصحاب الفرائض إلا أن يكون أصحاب الغرائض بنتاً أو بنات فلا يزيد الجد على الثلث ولا يقاسم به، وقال بقول علىالشميوالنخميوالمغيرة ابن مقسم وابن أبي ليلي والحسن بن صالح وذهب الى قول ابن مسعود مسروق وعلقمة وشريح ، فأما مذهب زبد فهو الذي ذكره شيخنا في الكتاب المشروح وذكره الحرقي وسنشرحه ان (الاأي) أنه أذا كان مع البنت الواحدة بنت أبن أو بنات أبن فلبنت النصف ولبنات ألابن واحدة كانت أو أكثر من ذلك السدس تكلة الثنين وهذا أيضا مجمع عليه بين العلماء والاصل فيه قول أنه تعالى (فان كن ندا، فوق اثنين فلبن ثلثاما رك وأن كانت واحدة فلما النصف فغرض البنات كلبن الثلثين وبنات الصلب وبنات الابن كلبن نساء من الاولاد فكان لهن التلنان بغرض الكتاب لابزدن عايه واختصت بنت الصلب بالنصف لانهمنروض لها والاسم متناول لها حقيقة فيمتى البقية مثل الاثنين عوقد روى هزيل بن شرحبيل الاودي قال المثل ابو موسى عن أبنة وأبنة أبن وأخت فقال : البنت النصف وما بقي فللاخت فأنى أن مسعود وأخبره بقول أبي موسى نقال لقد ضلات أذا وما أنا من ألم تدين ولكن أقضى فيها بقضاء وسول الله ويجبل الابن السدس تكانة الثانين وما بقي فللاخت فأنينا أباموسى فأخبر ناه بقول أبن مسعود فقال لا تسألوني عن شيء مادام الحبر فيكم متنق عليه بنحو من هذا المعني

(الحكمااناك) اذا كان مع بنات الابن ذكر في درجتهن قانه يعصبهن فيما بقي قاذكر مثل حظ الانهن في قول جهور الفقها. من الصحابة ومن بعدهم الا أبن مسعود فيمن تابعه قانه خالف الصحابة فيها وهذه المسئلة الثانية التي انفرد فيها عن الصحابة فقال لبنات الابن الاضر بهن من المقاسمة أوالدس قان كان السدس أقل مما يحصل لهن بالمقاسمة فرضه لهن وأعطى الباقي قذكر ، واذ كان الحاصل لهن

شاء الله تعالى واليه ذهب أحمد وبه قال أهل المدينة والشام والتوري والابرزاعي والنخي والحجاج بن ارطاة ومالك والشافي وابو يوسف ومحمد بن الحسن وأبو عبيد وأكثر أهل المم فذهب زبد في الحجد مع الاخوة والاخوات للابوين أو للاب أنه يفاسمهم كاخ الأأن يكون ثلث المال احظله ، فان نقصته المقاسمة عن الثلث فه الثلث والباقي لهم ، فعلى هذا اذا كان معه اخوان أوأد بع أخوات أو أخ وأختان فالثلث والمقاسمة سواء ، فان نقصوا عن ذلك فالمقاسمة أحظله فقاسم به لاغير وان زادوا فأعطه الثلث ، فان كان معهم ذو فرض أخذ فرضه وكان للجد الاحظ من المقاسمة كاخ أو الله الباقي أو سدس جميع المال ، الماكونه لا ينقص عن ذلك مع المولد الذي هو أقوى فع غيرهم أولى والما أعطاؤه ثلث الباقي اذا كان احظ فلأن له ائثلث مع عدم الفروض فا اخذ بالفروض كانه معدوم قد ذهب من المال فصار ثلث الباقي عنزلة ثلث جميع المال وأما المقاسمة فعي له مع عدم الفروض فكذلك مع وجودها، فعلى هذا ، في زاد الاخوة عن اثنين أو من يعدلهم من الاناث فلا حظ له في المقاسمة وان نقصوا عن ذلك فلا حظ له في ثلث الباقي ومتى رادت الفروض عن النصف فلا حظ له في ثلث الباقي، وان نقصت عن النصف فلا حظ له في المسدس وثلث الباقي ، وان كان الاخرة اثنين والفرض النصف أستوى المقاسمة وثلث الباقي ، وان كان الاخرة اثنين والفرض النصف أستوى المقاسمة وثلث الباقي وسدس جميع المال

بالمقاسمة أقل قاسم بهن، وبني ذلك على أصابه في أن بنت الابن لا يعصبها أخرها إذا أستكل البنات الثائين الا أنه ناقص في المقاسمة اذا كان اضربهن وكان ينبغي ان يعطيهن السدس على كل حال ولنا أول الله تمالي (يوصيكم الله في أرلادكم قذ كرمثل حظ الاشين) ولانه يقاصم الولم يكن غيرهما

فقاسمها مع بنت الصاب كالو كانت المقاسمة أضربهن وأصله الذي بني عليه فاسد كا قدمنا

(فصل) وحكم بنات أين الاين مع بنات الاين حكم بنات الاين مع بنات الصلب في جميع ما ذكرنا في ها تين المسئلتين وفي أنه متى استكل من فوق السفلي الشين سقطت إذا لم يكن لها من يعصبها سواء كمل الثنان لمن في درجة واحدة أو العليا أوالتي تليها وكذاك كل من نزلت درجته مع من هو أعلى منه وقد مثلنا ذلك في المسئلة الني ذكرنا في آخر المسئلة التي قبل هذه

﴿ مسئلة ﴾ قال (والاخرات من الاب عنزلة الاخرات من الاب والام اذا لم يكن اخوات لاب وأم فان كان اخوات لاب وأم وأخوات لا ب فللاخوات من الاب والام الثلثان وليس للاخوات من الاب شيء الاأن يكون ممهن ذكر فيعصبهن فيهامابقي للذكر مثل حظ الانثيبن، فإن كانت أخت واحدة لابوأموأ خوات لاب فللاخت للاب والام النصف وللاخوات من الاب واحدة كانتأو اكثر من ذلك السدس تكملة الثلثين الا أن يكون ممهن ذكر فيعصبهن فيما بقي للذكر مثل حظ الانثيبن

(فصل) ولا ينقص الجد عن سدس المال أو تسميته اذا زادت السهام ، هذا قول عامة أهل الم الا أنه روي عن الشعى أنه قال ان ابن عباس كتب الى على في ستة اخوة وجد فكتب اليه اجبل الجد سابههم وابح كتابي هذا وروي عنه في سبعة أخوة وجدأن الجد ثامنهم وحكي عن عمران بن حِصين والشعي المقاسمة الى نصف سدس المال

ولنا ان الحبد لاينقص عن السدس مع البنين وهم أقوى ميراثامن الاخوة فانهم يسقطونهم فلأزلا ينقص عنه مع الاخوة اولى ولان الني عَلَيْكَالِيُّهِ اطمم الجد السدس فلا ينبغي ان ينقص منه ، وقولنا او تسميته أذا زادت السهام هو أذا عالت المسئلة فأنه يسمى له السدس وهو ناقص عن السدس فأذا كان زوج وام وابنتان وجد له السدس ونعطيه سهمين من خمسة عثىر وهما ثلثا الخمس

(مسئلة) (فان لم يفضل عن الغرض الا السدس فهو له ويسقط من معه من الاخوة والاخوات كأموا بنتين وجد واخت او اخ)

فان للام السدس وللابنتين الثلثان يبتى السدس اللجد ويسقط الاخوة الا في الاكدرية وهي زوج وام واخت وجد فان للزوج النصف والام الثلث وللاخت النصف وللجد السدس ثم يقسم وهذه الجلة كليا مجمع عليها بين علماء الاحسار الا ما كان منخلاف ابن مسعود ومن تبعه لسائر الصحابة والفقها. في وقد الاب إذا استكل الاخوات من الابوين انشين فانه جعل البقي قذكر من وقد الاب درن الاناث، فان كانت أخت واحدة من أبوين واخرة وأخوات من أب جعل اللاناث من وقد الاب درن الاناث، فان كانت أخت واحدة من أبوين واخرة وأخوات من أب جعل للاناث من وقد الابن مع البنات على ما من تفصيه وشرحه وقد سبق ذكر حجنه وجوابها بما يغني عن اعادته. فاما فرض النشين للاختين فصاعدا والنصف قراحدة المفردة فنابت بقول الله تعالى (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة الى اورة دقه أخت فلها نصف ما ترك والد الاب باجاع أهل العلم و وروى جابر قال فلما اثنتان مما ترك والماد فان كانتا اثنتين فلما اثنتان مما ترك والماد بهذه الآية راد الابوين وولد الاب باجاع أهل العلم وروى جابر قال قلت يارسول الله كيف أصنع في مالي ولي اخوات اقل فنزلت آية الميراث (يستفتونك قل الله يتنتيك في الكلالة ان امرة هلك) رواه أبو دارد وروى أزجابرا اشتكي وعنده سبم أخوات نقال الذي تشكيلة وقد أنزل الله في اخوات ٤ فين لمن الثنين ومازاد على الاختين في حكيها لأنه اذا كان للاختين في اندان فاخوات المنافية نقالي المؤوات من الابياستكال وقد الابوين الثانين فلانافي تعالى المؤوات المنافية في الى المؤوات شي منافي في المؤوات الله وقد الابوين المؤوات شي المنافية المنافي المؤوات المؤون المؤون المؤون المؤون المؤوات شي المؤوات المؤون المؤوات المؤوات شي المؤون المؤون

سدس الجد ونصف الاخت بينهما على ثلاثة وتصح من سبعة وعشرين: للزوج تسمةوللامستة وللجد عمانية وللاخت اربعة ولا يعول من مسائل الجد غيرها، ولا يفرض لاخت مع جد الا في هذه المسئلة وتسمى الاكدرية سميت بذلك لتكديرها اصول زيد في الجد فانه أعالها ولا عول عندم في مسائل الجد وفرض للاخت معه ولا يفرض لاخت مع جد، وجمع سهامه وسهامها فقسمها بينهما ولا نظير لذلك، وقيل مميت اكدرية لان عبد الملك بن مروان سألءنها رجلا اسمه الاكدرفأ فتي فيها على مذهب زيد وأخطأ فيها فنسبت اليه، واختلف أهل العلم فيها فمذهب أبي بكر الصديق وموافقيه اسقاط الاخت ويجمل للزوج انتصف وللام الثلث والباقي للجد ،وقال عمر وابن مسعود للزوج النصف وللاخت النصف وللجد السدس وللام السدس وعالت الى ثمانية وجملوا للامالسدس لكيلا يفضلوها على الجد، وقال علي وزيد للزوج النصف وللاخت النصف وللام الثاث وللجد السدس وأعالاها الى تسعة ولم يحجبها الام عنُ الثلث لان الله تمالى انما حجبها بالولد والاخوة وليس حهنا ولد ولا اخوة، ثم ان عمر وعلياً وابن مسعود ابقوا النصف للاخت والسدس للجد وزيد ضم نصفها الى سدس الجــد فقسمه بينهما لانها لا تستحق ممه الا مجكم المقاسمة ، وأما حمل زيدا على اعالة المسئلة همنا أنه لو لم يفرض للاخت لسقطت وليس في الفريضة من يسقطها وقد روي عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال ما قال ذلك زيد وا يما قاس أصحابه على أصوله ولم يبين هو شيئاً، فان قبل فالاخت مع الجد عصبة والعصبة تسقط باستكمال الغروض قلنا أنما يمصبها الجد وليس بمصبة مع هؤلاء بل يفرضَ له ولوكان مكان الاخت أخ لسقط لانه عصبة في نفسه ولوكان مع الاخت أخت أخرى أو أخ أو أكثر من ذلك لانحجبت الام الى يستحقه ولد الاب قان كات واحدة من الابوين فلها النصف بنص الكتاب وبقي من الثانين المفروضة للاخوات سدس يكمل به اشتان فيكون للاخوات للاب وقدك قال الفقهاء لمن السدس تكملة الثانين قان كان ولد الاب ذكورا واناتا قالباقي بينهم لقول الله تعالى (وآن كانوا اخوة رجالا ونساء فلذكر مثل حظ الابتيين ، ولا يفارق ولد الاب مع ولد الابوين وقد الابن مع ولد الصلب إلافي أن بنت الابن يعصبها ابن أخيا ومن هو أنزا، منها ، والاخت من الاب لا يعصبها إلا أخوها، فلو استكل الاخوات من الابوين الثانين وثم أخوات من أب وابن أخ لهن لم يكن الاخوات للاخوات لابن الابوين الثانين وثم أخوات من أب وابن أخ لهن لم يكن الاخوات للاخوات المن النائيس بأخ

(فصل) أربعة من الله كور يعصبون اخواتهم فيمنعومهن الفرض ويقتسمون ماور ثوا الذكر مثل حظ الانثيين وهم الابن وابن الابن وان نزل والاخ من الابوبن والاخ من الاب وسائر العصبات ينفرد الذكور بالميرات دون الاذات وهم بنو الاخ والاعمام وبنوهم وذاك لقول الله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم الذكر مثل حظ الانثيين) فهذه الآية تناولت الاولاد وأولاد الابن وقال تعالى (قان كانوا إخوة رجالا ونساء فاذكر مثل حظ الانثيين) فتناولت ولد الابوين وواد الاب وانما اشتركوا لان الرجال والنساء كام وراث فلوفرض النساء فرض أفضى إلى تفضيل الابنى على الذكر أومساواتها إياه أو إسقاطه بالكلية فكانت المقاسمة أعدل وأولى، وسائر العصبات ليس اخواتهم من أهل الميراث فانهن لسن بذوات فرض ولا يرثن منفردات فلابرش معاخوتهن شيئا وهذا لاخلاف فيه محمد الله ومنته

السدس وبتي لها السدس فأخذوه ولم تبل المسئلة ، وأصل المسئلة في الأكدرية ستة عالت الى تسعة وسهام الاخت والجد أربعة بينهما على ثلاثة لا تصح فتضرب ثلاثة في تسعة تكن سبعة وعشرين ثم كل من له شيء من أصل المسئلة ، ضروب في الثلاثة التي ضربتها في المسئلة للزوج ثلاثه في ثلاثة تسعة وللام اثنان في ثلاثة ستة يبتى اثنا عشر بين الجد والاخت على ثلاثة للجد ثمانية وللاخت أربعة ، ويعايابها فيقال أربعة ورثوا مالا فأخذ احدهم ثشه والناني ثاث ما بقي والناآت ثملت ما بقي والناآت ثملت ما بقي والزابع ما بقي ، ويقال أمرأة جاءت قوما فقالت أي حامل فان ولدت ذكراً فلا شيء له وان ولدت ذكراً فلي انثى فلها تسع المال وثملت تسمه ، وان ولدت ولدين فلها السدس ويقال أيضا أن ولدت ذكراً فلي المثن المال وان ولدت انثى فلي تسماء وان ولدت ولدين فلي سدسه وأنشد شيخنا في ذلك لنفسه

ما ذا تقولون في ميراث أربعة أصاب أكبرهم جزءاً من المال ونصف ذلك للثماني ونصفهما لثالث ترب للحضير فعمال ولصفه الحرم الخبروني فهذي جملة الحال اكبرهم الجد له عمانية ونصفها للاخت أربعة ونصفها سنة للام صارت عمانية عشرونصف الجميم

للزوج وذلك تسعة

وسئلة ﴾ قال (وللاً م الثلث اذا لم يكن الأأخ واحد أو أخت راحد تولم يكن ولدولا ولد أبن فاذكان له ولد أو اخوان أو أختان فليس لها إلا السدس)

وجملة ذاك أن للام ثلاثة أحوال: حال ثرث فيها الثاث بشرطين (أحدهما) عدم الوادووالدالا بن من الذكور والاناث إوائناني) عدم الا بنين فصاعداً من الاخوة و الاخوات من أي الجهات كانواذكوراً أواناثا أو ذكوراً وإناثا فلها في هذه الحال الثلث بلاخلاف نعلمه بين أهل العلم (الحال الثاني) لها السدس إذا لم يجته م الشرطان بل كان الميت ولد أو ولد ابن أو اثنان من الاخوة والاخوات في قول جمهور الفقهساء عن وقال ابن عباس الاعتجاب الام عن الثلث إلى السدس من الاخوة والاخوات الاثلاثة وحكي ذاك عن معاذ لان الله تعالى قال (فان كان له إخوة ملامه السدس) وأقل الجم ثلاثة، وربي ان ابن عباس قال المئان وضي الله عنه ؛ ايس الاخوان اخوة في لسان قومك فارتم تحجب بعما الام ? فقال لا أستطيع ان أرد شيئا كان قبل ومضى في البلدان و توارث الناس به

ولنا قول عُمانَ هذا فانه يدل على أنه اجماع ثم قبل مخالفة ابن عباس ولان كل حجب يتعلق بعدد كان أوله اثنين كحجب البنات بنات الابن والاخوات من الابوبن الاخوات من الاب ، والاخوة تستعمل في الاثنين قال الله تعالى (فان كانوا اخوة رجالا ونساءاً فللذكر مثل حظ الانثبين) وهذا الحكم ثابت في أخ وأخت ، ومن أهل اللغة من مجمل الاثنين جمعاً حقيقة ومنهم من يستعمله مجازاً

(فصل) زوجة وأم وأخت وجد المزوجة الربع وللام الثلث والباقي بين الاخت والجد على ثلاثة أصلها من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللام أربعة يبقى خمسة بين الجد والاخت على ثلاثة، وتصح من ستة وثلاثين، فان كان مكان الاخت أخفا لباقي بينهما فصفين وتصح من أربعة وعشرين، وان كاما اختين قاسمهما وتصح من ثمانية وأربعين فان كان أخ وأخت او ثلاث اخوات حجبوا الام الى السدس وقسموا الباقي بينهم على خمسة وصحت من ستين، فان زادوا على ذلك استوى ثلث الباقي والمقاسمة فافرض له ثلث الباقي واضرب المسئلة في ثلاثة تمكن ستة وثلاثين ويبقى له ولهم أحد وعشرون يأخذ ثلثاما سبة والباقي لهم، فان لم تصح عليهم ضربتهم ووفقهم في ستة وثلاين فما بلغ فمنه تصح فان كانوا من جهتين اختص بالباقي ولد الابوين

(فصل) زوجة وأخت وجد وجدة فهي كالتي قبلها في فروعها الا في أن التجدة المدسم الاخت الواحدة والاخ الواحد، فإن كان ما أكثر من واحد فحكم الجدة والام واحد، وإن لم يكن معهم جدة فهي من أربعة الزوجة الربع ويبقى ثلاثة التجد سهمان وللاخت سهم فان كان معها أخت أخرى فالباقي بينهم على أربعة وتصح من سنة عشروان كان مكانها أخ صحت من عمانية فان كان أخ وأخت أو ثلاث الجوات قالباقي بينهم على خسة وتصح من عشرين وإن زادوا على هذا فاعطه ثلث الباقي سهما واقسم الثاني على الباقين، فإن كانوا من التجهتين فلا شيء لولد الاب لان الباقي بعد نصيب المجدلا يزيد على النصف وهو اقل فرض لولد الابوين

فيصرف الية بالدليل ، ولا فرق في حجبها بين الذكر والانثىٰ لفوله تعالى (اخوة) رهذا يقع على الجبع بدليل قوله (قان كانوا اخرة رجالا ونساء) فنسرهم بالرجال والنساء

(الحال الثالث)اذا كان زوج وأبوان أو أمرأة وأبوان فللام ثاث الباقي بعد فرض الزوجين، وهذه يأتي ذكرها ان شاء الله تعالى

﴿ مسئلة ﴾ قال (وليس للاب مع الولد الذكر أو ولد الان الا السدس فان كن بنات كان له ما فضل)

يمى والله أعلم كان له مافضل بعد أن يفرضله السدس فيكونله ثلاثة احوال : (حال) برث فيها بالفرض وهي معالاين أو أين الاين وانسفل فليس له الاالسدس والباقي للاين ومن معهلا نعلى هذا خلافا وذلك لقول الله تعالى (ولا بويه لكل واحد منهما السدس بما ترك انكان له ولد)

(الحال الثانيبة) يرث فيها بالتعصيب المجرد وهي مع غير الوقد فيأخــذ المال ان انفرد، وان كان ممهاذو فرض غير الولا كزوج أو أم أو جدة فلذي الفرض فرضه وراقي المال له لقول الله تصافه (قان لم يكن له ولد وورثه أبواء فلائمه اثاث) وأضاف المبيراث اليهمـــا ثم جمل للأم اثلث فكان الباقي للاب ثم قال (فان كان له اخرة فلائمه السدس فجمل للام مع

(مسئلة) (فان لم يكن في الاكدرية زوج فهيأم وأخت)

وجد للام الثلث والباقي بين الجد والاخت على ثلاثة وتصح من تسمة للام ثلاثة وللجد اربعة وللاخت سعمان وأنما سميت الحرقا لكثرة اختلاف الصحابة فيها فكان الافوال خرقتها قبل فيهاسبعة أقوال قول الصديق وموافقيه للام الثلث وللجد الباقي،وقول زيد وموافقيه للام الثلث والباقي بين الجد والاخت على ثلاثة وقول على للاخت النصف والام الثلث وللجد السدس،وعن عبدالله للإختالنصف وللام ثلث ما بقىوللجد الباقي وعن ان مسعود للام السدس والباني للجد وهو مثل القول الاول في المغنى وعن ابن مسمود أيضاً للاخت النصف والباقي بين الام والجد نصفين فتـكون من أربعة وهي أحدى مُرْبِعات أبن مسمود وقال عبان ألمال بينهم أثلاثًا لسكل وأحد منهم ثلثوهي مثلثة عُمَان وتسمى المسبعة لان فيها سبعة أفوال ومسدسة لان معنى الافوال يرجع الى ستة وسأل الحجاج الشعبي عنها فقال قد اختلف خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر له عُمان وعلياً وابن مسعود وزبدا وابن عباس رضي الله عنهم

﴿مسئلة﴾ (وولد الاب كولد الابوين في مقاسمة الجد)

اذا انفردوا لانهم شاركوم في بنوة الاب التي ساووابها الجد فاذا اجتمعوا عاد ولد الابوين الجد (٣) (المفنى والشرح الكبير) (الحِزِه السابع)

الاخوة السدس ولم يقطع اضافة الميراث الى الايوين ولا ذكر للاخوة ميراثا فكان الباقي كله للاب (الحال الثالثة) يجتمع له الامران الفرض والتعصيب وهي مع اناث الوقد أو وقدالابن فله السدس لقوله تعالى (فلكل واحد منها السدس مما ترك ان كان له وقد) ولهذا كان للاب السدس معالبنت بالاجماع ثم يأخذ ما بني بالتعصيب لما روى ابن عباس قال: قال وسول الله على المحلمة فما بني فهولاولى وجل ذكر المتفق عليه والاب أولى رجل بعد الابن وابنه وأجمع أهل العلم على هذا كاه فليس فيه محمد الله اختلاف نعلمه

و أمل) والجد كالاب في أحواله الثلاث وله حال رابع مع الاخرة يذكر في بايه و يـقط بالاب لانه يدني به فيسقط به كالاخوة وكذلك كل جد يسقط بابنه لكونه يدني به وينقص الجـد عن رتبة الاب في زوج وابوين أو امرأة وأبوين فيفرض للام فيهما ثلث جميع المالوباتيه المجد بخلاف الاب

(مسئلة) (قال والمزوج النصف اذا لم يكن ولد فان كان لها ولد فله الربع والمرأة الربع والمرأة الربع واحدة كانت أو أربعا اذا لم يكن ولد فان كان له ولد فلهن التمن)

وجملة ذلك أن الزوج والزوجة ذوا فرض لايرثأن بغيره وفرض الزوج النصف مع عدم ولله الميتة وولد ابنها والربع مع الولد أو ولد الابن وفرض الزوجة والزوجات الربع مع عدم وللد الزوج

بولد الاب ثم اخذوا ماحصل لهم هذا مذهب زيد واما على وابن مسمود فاتهما يقاسهان به ولدالا بوين ويسقطان ولد الاب ولا يستدان به لانه محجوب فلا يستدبه كولد الام قاذا كان جد واخ من أب وأم واخ لاب قنها المال في هذه المسئلة بينهما نصفين وزيد مجملها من ثلاثة المجه سهم ولكل اخسهم ثم يرجع الاخ من الاب والام على ما في يد احيه لابيه فيأخذه وان شئت فوضت للجد ثلث المال والباقي للاخ من الابوين ووجه مذهب زيدان من الابوين ومتى زاد الاخوة على اثنين فرضت للجد الثلث والباقي لولدالا بوين ووجه مذهب زيدان الجدوالد فاذا حجبه اخوان وارثان جاز ان محجبه اخ وارث واخ غير وارث كالام ولان ولد الاب محجبونه اذا انفردوا فيحجبونه مغيرهم كالام ويفار قولد الام قان الجد محجبهم فلا ينغي ان محجبوه مغلاف ولدالاب قان الجد لا يحجبهم فجاز ان محجبوه اذ احجبهم غيره كا محتجبون الإم انكانوا محجوبه بألاب واما الاخ من الابوين قانه اقوى تسمياً من الاخ من الاب فلا يرشمه شيئاً كالو انفردعن الجد فيأخذ ميراثه كان قبل فالجد يحجبولد الام ولا فيأخذ ميراثه كان قبل فالجد يحجبولد الام ولا يأخذ ميراثه كالواحت المن وابن ابن فانه يحجبه ويأخذ ميراثه قان قبل فالجد يحجبولد الام ولا وكذبك سائر من يحجب ولا بأخذ ميراثه وقد منات هذه المسئلة بمشلة في الوصايا وهي اذا والمصوبة فأبهماقوي حجب الا خر واخذ نيراثه وقد منات هذه المسئلة بمشلة في الوصايا وهي اذا وصى لرجل بثك ماله ولا خريائة و لنائه بهام الثلث على المائة وكان ثلث المال مائين فان الموصي ومن لرجل بثك ماله ولا خريائة و لنائه بهام الثلث على المائة وكان ثلث المال مائين فان الموصي

وولد ابنه والمن مع الواد او واد الابن الواحد والاربع سوا. باجاع أهل العلم ، والاصل فيه قول الله تعالى (ولك نصف ما ولد أزراجكم ان لم يكن لمن واد فان كان لهن واد فلكم الربع عا فركن من بعد وصية يوصين بها أو دبن ولمن الربع عا فركتم ان لم يكن لكم واد فان كان لكم واد فلهن المن عا فركتم من بعد وصية توصون بها او دبن) وانما جمل الجياعة من ما الواحدة لانه أو جمل للكل واحدة الربع وهن أربع لاخذن جميع المال وزاد فرضهن على فرض الزوج ومثل هذا في المبدات الجياعة منهن السدس لاخذن النصف المبدات المجياعة منهن مثل ما الدا أصحاب الفروض كالبنات وبنات الابن والاخوات المفترقات كابن فؤدن على ميراث الجد فأما سائر أصحاب الفروض كالبنات وبنات الابن والاخوات المفترقات كابن فأن المكل جياعة منهن مثل ما فلائنتين على ماذ كر في موضعه ، وزدن على فرض الواحدة لان فان المكل جياعة منهن مثل ما فلائنتين على ماذ كر في موضعه ، وزدن على فرض الواحدة لان الذكر الذي برث في درجتهن لافرض له إلا واد الام فان ذ كرهم وأنناهم صوا. لانهم مرثون بالرحم وقواية الام المجردة

ومسئلة كه قال (وان الاخ للاب والام أولى من ابن الاخ للاب وابن الاخ للاب أولى من ابن الاخ للاب أولى من ابن ابن الاخ للاب والام وابن الاخ وان سفل اذا كان الاب أولى من ابن ابن الم للاب والام وابن الم للاب أولى من ابن ابن الم للاب والام وابن الم وان سفل أولى من ابن ابن الم للاب والام وابن الم وان سفل أولى من عم الاب هذا في ميراث العصبة وم الذكور من وقد الميت وآبائه وأولادهم وليس ميرائهم مقدراً بل

هذا في ميراث العصبة وهم الذكرر من ولد الميت وآبائه واولادهم وليس ميرامهم مقــدرا بل يأخذون المال كله اذا لم يكن معهم ذو فرض قان كان معهم ذوفرض لايسقط بهم أخذوا الفاضل

له بالماثة يزاحم صاحب انثلث بصاحب المام فى حال الرد فيقاسمه الثلث نصفين ثم يختص ساحب الماثة بها ولا يحصل لصاحب المام شيء

مُ مسئلة ﴾ (الا ان يَمَون ولد الابوين اختاً واحدة فتأخذ عام النصف ومافضل فهو لهم ولا يتفق هذا في مسئلة فيهافرض غير السدس

لان ادنى ما يأخذ الجد الثاث من الباقي والاخت النصف فالباقي بعدها هو السدس فاذاكان جد واخت من ابوين واخت من أب فالمال بينهم على أربة للجد سهمان ولكل اختسهم ثم رجعت الاخت من الابوين على اختها لابيها فأخذت ما في يدها جميعه لتستكمل النصف لان المقاسمة هها احظ للجدمن ثلث المال فان كان معهم اخ من أب فللجد الثلث وللاخت النصف يتى للاخ واخته السدس بينهما على ثلاثة وتصح من عمانية عشر وتستوي ههنا المقاسمة وثلث ألمال

[﴿] مسئلة ﴾ (فان كان معهم أم فلها السدس وللجد ثلث الباقي ولاثلثله فتضربها في ثلاثة تكن ثمانية عشر للام ثلثه وللجد ثلث الباقي خسة وللاخت للابوبن تسعة ببقى للاخ واخته سهم وتصح من أربعة وخسين وتسمى يختصرة زيد)

عن ميراثه كه وأولاهم باليراث أقربهم وبسقط به من يعدد لقول النبي وَ الحقوا الفرائمس بأهلها فعا بقي فهو لاولى رجل ذكر » وأفربهم البنون ثم بنوهم وان سفلوا يسقط قريبهم ببعيدهم ثم اللاب ثم آ. زوه وان علو الاقرب منهم فالاقرب ثم بنو الاب وهم الاخوة للابوين أو للاب ثم بنوهم وان سفلوا الاقرب منهم فالاقرب و إقط البعيد بالقريب سواء كان القريب من ولد الابوين او من ولد الابوين او من ولد الاب وحده قان اجتمعوا في درجة واحدة فولد الابوين أولى اتوة قرابته بالام فلهذا قال ابن الاخلاب والم المن ابن الاخلاب المن ابن الاخلاب المن ابن الاخلاب والام وعلى هذا أيداومهما بقي من والام لان ابن الاخ الدب أعلى درجة من ابن ابن الاخ الاب والام وعلى هذا أيداومهما بقي من بني الاخ أحد وإن سفل فهو أولى من المم لانه من ولد الاب والعم من ولد الجد قاذا انقرض الاخوة وبنوهم قالميه ان الاحمام ثم بنيهم على هذا النسق إن استوت درجتهم قدم من هو لا برين قان اختلات قدم الاعلى وإن كان لاب و بهما بتي منهم أحد ، وان سفل فهو أولى من هم الاب لان الاحمام من وقد الجد وأهما الاب على هذا النسق ثم لاحمام من وقد الجد وأهما الاب من وقد أب الجد فاذا انقرضوا قالميرات لاعمام الاب على هذا النسق ثم لاحمام المد ثم بنيهم وطى هذا أبداً لابرث بنو أب أعلى مع بني أب أقرب منه وإن نزلت درجتهم لما مر في المديث وهذا كله مجم عليه محمد الله ومنه

« مسئلة » قال (واذا كان زوج وأبوان أعطي الزوج النصف والام ثلث ما تمي وما بقي فللاب واذا كانت زوجة وأبوان أعطيت الزوجة الربع والام ثلث ما بقي فللاب) هاتان المسئلة ال بسميان العمريتين لان هم رضي الله عنه قضى فيهما بهذا القضا. فأنبعه على ذلك

هاتان المسئلتان بسميان العمريتين لآن هر رضي الله عنه قضى قيهما بهدا القضاء فانبعه على دلك عبّان وزيد بن ثابت وابن مسمود وروي ذلك عن علي وبه قال الحسن وانثوري ومالك والشافي

لان ثلث الباقي والمقاسمة في هذه المسئلة سواه فان اعطيت الجد ثلث الباقي صحت من اربعة وخمين على ماذكر نا وان قاسم الاخوة اعطيت الام السدس سهما يبقى خمسة مقسومة على الجدوالاخ واختين على ستة فتضربها في أصل المسئلة تكن ستة وثلاثين للام ستة والبحد عشرة وللاخت للا بوبن عمانية عشر يبقى سهمان على الاخ من الاب واخته لا يصح فاذا ضرب ثلاثة في ستة وثلاثين تكن مائة وثمانية و يرجع بالاختصار الى نصفها اربعة و خمسين لانها تنفق بالنصف فلهذا سميت مختصره زيدولوكان معهم اخ آخر من اب صحت من تسعين و تسمى تسعية زيدلانا ندفع الى الام ثلاثة والى الجد ثلث الباقى خمسة والى الاحت اللا بوين تسعة يبقى سهم لاولاد الاب على خمسة لا تصح عليهماذا ضربتها في ثمانية عشر تكن تسمين وهذا التفريع كله على مذهب زيد لكونه يورث الاخوة مع الجد

ر فصل) ام اوجدة واخنان وجد المقاسمة خير للجد ويبقي خمسة على أربعة وتصح من اربعة وعشرين ام واخ واخنان او اربع اخوات وعشرين ام واخ واخنان او اربع اخوات

وضي الله عنهم وأصحاب الرأي، وجعل ابن عباس ثلث المال كله الام في المسئلة بن لان الله تعمل فرض لها الناث عند عدم الولد والاخرة وابس هما ولد وأخرة وروى ذلك عن على وروي ذلك عن على المربح في رُوج وأبر بن وقال ابن عباس في امرأة وأبو بن وبه قال أبر أور لا ننا لو فرضنا الام ثاث المال في رُوج وأبوين افضلناها على الاب ولا يجود ذلك وفي مسئلة المرأة لا يؤدي إلى ذلك واحتج ابن عباس بعموم قوله تعالى (قان لم يكن له وقد ورثه أبواه فلا مه الثلث) و بتوله عليه السلام « الحنوا الفرائض بأهلها فحا بتي فهو لا ولى رجل ذكر والاب ههنا عصبة فيكون له ما فضل عن ذري الفروض كا لو كان مكانه جد والحجة معه لولا انعقاد ولا المجاع من الصحابة على خالفته ولان الفريضة اذا جعت أبوين وذا فرض كان الام ثلث الباقي كا لاجاع من الصحابة على خالفته ولان الاب في درجتها والجد أعلى منها وما ذهب اليه ابن سيرين تفريق في موضع اجع الصحابة على التسوية فيه ثم انه مم الزوج بأخذ مثلي ما أخذت الام كذلك مع المرأة قياسا عليه

« مسئلة » قال (واذا كان زوج وأم واخوة لام واخوة لاب وأم فللزوج النصف وللام السدس وللاخوة من الام الثاث وسقط الاخوة من الاب والام)

هذه المسئلة تسمى المشركة وكذلك كل مسئلة اجتمع فيها ذوج وأم أو جدة واثنان فصاعداًمن ولد الام وعصبة من ولد الابوين وانما سديت المشركة لان بعض أهل العلم شرك فيها بين ولد الابوين

وجد المقاسمة وثلث الباقي سواء فان زادوا على ذلك فرض للجد ثلث الباقي وصحت من ثمانية عشر للام ثلاثة وللجدخمسة يبقي عشرة للاخوة والاخوات فتصح عليهم، بنت واخت وجد للبنت النصف وما بقي بين الاخت والجد على ثلاثة اسهم للجد سهمان وللاخت سهم لان المقاسمة ههنا احظ له وفي قوله رضي الله عنه البنت النصف وللجد السدس والباقي للاخت وعند ابن مسمود الباقي بين الجد والاخت نصفين لان كل واحد منهما اذا انفرد اخذ المال بالتعصيب فاذا اجتمعاا فتسماكا لوكان مكانها في ان الاخوات لا يقاسمن الجدوا عا يفرض لهن فلم يفرض لها ههنا لان الاخت مع البنت عصبة واعطى الجد السدس كما لو انفرد مهاو جمل الباقي لها

ولنا ان لجد يقاسم الاحت فيأخذ مثليها اذاكان معها اخ فكذلك اذا أفردت وهذه احمدى مربعات ابن مسعود

(فصل) بنت واخ وجد البنت النصف والباقي بين الاخ والجد نصفين وانكان معه اخته فالباقي بين الاخ والجد نصفين وانكان معه اخته فالباقي بينهم على خمسة وانكان اخوان او اخواختان اواربع اخوات استوى ثاث الباقي والسدس والمقاسمة في المقاسمة ويأخذ السدس والباقي لهم فانكانوا من الجهتين فليس لواد الاب

وولد الام في فرض ولد الام نقسمه بينهم بالسوية وتسمى الحارية لانه يروى أن عمر رضي الله عنه أسقط ولد الابوين فقال بعضهم بالمير المؤمنين هب ان أبانا كان حاراً اليست أمناوا حدة فشرك بينهم ويقال ان بعض الصحابة قال ذلك فسميت الحارية لذلك واختلف أهل العلم فيها قديما وحديثا فذهب أحمد رضي الله عنه فيها المي أن ازوج النصف والام السدس وللاخوة من الام الثلث وسقط الاخوة من الابوين لانهم عصبة وقد تم المال بالفروض ، ويروى هذا القول عن علي وابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وأبي موسى رضي الله عنهم ، وبه قال الشعبي والعنبري وشريك وأبو حنيفة وأصحابه ومني الله عنهم وعبى بن آدم ونعيم بن حاد وأبو ثور وابن المنذر

وروي عن عمر وعمان وزيد بن ثابت رضي الله عنهم أنهم شركوا بين وقد الابوين ووقد الام في انتلث فقد موه بينهم بالسوية الذكر ، ثل حظ الانتيين وبه قال مالك والشافعي رضي الله عنها واسحاق لانهم ساووا وقد الام في القرابة التي يرثون بها فوجب أن يساووهم في الميرات فانهم جيما من وقد الام وقرابتهم من جهة الاب ان لم تزدهم قربا واستحقافا فلاية بغي أن تسقطهم ولهذا قال بعض الصحابة وبعض وقد الابوين لعمر وقد أسقطهم : هبأن ابام كان حاراً فما زادهم ذلك الاقربا فشرك بينهم وحود بعض أصحاب الشافعي فيها قياسا فقال فريضته جعت وقد الاب والام ووقد الام وهمن أهل الميراث فاذا ورث ولد الام وجب أن يرث ولد الاب والام كا لو لم يكن فيها زوج

ولنا قول الله نمالي (وان كان رجل بورث كلالة أد امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركا. في الثلث) ولا خلاف في ان المراد بهذه الآية ولدالام

شى والباقى لولد الابوين بنت واختان وجد الباقي بين الجد والاختين على اربعة وتصح من نمانية قان كن ثلاث الحوات فالباقي بينهم على خسة فال كن اكثر من أربع فله الثلث أوسدس الباقي والباقي لهن (فصل) بنتان او أكثر أو بنت وبنت ابن واخت وجد للبنتين الثلثان والباقي بين الجد والاخت على ثلاثة وتصح من تسعة وانكان مكانها أخ فالباقي بينهما نصفين وتصح من ستة وانكان مكانه اختان صحت من اثني عشر ويستوي في هاتين المسللتين السدس والمقاسمة نان زادوا عن أخ أوعن اختين فرضت للجد السدس وكان الباقي لهم فانكان معهم أم أوجدة فللجد السدس ولاشيء للاخوة والاخوات

(فصل) زوج واختوجد الزوج انتصف والباقي بينها على ثلاثة وعند علي وابن مسعود للاخت التصف وقلجد السدس وطلت الى سبعة وان كان مع الاخت اخرى فالباقي بينهم على اربعة وعندها لم الثلثان و تمولالى تمانية وان كان مكانهما اخ فالباقي بينهما نصف بين وان كان اخ واخت او تملاث أخوات تاسمهم الجد وان كان اخوان اومن يعدلهما استوى السدس والمقاسمة فان زادوا فرضت له الهدس والمباقي لهم فان كان زوج وبنت و اخت وجد فلازوج الربع وقلبنت النصف والباهي بينهما على

على الخصرِص فمن شرك بينهم فلم يعط كل واحد منها السدس فهو مخالنة لظاهر القرآن ويلزم منه مخالفة ظاهر الآبية الأخرى وهي قوله (وان كانوا أخوة رجالا ونساء فلاذكر مثل حظ الانثيين) يرادبههم الآية سائر الاخرة والاخرات وهم يسوون بين ذكرهم وا ناهم وقال النبي ﷺ ﴿ أَلَحْتُوا الفرائض بِاهلها فيا بقي فلاولى رجل ذكر، ومن شرك فلم بلحق الفرائض باهلها ومن جهة المعنى أن وقدالابوين عصبة لافرض لهم وقدتم المال بالفروض فوجب أن يسقطرا كما لو كان مكان ولد الام ابنتان وقد انعقد الاجماع على أنه لو كان في هذه المسئلة واحد من ولد الام ومائة من ولد الابوين اكمان الواحد السدس والمائة السدس الباقي لكل وأحد عشر عشره وأذا جاز أن يفضلهم الواحد هُذا الفضل كله لم لايجوز لاثنين اسقاطهم وقولهم تساوراني قرابة الام قلنا فلم يساووهم في الميراثني هذه المسئلة؟ وعلى أنا نقول أن ساووهم في قوابة الام نقد فارقوهم في كونهم عصبة من غير ذوي الفروض وهذا الذي أفهرقوا فيه هوالمقتفي لتقدم ولدالام وتأخير ولدالابوين فانالشرع ورد بنقديم ذويالفروض وتأخير المصية واللك يقدم والدالام على والد الابوين في القدر في السئلة المذكورة وشبهها فكذهك يقدم وإن سقط دلدالا برين كغيره وبلزمهم ان يقرلوا فيزوج واخت من أبوين وأختمن أب معها أخوها أن الاخ يسقط وحده فنرث أخنه السبع لان قرابتها مع وجوده كقرابتها معدمه وهو لم يحجيها فهلا عدوه حماراً وورثرها مع وجوده كميراتها مع عدمه وما ذكروه من القياس طردي لا معنى تحته قال العنبري القياس ما قال على والاستحسان ما قال حر قال الخبري وهذه وساطة مليحة وعبارة محيحة وهو كما قال الا أن الاستحسان الجرد ليس بحجة في الشرع قانه وضع الشرع بالرأي من غير دليل

ثلاثة ويستوي السدس ههنا والمفاسمة فان زادواعلى أخت فرضت العجد السدس والباقي لهم وان كان مع الزرج بنتان أو بنت وبنت ابن أو بنت وام أوجدة سقط الاخوة والاخوات وفرضت العجد السدس وعالت الى ثلاثة عشر

(فصل) زوجة وبنت واخت وجد الباقى بين الجد والاخت على ثلاثة وتصع من ثمانية فلن كان مكان الاحت اخ أو آختان فالباقي بينهم نصنين وتصح مع الاخ من سنة عشر ومع الاختين من اثنين وثلاثين وإن زادوا فرض للجدالسدس وانتقات المسئلة إلى أربعة وعشرين ثم تصح على المنكسر عليهم وإن كان مع الزوجة ابنتان أو أكثر أو بنت وبنت ابن او بنت وأم وجدة فرضت للجد السدس ويبتى للاخوة والاخوات سهم من أربعة وعشرين

(فصل) قال رضي الله عنه وللام أربعة أحوال (حال) لها السدس وهي مع وجود الولد وولدالا بن أو اثنين من الاخوة والاخوات (وحال) لها الثاث وهي مع عدم هؤلاء (وحال) لها ثلث ما بقي وهي روح وأبوان وامرأة وأبوان لها ثلث الباقي بمدفرض الزوجين (وحال) رابع وهي إذا لم يكن لولدها أب لسكونه ولد زنا أو منتفيا بلمان فأنه ينقطع بعصبته من جهة من نفاه فلا يرثه هو ولا أحد من عصباته ،

ولا يجرز الحكم به لو انفرد عن الممارض فكيف وهو وفي مسئلتنا يخالف ظاهر القرآن والسنة والقياس؟ ومن العجب ذهاب الشافعي اليه ههنا مع تخطئته الذاه بين اليه في غير هذا الموضع وقوله من استحسن فقد شرع ومواقعة الكتاب والسنة أولى .

(فسل) ولو كان مكان وقد الابوين عصبة من وقد الاب سقط قولا واحداً ولم يورثهم أحد من الحل اللم فيما علمنا لانهم لم يساووا وقد الام في قرابة الام ولو كان مكانهم الحوات من ابوين أو من أب فرض لهن الثنان وعالت المسئلة الي عشرة في قول الجبم الافي قول ابن عباس ومن تابعه ممن لا يرى العول قانهم يردون النقص على الاخوات غير وقد الام فمقتمى قوله سقوط الاخوات من وقد الابوين كما فو كانوا أخرة وسنبين أن الصواب خلاف ذقك أن شاء الله تعالى.

(فصل) إذ قيل امرأة خلفت أما وابني عم أحدهما ذوج والاخر أخ من أم وثلاثة أخرة منترقين فقل هذه المشركة الزوج النصف وللام السدس وللاخرين من الام الثلث وسقط الاخرات من الابوين والاب ومن شرك جعل للاخ من الابوين اتسع ولكل واحد من الاخرين من الام تسعا

" ﴿مسئلة﴾ قال واذا كان زوج وأم وأخوة وأخوات لام وأخت لاب وأم واخوات لاب فلزوج النصف وللام السدس وللاخوة والاخوات من الام الثاث بينهم بالتسوية وللاخت من الاب السدس

أما التسوية بين ولد الام فلا نعلم فيه خلافا الا رواية شفت عن ابن عباس أنه فعمل الذكر على الانثى لقول الله تعمالى ١ فهم شركاء في الذلت) وقال في آية أخرى (وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلذكر مثل حظ الانثيين)

وجملته أن الام لها الاربعة الاحوال المذكورة اما استحقاقها الثلث مع عدم الولد وولد الابن والاثنين من الاخوة والاخوات من أي الجهات كانوا فلا نعلم في ذلك خلافاً بين أهل العلم ، وقد دل عليه قوله تعالى (فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث) وأما استحقاقها السدس اذا كان للهيت ولد أو ابن أو ابنين من الاخوات فهو قول الجمهور ، وقال ابن عباس لا يحبجب الام عن انثلث إلى السدس من الاخوة والاخوات الاثلاثة ، وحكي ذلك عن معاذ لقول الله تعالى (فان كان له إخوة فلامه السدس) وأقل الجمع ثلاثة وروي أن ابن عباس قال لمبان رضي الله عنها ليس الاخوان إخوة في لسان قومك فلم تحجب بما الام أفقال لا أستطبع أن أرد شيئاً كان قبلي ومضى في البلدان و توارث اناس به في لسان قول عبان هذا فانه يدل على الاجماع ثم هو قبل مخالفة ابن عباس ولان كل حجب تعلق وقا فول عبان هذا فانه يدل على الاجماع ثم هو قبل مخالفة ابن عباس ولان كل حجب تعلق محمد كان أوله اثنين كحجب البنات بنات الابن والاخوات من الابوين الاخوات من الاب والاخوة محمد كان أوله اثنين كحجب البنات بنات الابن والاخوات من الابوين الاخوات من الابنين قال الله تعالى (فان كانوا إخوة رجالا و قساه فلذكر مثل حظ الانتيين) وهذا

ولنا قول الله تعالى (وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس) فسوى بين الذكر والانثى وقوله (فهم شركا. في الثاث) من غير تفضيل لبعضهم على بعض يقتضي التسوية بينهم كا لو وصى لم بشي. أو أقر لهم به . وأما الآية الاخرى قالمراد بها ولد الابرين وولد الاب بدايل أنه جعل الواحدة النصف والاثنتين الثاثين وجعل الاخ يرث أخته البكل ثم هذا مجمع عليه ولا عبرة بقول شاذ و توريث وقد الام همنا الثلث والام السدس والزوج النصف تسمية لاخلاف فيها أيضاً

وقد أجتمع في هذه المسئلة فروض بضيق المال عنها قان النصف قازوج والنصف للاخت من الاب فتحول المسئلة الابوين يكل الماليهما ويزيد ثلث ولد الام وسدس الام وسدس الاخت من الاب فتحول المسئلة بثلثيها وأصلها من ستة أسهم فنعول الى عشرة وتسمى أم الفروخ لكثرة عولهما شبهوا أصلها بالام وعولها بفروخها وليس في الفرائض مسئلة نقول بثاثها سوى هذه وشبهها ولا بد في أم الفروخ من زوج واثنين فصاعداً من ولد الام وأم او جدة واثنين من ولد الابوين أوالاب أو احداهما من ولد الابوين والاخرى من ولد الاب فني اجتمع فيها هدذا عالت الى عشرة ومعنى العول أن تزدهم أروض لا يتسم المال لها كهذه المسئلة فيدخل النقص عليهم كلهم ويقسم المال بينهم على قدر فروضهم فروض لا يتسم مال المفلس بين غرمائه بالحصص لضيق ماله عن وقائهم ومال الميت بين أرباب الوسايا اذا عجز عنها وهذا قول عامة الصحابة ومن تبعهم من العلماء رضي المعاه عن همر وعلى والعباس وابن مسعود وزيد، وبه قال مالك في أهدل المدينة والثوري وأهل العراق والشائعي وأصحابه واسحاق ونعيم بن حاد وأبو ور وسائر أهدل العلم الا البن عباس وطائفة شذت يقل عددها . نقل ذلك عن محمد بن الحذفية ومحد بن على بن الحدين وعطاء وداود فانهم قالوا لا تعول المسأل

الحسكم ثابت في أخ وأخت ومن أهل اللغة من يجمل الاثنين جمساً حقيقة ومنهم من يستعمله مجازاً فيصرف اليه بالدليل ولا فرق في حجبها بين الذكر والانثى لقوله تعالى (اخوة) وهذا يقع على الجميع لقيله تعالى (وإن كانوا اخوة رجالا ونساء) فقسرهم بالزجال والنساء ، واما استحقاقها المثالباتي في زوج وا بوين وامرأة وأبوين فها تان المسئلتان تسمى العمريتين لان عمر رضي الله عنه قضى بذلك فا تبعمه عثمان وزيد بن اابت وابن مسمود وروي ذلك عن علي وبه قال الحسن والثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وجمل ابن عباس المال كاله للام في المسئلتين لان الله تعالى فرض لهاالثلث هند عدم الولد والاخوة وليس همنا ولد ولا اخوة وبروى ذلك عن علي ويروى عن شريح ذلك في وجه وأبوين ، وقال ابن سيرين كقول الجاعة في زوج وأبوين وكقول ابن عباس في امرأة وأبوين وبه قال أبو ثور لاننا لو فرضنا اللام المك المال في زوج وأبوين الفضائاها على الاب ولا يجوز ذلك وفي وبه قال أبو ثور لاننا لو فرضنا اللام المك المال في زوج وأبوين الفضائاها على الاب ولا يجوز ذلك وفي وبه قال أبو ثور لاننا لو فرضنا اللام المك المال في زوج وأبوين الفضائاها على الاب ولا يجوز ذلك وفي وبه قال أبو ثور لاننا لو فرضنا اللام المن المال في زوج وأبوين الفضائاها على الاب ولا يجوز ذلك وفي (المغنى والشرح الكبير)

روي عن ابن عباس أنه قال في زوج وأخت وأم: من شا. باهلته أن المسائل لا تعول ه إن الذي أحمى ومل عالج عدداً أعدل من أن يجعل في مال نصفا و نمنا و ثلثا هذان نصفان ذهبا بالمال فأين موضع الثلث ? فسيت هذه المسئلة مسئلة المباهلة الذلك وهي أدل مسئلة عائلة حدثت في ذمن همر رضي الله عنه فجمع الصحابة المسروة فيها فقال العباس أرى أن تقسم المال بينهم على قدر سهامهم فأخذ به هر رضي الله عنه واتبعه الناس على ذلك حتى خالفهم ابن عباس فروى الزهري عن عبد الله بن عبد الله ابن عبد الله بن عباس نتحدث عنده فأتيناه ابن عتبة قال التبت زفر بن أوس البصري فقال عمني الى عبد الله بن عباس نتحدث عنده فأتيناه وتحدثنا عنده فكان من حديثه أنه قال سبحان الذي أحمى رمل عالج عدداً ثم يجعل في مال نسمنا ونسفا وثلثا ذهب النصفان بالمال فابن موضع الثلث؟ وأيم الله لو قدموا من قدم الله وأخروا من أخر وامن أخره الله ؟ فقال الذي أهبطه من فرض الى ما يتى فذلك الذي أهبطه من فرض الى ما يتى فذلك الذي أهبطه من فرض الى ما يتى فذلك الذي أهبطه من أو من أحبله من فرض الى ما يتى يويد البنات والاخوات من أهبطه من فرض الى ما يتى يويد البنات والاخوات الانتمين يغرض لمن قاذا كل واحد منهم فرض الى الذي شرف لمن قاذا كان معن اخونهن ورثوا بالنمصيب فكان لهم ما يتى قل أوكثر فكان مذعان مذات الاخوات النهن يغرض لمن قاذا كان معن اخونهن ورثوا بالنمصيب فكان لهم ما يتى قل أوكثر فكان مذعه النات الفروض اذا اذرحت رد النقص على البنات والاخوات

ولنا أن كل وأحد من هؤلا. لو أنفرد أخذ فرضه فاذا أزدحوا وجب أن يقتسموا على قدر الحقوق كأصحاب الديون والوصايا، ولان الله تمالى فرض للاخت النصف كا فرض للزوج النصف وفرض للاختين الثلثين كا فرض الثلث للاختين من الام فلا مجوز إسقاط فرض بعضهم مع نص الله

مسئلة الزوجة لا يؤدي الى ذلك واحتج ابن عباس بعموم قوله تعالى (فان لم يكن له ولد وورثه أبواء فلامه الثلث) وقوله عليهالسلام « ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلاً ولى رجل ذكر »والاب مهناعصبة فيكون له ما فضل عن ذوي الفروض كما لوكان مكانه جد

قال شيخنا: والحبجة معه لولا انعقاد الاجماع من الصحابة على مخالفته ولا ن الفريضة إذا جمعت أبوين وذا فرض كان للام ثلث الباقي كما لوكان معهم بنت وبخالف الاب الحبد لا ن الاب في درجها والحبد أعلى مها، وما ذهب اليه إن سيرن تفريق في موضم أجمح الصحابة على النسوية فيه ثم انه مع الزوج يأخذ مثل ما أخذت الام، كذلك مع المرأة فياساً عليه، فأما الحال الرابع وهي إذا كان ولدها منفاً بلمان فان الرجل اذا لا عن امرأته والتنى منه ولدها وفرق الحل كم بيها انتنى ولدها عنه وانقطع تعصيبه من جهة الملاعن فلم يرثه هو ولا أحد من عصباته وترث أمه وذوو الفروض، نه فروضهم وينقطع النوارث بين الزوجين لا فعلم بين أهل العلم في هذه المسئلة خلافاً فأما ان مات احدهم قبل عام

تمالى عليه بالرأي والتحكم ولم يمكن الوفاء بها فوجب أن يتسادوا في النقص على قدر الحقوق كالوصايا والديون . وقد يلزم ابن عباس على قوله مدالة فيها زوج وأم وأخوان من أم فان حجب الام الم السدس خااف مذهبه في حجب الام بأقل من ثلائة من الاخرة وان نقص الاخرين من الامرد النقص على من لم يهبطه الله من فرض الم ما بقي. وان أعال المسئلة رجم الم قول الجماعة وترك مذهبه ولا نعلم اليوم قائلا بمذهب ابن عباس ولانه لم خلافا بين فقها، الامصار في القول بالمول محمد الله ومنه

(فصل) حصل خلاف ابن عبامن الصحابة في خمس مسائل اشتهر قوله فيها (أحدها) زوج وأبوان (والثانية) امرأة وأبوان للام ثلث الباقي عندهم وجعل هو لها ثلث المال فيها (والثالثة) أنه لا يحجب الام الا بثلاثة من الاخوة (الرابعة) لم يجعل الاخوات مع البنات عصبة (الحامسة) أنه لا يعب للمائل ، فهذه الحس محت الرواية عنه فيها ، واشتهر عنه القول بها ، وشذت روايات سوى هذه ذكر نا بعضها فيا مضى

(مسئلة) قال (وإذا كانا ابنا عم أحدهما أخ لأم فللاخ للام السدس وما بقي ببنها نصفين)

هذا قول جبهور الفقها، يروى عن هر رضي الله عنه مايدا. على ذلك ويروي ذلك عن على رضي الله عنه وزيد وابن عباس وبه قال أبو حنيفة ومالك والشاني ومن تبهم. وقال ابن مسعود: المال للذي هو أخ من أم وبه قال شريح والحسن وابن سيرين وعطا، والنخي وأبو ثرر لانها استويافي قرابة لاب وفضله هذا يأم فصار كأخوبن أوهين أحدها لابوبن والآخر لاب ولأنه لو كان ابن هم أخوين وابن هم لاب كان ابن الم للابوبن أولى فاذا كان قربه لكونه من ولا الجدة قدمه فكونه من ولا الام أولى ، ولنا أن الاخوة من الام يفرض له بها أذا لم يرث بالتعصيب وهو إذا كان معه أخ من

المان بين الزوجين ورثه الآخر في قول الجهور، وقال الشافعي اذا أكل الزوج لمانه لم يتواراً وقال مالك إن مات الزوج بعد لهانه قان لاعنت المرأة لم ترث ولم تحد، وان لم تلاعن ورثت وحدت وإن مات هي بعد لهان الزوج ورثها في قول جمينهم إلا الشافعي قان تم المهان بينها فات أحدهما قبل تقريق ألحا كم بينها لم يتوارثا في احدى الروايتين، وهو قول مالك وزفر، وروي نحو ذلك عن الزهري وربيعة والاوزاعي وداود لان المهان يقتضي التحريم المؤبد فلم يستبر في حصول الفرقة به التفريق بينها كالرضاع (والثانية) يتوارثان مالم يفرق الحاكم وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه لانالتي ويتيالي فرق بين المتلاعنين، ولو حصل التفريق بالمان لم يحتج الى تفريقه وان فرق الحاكم بينهما قبل تم المهان لم تقع الفرقة ولم ينقطع التوارث في قول الجمهور، وقال أبو حنيفة وصاحباه ان فرق بينهما بعد أن تلاعنا ثلاثاً وقعت الفرقة وانقطع التوارث لانه وجد منها معظم اللمان وان فرق بينهما قبل ذلك لم ينقطع التوارث ولم تقع الفرقة

أبوين أو من أب أو هم وما يفرض له به لا يرجح به كالوكان أحدهما زوجا ، ويغارق الاخ من الابوين والم وابن العم إذا كانا من أبوين فانه لا يغرض له بقرابة أمه شيء فرجح به ولا يجتمع في احدى القرابتين ترجيح وفرض

(فصل) فان كان مهما أخ لأب فلاب من الامااسدس والباقي للاب من الاب فان كان معهماأب من أبوين فكذلك دان كان أب من أبوين فكذلك دان كان ابن عم لا يوين وابن عم هو أخ لا مملى قول الجهود للاخ السدس والبلقي للآسخر وعلى قول ابن مسعود المال كله لابن الدم الذي هو أخ لأم

(فصل) فان كان ابنا عم أحدها أخ من أم وبنت أو بنت ابن فا بنت أو بنت الابن النصف والباقي بينهما نصفين وسقطت الاخوة من الام بالبنت ولو كان الذي ليس بأخ ابن عم من ابوين أخذ الباقي كله كذلك وعلى قول ابن مسعود الباقي للاخ في المسئلتين بدليل أن الاخ من الابوين يتقدم على الاخ من الاب بقرابة الام فان كان في الفريضة بنت محجب قرابة الام ، وحكي عن سعيد أن الباقي لابن العم الذي ليس باخ ، وان كان من أب لانه يرث بالقرابتين ميراثا واحدا أن جبير أن الباقي لابن العم الذي ليس باخ ، وان كان من أب لانه يرث بالقرابتين ميراثا واحدا فاذا كان في الفريضة من محجب احداها سقط ميراثه كالو استفرقت الفروض المال سقط الاخ من الابوين ولم يرث بقرابة الام بدليل مسئلة المشركة

ولنا على بن مسعود أن البنت تسقط الميراث بقرابة الام فبقي التعصيب منفرد آفيرث به وقلوق ولد الابوين بنان قرابة الام ثم برجح بها ولا يفرض لها فلا بؤثر فيها ما يخجبها ، وفي مسئلتنا يغرض له بها فأذا كان في الفريضة من بحجبها سقطت ولانه لو كان مع ابن العم الذي هو أخ أخ من أب وبقت لحجبت البنت قرابة الام ولم ترث بها شيئا فكان فابنت النصف والباقي فلاخ من الاب ولولاالبنت لورث لكونه أخا من أم السدس فادا حجبته البنت مع الاخ من الاب وجب أن تحجبه في كل حال

ولنا أنه نفريق قبل عام اللمان أشبه النفريق قبل الثلاث وهذا الخلاف في توارث الزوجين ، فاما الولد فالصحيح أنه ينتني عن الملاعن إذا تم اللمان بينهما من غير اعتبار تفريق الحا كملان اتنفاه و بنفيه لا بقول الحاكم فرقت بينسكما فان لم يذكره في اللمان لم ينتف عن الملاعن ولم ينقطع النوارث بينهما ، وقال أبو بسكر ينتني بزوال الفراش لان النبي صلى الله عليه وسلم فني الولد عن الملاعن وألحقه بأمه ولم يذكره الرجل في لمانه ، ومحقق ذلك أن الولد كان حملا في البطن فقال النبي صلى الله عليه وسلم والمظروها فان جاءت به أحيمر كأنه وحرة حمش الساقين فلا أراه إلا قد كذب عليها، وإن جاءت به جمداً جمالياً خدلج الساقين سابخ الاليتين فهو للذي رميت به) فأتمت به على النعت المكروه

﴿ مَسُمَّةً ﴾ (وعصبته عصبة أمه وعنه أنها هي عصبته)

اختلف أهل العلم في ميراث الولد المذفي باللهان فروي عن احمد فيه روايتان . (احداهما) : ان عصبته عمية أمه ، نقلها الاثرم ، وحنبل يروي ذلك عن علي وابن عباس وابن عمر ، وبه قال الحسن

لان الحجب بهما لا بالاخ من الابوماذ كره صعيد بن جبير ينتقض بالاخ من الابوين مع البنت وبابن العم اذا كان زوجا ومعه من يحجب بني العم ولا نسلم أنه يرث ميراثا واحد بل برث بقرابته ميراثين كشخصين فصار كابن العم الذي عو زوج ، وفارق الاخ من الابوين فانه لايرث الاميراثا واحداً فان قرابة الام لاترث بها مفردة

(فصل) فحسل خلاف امن مسعود في مسائل ست هذه إحداهن (والثانية) في بنت وبنات ابن وابن ابن الباقي عنده للابن دون أخواته الثالثة)في أخوات الابوين وأخوات لاب الباقي عنده للاخوات (الرابعة) بنت وابن ابن وبنات ابن عنده لبنات الابن الا ضربهن من السدس أو المقاسمة (الحامسة) أخت لابوين وأخ وأخوات لاب للاخوات عنده الاضربهن من ذلك (السادمة) كان محجب الزوجين والام ما اكفار والعبيد والقاتلين ولا يورمهم

(فصل) ابن ابن عم هو أخ لام وابن ابن عم آخر للاخ السدس والباقي بينهما وعندابن مسعود السكل للاخ وسقط الآخر وان كان أحدهما ابن أخ لام فلا شيء له بقرابة الاخوة لان ابن الاخ للام من ذري الارحام ، وإن كان همان (أحدهما) خال لام لم يرجح بخنولته وقبل على قياس قول ابن مسعود وجهان (أحدهما) لا يزجح بها (والثاني) يرجح بها على العم الذي هو من اب فيأخذ الملل لانه ابن الجدو الجدة والآخر ابن الجد لا غير ، وان كان المم الآخر من أبو بن فالمال بينهما لان كل واحد منهما يدلي بجدة وهما ابنا الجد وهكذا القول في ابني عم أحدهما خال أو ابني ابني هم أحدهما خال فاما على قول عامة الصحابة فلا أثر لهذا عندهم

(فصل) ابنا عم أحدهما زوج فلازوج النصف والباقي بينهما نصفين عند الجيع فانكان الآخر أخا من أم فلازوج النصف وللاخ السدس والباقى بينهما أصلها من ستة فلزوج أربعة وللام اثنان،

وابن سيرين وجابر بن زيد وعطاء والشعبي والنخعي والحسكم وحماد والنوري والحسن ابن صالح إلا أن علياً يجعل ذا السهم من ذوي الارحام أحق بمن لا سهم له وقدم الرد على غيره . (والرواية الثانية) : ان الام عصبته فان لم أكن فعصبتها عصبته ، نقلها أبو الحارثومها، وهذا قول ابن مسعود، وروي عن علي ومكحول والشعبي لما روى عمر و بن شعيب عن أيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم جمل ميراث ان الملاعنة لامه ولورتنها من بعدها ورواه أيضاً مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا وروى واثلة بن الاسقم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تحوز المرأة ثلث مواديث عنيقها ولقيطها وولدها الذي لاعنت عليه » وعن عبد الله بن عبيد بن عمير قال : كتبت إلى صديق في من أهل المدينه من بنبي زريق أسأله عن ولد الملاعنة لمن قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب إلي إني سألت فأخبرت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى به لا مه هي بمنزلة أبيه وأمه رواهن أبو داو دولانها قامت مقام آمه وأبيه في إنتسا به البها فقامت مقامهما في حيازة مهرائه ولان عصبات الام أدلوا بها قامت مقام آمه وأبيه في إنتسا به البها فقامت مقامهما في حيازة مهرائه ولان عصبات الام أدلوا بها قامت مقامهما في حيازة مهرائه ولان عصبات الام أدلوا بها

وترجع بالاختصار الى ثلاثة ومند ابن مسعود الباتى الاخ فتكون من المبين لكل واحد منهما سهم .

لائة بني عم أحدم زوج والاخر أخ من أم فازوج النصف وللاخ السدس والباقي بينهما على ثلاثة بني عم أحدم زوج والاخر أخ من أم فازوج النصف تسعة والماخ ثلاثة ببقى سنة بينهم على ثلاثة فيحصل الزوج أحد عشر وهي النصف رائدسم واللاخ خمسة وهي السدس وائتسم ،

وقذاك المتسم سهمان فان كان الزوج ابن عم لابوين فالباقي كله له وان كان هو والثالث من أبوين فالثلث الباقي يينهما وابن مسعود في المثلث الباقي بينهما وتصح من سنة الزوج الثلثان ولكل واحد من الاخرين سدس ، وابن مسعود في جميم ذاك بجمال البقي بعد قرض الزوج الذي هو أخ من أم

(فصل) أخوان من أم أحدها ابن عم فالثلث بإنهما والباقي لابنائهم وتصبح من سته لابن العم خدسة والاخر سهم ولا خلاف في هذه المسئلة فان كانوا ثلاثة أخوة احدهم ابن عم قالثلث يينهم على ثلاثة والباقي لابن الهم وتصح من تسعة وان كان اثنان منهم ابني عم قالباقي بعد الثلث بينهما وتصح من تسعة

(فصل) ثلاثة إخوة لام احدهم ابن عم وثلاثة بني هم احدهم آخ لام قاضم واحدامن كل عدد الى العدد الآخر يصير معك اربعة بني هم واربعة أخرة فهمسته في العدد وفي الاحوال المانية ثماجعل الثلث الاخوة على أربعة والثنين على بني العم على أربعة فتصح من اثني عشر لكل أخ مفردسهم ولكل ابن عم هو اخ ثلاثة فيحصل لها النصف والاربعة الباقين النصف وعلى قول عبد الله للاخرة الثلث والباقي لا بني العم الذين هما اخوات والله أعلم

فلم بروا معها كا قارب الاب معه و كان زيد بن ثابت يورث من ابن الملاعنة كما بورث من غيرابي الملاعنة ولم يجملها عصبة ابنها ولا عصبتها عصبته، فان كانت أمه مولاة لقوم جمل الباقي من ميرا ثها لمولاها فان لم تكن مولاة جمل لبيت المال ، وعن ابن عباس نحوه وبه قال سيد بن المسيب وعروة وسليان ابن يسار وعمر بن عبد العزيز والزهري وريمة وأبو الزناد ومالك وأهل المدينة والشافعي وأبو حنيفة وصاحباه وأهل البصرة إلاأن أباحنيفة وأهل البصرة جملوا الردود وي الارحام أحق من يبت المال لان الميراث إنما يثبت بالنس ولا في يوريث أن من المسدس ولا في توريث أبن الم واشباهه من عصبات الام ولا قياس أيضاً فلا وجه لا ثباته ووجه الرواية الاولى توريث أبي الام واشباهه من عصبات الام ولا قياس أيضاً فلا وجه لا ثباته ووجه الرواية الاولى قول النبي صلي الله عليه الفرائس باهلها فا بقي فلا ولى رجل ذكر » وأدلى الرجال به أقارب أمه وعن على رضي الله عنه أنه لما رجم المرأة دعا أولياه ها وعن عمل رضي الله عنه أنه لما رجم المرأة دعا أولياه هقال : هذا ابنكم ترثونه ولا يرثكم وأن حبى جناية فعلكم، حكاه الامام أحمد عنه ولان الام لوكانت عصبة كأ يه لحجبت اخوته ولان مولاها مولى أولادها فيجب أن يكون عصبتها عصبته كالاب هسبة كأ يه لحجبت اخوته ولان فلام الملث بلا خلاف والباقي للخال)

(باب أصول سمام الفرائض انتي تعول)

معيى اصول المسائل الخارج التي تخرج منها فروضها وأصول المسائل كابا سبعة لازالفروض الحدودة في كناب الله تعالى سنة : النصف والربع والمن والثنان والثلث والشلث والشائل من المؤه والفروض مفردة خمسة لان الثاث والثلثين مخرجها واحد والنصف من النين والثلث أو الثنين من الني عشر والربع من أربعة والسدس من سنة والمن من غانية والربع مهالسدس أوالثلث أو الثنين من أربعة وعشرين فصارت سبعة . وهذه الفروض نوعان (أحدها) النصف و نصفه و نصفه و نصف نصفها . وكل مسئلة فيها فرض مفرد النصف و نصفه و نصف نصفها . وكل مسئلة فيها فرض مفرد فأصلها من مخرج الآخر فأصلها من مخرج الآخر أو الله خواه والآخر أو وقعه فيها الفروض ولا كان فيها فرضان يؤخذ أحدها من مخرج الآخر فأصلها من مخرج الآخر أو وقعه فيها الفروض ولا كان فيها فرضان من نوعين لا يؤخذ أحدها من مخرج الآخر فأصلها من سنة لان مخرج النصف اثنان ومخرج الثلث فيهو أصل المسئلة فيها نصف وفرض من النوع الآخر فأصلها من سنة لان مخرج النصف اثنان وهوج الثلث والثلث والثلث والثلث والثلثين الاثان فيها نصف اثنين في ثلاثة تكن سنة وهكذا سائرها

والمسائل على ثلاثة أضرب: عادلة وعائلة ورد، فالعدادلة التي يستوي مالهدا وفروضها ، والعائلة التي تزيد فروضها عن مالها، والرد التي يفضل مالها عن فروضها ولا عصبة فيها وسنذكر أمثلة هذه الأضرب فيهذا الباب بعون الله

لانه عصبة أمه ، وعلى الرواية الاخرى الكل للام وهذا قول على وابن مسعود وأبي حنيفة وموافقيه الا أن ابن مسعود يعطيها إياء لكونها عصبته والبافون بالرد وعن زبد الباقي لبيت المال فان كان مها أخ لام فله السدس والباقي له ان قلنا إنه العصبة على الرواية الاولى وعلى الاخرى السكل للام ولا شيء للحال على الروايتين، فان كان معها مولى أم فلا شيء له عندنا وقال زيد ومن وافقه وأبو حنيفة الباقي له وان لم يكن لامه عصبة الا مولاها فالباقي له اذا قلنا عصبتها عصبته وعلى الرواية الاخرى هو للام وهو قول أبن مسعود لاتها عصبة انها

(فصل) قان لم يخلف الا أمه فلها الثلث فرضاً والباقي بالرد وهو قول على وسائر. من يرى الره وفي الزواية الاخرى لها الباقي بالتمصيب قان كان مع الام عصبة لها فهل يكون الباقي لها أو له على روايتين ذكر ناهما قان كان لها عصبات فهو لافريهم منها على الرواية الاولى فاذا كان ممها أبوها وأخوها فهو لابيها فان كان ممهم ابنها وهو أخوه لامه فهو لابيها فان كان ممهم ابنها وهو أخوه لامه فلا شيء لاخيها ويكون لامه الثلث ولاخيه السدس ولاخيه الباقي أو ابن أخيه وان خلف أمه وأخه وأحته فلمكل واحد منهم السدس والباقي لاخيه دون أخته وان خلف ابن أخيه وبفت أخيه أو خاله

﴿ مسئلة ﴾ قال (وما فيه نصف وسدس أو نصف وثلث أو نصف وثلثان فأصلها من ستة وتعول إلى سبعة والى تسعة والى عشرة ولا تعول أكثر من ذلك)

أما إذا كان نصف وسدس قان مخرج النصف اثنان ويوجد ذلك في مخرج السدس لا يزيد عليه فكان أصابها جيماً سنة وهكذا لو كان سدس وثلث أو ثلثان فأصلها من هرج السدس لا يزيد عليه وان اجتمع النميف والثلثان أو الثلث قان هرج النصف اثنان ومخرج الثلث والثلثين ثلاثة ولا وفق بينهما فاضرب أحد الخرجين في الآخر تمكن سنة ويصيركل كسر بعدد هرج الآخر ويدخل العول هذا الاصل لازدحام الفروض فيسه وهو أكثرها عولا والعول زيادة في السهام ونقصان في أنصبها الورثة وأمثلة ذلك : زوج وأم وأخ من أم أصلها من سنة ومنها تصح زوج وأم وأخوان منأم، بنت وأم وعم أوعصبة ثلاث اخوات متفرقات وأخ من أم أو أمأو جدة ، أبوان وبنتان بنت وأبوان أوجد وجدة العول زوج وأختان من أبوين أو من أب أحداها من أبوين والاخرى من أب أو أم أو أخت من أب وأخت من أم أصلها من سنة وتعول إلى سبعة زوج وأخت وجدة أو أخ لام، سبت أخوات مفترقات وأم أخت لائب وأم وأخت لاب وأم وأخوان لام ، عول أو أخ لام، سبت أخوات مفترقات وأم أخت لائب وأم وأخت لاب وأم وأخت وأم الله الله سبعة زوج وأخت وأم المؤسة ذوج وأخت وأم الزوج النصد ف واللاخت النصد في وللام الثلث سسهمان تمول الله عمل أمانية ذوج وأخت وأم الزوج النصد في واللاخت النصد في وللام الثلث سسهمان تمول الله النهدة ذوج وأخت وأم الزوج النصد في واللاخت النصد في وللام الثلث سيمان تمول الله النهدة ذوج وأخت وأم الزوج النصد في واللاخت النصد في وللام الثلث سيمان تمول الله النه المناب وأخوات من أب المؤبون النصد في واللاخت النصد في وللام الثلث سيمان تمول الم

وخالته فالباقي للذكر وان خلف اخته وابن اخته فلاخته السدس والباقي لابن أخته وعلى الرواية الاخرىالكل للام في حذا الموضع

(فصل) ابن ملاعنة مات وترك بنتاً وبنت ابن ومولى أمه الباقي لمولى الام في قول الجهور وقال ابن مسعود الرد أولى من المولى فان كان معهم أم فلهاالسدس وفي الباقيروايتان (احداها) للمولى وهو قول الن مسعود فان لم يكن معهم مولى فالماقي مردود عليهم في احدى الروايتين والاخرى هو اللام فلن كان معهم أخ فلا شيء له بالفرض وله الباقي في رواية والاخرى هو للام ، بنت وأخ أو ابن أخ أو خال أو أبو أم أو غيرهم من العصبات للبنت النصف والباقي للعصبة في قول العبادلة وان كان معها أخ أو أحت أو ابن أخ وأحته أو خال وخالة فالباقي والباقي للعصبة في قول العبادلة وان كان معها أخ أو أحت أو ابن أخ وأحته أو خال وخالة فالباقي المذكر وحده في قولم وقال أبو حنيفة وأصحابه المال للبنت بالفرض والرد ورووا ذلك عن على عليه السلام أنه حمل ذا السهم أحق بمن لا سهم له وانه ورث ابن ملاعنة ذوي أرحامه كما يرثون من غيره قال ابن البان وليس هذا محفوظاً عن على أعا المشهور عنه قوله لاولياء المرجومة عن ابنها : هذا أبنكم ترثونه ولا يرثم فان جنى جناية فعليكم وفسر القاضي قول أحمد ان لم يكن أم نعصبتها عصبته بنعد عمية الام كقوله في أخت وابن أخ المالكله للاخت قال شيخنا وهذا تفسير للكلام بنقد ما يقتضيه وحمل للفظ على خلاف ظاهره وانما هذه الرواية كذهب ابن مسعود ورواية الشعبي بضد ما يقتضيه وحمل للفظ على خلاف ظاهره وانما هذه الرواية كذهب ابن مسعود ورواية الشعبي

عانية وهي مسئلة المباهلة قان كازمعهم أخت أخرى من أي جهة كانت أو أخ من ام فهي من عمانية أيضاً (عرل تسعة) زوج وست أخوات مفترقات تعول الى تسعة و آسى الغراء ; زوج أموثلاث أخوات مفترقات تعول الى عشرة و تسمى أم الفروخ لكثرة عوله الانها عالت بثلثيها فشبهوا الاصل بالام والعول بالغروخ و بروى أن رجلاجا الى شريح نقال ان امر أي مانت ولم تترك ولا أف كلائة أسهم من عشرة فخرج الرجل فقال خلفت ? قال خلفت أمها و أختيها من أبيها و أختيها من أبيها و أختيها من أمها و أبا قال لك ثلاثة أسهم من عشرة فخرج الرجل فقال الا تعجبون من قاضيكم ? قال لي النصف فواقله ما أعط في نصفاولا ثلثا ، فقال له شريح الاانك تراني قاضيا ظالما و أنا اراك رجلافاجر آنكم القصة و تذبع الفاحشة ، و عالت المسئلة الى نسمة أو الى عشرة لم يكن أن يجتمع فروض اكثر من هذا و لا يمكن أن يجتمع فروض أكثر من هذا و لا يمكن أن يجتمع فروض أكثر من هذا و لا يمكن أن يجتمع فروض أكثر من هذا و راب و المول ان تأخذ الفروض من أصل المسئلة و تضم بعضها الى بعض فها أكثر من هذا . وطريق العمل في العول ان تأخذ الفروض من أصل المسئلة و تضم بعضها الى بعض فها بعض المنات السهام قاليه ينتهي فنقول في زوج و ام وست اخوات مفارقات المزوج النصف ثلاثة و للام السلاس سهم و للاختين انفاتان أربعة و اللاختين من الام الناش سهمان صارت عشرة

عن على وعبد الله أيهما قالاعصبة إن الملاعنة امه ترث مانه أجمع فان لم يكن أم فعصبتها عصبته امرأة وحدة وأخنان وابن أخ للمرأة الربع والبجدة السدس والاختين النلث والباقي لابن الاخ في الروايتين جميعاً، وقال أبو حنيفة الباقي يرد على الاختين والجدة وهو قول القاضي في الرواية الثانية: أبو أم وبنت وابن أخ وبنت أخ الباقي لابن الاخ وحده ويحتمل يكون لاب الام سدس باقي المال وخسة أسداسه لابن الاخ، وقال أبو حنيفة المال بين أبي الام والبنت على أربعة بالفرض والرد

(فصل) فان لم يترك ابن الملاعنة ذا سهم فالمال لعصبة أمه في قول الجماعة وقدروي ذلك عن يلي وقال أبو حنيفة وأصحابه هو بين ذوي الارحام كميراث غيره ،ورووه عن علي وذلك مثل خالوخالة وابن أخ وأخته المال للذكر وفي قول أبي حنيفة هو بينها في المسئلتين نصفين خالة لا ب وأم وخال لا ب المال للخال وقال أبوحنيفة هوللحالة : خالة وبنت بنت المال بينها على أربعة، وإذا لم يخلف إن الملاعنة الا ذا رحم فح كمهم في ميراثه كحكمهم في ميراث غيره على ما نذكره

(فصلُ) واذاقسُم ميراث ابن الملاعنة ثم أكذب الملاعن نفسه لحقه الولدو نقصت القسمة، وقال ابوحنيفة لا يا يحقه النسب بعد موته الا ان يكونا تو أمين مات احدهما واكذب نفسه والاخ باق فيلحقه نسب الباقي والميت معا وقد مضى الـكلام معه في غير هذا الموضع

(فصل) ولوكان المنفى باللمان تو أمين ولهما أخ آخر من الزوج لم ينفه فمات أحد التوامين فميراث تو أمه منه كميراث الآخر في قول الجمهور وقال مالك يرثه تو أمه كميراث أخلا بوين لانه أخوم لا بويه بدليل أن

(المغنى والشرخ الكبير) (٥) (الجزء السابع)

(مسئلة) قال (وما فيه ربع وسدس أو ربع وثلث أو ربع وثلثان فأصلها من اثنى هشر وتمول الى ثلاثة عشر والى خمسة عشر والى سبمة عشر ولا تعول إلى أكثر من ذلك)

اتما كأن أصلها من اثنى عشر لان عرج الربع أربعة و عرج الثلث ثلاثة ولا وفق بينهما فاذا ضربت أحدها في الآخر كان اثنى عشر قان كان مع الربع سدس نبين الستة والاربعة موافقة واذا ضربت وفق أحدها في الآخر صار اثني عشره ولا بد في هذا الاصل من أحد الزوجين لانه لابد فيها من دبع ولا يكون فرضا لفيرها. وأشاة ذك: زوج وأبوان وخمسة بنين قازوج الربع ثلاثة والمابوين السدسان بيتى خمسة لكل ابن سهم : زوج وابنتان وأخت وعصبة : امرأة واختان للا بوين أو لاب أو اختان لا بوين أو لاب أو اختان لا مواحدة وابنتان وأم تعول الى ثلاثا عشر امرأة واخوان لام وسبعة اخوة لاب العول زوج وابنتان وأم تعول الى ثلاثا عشر امرأة واختان من أم امرأة وام وست أخوات مفترقات تعول الى سبعة عشر: ثلاث نسوة وجدتان وأربع أخوات من أم نامرأة وام وست أخوات مفترقات تعول الى سبعة عشر: ثلاث نسوة وجدتان وأربع أخوات لام وثمان لاب تعزل الى سبعة عشر ويصح لكل واحدة شهن مهم وتسمى ام الارامل ويعابلها فيقال سبع عشرة امرأة من جهات مختانة انتسمن مال ميت بالسوية لكل امرأة سهم وهي هذولا يعول هذا الاصل الى أكثر من هذا ولا يكن أن يكل هذا الاصل بفروض من غير عصبة ولاعرل

الزوجلوأقر باحدهما لحقهالآخر وهذا أحد الوجهين لاصحاب الشافسي

ولنا أنهما توأمان لم يثبت لها أب ينتسبان اليه فأشبها توأى الزانية ولا خلاف في توأى الزانية وفارق هذاما اذااستلحق أحدهما لانه ثبت باستلحاقه أنه أبوهما

(فصل) قولهم أن الام عصبة ولدها أو أن عصبتها عصبته أنما هو في الميراث خاصة كقولنا في الاخوات مع البنات.فعلى هذا لا يعقلون عنه ولا تثبت لهم ولاية النزويج ولاغير. هذا قول الاكثرين وقد روي عن على رضي الله عنه أنه قال لأولياء المرجومة في ولدها هذا ابنكم ترثونه ولا يرثمكم وأن حنى فعليكم وروي هذا عن عبدالله وأبراهيم

ولنا أنهم أنما ينتسبون اليه بقرابة الام فلم يعقلوا عنه ولم نثبت لهم ولاية النزويج كما لو علم ابو. ولا يلزم من التعصيب في الميرات التعصيب في المقل والنزويج بدليل الآخوات مع البنات، فاما أن اعتق أن الملاعنة عبداً ثم مات ثم مات المولى وخلف أم مولاه واخا مولاه احتمل أن يثبت لهما الارث بالملاعنة عبداً ثم مات ثم مان المولى وخلف أم مولاه واخا مولاه احتمل أو للاخ على الروايتين، ويحتمل بالولاه لان التحسيب ابت وحكي ذلك عن أبي يوسف، وهل يكون للام أو للاخ على الروايتين، ويحتمل أن التحسيب المناف لا يرثق من الولاء الا ما اعتقن أو اعتق من اعتقن فكذلك من يدلي بهن وما ذكرناه للاحتمال ألاول يبطل بالاخوات مع البنات ومن عصبهن اخوهن من الاناث

(مسئلة) (وإذًا مات ابن الملاعن وخلف امه وجدته فلامه الثلث والباقي للجدة على أحدى

ولا يمكن أن تعول الاعلى الافراد لان فيها فرضا يباين سأثر فروضها وهو الربع فانه ثلاثة وهي فود وسائر فروضها يكون زوجا فالسدس اثنان والثاث أربعة والثلثان عانبة والنصف سنة ومتى عالت الى سبعة عشر لم يكن الميت فيها إلا رجلا

﴿ مسئلة ﴾ قال (وما كان فيه تمن وسدسأ وتمن وسدساز أوتمن وثلثان فأصلهامن أربعة وعشريز وتعول الي سبعة وعشرين ولا تعول الى أكثر من ذلك)

إنما كان كذلك لانك تضرب مخرج المُّن في مخرج الثاثين أو في وفق مخرج السدس فيكون أربعة وعشرين ولم نقل ءُن وثاث لان الثاث لا يجتمع مع النَّن قانه لا يكون إلا للزوجة مع الولد ولا " يكون الثلث في مسئلة فيها وقد لانه لايكون الا لوقد الأم والوقد يسقطهم أو الام بشرط عدم الوقد ومسائل ذلك: امرأة وأبوان وابن أو ابنان أوبنون وبنات: امرأة وابنتان وأم وعصية: ثلاث نسوة وأربع جدات وستة عشر بنتا وأخت : امرأة وبنت ابن وجدة وعصبة : العول امرأة وأبوان وابنتان تعرل إلى سبعة وعشرين وتسمى البخيلة لانها أقل الاصول عولا لم تعل الا بثمنها وتسمىالمنبرية لان علياً رضى الله عنه سئل عنها على للنبر فقال صار تمنها تسمَّا ومضى في خطبته . يعني أن المرأة كان لها الثمن ثلاثة من أربعة وعشرين صار لها بالعول ثلاثة من سبعة وعشرين وهيالتسع ولا يكون الميت

الروايتين وهذهجدة ورثت مع ام اكثر منها)

إذاماتًا إن الملاعنة وخلف أمه وام أبيه فلامهالثلثوالباقي لهابالردوهذا قول على وعلى الرواية الاخرى الباقي لام أبيه لانها عصبة أبيه وهذا قول ان مسعود؛ ويعايا بهافيقال: جدةور تتمم اما كثرمنها وان خلف جدتيه فالمال بينهما بالفرض والرد على قول على وفي قول ابن مسعود لهما السدس فرضاً بينها وباقى المال لامابيه: ام ام وخال أب، لام الام السدس وفي الباقى قولان (احدهما) أنه لها بالرد (والثاني) لحال الاب وفي قول على الـكل للجدة : خالوعم وخال اب وابو ام اب المال للمم لانه ابن الملاحة فان لم يكن عم فلابي ام الاب لانه ابوها فان لم يكن فلخال الاب فان لم يكن فللخال لانهذو رحمه: بنت وعم للبنت النصف والباقي للعم وفي قول على السكل للبنت لانه يتبدم الرد على توريت عصبة أمه: بنت وام وخال المال بين البذت والام على اربعة بالفرض والرد ولا شيء للخال لانه ليس ببصبة الملاعنة ، ولو كان بدل الحال خال اب كان الباقى له لانه عصبة الملاعنة، فأما ابن ان ابن الملاعنة فاذا خلف عمه وعم ابيه فالمال لعمه لانه عصبته وهذا ينبني ان يكون اجهاعاءوقد قال بعض الناس محتمل ان يكون عم الاب اولى لانه ان الملاعنة وهذا غلط بين لان العصبات انما يعتبر اقربهم من الميتلامن آبائه، وإن خلف ثلاث جدات متحاذيات فالسدس بينهن والباقى برد عليهن في إحدىالروايتين وهو قولَ على وفي الثانية لام ابي ابيه وحو قول ابن مسعود وان خاف ا. ٨ وجدته وجدة ابيه فلإمهالثلث في هذا الاصل إلا رجلا لان فيها نمنا ولا يكون الا للمرأة مع الولد ولا يمكن أن يعول هذا الاصل إلى أكثر من هذا إلا على قول ابن مسمود غانه بحجب الزوجين والام بالولد والـكافر والقائل والرقيق ولا يورثه، فعلى قوله إذا كانت امرأة وأم وست أخوات مفترقات وولد كافر فللاخوات الثلث والثلثان أربعة وعشرون الامرالمرأة السدس والنمن سبعة فتعول الى أحد وثلاثين

(فصول في تصحيح السائل)

وإذالم تنقسم سهام فربق من الورثة عليهم قسمة محيحة فاضرب عددهم في أصل المسئلة وعولما إن كانت عائلة الا أن يوافق عددهم سهامهم بنصف أو ثلث أوغير ذلك من الاجزا، فيجز ثك ضرب وفق عددهم في أصل المسألة رعولها إن كانت عائلة فما باغ فنه تصح فاذا أردت القسمة فكلمن له شيء من أصل المسئلة مضروب في العدد الذي ضربته في المسئلة وهو الذِّي يسمي جزء السهم فما بلغ فهوً له إن كان واحدا وان كانوا جماعة قسمته عليهم، وأن شنت قلت إذا كان الكسر على فربق وأحد فلواحدهم بعد التصحيح مثل ما كان لجماعتهم قبل النصحيح او وفقه إن كان وافق ، نتال ذلك : زوج وأم وثلاثة اخوة أصلُّها من ستة الزوج النصف ثلاثة والام السدس سهم بقي اللاخوة سهمان لانتقسم عليهم ولا توافقهم فاضرب عددهم وهو ثلاثة في أصل المسألة تكرِّب عُمانية عشر سهما: قزوج ثلاثة في ثلالة تسعة وللام سهم في ثلاثة ثلابة وللاخرة سهمان في ثلاثة تكن ستة لكل واحد منهم سهمان، ولو كان الاخوة ستة وافقتهم

ولا شيء لجدته وفي الباقى روايتان (إحداهما) يرد على الام (والثانية) لجدة ابيه ، وأن خلف خاله وخال أبيه وخال جده فالمال لحال جده فان لم يكن فلخاله ولا شيء لحال أبيه ، فأما ولد بنت!لملاعنة فليست الملاعنة عصبة لهم في قول الجميم لان لهم نسباً معروفاً من جهة أبيهم وهو زوج بنت الملاعنة ولو اعتقت بنت الملاعنة عبدأتم مانت ثممات المولى وخلفت أممولانه ورثت مال المولى لآبها عصبة لبنتها والبنتعصبة لمولاها في أحد الوجهين وقد ذكر ناها فيابن الملاعنة

(فصل) والحــكم في ميراث ولد الزنا في جميع ما ذكر ناكالحــكم في ولد الملاعنة على ما ذكرنا من الافوال والاختلاف إلا أن الحسن بن صالح قال عصبة ولد الزنا سائر المسلمين لان آمه ليست فراشاً بخلاف ولد الملاعنة ، والجمهور على التسوية بينهالا نقطاع نسبكل واحد منها من أبيه إلاأن ولد الملاعنة يلحق الملاعن أذا استلحقه وولد الزنا لا يلحق الزآني في قول الجمهور، وقال الحسن وابن سيرين بلحق الواطي. إذا أقيم عليه الحد و بوثه وقال ابراهيم ياحقه إذا جلدالحد أو ملك الموطوءة وقال احجاق يلحقه وذكر عن عروة وسليان بن يسار نحوه وروي علي بن عاصم عن أبي حنيفة أنه قال لا أرى بأساً إذا زبى الرجل بالمرأة فحمات منه أن يتزوجها مع حملها ويستر عليهاوالولد ولدله وأجموا على أنه اذا ولد على فراش رجل فادعاه أنه لا يلحقه وانما الحلاف فيما اذا ولد على غيرفراش وانا قول النبيصلي الله عليهوسلم « الولدللفر إشوللعاهر الحبجر» ولانه لا يلمحق به إذا لم يستلحقه

مهامهم بالنصف فردهم الى نصفهم ثلاثة وتعمل فيها كعملك فيالاولى سواء ولكل واحد من الاخوة مهم وهو وفق سهام جماعتهم

(فصل) وأن كان الكسر على فريقين لم نخل من اربعة أقسام [أحدها] أن يكون العددان مباثلين فيجزئك ضرب أحدهما في المسألة ومثال ذلك : زوج وثلاث جدات وثلاثة اخرة أصلها من سنة للزوج ثلاثة والمجدات سهم وللاخوة سهمان فتضرب أحد العددين في المسألة تكن ثمانية عشر، وطريق القسمة فيها مثل طريقها إذا كان السكسر على فريق واحد سواء ولو كان الاخوة سنة وافقوا سهمهم بالنصف رجعوا إلى ثلاثة وكان العمل فيها كاذكرنا سواء

(القسم الثاني) أن يكون العددان متناسبين وهو أن يكون أحدهما ينتسب الى الآخر بجزء من أجزائه كنصفه وثلثه أو غير ذلك مر الاجزاء فيجزئك ضرب العدد الاكثر منهما في المسألة، ومثاله مالو كان الجدات في هذه المسألة سنا فان عدد الاخوات نصف عدد الجدات فاجتزي، بعددهن واضربه في أصل المسألة تكن سنة وثلاثين ومنها تصح ، ولو كان عدد الاخوة سنة وافقتهم سهامهم بالنصف ورجعوا الى ثلاثة وصلت على ما ذكرنا

(القسم الثالث) أن يكون العددان متباينين لا يماءل أحدهما الآخر ولا يناسبه ولا يوافقه مثل أن يكون عدد الجدات أربعاً والاخوة ثلاثة فانك تضرب عدد أحدهما في جميع الاجزاء فما بلغ

فلم يلحق به بحال كما لوكانت أمه فراشاً أوكما لو لم يجلد الحد عند من اعتبره والله أعلم (فصل) قال رحمه الله (والجدات السدس واحدة كانت أو أكثر إذا تحاذين)

قال ابن المنذراً جمع أهل العلم على أن العجدة السدس إذا لم تكن أم العيت وحكى غيزه رواية شاذة عن ابن عباس أنها بمزلة الام لانها تدلي بها فقامت مقامها عند عدمها كالجد يقوم مقام الاب

ولنا ما روى قبيضة بن ذؤيب قال جاءت الجدة إلى أبي بكر تطلب ميرائها فقال مالك في كتاب الله شيء وما أعلم لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن شيئاً ارجبي حتى أسأل الناس فقال المنعية بن شعبة حضرت رسول الله صلى الحة عليه وسلم أعطاها السدس فقال هل معك غيرك فشهدله محمد ابن مسلمة فامضاه لها أبو بكر رضي الله عنه، فلما كان عمر رضي الله عنه جاءت الجدة الاخرى فقال مالك في كتاب الله شيء وماكان القضاء الذي قضى به إلا في غيرك وما أنا بزائد في الفرائض شيئاً ولكن هو ذاك السدس فان اجتمعها فهو لكما وأيكما خلت به فهو لها، رواه مالك في الموطأ والترمذي وقال حديث حسن صحيح، وأما الجد فلا يقوم مقام الاب في جميع أحواله على ما ذكر ناه وأجم أهل الملم على أن الأم تحجب الجدات من جميع الجهات، وعن بريدة أن النبي صلى. الله عليه وسلم جمل للجدة السدس اذا لم يكن دونها أم رواه أبو داود وهذا يدل على أنها لا ترث معها شيئاً، ولان الجدة تدلى بالام فسقطت بها كنقوط الجد بالاب وابن الابن به فأما أم الاب فانها آعا ترث مهراث

ضربته في المسألة رمتى ضربته حينا كان اثني عشر فاذا ضربته في المسألة كانت اثنين وصبعين ، وان وافق أحد العددين سهامه دون الآخر أخذت وفق الموافق وضربته فيا لم يوافق وعملت على ما ذكرنا وان وافقا جيماً سهامهما رددتهما الى وفقهما وعملت في الوفقين عمك في العددين الاصلين

(النسم الرابع) أن يكون العددان متفقين بنصف او ثلث أو ربع أو غيره ذلك من الاجزاء فالله عن المرابع أن يكون العددين الى وفقه ثم تضربه في جميع الآخر فما بلغ ضربته في المسئلة ومثاله أن تكون الاخوة تسعة والجدات ستا فيتفقان با ثملت فترد الجدات إلى ثلثهن اثنين وتضربهما في عدد الاخوة تكن عمانية عشر ثم تضرب ذلك في أصل المسئلة تكن مائة وعمانية ومنها تصح

(فصل ؛ وأن كان السكسر على ثلاثة أحياز نظرت قان كانت مهائلة كثلاث جدات وثلاثة بنات وثلاثة أعمام ضربت أحدها في المسئلة فها بلغ فند تصح المسألة ، ولكل واحده بهم بعدالتصحيح مثل ما كان لجماعتهم ، وأن كانت متناه به كجدتين وخس بنات وعشرة أعمام اجتزات با كثرهاوهي العشرة فضربتها في المسألة تكن ستين ومنها تصح ، وأن كانت متباينة مثل أن يعون الاهمام في هذه المسئلة ثلاثة ضربت بعضها في بعض تكن ثلاثين ثم ضربتها في المسألة تكن مائة وعمانين ، وأن كانت متوافقة كست جدات وتسع بنات وخسة عشر عدا ضربت وفق عدد منها في جيم الآخر فها بلغ وافقت بينه وبين اندالث وضربت وفق في جيم اثنالث ثم اضرب مامعك في أصل المدألة فها بلغ

أم لانها أم ولذلك ترث وابنها حي ولو كان ميراثها من جهته ما ورثت مع وجوده

(فصل) ولا يزيد ميرائهن على السدس فرضاً وان كثرن اجمع على هذا أهل العلم لما روينا من الحبر فان عمر شرك بينهما وروي ذلك عن أبي بكر رضي الله عنه فروى سعيد باسناده عن القاسم بن محمد قال جاءت الجدان الى أبي بكر رضي الله عنه فأعطى أم الأم الميراث دون أم الاب فقال له عبدالرحمن بن سهل بن حارثة وكان شهد بدراً يا خليفة رسول الله أعطيت التي ان ماتت لم يرثها ومنعت التي لو ماتت ورثها فجعل أبو بكر السدس بينها، ولانهن ذوات عدد لا يشاركهن ذكر فاستوى كثيرهن وواحدتهن كالزوجات وانما يشتركن في السدس اذا تحاذبن لتساويهن في الدرجة

(فصل) ولا خلاف بين أهل العلم في توريث جدتين أم الأم وأم الأب وكذلك الاعلماوكانتا في القرب سواء كأم أم أم أم أب وحكي عن داود أنه لايورث أم أم الابشيئاً لانه لايرثها فلا توثه ولانها غير مذكورة في الحبر

ولنا ما روى سعيد عن ابن عينة عن منصور عن ابراهيم أن النبي صلى الله عليه وسم ورت ثلاث حيدات ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام وأخرجه أبو عبيد والدارقطني ومن ضرورته أن تكون منهن أمام الاب أو من هي أعلى منها ، وما ذكره داود فهو قياس وهولا يقول بالقياس ثم هو باطل يام الام فانها ترثه ولا يرثها وقوله ليست مذكورة في الحبر قلنا وكذلك أم أم الام . واختلفوا

فنه تصبح ، وإن مماثل اثمان منها وباينهما اثناك أو وافقهما ضربت أحد المماثلين في جميع اثناك أو في وفقه وإن كان موافقا فما بلتم ضربت في المسئلة، وإن تناسب اثمان وباينهما اثناك ضربت وفق في جميع الثالث أو في وفقه إن كان موافقا ثم في المسئلة وإن وافقها اثناك كاربعة أهم وست جدات وتسع بنات أجزأك ضرب أحد المنباينين في الآخر ثم تضربه في المسئلة ويسمى هذا الموقوف المقيد لانك إذا أردت وقف أحدها لم يقف إلا الستة ولو وقفت غيرها ، ثل أن تقف التسعة وترد الستة إلى الاثنين أدخلا في الاربعة وأجزأك ضرب الاربعة في التسعة ، ولو وقفت الاربعة ودد الستة إلى الاثنين أدخلا في الاربعة وأجزأك ضرب الاربعة في التسعة ، ولو وقفت الاربعة وحدا الثلاثة متوافقة إلى ثلاثة ودخلت في التسعة وأجزأك ضرب الاربعة في انتسعة ، فاما إن كانت الاعداد الثلاثة متوافقة فانه يسمى الموقوف الممللي وفي هملها طريقان (أحدها) ماذ كرناه من قبل وهو طريق السكوفيين وأنه يسمى الموقوف المملني وفي هملها طريقان (أحدها) ماذ كرناه من قبل وهو طريق السكوفيين وقدها إلى المربعة في الموقوف ، وإن كانا متناسبين ضربت أحدها في الموقوف ، وإن كانا متناسبين ضربت أحدها في المرقوف ، وإن كانا متناسبين ضربت أحدها في الموقوف ، وإن كانا متناسبين ضربت أحدها في المرقوف ، وإن كانا متابنين ضربت أحدها في المرقوف ، وإن كانا متناسبين ضربت عشر ها وخدس عشر عبالا ذات العشرة توافقها المنس فنرجم ألى ستة وتوافقها الحس عشر ها وخدس عشرة بنا فنف العشرة توافقها الخس

في توريث مازاد على الجدتين فذهب أبو عبدالله الى توربث ثلاث جدات من غبر زيادة عليهن روي ذلك عن على وزيد بن ثابت وابن مسعود رضي الله عنه وروي نحوه عن مسروق والحسن وتنادة وبه قال الاوزاعي واسحاق وروي عن سعد بن أبي وقاص ما بدل على أنه لا يورث أكثر من جدتين وحكي أبضاً عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وسلبان بن يسار وطلحة بن عبيدالله ابن عوف وربيعة وابن هرمز ومالك وابن أبي ذئب وأبي ثور وداود وقاله الشافعي فى القدم وحكي عن الذهري أنه قال لا نعلم ورث في الاسلام الا جدتين، وحكي عن سعد بن أبي وقاص أنه أوتر بركة فعانه ابن مسعود فقال سعد أنهيبني وانت تورث ثلاث جدات وروي عن ابن عباس انه ورث الجدات وان كثرن اذاكن في درجة واحدة الا من أدلت بأب غير وارث كأم أبي الإمقال ابن سراقة وأصحابه المساحابة الا شاذاً واليه ذهب الحسن وابن سيرين والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وهو رواية المزي عن الشافعي وهو ظاهر كلام الحرقي فانه سمى ثلاث جدات متحافيات ثم قال وان كثرن لا يرث إلا ثلاث جدات وهن المتحافيات وان كثرن لا يرث إلا ثلاث جدات وهن المتحافيات المذكورات بعد كا روي عن أحمد رحمه الله. واحتجوا بأن الزائدة جمدة أدلت بوارث فوجب النت بن كاحدى الثلاث.

ولنا حديث سعيد الذي ذكر ناء وروى سعيد أيضاً عن ابراهيم أنهم كانوا يورثون من الجدات

عشرة بالاغاس فترجع إلى ثلاثة وهي داخلة في الستة فتضرب الستة في العشرة تكن ستين ثم في المسئلة تكن ثلبًا قد وستين وان وقفت الاثنا عشر وَجعت العشرة إلى نصفها خسسة والحنس عشرة إلى ثلثها خسسة وهما مياثلان فتضرب خبسة في اثني عشر تكن ستين ، وإن وقفت الحنس عشرة وجعت العشرة إلى اثنين والاثبا عشر إلى أربعسة ، ودخل الاثنان في الاربعة فتضربها في الحنس عشرة تكن ستين ثم في المنبئة

(فصل) في معرفة للوافقة وللناسبة والمباينة : العاريق في ذلك أن تلقي أقل المددين من أكثرهما مرة بعد أخرى قان في به فالمددان متناسبان وان لم يفن به ولكن بقيت منه بقية القيتها من العدد الاقل قان بقيت منه بقية القيتها من البقية الاولى ولا تزال كذلك تلقي كل بقية من التي قبلها حتى يصل الى عدد ينتي الملقى منه غير الواحد قاي بقية في بها غير الواحد فالموافقة بين العددين بجز، وخلاك البقية أن كانت أثنين فبالانصاف وان كانت ثلاثة فبالابلاث قان كانت أربعة فبالارباع قان كانت أحد عشر أو اثني عشر أو ثلاث عشر فبجز، ذلك وان قي واحد فالعددان متباينان، ومما بدلك على تناسب العددين المك متى زدت على الاقل مثه أبدا سارى الاكثر واحد ولا يكون ذلك الافي النصف فا دونه قسمة صحيحة ومتى نسبت الاقل الى الاكثر انه سباليه بجز، واحد ولا يكون ذلك الافي النصف فا دونه قسمة صحيحة ومتى نسبت الاقل الى الاكثر انه سباليه بجز، واحد ولا يكون ذلك الافي النصف فا دونه فسمة صحيحة ومتى نسبت الاقل المناسخات ومعناها أن يوت من ورثة الميت انسان قبل قسم تركة الاول

ثلاثة ثفتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام وهذا يدل على التحديد بثلاث واندلا برث أكثر منها الموسئلة في (غان كان بعضهن اقرب من بعض فالميراث لا قربهن وعنه ان القربي من جهة الاب لا تحجب البعدي من جهة الأم) اما إذا كانت احدى الجدتين ام الاخرى فلا خلاف بين اهل العلم في ان الميراث القربي من جهة الام فالميراث كل الميراث القربي من جهة الام فالميراث كل وتحجب البعدي في قول عامتهم الا ما روي عن ابن مسعود ويحيى بن آدم وشريك ان الميراث بينها وعن ابن مسعود ان كانتا من جهة واحدة فهوللقربي بريد ان الجدتين إذا كانتا من جهة الاب الحداما ام الاب والاخرى ام الجدسقطت ام الجد بام الاب وسائر اهل الم على كانتا من جهة الاب الم تحجب البعدي من جهة الاب فهل تحجب البعدي من جهة الام ? فيه روايتان (احداما) أنها تحجبها ويكون الميراث القربي وهذا قول علي عليه السلام واحدى الروايتين عن زيد وبه قال ابو حنيفة واصحابه وهو قول أهل المراق وهو قول الشافعي والرواية الثانية) هو بينها وهي الرواية الثابتة عن زيد وبه قال مالك والاوزاعي وهو احد قولي الشافعي لان الاب الذي تدلي به الجدة لا محجب البعدة من قبل الام فالتي تدني به الجدة لا محجب البعدة من قبل الام فالتي تدني به اولى ان لا يحجبها الشافعي لان الاب الذي تدلي به الجدة لا محجب البعدة من قبل الام فالتي تدني به الجدة الا مقبع بعيم الجدات

ولنا أنها جدة قربى فتحجب البعدى كالتي من قبل الام ولان الجدات امهات ير نن ميرا ثاً واحداً

فاذا وجد ذلك نفارت قان كان ورثة الاول يرثون الثاني على حسب مبراتهم من الاول مثل أن يكونوا عصبة لها جميعا وقد يتفق ذلك في أصحاب الفروض في مسائل بسيرة كرجل مات عن اموأة وثلاثة بنين وبنت ثم مات أحد البنين قبل قسمة التركة قان المرأة من الاول سهما مثل سهم البنت وكنصف سهم ابن وكذلك لها من الثانية قاذا كان كذلك فاقسم المسئلة عل ورثة الثاني ولا تنظر ألي الاول ، فلو خلف وجل خمسة بنين وخمس بنات فات منهم ابن ثم بنت ثم ابن ثم بنت قدمت الميراث على الابنين الباقيين والبنتين الذكر مثل حظ الانثبين ولم ينظر في بقية المسائل قان كان معهم من يرث من الاولى دون ما بقي كا لو كان مع مؤلاء امرأة الميت ابست أما لهم فانك تفرز لها الثمن ونقسم الراقي على ما ذكرنا وان كانت أما لهم الا أنها ماتت قبلهم أو بعد بعضهم ولم تخلف وارثا غيرهم قسمت الميراث كله على الباقين الذكر مثل حظ الانثبين ولم ينظر في ميراثها لانه قد صار اليهم فان لم يكونوا كذلك فانك تقسم مسألة الاولى ومثال ذلك امرأة وبنت من غيرها وأخ انقسم على مسئلته فقد صحت المسئلتان ما صحت منه الاولى ومثال ذلك امرأة وبنت من غيرها وأخ ما تسبم وخلفت زوجا وبنتا وعما قالم له الإنها المية الدائية الدائية النائية من اربعة تروجا سهم ولابنتها سعان ويبقي سهم للاخ الاولى فصارله من المسئلتين ما المائية النائية من اربعة تروجها سهم ولابنتها سعان ويبقي سهم للاخ الاولى فصارله من المسئلتين

منجهة واحدة فاذا اجتمعن فالميراث لافريهن كالآباءوالابناء والاخوة وكل قبيل اذا اجتموا فالميراث للاقرب وقولهم إن الاب لا يسقطها قلنا لانهن لا يرثن ميراثه وإنما يرثن ميراث الامهات لكونهن امهات ولذلك اسقطتهن الام والله اعلم

(مسائل) (من ذلك ام ام والم ام اب فالمال للأولى إلا في قول ابن مسعود هو يينها، ام اب وأم أم أم أم الله في قول المن وهو قول الحرق وفي الاخرى هو بينها، أم أب وأم أم وأم جد المال للاخرى في قول الحريم إلا شريك ومن وافقه هو ينهن ام اب وام ام وام امام وام أبي اب هو للاوليين في قول الجميم

(مسئلة) (ولا يرث اكثر من ثلاث جدات ام الام وام الاب وام الجد ومن كان من امهاتهن وان علت درجتهن) فلهن السدس إذا تحاذين في الدرجة لما روي سعيد باسناده عن ابراهيم ان النبي صلى الله عليه وسلم ورث ثلاث جدات ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام وقال ابراهيم كانوا يورثون ثلاث جدات وهذا يدل على انه لا يرث اكثر من ثلاث وفي ذلك اختلاف ذكرناه فأما ام أبي الام فلا ترث لانها تدلي بغير وارث وكذلك كل جدة تدلي بغير وارث وهذا اجماع من اهل المهم الا ما حكي عن بن عباس وجابر بن زيد ومجاهد وابن سيرين انهم قالوا ترث وهو قول شاذ الانهم اليوم به قائلا لانها تدلي بغير وارث فلم ترث كالاجانب واما أما بي الجد ومن ادلت بأكثر من ثلاثة آباه وهؤلاء الجدات المختلف فيهن وقد ذكرنا ذلك

(المننى والسّر - السكيد) (٦) (الجزء السابع)

أربعة أسهم وصحت المسئلتان من عمانية وان لم تنقسم سهام الميت الثاني على مسئلته وانقت بين سهامه ومسئلته فان اتفقا رددت مسئلته الى وفقها ثم ضربته في المسئلة الاولى فيا بلغ فمنه تصح المسئلتان ثم كل من له شيء من المسئلة الاولى مضروب في وفق المسئلةالثانية وكل من له شيء من المسئلة الثانية مضروب في وفق سهام الميت الثاني مثال ذلك اذا خلفت البنت زوجا وابنتين فمسئلتها من اثني عشر توافقها سهامها بالربع فترجع الى ثلاثة تضرب في ثمانية تكن أربعة وعشوين للمرأة سهم من الاولى في ثلاثة والملاخ ثلاثة في سهم وللابنتين ثمانية وان لم يوافق سهامه مسئلته ضربت المسئلة الثانية في الاولى ثم كل من له شيء من المسئلة الاولى مضروب في الثانية ومن له شيء من الثانية مضروب في سهام الميت الثاني فان مات ثالث هملت مسئلته ونقرت سهامه معاصحت منه المسئلتان فان انقسم على مسئلته صحت معاصحت منه المسئلة وضربت وفقسهام مسئلته الن وافقت أن وافقت أن وافقت على ما ذكر الم وكذلك تصنع في النام والمقام وضربت وفقسهام مسئلته الن وافقت أد جيمها ان لم توافق فيما صحت منه الاوليان وهمات على ما ذكر الم وكذلك تصنع في النام والمقام وما بعده

(فصل) وانأردت قسمة المديلة على قرار يطالدينار فانها في عرف اهل لدنا أربعة وعشرون قيراطا فان كانت السهام كثيرة فلك في قسمها طريقات (أحدهما) أن ينظر ما تركب منه العدد

[﴿] مسئة ﴾ (والجدات المتحاذيات أم أم أم ، وأم أم أب ، وأم أبي أب ، وان كنزن فعلى ذلك)

يعني بالتحاذيات المتساويات في الدرجة بحيث لا تدكون واحدة أعلى من الأخرى ولا أنزل منها
لان الجدات أعا برن كابهن إذا كن في درجة واحدة ومتى كان بعضهن أقرب من بعض فالميراث
لاقربهن ، وفيه اختلاف ذكرناه فاذا قيل نزل جدتين وارتنين على أقرب المنازل فعماأم أم، وأم أب، وأم أبي أب ، واحدة من قبل الام واثنتان من قبل الاب وفي درجتها أخرى من قبل الام غير وارثة وهي أم أبي أم ولا يرث أبداً من قبل الام إلا

قانه لابد أن يتركب من ضرب عدد في عدد فانسب أحد العددين الي أربعة وعشرين إن كان أقل منها وخذ من العدد الآخر مثل تلك النسبة فما كان فهو لكل قيراط ، وإن كان أكثر من أربعة وعشرين قسمه عليها فما خرج بالقسم فاضربه في العدد الآخر فما باخ فهو نصيبه ومثال ذلك سمائة أردت قسمتها قانك تعلم أنها متركبة من ضرب عشرين في ثلاثين فانسب العشرين الى أربعة وعشرين تمكن نصفها وثلتها فحذ نصف اثلثين وثلثها خمسة وعشرون فهو سهم القيراط وإن قسمت الثلثين على أربعة وعشرين خرج بالقسم سهم وربع فاضربها نكن خمسة وعشرين كا قلنا

(والثاني) أن تنظر عدداً أذا ضربته في الاربعة والعشرين سأوى المقسوم أو قاربه قاذا بقيت منه بقية ضربتها في عدد آخر حتى يبقى أقل من المقسوم عليه ثم تجمع العدد الذي ضربته اليه رتنسب تلك البقية من المقسوم عليه فتضمها إلى العدد فيكون ذلك مهم القيراط مثائه في مسئلتنا أن تضرب عشرين في أربعة وعشرين تكن أربعائة وعمانين ثم نضرب خمسة في أربعة وعشرين تكن مأ أوعشرين أو عند وتضم الحدة الى العشرين فيكون ذلك سهام النيراط قاذا عرفت سهام القيراط فانظر كل من له أسهم قاعطه بكل سهام من سهم القيراط قيراطا، فان بقي له من السهام الا يبلغ قيراطا فانسبه الى سهام القيراط كسر بسطتها من جنس الكسر ثم كل من له واعطه منه ميل تلك الذربة ، فان كان في سهام القيراط كسر بسطتها من جنس الكسر ثم كل من له

واحدة وهي التي كل نسبها أمهات لا أب فيهن فاحفظ ذلك فان قيل نول أربعاً فهن أم أمام أم ، وأم أم أب أب ، وفي درجتهن أربع غير وارثات ، وقدد كرناهن فيها قبل إلا أن أحمد لا يورث أكثر من ثلاث جدات وهن الثلاث الأول ، ومن قال بتوريث زيادة على الثلاث ورث في الدرجة الرابعة أربعاً ، وفي الحامسة خساً ، وفي السادسة ستاً ، وهو قول أبي حتيفة وموافقيه ، فاذا أردت تزيل الجدات الوارثات وغرهن فاعلم أن الهيت في الدرجة الاولى جدتين : أم أمه ، وأبيسه ، وفي الثانية أليه . وفي الثالثة وأبيسه ، وفي الثانية أربع لان لكل واحد من أبويه جدتين فها أربع بالنسبة اليه . وفي الثالثة على لان لكل واحد من أبويه بكون لولدهما ثمان وعلى هذا كلا علون تضاغف عددهن ولا يرث منهن عند أحمد إلا ثلاث .

﴿ مسئلة ﴾ (وترث الجدة وابنها حي وعنه لاترث)

وجملته أن الجدة من قبل الآب إذا كان ابنها حياً وارثا فان عمر وابن مسودو أباموسي وعمران ابن حصين وأبا الطفيل رضي الله عنهم ورثوها مع ابنها ، وبه قال شريح والحسن وابن سيرين وجابر ابن زيد والمنبري واسحاق وابن المنذر ، وهو ظاهر مذهب أحمد وقال زيد بن ثابت لاترث وروي ذلك عن عثمان وعلى رضي الله عنها ، وبه قال مالك والثوري والاوزاعي وسيدبن عبدالمزيز والشافعي وأبو ثور وأسحاب الرأي ، وهو رواية عن احمد رواه عنه جماعة من أصحابه ولا خلاف في توريها مع ابنها اذا كان عما أو عم أب لانها لا تدلي به واحتج من أسقطها بابنها بأنها تدلي به ولا ترث معه كالجد مع الاب وأم الام مع الام

سهام بعدد مباغ السهام فله بعدد نخرج الكسر قراريط ونضرب بقبة سها، ه في مخرج الكسر و نفسبها منها ، مثل ذلك زوج وأبوان وابنتان مانت الام وخلفت أما وزوجا وأختا من أبوين وأختين من أبواختين من أم فالاولى من خدسة عشر والثانية من عشر بن فتضرب وفق احداها في الاخرى تكن مائة وخمسين وسهم القيراط ستة وربع فابسطها أرباعا تكن خدسة وعشر بن فهذه سهام القيراط فلبنت من الاولى أربعة في عشرة تكن أربعين فلها بخمسة وعشرين أربعة تبقى خدسة عشر اضربها في مخرج الكسر تكن ستين واقسمها على خدسة وعشرين تكن اثنين وخدسين فصارلها ستة وخسون فله بخدسة وعشرين أربعة قرار بط وابسط السهم الباقي أزباعا تكن أربعة أخياس خدس ولزوج الاولى ثلاثون فله بخدسة وعشرين منها أربعة قرار بط وأبسط المشهم الباقي أزباعا أخسة الباقية تكن عشرين وهي أربعة أخياس قيراط ولام الثانية سعان ابسطهما أرباعا تكن خدس قيراط وكذاك لكل أخت من أم والاختين من الاب مثل ذلك و للاخت

(فصل) في قسمة التركات ان أمكن أن تنسب سهام كل وارث من المسئلة ثم تعطيه من التركة مثل تلك النسبة فحسن ومثال ذلك زوج وأبوان وابنتان والتركة أربعون ديناراً فلزوج ثلاث وهي خمس المسئلة فله خمس التركة وهي عمانية دفانير ولكل واحد من الابوبن تأثا خمس المسئلة فله ثنا العمانية ولكم واحد من العبوبن كابهما وإن شئت ضربت سهام كل وارث في التركة

ولنا ماروى ابن مسعود رضي الله عنه قال أول جدة أطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس أم أب الله عليه وسلم السدس أم أب مع ابنها وابنها حي، أخرجه النومذي ورواه سعيد بن منصور إلا أن لفظه أطعمت السدس أم أب مع ابنها مع ابنها وقال ابن سيرين أول جدة أطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس أم أب مع ابنها ولان الجدات أمهات يرثن ميراث الام لا ميراث الاب فلا يحجبن به كأمهات الام

و مسائل (أم أب وأب السدس لها والباقي للاب وعلى القول الآخر السكل له دونها) أم أم وأم أب السدس بينها على القول الاوا، وعلى الثاني السدس لا م الام والباقي للاب وقيل لام الام نصف السدس والباقي للاب لان الاب لو عدم لم يكن لام الام إلا نصف السدس فلا يكون لها مع وجوده إلا ما يكون لها مع عدمه والاول أصح لان الاخوة مع الابوين يحجبون الام عن نصف ميرانها ولا يأخذون ما حجبوها عنه بل يتوفر ذلك على الاب كذا ههنا ثلاث جدات متحاذيات وأب السدس بينهن على القول الام على القول النامي وعلى الثالث لام الام الما المام المام الله والباقي للاب قان كان مع المتحاذيات جد لم يحجب إلا مع أب، وأم أب، وأم آم أم السدس لام الاب ومن حجب الجدة بابنها أسقط أم الاب ثم اختلف القائلون بذلك فقيل السدس كله لام أم الام لان ومن حجب الجدة بابنها أسقط أم الاب ثم اختلف القائلون بذلك فقيل السدس كله لام أم الام لان ومن حجب الجدة بابنها أسقط عكمها فصارت كالمدومة وقيل بل لها فصف السدس على قول ذيدلانه

وقسمت ذلك على المسئلة فما خرج نهو نصيبه ، وان شئت قسمت التركة على المسئلة ثم ضربت الخارج بالقسم في سهام كل وارث فما بلغ فهو له ، وإذا كانت المسئلة عدداً أصها عملت باحدى ها نين الطريقة بن وإن كان في السهام كسر بسطتها من جنسه على ما ذكرنا في القسم على قرار بط الدينار ولك في قسم التركة في مسائل المناسخات أن تقسم التركة أو القرار بط على المسئلة الاولى فما حصل الميت الثاني قسمته على مسئلته ثم تفعل بانثالث والرابع وما بعدهما كذلك ، وإذا كان بين المسئلة والتركة موافقة فحذ وفقيهما واعمل بهما ماذكرنا

(فصل) وإذا كانت التركة سهاما من عقار فاضرب أصل سهام المقار فيا صحت منه المسئلة في السهام الموروثة من العقار واضرب في المبام الموروثة من العقار واضرب سهام الشركاء في أصل مسئلة الورثة ومثال ذلك زوج وأم وأخت والتركة ربم وسدس دار المسئلة من ثمانية وأصل سهام العقار اثنا عشر فاضربها في النمانية تكن ستة وتسعين فلازوج الاثنة من مسئلة مضروبة في السهام الموروثة وهي خمسة تكن خمسة عشر وللاخت كذلك فانسبها من الدار تكن أمنها وربم ثمنها واللام سهمان في خمسة تكن عشرة وهي نصف سدس الدار وثمن سدسها ، وإن شت قلت هي نصف ثمنها وثاث ثمنها وإن شئت بسطت الربع والسدس من قراريط الدينار وهي عشرة وقسمتها على المسئلة فللام ربعها وهي قيراطان ونصف وللاخت ألائة أثمانها وهي ثلاثة قراريط وثلاثة أرباع قيراط وكذلك الزوج

يورث البعدى سن جهة الام مع القربى من جهة الاب فكان لها نصف السدس وقيل لا شيء لها لانها أنحجبت بأم الاب ثم انحجبت ام الاب بالاب فصار المال كله للاب.

و مسئلة في (فان اجتمعت جدة ذات قرابتين مع اخرى نقياس قول احمد ان السدس بينها اثلاثاً لذات القرابتين ثلثاه واللاخرى ثلثه) كذلك قال ابو الحسن التميمي وابو عبد التالوني ولعابهما اخذا ذلك من قوله في توريث الحبوس بجميع قراباتهم وهذا قول يحي بن آدم والحسن بن صالحو محمد ابن الحسن والحسن بن زياد وزفر وشربك وقال الثوري والشافعي وابو يوسف السدس بينها نصفين وهو قياس قول مالك لان القرابتين إذا كانا من جهة واحدة لم ترث بهما جميعاً كالاخمن الابوالام ولنا انها شخص ذو قرابتين ترث بكل واحدة منها منفردة لا ترجح بهما على غيرها فوجب ان ترث بكل واحد منهما كابن العم اذا كان اخا لام او زوجا وفارق الاخ من الابوين فانه يرجح بقرابتيه على الاخ من الابوين فانه يرجح بقرابتيه على الاخ من الاب ولا يجمع بالترجيح بين القرابة الزائدة والتوريث بهما فاذا وجد احدهما انتنى الآخر ولا ينبغي ان يخل بهما جميعاً بل اذا انتنى احدهما وجدد الآخر وههنا قد انتنى الترجيح فيثبت التوريث وصورة ذلك ان يتزوج ابن ابن المرأة بنت بنتها فيولد لها ولد فتكون المراة ام امامه فيثبت اليه وان يتزوج ابن بنتها بنت بنتها فيولد الما والد فتكون المراة ام امامه وهي ام ابى ابيه وان يتزوج ابن بنتها بنت بنتها فهول ام ام ايدفان ادلت الحدة بثلاث

﴿ مسئلة ﴾ قال (ويرد على كل أ مل الفرائض على قدر ميراثهم الا الزوج والزوجة)

وجدلة ذهك أن الميت إذا لم يخلف وارثا إلاذوي فروض ولا يستوعب المال كالبنات والاخوات والجدات فان الفاضل عن ذوي الفروض يرد عليهم على قدر فروضهم إلا الزوج والزوجة روي ذهك عن هر وعلي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم وحكي ذهك عن الحسن وابن سيرين وشريخ وعطاء ومجاهد والثوري وأي حنيفة وأصحابه قال ابن سراقة وعليه العمل البرم في الامصار إلا آنه يوى عن ابن مسعود أنه كان لابرد على بنت ابن مع بنت ولا على أخت من أب مع اخت من ابوبن ولا على جدة مع ذي سهم ، وروى ابن منصور عن أحمد أنه لابرد على ولدالام مع الامولا على الجد مع ذي سهم والذي ذكر الحرقي أظهر في المذهب وأصح وهو قول عامة أهل الرد لانهم تساووا في الله السهام فيجب أن يتساووا فيا يتفرع عايرا ولان الفريضة لو عالت لدخل الناص على الجميم الردين عن الله النام أيضا فأما الزوجان فلا يرد عايها باتفاق من أهل العلم إلا أن روي عن عيان رضى الله على مبيل أن ينالهم أيضا فأما الزوجان فلا يرد عايها باتفاق من أهل العلم أن مال بيت المال لا على مبيل المبراث ومبب ذهك إن شاء الله ان أهل الرد كابم من ذوي الارحام فيدخلون في هوم قول الله المبراث ومبب ذهك إن شاء الله ان أهل الرد كابم من ذوي الارحام فيدخلون في هوم قول الله المبراث ومبب ذهك إن شاء الله ان أهل الرد كابم من ذوي الارحام فيدخلون في هوم قول الله تعالى (وألو الارحام بعضهم أولى بيعض في كتاب الله) والزوجان خارجان من ذهك وذهب زيد

جهات ترث بها لم يمكن ان مجمع معهاجدة اخرى وارثة عند من لا يورث اكثرمن ثلاث . ﴿ فصل ﴾ قال رحمه الله (وقاينت الواحدة النصف)

لاخلاف في ذلك بين علما، المسلمين لقول الله تعالى فان كانت واحدة فلها النصف ولان الذي والمنت المنت المنت الاست وما بتي الملاخت وان كانتا ابنتين فصاعدا فلهما الثانان، أجم أهل العلم على أن فرض البنتين الثلثان الارواية شذت عن البن عباس أن فرضهما النصف اقول الله تعالى (فان كن أما فوق اثفتين فلهن المارك) في همهومه ان ما دون اثنات أيس لهما اثلثان والصحيح قول الجاعة فان الدي والما اللثان عما تراك وهذا تنبيه على ابنتي سعد الثانين » وقال الله تعالى في الاخرات (فان كانتا أمين فلهما اللثان عما تراك وهذا تنبيه على أن البنين الثنين المهما أقرب ولازكل من يرث منهم الواحد النصف فالما ثنين منهم مثل فرض الجماعة من الابوين أو من الاب وكل عدد مختلف فرض أحدهم وجماعتهم فللاثنين منهم مثل فرض الجماعة كولد الام فا المائلات عن البنات فما زاد فلا خلاف في أن فرضهن الثانان وأنه تابت بقول الله تعالى (فان كن نسا، فوق اثنتين فلهن ثلثا ماترك) به اختلفت فيما ثبت به فرض الاثنين فقيل بهذه الآية والتقدير فإن كن نسا، اثنتين وفوق صلة كقوله تعالى افاضر بوا فوق الاعناق أي اضر بوا الاعناق أي اضر بوا الاعناق وقيل معناه فان كن نسا، اثنتين فعا فوق وقد دل عليه قول النبي والمنات عين نزات هذه الآية لاجل معناه فان كن نسا، اثنتين فعا فوق وقد دل عليه قول النبي والمنات عن زالت هذه الآية لاجل معناه فان كن نسا، اثنتين فعا فوق وقد دل عليه قول النبي والمنات عن زالت هذه الآية لاجل معناه فان كن نسا، اثنتين فعا فوق وقد دل عليه قول النبي والمنات كله منات كان نساء اثنتين فعا فوق وقد دل عليه قول النبي والمنات كالمنات كال

ابن ثابت إلى أن الفاضل عن ذوي الفروض لبيت المال ولابرد على أحدفوق فرضه وبه قال مالك والاوزاعي والشافي رضي الله عنهم لان الله تعالى قال في الاخت (فلها نصف ماترك) ومن رد عليها جعل لها السكل ولانها ذات فرض مسمى فلا برد عليها كالزوج

ولنا قول الله تعالى (وأولوا الارحام بعضهم أولى بعض في كناب الله) وهؤلاء من ذري الارحام وقد ترجحوا بالقرب إلى الميت فيكونون أولى من بيت المال لانه لسائر المسلمين وذو الرح أحق من الاجانب عملا بالنص ، وقد قال النبي والله و من ترك مالا فلورائه ومن ترك كلا فالي و وفي الفظ « من ترك دينا قالي و من ترك مالا فلورائه وهذا عام في جميع المال ، وروي عن النبي والله الذي المعنت عليه عن النبي والله الذي المعنت عليه الخرجه ابن ماجه فجعل لها ميراث والدها المنني باللهان كاه خرج من ذاك ميراث غيرها من ذري الفروض بالاجماع بقي الباقي على مقتفى العموم والأنهامن وراث بالرحم فكانت أحق بالمال من بيت المال كسبة فاما قوله تعالى (فاها نصف ما ترك) فلا ينني ان يكون لها ذيادة عليه بسبب آخر كقوله تعالى (ولا بويه لكل واحد منهما السدس مما ترك أن واجم كالم ينف ان يكون للاب السدس وما فضل ولا بويه لكل واحد منهما السدس مما ترك أزواجهم) لم ينف ان يكون للاب السدس وما فضل عن البنت بجهة التمصيب وقوله (ولكم نصف ما ترك أزواجهم) لم ينف ان يكون المرب الموض إذا كان ابن عم أومولى وكذاك الاخ من الام أذا كان ابن عم والبنت وغيرها من ذوي الفروض إذا كان ابن عم والبنت وغيرها من ذوي الفروض إذا كان ابن عم والبنت وغيرها من ذوي الفروض الارحام معتقة كذا همنا تستحق النصف بالفرض والباقي بالرد وأما الزيرجان فايسا من ذوي الارحام

سعد بن الربيع و أعط ابنتي سعد الثلثين ، وهذا من النبي وينظين تفسير للآية وبيان لمعناها والمنظ اذا فسر كان الحبكم ثابتا بالمفسر لا بالتفسير و يدل على ذلك أيضا أن سبب نزول الآية قصة ابنتي سعد بن الربيع وسؤال أمها عن شأمها في ميراث أبيهما وقيل ثبت بهذه السنة الثابتة وقيل بل ثبت بالاجماع وقبل بالقياس وفي الجلة فهذا حكم قدأجم عليه وتواثرت عليه الادلة التي ذكر ناها فلا يضرنا أبها أثبته

﴿ مسئلة ﴾ (وبنات الابن بمنزلة البنات اذا لم يكن بنات)

أجم أهل العلم على أن بنات الابن بمنزلة البناث عند عدمهن في ارتبهن وحجبهن لن يججبه البنات وفي جعل الاخوات معهن عصبات إلا ماروي عن ابن عباس أنه كان لابورث الاخوات مالبنات وفي أمن أذا استكان النائين سقط من أسفل منهن من بنات ابن الابن وغير ذلك والاصل في ذلك قول أنهن أذا استكان النائين سقط من أسفل منهن من بنات ابن الابن وغير ذلك والاصل في ذلك قول الله تعالى (يوصيكم الله في أولاد كم للذكر مثل حظ الانتيان فان كن نسا. فوق اثنتين فلهن ثلثا ما أولاد لقوله تعالى (بابني آدم) بخاطب بذلك أمة محمد وقال الشاعر .:

بنونا بنو أبنائنا وبنائنا بنومن بنا الرجال الاجانب

(مسئلة) قال (واذاكانت أخت لاب وأم وأخت لاب وأخت لام فللاخت للاب والام النصف وللاخت للاب السدس والاخت للام السدس وما بقي برد عليهن على قدر سهامهن)

فصار المال بينهن على خدسة أسهم للاخت اللاب والام ثلاثة أخماس المال وللاخت اللاب الخس وللانحت اللاب الحنى وللانحت اللام الحنى طريق العمل في الرد أن تأخذ سهام أهل الرد من أصل مسئلتهم وهي أبد آنخرج من ستة إذ ليس في الفروض كابا مالا يؤخذ في الستة الا الربع والتمن وليس لغير الزوجين وليسا من اهل الرد ثم تجمل عدد سهامهم أصل مسئلتهم كا صارت السهام في المسئلة العائلة هي المسئلة التي تضر بن فيها العدد الذي انكسرت عليه سهامه فكذا ههذا اذا انكسر على فريق منهم ضربته في عدد سهامهم لان فيها العدد الذي انكسرت عليه سهامه فكذا ههذا أدبعة أصول اولها أصل اثنين كجدة وأخ من أم اكل واحد منهما المسئلة وأمل المنان تحدة وأخ من أم الكل واحد منهما نصف المال فان كان المبدئت ثلاثا فابن سهم لا ينقسم عليبن اضرب مددهن في أصل المسئلة وهو اثنان تصير ستة الملاخ من الام النصف ثلاثة ولكل واحد منهم سهم أصل ثلاثة أم واخ من أم وأم واخوان لام فان كانوا ثلاثة ضربت عددهم في أصل مسئلتهم وهو ثلاثة صارت تسعة ومنها تصح ثلاثة جدات واربعة اخوة من أم للاخوة

(مسئلة) (فان كانت بنت و بنات أبن فلبنت النصف و لبنات الابن و احدة كانت أوا كثر من ذلك السدس تمكلة النشين إلا أن يكون معهن ذكر فيعصبهن فيا بقي قذكر مثل حظ الانتيين) أما استحقاق البنت الواحدة النصف فلا خلاف فيه ، وقد ذكر ناه فان كان معها بنت ابن أو أكثر فلها النصف ولبنات الابن السدس تكملة انثاثين وهذا مجمع عليه أيضا ، وقد دل عليه قوله تعالى افان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ماثرك وإن كانت واحدة فلها النصف) نفرض قلبنات كابن الثاثين وبنات ألساب وبنات الابن كابن نساء من الاولادفكان لهن ائتلنان بفرض الكتاب لابزدن عليه واختصت العلب بالنصف لانه مفروض لها والامم بقناولها حقيقة فبقي السدس لبنات الابن وهو تمام الثاثين ولهذا قال الفتها، لهن السدس تكملة الثاثين

قد روى هزيل بن شرحبيل الاودي قال سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت قال للابنة النصف وما قي فللاخت فأنى ابن مسعود فأخبره بقول أبي موسى فقال لقد ضلات إذا وما أنا من المهتدين ولكن أقضي فيها بقضا، رسول الله وَ الله الله النصف ولابنة الابن السدس تكلة الثانين وما بني فللاخت فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود فقال لانسألوني عن شي مادام هذا الحبر فيكم متفق عليه بنحو هذا المعنى

(فصل) فاذا كان مع بنات الابن ذكر في در-تهن فانه يعصبهن فيما بقي الذكر مثلحظالانثيين

مهمان يغوافقهم بالنصف يرجم عددم الى اثنين تضربهما في عدد الجدات ثم في أصل المسئلة صارت عانية عشر ومنها تصح أصل اربعة اخت لا بوين واخت لاباً و أم أو اخ لا مأوجدة بنت وأم أوجدة بنت وبنت ابن ، فان كان بنات الابن أربعا ضربتين في اصل المسئلة وهي اربعة صارت منة عشر ومنها تصح ، أصل خمسة ثلاث أخوات مفترقات اللاخت من الاب والام النصف وللاخت من الاب السدس و فلاخت من الاب والام النصف و للاخت من الاب أم واخت لا بوين السدس وهذه مسئلة الحرقي أم واخت لا بوين أو لاب أم وأخت لا بوين واخت لاب أو لام ولا تزبد مسائل الرد ابداً على هذا الأنها لو زادت سهما لسكل المال ولم يبق شي منه يرد ، ثلاث جدات و بنت و اربع بنات ابن اصلها من خدسة و قصح من ستين ومتى كان الود على حرز واحد فه جميم المال بالفرض والرد كانه عصبة فان كان شخصا واحداً فالمال له ، وان كان جماعة قسمة عليهم على عدد م كالبنين والاخوة

(فصل) فان كان معهم احد الزوجين اعطيته فرضه من اصل مسئلته وقست الباقي من مسئلته على فريضة اهل الرد فان انقسم صحت المسئلتان ولا يتفق هذا الا ان يكون الزوج امرأة لها الربع ومسئلة اهل الرد من ثلاثة كامرأة وام واخ لام او ام واخوين لام أو جدة واخوين لام فللمرأة الربع من اربعة فان انكسر من اربعة يبقى ثلاثة على فريضة اهل الرد وهي ثلاثة فتصح عليها و بصح الجيم من اربعة فان انكسر على عدد منه ضربته في اربعة كاربم زوجات وام واخ لام تصح من سئة عشر وان لم ينقسم في قول جهور الفقهاء من الصحابة ومن بعدهم إلا ابن مسعود ومن تابعه فانه خالف الصحابة فيها وهذه المسئلة انفرد بها عن الصحابة فتال لبنات الابن الا ضربهن من المقاسمة أو السدس فان كان السدس أقل عمل على على أصله في أن بنت الابن لا يعصبها أخوها اذا استكل البنات الثانين الاأنه ناقس في من وكان ينبغي أن يعطيهن السدس على كل حال

ولنا قول الله تعالى (يوسيكم الله في أولادكم الذكر مثل حظ الانثين) ولانه يقاسمهما لو لم بكن غيرهما فناسمهما مع بنت الصلب كا لو كانت المقاسمة أضر بهن ولا يصح أصله الذي بني عليه كا قدمنا (مسئلة) (وإن استكل البنات الثانين سقط بنات الابن إلا أن يكون معهن أو أنزل منهن ذكر فيمعيهن فيما بقى)

أجمع أهل العلم على ذلك لان الله تعالى لم يفرض الاولاد اذا كانوا نسا. إلا الثلثين قليلات كن أو كثيرات وهؤلاء لم يخوجن عن كونهن نسا، من الاولاد وقد ذعب انثلثان لولد الصلب الم يبقل شيء ولا يمكن أن يشاركن بنات الصلب لانهن دون درجتهن فانكان مع بنات الابن ا في درجتهن كا خيبن أو ابن عبن أو أنزل منهن كابن أخيبن أو ابن ابن عمن أو أبن ابن عمين في الباقي فجمل بينهم الذكر مثل حظ الانثيبن وهذا تول عامة العلما، يروى ذلك عن علي وزيد وعائشة البلغي والشرح الكبير) (الحزء السابع)

فاصل مد علة الزوج على فريضة اهل الرد لم يمكن ان بوافتها أيضا فاضرب فريضة الرد وأحد الزوج فما بلغ فاليه تنتقل المدثلة فاذا أردت القسمة فلاحد الزوجين فريضة الرد وأحكل واحد من اهل الرد سهاره من مسئلته مفروبة في فاضل فريضة الزوج فما بلغ فهو له ان كان واحداً وان كانوا جهاعة قسمته عليهم فان لم ينقسم ضربته او وفقه فيما انتقات اليه المدينة وتصح على مأمضى في باب التصحيح وهذا ينحصر في أصول خمسة [أحدها] زوج وجدة وأخ لام . الزوج النصف وأصل مسألته من اثنين له سهم بقى سهم على مسألة الرد وهي اثنان فتضرب اثنين في اثنين يكز أربعة ولا يقع الكسر في هذا الاصل إلا على فريق واحد وهو الجدات قاذا كان أكثر من جدة وأسرب عددهن في أربعة فحابان فنه تصح

(الاصل الثاني) زوجة وجدة وأخ لام مسألة الزوجة من أدبعة ثم تنتقل الى ثمانية ولا يكون الكسر إلا على الجدات أيضا (الاصل الثالث) زوج وبنت وبنت ابن مسألة الزوج من أدبعة ثم تنتقل الى ستة عشر وكذاك زوجة وأخت لابوين وأخت لاب أو أخت لام أو جد أو جدة ومثلها زوجة وأخت لاب وأخت لام أوجدة

رضي الله عنهم ، وبه قال مالك والثوري والشاني واسحاق وأصحاب الرأي وبه قال سائر الفقها. إلا ابن مسعود ومن تبعه فانه خالف الصحابة في ست مسائل من الفرائض هذه احداهن فجملالباقي. للذكر دون أخواته وهو قول أبي ثور لان النساء من الاولاد لايرثن أكثر من الثائين بدليسل مالو. انفردن وتوريثهن ههنا يفضي إلى توريثهن أكثر من ذلك

ولنا قول، الله تمالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) وهؤلاء يدخلون في عوم هذا المنظ بدليل تناوله لهم لو لم يكن بنات وعدم البنات لا يوجب لهم هذا الاسم ولان كل ذكر وأنى يقتسمان المال اذا لم يكن معهم ذو فرض بجب أن يقتسما الفاضل عنده كاولاد الصلب والاخوة مع الاخوات وما ذكر وه فهر في الاستحقاق الفرض فأما في وسئلتنا فأعدا يستحقون بالتعصيب فكان معتبراً باولاد الصلب والاخوة والاخوات ثم يبطل ماذكروه بما اذا خلف ابنا وست بنات فانهن بأخذن ثلاثة أرباع المال ، وإن كن عانيا أخذن أربعة أخماسه وإن كن عشراً أخذت خوسة أسداسه وكما زدن في العدد زاد استحقاقهن

(فصل) وحكم بنات ابن الابن مع بنات الابن حكم بنات الابن مع بنات الصلب في جديم ماذكر نا في هانين المسئلتين وفي أنه متى استكل من فوق السفلي الثانين سقطت اذا لم يكن لها من يعصبها سواء كمل الثلثان لمن في درجة واحدة أو قسليا والتي تليها ، وكذلك كل من نزلت درجته مم من هو أعلى منه .

(فصل) وفروض الاخوات من الابوين كفرض البنات سواء إلا أنه لايعصبهن إلا أخوهن

(الاصل الرابع) ذوجة وبنت وبنت ابن أو أم أو جدة مسألة الزوجة من عمانية ثم تنتقل الى أدبعين اثنين وثلاثين [الاصل الحامس] زوجة و بنتان وأم مسألة الزوجة من عمانية ثم تنتقل الى أدبعين وكذك زوجة وبنت وبنت ابن وأم أو جدة ، أخت سن أبوين وأخت أو إخرات من أب وأخت من أم أو أمأوجدة ، أختان من أبوين أرمن إبوين أرمن إبوين أرمن إبوين أرمن إبوين أرمن إبوين أرمن إبوين أربع من أم أو أمأوجدة ، أختان من أمانية المسألة ومثال ذلك أدبع زوجات وإحدى وعشرون بنتا وأدبع عشرة جدة مسألة الزوجات من عمانية فتضرب فيها فريضة الرد وهي خمسة تكن أربعين ؛ قزوجات فريضة أهل الرد خمسة على أربعة عشرة توافق بالاسباع فيرجمن إلى اثنين ويتى قبنات عمانية وعشرون توافقهن بالاسباع فيرج من الى ثلاث والاثنتان ثم تدخلان في عدد الزوجات فتضرب ثلاثا في أدبع تكن اثني عشر ثم في من أمل الرد أخذ الفاضل كله كأنه عصبة ولا تنتقل المسألة وان كان معهم فريق واعد من أهل الرد كالبنات أو الاخوات قسمت الفاضل عليهم كأنهم عصبة فان انكسر عليهم ضربت عددهم في سألة لزوج

يعنى أن الواحدة من الاخوات اللابرينالنصف واللختين فها زاد الثافان، فان كانت الاخت لابوين وأخت أو أخوات لاب فلهن باقي ! ثلثين وذلك السدس تكلة الثلثين كبنات الابن مم البنات فيما ذ أرناه وأن لم يكن الهيت أخوات لابويز وكان له أخوات لاب فلمن حكمين الواحدة النصف وللاختين فما زاد انتاثان وهذا الاخلافيه بين أهل العلم عفان استكمل الاخوات اللابوين الثلاين سقط الاخوات اللاب الا أن يكون معهن أخوهن فيعصبهن فيما بق الذكر مثل حظ الانتيبن وخالف ابن مسمود في ذلك ومن تبعه من ما أرااصحابة والفقها، فقال اذا استكال الاخوات الابويز النشين قالباقي للذكور من ولد الاب دون الالناث قان كانت اخت لابوين وأخرة وأخوات لاب جمل المزناث من ولد الاب الا ضربهن من المقاسمة أو السدس وجمل الباتي \$ذكوركم فعل في ولد الابن ممالبنات وقدذكرناه وأما فرض الثلثين اللاختين فصاعدا والنصف الواحدة المفردة فثابت بقول الله تعالَى * يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة أن أمرة هلك ليسله والدوله أخت فلها نصف ما ترك) وهو يرسُّها ازا يكنها ا ولد فان كانتا اثنتين فلهما الثنان عا ترك) والمراد بهذه الآيةولد الابوين وولد الاب باجاع أهل العلم، وعن جابر قال : قلت يارسول الله كيف أصنع في مالي ولي أخوات ? قالَ فنزلت آية الميراث (يستفتونك قل الله يفتيكم) الآية رواه أبو داود وروي أن جابراً اشنكي وعنده سبع أخوات فقال النبي ﷺ ﴿ قَدَ أَنزُلَ اللَّهُ مَزَ وَجُلَّ فِي اخْوَاتُكُ فَبِينَ لَمَنِ النَّائِينِ وَمَا زَاءَ عَلَى الابنتينَ في حكمها ﴾ لانه إذا كان للاختين الثلثان فانثلاث اختان فصاعدا واما سقوط الاخوات من الاب باستكمال ولد الابون التانثين فلان الله تعالى أمّا فرض للاخوات النَّلَثين فاذا أخذه ولد الابوين لم يبق مما فرضه

(باب الجدات)

(مسئلة) قال أبوالقاسم رحمه الله (وللجدة اذا لم تمكن أم السدس)

قال أبر بكر بن المنذر أجمع أهل العلم على أن الجدة السدس اذا لم يكن للميت أم ، وحكى غيره رواية شاذة عن ابن عباس انها بمنزلة الام لأنها تدلي بها فقاءت مقامها كالجد يقوم مقام الاب

الله للاخوات شيء يستحقه ولد الآب فان كانت واحدة من أبوين فلها انتصف بنص الكتاب وما بقي من الثنين المفروضة للاغوات سدس يكبل به الثانان فيكون للاخوات الاب والشكافال الفقهاء لمن السدس تكبلة الثنين فان كان ولد الاب ذكورا وانانا فالباقي بينهم لقول الله تعالى (وان كانوا إخوة رجالا ونساء فقذكر مثل حظ الانثيين) ولا يفارق ولد الاب مع ولد الابوين ولد الابن مع ولد العب الافي أن بنت الابن يعصبها ابن أخيها وهو أنول منها وابن همها والاخت من الاب لا يصبها الاأخرها فلو استكل الاخرات من الابوين الثنين وثم الاخوات لاب وابن أخ لمن لا يمين الاخرات لاب وابن أخ لمن لم يكن الاخوات الاب شيء وكان الباقي لابن الاخ لان ابن الابن واز نزل ابن وابن الاخ ليس باخ لمين المواد بالاخوات مع البنات عصبة برثن مافضل كالاخرة وليست لهن معهن فريضة مسهة) المواد بالاخوات مع البنات عصبة يوثن أو من الاب لان ولد الام يسقطن بالولد وولد الابن وسنذكر ذك ان شاء الله تعالى وهذا قول عامة أهل الم يروى ذك عن هر وملي وزيد وابن مسعود ومعاذ وعائشة رضي الله عنهم واليه ذهب عامة الفقهاء الاابن عباس ومن تابعه فانادوي عنه هر قضي يخلاف ذك بين له ولد وله أخت النصف فقال ابن عباس أنتم أملم أم الله ؟ يريد قوله سبحانه وتعالى هر فضي يخلاف ذك بين له ولد وله أخت فابا نصف ما ترك) فاما جعل لما الميراث بشرط عدم الولد والمق فيما فيها فيما فيها بقضاء والمق فيما قبل ابن مسعود والمق فيها فيها بقضاء والمق فيما قدب اليه الجهور فان ابن مسعود قال في بنت وبنت ابن وأخت لاغضين فيها بقضاء والمق فيما قبا فيما فيها فيما فيها بقضاء

وقد روى أبن بريدة عن أبه أن النبي وَ عَلَيْهِ جمل قبدة السدس إذا لم يكن دونها أم ، رواه أبو داود ، وهذا يدل على أنها لا ترث معها شيئا ، ولان الجدة تدلي بالام فسقطت بها كمقوط الجد بالاب وابن الابن به ، فأما أم الاب فأنها أيضا أنما ترث ميراث أم لانها أم وقدت ترث وابنها حي، ولو كان ميرانها من جهته ماورثت مع وجوده

(مسئلة) قال (وكذلك ان كثرن لم يزدن على السدس فرضا)

أجمع أهل العلم على أن ميراث الجدات السدس وان كثرن وذلك لما روينا من الخير وان هو شرك بينهما وقد روي نحو ذلك عن أبي بكر رضي الله عنه فروى سعيد ثنا سنيان وهشيم عن يحبي بن سعيد عن القاسم بن محمد قال جاءت الجدتان الى أبي بكر رضي الله عنه فأعلى أم الام الميرات دون أم الاب فقال له عبسد الرحمن بن سهيل بن حاربة وكان شهد بدرا: يا خليفة رسول الله أحمليت التي ان ما ت لم يرثها ومنعت التي لو ما تت ورثها فجعمل أبر بكر السدس بينهما ولانهن ذوات عدد لايشركهن ذكر فاستوى دثيرهن وواحدتهن كالزوجات ، وقول الحرق لم يزدن على السدس على ماقد مضي ذكره فرضا بريد به التحرز من ذيادتهن بالرد فانهن بأخذن في الرد زيادة على السدس على ماقد مضي ذكره

رسول الله صلى الله عليه وسلم البنت النصف و لبنت الابن السدس وما بقي فللا ختروا هالبخاري وغيره واحتجاج ابن عباس لايدل على ما ذهب اليه بل يدل على ان الاخت لا يفرض لما النصف مع الولد ونحن نقول به فان ما يأخذه مع البنت ايس بفرض وائما هو بالتعصيب كيراث الاخ وقدوا فق ابن عباس على ثبوت ميراث الاخ مع الولد مع قوله تعالى (وهو يرثها ان لم يكن لها ولد) وعلى قياس قوله ينبني أن يسقط الاخ لاشتراطه في توريثه منها عدم الولد وهو خلاف الاجماع. ثم ان النبي والمين هو الملين لكلام الله تعالى وقد جعل للاخت مع البنت و بنت الابن الباقي عن فرضهما وهو الثلث ولو كان ابنتان و بنت ابن سقطت بنت الابن و كان اللاخت الباقي وهو الثلث فاز كان معهم أم فلها السدس وبيتين الثائل ويبقى الاخت السدس فان كان بول الام زوج فالمسئلة من اثني عثر الزوج الربع والبنتين الثائل وبقي للاخت نصف السدس فان كان معهم أم عالت الى ثلاثة عشر وسقطت الاخت

(فصل) والواحد من وآد الام السدس ذكراً كان أو انتى فان كانا اثنين فصاعدا فلهم الثلث بينهم بالسوية أما استحقاق الواحد من ولد الام السدس فلاخلاف فيه ذكراً كان أو انتى اقول الله تعالى (وان كان وجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو اخت فلكل واحد منهما السدس قان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) يعني وقد الام باجاع أهل العلم وفي قراءة سعد وعبدا في (وله اخ أو أخت من أم) وأما التسوية بين ولد الام فلا فعل فيه خلافا الا رواية شذت عن ابن عباس أنه فضل الذكر على الاثنى قول الله وفي أم مثل حظ الاثنيين) وقال في آية اخرى (وان كانوا أخوة رجالا ونساء فاذكر مثل حظ الاثنيين) ولنا قول الله تعالى (وله أخ أو اخت فلكل واحد منهما السدس) فسوى بين الذكر والانتى ولنا قول الله تعالى (وله أخ أو اخت فلكل واحد منهما السدس)

(فصل) ولا خلاف بين أهل العلم في توريث جدتين أم الام وأم الاب وكذلك السعلتا وكانتا في القرب سول. كام أم أم أم أم أب الا ماحكي عن داود أنه لا يورث أم أم ألاب شيئا لانه لايرتها فلا ترثه ولانها غير مذكورة في الحبر

ولنا أن النبي والم أعلى ثلاث جدات ومن ضرورته أن يكون فيهن أم أم الاب أو من هي أعلى منها وما ذكره داود فهو قياس وهو لا يقول بالقياس ثم هو باطل بام الام فانها نرثه ولا برثها ، وقوله ليست مذكورة في الحبر قلنا وكذلك أم أم الام واختلفوا في توريث ما زاد عليهما فذهب أبو عبد الله الى توريث ثلاث جدات من غير زيادة عليهن وروي ذلك عن على وزيد بن ثابت وابن مسعود رضي الله عنهم وروي نحوه عن مسروق والحسن وقنادة ، وبه قال الاوزاعي واسحاق ، وروي عن معد بن أبي وقاص ما يدل على أنه لا يورث أكثر من جدتين ، وحكى ذلك عن أبي بكر ابن عبد الرحن بن الحارث بن هذام وسليمان بن يسار وطلحة بن عبد الله بن عوف وربيمة وابن أبن عبد الرحن بن الحارث بن هذام وسليمان بن يسار وطلحة بن عبد الله بن عوف وربيمة وابن هرمز وماك وابن أبي ذلب وأبي ثور وداود وقاله الشافعي في القديم ، وحكي عن الزهري أنه قال لانهم ورث في الاسلام إلا جدتين . وحكي عن سعد بن أبي وقاص أنه أوتر بركعة فعابه إن مسعود فقل صعد أنسيني وأنت تورث ثلاث جدات؟

وروي عن ابن عباس أنه ورث الجدات وإن كثرن اذا كن في درجة واحدة الا من أدلت باب غير وارث كام أب الام ، قال ابن سراقة وبهذا قال عامة الصدمابة إلا شاذاً واليه ذهب الحسن وابن

وقوله (فهم شركا. في الثلث) من غير تفضيل يقضي التسوية ببنهم كما لو وصى لهم بشيء أو اقر لهم به وأما الآية الاخرى فالمراد بها ولد الابوين ورالد الاب بدليل أنه جعل الواحدة النصف وللاثنتين الثلثين وجعل الاخ برث الحا. الكل وهذا مجمع عليه فلا عبرة بتول شاذ

(فصل) في الحجب قال رحمه الله (يسقط الجد بالأب وكل جد بن هو اقرب منه)

قال ابن المنذر أجم أهل العلم من أصحاب رسول الله والمنافية على أن الجد أبا الاب لا محجبه عن الميراث غير الاب وكذلك كل جد يسقط عن هو أقرب منه لانه يدلي به فهو كاسقاط الميد بالاب وتسقط الجارات بالام ، قال ابن المنذر أجم أهل العلم على أن المجدة السدس أذا لم يكن العبت أم ولا بهن أمهات فسقطن بالام كا يسقط الاب الجد و بسقط وقد الابن بالابن لانه إن كان أباء فهو يدلي به وإن كان همه فهو أقرب منه فقط به كا يسقط الجد بالاب وإن كان عمه فهو أقرب منه فقوله عليه الصلاة والسلام » المقوا الفرائس بأهلها فما بحى فلاولى رجل ذكر »

(مسئة) (ويسقط ولد الابوين بثلاثة بالابن وابنه والاب)

أجمع أهل العلم على ذلك يحمد الله ذكره ابن المنذر وفيره والأصل في هذا قوله تعالى (يستفتو الك على الله يقتبكم في الكلاة إن امرة هلك ليس له وقد وله أخت فلها نصف مارك وهو برتها إن لم يكن

ولنا ماروى سعيد عن ابن عيينة عن منصور عن ابراهيم أن النبي ﷺ ورث ثلاث جدات ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام . وأخرجه ابو عبيد والدارقطني

وروى سعيد أيضا عن ابراهيم أنه قال كانوا يرثون من الجدات الانا انتين من قبل الاب واحدة من قبل الام وهذا يدل على التحديد بثلاث وأنه لا يرث أكثر منهن : واذا ثبت هذا قان الوارثات هي أم الام وإن علت درجتهن وأم الجد وأمهاتها وإن علت درجتهن وأم الجد وأمهاتها ولا ترث أم أب الجد ولا كل جدة أدلت بأكثر من الانة آبا، وهؤلا، الجدات المختلف فيهن وأجع أهل الدلم على أن الجدة المدلية بأب غير وارث لاثرث وهي كل جدة أدلت باب بين أمين كام أبي الام الا ماحكي عن ابن عباس وجابر بن زيد ومجاهد وابن سير ين أنهم قالوا ثرث رهو قول شاذ لانهم اليوم به قائلا وايس بصحيح قانها ندلي بفير وارث نلم ترث كالاجانب وأمثلة ذلك ، أم أم وأم أم أب وأم أبي أب وأم أبي أمالسدس النالاث الاول إلا عند ما الكوم وافقيه قانه الاوليين وعند دارد هو للاولى وحدها ولا ترث الرابعة إلا في قول شاذ عن ابن عباس

لها ولد) الآية والمراد بذلك الاخرة والاخوات من الابوين أو من الاب بغير خلاف بين الها العلم وقد حل ذلك على قوله تعالى (وهو يرثها إن لم يكن لها ولد) وهذا حكم العصبة فاقتضت الآية أنهم لاير ثون مع الولد والوالد لان الكلالة من لاولد له ولا والد خرج مِن ذلك البنات والام لقيام الدليل على مير أنهم معهما بقي فيما عداهما على ظاهره فيد تط ولد الابدين ذكرهم وأنثاهم باشلائة المذكورين وإن نزل ولد الابن وهم الاب لانهم يدلون به والابن لانهم يأخذون الفاضل عن فرض البنات والابن لايم من الابدين لما روى على رضي الله عنه أن رسول الله والله تضى بالدبن قبل الوصية وأن أعيان بني من الابدين لما روى على رضي الله عنه أن رسول الله والمه دون أخيه لابه المرجم الترمذي الام يتوارثون دون بني الفلات يرث الرجل أخاه لابيه وأمه دون أخيه لابه الحرجم الترمذي

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ ويسقط ولد الام بأربعة بالولد ذكراً كان أو أنى وولد الابن والاب والجد ﴾

أجمع على هذا أهل العلم فلا نعلم أحداً خالف فيه إلا رواية واحدة شذت عن ابن عباس في أبوين وأخوبن لام للام الثلث واللاخوبن الثلث وقيل عنه لهما ثلث الباقي وهذا بعيد جداً فانه يسقط الاخوة كلهم بالجد فكيف يورمهم مع الاب ?ولا خلاف بين سائر أهل العلم في أن ولد الام يسقطون بالجد فكيف يورثون مع الاب? والاصل في هذه الجلة قول الله تعالى (وإن كان رجل يورث كلالة اوامرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منها السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركا. في الثلث) والمراحبهذه

(مسئلة) قال (وإن كان بعضهن أفرب من بعض كان الميراث لاقربهن)

أما اذا كانت احدى الجدنين أم الاخرى فأجع أهل العلم على أن الميراث للقرى تسقطالبعدى بها على أن الميراث للقرى تسقطالبعدى بها على وإن كانتا من جهتين والقربى من جهة الام فالميراث لهما وتحجب البعدى في قول عامتهم الاماروي عن ابن مسعود وبحيى بن آدم وشربك أن الميراث بينها، وعن ابن مسعود ان كانتا من جهتين فها سواء وإن كانتا من جهة واحدة فهو القربى يعنى به أن الجدنين من قبل الابإذا كانت إحداهما أم الاب والاخرى أم الجد سقطت أم الجد بام الاب وسائر أهل العلم على أن القربى من جهة الام تحجب البعدى من جهة الام فمن احداها) أنها تحجبها و يكون الميراث القربى وهذا قول على عليه السلام وإحدى فمن احداديها روايتان (إحداهما) أنها تحجبها و يكون الميراث القربى وهذا قول على عليه السلام وإحدى

الآية الاخ والاخت من الام باجاع أهل العلم . وفي قراءة سعد بن أبي وقاص (وله أبخ أواخت من أم) والكلالة في قول الجهور من ايس له والد ولا والد فشرط في توريثهم عدم الواد والوائد والواد يشتمل على الذكر والانثى والوائد يشمل الاب والجد وولد الابن ولد

(فصل) واختلف أهل العلم في الكلالة فقيل الكلالة اميم قورئة ماعدا الوالدين والمولودين نص عليه أحمد وروي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال الكلالة من عدا الوالد والولد واحتج من ذهب الى هذا بقول الفرزدق في بنى أمية :

ورثتم قناة المجد لا عن كلالة عن ابني مناف عبد شمس وهاشم

واشتقاقه ن الاكليل الذي محيط بالرأس ولا يعلو عليه فكان الورثة ما عدا الولد والوالد وقد أحاطوا بالميت و وله لامن طرفيه أعلاه وأسفه كاحاطة الاكليل بالرأس فأما الولدو الوالد فهما طرفا الرجل فاذا ذه إكان بقية النسب كلالة قال الشاعر :

فكيف باطرافي إذا ما شتمتني؟ وما بعد شم الوالدين صلوح وابن مسعود وقالت طائفة الكلالة لليت نفسه الذي لا ولدله ولاوالد يروى ذلك عن مر وعلي وابن مسعود وقبل الكلالة قرابة الام واحتجوا ببيت الفرزدق الذي أنشدناه عنى إنكم ورثم الملك عن آبائكم لامن أبهاتكم ويروى عن الزهري أنه قال الميت الذي لاولد له ولا والدكلالة ويسمى وارثه كلالة

الروايتين عن زيد وبه قال ابو حنيفة وأصحابه وأهل العراق وهو قول الشاني ، والروامة الثانية عن أحمد هو بينهما وهي الرراية الثابئة عن زيد وبه قال ماقت والاوزاعي وهو القول الثاني قشانسي رضي الله عنه لان الاب الذي تدلي به أولى أن لابحجبها وجهدًا فارقتها القربي من قبل الام فانها تدلي بالام وهي تحجب جبع الجدات

ولنا أنها جدة قربى فتحجب البعدى كالتي من قبل الأم ولان الجدات أمهات برش ميرا الواحداً من جهة واحدة قاذا اجتمعن فالميراث لأفربهن كالآيا. والابنا. والاخوة والبنات وكل قبيـل إذا اجتمعوا فالميراث لاتربهم ، وقولهم أن الاب لا يسقطها قلنا لانهن لابرش ميراثه أنما برش ميراث الامهات لكومهن أمهات واذلك أحقطتهن الام والله أعلم

(مسائل) من ذلك أم أم وأم أم أب المال للأولى إلا في قرل ابن مسعود هو ينهما: أم أبوأم أم ألم أبوأم أم المال اللاولى في قول الحرق ، وفي الرواية الاخرى هو بينهما أم أب وأم أم وأم جد المال نلاوليين في قول الجميع إلا في قول شريك وموافقيه هو بينهن: أم أب وأم أم وأم أم أم وأم أبي أب هو اللاوليين في قول الجميع

(فصل) إذا اجتمعت جدة ذأت قرابتين مع أخرى فقياس قول أبي عبدالله أن السدس بينهما الله أن الله المرثي والملعا الله المدات القرابتين ثاناً. والله خرى ثلثه كذلك قال ابو الحدن التميمي وأبو عبدالله المرثي والعلعا

والآيتاز في سورة النساء المراد بالكملالة فيهما الميت ولا خلاف في أن اسم الكملاة يقع على الاخوة من الجهات كاما وقد دل على صحة ذلك قول جابر بإرسول الله كيف الميراث إ أما يرثني كلالة فجمل الوارث هو الكملالة ولم يكن لجابر يواثمذ والد ولا والد، وعمن ذهب الى انه يشترط في الكملالة عدم الولد والوالد زبد وابن عباس وجابر بن زيد والحسن وفتادة والنخبي واهل المدينة والبصرة والسكونة ويروى ذلك عن عن ابن عباس أنه قال الكملالة من لا ولد له، ويروى ذلك عن هو والصحيح عنهما قول الجماعة

﴿ باب العصبات ﴾

المسبة الوارث بغير تقدير و ذا كان معه ذو فرض أخذ مافضل عنه آل أو كثر وإن افترد أخذا لمال كه وإن استغراب الله و المنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة و المنافرة والمنافرة و المنافرة و

أخذا ذلك من قوله في توريث المجوس بجميع قراباتهم وهذا قول يحيى بن آدموالحسن بن صالح ومحمد أبن الحسن والحسن بن وفاد وزفر وشريك ، وقال الثوري والشاني زضي الله عنسه وابو يوسف السدس بينهما نصفان وهو قياس قول مالكلان القرابتين إذا كانتا من جهة واحدة لم يرث بهما جيما كالاخ من الاب والام

ولنا أنها شخص ذر قرابتين نوث بكل واحدة منهما منفردة ولا يرجح بها على غيره قوجب أن يوث بكل واحدة منهما كابن العم إذا كان أخا أو زوجا عوفارق الاخ من الابوين فانه رجح بقر إبتيه على الاخ من الاب ولا يجمع بين الترجيح بالقرابة الزائدة والتوريت بهافاذا وجد أحدهما انتفى الآخر وهمنا قد أنتنى الترجيح فيتب التوريث ، وصورة ذلك أن ينزوج ابن ابن المراة بنت بنتها فيولد لهما ولد نتكون المرأة أم ام أمه وهي له أم أبي أبيه وان تزوج إبن بنتها بنت بنتها فعي أم أم أمه و أم أم أبيه وان أدلت الجدة بملاث جهات نرث بهن لم يمكن أن يجتمع معها جدة أخرى وارثة عند من لا يروث أكثر من ثلاث

(مسئلة) قال (والجدة ترثوابنها حي)

وجملته أن الجِدة من قبل الآب آذا كان أبنها حيا و رثافان عرواين مد مود وابلموسى وحموان

وأقربهم الابن ثم ابنه وان نزل لان الله و برحانه قال (يوصيكم الله في أولادكم) والعرب تبدأ بالا هم فالام ، ثم الاب لان سائر العصبات يدلون به ، ثم المبدأ بو الابوإن علالانه أب مالم بكن اخوة لاب أو لابوين قان اجتمعوا فلهم فصل منرد قد ذكرنا، وذكرنا اختلاف أهل الملم في ذلك وفي كيفيسة توريثهم ، مه ثم بنو اللاب وهم الاخوة ، ثم بنوهم وإن نزلوا، ثم بنو الجدوهم الاصام وإن نزلواتم أهمام الاب ثم أبناؤهم ثم أعام الجدثم أبناؤهم كذلك أبداً لابرث بنو أب أعلى مع بني أب أقرب منهم وإن نزلت درجتهم لما ذكرنا من الحديث، وأولى ولد كل أب أقربهم اليه قان استووا فأولاهم من كان لابوين لما ذكرنا من حديث على رضى الله عنه وهذا كله مجمع عليه

(مسئلة) (فاذا انقرض العصبة من النصب ورث المولى المعتق ثم عصبانه الاقرب قالاقرب كقوله عليه المملاة والسلام « أنما الولاء لمن أعتق » وسنذكر • في بايه إن شا. الله تعالى

(مسئلة) (وأربعة من الذكور يعصبون أخواتهم فيمنعونهن الفرض ويقتسمون ماورثوا للذكر مثل حظ الاثبين وهم الابن وابنه والاخ من الابوين والاخ من الاببومن عداهم من العصبات) ينفرد الذكور بالميراث دون الاناث وهم بنو الاخوة والاهمام وبنوهم وذلك لقول الله تعالى (يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثبين) فهذه الآية تناولت الاولاد وأولاد الابن وقال تعالى (قان كانوا اخوة رجالا ونساء فلذكر مثل حظ الانثبين) فتناولت وقد الابوين ووقد الاب

ابن الحصين وابا العانيل رضي الله عنهم ورثوها مع ابنها ، وبه قال شريح والحسن وابن سيرين وجار بن زيد رالصبري واسحاق وابن المنذر وهو ظاهر مذهب احد بن حنبل رضي الله عنه وقال زيد بن ثابت لا ترث وروي ذلك عن عنمان وعلي رضي الله عنها ربه قال مالله وانوري والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز والشاني وابن جابر وأبو ثور وأعواب الرأي وهو رواية عن أحد رواه عنه جماعة من أحما به ولا خلاف في توريعها مع ابنها إذا كان هما أو عم أب لانها لا تدلي به مواحتج من أسقطها بابنها بانها المالي به فلا ترث معه كالجد مع الاب وأم الام مع الام

ولنا ما روى ابن مده ود رضي ألله عنه قال أول جدة اطعمها رسول الله عليه السدس أم أب مم أبنها وابنها حي ، أخرجه الترمذي ورواه سعيد بن منصور إلا أن اغظه أول جدة أطعمت السدس أم أب مع أبنها ، وقال ابن سير بن أول جدة أطعمها رسوا، الله عليه السدس أم أب مع أبنها ، ولان الجدات أمهات يرثن ميراث الام لاميراث الاب فلا محجبن به كأمهات الام (مسائل ذات) أم أب وأب لما السدس والباقي له وعلى القول الآخر الكل له دونها ، أم أم وأم اب وأب السدس بينها على نقول الاول ، وعلى الناني السدس لأم الام والباقي للاب وقبل لام الام نصف السدس والباقي اللاب لو عدم لم يكن لام الام الا نصف السدس فلا يكون لها مع وجوده إلا ماكان والباقي المدب والاول أصبح لان الاخرة مع الابوين مجيدون الام عن نصف ميراتها ولا يأخذون لها مع عدمه ، والاول أصبح لان الاخرة مع الابوين مجيدون الام عن نصف ميراتها ولا يأخذون

رانما المتركوا لان الرجال والنساء كامم وارث نلو فرض النساء فرض أفضى إلى تفضيل الانثى على القدكر أو مساواتها إياء أواء تماما بالكلية فكانت المقاسمة أولى وأعدل، وسائر العصبات ليس اخواتهم من أهدل الميراث قالمين لمدن بذوات فرض ولا يرثن منفردات فلا يرثن مم اخوتهن شيئا وهدذا الاخلاف فيه يحمد الله ومنه

﴿ مسئلة ﴾ (وابن ابن الابن يعصب من بازائه من أخوانه وبنات هه وبنات هم أبيه على كل حال اذا لم يكن لهن فرض ويسقط من هو أنزل منه كبناته وبنات آخيه وبنات ابن همه وكاما نزلت درجتا زاد فبمن يعصبه قبيل آخر)

فلو خاف الميت خس بنات ابن هضهن أنزل من بعض لاذكر معهن وعصبة كان العليا النصف والثنانية السدس و قط مناثر هن والباقي العصبة وإن كان مع العليا أخوها أو ابن عما فالمال بينهما على المائة و مقط سائر هن وإن كان مع الثانية عصبة كان العليا النصف والباقي بينه وبين الثانية على ثلاثة وإن كان مع الثانية السدس والباقي ينهو بهز الثانية وان كان مع الراحة فالعليا النصف والمنافية السدس والباقي ينهو بهز الثانية وان كان مع الراحة فالعليا النصف والمنافية المسدس والباقي بنه وبين الثانية والراجة والحاسة على أدبعة ، وأن كان مع الخامة فالمنافق بعد فرض الاولى والثانية ببنه وبين الثالثة والراجة والحاسة على خم قد وتصح من ثلاثين ، وإن كان أنزل من الحاسة فلكذاك قالم شيخنا ولا أعلم في هذا خلافابين القائلين بتوديث بنات الابن مع بني الابن بعد استكال الثلثين فكذلك قالم شيخنا ولا أعلم في هذا خلافابين القائلين بتوديث بنات الابن مع بني الابن بعد استكال الثلثين

(١) وفى لسخة جدلم يرثه إلاامه

ماحجبوها عنه بل يتوفر ذلك على الاب كذا همنا : ثلاث جدات متحافيات وأب السدس بينين على القول الاول ولام الام على القول الثاني وعلى الثالث لأم الام ثلث السدس والباقى الاب وان كان مع المتحافيات جدات المحجب الأامه (١٠) ب وأم أب وأم أم ملى قول الحرق السدس لام ألاب ومن حجب الجدة بابنها أمقط ام الاب، ثم اختلف القائلون بذلك نقبل السدس كله لام أم الام لان التي تحجبها أو تزاحها قد مقط حكها فصارت كالمدومة وقبل بل لها نصف السدس على قول زيد لانه يورث البعدى من جهة ألام م القريد من جهة الاب فكان لها نصف السدس وقبل لاشي مل الأمها الحمجبت بأم الاب بالاب فصار المال كله للاب

(مسئلة) قال (والجدات المتحافيات أن تكون أم أم أم وأم أم أبو أم أبي أبوان كنرن فعلى ذلك)

يعني بالمتعاذيات المتساويات في الدرجة بحيث لا تكون واحدة أعلى من الاخرى، ولا أنزل منها لان الجدات أنما يوثن كابن إذا كن في درجة واحدة ومتى كان بعضبن أقرب من بعض فالميراث لاقربهن، فاذا قبل ترك جدتين وارثتين على أقرب النازل فعا أم أمه وأم أبيه وان قبل ترك ثلاثا فهن كاقال الحرق أمام ام وأم أم اب وأم ابي اب ، واحدة من قبل الام واثنان من قبل الاب وهما ام أمه وأم ابي كاجاء الحديث، وفي درجهن أخرى من قبل الام غير وارثة وهي ام أبي الام ولايرث

(مسئلة) (ومنى كان بعض بني الاعمام ذورجا أو أخا لأم أخذ فرضه والباقين في تعصيبهم)
وجملة ذلك أنه اذا كان ابنا عم أحدهما أخ لأم فللاخ للام السدس والباقي بينهما نصنين هذا
قول جمهور الفقها . يروى عن عمر رضي الله عنه ما يدل على ذلك ويروى ذلك عن على وزيد
وابن عباس وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافي ومن تبعهم ، وقال ابن مسعود المال للذي هو أخ من
أم ، وبه قال شريح والحسن وابن سيربن وعطا ، والنخمي وابو ثور لانهما استويا في قرابة الاب
وفضله هذا بأم فصارا كاخوين أو عمين أحدهما لابوين والا خر لاب ولان ابن الهم لابوين بسقط
ابن الهم اللاب كذلك هذا قاذا كان قربه بكونه من ولد الجدة قدمه فكونه من ولد الام أولى

ولنا أن الاخوة من الام يفرض له بها اذا لم يرث بالتعصيب وهو اذا كان معه أخ من أبوين أو من أب ين أو من أب الم يفرض له به لايرجح به كا لو كان احدهما زوجا، ويفارق الاخ من الابوين والعم وابن العم اذا كانا من أبوين فانه لايفرض له بقرابة أمه شيء فرجح به ولا يجتمع في إحدى القرابتين ترجع وفرض

(فصل) فان كان معهما أخ لاب فللاخ من الام السددس والباقي اللاخ من الاب وكذلك ان كان معهما اخ لابوين فان كان ابن عم لابوين وابن عم هو اخ لام فعلى قول الجهور اللاخ السدس والباقي الآخر وعلى قول ابن مسعود المال كمه لابن العم الذي هو اخ لام أبداً من قبل الام الا واحدة وهي التي كل نسبها أمهات لاأب فيهن فاحظ فك فلا قبل أرك اربطاً فهن امامامام وأمامام اب وأم ام ابي اب وأم ابي ابي اب وأم ابي ابي اب وقد درحهن أربع غير وارثات، وقد ذكر فلعن فيها تقدم الا أن مذهب إحد لا يورث اكثر من ثلاث جدات وهن اثلاث الاول . ومحتمل قول الحرقي توريثهن وان كثرن ، فعلى هذا القول كلا زاد درجة زا ت جدة وبرث بي العرجة الحاسة خدس وفي السادمة ست وفي السابعة سبع وعلى هذا أبداً ، وقول الحرقي : وان ديرن فعلى ذك ، محتمل انه أواد وان كثرن فلا محتمل انه ذهب الى توريث الجدات على هذا الوجه وان كثرن . ومحتمل انه أواد وان كثرن فلا يرث إلا هؤلا ، الثلاث ، فعلى هذا القول لا يرث اكثر من ثلاث: واحدة من قبل الام واثنتان من يرث إلا هؤلا ، الثلاث ، فعلى هذا القول لا يرث بعدة في نسبها اب بين امين ولا ثلاثة آباء ، وان أردت تعزيل الجدات الوارثات وغير من فاعلم أن للميت في الديجة الاولى جدتين ام امه وأم أبيه وفي الثانية أدبع لان لكل يراحد من أبويه جدتين فهما أرام بالنسبة اليه . وفي الثالثة عمان لان لكل واحد من أبويه أدبع على هذا الوجه فيكون لولدهما عان وعلى هذا كلما علون درجة تضاعف عددهن واحد من أبويه أبر منهن إلا ثلاث والله أعلى واحد من أبويه أبلاث والله أعلى واحد من أبويه أبلاث والله أعلى واحد من أبويه أبلاث والله أعلى هذا الوجه فيكون لولدهما عان وعلى هذا كلما علون درجة تضاعف عددهن ولا يرث منهن إلا ثلاث والله أعلى

(فصل) فان كان ابنا عم احدهما اخ لأم وبنت اوبنت ابن نظبت او بنت البن النصف والباقي يينهما نصفين وسقظت الاخوة من الام بالبنت ولو كان الذي ليس باخ ابن عم من ابوين أخذالباقي كله لذلك وعلى قول ابن مسعود الباقي اللاخ في المسئلتين بدليل ان الاخ من الابوين يتقدم على الاخ من الاب بقرابة الام، وحكي عن سعيد بن جبير الاخ من الاب بقرابة الام، وحكي عن سعيد بن جبير أن الباقي لابن العم الذي ليس باخ وان كان من اب لانه يرث بالفرابتين ميراثا واحداً فاذا كان في الفريضة من مججب احدهما سقط ميراثه كا لو المتفرقت الفروض المال سقط الاخ من الابوين ولم يوث بقرابة الام بدليل المديمة الشركة

ولنا على ابن مسعود ان الثاث يسقط الميراث بقرابة الام فيبقى التعصيب منفرداً فيرث به وفارق ولد ألا بوين فان قرابة لام ثم يرجح بها ولا يفرض له اللا تؤثر فيها بحجبها وفي مسئلتنا يغرض له بها فاذا كان في الفريضة من بخجبها سقطت ولانه لو كان مع ابن العم الذي هو اخ اخ من اب وبنت لحجبت البنت قرابة الام ولم ترث بها شيئاو كاز البنت النصف والباقي اللاخ من الاب ولولا البنت لورث بكونه اخا من ام السدس واذا حجبته ابنت مع الاخ من الاب وجب أن تججبه في كل حال لان المجب بها لابا لاخ ن الاب وما ذكره سعيد بن جبير ينتقض بالاخ من الابوين مع البنت وبابن العم الحب بها لابا لاخ ن الاب وما ذكره سعيد بن جبير ينتقض بالاخ من الابوين مع البنت وبابن العم المنان ذوجا ومعه من يحجب بني العم ، ولا ندلم انه يرث ميراثا واحداً بل يرث بقرابيه ميراثين كشخصين فصار كان العم الذي هو ذوج، وفارق الاخ بن الابوين فانه لا يرث الا ميراثا واحداً فان قرابة الاملايرث بها منفردة

﴿ باب من برث من الرجال والنساء ﴾

(مسئلة) قال (ويرث من الرجال الابن ثم ابن الابن وأن سفل والابثم الجدوان ملا والاخ ثم ابن الآخ والم ثم ابن الم والزوج ومولى النعمة . ومن النساء البنت وبنت الابن والام والجدة والاخت والزوجة ومولاة النعمة)

فهؤلاء مجمع على توريبهم وأكثرهم ثبت توريته بالسكتاب رااسنة فالابن ثبت ميراثه بقوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم الذكر مثل حظ الاثبين) وأبن الابن والابوان ثبت ميرائهما بقوله تعالى (ولا بويه لكل واحد منهما السدس) والجد بحتمل أن يتناوله قوله تعالى (ولا بويه اكادخل أن الابن في صوم أولادكم. والاخ والاخت من الام ثبت ميرائهما بقوله تعالى (وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس) وولد الابوين والاب ثبت ارثه بقوله تعالى وهو يرشها إن لم يكن لها يدل واحد منهما السدس والدب والهم وابنه وعم الاب وابنه فتبت ميرائهم بقول النبي وين الله المنافق والدب والما الله ولا العمالاً مرلا ابنه ولا الحال ولا أبو الام لا المهم لا المنافق عليه السلام والولاة نثبت ارشهما بقوله عليه السلام والولاء أبو الام لا المهم ليسم السلام والولاء المنافقة عليه السلام والولاء المنافقة عليه السلام والولاء

(فصل) فحصل خلاف ابن مدعود في مسائل ست هذه الواحدة (والثانية) في بالتربنات ابن وابن ابن الباقي عنده لابن الابن دون اخواته (الثالثة) في أخوات لابربن وأخ واخرات لاب الباقي عنده للاخ دون اخواته (الرابسة) بأت وابن ابن و بنات ابن لبنات الابن الأضر بهن من السدس او المقاسمة (الخامسة) اختلابين واخ واخوات لاب الملخوات عنده الأضر بهن من ذاك (السادسة) كان يحجب الزوجين والام مالكفار والعبيد والقاتلين ولا يورثهم

(فصل) اين ابن عم هو أخ لام وابن ابن هم آخر اللاخ السدس والباقي بنهما وعند ابن مسعود الكل اللاخ وسقط الآخر فان كان أحدهما ابن أخلام فلاشيء له بقرابة الاغوة لان ابن الاخ اللام من ذوي الارحام ، وإن كان همان أحدهما خال لام لم يرجح بخؤولته ، وقيل على قياس قول ابن مسعود وجهان (أحدهما) لا يرجح بها (والثاني) يرجح بها على العم الذي هو من أب فيأخذ المال لانه ابن الجد والآخر ابن الجد لاغير ، وان كان العم الآخر من أبوير فالمال ببنهما لان كل واحد منهما يدلي بجده وهما ابنا الجد وهكذا القول في ابني عم أحدهما خال ار ابني ابني هم أحدهما خال ار ابني ابني هم أحدهما خال فأما على قول عامة الصحابة فلا أثر لهذا عندهم

(فصل) ابنا عم أحدهما زوج الزوج النصف والباقي بينهما نصبين عند الجميع قان كان الآخر أخالام نظروج النصف وللاخ السدس والباقي بينهما أصلهما من ستة الزوج أربعمة وللاخ اثنان

لمن اعتق والجدة أطعمها الذي وَلَيْكِيْنَ السدس والزوج ثبت ارثه بقوله تعالى (و لسكم نصف مانرك أزواجكم) والزوجة ثبت بقوله تعالى (ولهن الربع بما تركتم)

(فصل) وجديمهم ضربان ذو فرض وعصبة فالذكور كلهم عصبات إلا الزوج والاخ من الام وإلا الاب والجد مع الابن . والاناث كلهن إذا انفردن عن اخوبهن ذوات فرض الا المولاة المعتقة ولا الاخوات مع البنات . وعدد العصبات الابن وابنه وان بزل والاب وأبوه وإن علا والاخ من الابوبن والاخ من الاب وابناهما وان بزلا والعمان كذلك وابناهما وان نزلا وهما الاب وابناهما كذلك أبداً ومولى النعمة . وعدد الاناث ابنات وبنات الابن والام والجدة من الجهتين وان علت عكد والاخوات من الجهات الدلاث والاخ من الام والزوج والزوجة ، ومن لا يسقط محال خدة ؛ الزوجان والابوان وولد الصلب لا بهم عترن بانف بهم من غرر واسطة بينهم وبين الميت محجبهم ومن سواهم من الوراث انما عتر واسطة من الميت محجبهم ومن سواهم من الوراث انما عتر واسطة من هو أولى بالميت منه

-م ﴿ باب ميراث الجد كه م

روى ابو داود باسناده عن قنادة عن الحسن عن همران بن الحصين أن رجلا أنى النبي وَلَيْكُونُهُ فقال ان ابن ابني مات فحالي من مبرائه؟ قال داك السدس، فلما أدبر دعاه فقال إن الكسدس آخر، فلما

وترجم بالاختصار إلى ثلاثة وعند ابن مسعود البق اللاخ فتكون من اثنين لكل واحد منهما سهم ثلاثة بني عم أحدهم زاج والاخر أخ لام الزوج النصف وللاخ السدس والبق بينهم على اللائه أصلها من ستة تضرب فيها الثلاثة تكن ثمانية عشر الزوج تسعة واللاخ ثلاثة يبقى ستة بينهم على ثلاثة فيحصل ازوج أحد عشر وهي النصف والتسع واللاخ خمسة وهي السدس والتسع والثالث النسم سعان ، قان كان الزوج ابن عم من أبوين قالباقي له ، وإن كان هو والثالث من أبوين قالباتي الباقي بينهما، وتصح مرستة الزوج الثلاث و الكل واحدمن الاخرين سدس وعند أبن مسعود أن الباقي بعد فرض الزوج الذي هو أخ من أم

(فصل) آخوان من أم أحدهما ابن عم قا ثلث بينهما والباقي لابن العم وتصح من ستة لابن العم خمسة و للآخر سهم ، ولا خلاف في هذه المسئلة فان كانوا ثلاثة إخرة أحدم ابن عم فائلث بينهم على ثلاثة والباقي لابن العم م تصح من تسعة ، وإن كان اثنان منهم ابني هم فالباقي بعد الثلث بينهما وتصح من تسعة

﴿ فَصَلَ) ثَلَاثَةً إِخْرَةً لائم أحدم ان عم رثلاثة بني عم أحدم أخ لام فاضم واحداً من كل عدد إلى المدد الآخر بعر معك أدبعة بني عم وأدبعة إخرة فهم ستة في العدد ، وفي الاحوال ثمانية ثم أجعل الثلث للاخوة على أدبعة والثلثين لبني العم على أدبعسة فتصح من اثنى عشر لكل أمع مقرد

أدبردعاه فقال وإذلك السدس الآخر طعمة » قال تنادة فلا ندري أي شي ور نه قال قنادة أقل شي ورث الجد السدس عروي عن الحسن أيف أن هم رضي الله عنه قال المجمع الموادث رسول الله ويتلاق الجد عنه فقال معمن الحال الدري قال لا دريت قال فيا يغني إذا الرواه سعيد في سننه قال ابو بكرين المنذر أجمع أهل العلم من أصحاب رسول الله ويتلاق على أن الجد أيا الاب لا يحجبه عن الميراث غير الاب وأنوا الجد في الحجب والميراث منزلة الاب في جميع المواضع الا لا يحجبه عن الميراث غير الاب وأنوا الجد في الحجب والميراث منزلة الاب في جميع المواضع الا الاب وثلث أشياء (أحدها) زوج وأبوان (واثانية) زوجة وأبوان للام ثلث الباقي فيهما مع الابون والمنطق اللاب وثلث جميع المال لو كان مكان الاب جد (والثانية) اختلفوا في الجد مع الاخوة والاخرات لابوين او للابن ولا خلاف بينهم في إسقاطه بني الاخوة وولد الام ذكرهم وأنشاهم وذهب الصديق رضي الله عنه الى أن الجد يسقط جميع الاخوة والاخرات من جميع الجهات كا يسقطهم الاب وبذك قال عبدالله بن عباس وعبد الله بن الزبير، وروي ذلك عن عثمان وعائشة وأبي بن كمب وأبي الدرد ومناذ بن جبل وأبي موسى وأبي هريرة وضي الله غنهم درحكي أيما عن عران بن الحصين وجابر بن ورد وان المنذر، وكان على بن أبي طااب عبدالله وأبو حيدية والمزبي وابن شربحوا بن المنذر، وكان على بن أبي طااب ونهم بن حاد وأبو حنيفة والمزبي وابن شربحوا بن الهبان وداود وان المنذر، وكان على بن أبي طااب وابي مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم يورثو مه مع ولا يحجبونهم به وبه قال ماك والاوراعي وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم يورثو مه مع ولا يحجبونهم به وبه قال ماك والاوراعي

سهم ولكلابين عم مفرد شهدان ولكل ابن عمهو أخ الائة نيحصل لحماالنصف و فلار بعة الباقين النصف ، وعلى قول عبد الله للاخوة ا شأت والباقي لا بنى العم الذين هما الخوان

[﴿] مسئلة ﴾ (وإذا اجتمع ذو فرض وعصبة بديء بذي الفرض فأخذ فرضه وما بقي العصبة) لقول رسول الله وَلِيَالِيْهُ ﴿ أَلِحْمُوا الغرائض بِاهلها فِمَا أَبقت الفروض فلأ ولى رجل ذكر ﴾

[﴿] مسئلة ﴾ (وإن احتفرقت الفروض المال فلا شيء المصبة)

كزوج وأم وإخوة لام وإخرة لا بوين او لاب المازوج النصف والام السدس والاخوة الام الثلث وسقط سائرهم وإلى هذا ذهب احد رحه الله بأسقط الاخوة من الا بوين لا بهم عصبة ، وقد ثم لمال بالفروض ويروى هذا القول عن على وابن عسمود وأبي بن كعب وابن عباس وأبي موسى رضي الله عنهم ، وبه قال الشعبي والعنبري وشريك وابو حنيفة وأصعابه ويحبى بن آدم و نعيم بن حاد وابو ثور وابن المنذر وبروى عن عمر وعبان وزيد بن ثابت رضي الله عنهم أمهم شركوا بين ولد الأبوين وولد الام في انشك فقسموه بينهم بالسوية الذكر مثل حظ الانثيين وبه قال مالك والشاني وإسحاق لابهم ساورا ولد الام في القرابة التي يرثون بها فيجب أن يساووهم في الميراث فأنهم جيما وإسحاق لابهم ساورا ولد الام في القرابة التي يرثون بها فيجب أن يساووهم في الميراث فأنهم جيما من حلة الاب ان لم تزدهم قربا واستحفاقا الم تسقطهم، ولهذا قال بعض ولد الابوين أو بعض الصحلية لعمر وقد المقطهم هب ان أباهم كان حاراً فا زادم ذلك إلا قربا فشرك الابوين أو بعض الصحلية لعمر وقد المقطهم هب ان أباهم كان حاراً فا زادم ذلك إلا قربا فشرك الابوين أو بعض الصحلية لعمر وقد المقطهم هب ان أباهم كان حاراً فا زادم ذلك إلا قربا فشرك الابوين أو بعض الصحلية لعمر وقد المقطهم هب ان أباهم كان حاراً فا زادم ذلك إلا قربا فشرك المناس الهم كان حاراً فا زادم ذلك إلا قربا فشرك التحديد المناس المناس

والشافي وأبو يوسف وعمد لان الاخ ذكر يعصب أخته الم يسقطه الجد كالابن ولان ميرائهم ابت بالكتاب الم يحجبون الا بنص أو اجماع أو قياس وما وجد شى، من ذك فلا يحجبون ، ولانهم ألكتاب المحجبون الا بنص أو اجماع أو قياس وما وجد شى، من ذك فلا يحجبون ، ولانهم تساووا في سبب الاستحقاق فيتساوون فيه فان الاخ والجد يدليان بالاب الجسد أبره والاخ ابنه وقرابة البنرة لا تنقص عن قرابة الابوة بل رعا كانت أقوى فان الابن يسقط تعصيب الاب وقد الله على رضي الله على رضي الله عنه بشجرة أفرب منه إلى أصل الشجرة . ومثله زبد بواد خرج منه نهر انفرق منه جدولان كل واحد منهما الى الآخر أقرب منه الى الوادي. واحتج من ذهب مذهب أبي بكر رضي الله عنه بقول النبي ويتخلق ه المقوا الفرائس بأها وا ما يقي فلا ولى عصبة ذكر » والجد أرلى من الاخ بدليل المتى والحكم أما المتى فانه له قرابة الابء والاخوة والاخوات يستطون بملائة، ويمم له بين الفرض والتعصيب كالاب وهم ينفردون الابء والاخوات يستطون بملائة، ويمم له بين الفرض والتعصيب كالاب وهم ينفردون بواحد منهماء ويسقط ولد الامء ووولد الاب يسقطون بهم بالاجاع إذا استفرقت الفروض المال وكانوا عصبة وكذك وقد الابويين في المشركة عند الاكثرين، ولانه لايقتل بقتل ابن ابنه ولا يحد بقذه ولا يقطع بسرقة ماله ويجب عليه نفقته وينع من دنع ذكانه اليه كالاب سوا، فدل ذك على قوتهم في ولا يقطع بسرقة ماله ويجب عليه نفقته وينع من دنع ذكانه اليه كالاب سوا، فدل ذك على قروضهن قي كناب الله فيجب أن تلحق بهن فروضهن في كناب الله فيجب أن تلحق بهن فروضهن

بينهم ، وحرر بعض أصحاب الشافعي فيها قياسا فقال فريضة جعت ولد الاب والام وولد الام وهم من أحل الميراث فاذا ورث ولد الام وجب أن برث ولد الاب والام كا لو لم يكن فيها زوج

ولنا قول الله تعالى ، وإن كان رجل يورث كلالة او امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركا في الثاث، ولا خلاف في انالمراد بهذه الآية ولد الام على الحصوص فمن شرك بينهم فلم يعط كل واحد منهما السدس وهو مخالفة لظاهر القرآن ويلزم منه مخالفة ظاهر الآية الاخرى وهي قوله (فان كانوا إخرة رجالا ونساء فلذكر مثل حظ الاثمين) يراد بهذه الآية بها الاخوات وهم يسوون بين ذكرهم وأنام وقوله عليه الصلاة والسلام والحقوا الفرائض بأهلها فما بتي الملافي رجل ذكر ، ومن شرك فلم يلحق الفرائض بأهلها، ومن جهة للمنى أن ولد الابوين عصبة لا قرض لهم وقد تم المال بالفروض فرجبان يسقطوا كما لو كان مكلن ولد الام اينتان وقد انعقد الاجماع على أنه لو كان في هذه المسئلة واحد من ولد الام ومائة من ولد الابوين المنتقص الواحد من ولد الام بالثاث وللمائة السدس الباقي لكل واحد منهم عشر عشره فاذا جاز أن ينقص ولد ابرين عن ولد الام هذا النقص كله فلم لا يجرز اسقاطهم بالاثنين ، وقولهم تساووا في قرابة الأم فقد المنتق والشرح الكبر) (الجزء السابع) (المنتى والشرح الكبر) (المنتى والشرح الكبر) (المنتى والشرح الكبر) (المنتى والسابع) (المنتى والشرح الكبر) (المنتى والسابع) (المنتى والشرح الكبر) (المنتى والشرح الكبر) (المنتى والسابع) (المنتى والشرح الكبر) والشرح التحارك والمنتم والمنتى والشرح والمنتم والتحر والمنتم والمنتم والتحر والمنتم والتحر والمنتم والتحر و

وبكون قاجد ما يقي، فالجواب ان هذا الخبر حجة في الذكور المنفردين وفي الذكور مع الاناث أو نقول هو حجة في الجديم ولا فرض لواد الاب مع الجد لانهم كلالة والكلالة أسم للوارث مع عدم الواد والواقد فلا يكون لهم معه إذا فرض. حجة أخرى قالوا الجد أب فيحجب ولد الاب كالاب الحقيقي ودليل كونه أبا قوله تصالى (ملة أبيكم ابراهيم) وقول يوسف (واتبعت الة آبائي ابراهيم وإسحاق ويعقوب) وقوله (كا أتمها على أبويك من قبل ابراهيم وإسحاق) وقال النبي ويتنظيني هو الرسوا بي الماعيل فان أباكم كان راميا ؟ وقال «سام ابو العرب وحام ابو الحبش» وقال « عن بني النضر بن كنانة لانقفوا أمنا ولا ننفي من أبينا » وقال الشاعر

إنا بني نهشل لاندعي لاب عنه ولا هو بالابناء يشربنا

فوجب أن يحجب الآخوة كالاب الحقيقي ، يحتق هذا أن أبن الآن وإن سفل يقوم مقام أبيه في المجب كذاك أبو الآب يقوم مقام أبنه ولذاك قال أبن عباس الآيتقي الله ذيد ? يجعل أبن الآن المباولا يجعل أبا الآب أبا ، ولان بينهما إيلاداً و بعضية وجزئية وهو يسادي الآب في أكثر أحكامه فيساويه في هــذا الحجب يحققه أن أبا الآب وأن علا يسقط بني الآخوة ولو كانت قرابة الجد والاخ واحدة لوجب أن يكون أبو الجد مساويا لبني الآخ لنساوي درجة من أدليا به والله أعلم ولا تغريم على هذا القول لوضوحه

فلاقوه بكوبهم عصبة من غير ذوي الفروض وهذا الذي اقترقوا فيه هو المقتضي لتقدم ولد الام على وتأخير والد الابوين فإن الشرع ورد بتقديم ذي الفرض وتأخير العصبة وافداك يقدم ولد الام على ولد الابوين في المسئلة المذكورة وشبهها وهلا إذ تسادوا في قرابة الام شاركوا الاخ من الام في صدسه فاقتسموه بينهم ولانه لوكانت قرابة الام مستقلة بالميراث مع قرابة الاب لوجب أن مجتمع لهم الفرض والتعصيب كقولنا في أخ من أم هو ابن عم ولوجب أن يشاركوا ولد الام في الثلث في كلموضع وينفردوا بالنعصيب فيا بقي، ولا خلاف في أنهم لايشاركونهم فيغيرهذا الموضع، ويازمهم أن ايقولوا في زوج وأخت لابون وأخت لاب معها أخوها إنه يسقط الاخ وترث أختهااسدس لان قربتها مع وجوده كقرابتها مع عدمه وهو لا محجيها فهلا عدوه حماراً وورثوا أخته ما كانت ترث ما قال هر قال الخبري وهذه وساطة ملبحة وعبارة صحيحة وهو كا قال إلا أن الاستحسان المجرد ما قال هر قال الخبري وهذه وساطة ملبحة وعبارة صحيحة وهو كا قال إلا أن الاستحسان المجرد فهي مسئلتنا مخالف ظهر القرآن والسنة والقياس؟ قال شيخنا ومن العجب ذهاب الشافعي اليه وهو في مسئلتنا مخالف ظاهر القرآن والسنة والقياس؟ قال شيخنا ومن العجب ذهاب الشافعي اليه ههنا مع مختلية الداهبين اليه في غير هذا الموضع ، وقوله من استحسن فقد شرع ولا أظنه اعتمد في هذا إلا لموفقة زيدين ثابت فانه اتبعه في جيبيع الفرائض وموافئة كتاب الله قمالى وسنة وسوله أولى هذا إلا لموضة وسوله أولى

(فصل) اختلف القائلون بتوريُّهم معــه في كيفية توريُّهم فـكان على رضي الله عنه يفرض للاخوات فروضهن والباتي الجد إلا أن ينقصه ذلك من السدس فيفرضه له فان كانت أخت لا بوبن وأخوة لأب فرض للاخت النصف رقائم الجد الاخرة فها بتى الا أن تنقصه المقاسمة من السدس فنفرضه له ، قان كان الاخوة كايم عصبة قاسمهم الجد إلى السدس ، قان اجتمع ولد الاب ووقد الإبوين مع الجد سقط وقد الاب ولم يدخلوا في المفاسمة ولا يعند بهم، وان انفرد ولد الاب قامرا مقام ولد الابوين مم الجد،وصنع أبن مسمود في الجد مع الاخوات كم م علي عليه السلام وقاسم به الاخوة إلى الناث قان كان معهم أعماب فوائض أعطى أسحاب الفرائض فواتَّضهم ثم صنع صنيع زُبِد في إعطا، الجد الأحظ من المقاسمة أو ثاث الباق أو سدس جيم المال، وعلى يقاسم به بعد أصحاب الفرائض إلا أن يكون أصحاب الفرائض بنتا أو بنات فلا يزبد الجد على الثلث ولا يقامم به،وقال بقول على الشعبي والنخي والمغيرة بن المفسم وابن أبي لبلى والحسن بن صالح، وذهب إلى قول ابن مسعود مسروق وعلنمة وشريح ، وأما مذهب زيد نهو الذي ذكره الحرتي وسنشرحه إن شا. الله ، واليه ذهب أحد وبه قال أهل المدينة وأهل الشام والثوري والاوزاعي والنخي والحجاج بن أرطاة ومالك والشاني وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وأبو عبيد وأكثر أعل العلم

(فصل) ولو كان مكان ولد الابوين في هذه المسئلة عصبة من ولد الاب سقطوا ولم يورثهم أحد من أهل العلم فيما علمنا لانهم لم يشاركوا ولد الام في قرابة الام

(فصل) وتسمى هذه المسئلة المشركة والحارية إذا كان فيها إخوة لأ بوين وكذلك كل مسئلة اجتمع فيها زوج وأم أدجدة وابنان نصاعداً منولد الام وعصبة من إلد الابوس وإنما سميت المشركة لان بعض أحل العلم شرك فيها بين و لد الاب ين وو لد الام في فرض و لد الام فقسمه بينهم بالسوية . وتسمى الحارية لانه يروى أن عمر رضي الله عنه أسقط ولد الا برين فقــال بعضهم يا أمير المؤمنين هب أن أيانا كان حاراً أليست أمنا واحدة ? فشرك بينهم وقيل قال ذلك بعض الصحابة فسميت الحارية لذلك والحه أعلم

(فصل) إذا قيل امرأة خانت اما وابني عماً حدهما زو جرالاً خر أخلاً موثلاثة إخوة مفترقين قيل هذه المشركة: الزوج النصف وللامالسدس وللاخوين من الام الثلث وسقط الاخوان من الابوين أو الاب،ومن شرك جمل للاخ من الابو بن التسم ولكل واحد من الاخرين للام تسما

ومن مسائل ذلك زو ج وأم واختان لأم وأخ لا برين تصح من سنة ومن شرك فهي من عانية ا عشر: زوج وجدة وأخ وأخت لام وأخ وأخت لابرين كالني قبلهـا ، ومن شرك فمن اثني عشر زو جوام وآخران وأختان لام وأخران و ثلاث أخوات لاب وأم من الني عشرو من شرك فن أربعة وخمسين ﴿ مُسْئَلَةً ﴾ ﴿ وَلَوْ كَانَ مَكَانُهُم أَخُواتِ لَا بُويْنِ أَوْ لَأَبْعَالَتْ إِلَى عَشْرَةٌ وَسَمِيتَ ذَاتَ الفروخِ ﴾

(مسئلة) قال ابو القاسم (ومذمب ابي عبد الله رحمه الله في الجد قول زيد بن ثابت رضى الله عنه واذا كان اخرة واخوات وجد قاسم الجد بمنزلة اخ حتى يكون الثلث خيراً فاذا كان الثلث خيراً له اعطي ثلث جميع المال)

وجملة ذلك أن مذهب زيد في الجد مم الاخرة والاخوات للابوين أو للاب أنه يعطيه الأحظ من شيئين أما المقاسمة كأنه أخ وأما ثلث جميع المال، فعلى هذا أن كان الاخوة اثنين أو أربع أخوات أو أخا و آختين فا ثلث والمقاسمة سواء فاعطه ما شئت منها وأن نقصوا عن ذلك فالمقاسمة أحظ له فقامم به لاغير وأن زادوا فالثلث خير له فاعطه إباه وسواء كانوا من أبأو من أبوين، وأن اجتمع ولد الابوين رولد الاب فأن ولد الابوين يعادون الجد بولد الاب و محتسبون مهم عليه ثم ما حصل لم أخذه منهم ولد الابوين إلا أن يكون ولد الابوين أختا واحدة فتأخذ منهم تمام نصف المال ثم مافضل فهو لهم ولا يمكن أن يفضل عنهم أكثر من السدس لان أدني ما لاجد الثلث و للاخت النصف والباقي بمدها هو السدس

به في إذا كان مع الزوج والام والاخوة من الام أخوات أو اختين لا بوين أولاً بعالت الى عشرة لان أصلها من سنة المزوج النصف ثلاثة وللام السدس سهم وللاخوة للام الثلث سهمان والاخوات الثلثان أربعة فتصير عشرة وسميت ذات الفروخ لانها عالت بثلثيها وهي أكثر ما تعول اليه الفرائس شببت الاربعة الزائدة بالفروخ والدية بالأم وتسمى الشريحية لان رجلا أفي شريحا وهوقاض بالبصرة فقال له مانصيب الزوج من زوجته عقال النصف مع غير الواد والربع مع الولد فقال ان امرأني مانت وخافتني وأمها وأختيها لاببها وأمها فقال الله اذا الملائة من عشرة فخرج الرجل من عنده وهو يقول لم أو كقاضيكم قلت له ما يصيب الزوج ? قال النصف أو الربع فلما شرحت له قضيتي عنده وهو يقول لم أو كقاضيكم قلت له ما يصيب الزوج ? قال النصف أو الربع فلما شرحت له قضيتي كم يعطني ذاك ولا هذا فكان شربح يقول إذا لقيه انك تراني حاكا ظالما وأواك قاسقا فاجراً لانك

(فصل) ومدني العول ازدحام الفرائض بحيث لايتسم لها المال كذه المسئلة فيدخل النقص عليهم كلهم ويقسم المال بينهم على قدر فروضهم كا يقسم مال المفلس بين غرمائه بالمصص الهيق ماله عن وقائهم ومال الميت بين أرباب الوصايا إذا عجز ، وهسذا قول عامة الصحابة ومن معهم من العلما. يروى ذلك عن حمر وعني والعباس وابن مسعود وزيد وبه قال ماك في اهل المدينة والثوري في أهل العراق والشافعي وأصحابه و نعيم بن حاد وأبوثور وسائر أهل العراق عددها فنقل ذلك عن عمد بن الحنفية ومحمد بن علي أهل العراق عددها فنقل ذلك عن عمد بن الحنفية ومحمد بن علي

(مسئلة) قال (فان كان مع الجدوالاخوة والاخوات اصحاب فرائض اعطي اصحاب الفرائض فرائضهم ، ثم ينظر فيابتي فانكانت المقاسمة خيراً للجدمن ثلث مابقي ومن سدس جميع المال اعطى المقاسمة ، ومن سدس جميع المال اعطى المقاسمة ، وان كان ثلث مابقي خير الهمن المقاسمة ومن سدس جميع المال أحظاه من المقاسمة ومن ثلث مابقي أعطى سدس جميع المال أحظاه من المقاسمة ومن ثلث مابقي أعطى سدس جميع المال أحظاه من المقاسمة ومن ثلث ما بقي أعطى سدس جميع المال أحظاه من المقاسمة ومن ثلث ما بقي أعطى سدس جميع المال

أما كونه لا ينقص عرب سدس جميع المال فلا أنه لا ينقص عن ذلك مع الولد الذي هو أقوى فم غيرهم أولى، وأما إعطاؤه ثلثالباتي إذا كان أحظ له فلا نهااثات مع عدم الفروض فما أخذ بالفرض فكا أنه ذهب من المال فصار ثلث الباقي بمنزلة ثلث جميع المال، وأما المقاسمة فعي له مع عدم الفروض فكأنه ذهب من المال فصار ثلث الباقي بمنزلة ثلث جميع المال، وأما المقاسمة فعي له مع عدم الفروض فك فلاحظ له في المقاسمة ومتى نقصوا عن ذلك فلاحظ له في ثلث الباقي ومتى زادت الفروض طى النصف فلاحظ له في

ابن الحسين وعطماء وداود فأنهم قالوا لا تعول المسائل فروي عن ابن عباس أنه قال في زوج وأخت وأم من شاء باهلته أن المسائل لانعول ان الذي أحصى رمل عالج عدداً أعدل من أن عِملَ في مال نصناً ونصفاً وثلثا هذان نصفان ذهبا بالمارقاين موضع الثلث?فسميتهذه مسائل المباهلة لَمُلك وهي أول مسئلة عائلة حدثت في زمن عمر رضي الله عنه فجم آلصحابة للمشورة فيها فقال العباس رضى الله عنه أرى أن يقسم المال بينهم على قدر سهامهم فاخذ به صر واتبعه الناس على ذلك حتى خالفهم ابن عباس فروى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عبة قال لقيت زفر بن أوس البصري قال عند الله عبد الله بن عباس فتحدت عنده فأتيناه فتحدثنا عنده فكان منحديثه ان قال سبحان الذي أحمى رمل عالج عدداً ثم يجمل في مال نصفا ونصفا وثلثا ذهب النصفان بالمال فأبن موضم الثلث وثم والله لو قدموا من قدمه الله وأخروا من أخره الله ماعالت فريضة أبدا، فقال زفر فمن الذي قدمه ومن الذي أخره الله: فقال الذي أهبطه من فرض الى فرض فذلك الذي قدمه والذي أهبطه من فرض الى ما بقى فذلك الذي أخره الله ، فقال زفر فن أول من أعال الفرائض؟ قال عمر بن الخطاب فقلت الا أشرت عليه فقال هبته وكان امرأ مهيبا. قوله من اهبطه الله من فريضة الى فريضة فذلك الذي قدمه الله يريد ان الزوجين والام لكل واحدمنهم فرض ثم يحجب الى فرض آخر لا ينقص منه وأما من اهبطه من فرض الى ما بقي يريد البنات والاخوات فأنهن يفرض لهن فاذا كان معهن أخوتهن ورثوا بالتعصيب فكان لهم ما بتي قل أوكثر فكان مذهبه أن الفروض اذا ازدحت رد النفس على البنات والاخوات

ولنا أن كل وأحد من مؤلا، لو انفرد أخذ فرضه فاذا ازدحوا رجب أن يقتسموا على قدر

ثلث مابقي، وان نقصت عن النصف فلاحظ له في السدس وان كان الفرض النصف فحسب استوى السدس وثلث الباقي وانتكان الاخوة اثنين استوى ثلث الباقي والمقاسمة

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولا ينقص الجد أبدا من سدس جميع المال او تسميته اذازادت السهام)
هذا قول عامة أهل العلم إلا أنه روي عن الشعبي أنه قال ان ابن عباس كتب إلى على في ستة إخرة
وجد فكنب البه اجعل الجد سابعهم وامح كتابي هذا، وروي عنه في سبعة إخوة وجد أن الجد ثانهم وحكى
عن هران بن حصين والشعبي المقاسمة إلى نصف سدس المال

وانا أن الجد لا ينقص عن السدس مع البنين وهم أقوى ميرانا من الاخوة فا بهم يسقطونهم فلأن لا ينقص عنه مع الاخوة أولى ، ولان النبي والمستلك المجد السدس فلا ينبغي أن ينقص منه ، وأما قوله أو تسميته إذا زادت السهام فانه يعني إذا عالمت المسئلة فانه يسمى له السدس وهو ناقص عن السدس . ألا ترى أنا نقول في زوج وأم وابنتين وجد له السدس ونعطيه سهمين من خمسة عشر سهيا وهما ثلثا الحس . ومتى أفضت المسئلة إلى العول سقط الاخوة والاخوات إلا في الاكدرية ولاينقص المجد عن السدس الكامل في مسئلة يرث فيها أحد من الاخوة والاخوات

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا كان اخ لاب وام وأخلاب وجد قاسم الجد الاخ للاب والام

المقرق كاصحاب الديون والوصايا ، ولان الله تعالى فرض للاخت النصف كما فرض قازوج النصف وفرض للاختين الثلثين فما فرض للاختين للام الثلث فلا يجوز اسقاط فرض بعضهم مع نص الله تعالى عليه بالرأي والتحكم، ولا يمكن الوقاء بها فوجب أن يتساووا في النقص على قدر الحقوق كالوصايا والديون وبازم ابن عباس على قوله مسئلة فيها زوج وأم واخوان من أم فائت حجب الام الى السدس خالف مذهبه في حجب الام بأقل من ثلاثة من الاخوة وان نقص الاخوبن من الام ودالنقص على من لم يهبطه الله من فرض الى ما بتي وان أعال المسئلة رجع الى قول الجاعة وترك مذهبه ولا نعلم اليوم قائلا عذهب ابن عباس ولا نعلم خلافا ببن فقهاء العصر في القول بالعول بحمد الله ومنه عذهب ابن عباس ولا نعلم خلافا ببن فقهاء العصر في القول بالعول بحمد الله ومنه

(فصل) حصل خلاف ابن مباس الصحابة في خسس مسائل اشتهر قوله فيها (إحداها) زوج وأبوان (والثانية) امرأة وأبران للام ثلث الباقي عندهم وجعل هو لها ثلث المال منها (الثالنة) لا يحجب الام الا بثلاثة أخوة (الرابعة) لم يجعل الاخرات مع البنات عصبة (الخامسة) لم يعل المسائل فهذه الحس صحت الرواية عنه فيها واشتهر القول عنه بها وشذت عنه روايات سوى هذه ذكر فا بعضها فيما مضى.

والاخ للاب على ثلاثة اسهم، ثمرجم الاخ للاب والام على مافي بد أخيه لابيه فاخذه)

قد ذكرنا أن الجديقائم الاخوة كأخ مالم تنقصه المقاسمة عن الثلث وأن ولد الا بوين بعادون الجد بولد الاب ثم يأخذون ما حصل لهم وانه متى كان اثنان من الاخوة وجد استوى الثلث والمقاسمة فني هذه المسئلة قد استوى الثلث والمفاسمة ولذلك اقتسما على ثلاثة لكل واحد سهم ثم أخذ الاخ للا بوين ماحصل لاخيه من أبه ، وأن شئت فرضت الجد الثلث والباقي لولد الا بوين وأن زاد عدد الاخوة على اثنين أو من به دلما من الاخوات فافرض الجد الثلث والباقي لولد الا بوين . هذا مذهب زيد وأما على وابن م عود قانهما يقامهان به ولد الا بوين ويسقطان ولد الاب ولا يعتدان به لانه عجوب بولد الا بوين فلا يعتد به كولد الام وقسها هذه المستاة بين الجد والاخ من الا بوين فضين وأسقطا الاخ من الابوين

ولنا أن الجد والد فاذا حجبه أخبان وارثان جاز أن يججبه أخ وارث وأخ غير وارث كالأم ولان ولد الاب محجبونه إذا انفرده ا فيحجبونه مع غيرهم كالام، وبفارق ولد الام لانالجد محجبهم فلا ينبغي أن محجبوه مخلاف ولد الاب فان الجد لامحجبهم فجاز أن محجبوه إذا حجبهم غيره كأيمجبون

﴿ باب أصول المسائل﴾

معنى أصول المسائل الحجارج التي تخرج منها فروضها (مسئلة) (الفروض ستة ذكرها الله تعالى في كتأبه وهي نوعان النصف والربع والبمن والثلثان والثلث والسدس)

و مخارج هذه الفروض مفردة خدسة لان الناث والثانين مخرجها واحد وهي تخرج من سبعة أصول أربعة لا تعول وثلاثة تعول لان كل مسئلة فيها فرض مفرد فأصلها من مخرجه وإن اجتم معه فرض من نوعه فأصلها من مخرج أفلها لان مخرج الكثير داخل في مخرج العقير قائصف وحده من أثنين والثلث وحده أو مع الثنين من ثلاثة والربع وحده أو مع النصف من أربعة والتمن وحده أو مع النصف من مانية فيذه التي لانعول لان العول فرع ازدجام الفروض ولا يوجد ذلك همنا ، وأما التي تعول فعي التي مجتمع فيها فروض أوفرضان من نوعين قاذا اجتمع مع النصف السدس أو الثلث أوالثلث في التي مجتمع فيها فروض أوفرضان من نوعين قاذا اجتمع مع النصف السدس أو الثلث أوالثلث من ثلاثة اذا ضربت أحدها أوالثلث من ثلاثة اذا ضربت أحدها أوالثلث من ثلاثة اذا الاصل فتعول أوالتك من ثانية وإلى ثانية وإلى تسعة وإلى عشرة وهوأ كثرها عولا ، والعول زيادة في السهام ونقصان في أفصياه الدوئة .

الام وان كانوا محبوبين بالاب وأما الاخ من الابوبن فهوأفرى تعصيباً من الاخ من الاب فلا يرث معه شيئا كالو انفردا عن الجد فيأخذ ميرائه كالو اجتمع ابن وابن ابن حجبه وأخذ ميرائه ، قان قبل فالجد محجب ولد الام ولا يأخذ ميرائه والاخرة بحجبون الام وان لم يأخذوا ميرائها . قلنا الجد وولد الام مختلف سبب استحقاقها للميراث وكذلك سائر من محجب ولا يأخذ ميراث المحجوب وهبنا سبب استحقاق الاخوة للميراث الاخوة والعصوبة فأيهما قوي حجب الآخر وأخذ ميراثه ، وقد منات هذه المسئلة بمسئلة في الوصايا وهي إذا أومي لرجل بثاث مالة ولا خر بمائة وكان ثلث المال مائتين فان الموصى له بالمائة يزاحم صاحب الثلث بصاحب الخمام فيقاسمه انثلث نصفين ثم مختص صاحب المائة بها ولا محصل لصاحب المام شي ه

(فصل) أخ لابوين وأختان لاب وجد: الجد انتلث والباقي للاخ وفي قول علي وابن مسمود الملك بينه وبين الجد نصفين . أخ وأخت من أبوين وأخت من أب وجد فالجد الثلث والباقي بين ولد الابوين على ثلاثة وتصح من تسمة ، وفي قول علي وابن مسمود المال بين ولد الابوين والجد على خمسة : أخلابوين وأخت لاب وجد المال بينهم على خمسة : الجد سهمان والباقي للاخ ، وعندهم المال بينهما نصفين

(فصل) أخوان لابوين وأخ لاب وجد ، الجد الثلث والباقي للاخرين للابوين عند الجيع ،

وأشلة ذلك زوج وام واخت لأم أصلها من سنة ومنها تصبح: زوج وام واخوانمن أم: بت وأم هم، ثلاث أخوات مفترقات وعصبة، أبوان وابنتان المهول زوج واختان لا بوين أولاب أواحد اهما من ابرين والاخرى من أب او أم أو اخت من اب واخت من ام، اصلها من منة وتعول الى سبعة: زوج واخت وجدة أو أخ لام: ستأخرات مفترقات وأم بعول بمانية زوج وأخت وأم الزوج النصف وللأخت النصف وللام الثاث تعول الى بمائية وهي مسئلة المباهلة فان كان معهم أخت أخرى من أي جهة كانت أو اخ من أم نعي من ثمانية أيضا، عول تسعة زوج وست أخرات مفترقات تعول الى تسعة وتسمى الغوا، وكذلك زوج وأم وثلاث اخرات مفترقات . عول عشرة زوج وام وست اخرات مفترقات الزوج النصف وللام السدس وللاختين للام الثلث وللاختين للابرين الشان وسقطت الاختان للاب ومتى عالت المسئة الى تسعة أو عشرة لم يكن الميت الاامرأة لانهالا بدفيها من أصل المسئلة ولا يكن أن تعول المديلة إلى أكثر من هذا، وطريق العمل في العول أن تأخذ الفروض من أصل المسئلة وتضم بعضها الى بعض فا بلفت السهام قاليه تفتهى

(مستمة) قال (وان اجتمع مع الربع احد اشلائة نعي من اثني عشر وتعول على الافراد الى سيمة عشر ولا تعول إلى اكثر من ذلك)

إنما كان اصل هذه المديَّنة من أيني عشر لان مغرج الربع ادبعة ومغرج الثلث ثلاثة ولامواظة

وإن كلن ولد الابوين ثلاثة فلجدالنات أيضا عندزيد ومند علي وأن مسعودة الربملانهما بقاسمان به إلى السدس، أخ وأخت من أبوين وأخ من أبأد أكثر من ذلك فلجد الثلث وعندها الجد النسان وللإخ للابوين الحسان وللاخت الحس

(مسئنة) قال (واذا كان اخ واخت لاب وام اولاب وجد كان المال بين الجد والاخ والاخت على خمسة اسهمالجد سجان وللاخ سمان وللاخت سهم)

المقاسمة ههنا خير الجد من الثاث لانه يحصل له بها خمسا المال وذلك خير لهمن الثاث وكذلك كلما نقص الاخوة عن اثنين أو من يعدلهم من الاناث كثلاث أخوات أو أخبين أو أخ واحد أو أخت واحدة فليس فيها الا المقاسمة به كأخ وهذا قول زيد وعلى وعبد الله اذا كانوا عصبة فأما ان كن أخوات منذردات فان عليا وابن مسعود يفرضان لهن فروضهن ثم يعطيان الجد مابقي

(مسئلة) قال (واذا كانت اخت لأب وارواخت لاب وجد كانت الفريضة للجد والاختين على اربعة اسهم للجد سهمان واحكل اخت سهم ثم رجعت الاخت للام والاب فاخذت بما في يد اختما لتستكمل النصف

بن الخرجين فاذا ضربت أحدهما في الآخر كان اثبي عشر فان كان مع الربع سدس فيين الستة والاربعة موافقة بالانصاف فاذا ضربت وفق احدهما في الآخر كان اثىءشر ولابد في هذا الاصل من أحد الزوجين لانه لابد فيها من ربم ولا يكون فرضا لنيرهما

وأمثلة ذلك زوج وأبوان وخمس بنين ، لإزوج الربع ثلاثة وللابين السدسان اربعة يبقى خمسة لكل ابن سهم، زوج وابنتان وأخت او عصبة امرأة وأختان لابوبن او لاب او اختان لام وعصبة إمرأة واخوانُ لام وسبعة إخوة لاب العول زوج وابنتان وأم تعول إلى ثلاثة عشر امرأة وثلاث أخوات مفترقات، زوج وأبوان وابنتان تمول إلى خمسة عشر، امرأة واختان من أب وأختان من أم ،امرأة وام وأختان لابوين أو لاب وأختان لام تعول إلى سبعة عشر ثلاث نسوة وجدتان وأربع أخوات لام وثمان لاب أو لابوبن تعول إلى سبعة عشر ويحصل لكل واحدة منهن سهم وتسمى أم الارامل ويعايابها فيقال سبعة عشر امرأة من جهات مختلفة اقتسمن مال ميت بالسوية لكل امرأة منهن سهم وهي هذه ولا يعول هذا الاصل إلى أكثر من هذه ولا يمكن أن يكمل هذا الاصل بفروض من غير عصبة ولا عول ولا يمكن ان تمول الا على الافراد لان فيها فرضاً يباين سائر فروضها وهو (الجزء السابع) (المفنى والشرح السكير) (1.)

المقاسمة همنا أحظ المجد وتعند الاخت للابوين على الجد باختها من أيبها فيصبر 4 النصف ولها النصف بينهما على اثنين لكل واحدة سهم ثم تأخذ الاخت من الابوين مأبتي في يد أختها المستكل عام فرضها وهو جميم مافي يدها فلا يبقى لها شيء وتصبر كما لو كان معهماً بنت قأخذت البنت النصف وبتى النصف فان الاخت من الابوين تأخذه جميعه فلا يبقى للاخت من الاب شيء

(فصل) قان كان مع الاخت من الابوبن أخنان من أب كان المال بينهن وبين الجد على خمسة أسهم، المجد اثنان ولمن ثلاثة ثم تأخد الاخت من الابوين من أختها عمام النصف وهو سهم وفصف يبقى لهما نصف سهم بينهما لكل واحدة ربع سهم فتضرب مخرج الربع وهو أربعة في خمسة تكن عشر بين الجحد عانية وللاخت للابوبن عشرة ولكل واحدة من أختيها سهم قان كان معها ثلاث أخوات أو أكثر من ذلك فليس المجد الا الثلث ولهما النصف ويبقى المدس بين الاخوات من الاب وان كثرن ، وان كان من والد الابوين أختان أد أكثر فليس للاخوات من الاب شيء وان كثرن لان فرض الاختين الثلثان والجد لاينقص عن الثلث فلا يبقى من المال شيء ولان الاخوات من الأبوين أخدا النائين ولو لم يكن معهن جد فع الجد أولى وايس في الأبوين يسقطن الاخرات من الاب باستكار الثلثين ولو لم يكن معهن جد فع الجد أولى وايس في هذه المسئلة اختلاف ، فأما مسئلة الحرقي فان عليا وعبد الله يفرضان الاخت من الابوين النصف وللاخت من الاب السدس والباقي المجد وكذاك ان كان معها أختان أن أخوات من أب

الربم قانه ثلاثة وهو قرد وسائر فروضها ازواج فالنصف سنة يا ثلث أربعة والثلثان ثمانية والسدس اثنان ومتى عالت إلى سبعة عشر لم يكن الميت فيها إلا رجلا

(مسئلة) (وان اجتمع مع الثمن سدس او ثلثان فأصلها من اربعة وعشرين وتعول إلى سبعة وعشرين ولا تعول الله اكثر منها إنماكان اصلها من اربعة وعشرين لانك تضرب بخرج الثمن في مخرج الثاثين او في وفق بخرج السدس فتكون اربعة وعشرين ولم يذكر الثلث مع الثمن لانه لا يجتمع معه لان الثمن لا يكون إلا للزوجة مع الولد ولا يكون الثلث في مسئلة فيها ولد لانه لا يكون إلا لولد الام والولد يسقطهم او للام بشرط عدم الولد

(مسائل ذلك) (امراة وابوان وبنت او بنون وبنات امراة وابنتان وام وعصبة ثلاث نسوة واربع جدات وست عشرة بنتا واخت امرأة وبنت وبنت ابن وجدة وعم المول امرأة وابوان وابنتان تعول إلى سبعة وعشرين وتسمى المنبية لانها الله الاصول عولا لم تعل إلا بثمنها وتسمى المنبية لان علياً رضي الله عنه سئل عنها على المنبر فقال صار ثمنها تسعا ومضى في خطبته يعني ان المرأة كان لما الثمن ثلاثة من اربعة وعشرين صار لهما بالمول ثلاثة من سبعة وعشرين وهي التسع ولا يكون الميت في هذا الاصل إلا رجلا

(فصل) ولا يمكن أن يمول هذا الاصل إلى اكثر من هذا الا على قول ابن مسمود فانه يحجب

(مسئلة) قال (فان كان مع التي من قبل الاب اخوها كان المال بين الجد والاخ والاختين على ستة أسهم للجد سهمان واللخ سهمان ولكل أخت سهم ثم رجمت الاخت من الاب والام على الاخ والاخت من الاب فأخذت بما في أيديهما لتستكمل النصف فتصح الفريضة من ثمانية عشر سهما للجد ستة أسهم وللاخت من الاب والام تسعة أسهم وللاخ سهمان وللاخت سهم)

المقاسمة همهنا والثلث سوا. فان قاسمت به كانالمال بينهم على سنة أسهم يأخذ الجد سهمين ثم يكل المدخت تمام النهم مما في أيديهما ثلاثة أسهم يبقى لها سهم على ثلاثة لا يصح فتضرب ثلاثة في أصل المسئلة تكن عمانية عشر كما قال الحرقي واز، زاد ولد الاب على هذا لم يزادوا على السدس شيئا لان الجد لا ينتص عن الثاث والاخت لا تنقص عن النصف فلا بيتى الا السدس

(مسئلة الاكدرية) قال (واذاكان زوج وام واخت وجد فللزوج النصف وللام الثاث وللاخت النصف وللجد السدس)

ثم يقسم سدس الجد ونصف الاخت بينهما على ثلاثة أسهم فلجد سهمان وللاخت سهم فتصح الفريضة من سبعة وعشر بن سهما فزرج تسعة أسهم وللام ستة وقلجد عانية وللاخت أربعة وتسمى هذا المسئلة الاكدرية ولا يفرض فلجد مع الاخرات في غير هذه المسئلة

الزوجين بالولد السكافر والقاتل والرقيق ولا يورثه فعلى قوله اذا كانت امراة وام وست اخوات مفترقات وولدكافر فسللاخوات الثلث والثلثسان والسلام والمرأة السدس والعن سبعة فتعسول الى احد وثلاثين .

(والمسائل) (على ثلاثة اضرب عادلة وعائلة ورد، ذكرنا العادلة وهي التي يستوي مالها وفروضها والمائلة هي التي تزيد فروضها عن مالها والردهي التي يفضل مالها عن فروضها ولا عصبة فيها وهي التي نذكرها في هذا الفصل .

(فصل في الرد) اذا لم تستوعب الفروض المال ولم يكن عُصبة رد الفاضل على ذوي الفروض بقدر فروضهم الا الزوج والزوجة .

وجملة ذلك أن الميت اذا لم يخاف وارئاً الا ذوي فروض كالبنات والاخوان والجدات غان الفاضل عن ذوي الفروض يرد عليهم على قدر فروضهم الا الزوج والزوجة يروى ذلك عن عمر وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم وحكي ذلك عن الحصن وابن سيرين وشريح وعطاء ومجاهد والثوري وأبي حنيفة وأصحابه قال ابن سراقة وعليه العمل اليوم في الامصار الا أنه يروى عن ابن مسعود أنه كان لا يرد على بنت ابن مع بنت ولا على أخت من أب مع أخت من أبوبن ولا على جدة مع ذي سهم وروى على بنت ابن مع في سهم وروى

قيل أما سبت هذه المسئلة الاكدرية لنكديرها لاصول زيد في الجد فأنه أعالها ولا عول عنده في مسائل الجد وفرض للاخت مع ولا يغرض لاخت مع جد وجع سهامه وسهامها فقسمها بينهما ولا ختاير الحك . وقبل سبب الاكدرية لان عبد الملك بن مروان سأل عنها رجلا اسمه الاكدر فأفني فيها على مذهب زيد وأخطأ فيها فنسبتاليه . واختلف أهل العلم فيها فذهب أبي بكرالصديق وموافقيه إسقاط الاخت وبجمل للام الله وما بني الجد

وقال هر وابن مسعود للزوج النعف وللاخت الدعف وللامالسدس وقالحت السف وللامالسدس وقالت المن عانية وجعلوا للام الددس كي لا يفضلوها على الجد . وقال على وزيد للزوج النعف وللاخت النصف وللاخت ولام الثلث والحد الددس وعولاها إلى تسعة ولم يحجبا الام عن الثلث لان الله تعالى الما حجبها بالولد والاخرة وليس ههنا ولد ولا اخوة ثم ان هر وعليا وابن مسعود أبقوا النصف للاخت والسدس الجد وأما زيد فأنه ضم نصفها إلى سدس الجد نقسمه بينهما لانها لانستحق معه إلا مجم المقاسمة ، وإنما حمل زيد على إعالة المديمة همنا لانه لو لم يفرض للاخت لسقطت وليس في الفريضة من يسقطها ، وقد روي عن قبيصة بن ذويب انه قال ما قال ذاك زيد والما قاس أصحابه على أصوئه ولم يبين هو شيئا ، فأن قبل فالاخت مع الجد عصبة والعصبة تسقط باستكال الفروض قلنا الما يسعبها الجد وليس بعصبة مع هؤلاء بل يفرض له ولو كان مكان الاخت أخ لسقط لابه عصبة في نفسه ولو

ابن منصور عن أحمد أنه كان لا يرد على ولد الام مع الام ولا على الجدة مع ذي سهم والقول الاول أظهر في المذهب وأصح وبه قال عامة أهل الرد لانهم تساووا في السهام فيجب أن يتساووا في ايفرع عليها ولان الفريضة لو عالت لدخل النقين على الجيع فالرد ينبني أن ينالهم أيضاً وآما الزوجان فسلا يرد عليهما بانفاق من أهل العم الا أنه يروي عن عبان رضي الله عنه أنه دعلى زوج ولعله كان عصبة أو ذا رحم فأعطاء لذلك وأعطاء من بيت المال لا على سبيل الرد وسبب ذلك إن شاء الله تعالى أن أهل الرد كلهم من ذوي الارحام فيدخلون في قوله تعالى (وأولوا الاحام بعضهم أولى بيمض) في كتاب الله والزوجان خارجان من ذلك وذهب زيد بن ثابت إلى أن الفاضل عن ذوي الفروض لبيت المال ولا يرد على أحد فوق فرضه وبه قال مالك والاوزاعي والشافعي لان الله تعالى قال في الاخت فالها في ما ترك ومن رد عليها جعل لها المكل ولانها ذات فرض مسمى فلا تزاد عليه كالزوج

ولنا قول الله تمالى (وأولوا الارحام بعضهم أولى بيعض في كتاب الله) وقد ترجحوا بالقرب إلى الميت فيكونون أولى من بيت المال لانه لسائر المسلمين وذوو الرحم أحق من الاجانب عملا بالنس وقال النبي ويُلِيِّني ومن ترك مالا فلوارث متفق عليه وهذا عام في جميع المال وروى واثلة ابن الاسقع أن النبي ويُلِيِّني قال « نحوز المرأة ثلاث مواريث لقبطها وعتبقها وولدها الذي لاهنت عليه رواه ابن ما به فجمل لها ميراث ولدها المنني بالمهان خرجمن

كان مع الاخت أخرى أو أخ أو أكثر من ذلك لا عجبت الام الى السدس و بني لهما السدس فأخذوه ولم تعل المسئلة وأصل المسئلة في الا كدرية سنة وعالت الى تسعة وسهام الاخت والجدارية بينهما على ثلاثة لانصح فتضرب ثلاثة في تسعة تكن سبعة وعشرين ثم كل من له شيء في أصل المسئلة مضروب في الثلاثة التي ضربتها في المسئلة الزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة و للام اثنان في ثلاثة سنة ويبقى اثناعشر ببن الجد والاخت على ثلاثة له عمانية ولها أربعة ويعايا بها فيقال أربعة ورثوا مال ميت فأخذ أحدهم ثائب والثاني ثلث ما بني والذائب ما بني والرابع ما بني ورثوا مال ميت فاخذ أحدهم ثائب والثاني ثلث ما بني والذائب ما بني عربيقال امرأة جاءت قوما فقالت اني حامل فان وادت ذكراً فلاشيء له وان وادت أنثى فلها تسع المال وألث تسعه وان وادت وادين فلما السدس ويقال أيضا ان وادت ذكراً فلي ثلث المال وان وادت أنثى فلي تسعاء وان

(فصل) زوجة وأم وأخت وجد: الزوجة الربع واللام الثاث والباقي بين الجد والاخت على ثلاثة أصلها من اثني عشر وتصبح من سنة وثلاثين فان كان مكان الاخت أخ فالباقي بينها نصفين وتصبح من أدبعة وعشر بن وان كانتا أختين قاسمها وصحت من ثمانية وأربعين فان كان أخ وأخت أو ثلاث أخوات حجبوا الام الى السدس وقد موا الياقي بينهم على خمسة وصحت من ستين فان

ذلك ميراث غيرها من ذوي الفروض بالاجماع بقي الباقي على مقتضى العموم ولانها من ورائه بالرحم فكانت أحق بالمال من بيت المال كتصباته فاما قوله تعالى (فلها نصف ماترك) فلاينني أن يكون عليه بسبب آخر كقوله تعالى (ولا بويه لـكل واحد منها السدس ان كان له ولد) لا ينني أن يكون للأب السدس وما فضل عن البنت مجهة التصيب وقوله (والم نصف ما ترك أزواجكم) لم ينفأن يكون للزوج ما فضل إذا كان ابن عم أو مولى وكذلك الأخ من الأم إذا كان ابن عم والبنت وغيرها من ذوي الفروض إذا كانت معتقة كذا ههنا تستحق النصف بالقرض والباقي بالرد وأما الزوجان فليسا من ذوي الارحام.

(مسئلة) (فان كان المردود عليه واحداً أخذ المال كله بالفرض والردكام أو جدة أو بنت أو أخت وان كانوا جماعة من جنس واحد كبنات أو أخوات أو جدات اقتسموه كالمصبة من البنين والاخوة وسائر العصبات فان انكسر عليهم ضربت عددهم في مسئلة الرد

(مسئلة) (وان اختلفت أجناسهم فخذ عدد سهامهم من أصل سنة فاجعله أصل مسئلتهم إنماكان كذلك لان الفروض كلها تخرج من أصل الستة إلا الربع والثمن وليسا لغير الزوجين وليسا من أهل الرد وينحصر ذلك في أربعة أصول (أحدها) أصل اثنين كجدة وأخ من أم للجدة السدس وللاخ السدس أصلها اثنان ثم يقسم المال عليها فيصير احكل واحد منها نصف المال أصل ثلاثة أم وأخ من أم، أم واخوان لام للام السدس وللاخوين الثلث بينها

وأدوا على دلك أستوى ثأن الباتي والمقاسمة فافرض له ثان الباقي واضرب المسألة في ثلاثة تصبر ستة وثلاثين ويبقى له ولهم أحد وعشرون يأخذ ثنها سبعة والباقي لهم فان لم تصبح عليهم ضربتهم أو وفقهم في ستة وثلاثين فما بلغ فنه تصبح نان كانو المن الجهتي لم ببق لولد الاب شي، واست ثر به ولد الابوين دونهم وفقهم في ستة و أصل) ذوجة و أخت وجد وجدة فهي كانتي قبلها في فروعها الافي أن الجدة السدس مع الاخت الواحدة والاخ الواحد، ومنى كانوا أكثر من واحد كان حسكم الجدة والام واحداً ، وان لم يكن معهم جدة فهي من أربعة الزوجة الربم وببقي ثلاثة الجد سهمان وللاخت سهم فان كان معها أخت أخرى فالباقي بينهم على أربعة و تصبح من ستة عشر ، وان كان مكانهما أخ صحت من عملاً على فان كان أخ وأخت وثلاث أخرات فالباقي بينهم على خمسة و تصبح من عشر بن ، وإن وادوا على هذا فان كان أخ وأخت وثلاث أخرات فالباقي بينهم على أمان كانوا هن الجهتين فلاشي ، لو لد الاب لان الباقي فاعطه ثلث الباقي بينهما واقسم الباقي على الباقين فان كانوا هن الجهتين فلاشي ، لو لد الاب لان الباقي بعد نصيب الجد لا يزيد على النصف وعو أقل فرض لولد الا بوين

(مسئله) قال (واذا كانت ام واخت وجد فللام الثاثومابقي فبين الجد و الاخت على ثلاثةً أسهم للجد سعمان والاخت سهم

وهذه المدينة تسمى الحرقاء أعاسم يتخرقا. لكثرة اختلاف الصحابة قيها فكأن الاقوال خرقتها

(أصل) اربعة أخت لا بوين واخت لاب أو لام اواخ ، لام او جدة ، نت يأم او جدة ، نت و بنت ابن (اصل) خمسة ثلاث اخوات مفترقات اللاخت للا بوين النصف و لمكل واحدة من الآخر تين السدس، أم واخت لا بوين أو لاب ، أم ، اخت لا بوين وأخت لاب او لام بننان وجدة لا تريد على هذا أبداً لانها لو زادت سدساً آخر لمكل المال ولم يبق منه شيء برد

(مسئلة) (فان إنكسر على فريق منهم ضربته في عدد سهامهم لانه اصل مسئلتهم وأعاكان عدد سهامهم أصل مسئلتهم كما صارت السهام في السول هي المسئلة التي يضرب فيها العدد بيان ذلك في اصل اثنين اربع جدات واخ من ام للجدات سهم لا ينقسم عليهن فتضرب عددهن في اصل المسئلة تمكن عمانية للاخ من الام اربعة واحكل واحدة من الجدات سهم

(اصل) ثلاثة ام وثلاثة الحوة من ام للاخوة سهمان لا تصح عليهما اضرب عددهم في اصل المسئلة تصر تسعة ومنها تصح

(اصل) اربعة أخت لابوين واربع اخوات لاب تضرب عددهن في اصل السئلة وهو اربعة تـكن سنة عشر ومنها خصح .

(اصل) خمسة ام واخت لا بوبن واربع اخوات لاب لهن سهم لا يصح عليهن تضرب عددهن في خمسة تكن عشرين ومنها تصح وسنذكره في باب تصحيح المسائل مفصلا

قيل فبها سبعة أقوال قول الصديق وموافقيه اللام ثلث والباتي للجد، وقول زيد ومِوافقيه للام الثلث أصلها من ثلاثة ويبقى مهمان بن الاخت والجدعلي ثلاثة وتصح من تسعة ، وقول على للاخت النصف وللام الثلث وقلجد السدس : وعن همر وعبد الله للاخت النصف واللام ثلث ما بتي وما بقي فللجد ، وعن ابن مسعود للام السدس والباقي للجد وهي مثل القول الأول في المعنى ، وعن ابن مسعود أيضًا اللخت النصف والباقي بين إلجد والام نصفين فنكون من أربعة وهي احدي مربعات ابن مسعود وقال عيَّان المال بينهم أثلاث لكل وأحد منهم ثالث وهي مثلثة عثمان وتسمى المسبعة لان فيهما سبعة أقوال والمسدسة لأن معنى الأفوال يرجع الى سنة . وسأل الحجاج عنها الشعبي فقال اختلف فيها خدسة من أصحاب رسول الله عَيْنَا وَذَكُرُ لَهُ عَيْانَ وَعَلَيْ وَابِنَ مُسْمُودُوزُ يِدَا وَابِنَ عِبُسُ

(فصل) أم أو جدة وأخنان وجد المقاسمة خبر الجد ويبقى خمسة على أربعه فتصح من أربعة وعشربن، أمواخ وأختأو ثلاث أخرات وجدتمج من منة الم وأخران أواخ وأخنان أو أربم أخوات وجد ثلث الباقي والمقاسمة سواء فان زادوا على ذلك فرض للجد ثلث البافي ، وانتقلت المدينة إلى مانية عشر الام الانة وقلجد خمسة يبقى عشرة للاخوة والاخرات فنصح المسالة عليهم فان كان الاخرة والاخوات من الجهتين فالراقي كاء لولد الابرين إلا أن يكون واد الابرين أخنا واحدة فلها قدر فرضها والباقي لهم ءأم وأخت لابوبن وأخ وأخت لاب وجد للام السدس وللجد باك الباقي ينتقل

(أحدها) : زوج وجدة وأخ لام للزوج النصف أصابًا من اثنين له سهم يبقى سهم على مسئلة

⁽ مسئلة) (فان كان معهم احد الزوجين اعطيته فرضه من اصل مسئنته وقسات الباقي على مسئلة الرد وهي فريضة أهل الرد وهو ينقسم أذا كانت زوجة ومسئلة الرد من ثلاثة كامراً ، وأم وأُخ لام أو أم وأُخوين لاُّ م فللمرأة الربع سهم من أربعة يبتى ثلاثة على قريصة أهل الرد وهي ثلاثة وتصح المسئلتان من أربعة ، فان انكسر على عدد منهم كاربع زوجات وأم وأخ لام ، ضربت أربعة في مسئلة الزوجة تكن سنة عشر ومنها تصح فان لم تنقسم فاصل مسئلة الزوج على مسئلة الرد لميمكن أن وافقها لانه إن كانت مسئلة الزوج من اثنين قالباقي بعد نصيبه سهم لا يوافق شيئاً وإنكانت من أربعة فالباقي بعد ميراثه ثلاثة ومن ضرورة كون لازوج الربع أن يكون السية ولد ، وَلا يَكُن أن تحكون مسئلة الردُ مع الولد من ثلاثة وإن كان الزوج امرأة فالباقي بعد الثمن سبعة ولا توافق السبعية عددا أقل منها ولا عكن أن تسكون مسئلة الرد سبعة أبداً لان مسئلة الرد لا تريد على خسة أبداً، إذا ابت هذا فاضرب فريضة أهل الرد في فريضة أحد الزوجين فما بلنم فاليه تنتقل المسئلة فاذا أردت القسمة فلاَّحد الزوجين فريضة الرد والحكل واحد من أهل الرد سهامه من مسئلته مضروب في القاضل عن فريضة الزوج فما بلغ فهو له إنكان واحداً وإن كانوا جماعة فسمته عليهم قان لم ينغسم ضربتهأووفقنه فيا انتقلت اليه المسئلة وتصحح على ما نذكره في باب التصحيح وينحصر ذلك في فحسة أصولُ .

الى عانية عشر فللام بلائة وقد. خمسة والملاخت اللابوبن النصف تسعة يبقى سهم على ثلاثة فتصح من أربعة وخمسين وتسمى مختصرة زيد لانه لوقاسم بالجد لانتقلت إلى سنة وثلاثين ثم ببقى سهان على ثلاثة فتصح من مائة وعانية ثم ترجع بالاختصاد الى أربعة وخمسين فلذلك سببت المحتصرة، أم وأخت لابوين واخران وأخت لاب وجد أصلها من سنة ثم تنتقل الى عانية عشر ويغضل لولد الاب سهم على خمسة تضربها في عمانية عشر تكن تسعين وتسمى تسعينية ذيد، وفي هذا الفصل كله الجدة كلام لان لكل واحدة منهما السدس

د مسئلة ، قال (واذا كانت بنت وأخت وجد فللبنت النصف وما بقي فبين الجد والاخت على ثلاثة أسهم للجد سهمان وللاخت سهم)

الماكان كذبك لان المقاسمة ههذا أحظ البعد ، وقال على رضي الله عنه البنت النعرف والبعد السدس والباقي للاخت ، وعند أبن مسعود الباقي بعد فرض البنت ببن البعد والاخت نصفين لان كل واحد منهما لو انفرد أخذ المال بالتعصيب فاذا اجتمعا اقتسما كالوكان مكاتبا أخ ، فأما على فبنى على أصاب أن الاخوات لا يقاسمن البعد وأنما يفرض لهن فلم يفرض لها ههذا لان الاخت مع البنت عصبة وأعملى البعد السدس كالو انفرد معها وجعل لها الباقي

الرد وهي اثنان أيضاً فاضرب اثنين في اثنين تكن أربعة ولا يقع الكسر في حذا الأصل إلا على حيز واحد وهو الجدات

(الأسل الثاني) : زوجة وجدة وأخ لام مسئلة الزوجة من أربعة ثم تنتقل إلى عمانية ولايكون السكسر إلا على الجدات أيضاً .

(الاصل الثالث) زوج وبنت وبنت ابن ، مسئلة الزوج من أربعة ثم تنتقل إلىستة عشروكذلك زوجة وأخت لا بوين وأخت لا ب ، أو أخت لا م ، أو جدة ، أوجدات ،ومثلها زوجة وأخت لا ب وأخت لا م أو جدة

(الاصل الرابع) زوجة وبنت وبنت ابن أو أم أو جدة ، مسئلة الزوجة من عمانية ثم تنتقل إلى اثنين وثلاثين .

(الاصل الحامس) زوجة وبنت وبنتابن وجدة ، أو ابنتان وأم ، أصلها من عمانية ثم تنتقل إلى أدبعين وفي جميع ذلك إذا المكسرت سهام فريق منهم عليهم ضربته فيما انتقلت اليه المسئلة. ومثال ذلك أدبع زوجات واحدي وعشرون بنتا واربع عشر جدة ، مسئلة الزوجات من عمانية ، فتضرب فيها فريضة الرد وهي خسة تكن اربعين للزوجات فريضة اهل الرد خسة لاتصح عليهن ولا توافق فيها فريضة وثلاثون الجدات خسها سبعة على اربع عشرة توافق بالاسسباع فرجمن إلى اثنين ويبقى

ولنا أن الجد يقاسم الاخت فيأخذ مثلها اذا كان مما أخ فكذلك اذا انفردت وهذه احدى مربعات ابن مسمود

(فصل) نت وأخ وجد الباقي بمد فرض البنت بينهما نصفين وان كان معه أخنه فالباقي بينهم على خمسة ، وان كان أخوان أو أخ وأخنان أو أو بم أخرات استوى ثلث الباقي والسدس والمقاسمة فان زادوا فلا حظ له في المقاسمة ويأخذ السدس والباقي لهم فان كانوا من الجهتين فليس لولد الاب شي. ويأخذ ولد الابوين جيم الباقي بنت وأخنان وجد الباقي بين الجد والاختين على أو بمة و تصح من عانية فان كن أكثر من أوبم فله السدس أو ثاث الباقي والباني لهن

(فصل) بنتان أو اكثر أوبنت ابن وأخت رجد البنتين ائمثان والباقي بين الجد والاخت على ثلاثة وتصح من تسمة وإن كان مكانها اخ فالباقي بينها على اثنين وتصح من ستة وان كان مكانها اخ فالباقي بينها على اثنين وتصح من ستة وان كان مكانه اختان صحت من اثني عشر وبستوي في هاتين المسئلتين السدس والمقاسمة قان زادوا عن أخ أو عن أختين فرضت الجد السدس وكان الباقي لهم قان كان معهم أم أو جدة فالجد السدس ولا شيء اللاخوة والاخرات.

(فصل زوج وأخت وجد الزوج النصف والباقي بينها على ثلاثة وعند علي وابن مسعود للاخت

للبنات عمانية وعشرون توافق بالاسباع ايضاً فيرجبن إلى ثلاث والابنتان يدخلن في عدد الزوجات فتضرب ثلاثة في اربمة تدكن اثنى عشر ثم في اربمين تسكن أربمائة وعمانين .

(نصل) ومق كان مع احدالزوجين واحد منفرد بمن يرد عليه قانه يأخذ الفاضل عن الزوج ولا تنتقل المسئلة كزوجة وبنت للزوجة الثمن والباقي البنت بالفرض والرد وإن كان معه فريق واحد من أهل الرد كالبنات أو الاخوات قسمت الفاضل عليم كالمصبة فان انكسر عليم ضربت عددهم في مسئلة الزوج والله أعلم

باب تصحيح المسائل

إذا لم ينقسم سهم فريق من الورثة عليهم قسمة صحيحة فاضرب عددهم في أصل المسئلة وعولها ان كانت عائلة ثم يصير لكل واحد من الفريق مثل ما كان جماعهم إلا أن بوافق عددهم سهامم بنصف أو ثاث أو غير ذلك من الاجزاء فيجزيك ضرب وفق عددهم في أصل المسئلة وعولها إن كانت عائلة فنا بلغ فنه تصح ثم يصير لكل واحد من الفريق وفق ما كان جماعتهم، فاذا أردت القسمة فكل من له شيء من أصل المسئلة مضروب في المدد الذي ضربته في المسئلة وهو الذي يسمى جزء السهم فما بلغ فهو له إن كان واحداً وإن كانوا جماعة قسمته عليهم . مثاله زوج وأم وثلائة اخوة أصلها من عددهم وهو النصف ثلاثة وللام السدس سهم يبتى للاخوة سهمان لا تنقسم عليهم ولا توافقهم فاضرب عددهم وهو

النصف والعجد السدس وعالت إلى سبعة وان كان مع الاخت أخرى قاراتي بينهم على أربعة وعندهما لهذا الثنان وتعول الى عمانية وان كان مكانهما اخ قالباقي بينهما نصفين وان كان اخ وأخت أوثلاث أخوات قاسعهم الجد وان كان اخوان أو من يعدلهما استوى السدس وثلث الباقي والمقاسمة فان واحوا فرضت له السدس والباقي للموان كان زوج وبنت وأخت وجدفاز وجالهم والبنت والباقي بينهما على ثلاثة ويستوى السدس عهنا والمقاسمة فان زادوا على أخت واحدة فرضت الجد السدس والباقي لمموان كان عوبنت ابن أو بنت وأمأو جدة سقعات الاخوة والاخوات وفرضت المعبد السدس وعالت المسئلة الى ثلاثة عشر

(فسل) زوجة وبنت واخت وجد الباقي بين الجد والاخت على ثلاثة وتصح من بمانية فان كان مكان الاخت اخ أو اختان قالباقي بينهم وتصح مع الاخ من ستةعشر ومع الاختبن من اثنين وثلاثين وان زادوا فرضت الجد السدس وانتقات المسئلة إلى أربعة وعشرين ثم تصحح على المنكسر عليهم وإن كان مع الزوجة ابنتان أو اكثر أو بنت وبنت ابن وبنت وام او جدة فرضت الجدالسدس ويبقى

للاخوة والاخرات سهم من اربعة وعشرين

﴿ باب ذوي الارحام ﴾

وهم الافارب الدين لافرض لهم ولاته صبب وهم أحد عشر حيزاً و قد الينات، وولد الاخرات وبنات الاخرة وولد الاخرة من الام والعات من جيم الجهات والعم من الام والاخرال، والحالات

ثلاثة في أصل المسئلة وهو ستة تسكن ثمانية عشر سهماً للزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة وللام سهم في ثلاثة ثلاثة وللاخوة سهمان في ثلاثة ستة لسكل واحد سهمان وهو ما كان لجماعتهم فانكان الاخوة أربعة قان سهامهم توافقهم بالتصف فتضرب لصفهم وهو اثنان في المسئلة تسكن اثني عشر فاذا أردت القسمة ضربت سهام كل وارث في وفق عددهم وهو أثنان

﴿ مسئلة ﴾ (وان انكسر على فريقين أو أكثر المخل من أربعة أقسام (أحدها) أن يكونا مهائلين كثلاثة وثلاثة فيجزيك ضرب أحدهما في المسئلة وطريق قسمتها مثل طريق القسمة فيما إذا كان الكسر على فريق واحد سواه .

مثاله ثلاثة اخوة لام وثملائة لاب لولد الام الثلث والباقي لولد الاب أصابها من ثلاثة لولد الام سهم على ثلاثة لا ينقسم ولا يوافق نتضرب أحد المددين وهو ثلاثة في ثلاثة لا ينقسم ولا يوافق نتضرب أحد المددين وهو ثلاثة في أصل المسئلة تمكن تسمة لولد الام سهم في ثلاثة بثلاثة اكل واحد سهم ولولد الاب أثنان في ثلاثة ستة لكل واحد سهمان مثل ما كان لجماعتهم ولوكان ولد الاب ستة وافقت سهامهم بالنصف فرجم عددهم إلى ثلاثة وكان المل فيها كما ذكر نا سواء

(القسم الناني) أن بكون العددان متناسبين وهو أن ينتسب إلى الآخر بجزء من أجزائه كنصفه أو ثلثه أو يحو ذلك فيجزيك ضرب الاكثر مها في المسئلة وعولها .

وبنات الاهمام والجد أبو الام وكل جدة أدلت باب بين أمين او باب أعلى من الجد فهؤلا، ومن أدلى بهم يسمون ذوي الارحام وكان أبو عبد الله يورثهم اذا لم يكن ذو فرض ولا عصبة ولا أحد من الوراث الا الزوج والزرجة، روي هذا القول عن هر وعلي وعبدالله وأبي عبيدة بن الجراح ومعاذ ابن جبل وأبي المدردا، رضي الله عنهم وبه قال شريح وهر بن عبداله زيز وعطا، وطارس وعلقمة ومسروق وأهل السكوفة وكان زيد لايورثهم وبجعل البق لبيت المل ، وبه قال ما الله والاوزاعي والشاني اضي الله عنهم وابو ثور وداودوابن جربر لان عطاء بن بسار روى أن رسول الله والله وكلي وكب إلى قباء بستخير الله تعلى في العمة والحالة فأنزل عليه ان لاميراث لهارواه سعيد في سننه لان الممة وابنة الاخ لا ترثان مع أخويهما فلا ترثان منفردتين كالاجنبيات وذاك لان انفهام الاخ اليهما بوكدهما ويقويهما بدليل أن بنات الابن والاخرات من الاب بعصبهن أخوهن فها يقي بعد ميراث البنات والاخرات من الابوبن ولا يون منفردات قاذا لم يرث هاتان مع أخيهما فمع عدمه أولى ولان البنات والاخرات أما نثبت نصا ولانص في هؤلاء

ولنا قول الله تعالى (وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) أي أحق بالتوارث في حكم الله تعالى قال أهل العلم كان التوارث في ابتداء الاسلام بالحلف وكان الرجل يقول الرجل دى

مثاله جدتان وأربعة اخوة لاب للجدتين السدس والاخوة ما بقي أصلها من ستة وعددهم لايوافق سها، بهم وعدد الجدات نصف عدد الاخرة فاجتز بالاكثر وهو أربعة واضريه في أصل المسئلة تمكن أربعة وعشرين لمكل واحد خسة ولوكان عدد الاخوة عشرين لمكل واحد خسة ولوكان عدد الاخوة عشرين لوافة به سها، به بالاخماس فيرجع عددهم إلى أربعة والعمل على ماذكر نا

(الفسم الثالث): أن يكون المددان متباينين لا عامل أحدها ماحب ولا يناسبه ولا يوافقه فتضرب أحدها في جميع الآخر قما بانع فهو جزء السهم فاضربه في المسئلة فما بلغ فنه تصح ثم كل من أصل المسئلة مضروب في جزء السهم .

مثاله أم وثلاثة اخوة لاموأربعة لائب أصابا من ستة لولد الام سهمان لا يوافقهم ولولدالاب ثلاثة لا توافقهم والمددان متباينان فاضرب أحدها في الآخر تكن اثني عشر ثم في أصل المسئلة تكن اثنين وسبعين ومنها تصح الام سهم في اثني عشر ولولد الام سهمان في اثني عشر أربعة وعشرون لمكل واحد ثمانية ولولد الاب ثلاثة في اثني عشرستة وثلاثون الحكل واحد تسعة إن وافق احد المددين سهامه دون الآخر اخذت وفق الموافق وضربته فها لم يوافق وعمات على ما ذكرنا، وان وافقا جمياً سهامهما ودديهما إلى وفقهما وعملت في الوفقين عملك بالمددين الاصليين

(فصل) فأن أردت أن تعرف ما لاحدهم قبل التصحيح فاضرب سهام فريقه في الفريق الآخر فا خرج فهو له فاذا أردت أن تعلم مالكل واحد من ولد الام فلفريقه من أصل المسئلة سهمان اضربهما في عدد الفريق الآخر وهو أربعة تمكن ثمانية فهي لكل واحد من ولد الام ولفريق ولد الاب ثلاثة اضربها في عدد ولد الام تمكن تسعة فهي لسكل واحد منهم .

دمك ومالي مالك تنصري وأنصرك وترثني وأرثك فيتعاقدان الحلف بينهما على ذلك فيتواران به دون القرابة وذلك قول الله عز وجل (والدين عقدت أيمانكم فا آبوهم نصيبهم) ثم نسخ ذلك وصاد التوارث بالاسلام والمجرة فاذا كان له وقد ولم يهاجر ورثه المساجرون دونه ، وذلك قوله عز وجل (والدين آمنوا ولم بهاجر وإمالكم من ولايتهم من شيء حتى بهاجروا) ثم نسخ ذلك بقول المه تعالى (وأرلوا الارحام بعضهم أولى بهض في كتاب الله) وروي الامام احمد باسناده عن سهل بن حنيف ان رجلا رمى رجلا بسهم فقنله ولم يترك الا خالا فكتب فيه ابوعبيدة الى هر فكتب اليه عر أني مسمت رسول الله وكي يقول و الحال وارث من لا وارث له وقل الترمذي هذا حديث حسن ، وروى المقداد عن النبي ويلي انه قال و المثل وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه ، أخرجه أبوداود وفي لفظ و مولى من لامولى له يعقل عنه ويفك عانيه ، فان قبل المراد به ان من ليس له الا غلا وارث له كايقال الموع زاد من لازاد له والماه طيب من لاطيب له والصبر حيلة من لاحيلة له أو انه أراد بالحال السلطان قلنا هذا فاسد لوجره ثلاثة (أحدها) انه قال برث ماله وفي لفظ. قال برثه أو الناهم والصواب من غيرهم

(الثالث) أنه سها. وارثا والاصل الحقيقة وقولهم أن هذا يستعمل لمانني قلنا والاثبات كقولهم ياهماد منلاعماد له ياسند من لاسند له ياذخر من لاذخر له

⁽ القسم الرابع) أن يكون المددان متفقين بنصف أو ثاث أو ربع أو غير ذلك من الاجزاء فانك نرد أحد المددين إلى وفقه ثم تضربه في جميع الاجزاء فما بلغ ضربته في المسئلة .

ومثال ذلك زوج وست جدات وتسمة اخوة فيتفقان بالثلث فترد الجدات الى ثلثهن اثنين وتضربها في عدد الاخوة تمكن ثمانية عشر ثم تغمرب ذلك في أصل المسئلة تمكن مائة وثمانية ومها تصح

⁽ فصل) قان كان السكسر على ثلاثة احياز نظرت قان كانت مباثلة كثلاث جدات وثلاث بنات وثلاث أعمام ضربت أحدها في المسئلة فا بلغ فنه تصع المسئلة ولسكل واحد منهم بعد التصحيح مثل ما كان لجاعهم وإن كانت متناسبة كجدتين وخمس بنات وعشرة أعمام اجتزأت بأ كثرها وهي المشرة فضربها في المسئلة تسكن ستين ومنها قصع ، وإن كانت متباينة مثل أن يكون الاعمام في هدده المسئلة فطربت بعضها في بعض تكن ثلاثين ثم ضربتها في المسئلة تسكن مائة وثمانين وإن كانت متوافقة كست جدات وتسع بنات وخسة عشر عما ضربت وفق عدد منها في جميع الاجزاء فا بلغ وافقت بينه وبين المثالث وضربت وفقه في جميع الثالث فا بلغ ضربته في أصل المسئلة ومنها تصع وإن تماثل بينه وبين المثالث ووقعه في جميع الثالث أو وافقهان وافق فا بلغ ضربته في الثالث أو في وفقه ان كان موافقاً المسئلة ولمنها الثالث أو وافقها ضربت أحد المباثلين في الثالث أو في وفقه ان كان موافقاً

وقال سعيد حدثنا أبوشهاب عن محد بن اسحاق عن محد بن محبى بن حبان عن همه واسم بن حبان قال توفي ثابت بن الدحداحة ولم بدع وارثا ولا عدسة فرفع شانه الى رسول الله والمحتلقة والما الله الله والله وال

(مسئلة) قال (ويورث ذووا الارحام فيجمل من لميسم له فريضة على منزلة من سميت له بمن هو نحوه فيجمل الخال بمنزلة الام والعمة بمنزلة الاب وعن ابي عبد الله

ثم في المسئلة وإن توافق اتنان وباينها الناك ضربت وفق أحدها في جميع الآخر ثم في الثالث وإن تباين اثنان ووافقها الثالث كاربعة أعمام وست جدات وتسع بنات اجزاك ضرب أحد المتبانيين في الآخر ثم تضربه في المسئلة ويسمى هذا الموقوف المقيد لانك إذا رددت وقف أحدها لم تقف الا الستة ولو وقفت غيرها مثل أن تقف التسعة وترد الستة إلى اثنين لدخلافي الاربعة وأجز الدضرب الاربعة في التسعة وأو وقفت الاربعة رددت السئة إلى ثلاثة ودخلت في التسعة وأجز الدضرب الاربعة في التسعة فأما إن كانت الاعداد الثلاثة متوافقة فانه يسمى الموقوف المطلق وفي علها طريقان (احدها) ماذكر نا من قبل وهو طريق الكوفيين (والثاني) طريق البصريين وهو أن تقف أحدالثلاثة وتوافق بينه وبين الآخر بن و تردها الى وفقها ثم تنظر في الوقفين فان كانا مهاثلين ضربت أحدها في الموقوف وان كانا متناسبين ضربت أحدها في الموقوف وان كانا متناسبين ضربت وقرق أحدها في جميع الآخر ثم في الموقوف فا بلغ ضربته في المسئلة

ومثال ذلك عشر جدات واثنا عشر عما وخس عشرة بنتاً فقف المشرة توافقها الاتناعشر بالتصف فترجع إلى سنة وافقها الحنس عشرة بالاخماس فترجع إلى ثلاثة وهي داخلة في السنة فتضرب السنة في المسئلة تكن ثلاثما ثة وسنين وان وقفت الاثنى عشر رجعت العشرة إلى نصفها خسة والحنس عشرة إلى ثلثها خسة وهما مها ثلان فتضرب الحسة في الاثني عشر سنين وإن وقفت الحس عشرة رجعت العشرة الى اثنين والاثنا عشر الى اربعة ودخل الاثنان في الاربعة فتضربها في الحس عشرة ثم في المسئلة

رحمه الله رواية اخرى انه جملهـا بمنزلة العم وبنت الاخ بمنزلة الاخ وكل ذي رحم لم. يسم له فريضة فهو على هذا النحو)

مذهب أبي عبد الله في توريث ذوي الارحام مذهب أهل التنزيل وهو ان يعزل كل واحد مهم معزلة من عمت به من الورثة فيجعل له نصيبه فان بعدوا نزلوا درجة درجة إلى أن يصلوا من ممتون به فيأخذون ميرانه فان كان واحداً أخذ المال كله وان كانوا جماءة قسمت المال بين من ممتون به فما حصل لكل وارث جعل لمن يمت به فان بتي من سهام المسئلة شي. رد عليهم على قدر سهامهم وهذا قول علقمة ومسروق والشعبي والنخبي وحماد ونهم وشريك وابن أبي الجلى وانثوري ، وسائر من ورثهم غير أهل القرانة

وقد روي عن على وعبدالله رضي الله عنما انها نزلا بنت البنت منزلة البنت وبنت الاخ منزلة النت وبنت الاخ منزلة الاخ وبنت الاخ وبنت الاخ وبنت الاخت مولة الاخت والعمة منزلة الاب والحالة منزلة الام . وروي ذلك عن علمة و سروق وهي الله عنه في العمة و على أيضا أنه نزل العمة بمنزلة العم وروي ذلك عن علمة و سروق وهي الرواية الثانية عن أحمد رضي الله عنه وعن الثورى وأبي عبد انها نزلاها منزلة الجديم ولد الاخوة و لاخوات ونزلها آخرون منزلة الجديم المالاخوة و لاخوات والزلما أخرون منزلة الجديم المالة والمالة الحلاف في العمة لانها أدات بأربعة جهات وارثات قالاب والمن أخواها والجدو الجدة أبواها ، و نزلة وم الحالة جدة لان الجدة أنها والصحيح ونذلك تنزيل العمة أبا و الحالة أما

(فصل) في معرفة الموافقة والمناسبة والمباينة الطريق في ذلك أن تلقي أقل العدد بن من أكثرهما مرة بعد أخرى فان في به فالمددان متناسبان وان لم يفن ولسكن بقيت منه بقية القيتها من البقية الاولى ولا ترال كذلك تلقي كل بقية من التي قبلها حتى تصل الى عدد يفنى الملقى منه غير الواحد فأي بقية فني بها غير الواحد فالموافقة بين العدديين بجزء تلك البقية ان كانت أدبعة فبالارماع وان كانت أحد عشر كانت اثنين فبالانصاف وان كانت ثلاثة فبالاثلاث وان كانت أدبعة فبالارماع وان كانت أحد عشر أو ثلاثة عشر فنحو ذلك وان بقي واحد فالمددان متباينان وبما يدلك على تناسب العددين أنك اذا زدت على الاقل مثله أبداً ساوى الاكثر ومتى تسمت الاكثر على الاقل انقسم قسمة عجيحة ومتى نسبت الاقل المالاكثر انتسب اليه بجز واحدولا يكون ذلك الافي المنتصف فما دونه قسمة عجيحة ومتى نسبت الاقل الى الاكثر انتسب اليه بجز واحدولا يكون ذلك الافي المنتصف فما دونه

باب المناسخات

ومناها أن بموت بعض ورثة المبت قبل قسم تركته ولها ثلاثة أحوال (أحدها) أن يكون ورثة الثاني يربونه على حسب ميراثهم من الاول مثل أن يكونوا عصبة لها فاقسم المال بين من بقي منهمولا تنظر الى المبت الاول .

لوجوه ثلاثة أحدها) ماروى الزهري أن رسول الله وَلَيْكُونَة قال (العمة عنر لة الاب إذا لم يكن بينهما أب والحاله عنزلة الام إذا لم يكن بينهما أم » رياه الامام أحد (الثاني) أنه قول عر وعلي وعبد الله في الصحيح عنهم ولا مخالف لهم في الصحابة (الثالث) أن الاب أفوى جهات العمة والام اقوى جهات العمة والام اقوى جهات الحالة فتعين تنزيلهما بهما دون غيرهما كبنت الاخ وبنت العم قامهما ينزلان مترلة أبوبهما دون اخريهما ولانه اذا اجتمع لها قرابات ولم يمكن توريهما مجميعهما ورثتا باتواهما كالمجوس عند من لم يورمهم مجميع قراباتهم وكالاخ من الابوس قانا نورثه بالتعصيب وهي جهة أبيه دون قرابة أمه قاما أبوحنيفة وأصحابه قائم ورثوه على ترتيب العصبات فجعلوا أولاده من كان من ولد الميت و ن سفلوا ثم ولد ابويه أو أحدهما وان سفلوا ثم ولد أبوى أويه وان سفلوا كذلك أبدا لابرث بنوا أب اعلى وهناك بنوا اب أحدهما وان نزلت درجتهم وعن أبي حنينة أنه جمل ابا الام وإن على أولى من ولد البنات ويد من مذهب إعلى القرابة .

ولنا أنهم فرع في الميراث على غيرهم فوجب الحاقبم بمن هم فرع له وقد ثبت أن ولد الميت من الاماث لايسقط ولد أبيه فاولى أن لابسقطهم ولده .

(مسائل) من ذلك بنت بنت وبنت بنت ابن المال بينهما على أربعة قان كان معهما بنت أخ فالباقي لها وتصح من سنة قان كان عهما خالة فلبنت البنت النصف ولبنت بنت الابن السدس تكلة

مثال ذلك أربع بنين وثلات بنات ماتت بنت ثم ابن ثم بنت أخرى ثم ابن آخر وبقي ابنان وبنت فاقسم المسئلة على خمسة ولا يحتاج الى عمل مسائل وكذلك نقول في أبوبن وزوجة وابنين وبنتين مات بنت ثم مات الزوجة ثم مات ابن ثم مات الاب ثم الام فقد صارت المواريث كلها بين الابن والبنت الباقيين أثلاثا واستغنيت عن عمل المسائل وبها اختصرت المسائل بعد التصحيح بالموافقة بين السهام فاذا صححت المسئلة نظرت فيها فان كان لجيمها كسرية فق فيه جميع السهام رددت المسئلة الى ذلك الكمر ورددت سهام كل وارث اليه ليكون أسهل في العمل

مثاله زوجة وأبن وبنت مانت البنت تصحالسئلتان من أثنين وسبعين للزوجة بحقها ستة عشر وللابن ستة وخمسون تنفق سهامهما بالانمان فتردها الى ثمنها تسعة للزجة سعمان وللابن سبعة (الحال الثاني) أن يكون ما بعد الميت الاول من الموتى لا يرث بعضهم بعضاً كاخوة خلف كل واحد منهم بنته قاجمل مسائلهم كدد انكسرت عليهم سهامهم وصحح على ما ذكرنا في باب النصحيح

مثال ذلك رجل توفي وترك أربعة بنين فات أحدهم عن اثنين والثاني عن ثلاثة والثالث عن أربعة والرابع عن ستة فالمسئلة الاولى من أربعة ومسئلة الابن الاولى من اثنين ومسئلة الثاني من ثلاثة ومسئلة الثالث من أربعة ومسئلة الرابع من ستة فاجعلها كاعداد أربعة فالاثنان تدخل في الاربعة والثلاثة في الستة والاربعة توافق الستة بالانصاف فتضرب نصف إحداها في الاخرى تكن اثني عشر

الثلثين والمخالة السدس والباقي لبنت الاخ فانكان مكان الحالة عمة حجبت بنت الاخ واخذت الباقي لان العمة كالاب فتسقط من هو بمنزلة الاخ ومن نزلها عما جمل الباقي لبنت الاخ واسقط العمة ومن نزلها جدا قامم بنت الاخ ابثلث الباقي بينهما نصنين ومن نزلها جدة جعل لها السدس وابئت الاخ الباقي وفي قول اهل القرابة أنه لانرث بنت الاخ مع بنت البنت ولا مع بنت بنت الابن شيئا

(فسل) إذا انفرد أحد من ذوي الارحام أخذ المان كله في قول جميع من ورثهم وان كانواجاعة لم يخل اما أن يدلوا بشخص واحد أربجماعة فان أدلوا بشخص واحد وكانوا في درجة واحدة فالمال بينهم على حسب مواريثهم منه فان أسقط بعضهم بعضا كاب الام والاخوال فاسقط الاخوال لان الاب يسقط الاخوة والاخوات فان كان بعضهم أقرب من بعض فالميراث لاقربهم كخالة وأم أبي أم أو ابن خال فالميراث المخالة لانها تلقى الام بأرل درجة ، وهذا قول عامة المنزلين الا أنه حكى من النخي وشريك وبحبي بن آدم في قرابة الام خاصة أنهم اماتوا الام وجعلوا نصيبها لورثها ويسمى قولم أول من أمات السبب واستعمله بعض الفرضيين في جميع ذري الارحام فعلى قولهم يكون الخالة فعف ميراث الام لانها اخت ولام أبي الام السدس لانها جدة والباقي لابن الخال لانه ابن اخ ولنا أن الميراث من الميت لامن سببه ولذاك ورثنا ام الام دون ابن عم الام بعير خلاف

ثم تضربها في المسئلة الاولى تكن نمانية وأربعين لور تقكل ابن اثنا عشر فلسكل واحد من بني الاول ستة ولسكل واحد من بني الثانث ثلائة ولسكل واحد من بني الثانث ثلاثة ولسكل واحد من بني الرابع سعان (الحال الثالث) ما عدا ذلك وهي ثلاثة أقسام (أحدها) أن تقسم سهام الميت الثاني على مسئلة التاني (الثاني) أن لا ينقسم عليها بل يوافقها (الثالث) لا ينقسم عليها ولا يوافقها فالطريق في ذلك ألا تصحح مسئلة الاول ثم انظر ما صار للثاني منها فاقسمه على مسئلته بعد أن تصححها فان انقسم صحت المسئلتان مما صحت منه الاولى كرجل خلف امرأة وبنتاً وأخاثم ماتت البنت وخلفت زوجا وبنتاً وعما فان لما من المسئلة الاولى أربعة ومسئلتها من أربعة فصحت المسئلتان من نمانية وصار للاخ أربعة من أخيه سهم

ومن ذلك أم وعم مات العم وخلف بنته وعصبة المسئلة الاولى من ثلائة والنانية من اثنين فصحت المسئلتان من ثلاثة . ثلاث أخوات مفترقات مات الاخت من الابوين وخلفت ابنتين ومن خلفت تصح المسئلتان من شخسة . بنت وبنت ابن وأخ ماتت البنت وتركت ابنتين وعمها صحت المسئلتان من سغة وصار للاخ ثلاثة . زوج وجدة وابنتا ابن من ثلاثة عشر ماتت إحداهما عن أربعة وتركت زوجاً وبنتا وأختها صحت المسئلتان من ثلاثة عشر وصار للاخ خسة . زوجة وأم وابن ماتت الام وترك ثوجاً وبنتا وابنان من أربعة وعشر بن زوجة وأم وعم مات العم وترك ثلاث بنين وبنتا وابنان من أربعة وعشر بن زوجة وأم وعم مات العم وترك ثلاث بنين وبنتا من اثنى عشر تصع المسئلنان

أيضا في ابي ام ام وابن هم ابي أم ان المال العجد لانه أقرب ولوكانت الام المبنة كان وارتبا ابن عم أبيها دون ابي أمهاء خالة وام أبي أم وعم أم المال الخالة وعندهم الخالة النصف والجدة السدس والباقي اللهم عان لم يكن فيها عمر أم فالمال بين الحالة وأم أبي الام على اربعة فان لم يكن فيها جدة فالمال بين الحالة وعها نصفين، ابن خالة وابن عمر المال لابن الحالة وعندهم لابن عمر الام فاما إن أدلى جاعة بجماعة جمعات المال المدلى بهم كانهم احيا فقسوت المال بينهم على مانوجبه الله يضة فحاصار لكل واحد منهم فهو لمن أدلى به إذا لم يسبق بعضهم بعضا فان سبق بعضهم بعضا وكانوا من جهة واحدة فالمسابق الى الوارث أولى وان كانوا من وجهتين نزل البعيد حتى يلحق بمن أدلى به فيأخذ نصيبه سواء سقط به القريب أو لم يسقط هذا ظاهر كلام احد رضي الله عنه نقل عنه جاعة من أصحابه في خالة وبنت القريب أو لم يسقط فذا ظاهر كلام احد رضي الله عنه بنت الحالة شيئا و فقل حنبل عنه أنه قال عنه بالمالة الثالث ولا تعطي بنت الحالة شيئا و فقل حنبل عنه الثنائين و ظاهر هذا يدل على ما قاناه وهو قول الثوري وعمد بن سالم والحسن بن صالح ، وقال ضرار أبن صرد ان كان البعيد إذا نزل أسقط القريب فالقريب أولى وان لم يكن يسقطه نزل البعيد حتى يلحق بالوارث ، وقال سائر المنزلين الاسبق إلى الوارث أولى بكل حال ولم مختلفوا فيا علمت في يلحق بالوارث ، وقال سائر المنزلين الاسبق إلى الوارث أولى بكل حال ولم مختلفوا فيا علمت في يلحق بالوارث ، وقال سائر المنزلين الاسبق إلى الوارث أولى بكل حال ولم مختلفوا فيا علمت في

(القسم الثاني) أن توافق سهام الميت الثاني ، سئلته قالطريق فيها أن تضرب وفق مسئلته في الأولى مضروب في وفق الثانية ومن له شيء من المسئلة الثانية مضروب في وفق الثانية ومن له شيء من المسئلة الثانية مضروب في وفق الثانية ومن له شيء من المسئلة الثانية مضروب في وفق سهام الميت الثاني كرجل خلف إمراة وبذناً وأخا ثم مائت البنت وخلفت زوجاً وبئتاً وأمها وهي الزوجة وعماً فان المسئلة من ثمانية للبنت النصف أربعة ومسئلتها من اثني عشر توافق سهامها وفق المسئلة الثانية ومن له شيء من ثمانية مضروب في ثلاثة وهو وفق المسئلة الثانية ومن له شيء من الثانية مضروب في وفق سهام الميت اثناني وهو سهم ومن ذلك أم وأمنان وبنت مات أحد الابنين وخلف من خلف الاولى من سنة للابن منها سعان وقد خلف جدته وأمناه وأخته فمسئلته تسعن في الأولى سهم في تسعة وفق اثنانية ولها من اثنانية ثلاثة في سهم صار لها اثنا عشر وللابن الباقي سعمان في تسعة ثمانية عشر ومن الثانية عشرة في سهم صارات عمار ولاخيه أربعة عشر

(القسم الثالث) أن لا ينقسم سهام الناني على مسئلته ولا يوافقها فالطريق فيها أن تضرب المسئلة الثانية في الاولى ثم كل من له شيء من المسئلة الاولى مضروب في الثانية ومن له شيء من المسئلة الاولى مضروب في سهام الميت الثاني .

(المنتى والشرح الكبير) (١٢) (الجز السابع)

تقدم الاسبق إذا كان من جهة واحدة الا نعيا ومحد بن سالم فانهما قالا في عمة و بنت همة المال بينهما نصفين ولم اعلم أحداً من اصحابنا ولا من غيرهم عد الجهات و بينها إلا أبالحطاب فانه عدها خمس جهات الابوة والامومة والبنوة والاخوة والعمومة ، وهدذا يفضي إلى ان ابنة العم من الام أو بنت العمة من الام مسقطة لبنت العم من الابوبن ولا أعلم أحداً قال به وقد ذكر الحرقي هذا في ثلاث بنات عومة مفترقين أن المسال لبنت العم من الابوبن وبيان افضائه الى ذلك أن بنت العم من الام أبوها يدلي بالاب و بنت العم من الابوبن تدلي بابيها والاب بسقط العم وكذلك بنت العمة من جهة الاب و بنت العم من جمة العم أن تكون الجهات أربعا الابوة والدخوة والامومة

(مسائل في هذا الباب) بنت بنت بنت وبنت بنت بنت وبنت أخ المال بين الاولى والثالثة وسقطت الثانية إلا عند محد بن سالم ونعيم غانها تشاركها ومن ورث الاقرب جعله لبنت الاخ لانها أسبق وقول أهل القرابة هو اللاولى وحدها لانها من ولد الميت وهي أقرب من الثانية ابن خال وبنت هم ثلت وثلثان ومن ورث الاسبق جعله لبنت العم ، وإن كان معها بنت همة فلا شيء لها لان بنت العم أسبق الى الوارث منهما وهما من جهة واحدة ، وإن كان معهم همة سقطت بنت العم لان العمة بنزلة الاب وبنت العم عنزلة العم بنت بنت وبنت بنت ابن المال لبنت بنت الابن عند الجميع

مثاله رجلخلف امرأة وبنتاً وأخا فهي من عانية للبنت أربعة ثمانت البنت وتركت زوجا وأما وابنتين فان مسئلة المربت المسئلة الاولى وهي وابنتين فان مسئلة المربت المسئلة الاولى وهي عليها سهامها ولا توافقها فاذا ضربت المسئلة الاولى وهي عانية في النانية وهي ثلاثة عشر كانت مائة وأربعة فكل من له شيء من الاولى مضروب في أربعة ومثل ذلك زوج وأم وست اخوات مفترقات ماتت احدى الاختين من الام وخلفت من خلفت فالاولى من عشرة والنانية من ستة لأنها خلفت اما واختاً لابون واختين من ام تضربها في الاولى تكن ستين ومنها تصح

(فصل) وربما اختلف الحسكم بكون الميت الاول رجلا او امراة فيحتاج الى السؤال عن ذلك مثال ذلك اذا قبل أبوان وابنتان لم تنقسم التركة حتى ماتت احدى البنتين ان كان الميت الاول رجلا فالاب جد وارث في الثانية لانه أبو أب وتصح المسئلتان من اربعة وخسين وان كان الميت الاول امرأة فالاب ابو الام في الثانية لا يرث لانه من ذوي الارحام وتصح المسئلتان من أنمني عشر وتسمى المأمونية لان آلمأمون سأل عنها يحي بن اكتم حين أراد توليته القضاء ليختبر فهمه فقال ياامير المؤمنين من الميت الاول فعلم أنه فهمها

﴿ مسئلة ﴾ (قان مات ثاك جمت سهامه مما صحت منه الأوليان وعملت فيها عملك في مسئلة الثاني مع الاول وكذلك تصنع في الرابع ومن بعده)

إلا عند ابن سالم ونصبه عن بنت بنت وابن أخ من أم المال الاولى ومن ورث الانرب جعله لابن المخ وهو قول ضرار لان البعيد اذا نول أسقط القرب بنت بنت وبنت بنت ابن المل بينها على أربعة عند جميع المعزلين وعند أهل القرابة هو لبنت البنت لانها أقرب ابن بنت البنت ابن بنتوابن هو بينها ومن ورث الاقرب جعله لبنت الاخ وعندأهل القرابة هو لابن بنت البنت ابن بنتوابن ابن أخت لا بوين المال بينها وعند من ورث الاقرب وأهل الفرابة هو للاول بنت أخ و بنت م أو بنت حمة المال لبنت الاخ وقياس قول أحمد رضي الله عنه في تويث البعيد من القريب إن كان من جهتين أن يكون لبنت العم والعمة لانهما من جهه الاب وذقك قول ضرار أبضا ابن أخت وابن عم لام المال بينهما ، ومن ورث الاقرب جعله لابن الاخت وهو قول أمل القرابة ابضا لانها من ولد أبري أبويه بنت عم وبنت عم أب هو للاولى عند الجبع إلا عند ابن سالم ونعيم بنت بنت بنت وأم أب أم المال بينهما على أربعة بنت بنت بنت بنت وأبوأم أب مثالم عند نا ومند من ورث لاقرب جعله الماني بنت بنت بن وحمة أو خاة للاولى النصف في الاولى عند نا وم الحائة ألم الملائة أرباع المال وعند من ورث الاقرب الكمل العمة والحائة ، ويحتمل أن تكون الجهات مندنا الابرة والبنوة والاخوات بنات العمة كاذكونا ، ثلانا الابرة والنوة والاخوات بنات العمة كاذكونا ، وان جعلنا الاخوة جهة رابعة مع نفي جهة العمومة أفضى الى الوارث كان أولى والله أعلم والمات واذا حدانا جميعهم جهة واحدة وورثنا أسبتهم الى الوارث كان أولى والله أعلم المؤلى والمات واذا حدانا جميعهم جهة واحدة وورثنا أسبتهم الى الوارث كان أولى والله أعلم

ومثال ذلك زوجة وأم وثلاث أخوات مفترقات · المسئلة الاولى ، من خمسة عشر، ما تت الاخت من الابوين وخلفت زوجا ومن خلفت فمسئلتها من ثمانية وسهامها سنة يتفقان بالنصف فتضرب لصف مسئلتها في الاولى تكن ستين ثم ماتت الام وخلفت زوجا وأختاً وبنتها وهي الاخت من الام ، ستثلتها من أربعة ولها من المسئلتين أحد عشر سها لا توافق مسئلتها تضرب مسئلتها في الاوليين تكن مائنين وأربعين ومنها تصح الثلاث .

ومثال الاربعة زوجة وأبوان وأبنتان ، لم يقسموا حتى مات الاب وخلف أخا لاب وأم ، ومن خلفت خلف ثم ماتمت الام وخلفت أما وعماً ومن خلفت ثم ماتمت إحدى البنين وخلفت زوجاً ومن خلفت تصبح الاولى من سبعة وعشرين ، والثانية من أربعة وعشرين ، توافق تركة الاب بالارباع ثم ماتمت الام عن سبعة وعشرين وخلفت أما وبنتي أين وعماً فمسئلها من ستة وتركتها توافقها بالاثلاث ثم ماتمت احدى البنتين عن مائة وثلاثين وتركمت زوجا وأما وأختاً فمسئلها من ثمانية وتركتها توافقها بالانصاف فتصح المسائل الاربع من الف ومائتين وستة وتسمين لازوجة من الاولى والرابعة مائتان وأربعة وسبعون وللبنت الباقية من المسائل الاربع سبمائة وخمسة عشر ؛ ولا خي الميت الباقي أربعون ، ولام الثالثة وثلاثون ، ولممها كذلك ، ولزوج الرابعة مائة وخمسة وتسعون ، زوج ، وام ، وست أخوات سبة وثلاثون ، ولممها كذلك ، ولزوج الرابعة مائة وخمسة وتسعون ، زوج ، وام ، وست أخوات

﴿مسئلة﴾ قال (واذا كان وارث غير الزوج والزوجة او مولى نسمة فهو احق بالمال من ذوي الارحام)

في هذه للسئلة فصول ثلاثة : (أحدها) أن الرد يقدم على ميراث ذوي الارحام فمنى خلف الميت عصبة أوذا فرض من أقاربه أخذ المال كا، ولا شيء الدَّري الارحام وهذا قول عامة من ورث ذوي الارحام . وقال الخبري لم يختلفوا أن الرد أولى منهم إلا ماروي عن سعيد بن المسيب وهمو ابن عبد العزيز أنها ورثا الحالم مالبنت فيحتمل أمهما ورثاء لكونه عصبة أو مولى اثلا بخالف الاجماع، وقول النبي عَلَيْنَ والله من الموارث من الموارث عن من مسائل هذا النصل أبو أموجدة المال الجدة بنت ابن و بنت بنت ابن ابن ابن وابن أخت عموعة ثلاثة بني إخوة مفتر قين لاشيء الني الرحم في جميع ذاك (الفصل الياني) أن المولى المعتق وعصبانه أحق من ذوي الارحام وهو قول عامة من ورثهم من الصحابة وغيرهم وقول من لايرى توريثهم أيضاً . وروي عن ابن مسعود تقديمهم على المولى عوبه قال ابنه ابو عبيدة وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وعلقمة والاسود وعبيسدة ومسروق وجار بن زيد والشمي والنخي والقاسم بن عبد الرحن وحمر بن عبسد العزيز وميمون ومهران والاول أصح لمقوله

مفترقات ، ماتت الام وتركت أبويها ومن خلفت ، ثم ماتت أخت من أب وأم وتركت زوجا وجدة ومن خلفت ثم ماتت أخت من أم وخانت زوجا وجدة ومن خلفت الاولى عشرة والثانية من ســـتة فتصير الاثنتان من ستين والثالثة من عشرين وماثت عن ثلاثة عشر لا نوافق فتضرب عشرين فيستين تكن ألفاً وماثنين والرابعة من ثمانية وماثت عن مائة وستة وستين توافقها بالانصاف فتضرب أربعة في الف وماثنين تمكن أربعة آلافو ثمان مائة.

(باب قسم التركات)

إذا خلف تركة معلومة فأمكنك نسبة نصبب كل وارث من المثلة فاعطه أمشل تلك النسبة من التركة ، مثال ذلك زوج وأبوان وابنتان المسئلة من خمسة عشر والتركة أربعون ديناراً ، فللزوج ثلاثة وهي خس المسئلة فله خس التركة عمانية دنانير ولــكل واحــد من الابوين ثلثا خمس المسئلة فله ثلثاً الثمانية وذلك فحسة دنانير وثلث دينار ولكل واحدة من البنتين مثل ما للا بوين كليها وذلك عشرة وثلثان وإن شــتت قسمت النركة على المسئلة وضربت الحارج بالقسم في نصيب كل وارث فما بلغ فهو نصيبه فاذا قسمت النركة على المسئلة ههناكان الحارج بالقسم دينارين وثلثين إذا ضربتهما في نصيب الزوج وهو ثلاثة كان تُمانية دنانير وإذا ضربتها في نصيب كل واحــد من الايوين كانت خسة وثلثاً عليه السلام د الخل وارث من لاوارث له ، والمولى وارث ولان المولى يعقل وينصر فأشبه العصبة من النسب .

(الفصل الثالث) في توريثهم مم الزوج والزوجة لا أعلم خلافا بين من ورثهم أهم يرأون مع أحد الزوجين مافضل عن ميرائه من غير حجب له ولا معاولة ، واختلف في كيفية توريثهم معه فروى عن امامنا أنهم برأون ما فضل كا ير أرن المال إذا انفر دوا وهذا قول أي عبيد ومحد بن الحسن وافؤاؤي وعامة من ورثهم ، وقال يحيى بن آدم وضرار يقسم المال البقي بينهم على قدر سهام من يدلون به مع أحد الزوجين على الحجب والعول م نفرض قزوج فرضه كاملا من غير حجب ولاعول م يقسم الما أن أدلى جيمهم بذى فرض اوعصبة فلا خلاف في مسئلة فيها من بدلي بذي فرض ومن يدلي بعصبة فاما أن أدلى جيمهم بذى فرض اوعصبة فلا خلاف فيه ، ومن مسائل ذاك زوج و بنت بنت وبنت أخت او ابن أخت او أولاد أخت او بنت أخ او بنات أخ نقزوج النصف والباقي بين بنت البنت مهم لمن معها غيفين ، وقال يحيى وضرار المسئلة من أربعة قزوج الربع والبنت النصف سهمان يبقى مهم لمن معها عم يفرض الروج زوجة فرضت المديمة من عائمة المرأة سهم والبنت أربعة ويبقى ثلاثة معها سهم فان كان مكان الزوج زوجة فرضت المديمة من عانية المرأة سهم والبنت أربعة ويبقى ثلاثة لمن بقي ثم يفرض المرأة الربع ويقسم الباقي بينهم على سبعة تضربها في أربعة كن عمانية وعشر بن ، على نبع م يفرض المرأة الربع ويقسم الباقي بينهم على سبعة تضربها في أربعة كن عمانية وعشر بن ، عان على ألمانة المراة الربع ويقسم الباقي بينهم على سبعة تضربها في أربعة كن عمانية وعشر بن ،

وإذا ضربتها في نصيب كل واحدة من ابنتين كانت عشرة دنانير وثلثين ، وإن شئت ضربت نصيب كل وارث في النركة وقسمته على المسئلة فما خرج فهو نصيبه اني هذه المسئلة إذا ضربت نصيب الزوج وهو ثلاثة في النركة كان مائة وعشرين إذا قسمتها على المسئلة وهي خسة عشر خرج بالنصم عمانية وإذا ضربت نصيباً حد الابوين في التركة كان ثمانين فاذا قسمتها على المسئلة خرج خسةوثلث وإذا ضربت نصيب كل واحدة من البندين في التركة كانت مائة وستين إذا قسمتها على المسئلة خرج بالقسم عشرة وثلثان كما ذكر نا

(فصل) فان كانت المسئلة من الاعداد الصم لم يمكن الممل بالطريق الاول لأنه لا نسبة فيها فاعمل بالطريقين الآخرين .

مثال ذلك زور وأم وابنتان ، والنركة خسون دينارا ، المسئلة من ثلاثة عشر إذا قسمت عليها التركة خرج بالقسم لسكل سهم ثلاثة دنانير وأحد عشر جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً من ديناره تضرب في ذلك سهام الزورج وهي ثلاثة مجتمع له أحد عشر ديناراً وسبعة أجزاء وتضرب لحسيب الام تسكن سبعة وتسعة أجزاء ولسكل بنت ضعف ذلك وإن ضربت بهام كل وارث في الحسين وقسمتها على المسئلة خرج ما قلنا .

﴿ مسلَّة ﴾ وإن شلت في مسائل المناسخات قيمت النركة على المسلمة الاولى م أخذت المهب

ومنها تصح للمرآة الربع مبعة ولبنت البنت أربعة أسباع الباقي الداعشر ويبقى تسعة لمن معها ذو ج
وبنت بنت وخاة وبنت عم قروج النصف والباقي بين ذوي الارحام على سنة لبنت البنت الملاة
وقلخالة سهم ويبقى لبنت العم سهان وتصح من التي عشر سها ، وفي قول يحيى وضرار تفرض
المسئلة من التي عشر قروج الانة وقبنت سنة وللام سهمان ويبقى قلعم سهم ثم يعظى الزوج النصف
وتجمع سهام الباقين وهي تسعة فيقسم النصف الباقي على تسعة فلا تصح فتضربها في النين تكن عانية
سفر ، وإن كان مكان الزوج امرأة فعلى قول الجهور للمرأة الربع والباقي بين ذوي الارحام على
سنة وهي توافق باقي مسئلة الروجة بالاثلاث فردها إلى النين وتضربها فيأر بعة نكن عانية عشر المرأة
من أربعة وعشو بن قدوي الارحام منها أحد وعشرون ثم تغرض للمرأة الربع من أدبعة لها سهم ولم
المراقق مهامهم بالثلث تنضرب ثمها أحد وعشرون ثم تغرض للمرأة الربع من أدبعة لها سهم ولم
إخوة منفرقين امرأة وبنت بنت وثلاث اخوة مفترقين امرأة وبنت بنت وثلاث خالات متفرقات
إخوة منفرقين امرأة وبنت بنت وثلاث اخوة مفترقين امرأة وبنت بنت وثلاث خالات متفرقات

(فصل) ولا يعول من مشائل ذوي الارحام الا مسئلة واحدة وشبههارهي خالة او غيرها بمن يقوم مقام الام او الجـدة وست بنات ست أخوات مفترقات أو من يقوم مقامهن ممن يأخــذ

الثاني فقسمته على مسئلته وكذلك النالث فان كان بين النركة والمسألة موافقة رددتهما الى وفقع اوقسمت وفق التركة على وفق المسألة واعمل على ما ذكرنا .

مثال زوجة وأم وثلاث أخوات مفترقات ، المسألة من خمسة عشر والتركة عشرون ديناراً هماتت الام وخلفت أبوين ومن خلفت المسئلة الاولى من خمسة عشر ، والثانية من ستة للام من الاولى سهمان لا تنقسم على الثانية وتوافقها بالنصف فتضرب نصف الستة في المسئلة الاولى تمكن خمسة وأربعين ، قان شئت نسبت نصيب كل وارث من المسئلة واعطيته من التركة مثل تلك النسبة فللمرأة تسعة وهي خس المسئلة ، فلها خس الذكة أربعة دنانير ، وللاخت من الام ثمانية ، وهي ثمانية أنساع الحس ، فلها من التركة ثمانية أتساع حمه الابوين عشرون وهي أربعة أتساع المسئلة ، فلها أربعة أتساع التركة وهي ثمانية دنانير وعانية أتساع دينار ، وللاخت من الاب ستة وهي تسع المسئلة وخس تسمها فلها من التركة ديناران وثمانان ، وإن هئت قسمت العشرين على خمسة وأربعين وضربت الخمارج بالفسم في نصيب كل وارث فيخر جما ذكرناه وان شئت ضربت سهام كل وارث في الربعة والمسئلة وهي توافقها بالاخاس فترد المسئلة الى تسمة والتركة الى أربعة في شعبه ما ذكرناه .

﴿ مستة ﴾ (وان أردت القسمة على قراريط الدينار فاجل عدد القراريط كالتركة المملومة

المال بالنروض فان للخالة السدس ولواد الام النات و لبنات الاختين من الابوين الثلثان أصلها من ستة وعالت إلى سبمة

مسئلة ﴾ قال (ويورث الذكور والاناث من ذوي الارحام بالسوية اذا كان ابوهم واحدة الا الحال والحالة فللخال الشثين وللخالة الثالث)

اختلفت الرواية عن احمد في توريث الذكور والانت من ذوي الارحام اذا كانوا من أب واحد وأم واحدة فنقل الاثرم وحنبل وابراهيم بن الحارث في الحال والحاة يعطون بالسوية فظاهر هذا التسوية في جميع ذوي الارحام وهو اختيار أبي بكر ، ومذهب أبي عبيد واسحاق ونعيم بن حاد لانهم برثون بارحم الحبرد فاسترى ذكرهم وأناهم كولد الام ، ونقل يعقوب بن مختاف اذا ترك ولد خاله وخاله اجعله بمنزلة الاخ والاخت قذكر مثل حظ الاثمين وكذلك راد العموالعمة . ونقل عنه المروذي فيمن ترك خاله وخاله : قاحل انثلثان وقلحاة الثلث ، وكذلك راد العموالعمة . ونقل عنه المروذي فيمن ترك خاله وخاله : قلحال انثلثان وقلحاة الثلث ، فظاهر هذا التنضيل وهو قرل أهل العراق وعامة المنزلين لان ميراثهم معتبر بغيرهم فلا يجوز حملهم على ذوي الفروض لانهم يأخذون المسال كله ولا على العصبة البعيد لان ذكرهم ينفرد بالميراث درن على ذوي الفروض لانهم يأخذون المسال كله ولا على العصبة البعيد لان ذكرهم ينفرد بالميراث درن الاذات فوجب اعتبارهم بالقرب من العصبات والاخوة والاخوات . ويجاب عن هذا يأنهم معتبرون

واعمل على ما قلنا ، وقراريط الدينار في عرف لدنا أربعة وعشرون قيراطاً قان كانت السام كمثيرة وأردت أن تعلم سهم القيراط فانظر ما يتركب منه العدد فأنه لا بد أن يتركب من ضرب عدد في عده فانسب احد العددين الى أربعة وعشر بن فان كان أمل منها نخذ من العدد الآخر مثل تلك النسبة ، فإ كان فهو ا كل قيراط وان كان أكثر من أربعة وعشرين قسمته عليها فما خرج بالقسم فاضر به في العدد الآخر فما بلنع فهو لصيب القيراط

ومثال ذلك سبائة أردت قسمتها على القراريط فهي متركبة من ضرب عشرين في ثلاثين والمسب العثمرين إلى أربعة وعشرين تكن لصفها وثلثها فحذ لصف الثلاثين وثانها فحسة وعشرون فهي سهم القيراط وإن قسمت الثلاثين على أربعة وعشرين خرج بالقسم سهم وربع فاضربها في العشرين تكن خسة وعشرين وهي سهم القيراط فاذاعر فت سهم القيراط فانظر كل من له سهام قاعطه بكل شهم من سهام القيراط قيراطا فان بقي له من السهام ما لا يبلغ قيراطاً فالسبه إلى سهام القيراط وأعطه منه مثل تلك النسبة فان كان في سهام القيراط كسر بسطتها من جنس السكسر ثم كل من له سهام بعدد عفرج الكسرو تنسبها منها

مثال ذلك زوج وأبوان وابنتان ماتت الام وخانت أما وزوجاً وأختا من أبوين وأختين من أب وأختين من أم فالاولى من خمسة عشر والثانية من عشرين فتضرب وفق إحداها في الاخرى تكن

بولد الام وانما يأخذرن كل المسال بالفرض والرد واتفق الجيم على انتسوية بين ولد الام لان أبا. هم يستوي ذكرهم وأشاهم الا في قياس قول من أمات السبب قان الذكر مثل حظ الانتيبن. والذي نقل الحرق انتسوية بين الجيم إلا في الحال والحالة ولم أعلم له موافقا على هذا القول ولا علمت وجبه. وأما قوله إذا كان أبوهم واحداً وأمهم واحدة فلأن الحلاف المساهو في ذكر وأنثى أبوهما وأمهما واحد قاما إذا اختلف آبوهم وأمهام كالاخرال والحالات المتفرقين والعات المفترقات أو اذا أدلى كل واحد منهم بنسير من أدلى به الآخر كابن بنت وبنت بنت اخرى فلذلك موضع آخر يفترهذا ان شاء الله تعالى

ومن مسائل ذك ابن أخت معه أخته أر ابن بنت معه أخته : المال بينهما نصفين عند من سوى وعند أهل القرابة وسائر المنزلين المسال بينهما على ثلاثه ابنان وابنتان أخت لابوين وثلاثة بنين وثلاث بنات أخت لاب وأربعة بني وثد وأر بم بنات أخت لام أصل المسئلة من خمسة الملاخت من الابوين ثلاثة بين وادها على أربعة ر الملاخت ن الاب سهم بين ولدها على شانية والابتة توافقها بالنصف فتضرب نصفها في عانية والاربعة داخلة فيها والستة توافقها بالنصف فتضرب نصفها في عانية تكن أربعة وعشرين عثم في خمسة نكن عمانية وعشر بن ومن فضل أبتى ولد الام محالهم وجعل ولد الاخت من الابه بن ستة توافقهم سهامهم بالثلث فيرجعون الى اثنين فيدخلان في الثمانية وولد الاخت من الابه بن ستة

مائة وخسين وسهم القيراط ربع ابسطها أرباعا تكن خسة وعشرين فهذه سهام الفيراط فلبنت من الاولى أربعة في عشرة أربعون فلها بخسة وعشرين أربعة قراريط يبتى خسة عشر اضربها في مخرج الكمر تكن ستين واقسمها على خسة وعشرين تكن اثنين وخسين فصار لها ستة وخسان واللاب من الاولى والنانية ستة وعشرون فله بخسة وعشرين أربعة وابسط السهم الباقي أرباعا يكن أربعة أخاس خس ولزوج الاولى ثلاثون فله بخسة وعشرين سهما أربعة قراريط وابسط الحسه الباقية تكن عشرين وهي أربعة أحناس قيراط ولام الثانية سهان ابسطها أرباعا تكن خمس تيراط وثلاثة أخاس قيراط وكذلك لكل اخت من أم وللاختين اللاب مثل ذلك وللاخت الابوين ستة ابسطها أرباعا تكن أربعة اخاس قراط

﴿ مسئلة ﴾ (وإن كانت التركة سهاما من عقار كثلث وربع ونحو ذلك)

فان شأت أن تجعلها من قراريط الدينار وتقسمها على ما قاناً وإن شأت وافقت بينها وبين المسئلة وضربت المسئلة أو وفقها في مخرج سهام المقار أو في وفقها فما كان فانسبه من المبلغ فما خرج فهو نصيبه إذا كانت التركة ربع دار وثائها جمعتها من مخرجها قراريط فكات أربعة عشر قيراطاً وجعلتها وللهاد أنير وعملت على ما سبق وأن شأت أخذتها من مخرجها وقسمتها على المسئلة فأن انقسمت بغير فحرب ، مثال ذلك زوج وأم روزت أخوات مفترقات والتركة ربع دار وخمسها المسئلة من تسمعة

تمكن أثبين وسبعين ثم في خسة تمكن ثليائة وستين ، وأن كانوا أولاد عات أو خالات مفترقات فكذلك عوإن كانوا أولاد بنات أو أولاد أخرات من أبوين أو من أب فهي من اثنين وسبعين عند من سوى ومن ما ثة رعماً ية عدان فضل .وقرل أول العراق هي من سبعة وعشر بن كاولاد البنين

(فصل / وان كان ممك أولاد بنات أو أخوات قسمت المسال بين أمهماتهم على عددهن فما أصاب كل واحدة منهن فهو لولدها بالسوية عد من سوى ، وعند من فضل جعله بينهم على حسب ميراتهم . واختلف أصحاب أبي حنيفة فذهب أبو يورف الى قسم المال، بينهم على عددهم دون مراعاة أمهائهم إذا المتوواو ممن بدلون ممن الآباء والامهات إلى بات الميت الذكر مثل حظ الاثمين كأولاد البنين ، وجعل محمد بن الحسن من أدلى بابن ابناً وان كان أنثى ، رمن أدلى بالانثى أنثى وان كان ذكراً وجعل المدلى بهم بعدد المدلين ثم قسم بينهم علىعددهم فما أصاب ولد الابن قسمه بينهم للذكر مثل حظ الانتيبر وماأصاب وادالانشي تسد ويفهم كذلك

(سائل) من ذاك بنت ابن بنت وابن بنت بنت ، قول من سوى المال بينهما نصنين وقول من فضل أن كانا من ولا بنين فكذلك وأن كانا من ولد بنت واحدة فالمال بن ابنها و بنها لا بنها ثاثاه ولنتها نائه فما أصاب أبنها فهو لبنته وما أصاب بنها فهو لابنها فيصير البنت سهمان وللابن سهم، وقرل محمد كذات وقول أبي بوسف للاين سهمان والبنت سهم كاين الميت وبنته : ابنا وبنت بنت وابن ابن بنت قرل من سوى لابن ابن البنت الصف والبق ببن البقين على ثلاثه سوا. كانوا من

ومخرج شهام العقار عشرون الموروث منها تسعة منتسمة على المسئلة لازوج منها ثلاثة وهي عشر الدار ونصف عشرها واللاخت من الابوين مثل ذلك ولكل واحدة من الباقيات نصف عشر فان لم تنقسم لكن وافقت السهام الموروثة المسئلة رددت السئلة الى وفقها ثم ضربته في مخرج سهام العفار ثمكل.نُ له شيء من المسئلة مضروب في وفق السهام الموروثة من العقار

مثاله زوج وأبوان وأبنتان والتركة ربع دار وخمسها المسئلة من خممة عشر توافقالسهامالموروثة من العقار بالثلث لانها تسعة فتردالمسئلة الى ثنثها خمسة ثم تضربها في خرج سهام العقاروهي عشرون تكن مائة فللزوج من المسئلة ثلاثة في وفق سهام العقار ثلاثة تسعة من مائة وهو لصف عشر الدار وخمس · فحسها ولـكل واحد من الانون سعمان في ثلاثة سنة وهي ثلاثة أخماس عشر الدار ولـكل بنت ضعف ذلك وهو عشر وخمس عشر ،وان لم توافق السهام الوروثة السألة ضربت المسألة جميعها في مخرج سهام العقار ثم كل من له شيء من المسألة مضروب في السهام الموروثة من العقار فما بلغ فانسبه من مبانع سهام العقار وأن شئت نسبت سهام كل وارث من المسألة فما بلنم أعطيته منها بقدر نسبة السهام الموروثة الى سهام المفار فتقول في هذه المسألة للزوج من المسألة الحمس فله خمس التركة وكذلك تفعل في بقية الورثة على ماسبق

(الجزء السابع) (المفنى والشرح الكبير) (17)

ولد بنت أو من ولد بنين ، وقول المفطين ان كانوا من ولد بنين فلان ابن البنت النصف والنصف الآخر بين الباقين على خسة ، وان كانوا من ولد بنت فلان ابن البنت اللمان واللمت الباقي الباقي الماقين على خسة لان الملا كان البنت الامان والبنت سهمان فهو لولدها قول محد يقسم بينهم على خمسة لابن الابن سهمان لا به يدلي بابن والباقين ثلاثة لا بهم يدلون بأ نثى قول أبي يوسف يقسم بينهم على سبعة لكل ابن سعان والبنت سهم ابنا بنت بنت وبنت البن بنت من وقد واحدة فلا بنها الثاث بين ابنيها اثرات بين ابنيها قول أبي يوسف المال بينهم على أربعة بكل حال قول المفضلين ان كانوا من والد بنين اكذاك وان كانوا من والد واحدة فلا بنها الثاث بين ابنيها اثاث بين ابنيها قول أبي يوسف المال بينهم على سنة الكل ذكر سهم ولكل أنى سعان ابنا وابنتا ابنائت وثلاثة بنين وثلاث بنات بنت أخت قول من سوى النصف بين الاولين على أربعة والنصف البناؤ بن والد واحدة المناؤ من وقد اثر بن سرى الثاف ببنهم على أبية والنصف كانوا من والد واحدة فلا أبناؤ من سنة وثلاثين قول أبي بوسف قذكر مشل حظ الاثمين وتصح من أربعة وخمسين ، وان كانوا من وقد ابن الاخر بن المناف بنهم على أربعة والمناف ابنهم على أربعة عشر ، وقول محد وقد ابن الاخت كدت إناث فيقسم خمسة عشر ، وقول محد وقد ابن الاخت عشراة أربع ذكور وولد بنت الاخت كدت إناث فيقسم المنال ببنهم على أربعة عشر ولولد خ لاخت منها عانية أسهم بنهم ، لى سنة و الآخر بن سنة بهنهم المنال ببنهم على أربعة عشر ولولد خ لاخت منها عانية أسهم بنهم ، لى سنة و الآخر بن سنة بهنهم المنال ببنهم على أربعة عشر ولولد خ لاخت منها عانية أسهم بنهم ، لى سنة و الآخر بن سنة بهنهم المنا المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع بنهم ، لى سنة و الآخر بن سنة بهنهم المنابع المنابع

(فصل) في الجهولات زوج وأم وأخنان لاب وأم أخذ الزوج بميراته خسة وأربين ديناراً كم جميع التركة ؟ فالطريق في ذلك أن تقسم الدنا ير التي أخذ ا على سهاء تخرج خسة عثر فاضربها في سهام المسئلة وهي عانية تكن مائة وعشر بن وهي التركة وان شئت ضر بت ما أخذ في سهام المسألة تكن ثلا بمائة وسمين وقسمت ذلك على سهامه فما خرج فهو التركة وان شئت قات سهام من في مثل سهام من في مثل سهام من وي مثل الباق خسة وسبعين زوج وأم وست اخوات مفترقات والتركة ستة وخسون عيناراً وثوب أخذ الزوج عيرا أمالنوب كم قيمته ؟ فالطريق أن تقسم المين على سهام الباقي ثلاثة أسباعها عانية تضربها في سهام الزوج تمن أربمة وعشرين وازشئت قات سهام الزوج من سهام الباقي ثلاثة أسباعها فخذ ثلاثة أسباع العين تكن ما ذكر نا وبالجبر تجمل قيمة الثوب شيئاً فاذا أخذه الزوج بمن المين فالشيء ثلاثة أسباع المين يخرج الشيء أربمة وعشرين وان بسعات الشيئين والثاث أثلاثا كانت سبعة وقسمت لميها المين يخرج الشيء أربمة وعشرين وان بسعات الشيئين والثاث أثلاثا كانت سبعة وقسمت لميها المين يخرج الشيء أربمة وعشرين والتركة خسة وثلاثون ديناراً وثوب أخذت احدى الاختين وعشرين زوج وأم وستأخوات مفترقات والتركة خسة وثلاثون ديناراً وثوب أخذت احدى الاختين الملاب والام الثوب وثلاثة دنانير فألق ما أخذت من المين فاقسم الباقي على سهام باقي الورثة وهي عانية بخرج بالقسم أربعة دنانير وهي نصيب السهم فلاختين بسهمين عانية دنائير فاذا القيت نها ثهرة دنائير بقي خسة وهي قيمة الثوب والتركة جيمها أربعون ديناراً أو بالجبر تجسل قيمة الثوب شهرة هذائير بقي خسة وهي قيمة الثوب والتركة جيمها أربعون ديناراً أو بالجبر تجسل قيمة الثوب والتركة جيمها أربعون ديناراً أو بالجبر تجسل قيمة الثوب والتركة جيمها أربعون ديناراً أو بالجبر تجسل قيمة الثوب والتركة بين المين فاقد دنائير ألقه دنائير قادة الثوب والتركة جيمها أربعون ديناراً أو بالجبر تجسل قيمة الثوب والتركة من المين فاقد المؤبرة دنائير قادة الشوب قادة المؤبرة دنائير ألقة دنائير

على سبعة وتصح من أثنين وأربعين وترجع بالاختصار الى أحد وعشر بن ابنتا أخ وابن وابنة أخت لمنى الاخ الثاثان في قول المنزاين جميعهم ، رقول محمد الثاث لولاي الاخت ببنهما بالسوية عند من سوى ومن فضل جعله ببنها أثلاثا وهذا قول محمد ، وقال أبر بوسف لابن الاخت سمان ولكل واحد من الباقين سهم وتصح من خمسة

(فصل) بنت بنت بنت بنت بن بن هي من أربعة عند المنزلين جيمهم وعند أهل القرابة هو لينت البنت النها أقرب فان كان مهها بنا بنت ابن أخري فكأنهم بنت وبنتا ابن في ينهم من عانية وتصبح من سنة عشر ابن بنت ابن وبنت ابن بنت المال للابن لانه أفرب المالوارث وهذا قول عامة من ورثهم الا ماحكي عن ابن سالم في أنه ينزل البعيد حتى يلحق بوراثه فيكون المال بينها على أو بمة للبنت ثلاثة وللابن سهم كبنت وبنت ابن بنت بنت ابن و بنت بنت ابن ابن وابنتا بنت ابن أو بمة فتضر بها في أصل المسئلة تكن من أخر الاولى ثلاثة أرباع المال والربع الباقي بين الباقيات على أربعة فتضر بها في أصل المسئلة تكن من صنة عشر عابن وبنت بنت وابنا بنت ابن لاشي مذين في قول الجيم لان أمهما تسقط باستكال البنات الثانين وبكون النصف بين الابن وأخته على اثنين والنصف الآخر على ثلاث تسقط باستكال البنات الثانين وبكون النصف بين الابن وأخته على اثنين والنصف الآخر على ثلاث يضم من اثني عشر عند من صوى وبنت بنت ابن ابن المال لهذه إلا في قول أهل القرابة قانه بنت بنت بنت و منت ابن بنت أخرى وبنت بنت ابن ابن المال لهذه إلا في قول أهل القرابة قانه بنت بنت بنت بنت و منت ابن بنت أخرى وبنت بنت ابن ابن المال لهذه إلا في قول أهل القرابة قانه بنت بنت بنت بنت و منت ابن بنت أخرى وبنت بنت ابن ابن المال لهذه إلا في قول أهل القرابة قانه

فتقول اذا أخذت الاخت بسهمين نوباً وثلاثة دنانير وجب أن يأخذ بقية الورثة أربعة أشياء واننى عشر دياراً ودلك يعدل ما حصل لهم وهو انمان وثلاثون ديناراً فألق اننى عشر بمثلها يتى أربعة أشياء تعدل عشرين ديناراً فقيمة الثوب خمه دنا يركما فانا فان كانت المسئلة مجالها والتركة ثلاثون ديناراً وعبدان منساويا القيمة أخذت احدى الاخنين الابوين أحد البدين فأسقط سهمها من المسئلة وأسقط بمثلها العبد الآخر يتى سنة تقسم الهين عليها يخرج السهم خمسة فقيمة العبد عشرة وبالجبر تجمل قيمة كل عبد شيئاً فاذا أخذت بسهمين شيئاً وجب أن يكون لباني الوثة أربعة أشياء وذلك يعدل الشيء عشرة كماقلنا

(باب ذوي الارحام)

وهم كل قرابة ليست بذي فرض ولا عصبة وهم أحد عشر صنفاً ولد البنات وولد الاخوات وبنات الاخوة وبنات الاعمام وبنو الاخوة من الام والهم من الام والهات والاخوال والحالات وأبو الام وكل جدة أدات باب بين أمين أو باب أبلى من الجد ومن أدلى بهم فهم يسموز ذوي الارحام وكان أبو عبدالله يورثهم أذا لم يكن ذو فرض ولا عصبة الا الزوج والزوجة روي هذا القول عن عمر وعلى وعبد الله وأبي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وأبي الدردا، رضي الله عنهم وبه قال شريح وعمر

للاوليين وقول من أمات السبب وورث البعيد مع القريب: المال بين بنت ابن بنت وبنت بنت ابن ابن على أد بعة و تسقط الاخرى لان هذه وارثة البنت في أول درجة ، بنت بنت وبنت بنت بنت أخرى وبنت بنت ابن المال بين الاولى والاخيرة على المنز ابن ، وقال أهل القرابة هو للاولى قول ابن سالم هو للاوليين وتسقط النائة

(مسئلة) قال (واذا كان ابن اخت و بنت أخت اخرى اعطى ابن الاخت حق امه النصف و بنت الاخت الاخت الخرى فللا بن و بنت الخت الاخت الخرى حق المها النصف و بنت الخت الاخت الاخت الاخت الاخت النصف بينها نصفين و لبنت الاخت الاخرى النصف

أما المسئلة الاولى فلا خلاف فيها بين المغزلين لأن كل واحد منهما له ميراث من أدلى به وهو قول محمد بن الحسن أيضا ، وقال أو يوسف يعتبرون بأنفسهم فيكون لابن الاخت الثاثان ولبنت الاخت النائب وأما المسئلة الثانبة فلا خلاف بين المغزلين في أن لولا. كل أخت برائها وهوالنصف ومن سوى جمل النصف بين أن الاخت و أخته نصفين والنصف الآخر لبنت الاخت الاخرى فنصح من أربعة ومن فضل جمل النصف بينهما على ثلاثة و تصح من ستة ، وقال أبو يوسف للابن

ابن عبد العزيز وعطاء وطاوس وعلقة ومسروق وأهل الكوفة وكان زبد لا يورثهم ونجبل الباني ليت المال وبه قال مالك والاوزاي والشافعي وأبو ثور وداود وابن جربر لان عطاء بن يسار روى أن رسول الله وتنظيلي ركبالي قباء يستخير الله في العمة والحالة فأنزل الله عز وجل أن لاميراث لها رواه سعيد في سننه ولان العمة وبنت الاخ لا ترثان مع اخوتها فلا ترثان منفردتين كالاجنبيات وذلك لان انضام الاخ اليها يؤكدها ويقويها بدليل أن بنات الابن والاخوات من الاب يعصبهن أخوهن فيا بقي بعد ميراث البنات والاخوات من الابوين ولا يرثن منفردات فاذا لم يرث هاتان مع أخيها فع عدمه أولى ولان المواديث انها ثبتت لها ولا بس في هؤلاء

وثنا قول الله تعالى (وأرنوا الارحام بعضهم أولي بيهض في كتاب الله) أي أحق بالتوارث في حكم الله قال أهل العلم كان النوارث في ابتداء الاسلام بالحنف فكان الرجل يقول لارجل دمي دمك ، ومالي مالك ، تنصر في وأنصرك ، وترثني وأرثك ، فيتعاقدان الحلف بينها على ذلك فيتوارثان به دون القرابة وذلك قوله تعالى (والذين عقدت ايمانكم فا توهم نصيهم) ثم نسخ ذلك ، وصار التوارث بالاسلام والهجرة فاذا كان له ولد ولم يهاجر ورثه الهاجرون دونه ، وذلك قوله عز وجل (والذين آمنوا ولم يهاجروا) ثم نسخ ذلك بقوله تدالى (وأولوا الارحام بعضهم أولى بيمض) في كتاب الله

النصف والحل بنت الربم وتصح من أربعة ، وقال محمد لوقد الاخت الاولى الثلثان بينهما على ثلاثة وللاخرى انثلث ، وتصح من تسعة ، وإذا انفرد وقد كل أخ أو أخت فالممل فيه على ماذكر نافي في أولاد البنات ومتى كان الآخرات أو الاخرة من ولد الام فاتفق الجيم على التسوية بين ذكرهم وانتاهم الا الثوري ومن امات السبب، ثلاث بناتأخ وثلاث بني اخت أن كانا من ام قالمال بينهم على عددهم وأن كمانا من أبأومن أبرين فلبنات الاخ الثاثان ولبني الاخت الثلث وتصع من تسمة عند المنز اين وعند محمد مثله وفي قول أبي يوسف بجمل لبني الاخت الثانين و لبنات الاخ الثلث عابن وبنت اختلابوين وابن اخت لام هيمن اربعة عند من نضل وعند من سوى تصبح من عانية قول محد كأنهما اختان من أبوين واخت من أم فتصح من خمسة عشر فان كان ولد الام أيضاً أبنا وأبنة صحت عند جميمهم من عمانية الا الثوري فانه يجمل الذكر من ولد الام مثل حظ الانديين فتصح عنده من اثني عشر وعند محمد هي من ثمانية عشر ابنا اخت لابوين وابن وابنة اخت لاب وابنا آخت أخرى لاب في قول عامتهم من عمانية وتصح من أثنين وثلاثين عند من سوى وعند من فضل من عانية واربمين وقول محمد يـ قط والد الاب ويتفق قوله مع قول ابي يوسف في ان المال لولد الاخت من الابوين، ابن اخت لابوين وابن وابنة اخت لام وابنا وابنتا اخت اخرى لام قول المنزلين من عشرين النوري من أبلائين محمد من ستين

وروى الامام أحمد باسناده عن سهل بن حنيف أن رجلا رمى رجلا بسهم ففتله ولم يترك الاخالا فكتب فيه أبو عبيدة الى عمر فكتب اليه عمر : أي سمت رسول الله مِيَّاليُّكُ يقول ﴿ الْحَالُ وارْثُ من لا وارث له ، . قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، وروى المقدام عن الني مُتَطَالِّةُ أنه قال « الحال وارث من لا وارث له يعمل عنه ويرثه » أخرجه أبو داود وفي لفظ مولى من لا مولى له ، يمقل عنه ويفك عالميه ، فإن قيل المراد به أن من ليس له الا خال فلا وارث له ، كما يقال الجوع زاد من لا زاد له ، والماء طيب من لا طيب له ، والصبر حيلة من لا حيلة له ، أو أنه أراد بالخال السلطان قانا هذا فاسد لوجوه ثلابة.

(أحدها) : انه قال ىرث ماله وفي لفظ بربه

(والناني) : أن الصحاية فهموا ذلك ، فكتب عمر هذا جوابًا لا بي عبيدة حين سأله عن ميراث الخال وهم أحق بالفهم والصواب من غيرهم

(والثالث) أنه سماء وارثاً ، والاصل الحقيقة وقولهم ان هذا يستعمل للنفي قلنا والاثبات كقولهم يأعماد من لا عماد له ، ياسند من لا سند له ، ياذخر من لا ذخر له .

وربي سميد باسناده عن واسم ين حبان قال : نُوفي ثابت بن الدحداحة ولم يدع وارثاً ولا عسبة فرفع شأنه الى رسول الله ﷺ فدفع رسول الله ﷺ ماله الى ابن أخته أبسي لبابة بن عبد المتذر، ﴿ مسئلة ﴾ قال (فان كن ثلاث بنات ثلاث اخوات مفـترقات فلبنت الاخت من الاب الحمّس ولبنت الاخت من الاب الحمّس ولبنت الاخت من الام الحمّس)

جهلين مكان امهامهن وكذهك إن كن ثلاث عمات مفترقات مذهب احد وسائر المزرابن في ولد الاخوات ان للسال يقسم ببن الاخوات على قدر سهامهن فما اصاب كل اخت فهو لولدها والمال في مسئلننا ببن الاخوات على خمسة فيكون ببن اولادهن كذهك وكذهك إن كن ثلاث عمات متفرقات لانهن اخوات الاب فيراثه ببنهن كبراث الاخوات المتفرقات من اخيهن وكذهك الممكم تفرقات لانهن اخوات الام فميراثها بينهن كذهك وقدم اهل القرابة من كان لاب في ثلاث خلات متفرقات لانهن اخوات الام الم الا محد بن الحسن فانه قسم ميراث اولاد الاخوات على أعدادهم وأقامهم مقام أمهام كانهم اخوات

ومن مسائل ذلك منة بنات ثلاث اخوات منفرقات المال بين الاخوات على خمسة فيا أصاب كل واحدة فهو لبنتيها وتصبح من عشرة فول ابي يوسف المال كله لولد الابون قول محمد لهما شاشان

ورواه أبو عبيدة في الاموال الا أنه قال لم مخلف الا ابنة أخ له ، فقضى النبي وَلَيْسَائِيْهُ بميرانه لابنة أخيه ولانه ذو قرابة فيرث كذوي الفروض ، وذلك لانه ساوى الناس في الاسلام ، وزاد عليهم بالفرابة ، فيكان أولى منهم ، ولهذا كان أحق في الحياة بصدقته وصلته ، وبعد الموت بوصيته ، فأشبه ذوي الفروض والعصبات الحجوبين اذا لم يكن من يحجبهم وحديهم مرسل ثم محتمل أنه لا ميراث لمها مع قوي الغروض والعصبات ، ولذلك سمي الحال وارث من لا وارث له ،أي لا برث الا عندعدم الوارث وقولهم لا يرثان مع الحوتها قلنا لانها أنوى منها وقولهم أن الميراث أنما ثبت نصاً قانا قد ذكر نا تصوصاتم التعليل واجب مها أمكن وقد أمكن ههنا فلا يصار الى النعيد الحض.

(فصل) والرد يقدم على ميراث ذوي الارحام فتى خلف اليت عصبة أو ذا فرض من أقاربه أخذ جميع التركية ، هذا قول عامة من ورث ذوي الارحام قال الحبري لم يختلفوا أن الرد أولى منهم إلا ماروي عن سعيد بن السيب وعمر بن عبد العزيز أنهما ورثا الحال مع البنت فيحتمسل أنهما ورثاه للماروي عن سعيد بن السيب وعمر بن عبد العزيز أنهما ورثا الحال مع البنت فيحتمسل أنهما ورثاه للمون عصبة أو مولى لئلا بخالف الاجماع ، وقول انهي عليه الحال وارث من لاوارث له ، ومن مسائل ذلك أبو أم وجدة ، المال للجسدة ، بنت ابن وبنت بنت ابن ابن أخ وابن أخت عم وعمة بني الجمع في جميع ذلك

(فصل) وكذلك المولى المتق وعصباته يقدمون على ذوي الارحام ، وهو قول عامة من ورثهم

ولولد الام ائتلث وتصبح من ستة ست بنات ست أخوات متفرقات لبتي الاختين من الابوين الثاثان ولولد الام الثلث وتصبح من ستة وهذا قول محد بن اخت لابوين وابن وابنة اخت لاب وابنا أخت اخرى لاب وثلاثة بنين وثلاثة بنات أخت لام هي من مائة وعشر بن عند من سوى ومن ستين عند من فضل ومن أربعة وخمسين عند محمد قان كان معهم أربعة بنين واربع بنات اخرى لام صحت من مائة وأربعة وأربعة وخمسين عند محمد قان كان معهم أخت لابوين وسمين أخوات اخرى لاب وأربع عشرة أختا لام وسهم ولد الاب بينهم على تسعة فتصح من ثلاثمائة وثمانية وسبعين فإن كان ولد الاخت الابوين أبنا وبنتا صحت كذلك عند المنزلين وعند محمد كأنهما ختان لابوين فيسقط ولد الاب وتصح من مائة وستة وعشرين والقول في العات المتفرقات والحالات المتفرقات في ولد الاخرات المتفرقات

(مسئله) قال (اذاكن ثلاث نات ثلاثة اخوة متفرقين فلبنت الاخ من الأم السدس والباقي ابنت الاخمن الاب والأم)

هذا قول جميع المنز اين لان الاخوة المفتر قين يسقط و الد الاب منهم بولد الابوين و اللاخ الام السدس والبرقي كله اللاخ الابوين ثم ما صار اكل اخ نهو لو اده و كذلك الحكم في الاخوال المنفر قين وأولادهم لان الاخوال أخوة الام ، مسائل من ذلك ست بنات سنة اخوة مفتر قين لو اد الام الشاب والبرقي لو اد الابوين قول والبرقي لو اد الابوين قول عد لو إد الام الله ، بنت اخ لابوين وابن أخ لام و بنت أخ آخر لام ابن و بنت بنت أخ لاب وابنا وابنا ابن أخ لام أن ين وسومين عند المنز لين قال كان مكان كان مكان المناب المناب

من الصحابة وغيرهم وقول من لا يورثهم أيضاً ، وروي عن ابن مسعود تقديمهم على المولى ، وبهقال ابند أبو عبيدة ، وعبيدة ، ومدروق ، وحارب ابند أبو عبيدة ، وعبيدة ، والناسم بن عبد الله بن عبد الرحن ، وعرب بن عبد العزيز ، وميمون بن مهران ، والاول أصع ، لقوله عليه العلاة والسلام « الحال وارث من لا وارث له ، والمولى وايت ولان المولى يمقل وينصر أشبه العصبة من النسب .

و مسئلة كه (ويورثون بالتنزيل فيجملكلوارث عمزلة من أدلى به) فيجمل ولد البئات والاخوات كامهاتهم ، وبنات الاخوة ، والاعسام ، وولد الاخوة من الام كآبائهم ، والاخوال (، والحالات ، وابو الام كالام ، والمات ، والمم من الام كالاب ، وعنه كالمم ثم تجعل نسيب كل وارت لمن أدلى به مذهب أبي عبد الله رحمه الله في توريث ذوي الارجام مذهب أعل التربل وهو أن يتزلن كل واحد منهم مزلة من عت به من الورثة فتجعل له تعييه فان بعد وانزلوا دوجة درية حتى بصلوا إلى من

الآخ من الاب أخت كانت من ستين قان كان مهم ابن بنت أخت من أبرين عادت الى اثنين وسبعين (فصل) بنت أخ لام و بنت ابن أخ لاب للاولى السدس والباقي هذانية عند المنزلين ، وفي الفراية هو للا ولى لانها أقرب الى الميت بنت بنت بنت أخ لا بوين و بنت ابن أخ لا بوين المال لهذه في قولهم جيماً بنث ابن أخلام و بنت بنت أخ لا بوين وابن بنت أخ لاب اللا ولى السدس والباقي الثانية وقال أبو يوسف المكل لاثانية بنت أخلام و بنت بنت أخ لاب المال اللا ولى الافي قول الثوري و إن سالم وضرار للا ولى السدس والباقي الثانية لانهم يورثون البعيد مع القريب وان كانا من جهة واحدة

(فصل) إن وبنت أخت لأبوين وبنتا أخ لآب وأله بني أخت لاب وخسة بني أخت لام وعشر بنات أخ لأم أصلها من عانية عشر وتصح من خسائة وأربعين في قول المنزلين النصف من ذلك ين ولدي الاخت للابوين بالسوية عند من سوى وأثلانا عند من فضل ولولد الام الثلث وهو ما تة وعانون ولولد الاخ تسمون ولولد الاخ ستون ولولد الاخت ثلاثون، ولولد الاخ ستون ولولد الاخت تلاثون، ثلاث بنات الحرة مفتر قين و ثلاث بنات أخوات مفترقات لولدي الام الثلث بينها بالسوية والباقي لولدي الان منهم ثلاثة بني اخوال مفترقين فلهم السدس لابن الحالمن المن المناه ولبنت الاجوبن ويبقى التصف لبنت الاخ من الابوين ثلثاء ولبنت الاخت عنه وأله عن ويبقى التصف لبنت الاخ من الابوين ثلثاء ولبنت الاخت عنه وثلاثين والحكم في ثلاثة أخوال مفترقين في قسمة ميراث الام ينهم كالحكم في ثلاثة

عنون به فيأخذون ميرانه فان كان واحداً أخذ المال كله وإن كانوا جماعة قسمت المال بين من يمتون به فيأخذون ميرانه فان كان واحداً أخذ المال كله وإن كانوا جماعة قسمت المال في المحل لكل واحد جمل لمن أمت به فان بقي من سهام المسئلة شيء رد عليهم على قدر سها، هم، هذا قول علقمة ومسروق والشعبي والنحني وحماد ونعيم وشريك وابن أبي ايلي والثوري وسائر من من ورثهم غير أهل القرابة، وروي عن على وعبد الله رضي الله عنها أنهما نزلا بنت البنت منزلة الاب، والحالة منزلة الاب، والحالة منزلة الاب، والحالة منزلة الام، وروي ذلك وروي ذلك عن عمر رضي الله عنه في المعة والحالة. وعن على أنه زل المعة بمنزلة المم، وروي ذلك عن عمر رضي الله عنه في المعة والحالة. وعن الثوري وأبي عبيد، انها نزلاها منزلة الجد عن علقمة ومسروق، وهي الرواية الثانية عن احمد وعن الثوري وأبي عبيد، انها نزلاها منزلة الجدة وارئات، قالاً بوالم أخواها، والجد والجدة أبواها، ونزل قوم الحالة جدة لا أن الجدة أمها والمسجيع من ذلك تنزيل المنة أبا، والحالة أماً، لوجوه ثلائة.

(أحدها): ماروى الزهري أن رسول الله ﴿ قَالَ اللَّهِ عَالَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَيْكُ قَالَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ الللَّالِي اللَّهُ اللَّا لَاللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

(والثاني): أنه قول همر وعلى وعبد ألة في الصحيح عنهم ولا عنالف لهم في الصحابة . (الثالث): أن الاب أقوى حهات العنة والام أقوى جهات الحالة فتمين تغزيلها بهما دون فيرهما اخوة مفترقين في قسم ميرائهم بينهم وكذلك ثلاثة أخوال مفترقين مع ثلاث خالات متفرقات كثلاث بنات اخوة مفترقين مغ تلاث بنات أخوات مفترقات على ما ذكرنا .

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذ كان ثلاث بنات عمومة مفترقين فالمال لبنت العممن الابوالام . لانهن الهن مقام آبائهن)

أكثر أهل انتزيل على هذا وهو قول أهل القرابة وقال الثوري المال بين بنت المم من الأبوبن وبنت المم من الام على أربعة وقال أبو عبيد لبنت العم من الام السدس والباقي لبنت العم من الابوبن كبنات الاخوة ، ولا يصح شيء من هذا لانهن بمزلة آبائهن ولو كان آباؤهن أحياء لكان المال للم من الابوبن ، وقارق بنات الاخوة لان آباءهن يكون المال بينهم على سنة ويرث الأخ من الأم مع الأخ من الابوبن مخلاف العمومة وقيل على قياس قول محمد بن سالم المال لبنت العم من الام لانها بعد درجتين بمزلة الاب فيسقط به العمقال الخبري وليس بشيء وقد ذكر أبو الخطاب في كتاب الهداية قولا من رأبه يفضي الى هذا قانه ذكر أن الابوة جهة والعمومة جهة أخرى وأن البعيد والقريب من ذوي الارحام اذا كانا من جهتين نزل البعيد حتى يلحق بوارثه سواء سقط به القريب أو لم يسقط فيلزم على هذا أن تنزل بنت العم من الام حتى تلحق بوارثه سواء سقط به القريب أو لم يسقط فيلزم على هذا أن تنزل بنت العم من الام حتى تلحق بالاب فيسقط بها بنتا العمين الآخرين ، وأظن أبا

كنت الاخ وبنت الم فانها ينزلان عزلة أبويها دون اخوتها ولانه إذا اجتمع لهاترابات ولم عكن توريثها بجميعها ورثناها باقواها كالمجوس عند من لا يورثهم مجميع قرابتهم وكالاخ من الابوين قافا تورثه بالتعصيب وهي جهة أبيه دون قرابة أمه ، وأما أبو حنيفة وأصحابه فاهم ورثوهم على ترتيب العصبات ، فيملوا أولاهم من كان من ولد الميت وإن سفلوا ثم أبويه أو أحدها وإن سفلوا ثم ولد أبوي أبويه وان سفلوا كذلك أبداً لا يرث بنو أب أعلى وهناك بنو أب أقرب منه وإن نزات درجتهم ، وعن أبي حنيفة أنه جمل أبا الام وان علا أولى من ولد البات ويسمى مذهبهم مذهب أهل الفرابة

ولنا أنهم فرع في الميراث على غــيرهم فوجب الحاقهم بمن هم فرع له وقد ثبت أن ولد الميت من الاناث لا يسقط ولد أبيه فأولى أن لا يسقطهم ولده

(مسائل ذلك) بنت بنت و بنت بنت ابن ، المال بينها على أربة فان كان معها بنت أخ قالباقي لها وتصح من ستة فان كان معها خالة فلبنت البنت النصف ولبنت بنت الابن السدس تمكلة الثلثين، وللحالة السدس ، والباقي لبنت الاخ ، فان كان مكان الحالة عمة حجبت بنت الاخ وأخذت الباقي لان العمة كالاب فتسقط من هو بمزلة الاخ ومن نزلها عما جمل الباقي ابنت الاخ واسقط بها المحة ومن نزلها جداً قاسم بها ابنة الاخ اشك الباقي بينها نصفين ومن نزلها جدة حمل لها السدس ولبنت الاخ الباقي جداً قاسم بها ابنة الاخ اشاكي بينها نصفين ومن نزلها جدة حمل لها السدس ولبنت الاخ الباقي (المغنى والشرح السكير) (الجزء السابع)

الحطاب لو علم افضاء هذا القول الى هذا لم يقله ولم يذهب اليه لما فيه من مخالفة الاجماع ومقتضى الدلبل واسقاط القوي بالضعيف والقريب بالبعيد ولا يختلف المذهب في أن الحسكم في هذه المسئلة على ما قال الحرقي .

ومن مسائل ذلك بنت عم لا بوبن و بنت عم لاب المال الأولى: بنت عم لاب و بنت عم لام كذلك. بنت عم لاب و بنت عم لام المال اللاولى عند المنزلين وهوللنانية عنداً هل القرابة لانها أقرب. بنت عم لام و بنت بنت عم لا بوبن المال اللاولى في قولمم جيماً. بنت عم و بنت ابن عم المال اللاولى في قولمم بنت عم و بنت ابن عم المال المنت العم عندا الجهور و قول ابن سالم هو للاولى. بنت عمة من أبوين و بنت عم من أم لبنت العمة النصف ثم يرد عليها الباقي فيكون بينها على اربعة ، ثلاث بنات عمات مفترقات و بنت عم من أم المال بينهن على ستة فان كان معهن بنت عم من أبوين أو أب و رئت المال دونهن

ومسئلة ﴾ قال (فان كن ثلاث خالات مفترقات وثلاث عمات مفترقات فااثلث بين الثلاث خالات على خمسة اسهم)

فتصح من خمسة عشر سعما للخالة التي من قبــل الاب والام ثلاثة أسهم وللخالة التي من قبــل

وفي قول أهل القرابة لا ترث بنت الاخ مع بنت البنت ولا مع بنت بنت الابنشيئاً .

﴿ مسئلة ﴾ (فان أدلى جماعة منهم بواحد واستوت منازلهم فنصيبه بينهم بالسوية ذكرهم وأنثاهم سواء، وعنه للذكر مثل حظ الانتيين إلا ولد الام وقال الحرقي يسوى بينهم إلا الحال والحالة)

اختلفت الرواية عن أحمد في توريث الذكور والاناث من ذوي الارحام اذا كانوامن أب واحد وأم واحدة فنقل الأثرم وحنبل وابراهم بن الحارث في الحال والحالة يعطون بالسوية في جميع ذوي الارحام اختاره أبو بكر وهو مذهب أبي عبيد واسحاق ونعيم بن حماد لاهم لا ير ثون بالرحم المجرد فاستوى ذكرهم وأنناهم كولد الام، ونقل يعقوب بن بختان اذا ترك ولد خالة وخالته اجعاء بمنزلة الاخ والاختلاذكر مثل حظ الانبين وكذلك ولد المم والعمة ونقل عنه المروذي فيمن ترك خاله وخالته للحال الثلثان والحالة الثلث نظاهر هدا التفضيل وهو قول أهل العراق وعامة المنزلين لان ميراهم معتبر بغيرهم فلا يجوز حملهم على ذوي الفروض لأمهم يأخذون المال كله ولا على العصبة البعيد لانذكرهم ينفرد بالميراث دون الاماث فوجب اعتبارهم بالفريب من العصبات والاخوة والاخوات

وبجاب عن هذا بنهم معتبرون بولد الام وإنما يأخذون كل المال بالفرض والرد واتفق الجميع على التسوية بين ولد الام لان أباهم يسوي ذكرهم وأنناهم الا في قول من أمات السبب فان عنده على التسوية بين ولد الام لان أباهم يسوي ذكرهم وأنناهم الا في قول من أمات السبب فان عنده الخرقي أنه يسوى بين الجميع إلا الحال والحالة قال شيخنا

الاب سهم وللحالة التي من قبل الام سهم وللعمة التي من قبل الاب والام ستة أسهم وللعمة التي من قيل الاب سهمان وللعمة التي قبل الام سهمان، إما كان كذلك لان الحالات عَمْزلة الام والعات عَمْزلة الاب فكائن الميت خلف أباه وأمه فلامه الثلث والباقي لابيه ثم ماصار للام بين أخوامها على خسة لانهن أخوات لها متفرقات فيقسم نصيبها بينهن بالفرض والرد على خسة كما يقسم مال الميت بين أخواته المفترقات وما صار للاب قسم بين أخوانه على خسة فصار الكسر في الموضين على خسة واحداهما تجزىءعن الاخرى لانهما عددان مبّاثلان فنضرب خمسة في أصلالمسئلة وهو ثلاثة نصارت خمسة عشر كما ذكر للخالات سهم في خمسة مقسومة بينهن كما ذكر وللمات سهمان في خمسة نكن عشرة بينهن مر خسة كما ذكر أيضا وهذا قول عامة المنزلين ، وعند أهلالقرابة للممة من الابون الثلثان وللحالة من الابوين النك وسقط سائرهن ، وقال نعيم واسحاق الخالاتكابين سوا. فيكون نصببهن بينهن على اللائة وكذلك نصيب العمات يذبهن على اللائة يتساوين فيه فتكون هذه المسئلة عندهما من تسعة ، فان كان مع الحالات خال من أم ومع العات عم من أم فسهم كل واحد من الفريقين بينهم على ستة ، وتصح من ثمانية عشر سعا عند المنز لين. ثلاثة أخوال مفترقين معهم أخواتهم وعم وعمة من أم الثلث بين الاخوال والحالات على ستة ، للخال والحالة من الام ثلاثة بينهما بالسوية وثلثاء للخال والحالة من الابوين بينهما على الانة عند من فضل وهو قول أكثر المنزلين وإحدى الروايتين عن احمد وذكرها

فلا أعلم له موافقاً على هذا القولولاءلمت وجهه والخلاف إنما هوفي ذكر وأنثى أبوهما وأمها واحد فاما إِذَا اخْتَلْفُ آ بَاؤُهُمْ وأَمْهَامُهُمْ كَالْاخُوالُوالْحَالَاتُ المَفْرَقَيْنِ والعَاتِ المَفْرَقَاتِ أَوْ إِذَا أُدَلِّي كُلُّ وَاحْدُ مُنْهُمْ بغير من أدلى به الآخركابن بنت وبنت بنت أخرى فلذلك موضع يذكر فيه ان شاء الله تعالى

(مسائل ذلك) ان أخت معه أختدوابن بنت معه أخته المال بينهما نصفين عند من سوى وعنـــد أهل القرابة وسائر المنزلين المال بينهما على ثلاثة: ابنان وابنتا أخت لا بوبن وثلاث بني وثلاث بنات أخت لاب وأربع بني وأربع بنات أخت لام أصل المسئلة من خسة للاحت من الابوين ثلاثة بين ولدها على أربِمة وللاخت.من الاب سهم بين ولدها على سنة والاخت من الام سهم بين ولدها على عَانية والاربعة داخلة فيها والستة توافقها بالنصف فتضرب نصفها في عَانية تَكُن أَربعة وعَبْرين ثم في خمسة تكن ماثة وعشرين ومن فضل ابتي ولد الام محالهم وجمل ولد الاخت من الابوين ستة توافقهم سهامهم بالثاث فيرجمون الى اثنين فيدخلان في الثمانية وولد الاخت من الاب تسعة تضربها في ثمانية وان كانوا أولاد بنات أو أولاد أخوات من أبوين أو من أب فهي من اثنين وسبعين عندمن سوى ومن مائة وثمانية عند من فضل وقول أهل العراق هي من سبعة وعشرين كاولاد البنين

(فصل) اذا كان معك أولاد بنات أو أخوات قسمت المال بن أمهامن على عددهن فا أصاب

الحرقي في الحال والحالة خاصة دون سائر ذوي الارحام ، والرواية الاخرى هو بينهما على السوية والثنان بين العم والعمة بالسوية . ثلاث عمات وثلاث بنات عم وثلاث خالات وثلاثة بني خال الميراث للمهات والحالات وبسقط البانون فيكون للخالات الثلث والباقي للمات، فان كان معهم ثلاث بنات الحوة فللمخالات السدس والباقي للمهات لأمهن بمزلة الاب فيسقط مهن بنات الاخوة لانهن بمزلة الاخوة ، ويحتمل أن يجمل أولاد الاخوة والاخوات من جهة الابوة فيقدم ولد الابوين وولد الابعلى المهات لأمهم أولاد بنيه والمهات أخواته ، ووجه هذا الاحتمال اننا إذا جعلنا الاخوة جهة والابوة جهة أخرى مع ماتقرر من أصلنا أن البعيد والقريب اذا كانا من جهتين نزل البعيد حتى يلحق بوارثه سواء سقط به القريب او لم يسقط لزم منه سقوط ولد الاخوة ببنات الم من الام لانهن من جهة الاب ويلزم من هذا أن يسقطن بينات العمات والباقي لبنت الم من الام السدس بين بناتهن على خسة والباقي لبنات الاخوة ، لبنت الاخ من الام السدس والباقي لبنت العمن من الابوين ، وقصح المسئلة من ثلاثين فان لم يكن بنات الحوة من أبوين ولا من أب الاخوة من الابوين ، وقصح المسئلة من ثلاثين فان لم يكن بنات الحوة من أبوين ولا من أبات الاخوة من أبوين ولا من أبات الاخوة من الابوين ، وقصح المسئلة من ثلاثين فان لم يكن بنات الحوة من أبوين ولا من أب أب المن بنت الم من الابوين ، وقصح المسئلة من ثلاثين فان لم يكن بنات الحوة من أبوين ولا من أب أب

(قصل) خالة وابن عمة للخالة انثلث والباقي لابن العمة وهذا قول الثوري ومن ورث البعيد مع الغريب ، وفي قول أكثر المنزلين وأهل القرابة المال للخالة لانها أقرب ، وكذلك ان كان مكان

كل واحدة منهن فهو لولدها بالسوية عند من روى وعند من فضل جله بينهم على حسب ميرائهم واختلف أصحاب أبي حنيفة فذهب أبو بوسف الى قسم المال على عددهم دون مراعاة أمهاتهم اذا أستووا ممن يدلون به من الآباء والامهات الى بنات الميت للذكر مثل حظالا نثيين كاولادالبنين، وجمل محمد بن الحسن من أدلى بابن ابنا وان كان اننى ومن أدلى ببنت بننا وان كان ذكرا وجمل المدلى بهم بعدد المدلين ثم قسم بينهم على عددهم فما أصاب ولد الابن قسمه بينهم للذكر مثل حظ الانتيين وما أصاب ولد الابن قسمه بينهم للذكر مثل حظ الانتيين وما أصاب ولد الابن قسمه بينهم كذلك

(مسائل) من ذلك بنت ابن بنت وابن بنت بنت قول من سوى المال بينها نصفين وقول من فضل ان كانا من ولد بنين فكذلك وان كانا من ولد بنت واحدة فالمال بين ابنها وبنتها الابن ثلثاء ولبنتها غله فما أصاب ابنها فهو لا بنها فيصير للبنت سهان وللابن سهم وكذلك قول محمد وقول ابي يوسف للابن سهان وللبنت سهم كابن الميتوبنته: ابنا بنت بنت وابن ابن بنت قول من سوى لابن ابن البنت النصف والباقي بين الباقين على ثلاثة سواء كانوا من ولد بنت أو من ولد بنين وقول المفضلين ان كانوا من ولد بنين فلابن ابن البنت النصف والنصف الآخر بين الباقين على خسة وان كانوا من ولد بنت فلابن ابن البنت الناقين على خسة وان كانوا من ولد بنت فلابن ابن البنت النائان والثلث الباقي الباقين على خسة لان المالكان على خسة وان كانوا من ولد بنت فلابن ابن البنت النائان والثلث الباقي الباقين على خسة وان كانوا من ولد بنت فلابن ابن البنت النائان والثلث الباقي الباقين على خسة وان كانوا من ولد بنت فلابن ابن البنت النائان والثلث الباقي الباقين على خسة وان كانوا من ولد بنت فلابن ابن البنت النائان والبنت سهم فهو لولدها قول محمد يقسم بينهم على البنت الأولى فقسم بين ابنها و بنتها أثلاثاً للابن سهمان فهالا بنه وللبنت سهم فهو لولدها قول محمد يقسم بينهم على

الحالة خال: عمة وابن خال معه اخته الثلث بين ابن الحال وأخته بالسوية ان كان أبوها خالا من ام وان كان من أب أو من ابوبن ففيه روايتان (احداها) هو بينهما بالسوية أيضا (والتانية) على ثلاثة والبائي قلعمة وعند أكثر الفرضيين المال قلعمة: بنت عم وابن عمة وبنت خال وابن خالة الثلث ببن بنت الحدال وابن الحالة بالسوية ان كانا من أم. وان كانا من أب بين أو من أب فهل هو بينهما بالسوية أو على ثلاثة عمفه روايتان ، وان كان ابن الحالة من أم والحال من أب فلابن الحالة بينهما على مدس الثلث والباقي لبنت الحال ،وإن كانت بغت الحال من أم وابن الحالة من أب فاشلت ببنها على أربعة والبيقي لابن العم .وعد أكثر المنزاين المال كله لبنت العم لانها أصبى المالوارث: خالة وبنت عم من نزل العمة أبا جعل المال لها رمن نزلها هم جمل المال بينها نصفين وكذفك من أمات الدبب . بنت ابن عم لاب وبنت عمة لابو والثنان هما جمل المال بينها نصفين وكذفك من أمات الدبب . بنت ابن عم لاب وبنت عمة لابو نالمال من أربعة والثنان لابن العمة وتصح من أثبي عشر، وفي القرابة الثلث لبن العمة وتصح من أربة والثنان لابن العمة وتصح من أثبي الام أمان كان معهم ابة عم أو همة فاشات لابي الام والبقي لابة المالوارث والجبة والباقي لابة العال وخاة وابو أم المال لأبي الام أمه فان كان معهم ابة عم أو همة فاشات لابي الام والبقي لابة المالوارث والجبة والباقي لابة المالوارث والجبة والباقي لابة المالوارث والجبة والباقي لابة المالوارث والمجاة والباقي لابة المالوارث والجبة والباقي لابة أبي الام أمه فلا موسي تسقط أم الام: ابن خال وابن أخ من أم

خسة لان الان سعان لانه يدلي بان ولباقين الانة لانهم يدلون بأنتى وقول أبي يوسف يقسم بينهم على سمة لمكل ان سعان وللبنتسهم. ابنا بنت بنت وبنتا ان بنت قول من سوى المال ينهم على أربعة بكل حال قول المفضلين ان كانوا من ولد بنتين فكذلك وان كانوا من ولد واحدة فلا بنها الثلثان بين ابنتيه ولا بنتها الثلث بين ابنيها قول أبي يوسف المال بينهم على سنة لمكل ذكر سعان ولمكل ان سهم قول محد لكل ذكر سهم ولكل ان سعمان. ابنا وابنتا ابن أخت وثلاثة بني والمث بنات بنت أخت قول من سوى النصف بين الاولين على أربعة والنصف الثاني بين الآخرين على سنة وتصح من أربعة وتصح من أربعة وخسين، وان كانوا من ولد واحدة فللاولين الثانان سهم على سنة وللا تحرين أبي يوسف لذكر مثل حظ الانثين وتصح من خسة عشر وقول محد ولد ابن الاخت عمزلة أربعة أبي يوسف لذكر مثل حظ الانثين وتصح من خسة عشر وقول محد ولد ابن الاخت عمزلة أربعة أسهم بينهم على سنة وللا خربن سنة بينهم على تسعة وتصح من اثنين وأربعين وترجم بالاختصار الى أحد وعشرين: ابنتا أخ وابن وابنة أخت لا بنتي الاخ الثنان في قول المنزلين جميهم وقول محدوالثلث أحد وعشرين: ابنتا أخ وابن وابنة أخت لا بنتي الاخ الثنان في قول المنزلين جميهم وقول محدوالثلث الولدي الاخت بينها بالسوية عند من سوى ومن فضل جعله بينها أثلاثاً وهوقول محدوال أبوبوسف لولدي الاخت سعان ولكل واحد من الوافين مهم وتصح من خسة

المال بينهما على ثلاثة كأنهما أم وأخ من أم وعند المنز اين هو لابن الاخ عقان كان بعبما ابن أخت من أب قالمال بينهم على خمسة لابن الاخت ثلاثة أخاسه ولكل واحد منهما الحنس وان كان معهم بت أخ من أبوين فلها النصف واكل واحد من الباتين السدس وعند المنزلين لا شي. لابن الحال والمال بين الباقين على خمسة :خا! وابن ابن أخت لام المال بينهما على ثلاثة وعند المنزلين هو المخال. بت بنت أخت لا بربن وابن ابن أخ لأم وبت ابن أخ لاب وبنت خالة لمذه السدس والباقى لبنت ابن أخ لاب وعند المنزلين المال كله به

(فصل) عدة وابنة أخ المال العدة عند من نزلها أبا ولان الاخ عند من فرلها عدا وببنهما عند من فرلها جداً: بنت عم وبنت عدة وبنت أخ من أم وبنت أخ من أب لبنت الاخ من الام السدس والباقي لبنت الاخ من الاب قان لم يكن بنت أخ من أب قالباني لبنت العم، وبجيء على تول من نزل البعيد حتى يلحقه برارثه وجعل الابرة بهة والاخرة جهة أن يسقط أولاد الاخرة ، قان جعل الابرة جبة والعمومة جبة أخرى أسقط بنت العم بنت العدة وقبل أن هذا قول ابن الم وهو بعيد: بنت عم وبنت خال وبنت أخرى أب المنت الحمال اثلث والماقي لبنت الاخ وعند أكثر المنزلين الكل وبنت الاخ ؛ ثلاث بنات أخوات مفترقات وثلاث بنات همات مفترقات السدس الباقي بين بنات

(فصل) بنت بنت وبنت بنت ابن هي من أربعة عند المنزلين جيمهم وعند أهل القرابة أيضاً هو لبنت البنت البنا أقرب فان كان معها بنتا بنت أخرى فكانهم بنتا ابن وبنت فسئلتهم من عمانية وقصح ستة عشر : ابن بنت ابن وبنت ابن بنت المال للابن لانه أقرب الى الوارث وهذا قول عامة من وربهم الا ما حكى عن ابن سالم أنه ينزل البعيد حتى يلحق بوارثه فيكون المال بينهما على أربعة البنت ثلاثة وللابن سهم كبنت وبنت ابن بنت بنت ابن ابن وبنت بنت ابن ابن أخر المولى ثلاثة أرباع الملك والربع الماقي بين البافيات على أربعة فتضربها في اصل المسئلة تكن من منة عشر: ابن و بنت بنت وثلاث بنات بنت وابنا بنت ابن لا شيء لهذين في قول الجيم لان أمهما تسقط ماستكال البنات الثائين ويكون النصف بين الابن وأخته على اثنين والنصف الآخر على ثلاث، وتصح من اثني عشر عند من ويكون النصف بين الابن وأخته على اثنين والنصف الأربة ايضاً. بنت بنت بنت وبنت ابن ابن على ادبعة وتسقط الاخرى لان هذه وارثة وبنت بنت ابن ابن المن المن الولى والاخيرة على الابن في اول درجة؛ بنت بنت وبنت بنت ابن ابن على ادبعة وتسقط الاخرى لان هذه والاخيرة على الابن في اول درجة؛ بنت بنت وبنت بنت ابن ابن على ادبعة وتسقط الاخرى لان هذه والاخيرة على الربعة عند المنزلين وقال اهل القرابة هو الاولى قول ابن سالم هو الاوليين وتسقط الثالثة

﴿ مسئلة ﴾ (واذا كان ابن وبنت اخت وبنت اخت اخرى فلبنت الاخت وحــدها النصف وللاخرى واخيها النصف بينهما)

العات على خمسة وتصح من ثلاثين قان كان مصرخال أو خالة او أحد من أولادها فله السدس ولا شيء لوالد العبات إلا على قول ابن سالم وأصحابه فأنه يورثههم ويسقط وادالاخبرات، ويقتضيه قول أني الخطاب : خالة وحمة وثلاث بنات ثلاث أخرات مفترقات للخالة السندس والباقي العمة ومن زُلْمًا هما فلبنتي الاخت من الابرين النصف وابنتي الاخت من الاب السدس ولبنتي الاخت من الام السدس فان كن بنات ستة أخوات مفترقات عالت على عذا إلى سبمة

﴿ فصل في عات الابدين وأخوالها وخالاتهما ﴾ مذهبنا ماتقدم من تقديم الأسبق إلى الوارث إن كانا منجهة واحدة وتنزيل البعيد حتى ياحق برارته إن كانا منجهتين ثم مجمل لمن يدلي به ماكان له وأكثر المنزلين يعطون الميراث للأسبق بكل حال. والمشهور عن أهل المراق ان نصيب الامبين خالمارخالتهاوعهاوعمتهاغلى ثلاثة ونصيب لاب بين هاته رخالانه كذلك ومن مسائل ذلك ثلاث خالات أممنترةات وثلاثة أحمام أم معترقين وثلاث خالات ابمفترقات فخالات الاممنز لة أمالام وخالات الاب يمنزلة أم الاب فيكرن المال بين هانين الجدنين نصفين و نصيب كل واحدة أنهما بين أخواتها على خمسة وتسقط عمات الام لانهن بمنرلة أب الام وهو غير وارث ، فان كان مهه حمات أب فلخالات الاب والام السدس بينهما والباقي لعمات الاب لأمهن عنزلة الجد: همة أب وهمة أماممة الامالنك والباقي لعمة الاب ، هذا قياس المذهب وهو قول أهل العراق ، وقال القاضي المال لمنة الاب لانها أسيق

لا خلاف بين المنزلين في ان لو لد كل اخت مير أنها وهو النصف فن سوى جمل النصف بين الاخت واخته نصفين والنصف الآخر لبنت الاخرى وتصح من أربعة ، ومن فعلل جمل النصف بيذها على ثلاثة وتصح من ستة وقال أبو يوسف للابن النصف ولـكل بنت الربع وتصح من أربعة وقال محمد لوله الاحجَّت الاولى الثلثان بينها على ثلاثة واللاخرى اثلث وتصح من تسعة واذا انفرد ولد كل أخ أو أَخت فالممل فيه على ما ذكرنا في أولاد البنات،ومتى كان الاخوات والاخوة من ولد الام فاتفق الجميع على التسوية بين ذكرهم وأنتاهم إلاانثوري ومن أمات السبب: ثلاث بنات أخ وثلاثة بني أخت إن كانا من أم فالمال بينهم على عددهم وان كانا من أب أو من أبوين فلبنات الأخالثان ولبني الاخت الثلث وتصع من تسعة عند المزلين وتحمد وفي قول أبي يوسف يجبل لبني الآخت الثنين ولبنات الاخ الثلث : ابن و بنت أخت لا بوين وان أخت لام هي من أربعة عند من فضل وعند من سوى تصحمن عانية ، قول محمد كا ُنهما أختان من أبوين واخت من أم وتصح من خمسة عشر قان كان ولد الام أيضاً إبنا وابنة صحت عند جميمهم من ، انية إلا الثوري فانه يجمل الذكر من ولدالام مثل حظ الانتيين فنصح عنده من اثني عشر وعند محمد هي من عانية عشر : ابنا احت لابوين وابن وابنة أخت لاب وابنا أَخْتَ اخْرِي لَابِ مِن ثَمَانَية فِي قُولَ عَامِتُهم وتُصْحَ مِن أَثَنِينَ وَثَلَاثَيْنَ عَنْدَ مِن سُوى ، وعند مِن فضل من ثمانية وأربعين ، وقول محمد يسقط ولد الاب ويتفق قوله وقول إلى يوسف في أن المال لاين

لأنها أخت الجد وهو وارث وهذا قول أكثر المنزاين لأنهم يورثون الاسبق بكل حال ، خالة أموهمة اب قلخالة السدس والبرقي الممنالانهما كجدة وجدة وكذاك القول في خلة أب وهمنه: خالة أم وخالة أم اب المال قلخال لانه بمنزلة بحدة والبحدات بمنزلة الانهما بمنزلة أم ام وام ام أب الجنال الب وهم ام المال قلخال لانه بمنزلة جدة والبحدات بمنزلة الانهات: بنت خال أم وبنت هم آب لبنت الحل السدس ولبنت العم ما بقي ومن ورث لاسبق جعل الكل لبنت العم ، أبو ابي ام وابو ام اب المال لابي ام الاب فان كان معهما ابو ام ام فهو بينهما نصفين لابهما بمنزلة جدتين متحاذيتين ابو ام ابي ام وابو ابي ام ام المال لهذا لانه اسبق قان كان معهما أبو ام ابي اب فالمال لا لانه يدلي الوارث أب أبي أم لام أبي الام اشت والباقى للاب فان كان معهما أبو ام ام فالمال له لانه يدلي بوارث فان كان معهم أبوام اب فالمال بين هذا والذي قبله نصفين

(فصل) واذا كان قدي الرحم قرابتان ورث بهما باجاع من الورثين لهم إلا شيئابحكي عن أبي يوسف أنهم لايرثون إلا بترابة واحدة وليس بصحبح عنه ولا صحيح في نفسه لانه شخص له جهتان لا يرجح بهما فورث بهما كانوج اذا كان ابن عموابن العماذا كان أخامن أم ، وحساب ذلك أن تجمل ذا القرابتين كشخص فتقول في ابن بنت بنت هو ابن ابن بنت أخرى و بنت بنت بنت أخرى للابن الثانان والبنت اثلث قان كانت أمهما واحدة فله ثلاثة أرباع المال عند من سوى ولاخته الربع ومن

الاخت من الابون: ابن اخت لابوبن وابن وابنة اخت لام وابنا وابنتا أخت أخرىلام قول المنز اين م م عشرين انثوري من ثملاثين محمد من ستين

(فصل) ثلاث بنات ثلاث أخوات مفترقات مذهب احمد وسائر المنزلين ان المال بقسم بين الاخوات على قدر سهامهن فما اصاب كل احت فهو لولدها والمال في هذه المسئلة بين الاخوات على على خدمة فيكون بين اولادهن كذلك، والحسكم في ثلاث بنات عمات مفترقات كذلك لاتهن أخوات الاب فيراثه بينهن على خسمة، وكذلك ثلاث خالات مفترقات لانهن اخوات الام وقدم أهل القرابة من كان لاب وأم من جميعهم ثم من كان لاب ثم من كان لام إلا محمد بن الحسن فأنه قسم ميراث اولاد الاخوات على أعدادهم واقامهم مقام أمهاتهم كأنهم أخوات

(مسائل) من ذلك ست بنات ثلاث اخوات مفترقات المال بين الاخوات على خسة فما الثلثان كل واحدة فهو لبنيها و تصح من عشرة وعند ابي يوسف المال كله لولد الابوين و عند محمد لها الثلثان ولولد الام الثلث و تصح من سنة : ست بات ست اخوات مفترقات لبنتي الاختين من الابوبن الثلثان ولولد الام الثلث و تصح من سنة هذا قول محمد ابن أخت لابوين وابن وابنة اخت لاب وابنا وابنتا اخت اخرى لاب و ثلاثة بني و ثلاث بنات اخت لام هي من مائة وعشرين عند من سوى ومن ستين اخت اخرى لام هي من مائة وعشرين عند من سوى ومن ستين هند من فضل ومن اربعة و خسين عند محمد ، قان كان مهم اربعة بني واربع بنات اخت اخرى لام

فضل جمل له النصف والثاث ولاخته الدس وهذا قول أكثر النزاين وقول أبي حنيفاو محمد وفياس قول أبي يوسف له أربعة أخياس المال ولاخته الحس: بتا أخت من أم احداهما بنت أخ من أب وبت أخت من أبربن هي من اثني عشر ستة لبنت الاخت من الابين وأربة قدات القرابتين من جهة ابنها ولها سهم من جهة أمها وللاخرى سهم: همتان من أب احداهما خالة من أم وخالة من أبربن هي من اثنى عشر أيضا قدات القرابتين خمهة وقعمة الاخرى أربة وقلخالة من الابربن ثلاثة قان كان معهما عم من أم هو خال من أب صحت من تسعين: ابن وبنت ابن عة من أم البنت هي بنت عم من أم هو خال من أب صحت من تسعين: ابن وبنت ابن عقو ابن بنت خال آخر من أب والعم هو خال من أب: ابن وبنت ابن خال من أب الابن هو ابن بنت خال آخر من أب والح لان عن أم هي من أبه هي من أبه هي من أبه هي من أم هي من أم هي من أم هي من أم هي من أب الابن عن أب الابن عن أم هي من أم هي من أم هي من أبه هي من أب الابن عن أب الابن عن أب بنت خال آخر من أب والحد الله عن أب الابن عن أب الابن عن أب الابن عن أبه هي من أبه

(مسائل شتى) يعني منفرة فانها مسائل من أبواب تفرنة يقال شنى وشتان وقال الله تعالى (تحسبهم جميعا وقلوبهم شنى) وقال تعالى (ان سعيكم اشتى) وقال الشاعر:

قد عشت في الناس ألمواراً على طرق شنى وقاسيت نبها المين والفظما

(مسئلة) قال (والخنثى المشكل برث نصف ميرات ذكر ونصف ميراث انثى فادبال من حيث يبول الرجل فليس بمشكل وحكمه في الميراث وغيره حكم رجل وإن بال من حيث تبول المرأة فله حكم امرأة)

صحت من ، أنه واربعة واربعين عند المنزلين كلهم، أول محمد كانهم اخت لابوين وست اخوات لاب واربع عشرة اختاً لام سهم ولد الاب بينهم على تسمة فتصح من نلمائة وعانية وسبمين، قان كان ولد الاخت من الابوين ابناً وبنتاً صحت كذلك عند المنزلين وعند محمد كانها اختان لابوين فيسقط ولد الاب وتصح من مائة وسنة وعشرين والقول في المات المفترقات والحالات المفترقات والحالات المفترقات في ولد الاخوات المفترقات

(فصل) فان كن ثلاث بنات ثلاث الحوة مفرقين فلبنت الاخ من الام السدس والباقي لبنت الأخ من الابوين هذا قول جميع المنزلين لان الاخوة المفترقين يسقط ولد الاب منهم ولدالابوين وللاخ للام السدس والباقي كله للاخ للابوين ، ثم ما صار لكل اخ فهو لولده وكذلك الحسم في الاخوال المفترقين لانهم إخوة الام

(مسائل) من ذلك ست بنات ستة الخوة المترقين كولد الام الثلث والباقي لولد الابوين : ست بنات مثلة الحوة مفرقين لولد الام الله دس والباقي لولد الابوين قول محد لولد الام الثلث: بغت اخ لا يوين وابن اخ لام وبنت اخ آخر لام ، ان و بنت بنت اخ لاب وابنا وابنتا ابن اخ لام وثلاث بني (المغنى والشرح السكير) (الجزء السابع)

الحتى هوالذي له ذكر وفرج امرأة أو ثنب في مكان الفرج مخرج منه البول وبقسم الممشكل وغير مشكل فالذي يتبين فيه علامات الذكورية أو لابوثية فيعلم أنه رجل أو امرأة فليس بمشكل والماهو رجل فيه خلقة زائدة أو امرأة فيها خلقة زائدة وحكمه في ارثه وسائر أحكامه حكم ما ظهرت علا انه فيه ويعتبر بمباله في قول من بالهنا قوله من أهل الدلم، قال ابن المنذر اجم كل من محفظ عنه من أهل الدلم على أن الحقى يورث من حيث يبول أن بال من حيث يبول الرجل فهو رجل وان بال من حيث ببول الرجل فهو رجل وان بال من حيث ببول المرأة ، وممن روي عنه ذلك على ومعاوبة وسعيد بن المسيب وجاب بن زيد وأمل الكوفة وسائر أهل الهلم .

قال ابن اللبان روى السكابي عن أبي صالح عن ابن عباس أن النبي والله عن مولود له قبل وذكر من ابن بورث ? قال من حيث يبول وروي أنه عايه السلام أني بخنى من الانصار نقال ورثوه من أول ما يبول منه » ولان خروج البول أعم العلامات لوجودها من الصغير والسكيروسائر الدلامات انما يوجد بعد السكبر مثل نبات اللحية و تغلك الثدي وخروج المني والحيض والحبل وان بال منها جيماً اعتبرنا أسبقها نص عايه أحمد وروي ذلك عن سعيد بن المسيب وبه قال الجهور قان خرجا مما ولم يسبق أحدها فقال أحمد في رواية اسحاق بن ابراهيم برث من المسكان الذي ينزل منه أكثر وحكي هذا عن الاوزاعي وصاحبي أبي حنيفة ووقف في ذلك ابو حنيفة و لم يعتبره اصحاب الشافعي رضي الله عنه في احد الوجهين

وثلاث بنات بنت أخ لام تصع من أثنين وسبمين عند المنز لين، فان كان مكان الاخ من أب اختكانت من ستين فان كان معهم أن بنت أخت من أبوين عادت إلى أننين وسمين

(نصل) بنت اخ لام وبنت ابن اخ لاب اللا ولى السدس والباقي الثانية عند المنزلين وفي القرابة هي للا ولى لانها اقرب إلى الميت. بنت بنت اخ لابوين وبنت ابن اخ لابوين المال لهذه في قول الجيع: بنت اخ لابوين وبنت ابن اخ لاب للاولى السدس والباقي الثانية ، وقال ابو يوسف السكل الثانية : بنت اخ لام وبنت بنت اخ لاب الماللاولى إلا في قول الثوري وابن سالم وضرار للاولى السدس والباقي الثانية لانهم بورثون البعيد مع القريب ، وان كانا من جهة واحدة : ابن وبنت اخت لابوين وبنتا اخ لاب وثلاثة بني اخت لاب وخس بني اخت لام وعشر بنات اخ لام اصلها من عانية عشرو تصع من خمائة واربعين في قول المنزلين النصف من ذلك بين ولدي الاخت للابوين الدوية عند من سوى واثلاثاً عند من فعل الولد الام الثلث وهومائة و عمانون لولد الاخت تسعون ولولد الاب تسمون ولولد الاب تامن الام الثاث بينها بالسوية والباقي لولدي الابوين لبنت الاخ المناه ولبنت المنت الله من الام سدسه الاحت الله وان كان معهم شلاث بني اخوال مفرقين فلهم السدس لابن الحال من الام سدسه الاحت الله وان كان معهم شلاث بني اخوال مفرقين فلهم السدس لابن الحال من الام سدسه

ولنا أنها مزية لاحدى العلامتين فيمتبر بهاكالسبق فان استويا فهوحينئذ مشكل فانمات له من يرقه نقال الجهود يوقف الام حتى ببلغ فيتبين فيه علامات الرجل من نبات اللحية وخروج المني من ذكره وكونه مني رجل ، أو علامات النساء من الحيض والحبل و قالك الثديين في عليه أحمد في رواية الميموني وحكي عن علي والحسن أنها قالا تعد اضلاعه فان اضلاع المرأة اكثر من اضلاع الرجل بن أم ماء من المبان هو قال جابر بن زيد برأف الى جنب خالط فان بال عليه فهو رجل وان شلشل بين فخذيه فهو امرأة وليس على هذا تعويل يوأف الى جنب خالط فان بال عليه فهو رجل وان شلشل بين فخذيه فهو امرأة وليس على قدا تعويل والصحيح ما ذكرناه إن شا الحله تعالى وانه يوقف أمره مادام صغيراً فان احتيج الى قسم الميراث اعملى هو ومن معه اليقين ووقف الباقي إلى حين بلوغه فتعمل المسئلة على أنه اشي وتنفع علامة الميكل وارث أقل النصبيين و نقف الباقي حتى يباغ ، فان مات قبل بلوغه أو بلغ مشكلا فلم تظهر فيه علمة المدينة ومكة والثوري والمؤلؤي وشريك والحسن بن صالح وأبي يوسف ويحبى بين آدم وضرار ابن صرد و نعيم بن حاد رورثه أبوحنينة بأدوا حالاته واعلى الباقي لمائر الورثة واعطاه الشاني ومن دعه اليقين و ومضهم بالدعوى من أصل المال وفيه وورثه بعض أهل البعرة على الدعرى فيا بتي بعد اليقين و بعضهم بالدعوى من أصل المال وفيه ورال شاذة سوى هذه.

وباقيــه لابن الحـــال من الابوبن ويبقى النصف لبنت الائخ من الابوبن ثلثاء ولبنت الاخت ثلثه وتسح من سنة وثلاثين .

(مسئلة) (وان اخافت منازلهم من المدلى به جعلته كاليت وقدت نصيبه بينهم على ذلك كذلات خالات مفرقات وثلاث عمات مفرقات فالثلث بين الحالات على خمة والثلثان بين العات كذلك فاجرز باحداهما واضربها في ثلاث: تمكن خمة عثمر للخالة التي من قبل الاب والام ثلاثة السهم وللحفة التي من قبل الاب والام ستقاسهم وللحق من قبل الاب سهمان وللتي من قبل الام سهان، اعاكان كذلك لان الحالات بمزلة الام والعات بمزلة الاب فكان المالاب في المنات بمزلة الاب فكان المنات بين اخواتها على خمة كا يقسم مال الميت بين اخواته المفرقات، وما صار للاب قسم بين اخواته على خمية فصار الكسر في الموضين على خمية واحداها المفرقات، وما صار للاب قسم بين اخواته على خمية فصار الكسر في الموضين على خمية واحداها غيرى و عن الاخرى لانهما عددان مماثلان، فتضرب احداهما في اصل المسئلة وهي ثلاثة تكن خمية عشر، فللخالات سهم في خمية مقسومة بينهن كا ذكر وللمات سهمان في خمية مقسومة بينهن على خمية كا ذكر وهذا قول عامة المزلين وعنداهل الفرابة للعمة من الابوين الثلثان وللخالة من الابوين

ولنا قول ابن عباس ولم نعرف له في الصحابة منكرا ولان حالتيه تساوتا فوجبت التدوية ببن حكيما كا فو تداعى نفسان دارا بايدبهما ولا بيئة لهماء وليس توريثه باسوأ احواله بأولى من توريث من معه بذلك نتخصيصه بهذا تحكم لادلبل عليه ولا سببل إلى الوقف لانه لاغاية له تنتظر وفيه تضييم الملل مع يقين استحقاقهم 4

(فصل) واختلف من ورثه نصف ميراث ذكر ونصف ميراث اننى في كيفية نوريم فذهب أكثرهم إلى ان مجملوا مرة ذكورا ومرة إناثا وتعمل المسئلة على هذا مرة وطى هذا مرة ثم تضرب احداها في الاخرى ان تباينتا أر في وفقها ان انفقتا رتجتزى، باحداهما ان تماثلنا أو باكثرها ان تتاسبتا فتضربهما في النبن ثم تجمع ما لكل واحد منهما ان تماثلنا وتضرب ما لكل واحد منهما في الاخرى ان تباينتا أد في وفقها ان اتمقتا فتدفعه اليه ويسمى هذا مذهب المنزلين وهو اختيار أصحابنا وذهب الثوري والاؤلؤي في الواد اذا كان فيهم خشى إلى أن مجمل للاشى سهمين والخشى ثلاثة والذكر اربعة وذهك لاننا نجمل للاش معمن والخشى والذكر اربعة وذهك أربعة والخشى فعفهما وهوائنان والذكر ضعف ذلك أربعة والخشى فعفهما وهوائنان والذكر ضعف في المواضع وغالفه في بعضها وبيان اخلافهما اننا لو قدرنا ابنا و بننا وواداً والأول الأول الأول الأول الأول الأول الأول الأول الأول

الثلث وسقط سائرهن، وقال نعيم واسحاق الخالات كلهن سواء فيكون لصيبهن بينهن على ثلاثة وكذلك نصيب العات بينهن على ثلاثة يتساوين فيه فتكون هذه المسئلة من تسعة، فان كان مع الحالات خال من ام ومع العات عم من ام فسهم كل واحدمن الفريقين بينهم على ستة وتصح من عانية عشر عند المزلين (مسئلة) (فان خلف ثلاثة اخرال مفترقين فللخال من الام السدس والباقي بلخال من الابوين) كا لو خلف ثلاثة اخرة مفترقين ويسقط الحال من الاب كما يسقط الأخ من الاب في الاخوة المفترقين بالاخ من الابوين، وكذلك ثلاثة أخوال مفترقين مع ثلاث خالات مفترقات كثلاث بنات أخوات مفترقات كا ذكر

('مسئلة) (فان كان مهم أبو أم أسقطهم) كما يسقط الاب الاخوة وأولادهم

(فصل) ثلاثة أخوال مفترتين معهم اخواتهم وعموعمة من أم الثلث بين الاخوال والحالات على ستة للخال والحالة من الام الثلث بينها بالسوية وثناه للخال والحالة من الابوين بينها على ثلاثة عند من فضل وهو قول أكثر المنزلين واحدى الروايتين عن احمد وذكرها الحرقي في الحال والحالة خاصة والرواية الاخرى هو بينها على السوية، والثلثان بين العم والعمة بالسوية: ثلاث عمات وثلاث بنات عم، وثلاث خالات ، وثلاثة بني خال ، الميراث للمات والحالات وسقط الباقون وكون للخالات النائد والباقي للمات لانهن عنزلة الاب

مسئلة الذكورية من خمسة والانوثية من أربعة تضرب إحداها في الاخرى تكن عشرين ثم في النيزة تكن أربعين البنت سهم في خمسة وسهم في أربعة يكن لها أسعة ، والذكر عانية عشر والمخنثى سهم في خمسة وسهم في أربعة يكن له ثلاثة عشر وهي دون ثلث الاربعين وقول من ورثة الدعوى فياجمي بعد اليقين يوافق قول المنزلين في أكثر المواضع قانه يقول في هذه المسئلة الذكر الحسان بيقين وهي سنة عشر من أربعين وهو يدعي النصف من عشرين والبنت الحس بيقين وهي تمدعي الربع والمخنثى الربع بيقين وهي تمدعي الربع والمخنثى الربع بيقين وهو يدعي الحسين سنة عشر و المحتلف فيه سنة أسهم يدعيها الحنثى كلها فتعطيه نصفها ثلاثة مع العشرة التي معه صارت له ثلاث عشره واللابن يدعي أربعة فتعطيه نصفها سهمين صار له عماني عشر والبنت تدعى سهمين فتدفع اليها سها صار لها تسعة ، وقد ورثه قوم بالدعوى من أصل المال فعلى قولم يكون الميراث في هذه المسئلة من ثلاثة وعشرين لان المدعى ههنا فصف وربع وخمسان فعلى قولم يكون الميراث في هذه المسئلة من ثلاثة وعشرين لان المدعى ههنا فالدعوى من أصل المال فيكن في المسئلة بنت في قول النوري هي من سبعة وكذلك قول من ورثه بالدعوى فيها عدا اليقين لم يكن في المسئلة بنت في قول النوري ومن أثبي عشر في التنزيل من اثبي عشر فلان سبعة والخشى خمسة في قول الثوري ومن أثبي عشر في التنزيل من اثبي عشر فلان سبعة والخشى خمسة في قول الثوري ومن أثبي عشر في التنزيل وان كانت بنت ورقد خشي ولا عصبة معها فعي من خمسة في قول الثوري ومن أثبي عشر في التنزيل وان كان معهما عصبة في من سنة الخشى ثلاثة والبنت سعان والعصبة سهم في الاقوال الثلاثة ، قان

فيسقط منهن بنات الاخوة لانهن بمنزلة الاخوة ويحتمل أن يجعل أولاد الاخوة والاخوات من جهة الابوة فيقدم ولد الابوين وولد الاب على العات لانهن أزلاد بنيه والعات أخواته ، ووجه هذا الاحمال أننا اذا جعلنا الاخوة جهة والابوة جهة أخزى مع ما تقرر من أصلنا أن البعيد والقريب اذا كانا من جهتين نزل البعيد حتى يلحق بواراه سواء سقط به القريب أو لا لزم منه سقوط بنات الاخوة بينات العم من الام لانهن من جهة الاب ويلزم من هذا أن يسقطن بينات العات وبنات الاعمام كلهم ، فاما انكان مكان العمات والحالات بناتهن فللحالات السدس بين بناتهن على خسة والباقي لبنات الاخوة لبنت الاخ من الابوين، وتصح المسئلة من ثلاثين فان لم يكن بنات اخوة من أبوين ولا من أب فالباقي لبنت العم من الابوين .

وفصل) خاة وان عمة للخالة الثلث والباقي لابن عمته ، وهذا قول الثوري ومن ورث البعيد مع القريب، وفي قول أكثر المنزلين وأهل القرابة : المال للخالة لانها أقرب وكذلك اذكان مكان الحالة خلا. عمة وابن خال معه أخته الثلث بين ابن الحال وأخته بالسوية إن كان أبوهما خالا من أم وإن كان من أب أو من أبوين ففيه روايتان (احداهما) هو بينها بالسوية أيضاً (والثانية) على ثلاثة والباقي للسمة وعند أكثر الفرضيين المال السمة : بنت عم وابن عمة وبنت خالوابن خالة الثلث بين بنت الحال وابن الحالة بالسوية أو على ثلاثة الحال وابن الحالة بالسوية أو على ثلاثة الحال وابن الحالة بالسوية أو على ثلاثة المن أبوين أومن أب فهل هو بالسوية أو على ثلاثة الحال وابن الحالة بالسوية أو على ثلاثة الحال وابن الحالة بالسوية أو على ثلاثة المنا وابن الحالة بالسوية أو على ثلاثة الحال وابن الحالة بالسوية أو على ثلاثة الحال وابن الحالة بالسوية أو على ثلاثة المنا من أبوين أومن أب فهل هو بالسوية أو على ثلاثة الحال وابن الحالة بالسوية أو على ثلاثة المنا من أبوين أومن أب فهل هو بالسوية أو على ثلاثة الحالة بالسوية أو على ثلاثة المنا من أبوين أومن أب فهل هو بالسوية أو على ثلاثة المنا من أبوين أومن أب فهل هو بالسوية أو على ثلاثة المنا من أبوين أومن أب فهل هو بالسوية أو على ثلاثة المنا من أبوين أومن أب فهل هو بالسوية أو على ثلاثة المنا من أبوين أومن أبوين أومن أبوين أومن أبوين أبو

(١)في لسخة ثلاثة (٢)في لسخة من اثني عثمر

كان معهما أم وعصبة أهي في التنزيل من سنة وثلاثين للأم سنة والخشى سنة عشر والبنت أحدعشر والمعمية ثلاثة ، وقياس قول الثوري أن يكون الخشى والبنت ثلاثة أرباع لمال بإلهما على خمسة (١) والام السدس وبيتى نصف السدس المعصبة وتصبح من ستين (٢) وان كان واد خشى وعصبة فالخشى ثلاثة أرباع المال والباقي المعمية إلا في قول من ورئهما بالدعوى من أصل المال قانه يجعل المال بينهما أنلاثه لان الخشى تدعي المال كله ، والعصبة تدعي نصفه فتضيف النصف إلى السكل فيكون الاثمة أنصاف السكل نصف ثاث : بنت وولدا بن خشى وعم هي في التنزيل من اثنى عشر ، وترجم بالاختصار إلى سنة البنت النصف والخشى انثاث والعم السدس

(فصل) وان كان الحنني برت في حال دون حال كزوج وأخت وولد اب خشى فقتضي قول الثوري أن يجعل للخشى نصف ما برئه في حال إربه وهو نصف سهم فتضمه إلى سهام البافين وهي سنة ثم تبسطها أنصافا ليزول السكمر فتصير ثلاثة عشر له منها سهم والباقي ببن الزوج والاخت نصفين ، وقد عمل أبر الخطاب هذه المسئلة على هذا في كتاب الهداية ، وأما في التنزيل فتصح من مانية وعشرين للدنة عشر ، وأن كان عائية وعشرين للدنة عشر ، وأن كان ذوج وأم وأخوان من أم وولد أيب خنثي فله في حال الانوثية ثلاثة من تسعة فاج وله نصفها مضمو ما ألى سهام باقي المسئلة ثم ابسطها تكن خمسة عشر له منها ثلاثة وهي الحنس وفي التنزيل له سنة من ستة

فيه روايتان . وإنكان ابن الخالة من أم والحال من أب فلابن الخالة سدس النات والباقي لبنت الحال وإنكانت بنت الحال من أم وان الحالة من أب فالناث بينها على أربعة والباقي لابن السمة وعند أكثر المنزلين المال كله لبنت العم لانه اسبق إلى الوارث: خالة وبنت عم ثلث وثانان وعندا هل القرابة هوللحالة: عمة وبنت عم من نزل العمة ابا حمل المال لها ومن نزلها عماً حمله بينهما نصفين وكذلك من المات السبب: بنت ابن عم لاب وبنت عمية لابوين المال لبنت ابن العم. ابن خالمن أم وبنت خالة من أب وبنت عم منام وابن عمة من أب انتاث من اربعة والثلثان من اربعة ايضا وتصح من ابني عشروفي الفرابة الثلث لبنت الحالة والثلثان لابن العمة وتصح من ثلاثة

(فصل) خالة وخال وأبو ام المال لابي الام فان كان معهم أبنة عم أوعمة فالنات لابي الام والباقي لابنة الهم أو العمة فان كان مكان أبي الام أمه فلا شيء لها لان الحالة اسبق ألى انوارث والجهة واحدة: خالة وأبو أم أم ، المال للخالة ، لانها بمنزلة الام وهي تسقط أم الام : ابن خال وابن أخ من أم ، المال بينها على ثلاثة كأنها أم وأخ من أم وعند المنزلين هو لابن الاخ فان كان معهما أن أخت من أب فالمال بينهم على خسة لابن الاخت ثلاثة أخماسه ولكل واحد منها الحيس ، فان كان معهم بنت أب فالمال بينهم على خسة لابن الاخت ثلاثة أخماسه ولكل واحد منها الحيس ، فان كان معهم بنت أخ من أبوبن فلها انتصف ولكل واحد من الباقين السدس . وعند المنزلين لا شيء لابن الخال، والمال بين الباقين على خسة : خال ، وابن ابن أخت لام ، المال بينها على ثلاثة ، وعند المنزلين هو قلخال

وثلاثين وهي السدس، وأن كانت بنت وبنت أبن وولد أخذش وعم فهي من سنة للبنت النصف ولبنت الابن الدس والخش السدس والعم ما في على القراين جميعا

(فصل) وان خلف خديبن فصاعداً نزيهم بعدد أحوالهم في أحد الوجهبن فتجعل للاثنين اربة أحوال وقد أنه علام أنه واللاربة عشر والخدرة اثنين وثلاثين حالا بم تجمع مالهم في الاحوال كلها فتقسمه على عدد أحوالهم فما خرج النهم فهو لهم ان كانوا من جرة واحدة وان كانوا من جهات جعمت ما المكل واحد منهم في الاحوال وقسمته على عدد الاحوال كلها فالخارج بالقسم بو فسيبه وهدف قول ابن أبي ليلي وضر ار ويحيى بن آدم ، وقول محد بن الحسن على قياس قول الشهي (والوجه لا خر) أمم يزلوز حالبن و ذكراً ومرة اناثا كانه ند في لواحد رهذا قول أبي يوء ف والارل أصبح لانه يمعلي كل واحد بحسب مافيه من الاحتمال فيمدل ينهم ، وفي الوجه الاخر وهملي بهض الاحتمالات دون برض وهذا تحكم لادابل عليه وبيان هذا في ولد خشى ورلد أخ خشى وعم إن كان ذكراً وأن يكون ولد أن خال أثبين الما له العف والبرقي قعم نعي من أربة عند من نزلم حالين فركاً وأن يكون ولد الاخ وحده ذكراً ونكر المد ثمة من أنائية قولد المل في حالين والصف في حالين فله ربم ذلك وحو ثلاثة أرباع المال ولولد الاخ نصف المد في حال فله ربع وهو الكن والوه في حالين فله ربع وهو الكن وهو الكن وقاهم حالين فله ربع وهو الكن وهو الكن وقده المن فه وبه وهو الكن وقده المن وقده الكن في حال فله وبع وهو الكن وقده المن وقده الكن وقده المن وقده الكن وقده الكن وقده المن وقده الكن والمحدود الكن والمدود الكنور والكنور والمدود الكنور والكنور والكنور والكنور والكنور والكنور والكنور والمدود والكنور والكنور

بنت بنت أخت لابوين ، وان ان أخ لام ، وبنت ابن أخ لاب وبنت خالة ، لهذه السدس ، والباقي لينت ان الاخ . وعند المنزلين المال كله لها

(فصل) عمة وابنة أخ ، المال العمة عند من نزلها أباً ولا بنة الاخ عند من نزلها عماء وبينهما عند من نزلها جداً. بنت عمو بنت عمة وبنت أخ من أم وبنت أخ من أب لبنت الاخ من الام السدس، والباقي لبنت الاخ من الاب، فان لم يكن بنت أخ من أب فالماقي لبنت العم، وبجيء على قول من نزل البيد حتى باسحق بوارثه وجمل الابوة جبة والاخوة جبة أن بسقط أولاد الاخوة فان جمل الابوة جبة والعمومة جبة أخرى أسقط بنت العم ببنت العمة، وقيل أن هذا قول ان سالم وهو بعيد ، بنت عم وبنت خال و بنت أخ من أب لبنت الحال الناث والباقي لبنت الاخ وعند أكثر المنزلين السكل لبنت الاخ. ثلاث بنات أخوات مفترقات و تلاث بنات عمات مفترقات السدس الباقي بين بنات العمات على خسة و قصح من ثلاثين فان كان معهم خال أو خالة أو واحد من أولادهما فله السدس ولا شيء لولد العمات إلا على قول ابن سالم وأصحا به فانه يورثهم و بسقط ولد الاخوات و يقتضيه قول أبي الخطاب. خالة وعمة وست بنات ثلاث أخوات مفترقات ؟ للخالة السدس والباقي انعمة ومن نزلها عما فلبنتي الاخت من الابون بنات ست أخوات المنت مان كن بنات ست أخوات النصف و لبنتي الاخت من الاب السدس والبنتي الاخت من الام السدس فان كن بنات ست أخوات عالمت على هذا الى سبمة

مثل ذاك وهذا أعدل، ومن قال بالدعوى فيا زاد على اليقين قال الاخ النصف يقينا والنصف الآخر يتداعونه فيكون بينهم أثلاثا وتصح من سنة ، وكذلك الحبح في أخ خشى وواد أخ وفي كل عصبتين بججب أحدهما الآخر ولا برث للحجوب شيئا اذا كان أشى، ولو خاف بننا وواداً خثى وواد إبن خشى وعصبة فن نزلما حالين جعلهما من سنة الواد الخشي ثلاثة والبنت سهان والباقي العم ، ومن نزلمما أربعة أحوال جعلها من اثنى عشر وجعل لواد الابن نصف السدس والعمسدسه وهذا أعدل الطريقين لما في الطريق الآخر من اسقاط واد الابن مع أن احبال توريثه كاحبال توريث العم وهكذا تصنع في الثلاثة وما كان أكثر منه اء ويكفي هذا انقدر من هذا الباب فانه نادر قل ما يجتاج اليه واجتماع خشيين وأكثر نادر النادر ولم يسمع برجوده فلا حاجة إلى النطويل فيه

(فصل) وقد وجدنا في عصر ناشيئا شبيها بهذا لم يذكره الفرضيون ولم يسمعوا به فانا وجدنا شخصين ليس لها في قبلهما مخرج لاذكر ولا فرج أما أحدهما فذكر وانه ليس له في قبله الا لحفاناتئة كالربرة يرشح البول منها رشحا على الدرام وأرسل الينا يسألنا عن حكمه في الصلاة والتحرز من النجاسة في هذه السنة وهي سفة عشر وستائه ، واثن شخص ليس له الا مخرج واحد فيما بن الحربين منه يتذوط ومنه يبول . وسألت من أخبرني عنه عرزيه فأخبرني أنه أنما يلبس لباس النساء ومخالطهن ويعد نفسه امرأة . وحدثت أن في بن بلاد العجم شخصا ايس له مخرج أصلا لافبل

﴿ مسئلة ﴾ (وإن خلف ثلاث بنات عمومة مفترقين فالمال لبنت العم من الابوين وحدها) أكثأها التنزياري حذا مهم قدل أها القيامة، مقال الندي المال مهذه السيريان

أكثراً هل التنزيل على هذا وهو قول أهل الفرابة، وقال النوري المال بين بنت العم من الابوين وبنت العم من الام على أربعة وقال أبو عبيد لبنت العم من الام السدس والباقي لبنت العم من الابوين كبنات الاخوة . قال شيخنا ولا يصح شيء من هذا لابهن بمزلة آبائهن، ولو كان آباؤهن أحياء لمكان المال العم من الابوين، وفارق بنات الاخوة لان آباء هن يكون المال بينهم على ستة وبرث الاخ من الام مم الاخ من الابوين، وفارق بنات الاخوة لان آباء هن يكون المال بينهم على ستة وبرث الاح من الام لانها بعد الابح من الابوين بخلاف المعومة، وقيل على قياس قول محدين سالم المال لبنت العم من الام لانها بعد مرجبين بخزلة الاب فيسقط به الم . قال العضري وليس بشي ، وقد ذكر أبو المخطاب قولا من وأبه يفضي إلى هذا فانه ذكر أن الابوة جهة والعمومة جهة أخرى ، وأن البعيد والقريب من ذوي الارحام إذا كانا من حبهين نزل البعيد حتى يلحق بوارثه سواء سقط به القريب أو لا، فيلزم على هذا أن تمزل بنت العم من الام حتى تلحق بالاب فيسقط بها بننا العمسين الآخرين . وأظن أبا الخطاب فو عم افضاء مذا القول إلى هذا لم يذهب اليه لما فيه من مخالفة الاجماع ومقتضي الدليل واسقاط القوي بالضيف والقريب بالبعيد . قال شيخنا ولا مختلف المذهب أن الح كي هذه المسئلة على ماذ كرنا أولا ومن مسائل ذلك) بنت عم لابوين وبنت هم لاب، المال الاولى. بنت عم لاب و بنت عم لابوين و بنت عم لابوين و بنت عم لابوين و بنت عم لاب و بنت عم لاب و بنت عم لاب و بنت عم لاب و بنت عم لابوين و بنت على الوين و بنت عالى المناك المربوين و بنت عالى المراك المربوين و بنت

ولا دبر والما يتقاياً ماياً كله وما يشربه الهذا وما أشبهه في معنى الحدثى إلا أنه لا يكن اعتباره ببباله ، قان لم يكن 4 علامه أخرى فهو مشكل ينبغي أن يثبت له حكم الحشى المشكل في ميراثه وأحكامه كلها وافته تعالى أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (وابن الملاعنة ترثه أمه وعصابتها فاذ خلف أما وخالا فلاَّمه الثلث وما بقي فللخال)

وجلته أن الرجل اذا لاعن امرأته و ننى ولدها وفرق الحاكم بنهما اننى ولدها عنا وانقطام تعصيبه من جهة الملاعن فلم يرث هو ولا أحد من عصباته وترت أمه وذوو الفروض منه فروضهم ويقطام التوارث بين الزوجين ، لانه لم بين أهل العلم في هذه الجلة خلافا ، وأما إن مأت أحدهم قبل أسام اللهان من الزوجين ورثه الا خران في قول الجهور ، وقال الشافعي رضي الله عنه اذا كمل لزوج لهانه لم يتوارثا وقال مأك إن مأت لزوج بد لهانه قان لاعنت المرأة لم ترث ولم تحد ، وإن لم تلاءن ورئت وحدت وأن مات هي بد لمان لزوج ورثها في قول جيمهم إلا الشانعي رضي الله عنه ، وإن م الهان بينها ففنه وايتان

(أحداهما , لا يتوارثان وهو قول مالك وزفر ، وروي نحو ذلك عن الزهري وربيرة والاوزاعي وداود لان الممان يقتضي التحريم المؤيد الم يعتبر في حصول الفرقة به النفريق بينهما كالرضاع

بنت عم لاب وبنت أن عم لاون كذلك: بنت أن عم لاب وبنت عم لام المال للاولى عند المنزلين ، ولا عند أهل القرابة لانها أقرب. بنت عم لام وبنت بنت عم لابوين المال الزولى في قولهم جيماً . بنت عم وابن عقالمال لبنت العم عند الجمهور ، وحكى عن الثوري أن لبنت العم سهمين ولان العمة سهم . بنت عم وبنت أن عم وبنت أن عم المال لهذه عندا لجمهور ، وقول أن سالم هو للاولى. بنت عمة من أبوين و بنت عم من أم ، لبنت العم السدس، ولبنت العمة النصف ويرد عليهما الباني فيكون بينها على أربعة . ثلاث بنات عمات مفترقات و بنت عم من أم المال بينهن على ستة فان كان مهن بنت عم من أبوين أو أب ورثت المال دونهن

﴿ مَسَالَةً ﴾ (قان أدلى جماعة منهم بجهاعة قسمت المال بن المدلي بهم كا نهم أحياء فيما صار اكمل وارث فهو لمن أدلى به)

إذا لم يسبق بعضهم بعضا فان سبق بعضهم بعضا فالسابق الى الوارث أولى كبنت بنت وبنت وبنت أخ لام المال لبنت بنت البنت لان جدهما تسقط الاخ من الام، ومن ورث الاقرب جعله ابنت الاخ والقول الاول أولى ، وإن كانوا من جهتين نزل البعيد حتى بلحق بوار ، فيأخذ نصيبه سواء سدقط (المنى والشرح الكبير) (الجزء السابم)

(والرواية اثنائية) يتوارثان مالم يفرق الحاكم بنهما وهو قول أبي حنينة رصاحبه لانالنبي والمحتجلة وقول أبي حنينة وصاحبه لانالنبي والمحتج المحتج إلى تفريقه ، وإن فرق الحاكم بنهما قبل عام اللمان لم تقم الفرقة ولم ينقطم التوارث في قول الجهور . وقال أبر حنيفة وصاحباه أن فرق بينهما بسد أن تلاعنا ثلاثار قعت الفرقة وانقطم التوارث لانه وجد منهما معظم اللمان ، وإن فرق ببنها قبل ذلك منهما معظم الفرقة ولم ينقطم النوارث

ولنا أنه تفريق قبل تمام اللمان فأشبه النفريق قبل الثلاث وهذا خلاف في توارث لزوجين فأما الولد فالصحيح أنه ينتني عن الملاعن اذا تم اللمان بينهما من غير اعتبار تفريق الحاكم لان تفاه بنفيه لا بقول الحاكم فرقت بينكما فان لم يذكره في المعان لم ينتف عن الملاعز ولم ينتمام التوارث بنهما

وقال أبوبكر : ينتني بزوال الفراش وان لم يذكره لان النبي وَلِيَالِيْنِي نَنَى الوقد عن الملاهن وألحقه بأمه ولم يذكره الرجل في لعاله ، وبحقق ذلك ان الولد كان-هلا فيالبطن فقال النبي وَلِيَالِيْنِيْنِ و انظروها فان جاءت به احيمر كأنه وحرة حرش الساقين فلا اراه إلا قد كذب عليها، وان جاءت به جعدا جماليا خدلج الساقين سابغ الالبتين فهر قذي رميت به » فأتت به على النعت انكروه

إذ ثبت هذا عددًا الى مسألة الكتاب فنقول: اختلف أهل العلم في ميراث الوقد المنني باللمان فروي عن أحمد فيه روايتان (إحداهما) ان عصبة عصبة أمه . نقلها الا ثرم رحنبل يروى ذلك عن

القريب أو لم يـقط اذا كانوا ن جهة واحدة كخالة وأم أبي أم الميراث الخالة لانها ثلقى الام بأولى درجة ، وإن أسقط بعضهم بعضا كاب الام والاخول فأسقط الاخوال لان الاب يسقط الاخوة والاخوات . و قل عن أحمد جماعة من أصحاء في خلة وبات خالة وبانت ابن عم الخلة الثالث ولا يقم النائل ولا تعطى بنت الحالة شيئا

ونقل حنبل عنه أنه قال: قال سفيان قرلا جسنا أذا كانت خاة ربت أرعم تعطى الحالة شلث وبنت أن الله ما أشين وظاهر هذا يدل على ماقله، رهو قول الثيري ومحد بن سالم والحسن بن صالح وقال ضرار بن صرد إن كان البعيد أذا نول أسقط القريب قالقريب أولى وأن لم يكن يسقطه نول البعيد حتى نلحقه بلوارث ، وقال سائر المنزلين الاسبق الى الوارث أولى بكل حال ولم يختلفوافيما علمت في تقديم الاسبق إذا كانا من جهة واحدة الا نسما وعجد بن سالم قانعا قالا في عمة وبنت عمة الله ينها لسفن .

(فصل) فان انفرد واحد من ذوي الارحام أخذ المال كله في قول جميع من ورثهم فان كانواجاعة فأدلوا بشخص واحد كمخالة وأم أبي أم وابن خال فالمال إمخالة لأنها تلقى الام بأول درجة وهذا قول عامة المنزلين الا أنه حكي عن النخعي وشربك ومحيى بن آدم في قرأبة الامخاصة أنهم آمانواالام وجلوا نصيبها لووثتها، ويسمى قولهم قول من أمات السبب واستعمله بعض الفرضيين في جميع ذوي

على وابن عباس وابن عمر وبه قال الحسن وابن سيربن وجابر من زيد وعطا والشعبي والنخي والحكم وحدد والثوري والحسن بن صالح إلا أن عليا بجل ذا السهم من ذوي الارعام أحق بمن لاسهم له ، وقدم الرد على غيره (والرواية الثانية) ان أمه عصبته قان لم تذكن فعصبها عصبته تقله أبو الحارث ومهنا وعذا قول ابن مسعود وروي نحو عرعلي ومكحول والشعبي لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النهي مَنْ الله على عمر الله أن الملاعنة لأمه ولورثها من بعدها . ورواه أبضا مكحول عن النبي مَنْ الله عن عبد الله عن الله عن

وعن عبيدالله بن عبيد من عبر قال كتبت الى صديق لي من أعل المدينة من بني زريق أسأله عن والد الملاعنة لمن قضى به رسول الله والميني ألى الله سألت فأخبرت انه قضى به لأمه ، هي بمنزلة أبه وأبه أبه وأبه أبه وأبه أبه النها فقامت مقامها في حيازة ميرائه ، دواهن أبو داود ، ولانها قامت قام أنه وأبيه في انتسابه البها فقامت مقامها في حيازة ميرائه ، ولان عصبات الام أدلوا بها الم يرثوا معها كافارب الاب معه . وكاز زيد بن أبت يورث من أبن الملاعنة ولا مجملها عصبة ابنها ولا عصبها عصبته قان كانت أمه مولاة لقوم جعل الباقي من ميرائها لمولاها فان لمنكن مولاة جعله لبيت المال وعن ابر عباس تحوه وب قال سعيد بن المسيب وعروة رسايان بن بسار وهو بن عبد العزيز والزهري وربيعة وأبر الزناد

الارحام ملى قولهم يكون للخالة نصف ميراث الام لانها أخت ، لام أبي الامالسد سلانها جدة والباقي لابن الحال لانه ان أخ .

ولنا أن الميرات من الميت لا من سببه واذلك ررثنا أم أم الام دون ان عم الام بنسير خلاف أيضا في أبي أم أموابن عم أبي أم أن المال للجد لانه أقرب، ولوكات الام الميتة كان وارثها ابن عم أمهاد ونأ بي أم أموا أبي أم وعم أم لمال للحالة وعند هم للخالة النصف والجدة السدس والباقي للم، فان لم يكن فيها عرقم فالمال بين الحالة وأم أبي الام على أربعة، فان لم يكن فيها جدة فالمال بين الحالة وعمها نصفين. ابن خالة وابن عم أم الماللابن الحالة وعندهم لابن عم الام

(مسئلة) (والجهات أربع الانوة والامومة والبنوة والأخوة)

قال شيخنالم أعلم أحداً من أصحابنا ولامن غير هم عدا لجهات وبينها إلا أبا الخطاب فانه عدها خمس جهات الابوة والله ومة والعمومة ، وهذا يفضي إلى أن بنت العممن الامو بنت العمة تسقط بنت العممن الابوين. قال شيخنا ولم أعلم أحداً قال به وقد ذكر شيخنا في المغني أنه قياس قول محمد بن سالم لانها تمد درجتين عنزلة الاب والاب يسقط العم، وكذلك بنت العم من جهة الاب وبنت العم، نجهة الام، والصواب إذا أن تكون الجهات أربعا الابوة والامومة والبنوة والاخوة، إلا أنا إذا جملنا الاخوة جهة أفضى الى إسقاط بنت الاخ و بنات الاخوات و بنوهن ببنات الاعمام والبات وهو بعيد أيضاً لان الاخ يسقط

ومائك وأهل المدينة والشافي وأبو حنيفة وصاحباء وأمل البصرة الآأز أباحنيفة وأهل البصرة جعلوا الرد وذوي الارحام أحق من بيت الماللان الميراث انما ثبت بالنص ولا نص في توريث الام أكثر من الثلث ولا في توريث الاخ من إلام أكثر من السدس ولا في توريث أبي الام وأشباهه من عصبات الام ولا قياس أيضا اللوجه لا ثباته

ووجه قول الحرقي قول النبي وَتَعَلِينَةٍ و الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي نهو لأولى وجل ذكر » وأولى الرجل به أقلوب أمه ، وعن همر رضي الله عنه انه ألحن لدالملاعنة بعسبة أمه وعن على رضي الله عنه انه للرجم المرأة دعا أوليا ها فنال هذا ابنكم رثونه ولا برثكم ، وان جنى جنأية فعليكم . حكله الامام أحد عنه ، ولان الام لو كانت عصبة كأبيه لحجبت اخوته ، ولان مولاها مولى أولادها فيجب أن تكون عصبها عصبته كالاب قاذا خلف ان اللاءنة أما برخالا فلأمه الثلث بلا خلاف والباني لحاله لانه عصبة أمه ، وعلى الرواية الاخرى هو لها كله وهذا قول على وابن ، هود وأبي حنيفة وموافقيه إلا ان ابن مسعود يعطيها إياد لكونها عصبة والباقون بالرد، وعند زبد الباقي لبيت المال فان معهما مولى أم فلاشى . له عندنا

وقال زيد ومن والله وأبو حنيفة الباقي له وان لم يكن لامه عصبة الا مولاها فالباقي له على الرواية التي اختارها الحرقي وعلى الاخرى هو الام وهو قول ابن مسهود لانها عصبة ابنها فان لم يخلف إلا أنه فلها المنث بالفرض والباقي بالرد وهو قول على وسائر من يرى الرد، وفي الرواية

العم فعلى هذا ينبغي أن نكون الجهات ثلاثة الابوة والامومة والبنوة وحو الذي اختاره شيخنا أخيراً ذكره في كتاب العمدة ، فعلى هذا يرث أسبقهم الى الوارث وهو أولى ان شاء الله تعالى

(مسائل) من هذا بنت بنت بنت وبنت بنت بنت وبنت أخ عالمال بين الاولى والثالثة وسقطت الناية الا عند محد بن سالمونع قالها تشاركها، ومن ورث الاقرب جمله لبنت الاخ لانها أسبق وعند أهل القرابة هو للاولى وحدها لانهامن ولد الميت وهي أقرب من الثانية. ان خال وبنت عم ثلث وثلثان ومن ورث الاسبق جمله لبنت العم فان كان معها بنت عمة فلا شيء لها لان بنت العم أسبق الى الوارث منها وهما من جهة واحدة، وان كان معهم عمة سقطت بنت العم لان العمة عمز الهالاب وبنت الهم عزلة العم، بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت وابن أخ لام المال للاولى ، ومن ورث الافرب جمله لان الاخ وهو قول ضرار لان البديد اذا نزل أسقط القريب بنت بنت وبنت بنت ابن المال بينها على أربعة عند جميع المنزلين وعندا حلى الازاية هو لبنت البت لانها أقرب .ابن بنت بنت وبنت أخ هو بينها ومن ورث الاقرب جمله لبنت الاخوعند أهل القرابة هو لائن بنت البنت. ابن بنت وبنت أخ هو بينها ومن ورث الاقرب جمله لبنت الاخوعند وأهل القرابة هو للا ول. بنت أخ وبنت عم أو بنت عمة المال لبنت الاخ، وقياس قول أحد في توريث القريب مع البيد ان كانا من جهين أن يكون لبنت الهم والعمة لانها من جهة الاب وذلك قول ضرار القريب القريب مع البيد ان كانا من جهين أن يكون لبنت الهم والعمة لانها من جهة الاب وذلك قول ضرار

الاخرى لها الباقي بالتعصب وإن كان مع الامعصبة لها فهل يكون الباقي لها أوله? على روايتين وان كان لها عصبات فهو لا قربهم منها على رواية الحرقي فاذا كان معها أبرها وأخوها فهو لا ببها وان كان مكان أببها جدها فهو ببن أخبها وجدها نصفين، وإن كان معهم ابنها وهر أخوه لامه فلا شيء لاخيها ويكون لامه الثاث ولاخيه السدس والباقي لاخيه أو ابن اخيه، وإن خلف أمه واخاه وأخته فلكل واحد منهم السدس والباقي لاخيه دون أخته وإن خلف ابن أخته وبنت أخته أو خاله وخالته فالباقي لذكر وإن خلف أخته وابن اخته فالمراقع الدكري الماقي لا من المناقع لا المراقع .

(فصل) ابن ملاعة مأت وترك بنتا وبنت ابن ومولى أمه الباقي لمولى الام في قول الجهور وقال ابن مسعود الرد أولى من المولى فان كان معهم أم فلها السدس وفى الباقى روايتان (إحداهما) للمولى وهو قول الاكثرين (وانثانية) للام وهو قول ابن مسعود، فان لم يكن معهم مولى فالباقى مردودعليهم في إحدى الروايتين والاخرى هو للام، فان كان معهم أخ فلا شيء له بالنرض وله الباقي في رواية والاخرى هو للام: بنت وأخ أو ابن أخ أو خال أو أبر أم أو غيرهم من العصبات البنت النصف والباقي المعصبة في قول العبادلة ، وإن كان معها أخ وأخت أو ابن أخ وأخته أو خال أو خالة قالباقي الذكو وحده في قولهم ، وقال أبر حنيفة وأصحابه المال البنت بالفرض والرد ، وروي عن على عليه

أيضاً . ابن أخت وابن عم لام الميرات بينهما ومن ورث الانرب جعله لابن الاخت وهو قول اهل القرابة لانها من ولد ابوي البويه. بنت عم وبنت عم اب هو للاولى عند الجيم الا ابن سالم و نمير. بنت بنت بنت وام ابي ام المال بينهما على اربعة. بنت بنت بنت وابو ام اب مثلها عندنا وعند من ورث الافرب جعله للناني. بنت بنت بنت ابن وعمة أو خالة. للاولى التصف في الاولى ومم الحالة لما ثلاثة ارباع المال وعند من ورث الافرب الكل العمة أو العخالة

(فصل) في عمات الابوين وأخوالها وخالاتهما، مذهبنا تقديم الاسبق الى الوارث إن كانا منجهة واحدة وتنزيل البعيد حقياحق بوارثه إن كانا من جهتين. ثم يجبل لمن ألى به ماكان له وأكثر المنزلين يعطون الميراث للاسبق بكل حال، والمشهور عند أهل العراق أن نصيب الام بين عاله وخالاته كذلك

(ومن مسائلذلك) ثهلات خالات أم مفرقات وثلاثة أعمام أم مفرقين وثلاث خالات أب مفرقات غالات الام بمنزلة أم الام وخالات الاب بمنزلة أم الاب فيكون المال بين حاتين الجدتين نصفين ونسيب كل واحدة منها بين أخوالها على خسة ويسقط أعمام الام لانهم بمنزلة أبي الام وهو غير وارث فان كان معهم عمات أب فلخالات الاب والام السدس بينها والباقي لهمات الاب لاتهن بمنزلة أباد. عمة أب وعمة ام لممة الام اللك والباقي لممة الاب هذا قياس المذهب وهو قول اهل المراق

السلام أنه جعل ذا السهم أحق ممن لا مهم له ، وأنه ورث بن ابن الملاءنة فوى أرحامه كا لاير ثرن من غيره . قال ابن اللبان وايس هذا محفوظا عن علي وأما المشهور عنه قوله لأ ولياء المرجوءة عن ابنها هذا ابنكم ترثونه ولا يرتكم ، وإن جنى جناية فعليكم ، وفسر القاضي قول أحمد إن لم تكن أم فعصبتها عصبته بقديم الرد على عصبة الام كقوله في أخت وابن أخ المال كله للاخت وه. ذا تفسير الشعبي عن على وعبد الله فلا عصبة ابن الملاعنة أمه رث عاله أجع قانام نكن أم فعصبتها عصبته؛ الشعبي عن على وعبد الله أنهما قالا عصبة ابن الملاعنة أمه رث عاله أجع قانام نكن أم فعصبتها عصبته؛ امرأة وجدة وأختان وابن أخ للمرأة الربع والمجسدة السدس والاختين النائ والباقي لابن الاخ في المواية الذائية: المراة وجدة وأختان وابن أخ وبنت اخ الباقي يرد على الاختين والجدة وهو قبل القاضي في المرواية الذائية: ابرام وبنت وابن أخ وبنت اخ الباقي لابن الاخ رحده ومجتمل أن يكون لاب الام سدس باقي الملل وخم ة أحداسه لابن الاخ ، وقال أبوحنيفة المال بين أم الام والبنت على أربعة بالفرض والرد (فصل) قان لم يترك ابن الملاعنة ذا سهم قامل اهصبة أمه في قول الجاعة . وقد وي ذلك عن عليه الدلام عليه عليه الدلام عليه وذلك مثل خلى وخالة و ابن أخ وأخنه المراء الذكر ، وفي قول أبي حنية هو بنهما في المسال المبن الله بينهما وذلك مثل خل وخالة و ابن أخ وأخنه المراء الذكر ، وفي قول أبي حنية هو بنهما في المسال بينهما وذلة لاب وام وخال لاب المسال المذل ، وقال أبو حنينة هو الخالة : خالة و بنت نت المال بينهما خالة لاب وام وخال لاب المسال المذل ، وقال أبو حنينة هو الخالة : خالة و بنت نت المال بينهما

وقال القاضي المال لعمة الابلانها اسبق لكونها اخت الجدوه ووارث رهذا قول اكثر المنزلين لانهم يورثون الاسبق بكل حال. خالة ام وعمة اب الخالة السدس والباقي للعمة لانها كجد وجدة وكذلك القول في خالة أبوء مته. خالة ام وخالة اماب المال لحالة الام لانها بمنزلة ام اموام ام اب. خال ابوتم اما المال المخال لانه بمنزلة جدة . والجدات بمنزلة الامهات. بنت خال ام وبنت عم اب لمنت الحال السدس ولبنت العم ما بني ومن ورث الاسبق جعل السكل لبنت العم . ابو ابى ام وابو ام اب المال لابى ام الاب فان العم ما بني ومن ورث الاسبق جعل السكل لبنت العم . ابو ابى ام وابو ام اب المال لابى ام الاب فان كان معهما ابو ام ام فهو بينها نصفين لانهما بمنزلة جدتين متحاذبتين ابو ام ابى ام وابو امي ام ام الم المنال لابنه اسبق قان كان معهما ابو ام ابى اب فالمال له لانه يدلى بوارث قان كان معهم ام لام ابى الام الناك والباقي للاب قان كان معهما ابو ام ام وابو ام ام فالل له لانه يدلى بوارث قان كان معهم ابو ام اب فالمال بين هذا والذي قبله نصفين

(مسئة) (ومن امت بقرا بتين ورث بهما باجاع من المورثين) الا شيئاً يحكى عن ابني يوسف الهم لا يرتون الا بقرابة واحدة، ولا يصع عنه ولا هو صحيح في نفسه لانه شخص له جهان لا يرجع بهما فورثهما كازوج إذا كان أما إذا كان أخاً لا م بوحساب ذلك أن تجمل ذا القرا بتين كشخصين فقور شهما كازوج إذا كان ابن بت أخرى و بنت بت أخرى للابن اثر أن رقبت الثلث فقول في ابر بت بنت أخرى للابن اثر أن وقبت الثلث فلا كانت أمها و حدة فله ثلابة أرباع المل هند من سرى ولاخته الربع ومن فضل جعل له النصف

على أربعة ، واذا لم يخلف أبن الملاءة إلا ذا رحم فحكهـم في ميراثه كعكهم في ميراث غيره على ماتند، شرحه

(فصل) وآذا قسم ميراث الملاءنة ثم أكذب الملاءن نفسه لحقه الولد ونقضت القسمة وقال ابو حنينة لايلحق النسب بعد موته إلا أن يكونا توأمين مات أحدهما وأكذب نفسه والآخرباق فيلحقه نسب الباقي والميت عا وقد مضى الكلام معه في غير هذا المرضم

(فصلٌ) ولو كان المنفي بالله ان توأمين ولهما ابن آخر من الزوج لم ينه فهات أحد التوأمين فيرات توأمه منه كيراث الآخر في قول الجهور ، وقال اللك برثه توأمه ميراث ان لابوبن لانه اخره لابوبه بدليل ان الزوج لو أقر بأحدهما لحقه الآخر وهذا أحد الوجهين لاصحاب الشافي رضي الله عنه وانا انهما توأمان لم يُتبت لها أب يتسبان اليه فأشبها توأمي الزانية ولا خلاف في توأمي الزانية قوارق هذا ما إذا استاحق أحدهما لانه يثبت باستلحاقه انه ابوه

(فصل) قولهم ان الام عصبة ولدما او ان عصبتها عصبة انما هو في الميراث خاصة كقولنا في الاخرات ممالبنات نعلى هذا لايعقلون عنه ولائمبت لهم ولاية التزويج ولاغيره وهذا قول آلا كثرين وو وي عن على وضي الله عنه أنه قال لأوايا. المرجومة في ولدها هذا ابنكم يرثكم ولا ترثونه ، وإن مبنى فعليكم ، وووي هذا عن عبد الله وايراهيم

والثلث ولاخته السدس وهذا قول أدثر المنراين رقول أي حنيفة رمحد وقياس قول أي يوسف له أربعة أخياس ولاخته الحنس. بنتا أخت من أم احداهما بنت أخ من أب و نت أخت من أبوين هي من اثنى عشر به المنت الاخت من الابوين وأربعة لذات القرابتين من جهة أبها ولها مهم من جهة أمها وللاخرى مهم. عممان من أب احداهما خالة ن أم وخالة من أبوين هي من اثني عشر أيضا لدات القرابتين خمسة والعمة الاخرى أدبه والخالة من الابوين ثلاثة فان كان معهما عم من أم وهو خال خال من أب صحت من تسعير. ابن وبنت ابن همة من أم البنت مي بنت هم من أم واهم هو خال من أب الابن هو ابن بنت خال آخر من أب والخالان همان من أم هي من أم ومن أم والمن من أم البنه على من أم والمن من أم البنه على من أم والمن من أم من أم والمن من أم البنه على من أم والمن من أم البن هو ابن بنت خال آخر من أب والخالان همان من أم هي من أمانية عشر

﴿ مَدَ ثُلَّةً ﴾ (فان اتفق معهم أحد الزوجين أعطيته فرضه غير محمحوب ولا معاول)

قال شينها لا أعلم خلافا صن ورئهم أنهم برثرن مع أحد الزوجين مافضل -براثه من فيرحجب ولا معارلة لان الله سيحانه قرض الزرج والزونة ونص عليهما فلا يحجبان بذري الارجام وهم غير منصرص عليهم وقدمت المال بينهم كا لو انفردوا

وروي ذلك عن المامذا وبه قال أبو عبيد ومحد بن الحدن والمؤلؤي وعامة من ورثهم وبحتمسل أن يقسم الباتي عن فرض الزوج كا يقسم بين من أدلوا به مم أحد الزوجين على المجب والعول فيفرض

ولنا أنهم أما ينتسبون اليه بقرابة الام فلم يعقلواءن، ولم يثبت لهم ولاية التزويج كا لو علم أبره ولا يلزم من التعصيب في المبتل والمتزويج بدليل الاخوات مع البنات ، قاما ان أعتق ابن الملاعنة عبداً ثم مات المولى وخلف ام ولاه وأخا مولاه احتمل أن يثبت لهما الارث بالولا. لان التعصيب ثابت، وحكي ذلك عن أبي يوسف وهل يكون للام أو للاخ ? على الروايتين ، ومحتمل أن لا يثبت لهما ميراث لان النساء لاير ثن من الولا، الا من أعنقن او أعتق من اعتقن فكذلك من يدلي بهن وما ذكر فاه للاحمال الاول يبطل بالاخوات مع البنات وعن عصبهن أخرهن من الافاث

(فصل) في ميراك ابن الملاحنة اذا خلف أمه وأم أبيه وهي الملاعنة فلأمه الثلث والباقي لما بالرد وهذا قول على ، وعلى الرواية الاخرى الباقى لام أبيه لانها عصبة أبيه وهذا قول ان مسعود. وبعايا بها فيقال جدة ورات مع أم أكبر منها ، وأن خاف جدتيه قالمال بينهما بالفرض والرد على قول على ، وفي قول ابن مسعود السدس بينهما فرضا وبانى المال لام أبه: أم ام وخال أب لام الام السدس، وفي الباقي القولان (أحدهما) أنه لما بالرد (والثاني) لحال الاب ، وفي قول على الكل الجدة: خال ويم رخال أب وابو ام أب المال العم لانه ابو الملاء ة قان لم يكن عم فلابي ام الاب لانه ابرها فان لم يكن فلخال الاب فان لم يكن المخال لانه ذو رحمه: بنت وعم البنت النصف والباقي الم ،وفي قول على الكل ابنت لانه يقدم الرد على توريث عصبة أمه : بنت وأم وخال المال ببن البنت والام الزوج سهمه كاملا من غير حجب ولا عول ثم يقسم الباقي بينهم على قدر سها، بهم وهذا قول يحيى بن آدم وضرار: وأيما يقم الخلاف في م-ثلة فيها من يدلي بذي فرض ومن بدلي بعصبة فأماإن آدلى جميعهم بذي فرض أو عصبة فلا خلاف فيه، فنقول في زوج و بات انت و بنت أخت لا بوين أو لاب الزوج النصف والباقي بينهما نصنين وتصح من أربعة على القول الاول وعلى الثاني من مستة الزرج الائة ولبنت البنت سعان ولبنت الاخت سهم ذوجة وابنتا ابنتين وابنا أختين فازوجة الربع ولبنتي البنتين ثائسا الباقي وهو النصف ولبني الاختين الباقي وهو الربع وتصبح من عما نية،وعلى قول يحيي وضرار تفرض المسئة من عمانية الزوجة الثمن والمنتين الملئال وايس لها ثلاثان فتضربها في ثلاثة تكن أربعة وعشرين الروجة الثمن ولبنتي البنتين انثلثان ستة عشر والباقي لبنني الاختين وجوخمسة، تم تعطي الزوجة الربم وتفسم الباتي على أحد وعشرين البنتين ستةعشر ولبنتي الاختبن خمسة ، والاحد وعشرون ثلاثة أرباع فكملَّها بان تزيد عليها ثشها تكن مُمانية وعشر بن قزوجة سبعة وقابنتين متة عشر يبقى خمسة لاننقسم على بنتي الاختين فتضربها في :ثنين تكن سنة وخمه بن ومنها تصح. زوج و بنت بنت وخالة و بنت هم الزوَّج النصف والباقي بين ذوي الارحام على سنة لبنت البنت ثلاثة والخالة سهم ويقي لبنت العم سعان وتصبح من اثني عشر، دفي قول يميي وضرار تفرض المسئلة من اثني عشر الزوج ثلاثةوالبذت منة وللام سممان يبقى المم سهم ثم يعطى الزوج النصف ويجمع سهام الباقين وهي تسعة لهم النصف فتصح من ثمانية عشر ، فأن كن مكان لزوج امرأة فعلى القول الاول للمرأة الربع والباقي بين ذوي على أربمة بالفرض والرد ولاشيء الخال لانه ليس بعصبة الملاعنة، ولو كان بدل الخال خال أب كان الباقى له لانه عصبته الباقى له لانه عصبة الملاعنة عاماً ابن ابن ابن الملاعنة فاذا خلف عه رحم أميه فالمال لعمه لانه عصبته وهذا ينبغي أن يكون إجاعا ، وقد قال بعض الناس محتمل أن يكون عم الاب أولى لانه ابن الملاعنة وهذا غاط ببن لان العصبات الما يعتبر أقربهم من الميت لا من آبائه ، وأن خلف ثلاث جدات متحاذيات فالسدس بينه في والباقي رد عليهن في احدى الروايتين وهو قول على . وفي الثانية لام أبي أبيه وهو قول ابن مسمود ، وأن خلف أمه وجدته وجدة أبيه فلامه الناث ولاشيء لجدته، وفي الباقي روايتان احداها ابرد على الام (والثانية) لجدة أبيه وان خلف خاله وخال أبيه وخال جده فالمال لخال جده قان لم يكن فلخاله ولا شيء لخال أبيه، أما وقد بنت الملاعنة عليت الملاعنة عصبة لمم في قول الجيم لان لهم نسبا معروفا من جهة أبيهم وهو زوج بنت الملاعنة ، ولو أعتقت بنت الملاعنة عبداً ما مات ثم مات المولى وخلف أم مولاته ورثت مال المولى لانها عصبة لبنتها والبنت عصبة اولاها في أحد الوجهين وقد ذكرناهما في ابن الملاعنة

(فصل) والمركم في ميراث ولذ الزنافي جميع أد كرما كالحركم في ولد الملائة على ماذكر نامن الافرال والاختلاف الا أن الحسن من صالح قال: عصبة ولد الزناسائر المسلمين لان أمه ليست فراشا بخلاف لد الملاعنة والجهور على النسوية بينهما لانفطاع نسب كل واحد مهما من أبيه الا أن ولد الملاعنة يلحق المدن أذا استلحقه وولد الزنا لا يلحق الزائي في قول الجهور، وقال الحسن وابن سيرين يلحق الواطي اذا قيم عليه الحد ويرث، وقال ابراهيم يلحقه اذا جلد الحد أو الى الموطرة ، وقال استحق بلحقه ، وذكر عن عروة وسلمان بن يسار نحوه وروى على بن عامم عن ابي حنيفة أنه قال لاأدى

الارحام على سنة وهي توافق باقي مسئلة الزوجة بائلاث فنردها الى اثنين وتضربها في أربعسة تكن ممانية المهرأة سهمان ولبنت البنت المعند البنت المعند البنت المعند البنت المعند البنت المعند البنت المعند وعشرون ثم تفرض المرأة الربع من أربعة لهاسهم ولمم ثلاثه توافق مهامهم با ثلث فتضرب ثنها في أربعة تكن ثمانية وعشرين ومنها تصبح امرأة رئلاث بنات ثلاث أخوة منترقين . امرأة و نت بنت وثلاث خالات مفترقات وثلاث عمات مفترقات

﴿ مسئلة ﴾ (ولا يعرل من مسائل ذري الارحام إلا مسئلة واحد: وشبهها)

و مي خالة أرغيرها بمن يقوم مقام الآم أو الجدة وست بنات ست الحوات مفترقات أو من يقوم مقاء بن بمن يأخذ المال بالفرض فانها من سدة الحالة السدس ولبنني الاختين من الام الثلث ولبنتي الاختين من الابوين الثان أربعة أهول إلى سبعة لان الهول الزائد على هذا لايكون إلا لاحد الروجين وليس ذاك في ذوي الارحام

(المغنى والشرح السكبير) (١٧) (الجزء السابع)

بأسا اذا زنا الرجل بالمرأة فحملت منه أن يتزوجها مع هلهاويسترعليها والولدولدله وأجعوا على أنه اذا ولد على فراش رجل فادعا. آخر أنه لايلحته وانما الحلاف فيها اذا ولد على غير فراش

ولنا قول النبي مَتَطَالِيَةِ «الولد للمنراش والعاهر الحجر» ولانه لايلحق به اذا لم يستلحقه فلم يلحق به بجال كما لو كانت أمه فراشا أو كما لو لم بجلد الحد عند من اعتبره

﴿ مسئلة ﴾ قال (والعبد لا يرث ولا مال له فيورث عنه)

لا ندلم خلافا في أن العبد لا يرث الا ماروي عن ابن مسعود في رجل مات وترك أبا ممــاوكا يشترى من ماله ثم يعتق فيرث يقله الحسنوحكي عن طاوس أن العبد برث و بكون ماور ثه لسيده ككسبه وكما نوومي له ولانه تصح الوصية له فيرث كالحل

ولنا أن فيه نقصا منع كونه موروثا فنم كونه وارثا كالمرتد ويفارق الوصية فانها تصح لمولاه ولا ميراث له وقيامهم ينتقض بمختلني اللدين . وقول ابز مسعود لا يصح لان الاب رقيق حين موت ابنه فلم برثه كسائر الافارب وذلك لان الميراث صار لاهله بالموت فلم ينتقل عنهم الى غيرهم . وأجعموا على أن المملوك لا يورث رذلك لانه لا مال له فيورث قانه لا يملك، ومن قال أنه يملك بالتمليك فما كما ناقص فير مستقر يزول الى سيده بزوال ماكمه عن رقبته بدايل قوله عليه السلام 3 من باع عبداً واله

(باب ميراث الحل)

(إذا مات عن حمل يرثه وطالب بتية الورثة بالنسمة وقانت له نصيب دكرين از كان نصيبهما أكثر وإلا وقانت 4 نصيب ابنتين ﴾

وجملة ذلك أن الانسان اذا مات عن حل يرث وقف الامرحتى يدين قارطالب الورثة الفسمة لم يعطوا كل المال بغير خلاف بين العلماء إلا ماحكي عن داود، والصحيح عنه مثل قول الجماة ولكن يعفع إلى من لاينقسصه كال ميرث وإلى من ينقصه أقل ميراثه ولا تدفع إلى من يسقطه شيئا، فأما من يشاركه فأكثر أعل العلم قالوا يوقف الحال شيء ويدفع إلى شركائه البق وبهذا قال أبر حنيفة واصحابه والليث وشريك ومجيى بن آدم وهو رواية الربيع عن الشافي والمشزور عنه أنه لايدنع إلى شركائه شيء لان الحل لاحد له ولا نعلم كم يترك له

وقد حكى الماوردي قال : أخبرته رجل من أهل اليمزورد طالبا قدلم وكان من أهل الدين والفضل أن أمرأة وقدت بالمين شيئا كالكرش فظن أن لاولد فيه فألني على قارءة الطريق فلما طاءت الشمس وحمى بها تحرك فأخذ وشق فخرج منه سبعة أولاد ذكور وعاشوا جيعا وكانوا خلقا سويا إلا أنه كان في أعضادهم تصر قال وصارعتي أحدهم فصر عني فكنت أعر به فيقال صرعك سبع رجل

مال قباله قبائم الا أز يشترطه المبتاع » ولان السيد احق بمنافعه وأكسابه في حياته فكذلك بعد مماته وممن روي عنه أن العبد لايرث ولا يورث ولا يحجب على وزيد وبه قال الثوري ومالك والشاني وإسحاق رضى الله عنه وأصحاب الرأي

(فصل) ويرث الاسير الذي مع الكفار إذا عامت حياته في قول عامة الفقهاء إلا سميد بن المسيب قانه قال : لا يرث لانه عبد ، وليس بصحبح لان الكفار لا يملكون الاحرار بالقهر فهو باق على حريته فيرث كالمالق

(فصل) والمدير وأم الوقد كالقن لانهم رقيق بدايسل أن النبي وَيَسَالِنَهُ باع مديراً . وأم الوقد عملو كة يجوز اسيدها وطؤها محمكم الملك وتزويجها واجارتها، وحكمها حكم الامة في جيم أحكا بها الافها ينقل اللك فيها أو يراد له كالرهن

(فصل) فأما المكانب قانلم ، لك قدر ماعليه فهوعبد لا برث ولا بورث ، وان ، لك قدر مايؤدي فنيه روايتان (احداهم) انه عبد مايتي عليه درهم لا برث ولا يورث بروى ذلك عن عمر وزيد بن ثابت وابن عمر وعائشة وأم سلمة وعمر بن عبد العزيز والشافي رضي الله عنه وأبي ثور ، وعن ابن المديب وشريح والزورى ونحوه لما روى أبوداود باسناده عن عمر و بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي والمسالية قال و المكانب عبد ما بقي عليه دره ، وفي لنظ أن النبي والمسالية قال و أيما عبد كانب على مائة أوقية فأداها الا عشرة دنانير

قال شيخذا وقد أخبر في من اثن به سنة نمان و سيانة أو سنة نسم عن ضرير بدمشق أنه قال : وقدت امراني في هذه الايام سبهة في بطن واحد ذكوراً وإناثا، قال وكان با مشق أم وقد لبعض كبر ثها فتزو مت بعده من كان يقرأ عليها وكانت نماد ثلاثة في كل بطن ، وقال غيرالشافعي هذا نادر لا يسول عليه فلا بجوز منم الميراث من أجله كا لو لم بظهر بالمرأة حمل .

(فصل ا واختاف القائلون بالوقف فيا يوقف فمن أحدانه يوقف نصيب ذكرين إنكان ميرائهما أكثر أو نصيب أندين إن كان أكثر وهذا قول محد بن الحسن والؤلؤي وقال شربك يوقف نصيب أربة فاني رأبت بني اساعيل أربعة ولدوا في بطن واحسد محد وهر وعلي قال يحبى وأظن الرابع اساعيل و وى ابن المذر هذا القول عن أبي حنيفة وه واه الربيم عن الشاهي ، وقال الايث وأبو يوسف وقف نصيب غلام و وخذ ضمين من الورثة

واذا أن ولادة التوامين كثير معتاد الم يجز أسم "صبيهما كالواحد وما زاد عليها نادر الم يرقف له شيء كالحامس والسادس

(ســثلة) (قاذ وضم الحل دنعت اليه نصيبه و درت الباق إلى مستحة، و إن كان برث الموقوف كله أخذه ، وإن أعوز شيئا رجع على من هو في بدء) فهر عبد » وعن محمد بن المنكدر وهمر بن عبد الله مولى غفرة وعبد الله بن حبدة أن النبي علي قال المتاب بن أسيد « من كانب مكاتبا فهو أحق به حتى يقضي كتابنة »

وروى الحكم عن على وابن مسمود وشرمج يعطى سيده من تركته مابتى من كتابته ، قان فضل شيء كان لورثة المسكانب ، وروي نحره عن الزهري وبه قال ابن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحن والنخي والشعبي والحسن ومنصور ومالك وأبو حنيفة غير أن مالكا جعل من كان معه في كتابته أحق بمن لم يكن معه . قال في مكانب هاك وله أخ معه في الكتابة وله ابن قال ما فضل من كتابته والبقي لا نخيه دون ابنه . وجعله أبو حنيفة عبداً ما دام حيا قاذا مات أدى من تركته باقي كتابته والبقي لورثنه . ودوي عن عمر رضي الله عنه انه قال على المنبر انكم مكانبون مكانبين فأبهم أدى النصف فلا رق عليه . وعن عليه السلام اذا أدى النصف فهر حر وعن عروة نحوه . وعن الحسن اذ

(مسائل من ذلك) ام أة حامل و بنت المرأة النمن و والبنت خس الباقي وفي قول شريك تسمه وفي قول أبي يوسف ثلثه بضمين ، ولا يدفع اليهاشي، في المشهور عن الشافعي، فان كان مكان البنت ابن دفع اليه المث الباقي أو خسه أو فسفه على اختلاف الافوال ، ومتى زادت الفروض على المث المال فيرات الاناث أكثر ، فاذا خلف أبوين وام أة حالا فللمرأة الائة من سبعة وعشر بن و للابوين عمانية ، نها و يوقف ستة عشر ويستوي ههنا قول من وقف نصيب النين وقول من وقف بين أربعة وقول أبي يوسف المعلى المرأة عنا كاملا والأبوان المئا كاملا و وخذ منهم ضمين ، فان كان مسهم بنت دفع اليها الائة عشر من ما ثنين وعشر بن وفي قول شريك الائة عشر من ما ثنين وستة عشر ، وفي قول أبي يوسف الائة عشر من النين وسبعين ، ووفي ذول الميال شابة عشر من ما ثنين المنا والمن المنا والمنا والمنا المنا والمنا المنا والمن المنا والمن المنا والمن المنا والمنا والمنا المنا والمنا والمنا والمنا والمنا المنا والمنا والمن المنا والمنا المنا والمنا المنا والمنا والمنا والمنا المنا والمنا والمنا والمنا والمنا والمنا والمنا والمنا المنا والمنا والمنا المنا والمنا وال

أدى الشطر فهو فريم وعن ابن مسعود وشريع فموه عومن ابن مسعود اذا أدى الله أو ربعا فهوغريم وعن ابن عباس إذا كتب الصحيفة فهو غرم

وعن على رضى الله عنه قال تجري العتانة في المكاتب فيأول نجم . يعني يعتق منه بقدر ماأدى وعنه إنه قال يرِث ويحجب ويعتق منه بقدر مأ دى .وقد روى حاد بن ملمة عن أيوب عن عكرمة عن ا نعباس عن النبي عَيَالِيَّةِ قال ﴿ أَذَا أَصَابِ المُكَانِبِ حَدًّا أَوْ مِيرَانًا وَرَثْ بِحَسَابِ مَأْعَتَى منه وأَقْرِ عُلِه الحد محساب ما عنق منه ،وفي رواية د يودي المكانب بقدر ما عنق منه دية الحر وقدر مارق منه دية العبد » قال يحيى من أبي كثير وكان على ومهوان بن الحكم يقولان ذلك . وقد روي حديث ابن عباس عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلا والحديث الذي رويناه لقولنا أصح منه ولا أعلم أحداً من الفقها. قال بهذا وما ذكرناه أولا أولى والله أعلم

﴿مسئلة﴾ قال (ومن بعضه حر برث ويورث ويحجب على مقدار مافيه من الحرية)

وجلته ان المعتق بعضه إذا كسب مالا ثم مات وخلفه نظر فيه فان كان كسبه بجزئه الحر مثل ان كان قدما يأ سيده على منفعته فاكتسب في أيامه أو ورث شيئا فان الميراث أعا يستحقه مجزئه الحر أ؛ كان قد قاسم سيده في حياته فتركته كلها لورثنه لاحق لمالك باقيه فيها وقال قوم جميع ماخلفه بينه

أبو حنيفة : لازوج النصف ، وللام السدس ، وللجد السدس ، ويقف السدس بين الجدوا لامولاشي. للحمل لان الجد يسقطه ، وأبو بوسف مجملها من سبعة وعشرين ويقف أربعة أسهم. وحكى عن شريك أنه كان يقول تمول على الجد فيقف ههنا نصيب الاناث فتكون عنده من تسعة تقف منها أربعة ولولم يكن فها زوج كان الام السدس، وللجد ثاث الباقي، ويقف عثمرة من ثمانية عشر وعند أبي حنيفة للجد الثلثان ، وللام السدس ، وتوقف السدس بينها، قول أبي بوسف يقف الثلث ويعطى كل وأحد منها ثلناً ويؤخذ منها ضمين، ومتى خلف ورثة وأما تحت الزوج فينبغي للزوج الامساك عن وطنها ليهرأ حامل هي أم لا ? كذا يروى عن على وعمر بن عبد العزيز والشمى والنخمي وقتادة في آخرين قان وطئها قبل استبراثهافأتت بولد لأقل من ستة أشهر ورث لانا نعلم أنها كانت حاملا به وإن ولدَّه لأ كثرمن ذلك لم رث إلا أن يقر الورثة أنها كانت حاملا يوم موت ولدها.

(فصل)قال الشيخ رحمه الله(وإذا استهل المولود صارخا ورث وورث وفي معناءالمطاس والتنفس والارتضاع وما يدل على الحياة ، فاما الحركة والاختلاج فلا يدل على الحياة)

وجملة ذلك أن الحل لا يرث إلا بشرطين (أحدهما) انه كان موجوداً حال الموت وبسلم ذلك بأن تأتي به لا قُل من سنة أشهر فان أنت به لا حكر من ذلك وكان لها زوج أو سبيد يطؤها لم يرث إلا أن يقر الورثة أنه كان موجوداً حال الموت وإن كانت لا توطأ لمدم الزوج أو السيد أو الميتما

وبين سيده قال ابن الحبان هذا غلط لان الشريك إذا استرف حقه من كبه مرة لم يبق له حق في الباقي ولاسبل له على ماكبه بنصفه الحركا لو كان ببن شريكين فاقتسما كسبه لم يكن لاحدهما حق في حصة الآخر والعبد يخلف أحد الشريكين فيا عتق منه، فاما أن لم يكن كبه بجزئه الحر خاصة ولا اقتسما كسبه فإلك باقيه من تركته بتدر الكه فيه والباقي لورث وعان ماته من يرثه فانه برث و بورث و يحجب على قدر ما فيه من الحرية وهذا قول على وابن مسعود رضي الله عنها و به قال عمان البني وحزة الريات وابن المبارك والمزني وأهل الظاهر وقال زيد بن ثابت لايرث ولا يورث وأحكامه أحكام العبد ، وبه قال مالك والشافعي رضي الله عماما في القديم بعلا ماله لمالك باقيه قل ابن الحبان هذا الشافعي رضي الله عنه باقيه على المن المبادك به بجزئه الحرورات وأبر الإورلاء و و و معال الشافعي في المبدد ما كمه بجزئه الحرورات وأبرث والمردث منه وغيرها و به قال الحسن وجابر بن زيد المن عباس هو كالحر في جميع أحكامه في توريثه والارث منه وغيرها و به قال الحسن وجابر بن زيد والشعبي والمنخي والمنكم وحاد وابن أبي ليلي واشوري وأبر بوينف ومحد والمؤلؤي وعني بن آدم وداده وقال أبوحنيفة ان كان الذي إبعتى استسعى العبد فه من تركته سعايته وله نصف ولائه وان وران أبي المين استسعى العبد فه من تركته سعايته وله نصف ولائه وان في المن المنه والمناورات المنه والمناورات النه كان أغرم الشريك فولاؤه كله للذي اعتى بهضه

أو اجتنابهما الوطء عجزاً أو قصداً أو غيره ورث مالم يجاوز أكثر مدة الحل وهي أربع سنين في احدى الروايتين ، وفي الاخرى سنتان (الشرط الثاني) أن تضعه حيا فان وضعته ميتاً لم يرث في قول الجيم واختلف فها يشب به الميراث من الحياة فاتفقوا على أنه اذا استهل صارخا ورث وورث الماروى أبو داود با ناده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا استهل المولو دورث، وروى ابن ماجه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله، واختلفوا فها سوى الاستهلال فقالت المائفة لايرث حتى يستهل حتى يستهل ولا يقوم غيره مقامه ، ثم اختلفوا في الاستهلال ما هو ? فقالت طائفة لايرث حتى يستهل صارخاً ، والمشهور عن احمد أنه لايرث حتى يستهل ، روي ذلك عن ابن عباس والحسن بن علي وأبي هريرة وجابر وسعيد بن السيب وعطاء وشريح والحسن وابن سيرين والنخمي والشعبي وربيعة وي بي ابن سميد وأبي سامة بن عبد الرحن ومالك وأبي عبيد واسحاق لان مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام ابن سميد وأبي سامة بن عبد الرحن ومالك وأبي عبيد واسحاق لان مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام الله عبد أبي المتهل المولود ورث ، أنه لايرث بنير الاستهلال ، وفي لفظ ذكره ابن سراقة عن النبي صلى الله عبد أبه قال في السي المنفوس « اذا وقع صارخاً فاستهل ورث و تمت دينه وسمي وصلي عليه وان وقع حباً و لم يستهل صارخا لم تم دينه وفيه غرة عبد أو أمة على العاقلة » وانما سمى الصراخ من الصبي السهل طرف في أنه الناس اذا رأوا الهلال صاحوا عند رؤيته واجتمعوا فأراه من الصبي الصوت من الصبي الموود و استهلال المهلال استهلالا ثم سمى الصوت من الصبي الموود استهلال بمنا فسمي الصوت من المورة عند استهلال المهلال استهلالا ثم شمى الصوت من العسي الموود استهلال بمنا فسمي الصود عند استهلال المهلال استهلالا ثم شمى الصوت من العسي المولود استهلالا

ولنا ماروى عبدالله بن احد حدثها الرملي عن يزيد بن هارون عن عكرمة عن ابن عباس أن الذي مَنْتِطَالِنَةِ قَالَ فِي العبد بعنن بعضه ديرث وبورث على قدرما عتق منه ؟ ولان يجب ان يثبت لكل بعض حكمه كمَّا لَوكان الآخر مثه وقياحاً لاعدهما على الآخر.اذا ثبت هذا فالتفريم على قولنا لان الصل على غيره واضح. وكينية توريثه أن يعملي من له فرض بقدر مانيه من المرية من فرضه، وأن كان عصبة نظر ماله مم الحرية الكاءلة فأعطى بقدر مافيه منها ، وأن كانا عصبتين لابحجب أحدهماالآخر كابنين نصفهما حر أهْيه وجهان(أحدهما) تكل الحربة فيهما بأن تضيم الحرية من أحدهما الى مافي الآخر منها فان كل منهما واحد ورثا جميه اميراث ابن حر لان نصفي شيء شيء كامل، ثم قسيرماورثاه بينهما على قدر ماني كل واحد نتهما قاذا كان ثمثا حدها حراً وثلث الآخر حراً كان ماورثاه بينهما اثلاثا وان نقص مانيهما من الحزية عن حر.كامل ورثا بقدر مانيهما ، وانزاد على حر واحد وكان الجزءان فيهما سوا. قسم مايرثانه بينهما ولسوية ، وأن اختلفا أعطى كل واحد منهما بقدر مافيه قال الخبري. قال الا كشرون هذا قياس قول على رضى الله عنسه ، و لوجه الآخر لانكل الحرية فيهما لانهما لو كلت لم يقاهر الرق أثر وكاما في ميرامهما كالحرين ، وأن كان أحدهما يحجب الآخر فقد قيدل فيهما وجهان أيضاوالصحيح أن الحرية لانكل ههنا لان الني. لايكل بمايستطه ولا بجدم بينه وببن ماينانيه وورثه بعضهم بالخطاب وتنزبل الاحوال وحجب بمضهم بمضطى مثال تنزبل الخطاب وقال ابويوسف

لانه صوت عند وجود شيء بجتمع له ويفرح به . وروى بوسف بن موسى عن أحميد أنه قال : برث السقط ويورث أذا استمل ، فقيل له ما الاستهلال ؛ قال أذا صاح أو عطس أو بسكي ، نعلى هذا كل صوت بوجد منه تعلم به حيانه فهو اسملال ، وهــذا قول الزهري والقاسم بن محمد لانه صوت علمت به حياته فأشبهالصراخ ، وعن احمد رواية ثانة اذا علمت حياته بصوت أو حركة أو رضاع أو غيره ورث وثبت له أحكام الحياة وبهذا قال ائتوري والاوزاعي والشسانعي وأبو حنيفة وأصحابه ، فاما الحركة والاختلاج فلا تدل على الحياة ، فان اللحم بختاج أذا خرج من مكان ضيق فتضامث أجزاؤه ثم خرج الى مكان فسيح فانه يتحرك وان لم تكن فيه حياة ،ثم إن كانت فيه حياة فلا يه لم كونها مستقرة لاحتمال أن تمكون كحركة المذبوح فان الحيوانات تتحرك بعد الذبيع حركة شديدة ومي في حكم الميت .

﴿ مسئلة ﴾ (وان خرج بعضه فاستهل ثم انفصل ميتاً لميرث)

ويه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة وأصحابه ان خرج أ كثره فاستهل ثم مات ووث ، لقوله عليه الصلاة والسلام « اذا استهل المولود ورث »

ولنا أنه إيخرج جيمه فأشبه مالو مات قبل خروج أكثره ، وعنه يرث فعديث المذكور ولأه قد علمت حياته ، والأولى ظاهر الذهب لانه لم نثبت له أحكام الدنيا وهو حي أشهما لومات في بطن أمه معناه ، ومسائل ذلك ابن نصفه حر له نصف المال فان كان « هه ابن آخر نصفه حرفاهما المال في أحد الوجهين وفي الآخر لهما نصفه والباقي المصبة أو اببت المالان لم تكن عصبة ويحتدل أن يكون لكل واحد منهما ثلاثة أنمان المال لأنهما لوكانا حربن لكن لكل واحد منهما النصف ولو كانا رقيقين لم يكن لهما ثبي ولو كان الاكبر وحده حراً كان له المال ولا شي وللأصفر ولو كان الاصفر وحده حراً كان له المال ولا شي ولا كناك وهو ثلاثة أعان فان كان له كذاك وهو ثلاثة أعان فان كان له كذاك وهو ثلاثة أعان فان كان معهما ابن آخر ثلثه حر فعدلي الوجه الاول ينقسم المال بينهم على عانية كما نقسم مسئلة للباهلة وعلى اثنائي يقسم النصف بينهم على عانية

وفيه وجه آخر يقسم الثلث بينهم أثلاثا ثم يقسم السدس بين صاحبي النصفين نصفين، وعلى تغزيل الاحوال محتمل أن يكون لكل واحد بمن نصفه حر سدس المل وعنه ولمن ثلثه حر المثا ذلك وهو تسم المال و فصف سدسه لان لكل واحد المال في حال و فصف في حالين و ثلثه في حال فيكون له مالان وثلث في عالى فنعطيه عن ذلك وهو سدس وعن ويعطى من ثلثه حر الثيه وهو تسم و عمف سدس ابن حروابن نصفه حرالمال بينهما على الملائة على الوجه الاول وعلى الثاني النصف بينهما فصفان والمباقي الحرفيكون المحر المال في حال وفصف في حال فله نصفهما وهو ثلاثة أرباع واللآخر الربع، ولو نزلتهما بلاحوال أفضي إلى هذالان المحر المال في حال وفسفه في حال فله نصف ذلك وهو الربع، ولو

﴿ مسئلة ﴾ (وانولدت توأمين فاستهل أحدها واشكل ، أقرع بينها ، فن خرج سهمه فهوالمستهل) اذا أشكل أحد التوأمين أيها المستهل ، فان كانا ذكرين أو أنثيين أو ذكر وأنثى لا يختلف مع الهما فلا فرق بينها ، وان كان ذكراً وأنثى مختلف ميرالهما فقال الفاضي من أصحابا من قال يقرع بينهما فمن خرجت له الفرعة فهو المستهل كما لو طلق احدى نسائه فلم تعلم بسيها ثم مات ، وكذلك النموة اذا أراد السفر باحداهن أو البداية بالقسم لها فانه يقرع بينهن ، وقال الخبرى ليس في هذا عن السلف في ، وقال الفرضيون تعمل المسئلة على الحاليز، و سطى كل وارث اليقين ويوقف الباقي حسب الاحبال .

ومن مسائل ذلك رجل خلف أمه وأخاه وأم ولد حاملا منه فولدت توأمين ذكرا وأ في فاستهل أحدها ولم يع بعينه . فقل ان كان الابن المستهل فللام السدس والباقي له ترث أمه ثلثه والباقي لعمه فاضرب ثلاثة في سنة تكن ثمانية عشر ، لام الميت ثلاثة ، ولام الولد خسة ، وللمم عشرة ، وانكانت البنت المستهل فالمسئلة من سنة وعوت البنت عن ثلاثة ، لامها سهم ، ولممها سمهمان والسنة تدخل في ثمانية عشر ، من شانية عشر مضروب في واحد ومن له شيء من سنة مضروب في ثلاثة أنه عشر الأم لا يتنبى، وللمم من السنة أربعة في ثلاثة اثنا عشر وله من الثانية عشر عشرة في واحد ، في الأم لا يتنبى، وللمم من السنة أربعة في ثلاثة اثنا عشر وله من الثانية عشر عشرة في واحد، في الأمة ، فيأ طفعى الأم لا يتنبى، ولام الولد خسة في مهم ، وسهم في ثلاثة ، فيأخذها وينف سهمين بين الأخ

خاطبتهما لقات الدر الله المال فو كان أخوك رقيقا رفسفه لو كان حراً فقد حجبك بحربته عن النصف فنصنها محجبك عن الربع يبقى الثائة أرباع ويقال للآخر الله النصف لوكنت حراً فافا كان نصفك حراً فالله نصفه وهو الربع، ابن ثناء حر وابن المله حر على الاول المال بينهما أثلاثا وعلى الثاني الثلث بينهما وللآخر ثلث فيكون له النصف وللآخر السدس وقيل اشتان بينهما أثلاثا وبالخطاب تقول لمن ثلثاء حر لو كنت وحدك حراً كان المال الله ولو كنما حربن كان الله النصف فقد حجبك محربته عن النصف فبثانها محجبك عن السدس بيني الله خمسة أتساع ، ويتال للآخر محجسك أخوك بنش حربته عن أشي النصف وهو الثلث يبقى الله المثلثان فاك بالمث خريتهم المث ذاك وهر النسمان ويقى الإسمان المصبة إن كان أوفي رحم فان لم المثلثان فاك بالمث خريتهم المثلث في الحطاب المثلثان فال بابن حر وعصبة فلائن الثلث ولما ربع وسدس ومن جم الحربة فيهما جمل المال بينهما نصفين وابن نصفهما حر وعصبة فمن جم الحربة فالاثه أربع المال بينهما على ثلاثة ومن جم الحربة فالاثها والاحوال قال للابن المال في حال واثناء في حال فه ربع والمحربين وبنت نصفهما حر وعصبة فمن جم الحربة فالاثها والاحوال قال للابن المال في حال واثناء في حال فه وربع والنصف بينهما على ثلاثة ومن ورث بالتنزيل والاحوال قال للابن المال في حال واثناء في حال فه وران هف النصف بينهما على ثلاثة ومن ورث بالتنزيل والاحوال قال للابن المال في حال واثناء في حال فه وران هف النصف بينهما على ثلاثة ومن ورث بالتنزيل والاحوال قال للابن المال في حال واثناء في حال فه ورانها النصف ورانه بالنونون وحف سدس والباقي المصبة وان شئت قال ان قدر ناهما

وأُم الولد حتى يصطاحًا عليهما ، ومحتمـ ل أن يقسم بينهما . امرأة حامل وعم ولدت المرأة إبناً وبنناً فاستهل أحدهما ولم يهلم فالمثلتان من أربعة وعشرين اذا أعطيت كل واحد أقل نصيبه بقيت ثلاثة موقوفة فان كان ممها بنت فكل واحدة من السئلتين من اثنين وسبمين والموقوف اثنا عشر .امرأة وعم وأم حامل من الاب ولدت المرأة ابناً وبنتاً فاستهل أحدها ولم يعلم فان كان السهل الاخ فهمي من ستة وثلاثين فان كانت الاخت فهي من ثلاثة عشر، والمسئلتان متباينتان فاضرب احداهما في الاخرى تكن أربعاثة وعمانية وستين وكل من له شيءمن احمديالمسئلتين مضروب في الاخرى فيدفع الىكل واحد أقل النصيبين يبتى أربعة عشر منها تسعة بين المرأة والعم، وخسة بين الام والعم، فأن كانت المرأة والام حاماين فوضعنا معا فاستهل أحدهما فسكل واحدة منهما ترجع الى ستة وثلاثين فيعطى كل وارث أقل النصيبين ويبقى أحد عشر سهماً ، أربعة موقونة بينالزوجةوالأ موسبعة بين الام، العم (فصل ِ) إذا ولدت الحامل توأمين فسمع الاستهلال من أحدهما ثم سمع مرة أخرى فلم يدر أهو من الأول أو من الثاني? فيحتمل أن يثبت الميراث لن علم استهلاله دون من شك ننا فيه ، لأن الأصل عدم استهلاله فعلى هذا الاحمال ان علم المستهل بعينه فهو الوارث وحده أوان جهل كان كما لو استهل واحد منهالابمينه ، وقال الفرضيون تعمل على الاحوال فيعطى كل وارث اليقين ويوقف الباقي (الجزءالسابع) (1λ) (المعنى والشرح الكبير)

حرين فعي من ثلاثة وال قدر ناها البنت وحدها حرة فعي من اثنين وان قدر نا الابن وحده حراً فلمال له وان قدر ناها رقيقين فالمال قدمسة فتضرب اثنين في ثلاثة تكن ستة ثم في أديمة أحو ل تكن أربعة وعشر بن فالمان المال في حال ستة وثناه في حال أديمة صار له عشرة وقبنت النصف في حال والثلث في حال خدسة وقامصة المال في حال وتصفة في حال تسمة فان لم تكن عصبة جملت قبنت في حال حريتها المال كله بالفرض والزد فيكون لها مال والث فتجعل لها ديم ذلك وهو النك ، فان معهما أورأة وأم حرتان كات الحربة فيهما فجعها الام إلى السدس والمرأة الى المثن لان كل واحد منهما فو أنفرد لمجه نصن الحجب فاذا اجتمعا اجتمع الحجب، ومن ورث بالاحوال والتنزيل قال للام السدس في ثلاثة أحوال والثلث في حال فلها ربم ذلك وهو سدس والمرأة الى المشرأة المثن في ثلاثة أحوال والناث في حال فلها ربم ذلك وهو النمن و الابر الباقي في حال والناث في حال والنصف في حال فلها دبم، والم أم يكن في المسئلة عصبة في ثلاثة أخا لم يكن فيها ود بالبسط من ما ثنين وثلاثين مكان النصف والام سبعة مكان السدس وتصح المسئلة إذا لم يكن فيها ود بالبسط من ما ثنين وثلاثين مكان النصف والام سبعة مكان السدس خمسة وأد بنون وللان خمسة وثمانون والمبرأة وعمانين سبهما للام منها ستون والمرأة خمسة وأد بون وللان خمسة وثمانون والبنت ثلاثة وخمسون والب قي المعمة ، وقياس قول من خمسة وأد بون وللان خمسة وثمانون والمبرة في المجب أن بجمع الحربة في المورة في المحب أن بجمع الحربة في المورة في المحب أن بجمع الحربة في التوريث فيجعل لهما ثلاثة راباع الباقي

من مسائل ذلك أم حامل وأخت لاب وعم ولدت الام بنتين فاستهات احدا هما مم سهم الاستهلال مرة أخرى المهدر أها استهات الاخرى أو تكرر من واحدة ? فقل إن كان منها جيماً فقد ما تنات أربعة من سنة ولا يعلم أو لها موناً فحكمها حكم الخرى قال قدخلفا أماو أختاً وعماً نوا فحك هما حكم الخرى قال قدخلفا أماو أختاً وعما نتصح من عانية شهر وان كان الاستهلال من راحدة فقد ما تنات عن ثلاثة من سنة فتصح من اثني عشر وينها موافقة بالسدس فتصير من سنة وثلاثين للأم اثنا عشير وللاخت كذلك وللم تسعة وتفف ثلاثة ندعي الام منها سهمين والعم سها وتدعيها الاخت كاما فيكون سهان بينها وبين الام وسهم بينها وبين الم زوج وجد وأم حامل ولدت ابناً وبنناً فاستهل أحدها ثم سمع الاستهلال مرة أخرى فلم يدر من هو ؟ قان كان الاستهلال تسكرر من البنت فهي الاكدرية وما تناق أربعة أخرى فلم يدر من أحد وعمانين وان تكرر من البنت فهي الاكدرية وما تناق المجد منها مهم وان كان منها فللام السدس على ثملائة فتصح من أمية عشر والثلاثة التي لهما بين الجد والام على ثلاثة فصار للام أربة والجد خمسة والثمانية عشر وافلام أسلاما عنت من ألم والنين وستين للزوج حقه من الأكدرية أربعة وخمسون توافق أحدا وعمانين بالانساع فتصير مائة واثنين وستين للزوج حقه من الأكدرية أربعة وخمسون وللام تسما المال من مسئلة استهلالها معاستة وثلاثون وللجد السدس من مسألة استهلال الاخودده هيمة وعشرون بيقى خمسة وادبعون يدعي منها الزوج سيعة وعشرين والام ثمانية عشر ويدعي منها النوب سيعة وعشرين والام ثمينة عشر ويدي منها النوب سيعة وعشرين والام ثمانية عشر ويدي منها المناه ويونه المناه ويدي منها الزوج سيعة وعشرين والام ثمانية عشر ويدي منها المناه ويدي منها النوب سيعة وعشرين والام ثمانية عشر ويدي منها المناه ويونه المناه المناه ويونه والام كله ويونه المناه ويونه المناه ويونه ويونه ويونه ويونه ويونه ويونه ويونه ويونه المناه ويونه وي

وقل! البان لهماسة عشر من عانية وأربين لاتهما لو كانا حرين لكان لهماسة عشر من أربعة وعشر من فيكون لها بنصف حريته عضف فلك وهذا غلطلانه جعل حجب كل واحد منها لهماحيه بنصف حريته كحجبه إله مجمعه والوساغ هذا لكان لهم حال انفرادها انصف بنهم من غير زيادة :ابن وأبران نصف كل واحد نهم حوران قدر نام أعراراً فللإين الثناز وان قدرناه حراً وحده فله المال وان قدرنا معه أحد الاب بن حراً فله خمدة أسداس فتجمع فلك تجده ثلاثة أموال وثلثان فله بنهاوهو ربم سدس والاب المل في حال وثنتاه في حال وثنتاه في حال وثنتاه في حال وشعبا بالبسط قلت ان قدرناهم أحراراً فعي من سنة وان قدرنا الاب فلها الله غيم من سهم فكذ فلك الاب وإن قدرنا الام وحدها حرة أو قدرناها مع حرية الاب فهي من ثلاثة وإن قدرنا الاب أومع الام فهي من سنة وان قدرناها مع حرية الاب وثمان في مالي وأن قدرنا ألا قدمية وأنهم وقيقا قالمل قمصة وثنا في عالمين والمائلة في حالين والسدس في وثانا في حالي وسدساه في حالين وذاك عشر وللام انثلث في حالين والسدس في حالي وقد الله عمر وذاك سنة وثناه في حالين والسدس في حالين وذلك سنة وثناه في حالين والسدس في حالين وقائم المنائلة في حالين والسدس في حالين وقد الله منه في المائية تكن اثنية وثرياه في حالين والسدس في حالين وذلك سنة وهي المن وإن كان ثلث كل واحد مهم حرا زدت على السنة نصفها تصير قسعة وتضربها في المائية تكن اثنين وسمين فللابن عشرون من اثنين وسمين وهي السنة نصفها تصير وتضربها في المائية تكن اثنين وسمين فللابن عشرون من اثنين وسمين وهي السدى والنسمو للاب

الجـد سبعة وثــلاثين وتقول الثمانية الفاضة لــلام فيحتمل أن تدفع اليهــا لان الزوج والجد يقران لها يها

(فصل) وربما كان الحمل لا يرث إلا أن يكون ذكراً مثل أن يكون من جد الميت أو عمه أو أخيه مثال ذلك بنت عم وعم وامرأة أخ حامل للبنت النصف والباقي موقوف في قولهم جميعاً أم وعم وامرأة جد حامل للام الثاث وللعم تسماناً م وبنت وامرأة أخ وامرأة عم حاملان للام السدس وللبنت النصف ويوقف ثلث فان ولدت امرأة الهم ابناً لم يعط شيئاً لجواز أن تلد الاخرى ابنا وان ولدت امرأة الاخ أو لا ابنا أخذ الموقوف

(فصل) وريماكان الحل لا يوث إلا أن يكون أشى

مثاله زُوج وأخت لابوين والمرأة أب حامل وقف سهم من سبعة فان ولدت الله أو إما كأ أخذته وان ولدت ذكراً أو ذكر بن أو ذكراً وأنثى اقتسمه الزوج والاخت وكذلك ان تركت أخنالاب لم يدفع اليها شيء لجواز أن تلد ذكرا فيسقطهما زوج وأبوان وبنت والمرأة ابن حامل تقف سهمين من خمسة عشر فان ولدت أشى أو إما ما أخذتهما وإلا رجعت على الورثة فقسمته بينهم على ثلاثة عشر ورجعت المسألة إلى ذلك وكذلك إن كان معهم بنت ابن جد وأم حامل من الاب من عانية عشر تأخذ الام ثلاثة والجد خمسة وبوقف عشرة فان ولدت ذكر بن قالمشرة لحنما وان ولدت انبيين

اثنا عشر وهي السدس والام سنة وهي نصف السدس ولا تنفير سهامهم وإنما صارت منسوبة الى اثنين وسبعين وان كان ربع كل واحد منهم حراً زدت على السنة مثلها وقيل فيما إذا كان نصف كل واحد منهم حراً لات الذمن و للاب الربع و للابن النصف، ابن نصفه حر وأم حرة للام الربع و للابن النصف وقيل لما النصف وقيل لما أختا حرة فلها النصف وقيل لما أضف الياقي لان الابن بججبها بنصفه عن نصف فرضها قان كان نصفها حراً فلها الثمن على هذا النول وهلى الاول لها الربع وان كان معالابن أخت من أم أو أخ من أم فلكل واحد منهما نصف السدس وان كان معه عصبة حرفه الباقي كله.

(فصل) ابن نصفه حر وابن ابن حر المال بينهما في قول الجيم الا الثوري قال لابن الابن الربم لانه مجبوب بنصف الابن عن الربع قان كان نصف الثاني حراً فله الربع قان كان معهما ابن ابن ابن نصفه حر فله النمن وقبل للاعلى النصف واثاني النصف ولان فيهما حرية ابن وهداقول أبي بكر وقال صفيان لاشي والثالث لان ما فيهما من الحرية محجرب بحرية الابن قان كان معهم أخ حراً أوغيره من العصبات فله الباقي وإن كان نصفه حراف نصف ما بتي إلا على القولين الآخرين ابن نصفه حوابن بن ثلثه حروان ثلاثة أرباع وابن بن ثلثه حروان ثلاثة أرباعه حر للاعلى انتصف واثناني ثلث الباقي وعوالسد سوللان ثلاثة الحوة الباقي وهو الربع وطى القرل الآخر للابن النصف ولابن الابن الناث والباقي للاخ ثلاثة الحوة

فلهما من المشرة سبعة ونصف وللجد اثنان ونصف وان ولدت ذكراً وانثى أخذ الجد من العشرة سهماً وللذكر سنة والانثى ألائة وان ولدت آثنى أخذ الجد من العشرة ثلاثة والانثى أربعة وللام ثلاثة وان ولدت ذكراً أخذت الام ثلاثة وأخذ الجد سهماً والاخ ما بقي وان لم تلدشيئاً أخذت الام ثلاثة والجد ما بقي وان كان معهم زوج فهي من سنة للزوج ثلاثة وللام سهم وللجد سهم ويوقف سهم وان ولدت ذكراً من ولدت ذكراً عشر وكذا ان ولدت ابنتين وان ولدت ذكراً فالسهم الباقي فالسهم المام وتصح من اثني عشر وكذا وادت ذكراً وأنتى فالسهم الباقي ينهما على ثلاثة وتصح من عانية عشروإن لم تلد شيئاً أخذت الام السهم

باب ميراث المفقود

وهو نوعان أحدهما من انقطع خبره لغيبة ظاهرها السلامة كالناجر والسائح وطالب العلم ولم يعلم خبره فغيه روايتان احداهما ينتظربه عام تسعين سنة مع منه يوم فقد وهذا قول عبد الملك ان الماجشون لان الغالب أنه لا يعيش أكثر من هذا والروااية الثانية لا يقسم ماله ولا تتزوج امرأته حتى يعلم موه أو عضي عليه مدة لا يعيش في مثاما وذلك مردود الى احتماد الحاكم وهذا قول الشافعي ومحد مفترقين نصف كل واحد حرالا خمن الام نصف السدس واللا عمن الابوين نصف الباقي والأخمن الاب نصف الباقي وتصح من عمانية وأربعين اللاخ من الام أدبعة واللاخ من الابرين التنانوعشرون وللاخ من الابرين النصف واللاخ من الابرين النصف واللاخ من الابرين النصف واللاخ من الابرين الربع واللاخ من الابرين المنف البنت والما المن والباقي واللاخ من الابون نصف الباقي واللاخ من الاب نصف الباقي فلها الربع واللاخ من الابون نصف الباقي واللاخ من الاب نصف الباقي والباقي اللاخ من الام وبع السدس والماخ من الابون نصف الماقي واللاخ من الاب نصف الباقي واللاخ من الاب نصف الباقي والباقي المدس فنصفها عربي فلها الربع النائل المناز البنت المرة عجميها عن نصفه وان كان ممها الرأة فلها المين ونصف المين وان كان ممها المن من الابن فلها الثين ونصف المين وان كان البنت المان المن المناز والمناز المناز المناز والمناز المناز والمناز والم

بن الحسن وهو المشهور عن مالك وأبي حنيفة وأبي يوسف لان الاصل حياته والتقدير لا يضاف يه إلا بالتوفيق ولا توفيق هما فوجب التوقف عنه وقال عبد الله بن الحسم لينتظر به عام سبيس ينة مع سنه يومفقد ولمه يحتج بقول انبي ويتالي والماسين والسبين أو كرا الولان الهالب أن لا يعيش أكثر من هذا فأشبه التسمين وقال الحسنان زياد يتنظر اله عام مائة وعشرين سنة هو قول ابن عقيل فاو فقد وهو ابن ستين سنة وله مال لم يقسم حتى عمني عليه ستون سنة أخرى بقسم ماله حيثة بين ورثت ان كانوا أحياء وان مات بعض ورثته قبل مضي مائة وعشرين وخلف بهم ماله حيثة بين ورثت ان كانوا أحياء وان مات بعض ورثته قبل مفي مائة وعشرين وخلف نبي مات في مدة الانتظار فان مضت المدة ولم يعلم خبر المفقود رد الموقوف الى ورثة موروث المفقود في مات في مدة الانتظار فان مضت المدة ولم يعلم خبر المفقود رد الموقوف الى ورثة موروث المفقود لم يكن لورثة المفقود قال اللؤلؤي وهذا قول أبي يوسف وحكى الخبري عن اللؤلوي انه قال وهو مسجيح عندي والذي ذكر ناه هو الذي حكاه ابن اللبان عن اللؤلوي فقال لو مانت أمرأة المفقود ل عام مائة وعشرين سنة يبوم أو بعد فقده بيوم أو عت مائة وعشرون سنة لم يورث منه شيء ولم من قال في النرقى إنه لا يرث أحدهم من رث منها لاما لا نعلم أبهما مات أولا وهذا قباس قول من قال في النرقى إنه لا يرث أحدهم من الحياء من ورثته قال الفاضي هذا قباس قول أحد واتفق الفقهاه على الحبه ويرث كل واحد من الاحياء من ورثته قال الفاضي هذا قباس قول أحد واتفق الفقهاه على الحبه ويرث كل واحد من الاحياء من ورثته قال الفاضي هذا قباس قول أحد واتفق الفقهاه على المورق ويوم، واحتلفوا في

احداها محجب الحرة عن نصف السدس فيبتى لها ربع وسدس والحرة تحجبها عن سدس كامل فببتى لها سدس فان كان نصفهما رقيقا ومهما عصبة فلهما ربع المال وسدسه بنهما لأنهما لوكانتا حرتين كان لهما اثنان ولو كانت الكبرى وحدها حرة كان لها النصف وكذلك الصفرى ولو كانتا امتين كان المال للعصبة فقد كان لهما مال وثلثان فلهما ربع ذلك وهو ربع وسدس وطريقها بالبسط أن تقول ولو كانتا حرتين فللمئة وان كانت الكبرى وحدها حرة فهى من اثنين في ثلاثة وكذلك إذا كانت الصغرى وحدها حرة عوان كانتا امتين فهي من سهم فتضرب اثنين في ثلاثة تكن ستة تم المكبرى نصف المال في حال ثلاثة وثائد في حال سهمان في الاحوال الاربعة تكل أربعة ومشرين صاد لها خسة من أربعة وعشرين وللاخرى مثل ذلك والعصبة المال في حال والنصف في حالين وائلت في حال ذلك والعصبة واذا لم يكن عصبة نزلتهما على نقدم الرد فيكون حكما حكم اثنين نصف كل واحدة حر و مصبة الاولى الربع والحد منهما حر على مالملناه ثلاث بنات ابن متنازلات نصف كل واحدة حر و مصبة الاولى الربع تقول السفل لو كانتا أمتدين كان المناث والمائلة نصف السدس على قول البصريين لانك واحدة من ديم وائنا أمتدين كان المنائدة نصف سدس فيبقى الك السدس فينها ثلث نصفك العلياء عن ربع وائناتية عن نصف سدس فيبقى الك سدس لو كنت حرة قاذا كان نصفك ضحمة كل واحدة حرة والمائلة نصفاك العدس فينها ثلث نصفك محراً كان المائد عن ربع وائناتية عن نصف سدس فيبقى الك سدس لو كنت حرة قاذا كان نصفك حراً كان الله المناث والمنائل واحدة حرة والمائل نصفك حراً كان الله نصفه عراً كان الله كان المنائل واحدة حرة واحدها كان نصفك حراً كان المنائلة نصفه عرائل كان المنائل واحدة حرة وحدهاكان نصفاك حراً كان المنائلة نصفه عرائلة نصفه عرائلة نصفه عرائلة نصفه كالله كان المنائلة نصفه عرائلة كان المنائلة نصفه عرائلة كان المنائلة نصفه عرائلة عن ديم وائنائلة نصفه المن ورث الكان المنائلة نصفه عرائلة كان نصفه كالله واحدة عن ديم وائنائلة نصفه عرائلة نصفه عرائلة كان المنائلة كان الم

من مات وفي ورثته مفقود فذهب أحمد وأكثر الفقهاء أنه يسطي كل وارث من ورثنه اليقين ويوقف الباقي حتى يتبين امره أو يمضي مدة الانتظار فتعمل المسئلة على انه حي ثم على أنه ميت وتضرب إحداهما في الاخرى إن تباينتا او في وفقها ان انفتتا وتجزي وباحداهما ان تماثاتا وباكثرهما ان تناسبنا وتعطي كل واحد أقل النصيبين ومن لا يرث إلا من إحداهما لا تعطيه شيئاً وتوقف الباقي (النوع الثاني) أن يكون الفالب من حاله الهلاك كالذي يفقد من بين اهله كن نخرج إلى الصلاة او في حاجة قريبة فلا يعود أو في مفازة مهلكة كالحجاز او بين الصفين حال الحرب اوفي البحر اذا غرقت سفينته ولا يعلم له خبر فهذا ينتظر به اربع سنين لانهاأ كثر مدة الحل فانه لم يظهر له خبر قسم ماله واستدت امرأته عدة الوفاة وحلت للازواج نس عليه احمد وهذا اختيار ابي بكر وذكر قسم ماله واستدت امرأته عدة الوفاة بعد الاربع سنين لانه الوقت الذي يماح لامرأته النزوج فيه والاول أصح لان المدة إنما تكون بعد الوفاة فاذا حكم بوفاته فلا وجه للوقوف عن قسم ماله وقد روي عن أحمد رحمه الله النوقف عن أمره وقال قد هبت الجواب فيها وكا في أحب السلامة والمذهب الاول ولم يفرق سائر أمل الدلم بين هذه الصورة وبين سائر صور الفقدان فيا علمنا إلا أن والمذهب الاول ولم يفرق سائر أمل الدلم بين هذه الصورة وبين سائر صور الفقدان فيا علمنا إلا أن مالمنكا والشافي في القديم وافقا في الزوجة أنها تتروج خاصة والاظهر من مذهبه مثل قول الباقين

فأما ماله فاتفقوا على أنه لا يقسم حتى تمفي مدة لا يعيش في مثابا وقد ذكرنا الاختلاف في ذلك في النوع الاول لانه مفقود لا يتحقق موته اشبه الناجر والسائح

و ثنا انفاق الصحابة رضي الله عنهم على تزويج امرأته على ما نذكره في المدد ان شاء الله تمالى وإذا ثبت ذلك في النكاح مع الاحتياط للابضاع في المال أولى ولان الظاهر هلاكه فأشبه مالو مضت مدة لا يعيش في مثلها .

(مسئة) (وان مات للمنقود من يربه قبل الحسكم بوفاته وقف للمنقود لصيبه من ميراته ودفع الى كل وارث اليقين فان كان حياً أخذ ميرائه ورد انفضل الى اهله وان عم انه مات بعد موت موروته دفع نصيبه مع ماله إلى ورثته وان عم انه كان ميتاً حين موت موروته رد الموقوف الى ورئة الاول وان مضت المدة ولم يعم خبره رد ايضاً الى ورئة الاول لانه مفكوك في حياته حين موت موروته فلا نورئه مم الشك كالجنين الذي سقط ميتأهذا الذي ذكره شيخنا في المنني وذكر في هذا السكتاب المشروح وفي السكافي انه يقسم على ورئة المفقود لانه عكوم عياته قبل هذا يكون في المسئة روايتان وان علمنا السلامة وان علمنا الله مفكوك في حياته فلا نورثه مع الشك وائفق الفتهاء على انه لا يرث المفقود إلا الاحيامين ورثته وقدمضي فكره

﴿ مسئلة ﴿ قال ﴿ وَآذَا مَاتُ وَخَلَفَ ابْنَيْنَ فَأْقَرَ أَحَدَهَمَا بَاخٍ فَلَهُ ثَاثَ مَافِي يَدِهُ وَانَ أُقر ياخت فلها خس ما في يده ﴾

قد ذكرنا في اب الاقرار من بثبت الدسب بقولة ومن لايثبت ونذكر همنا مايستحق المقربة من الميراث إذا لم يثبت نسبه فنقول إذا أقر بعض الورثة لمشارك في الميراث فلم يثبت نسبه فزم المقر أن يدفع اليه فضل ما في يده عن ميراثه وهذا قول مالك والاوزاعي والثوري وابن أبي ليلي والحسن بن صالح وشريك ومحيى بن آدم ووكيم وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور وأهل البصرة، وقال النخبي وحدد وابو حنينة وأصحابه يقاسمه ما في يده لانه يقول أنا وأنت سوا، في ميراث بنا وكان ماأخذه المنكر ناف أو أخذته يد عادية فيستوي في ما بتي ، وقال الشانبي رضي الله عنه وداود لا يلزمه في الظاهر دفع شي، اليه وهل بازمه فيا به وبين الله تعالى على قولين أصحهما لا يلزمه لانه لايرث من الظاهر دفع شي، اليه وهل الذي يلزمه دفع شي، اليه وعلى قول الشانبي وحمان كالمذهبين المتقدمين

ولنا على الشافي رضي الله عنه أنه أقر محق لمدعيه يمكن صدقه فيه وبد المقر عليه وهو متمكن من دفعه اليه فيلزمه ذلك كما لو أقر بمعين ولانه إذا علم أن هذا أخره فله ثلثالتركة وبتعين استحقاقه لهاوفي بده بعضه وصاحبه يطلبه فلزمه دفعه اليه وحرم عليه منعه منه كمافي سائر المواضع وعدم ثبوت نسبه في

(مسئلة) (ولباقي الورثة أن يصطلحوا على ما زادٍ عن نصيبه فيقتسموه)

اختاره ان اللبان لانه لا مخرج عنهم وأنكرذلك الوني وقال لا فائدة في أن ينقص بهض الورثة هما يستجقه في مسئلة الحياة وهي متيقة ثم يقال له لك أن تصالح على بعضه بل إن جاز ذلك فالاولى أن تقسم المسئلة على تقدير الحياة ويقف نصيب المفقود لا غير قال شيخنا والاول أصح إن شاه الله تمالى فان الزائد عن نصيب المفقود من الموقوف مشكوك في مستحقه ويقين الحياة متعارض بظهور الموت فينبني أن يوقف كالزائد عن اليقين في مسائل الحمل والاستهلال فعلى هذا يجوزالور ثقالموجود بن الصلح عليه لا يمنع وجوب وقفه كما تقدم في نشائره الصلح عليه لا يمنع وجوب وقفه كما تقدم في نشائره ووجوب وقفه لا يمنع الصلح عليه كذلك ولان تجويز أخذ الانسان حق غيره برضاه وصلحه لا يلزم منه جواز أخذه بغير إذنه وظاهر قول الوني هذا أنه يقسم المسئلة على "نه حي ويقف نصيب المفقود لا غير وقال بنض أصحاب الثافعي يقسم المال على الموجودين لانهم متحققون والمفقود مشكوك فيه فلا يورث مم الشك وقال محد بن الحسن القول قول من المال في يده فلو مات رجل وخلف ابنتيه وان ابن أبوه مفقود والمال في أيدي النتين فاختصوا الى القاضي : فانه لا ينبغي للقاضي أن محول وان ابن ابنوه موضعه ولا يقف منه شيئاً سواه اخبرف البنتان بفقده أو ادعيا موته وان كان المال في يد أجنبي فأقر بأن الابن

الظاهر لايمنم وجوب دفعه اليه كالو غصبه شيئا ولم نتم البينة بنصبه

ولذا على أبي حنيفة أنه أقر له بالفاضل عن ميراثه فلم يلزمه أكثر مما أقر به كالو أقر له بشيء معين ولانه حق يتعلق بمحل مشترك باقرار أحد الشريكين فلم بلزمه أكثر من قسطه كالو أقر أحد الشريكين على العبد بجناية فعلى هذا إذا خاف ابنين فأقر أحدها باخ فلفقر له ثلث مافي يد المقروهو سدس المال لانه يقول نحن ثلاثة لكل واحد منا انثاث وفي يدي النصف ففضل في يدي الكالسدس فيدفعه اليه وهو ثاث مافي يده ، وفي قول أبي حنيفة يدفع اليه نصف مافي يده وهو الربم ، وأن أقو باخت دفع اليها خمس مافي يده لانه يقول نحن أخران وأخت ناك الحسر من جميع المال وهو خمس مافي يده وخمس مافي يده وقي قولم يدفع اليها ثاث مافي يده ويدي فيدفع اليها ثاث مافي يده وي وقي قولم يدفع اليها ثاث مافي يده

(فصل) وان أقر جميم الورثة بوارث أو أقر به الميت ليثبت نسبه منه ثبت نسبه سواه كان الورثة واحداً أو جماعة وبهذا قال النخي والشاني رضي الله عنه ، وقال أبوحنيفة ومالك وابن أبي للى والحسن بن صالح لا يثبت نسبه ، والمشهور عن أبي يوسف انه لا يثبت النسب الا باقراد ابنين ذكر بن كانا او انثبين عدلين أو غير عدلين ونحوه عرب مالك ، وروى ابن المبان قال أشعث بن سوار عن رجل من اهل المدينة قال جاء رجل وأخته الى عمر بن الحطاب رضي الله عنه ومعهما صبي فقالا هذا اخونا فقال لألحق بأ ببكا من لم بقر به

مفقود وقف له النصف على يديه وأن قال قد مات المفقود لزمه دفع الثلثين الىالبنتين ويوقف الثاث الا أن يقر أبن الابن بموت أبيه فيدفع اليه الباقي والجهور على القول الاول

مسائل ذلك زوج وأم وأخت وجد وأخ مفقود مسئلة الموت من سبعة وعشر بن لانها الاكدرية ومسئلة الحياة من عانية عثير وهما يتفقان بالانساع فتضرب تسع أحداهما في الاخرى تكن أربعة وخمسين للزوج النصف من مسئلة الحياء والثاث من مسئلة الموت فيعطى الثلث وللام التسمان من مسئلة الموت والسدس من مسئلة الحياة فتاحذ المدس والمجد ستة عشر سهما من مسئلة الموت وتسعة من مسئلة الحياة فيأخذ التسعة واللاخت عمانية من مسئلة الموت وثلاثة من مسئلة الحياة فتأخذ ثلاثة ويبقى خمسة عشر موقوفة ان بان الاخ حيا أخذ ستة وأخذ الزوج تسعة وان بان مينا أو مضت المدة قبل قدومه أخذت الام ثبلائة والاخت خمسة والجد سبعة هذا على الرواية التي تقول إن الموقوف المفقود يرد الى ورثة الاول واختار الخبري أن المدة اذا مضت ولم يتبين أحم، أنه يقسم لمصيبه من الموقوف على ورثته وهو سنة يبقى تسمة وهي الرواية انثانية لانه كان محكوما بحياته لانها اليقين وأنما الموقوف على ورثته وهو سنة يبقى تسمة وهي الرواية انثانية لانه كان محكوما بحياته لانها اليقين وأنما يكن لورثته كالموقوف للحمل والمورثة أن يصطلحوا على التسعة قبل مضي المدة ، زوج وأبوان وابتان يكن لورثته كالموقوف للحمل والمورثة أن يصطلحوا على التسعة قبل مضي المدة ، زوج وأبوان وابتان (المنى والشمرح الحبري) (المنفى والمرح الحبرية والمرح الحبرية والمرح المرح والمرح المرح والمرح الحبرية والمرح والمرح

و انان عبد الله بن زمه ادمى نسب ولله وليدة أبه وقال هذا أخي ولد على فراش أبي ، فقبل انبي والنان عبد الله بن زمه ادمى نسب ولله ولان الوارث يقوم مقام موروثه بدليل انه يثبت باعترافه ما يثبت باعترافه ما يثبت باعتراف الموروث على نفسه من الدبن وغيره كذا النسب، ولان الوارث بخلف الموروث في حقوقه وحذا منها ، ولا خلاف ببنهم في وجوب دفع ميراثه اليه الا أن يكون المقر به يسقط المقر كأخ يقر بابن أو ابرابن أو اخ مناب يقر بأخ من أبوين قان الشاخي في ظاهر مذهبه أثبت النسب ولم يورثه لمثلا يكون إقراداً من غير وارث فتبوت بيراث يفضي الى سقوط نسبه وميراثه

ولنا انه اقرار من كل الورثة يُمبت به النسب بمن برث لوثبت نسبه بغير إقراره فيجب ان يرث كا لولم يسقطه ، ولاته ابن النسب لم ينع ارثه مانع متفق عليه أشبه مآلو ثبت بينة والاعتبار بكونه وارثا لولا الاقرار بدليل انه لو اعتبر الحال الثاني لم يُثبت النسب اذا اقر بمشارك في الميراث لانه يكون إقراراً من بهض الورثة ، فان قالوا انما ثبت لان المقر به ايضا ، قر بنضه مدح لنسبه ، قلنا وهمنا مثله فاستوبا

اقصل) اذاخلف ابنا واحداً فاقر بأخس به دفع اله نصف ماني يده في قول الجيم فان أقو بعد بآخر فاتفقا عليه دفعاليه ثلث ماني أيد بهماني قول الجيم فان انكر المقر به ثانيا المقر به الاول لم يُبت نسبه ، قال الناضي هذا مثل للعامة تقول ادخاتي اخرجك، وليس له أن يأخذ أكثر من ثلث ماني أيديها لانه لم يقرله باكثر منه وقال الشاني رضي الله عنه يازم المقر أن يقرم له نصف التركة لانه أتلفه عليه ياقر اره الاول ، ويحتمل أن لا يبطل نسب الاول لانه ثبت بقول من هو كل الورثة حال الاقرار قان لم يصدق به

مفقودتان مسئلة حياتهما من خمسة عشر وفي حياة احداهما من ثلاثة عشر وفي موتهما من ستة فتضرب ثلث الستة وهي اثنان في خمسة عشر ثم في ثلاثة عشر تكن ثلاثاثة وتسعين ثم تمطي الزوج والابوين حقوقهم من مسئلة الحياة مضروبا في اثنين ثم في ثلاثة عشرويقف الباقي وان كان في المسئلة ثلاثة مفقودون لم أربع مسائل فان كانوا أربعة عمات لهم خمس مسائل وعلى هذا فان كان المفقود يحجب ولا يرث كزوج وأخت لابوين وأخت لاب وأخ لها مفقود وقفت السبع بينهما وبين الزوج والاخت من الابوين وقبل لا يوقف ههنا شيء وتعطى الاخت من الاب السبع لانها لا تحجب بالشك كا لاتورث بالشك والاول أمح لان دفع السبع اليها توريث بالشك وايس في الوقف حجب يقينا انماهو توقف عن صرف والاول أمح لان دفع السبع اليها توريث بالشك وايس في الوقف حجب يقينا انماهو توقف عن صرف المال الى احدى الجبتين المشكوك فيهما ويعارض قول هذا الفائل قول من قال إن اليقين حياته فيعمل على أنه حي ويدفع المال إلى الزوج والاخت والابوين والتوسط بما ذكرناه أولى

(فصل) والاسير كالمفقود إذا انقطع خبره وإن عاست حيانه ورث في قول الجمهور وحكي عن معيد بن لمسيب والنخعي وقتادة أنه لا يرث لانه عبد والصحيح الاول لان الكفار لا يملكون الاحرار واقة سبحانه وتعالى أعلم

الاول باشاني لم ينبت نسبه ويدفع البه المقر ثلث ما يقي في يده لانه الفضل الذي في يده ومحتمل أن يازمه دفع ثلث جيم المسال لانه فوته عليه بدفع النصف الى الاول وهو يقر انه لايستحق إلا انثلث وصواء دفعه اليه بحكم الحاكم أو بغير حكه لان إقراره علة حكم الحاكم وسواء علم بالحال عند إقراره الاول أو لم يعلم لان العمد والحطأ واحد في ضمان ما يتلف وحكي نحو هذا عن شريك هو محتمل انه إن علم بالثاني حين أفر بالاول وعلم انه اذا أفر به بعد الاول لا يقبل ضمن لتفويته حق غيره بتفريطه ، وأن لم يعلم لم يضمن لانه لم يجب عليه الاقرار بالاول إذا علمه ولا بحوجه إلى حاكم ومن فعل الواجب فقد أحسن وليس بخائن فلا يضمن ، وقبل هذا قياس قول الشافي

وقال أبر حنيفة أن كان الدفع بحكم حاكم دفع إلى الثاني نصف ما بتي في يده لان حكم الحاكم كالاخذ منه كرها ، وأن دفعه بغير حاكم دفع إلى الثاني ثلث جميع المال لانه دفع الى الاول ما ايس له تبرعا ، ولنا على الاول أنه أقر بما مجب عليه الاقرار به فلم يضمن ما تلف به كالوقطع الامام يد السارق فسرى إلى نفسه ، وأن أقر بعدها بثالث فصدقاه ثبت نسبه وأخذ ربع ما في يد كل واحد مهم إذا كان مع كل واحد ثالث المال ، وأن كذباه لم يثبت نسبه وأخذ ربعمافي يد المتر به وفي ضانه لهمازاد التفصيل في التي قبلها ، وعلى مثل قولنا قال ابن أبي لهلى وأعل المدينة وبعض أهل البصرة (فصل) ومتى أردت معرقة الفضل فاضرب سئلة الاقرار في مسئلة الانكار ثم تضرب ماللمتر

بابميراث الخنثي

وهو الذي له ذكر وفرج امرأة أو تقب في مكان الفرج يخرج منه البول وينقسم الى مشكل وغير مشكل فمن تثبت فيه علامات الرجال أو النساء فيمنم أنه رجل أو امرأة فليس بمشكل وإنما هو رجل فيــه خلقة زائدة أو امرأة فيها خلقة زائدة وحكمه في ارئه وسائر أحكا.ه حكم ما ظهرت علاماته فيــه والذي لا علامة فيه مشكل

ومسئلة ويسبر بمباله في قول من بلغنا قوله من أهل المم قال ابن المنذر أجمع كل من محفظ عنه من أهل العم على أن الحنق يورث من حيث يبول ان بال من حيث يبول الرجل فهو رجل وان بال من حيث ببول المرأة فهو امرأة روي ذلك عن على ومعاوية وسعيد بن السيب وجابر بن زيد وأهل السكوفة وسائر أهل العم وقال بن اللبان روى السكلي عن أني جالح عن ان عاس أن النبي والمنافق مثل عن مولودله قبل وذكر من أين بورث قال «من حيث ببول » وروي أنه عليه الصلاة والسلام أني بحنى من الالمصار فقال « ورثوه من أول ما ببول منه » ولان خروج البول أعم العلامات لوجودها من الصغير والسكيد وصائر العلامات أعا توجد بعدال كبر مثل نبات العية وخروج المني والحيض و تغلك اندي والحبل (فصل) فان بال منها جميعاً اعتبر باسبقها في عليه أحمد وروي ذلك عن صيد بن المسيب ويه

من مسئلة الاقرار في مسئلة الانكار إذا كانتا متباينتين وتضرب ما المنكر في مسئلة الانكار في مسئلة الاقرار فيا كان بينهما فهو الفضل ، قان لم يكن في يده فضل فلا شيء المقر له كشلائه اخوة مضترقين أقر الاخ من الام بأخ أو أخت فلا شيء المقر له لانه يقر على غيره وصواء أقر بأخ من أم أو غيره ، وصد أبي حنيفة ان أقر بأخ من أم فله نصف ما في يده وان أقر بأخ من أبين فالمقر به خمسة أسباع ما في يده ، وان كن ثلاث أخرات مفترقات فاقرت الاخت من الام بأخ قان كان في المسئلة عصبة فلا شيء له ، قان لم يكن فيها عصبة فله سدس ما بقي في يدها لان مسئلة الانكار في سئلة الانكر من المسئلة عصبة والاقرار من سنة إذا ضربت إحداهما في الاخرى كانت ثلاثين لهاسهم مسئلة الانكار في سئلة الانكر أرست و ما قي المنظر أرخ سناي بهة كان وان أقرت باخ من أبرين من المناز بها عافي يدها ، وإن أقرت باخ من أم أو بأم الميت أو جدة أو بعصبة فله سدس ما في يدها ، وإن أقرت باخ من أم أو بأم الميت أو جدة أو بعصبة فله سدس ما في يدها ، وإن أقرت باخ من أبوين دفعن اليها ثلاثة أرباع ما في أيديهن وان أقررن بأخت من أب فلا شيء له ، وإن أقر ون بأخرت من أبوين دفعن اليها ثلاثة أرباع ما في أيديهن وان أقرت احداهن بأخ فن فلا شيء له ، وإن أقر ورن بأخت من أب فلها خمس ما في أيديهن وان أقرت احداهن بأخ وأخت فسئلة الاقرار من سنة تضرب احداها في الاخرى تكن أثنين وار بهين لها سهم في سنة وفي يدها سبهة والانكار من سنة تضرب احداها في الاخرى تكن أثنين وار بهين لها سهم في سنة وفي يدها سبهة والانكار من سنة تضرب احداها في الاخرى تكن أثنين وار بهين لها سهم في سنة وفي يدها سبهة

قال الجهور فإن خرجًا مما اعتبر أكثرهما قال أحمد في رواية اسحاق بن ابراهيم يورث من المسكان الذي يبول منه أكثر وحكي هذا عن الاوزاعي وصاحبي أبي حنيفة ووقف في ذلك أبو حنيفة ولم يعتبره أصحاب الشافي في أحد الوجهين وقال قوم إذا خرجًا مما اعتبر بآخرهما انقطاعا فان انقطاما مما اعتبر أكثرها وقيل الاعتبار بالكثرة

ولنا أنها مزية لاحدى العلامتين فيعتبر بها كالسبق فان استويا فهو حينئذ مشكل

وسئلة (فان مات له من برئه وكان يرجى المكشاف حاله وهو الصغير فان احتيج إلى قسم الميراث أعطي هوومن معه اليقين ووقف الباقي في قول الجمهور حتى يبلغ فيظهر فيه علامات الرجال من نبات لحيته وخروج المني من ذكره وكونه مني رجل أو علامات النساء من الحيض والحملو تفلك الثديين نص عليه أحمد في رواية الميموني وحكي عن علي والحسن أنهما قالا تعد أضلاعه فان أضلاع المرأة أكثر من أضلاع الرجل بضلع قال ابن اللبان ولو صح هذا لما أشكل حاله ولا احتيج إلى مراعاة البول وقال جاب بن زيد يوقف إلى جانب الحائط فلن بال عليه فهو رجل وان شاشل بين فقديه فهو المرأة وليس على هذا تعويل والصحيح ما ذكر ناه إن شاه الله تعالى أنه يوقف أمره ما دام صغيرا فهو احتيج الى عين بلوغه قعمل المسئلة على فان احتيج الى قدم الميراث أعطي هو ومن معه اليقين ووقف الباقي الى حين بلوغه قعمل المسئلة على أنه أنثى وتدفع الى كل وارث أقل النصيبين ويقف الباقي حتى ببلغ فان مات قبل بلوغه أنه أنثى وتدفع الى كل وارث أقل النصيبين ويقف الباقي حتى ببلغ فان مات قبل بلوغه

يفضل في يدها سهم لهما ، وإن اقر الاربع بهما فضل لهما أربه أسهم ، قان كإن المقربهما يتصادقان افقسهاها بينهم أثلاثا قان تجاحدا فلاشي، للاخ لانه يقر انه لاحق له في الثانين ويكون المقربه للاخت لانها تدعي خوس الثلثين ، وإن جحدته ولم بجحدها لم يلتفت إلى جحدها لاقرار الاخرات المعروفات وإن جحدها ولم تجحده احتمل أن يكون المقربه لما لاقراره بأنه لا يستحق شيئا من انشين وكونها تدعي من الثلثين مثل هذه الفضلة ويحتمل أن لانستحق إلا ثلث أربعة اسهم لاقرارها بها للاخ والأول أولى ان شاء الله تعالى

وإن أقر العم بأخت أو اخوات من أب أو أبرين فلا شيء لهم ، وإن أقر بأخ أو اخت من أم أو بأم أو جدة فلامقر له السدس ، وإن أقر بأخ من أبوين أو من أب أو بابنين من ولا لام فلهم جميع ما في يده ، وإن خلف أما وأخا من أبرين فأقرت الام باخ من أم أو من أبوين فله السدس وهو نصف ما في يدها ولا ما يدها وإن أقرت بأخ من أب فصدقها الاخ من الابرين فله السدس وهو نصف ما في يدها ولا شيء للمةر له وإن لم يصدقها فقد أقرت له بما لا يدعيه فيحتمل أن يقرفي يدها ولا يصبح أقرارها ويحتمل أن يصطلحا عليه لانه لا يخرج عنها وقد أشكل أمره ويحتمل أن يكون لبيت المال لانه مال لم يثبت له مستحق ولا يدعيه أحد ، فإن أقر الاخ بأخ له من أبوين فله ثلاثة أثمان ما في يده لان مسئلة الاقوار من أثنى عشر له منها خمسة وفي يده ممانية فالفاضل في يده ثلاثة

و فصل) اذا خاف ابنين فأقر الاكبر بأخوبن نصدته الاصغر في أحدهما ثبت نسب المتفق عليه

أو بلغ مشكلا ورث نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى نص عليه أحمد وهو قول ان عاس والشعبي وابن أبي ليلي وأهل المدينة ومكة والثوري والاؤلؤ وشربك والحسن بن صالح وأبي يوسف ويحيى بن آدم وضرار بن صردونهم بن حماد وورثه أبو حنيفة بأسوإ حالاته والباقي لسائر الورثة وأعطاه الشافعي ومن معه اليقين ووقف الباقي حتى يتبين أمره أو يصطلحوا وبه قال أبو نهور وداود وابن جرير ورثه بمض أهل البصرة على الدعوى فيا بقي بعد اليقين وبعضهم بالدعوى من أصل المال وفيه أقوال شاذة سوى هذه

ولنا قول ابن عباس ولم يعرف له في الصحابة منكر ولان حالتيه تساويا فوجبت التسوية بين حكمها كما لو تداعا نفسان داراً بأيديهما ولا بينة لها وليس توريثه بأسول أحواله بأولى من توريث من معه بذلك فتخصيصه بهذا الحسكم لا دليل عليه ولا سبيل الى الوقف لانه لا غاية له تنتظر وفيه تضييع للمال مع يقين استحقاقهم له

(مسئلة) (فاذاكان ابن وبنت وولد خنثى جعلت للبنت اقل عدد له نصف وهوسهمان وللذكر اربعة وللحنثى ثلاثة فيكون معه نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى وهذا قول الثوري واللؤلؤي في هذه المسئلة وفي كل مسألة فيها ولد اذا كان فيهم خنثى قال شيخنا وهذا قول لا بأس به وذهب اكثر من ورثه نصف ميراث ذكر م على انه انثى فتعمل المسئلة على انه ذكر ثم على انه انثى

فصاروا ثلاثة ومسئلة الاقرار اذا من ثلاثة رمسئلة الانكار من أربعة فتضرب مسئلة الاقرار في مسئلة الانكار تكن اثني عشر الاصغر سهم من مسئلة الانكار في مسئلة الاقرار أربعـة وللاكبر سهم في مسئلة الانكار الاثنو المتفق عليه إن أفر بصاحبه الله سهم الاكبر وإن أنكر مثل سهم الاصغر .وذكر أبو الحطاب أن المتنق عليه إن صدق بصاحبه لم بأخذ من المنكر إلا ربع مافي يده لانه لايدعي أكثر منه ويأخذ هو والمحتلف فيه من الاكبر نصف ما يده فتصح من تمانية المنكر الاثة أنمان والمقر سهان والهتنق عليه سهان وللآخر شهم

وذكر أبن اللبان أن هذا قياس قول مائك والشاني رضي الله عنه وفي هذا نظر لان المنكر يقر أنه لايستحق إلا الثلث وقد حضر من يدمي الزيادة قوجب دفعها اليه ونظير هذا مالو ادعى انسان داراً في يد رجل فأقر بها لفيره فقال المقر له أنما هي لهذا المدعى فانها تدفع اليه

وقد رد الخبري على ابن الميان هذا القول وقال على هذا يبقى مم المنكر ثلاثة أثمان وهولا يدعي إلا الله وقد حضر من يدعي هذه الزيادة ولا منازع له فيها فيجب دفعها اليه قال والصحيح أن يضم المتفق عليه السدس الذي يأخذه من المقر به فيضمه إلى النصف الذي ييد المقر بهما فيقسهانه أثلاثا وتصح من تسعة للمنكر ثلاثة ولكل واحد من الا خرين سعان وهذا قول أبي يوسف اذا تصادقا ولا يستقيم هذا على قول من لم يلزم المقر أكثر من الفضل عن ميراثه لان المقر بهما والمتفق عليه

وتضرب احداها في الاخرى ان تباينتا أو في وفقها ان انفقنا و بحتري. باحداها ان تماثلنا و باكثرها ان تناسبنا وتضربها في اثنين تم فيهم مالكل واحد منهما ان تماثلنا وتضرب مالكل واحد من احداها في الاخرى ان تباينتا أو في وفقها ان انفقنا وهذا اختيار أصابناويسمى مذهب المنزلين، وقول الثوري يوافق قول أصابنا في بعض المواضع ومخالفه في بعضها ، وبيان اختلافهما اننا نجمل المسئلة الذكورية من خمسة ولا انوري من نسعة الخرى اثبات وهو ثلاثة ، وعلى قول أصحابنا مسئلة الذكورية من خمسة والانوثية من أربعة ولا موافقة بيوما نضرب احداها في الاخرى تكن عشرين ثم في اثنين تكن أربعين ، المبنت عهم في خمسة وسهمان في أربعة تسعة ، وقذكر ثمانية عشر والخنى سهم في خمسة وسهمان في أربعة تسلم وقولة من ورثه بالدءرى فيا بتي بعسد وسهمان في أربعة ثلاثة عشر وهي دون ثات الاربين ، وقولة من ورثه بالدءرى فيا بتي بعسد سنة عشر من أربعين وهويدي النصف عشرين وابنت الحس بية بين ثمانية وهي تدي الربع صنة عشر من أربعين وهويدي النصف عشرين والمنتلف فيه سنة أسهم يدعيها الحش كالها فعمليه نصفها الذين صار له ثلائة عشر والابن يدعي أربعة في في نصفها اثنين صار له ثمانية عشر والبنت تدعي سهمين فيدهم اليها مهما صار لها تسمة ومن ورثه نصفها اثنين صار له ثمانية عشر والبنت تدعي سهمين فيدهم اليها مهما صار لها تسمة ومن ورثه نصفها اثنين صار له ثمانية عشر من أصل المال فعلى قولهم يكون الميراث في هذه المسئلة من ثلاثة وعشر بن لان المدمى هيئا نصفها اثنين مار له ثمانية عشر من أصل المال فعلى قولهم يكون الميراث في هذه المسئلة من ثلاثة وعشر بن أصل المال فعلى قولهم يكون الميراث في هذه المسئلة من ثلاثة وعشر بن أصل المال فعلى قولهم يكون الميراث في هذه المسئلة من ثلاثة وعشر بن أكر المناسبة ومن ورثه بالاء وعشر بن لان المدمى هيئا

لايقص ميراثه عن ألربع ولم يحصل له على هذا القول إلا النسعان ، وقيل بدفع الاكبر اليهما نصف ماني يده وبأخذ المتفق عليه من الاصغر ثلث ماني يده فيحصل للاصغر ائثلث والمكبر الربع والمتفق عليه المدس والتمن والمختلف فيه الثمن وتصح من أربعة وعشرين للاصغر تمانية وللمتنق عليه سبعة وللاكبر ستة والمختلف فيه ثلاثة وفيها أقوال كثيرة سوى هذا

(فصل) أذا خلف أبنا فأقر بأخوين دفعة واحدة فتصادقا ثبت نسبهما وإن تجاحدا فكذلك في أحد الوجهين لانه نسبهما ثبت باقرار من هو كل الورثة قبلهما ، وفي الآخر لايثبت لان الاقرار بكل واحد منهما ثاث مافي يده ، وإن صدق أحدهما بصاحبه وجحده الآخر ثبت نسب المنفق عليسه : وفي الآخر وجهائ وبدفع إلى كل واحد منها ثلث ما يقي فيده

(فصل) ولو خلف ثلاثة بنين فأقر أحدم باخ وأخت فصدقه أحمد اخويه في الاخ والآخر في الاخت لم يثبت نسبهما ويدفع المقر بهما اليهما ثلث مافي يده ويدفع المقر بالاخ اليه ربع مافي يده ويدفع المقر بالاخت اليهما سبع مافي يده فأصل المسئلة ثلاثة أسهم سهم المقر يقسم بينسه وبينهما على قسمة فله سسنة ولهما ثلاثة وسهم المقر بالاخ بينهما على أربعة له ثلاثة ولاخيه سهم وسهم المقر بالاخت بينه وبينهما على سنة له خيسة ولها سهم وكلها متباينة فاضرب اربعة في سبعة في تسعة

نصف وربع وخمسان ومخرجها عشرون يعلي الابن عشرة والبنت خمسة والحثى عمانية فتكون الاثة وعشر بن قان لم يكن في المدالة بنت في قول الثرري عي من سبعة و كذاك قول من ورثهها بالدعوى في من أصل الملل، وفي التنزيل من أنبي عشر للابن سبعة والخثى خمسة وهر قول من ورثه بالدعوى فيا عدا اليتين وان كان معهما عصبة فعي من سنة المخشى ثلاثة والبات سهمان والعصبة سهم في الاقوال في التنزيل ، وأن كان معهما عصبة فعي من سنة الخشى ثلاثة والبات سهمان والعصبة سهم في الاقوال الثلاثة فان كان معهما أم وعصبة فعي من سنة رالاثين للام سنة رالخنثى سنة عشر والبنت أحد عشر والمصبة ثلاثة وقياس قول الثوري أن يكون الخشى والبنت الاثمة أرباع المال بينهما على خمة وللام والحشيق سعة وعشرون قان كان والد خشى وعصبة فالحشى عائمة أرباع المال والباقي المصبة إلا في قول من ورمهما بالدعوى من أصل المال قانه مجمد المال بينهم اللائا لان الحشى يدعي المال كله والعصبة تدعي نصف فحت النصف المن الني عشر وترجم بالاختصار إلى سنة البنت النصف وولد ابن خشى وعم هي في التنزيل من الني عشر وترجم بالاختصار إلى سنة البنت النصف والمختشى الثلث والمم السدى

(فصل) قان كان الحنثي يرت في حال دون حال كروج وأخشلا بوبن وولدأب عني فنتشف

في اصل المسئلة تكن سبعانة وسنة وخمسين المقر بهما سنة في اربنة في سبعة مائة وعمانية وصنون وللقر بالاخت سنة في اربعة في تسعة مائة وتسعة مائة وتسعة رغانون وللاخت سنة في اربعة في سبعة سنة وخمسون وسهم في سنة في تسعة ثلاثة وسنون في في سنة في اربعة في وسنون في في اربعة في اربعة في اربعة في تسعة سنة وثلاثون مجتمع لها اربنة وسنون ولا فرق بين تصادقهما ومجاحدها لانه لافضل في يد احدهما عن ميراثه ولم كان في هدده المسئلة ابن رابع لم يصدقه في واحدمنهما كان اصل المسئلة من اسهم على احد عشر وسهم على تسعة وسهم على خمة وسهم ينفرد به الجاحد فتصح المسئلة والسعائة وعانين سهما وطريق العمل فيها كانى قبلها

(فصل) إذا خلف بننا وأختافا قر تالصغيرة نقالت البنت هي أخت وقالت الاخت هي بنت فلها ثلث ما في يد الاخت لاغير ، وهذا قول ابن أبي ليلى ولهمد بن الحسن والاؤاؤي ويحبى بن آدم تغييط كثير يطول ذكره ، وانخلف امرأة وبننا وأختا فأفرون بصغيرة فقالت المرأة هي امرأة وقالت البنت هي بنت وقالت الاخت هي أخت فقال الخبري تعطى تلث المال لانه أكثر ما يمكن أن يكون لها ويؤخذ من المقوات على حسب إقرادهن وقد أقرت لها البنت بأربعة أسهم من أربعة وعشر بن واقرت لها الاخت باربعة ونعمف وأفرت المرأة بسهم ونصف وذلك عشرة أسهم منها تمانية وهي أربعة أخماسها فذ لها من كل واحدة أربعة أخماس ما أقرت لها به واضرب المسئلة في خمسة تكن ما ثة وعشر بن

قول الثوري أن يجمل للخنى نصف مايرته في حال ارثه وهو نصف سهم فضمه إلى سهام الياقين وهي ستة نبسطها انصافا ايزول الكسر فتصير ثلاثة عشر له منها سهم والبق بين الزوج والاخت نصفين وقد عمل ابر الخطاب هذه المسئلة على هذا في كتاب المداية ، وأما التنزيل فيصح من عانية وعشرين للخنني سهان وهي نصف سبم و اكل واحد من الآخرين ثلاثة عشر وإن كان زوج وأم واخوان من أم وواد أب خنثى فله في حال الانوثية ثلاثة من تسعة فاجعل له نصفها مضموما إلى سهام باقي المسئلة ثم ابسطها نكن خمسة عشر له منها ثلاثة وهي الحسن وفي التنزيل له ستة من ستة وثلاثين وهي المسئلة ثم ابسطها نكن خمسة عشر له منها ثلاثة وهي الحسن وفي التنزيل له ستة من ستة وثلاثين وهي السدس وإن كانت بنت وبنت ابن وولد أخ خنثى وعم فهي من ستة البنت النصف و لبنت الابن السدس والخنثى السدس والعم ما بتى على القواين جيها

(فصل) قال الخيري اعلم أن الذين يكونون خنائى من الورثة ستة . الولد وولد الابن والاخ وولده والعم وولده فأما الزوجان والابران والجدان فلا يتصور ذلك فيهم . فالحسلاف يقع في ثلاثة لاغير الولد وولد ألابن والاخ فاما الثلاثة الاخر فليس المراث منهم ميراث فيكون المخنثى منهم نصف ميراث ذكر بلاخلاف

(مسئلة) (قان كاما خشين أو أكثر نزلتهم بعدد أحوالهم في أحد الوجهين فتجعل للاثنين أربمة أحوال وقتلانه عنه عشر والمخمسة اثنين وثلاثين حالاتم تجمع مالهم في الاحوال كلها

ومنها نصح فاذا بلفت الصغيرة فصدة المحداه أخذت منها عام ماأقرت لها به وردت على الباقيتين ما أخذته عما لانستحقه وهذا قول أبي حنيفة وقال ابن ابي ابلى وخد لها من كل واحدة ما أقرت لها به وإذا بلفت فصدقت إحداهن أمسكت ما اخذ لها منها وردت على الباقيتين الفضل الذي لانستحة عليها، وهذا القول أصوب إن شاء الله تماليلان فيه احتياطا على حتها. ثلاثة اخوة لاب ادعت امرأة أنها اخت الميت لابيه وأمه فصدقها الاكبر وقال الاوسط هي أخت لام وقال الاصنر هي أخت لاب فا فان الاكبر يدفع البها الاوسط سدس ما في يده ويدفع البها الاصغر سبع مافي يده ، و تصح من ماثة و منة وعشر بن لان اصل مسئلنهم ثلاثة فسئلة الاكبر من اثنين والثاني سنة والثالث من سبعة والاثنان تدخل في السنة فتضرب سنة في سبعة تكن اثنين واربعين فهذا ما في يد كل واحد منهم فتأخذ من الاكبر نصفه أحدا وعشرين ومن الاوسط سدسه سبعة ومن الاصغر سبعه سنة صار لها أربة وثلاثون ، وهذا قياس قول ابن لبلى وفي قول أبى حنيفة تأخذ سبم ما في يد الاصغر فيضم نصنه الى مابيد أحدهما ونصفه إلى مابيد الآخر ويقامم الاوسط على ثلاثة عشر ما في يد الاصغر اربة عشر البكرة إلى مابيد الاكبر ويقامه عابده على أربة لها الاثرة وله سهم قاجعل في يد الاصغر اربة عشر البكون السبعه نصف صحيح واضربها في ثلاثة عشر الكن مائة واثنين في يد الاصغر اربة عشر البكون السبعه نصف صحيح واضربها في ثلاثة عشر الكن مائة واثنين في يد الاصغر الربة عشر البكون السبعه نصف صحيح واضربها في ثلاثة عشر المكن مائة واثنين

فتقسمه على عدد أحوالهم فماخرج بالنسم فهو لهم إن كانوا من جهةواحدة وان كانوا من جهات جمت ما لـكل واحدمنهم في الاحوال وقسنته على عدد الاحرال كلها فالخارج بالقسم هو نصيبه. هذا قول ابن أبي ليلي وضرار ويحيي بن آدم، وقول محسد بن الحسن على قياس قول الشعبي والوجه الآخر أنهم ينزلون حالين مرة ذكوراً ومرة اناثا كا يصنم في الواحد وهو قول أبي يومف واختاره أبر الخطاب والاول أولى لأنه يعطى كل واحد محسب مافيه من الاحمال فيعدل ببنهم ، وفي الوجه الآخر يعملي بعض الاحتمالات دون بعض وهــذا تحكم لادليل عليه ، ي بيان فزاك في ولد خنثي وولد أخ خشي وعم ان كانا ذكرين فالمال الولد ، وأن كاذا أشيبن فالبنت النصف والباقي العم فعي من أربعة عند من نزلهم حالين للولد ثلاثة أرباع المال وقعم رجه ، ومن نزله مأحوالا زاد حالين آخرين ، هو أن يكون الولد وحده ذكراً وولد الاخ وحده ذكراً فتكون المستقمن عانية الولدالمال في حالين والنصف في حالين فله ربم ذلك وهو ثلاثة أرباع المال ولولد الاخ نصف المال في حال فله ربمه وهو الثمن والعم منل ذلك وهذا أعدل، ومن قال بالدعوى فيازاد على اليقين قال للولدالنصف يقينا والنصف الآخر يتداعونه فيكون ببنهم اثلاثا ، وتصح من سنة وكذلك الحسكم في أخ خنثى وولد أخ، وفي كل عصبتين محجب أحدها الآخر ولا برث الحجوب شيئا أذا كاز أنثى ولو خلف بتنا وولد أم خثى وولد ابن خثى وعصبة فن نزلمها حالين جعلها من ستة الولد الحنثى ثلاثة وللبنت (الجزء السابع) **(۲.)** (المنني والشرح الكير)

ويانين فهذا ما بيد كل واحد منهم تأخذ من الاصفر صبعه وهو سنة وعشرون تضم إلى ما بيد كل واحد من اخوته ثلاثة عشر واحد من اخوته ثلاثة من الاوسط منها ثلاثة من الاثنة عشر وهي خدسة واربعون تضمها الى ما بيد الاكر بصير معه ماثنان واربعون فتأخذ ثلاثة الرباعا وهي مائاوغانون ويبقى له ستون ويبقى للاوسط مائة وخدسون وللاصغر مائة وم تةوخدسون وترجع بالاختصار إلى مدسها وهو احد وتسعون

(فصل) وإذا خلف ابنا فأقر بأخ ثم جحده لم يقبل جحده ولزمه أن يدفع اليه نصف ما بيده فلن اقر بمد جحده بآخر احتمل ان لايلزمه فه شيء لانه لافضل في يده عن ميراثه ، وهذا قول ابن أي لبلى، فأن كان لم يدفع الى الاول شيئا لزمه ان يدفع اليه نصف ما يده ولايلزمه للآخر شي، ويحتمل أن يلزمه دفع النصف الباقي كله إلى الثاني لانه فوته عليه وهذا قول زفر وبعض البصريين ويحتمل ان يلزمه ثلث مافي يده قايلي لانه الفضل الذي في يده على تقدير كونهم ثلاثة فيصير كا لو افر من غير جحد الاولوهذا احد الوجوه لاصحاب الشافعي رضي الله عنه و تال اهل العراق إن كان دفع الى الأول بتضا. دفع إلى الثاني نصف ما بقي في يده وان كان دفعه بنير قضا، دفع الى الثاني ثلث جميم المالو ان خاف ابني قاقر احدها باخ ثم جحده ثم أقر يآخر لم يلزمه فائني شيء لانه لافضل في يده وعلى الاحمال الثاني يدنع اليه نصف ما بقي في يده وعلى الدال في المسئلة الاولى دون الثاني

(فصل) اذا مات رجل وخلف ابنين فمات أحدهما وترك بنتا فأقر الباقي باخ لهمن أبيه نني يده

سهمانوالباقي العم،ومن نزلم أربعة أحوال جعلها من التي عشر وجعل لو الدالان نصف السدس والعم مثليه ، وهذا أعدل الطريقين الما الطريق الآخر من اسقاط و الدالان مع أزاحها ، توريثه كاحمال توريث العم وهكذا تصنع في اثلاثة وما زاد ويكني هذا القدر من هذا الباب فاه نادر تل ما يحتاج اليه واجماع خنثين وأكثر نادر النادر ولم يسمع بوجوده فلا حاجة الى التطويل فيه

(فصل) قال شيخنا (وقد وجدنافي عصر نا شيئا شبيها لما يذكره الفرضيون ولم يد معوا به قانا وجدنا شخصين ليس لهما في قبلها غرج ولا ذكر ولا فرج اما أحدهما فذكروا أنه ليس له في قبله الالحة نابه كالربوة وبرشح البول منها رشحا على الدوام وأرسل الينا يسألنا عن الصلاة والتحوز من النجاسة في سنة عشو وستمائة ، والثاني ايس له الا مخرج واحد فيما بين الحرجين منه يتفرط ومنه يبول وسألت من أخبرني عنه عن زيه فأخبرني أنه يلبس لباس النساء ومخاله الهرو وبفرل معهن ويعد نفسه امرأة ، قال وحدثت أن في بلاد العجم شخصا ليس له غرج أملالا قبل ولاد روانما يتقا أمايا كله وبشربه فهذا وما أشبه في معنى الح ثي لكنه لا يمكن اعتباره بما لوفان لم يكن له علامة أخرى فهر مشكل ينبغي أن يبت له حكه في ميرانه وأحكامه كلها والله أعلم

المائة أرباع المال وهو يزهم أن له ربعا وسدسا فيفضل في يده ثلث يرده على المقربه ، وان أقرت به البنت وحدها فني يدها أل بع وهي تزعم أن لها السدس بفضل في يدها نصف السدس تدفعه إلى لفر له وهذا قول ابن أي لبلى، وقال ابو حنيفة أن أفر الاخ دفع اليه نصف مافي يده ، وإن أقرت لبنت دفعت اليه خمسة أسباع ما في بدها لانها تزعم أن له ربعا وسدسا وهو خمسة من اثنى عشر يلما السدس وهو سهان فيصير الجميع سبعة لها منهما سهمان وله خمسة. بنتان وهم مانت إحسداها يرفلة تبايا وبنتا فأقرت البنت بخالة نفريضة الانكار من تسعة وفريضة الافرار من سبعة وعشر بن يلما منها صهمان وفي بدعا ثلاثة فندفع اليها سهمان وأن بدعا المائم أو يدفع اليها شيئا، وإن أقر الابن مخال له فسئة الافرار بن اثنى عشر له منها سهمان وهما السدس وان أفر بها المم أو يدفع اليها شيئا، وإن أفرت به أخته دفعت اليه بن اثنى عشر له منها سهمان وهما المدس وأن أفر بها الأمن فتدفع اليه نصف السدس وأن أقر به العم دفع اليه جميع مافي يده . ابنان مات أحدهما عن بنت ثم أفر الباغي منهما باملاً بيه ففريضة الافرار من أذبين وصبعين المقر منها أربعون يفضل في يده أربعة المقر منها ألم الم أن المراة الني أو ملها أربعة عشر سهما يدفعها إلى المرأة الني أقر لها، وترجع بالاختصار إلى ستة وثلاثين المقر منها عشرون ولابنت تسعة وثلاثين المقر منها عشرون ولابنت تسعة وثلاثين المقر منها الام وهي سبعة ولابنت تسعة والمقر لها سبعة ، ومذهب أي حنيفة تعمل كذلك إلا أنه مجمع سهام الام وهي سبعة وللمقر لها سامة ، ومذهب أي حنيفة تعمل كذلك إلا أنه مجمع سهام الام وهي سبعة وللمقر الما ما المحمد والمناه وهي سبعة وسامه المام وهي سبعة وسامه المام وهي سبعة وللمناه المناه وهي سبعة وللمناه المناه وهي سبعة وسامه المائه وهي سبعة وللائين المائم وهي سبعة وسامه المائه وهو سبعة وسامه المائه ومذهبا عبول المائة ومذهبا عشرون المناه وهي سبعة وسامه المائه وهي سبعة وسامه المائه ومذهبا عشون المناه وهو سبعة وسامه المائه ومناه المائه ومنا

﴿ باب ميراث النرق ومن عمي موتهم ﴾

إذا مات مترارثان كاانرقى و المدى ببهل أولمما موتا واختلفت برائهما في السابق منها فقد لل عن أحد رحه الله في امرأة وابنها مانا فقال ذوجها مات فورثناها ثم مات ابني فورثنه ، وقال اخوها مات ابنها فورثنه ثم مات فورثناها أنه يحاف كل واحد منها على إبطال دعرى صاحبه ويكون ميراث البن لابيه وميراث المرأة لاخيها رزوجها نصفين ذكرها الحرقي عوهذا يدل على أن ميراث كل مبت يقسم على الاحياء ، و ورثته دون من مات معه روي ذلك عن أبي بكر الصديق وزيدوابن عباس والحس بن على رضي الله عنهم ، و به قال هر بن عبد البزيز وأبرالزناد والزعري والاوزاى بمالك و الشاني وأبرحنينة وأصحابه وروي ذلك عن هر والحسن البصري وراشد بنسعد وحكيم ابن هير وعبد الرحن بن عوف فيحتمل أن يكون ماروي عن احد في المسئلة التي ذكرها الحرق لن يجمل هذا رواية عنه في جبع مسائل الباب ، ويحتمل أن يكون مذا قوله فيا إذا ادعى وارث كل أن يجمل هذا رواية عنه في جبع مسائل الباب ، ويحتمل أن يكون مذا قوله فيا إذا ادعى وارث كل بيت أن موروثه كان أخرها موتا فأما مع الجهل فيورث كل واحد منها من الآخر لان مع التداعي بتوجه الجين على المدى عليه فيحلف على ابطال دعوى صاحبه ويتوفر الميراث له كا في سائر المقوق بتوجه المين على المذا الخرق المها الجهل في سائر المقوق على الجهل فلا يتوجه الميين لان الهين لا يشرع في موضع اتفتوا على الجهل فلا يتوجه الميين لان الهين لا يشرع في موضع اتفتوا على الجهل فلا يتوجه الميين لان الهين لا يشرع في موضع اتفتوا على الجهل في سائر المقوق

عشر إلى سهام المقر وهي أربعون فتتسم عليها ثلاثة أرباع المال فما أصاب كل واحد فهو له فتضرب سبعة وخمسين في أربعة تكن ماثنين وعانية وعشرين فللبنت سهم في سبعة وخمسين والمقر أربعون في ثلاثة تكن ماثة وعشرين واللام سبعة عشر في ثلاثة أحد وخمسون، وان أفرت بها البنت فلها من فريضة الافرار خمسة عشر سهما رفي يدها الربع وهو عمانية عشر يفضل في يدها ثلاثة تدفيها الى المقر لها وان أفر الابن بزوجة لابيه رهي أم الميت الثاني فسئلة الافرار من سنة وتسعين لها منها سنة وخمسون وفي يده ثلاثة أرباع بفضل معه سنة عشر سها يدفعها الى المقر لها ويكون لهستة وخمسون ولما سنة عشر والبنت أربعة وعشرون وترجع بالاختصار الى اثنى عشر لان سهامهم كلها تتفق بالألمان فيكون للمقر صبعة والمقر لها سهمان والبنت ثلاثة ، وفي قول أبي حنيفة يضم سهام المقرلها وهي تسعة عشر الى سهام المقر فا خمسة وسبعين وتقسم عليها ثلاثة الارباع وهما يتمقان بلاثلاث تترجع عشر الى سهام المقر فنكون خمسة وسبعين وتقسم عليها ثلاثة البنت سمهم في خمسة وعشرين والمرأة تسعة عشر في سهم والمقر سنة زخمسون، وما جاء من هذا الباب فهذا طريق الد ابوان وابنتان السهام الى ثنها خمسة وابنت الميت فقالت قد استوفيت نصيبي من تركة ابي فالفريضة في الافراد وانتان النبين منها سنة وإنما اخذا ثلث الاربة عشر وذاك اربة اسهم وثلنا سهم فيبقي الها في يد البنتين منها سنة وإنما اخذا ثلث الاربة عشر وذاك اربة اسهم وثلنا سهم فيبقي لهما في يد البنتين منها سنة وإنما اخذا ثلث الاربة عشر وذاك اربة اسهم وثلنا سهم فيبقي لهما في يد البنتين

وظاهر المذهب ان كل واحد منهما يرث صاحبه من تلاد ماله دون ما ورثه من الميت معه فيقد و أحدها مات أو لا ويردث الآخر منه ثم يقسم ما ورثه على الاحياء من ورثته ثم يصنع بالباتي كفك قال أحد اذهب الى قول حر وعلي وشريح وابراهم والشعبي هذا قول من ذكره الامام أحد وهو قول المس بن عبد الله المزني وعطاء والحسن وحيد الاعرج وعبد الله بن عنية وابن أبي للى والحسن بن صالح وشريك ويحبي بن آدم واسحاق وحكي ذلك عن ابن مسعود.قال الشعبي وقع الطاعون بالشام عام مواس فجعل اهل البيت يموتون عن آخرهم فكتب في ذلك الى عررضي الله عنه فكتب عرزأن ورثوا بعضهم من بعض ، ووجه الرواية الاولى ما روى سعيد قال ثنا امهاعيل بن عياش عن يحبى بن سعيد ان قبل المحامة وقبل صنين والحرة لم يورث بعضهم من بعض ورثوا عصبتهم الاحياء وقال ثنا عبد العزيز بن محمد عن أبيه أن أم كاثوم بنت علي توفيت هي وابنها ذيد وقال ثنا عبد العزيز بن محمد عن أبيه أن أم كاثوم بنت علي توفيت هي وابنها ذيد أبن عر قالفت الصبحنان في الطريق فلم بدر أبهما مات قبل صاحبه فلم ترثه ولم يرثها عوان اهل أبن هر قالفت الصبحنان في الطريق فلم بدر أبهما مات قبل صاحبه فلم ترثه ولم يرثها عوان اهل فلا يثبت النوريث مع الشك في شرطه ولانه مشكوك في حيامه حين موت موروثه الم يرثه كالحل إذا فلا يثبت النوريث مع الشك في شرطه ولانه مشكوك في حيامه حين موت موروثه الم يرثه كالحل إذا وضحته مينا ولان ترديث كل واحد منهما خطأ قطما لانه لايخلومن أن يكون موتهما معا أو بسبق فحت مينا ولان توريث السابق بالموت والميت معا أيتهنا خيان فينان قبل في

سهم وثلث یأخذانها منهما فاضرب ثلاثة فیار به عشر تکن اثنین وار بعین ققد اخذالا بوان اربعة عشو وهما یستحقان عانیة عشر یبقی لهما أربعة یأخذانها منهما و یبقی للابنتین اربعة وعشوون وان قالت قد استوفیت نصف نصیبی فاسقط سهمین من عمانیة عشر یبقی سنة عشر قد اخذا ثلثها خمسة و ثلثا و پیتی لهما ثلثا سهم فاذا ضر بها فی ثلاثة كانت عانیة وار بمین قد اخذا منها سنة عشر یبقی لهما سهمان (فصل) اذا أقر بعض الورثة بمن أعیلت له المسئلة بمن یعصبه فیذهب العول مثل مسئلة فیها زوج و أختان اقرت احداها باخ لها فاضرب مسئلة الافرار وحی ممانیة فی مسئلة الانكار وحی سبعة تكن سنة و خمسین للمنكرة سهمان فی مسئلة الافرار سنة عشر و المقرة سهم فی مسئلة الانكار سبعة یفضل فی یدها تسعة أسهم فیسئل الزوج قان أنكر أعطی ثلاثة فی عمانیة أربعة وعشرون و دفعت المترة یکن عانیة عشر و تقسم علیها التسعة فند فع الزوج سهمین و الی الاخ سبعة ، فان أقرت الاختان الاخرار به عشر و بعقی اربعة یقران بها قروج و هو به و أنكر الزوج دفع الی كل أخت سبعة و إلی الاخ اربعة عشر و بعنی اربعة یقران بها قروج و هو بنكرها فنیه ثلاثة اوجه (احدها) ان تقر فی بد من حی فیده لان اقراره بطل امدم تصدیق المتر فی بد من حی فیده لان اقراره بطل امدم تصدیق المتر فی بد من حی فیده لان اقراره بطل امدم تصدیق المتر فی بد من حی فیده لان اقراره بطل امدم تصدیق المتر فی بد من حی فیده لان اقراره بطل امدم تصدیق المتر فی بد من حی فیده لان اقراره بطل امدم تصدیق المتر فی بد من حی فیده لان اقراره بطل امدم تصدیق المتر فی بد من حی فیده لان اقراره بطل امدم تصدیق المتر فی بد من حی فیده لان اقراره بطل امدم تصدیق المتر المتر المتر المتر المتر المتر المتر به من فیده المتر ا

قطع التوريث قطع توريث المسبوق بالموت وهو خطأ أيضا قلنا هذا غير متيةن لانه محتمل موسهما معا فلا يكون منهما مسبوق ، وقد احتج أصحابنا أثلث الرواية بما روى اياس ابن عبد الله المزي أن النبي وَلِيَا اللهُ من قوم وقع عليهم بيت فقال يرث بعضهم بعضا ، قال شيخنا والصحيح أن همذا إنما هو عن إياس نفسه وأنه هو المسؤول وايس برواية عن النبي وَلِيَّةُ هكذا رواه سعيد في سفنه وحكاء الامام أحد وقال أبرثور وابن شريح وطائفة من البصريين يعملي كل وارث اليقين ويوقف المشكوك فيه خي يتبين الامر أد يصطلحوا وقال الخبري هذا هو الحكم فيما إذا علم صوت أحدها قبل الآخر ولم يذكر فيه خلافا

(مسئلة) قال (فلوغرق اخوان احدهما مولى زبد والآخر مولى عمرو فهن لم يورث أحدهما من صاحبه جمل ميراث كل واحد لمولاه وهو أحسن)

ومن ورث أحدهما من الآخر جعل ما لكل واحد منهما لمولى الآخر ومن قال بالوقف وقف ما لهما ، وإن ادى كل واحد منها على إبطال دعوى لآخر ما لهما ، وإن ادى كل واحد منها على إبطال دعوى لآخر وأخذ مال مولاء على ما ذكره الحرق، وإن كان لهما أخت فن ورث كل واحد منها من صاحبه جعل لهما الثنين من مال كل واحد منهما بنتا وزوجة لهما الثنين من مال كل واحد منهما بنتا وزوجة فن لم يورث بعضهم من بعض صححها من عمانية لامراته المين ولابنته النصف والباتي لمولاه ومن ورثهم جعل الباتي لاخيه عمل شعبه بين ورثة أخيه على ثمانية عم ضربها في الممانية الاولى فصحت من

(والثاني) يصطلح عليها الزوج والاختان له نصفها ولها نصفها لانها لاتخرج عنهم ولا شي. فيها للاخ لانه لامحتمل ان يكون له فيها شي. مجال

(الثالث) يؤخذ إلى بيت المال لانه مال لم يتبت له مالك ومذهب ابي حنية رضي الله عنه في المصورة الاولى ان أنكر الزوج أخذت المقرة سهديها من سبعة فتقسمها بينها وبين أختها على ثلاثة قضرب ثلاثة في سبعة تكن احدا وعشر بن لهما منها سنة لها مهمان ولاختها اربعة ، وان اقر الزوج ضهامه الى سهديها تكن خمسة واقتسماها ببنهم على سبعة قزوج اربعة واللاخ سهمان والملاخت سهم تم تضرب سبعة في سبعة تكن تسدة واربعين ومنها تصح للمنكرة سهمان في سبعة اربعة عشر وقزوج اربعة في خمسة وللاخ مهمان في خمسة والمقرة صهم في خمسة والماخرة مهمان في خمسة والمقرة صهم في خمسة، فان خلفت اما زوجا واختا من اب فاكرت الأخت باخ لها فسئلة الانكار من عانية ومسئة الافرار من عانية عشر وينفقان بالأنصاف فلاخرب خصف احداها في الأخرى تكن اثنين وسبعين للام عانية عشر وفي يد المقر سبعة رعشرون وطامن مسئلة الافرار عانية يفضل في يدها تسعة عشر في مثل الزوج قان أنكر أخذ الاخ سنة عشر والمين مسئلة أسهم فيها الأوجه الثلاثة ، واحث أقر فهو يدعي تسعة لائه يدي عام النصف والأخ يدي مثة عشر فيها الأوجه الثلاثة ، واحث أقر فهو يدعي تسعة لائه يدي عام النصف والأخ

أربعة وستين الاسرائه عانية والابنته اثنان وثالارن والاسراة أخه عن الباقي ثلاثة والابنته اثنا عشر ولموالاه الباقي تسعة أخ وأخت غرقا ولها أم وهم وزوجان فن ورث كل واحد منهما من صاحبه حلل ميرات الاخت منها فهو بين زوجها وأمها وأمها وأمها واخته على ثلاثة عشر الاسراة الاخت منها فهو بين زوجها وأمها وأمها وأمها وأمها وأمها وأمها والمنت المائة والاج الاخت ثلاثة والاج المنت ثلاثة والابن ألم المنت الاخت والمم سهم وميراث الاخت بين زوجها وأمها والمها من الاخت والام سهم وميراث الاخت بين زوجها وأمها وألمها والمعين المرائه وأمه وهمه على اثني عشر تضربها في الاولى تكن اثنين وسبعين والميز والمناب على المناب المائة الحوة المناب المائة المناب المائة المناب المائة المناب المائة المناب المناب المائة المناب المناب

خدسة وعشر بن في اثنين وسبعين تكن الفا وغاعائة ثم كل من له شيء من اثنين ومبعين مضر وهبه في خدسة وعشر بن ومن له شيء من خدسة وعشر بن مضروب في تسعة عشر. وسئل الغيرة العنبي عن هذه المسئلة فأجاب بهذا وذكر أن قول النخي ، قال يحيى بن آدم وهي في قول حاد وأبي حنيفة من عشر بن سها يعني للام ربعها خدسة والباقي بين الزرج والاخرة والاخرة على قديو سهامهم من فر بعنة الافرار المزوج تسعة وللأخر أربعة وللاخت سهان ، وان صدقها الام وحدها دون الزوج أعطيت الام السدس والاخر والاخت الثلث بينها على ثلاثة والزوج ثلاثة أثمان وبيقى المن فيهالاً وجه الثلاثة ألام السدس والاخر وارث بن لايرث وبسقط به ميراثه كأخت من أب اقرت بأخ لها في مسئلة فيما زوج وأخت من أبوين أواقرت بأخ من أبوين مقط ميرائها ويقسم المال بين الزوج والاخت على ثلاثة نعية بن الاحراد الاخرى وفي الثانية الزوج النصف والباقي بين الاخر والاخت على ثلاثة وان كذباها قالمتر به هو السبم ففيه الاوجه الثلاثة في الصورة الاولى وبدفع الى الابوين في الصورة الاولى وأما وأختين لأم وأختين لاب فأفرت إحداها بأخ لها مقط ميرائها ولا الثانية ، رات خفت زوجا وأما وأختين لأم وأختين لاب فأفرت إحداها بأخ لها مقط ميرائها ولا شيء للاخ و الاخرى خدس المال والباقي بين سائر الورثة على سئة ان أفروا فاضرب بهتة في خدسة في خدسة المناخ و الاخرى خدس المال والباقي بين سائر الورثة على سئة ان أفروا فاضرب بهتة في خدسة

وأخت مينام فسئانه من خمسة ، مات آخوه لامه عن ثلاث آخرات مفترقات وهي من خمدة أيضة تضربها في الاولى تكن خمسة وعشرين مقدره وتالاخمن الابعن أختلا بويه وأخراخت لا بيه فهي من سنة تممات أخوه لا يه عن ثلاث أخرات مفترقات في من خمسة تضربها في الاولى تكن ثلاثين فان خلف بنتا وأخوين فلم يقتسموا التركة حتى غرق الاخراز وخلف أحده ا زوجة وبنتا وحاوخلف الآخر ابنين وابنتين الاولى من أربعة مات أحده اعرسهم ومدئاته من ثمانية لاخيه منها ثلاثة بين إولاده على منة وجموا إلى اثنين تضربها في ثمانية تكن سنة عشرون ويغة لآخر من سنة بتفقان بالنصف فاضرب نصف احداها في الاخرى تكن عائية واربين ثم في أربعة تكن ما تموانين وتسمين البنت ادبة وعشرون الاخران وان علم أنهما مانا معا في حال واحدة لم برث أحده اصاحبه وورث كل واحد اللحياء من ورثنه لان توريثه مشروط عيانه بعده وقد علم انتاه ذلك وإن علم أن احدها مات قبل صاحبه من ورثنه لان توريثه مشروط عيانه بعده وقد علم انتاه ذلك وإن علم أن احدها مات قبل صاحبه من ورثنه لان توريثه مشروط عيانه بعده وقد علم انتاه ذلك وإن علم أن احدها مات قبل صاحبه من ورثنه لان توريثه مشروط عيانه بعده وقد علم انتاه ذلك وإن علم أن احدها مات قبل صاحبه من ورثنه لان توريثه مسيل ميراث اليقين ووقف الباقي حتى يتدبن الام أويصطلحوا قال القاضي وقياس بعينه من اشكل إعملي مديل ميراث القين ووقف الناتي حتى يتدبن الام أويصطلحوا قال القاضي وقياس المذهب أن يقسم على مديل ميراث القين ووقف الناتي حتى يتدبن الام أويصطلحوا قال القاضي وقياس

﴿ باب ميرات أهل الملل ﴾

(الايرث المسلم الكافر ولاالكافر المسلم) اجع أهل العلم على ان الكافر لا يرث المسلم وقال جهور الصحابة والفقها. لايرث المسلم السكافر روى ذلك عن أبي بكر وحر وعبّان وعلى وأسلمة بن زيد وجارين

تكن ثلاثين ، وان انكرت الام قلها العشر أيضا والباقي بين الزوج والاختين من الام على خمسة وإن انكره الزوج فله أنكر ته الاختان من الام فلهما الحس أيضا والباقي كله للزوج وتصح من عشرة وان انكره الزوج فله خمس وعشر فيبقى خمس المال لا يدعيه أحد يقرون به للاخت المقرة وهي تقر به لحم ففيه الاوجه الثلاثة الا أننا إذا قلنا يقسم بلهم فلا شور فيه للاخت المنكرة ولا المقر به بحال لانه لا يحتمل ان يكون لهماشي بحال فسيه وأخذ ميراثه ، وان أقرت به المرأة وحدها فلم يصدقها القر به لم يؤثر اقرارها شيئا وان صدقها الاخ وحده ظلمرأة الربع بكاله إلا أن يجيز الوصية والعم النصف ويبقى الربع يدفع إلى الومي ، وان صدقها العم ولم يصدقها الومي فله الثلث والمرأة الربع والباقي يقر به العم لمن لا يدعيه ففيه الاوجه الثلاثة ، وان أقر به العم وحده فصدقه المومى له أخذ ميراثه وهو ثلاثة أرباع المال والمرأة السدس ويبقى نصف السدس فيحتمل أن يكون لهما لان المومى له يسترف ببطلان الوصية أو وقوفها على إجازة المرأة ولم عجزها، ويحتمل أن يكون فيه الاوجه الثلاثة وان لم يصدقه اخذ الثاث بالوصية والمرأة السدس فيحتمل أن يكون فيه الاؤجه الثلاثة وان لم يصدقه اخذ الثاث بالوصية والمرأة السدس فيتم النصف فيه الاوجه الثلاثة وان لم يصدقه اخذ الثاث بالوصية والمرأة السدس في النصف فيه الاوجه الثلاثة وان لم يصدقه اخذ الثاث بالوصية والمرأة السدس المرأة ولم عجزها، ويحتمل أن يكون فيه اللاثة وان لم يصدقه اخذ الثاث بالوصية والمرأة السدس في المناف فيه الاوجه الثلاثة وان لم يصدقه اخذ الثاث بالوصية والمرأة السدس في المراقة المراقة المناف فيه الاوجه الثلاثة وان لم يصدقه اخذ الثاث بالوصية والمرأة المراقة المراقة الميالة والمراقة المراقة المرا

عدالله رضي الله عنهم ، وبه قال عروبن عبان وعروة و لزهري وعطا، وطاوس والحسن وعربن عبدالله بيز وهرو بن دينار والثري وابو حنيفة وأصحابه ومالك والشافي وعامة الفقها، وعليه العمل وروي عن همر ومعاذ ومعاوية رضي الله عنهم أنهم ورثوا المسلم من الكافر ولم يورثوا الكافر من المسلم في ذلك عن محد بن الحنفية وعلى بن الحسين وسعيد بن المسيب ومسروق وعبدالله بن معقسل والشعبي والنخبي ويحيى بن بعمر واسحاق وليس بموثوق به عنهم فان احمد قال: ليس ببن الناس اختلاف في أن المسلم لا يرث الكافر ، وروي أن يحيى بن يعمر احتج لقوله فقال: حدثني ابو الاسود أن معاذاً حدثه أن رسول الله والمسلم بزيد ولا ينقص ، ولانا ننكح نساء م ولا ينكعون نساء نا فكذلك نرثهم ولا يرثونا

ولنا مادوى أسامة من زيد عن النبي وَلَيْكِنَّةُ أنه قال ﴿ لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر ﴾ منفق عليه ولان الولاية منقطعة بين المسلم والكافر فلم برثه كا لا يرث الكافر المسلم الما أما حديثهم فيحتمل أنه أداد أن الاسلام يزيد عن يسلم وعايفتح من البلاد لاهل الاسلام ولا ينقص عن مرتد لقلة من يرتد وكثرة من يسلم وعلى أن حديثها مفسر وحديثنا أصح فيتعين تقدعه والصحيح أنه قال لا ترث أهل الملل ولا يرثوننا ، وقال في عمة الاشعث ﴿ يربها أهل دينها »

﴿ مسئلة ﴾ (الا أن يسلم قبل قسم الميراث فيرثه وعنه لايرث)

اختلفت الرواية فيمن أسلم قبل قسم ميراث مورونه المسلم فنقل الأثرم وجحد بن المسلم أنه برث ودوي غو هذا عن حمر وعمان والمنسن بن علي وابن مسعود رضي الله عنهم ، وبه قال جابر بنزيد

﴿ مسئلة ﴾ قال (والقاتل لارث المقتول عمدا كان الفتل أو خطأ)

أجم أهل العلم على أن قاتل العمد لا يرث من المقتول شيئا إلا ما حكي عن سميد بن المسيب وابن جبير انهما ورئاه وهو رأي الخوارج لان آية الميراث تتناونه بعمومها فيجب العمل بها فيه ولا تعويل على هذا القول لشذوذه وقيام الدايل على خلافه فان هر رضي الله عنسه أعطى دية ابن قتادة المذحجي لاخيه دون أبيه وكان حذفه بسيفه فقته واشتهرت هذه القصة ببن الصحابة رضي الله عنهم فلم تنسكر فكانت إجماعا ، وقال عمر سمعت رسول الله وتلكي يقول قرايس القائل شيء ، وواه ما الله عن جده عن النبي والله عن عده عن النبي والله عليه عن جده عن النبي والله عموه وواه ابن البان باسناده ورواهما ابن عبد البر في كتابه

وروى ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله وَ الله عنها قال قتيلا قانه لا يرثه وان لم يكن له وارث غيره وان كان والده أو ولده فليس لقائل ميراث ، رواه الامام أحمد باسناده ولان توريث القائل يفضي الى تكثير القتل لان الوارث ربما استعجل موت موروثه لبأخذ ما له كا فعل الاسر اثبلي الذي قتل همه فأنزل الله تعالى فيه قصة البقرة ، وقيل ماورث قائل بعد عاميل وهو اسم

والحسن ومكحول وقتادة وحيد واياس بن معادية واسحاق فعلى هذا ان أسلم قبل قسم بعض المال ورث مما بيق وبه قال الحسن ونقل ابو طالب نيمن أسلم بعد الموت: لابرث قد وجبت المواريث لاهلها وهو المشهور عن على رضي الله عنه وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء وطارس والزهري وسليمان ابن بسار والنخي والحدكم وأبو لزناد وابر حنينة ومالك والشاني وأكثر أهل العلم لقول رسول الله والنخي والحدكم وأبو لزناد وابر حنينة ومالك بالمرت الى المسلمين فلم يشاركهم من أسلم كانو افتسموا ولان المانم من الارث متحقق حال وجود الموت فلم يوث كانو كان رقيقا فأعتق

ولنا قول النبي وَلِيَا فَيْ وَ مِن أَسلَم عَلَى شيء فهو له » رواه سعيد من طريقين عن عروة وابن أبي مليكة عن النبي وَلِيَا فَيْ وروى ابو داود باسناده عن ابن عباس قال قال رسول الله وَلِيَا فَيْ و كل قسم قسم في الجاهلية فهو على ماقسم وكل قسم أدركه الاسلام فانه على قسم الاسلام » وروى ابن عبدالبر في التهبد باسناده عن زبد بن تنادة العنبري أن انسانا من أهله مات على غير الاسلام فور ثنه أخني دو في ركانت على دينه ثم أن جدي أسلم وشهد مع النبي وَلِيَا فَيْ وَلِيْ فَلْبُت منة وكان ترك ميراثا ثم ان أختي اسلمت فخاصمتني في الميراث الى عنمان فحدثه ابن ارقم أن عمر رضي الله عنهم قضي أنه من أسلم على ميراث قبل أن بقسم فله نصيبه فقضى به عنمان فذهبت بذك الاول وشاركتني في هذا (المغنى والشرح السكير) (الجزء السابع)

القتيل ، فأما الفتل خطأ فذهب كثير من أهل العلم الى أنه لا يرث أيضا نص عليه أحمد ويروى ذلك عن هم وعلى وزيد وعبدالله بن مسعود وعبدالله بن عباس وروي تحروعن أبي بكر رضي الله عنهم وبه قال شريح وعروة وطاوس وجابر بن زيد والنخي والشعبي والثوري وشريك والحسن بن صالح ووكيم والشاني ويحيى بن آدم وأمحاب الرأي ، وورثه قوم من المدال دون الدية وروي ذلك من صعيد بن المسيب وهمرو بن شعيب وعطا. والحسن ومجاهد والزعري ومكعول والاوزاعي وابن أبيذئب وأبي ثور وابن المنذر وداود وروي تحروعن على لان ميراث ثابت بالكتاب والسنة تخصص قائل العمد بالإجاع فوجب البقاء على انظاهر فيا سواه

ولنا الاحاديث المذكورة ولان من لا يرث من الدية لابرث من غيرها كقاتل العبد والخالف في الدين والعمرمات مخصصة عاذكرناه

(فصل) والقتل المانع من الارث هو الفتل بغير حق وهو المضمون يقود أو دية أو كفارة كالعمد وشبه العمد والحيطأ وما جرى مجرى الحطأ كالفتل بالسبب وقتل الصبي والحجزون والنائم وما ليس بمضمون بشي، مما ذكرنا لم بمنم لليراث كالفتل قصاصا أو حداً أو دفعا عن نفسه وقتل العادل الباغي أو من قصد مصلحة و ليه بماله فعله من مقي دوا، أو بط جراح فحات ومن أمره إنسان عاقل كبير ببط خراجه أو قطع سلعة منه فتلف بذلك ورثه في ظاهر المذهب

وهذه قصة اشتهرت فلم تذكر فكانت إجهاما ولانه لو تجدد له صيد بعد موته وقع في شبكته التي نصبها في حياته ثبت له الملك فيه ولو وقع انسان في بئر حفرها لتعلق ضائه بتركته بعد موته فجاز ان يتجدد حق من أسلم من ورثته ترغيبا في الاسلام وحثا عليه قاما إذا قسمت التركة و تعين حق كل وارث ثم أسلم فلا شيء له قان كان الوارث واحداً فني تصرف في التركة واحتازها كان كفسمها.

(مسئة) وأن عتق عبد بمد ورت موروثه وقبل القسم لم يرث وجها واحداً)

نص عليه أحد في رواية عهد بن الحكم وفرق بن الاسلام والعتق وعلى هذا جمهور الفقهاء من الصحابة ومن بعده ، رروي عن ابن مسعود أنه سئل عن رجل مات وترك أباه عبدا قاعتق قبل ان يقسم مير أنه نقال له ميراثه ، وحكي عن مكحول وقتادة أنهما ورثا من اعتق قبل القسمة لان المانع من الميراث زل قبل القدمة أشبه مالو أسلم وقال أبو الحسن التميمي بخرج على قول من ورث المسلم أن يورث العبد إذا أعتق وليس بصحيح قان الاسلام قربة وهو اعظم الطاعات والقرب ورد الشرع بالريث عليها فورد الشرع بتوريثه ترغيبا له في الاسلام وحثا عليه والعتق لا صنع له فيه ولا الشرع بالمين على عليه فورد الشرع بتوريثه ترغيبا له في الاسلام وحثا عليه والعتق لا صنع له فيه ولا يحمد عليه فلم يصح قيامه عليه ولولا ما ورد من الاثر في توريث من أمل لكان النظر يقتضي أن لا يوث من لم يكن من أهل الميراث حين الموت لان الملك ينتقل به إلى الورثة في معنى ما فيه الاثر ميه وإنما خالفناه في الاسلام اللار وليس في العتق أثر يجب التسليم له ولاهو في معنى ما فيه الاثر

175

قال أحد إذا قنل العادل الباغي في الحرب يرثه عر نقل محد بن الحكم عن أحد في أربعة شهدوا على أخهم بالزنا فرجت فرجوا مع الناس براويها هم غير قتلة ، ومن أحمد رواية أخرى تدل على أن القتل بمنع الميراث بكل حال فأنه قال في رواية ابنيه صالح وعبد الله لا يرث العبادل الباغي ولا يرث البَّاغي الصادل، وهذا يدل على أن القتل يمنع الميراث بكل حال، وهذا ظاهر مذَّهب الشانى أخذآ بظاهر لفظ الحديث ولانه قاتل فأشبه الصبى والمجنون

وقال أبر حنينة وصاحباه كل قتل لامأثم فيه لايمنع الميراث كقتل الصبي والجنون والناثم والساقط على انسان من غير اختيار منه وسائق الدابة وقائدها وراكبها اذا قتلت بيدها أو فيها قانه برئه لانه. قتل غير متهم فيه ولا مأثم فيه فأشبه الفتل في الحد

ولنا على أي حنيفة وأصحابه هموم الاخبار خصصنا منها الفتل الذيلايضمن ففيا عداه يبقى على ـ مقتضاها ، ولانه قتل مضمون فيمنع الميراث كالحطأ

ولنا على الشافعي أنه فعل مأذَّرِن فيه فلم يمنع المبراث كما لو أطعمه أو ستماه باختياره فأفضى إلى تملفه ، ولانه حوم الميراث في محل الوفاق كيلا يفضى إلى إيجاد النتل الحرم وزجراً عن أعدام النفس المصومة وفي مسألتنا حرمان الميراث يمنم افامة الحدود الواجبة واستيفا. الحنوق المشروعة ولايفضى

(فصل) ولو ملك ابن عمه فد بره فعنق بموله لم برث لأنه رقبق حين الموت قان قال أنت حر في آخر حياني عنق وورث لانه حر حين الموت ، ومحتمل أن لا يوث لان عنة، وصية 4 فيفضي إلى الرصية الوادث:

(مسئلة) (ويرث اهل الذمة بمضهم بمضاً أن اتفقت أديانهم)

وجملة ذلك أن الـكمفار يتوارثون أذا كان دينهم واحداً لا نعلم بين أهل العلم فيه خلافًا ، ولا أ فرق في ذلك بين أهل الدمة وغيرهم من السكِفار لان قول النبي ﷺ ولا برث المسلم السكافر ولا الكافر المدلم ، دايل على أن بعضهم برث بعضا ، وقول الذي عَلَيْ وهول رك لنا عقبل من دار ، دليل على أن عقيلًا ررث أباط لب دون جعار وعلى لاجهما كاما مسلمين ، وكان عقيل على دين أبيه مقيا عَكَةَ فَكَذَلِكُ لِمَا قَبِلُ لِمُنْ مُثَلِّئِكُ أَيْنَ تَنْزِلُ غَداً ? قال * وهل ترك لـا عقبل •ن رباع » وقال همر في همة الاشعث بن قيس برنها أهل دينها

﴿ مد الله ﴾ (وهم ثلاث ملل اليهودية والنصر انية ودين سائرهم)

اختلفت الرواية عن أحد رحمه الله في ذلك فروي عنه حرب أن الكفر كله ماة واحدة اختارها الحلال، وبه قال حماد وابن شهرمة وأبر حنينة والشانعي ودارد لان توريث الآباء من الابناء والابنا. من الآبا. مذكور في كتابالله تمالى ذكرًا عاماً فلا يترك الا فيما استثناه الشرع ومالم يستثنه يبقى على العموم ولان قول الله تمالي (والذين كفروا بعضهم أوليا. بهض) عام في جيمهم، وروي عن

2 13 4/1

الى إبهاد كتل عمرم فهو ضد ماثبت في الاصل ولا يصح القياس على قتل الصبي والجينون لانه قتل عمرم وتغويت نفس معصومة والنوريث ينه بي القتل في القتل في المقتل المناث كالمنفرد به لانه بلزمه من الضان بحسبه فلو شهد على مودوثه مع جماعة ظلما فقتل لم يربه وإن شهد مجى ورثه لانه غير مضمون

(فصل) أربعة اخرة قتل أكبرهم الثاني ثم قتل الثالث الاصفر لم يرثه وورثه الاكبر لان ميراث الثاني صار الثالث والاصغر فصفين فلما فتل الثالث الاصغر لم يرثه وورثه الاكبر فرجع اليه فصف دم فضه وميراث الاصغر جميعه فسقط عنه القصاص لميراثه بعض دم نفسه وله القصاص على الاصغر ويرثه في ظاهر للذهب قان اقتص منه ورثه ويرث أخوته الثلاثة ، ولو أن ابنين قتل أحدها أحد أبوبهما وهما زوجان ثم قتل الآخر أباه الآخر سقط القصاص عن القاتل الاول ووجب على القاتل الاول لم ورثها قال الاب القاتل الاال الأول الم من دم نفسه ثانه قتل أباه ورث ماله ودمه أخوه وأمه ، فلما قتل الآخر قان قتله ورثه في ظاهر عماد له من دم نفسه ثانه فسقط القصاص عنه القاتل واحدة ولا وارث لما سواها فلكل لذهب ، وإن جرح أحدها أباه والآخر أمه وماتا في حال واحدة ولا وارث لما سواها فلكل

احمد أن الكفر ملل مختلفة اختاره أبو بكر وهو قول كثير من أمل العلم لان قول النبي مَيَّالَتُهُ ﴿ لَا يتوادث اهل ملتين شنى ، ينفى توارثهما ويخص هموم الكتاب ولم نسم عن أحد تصريحا بذكراقسام الملل؛ وقال القاضى الكفر ثلاث ملل اليهودية والنصرانية ودين من عدام لان من عدام يجمعهم أنه لا كتاب لمم وهذا قول شريح وعطا وعر بن عبد العزيز والضحاك والمؤري والميث وشريك ومغيرة الضبي وابن أبي ليلي والحسن بن صالح ووكيع وزوي ذلك عن مالك وعن النخبي والنوري الفولان مما وماروي عن أحمد أنه قال الكفر ملل مختلفة ومحتمل أن أن يكون مللا كثيرة تزيد على ثلاث فتكون المجوسية ملة وعبدة الارثان ملة وعباد الشمس ملة فلايرث بمضهم بمضا يروى ذلك عن على وبه قال الزهري وربيعة وطائفة من أهل المدينة وأهل البصرة واسحاق وهو أصح الاقوال أن شاء الله اختاره شيخنا لفول الذي مُتَقِلِينَةٍ ﴿ لا يتوارث أهل ملتين شني ۗ رو ما بو داود ولان كل فرية_ين منهم لاموالاة بينهم ولا أتفاق في دين فلم يرث بعضهم بعضا كالمسلمين والسكمار والعمومات في التوريث مخصوصة فيخص منها محل النزاع بالخبر والقياس ولان مخالفينا قطعوا التوريت بين أهل الحرب وأهل دار الاسلام فم اختلافهم في الملة أولى وقول منخص الملة بعدم الكتاب لا يصح لانه وصف غدى لا يقتضى حكما ولا جمعام لا بد لهذا الضابط من دليل يدل على اعتباره ، وقد افترق حكم مان الجوس يقرون بالجزية وغيرهم لايقرون بهاوهم مختلفون في معبوداتهم ومعتقداتهم وآرائهم يستحل بعضهم دماء بعض ويكفر بمضهم بعضافكانوا مللا كاليهود والنصارى ولانه قد روى الشعبي عن على رضي الله عنه أنه جمل الكفر مالا مختلفة ولم نعرف له مخالفا في الصحابة فيكون إجماعا واحد منها مال الذي لم يقتله ولكل واحد منها القصاص على صاحبه وكذلك لو قتل كل واحد منها القصاص على أخيه إلا أنه لا يمكن أحدها الاستيفاء إلا بابطال حق الآخر في يكونا زوجين فلكل واحد منها القصاص على أخيه إلا أنه لا يمكن أحدها الاستيفاء إلا بابطال حق الآخر في الآخر في الظاهر عنه و ويحتمل أن لا يربه و يجب القصاص عليه بتنه لان القصاصين لما تساويا وتعذر الجمع بين استيفائهما سقطا فلم يبق لماحكم فيكون المستوفي منها معتديا باستيفائه فلا يرث أخاه و يجب القصاص عليمه بقتله ، وإن أشكل كينية موت الابوين وادعى كل واحد منها أن قتياء أولها موتا خرج في توريبها ماذكرناه في الغرق من توريث كل واحد من الميتين من الآخر ثم يرث كل واحد منهما بعض دم نفسه فيسقط القصاص عنهما ومن لا يرى ذلك فالجواب فيها كالتي قبلها ويحتمل أن يسقط القصاص بكل حال الشبهة وأن يكون لكل واحد دية الآخر وماله .

﴿مسئلة﴾ قال (ولا يرثمسلم كافرا ولا كافرمسلما الاأن يكون معتقافياً خذماله بالولاء) أجم أهل العلم على أن الكافر لايوث المسلم ، وقال جهود الصحابة والفقها، لايوث المسلم الكافر يروى هذا عن أبي بكر وعمر وعيان وعلى وأسامة بن زيد وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم وبه قال

(مسئلة) (وإن اختلفت أديانهم لم يتوارثوا)

لما روى عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله وَ الله وَ الله وَ الله وَ الله وَ الله والله والله

(مسئلة) (ولايرث حربي ذمياً ، ولاذي حربياً)

ذكره القاضي لأن الموالاة منقطمة بينهم وبحتمل أن يتوارثا لأنهم من أهل ملة واحدة . قال شيخنا قياس المذهب عندي أن الملة الواحدة يتوارثون وإن اختلفت ديارهم لان العمومات من التصوص يقتضي توريثهم ولميرد بتخصيصهم نس ولا إجاع ولا يصح فيهم قياس فيجب العمل بعمومها ، ومفهوم قوله عليه السلام « لا يتوارث أهل ملتين شق » أن أهل الملة الواحدة يتوارثون وضبطه التوريث بالملة والمكفر والاسلام دليل على أن الاعتبار به دون غيره ولان مقتضى التوريث موجود فيجب العمل به مالم يتم دليل على تحقق المانع وقد لمس أحد في رواية الاثرم فيمن دخل الينا بأمان أفقتل ،أنه يمث بديته إلى ملكهم حتى يدفعها إلى ورثته ، وروي أن عمرو بن أمية الضمري كان مع أهل بتر معونة فسم ورجم الى المدينة فوجد رجلين في طريقه من الحي الذين قتلوم وكانا أنيا إلى في في أمانه فسم ورجم الى المدينة فوجد رجلين في طريقه من الحي الذين قتلوم وكانا أنيا إلى في في أمانه في المنه عبر و فقتلها فوداها النبي صلى القد عليه وسم ولا شك أنه بعث بدينهما الى أهلها.

هر وبن عبّان وعروة والزهري وعطاء وطاوسوالحسنوهم بن عبد العزيز وهرو بن دينار والثوري وأبو حنينة وأصحابه ومالك والشاني وعامة الفقها. وعليه العمل

وروي عن همر ومعاذ ومعادية رضي الله عنهم أنهم ورثوا المسلم من الكافر ولم يورثوا الكافر من المسلم . وحكي ذلك عن محد بن الحنيفية وعلي بن الحسين وضعيد بن المسيب ومسروق وعبدالله ابن معقل والشعبي والمخعي ويحبي بن يعمر واحداق وليس عوثرق به عنهم فان أحمد قال ليس بين الناس اختلاف في أن المسلم لايرث الكافر وروي أن يحبي بن يعمر احتج المولا فقال حدثي أبوالاسود أن معاذاً حدثه أن رسول الله ويسيسي قال ه الاسلام يزيد ولاينقس ولاننا ننكح نساء مولاينكمون نساء ما ولا يرثوننا

ولنا ماروى أسامة بن زيد عن ألنبي وَلَيْكِيْنَةُ أنه قال و لايرث الكانر المسلم ولا المسلم الكانر ، متفق عليه . وروى أبو داود باسناده عن هرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن هرو قال ، قال رسول الله وَلَيْكِيْنَةُ و لا يتوارث أهل ملتين شي » ولان الولاية منقطمة بين المسلم والكافر فلم يرثه كا لا يرث الكافر المسلم فأما حديثهم فيحتمل أنه أراد أن الاسلام يزيد بمن يسلم وبما يفتح من البلاد لاهل الاسلام ولا ينقص بمن يرتد لقلة من يرتد وكثرة من يسلم ، وعلى أن حديثهم عمل وحديثنا فسر وحديثهم لم يتفق على صحنه وحديثا متفق عليه فنمين تقديمه والصحيح عن هرأنه قال ولا يرث أهل المللولا يرثوننا ، وقال في همة الاشعث: يرثما أمل دينها ، فأما المعنق اذا خالف دينه دين معنقه فندكره في باب الولاد ان شاء الحاتمالي

(فصل) فأما المستأمن فيرثه أهل الحرب وأهل دار الاسلام ، وبهذا قالاالشافي ، قال القاضي ورث أهل الحرب بعضيم بعضاً سواء انفقت ديارهم أو اختلفت ، وقال أبو حنيفة إذا اختلفت ديارهم بحيث كان لمكل طائفة ملك ، ويرى بعضهم قتل بعض لم يتوارثا لانه لا موالاة بينهم فجلوا اتفاق الدار واختلافها ضابطاً للتوريث وعدمه

ولا يعلم في هذا حجة من كتاب ولا سنة مع مخاافته لعموم النصوص المفتضي للتوريث ولم يعتبروا الدين في اتفاقه ولا اختلافه ، مع ورود الحبر فيه وصحت العبرة بهـا فان المسلمين يرث بعضهم بعضاً وان اختلفت الدار مهم فكذلك السكفار

﴿ مسئلة ﴾ (والمرتد لارث أحداً إلا أن يسلم قبل قسم الميراث)

لا نعلم خلافاً بين أهل العلم أن المرتدك يوث أحداً ، وهذا قول مالك والشافعي وأسحاب الرأي وذلك أنه لايرث المسلم ، ولا المسلم الله عليه وسلم « لا يرث الكافر المسلم ، ولا المسلم الكافر » ولا يمن المكافر لانه يخالفه في حكم الدين لانه لا يقر على كفره فلم يثبت له حكم الدين الذي انتقل الله ولمذا لا تحل ذبيحته ولا نكاح فسائهم وان انتقلوا الى دين أهل المكتاب ، ولا ن المرتدنزول

(فصل) فأما الكفار فيتوارثون اذا كان دينهم واحداً لانهلم بين أهل الدلم فيه خلافا ، وقول النبي وَلَيْكِيْنِهُ و لايرث المسلم الكافر » دليل على أن بعضهم برث بعضا ، وقول النبي وَلَيْكِيْنِهُ و وهل برك لنا عقيل من شتى » دليل على أن أهل الملة الوا عدة برث بعضه م بعضا ، وقول النبي وَلَيْكِيْنِهُ و وهل برك لنا عقيل من دبن دليل على أن عقيلا ورث أبا طالب دون جعفر وعلى لانهما كانا مسلمين وكان عقيل على دبن أبيه مقيا بمكة فباع رباعه بمكة الذلك لما قبل قاني والمؤلفي أبن تغزل غداً ? قال ، وهل برك لنا عقيل من رباع وقال عمر في همة الاشعث بن قيس برنها أهل دينها فان اختلفت أديانهم فاختلف عن أحد فروي عنه أن الكفر كله ملة واحدة برث بعضهم بعضا . رواه عنه عن حرب واختاره الحلال ، وبه قال حاد وابن شهرمة وأبو حنينة والشاني وداود لان توريث الآبا من الابناء والابناء من الآباء من الآباء الشرع يقى على المدوم ولان قول الله تعالى (والذين كفروا بعضهم أدلياء بعض) عام في جيههم

وروي عن أحد أن الكفر ملل مختلفة لا رث بعضهم بعضا اختاره أبو بكر وهو قول كثير من أهل الدلم لان قول النبي ويتلاق ولا يتوارث أهل ملنين شتى ينفي توارثهما و يخص هوم الكتاب ولم نسمه عن أحد تصريحا بذكر أقسام الملل وقال القاضي أبو يه لى الكفر ثلاث ملل اليهودية والنصر انية ردين من عداهم لان من عداهم يجمعهم أنهم لا كتاب لهم وهذا قول شريح رعطا، وهو بن عبد العزبر والضحاك والحكم

أملاكه الثابتة له أو استقرارها فلان لا يثبت له ملك أولى ولو ارتد متوارثان فمات أحدهما لم يرئه الآخر لا أن المرتد لا يرث ولا يورث ، فان أسلم قبل قسم الميراثورث ، لما ذكرنا من الحديث وقد ذكر ناه والحلاف فه

(فصل) (والزنديق كالمرتد فيا ذكرنا) . والزنديق الذي يظهر الاسلام ويستسر السكفر وهو الذي كان يسمى منافقاً ، في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ، ويسمى اليوم زنديقاً ، قال أحمد ، مال الزنديق في بيت المال .

﴿ مسئلة ﴾ (وَإِن مات على ردته فاله نبي ، ، وعنه أنه لورثته من السلمين ، وعنه أنه لورثته من أهل الدين الذي اختاره)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في مال المرتد إذا مات أو قتل على ردثه فروي عنه أنه يكون فيثا في بيت مال المسلمين . قال الفاضي وهو الصحيح في المذهب ، وبه قال ابن عباس وربيمة ومالك وإن أبي ليلى والشافعي وأبو ثوروا بن المنذر

وعن أحد ما يدل على أنه لورثته من المسلمين بروى ذلك عن أبى بكر العديق وعلى وابن مسود رضي الله عنهم ، وبه قال سعيد بن المسيب وجابر بن زيد والحسن وعمر بن عبد العزيز وعطاء والشعى والحكم والاوزاعي والنوري وابن شهرمة وأهل العراق واسحاق إلا أن النوري وأباحنيفة والمؤلؤي واسحاق

والثوري والليث وشريك ومغيرة والضبي وابن أبي إلى والحسن بن صالح ووكيم ، وروي ذلك عن مالك ، وروي عن النخي والثوري القولان معا ، ويحتمل كلام أحمد رضي الله عنه أن يكون الكفر مللا وثيرة فتكون المجوسة ملة وعبادة الاوثان ملة أخرى وعبادة الشمس ملة فلا يرث بعضهم بعضا ووي ذلك عن على وبه قال الزهري وربيعة وطائفة من أهل المدينة وأهل البصرة واسحاق وهوأصح الاقوال إن شاء الله تعالى لقول النبي ويتيان ولا يتوارث أهل ملتين شتى ، ولان كل فريقين منهم لاموالاة بينهم ولا انفاق في دين فلم يرث بعضهم بعضا كالمدين والكفار والعمومات في التوريث مخصوصة فيخص منها عمل الزاع بالحبر والقياس ولان مخالفينا قطموا التوارث بين أهل الحرب وأهل دار الاصلام مع اتفاقهم في الملة لا نقطاع الموالاة فيم اختلاف الملة أولى وقول من حصر الملة بعدم على اعتباره ثم قد افترق حكمهم فان الحبوس يقرون بالجزية وغيرهم لايقر بها وهم مختلفون في معبوداتهم ومعتقداتهم وآرائهم يستحل بعضهم دماء بعض ويكفر بعضهم بعضا فكانوا مللا كاليهود والنصارى. وقد روي ذلك عن على رضي الله عنه فان أمهاعيل بن أبي خالد روى عن الشمبي عن على على عاليه السلام وقد روي ذلك عن على رضي الله عنه فان أمهاعيل بن أبي خالد روى عن الشمبي عن على عايه السلام وقد روي ذلك عن على رضي الله عنه فان أمهاعيل بن أبي خالد روى عن الشمبي عن على عايه السلام أنه جعل الكفر مللا مختلف في الصحابة فيكون إجاعا

(فصل) وقياس المذهب عندي أن الملة الواحدة يتوارثون وإن اختلفت ديارهم لان العمومات من النصوص تقتضي توريثهم ولم يرد بتخصيصهم نص ولا اجهاع ولا يصح فيهم قياس فيجب العمل

قالوا ما اكتسبه في ردته يكون فيئا ولم يفرق أصحابنا بين تلاد ماله وطارفه ووجه ذلك أنه قول الحليفتين الراشدين فانه يروى عن زيد بن ثابت قال: بسني أبو بـكر عند رجوعه الى أهل الردة أن اقسم مالهم بين ورثتهم المسلمين ، ولان ردته ينتقل بها ماله فوجب أن ينتقل إلى ورثته من المسلمين كالو انتقل بالوت .

وروي عنه رواية ثالثة أنه يكون لاجل الدين الذي اختاره ان كان منهم من ير آنه وإلا فهو في وبه قال داود . وروي ذلك عن علقمة وسعيد بن أبي عروبة لانه كافر فورثه أهل دينه كالحربي وسائر الكفار والمشهور الاول اتول النبي صلى الله عليه وسلم « لايرث السلم الكافر ولا الكافر السلم وقوله « لا يتوارث أهل ملتين شقى ولانه كافر فلا ير آنه المسلم ، كالكافر الاصلي ولان ماله مال مرتد فقاشبه الذي كسبه في ودته ولا يمكن جمله لا هل دينه لانه لا يرثهم فلا يرثونه كفير همن أهل الاديان ولانه مخالفهم في حكمهم فانه لا يقر على ما انتقل اليه ولا تؤكل ذبيحته ولا يحل نكاحه إن كان امرأة فأشبه الحربي مع الذمي فان فيل إذا جملتموه فيئا فقد ورتسوه للمسلمين قلنا لا يأخذونه ميراناً بل فأخذونه فيئاً كا يأخذونه فيئاً كا يأخذونه فيئاً كالمشهر

(فسل) وقد ذكرنا أن الزنديق كالمرتد لا يرث ولا يورث وقال مالك في الرنديق الذي

بعمومها ومفهوم قوله عليه السلام « لايتوارث أهل ملتين شتى » ان أهل الماة الواحدة يتوارثون وضبطه بتوارث أهل ملتين شتى ان أهل الملة الواحدة يتوارثون وضبطه التوزيث بالملة والكفر والاسلام دليل على أن الاعتبار به دون غيره ، ولان مقتضى النوريث موجود فيجب العمل به مالم يقم دليل على تحقق النافع . وقد نص أحمد في رواية الاثرم في من دخل الينا بأمان فقد تل أنه يبعث بديته إلى ملكهم حتى بدفعها إلى الورئة

وقد روي أن عمرو بن أمية كان مع أهل بئر معونة فسلم ورجم إلى المدينة فوجد رجلين في طريقه من الحي الذي قتلوهم وكانا أنيا النبي وَلِيَطِيْنِهُ في أمان ولم يعلم عمرو فقنلها فوداهما النبي ﷺ ولا شك في انه بعث بديتهما الى أهلهما

وقال القاضي قياس المذهب عندي أنه لا يرث حربي ذبياً ولا ذبي حربيها لان المولاة بينها منقطعة ، فأما المستأمن فيرثه أهل الحزب وأهل دار الاسلام وجهذا قل الشاني رضي الله عنه عربه قال أبوحنيفة إلا أن المستأمن لايرثه الذمي لان دارهما مختلفة

قال القاضي وبرث أعل الحرب بعضهم بعضا سواء اتفقت ديارهم أواخنافت رهذا قولالشافعي

يَهُم بذَى ورثته عند موته : ماله لورثته من المسلمين من لل من يرتد إذا حضره الموت ، قال : وترثه زوجته سواه 'نقضت عدتها أو لم تنقض ،كالذي يطلقها زوجها في مرض موته ليحرمها الميراث لأنه قار من ميراث العقد بسبب ميراثه فورثه كالمطلق في مرض الموت.

ولنا قول النبي صلى ألله عليه وسلم ﴿ لا يرث المسلم الـكافر ﴾

قال شيخنا وتياس المذهب أن أحد الزوجيين إذا ارتد في مرض موه ورثه الآخر لانه فعل ما يفسخ النسكاح في مرض موته أشبه الطلاق ، وفعل المرأة ما يفسخ السكاح في مرض موته أشبه الطلاق ، وفعل المرأة ما يفسخ نسكاحها لا يسقطه يراث وعضه إذا وغرج في ميراث سائر الورثة مثل ما في الزوجين فيكون مثل مذهب مالك ، وقال أبو يوسف إذا ارتدت المريضة فماتت في عدمها أو لحقت بدار الحرب ورئها زوجها .

وروى اللؤلؤي عن أبي حنيفة إذا ارتد الرجل فقتل على ردته أو لحق بدار الحرب بانت منه امرأنه ، فأن كانت مدخولا بها ورثته في عديها وإن كانت غير مدخول بها بانت ولم ترته وإن ارتدت المرأة في غدير مرض فما ت لم يرثها زوجها لا نها عندهم لا تقتل فلم تكن فارتمن ميرا ته بخلاف الرجل (فصل) (وارتداد الزوجين مما كارتداد أحدهما في فسخ نكاحها وعدم ميراث أحدهما من الآخر سواء لحقا بدار الحرب أو أقاما بدار الاسلام) ، وبه قال مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة إذا ارتدا مما لم ينفسخ النكاح ولم يتوارثا .

وَلَنَا أَنْهُمَا مُرَتَدَانُ فَلِمَ يَتُوارِثَا كَالُوكَانَا فِي دَارَ الْاسلامُ وَلُو ارتَدَا جَمِيماً وَلَمَاأُولَادَصَنَارُ لِمَ يَتَبُوهُمُ (الْمُنْوَى وَالشَرِجَ الْسَالِمِ) (الْمَنْوَى وَالشَرِجَ السَّالِمِ) (الْمَنْوَى وَالشَرِجَ السَّالِمِ)

رضي الله عنه ، وقال أبوحنيفة إذا اختلفت ديارهم بحيث كان لكل طائعة ، لما ويرى بمضهم قتل بمض لم يتوارثا لأنه م لا موالاة بينهم أشبه أهل دار الحرب فجعلوا اتفاق الدار واختلافها ضابطا للتوريث وعده ولاندلم في هذا كله حجة من كتاب ولا سنة مع مخ لفته لعموم النص المقتضي التوريث ولم يعتبر وا الدين في اتفاقه ولا اختلافهم ورود الخبر فيه وصحة العبرة فيها فان المسلمين يرث بعضهم بمضا وان اختلفت الدار بهم فكذاك الكفار ولا يرث المسلم كافراً ولا الكافر مسلما لاختلاف الدين بهم وكذاك لا يرث مختلفا الدين أحدهما من صاحبه شيئا

(مسئلة) قال (والمرتد لايرث احدا الا أن يرجع قبل قسمة الميراث)

في رديهم ولم يرثوا منهم شيئاً ولم يجز استرقاقهم سواء ألحقوهم بدار الحرب أو لا ، وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة وأصحابه من الحقوء بدار الحرب منهم يصير مرتداً يجوز سبيه ومن لم يلحقوه بدار الحرب فهو في - كم الاسلام فاما من ولد بعد الردة بستة أشهر فذكر الحرق مايدل على أنه يجوز استرقاقه وهو قول أبي حنيفة ، وأحد قولي الشافعي ، والغول الثاني لا يسبون وهومنصوص الشافعي استرقاقه وهو قول أبي حنيفة ، وأحد قولي الشافعي ، والغول الثاني لا يسبون وهومنصوص الشافعي (فصل) قال الشيخ رضي الله عنه (وإن أسلم المجوس أو تحاكموا الينا ورثوا بجميع قراباتهم إن أمكن ذلك) .

لمس عليه أحمد وهو قول عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وزيد في الصحيح عنه ، وبه قال الثوري والنخمي وقتادة وابن أبي ليلي وأبو حنيفة وأصحابه ويحيى بن آدمواسحاق وداودوالشافعي في أجد قوليه واختاره بن اللبان ،

وعن زيد أنه ورثه بأقوى القرابتين وهي التي لا تسقط بحسال، وبه قال الحسن والزهري والاوزاعي ومالك والليث وحماد، وهو الصحيح عن الثانعي وعن عمر بن عبسد العزيز ومكحول والشمي القولان جميعاً واحتجوا بأنهما قرابتان لا يورث بهما في الاسلام فلا يورث بهما في غيره كما لو أسقطت احداهما الأخرى.

وثنا أن الله تمالى فرض للإم النلث و الاختالنصف فاذا كانت الأم أختساً وجب اعطاؤها مافرض الله تمالى له في الاثنين كالشخصين ولانهما قرابتان ترث بكل واحدة منها منفردة لا تحجب احداها الاخرى ولا يرجح بها فقرت بهما مجتمعتين كزوج هو ابن عم ، أو ابن عم هو أخ لا مولذوي الارحام

تزول أملاكه الثابتة له واستقرارها فلأن لا يثبت له . له الله ولو ارتد متوارثال فرات احدهما لم يرثه الاخر فان الم يرثه الاخر فان الم يده الميراث قسم له على ماسنذكره في المسئلة التي بعدما ان شاء الله تعالى

(فصل) والزنديق كالمرتد فيما ذكرنا ، و لزنديق هو الذي يظهر الاسلام ويستسر بالكفر وهو المنافق كان بسمى في عصر النبي وَلَيْنِيْقُ منافقار بسمى اليوم ذنديقا ،قال أحدمال الزنديق في بيت المال (فصل) إذا ارتد احد الزوجين قبل الدخول انفسخ النكاح في الحال ولم يرث احدهما الآخر وان كانت ردته بعد الدخول فنيه روايتان (احداهما) يتعجل الفرقة (والاخري) يقف على انقضاء العدة وأيرما مات لم يرثة الا خر

(مسئلة) قال (وكذلك من أسلم على ميراث قبل أن يقسم قسم له)

اختلفت الرواية فيمن أسلم قبل قسم ميراث موروثه المسلم فنقل الاثرم ومحد بن الحكم انه يوث وروي تحمو هذا عن همر وعثمان والحسن بنعلي وابن مسعود وبه قال جابر بينزيد والحسن ومكحول

المدلين بقرا بتين وفياسهم فاسد لان القرابتين في الاصل تسقطاحدا ﴿الاخرى إذا كانافي شخصين فكذلك إدا كانا في شخص واحد وقولم لا يورث بهما في الاسلام ممنوع فانه إذا وجد ذلك من وطيء شبهة في الاسلام ورث بها ثم أن امتناع الآرث بهما في الاسلام لمَّدم وجودهما فلو تصور وجودها ورث بهما بدليل أنه قدورث بنظيرهما في أبن عم هو زوج أو أخ منام قال أبن اللبان واعتبارهم دندي فاسد من قبل ان الجدة تكون اخناً لاب فان ورثوها بكونها جدة لسكون الابن يسقط الاخت دونها لزمهم توريثها لكونها اختا لكون الام تسقط الجدة دونها وخالفوا مسالكتاب في فرض الاخت وورثوا الجدة التي لانص للكتاب في فرضها وهو مختلف فيهم فمنهم من قال هو طعمة وليس بغرض مسمى ويلزمهم ان البيت أذا خلف أمه وام ام هي اخت أن لا يؤتوها شيئاً لان الجدودة محجوبة وهي اقوى القرابتين وجيلوالاخوة نارة افوى ونارة اضغف وانقالوا انوىالقرابتين الاخوة لان ميراثها اوفر لزمهم في ام هي اخت جمل الاخوة اقوى من جهة الامومة وينزمهم في اسقاط مع الابن والاخ من الابوبن مالزم القائلين بتقديم الجدودة مم الام «إن قالوا توريثها بالقرأبتين يفضي الي حجب الام بنفسها اذا كانت اختاً والعبت اخت اخرى قُلنا وما المانع من هذا فان الله تعالى حجب الام بالاختين بقوله فانكان له اخوه فلامه السدس من غير تغييد بغيرها مُم حجبوها عن ميراث الاخت ينفسها ففد دخلوافيا انكروه بلهو أعظم لأنهم فروا منحجب التنقيص الى حجب الاسقال فاسقطوا الغرض الذي هواوكد بالكلية محافظة على بمض النرض الادفى دخالفوامدلول اربعة نصوص من كتاب الله تعالى لابهم اعطوا الام الثلث وأمَّا فرض الله تعالى لها مع الإختين السدس والثاني أن الله "مالي وقتادة وحميد وإياس بن معادية وإسحاق ، فعلى هذا ان أسلم قبل قسم بعض المال ورث بما بتي ، وبه قال الحسن ، ونقل أبو طالب فيسن أسلم أبعد الموت لا ي ث قد وجبت المواديث لاهلها ، وهذا المشهود عن على رضي الله عنه و به قال سعيد بن المسيب وعطا. وطادس والزهري وسلمان بن يسار والنخي والحكم وأبر الزناد وأبرحنيفة وماقك والشاني رضي الله عنه وعامة الفقها. لفول النبي والنفي والنخي والمحكم والمنابر المنافر المسلم، ولان الملك قد انتقل بالموت إلى المسلمين فلم بشاركهم من أسلم كما لو القسموا ولان المافم من الرائم من أسلم كالو القسموا

ولنا قول النبي وَلِيَالِيْهِ ﴿ مَنْ أَمَامُ عَلَى شَيْءَ فَهُو لَه ﴾ رواه سعيد من طريقين عنّ عروة وابن أبي مليكة عن النبي وَلِيَالِيْهُ : وروى أبرداود باسناده عن ابن عباس قال قال رسول الله وَلِيَالِيْهُ ﴿ كُلُّ قَسْم قسّم في الجاهلية فهو على مافسم وكل قسم أدركه الاسلام فهو على قسم الاسلام ﴾

وروى ابن عبد البر باسناده في المهبد عن زيد بن قنادة العنبري ان انسانامن أهه مات على غير دين الاسلام فورثته أختي دوني و كانت على دينه م ان جدي اسلم وشهده عالنبي وَيُطْلِقُهُ حنينا فتو في فلبثت سنة و كان ترك مبر اثام ان أختي أسلمت فخاصمتني في المبراث الى عثمان رضي الله عنه فحد به عبد الله بن أرقم ان حمر قضى انه

أَعَا فَرَضَ لَـكُلُ وَاحْدَةً مِنَ الاَخْنَيْنِ ثَانَا فَاعْطُوا احداثِمَا النَّصْفُ كَامْلاً، والنَّالَثُ ان الله تعالى فرض للاختين الثنثين وهانان اختان فلم يجعلوا لها الثنثين الرابعان مقتضى الآية أن يكون لـكلواحدة من الاختين الثلث وهذه اخت فلم يعطوها بكونها اختاً شيئاً هذا كله معنى كلام ابن اللبان

(فصل) والمسائل التي يجتمع فيها قرابتان ويصح الارث بهما ست احداهن في الذكور وهوع هو اخ لام وخمس في الاناث وهي بنت هي اخت او بنت ابن وام هي اخت وام ام هي اخت لاب وام اب هي اخت لام فن ورثهم بأقوى القرابين ورثهم بالبنوة والامومة دون الاخوة و بنوة الابن واختلفوا في الحجدة اذا كانت اختا فنهم من قال الجدودة اقوى لانهاجهة ولادة لا نسقط بالولد ومنهم من قال الاخوة اقوى لانها اكثر ميرانا وقال ابن شريح وغيره هو الصحيح ومن ورث بأقوى القرابين لم يحجب الام بأخوة تفسها الا ماحكاه سحنون عن مالك انه حجبها بذلك والصحيح عنه الاول ومن ورث بالقرابين حجبها بذلك والصحيح عنه الاول ومن ورث بالقرابين حجبها بذلك ومتي كان امرأة فهي اخت لام ومتي كان امرأة فهي اخت لاب فهو محال

و مسئلة ﴾ اذا خلف امة وهي اخته من ابيه وعما فمن ورثها بقر ابتين جبل لها الثلث بكونها أما والنصف بكونها أختاً لاب والباقي للعم قان كان معها أخت أخرى لم ترث بكونها أما الا السدس لانها انحجبت بنفسها وبالاخت الاخرى ومن ورثها بأقوى القر ابتين ورثها الثلث بكونها أماو لم يحجبها بنفسها

﴿مسئلة﴾ (ولا يرثون بنكاح ذوات المحادم ولا بنكاح لايقرون عليه، لو أسلموا) المجوس ومن جرى مجراهم من بنكح ذوات المحادم إذا أسلموا وتحاكموا الينا. قال شيخنا لانم خلاقا

من أسلم على مبرات قبل أن يقسم فله نصيبه فقضى به عثمان فذهبت بذاك لاول وشار كني في حدًا وهذه قضية انتشرت فلم تذكر فكانت اجماعا ولانه لو تجدد له صيد بعد موته وقع في شبكته التي نصبها في حياته لثبت له الملك فيه ، ولو وقع انسان في بئر حفرها لتعلق ضانه بنركته بعد موته فجاز أن يتجدد حق من أسلم من ورادته بنركته ترغيبا في الاسلام وحثا عليه ، فأما اذا قسمت التركة وتعين حق كل وادث ثم أسلم فلا شيء له وإن كان الوارث واحداً فاذا تصرف في الدركة واحتازها كان منزلة قسمتها

ا فصل) ومن كان رقيقا حين موت موروثه فأعتق قبل القسمة لم يرث ؛ نص عليه أحد رضي الله عنه في رواية محد بن الحمكم وفرق بين الاسلام والعتق وعلى هذا جمهور الفقهاء من الصحابة ومن بعده . وروي عن ابن مسعود أنه سئل عن رجل مأت وترك أباه عبداً فأعنق قبل أن يقسم ميراثه فقال له ميراثه .

وحكي عن مكحول وقتادة أنهما ورثا من أعتق قبل القسمة لأن المانم من الميراث زال قبسل القسمة فأشبه مالو أسلم ، قال أبو الحسن النميمي يخرج على قول من ورث المسلم أن يورث العسبد اذا أعتق وليس بصحيح فان الاسلام قربة وهو أعظم الطاعات، والقرب ورد الشرع بالتأليف عليها

في أنهم لا يرثون بنكاح ذوات المحارم فأما غيره من الانكحة فكل نكاح اعتقدوا صحته وأقرواعليه بسد السلامهم توارثوا به سواه وجد بشروطه المتبرة في نكاح المسلمين أولا ومالا يقرون عليه بعد اسلامهم لا يتوارثون به والمجوس وغيرهم في هذا سواء فلو طلق الكافر امرأته ثم نكحها ثم أسلما لم يقراعليه وان مات أحدها قبل اسلامها لم يتوارثا في قول الجليع وأصل الاختلاف في الميراث الاختلاف فيا يقران عليه أن أسلما أو تحاكما الينا ونذكر ذلك في نكاح الكفار إن شاء الله تعالى

(فصل) وإذا مات ذي لا وارث له كان ماله فينًا وكذلك ما فضل من ماله عن وارثه كن ليس له وارث الا أحد الزوجين لانه مال ليس له مستحق معين فكان فيئا كال الميت المسلماني هو كذلك مسائل من هذا الباب بجوسي تروج ابنته فأولدها بننا ثم مات عنها فلها الثلثان لابهما ابنتان ولا ترت السكبرى بالزوجية في قول الجيع قان ماتت الكبرى بعده فقد تركت بنتا هي أخت لاب فلها النصف والثلث بالمبنوة والباقي بالاخوة وإن ماتت الصغرى أولا فقد تركت أما هي أخت لاب فلها النصف والثلث بالمبنو ومن ورث بأقوى القرابتين لم يورثها بالأخوة شيئا في المسئلتين وقال بن شرع يحتمل قول الشافعي توريثها بالقرابتين في المسئلة الاولى لانه لم يمنع توريث الشخص بفرض وتعميب لتوريشه ابن المم اذا كان زوجاً أو أمنا لام وانما منع الارث بفرضين قان كان المجوسي أولدها بنتين ثم مات وماتت الكبرى بعده فقد تركت بنتين هما أختان لاب وان لم تمت الكبرى بل مائت احدىالصفيرتين فقد تركت بنتين و أما هي أخت لاب فلامها السدس بكوبها أما والسدس بكوبها أما والمنا لاب

فورد الشرع بنورية ترفيها له في الاسلام وحدًا عليه والعنق لاصدَع له فيه ولا يحمد عليه فلم يصبح قياسه عليه ولولا ماورد من الأو من توريث من أسلم لكان النظر يقتضي أن لا يرث من لم يكن من أهل الميراث حين الموت لان الملك ينتزل به إلى الورثة فيستحتونه فلا يبقى لمن حدث شيء ، لحسكن شافناه في الاسلام للأو ، وليس في العنق أثر يجب التسليم له ولا هو في معنى مافيسه ألاثر فيبقى على موجب التياس .

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومتى قتل المرتد على ردته فماله فيء)

اختلنت الرواية عن أحد في مال المرتد اذا مات أو تتل على ردته فروي عنه أن يكون فينا في ايت مل المسلمين ، قال القاضي هر صحيح في المذهب وهو قول ابن عباس وربيعة ومالك وابن أبي ليل والشانعي رضي الله عنه وأبي ثور وابن المذد ، وعن احدما بدل على أنه لور ته من المسلمين، وردي ذلك عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وعلى وابن مسعود رضي الله عهم ، وبه قال ابن المديب وجار بن ذيد والمسن وهر بن عبد العزيز وعطاء والشعبي والحسكم والارزاعي والثوري وابن شبرمة وأهل

وانحجيت بنفسها وأختها عن السدس وللاخت النصف وعلى القول الآخر لها الثاث بالامومةولاشيء لها بالاخوة ولا تُنحجب بها وللاخت النصف فقد استوى الحـكم في القولين وان اختاف طريقها وعلى ما حكاه سحنون لها السدس وتنحجب بنفسها وأختها وان أولدها المجوسي ابناً وبنتأثم ماتوماتت الصغرى بعده فقد خانت أما هي أخت لاب وأخا لاب وأم فلامها السدس والباقي الاخ ولا شيء للام بالاخوة لان الاخ للابوين محجبها وعلى القول الآخر اللام الثلث كاءلا إذا تزوج الحجوسي أمه فأولدها بنتائم مات فلامه السدس ولابنته النصف ولا ترث أمه بالزوجية ولا ابنته بكونها أخناً لام شيئاً وإن مات المكبرى بعده فقد خلفت بنتاً هي بنت ابن فلها الثلثان بالفرابتين وعلى الفول الآخر لهاالنصف وإن ماتمت الصنرى بعده فقد تركت-أما هي أم أب فاها الثاث بالامومة لا غير على القولين جميماً وان نروج ابنته فأولدها بنتائم نزوج الصغرى فأولدها بفتآئم مات وماتتالكبرى بعده فقد تركت أختيها لايها احداها بنتها والاخرى بنت بنتها فلبنتها النصف والبانى بينها وعلى القول الآخر لبنتها النصف والباقي للصغرى وإن مات الوسطى بمده فقد تركت أختيها إحداهما أمها والاخرى بفتها فلامها السدس ولبنتها النصف والباقي بينها وعلىالقول الآخر الباقي للمصبة وإن ماتت الصغرى بعد فقدخلفت أختيها إحداهما أمها والاخرى جدتها فلامها السدس واثلثان بينها وقد انحجيت الام بنفسها وبأمهاعن السدس وعلى القول الآخر من جمل الاخوة أقوى فللسكبرى النصف والوسطى الثلث والباقىالمصبة ومن جمل الجدودة أفوى لم يورث الكبرى شيئا لانها لا ترث بالاخوة لكونها ضيفة ولا بالجدودة لكونها محجوبة بالأمومة وإن ماتت الصغرى بعد الوسطى فقد خلفت جدة هي أخت لاب فلها الثلثان

العراق واسحاق لان اشوري وأبا حنيفة والؤلؤي واسحاق قالوا مااكنسبه في ردته يكون فيئا ولم يغرق أصحابنا ببن تلاد ماله وطارة ووجه هذا القول أنه قول الحليفتين الراشسدين فانه يروى عن زيد بن ثابت قال به ثمي أبو بكر عند رجوعه إلى أمل الردة أن أقسم أموالهم ببن ورثتهم المسلمين ، ولان ردته ينتقل بها مائه فوجب أن ينتقل إلى ورثته المسلمين كالو انتقل بالموت

وروي عن أحد رواية أن ماله لاهل دينه الذي اختاره إن كان منه من يرثه وإلا فهو في، عوبه قال داود ، وروي عن علقمة وسعيد بن أبي عروة لانه كافر فورثه أهل دينه كالحربي وسائر الكذار والمشهر الاول لقول النبي وتحليلي ولا الكافر ولا الكافر المسلم ، وقوله و لايتوارث أهل ملتين شتى ، ولانه كافر فلا يرثه المسلم كالكافر الاصلي ، ولان ماله مال مرتد فأشبه الذي كسبه في ردته ، ولا يمكن جعله لاهل دينه لانه لا يرثهم فلا يرثونه كفيرهم من أهل الاديان ، ولانه يخالفهم في حكم ما فانه لايقر على ما نقل اليه ولا تؤكل له ذبيحة ولا يحل ذكاحه إن كان امرأة فأشبه الحربي مع الذي ، قان قبل اذا جعلتموه فيثا فقد ورثتموه المسلمين قلما لا يأخذونه ميرانا بل يأخذونه فيثا كا بؤخذ مال الذي اذا لم يخلف وارثا وكالعشور

بالقرابين ومن ورث باحداهما فلها السدس عند قوم وعندان شريح ومن وافقه لها النصف وهي اختيار الحبري، مجوسي تزوج أمه فأولدها بنتائم تزوج بنته فأولدها ابنائم تزوج الابن جدته فأولدها بنتائم مات المجوسي ثم مانت أمه فقد خلفت بنتاً هي بنت ابن وبنتاً أخرى هي بنت ابنان وخلفت ابن أن هو زوجها فلابنتيها الثلثان والباقي بين الكبرى وابنها على ثلاثة وتصع من تسمة للكبرى أربعة والصغرى ثلاثة والذكر سهان وعلى القول الآخر الباقي للذكر وحده فان ماتت بعده بنته فان الكبرى جدتها أم أبيها وهي أخنها من أمها فلها السدسان بالقرابتين في الناني لها سدس باحداها (فصل) وان وطيء مسلم بعض محارمه بشبهة أو اشتراها وهو لا يعرفها فوطئها وولدت له واتفق مثل هذه لانسان فالحكم فيها مثل هذا سواء

(فصل) في البرويج في المرض والصحة ، حكم النكاح في الصحة ، والمرض سوا في محة المقدو توريث كل واحد منها من صاحبه في قول الجمهور وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال مالك اي الزوجين كان مريضاً مرضاً مخوفا حال عقد النكاح فالشكاح فاسد لا يتوارثان به إلا أن يصيبها فيكون لها المسمى في ثلاثة مقدما على الوصية وعن الزهري ويحيى بن سعيد مثله واختلف أصحاب مالك في نكاح من لا برث كالامة والذمية فقال سفهم يصح لانه لاينهم بقصد توريها ومنهم من أبطله لجواز أن تكون وارثة وقال ربيعة وابن أبي ليلي الصداق والميراث من الثلث وقال الاوزاعي النكاح صحيح ولا ميزاث بينها وعن القاسم بن محد والحسن ان قصد الاضرار بورثته فالنكاح باطل وإلا فهو صحيح ولا ميراث بينها وعن القاسم بن محد والحسن ان قصد الاضرار بورثته فالنكاح باطل وإلا فهو صحيح

(فصل) والزنديق كالموتد لايرث ولا يورث ، وقال مالك في الزنديق الذي يتهم بزي ورثته عند موته ماله لورثته من المسلمين مثل من يرتد اذا حضره الموت قال وترثه زوجته سواء انقضت عدتها أو لم تنقض كالتي يطلقها زوجها في مرضموت ليحرمها الميراث لانه فارمن ميراث من المقدسبب ميراثه فورث كالمطلقة في مرض الموت

ولنا قول النبي وَلِيَّا وَ لا يُرِث المسلم الكافر » رقياس المذهب أن أحد الزوجين اذا ارتد في مرض موته يرثه الا خر لانه فعل ما يفسخ النكاح في مرض موته فأشبه الطلاق وفعل المرأة ما يفسخ فكاحها ويخرج في ميراث سائر الورثة مثل الزوجين فيكون مثل مذهب ماك ، وقال أبو يوسف أذا أرتدت المربضة فمانت في عدتها أو لحقت بدار الحرب ورثها زوجها

وروى الؤلؤي عن أبي حنيفة اذا ارتد الرجل ففتل على ردته ألحق بدار الحرب بانت منه امرأته قان كانت مدخولا بها ورثته اذا كان ذلك قبل انقضاء عدتها ، وإن كانت غير ، دخول بها بانت ولم ثرثه ، وإن ارتدت المرأة من غير مرض فمانت لم يرتها زوجها لانها عندهم لانقتل الم تكن قارة من ميراثه بخلاف الرجل

ولنا أنه عقد معاوضة يصع في الصحة فصح في المرض كالبيع ولانه نـكاح صدر من أهله في محله بشرطه فصح كحال الصحة وقد روينا أنعبدالرحمن بنام الحكم تزوج في مرضه الاثنسوة أصدق كل واحدة الفا ليضيق بهن على امرأاته ويشركنها في ميرائها فأجيز ذلك واذا البشحة النـكاح الميراث بسموم الآية

(فصل) ولا فرق في ميرات الزوجين بين ما قبل الدخول وبعده لعموم الآية ولان النبي وَيَنْظِينُهُ قضى في بروع بنتواشق أن لها الميراث وكان زوجها مات عنها قبل الدخول بها ولم يكن فرض لهاصداقا ولان التكاح صحيح ثابت فيورث به كما بعد الدخول

(فصل) فأما السكاح الفاسد فلا يثبت به انتوارث بين الزوجين لانه ليس بسكاح شرعي ومتى اشته من نكاحها فاسد بمن نكاحها وحيح فالمنصوص عن أحمد أنه قال فيمن تزوج أختين لا يعري أيها تزوج أول أنه يفرق بينها وتوقف عن ان يقول في الصداق شيئاً قال أبو بكر يتوجه على قوله أن يقرع بينها فعلى هذا الوجه يقرع بينهما في الميراث إذا مات عنهما وعن النخمي والشعبي ما يدل على أن الميراث يقسم بينهن على حسب الدعاوى والتنزيل كبيراث الحتائي وهو قول أبي حنيفة ما يدل على أن الميراث يقيم بوقف المشكوك فيه من ذلك حتى بصطلحن عليه أو يتبين الامر فلو تزوج امرأة في حقد وارباً في حقد ثم مات وخلف أخا ولم يعلم أي المقدين سبق فني قول أبي حنيفة كل واحدة تدعي مهراكاملا ينكره الاخ فيعطي كل واحدة نصف مهر ويؤخذ ربع الباقي تدعيه الواحدة والا بع فيقسم خصفه الواحدة تدعي مهراكاملا ينكره الاخ فيعطي كل واحدة نصف مهر ويؤخذ ربع الباقي تدعيه الواحدة نوالا به فيقسم خصفه الواحدة وضفه للاربع وضد الشافعي أكثر ما مجب عليه أربعة مهور فيأخذ

وفصل) وارتداد الزوجين مما كارتداد أحدها في فسخ نكامهما وعدم ميراث أحدها من الآخر سوا، لحقا بدار الحرب أو أقاما بدار الاسلام، ويهدذا قال مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة إذا ارتدا مما لم ينفسخ النكاح ولم يتوارثا لان المرتد لا يرث المرتد ما داما في دار الا ، لام فان لحقا بدار الحرب توارثا

ولذا أنهما مرتدان فلم يتوارثا كالوكانا في دار الاسلام . ولو ارتدا جيما ولهما أولاد صغار لم يتبه وهم في ردتهم ولم يرتوا منهم شيئا ولم يجز استرقاقهم سواء لحقوهم بدار الحرب أو لم يلحقوهم، وسهذا قال الشافعي رحمه الله وقال أبو حنيفة وأصحابه من ألحقوه بدار الحرب منهم بصير مرتداً يجوز مبيه ومن لم يلحقوه بدار الحرب فهو في حكم الاسلام، فأما من وقد بعد الردة بسنة أشهر فذكر الحرق رضي الله عنه ما يدل على انه يجوز استرقاقه ، وهو قول أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي والقول الثاني لا يسبون وهو منصوص الشافعي .

(فصل) فاذا لحق المرتد بدار الحربوقف ماله فان الم دفع اليه وان مات صار فيها ، وبهذاقال مالك والشافعي رضي الله عنها وجعل أهل العراق لحاقه بدار الحرب كوته في زوال ملكه وصرف

ذلك يوقف منها مهر بين النساء الحمس ويبقى ثلاثة تدعي الواحدة ربها ميراتاً ويدعي الاخ ثلاثة أرباعها فيوقف منها ثلاثة أرباع مهربين النساء الحمس وباقيها وهو مهران وربع بين الاربع والاخم يؤخذ ربع ما بقى فيوقف بين النساء الحمس والباقى للاخ

(فصل) فان تزو ج امرأة في عند واثنين فيعقد وثلاثًافيعقد ولم يعلم السابق فالواحدة نكاحها صحبح فلها مهرها ويبقى الشك في الحمس ، فعلى قول أهل المراق لهن مهران بيقين والثالث لهن في حال دون حال فيكون لهن نصفه ثم يقسم ذلك بينهن لكل واحدة نصف مهر ثم يؤخذربم الباقي لهن ميراثاً فللواحدة ربعه يقيناً وتدعى نصف سدسه فتعطى نصفه فيصير لها من الربع سدسه وثمنه وذاف سبعة من أربعة وعشرين والاثنتان بدعيان ثلثيه وهو ستة عشر سهماً فيعطين نصفه وهو عمانية أسهم والنلاث يدعين ثلاثة أرباعه وهو ثمانية عشرسها فيعطين تسعه وهذا قول محمد بن الحسن، وعلى قول أبي حنيفة وأبى وسف تقسم السبعة بين الثلاث والاثنتين نصفين فيصيرالربع من ثمانية وأربعين ثم تضرب الانبين في الثلاث ثم في بمانية واربين تسكن ما تنين و عانية و عانين فهذا ربع المال، وعدالما فعي تمطى الواحدة مهرها ويوقف ثلاثة مهور مهران منها بينالحس ومهر تدعى الواحدة والاثنتان ربعه ميرانًا وتدعيه الثلاث مهرآ وثلاثة أرباعه يدعيهالاخميراثا وتدعيهالثلاث مهرآويؤخذ ربع مابقي فيدفع ربعه إلى الواحدة ونصف سدسه بين الواحدة والثلاث موقوف وثلثاء بين الثلاث والاثنتين موقوف قان طلبت وا- دة من الخس شبئاً من الميراث الموقوف لم يدفع البها شيء وكذلك إن طابه أحدالفريقين لايدفع اليه شيء وان طلب واحدة من الثلاث وواحدة من آلاتنتين دفع اليهما ربع الميراث وانطلبه واحدة (الجزءالهام) (77) (المغنى والشرحالكبير)

ماله إلى من يصرف اليه إذا مات قان عاد إلى الاسلام فله ما وجد من ماله ولا يرجع على ورثنه بشيء عما أتلفوه الا أن يكونوا اقتسموه بغير حكم حاكم ولم مختلفوا فيا اكتسبوه في دار الحرب أواخرجه من ماله الى دار الحربأنه في ، ، وقال أبو بكر عبد العزيز إذا ارتد المسلم ذال ملكه عن ماله ولم يسبح تصرفه فيه بشيء من التصرفات قان أسلم دد اليه عمليكا مستأنفا ، يقال أبو يوسف انها أحكم بموته يوم يختصمون في ماله لا يوم لحاقه بدار الحرب

ولنا أنه حر من أهل النصوف ويبقى ملكه بعد اسلامه فلم يحكم بزوال ملكه كا لو لم يرتد ويجب رد. أخذ من ماله أو أتلف عليه كذير.

(فصل) ومتى مات الذمي ولا وارث له كان ماله فياً ، وكذلك ما فضل من ماله عن وارثه كن ليس له وارث الا أحد الزوجين فإن الفاضل عن ميرائه يكون فياً لانه مال ايس له مستحق معين فكان فياً كال الميت المسلم الذي لا وارث له

(فصل) في ميراث المجوس ومن جرى مجراهم بمن ينكح ذوات المحارم إذا أسلموا وتحاكموا اليناء لانطح ببن علماء المسلمين خلافا في انهم لا برثون بنكاح ذوات المحارم، فاما غيره من الانكحة مكل

من الاتتين واثنتان من الثلاث أر الثلاث كلبن دفع اليبن ثلثه وان عين الزوج المنكوحات أولا قبل نعينه وثبت، وان وطيء واحدة منهن لم يكن ذلك تعيناً لما وهذا قول الشافعي، وللموطوءة الافل من المسمى أو مهر لمثل و بكون الفضل بينهما موقوفاً وعلى قول أهل العراق يكون تعيناً، فاذا كانت الموطوءة من الاثنتين صح نسكاحها وبطل نسكاح الثلاث ، وان كانت من الثلاث بطل نسكاح الاثنتين وان وطيء واحدة من الاثنتين وواحدة من الثلاث صح نسكاح الفريق المبدوء بوطء واحدة منه والموطوءة التي لم يصح نسكاحها مهر مثانها، فان أشكل أيضاً أخذ منه اليقين وهو مهر ان مسميان ومهر مثل ويبقى مهمى ومهر مثل ومسميان ونصف منها مهر مشمى ومهر مثل يقسم بين الموطوء تين نصفين وبيقى مسمى واضف بين الثلاث الباقيات منها مهر مسمى ومهر مثل يقسم بين الموطوء تين نصفين وبيقى مسمى واضف بين الثلاث الباقيات تمين الوارث مقام تعيين الزوج فيه قولان فعلى ما تقدم ، وعند الشافعي لا حكم للوطء في التعيين وهل يقوم من المسمى أو مهر المثل ويقف الفضل بينهما و بيقى مسمى ومهر مثل الموطوء تين تعطى كل الاقل من المسمى أو مهر المثل ويقف الفضل بينهما و بيقى مسمى والمدن المؤون و فيه قولان فعلى واحدة بين الثلاث اللاق الحرب المنافق أو بهر المثل و المنافق أو بعد نكاح الحامسة ومات ولم يدر أيتهن طلق فللخامسة ربع المياث وللاربع الملاثة أرباعه بينهن وهذا مذهب ضائي طالق ثم نكح صادسة ثم مات قبل ان يبين فللسادسة ربع الميراث والمخامسة ربع المؤاه الارباع فينهن والمؤاه المن الميراث والمخامسة وبع المؤاه الارباع فينهن والمؤاه المنافق المهرائية المواد المهرائية الارباع فينهن والمؤاه المنافق المنافق المنافق المنافق المهرائين فللسادسة وبع الميراث والمخامسة وبع المؤاه الميراث والمخامسة وبع المؤاه المنافق ا

نكاح اعتقدوا صحته وأقروا عليه بعد اسلامهم توارثوا به سوا، وجد بشروطه المعتبرة في نكاح المسلمان او لم يوجد ومالا يترون عليه بعد اسلامهم لا يتوارثون به ، والحبوس وغيرهم في هذا سوا، فلو طابق الكافر امرأته ثلاثا نم نكحها ثم أسلما ومات احدها لم يقرا عليه ولم يتوارثا به وكذلك ان مات أحدها قبل اسلامهما لم يتوارثا في قول الجيم ، وإن تزوجها بغير شهود ثم مات أحدهما ورثه الآخر وبهذا قال أبو حنيفة والشافي رضي الله عنهم ، وقال زفر والمؤلؤي لا يتوارثان ، وان تزوج امرأة في عديها توارثا في ظاهر مذهب أحمد رضي الله عنه فانه قال إذا أسلما وقد نكحها في العدة أقرا عليه ، وهذا قول أبي حنيفة وقال الفاضي ان اسلما بعد انقضا، العدة أقرا وإن اسلما قبل لم يقرا فعلى هذا إن مات احد م قبل انقضا، العدة ، و إذا قال الشافعي رضي الله عنه و وزن الله المن يقرا أبو حنيفة وأصحاب في المامل من زوج لا يتوارثان ، وقال أبو حنيفة وأصحاب في المامل من زوج لا يتوارثان ، وقال أبو حنيفة وأصحاب في المامل من زوج لا يتوارثان ، وقال أبو حنيفة وأصحاب في المامل من زوج لا يتوارثان ، وقال أبو حنيفة وأصحاب في المامل من زوج لا يتوارثان ، وقال أبو حنيفة وأصحاب في المامل من زوج لا يتوارثان ، وقال أبو حنيفة والشافعي في المراث الحداد في المامل من الزنا يتوارثان ، وقال أبو حنيفة وأصحاب في المامل من زوج لا يتوارثان ، وقال أبو حنيفة وأصحاب في المامل من زوج لا يتوارثان ، وقال أبو حنيفة والسافعي في المراث الخالاف في المراث الخالاف في المراث

الباقبة وما بقى بين الاربع الاول ارباعا وفي قول الشافعي ما أشكل من ذلك موقوف على ما تقدم ﴿ باب ميراث المطلقة ﴾

(إذا طلقها في صحته أو مرض غير مخوف طلاقا باثناً قطع التوارث بينهما)

وجملة ذلك أن الرجل إذا طلق امرأته في صحته طلاقا باتناً أو رَجْمياً فبانت بانقضاء عدتها لم يتوارثا إجماعا لزوال الزوجية التي هي سبب الميراث وكذلك ان طلقها في مرض غير مخوف لان حكم الطلاق فيه حكم الطلاق في الصحة، فان طلقها في المرض المخوف فصح من مرضه ذلك ومات بعده لم ترثه في قول الجمهور وروي عن النخمي والشعبي والثوري وزفر أنها ترثه لانه طلاق في مرض مخوف قصد به الفرار من الميراث ففم عنعه كما لو لم يصح

ولنا أن هذه باثن بطلاق في غير مرض الموت فلم ثرثه كالمطلقة في الصحة ولان حكم هــذا لمرض حــكم الصحة في المطايا والمتاق والاقرار فــكذلك في الطلاق وما ذكروه يبطل بما إذا صد الفرار في الصحة

(مسئلة) (وانكان الطلاق رجعيا لم يقطمه ماداءت في المدة)

سواء كان في المرض أو الصحة بنير خلاف نعلمه روي ذلك عن أبي بكر وعمر وعمانوعلي وابن سعود رضي الله عنهم وذلك لان الرجمية زوجة يلحقها طلاقه وظهاره وإيلاؤه ويملك المساكها لرجمة بنهر رضاها ولا ولي ولاشهود ولا صداق جديد

(فصل) فأما القرابة فير ثون مجميعها إذا أمكن ذلك نص عليه أحد وهو قرل عروعلي وابن مسعود وابن عباس وزيد في الصحيح عنه وبه قال النخص والثوري وقتادة وابن أبي ليلي وأبود يفة وأصحابه وبحبي بن آدم واسحاق وداود والشافعي رضي الله عنهم في أحد قوله واختاره ابن الابان وعن زيد أنه ورثه باقوى القرابتين وهي التي لا تدقط بحال ، وبه قال الجسن والزهري والاوزاعي ومالك والليث وحماد وهو الصحيح عن الشافي، وعن عربن عبدالعزيز ومكحول والشعبي القولان جيما، واحتجوا بالهماقرابتان لا يورث بهما في الاسلام فلا يورث بهما في غيره كالوأ سقطت احداها الاخرى ولنا أن الله تعالى فرض الله ما الثاث و للاخت النصف فاذا كانت الام أختا وجب إعطاؤه ما فرض الله في الآيين كالشخصين ولانهما قرابتان ترث بكل واحدة منها منفردة لا تحجب احداها الاخرى ولا ترجعها فترث بهما عجدمين كزوج هو ابن عم أوابن عم هو أخ من أم وكذو ي الارحام المدلين بقر ابتين، وقياء به فاسدلان القرابتين في الاسلام عنوع فانه اذا وجدذاك من وط شبهة في الاسلام فكذاك إذا كانافي شخص، و تولهم لا يورث بهما في الاسلام عنوع فانه اذا وجدذاك من وط شبهة في الاسلام فكذاك إذا كانافي شخص، و تولهم لا يورث بهما في الاسلام عنوع فانه اذا وجدذاك من وط شبهة في الاسلام

﴿ مسئلة ﴾ (وأن طلقها في مرض الموت المخوف طلاقالايتهم فيه بأن سأ لته الطلاق او علق طلاقها على فعل لما منه بد ففعلته أو ملمنه على شرط في الصحة فوجد في المرض انه طلق من لا برث كالامة والذمية فعتقت وأسلمت فهو كطلاق الصحيح في أصح الروايتين)

اذا سألته الطلاق في مرضه فأجابها فقال القاضي فيه روايتان (إحداهما) لاتر ثه لانه ليس بنار (والثانية) ترثه لانه طلابها في مرضه وهو قول مالك ، وكذلك الحبكم اذا خالمها أو على الطلاق على مشيئتها فشاءت أوعلى فعل من جهتها لها منه بد ففعلته أو خيرها فاختارت نفسها ، والصحيح في هذا كله أنها لاتر ثه لانه لافرار منه وهذا قول أبي حنينة والشاني فان لم تعلم بتعليق طلاقها ففعات ما على عليه ورثته لانه لانها معذورة فيه ، ولو سأاته طانة فطلقها ثلاثا ورثته لانه أبانها بمالم تطلبه منه فان على طلاقها على شرط في الصحة فوجد في المرض كقدوم ذيد ويجي، ذيد وصلاتها الفرض بانت ولم ترثه وذكر القاضي رواية أخرى أنها ترث وهو قول مالك لان الطلاق وتم في المرض والاول أصح

﴿ مَسْلَةً ﴾ (فان طلق الزوج المسلم امرأته النسية أو الامة في المرض طلاقا باثنا ثم أسلمت آلا ، يـ قـ وعنقت الامة ثم مات في عدتهما لم يرثاه لانه لم يكن عند الطلاق فاراً)

وفيه رواية أخرى أنها نرث لانه طلاق في مرض الموت فورثته كفيرها هكذا ذكر. شيخنا في الكتاب المشروح ولم يذكر في المفنى والـكافي هذه الرواية الاخيرة

(فصل) فان قال لهما أنّما طالقتان غداً فعتقت الامة وأسلمت الدّمية لم يرثّاء لانه غير قار (مسئلة) (وان قال سبد الامة أنت حرة غداً فطلقها اليوم وهو يعلم بقول السيد ورثته) لانه قار وان لم يعلم لم ترثه لعدم الفرار وبه قال ابو حنيفة والشافي ولم أعلم فيه مخالفا ورث بهما ثم أن امتناع الارث بهما في الاسلام لعدم وجودهما ، ولو تصور وجودهما لورث بهمايدليل الاقد ورث بنظيرهما في ابن عم هو زوج أو أخ من أم

قال ابن اللبان : واعتبارهم عندي فاسد من قبل ان الجدة تكون أختاً لاب، قان ورثوها بكونها جدة لكون الابن يسقط الاخت دونها لزمهم توريثها بكونها أختا لكون الام تسقط الجدة دونها وخالفوا نص الكتاب في فرض الاخت وورثوا الجدة التي لا نص الكتاب في فرضها، وهو مختلف فيه فنهم من قال هوطمة و ليس بفرض مستحق ^(١)و يلزمهم ان الميت إذا خلف أمه وأمام هي أخت ان لا يورثوها (١) في نسخة مسمّى شيئا لان الجدودة محجوبة وهي أقوى القرابتين ، وان قالوا نورتها مع الام بكونها أختا نفضوا اعتبارهم يكونها أقوى القرابتين وجعلوا الاخوة تارة أقرى وتارة أضعف، وإن قالوا أقوى القرابتين الاخرة لان ميراثها أوفر لزمهم فيأم هي أخت جمل الاخوة أفوى منجة الامومة، ويلزمهم في إسقاط ميراثها ممالابن والاخ بن الابوين ما نزم القائلين بتقديم الجدودة مع الام .فان قالوا توريعها بالفرايتين بغضي الى حجب الام بنسها إذا كانت أختا والميت أخت أخرى قلنا وماللانم من هذا ? فان الله تعالى حجب الام بالاختين بقوله (فان كان له اخرة فلامه السدس) من غير تقييد بغيرها تم قد حجيرها عن ميراث

(فصل) إذا قال لامرأته في محته إذا مرضت فأنت طالق فحكه حكم طلاق المريض سوا. وان أقر في مرضه أنه كان طلقها في صحته ثلاثًا لم يقبل اقراره عليها وكان حكمُه حكم طلاقه في مرضه وبه قال مالك و ابو حنيفة ويقبل عند الشانعي ولنا أنه أقر بما يبطل به حق غيره فلم يقبلكما لوأقربمالها ﴿ مسئلة ﴾ (وأن كان منهما بقصد حرمانها الميراث مثل أنطلقها ابتداء أو علقه على فعل لا بد لما منه كالصلاة ونحوها فنعلته أوقال للامة ارذبية اذا أسلت اوعتقت فأنت طالق أو علمأن سيد الامة قال لما أنت حرة غداً فطلقها اليوم ورثته مادا.ت في العدة ولم يرشها)

وجملته أنه إذا طلقها في المرضالحوف طلاقا باثنا ثم مات من مرضهذلك في عدتهاورثنه ولم يرشها ان ماتت يروى هذاعن على وعروء بمان ، وبه قال شريح وعروة والحسن والشمي والنخي والثوري وأبو حنينة في أهل المراقّ ومالك في أهل المدينة وأين أي ليلي وهو قول الشانعي القديم ، وروي عن عبدالله بن الزبير لا ترث مبتوتة وبروى ذلك عن على وعبدالرحن بن عوف وهو قول الشافي الجديد لانها بائن فلا ترث كالبائن في الصحة أو كالوكان الطلاق باختيارها ولان أسباب الميراث محصورة في رحم ونكاخ وولا. وليس لها شيء من هذه الاسباب

وأنا أنعبان رمنى الخمعته ورث عامر بنت الاصبغ السكابية من عبدالوحن بن عوف وكان طلقها في مرضه فبتها واشهر ذاك في الصحابة فلم ينكر فكان اجماعاد لم يثبت عن على ومبدال حن خلاف هذا بل بدروى عروم أنهر قال الدداله من أن مت فلأ ورثها منك قل قد علمت ذلك، ومادوي عن ابن الاخت بنفسها فقد دخلوا فيا أنكروه بل هو أعظم لانهم فروا من حجب التنقيص إلى حجب الاسقاط وأسقطوا الفرض الذي وخالفوا مدلول أربعة وأسقطوا الفرض الذي وخالفوا مدلول أربعة نصوص من كتاب المتفالي لانهم أعطوا الام الثلث وأما فرض الله لها مم الاختين السدس (والثاني) ان الله تعالى أما فرض لكل واحدة من الاختين ثانا فأعطوا إحداهما النصف كاملا (والثالث) ان الله تعالى فوض للاختين الدلين وهاتان أختان فلم يجعلوا لهما الثلثين (الرابع) النسمة مقتضى الآية أن يكون لكل واحدة من الاختين الثلث وهذه أخت فلم يعطوها بكونها أختا شديئا ، وهذا كله معنى كلام ابن اللبان

(فصل) والمسائل التي تجتمع فيها قرابتان يصح الارث بهماست (إحداهن) في الذكور وهي عم هو أخ لام (وخمس) في الاناث وهي بنت هي أخت أد بنت ابن وأم هي أخت وأم أم هي أخت لاب وأم أب هي أخت لام، فمن ورثهم بأقوى القرابتين ورثهم بالبنوة والامومة دون الاخوة و بنوة الابن. واختلفوا في الجدة أذا كانت أختا فنهم من قال الجدودة أقوى لانها جهة ولادة لا تسقط بالولد ، ومن من قال الاخوة أفوى لانها أكثر ميراثا . قال إبن شريح وغيره هو الصحيدة ، ومن ورث بأقرى

الزبير أن صح فهو مسبوق بالأجاع ولانه قصد تصداً فا بدأ في البيراث فعو ض بنقيض قصده كالناتل القاصد استعجال الميراث بعاقب بحرمانه

(مسئلة) (وان علق طلاقها على فعل لابد لها منه كالصلاة المنكتوبة والصيام الواجب ففعاته فحكه حكم طلاته ابداه) في قول الجميع وكذلك لو علقه علىكلامها لابوبها ولاحدهما (مسئلة) (وهل ترثه بعد العدة أو ترثه المطلقة قبل الدخول ؟ على روايتين)

المشهر عن أحمد رحمه فله أنها ترثه في العدة وبعده الما تنزوج قال أبو بكر لا يختاف قول أبي عبدالله في المدخول بها أنها ترثه في العدة وبعدها مالم تنزوج روي ذلك عن الحسن وهو قول البتي وحميدوابن أبي ليلى وبعض البصريين وأصحاب الحسن ومالك في أهل المدينة، وذكر عن أبي ابن كعب لماروى ابر سلمة بن عبدالرحن أن أراه طلق أمه وهو صريض فحات فورثته بعد انقضاء العدة ولان سبب توريثها فراره من ميراثها وهذا المهنى لا يزول با نقضاء العدة وهذا قول عروة وأبي حنيفة وأصحابه وقول الشافعي القديم لانها تباح لزوج آخر لا ترث بعد العدة وهذا قول عروة وأبي حنيفة وأصحابه وقول الشافعي القديم لانها تباح لزوج آخر فلم ترثه كا لو كان في الصحة ولان توريثها بعد العدة يفضي إلى توريث أكثر من أربع نسوة فلم يجز كا لو تزوجت ، وللطلقة قبل الدخول في مرضه الخرف فيها روايتان كالتي انقضت عدتها إذا كانت

(مسئلة) (وان تزوجت في عدمها لم ترثه موا. كانت في الزوجية أو بانت من الزوج الثاني

القرابتين لم يحج بالام باخوة نفسها إلاماحكاه سعنون عن مالكانه حجبها بذلك والصحيح عنه الاول ومن ورث بالنزابتين حجبها بذلك ، ومتى كانت البنت أختا والميت رجل فعي أخت لام وان كان المرأة فهي أختلاب فروعال امرأة فهي أختلاب، وانقيل أم هي أخت لام أوام أم هي أخت لام أوام أب هي أختلاب فروعال (مسائل) من ذلك مجوسي تزوج ابنته فأولدها بنتائم مات عنهما المماللة النائلان لا نهما ابنتان ولا ترث الكبرى بالزوجية شيئا في قولهم جيما فان مانت الكبرى بعده فقد تركت بنتا هي أخت لاب فلها النصف والثلث بالغزة ، وان مانت الصفرى قبل الكبرى فقد تركت أما هي أخت لاب فلها النصف والثلث بالفر ابتين ، ومن ورث بأقوى القرابتين لم يورثها بالاخوة شيئاني المسئلتين

وقال ابن شربح بحثمل قول الشاني رضي الله عنه توريبًا بالفرابتين في المسئلتين لانه لم يمنع توريبًا بالفرابتين في المسئلتين لانه لم يمنع توريب الشخص بفرض وتعصيب لنوريشه ابن العم اذا كان زوجا أو أخا لام وأغما منع الارث بنرضين ، فأن كان الحبوسي أوادها بنتين ثم مات ومانت الكبرى بعده نقد تركت بنتين هما أختان لاب وأن لم يمت الكبرى بن ماتت احدى الصغيرتبن فقد تركت أختا لابوين وأما هي أخت لاب

هذا قول أكثر أهل العلم ، وقال مالك في أهل المدينة ترثه لماذ كرنا الرواية الاولى في المسئلة قبلها ولانها شخص برث مع انتفاء الزوجية فورث معها كسائر الوارثين

ولنا أن هـ فه وارثة من زوج فلا ترث زوجا سوا. كسائر الزرجات ولان التوريث في حكم النكاح فلا مجرد أجهاعه مع نكاح آخر كالمدة ولانها أمات باختيارها ما ينافي نكاح الاول فأشبه ما لوكان. فسخ الذكاح من قبلها وهكذا لو ارتدت في عذتها ولم تسلم أو فعلت ما ينافي ذكاح الاول

(فصل) اذا طلق امرأن ثلاثا قبل الدخول في المرض فقال أب بكرفيها أربع روايات (احدادن) له الصداق كاملا والميراث وعليه العدة اختارها أبو بكر وهو قبل الحدن وعطا، وأبي عبد لان الميراث ثبت للمدخول بها لفراره منه وهذا فاره واذا ثبت الميراث ثبت وجوب تكبل الصداق، قال شيخنا وينبغي أن تكون العدة عدة الوقاة لاما جعاناها في حكم من توفي عنها وهي زوجة ولان العلاق لا يوجب عدة على غير المدخول بها (الثانية) لها الميراث والصداق ولا عدة عليها وهوقول عطاء لان العدة حق عليها فلا تجب بفراره (واثبالة) لها الميراث و صف الصداق وعليها العدة رهذا قول مالك في رواية أبي عبيد عنه لان من ترث يجب أن تعتد ولا يكل الصداق القول الله تعالى (والرابة)لانرث من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف مافرضتم فلا يجرز غالة ذك (والرابة)لانرث ولا عدة عليها ولها نصف الصداق وهو قول جابر بن زيد والنخبي وأبي حنينة والشافيي وأكثر أهل ولا عدة عليها ء وقال الحسن ترث قال أحد اذهب الم قول جابر لان الله سبحانه نص على تنصيف الصداق ونفي العدة عن المطلقة قبل الدخول بقوله سبحانه قول جابر لان المؤسمة من المنافقة قبل الدخول بقوله سبحانه

فلامها السدس بكونها أما والسدس بكونها أغنا لاب وانحجبت بنفسها وأختها عن السدس وللاخت النصف، وعلى القول الآخر لها الثلث بالامومة ولا شيء لها بالاخرة ولا تنحجب بها وللاخت النصف فقد استوى الحكم في القول الآخر الما الثلث بالامومة ولا شيء لها بالاخرة ولا تنحجب بنفسها وأختها وان أولدها الجومي ابنا و بننام مات وما تت الصغرى بعده فقد خلفت أماهي أخت لاب وأخا لام وأب فلامها ألسدس والباقي للاخ ولاشي الام بالاخوذلان الاخ للابوين محجبها وعلى القول الآخر للام الثلث كاملاء وان تزوج الجومي أمه فأولدها بنتا ثم ماتت فلائمه السدس ولا بنته النصف ولا ترث أمه بالرجية شيئا ولا ابنته بكونها أختالام شيماء وأن ماتت المكبرى بعده فقد خلفت بننا هي بنت ابن فاها الثلث بالامومة وعلى القول الآخر لها الناث بالامومة الكبرى بعده فقد تركت أما هي أم أب فلها الثلث بالامومة الكبرى بعده فقد تركت أما هي أم أب فلها الثلث بالامومة الكبرى بعده فقد تركت أحتيها لابيها احداها بنتها وبنت أبيهاء والاخرى بنت بنتها فلبنتها النصف والباقي بينهماء وعلى القول الآخر لبنتها النصف والباقي باصفرى ء وإن ماتت الوسطى بعده فقد تركت أختيها احداها أمها والاخرى بنت بنتها فلبنتها النصف الباقي باحداها أمها ولاخرى جدنها فلانها البق بالبقي المعبدة وإن ماتت الصفرى بعده فند خلفت أختيها احداها أمها و لاخرى جدنها فلانها البقي المعبة وإن ماتت الصفرى بعده فند خلفت أختيها احداها أمها و لاخرى جدنها فلانها البق المعبة وإن ماتت الصفرى بعده فند خلفت أختيها احداها أمها و لاخرى جدنها فلانها البقي المعبة وإن ماتت الصفرى بعده فند خلفت أختيها احداها أمها و لاخرى جدنها فلانها البقي المعبة وإن ماتت الصفرى بعده فند خلفت أختيها احداها أمها و لاخرى جدنها فلانها

(وانطلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف افرضتم) وقال تعالى (ياأيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات تم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن في المركم عليهن وعدة تعتدونها) ولا بجوز مخالفة نص الكتاب بالرأي والتحكم، وأما المعراث فانها ليست بزوجته ولامعتدة من نكاح أشبهت المطلفة في الصحة نان خلابها وقال لم أطأ هاو صاقته فلها الميراث وعليها العدة الوفاة ويكمل لها الصداق لان الحلوة تكفى في ثبوت هذه الاحكام وهذا قول أبي حنيفة

(فصل) واو طلق المدخول بها طلاقاً رجمياً ثم مرض في عدتها ومات بعد انقضائها لم تربه لانه طلاق صحة فازطلقها واحد، في محته وأبانها في مرضه شمات بعد انقضاء عدتها فحكم مالرا بتدأ طلاقها في مرضه لأنه فرمن ميراثها وانطلقها واحدة في محته وأخرى في مرضه ولم يبنها حتى بانت با قضاء عدتها لم ترث لان طلاق المرض لم يقطع ميراثها ولم يؤثر في بينونتها

فصل) واذاطلقها ثلاثا في مرضه فارتدت ماسلت عمات في عدتها نفيه وجهان (أحدهما) ترثه وهو قول أبي حنيه والشافعي وهو قول مالك لانها مطلقا في المرض أشبه مالولم ترتد (والثاني) لا نرثه وهو قول أبي حنيه والشافعي لانها فعلت ماينافي النكاح أشبه مالو تزوجت ولوكان هوالمرتدثم أسلمومات ورثنه و به قال ابوحنيمة وأصحابه ، وقال الشافعي لانرثه

ولما أنها مطلقة في المرض لم تفعل ماينافي نكاحها مات وجهافي عدتها أشبه مالولم تو تد ولو ارتد أحد الزوجين بعد الدخول ثم غاد الى الاسلام قبل انقضاء العدة ورثه الآخر لان النكاح باق ءوان

المدس والباتي بينها وقد انحج بتالام بنفسها وبأمها من المدس، وعلى القول الآخر من جعل الاخوة أبرى فقكبرى النصف والوسطى انثلث والباق المصبة، ومن جمل الجدودة أقوى لم يورث الكبرى شيئا لانها لاترث بالاخوة لكونها ضعيفة ولا بالجدودة لكونها عجوبة بالامومة ، وإن ماتت المغرى بعد الوسطى فقد خلفت جدة عي أخت لاب فلها الثلث بالقرابتين ومن ورث باحداها فلها السدس عند قوم وعند این شریح ومن وافته لها النصف وهو اختیار الخبری، مجرسی تزوج أمه فأوادها بنتا ثم تزوج بنته فأرادها اباً ثم تزوج الابن جدته فأوادها بنتائم مات الجوسي ثم مانت أمه فقد خلنت بنتا هي بنت ابن وبنتا أخرى هي بنت ابن ابن وخلنت ابن ابن هو زوجها فلابنتها الثثان والباقي بين الكبرى وابنها على ثلاثة وتصح من تسعة للكبري أدبعة وللصغرى ثلائة ولاذكر سعيان وعلى التول الآخر الباقي للذكر وحده قان ماتت بعسده بنته فان الكبرى جدتها أم أبيها وهي أختها من أمها فلها السدسان بالقر ابتين ، وفي الثاني لما السدس باحداها

(فصل) وإن وطي. مسلم بعض محارمه بشبهة أو اشتراها وهو لا يعرفها فوطيها فولدته واتفق مثل هذه لانسان فالحمكم فيها مثل هذا سواء

انقضت العدة قبل رجوعه انفسخ النكاح ولم يرث أجدهما الآخر، وإن قلنا إن الفرقة تنعجل عنـــد اختلاف الدين لم يرث أحدهما الآخر ويتخرج أن يرثه الآخر إذا كان ذلكُ في مرض موته لا نه تحصل به البينونة أشبه الطلاق وهو قول مالك وقال أبو حنيفة وأصحابه اذا ارتدت المرأة ثم ماتت في عدتها ورثها الزوج

(فصل) فإن على طلاقها على فعل نفسه وفعله في المرض ورثته لأنه أوقع الطلاق بها في المرض أشبه مالو كان التعايق في المرض وإن قال في الصحة أنت طالق إن لم أضرب غلامي فلم يضربه حتى مات ورثنه ولا برثها إن مانت وإنمات الغلام والزوج مريض طاقت وكان كتعليقا على عي. زبد على ماذ كرنا وكذلك إن قال إن لم اوفك مهرك فأنت طالق قان ادعى أنه وقاها مهرها فأ نكر ته صدق الزوج في أوريثه منها لا أن الاصل بقا. النكاح ولم يصدق في براءته منه لأن الاصل بقاؤ. في ذمته ولو قال لما في الصحة أنت طالق إن لم الروح عليك فكذلك نص عليه أحمد وهو قول الحسن ولو قذف المريض أمرأته ثم لاعبها في مرضه فبانت منه ثم مات في مرضه ورثته وإن ماتت لم برثها وإن قففها في صحته ثم لاعنها في مرضه ثم مات فيمه لم ترثه نص عليه أحد وهو قول الشافعي والمؤلؤي وذكر القاضى رواية اخرى أنها ترث وهو قول أبي يوسف وإن آلى منها ثم صح ثم نكس في مرضه فبانت منه بالايلاء لم تو ثد

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وإن أكره الابن امرأة أبيه في مرض أبيه على مايفسخ نـكاحها لم يقطع ميراتها (الجزء السابع) (المغنى والشرح الكبير) (37)

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا غرق المتوارثان أو ماتا تحت هدم فجهل أولهما موتاً ورث بعضهم من بعض)

وجهة ذه أن المتوارثين اذا ما تا فيهل أولها مو تا فان أحدقال أذهب الى قول همر وعلى وشريح وابر اهبم والشعبي يرث بعضهم من بعض به في من نلاد ماله دون طارفه وهو ماورثه من ميت معه . وهذا قول من ذكره الامام أحد وهو قول اياس بن عبدالله المزني وعطاء والحسن وحيد الاعرج وعبدالله ابن عتبة وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وشريك ويحيى بن آدم واسحاق بحكي ذلك عن ابن مسعود قال الشعبي وقع الطاعون بالشام عام همواس فجمل أهل البيت يموتون من آخرهم فكتب في ذلك إلى همر رضي الله عنه فكتب همر أن ورثوا بعضهم من بعض

وروي عن أبي بكر الصديق وزيد وابن عباس ومعاذ والحسن بن علي رضي الله عنهم أنهــم لم يورثوا بعضهم من بعض وجعلوا مالكل وأحد اللاحياء من ورثته ، وبه قال عربن عبد العزيز وأبو الزناد والزعري والاوزاعي ومائك والشاني رضي الله عنهم وأبو حنيفة وأصحابه ، ويروى ذلك عن هر والحسن البصري وراشد بن سعد وحكيم بن عمير وعبد الرحن بن عوف

إلا أن يكون له امرأة سواها اذا استكره الأبن امرأة أبيه على مايفسخ نــكاحها من وط. أو غيره في مرض أبيه فمات أبوه من مرضه ذاك ورثته ولم يرثها إن ماتت وهُو قول أبي حنيفة وأصحابه فان طارعته على ذلك لم ترث لا ننها مشاركة له فيها يفسخ نكاحها أشبه مالوخ العته وسوا. كان للميت بنون صوى هذا الابن أو لم يكن فان انتفت المهمة عنه بان لايكون. وارثا كالكافر والقاتل والرقيق أو كان ابنا من الرضاعة أوابن ابن محجرب بابن الميت أو يأ بوين وابنتين أوكان للميت امرأة اخرى تحوز ميرات لزوجات لم ترث لانتفاء المهمة ولو صار ابن الابن وارثا بعد ذلك لم ترث لانتفاء التهمةحال الوطء ولو كان وارثا حين الوط. فعاد محجوباً عن الميراث ورثت لوجود التهمة حين الوط ولو كان للمريض أمرأنان فاستكره أبنه إحداهما لم تُرث لانتفاء التهمة لـكون ميراثها الإيرجم اليه وإن المنكره الثانية بعدها ورثت الثانية لأنهمتهم فيحقها ولو استكرهما معاً دفعة واحدة ورثتا معا وهذا كله قول أبي حنيفة وأصحابه وأما الشافعي فلا برى فسخ النكاح بالوط. الحرام وكذَ إلحكم فيها اذا وطي، المريض من ينفسخ نكاحه بوطنها كأم ادرأته فان امرأته تبين منه وترثه اذا مات في مرضه وسوا طاوعته الموطوءة أولا لأن مطاوعها ايس المرأة فيه فعل بسقط به ميراتهافان كان زائل العقل حين الوطء لم ترث امرأته منه شيئًا لأنه ايس له تصد صحيح فلا يكون فاراً من ميراثيها و كُذلك لو وطيء بنت آمرأته كرها لها وهوزائل العقل فانكان صبيا عاقلا ورثت لان له قصداً صعيبها وقال أبو حنيفة هو كالمجنو ن لأن قوله لاعبرة به والشافعي فيما اذا وطيءالصبي بنت امرَ أنهوامها قولان أحدهما لا ينفسخ به نكاح امرأته لأنه لا محرم والثاني تبين امرأته الا ترثه ولا يرثها وفي القبلة والمباشرة دون وروي عن احمد دايدل عليه قانه قال في امرأة وابنها مانا فقال زوجها ماتت فورثناها تم مات ابني فورثته ، وقال أخرها مات ابنها فور ثنه ثم ماتت فررثناها حلف كل واحد منها على إبطال دعوى صاحبه وكان ميراث الابن لأبيه وميراث المرأة لأخيها وزوجها نصفين فجعل ميزاث كل واحد منهما للاحياء من ورثته فيحتمل أن يجعل هذا رواية عن أحمد في جميع مسائل الباب ، وبحتمل أن يكون هذا قوله فها اذا ادعى وارث كل ميت أن موروثه كان آخرهما موتا ويرث كل واحد منهامن الآخر اذا اتفق وراثهم على الجهل بكفية موسهم لان مع تترجه المين على المبال فلا تتوجه عين لان دعوى صاحبه و يتوفر الميراثله كافي سائر الحقرق مخلاف مااذا اتفقوا على الجهل فلا تتوجه عين لان دعوى صاحبه و يتوفر الميراثله كافي سائر الحقرق مخلاف مااذا اتفقوا على الجهل فلا تتوجه عين لان المين لا يشرع في موضع اتفقوا على الجهل به واحتج من قال بعدم توريث بعضهم من بعض عاروى صعيد حدثنا امها بيل بن عياش عن بحيى بن سعيد أن قالي الهامة وقالي صفين والمرة لم يورثوا بعضهم من بعض وورثوا عصبتهم الاحياء

وقال حدثنا عبد العزيز بن محد عن جعفر بن محد عن أبيه عن أم كاثوم بنت علي توفيت هي وابنها زيد بن عر قالنة العبيحتان في الطريق الم يدر أبهما مات قبل صاحبا الم ترثهولم يربها وان الفرج روايتان إحداهما تنشر الحرمة وهوقول أبي حنيفة وأصحابا لانهامباشرة تحرم في غيرالنكاح والملك أشبهت الوط، والثانية لا تنشره لانه ليس بسبب للبعضية اللا ينشر الحرمة كالنظرة والحلوة وخوج أصحابا في النظر إلى الفرج والحلوة لشهرة وجها أنه ينشر الحرمة والصحيح انها لاتنشر

(مسئلة) (دان فعات المرأة في مرض موتها ما يفسخ نكاحها لم يسقط ميراث زوجها وذلك بان ترضع امرأة زوجها الصغيرة أو زوجها الصغير أو ارتدت قان زوجها يرثها ولا ترثه ومهذا قال أبو حنيفة، وقال الشافعي لا يرثها

ولنا انها أحد الزوجين فر من ميراث الآخر فأشبه الرجل

(فصل) وان اعتقت فاختارت نفسها أو كان الزوج عنينا فاجل سنة الم يصبها حق مرضت في المحتال فاختارت فرقته وفرق بينها لم يتوارثا في قولم أجمين ذكره ابن المبان في كتابه وذكر القاضي في المحتنة اذا اختارت نفسها في مرضها لم يرثها لا أن فسخ النكاح في هذين المرضمين فحفع الضرو لا قارار من الميراث وإن قبلت ابن زوجها بالشهوة خرج فيه وجهان أحدها ينفسخ المكام ويرشها اذا كانت ، ريضة ومانت في عدتها وهذا قول ابي حنياة وأصحابه والثاني لا ينفسح النكاح به وهو قول الشاني ولو أن رجلا زوج ابنة أخيه صفيرة ثم بلغت ففسخت النكاح في مرضها لم يرشها الزوج بغير خلاف علمناه لا أن النكاح من أصله فاسد في صحيح المذهب وهو قول الشافعي وروي عن أحدما يدل على صحته ولها الخيار وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه لا أن الفسر لا من أجل الفرار كا فسخت المعتنة نكاحها

(مسئلة) (وإنخاف زوجات ذكاح بعضين قاسد أقرع بينهن فمن أصابتها الترعة فلاميرات لما)

أهل صفيرت وأهل الحرة لم يتوارثوا ولان شرط النوريث حياة الوارث بعد موت الموروث وهو غير معلوم ولا يثبت التوريث معالشك في شرطه ، ولانه لم تعلم حياته حين موت مورنيزته فلم يرثه كالحل اذا وضعته ميتا ، ولان الاصل عدم التوريث فلا نثبته بالشك ولان توريث كل واحد منهما خطأ يقينا لانه لايخلو من أن يكون موتهما ما أو سبق أحدهما به وثوريث السابق بالموت والميت عه خطأ يقينا مخالف للاجماع فكيف يعمل به ?

قان قبل فني قطّم الترديث قطم توديث المسبوق بالموت وهو خطأ أيضا قلنا هذا غير متيقن لانه يحتمل موتهما جميعا فلا يكون فيهما مسبوق عوقد احتج بهض أصحابنا بما روى ايس بن عبدالله للزني أن النبي وَلِيَلِيْنِ سئل عن قوم وقع عليهم بيت فقال ﴿ يرث بعضهم بعضا ﴾ والصحيح أن هذا أنما هو عن النبي وَلِيلِيْنِهُ ﴾ هكذا رواه سعيد في سننه أما هو عن السن فضه وأنه هو المسئول وليس براديه عن النبي وَلَيْلِيْنَ ﴾ هكذا رواه سعيد في سننه وحكام الامام أحد عنه ، وقال أبو ثور وابن شريح وطائفة من البصريين : يعطى كل وارث اليقين ويوقف المشكوك فيه حتى يتبين الاممأو يصطلحوا . وقال الحبري هذا هو الجكم فيا اذاعلم موت أحدها قبل صاحبه ولم بذكر فيه خلافا

قد ذكرنا أن النكاح الفاسد لا يُنب به التوارث بين الزوجين لا نه ليس بنكاح شرعي فاذا اشتبه من نكاحها فاسد بمن نكاحها صحبح فقد روي عن أحمد ما يدل على أنه يقرع بينها في الميراث اذا مات عنها ذكره أبوبكر فمن خرجت لها القرعة الا ميراث لها وكذلك لو طلق واحدة من نسائه وانسيها لأنه اشتبه المدتحق بفيره فوجب المصير الى القرعة كما لو اعتق في مرضه عبيداً فام يخرج من الثاث إلا أحده بروى ذلك عن على رضي الله عنهوقد ذكرنا ذلك في ياقبل هذا الباب والاختلاف فيه والتغريم عليه أحده بروى ذلك على أراذا طلق أربع نسوة في مرضه فانقضت عدتهن ثم تزوج أربعا سواهن فالميراث الزوجات وعنه أنه بين الثمان)

وجملة ذلك أن المريض اذا طلق امرأته ثم نكح اخرى ثم مات لم مخل من حالين احدها أن يموت في عدة المطلقة فترثاه جميما وهذا قول أبي حنيفة وأهل العراق واحد قولي الشافعي والقول الآخر لانرث المبتوتة فيكون الميراث كله الثانية وقال مالك الميراث كله للمطلقة لا ن انكاح المريض عنده غير صحيح وذكره بعض أصحابنا وجها في المذهب لائها ترث منه ماكانت ترث قبل طلاقها وهو جميع الميراث فكذلك بعده وليس هذا صحيحاً فأنها أنما ترث ماكانت ترث لولم يطلقها ولو تزوج عليهاولم يطلقها لم ترث الا نصف ميراث الزوجات فكذلك اذا طلقها فعلى هذا او تزوج ثلاثا في وضه فليس المطلقة الاربع ميراث لزوجات ولكل واحدة من الزوجات ربعه

(الحلل الثاني) أن يموت بعد انقضاء عدة المطلقة فيكون الميراث كله للزوجات في إحدي الروايتين. وحو قول الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه وفي الرواية الاخرى البيراث للاربع كما لومات في عدة المطلقة

﴿ ومن مسائل ذلك ﴾ أخوان غرقا أحدهما مولى زبد والآخر مولى عمرو:من ورث كلواحد منهما منصاحبه جمل ميراث كل واحد منهما لمولى أخيه ومن لم يورث احدهما من صاحبه جمل ميراث كل واحد منهمـــا لمولاه . ومن قال بالوقف وقف مالهما فإن ادعى كل واحد من الموليين ان مولاه آخرهما موتا حلف كل واحد منهما على أبطال دعوى صاحبه وأخذ مال مولاه على مسئلة الحرق وإن كانت لها أخت فلها اثنتان من مال كل واحد منهما على القول الإول والنصف على القول انتاني وان خلف كل واحد منهما بنتا وزرجة فمن لم يورث بعضهم من بعض صححها من ثمانية لامرأته التمن ولا بنته النصف والباقي لولاه عومن ورثهم جمل الباتي لأخيه ثم فسمه بين ورثة أخيه على عائمة تم ضربهم فيالثمانية الاولى فصحت منأربعة لامرأته ثمانية رلاينتها ثنان وثلاثون ولامرأة أخيه عن الباقي ثلاثة ولابنته اثناء شرولمولاه الباقي تسعة: أخر أخت غرقا ولماأم وعم وزوجان فن ورث كل واحدمن صاحبه جعل ميراث الاخبين امرأته وأمه وأخته على ثلاثة عشر فماأصاب الاخت منهافه وبين زوجها وأمها وهمها علىستة فصحت ٨٨..ثلثان من ثلاثة عشر لامرأةالاخ ثلاثة ولزوج الاخت ثلاثةوللام أربعة يميراثها من الاخوا ثنان بميراثها من الاخت وقلعم سهم وميراث الاخت. بين زُوجها وأمهاوأخبها على منة :لاخيهاسهم بينأمه وامرأته

وعند مالك الميراث كله المطلقة فان كان له أربم نسرة فطلق إحداهن ثلاثا في مرضه ثم نكح أخرى في عدة المطلقة أو طلق امرأة و حدة ونكح اختها في عدتها ومات في عدتها فالنكاح باطل والميراث بهن المطلقة وباقي الزوجات الاوائل وهذا قرل أي حنيفة ومالك وقال الشافعي النكاح صحبح والميراث المجديدة مم باقي المنكوحات دون المالقة وبجي، على قوله القديم وجهان (أحدهما) أن يكون الميراث بين المطالقة وباقي الزوجات كقول الحهورولاشي. للمنكوحة (والثاني) أن يكون ببنهن على خسة لكل واحدة خسة فان مات بعد انفضاء عدة المطلقة فغي ميراثها روايتان أحديهما لاميراث لها فيكون الميراث لباقي الزوجات وهو قول أبي حنيفة وأهل العراق والثانية ترث ممهن ولا شيء للمنكوحة وعند الشافعي الميراث للمنكوحات ولا شي. للمطلقة فان تزوج الحامسة بعد انقضا. عدة المطلقة صح نكا دبا وهل ترث المطابقة?على روايتين(أحديهما) لانرث وهو ظاهر كلام أحد لأنه قال يلزم من قال يصح النكاح في المدة أن يرث بمان نسوة وأن ترثه أختان فيكون مسلم برثه ثمان أو اختان وتوريث المطلقات بمد المدة يلزم من هذا أو حرمان الزوجات المنصوص على ميراثهن فيكون منسكراً له غير قائل به فعلى هذا بكون الميراث الزوجات دون المطلقة والرواية الثانية ترث المطلقة فيخرج فيه وجهان

(أحدهما) يكون الميراث بين الحبس ، و (الثاني) يكون للمطلقة والمنكوحات الأوائل دين

الجديدة لان المريض ممنوع من أن يحرمهن ميراثهن بالطلاق فـكذلك يمنع من تقيصهن منه .

قال شيخنا وكلا الوجهين بميد، أما أحدهما فيرده نس الكتاب على توريث الزوجات فلا تجوز مخالفته بنير نص ولا إجماع ولا قياس على صورة مخصوصة من النص في معناه ، وأما الاخر وحمه على اثنى عشر تضربها في الاولى تكن من اثنين وسبعين والضرر في هذا القول على منيرث من أحد الميتين دون الآخر وينتفع به من يرث منهما ، ثلاثة اخزة من أبوين غرقوا ولهم أم أوعصبة فقدر موت أحدهم أولا فلامه السدس وااباقي لاخويه فتصبح من اثنى عشر لكل راحد من أخويه خمسة بين أمه وعصبته على ثلاثة فنضربها فيالاولى تكن سنة والاثين للام من ميراث الاول السدس سنة ويماورثه كل وأحد من الاخوين خمسة فصارلها ستةعشر والباقيالمصبة ولهامن ميراث كل واحد من الاخون، ثل ذلك . ذ كر هذه المديمة أبو بكر: ثلاثة اخوة مفترقين فرقوا رخاف كل واحد منهم أخته لابويه فقدر موت الاخمن الابو من أولا عن أخته من أبويه وأخويه من أبيه وأخويه من أمه فصحت مدينته من عمانية عشر لاخيه من أمه منها ثلاثة بين أخته من أبه به وأخته من امه على أربعة وأصاب الاخ من الآب منها اثنين بين أخيه من أبويه وأخته من أبيه على أربعة فتجازي وباحد بهماو تضربها في الأولى تكن اثنين وسبمين ثم قدر موت الاخ من الام عن أخت لأ بوين وأخ وأخت لام فمشلته من خمسة أيضًا نضر بها في الاولى تكن خمسة وعشر بن ثم قدر موت الاخ من الاب عن أخت لابويه وأخ وأخت لابية نعي من ستة ثم مات الاخ من الاب عن ثلاث أخرات منترقات نعى من خمسة

فلأن الله لم يبح نكاح أكثر من أربع ولا الجمع بين الاختين فلا يجوز أن يجتمعن في ميراثه بالزوجية وعلى هذا لو طاق أربعاً في مرضه والقضت عديهن ونكح أربعاً سواهن ثم مات من مرضه قعلى القول الأول وهو المختار يرثه المنسكوحات خاصة ، وعلى الثاني يكون فيه وجهان . (أحدهما): أنه بين الثماني · و (الثاني) . أن الميراث كله للمطلقات ، وهو قول مالك لان نـكاح المتجـددات غير صحيح عنده، وإن صع من مرضه ثم نزوج أربعًا في صحته ثم مات فالميراث لهن في قول الجمهور ولا شيء للمطلقات الا في قول مالك ومن وافقه وكذلك أن تزوجت المطلقات لم يرثن إلا في قول مالك ومن وأفقه .

(فصل) ولو طلق أربها بمد دخوله بهن في مرضه وقال قد أخبر نني بانقضاء عدَّهن وكذبنه فله أن ينكح أربعاً سواهن إذا كان ذلك في مدة يمكن انقضاء المدة فيها ولا يقبل قو لهعليهن فيحرمان الميراث . وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف واللؤلؤي إذا كان بعد أربعة أشهر وقال زفر لا يجوز له البرويج أيضاً ، والاول اصع لان هذا الحكم فيا بينه وبين الله تمالى لاحق لهن فيه فقبل قوله فيه فعلى هذا إن تزوج أربعاً في عقد واحد ثم مات ورثه المطلقات دون المنكوحات إلا أن يمتن قبله قبكون الميراث للمنكوحات وإن أقررن بانقضاء عدمهن وقلنا لا ميراث لهن بعد انقضاء المدة فالميراث المنكوحات أيضاً ، و إن مات منهن ثلاث فالميراث للباقية ، و إن ماتت منهن واحدة ومن المنــكوحات واحدة أو اثنتان أو مات من المطلقات اثنتان ومن المنكوحات واحدة فالميراث لباقي المطلقات وإن مات من المطلقات واحدة ومن المنكوحات ثلاثة أو من المطلقات اثنتان ومن المنكوحات اثنتان أو

تضربها في الاولى تكن ثلاثين فان خلف بنتا وأخوين الم يقتسموا التركة حتى غرق الاخوان وخلف أحدهما امرأة وبنتا وهما وخلف الآخر ابنين وبنتين الأولى من أربعة مات أحدهم عن سهم ومستمته من يُمانية لاخيه منها ثلاثة بين اولاده على ستة رجعوا ألى اثنين نضربها في ثمانية نبكن ستة عشر ، وفريضة الاتخرمن سنة يتنقان بالنصف فاضرب نصف إحداهما فيالاخري ثكن عانية وأربعبن ثم في أربعة تبكن مائة والتين وتسعين للبنت نصنها ولاولاد الاخ عن ابهم ربها وعنهم عمانية عشر صار لهرسنة وسنون ولامرأة الاخ سنة وابنته أربعة وعشرون

(فصل) وإن علم خروج روحها معا في حال واحدة لم يرث أحدهما صاحبه وورث كل واحد إلاحيا. من ورثنه لأن توريثه مشروط بحياته بعده وقد علم انتفا. ذلك وأن علم أن احدها مأت قبل صاحبه بمينه ثم أشكل أعطى كل وارث اليقين ووتف الباقي حتى يتبين الآمر أو يصطلحوا قال الفاضي وقياس المذهب أن يقهم على سبيل ميراث الغرقي الذين جهل حالهم وأن أدعى ورثة كل ميت أنه أخرهما موتا فهيمسئلة الخرقي رضيافة عنه وقد نص فيها الامام أحد رحة الله عليه أن ورثة كل ميت يحلفون ويختصمون بيرانه فيحتمل أن يقاس على هذه الصورة سائر الصور فيتخرج في

من المطلقات ثلاث ومن المنكوحات واحدة فالميراث بين البواقي من المطلقات والمنكوحات معاً لائه لو استأ تف العقد على الباقيات من الجميع جاز وكان صحيحاً قان تزوج المسكوحات في أربع عقود فمات من المطلقات واحدة ورث مكانها الاولى من المنكوحات وإن مات اثنتان ورثت الاولى والثانية وإن مات ثلاث ورثت الاولى والثانية وانثالثة من المسكوحات مع من بقي من المطلقات وهذا على قياس قول أبى حنيفة وأبى يوسف واللؤلؤي فأما زفر فلا يرى صحة نكاح المنكوحات حتى يصدقه المطلقات ، وأمَّا الشافعي فيباح عنده النَّزويج في عدة المطلقات فعلى قوله إذا طلق أربًّا ونكح أربِّماً في عقد أو عقود ثم مات من مرضه فالميراث المنسكوحات وعلى قوله القـديم يخرج فيه وجهان : (احدهما) ان الميراث بين الثمان . وعلى الثاني هو للمطلقات خاصة ، وإن مات بعض المطلقات أو انقضت عدتهن فللمنسكوحات ميراث الميتات وإن ماتت واحدة فللزوجات ربع ميراث النساء وإن مات اثنتان فللزوجات نصف الميرات ، وان مات ثلاث فلمن ثلاثة أرباعه إن كان نـكاحهن في عقد واحــد وان كان في عقود متفرقة فاذا ماتت من المطلقات واحدة فميراتُها اللهُ ولي من المنــكوحات، ومراث الثانية للثانية وميراث الثالثة للثالثة

(فصل) إدا قال الرجل لنسائه إحدا كن طالق يمني واحدة بعينها طاقت وحدها ويرجم إلى تميينه و يؤخذ بنفة بن كابن إلى أن يمين ، وإن كان الطلاق باثناً منع منهن إلى أن يمين فان قال أردث هذه طلقت وحدها وإن قال لم أرد هؤلاء الثلاث طلقت الرابعة فان عاد فقال أخطأت إنمـا أردث هذه طلقت الاخرى ، وإن متن ، أو احداهن ، قبل أن ببين رجع إلى قوله فمن أقر بطلاقها حرمناه

الجيم روايتان و محتمل أن يختص هذا الحكم بهذه الصورة دون غيرها لان هذه الصورفيها مدعومنكر واليمين على من أنكر بخلاف بقية الصور والله اعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن لم يرث لم يحجب)

يه عنى من لم برث لمنى فيه كالحالف في الدين والرقيق والقائل فهذا لا محجب غيره في قول عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين إلا ابن مسعود ومن وافقه فانهم محجبون الام والزوجين بالواد الكافر والقائل والرقيق و يحجبون الام بالاخوة الذين هم كذلك ، وبه قال أبر نبور وداود وتابعه الحسن في الفائل دون غيره والملهم بمسكوا بعموم قوله تعالى (فان كان لهن واد فلكم الربع مماتركن _ وإن كان لكم واد فلهن المثن مماثركتم) وقوله تعالى (ولا بويه اكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له واد فلم المناز كنم كالاخوة وقوله (فان كان له اخوة فلامه السدس) وهؤلاء أولاد واخوة وعدم ارتهم لا يمنم حجبهم كالاخوة مع الابين بحجبون الام ولا يرترن

ولنا أنه والد لايحجب الاخوة من الام ولا بججب واده ولا الاب الى السدس فلم يحجب غيرهم

ميرانها وأحلفناه لورة من لم يسينها ، وهذا قول الشافعي وإن لم يعين بذلك واحدة بعينها أو مات قبل التعيين أخرجت بالفرعة وكذلك إن طلق واحدة من نسائه بعينها وأنسيها فماتت أخرجت بالقرعة فمن تقع عليها القردة فلا ميراث لها .

روي ذلك عن على رضي الله عنه وهو قول أبي ثور ، وروىعطاء عن ابن عباس أن رجلا سأله فقال إن لي ثلاث نسوة و إني طلقت إحداهن فبتت طلاقها فقال ابن عباس إن كنت نويت واحدة بمينها ثم أنسيتها فقد اشتركن في الطلاق و إن لم تـكن واحدة بعينها طلق أينهن شتت .

وقال الشانسي وأهل العراق برجع الى تعيينه في المسائل كلها فان وطيء احداهن كان تعييناً لها بالنكاح في قول أهل العراق وبعض أصحاب الشافعي ، وقال الشافعي لا يكون تعييناً فان مات قبل أن تتيين فالميراث بدين كلهن في قول أهل العراق ، وقال مالك يطلقن كلهن ولا ميراث لهن ، وقال الشافعي يوقف ميراثهن وان كان الطلاق قبل الدخول دفع الى كل واحدة نصف مهر ووقف الباقي من مهورهن ، وقال داود يبطل حكم طلاقهن لموضع الجهالة ولسكل واحدة مهر كامل والميراث بيهن وان متن قبله طلقت الاخيرة في قول أهل العراق وقال الشافعي برجع إلى تعيينه على ماذكرنا .

ولنا قول عمر رضي الله عنه ولا بعارضه قول ابن عباس لان ابن عباس يمترف لملي بتقديم قوله فانه قال إذا ثبت لنا عن على قول لم نعده إلى غيره وقال ماعلمي إلى علم علي إلا كالقرارة الى المتعنخر ولانه إزالة ملك عن الآدي فتستعمل فيه القرعة عند الإشتباء كالمتق وقد ثبت هذا في المتق بخبر عمر ان بن حصين ولان الحقوق تساوت على وجه تعذر تعيين المستحق فيه من غير قرعة فينبني أن تستعمل

كالبت ولانه لايؤنر في حجب غير الام والزوجين الم يؤثر في حجبهم كالمبت والآية أريد بهما واد من أهل الميراث بدليل أنه لما قال (يوسيكم الله في أولادكم الذكر مثل عظ الانثيين) أرادبه الوارث ولم يدخل هذا فيهم ولما قال (إن امرة «لك ليس له ولد وله أخت) لم يدخل هــذا فيهم ، وأما الآخوة مم الاب فهم من أهل الميراث بدليل أنه لولا الاب لورثوا وأنما قدم عليهم غيرهم ومنعوا مع أهليتهم لأن غيرهم أولى منهم فأمتناع ارتهم لمانع لا لانتفاء المقتضي

(فصل) فأما من لايرث لحجب غيره له فانه يحجب وإن لم يرث ، كالاخوة يحجبون الام وهم محجوبون بالاب لانعدم ارتهم لم يكن لمني فيهم ولالانتفاء أهلبتهم بل لتقديم غيرهم عليهم والمسنى الذي حجيوا به في حال ارتهم موجود مع حجبهم عن الميراث بخلاف مسئلتنا. فعلى هذا اذا اجتمعاً بوان وأخوان أو أختان فللام السدس والباقي للاب ويحجب الاخوان الام عن السدس ولا يرثون شيئا ، ولو مات رجل وخلف أياه وأم أبيه وأم أم أمة لحجب الاب أمه عن الميراث وحجبت أمه أم الام على قول. من يحجب الجدة بابنها والبعدى من الجدات بمن هي أقرب منهـا ويكون المال جيمه للاب

فيه القرعة كالسفر والقسمة بين النساء ، فاما قسم الميراث بين الجميع ففيه دفع إلى احداهن مالانستحقه وتنقيص بعضهن حقاً يقينا والوقف إلى غير غاية تغييع لحقوقهن وحرمان الجميع منع الحق عن صاحبه مقيناً.

(فصل) ولوكان له امرأتان فطلق إحداها ثم ماتت احداها ثم مَات أقرع بينهما فن وقعت عليها قرعة الطلاق لم يرثها ان كانت الميتة ولم ترثُه ان كانت الاخرى، وفي قول أهــل العراق يرث الاولى ولا تربُّه الاخرى، وللشافعي قولان أحدهما يرجع إلى تميين الوارث فان قال طلق الميتة لم ير ثها، ورثته الحية وان قال طاق الحية حلف على ذلك وأخذ ميرات الميتة ولم نورث الحية ،والقول الثاني يوقف من مال الميتة ميراث الزوج ومن مال الزوج ميراث الحية ،وان كان له امرأتان قد دخل بإحداهما دون الاخرى فطلق احداهما لا بسينها فمن خرجت لها القرعة فاما حسكم الطلاق وللاخرى حكم الزوجية . وقال أهل العراق للمدخول بها ثلاثة أرباع الميراث إن مات في عدمًا وللاخرى ربعه لان للمدخول بها نصفه بيقين والنصف الآخر يتداعبانه فيسكون بينهما وفي قول الشافعي النصف المدخول بها والباقي موقوف ،

وإنكاتنا مدخولا بها فقال في مرضه أردت هذه ثم مات في عدمًا لم يقبل قوله لان الاقرار والطلاق في المرض كالطلاق فيه ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال زفر يقبل قوله والميرات للاخرى ، وهو قياس قول الشافعي ، ولو كان المريض أمرأة أخرى سوى هاتين فلها نصف الميراث وللاثنتين نصفه ، وعند الشافعي وقف نصفه. .

(الجزء السايم) (40) (المئني والشرحاليكير) (فصل) في ميراث الحل اذا مات الانسان عن حمل يرثه وأف الامر حتى يتبين فان طالب الورثة بالقسمة لم يعطوا كل المال بغير خلاف إلا ساحكي عن داود ، والصحيح عنه مثل قول الجماعة ولكن يدفع إلى من لا ينقصه الحل كال ميراثه وإلى من ينقصه أقل ما يصيبه ولا يدفع إلى من يسقطه شي ، ه فأما من يشاركه فأكثر أهل العم قالوا يوقف الحدل شي ، ويدفع إلى شركائه الباقي ويعذا قال أبو حنيفة وأصحابه والليث وشريك ويحبى بن آدم وهو رواية الربيع عن الشاني ، والمشهور عنه أنه لا يدفع إلى شركائه شي ، لان الحل لاحد له ولا فعلم كم يترك له

وقد حكى الماوردي قال : أخبرني رجل من أهل المينورد طالبا للملم وكان من أهل الدين والفضل أن امرأة وادت بالمين شيئا كالكرش فظن أن لاواد فيه فألتي على قارعة الطريق فلما طلعت الشمس وحمى بها تحرك فأخذ وشق فخرج منه سبعة أولاد ذكور وعاشوا جميعا وكانوا خلقا سويا إلا أنه كان في أعضادهم قصر قال وصارعي أحدهم فصر عنى فكنت أعير به فيقال صرعك سبع رجل

وقد أخبرني من أثق به سنة ثمان وستائة أو سنة تسم من ضرير بدمشق أنه قال وقدت امرأني في هذه الايام سبعة في بطنواحد ذكوراً واناثا وكان بدمشق أم وقد لبمض كبراثها وتزوجت بعده

(فصل) في الاشتراك في الطهر إذا وطيء رجلان امرأة في طهر واحد وطأً يلحق النسب من مثله فأنت بولد يمكن أن يكون منهما كأن يطأ الشربكان حاربتهما المشتركة أو يطأ الانسان جاريته ثم

⁽فصل) ولو كان له أربع نسوة فطاق احداهن غير معينة ثم نسكح خامسة بعد اقتضاء عديها ثم مات ولم يبين فللحامسة ربع الميراث والمهر ويقرع بين الاربع ، وقال أهل العراق لهن ثلاثة أرائع الميراث بينهن، وإن كن غير مدخول بهن فلهن ثلاثة مهور ونسف ، وفي قول الشافعي وقف ثلاثة أرباع الميراث ومهرو نسف بين الاربع فان جاءت واحدة تطلب ، يرائها لم تعطشية أو إن طلبه اثنتان دفع البهمار بع الميراث وان طلبه ثلاث دفع البهن نولوقال بعد نكاح الحامسة احدا كن طالق فعلى قولم التخامسة بعد أثمان مهر فعلى قولم التخامسة ربع الميراث لانها شعريكة ثلاث وباقيه بين الاربع كالاولى والتخامسة سعة أثمان مهر لان الطلاق نقصها وثلثا معها نصف مهر ويبق الملابع ثلاثة مهود وثمن بينهن في قول أهل المراق، قان نروج بعد ذلك سادسة فلها ربع الميراث و مهر كامل والخامسة ربع ما بقي وسيعة أثمان مهر وللاربع طالق لم يختلف الميراث ولكن تختلف المهود فالسادسة سبعة اثمان مهر والتخامسة خسة وعشرون جزءا من مهر ويبقى للاربع مهران وسبعة وعشرون جزءاً من مهر وعند الشافعي من اثنين وثلاثين جزءا من مهر ويبقى للاربع مهران وسبعة وعشرون جزءاً من مهر وعند الشافعي من اثنين وثلاثين جزءا من مهر ويبقى للاربع مهران وسبعة وعشرون جزءاً من مهر وعند الشافعي من اثنين وثلاثين جزءا من مهر ويبقى للاربع مهران وسبعة وعشرون جزءاً من مهر وعند الشافعي من اثنين وثلاثين جزءا من مهر ويبقى للاربع وبوقف نصف مهر بين الست ورضف بين الحمر ويوقف نصف بين الاربع ويوقف نصف بين الأس ونصف بين الاربع ويوقف نصف بين المربع ويوقف بين الاربع ويوقف بين المربع ويوقف في المربع ويوقف بين المربع ويوقب ويوقف بين المربع ويوقف بين المربع ويوقف بين المربع ويوقب ويوقف بين المربع ويوقف بين المربع ويوقف بين المربع ويوقف ويون

من كان يقرأ على وكانت تلد ثلاثة في كل بمان ، وقال خيره هذا نادر ولا بعول عليه فلا يجوز منع الميراث من أجه كالولم يظهر بالمرأة حل ، واختلف القائلون بالوقف فيما يوقف خروي عن أحد أنه يوقف نصيب ذكرين انكان ميراثهما أكثر أو ابنتين إن كان نصيبهما أكثر وهذا قول محدين الحسن واقاؤ لؤي وقال شريك يوقف نصيب أربعة فاني رأيت بنى امها عبل أربعة ولدوا في بطن واحد محد وحر وعلى قال عين بن آدم واظن الرابم اسهاعيل وروى ابن المبارك هذا القول عن ابي حنيفة وروامالربيم عن الشانى رضى الله عنه وقال الليث وأبو يوسف يوقف نصيب غلام و يؤخذ ضمين من الورثة

وانا ان ولادة التوأمين كثير معناد فلا يجوز قسم نصيبهما كالواحد ومازاد عليهما نادر فلم يوقف له شيء كالحامس والسادس ومنى وقدت المرأة من يرث الموقوف كله أخذه وان بقى منه شيء ردللى أهله وان أعوز شيئا رجم على من هو في يده

(مسائل) من ذلك امرأة حامل وبنت المرأة الثمن وللبنت خمس الباقي وفي قول شريك تسعه وفي قول أبريك تسعه وفي قول أبي يوسف ثالثه بضمين ولا يدفع البها شيء في المشهور عن الشافي رضي الله عنه وان كان مكان البنت ابن دفع اليه ثلث الباقي أو خمسه او نصفه على اختلاف الاقوال ومتى زادت الفروض

يبيعها قبل أن يستبربها فيطؤها المشتري قبل استبرابها، أو يطؤها رجلان بشبهة ، أو يطلق رجل أمرأته فينزوجها رجل في عدمًا ويطؤها، أويطأ إنسان جارية آخر أو امرأته بشبهة في الطهر الذي وطئها سيدها أو زوجها فيه ثم تأتي بولد يمكن أن يكون منهما قانه يرى القافة ممهما وهذا قول عطاء ومالك والليث والاوزاعي والشافعي ، فان ألحقته باحدهما لحق به وإن نفته عنأحدهما لحقالاً خر ، وسواء ادعياه أو لم يدعياًه أو ادعاه أحدهما وأنكره الآخر ،وإن ألحقته القافة بهما لحق بهما وكان ابنهماوهذا قول الاوزاعي والثوري وأبي ثور ورواه بعض أصحاب مالك عنه وعن مالكلايرىولد الحرة للقافة بل يكون لصاحب الفراش الصحيح دون الواطيء بشبهة ، وقال الشافعي لا يلحق بأكثر من واحد وإن أَلْحَقته القافة بأكثر من واحدكان عنزلة ما لم يوجد قافة، ومتى لم يوجد قافة أو أشكل عليها أو اختلف القائفان في نسبه فقال أو بكر يضيع نسبه ولا حكم لاختياره ويبقى على الجهالة أبداً وهو قول ما لك وقال ابن حامد يترك حتى يبلغ فينتسب إلى أحدهما وهو قول الشافعي في الجديد وقال في القديم يترك حتى يميز وذلك لسبع أو بمان فينتسب إلى أحدهما ونفقته عليهما إلى أن ينتسب إلى أحدهما فيرجع الآخرعليه بما أنفق ،وإذا ادعى اللقيط اثنان أري الغافة معهما وإن مات الولد المدعى في هذه المواضع قبل أن يرى إلقافة وله ولد أري ولده القافة مع المدعين ولو مات الرجلان أري القافة مع عصبتهما، فإن ادعاء أكثر من اثنين فألحقته القافة بهم لحق و نص أحمد على أنه يلحق بثلاثة ومقتضى هذا أنه يلحق بهم وإن كثروا وقال القاضي لا يلحق بأكثر من ثلاثة وهو قول محمد بن الحسن وروي عن أبي ثور وأبي يوسف وقال ابن حامد لا يلحق بأكثر من اثنين وروي أيضاً عن أبي يوسف

على ثلت الملل فيراث الاناث اكثر فاذا خف أبوين وامرأة حاملاً فللمرأة ثلاثة من صبعة وعشرين وللابوين عاتية منها ويوقف سنة عشر، وبستوى هيئا قول من وقف نصيب أربعة وقال أبو يوسف تعلى المرأة ثمنا كاملا والابوان ثنا كاملا ويؤخذ منهم ضمين، فان كان معهم بنت دفع اليها ثلاثة عشر من ماثنين وستقشر وفي قول أبي يوسف ثلاثة عشر من اثنين وسبعين ويؤخذ من الكل ضمناه من البنت لاحمال أن يوقد أكثر من واحد ومن الباقين لاحمال أن يوقد أكثر من واحد ومن الباقين لاحمال في تعيم الاخرى تكن الفا وعانين وتعطى البنت ثلاثة عشر في تسعة تكن مائة وسبعة عشر و للابوين والمرأة أحد عشر في اربعين وما بتي فهو موقوف . زوج وأم حامل من الاب المسئلة من عانية قروج ثلاثة وإلى الامهمان وتقف ثلاثة و تأخذ منها ضمينا هكذا حكى الخبري عنه ، فان كان في المسئلة من يسقط بوقد الابوين كمصبة او احد من وقد الاب في عاط شيئا، ولو كان في هذه المسئلة جد نقاوج الثلث وللام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة قروج النصف وللام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة قروج النصف وللام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة قروج النصف وللام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة قروج النصف وللام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة قروج النصف وللام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة قروج النصف وللام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة قروج النصف وللام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة قروج النصف وللام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة قروج النصف وللام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة قروج النصف وللام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة قروج النصف وللام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة قروج النصف وللام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة قروج النصف وللام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة قروج النصف وللام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة قروج النصف وللام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة قروب النصور ولوبي ولام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة قروب النصور والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة قروب النصور والباقي موقوف ولام السدس والباقي السدس والباقي موقوف والموالد الموالد المولاء المولاء

وقال أبو حنيفة وأصحابه وشريك ويحبى بن آدم لا حكم للقافة بل إذا سبق أحدهما بالدعوى فهو آبنه فان ادعياه مماً فهو ابنهما وكذلك إن كثر الواطئون وادعوه معا فانه يكون لهم جميعاً وروي أيضاً عن على رضي الله عنه أنه قضى في ذلك بالقرعة مع اليمين وبه قال ابن أبى ليلى واستحاق وعن أحمد نحوه إذا عدمت القافة وقد ذكر نا أكثر هذه الهسائل مشروحة مدلولا عليها في باب اللقيطوالنوض ههنا ذكر ميراث المدعى والتوريث منة وبيان مسائله

(مسئلة) (إذا ألحق بانتين فات وترك أما حرة فلها الثلث والباقي لهما وإن كان لمكل واحد منهما ابن سواه أو لاحدهما ابنان فلامه السدس وإن مات أحد الابوين وله ابن آخر فماله بينهما نصفين فان مات الغلام بعد ذلك فلامه السدس والباقي للباقي من أبويه ولا شيء لاخوته لانهما محجوبان بالاب الباقي ، فان مات الغلام وترك ابنا فللباقي من الابوين السدس والباقي لابنه وإن ما تأثم قبل أبويه وترك ابنا فلهما جميعاً السدس والباقي لابنه ، فان كان لكل واحد منهما أبوان ثم ما تأثم ما تأثم ما تأثب الغلام وله جدة أم أم وابن فلام أمه نصف السدس ولاي المدعيين نصفه كأنهما جدة وأحدة والحدين السدس والباقي الابن فان لم يكن ابن فللجدين الثلث لانهما عنز لة جدوا حدوالباقي الاخوين والمدعى جارية وعند أبي حنيفة الباقي كله الجدين لا نن الجديسة والبرق للا بن فان مات الا ب بعد ذلك فلها النصف فيأنا وخافا أباهما فلها من مال كل واحد نصفه والبرق للا ب فان مات الا ب بعد ذلك فلها النصف فيأنا وخافا أباهما فلها من مال كل واحد نصفه والبرق للا بوان مات الا به بعد ذلك فلها النصف معراث بني ابن وحكى الخبري عن أحد و زفر وابن أبي زائدة أن لهما الثلثين لا نها بنت ابنته فلها معراث بني ابن وان كان المدعى ابنا فمات أبوهما فهرائه بين الفلام معراث بني ابن وان كان المدعى ابنا فمات أبواء ولا حدهما بنت ممات أبوهما فهرائه بين الفلام معراث بني وان كان المدعى ابنا فمات أبواء ولا حدهما بنت ممات أبوهما فهرائه بين الفلام

السدس بين الجد والام ولا شيء الحمل لان الجد يسقطه وابو يوسف يجملها من حبمة وعشرين وبقف أربعة أسهم وحكى عن شريك أنه كان يقول بقرل على في الجد فيقف ههذا نصيب الاناث فيكون عنده من تسعة وتقف منها ادبعة ، ولولم يكن فيها زوج كان الام السدس والمجد ثلث الباقي وثقف عشرة من تمانية عشر وعند أبي حنيفة قلجد الثلثان والام السدس وبوقف (١) السدس بينهما عاول أبي يوسف يتف (١) في نسخة ويورث الثلث ويعطى كل واحد منهما ثلثا ويؤخذ منهما ضمين ، ومتى خلف ورثة واماتحت الزوج فينبغي إزوج الامساك عن وطنها ليصلم أحامل هي أم لا كذا روي عن علي وعر بن عبدالعزيز والشعبي والنخي وقتادة في آخرين ، وأن وطنها قبل أستبرائها فأتت بولد لاقل من سنة أشهر ورثلاننا نبلم أنها كانت حاملاً به ، وأن وقدته لا كثر من ذقك لم ترث الا أن يقر الورثة أنها كانت حاملاً به يوم موت وقدها (فصل) ولا يرث الحل الا بشرطين (أحدهما) أن يعلم أنه كان موجوداً حال الموت ويعلم ذلك بأن تأني به لاقل من ستة أشهر فان أتت به لاكثر من ذلك نظرنا فان كان لها زوج أو سيد بطؤها لم يرث إلا أن بقر الورثة أنه كان موجوداً حال الموت، وإن كانت لاتوطأ اما لعدم الزوج أو السيد واما لفيبتهما أو اجتنابهما الوطء عجزاً أو قصداً أو غيره ورث مالم مجاوز أكثر مدة الحل

> والبنت على ثلاثة وعلى القول الآخر على خسة لأن الغلام يضرب بنصيب ابني ابن، فان كان لـكل واحد منها بنت فلفلام من مال كل واحد منها ثلثاه وله من مال جده نصفه وعلى القول الآخر له ثنثاه ولهاسدساه ءوإنكان المدعيان رجلا وعمة والمدعى جارية فمآما وخلفا أبويهماتم مات أبوالاصفو فلها النصف والباقي لأ بي العم لا نه أبوه ، وإذا مات أبو العم فلها النصف من مله أيضاً وعلى القول الآخر لها الثلثان لانها بنت ابن وبنت ابن ابن ، وإن كان المدعى رجلاوا بنة فات الابن فلها نصف ماله وإذا مات الأرب فلها النصف أيضاً وعلى القول الآخر لها الثلثان ، وقال أبو حنيفة إذا تداعي الأب وابنه قدم الاب ولم يكن الابن شيء وان مات الأب أولا فماله بين أبيه وبينه إعلى ثلاثة وتأخذ نصف مال الأصغر لكونها بنته والباقي لكونها اخته وفي كل ذلك إذا لم يثبت نسب المدعى وأن نصيبه ودفع الى كل وارث اليقين ورقف الباقي حتى يثبت نسبه أو يصطلحوا

> (نصل) واذا كان المدعون ثلاثة فمات أحدم وترك ابنا والغائم مات الثاني وترك ابنا والغين ثم مات الثالث وترك ابنا وعشرين الفائم مات الفلام وترك أربعة آلاف وأمًّا حرة وقد ألحقته القافة بهم فقد ترك خمسة عشر الفا رخمسمائة فلامه سدسها والباقي بين اخوته الثلاثة اثلاثا ، وإنكان موتمهم قبل ثبوت نسبه دفع الى الام ثلث تركته وهو الف وخمسمائة لان أدنىالاحوال أن يكون أبن صاحب الالف فيرث منه خمسمائة وقد كان وقف له من مال كل واحد من المدعيين نصف ماله فيرد إلى ابن صاحب الااف وابن صاحب الالفين ما وقف من مال أبويها لانه إن لم يكن أخالهما فذلك لهمامن مال أبو يهما وان كان أخا أحدهما فهو يستمحق ذلك وأكثر منه بارثه منه ويرد علىابن الثالث تسعة

وذهك أربع سنين في أصحالروايتين، وفي الاخرى سنتان (واثاني) أن تضعه حيا قان وضعته ميتا لم برث في قولهم جيعا، واختلف فيا يثبت به الميراث من الحياة واتعقوا على أنه إذا استهل صارخا ورث وورث، وقد روى ابر داود باسناده عن أبي هربرة عن النبي والخيالي اله قال و اذا استهدل المولود ورث، ودوى ابن ماجه باسناده عن جابر عن النبي والخيالي مثله، واختلفوا فيماسوى الاستهلال نقالت طائفة لا يرث حتى بستهل ولا يقوم غيره مقامه، ثم اختلفوا في الاستهلال ماهو فقالت طائفة لا يرث حتى بستهل موروي ذلك عن البرث حتى بستهل صارخا فالمشهور عن احد رضي الله عنه أنه لا يرث حتى بستهل موروي ذلك عن ابن عباس والحد ن بن علي وأبي هريرة وجابر وسسعيد بن المسيب وعطاء وشريح والحسن وابن سيربن والنخى والشعبي وربيعة ويحيى بن سعيد وأبي سلمة بن عبدالرحن ومالك وأبي عبيد وإسحاق سيربن والنخى والشعبي وربيعة ويحيى بن سعيد وأبي سلمة بن عبدالرحن ومالك وأبي عبيد وإسحاق لانمفهوم قول النبي والمنظ ذكره ابن سراقة عن النبي والمنظق ولان في العبي المنفوس واذا وقع صارخا فاسهل ورث وتحت ديته وسمى مراقة عن النبي والم والم يستهل صارخا لم تتم ديته وفيه غرة عبد أوأمة على العاقلة، ولان الاستهلال وصلي عليه وان وقع حيا ولم يستهل صارخا لم تتم ديته وفيه غرة عبد أوأمة على العاقلة، ولان الاستهلال وسلي عليه وان وقد حيا ولم يستهل صارخا لم تتم ديته وفيه غرة عبد أوأمة على العاقلة، ولان الاستهلال وسلي عليه وان وقع حيا ولم يستهل صارخا لم تتم ديته وفيه غرة عبد أوأمة عن مكان ضيق فتضاء تسميل ورث و من مكان ضيق فتضاء تسميل ورث و من مكان ضيق فتضاء تسميله ورث و من مكان ضيق فتضاء تسميل ورث و من مكان ضيق فتضاء تسميل اذا خرج من مكان ضيق فتضاء تسميله ورث و من مكان ضيق فتضاء تسميله ورث و من مكان ضيق فتضاء تسميله و المورد و من مكان ضيق فتضاء تسميله و المورد و و تسميله و المورد و و تحويد و قوي المورد و و تحويد و و الحركة و تعرب و المورد و و تحويد و و تحويد و و تحويد و تحديد و تحويد و تحديد و تحديد

آلاف والمث الف ويبقى الما الف موقوفة بينه وبين الام لانه مجتمل أن يكون أخا فيكون قدمات عن أربعة عشر ألفا لامه ثلثها ويبقى من مال الابن ألفان وخمسها تقموقوفة يدعيها ابن صاحب الالف كلها ويدعى منها ابن صاحب الالفين الفين وثلثا فيكون ذلك موقوقا بينهما وببن الام وسدسالالف بين الآم وابن صاحب الالف، فإن ادعى اخوان ابنا ولهما أب فمات أحدهما وخلف بننا ثم مات الآخر قبل ثبوت نسب المدعى وقف من مال الاول خمسة أتساعه منها تسمان بين الفلام والبنت وثلاثة أنساع بيناوبين الاب ويوقف من مال الثاني خمسة أسداس بينه وببن الاب، فان مات الاب بعدهما وخلف بنتا فلها نصف ماله ونصف ما ورثه عن ابنته والباقي ببن الغلام وبنت الابن لانه ابن ابنه بيقين ويدفع الى كل واحدمهم من الموقوف اليقين فتقدرهمرة ابن صاحب البنت ومرة ابن الآخر وينظر ماله من كل واحد منهم في الحاين فيعطيه أقلهما ، فللغلام في حال كل الموقوف من مال الثاني وخمس الموقوف من مال الاول وفي حال كل ااوقوف من مال الاول وثلث الموقوف من مال الشاتي فله أقلمها، ولبنت الميت الاول في حال النصف من مال أبيها وفي حال السدس من مال حمها . ولينت الآب في حال نصف الموقوف من مال الثاني وفي حال ثلاثة أعشار من مال الأول فيدفع اليها أقلهما ويبقى باتي التركة موقوفا بينهم حتى يصطلحوا عليه،ومن الناس من يقسمه ببنهم على حسب الدعاوى. فان اختلَفت أجناس التركة ولم يصر بعضها قصاماً عن بعض قومت وعمل في قيمتها ما.بينا فيالدرام ان تراضوا بذلك أو يبيع الحاكم عليهم ليصير الحق كله من جنس واحد لمسا فيه من الصلاح لهم ويوقف الفعنل المشكوك فيه على الصلح

أجزاؤه ثم خرج إلى مكان فسيح فانه يتحرك من غير حياة فيه ثم إن كانت فيه حياة فلا أهل كونها مستقرة الاحتمال أن تكون كمركة المذبوح فان الحيوانات تتحرك بعد الذبح حركة شديدة وهي في حكم الميت واختلف في الاستهلال ماهو فقيل الصراخ خاصة وهذا قول من ذكر فا في هذه المديلة ، ورواه أبوطالب عن أحمد فقال لا يرث الا من استهل صارخا ، وأنما سبي الصراخ من العبي الاستهلال تجوزاً والاصل فيه أن الناس اذا رأوا الملال صاحوا عند رؤيته واجتمعوا وأراه بعضهم بعضا فسمي العبوت عند استهلال المنهلالا ثم سبي العبوت من العبي المراد استهلالا لانه صوت عند وجود شيء عجتم أه ويفرح به . وروى يوصف بن موسى عن أحمد أنه قال برث السقط ويورث اذا استهل فقبل أه عااستهلاله ؟ قال اذا صاح أو عطساً و بكي، فعلى هذا كل صوت يوجد منه تعلم به حياته فهواستهلال وهذا قول الزهري وانقاسم بن محمد لانه صوت عامت به حياته فأشبه الصراخ

وعن احمد رواية ثالثة اذا علمت حياته بصوت أو حركة أو رضاع أو غيره ورثوثوبت المحكام المستهل لانه حي نتثبت له أحكام الحياة كالمستهل وبهذا قال انثوري والاوزامي والشاني وأبو حنيفة وأصحابه وداود، وإن خرج بعضه حيا قاستهل ثم انفصل باتيه ميتا لم يرث وبهذا قال الشافعي رضي

(فصل) ولوادعي اثنان غلاما فألحقته القافة بهماء ممات أحدها وترك الفا وهما وبنتائم مات الآخر وترك الفين وابن ابن ثم مات الفسلام وترك ثلاثة آلاف وأما كان ثلبنت من تركة أيها ثائها وللغلام الثاها وتركة الثاني كلها لهلانه ابنه فهو أخق من ابن الابن، ثم مات الغلام عن خسة آلاف وثلثي الله فلامه ثلث ذلك ولاحته نصفه وباقبه لابن الابن لانه ابن أخيه ولا شيء للمه من تركته الف وتشما الاول ثلت الاقف ويوقف ثلثاها وجميع تركة الثاني، قاذا مات الغلام فلامه من تركته الف وتشما الله لان أقل أحواله أن يكون ابن الاول فيكون قد مات عن ثلاثة آلاف وثلثي الف وبرد الموقوف من مال أبي البنت على المنت والمم فيصطلحان عليه لانه لها اما عن صاحبها أو الغلام ويرد الموقوف من مال الثاني إلى ابن ابنه لانه له اما عن جده واما عن همه وتسلى الام من تركة الفلام الفاوتسمي الف مال الثاني إلى ابن البنه لانه له اما عن جده واما عن همه وتسلى الام من تركة الفلام الفاوتسمي الف المها أو بيقي الله وسبعة أتساع الف تدعي منها الام أربعة أتباع الف عام ثلث خسة آلاف ويدعي منها ابن الابن الفاق وثلق الملكود في يدي امر أثين وادعاه مما أري القافة معما قان الحقه احداها وينهما وورثها وورثه في احدى الروايات وان ألحقته بهنا أو نفته ضما لم يلحق بواحدة منها بينة تعارضا ولم فسمع ينتبها وبه قال أبو يومف والؤلؤي وقال أبو حنيفة قامت لكل واحدة منها بينة تعارضا ولم فسمع ينتبها وبه قال أبو يومف والؤلؤي وقال أبو حنيفة قامت بسه منها وبرثاه ميراث أم واحدة كا يلحق برجلين

وِلنَا أَن احدى البِينتين كاذبة بِنينا فل تسمركا لو علت ومن خيرورة ردما ردها لدم الم بينها ولان هذا عال فل يثبت بينة وكا غيرماكا لو كان الواد أكبر منعاء ولو أن امر أوسهاسي ادماموجلان الله عنه وقال أبو حنيفة وأصحابه اذا خرج أكثره فاستهل تممات ورث لقوله عليه السلام « اذا استهل المولود ورث » ولنا أنه لم بخرج جميعه فأشبه مالو مات قبل خروج أكثره

(فصل) وإن وقدت توامين فاستهل أحدهما ولم يعلم بعينه فأن كانا ذكرين أو أشين أو ذكرا وأشى لابختلف ميراتهما فقال القاضى: من وأشى لابختلف ميراتهما فقال القاضى: من أصحابنا من قال يقرع بينها فمن أخرجته القرعة جعل المستهل كالوطلق إحدى نسائه فلم تعلم بعينها تممات أخرجت بالفرعة. وقال الخبري ليس في هذا عن السلف نص وقال الفرضيون تعمل المدينة على الحالين و يعملى كل وارث البقين و يوقف الباقي حتى يصطلحوا عليه، و محتمل أن يقسم بينهم على حسب الاحتمال . (ومن مسائل ذلك) رجل خلف أمه وأخاه وأم وقد حاملا منسه فولدت توأمين ذكراً وأثنى

(ومن مسائل ذلك) رجل خلف امه واخاه وام والدحاء لا منسه فولدت توامين فركرا واثنى فاستهل أحدهما ولم يعلم بعينه فقيل إن كان الابن المستهل فللام السدس والباقي له ترث أمه ثاثه والباقي لعمه فاضرب ثلاثة في ستة تكن بمانية عشر لام الميت ثلاثة ولام الوقد خمسة والعم عشرة، وإن كانت البنت المستهلة فالمسئلة من ستة فتموت البنت عن ثلاثة لامها سهم ولعمها سهمان والستة

كلواحد يزعم أنه ابنه منها وهي زوجته فكذبتها لم يلحقها وان صدقت أحدها لحقه كما لوكان بالفأ فادعياه فصدق أحدهما ولو أن صبياً مع امرأة فقال زوجها هو ابني من غيرك فقالت بلهو ابني منك لحقهما جميعاً وقد ذكر نا لحلق النسب في هذهالمسائل والاختلاف فيه وأنما ذكر ناه همنا لاجل الميراث لانه مبنى عليه والله شبحانه وتعالى أعم

(باب الاقرار عشارك في الميراث)

إذا أفر الورثة كلهم بوارث فصدقهم أوكان صغيراً أو بجنوناً ثبت نسبه وارثه سواءكان الورثة جاعة أو واحداً ذكراً أو أنتى وبهذا قال الشافعي وأبو يوسف وحكاء عن أبي حنيفة لان الوارث يقوم مقام المبت في ميراثه وديونه والديون التي عليه وبيناته ودعاويه والايمان التي له وعليه كذلك في النسب وقد روت عائشة أن سعد بن أبي وقاص اختصم هو وعبد بن زمعة في ابن أمة زمعة فقال سعد أوصاني أخي عتبة إذا قدمت مكة ان أنظر الى ابن زمعة واقبضه قانه ابنه فقال عبد بن زمعة أخي وابن وليدة أبي ولدعلى فراشه، فقال رسول الله والمنظم و عبد بن زمعة وأله لا يشبت إلا الحجر » فقفى به لعبد بن زمعة وقال واحتجي منه ياسودة والمشهور عن أبي حنيفة أنه لا يشبت إلا باقراد وجلين أو رجل وامرأتين وقال مالك لا يثبت الا باقراد اثنين لانه محمل النسب على غير مقاعت به المدد كالشهور عن أبي يوسف أنه لا يثبت النسب الا باثنين ذكر بن كانا أو أنشين عدلين أو غير عدلين .

وثنا أنه حق يثبت بالاقرار فلم يعتبر فيه المددكالدين ولانه قوللا تعتبر فيه المدالة فلا يعتبر فيه المعدكاقرار الموروث واعتباره بالمعهادة لا يصح لانه لا يعتبر فيه المفط ولاالمدالة ويبطل بالاقرار بالدين

تدخل في عمانية عشر فن له شيء من المانية عشر مضروب في واحد ومن له شيء من السنة مضروب في ثلاثة فسدس الام لايتغير والعم من السنة أربعة في ثلاثة اثنا عشر وله من المانية عشر عشرة في واحد فهذا البقين فيأخذه ولام الوقد خمسة في سهم وسهم في ثلاثة فيأخذها ويقف صهمين بين الاخ وأم الواد حتى بصطلحا عليهـا ويحتمل أن يقتسهاها بينهما . امرأة حال وهم رادت المرأة ابنا وبنتا واستهل أحدهما ولم يعلم فالمسئلتان من أربعة وعشرين اذا أصليت كل واحد أفل من نصيبه بتيت ثلاثة موتوفة ، فان كان معهما بنت فكل واحسدة من المسئلتين من اثنين وسبمين والموقوف اثنا عشر . امرأة وهم وأم حامل من الاب وادت ابنا وبنتا فاستهل أحدها فان كان المستهل الاخ فعي منصتة وثلاثين ، وإن كانت الاخت المستهلة نعى من ثلاثة عشر فالمسيئنان متباينتان فاضرب احداها في الاخرى تكن أر بعمائة وعمانية ومتين وكل من له شيء من إحدى المسلمين مضروب في الاخرى فيدنم لكل واحد أقل النصيبين يتى أربعة عشر منها تدعة بين المرأة والعم وخدمة بين الام والعم، فات كانت المرأة والام حاماين فوضعنا معاً فاستهل أحدهما فكل واحدة منها ترجم الى سنة

(فصل) في شروط الاقراربالنسب لا يخلو اما أن يقرعلى نفسه خاصة أو عليه، على غيره فان أقو على نفسه مثل أن يقر بولد اعتبر في ثبوت نسبه أربعة شروط (أحدها) أن يكون المقربه مجهول النَّسب قان كان معروف النسب لم يصح لانه يقطع نسبه الثابت من غيره ، وقد لمن الني مَنْ فَيْ من انتسب إلى غير أبيه (والثاني) أن لا ينازعه فيه منازع لانه إذا نازعه فيه غير. تمارضا فلم يكن الحاقه إحدهما أولى من الآخر (الثالث) أن يمكن صدقه بأن يكون المقربه محتمل أن يولد لمثله (الرابع) أن يكون عمر لا قول له كالصغير والمجنون أو يصدق المقر ان كان ذا قول وهو المكان فان كان غير مكلف فميتبر تصديقه فان كبر وعقل فأنكر لم يسمع انكاره لان نسبه ثبت وجرى مجرى من ادعى ملك عبدصنير في يده وثبت بذلك ملـكه فلما كبرجحد ذلك ، ولو طلب احلافه على ذلك لم يستحلف لان الاب لو عاد فجحد النسب لم يقبل منه، و أن اعترف أنسان بأن هذا أبوء فهو كاعترافه بأنه أبنه. فاما إن كان اقراراً عليه وعلى غيره كاقراره بأخ اعتبر مع الشروط الاربمة شرط خامسوهوكون المقرجيم الورثة، قان كان المةر زوجاً أو زوجة ولا وارث معهما لم يثبت النسب باقرارهما لان المقر لإ يرث المال كله فان اعترف به الامام معه ثبت النسب لانه قائم مقام المسلمين في مشاركة الوارث وأن كان الوارث أما أو بنتاً أو أخناً أو ذا فرض يرث جميع المال بالفرض والرد ثبت النسب بقوله كالابن لانه يرثالمال كله وعند الشافعي لا يثبت بقوله نسب لانه لا يرى الرد ويجبل الباقي لبيت المال، ولمم فيما إذا وافق الامام في الافرار وجهان وهذا من فروع الرد وقد ذكرناه ، فان كانت بنت وأخت أو أخت وزوج ثبت النسب بقولهما لانهما يأخذان المال كله وإذا أقر بابن ابنه وابنه ميت اعتبرت فيه الشروط التي (الجز السابع) (المغنى والثمرح الكبير) (YY)

وثلاثين فيعلى كل وارث أفل النصيبين ويبقى أحد عشر منها أربعة موقوفة بين الزوجة والام وسبعة بين الام والعم

(فصل) واذا وقدت الحامل توأمين فسمع الاستهلال من أحدهما ثم سمم مرة أخرى فلم بدو أهو من الاول أو من الثاني فيحتمل أن يثبت الميراث لمن علم استهلاله دون من شككنا فيهلان الاصل عدم استهلاله . فعل هذا الاحبال إن علم المستهل بعينه فهو الوارث وحده وإن جهدل عينه كان كا لو استهل واحد منهما لا يعينه . وقال الفرضيون يعمل على الاحوال فيعطى كل وارث اليقين ويوقف الباتي استهل واحد منهما لا يعينه . وقال الفرضيون يعمل على الاحوال فيعطى كل وارث اليقين ويوقف الباتي ومن أخرى فلم يدر حلى استهات الاخرى أو تكور من واحدة فقيل ان كان منها جميعا فقد ما تنا عن اد بعة من شتة ولا يعلم أولهما موتا فحكها حكم الفرق فن ذهب إلى انه لا تورث إحداها من الاخرى قال قد خلفا أما واختا وجما فتصح من ثمانية عشر وإن كان الاستهلال من واحدة فقد ما تت عن ثلاثة من سنة نقصح من اثى عشر وبينها موافقة بالدس فتصير سنة وثلاثين للأم اثنا عشر وللأخت كذلك وقدم تسعة ونقف ثلائة تدعي الام منها سهمين والعم سها وتدعيها الاخت كابا وللأخت كذلك وقدم تسعة ونقف ثلاثة تدعي الام منها سهمين والعم سها وتدعيها الاخت كابا فيكون سهان بينها وبين العم . ذوج وجد وأم حامل ولدت ابنا وبنتا فاستهل فيكون سهان بينها وبن الام وسهم بينها وبين العم . ذوج وجد وأم حامل ولدت ابنا وبنتا فاستهل فيكون سهان بينها وبن الام وسهم بينها وبين العم . ذوج وجد وأم حامل ولدت ابنا وبنتا فاستهل

تعتبر في الاقرار بالأخ وكذلك إن أقر بعم وهو ابن جده فعلي ما ذكرناه

(فصل) وانكان أحد الولدين غير وارث لكونه رقيقا أو مخالفاً لدين ،وروثه أوقاتلافلاعبرة به ويثبت النسب بقول الآخر وحده لانه يحوز جميع الميراث ثم إنكان المقر به يرث شارك المقرفي الميراث وان لم يكن وارثاً لوجود مانع فيه منه تسبه ولم يرث وسواء كان المقرمسلماً أوكافراً

(مسئلة) (وسواء كان المقر به بحجب المقر أو لا يحجبه كاخ يقر بابن للسيت أو ابن ابن يقر بابن السيت أو أخ من أب يقر بأخ من أبوين فانه يثبت نسبه بذلك ويرث ويسقط المقر)

هذا اختيار ابن حامد والقاضي وابن شريح وقال أكثر أصحاب الشافعي يثبت نسب المقر به ولا يرث لان توريثه يفضي إلى اسقاط توريثه فسقط لانه لو ورث لحرج المقر عن كونه وارثا فيبطل. اقراره ويسقط نسب المقر به وتوريثه فيؤدي توريثه إلى اسقاط توريثه فأثبتنا النسب دون الميراث

ولنا أنه ابن ثابت النسب لم يوجد في حقه مالع من الارث فيدخل في عموم قوله تمالي (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانتبين) أو فيرث كما لو ثبت نسبه ببينة ولان ثبوت النسب سبب للميرات فلا مجوز قطع حكمه عنه ولا توريث محجوب به مع وجوده وسلامته من الموانع ، ومااحتجوا به لا يصع لانا أنما فعتبر كون المقر وارثاً على تقدير عدم المقر به وخروجه عن الميراث بالاقرار لا يمنع صحته بدليل أن الابن إذا أقر بأخ فانه برث مع كونه يخرج باقراره عن أن يكون جميع الورثة . فان قبل إنما يقبل افراره اذا صدقه المقر به فصار اقراراً من جميع الورثة وإن كان المقر به طغلا أو مجنوناً لم يعتبر قوله نقد أقر كل من يعتبر قوله ، قلنا ومثله ههنا

أحدها م سمع الاستهلال مرة أخرى فلم يدر ممنهو قان كان الاستهلال تكرر من البنت فعي الأكدرية ومانت عن أربعة بين أمها وجدها فتصح من أحد وعانين عوان تكرر من الاخ لم يرث شيئا والمسئلة من ستة للجد منها مهم وإن كان منهما فللام السدس وقروج النصف وقلجد السدس ولهما السدس على ثلاثة فصار للام أربعة والجدخسة ثلاثة فتصح من عانية عشر والثلاثة التي لهما بين ألجد والام على ثلاثة فصار للام أربعة والجدخسة وعانية عشر توانق أحدا وعانين بلا نساع فتصير مائة واثنين وستين الزوج حقه من الأكدرية أربعة وخمسون والام تسعا المال من مسئلة استهلالهما معاسنة وثلاثون والمجد المدس من مسئلة أستهلال الاخ وحده سبعة وعشرين والام أمانية واربعون يدعى الزوج وبنها سبعة وعشرين والام عامنية عشر ويدعي منها ألجد سبعة وثلاثين وتعول النمانية الفاضلة اللام فيعتمل أن تدفع اليها لان الزوج والجد يقران لها بها

أ نصل) وإذا ضرب بطن حاءل قامة دات فهلى الضارب غرز ،وروثة عن الجنين كانه سقط حيا وم ذا قل ما لك وأبوحنينة والشافعي وسائر الفقها. الا شيئا يحكى عن ربيعة واللبث وهو شذوذ لا يحرج عليه، قان قبل فكيف تورثون منه وهو لا يرث قلنا نورث منه لاز الواجب بدل منه فورثته ورثته

قانه إن كان المقر به كبيراً فلا بد من تصديقه فقد أقر به كل من يعتبر اقراره وان كان صغيراً غير معتبر القول الم يثبت النسب بتول الآخر كما لو كان أثنين أحدهما صغبر فأقر البالنم ماخ آخر لم يقبل دلم يقولوا به ولا يعتبر موافقته كذا ههنا، ولائه لوكان في يد انسان عبد محكوم له بملكه فأقر به الهبره ثبت المقر له ، وان كان المةر يخرج بالاقرار عن كونه ما لكما كذا ههنا

﴿ مَسَالَةَ ﴾ (وأن أقر بعضهم لم يثبت نسبه إلا أن يشهد منهم عدلان أنه وقد على فراشه أو أن الميت أقر به)

وجماته أنه إذا أقر أحد الوارثين بوارث مشارك لهم في الميراث لم يثبت النسب بالاجماع لان النسب لا يتبعض المناكم فلا أثباته في حق المقردون المنكر ولا أثباته في حقما لان أحدها منكر فلا يقبل اقرار غير، عليه ولم توجد شهادة يثبت باالنسب، ولوكان المقر عدلان لانه أقرار من بعض الورثة، وقال أبوحنيفة يثبت أذا كانا عد اين لا نهما بينة فهو كالرشيدا به

ولنا أنه اقرار من بعض الورثة الم يثبت به النسب كالواحد، وفارق الشهادة لانه بعتبر فيها العدالة والدكورية والاقرار بخلافه . فاما أن شهدبه عدلان أوشهدا أنه وقد على فراشه أو أن الميت أقر به ثبت النسب وشاركهم في الارث لانهما لوشهدا على غير موروثهما قبل فكذاك أذا شهدا عليه

﴿ مَسْئَلَةً ﴾ ﴿ وَعَلَى الْمُقْرِ أَنْ يَدْمُ اللَّهِ فَضَلَّ مَافِي يَدُّهُ عَنْ مَبْرَاتُهُ ﴾

اذا أقر بعض الورثة ولم يثبت نسبه لزم المقر أن يدفع اليه فضل مافي يده كن خاف رقدين فأقر. أحدما بأخ فله ثلث مافي يد. وان أقر بأخت دفع إليها خس مافي بده عن ميراثه هيذا قول مالك كدية غير الجنبن، وأما توريث، فمن شروطه كونه حيا حين موت مودوثه ولا يتحقق ذلك فلا نورثه مع الشك في حيانه .

(فصل) ودنة المقتول موروثة عنه كسائر أمواله إلا أنه اختلف فيه عن على فروي عنه مثل قول الجاعة وعنه لابرتها إلا عصباته الذبن يعقلون عنه وكان عمر يذهب الى هذا ثم دجم عنه لما باغه عن النبي وسيلي توريث المرأة من دية زوجها قال سعيد حدثنا سفيان حدثنا الزهري سمع سعيد بن المسيب يقول كان عر بن الخطاب رضي الله عنه يقول الدبة العاقلة ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئا فقال له الضحاك الكلاي كتب الى رسول الله وسيلي : أن او، ث امرأة اشيم الضبابي من دية زوجها أشيم قال الترمذي هذا حديث حسن صحبح ، وروى الامام احمد باسناده عن حمر و بن شعيب عن اليه عن جده أن الذبي مسليلي قضى أن العقل ميراث ببن ورثة القتيل على فرائضهم، وباسناده عن ابن عباس أن الذبي مسليلي قال دائم أنه ترث من مال زوجها وعقله ويرث هو من عالها وعقلها مالم يقتل عباس أن الذبي مسليلي قال دائم أنه في اسناده رجلا عبولا وقال ابراهيم قال رسول الله ويقائي د الدية على الميراث والعقل على العصبة ، وقال أبر ثور هي على الميراث ولا تقضى منها ديونه ولا تنفذ منها وصاياه الميراث والعقل على العصبة ، وقال أبر ثور هي على الميراث ولا تقضى منها ديونه ولا تنفذ منها وصاياه

والاوزاعي والثوري وابن أبي لبلى والحسن بن صالح وشريك ومحيى بن آدم ووكيم واسحاق وأبي عبيد وأبي ثور وأهل البصرة ، وقال النخمي وحماد وأبو حنيفة وأصحابه يقاسمه مافي يده لانه يقول أنا وأنت سوا. في مبراث بينا وكأن ما خذه المنكر تلف أوغصب فيستوي فيها بقي وقال الشافعي وداود لا يلزمه في الظاهر دنم شيء اليه ، رهل يلزمه فيها يينه وبين الله تعالى ? على قولين أصحم الايلزمه لانه لا يرث من لا يُثبت نسبه واذا قلنا يلزمه فني قدره وجهان

ولنا على الشانى أنه أقر بحق لمدعية يمكن صدقه فيه ويد المقرعليه وهو متمكن من دفعه اليه فلزمه ذلك كالوأفر له بمعين ولانه اذا علم أن هذا أخره وله ثلث التركة وتبقن استحقاقه لهاوفي يده بعضه وصاحبه يطلبه لزمه دفعه اليه وحرم عليه منعه كما في سائر المواضع، وعدم ثبوت نسبه في الظاهر لا يمنع وجوب دفعه اليه كما لو غصبه شيئا ولم يقم بيئة بغصبه

ولناعلى أبي حنيفة أنه أفر له بالناضل عن ميرائه الم يازمه أكثر بما أفر به كما لو أقرله بشيء معين ولانه حق تعلق بمحل مشترك باغرار أحد الشربكين الم يازمه أكثر من قدطه كما لو أقر أحد الشريكين المبناة على العبد ولان التركة بينهم اثلاثا اللا يستحق بما في يده الا الثاث كالو ثبت نسبه بيئة، ولانه أقرار يتعلق محصته وحصة أخيه اللا بلزمه أكثر بما مخصه كالاقرار بالوصية وكاقرار أحد الشريكين على مال الشركة بدين ولانه لو شهد معه أجنبي بالنسب ثبت ولو لزمه أكثر من حصته لم تقبل شهادته لا نه مجربها نفعاً الى نفسه لسكونه يسقط بعض ما يستحق عليه . فعلى هذا إذا خلف اثنين فأقر أحدهما بأخ فالمقر له ثلث ما في يد المقر وهو سدس المال لا نه يقول نحن ثلاثة السكل واحد منا

وعن أحد تمو من هذا وقد ذكر الخرق فين أومى بنك ماله لرجل فتل وأخنت ديته فلمومى الله ثلث الدية في إحدى الروابتين والاخرى ليسلن أوصى الثلث من الدية سي ، بومبني هذا على أن الدية مك لليت أوعلى ملك الورثة ابتداء وفيه روابتان: احداها أنها تحدث على ملك لليت لانها بعد محر وابتان: احداها أنها تحدث على ملك لليت لانه بعلى بعلى نفسه فيكون بدلما له كدية أطر افه المة طوعة منه في المباة ولا به لواسة ظهاعن القائل بعد جرحه إياد كان سيحا وليس له اسقاط حق الورثة ولا مهامال موروث فأشبهت سائر أمواله والاخرى الهاتحدث على ملك الورثة ابتداء عولاً علم خلاف في أن المبت بجبر منها إن كان قبل تم بود لا مه لوم يكن الهشيء والما يقد بين المناه المنا

(فصل) في ميراث المفتود وهو نوعان [أحدها] الفسالب من حاله الملاك وهو من يفقد في مهلكة كاقدي يفقد بين الصفين وقد هلك جماعة أو في مركب انكسر ففرق بعض أهله أو في مفازة يهلك فيها الناس أو يفقد من بين أهله أو يخرج لصلاة العشاء أو غيرها من الصلوات أو لحاجة قريبة فلا يرجع ولا ' يعلم خبره فهذا ينتظر به أربع سنين قان لم يظهر له خبر قسم ماله واعتدت امرأنه عدة

الثلث وفي يدى النصف ففضل في يدي الك السدس فيدفعه اليه وهو ثلث ما في يده وفي قول أي حنيفة يدفع اليه نصف ما في يده وهو الربع، وان أقر باخت دفع اليها خمس ما في يده لأنه يقول عن اخوان واخت فلك الحس من جديم المال وهو خمس ما في يدي وخمس ما في يد أخى فيدفع اليها خمس ما في يده وفي قولهم يدفع اليها ثلث ما في يده ، وفارق ما اذا غصب بعض التركة وهما اثنان لأن كل واحد منهما يستحق النصف من كل جزء من التركة وههنا يستحق النلث قافترقا

(فصل) اذا خلف ابنا واحداً فاقر بأخ من أبيه دفع اليه نصف ما في يده في قول الجميع فان أقو بعده بآخر فاتفقا عليه دفعا اليه ثلث ما في أيدهما في قولهم جميعا، فان أنكر المتر به ثانيا المتر به أولا لم يثبت نسبه قال القاضى هذا مثل العامة أدخلني اخرجك، وليس له أن ياخذ أكثر من ثلث ما في أيديهما لانه لم يقر بأكثر منه وقال الشافعي يلزم المقر أن يشرم له نصف التركة لانه أتلفسه عليه باقراره الاول . قال شيخنا ومحتمل أن لا يبطل نسب الاول لانه ثبت بقول من هو كل الورثة حال الاقرار وإن لم يصدق المقر به الاول بالثاني لم يثبت نسبه ويدفع اليه المقر ثلث مابقي في يده لانه الفضل الذي في يده بدفع النصف الى الاول وهو يقر أنه لا يستحق إلا الثلث، وصواء دفعه اليه عمر حاكم لان اقراره علا حكم الحال وسما أنه لا يستحق إلا الثلث وصواء دفعه اليه بعمر حاكم أو بغير حكمه لان اقراره علا حكم الحال وسما شريك ويحتمل أنه أن علم بالثاني حين اقر بالاول وعلم أنه إذا أفر به بعد الاول لا يقبل صمن لانه شريك ويحتمل أنه أن علم بالثاني حين اقر بالاول وعلم أنه إذا أفر به بعد الاول لا يقبل صمن لانه فوت غيره بتفريطه وان لم يعلم لم يضمن لانه لا يجب عليه الاقرار بالاول اذا علمه ولا يحوجه إلى فوت عيره بتفريطه وان لم يعلم لم يضمن لانه لا يحب عليه الاقرار بالاول اذا علمه ولا يحوجه إلى فوت عيره بتفريطه وان لم يعلم لم يضمن لانه لا يقب عليه الاقرار بالاول اذا علمه ولا يحوجه إلى

الوفاة وحلت للأزواج نص عليه الامام أحد وهذا اختيار أبي بكر ، وذكر القاض انه لايقسم ماله حتى عدة الوفاة بهد الاربم سنين لانه الوقت الذي يباح لامرأته التزوج فيه والاول أصع لان العدة أما تكون بعد الوفاة فاذا حكم بوفاته فلا يوجه للوقوف عن قسم ماله ، وأن مات المفقود من برئه قبل الحكم بوفاته وقف للمفتود نصيبه من مبرائه وما يشك في مستحقه وقسم باقيه ، قان بان حيا أخذه ورد الفضل إلى أهله بوان علم أنه مات بعد، وتمور وثه دفع نصيبه مع ماله إلى ورثته ، وأن علم أنه كان ميتا حين مرت موروثه رد الموقوف الى ورثة الاول ، وأن مضت المدة ولم يعلم خبره رد أيضا الى ورثة الاول لانه مشكوك في حياته حين موت موروثه فلا نورثه مع الشسك كالجنين الذي يسفط ميتا ، وكذك إن علمنا أنه مات ولم يدر مق مات . ولم يفرق سائر أهل الهلم ببن هذه الصورة وبين سائر صرر الفقدان فيا علمنا إلا أن مالكا والشافي رضي الله عنه الهي القديم وافقا في الزوجة أنها تقزوج خاصة والأظهر من مذهبه مثل قول الباتين ، فأما ماله فانفقوا على أنه لا يقسم حتى تمضي مدة لا يعيش في مثلها والأظهر من مذهبه مثل قول الباتين ، فأما ماله فانفقوا على أنه لا يتحقق موته فأشبه التاجر والسائح ولنا اتفاق الصورة الاخرى ان شاء الله عنهم على تزويج أمرأته على ماذكرناه في العدد ، وإذا ثبت ذهك في ولنا اتفاق الصحابة رضي أفه عنهم على تزويج أمرأته على ماذكرناه في العدد ، وإذا ثبت ذهك في ولنا اتفاق الصحابة رضي أفه عنهم على تزويج أمرأته على ماذكرناه في العدد ، وإذا ثبت ذهك في

حاكم ومن فعل الواجب فقد أحسن وايس بخائن فلايضهن وقيل هذا قياس قول الشافعي، وقال ابرحنيفة إن كان الدفع بحكم حاكم دفع الى انتائي نصف ما بتي في بدء لان حكم الحاكم كالأخذ منه كرها وان دفعه بغير حاكم دفع الى الثاني ثاث جميع المال لانه دفع الى الاول ماليس له تبرعا

ولنا على الاول أنه أقر عا يجب عليه الاقرار به ألم بضمن ماتلف به كما لوقطع الامام يد السارق فسرى الى نفسه وان أقر بعدها بثالث فصدقاه ثبت نسبه وأخذ ربع ماني يد كل واحد منهم اذا كان مع كل واحدثك المال وإن كذباه لم يثبت نسبه وأخذر بعماني يد المقربه وفي ضافه مازاد التفصيل في التي قبلها وعلى مثل قولنا قال ابن أبي ليلي وأهل المدينة وبعض أهل البصرة

﴿ مسئلة ﴾ (قان لم يكن في يد المقر فضل فلا شيء الممقر به)

لانه لم يقر له بشيء قاذا خلف أخا من أب وأخا من أم فاقرا بأخ من أبوين ثبت نسبه لان كل الورثة أفروا به وبأخذ جدم ماني بد الاخ من الاب لانه يسقطه في المعراث ، وان أقر به الاخ من الاب وحده أخذ ماني يده لما ذكرنا ولم يثبت نسبه لان الذي أفر به لا برث المال كله ، وان أقر به الاخ من الام وحده فلا شيء له لانه ليس في يده فضل يقر له به وكذا أن أقر بأخ آخر من أمه أشاك فأما أن أفر بأخوين من أم قانه يدفع البهما ثلث ماني يده لان في يده السدس قباقر أرء اعترف أنه لا يستحق من بأخوين من أم قانه يده نصف التسم وهو ثلث ماني يده وان أقر بأخ من أبوين فالمقر به خه قامه ماني يده وان أقر بأخ من أبوين فالمقر به خه قامه ماني يده وان أقر بأخ من أبوين فالمقر به خه قامه ماني يده وان اقر بأخ من أبوين فالمقر به خه قامه ماني يده وان اقر بأخ من أبوين فالمقر به خه قامه ماني يده وان اقر بأخ من أبوين فالمقر به خه قامه ماني يده وان يده وعلى قولنا لا يأخذ منه شيئا لانه لافضل في يده

النكاح مع الاحتياط الأبضاع فني المال أولى . ولان الظاهر هلاك فأشبه مالو مضت مدة لا يعبش في مثلها [النوع الثاني] من ليس الغالب هلاك كالمسافر لتجارة أو طلب علم أو سياحة ونحو ذهك ولم يهلم خبره نفيه روايتان (إحداهما) لا يقسم ماله ولا تنزوج امرأته حتى يتبقن موته أو يعضي عليه مدة لا يعيش في مثابًا وذلك مردود الى اجتهاد ألحاكم ، وهذا قول الشاني رضي الله عنه ومحمد بن الحسن وهو المشهور عن مالك وأبي حنيفة وأبي يوسف لان الاصل حياته والتقدير لابصار اليه الا بتوقيف ولا ترقيف ههنا فوجب الترتف عنه

(والرواية الثانية) أنه ينتطر به تمام تسمين سنة مع سنه يوم فقد وهذا قول عبدالملك بن الماجشون لأن الغالب أنه لايديش أكثر من هذا ، وقال عبدالله بن عبد الحكم ينتظر به الى عام سبعين سنة مم سنه يرم فقد و لعلم محنج بقول النبي والله واعمار امنى ما بين الدبعين والستين، أو كا قال، ولان الغالب أنه لايميش أكثر من هذا فأشبه التدمين

وقال الحسن بن زياد ينتظر به عام مانة وعشر بن سنة . قال ولو فقد وهو ابن سنين سنة وله مال لم يقسم ماله حتى يمضي عليه ستون سنة أخرى فيكون له مع سنا يرم فقد مائة وعشرون سنة فيقسم

(مسئلة) (وطريق العمل فيها أن تضرب مسئلة الافرار في مسئلة الانكار وتدنم الى المقرسهمه من مسألة الاقرار مضروبا في مسألة الانكار)

والمنكر سهمه من مسئلة الانكار مضررب في مسئلة الاقرار وما فضل فهو المقر به فلو خانب ا بين فأقر أحدهما باخوين فصدقه أخره في أحدهما ثبت نسب المتفق عليه فصاروا ثلاثة ثم تضرب مسئلة الاقرار في مسئلة الانكارتكن اثني عشر المنكر سهم من الانكار في الافرار أربعة والمقر سهم من الاقرار في الانسكار ثلاثة والمتفقعليه ان صدق المقر مثل سهمه وان أنكر مثل سهم المنكر وما فضل المختاف فيه وهو سهاز في حال النصديق وسهم في حال الانكار، وقال أبو الحطاب لا يأخذ المتفق عايه من المنكر في حال التصديق الاربعما في يده يصححها من أبانية المنكر ثلاثة والمختلف فيسه سهم ولسكل واحد من الاخوين سهمان. أذا خاف ابنين فأقر الاكبر باخون فصدقه الاصغر في أحدهما ثبت نسبالمتفقعليه فصاروا ثلاثة ، فسئلة الانكار إذاً من ثلاثة ومسئلة الإقرار من أربعة فتضرب احداهما في الاخرى تدكن اثنى عشر للأصغر ميهم من مسئلة الانكار في مسئلة الاقرار أربعة واللا كبر سهم من مسئلة الافرار في مسئلة الانكار ثلاثة وللمتفق عليهان أقربصاحبه مثل سهم الأ كبر ، وإن أنكر مثل سهم الاصغر، وذكر أبو الحطاب أن للتفق عليه إن صدق بصاحبه لم يأخذ من المنكر الاربع مافي يده لانه لا يدعي أكثر منه ويأخذ هو والحناف بيدمن الا كير تصف ما في يده فتصح من ثما نية للمنكر ثلاثة أثمان والمقرسهمان وللمتفق عليه سهان و للا خرسهم . وذكر إبن أللبان أن هذا قياس قول مالك والشافعي، وفي هذا نظر لأن المنكريقير أنه لايستحق إلاالثلث وقد حُبِيمًا ماله حيتف بين ورثة ان كانوا أحياء و وان مات بعض ورثته قبل مضي مائة و مشرين و خلف ورثة لم يكن لهم شيء من مال المنقود و كان ماله اللاحياء من ورثته و يوقف المنقود حصته من مال موروثه الذي مات في مدة الانتظار ، فان مضت المدة ولم يعلم خبر المنقود رد الموقوف الى ورثة موروث المنقود و لم يكن لورثة المنقود و لم يكن لورثة ، قال المؤلؤي : و هذا قول أبي يوسف ، و حكى الخبري عن الولؤي انه قل : ان الموقوف المنقود ، وان لم يعلم خبره يكون لورثة ، قال وهو الصحيح عندي ، والذي يوم أو بعد فقده بيوم و ، ث مائة و عشرون سنة لم تورث منه شيئا و لم نورثه منها لاننا لا نعلم أمهما مائ أولا و هذا قياس قول من قال في الغرقي انه لايورث احدم من صاحبه و يرث كل و أحد من ورثته يه من ورثته ، قال الأمن مات قبل ذلك ولو بيوم ، واختلفوا فيمن مات و في ورثنه منقود فذهب من ورثته يم قسم ماله لامن مات قبل ذلك ولو بيوم ، واختلفوا فيمن مات و في ورثنه منقود فذهب أحد واكثر النقياء على أنه يعملي كل وارث من ورثته اليقين و يوقف الباقي حتى يتبين أمره أو تشين أمه أحد واكثر النقياء على أنه بيم على أنه حي ثم على أنه ميت و نضرب إحداهما في الاخرى إن تبايننا أو مدة الانتظار فتصل المنه على أنه حي ثم على أنه ميت و نضرب إحداهما في الاخرى إن تبايننا أو مدة الانتظار فتصل المنه على أنه حي ثم على أنه ميت و نضرب إحداهما في الاخرى إن تبايننا أو

وقد رد الخبري على أن اللبان هذا القول وقال على هذا يبتى مع المنكر ثلاثة أثمان وهولا يدعي إلا الله وقد حضر من يدعي هذه الزيادة ولا منازع له فيها فيجب دفعها اليه ، قال والصحيح أن يضم المتفق عليه السدس الذي يأخذه من المقر به فيضمه إلى التصف الذي هو بيد المقر بهما فيقتسانه أثلاثاً فتصح من تسعة ، المنكر ثلاثة ، ولكل واحد من الأخوين سهمان ، وهذا قول أبي وسيف إذا تسادقا

قال شيخنا ولا يستنيم هذا على قول من لا يلزم المقر أكثر من الفضل عن ميرائه لان المقر بها والمتنق عليه لا ينقص ميرائه عن الربع ولم يحصل له على هذا المقول إلا التسمان وقيل يدفع الاكبر اليها نصف ما في يده و يأخذ المتنق عليه من الاصغر ثاث ما في يده فيحصل للاصغرالثاث والاكبر الربع ، والمتنق عليه السدس والمين ، والمختلف فيسه النمن ، وتصبح من أربعة وعشرين : للاصغر عائية ، والمتنق عليه سبعة ، واللا كبر ستة ، والمختلف فيه ثلاثة وفيها أقوال كثيرة سوى هده والاول أصح إن شاء الله تمالى .

﴿ مَسْئَلَة ﴾ (وإن خلف ابنا فأقر بأخوين بكلام متصل فتصادقا ثبت نسبهما فان تجاحـــدا فكذلك في أقوى الوجبين لان نسبهما ثبت باقرار من هو كل الورثة قبلهما وفي الآخر لا يثبت لان الاقرار بكل واحد منهما لم يصدر من كل الورثة ويدفع إلى كل واحد منهما ثلث ما في يده، فانصدق في وفقه النا الفقتا وتجنزى، باحداهما ان عائلتا أوبا كثرهما الاتناعبتا وتعطى كل واحد أقل النصيبين ومن لا يرث الا من أحدها لا تعطيه شيئا وتقف البقي ولهم ال يصطلحوا على ما زاد على نصيب المنقود واختاره ابن اللبان لانه لا بخرج عنهم وأنكر ذلك الوني وقال لا فائدة في أن ينقص بمض الورثة عما يستحقه في مسئلة الحياة وهي منتفية ثم يقال له لك أن تصالح على بعضه بل ان جاز ذلك فالاولى أن نقسم المسئلة على تقدير الحياة ونقف نصيب المفقود لاغير ، والاول أصح ان شاء الله فان الزائد عن نصيب المفقود من الموقوف مشكوك في مستحقه ويقين الحياة معارض يظهور الموت فينبغي ان يوقف كالزائد عن البقين في مسائل الحل والاستبلال ، وبجوز الورثة الموجودين المسلح عليه لا عنع وجوبوفنه كما نقدم في نظائره ووجوب الصلح عليه لا عنع وجوبوفنه كما نقدم في نظائره ووجوب وقده لا يمنع الصلح عليه لا عنع وبقف نسبيه لاغير، وقال بعض وقده لا يمنع الصلح عليه لا عنم ويقف نسبيه لاغير، وقال بعض أصحاب الشاذي رضي الله عنه يقسم المال على الموجودين لانهم متحققون والمفقود مشكوك فيه فلا أصحاب الشاذي رضي الله عنه يقسم المال على الموجودين لانهم متحققون والمفقود مشكوك فيه فلا يورث مع الشك ، وقال محمد بن المسلم المول قول من المال في يده فلو مات رجل وخلف اينته يورث مع الشك ، وقال محمد بن المسن الفول قول من المال في يده فلو مات رجل وخلف اينته ورث مع الشك ، وقال محمد بن الحسن الفول قول من المال في يده فلو مات رجل وخلف اينته

صدق أحدها بصاحبه وجحده الآخر ثبت نسب المنفق عليه وفي الآخر وجهان ويدفع إلى كل واحد منها ثاث مافي يده ، وإن كانا توأمين ثبت نسبها ولم يلتفت إلى إنكار المنكر منها سواه مجاحدا مما أو جحد أحدهما صاحبه لاما فلم كذبها فالهما لا يفترقان ، ومتى أقر الوارث بأحدها ثبت نسب الآخر وإن أقر بنسب صغيرين دفعة واحدة ثبت نسبها على الوجه الذي يثبت به نسب الكبيرين المتجاحدين ، وهل يثبت على الوجه الآخر ? فيه احمالان (أحدهما) يثبت لا نه اقر به كل الورثة حين الاقرار ولم يجحده أحد فهو كالمنفرد (والثاني) لا يثبت لا ن أحدهما وارث ولم يتر بوافقة الآخر كما لوكانا صغيرين.

و مسئلة ﴾ (فان أقر بأحدهما بعد الآخر أعطى الاول نصف ما في يده) بنير خلاف وثبت مسبه لانه اقر به كل الورثة ويقف ثبوت نسب الباقي على تصديقه لأنه صار من الورثة ،ويسطى الثاني ثلث ما بقى في يده لانه الفضل فانه يقول نحن ثلاثة

[﴿] مسَّلَة ﴾ (وإن أفر بعض الورثة بام أة للبت لزمه من ارثها بقدر حصته) يعني يلزمه ما يفضل في يده لها عن حقه كما ذكرنا في الافرار.

[﴿] مسائل ﴾ من هذا الباب إذا خلف ثلاثة بنين فأثر أحدهم بأخ وأخت فعدته احد أخويه في الاخ والآخر في الاخت لم يثبت نسبها ويدفع المتر بالاخ اليه دبع ما في يده ويدفع المقربهما (المفنى والشرح الكبير) (٢٧) (الجزءالساج)

وابن ابن ابوه مفقود والمال في بد الابنتين فاختصموا الى القاضى فائه لا ينبغى القاضي أن يحول المال عن موضعه ولايقف منه شيئا سواء اعترفت الابنتان بفقده أو ادعنا موته وان كان المال في يد أبني فأقر بان الابن المفقود لم يعط الابنتان الا النصف أقل ما يكون لهما وإن كان المال في يد أجنبي فأقر بان الابن مفقود وقف له النصف في بديه وان قال الاجنبي قد مات المفقود لزمه دفع الثلثين الى البنتين ويوقف النات الابن بموت أبه فيدفع اليه الباقي والجهور على القول الاول

(ومن مسائل ذلك) زوج وأم وأخت وجد وأخ مفقود مسئلة الموت من سبعة وعشر بن لانها مسئلة الاكدرة ومسئلة الحياة من ثمانية عشر وهما يتفقان بالأ تساع فتضرب تسع إحداهما في الاخرى تكن أربعة وخمسين الزوج النصف من مسئلة الحياة والثاث من مسئلة الموت فيعطى الثلث و وللأم التسعان من مسئلة الموت والسدس من مسئلة الحياة فتعطى السدس والعجد ستة عشر سها من مسئلة الموت وتسعة من مسئلة المياة فيأخذ التسعة ، وللاخت ثمانية من مسئلة الموت وثلاثة من مسئلة الحياة فتأخذ ثلاثة ويبقى خمسة عشر موقوفة إن بان أن الاخ حي أخذ ستة وأخذ الزوج تسعة وإن بان ميئا أو مضت المدة قبل قدومه أخذت الام ثلاثة والاخت خمسة والجد سبعة ، واخذار الخبري أن المادة

اليها المن ما في يده ويدفع المقر بالاخت اليها صبع ما في يده ، فأصل المسئلة المائة أسهم ، سهم المقر يقسم بينها وبينه على تسعة ، له ستة ولها المائة ، وسهم المقر بالاغ بينها على أربعة له المائة والمنه مهم ، وسهم المقر بالاغ بينها على أربعة في سبعة في سبعة أنه ستة ولها سهم وكلها متباينة فاضرب أربعة في سبعة في تسعة أم في أصل المسئلة المكن سبعائة وستة وخسون، للمقربهما ستة في أربعة في سبعة مائة وأمانية وستون ، والمقر بالاخ المائة أربعة في تسعة مائة وستون ، والمقر بالاخ المائة في سبعة في تسعة مائة المائة المائة وستون ، والمقر بالاخ المائة والمعمل في أربعة في سبعة سبعة في تسعة المائة وستون في بيعة عانية وعشرون ، وسهم في أربعة في سبعة عانية وعشرون ، والمائة ابن وابع لم يصدقه في واحد منها كان أصل المسئلة من أربعة أسهم ، سهم على أحد عشر وسهم على تسعة وسهم على خسة وسهم ينفرد به الجاحد فتصح من أربعة أسهم ، سهم على أحد عشر وسهم على تسعة وسهم على خسة وسهم ينفرد به الجاحد فتصح المسئلة من الله و تسمائة وعانين سهما وطريق العمل فيها كالتي قبلها ،

(فسل) إذا خلف بنتاً وأختاً فأقرتا بصغيرة فقالت البنت هي أخت وقالت الاخت هي بنت فلها ثلث ما في يد الاخت لا غير .

وهذا قول ابن أبي ليل ولحمد بن الحسن واللؤلؤي وبحبى بن آدم تخبيط كثير يطول ذكره وإل خلف امرأة وبناً وأختاً فأقررن بسنديرة فقالت المرأة هي امرأة وقالت البنت هي بنت وقالت الاخت هي اخت فقال الحبري تسطى ثلث المال لانه أكثر ما يكن أن يكون لها ويؤخذ من المقرات

إذا مضت ولم يتبين أمره أن يقسم نصيبه من الموقوف على ورثته فانه كان محكوما عمياته لانها البقين وانما حكنا يمونه بمضى المدة

ولنا أنه مال موقوف لن ينتظر عن لا بم حاله فاذالم تدبين حياته لم يكن لورثته كالموقوف المحمل و والرثة أن يصطلحوا على التسعة قبل مضي المدة ، زوج وأبران وابنتان منقود تان مسئلة حيانهما من خمسة عشر م في ثلاثة عشر وفي موسهما من ستة فتضر ب ثلث الستة في خمسة عشر م في ثلاثة عشر و تقف وتسعين ثم تعملي الزوج والا بوبن حقوقهم من مسئلة الحياة مضروبا في اثنين ثم في ثلاثة عشر و تقف الباق ، وإن كان في المسئلة ثلاثة مفقود ون عملت لهم أربع مسائل، وإن كانوا أربعة عملت لهم خمس مسائل وعلى هذا، وإن كان المفقود بحجب ولا يرت كزوج وأخت من أبوبن وأخت من أب وأخ لما مفقود وقفت السبع بينهما وبين الزوج والاخت من الابوبن وقبل لا يوقف ههنا شي، وتعلى الاخت من الاب السبع لانها لا تعجب بالشك كا لا ترث بالشك والاول أصح لان دفع السبع اليها نوريث بالشك وليس في الوقف حجب يقبنا أغا هو نوقف عن صرف المال إلى إحدى الجهتين المشكوك فيها وبعارض وليس في الوقف حجب يقبنا أغا هو نوقف عن صرف المال إلى إحدى الجهتين المشكوك فيها وبعارض وليس في الوقف حجب يقبنا أغا هو نوقف عن صرف المال إلى إحدى الجهتين المشكوك فيها وبعارض وليس في الوقف حجب يقبنا أغا هو نوقف عن حرف المال إلى إحدى الجهتين المشكوك فيها وبعارض وليس في الوقف عن عال إن اليقين حياته في عمل على أنه حي ويدفع المال إلى الزوج والاخت من الابوبن والتوسط عا ذكر ناه أولى والله أعلى الته عن صرف المال بن والتوسط عا ذكر ناه أولى والمه أعلى المالي ولا والم والمه أعلى المن والتوسط عا ذكر ناه أولى والمه أعلى المنال المنالة المالية والمنالة ألى والمنالة المالة ألى والمالة ألمالة ألى والمالة ألى والمالة ألى والمالة ألى المالة المالة ألى المالة المالة ألى المالة المالة ألى والمالة ألى المالة ألى المالة المالة ألى المالة المالة ألى والمالة ألى والمالة ألى المالة ألى والمالة أ

على حسب اقرارهن وقد أقرت لها البنت بأربعة أسهم من أربعة وعشرين وأقرت لها الاخت بأربعة وضف ، وأقرت لها المرأة بسهم ونصف وذلك عشرة أسهم لها مها نمانية وهي أربعة أخاصها فخذ لها من كل واحدة أربعة أخاس ما أقرت لها به واضرب المسئلة في خسة تكن مائة وعشرين ومنها تصح ، فاذا بلغت الصغيرة فصدقت احداهن أخذت منها نمام ما أقرت لها به وردت على الباقيتين ما أخذته مما لا تستحقه ، وهذا قول أبي حنيفة . وقال ابن ليلي يؤخذ لها من كل واحدة ما أقرت لها به فاذا بلغت فصدقت احداهن أمكست ما أخذ لها منها وردت على الباقيتين الفضل الذي لا تستحقه عليها ، وهذا القول أصوب إن شاء الله لان فيه احتياطاً على حقها .

ثلاثة اخوة لاب ادعت امرأة أنها أخت الميت لابيه وأمه فصدتها الا كبر وقال الاوسط مي أخت لام وقال الاصغر هي أخت لاب قان الا كبر بدفع اليهما نصف ما في يده ويدفع اليهاالاوسط مدس ما في يده ويدفع اليها الاصغر سبع ما في يده وتصح من ماثة وستة وعثمرين لان أصلمسئلتهم ثلاثة، فسئلة الا كبر من اثنين ومسئلة الثاني من ستة والثالث من سبعة والاثنان تدخل في الستة فتضرب ستة في سبعة تكن اثنين وأربعين فهذا ما في يدكل واحد منهم فتأخذ من الاكبر نصفه أحداً وعشرين ومن الاوسط سدسه سبعة ومن الاصغر سبعه ستة صار لها أربعة وثلاثون وهذا قياس قول ابن أبي ليلى ، وفي قول أبي حنيفة تأخذ سبع ما في يد الاصغر فيضم الى نصف ما يبد أحدهما وتضيفه الى ماييد الآخر وتقاسم الاوسط على ثلاثة عشر له عشرة ولها ثلاثة فتضم الثلاثة الى ماييد

(فصل) والاسير كالمنقود اذا انقطم خبره وإن عامت حيانه ورث في قول الجهور ، وحكي عن معيد بن المسيب أنه لايرث لانه عبسد ، وحكي ذلك عن النخمي وتتادة والصحيح الاول والكفار لا يلكون الاحرار والله أعلم

(فصل) في الغزويج في المرض والصحة، حكم النكاح في المرض والصحة موا، في صحة العقد وتوريث كل واحد منهما من صاحبه في قول الجهور ، وبه قال أبو حنية والشافعي رضي الله عنه وقال مالك أي الزوجين كان ربضا مرضا بخوفا حال عقد النكاح فالنكاح فالله لا يتوارثان به إلا أن يصيبها فيكون لها المسمى في ثلاثة مقدما على الوصية، وعن الزهري ويحيى بن سعيد مثله واختلف أصحاب مالك في نكاح من لم يرث كالامة والقمية فقال بعضهم يصح لان لا يتهم بقصد توريشاومنهم من أبطله لجواز أن تكون وارثة ، وقال ربيعة وابن أبي لبلى الصداق والميراث من الثلث ، وقال الاوزاعي النكاح صحيح ولا ميراث بينهما وعن القامم بن محد والحسن إن قصد الاضرار بورثته فالنكاح باطل وإلا فهو صحيح

ولنا أنه عقد معاوضة يصح في الصحة فيصح في المرض كالبيم ولانه نكاح صدر من أهله في محله

الأكبر وتقاسمه على ما بيده على أربعة لها ثلاثة وله سهم فاجعل ما في يد الاصغر أربعة عشر ليكون لسبعه نصف صحيح واضربها في ثلاثة عشر تكن مائة واثنين وبمانين فهذا ما بيدكل واحد مهم تأخذ من الاصغر سبعه وهو ستة وعشرون تفيم إلى ما بيدكل واحد من اخوته ثلاثة عشر فيصير معه مائة وشعون وتأخذ من الاوسط منها ثلاثة من ثلاثة عشر وهي خسة تضمها إلى ما بيده الاكبر يصر معه مائتان وأربعون فنأخذ ثلاثة أرباعها وهي مائة وثمانون ويبقى له ستون ويبتى للاوسط مائة وخسون وللاصط مائة

(فسل) إذا خلف ابناً فأقر بأخ ثم جحده لم يقبل جحده ولزمه أن يدفع اليه نصف ما يبده، فان أفر بعد جحده بآخر احتمل ان لا يلزمه له بنى الله لافضل في يده عرميرا نه وهذا قول ابن ابي ليلى وان كان لم يدفع الى الاول شيئاً لزمه ان يدفع اليه نصف ما يبده ولا يلزمه للآخر شيء لما ذكر نا ويحتمل ان يلزمه دفع النصف الباقي كله الى الثاني لانه فوته عليه وهو قول زفر وبعض البصريين ويحتمل ان يلزمه ثلث مافي يده للثاني لانه الفضل الذي في يده على تقدير كومم ثلاثة فيصير كما لو أفر بالثاني من غير جحد الاول ، وهذا احد الوجود لا محاب الشافمي، وقال اهر اق ان كان دفع الى الثاني ثملت الى الاول بقضاء دفع الى الثاني شماء عني يده وان كان دفعه بنير قضاء دفع الى الثاني ثملت جميع المال، وان خلف ابنين فأقر احده الم عجده ثم اقر بآخر لم يلزمه الثاني شيء لانه لافضل في يده وعلى الاحمال الثاني يدفع اليه نصف ما بقي في يده وعلى الاحمال الثان يلزمه دفع ما بقي في يده وعلى الاحمال الثان يلزمه دفع ما بقي في يده ولا يثبت نسب واحد منها في هذه الصورة ويثبت نسب المقر به الاول في المسئلة الاولى دون الثاني ولا يثبت نسب واحد منها في هذه الصورة ويثبت نسب المقر به الاول في المسئلة الاولى دون الثاني

بشرطه فيصخ كحال الصحة ، وقد روينا أن عبد الرحن بن أم الحكم تزوج في مرضه ثلاث نسوة أصدق كل واحدة النَّا ليضيق بهن على امرأته ويشركنها في ميرانها فأجيز ذلك . واذا ثبت صحة النكاح ابت الميراث بعموم الآية

(فصل) ولا فرق في ميراث الزوجين بين ماقبل الدخرل وبعده لعموم الآية، ولان النبي عَيَّا إِنَّ قَضَى لِبَرُوع إِنتَ اوشَقَ بِالمِبرَاثِ وَكَانَ زُوجِهَا مَاتَ عَنْهَا قَبَلَ أَنْ يَدْخُلُ بِهَا وَلَمْ يَغْرِضُ لَهُــا صداقا ، ولان النكاح صحيح ثابت فيورث به كا بعد الدخول

(فصل) فأما النكاح الفاسد فلا يثبت به التوارث بين الزوجين لانه ليس بنكاح شرعي واذا اشتبه من نكاحها فاسد بمن نكاحها صحيح فالمنقول عن أحد أنه قال فيمن تزوج أختين لايدري أيتهما تزوج أول فانه يفرق بينهما وتوقف عن أن يقول في الصداق شيئاءقال أبو بكر يتوجه على قوله أن يقرع بينهما ، فعلى هذا الوجه يقرع بينهما في الميراث إذا مات عنهما وعن النخمي والشعبي مابدل على أن المهر والميراث يقسم بينهن على حسب الدعارى والتنزيل كيراث الحنساني وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وقال الشانعي وضي الأعنه يوقف المشكوك فيمن ذاك حتى بصطلحن عليه أويتبين الامرفاو تزوج

(فصل) أذا مات رجل وخلف أبنين فمات أحدها وترك بنتا قاقر الباقي باخ له من أبيه ففي يده ثلاثة ارباع المال وهو يزعم ان له ربعاً وسدساً فيفضل في يده ثلث يرده على المقربه قان اقرت بهالبنت وحدها ففي يدها الربع وهي ترعم أن لها السدس يفضل في يدها نصف السدس تدفعه الى المقر له وهذا قول ابن ابي ليلي ، وقال ابوحنيفة ان اقر الاخ دفع اليه نصف مافي يده وان أفرت البنت دفعت اليه خسة اسباع مافي يدها لأنهازعم أن له ربعاً وسدساً وذلك خسة من أثنى عشرولها السدس وهو سعان فيصير الجميع سبعة لها منها سعمان وله خسة . بنتان وعممانت احداهما وخلفت ابنا وبنتا فأفرت البنت بخالة ففريضة الانكار من تسعة وفريضة الافرار منسبعة وعشرين لهــا منها سهمان وفي يدها ثلاثة فيدفع اليهاسهما ، وان اقربها الابن دفع اليهاسهمين، وأن أقرت بها البنت الباقية دفعت اليها التسم وأن اقر بهاالم لم يدفع اليها شيئاً ، وإن أقر الابن بخال له فسئلة الاقرار من أثنى عشر له منها سهمان وهما السدس يفضل في يده نصف تسم، وإن أقرت به اخته دفعت اليه ربع تسع، وإن أقرت به البنت البافية فلها الربع وفي يدها الثلث فتدفع اليه نصف السدس، وإن أقر بهالم دفع اليه جميع مافي يده . أينان مات احدهما عن بنت ثم اقرالباقيمنهما باملابيه ففريضة الانكار من أربعة للمقر منها ثلاثةارباعهاوفريضة الاقرار من اثنين وسبعين للمقر منهما اربعون يفضل في يده اربعةعشرسهماً يدفعها الىالمرأة التياقر بها وترجع بالاختصار الى ستة وثلاثين للمقر منهاعشرون وللبنت تسعة وللمقر لها سبعة،وأن افرت بهاالبنت فلها من فريضة الاقرار خمسة عشر سهماً وفي يدها الربح وهو عانية عشر يفضل في يذهاثلاثة تدفعها الى المقر لها، وإن أقر الابن بروجة لابيه وهي أم الميت الثاني فببيئلة الإقرار من حتة وتسمين لها منها

امرأة في عقد وأربعا في عقد ثم مات وخلف أخا ولم به لم أي العقد بن سبق فني قول أبي حنيفة كل واحدة تدعى مهراً كاملاينكره الاخ فتعطى كل واحدة نصف مهر ويؤخذر بمالباقي تدعيه الواحدة والاربع فيقسم الواحدة نصفه وللار بم نصفه ، وعند الشائمي رضي الله عنه أكثر ما يجب عليه أربعة مهور فيأخذ ذاك يوقف منها مهر ببن النساء الحس ديبقي ثلاثة تدعى الواحدة ربعها ميراثا وبدعي الاخ ثلاثة أرباعها فيوقف منها ثلاثة أرباعمهر بين النساء الخسوباقيها وهو مهران وربع بين الاربع وببن الاخ ثم يؤخذ ربع مابقي فيوقف بين النساء الحس والباقي للاخ ،وإن تزوج امرأة في عقد واثنتين في عقد و ثلاثًا في عقد و الم يعلم السابق فالواحدة نكاحها صحيح فلها مهرها ويبقى الشك في الحنس. فعلى قول أهل العراق لهن مهران بيقين والثالث لمن في حال دون حال فيكون لمن نصفه ثم يقسم ذلك بإنهن لكل واحدة نصف مهر ثم يؤخذ ربم الباقي لهن ميرأثا فالواحدة ربعه يقينا وتدعى نصف سدسه فتعطى نصفه فيصير لها من الربع سدسهوتمنه وذلك سبعة منأربعة وعشرين والاننتان يدعيان ثلثيه وهوستة عشرسهما فيعطين نصفه وهو عانية أسهم ، والثلاث يدعين الانة أرباعه وهو عانية عشر سهما فيعطين تسعه هذا قول محد بن الحسن

ستة وخسون وفي يده ثلاثة أرباع ففضل معه ستة عشر سهما يدفعها إلى المقر لهاويكون لهستةو خسون ولها سبتة عشر والبنت أربعة وعشرون وترجع بالاختار الى اثنى عشر لان سهامهم كلها تتفق بالأنمان فيكون للمقر سبعة وللمقر لها سهمان وللبنت ثلاثة ، وما جاء من هذا الباب،فهذا طريقه . ابوان.وابنتان اقتسموا التركة ثم أفروا بينت للميت فقالت قد استوفيت نصيبي من تركة ابي فالفريضة في الاقرار من عُمانية عشر للابوين سنة ولكل بنت اربعة فاسقط منها نصيب البنت المقربها يبقىاربعة عشر للابوين منها ستة وأغا اخذا ثلث الاربة عثىر وذلك اربعة اسهم وثلثا سهم فيبقى لهما فى يد البنتينسهم وثلث بأخذانها مهما فاضرب ثلاثة في اربعة عشر تكن اثنين واربعين فقداخذالا واناربعة عشروهما يستحقان ثمانيةعشر يبق لهما اربعة، يأخذانها منهما ويبقى للابنتن اربعة وعشرون، وأن قالت قداستوفيت نصف نصيى فاسقط سهمين من ثمالية عشر يبقى ستة عشر قد اخذا ثلثها خمسة وثمثا وبقى لهما ثلثا سهم فاذا ضربتها في ثلاثة كانت ثمانية واربسين قد أخذا منها ستة عشر يبقي لهما سهمان

﴿مسئلة﴾ (أذا قال مات أبي وانت اخي فقال هو ابي ولست بأخي لم يقبل انكاره لانه نسب الميت اليه بانه أبوه وأقر بمشاركة المقر له في ميراثه بطريق الاخوة فلما أنكر أخوته لم يثبيت أقراره به وبتيت دعواً. أنه أبوه دونه غير مقبولة كما لو أدعىذلك قبل الاقرار. قاما انقال مات أبوك وأنا أخوك فقال لست بأخي فالمال للمقر له وذلك لانه بدأ بالاقرار بان هذا الميت ابوه فثبت ذلك له ثم ادعى مشاركته بعد ثبوت الابوة للاول فاذا انكر الاول اخوته لم تقبل دعوى هذا إلمقر

﴿ مسئلة ﴾ (فان قالما تتزوجتي وانت اخوها فقال لست بزوجها فهل يقبل! نكاره? على وجهين)

وعلى قول أبي حنيفة و أبي يوسف تقسم السبعة عشر بين الثلاث والاثنتين نصفين فيصير الربم من ثمانية وأربعين سبما ثم تضرب الاثنين في الثلاث ثم فى الممانية واربعين تكن ماثنين و ثمانية وثمانين فبذا ربع المسال ، وعند الشافعي رضي الله عنه تعطى الواحدة مهرها ويوقف ثلاثة مهور : مهران منها بين الحس ومهر تدعيه الواحدة والاثنتان ربعه ميراثا وتدعيه الله الواحدة ونصف تدعيه الاخرى ميراثا وتدعيه الى الواحدة ونصف سمسه بين الواحدة والثلاث موقوف وثلثاه بين الثلاث والاثنتين موقوف الفلات المبرات المؤوف المناه بين الثلاث والمدة من الثانتين موقوف المناه واحدة من الاثنتين طلب أحد الفريقين لم يدفع اليه شي ، عوان طلبت واحدة من الثلاث وواحدة من الاثنتين دفع اليم المبراث والمله واحدة من الاثنتين واثنتان من الثلاث أو انتلاث وواحدة من الاثنتين دفع اليمن ثلثه ، والموشورة الافل واثن وطي واحدة منهن لم يكن ذلك تعيينا لما وهذا قول الشاني رضى الله عنه ، وللموشورة الافل وان وطي واحدة منهن لم يكن ذلك تعيينا لما وهذا قول الشاني رضى الله عنه ، وللموشورة الافل من للسمى أو مهر المثل فيكون الفضل بينهما موقوفا ، وعلى قول أهل العراق يكون تعيينا ، قان كانت من اللائنين صح نكاحها وبطل نكاح الثلاث ، وأن كانت من الثلاث بطل نكاح الاثنين عن كانت من الاثنتين حين الاثنتين عن الاثنين عن الاثنين صح نكاحها وبطل نكاح الثلاث ، وأن كانت من الثلاث بطل نكاح الاثنين،

وهذه المسئلة تشبه الاولى من حيث انه نسب الميتة اليه بالزوجية في ابتداء اقراره كمانسب الابوة اليه في قوله مات ابي، وتفارقها في ان الزوجية من شرطها الاشهاد، ويستحب الاعلان بهاو اشهارها فلا تكفى ويمكن اقامة البينة عايها بخلاف النسب فانه انما يشهد عليه بالاستفاضة غالباً

(فصل) اذا اقر من اعيات له المسئلة بمن يريل الهول كزوج واختين اقرت احداهما باخ لها فاضرب مسئلة الاقرار وهي عمانية في مسئلة الانكار وهي سبعة تكن سنة وخسين للمنكرة من مسئلة الانكار سبعة الانكار سبعان في مسئلة الاقرار حدة عثمر وللمقرقسم من مسئلة الاقرار في مسئلة الانكار سبعة يقي يدها تسمة، فإن انكر الزوج دفتها الى اخبها المقر به وتعطي الزوج ثلاثة من مسئلة الانكار في مسئلة الاقرار اربعة وعشرون، فإن اقر الزوج به فهو يدعى عام النصف أربعة والاخ يدعى أربعة عشر تكن عمانية عشر والسهام المقر بها تسمة فإذا قسمها على النهائية عشر فلازوج منهاسهان وللاخ حبعة فإن اقرت الاحتاث به وانكر الزوج دفع الى كل اخت سبعة والى الاخ اربعة عشر يبقى اربعة يقران علم تصديق المقر له (والثاني) يصطلح عليها الزوج والاحتان له نعقها ولما نصفها لابها لاغرج عنهم المدم تصديق المقر له (والثاني) يصطلح عليها الزوج والاحتان له نعقها ولما نصفها لابها لاغرج عنهم ولاشيء فيها للاخ لابه لامحتمال كون له فيها شيء بحال (الثالث) يؤخذ الى يبت المال لانه مال لم يثبت له مالك، ومذهب الي حنيفة في الصورة الاولى ان اذكر الزوج اخذت المقرة سهيها من سبعة فقسمتها بين اخبها وبنها على ثلاثة فتضرب ثلاثة في سبعة تكن احدى وعشرين لها منها سنة لها سعمان ولاخ بهار بهة والذبار بهة والذب المنه المنه سبعة الزوج اربعة والاخ سمان وان اقرال اقرارة بها المنها المنه الى سبعها تكن خسة واقتساها ينهم على سبعة الزوج اربعة والاخ سمان وان اقرال المنها على سبعة الزوج أربعة والاختمال وان اقرال النه المنها المنه الى سبعها تكن خسة واقتساها ينهم على سبعة الزوج اربعة والاختمال والاخ سمان

وانوطي، واحدة من الاثنتين وواحدة من الثلاث صع نكاح الفريق المبدو، بوط، واحدة منه والموطو، قالي لم يصع نكاحها مهر مثلها ، قان أشكل أيضا أخذ منه اليقيز وهومهران مسميان ومهر مثل ويبقى مهر مسمى تدعيه النسوة وينكره الاخ فيفسم بينهما فيحصل النسوة مهر مثل ومسهيان و نصف منها مهر مسمى ومهر مثل يقسم بين المناو الماتيات لكل واحدة نصف مسمى والميراث على ما نقدم وعند الشافي الاحكم الوط، في التدبين، وهل يقوم تميين الوارث مقام تعبين الزوج ? فيه قولان على ما نقدم ويبقى مسمى ومهر مشل الموطو، تين تعملى كل واحدة الاقل من المسمى أو مهر المثل و بقضائفضل بينهما ويبقى مسميان ونصف يقف أحدهما بين الثلاث اللاتي الم بوطأن وآخر بين انثلاث والاثنتين والميراث على مانقدم

وحكي عن الشعبي والنخي فيمن له أربع نسوة أبت طلاق إحداهن ثم نكح خامسة ووات ولم يعد أيتهن طلق فلخامسة ربع الميراث وللاربع ثلاثة أرباعه بينهن و وقدا مذهب أي حنيفة اذا كان نكاح الحامسة بعد انقضاء عدة المطلقة ، ولو أنه قال بعد نكاح الحامسة إحدى نسائي طالق ثم نكح سادسة ثم مات قبل أن يبين فلسادسة ربع الميراث والخامسة ربع ثلاثة لأ رباع الباتي وما بتي أبين الاربع الاول أرباعا وفي قول الشاني رضى الله عنه ماأشكل من ذلك موقوف على ماتقدم

واللاخت سهم وأضرب سبعة في سبعة لكن تسعة واربعين ومنهاتصح للمنكرةسهمان في سبعة اربعةعشر والزوج اربعة في خمسة وللاخ سعمان في خمسةوالمقرة سهم في خمسة

﴿ مسئلة ﴾ (فان كان معهم اختان من ام فسئلة الانكار من تسعة ومسئلة الاقرار من اربعة وعشرين وهما يتفقان بالاثلاث اذا ضربت وفق احداها في الاخرى تكن اثنين وسبعين الزوج من مسئلة الانكار ثلاثة في وفق مسئلة الافرار اربعة وعشرون وللاختين من الام سعات في عمانية سئة عشر والمنكرة كذلك والمقرة سهم من مسئلة الاقرار في وفق مسئلة الانكار ثلاثة يبقى في يدها ثلاثة عشر اللاخمنها ستة ضعف سهمها يبقى سبعة اسهم لا يدهيها احد ففيها الاوجه الثلاثة التي ذكرناها)

(احدها) تقر في يد المقرة (والتاني) تؤخذ الى بيت المدال (والثالث) يقسم بين الزوج والمقرة والاختين من الام على حسب ما يحتمل انه لهم لان هذا المال لا يخرج عنهم فان المقرة ان كانت صادقة فهو الزوج والاختين من الام وإن كذبت فهو لها وإن كان لهم لا يخرج عنهم قسم بينهم على قدر الاحمال كما قسمنا الميراث بين الحنثي ومن معه على ذلك. فعلى هذا يكون المعقرة النصف والزوج والاختين النصف بينهم على خسة لان هذا في حال المعقرة وفي حال الهما فقسم بينهم معلى غيم محدل نصف الزوج والاختين بينهم على خسة لان له النصف والمما الثلث وذلك خسة من ستة فتقسم السبعة نصف الزوج والاختين بينهم على عشرة المقرة خسة والزوج ثلاثة والاختين سهمان، فاذا أردت تصحيح المسئلة الاسهم بينهم على عشرة المعقرة في عشرة من اثنين وسبعين مضروب في عشرة فاضرب المسئلة وهي اثنان وسبعون في عشرة ، ثم كل من له شيء من اثنين وسبعين مضروب في عشرة

﴿ فصل في الطلاق ﴾

اذا طلق الرجل امرأنه طلاقا على رجعتها في عدمها لم يسقط التوارث بينهما مادامت في العدة موا. كان في المرض أو الصحة بغير خلاف نعلمه ، وروي ذقك عن أبي بكر وهم وعبان وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم وذقك لان الرجعية زوجة يلحقها طلاقه وظهاره وابلاز ويملك امساكها بالرجعة بغير رضاها ولا ولي ولا شهود ولا صداق جديد ، وان طلقها في الصحة طلاقا باثنا أو رجعيا فبانت بانقضا، عدمها لم يتوارثه اجماعا ، وان كان الطلاق في المرض الحوف ثم مات من مرضه ذقك في عدمها ورثنه ولم يرثها ان ماتت ، يروى هذا عن عمر وعثمان رضي الله عنما وبه قال عروة وشر بح والحسن والشعبي والثوري وابو حنيفة في أهل المراق ومالك في أهل المدينة وابن أبى وهو قول الشافعي رضى الله عنه القديم

وروي عن عتبة بن عبد الله بن الزبير لاترث بتوتة وروي ذلك عن علي وعبد الرحمن بن عوف وهرقول الشافعي الجديد لانها بائن فلا ترث كالبائن في الصحة او كالوكال الطلاق باختيارها ولان أسباب لميراث محصورة في رحم و نكاح وولا. وليس لها شي. من هذه الاسباب

رمن له شيء من عشرة مضروب في سبعة وان صدقها الزوج فهو يدعي أنني عشر تمام النصف والآخ بدعي سنة تكن نما نية عشر والثلاثة عشر لا تنقسم عليها ولا توافقها فاضرب المسئلة في نمانية عشر تكن ألفاً ومائتين وسنة وتسمين ثم كل من له شيء من أثنين وسبعين مضروب في ثمانية عشر ومن له شيء من ثمانية عشر مضروب في ثمانية عشر أربعائة واثنان شيء من ثمانية عشر ماثنان عانية وثمانون وللمنكر كذلك وللمقرة ثلاثة في ثمانية عشر أربعة وخسون وللزوج أثنا عشر في ثلاثة عشر ماثة وستة وخسون وترجع بالاختصار إلى ماثنين وسنة عشر لان السهام كاما تنفق بالأسداس وعلى هذا تعمل ماوردعليك من هذه المسائل إذا فهمتها إن شاه الله تمالي

(فصل) امرأة وعم ووصى لرجل بثلث ماله فأقرت المرأة والدم أنه أخو المبت فصدقها ثبت نسبه واخذ ميراثه وان أقرت المرأة وحدها فلم يصدقها المقر به لم يؤثر اقرارها شيئاً وإن صدقها الاح وحده فللمرأة الربع بكاله الا أن تجيز الوصية وللمم النصف ويبقى الربع يدفع الى الوصي وانصدقها الدم ولم يصدقها الوصي فله الثاث وللمرأة الربع والباقي يقر به العم لمن لا يدعيه ففيه الاوجه الثلاثة التي ذكر ناها وإن أقر به العم وحده فصدقه الموصى له أخذ ميراثه وهو ثلاثة أرباع وللمرأة السدس ويبقى نصف السدس فيحتمل أن يكون لها لان الموصى له يعترف ببطلان الوصية أو وقوفها على إجازة (المنهى والشرح المكير) (المنهى والشرح المكير)

ولذا أن عثمان رضي الله عنه ورث تمساضو بنت الاصبغ الكلبية من عبد الرحم بن عوق وكان طلقها في مرضه فيتهما واشتهر ذاك في الصحابة الم ينكر فكان اجماعا ولم يثبت عن علي ولا عبد الرحمن خلاف في هذا بل قد روى عروة عن عمان أنه قال لعبدالرحمن لان متلاور شها منك قال قدعلت ذاك وماروي عن ابن الزبير ان صح فهو مسبوق بالاجاع ولان هدا قصد قصداً فاسداً في الميراث فعورض بنتيض قصده كالقاتل القاصد استعجال الميراث بعاقب بحرمانه اذا ثبت هذا فالمشهور عن أحمد أنها ترثه في العدة وبعدها مالم تنزوج قال أبو بكر لا مختلف قول أبي عبدالله في المدخول بها اذا طلقها المريض أنها ترثه في العدة وبعدها مالم تعزوج روى ذلك عن الحسن وهو قول البتي وحميد وابن أبي ليلي وبعض البصريين وأصحاب الحسن ومالك في أهل المدينة وذكوعن أبي بن كعب لما روى أبر سلمة بن عبد الرحن أن اباه ضلق أمه وهومريض فحات فورثته بعد انقضاء العدة ولان مبب توريثها فواره من عبرائها وهذا المثى لا يزول بانقضاء العدة ، وروي عن أحمد ما لعدة ولان مبب توريثها فواره من عبرائها وهذا المثى لا يزول بانقضاء العدة ، وروي عن أحمد ما يدل على أنها لا ترث بعد العدة قانه قال في رواية الاثرم بلزم من قال له أن يته وج أربعا قبل انقضاء عدة مطقاة أنه لو طاق أربعا نسوة في مرضه ثم تزوج أربعا ثم مات من مرضه ذلك ان البان يرثكه عدة مطقاة أنه لو طاق أربعا نسوة في مرضه ثم تزوج أربعا ثم مات من مرضه ذلك ان البان يرثكه

المبرأة ولم تجزها ويحتمل الاوجه الثلاثة وإن لم يصدقه أخذ انثلثبالوصية وأخذت المرأة السدس بالميراث ويبقى النصف في الاوجه الثلاثة والله سبحانه وتعالى أعلم

بابميراث القاتل

(كل قتل مضمون بقصاص أو دية أو كفارة يمنع الفائل ميراثالمقتول سواه كانالقتل عمداً أوخطأ يجاشرة أو سبب صغيراً كان الفائل أو كبيراً أو مجنوناً)

لا يوث قاتل العمد وقد أجمع عليه أهل العم إلا ما حكى تن سعيد بن السيب و ابن جبير أنهما ورثاه وهو رأي الخوارج لان آية الميراث تتناوله بسمومها فيجب العمل بها ولا نمويل على هذا القول الشذوذه وقيام الدليل على خلافه فان عمر رضي الله عنه أعطى دية ابن قتادة المذحيجي لاخيه دون أبيه وكان حذفه بسيف فقتله واشتهرت هذه القصة بين الصحابة فلم تذكر فكانت اجماعا وقال عمر سمعت رسول الله والله عن جده عن النبي لفاتل شيه » رواه مالك في موطئه والامام أحمد بسنده وروى عمر و بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي عن مورواه ابن اللبان باسناده ورواهما ابن عبد البر في كتابه وروى ابن عباس قال الرسول الله والله والله عن قتل قتل عنه وان كان والده أو ولده فليس لفائل ميراث واده الامام أحمد باسناده ولان توريث الفائل يفضي الى تكثير الفتل لان الوارث ر بما استمجل موت وروثه ليأخذ ماله كا فعل الاسرائيلي الذي قتل عمه فأزل الله تعالى فيه قصة البقرة و يقال ماورث قاتل موروثه ليأخذ ماله كا فعل الاسرائيلي الذي قتل عمه فأزل الله تعالى فيه قصة البقرة و يقال ماورث قاتل موروثه ليأخذ ماله كا فعل الاسرائيلي الذي قتل عمه فأزل الله تعالى فيه قصة البقرة و يقال ما ورث أهل المناس وهو اسم الفتيل فأما الفتل خطأ فذهب كثير من أهل الملم إلى أن الفائل لا يرث أيضاً نس

كابن فيكون مسلما برئه تمان نسوة وهذا النول يلزم منه توريث ممان وتوريثها بعد العدة يلزم منه ذلك ولانه قال في المطلقة قبل الدخول لا ترث لانها لا عدة لها وهذه كذلك فلا ترث وهذا قول عروة وأي حنيفة وأصحابه وقول الشافي القديم لانها تباح لزوج آخر فلم ترثه كالوكان في الصحة ولان توريثها بعد العدة يفضي الى توريث أكثر من أربع نسوة فلم مجز ذلك كا لو تزوجت وان تزوجت المبتوتة لم ترثه سواء كانت في الزوجية أو بانت من الزوج الثاني هذا قول أكثر أهل العلم وقال مالك في اهل المدينة ترثه لما ذكر نا الروانة الاولى ولانها شخص يرث بم انتناء الزوجية قورث معها كسائر الوارئين .

ولذا أن هذه وارثة ،نزوج فلاترث زوجا سواه كسائرالزوجات ولانالتوراث منحكم النكاح فلايجوز اجماعه مع نكاح آخر كالعدة ولأنها فعلت باختيارها ما ينافي نكاح الاول لها فأشبه ما لوكان فسنخ النكاح من قبلها .

(فصل) ولو صبح من سرضه ذلك ثم مات بعده لم ترثه في قول الجهور وروي عن النه عي والشعبي والشعبي والشوي و ذفر أنها ترثه لانه طلاق مرض تصد به الفرار من المبراث فلم ينعه كا لو لم يصبح .

عليه أحمد بروى ذلك عن عمر وعلي وزيد وابن مسمود وابن عباس وروي نحوه عن أبي بكر رضي الله عنهم وبه قال شريح وعروة وطاوس وجابر بن زبد والنخبي والثوري والدمبي وشريك والحسن أبن صالح ووكيع ويحبى بن آدم والشافعي وأصحاب الرأي وذهب قوم الى أنه يرث من المال دون الدية روي ذلك عن سعيد بن المسيب وعمرو بن شعيب وعطاء والحسن وبحاهد والزهري ومكحول والاوزاعي وابن أبي ذئب وأبي ثور وابن المنذر وداود وروي نحوه عن على لان ميرا ثه ثابت بالكتاب والسنة تخصص قائل العمد بالاجماع فوجب البقاء على الظاهر فيا سواه

ولنا الاحاديث المذكورة ولان من لا يرث من الدية لا يرث من غيرها كقاتل الممد والمخالف في الدين ، والعمومات مخصصة بما ذكرناه فعلى هذا القتل المانع من الميراث هو القتل بغير حق كالعمد وشبه العمد والحطأ وما أجري بجراه كالقتل بالسبب وقتل الصبي والمجنون والنائم وكل قتل مضمون بقصاص أو دية أو كفارة.

(مسئلة) (فأما ما لا يضمن بشيء من هذا القتل قصاصاً أو حدا أو دفعاً عن نفسه وقتل المادل الباغي والباغي المادل فلا يمنم وعنه لا يرث المادل الباغي ولا الباغي المادل فيخرج منه أن كل قاتل لايرث المادل الباغي على ما ذكر نا فأما ماليس بمضمون فلا يمنم وجملة ذلك أن القتل المانع من الارث ما كان مضموناً على ما ذكر نا فأما ماليس بمضمون فلا يمنم الميراث كالقتل قصاصاً وحداً ودفعاً عن نفسه وقتل المادل الباغي أو من قصد مصلحة موليه بماله فه من سقي دواء أو بط خراج فات أو من أمره المسان عاقل كبير بيط خراجه أو قسلم سلمة منه فات بذلك ورثه في ظاهر المذهب قال أحد اذا قتل الباغي المادل في الحرب يرثه وعن أحد أن المادل بذلك ورثه في ظاهر المذهب قال أحد اذا قتل الباغي المادل في الحرب يرثه وعن أحد أن المادل

وانا أن هذه بائن بطلاق في غير مرض الموت الم ترثه كالمطلقة في الصحة ولان حكم هــذا المرض حكم الصحة في العطابا والاعتاق والاقرار فكذلك في الطلاق وما ذكروه يبطل بما إذا قصد الفرار بالطلاق في صحته

(فصل) ولو طلق امرأته ثلاثاً في مرضه قبل الدخول بها فقال أبو بكر فيها أربعر وايات (احداهن) لها الصداق كاملا والميراث وعليها العدة اختارها أبو بكر وهو قول الحسن وعطاء وأبي عبيد لان الميراث ثبت للمدخول بها لفراره منه وهذا فار وإذا ثبت الميراث ثبت وجوب تكيل الصداق وينبغي ان تكون العدة عدة الوقاء لانا جعاناها في حكم من توفي عنها وهي زوجة ولان الطلاق لا يوجب عدة على غير مدخول بها (الثانية) لها الميراث والصداق ولا عدة عليها ، وهو قول عطاء لان العدة حق عليها فلا يجب بغراره (والثالثة) لها الميراث ونصف الصداق وعليها العدة وهذا قول مالك في رواية أبي عبيد عنه لان من ترث بجب أن تعتد ولا يكمل الصداق لان الله تعالى نص علي تنصيفه بالطلاق قبل المسيس عنه لان من ترث بجب أن تعتد ولا يكمل الصداق لان الله تعلى نص علي تنصيفه بالطلاق قبل المسيس ولا تجوز مخالفته والرابعة لاميراث لها ولاعدة عليها ولها نصف الصداق وهوقول جابر بن زيد لا ميراث لها ولا عدة وأبي حنيفة والشافعي وأكثر أهل العلم قال احمه قال جابر بن زيد لا ميراث لها ولا عدة

اذا قتله الباغي في الحرب لا يرثه ونقل محمد بن الحسكم عن أحمد في أربعة شهود شهدوا على أختهم بالزنا فرجمت فرجعوا مع الناس يرثونها هم غير قتلة وعن أحمد رواية أخرى تدل على أن القتل يمنع الميراث بكل حال قانه قال في رواية ابنيه صالح وعبد الله لا يرث الباغي المادل ولا العادل الباغي وهذا يدل على أن القتل يمنع الميراث بكل حال وهو ظاهر مذهب الشافعي أخذاً بظاهر الحديث ولانه قاتل يدل على أن القتل يمنع الميراث كقتل الصبي والمجنون فأشبه الصبي والمجنون وقال أبو حنيفة وصاحباه كل قتل لا يأثم فيه لا يمنع الميراث كقتل الصبي والمجنون والنائم والساقط على انسان من غير اختيار منه وسائق الدابة وقائدها وراكبها اذا قتات بيدها أو فيها قانه يرثه لانه قتل غير متهم فيه ولا اثم فيه أشبه القتل في الحد

ولنا على أبي حنيفة وأصحابه عموم الاخبار خصصنا منها القتل الذي لايضمن فني ماعدا. تبقى على مقتضاها ولانه قتل مضمون فيمنع الميراث كالخطأ

وثنا على الشافعي أنه فعل مأذون فيه فلم يمنع الميراث كما لو أطعمه أو سقاء باختياره فافضى الى تلفه ولانه حرم الميراث في محل الوفاق كيلا بفضي الى انحاد الفتل الحرم وزجراً عن اعدام النفس المعسومة وفي مسئلتنا حرمان الميراث يمنع إقامة الحدود الواجبة واستيفاه الحقوق المشروعة ولا يفضي الى امجاد قتل محرم فهو ضد ما ثبت في الاصل ولا يصح القياس على قتل الصبي والمجنون لانه قتل الى امجاد قتل محرم وتفويت نفس معسومة والتوريث يفضي اليه محلاف مسئلتنا اذا ثبت هذا فالمشارك في القتل في المبراث كالمنفرد لانه يلزمه من الضان محسبه فلو شهد على موروشه مع جماعة ظلما فقتل لم برثه وان شهد مجق ورثه لانه غير مضمون

عليها. قال الحسن ترث قال احد اذهب الى قول حابر وذلك لان الله تعالى نص على تنصيف الصداق رنني العدة عن المطلقة قبل الدخول بقرله تعالى (وإن طلقتموهن من قبل أن نسرهن وقد فرضتم لمن فريضة فنصف وأفرضتم وقال تعالى (ياأمها الدن آمنوا اذا فكعتم للؤسنات مم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها) ولا يجوز مخالفة نص لكتاب بالرأي والتحكم. وأما الميراث فانهـا ليست برّوجة ولامعندة من نكاح فأشبهت المطلقة في الصعة والله أعلم . ولو خلابها وقال لما أطأها وصدقته فلها الميراث وعليها العدة للوفاة ويكل لها الصداق لان الحلوة تكفي في ثبوت هذه الاحكام وهذا قول أبي حنينة وأصحابه

(فصل) ولو طلق المدخول بها طلاقا رجميا ثم مرض في عدتها ومات بعدانقضائها لم ترثه لانه طلاق صحة ، وإن طلقها واحدة في صحته وأبانها في مرضه ثم مات بعد انقضاء عدتها فجكها حكم مالو ابتدأ طلاقها في مرضه لانه فر من ميرائها فان طلقها واحدة في صحته وأخرى في مرضه ولم يبنها حنى بانت بانقضاء عدتها لم ترث لان طلاق المرض لم يقطع ميرائها ولم يؤثر في بينونتها

(فصل) أربعة اخوة قتل أكبر همالنا ني ثم فتل النالث الاصغر سقط القصاص عن الاكبر لإن معرات الثاني صارئانا لثو الاصنر نصابين فلماقتل الثالث الاصنر إيرته وورثه الاكير فرجع اليه يصف دم نفسه وميراث الاصغر جميعه فسقط عنه القصاص ايراثه بعض دم نفسه وله القصاص على الثالث ويرثه في ظاهر المذهب قان اقتص منه ورثه وورثأخوته الثلاثة ولو أن اثنين قتل أحدهما أحداً بوبهما وهما زوجان ثم قتل الآخراً با الاتخو سقط القصاص عن الاول ووجب على القائل الثاني لان الاول لما قتل أباه ورثماله ودمه أخره وامه فلما قتل الثاني المهورثها قاتل الاب فصار له من دم نفسه عنه فسقط القصاص عنه قلك وله القصاص على الآخر فان قتله ورثه في ظاهو المذهب وان جرح أحدهما أباه والآخر امه ومانافي حال واحدة ولا وارث لهاسواها فلكلواحدمنها مال الذي لم يقتله ولكلواجد منها القصاص على صاحبهواللك لو تتلكل واحد منها أحد الابرين ولم يكونا زوجين فلكل واحد منها القصاص على اخية الا أنه لا يمكن أحدهما الاستيفاء الا بابطال حق الآخر فيسقطان وانعفي أحدهما عن الاخر فللاخر قتل العافي وبرثه في الظاهر ، إن بادر أحدهما فقتل أخاه سقط انقصاص عنه وورثه في الظاهر وبجتمل أن لا يرثه ويجب القصاص عليه لان القصامين لما تداويا وتعذر الجم بين استيفائهما مقط فلم يبق لهماحكم فيكون المستوفى منهما متعدبا بامتيفائه فلايرث أخاه وبجبالقصاص عليه بقته وانأشكل كجنية موت الابوين وادعى كل واحد منهما أن قتيله أولهما موتا خرج في توريثهما ما ذكرنا في الفرق من توريث كل واحد من الميتين من الآخر ثم يوث كل واحد منهما بعض دم نفسه فيسقط القصاص عنهما ومن لا يرى ذلك (فصل) وإن طلقها ثلاثا في مرضه فارتدت ثم أسلمت ثم مات في عدتها ففيه وجهان (أحدهما) ترثه وهر قول مالك لانهما مطلقة في المرض أشبه مالو لم ترتد (وانثاني) لاثر ثه وهر قول أبي حنيفة والشافعي لاتها فعلت ماينافي النكاح أشبه مالو تزوجت ولو كان هو المرتد بم أملم ومات ورثته، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وقال الشافعي رضي الله عنهم لانرثه

ولنا أنها مطافة في المرض لم تفعل ماينافي نكاحها مات زوجها في عدتها فأشبه مالو لم ترند، ولو ارند أحد الزوجين بعد الدخول من غير طلاق ثم عاد إلى الاسلام قبل انقضاء العدة ورثه الآخر وإن المنا لان النكاح باق فان انقضت العدة قبل رجوعه انفسخ النكاح ولم يرث احدهما الآخر، وإن المنا أن الفرقة تتعجل عند اختلاف الدبن لم يرث أحدهما الآخر ويتخرج أن يرثه الآخر اذا كان ذلك في مرض موته لانه تحصل به البينونة فأشبه الطلاق وحر قول مالك ، وقال أبو حنيفة وأصحابه اذا ارتدت المرأة ثم مانت في عدتها ورثها الزوج

(فصل) أذا طلق المدلم المريض زوجتدالامة و الذمية طلاقاً باثنا ثم أسلمت الذمية وعتقت الامة

ظلمراب فيها كاني قبلها ويحتمل أن يسقط القصاص بكل حال لاشبهة والله أنهم ويكون الحكل واحد منهما دية الآخر وماله

بابميراث المعتق بمضه

لا يرث المبدولا يورث سوا. كان قنا أو مدبراً أو كانبا أو أم وقد. قال شيخنا لا أعلم خلاة في أن العبد لايرث إلا ماروي عن ابن مسعود في رجـل مات وبرك أبا مملوكا يشترى من مله ويعتق ويرث وقاله الحدن وحكي عن طاوس أن العبد برث ويكون ما رثه نسيده ككسبه وكما لو رصى 4 ولانه تصع الوصية له فيرث كالحل

ولنا أن فيه نقصاً منع كونه موروثا فمنع كونه وارثا كالرتد ويفارق الوصية قانها تصح لمولاه ولا مهرات له وقياسهم ينتقض بمختلني الدين ، وقول ابن مسعود لا يصح لان الاب رقيق حين موت ابنه فل برثه كسائر الاقارب وذلك لان الميراث صار لاحله بالمرت فلم ينتقل عنهم الى غيرهم وأجعوا على أن المحلك لا يورث لانه لا علك بالمحلك فلمكه ناقص غير مستقر ول المحلك لا يورث لا يورث لا يورث لا يورث لا يورث لا يورث المحلك عن رقبته بدليل قوله عليه الصلاة والسلام و من باع عبداً وله مال فماله يهائم إلا أن يشترطه المبتاع، ولان السيد أحق عنافعه واكتسابه في حياته فكذلك بمديماته وممن روي عنه أن العبد لايرث ولا يورث ولا يحجب على وزيد والثوري ومالك والشافي وأسحاب الرأي، والاسير الحي عند الكفار يرث اذا علمت حياته في قول عامة الفقهاء الاسعيدين المسيب قانه قال لا يرث لانه عبد ولا يصح لان الكفار لا يملكون الاحرار مالقهر وهو باق على حربته فيرث كالمطلق

ثم مات في عدتهما لم ترثاه لانه لم يكن عند الطلاق فاراً ، وإن قال لمها في المرض اذا عتقت أنت أو أسلمت أنت فأنتما طالفتان فعتقت الامة وأسلمت الذمية ومات ورثناه لانه فار فازقال لمها أنها طالفتان غداً فعنةت الامة وأسلمت الذمية لم ترثاه لانه غير فار ، وإن قال سيدالامة أنت حرة غداً ، وقال الزوج أنت طالق غداً وهو بعلم بقول السيد ورثنه لان فار ، وإن لم يعلم لم ترثه لعدم الغرار ،وبهذا قال أبو حنيفة وأصحاه والشانعي رضي الله عنه ولم أعلم لم مخالفا

(فصل) وإذا قال لامرأته في صحته أذا مرضت فأنت طالق فحكه حكم طلاق الرض سواء، فان أقر في مرضه أنه كاز طلقها في صحته ثلاثًا لم يتبل اقراره عليها وكان حكمه حكم طلاقه في مرضه وبهذا قال مالك وأبو حنيهٰة وقال الشانعي رضي الله عن يقبل اقراره . ولذا أنه افرار بما يبعلل به حق غيره فلم يقبل كالو أفر مالها

(فصل) وإن سألته الطلاق في مرضه فأجاجا فقال اله ضي فيه روابتان (احداهما)لاتر ته لانه ليس بنار (والثانية) تر ثه لانه طلقها في مرضه وهو قول مالك وكذلك الحكم إن خالعها أو علق الطلاق على مشيئتها فشاءت أو على فعل من جهتها لها منه بد ففعلته أوخيرها فاختارت نفسها والصحيح في هذا كله أنها لاترثه لانه لانه از منه وهذا قول أبي حنيفة والشافعي رضي الله عنــه ، وإن لم تعلّم

(فصل) والمد بر وأم الولد كانن لانه رقيق بد ليل أن النبي عَيَالِيُّةِ باع مدبراً ، وأم الولد عملوكة يجوز اسيدها وطؤها بحكم الملك واجارتها وعكما حكم الامة في جيم أحكامها الافها ينقل الملك فيها أو يراد له كالرهن قاما المكاتب قان لم يملك قدر ماعليه نهو عبد لايرث ولا يورث، وان ملك قدر ما يؤدي "ففية روايتان (إحداهما) أنه عبد ما بقي عليه درهم لا يرث ولا يورث روي ذهك عن عمر وزيد بن ثابت وابن عو وعائشة وأم سلمة وحر بن عبد العزيز والشانعي وأبي ثور وعن ابن المسيب وشريح والزهري نحوه لما روى ابو داود بامناده عن هرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي وَ اللَّهُ عَالَ ﴿ الْمُكَانِبِ عَبْدُ مَا بَقِي عَلَيْهِ دَرْهُمْ ﴾ وفي انظ أن النهي وَيُطِّيِّنُو قال ﴿ أَمَّا عَبْدَ كَانْبِ عَلَى مَانَّهُ أُوتَية فأداها الا عشر أواقه و عبد وأينا عبد كانب على مائة ديناً. فأداها الا عشرة دفانير فهو عبد» وعن محمد بن المنكدر وعبدالله مولى عفرة وعبدالله بن عبيدة أزالنبي عَلِيلَةٍ قال لعمّاب بن أسيد دمن كانب مكانبا فهو أحق به حتى يقضي كتابته ، وقال القاضي وأبر الحمال اذا أدى المكاتب ثملاثة أرباع كتابته وعجز عن الربم عتى لان ذلك بجب إية رَّه المكاتب فلا يجوز ابتارُه على الرق لمجزه هما يجب ورده اليه (والرواية انثانية) أنه إذا ملك مايؤدي صار حراً يرث ويورث فاذا مات 4 من يرثه ورث ، وان مات فلسيده بنية كنابته والباقي لورثته لما روى ابوداود باسناده عن أم سلمة قالت قال لنا رسول الله مَيُطَالِينِهِ ﴿ اذا كان لاحدا كن مكاتب وكان عنده ما يؤدي نلتحجب منه >وروى الحسكم عن على وابن مسعود وشريح بعطى سيده من تركت مابقي من كتابته قان فضل شيء كان لورثة المسكاتب وروي نجوه عن الزهري وبه قال سعيد بن المسيب وابو سلمة بن عبدالرحن والنخمي بتعليق طلاقها فففلت ماعلق عليه ورثنه لانها مهذورة فيه ، ولو سألته طاقة فطاقها ثلاثا ورثنه لانه أبانها عالم تعليه منه ، وإن علق طلاقها على فعل لابد لها منه كسلاة مكتوبة وصيام وأجب في وقته ففعلته فحكه حكم طلاقها ابتدا. في قولهم جميعاً ، وكذلك إن علقه على كلامها لابويها أو لاحدهما ، وإن قال في مرضه أنت طالق إن قدم زيد ونحوه بما ايس من فعلها ولا فعله فوجد الشرط فطلقت بهورثته (فصل) فان علق طلاقها في الصحة على شرط وجد في المرض كقدوم زيدومجي، غد وصلاتها الفوض بانت ولم ترث لان الهين كانت في الصحة

وذكر القاضي رواية أخرى أنها ترث وهو قول مالك لان الطلاق وقم في المرض والارل أصح وإن علقه على فعل نفسه ففعله في المرض ورثته لانه أوقع الطلاق بها في المرض فأشبه مالو كان التعليق في المرض . ولو قال في الصحة أنت طالق ان لم أضرب نملاي فلم يضربه حتى مات ورثته وان ماتت لم يرثها . وان مات الغلام والزوج مويض طلات وكان كتعليقه على مجيء زيد أيضا ، وكذلك إن قال ان لم أوفك مهرك فأنت طالق، وان ادعى الزوج انه وفاها مهرها فأنكر ته صدق الزوج في توريشه منها لان لاصل بقاؤه في ذمه ، ولو قال لها في

﴿ مسئلة ﴾ (فأما المعتق بعضه فما كسبه بجزئه الحرفهو لورثته وبرث و بحجب الدرمافيه من الحرية) وجملة ذلك أن المعتق بعضه اذا اكتسب مالائم مات وخلفه فان كأن قد كسبه بجزئه الحر مثل أن يكون قد هاياً سيده على منزعته فا كتسب في أيامه أو ورث شيءًا فان الميراث انما يستجقه بجزئه

الصحة أنت طالق ان لم أنزوج عليك فكذلك ،نص عليه أحد وهو قول الحسن، ولوقذف المريض امرأته ثم لاعنها فيمرضه فبانت منه ثم مات فيمرضه ورثنه وان ماتت لم يرثها ، وان قذفها في صحته ولاعنها في مرضه ومات فيه لم تر أه نص عليه أحمد و هو قول الشاني و الؤاؤي ، وذكر القاضي رواية أخرى انهاترث وهومول أيي بوسف وان آلى منهاني مرضه ثم صح ثم نكس في مرضه فبانت بالايلاء لم ترثه (فصل وإذا استكره الابن امرأة أبيه على ماينفسخ به نكاحها من وط. أو غير. في رض أبيه فهات أبوه من مرضه ذلك ورثة ولم برثها ان ماتت ، وهذا قول أبي حنياة وأصحابه ، فان طاوعته على ذاك لم ترث لامها مشاركة فيها ينفسخ به أكماحها فأشبه مالوخالمته وسواء كان للميت بنون سوى هذا الابن أو لم يكن ، قاذا انتفت الته ، تمنه بأن يكوز غير وارث كالكافر والفاتل والرقيق أو كان ابناً من الرضاعة أواين ابن محجرب بابن للميت أوبا بوين أوابنين أدكان الميت امرأة أخرى عوز ميراث الزوجات الم ترثلاتنفا النهمة دلوصار ابن الابن و ارثا بعد ذلك لم بر ثلا نتفاء النه. ة حال الوطي، ولو كاز حال الوط. و ارثا فعاد محجوباع الميراث لوزئت لوجودالتهمة حين الوطء ، ولوكان للمريض امرأتان فاستكر. ابنه احداهمالم قرثه لانتفا. التهمة عنه لكون مبرائها لابرجم البه، ولو استكره الثانية بعدما لورثت الثائة لانه متهم فيحقها ، ولو استكرهما معا دنعة واحدة ورثنا جميعا ، ومذا كله قول أبي حنيشة وأصحابه ، فأما الحر أو كان قد قاسم سيده في حيانه فتركته كلها لورثته لاحق ١١٤ باقيه فيها، وقال قوم جديم ماخلفه بينه ربين سيده قال أن المباز هذا غلط لان الشريك إذا أخذ حته من كسبه لم يبق له حق في الباني ولا سبيل 4 على ما كسبة بنصف الحركا لو كان بين الشريكين فاقتما كسبه لم يكن لاحدها حق في حصة الآخر، والعبد مخاف أحد الشريكين فيا عنق منه فأما ان لم يكن كسبه مجرئه الحر خاصة ولا انتما كسبه المالك باقيه من تركته بتدر ملكه فيه والبق لورثته فان ماتله من برثه فاله يرثوبورث ويحجب على تدو مانيه من الحرية هذا قول على وابن مسمود رضي الله عنهما وبه قال عثمان التيمي وحزة الزيات وابن المبارك والمزني وأمل الظاهر ، وقال زيد بن ثابت لايرث ولا يورث واحكامه أحكام العبد وبه قال مالك رالشافعي في القديم وجعلا ماله لمالك باقيه قال ابن اللبان حذا غلط لانه ليس لمَالك بالله على ماعنق منه ملك ولا ولا ولاهو ذو رجم قال ابن شريح بحتمل على قول الشافعي القديم أن يجمل في بيت المال لانه لاحق له فيها كسبه بجزئه الحر ، وقال الشافعي في الجديد ما كسبه مجزئه الحر لورثنه ولا يرث هو بمن مات شيئا وبه قال طارس وعرو بن دينار وأبو ثور وقال ان عباس هو كالحر في جميع أحكامه في توريثه والارث منه وغيرهما وبه قال الحسن وجابر بن زيد والشعبى والنخمى والحسكم وحاد وابن أبي ليلى والثوري وابويوسف وعمد والمؤلؤي وعي بنآدم ودارد وقال ابوحنيفة أن كان الذي لم يعتق استسمى العبد فه من تركته سعاية وله نصف ولاية وإن كان غرم الشريك فولاؤه كله فذي أعنق بمضه

(المنني والشرح السكير) (الجزءالسابع) (۲۹)

الشاني رضي الله عنه قانه لايرى فسخ النكاح بالوط، الحرام ، وكذلك الحكم فيها اذا وطي، المريض من ينفسخ نكاحه بوطئها كأم امرأته أوبنتها قان امرأته تبين منه وترثه إذا مات في مرضه ولا يوشها وسوا، طاوعته الموطورة أو أكرهها قان مطاوعتها ليس المرأة فيه فعل فيسقط به ميرائها ، قان كارزائل المقل حين الوط لم ترث الوط لم ترث المناء من ميرائها وهو زائل المقل لم ترث اللك ، قان كان صبيا عاقلا ورثت لان له قصداً صحيحاً . وقال أبو حنيفة هو كالجنون لان قوله لا عبرة به ، وكذلك الحمكم فيا إذا وطي بنت امرأنه أو أمها ، وللشافي في وط الصبي ابنة امرأنه أوأمها قولان (أحدها) لا ينفسخ به نكاح المرأنه لا يحرم (والثاني) ان امرأته تبين بذلك ولا ترثه ولا يرشها ، وفي القبلة والمباثرة خون الفرج دوايتان (إحداها) انفسر الحرمة وهو قول أبي حنيفة وأصحابه لاتها مباشرة تحرم في غير النكاح والملك فأشبه الوط، (والثانية) لا ينشره لانه ليس بسبب للبضمية فلا ينشر الحرمة كالنظو والحلوة ، وخرج أصحابنا في النظر الى الفرج والحلوة لشهرة وجهاانه ينشر الحرمة

وثنا ما روى عبد الله بن احمد تنا الرملي عن يزيد بن هارون عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في العبق يشق بعضه لا يرث ويورث على قدر ما عتق منه » ولانه يجب أن يثبت لكل بعض حكمه كا لوكان الآخر مثله وقياساً لأحدها على الآخر إذا ثبت هذا قالتفريع على قولنا لان العمل على غيره واضح وكيفية توريثه أن يسطى من له فرض بقدر ما فيه من الحرية من فرضه وإن كان عصبة نظر ماله مع الحرية الكاملة فأعطى بقدر ما فيه منها قاذا خلف أما وبنتاً فسفها عو وأبا حراً فللبنت بنصف حريبها فسف ميرانها وهو الربع وللام مع حريبها ورق البنت الثلث والسدس مع حريبة البنث فقد حجبها بحريبها عن السدس فبنصف حريبها تحجبها عن نصف يبقى لما الربع لوكانت حرة فالها بنصف حريبها أموانا كتنزيل لوكانت حرة فالها بنصف حريبها نصفه وهو المين والباقي للاب وإن شدت نزلتهم أحوالا كتنزيل الحنائي فتقول إن كانت حرة فالها الثلث وهي من ثلاثة وكلها تدخل في الستة فتضربها في الاربعة الأحوال تكن الام وحدها حرة فلها الثلث وهي من ثلاثة وكلها تدخل في الستة فتضربها في الاربعة الأحوال تكن أربعة وعشرين للبنت ستة وهي الربع لأن لها النصف في حالين وللام المن وهو ثلاثالان لهاالسدس أربعة والماقي الله والباقي اللاب ويرجع بالاختصار إلى ثمانية .

﴿ مسئلة ﴾ (وإن كان عصبتان نصف كل واحد منها حركالا خوين فهل تمكل الحرية فيهما ؟ مسئلة ﴾ وإن كان أحدها محجب الآخركان وان ان فالصحيح أنها لا تمكل)

إذا كان عصبتان لا يحجب أحدهما الآخر كابنين لصفعا حر نفيه وجهان

(أحدم) : كمل الحربة فيها بإن تضم الحربة من أحدهما الى ما في الأخر منها قان كل منها

(فصل) وان ضلت المريضة ما ينسخ نكاحها كرضاع امرأة صغيرة لزوجها أو رضاع زوجها الصغير او أرتدت أو نحو ذلك فئات في مرضها ورسها الزوج ولم ثرثه وبهذا قال ابو حنيفة ، وقال الشاني رضي الله عنه : لايرشها

ولنا انها احد الزوجين فر من ميراث الآخر فأشبه الرجل، وان اعتقت فاختارت نفسها أوكان الزوج منينا فأجل سنة ولم يصبها حتى مرضت في آخر الحول فاختارت فرقته وفرق بينها لم يتوارثا في قولم أجمين ، ذكره أبن اللبان في كتابه ، وذكر القاضي في المعتقة إذا اختارت نفسها في مرضها لم يرتبها ، وذلك لان فسخ النكاح في هذبن الموضعين لدفع الضرر لا ففرار من الميراث ، وان قبلت ابن زوجها لشهوة خرج فيه وجهان

بال روجه عبود عرب به وجهر المن مريضة ومانت في عدتها ، وهذا قول أي حنيفة وأصحابه (أحدها) ينفسخ المكام وبرسا إذا كانت مريضة ومانت في عدتها ، وهذا قول أي حنيفة وأصحابه (واثن في) لا ينفسخ النكام به وهو قول الشافي رضي الله عنه ولو أن رجلا زوج ابنه أخيه وهي صفيرة تم بلغت نفسخت النكام في مرضها لم يرشها الزوج بفير خلاف فعله لان النكام مناصه غير صحيح في صحيح المذهب وهو قول الشافي رضي الله عنه ، وروي عن إحد ما يدل عل صحته

واحد ورثا جيماً ميراث ابن حر لان نصني شيء ، شيء كامل ، ثم يقدم ماورثاه بينها على قدر ما في كل واحد منها فاذا كان ثلثا أحدهما وثات الآخركان ما ورثاه بيهما أثلاثاً فان نقص مافيهما من الحرية عن حر كامل ورثا بقدر مافيها وإن زاد على حر واحد وكان الحران فيها سواء قدم مايرثانه بينها بالسوية ، وإن اختلفا أعطي كل واحد منها بقدر ما فيه قال الخبري قال الا كثرون هذا قياس قول على رضى الله عنه

(والوجه الناني)لاتسكل الحرية فيهما لانها لوكلت لم يظهر للرق أر وكانا في ميراثهما كالحرين وان كان أحدهما يحجب الآخر فقيسل فيهما وجهان والصحيح أن الحرية لا تسكل ههنا لأن الشيء لا يكل عا يسقطه ولا يجمع بينه وبين ما ينافيسه وورثهم بعضهم بالخطاب وتنزيل الاحوال وحجب بعضهم لبعض على مثال تنزيل الحتائى وهو قول أبي يوسف وقد ذكرناه .

و مسائلذلك ﴾ (ابن نصفه حر له نصف المال فانكان معه ابن آخر نصفه حر فلهما المال في أحد الوجهين وفي الآخر لهما نصفه والباقي للمصبة أو لبيت المال ان لم يكن عصبة ويحتمل أن يكون لكل منهما ثلاثة أعان المال لانهما لو كانا حرين لكان لكل واحد منهما النصف ولوكانا رقيقين لم يكن لهما شيء ولو كان الا كبر وحده حراً كان له المال ولا شيء للاصفر ، ولو كان الاصفر وحده حراً فكذلك ، فلكل واحد منها في الاحوال الاربعة مال ونصف فله ربع ذلك وهو ثلاثة أنمان فان كان معهما ابن آخر ثلثه حر فعلى الوجه الاول يقسم المال يديم على عمانية كما تقسم مسألة المباهلة وعلى الثاني يتسم النصف يديم على عمانية ، وفيه وجه آخر يقسم الثلث يديم أثلاثاً ثم يقسم السدس بين وعلى الثاني يتسم النصف يديم على عمانية ، وفيه وجه آخر يقسم الثلث يديم أثلاثاً ثم يقسم السدس بين

ولما المقيار وهو مذهب أبي حنينة وأصحابه الا أن النسخ لازالة الضرر لامن أجل النوار فلم يرئها كالوفسخت المعتنة نكاحها والله أعلم

(فصل) إذا طلق للويض امرأته م نكح أخرى ومات من مرضه في عدة المطلقة ورثناه جيما هذا قول أبي حيفة وأهل العراق وأحد قولي الشاني رضي الله عنه والقول الآخر لا ترث المبتوتة فيكون الميراث كله المثانية وقال مالك لليراث كله المطلقة لان نكاح المريض عنده غير صحيح وجعل بعض أصحابنا فيها وجها أن الميراث كله المطلقة لانها ترث منه ماكانت ترث قبل طلاقها وهوجيم الميراث فكذاك بعده وليس هذا بصحيح قانها أنما ترث ما كانت ترث لو لم بطلقها ولولم يطلقها و تزوج عليها لم ترث الا نصف ميراث الزوجات فكذاك اذا طاقها فهل هذا لو تزوج ثلاثا في مرضه فليس المطلقة الاربع ميراث الزوجات والكل واحدة من الزوجات ربعه وإن مات بعد انقضاء عدة المطلقة قالميراث الوجات في إحدى الروايتين وهو قول الشافعي رضى الله عنه وأي حدينة وأصحابه والرواية الاخرى أن الميراث للاربع وعند مالك الميراث كله المطلقة وان كان له أربع نسوة فطلق إحداهن ثلاثا في مرضه ثم نكح آخرى في عدة المطلقة أوطاق امرأة واحدة ونكع أختها في عدتها ومات في عدتها قالنكاح

ماحي النصفين نصفين وعلى تنزيل الاحوال يحتمل أن يكون للكل واحد نمن نصفه حر سدس المال وثمنه ، ولمن ثلثه حر ثلثا ذلك وهو تسع المال وتصف سدسه لان لكل وأحد المال في حال ونصفه في حالين وثلثه في حال فيكون له مالان وثلث في ثمانية أحوال فيعطيه عن ذلك وهو سدس وثمن ويعطى من ثلثيه ، وهو تسع المال و صف ســدسه ابن حر وابن نصفه حر المال بينهما على ثلاثة على الوجه الاول وعلى الشـاني انتصف بينهما نصفان والباقي للحر فيكون للحر ثلاثة أرباع وللآخر الربع ولو نُزلتها بالاحوال أفضى إلى هذا لان للحر المال في حال والنصف في حال فلهما نصفهماوهو ثلاثة أرباع وللآخر نصفه في حال فله نصف ذلك وهو الربع ولو خاطبتها لقات للحر : لك المال، لو كان أخوك رقيقاً و صفه لوكان حراً فقد حجيك بحريته عن النصف فبنصفها يحجبك عن الربع يبتي لك ثلاثة أرباع ، ويقال للآخر لك التصف لوكنت حراً فاذا كان نصفك حرا فلك نصفه وهو الربع ابن تلتاه حر وابن ثلثه حر على الاول المال بينهما أثلاثا وعلى الثاني اثلث بينهما واللآخر ثلث فيكون له النصف وللآخر السدس وقيل الثلثان بينهما أثلاثاً فانا بالخطاب نقول لمن ثلثاء حر لوكنت وحدلت حراً كان لك المال ، ولو كنها حرين كان لك النصف فقد حجبك بحريته عن النصف فبثنها يحجبك عن السدس يبقى لك خمسة أسداس لوكنت حرا فلك بثائي حرية خمسة أتساع، ويقال للاخر يحجبك أخوك بثاثي حرية عن ثنثي النصف وهو الثلث يبقى لك الثانان فله بثلث حريته ثلث ذلك وهو التسمان ويبقى النسمان لعصبته ان كان أو ذي رحم وإلا لبيت المال ابن حر وبنت نصفها حر للابن خمسة أسداس المال وللبنت سدسه في الخطاب والتنزيل جميعاً ومن جمع الحرية أفضى قوله إلى أن له

باطل والميراث بين المطاقة وباقي الزوجات الا واثل وهذا قول أي حنيفة ومالك، وقال الشافي رضي الله عنه النكاح صحيح والميراث الجديدة مع باقي المنكوحات دون المطلقة ويجي. على قوله القدم وجهان (أحدهما) أن يكون الميراث ببن المطلقة وباقي الزوجات كقول الجهور ولاثي، المنكوحة (والثاني) أن يكون بينهن على حدة لكل واحدة منهن خدة قان مات بعد انقضا، عندة المطلقة فني ميراتها روايتان الإحداهما) لا ميرات لها فيكون الميراث لباقي الزوجات وهو قول أبي حنيفة وأهل العراق (والثانية) ترث معهن ولا شيء المنكوحة وقال الشافعي رضي الله عنه الميراث المنكوحات كامن ولا شيء المطلقة على وايتين ولا شيء المطلقة وإن تزوج الحاسة بعد انقضاء عدة المطلقة صح نكاحها وهل ترث المطلقة على وايتين (احداهما) لانرث وهو ظاهر كلام احد لانه قال يلزم من قال يصح النكاح في العدة ان برث عمان نسوة وان يرثه أختان فيكون مسلم يرثه عمان نسوة أواختان وترويث المطلقات بمدالعدة يلزم منه هذا أو حرمان الزوجات المنصوص على مبرائهن فيكون منكراً له غير قائل به فعلى هذا يكون الميراث الزوجات حرمان الرواية الثانية ترث المطلقة فيخرج فيه وجهان (أحدهما) يكون الميراث بين الحس درن المطلقة والرواية الثانية ترث المطلقة فيخرج فيه وجهان (أحدهما) يكون الميراث بين الحس درن المطلقة والرواية الثانية ترث المطلقة فيخرج فيه وجهان (أحدهما) يكون الميراث بين الحس درن المطلقة والرواية الثانية مرث المطلقة والرواية الثانية والمنائل دون الجديدة لان المريض منوع من أن يحرم بين مهرائهن والثقية والمرواية المنائلة فيخرج فيه وجهان (أحدهما) يكون الميراث بميره مهن ميراثهن والميروبة المؤلفة والمنائلة فيضرات الموائل دون الجديدة لان المريض عنوع من أن يحرم بهن ميراثهن والميراث المؤلفة والميراث المؤلفة والمؤلفة والمؤلفة

أربعة أخماس المال ولما الحمس قان كانت البنت حر والابن نصفه حر وعصبة فللان الثلث ولها ربع وسدس ومن جمع الحرية فيها جمل المال بينهما نصفين، ابن وبنت نصفهما حر وعصبة فمن جم الحرية فثلاثة أرباع المال بينهما على ثلاثة وقال بمض البصريين النصف بينهما على ثلاثة ومن ورث بالتنزيل والاحوال قال للابن المال في حال وثلثاء في حال فله ربع ذلك ربع وسدس والبنت نصف ذلك عُن و نصف سدس والباقي للمصبة ، وأن شئت قلت أن قدر ناهما حرين فهي من ثلاثة وأن قدرنا البنت وحدها حرة فهي من اثنين وإن قدرنا الابن وحدم حراً قالمال له وإن قدرناهما رقيقين قالمال للمصبة فتضرب الاثنين في ثلاثة تكن ستة ثم في أربعة أحوال تمكن أربعة وعشرين فللابن المال في حال ستة وثلثاء في حال أربعة صار له عشرة وللبنت النصف في حال خسة وللمصبة المال. في حال ونصفه في حال تسعة فان لم تكن عصبة جمات لانت في حال حريتها ألمال كله بالفرض والرد فيكون لما مال وثلث فيجمل لها ربع ذلك وهو الثلث وإن كان ممهما امرأة وأم حرتان كملت الحرية فيهما فحجا الام إلى السدس والمرأة إلى الثمن لان كل واحد منهما. لو انفرد لحجب نصف الحجب فاذا اجتمعا اجتمع الحجب ومن ورث بالاحوال والتنزيل قال للام السدس في ثلاثة أحوال والربع في حال فلها ربع ذلك وهو سدس وثلث ثمن والمرأة الثمن في ثلاثة أحوال والربع في حال فلها ربع ذلك وهو الثمن وربع الثمن وللابن الباقى في حال وثلثاء في حال فله ربعه وللبنت ثلت الباقي في حال. والنصف في حال فلها ربمه وإن لم يكن في المسئلة عصبة فللبنت بالفرض والرد أحد وعشرون من اتمين وثلاثين مكان النصف وللام سبعة مكان سدس وتصح المسئلة إذا لم يكن فيها رد بالبسط من مائتين بالطلاق فكنفك عنم من تنقيصين منه وكلااوجيين بعيد اما احدها فيرده نص الكتاب على توريث الزوجات فلا يجرز خالفته بغير نص ولا الجاع ولا قياس على صورة مخصوصة من النص في معناه وأما الآخر فلان الله تعالى لم يبح نكاح أكثر من أديم ولا الجع بين الاختين فلايجرز أن مجتمعن في في معرائه بازوجية وعلى هذا لو طلق أدبعا في مرضه وانقضت عديهن ونكح ادبعا سواهن ثم مات من مرضه فعلى الاول ترثه المنكوحات دون العلقات وعلى الثاني يكون فيه وجهان (أحدها) أن الميراث كله للمطلقات وعلى الثاني مو بين الثمان وقال مالك المعراث المطلقات ولا شيء المنكوحات لان نكاحين فير صحيح عنده وان صح من مرضه فتزوج أربعا في صحته ثم مات قالبراث لهن في قول الجهورولائي المطلقات في يوسف والمؤلوثي أو المالية ومن وافقه وكذلك ان تروج أبيا الاي قوله أربعا سواهن الخان ذلك في مدة ما الميراث وهذا قول أبي وتما والمؤلوثي يوسف والمؤلوثي المنافي المدة فيها ولايقبل قوله عليهن في حرمان الميراث وهذا قول أبي حيفة وأبي يوسف والمؤلوثي الخان بعد أربعة أشهر ، وقال زفر لا يجوز له النزوع أبينا و لارل أصح حيفة وأبي يوسف والمؤلوثي الأن تمان للمراث المنكوحات الان من عند فيما مات ورثه المطلقات دون المنكوحات الان متن قبله فيكون المبراث المنكوحات ، وان أفرون بانقضاء عديمن وقلنا لا من بد المنكوحات الان متن قبله فيكون المبراث المنكوحات ، وان مات ورثه المطلقات دون المنكوحات الا أن بمن قبله فيكون المبراث المنكوحات ، وان مات ورثه المطلقات والمنا المن بعد انقضاء الدرة فالمراث المنكوحات أون عات

وعانية وعانين سهما للام مها ستون والمرأة خسة وأربعون والابن خسة وثلاثون والبنت ثلاثة وخسون والباقي المصبة وقياس قول من جمع الحربة في الحجب أن يجمع الحربة في التوريث فيكون لها ثلاثة أراع الباقي وقال ابن اللبان لها سعة عشر من عانية وأربعين لاهما لو كانا حرين الكان لها سعة عشر من أربعة وعشرين فيكون لها بنصف حريتهما نصف ذلك وهذاغلط لانه جمل حجب كل واحد منهما الصاحبه بنصف حريته كخجبه اياه مجميمها ولوضاع ذلك لكان لهاحال انفرادهما التصف بينهما من غير زيادة ، ابن وأبوان نصف كل واحد منهما حران قدرناهم أحرارا أفللا بن الثلثان وإن قدرناه حراً وحده فله المال وإن قدرنامه أحدالا بوين حراً فله خسة أسداس تبجمع ذلك تجده المائة أموال ولئناه في حالين والباقي المصبة وان عملها بالبسط قلت ان قدرناهم احراراً فهي من ستة وان عمل الابن وحده حراً فهي من سهم وكذلك الاب وان قدرنا الابن وحده حراً فهي من سهم وكذلك الاب وان قدرنا الابن وحده حراً فهي من سمة وحدناها مع حرية الاب فهي من الابق وان قدرناهم وان قدرناهم وان قدرناهم وان قدرناهم رقيقاً قالمال الله عنهي من المائل تدخل في ستة فتضربها في الاحوال وهي عانية تكن عشرة واد مين اللابن عالم نه عالى عشرة فذلك عاله والم من غانة وارجين للابن المال في حال ستة وائلته في حال اربعة وخسة اسداسه في حالين عشرة فذلك عالين عشرة فذلك عالم والم في حال ستة والماد في حال البعة وخسة اسداسه في حالين عشرة فذلك عالين عشرة فذلك عمود سعا من عانة وارجين للابن المال في حال ستة والمناه في حال الهة وسها من عان في حال الها في حال ستة والماد في حال الهة وسها من عان في حال الها في حال ساله في حال الها كالها كال

منهن الاثفالمراث الباقية ، وأن مات منهن واحدة ومن المنكوحات واحدة أو اثنتان أو مات من المطنقات اثنتان ومن المنكوحات واحدة فالميراث لباقي المطلقات وان مات من المطلقات واحدة ومن المذكوحات ثلاثًا أو من المطلقات اثنتان ومن المنكوحات اثنتان أو من المطلقات ثلاث ومن للذكوحات واحدة فالميراث بين البواقي من المطاقات والمنكوحات معالاته لو استأنف المقد على الباقيات من الجيم جاز فكان صحيحاً ، وان تزوج الذكرحات في أربع مقود فمات من المطلقات واحدة ورثمت مكانهما الاولى من المنكوحات، وأن مات اثنتان ورثت الاولى والنانية وأن مات ؛لاث ورثت الاولى والنانية والثانثة من المنكوحات مع من بني من المطلقات وهذا على قياس قول أبي حنينة وأبي يوسف واللؤلؤي . وأما زفر فلا يرى صحة نكاح النكوحات حتى بصدقه للطلفات . وأما الشافعي رضي الله عنــه فيباح عنده الغزر بج في عدة المطانات، فالى قوله اذا طاق أربما ونكع أربعا في متدّ و عقود ثم مات من مرضه فالمبراث المنكوحات وعلى قوله النديم يخرج فيه وجهان :

(أحدهما) أن الميراث ببن الثمان (والثاني) أن الميراث المطلقات دون المنكوحات فان.ات بعض المطلقات أو انقضت عدمهن فالمنكوحات ميراث المبتات ، وان مانت واحدة فازوجات ربع ميراث النساء ، وأن ماتت انتاز فلاز وجات نصف الميراث ، فازمات اللاث فلمن الان، أر باع الميراث ذا كان نكامهن في عقد واحد، وأن كان في عقود متفرقة فاذا مانت واحدة من المطلقات فمرائها للاولى من المنكوحات وميراث الثانية الثانية ، وميراث الثالثة النائة

وذلك أثنا عشر وللام الثلث في حالين والسدس في جالين وذلك ستة وهي النمن وان كان ثلث كل وأحد منها حرا زدت على الست لصفها تمسر تسعة وتضربها في الثمانية تكن اثنين وسبعين فللا بن عشرون من أثنين وسبعين وهي السدس والتسع وللاب أثنا عشر وهي السدس وللام ستة وهي نصف السدس ولم تثغير سهامهم وأنما صارت منسوبة الى اثنين وسبعين وان كان ربع كل واحد منهم حرآزدت على الستة مثلها وقيل فيما اذاكان نصف كل واحد منهم حراً للام الثمن وللاب الربع وللابن النصف ابن نصفه حر وام حرة للام الربع وللابن النصف وقيل له ثلاثة أعان وهو نصف مابيقي قان كان بدل الام اختاً حرة فلها النصف وقيل لها نصف الباقي لان الابن يحجبها بنصفه عن نصف فرضها قان كان نصفها حراً فلها الثمن على هذا القول وعلى الاول لها الربع قان كان مع الابن اخت من أم أو أخ من أم فلـكل واحد منهما نصف السدس وانكان معه عصبة حر فلهالباقي كله

(فصل) أبن نصفه حر وابن أبن حر المسال بينها نصف ين قول الجيم الا الثورى قال لابن الابن الربع لانه محجوب بنصف الابن عن الربع فانكان نصف الثاني حراً فله الربع وانكانٍ معها إين ابن أن نصفه حرقه الثمن وقيل للاعلى النصف والثاني النصف لارث فيهما حرية ابن وحذاقول أبي بكر وقال سفيان لاشيء الثاني وانثالت لان ما فيهما من الحرية محجوب بحرية الابن قان كانممهم اخ (فصل) إذا قال الرجل لنسائه احداكن طالق يدني واحدة بعينها طنقت وحدها وبرجع الى قميينه ويؤخذ بتقدّمن كابن الى أن تمين ، وإن كان الطلاق بائنا منع منهن الى أن يمين فان قال آردت هذه طلقت وحدها وان قال لم أرد هؤلا الذلاث طلقت الرابعة ، وان عاد نقال أخطأت انما أردت هذه طلقت الاخرى وان متن او احداهن قبل أن يبين رجع الى قوله فمن أقر بطلاقها حرمناه ميرائها وأحلفناه فورثة من لم يعينها وهذا قول الشافعي رضي الله عنه ، وأن لم نعني بذلك واحدة بعينها أو مات قبل التعيين أخرجت بالقرعة ، وكذلك ان طلق واحدة من نسائه بعينها فأنسيها فات أخرجت بالقرعة فلا ميراث لها . روي ذلك عن علي رضي الله عنه وهر قول أني ثور . وروى علاء عن ابن عباس أن رجلا سأله نقال ان لي ثلاث نسوة واني طلقت احداهن فقيت طلاقها نقال ابن عباس رضي الله عنه إن كنت نوبت ياحدة منهن بعينها ثم أنسيتها فقد اشتركن في الطلاق ، وإن لم تكن نوبت واحدة بعينها فطاق أيتهن شأت

وقال الشافي رمني الله عنه وأهل العراق برجع إلى تعينه في المسائل كلهافاز وطي. احداهن كان تعيينا لها بالنكاح في قول أهل العراق و بعضر أصحاب الشافي رضي الله عنه ، وقال الشافعي لا يكون تعيينا فان مات قبل أن ببين فالميراث بينهن كلهن في قول أهل العراق ، وقال مالك بطلقهن كلهن ولا معراث لهن ، وقال الشافعي رضي الله عنه يوقف ميراثهن ، وإن كان الطلاق قبل الدخول دفع إلى

حر أوغيره من المصبات فله الباقي وان كان نصفه حراً فله نصف مابقي الا على الوجهين الآخرين ابن نصفه حر وابن ابن ثانثه حر واخ ثلاثة أرباعه حر للابن النصف وللثاني ثلث الباقي وهوالسدس وللاخ ثلاثة أرباع الباقي وهو الربع وعلى القول الآخر للابن النصف ولابن الابن الثلث والباقي للاخ ثلاثة أخوة مفترقين نصف كل واحد حر للاخ من الام نصف السدس وللاخ من الابوين نصف الباقي و للاخ من الاب نصف الباقى و تصح من ثمانية واربعين للاخ من الام أربعة وللاخ من الابوين أثنان وعشرون و ألاخ من الاب احد عشر وعلى القول الآخر للاخ من الام نصف سدس وللاخ من الابوين النصف وللاخ من الاب احد عشر وعلى القول الآخر للاخ من الام نصف وللاخ من الاب مابقي فان كان معهم بنت حرة فلها النصف ولا شي اللاخ من الام وللاخ من الابوين الربع وللاخ من الاب الثمن والباقى للمصبة وعلى القول الآخر الباقي من الام وللاخ من الابوين وحده قان كان نصف البنت حراً فلها الربع وللاخ من الام ربع السدس والملاخ من الابوين نصف الباقي وللاخ من الاب الباقي

(فصل) بنت نصفها حر لها الربم والباقي المصبة فان لم يكن عصبة فلها النصف بالفرض والرد والباقي لذي الرحم فان لم يكن فلبيت المال فان كان معها ام حرة فلها الربع لان البنت الحرة تحجبها عن نصفه وان كان معها امرأة فلها الثمن و نصف الثمن وان كان معها اخ ن الم فله نصف السدس فان كان معها بنت ابن فلها الثاث لابها لو كانت كلها رقيقة لكان لبنت

كل واحدة نصف مهر ووقف الباقي في مهورهن ، وقال دارد يبطل حكم طلاقهن لموضع الجهالة ولكل واحدة مهر كامل والمعراث ببنهن ، وإن متن قبله طانت الاتخرة في قول أهل العراق ، وقال الشافعي رضي الله عنه مرجع إلى تعيينه على ماذكرناه

و لنا قول على رضي الله عنه ولا يمارضه قول ابن عباس لان ابن عباس يمترف لملي بتقديم قوله فانه قال آذا ثبت انا عن على قول لم نعده إلى غيره ، وقال ماعلمي إلى علم على إلا كالقرارة إلى المشمنجر ولانه إزالة ملك عن الأُبُّدى فتستعمل فيه القرعة عند الاشتياء كالمتق وقد بهنت ذلك في العتق مخبر هران بن الحصين ولان الحقوق تساوت على وجه تعنيز تعيين المستحقية من قبر قرعة فينهفي أن تستعمل فيه القرعة ، كالقسمة في السفر بين النساء، فأما قسم الميراث بين الجميع ففيه دفع الى احداهن مالا وستحقه وتنقيص بمضهن حقها يقينا والوقف إلى غيرغاية نضيبم لحقرقهن وحرمان الجميم منع الحق عن صاحبه يقينا ، ولو كان له امرأنان فطلق احداهما ثم مانت احداهما ثم ات أقرع بينهما فمن وقعت عليها قرعة الطلاق لم يرمها إن كانت المبتة ولم ترثه ان كانت الاخرى ءوفي قول أهل العراق يرث الاولى ولا ترثه الاخرى والشافعي قولان (أحدهما) يرحم الى تعيين الوارث، فان قال طلق الميتة لم يشها وورثته الحية وان قال طلق الحية حلف على ذلك وأخذ ميراث الميتة ولم تورث الحية (والنول ا أَمَانِي) يوقف من مال الميتــةميراتِ الزوج ومن مال الزوج ميراث الحية . وان كان له امر أنان قد دغل ياحداما درن الاخرى وطلق إحداهمالا بعينها فمنخرجت لهاالقرعة نلها حكم الطلاق وللاخرى حكم لروجية وآار أهل الدراق المدخول مها ثلاث أرباع الميراث ازمات في عدمها وللاخرى ربعه لأن للدخرل بها نصانه بيقيز والنصف الآخر يتداعيانه فيكون بينهما ، وفي قول الشافعي النصف المدخول بها والثاني موقوف وان كانتا مدخولا بهما فقال في مرضه أردت هذه ثم مات في مدتها لم يقبل قوله لان الافرار بالطلاق في المرض كالطلاق فيه ، وهذا قول أي حنيفة وأبي يوسف ، وقال زفر يقبل ةوله والميراث للاخرى وهو قياس قول الشافعي ، ولو كان المريض امرأة أخرى سوى هاتين فلها نصف المبراث واللاثنين نصفه وفي قول الشافعي نصفه موقوف

(فصل) ولو كان له أربع نسوة فطاق احداهن غير معينة ثم نكح خامسة بعد انقضاء عدتها ثم مات ولم يدين فللخامة قربع الميراث والمهر ويقرع بين الأربع وقال أهل العراق لهن ثلاثه أرباع الميراث بينين الابن النصف ولوكانت حرة لسكان لها السدس فقد حجبتها حريبها عن اشات فنصفها مجبها عن السدس وكل من ذكرنا اذاكان نصفه حراً فله نعف ماله في الحرية فانكان ثلثه حراً فله ثانه فانكان ممها بنت اخرى حرة فلمها ربع المال وثبته بينها على ثلاثة عند من جمع الحرية فيهما لان لهما بحرية نصفاً و بنصف حرية نصف كمال الثانين وفي الحطاب والتنزيل للحرة ربع وسدس والاخرى سدس نصف الدن نصف الحداهما مجبعها بالاخرى الحرة عن نصف السدس فيبقى لها ربع وسدس والمحرة تحجبها عن سدس كامل فيبقى لها سدس فانكان نصفها رقيقا ومعهما عصبة فلهما ربع المال وسدسه بينهما في المغنى والشرح السكير) (المغنى والشرح السكير)

وان كن غير مدخول بهن فلهن ثلاثة مهور ونصف، وفي قول الشافعي يوقف ثلاثة أرباع الميراث ومهر ونصف بين الاربع، فان جا.ت واحدة تطاب ميرائها لم تعط شيئا ، وان طلبه اثنتانُ دفع البهما ريم الميراث ، وأن طلبه ثلاث دفع البين نصفه وأن طلبه الاربع دفع البين، ولوقال بعد نكاح الحامسة احداكن طالق فعلى قولهم الخامسةر بم الميراث لأنها شريكة ثلاث و بأقية بين الأربع كالاولى والخامسة سبعة أثمان مهر لان الطـلاق نَقصها وثلاثا ممهـا نصف مهر ويبقى الأربع ثلاثة وثمن بينهن في قول أهل العراق، فان تزوج بعد ذلك سادسة فلها ربع الميراث ومهر كا ل وَلَمَاءَسَة ربع ماجي وصبعة أنمان مهر والأربع ما بقي وثلاثة مهور وثمن ويكون الربع مقد وما على أربعة وستين ، فانَ قال بعد ذلك إحداكن طالق لم بختاف الميراث والكن تختلف الهور الله ادمة سبعة أنمان مهر والخاسة خسة وعشرون جزءاً من اثير وثلاثين من مهر ويقى الأربع مهران وسبعة وعشرون جزءاً منمهر وعند الشافعي يوقف ربم الميراث بين الستور بم آخر بين الحنس وباقيه بين الأربم ويوقف عضمهر (١) في نسخة نصيب بين السنة ونصف بين الحنس ونصف بين الاربع ويدفع الى كل واحدة نصف(١)

﴿ باب الاشتراك في الطهر)

إذا وطي. رجلان أمرأة في طهر وأحد وطأ يلحق النسب من مثله فأتت بوقد يم ن أن يكون منهما مثل أنَّ يطأ الشريكان جاريتهما المشتركة أو يطأ الانسان جاريته ثم ييمها قبل أن يستبرثها فيطؤهاالمشتري قبل استبرائهاأويطؤها رجلان بشبهتها ويطلق رجل امرأنه فيتزوجها غيره في عدتها ويطؤها،أو يطأ انسان جارية آخر أوامرأنه يشبهة في الطهر الذي وعاتها فيه سيدها أو زوجها ثم تأتي بوقد يمكن أن يكون منهما قائه برى القانة معمما رهذا قول عطا. ومالك والليث والارزاعي والشافعي وأبي ثور قان ألحقته بأحدهما لحق به وان نفته عن أحدهما لحق لآخروسوا. ادعياه أولمبدعيا. أو ادعاً. أحدها وأنكره الآخر، وان ألحقت القانة بمالحقها وكان ابنهما وهذا قول الارزاعي والثوري وأبى ثور ورواه بعض أصحاب الك عنه وقال ما للك لا يرى و الدالحر ، القافة بل يكون اصاحب الفر أش الصحيح دون الواطي . بشبهة وقال الشافعي لايلحق بأكثر من واحد فان ألحقته الفافة بأكثر من واحد كأن بنمزلة أن لا يوجد قافة رمتى

لانها لوكانتا حرتين لـكان لهما انثلثان ولو كانت الكبرى وحدها حرة كان لها. النصف وكذلك الصغرى ولوكانتا امتينكان المسال للعصبة فقدكان لهما مال وثلثان فلهما ربع ذلك وهو ربع وسـدس. وطريقها بالبسط ان تقول لو كانتا حرتين فالمسئلة من الاتَّه واوكانت الكبرى وحدهاحرة فهي من اثنبن وكذلك اذاكانت الصغرى وحدها حرة وانكانتا امتين فهي من سهم فتضرب اثنين في ثلاثة تكنستة ثم في الاحوال الاربعة تكن اربعة وعشرين للكبرى نصف المال في حال ثلاثة وثلثه في حال سهمان صار لها خمسة من اربعة وعشرين واللاخرى مثل ذلك وللعبصة لم يوجدقانة أوأشكل عليهاا واخناف القائفان في نسبا فقال ابو بكر يضبع ندبه ولاحكم لاختياره ويقى على الجهالة أبدآ رهو قول مالك وقال ابن حامد يترائحتي يبائم بينة سب الى أحدها وهوقول الشانعي الجديد وآل في القديم يترك - تى بيزوذلك اسبع أو أاز فيننسب إلى أحدها و نفقته عليهما الى أن ينتسب الى أحدها فيرجع الآخر عليه عاأ فق، و ذا إدى الله يط ثنان أري القافة معهما، و إن مات الولد المدى في هذه المواضع قبل أن يرى القافة وله ولد أرغي ولد. القافة مم المدعين ، ولو مات الرجلان أري القافة مع عصبتهما ، وإن ادعاه أكثر من اثنين فألحقته القافة بهم لحق وقد نص أحمد على أنه بلمحق بثلاثة ومقتضى هذا أنه بلجقهم وإن كثروا ، وقال القاضي لا ياحق أكثر من ثلاثة وهو قول مجد بن الحسن وروي عن أبي يوسف وقال ابن حامد لا يلحق بأكثر من اتنين . وروي أيضا عن أبي يوسف ، وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابة وشربك ربحي بن أدم لاحكم لقافة بل اذا مبق أحدما بالدعوى فهو ابنه فان ادعياه معا فيو أبنهما ، وكذلك إن كثر الواطنون وادعوه مما فانه يكون لهم جيما

وروي عن على رضي الله عنا أنه قضي في ذلك بالقرعة واليمين ، وبه قال ابن أبي إلى واسحاق وعن أحمد نحوه اذا عدمت القافة وقد ذكرنا أكثر هذه المسائل مشروحة مدلولاً عليها في مواضعها والغرض ههنأ ذكر ميراث المدعى والتوريث منه وبيازمسائله

﴿ مَدَّلَةً ﴾ أَذَا أَلْحَقَ بِاثْنَينَ فَمَاتَ وَتُرَكُ أَمَهُ حَرَةً فَلَهَا النَّاتُ وَالَّذِي لَمُمَا ، قان كان لكل واحد منهما أين سواه أولاً حدهما أبنان فلامه السدس ، قان مات أحد الابرين وله أين آخر فسا له بينهما نصفين ، قان مات الفلام بعد ذلك فلامه السدس والبرقي للبرقي من أبويه ولا شيء لاخرته لانهمـــا محجوبان بالاب الباقي ، قان كان الفلام ترك ابنا ظلباقي من الابوين السدس والباقي لابنه، وإن مات قبل أبويه وترك ابا فلهما جميما السدس والباقي لابنه، قان كان لكل واحد منهما أبو ن تمماتا تممات ا غلام وله جدة أم أم وابن الامأمه نصف السدس ولامي المدع بين نصفه كأنهما جدة واحدة والمجدين السدس والباقي للأبن فان الم يكن ابن فللجدين اثاث لانهما ينزلة جد واحد والباقي الاخوين وعند أبي حنيفة الباقي كله الجدين لان الجد يسقط الاخوة ، وإن كان الدعيان اخوين والمدعى جارية فمانا وخلفا أباهما فلعامن مال كل واحد نصفه والباتي للاب فان مات الاب بعدد ذاك فلهما النصف لامها بنت ابن .

المال في حال والنصف في حالين وانثلث في حال وذلك اربعة عشر سهما من اربعةوعشرين سهما ومن جمع الحرية فيهما جمل لهما النصف والباقي للمصبة فاذأ لم تكن عصبة نزلتهماعلى تقدير الردفيكون حَكُمُهُمَا حَكُمُ اثنين نصف كل واحد منهما حر على ماييناه. ثلاث بنات ابن متنازلات نصف كل واحدة حر وعصبة للاولى الربع وللثانية السدس لانها لو كانت خرة كان لها الثلث وللثالثة نصف السدس في قول البصريين لالك تقول السفلي لوكانتا أمتين كان الله النصف ولوكانت احداها حرة كأن الك وجكي الحبري عن أحد وزفر وان أبي زائدة أن لها الثلثين لانها بنت ابنته فلها ميراث بنتي ابن وإن كان المدعى ابنا فمات أبواه ولأحدها بنت ثم مات أبرهما فيراثه بين الفلام والبنت على تلاثة وعلى القول الآخر على خسة لان الغلام يضرب بنصيب ابني ابن ، وإن كان لكل واحدمنهما بنت فلفلام من مال كل واحد منهما ثلثاه وله من مال جده نصفه ، وعلى الفول الآخرله ثاثاه ولهما. دساه وإن كان المدعيان رجلاً وممة والمدعى جارية فماتا وخلفا أبويهما ثم مات أبو الاصغرفلها النصف والباقي لابي العم لانه أبوه ، وأذا مات أبو العم فلها النصف من ماله أيضاً وعلى القول الآخر لها الثاثان لانها بنت ابن وبنت ابن ابن ، وإن كان المدعى رجلا وابنه فمات الابن فلها نصف ماله ، واذامات الاب فلها النصف أيضا وعلى القول الآخر لها الثلثان ، وقال ابو حنيفة اذا تداعي الاب وابنه قدم الاب ولم يكن الابن شيء عوان مات الاب أولا فما بين ابنه وبينهاعلى ثلاثة ثم تأخذ نصف مال الاصفر لـكونها بنته وباقيه لانها أخته، وفي كل ذلك اذالم يثبت نسب المدعى وتف نصيبه ودنم إلى كل وارث اليقين ووتف الباقي حتى يثرت نسبه أو يصطاحوا. فلوكان المدعون ثلاثة فات أحدهم وترك ابنا و ألفائم مات إلثاني و ترك ابنا والفين تم مات النائث و ترك بنار عشر بن الفاوترك اربعة آلاف وأما عرة و قد ألمقته القافة بهم فقد ترك خمسة عشر ألفاو خدمانة فلامه مدسها والباقي بين اخوة الثلاثة أثلاثا عوإن كان ورثهم قبل ببوت نسبه دفع إلى الاهام ثلث ثركته وهوألف وخمسما ثه لان أدنى الاحوال أن يكون ابن صاحب الالف فيرث منه خمسمائة، وقد كان وقف المن مال كل واحد من المدعين الصف اله فيرد إلى ابن صاحب الااف وابن صاحب الانهين ماوقف من مال أبويهما لأنه لم يكن أخالهما فذلك لهما من أبويهما ، وان كان أخا أحدهما فهو يستحق ذلك وأكثر منه بارثه منه ويرد على ابن الثالث تسعة آلاف وثلث الف ويبقى ثبنا الف موقوفة بينه وبين الام لانه يحتمل أن يكون أخاه فيكون قد مات عن أربعة عشر الفا لامه ثائبها ويبقى من مال الابن الفان وخسانة موتوفة يدعيها ابن صاحب الالف كابها ويدعى منها ابن صاحب الالفين الفين وثنثا فيكون ذلك موقوفًا بينهما وبينالام وسدس الالف بين الام وابن صاحب الالف، فإن ادعى اخوان ابنا ولما أب فمات أحدهما وخلف بنتائم مأت الآخر قبــل ثبوت نسب المدعى وتف من مال الاول خمسة أنساعه منها نسمان بين الغلام والبنت وثهلاثة أنساع بينه وببن الاب ويوقف من مال الثاني

السدس فنصفهما نماث فتحجبك العليا عن ربع والثانية عن نصف سدس فيبقى لك سدس لوكنت حرة قاذا كان نصفك حراكان لك فصفه، وفي النريل لشالئة فصف الثمن ونمائه وذلك لاتنالونزلنا كل واحدة حرة وحدهاكان لها النصف، فهذه ثلاثة أحوال من أثين اثنين ، ولوكن أماه كان المال المصبة وأوكن أحراراً كان للاولى الثانية حرتين فكذلك أحراراً كان للاولى الثانية حرتين فلئانية النصف وللثالثة السدس والثلث للعصبة فهذه أربعة أحوال من ولوكانت الثانية وأنثالثة حرتين فلئانية النصف في النائة السدس والثلث للعصبة فهذه أربعة أحوال من ستة سنة، والمسائل كلها تدخل فيها فتضربها في عمانية أحوال تكن عمانية وأربعين للمليا النصف في أربعة

خمسة أسداس بينه وبين الاب، قان مات الاب بمدهما وخلف بنتا فلها نصف ماله وقصف ماورثه عن أبنته والباقي بين الغلام وبنت الان لانه ابن ابنه بيقين وبدنم إلى كل واحد منهم من الموقرف اليقين ويوقف الباقي فنقدره مرة ابن صاحب البنت ومرة ابن الآخر وتنظر ماله سن كل واحدمنهم في الحالين فتعليه أقلعها، فلمغلام في حال المرقوف من مال الثاني وخبس الموقوف من مال الاول وفي حالك الموقوف من مال الاول وثلث الموقوف من الثاني فله أفاهما ورلبنت الميت الاول في حال النصف من مال أبيها ، وفي حال السدس، ن مال عها، وابنت الاب في حال نصف الموقوف من مال انثاني وفي حال ثلاثة أعشاره من مال الاول نتدفع اليها أنلهما وببقي القركة موقوفا بينهم حتى يصطلحواعايه ، ومن الناس من يقسمه بينهم على حسب الدعارى، ومتى اختلف أجناس التركة ولم يصر بعضهم قصاصا عن بعض قومت وعمل في قيمتها على مابينا في الدرام ان تراضوا علىذلك أوبيبع الحاكم عليهم ليصير الحق كله من جنس واحد لمافيه من الصلاح لهمريوقف الفضل المشكوك فيه بينهم على الصلح ، ولو ادعى اثنان غلاما فألحقته القافة بهما ثم مات أحدهما وترك لذا و بنتا وعمائم مات الآخو وترك الغين وابن أبن ثم مأت الغلام وترك ثلاثة آلاف وأما كان البنت من تركة اببها ثلثها والغلام ثنتاها وتركة الثاني كلها له لانه ابنه فهو أحق من ابن الابن ثم مات النلام عن خمسة آلاف وثلثي الف فلامه ثلث ذلك ولاخته نصفه وباقيه لابن الابن لانه ابن اخيه ولا شيء للمم وان لم ينبت نسبه فلابنة الاول ثنث الالف ويوقف ثشاها وجميع تركة الناني فاذا مات الغلام فلامه من تركته الف وتسما الف لان أقل أحواله أن يكون ابن الاول فيكون قد مات عن ثلاثة آلاف وثلثي الف ويرد الموقوف من مال أبي البنت على البنت والعم فيصطلحان عليه لانه لمها اما عن صاحبهما او الغلام ويرد الموقوف من مال الثاني الى ابن ابنه لأنه له أما عن جده واما عن حمه وتعطى الام من تركة الفلام الفا وتسمى الف لأنه أقل مالها ويبقى الف وسبعة انساع الف تدعى الام منها أربعة انساع الف تمام ثلث خمسة آلاف ويدعى منها ابن الابن الفا وثلثا تمام ثنثي خمسة آلاف وندعى البنت والعم جميم الباتي فيكون ذلك موقوفا ببنهم حتى يصطلحوا ءولو كان المولود في مدي امرأتين فادعياه معااري القافة معهما

أحوال اثنا عشر وهي الربع والثانية النصف في حالين والسدس في حالين وهي ثمانية وذلك هوالسدس والثالثة النصف في حال والسدس في حالين وهي خسة وهي نصف الثمن وثلثه، وقال قوم تجمع الحرية فيهن فيكون منهن حرية و فصف لهن بها ثاث وربع للاولى والثانية ربعان والثالثة فصف سدس فان كان معهن رابعة كان لها فصف سدس آخر . ثلاث أخوات مفترقات نصف كل واحدة حر وأم حرة وعم التي من قبل الابوين الربع والتي من قبل الاب السدس والتي من قبل الام فصف السدس وللام الثلث لانها لا تنحجب الا باثنين من الإخوة والاخوات ولم تمكل الحرية اثنين والمم ما بقي، وهكذا لوكانت أخت حرة وأخرى فصفها حر وأم حرة فللام الثلث لما ذكر أه وقال الحبري للام

قان ألحقته باحداهما لحق بها وورثها وورثنه في إحدى الروايات، وان ألحقته بهما او نفته عنهما لم يلحق بواحدة منهما ، وان قامت لـكل واحدة منهما بيرة تعارضتا ولم تسمع بينتهما وبهذا قال ابو يوصف والمؤوّي وقال ابو حنيفة يثبت نسبه منهما ويرثانه ميراث أم واحدة كا ياحق برجلين

لرلنا أن إحدى البنتين كاذبة يقينا الم تدمم كالرعلت و ن ضرورة ردها ردهما لعدم العلم بعينها ولان هذا محال المبنية ولا غيرها كالولاد أكبر منهما، ولو أن امر أة معها صبي ادعاء رجلان كل واحد يزهم أنه ابنه منها وهي زوجته فكذبتهما لم يلحقهما، وان صدقت أحدهما لحقه كا لو كان بالفا قادعيا، فصدق أحدهما، ولو أن صبيا مع امرأة نقال زوجها هو ابني أمن غيرك فقالت بل هو ابنى منك لحقهما جيما

بم الله الرحن الرحيم كتابالو لاء

قال الله تعالى (فان لم تعلموا آباء م فاخوا نكم في الدين ومواليكم) يعني الادعياء ، وقال النهي وَ الله على الدي الله الله الله تعلى الله عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال نهى رسول الله وَ الله الله عن بع الولاء وعن هبته . متفق عليهما ، وقال النبي وَ الله عن الله من تولى غير مواليه » قال النرمذي هذا حديث صحيح . وا وى الحلال قال النرمذي هذا حديث صحيح . وا وى الحلال

الربع وحجبها بالحركما يحجب بنصف البنت ،والفرق بينها أن الحجب الولد غير مقدر بل هو مطلق في الولد والحزء منه وفي الاخوة مقدر باثنين فلا يثبت بأقل منها ولذلك المججب بالواحد عن شيء أصلا وهذا قول ابن اللبان وحكى القول الاول عن الشعبي وقال هذا غلط، وفي الباب اختلاف كثير وفروع فلما تنفق وقل مسئلة نجىء إلا ومكن عملها بقياس ما ذكرنا

﴿ باب الولاء ﴾

الاصل فيه قوله تعالى (فان لم تعلموا آباءهم فاخوانهم في الدين ومواليكم) يمني الادعاء وقول النبي عَلَيْكِنْ (أَمَا الولاء لمن أُعتق » متفق عليه وعن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وهبته وقال عليه السلام « لعن الله من تولى غير مواليه » قال الترمذي هذا حديث حسيح وقال صلى الله عليه وسلم « مولى القوم منهم » حديث صحيح ، وروى الحلال باسناده عن ابن أبي أوفى قال قال لي النبي صلى الله عليه وسلم « الولاء لحمة كلحمة النسبلا يباع ولا يوهب عن ابن أبي أوفى قال قال لي النبي على الله عليه وسلم « الولاء لحمة كلحمة النسبلا يباع ولا يوهب (،سئلة) (كل من أعتق عبداً أو عتق عليه برحم أو كتابة أو تدبير أو استبلاد أو وصية

باسناده عن اساعيل بن خالد عن عبد الله بن أبي أوفى قال: قال لي النبي علي و الولاء لحة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب »

﴿ مسئلة ﴾ قال (والولاء لمن اعتق وإن اختاف ديناهما)

وروى سعيد عن عبد الرحمن بن زياد أنا شعبة عن الحسم عن عبد الله بن شداد قال: كانت لبنت حزة مولى أعنقه فات وترك ابنته ومولاته فأعطى النبي وَيَطْلِينُو ابنته النصف وأعطى مولاته بنت حزة النصف. قال وثنا خالد بن عبد الله عن يونس عن الحسن قال: قال رسول الله ويُطِلِينُو «الميراث المصبة فان لم يكن عصبة فلمولى » وعنه أن رجلا أعتق عبداً فقال النبي وَيَطْلِينُو ما ترى في ماله ? قال « إن مات ولم يدع وارثا فهو ال »

(فصل) وبقدم المولى في الميراث على الرد وذوي الارحام في قول جمهور العلماء من الصحابة

بعقته فله عليه الولاء وعلى أولاده من زوجة معتقه أو من أمه وعلى معتقيه ومعتقي أولاده وأولادهم ومعتقهم أبدا ما تناسلوا)

أُجْمِع أَهِلَ العَمِّ عَلَى أَنْ مِن أَعَتَى عَبِداً أُوعِتَقَ عَلِيهُ وَلَمْ مِتْقَهُ سَائِبَةُ وَلَامِن زَكَاتُه أَو نَذَرِه أَو كَفَارَتُهُ أَنْ لَهُ عَلَيْهُ الولاء لما أَعْتَى ﴾ متفق عليه الولاء لمن أعتق ﴾ متفق عليه

(فصل) وان أعتق حربي حربياً فله عليه الولاء لان الولاء مشبه بالنسب والنسب ثابت بين أهل الحرب فكذلك الولاء وهذا قول عامة أهل العلم الا أهل العراق فأنهم قالوا: العتق في دار الحرب والكتابة والتدبير لا يصح

ولنا أن ملكم ثابت بدليل قول الله تعالى (وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم) فنسها اليهم فصح عتقهم كأ هل الاسلام واذا صح عتقهم ثبت الولاء لهم لقول النبي صلى الله عليه وسلم « الولاء لمن أعتق عان جاء نا المعتق مسلماً فالولاء بحاله وان سبي مولى النعمة لم يرث ما دام عبداً فان اعتق فعليه الولاء لمعتقه وله الولاء على عتيقه، وهل يثبت لمعتق السيد ولاء على معتقه ? محتمل أن يثبت لانه مولى مولاه ومحتمل أن لا يثبت لانه ما حصل منه انمام عليه ولا سبب لذلك ، فان كان الذي اشتراه مولاه فأعتقه فكل واحد منها مولى صاحبه يرئه بالولاء ، وان أسره مولاه فأعتقه فكذلك فان أسره مولاه وأجنبي فأعتقاه فولاؤه بينها نصفين فاذا مات بعده المعتق الاول فاشر بكه نصف ماله لانه مولى فصف مولاه على أحد الاحمالين والآخر لا شيء له لانه لم ينهم عليه ، وان سبى المعتق فاشتراه رجل فأعتقه بطل

والتابعين ومن بعدم فاذامات زجل وخلف بنته ومولاه فلبنته النصف والباقى لمولاه ، وإن خلف ذارحم ومولاه فلمل لمولاه دون ذي رحه . وعن هم وعلي يقدم الرد على المرلى وعنها وعن أبن مسعود تقديم ذي الارحام على المولى و لعلهم بمتجون بقول الله تعالى (وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) ولنا حديث عبد الله بن شداد وحديث الحسن ولانه عصبة يعقل عن مولاه فيقدم على الرد وذوي الرحم كابن العم

(فصل) وأن كان للمعتق عصرة عن نسبه أو ذوو فرض تستغرق فروضهم المال فلاشي المولى لا نعلم في هذا خلافا لما تقدم من الحديث ولتول الذي وتشكي المقوا الفرائض بأهلها فيا أبتت الفروض فلا ولى رجل ذكر ٤ وفي لفظ « فلا ولى عصبة ذكر » والعصبة من القرابة أولى من ذي الولا. لانه مشبه بالقرابة والمشبه به أقوى من المشبه ولان النسب أقوى من الولا، بدليل أنه يتعلق به التحريم والنفقة وسقوط القصاص ورد الشهادة ولا يتعلق ذك بالولا.

(فصل) وإن اختلف دين السيد وعتيقه فالولا. ثابت لانعلم فيه خلافا لعموم قول النبي وَلَيُسْتِنَّةُ وَ الولا. لمن أعتق > ولقوله : الولا. لحمة كاحدة النسب ولحمة النسب تشبت ماختلاف الدين وكذلك الولا. > ولان الولا. أما يثبت أه عليه لانعامه باعتاقه يرهذا للعنى ثابت مع اختهاف دينها فويثر الولا. الذكر على الاش والانثى على الذكر ولكل معتق لعموم الحبر والمعنى ، ولحديث عبد الله بن شداد، وهل برث السيد مولا. مم اختلاف الدين تغيه روايتان

ولاء الاول وصار الولاء للناني وهو قول مالك والشافعي وقبل الولاء بينهما واختار. ابن المنذر لانه ليس أحدهما أولى من الآخر وقبل الولاء الاول لانه أسبق

وثنا أن السبي يبطل ملك الحربي الاول قانولاء التابع له أولى ولان الولاء بطل باسترقاقه فلم يعد باعتاقه وان أعتق ذي عبداً كافراً فهرب الى دار الحرب فاسترق فالحديم فيه كالحديم فيا اذا أعتقمه الحربي سواء. وان أعتق مسلم كافراً فهرب الى دار الحرب ثم سباء المسادون فذكر أبو بكر والقاضي الحربي سواء. وان أعتق مسلم كافراً فهرب الى دار الحرب ثم سباء المسادون فذكر أبو بكر والقاضي أنه لا مجوز استرقاقه وهو قول الشافعي لان في استرقاقه ابطال ولاء المسلم المعصوم قال ابن اللبان ولان له أمانا بعتق المسلم إياء .

قال شيخنا والصحيح إن شاء الله جواز استرقاقه لانه كافر أصلي كتابى فجاز استرقاقه كمعتق الحربى وكغير المتق، وقولهم في استرقاقه ابطال ولاء المسلم قلنا لا نسلم بل متى اعتق عاد الولاء للاول وأعا امتنع عمله في حال رقه لما تع وان سلمنا أن فيه ابطال ولائه وليكن ذلك غير ممتنع كما لو قبل بكفره فانه يبطل ولاؤه به فكذلك بالاسترقاق ولان القرابة يبطل عماما بالاسترقاق فكذلك وقول ابن اللبان له أمان لا يصبح قانه لوكان له أمان لم يجز قتله ولا سبيه، فعلى هذا ان استرق احتمل أن يكون الولاء لناني لان المسكرين اذا تنافياكان الثابت هوالا خرمنها كالناسخ والمنسوخ واحتمل أن

(احداهما) يرنه روي ذلك عن علي وهر بن عبد العزيز ، وبه قال أهل الظاهر واحتج أحد بقول علي : الولاء شعبة من الرق ، وقال مالك يرث المسلم ، ولاه النصراني لانه بصلح له تملكه ولا يرث النصراني مولاه المسلم لانه لايصلح له تملكه ، وجمهود العلما، على أنه لايرنه مع اختلاف دينهما لقول النبي ويتالي ولا المسلم الكافر ولاالكافر المسلم ولانه مبراث فيمنعه اختلاف الدين كبراث النسب ، ولان اختلاف الدين مانع من الميراث فنع الميراث بالولاء كالفتل والرق، محققه أن الميراث بالنسب أفوى فاذا منع الافوى فالاضعف أولى ، ولان النبي وتيالي ألمق الولاء بالنسب بتوله والولا، بالنسب بقوله والولا، الولاء و ثبوته كذلك عنمه مع صحة النسب و ثبوته كذلك عنمه مع صحة الولاء و ثبوته فاذا اجتمعا على الاسلام توارثا كالمتناسبين وهذا أصح في الاثر و انظر ان شاء الله تعالى فان السيد عصبة على دين العبد و رئه دون سيده وقال داود لايرث عصبته مع حياته

ولذا أنه عنزلة مالو كان الاقرب من العصبة مخالفا لدين الميت والا بعد على دينه ورث دون القريب (فصل) وإن أعتق حربي حربياً فله عليه الولاء لان الولاء مشبه بالنسب والنسب ثابت بين اهل الحرب فسكذلك الولاء. وهذا قول عامة أهل الهم إلا أهل العراق فأنهم قالوا العتق في دار الحرب والكتابة والتدبير لا يصح ولو استواداً منه لم تصر أم وقد مسلما كان الديد أو ذميا أو حربيا

يكون للاول لان ولاه مبتوهو معصوم فلا يزول بالاستيلاء كعقيقة الملك ويحتمل أنه بينهاو أبهمامات كان للثاني وان أعتق مسلم مسلماً أو أعتقه ذمي فارتدو لحق بدار الحرب فسبي إيجز اسرقاقه وان اشري فالشراء باطل ولا يقبل منه الا التوبة أو القتل

﴿مسئلة﴾ (أو عتق عليه برحم)

يعني أذا ملسكة فعتق عليه بالملك كان له ولاؤه لانه يعتق من ماله بسبب فعله فكان ولاؤه له كا لو باشر عتقه وسواء ملسكة بشراء أو حبة أو ارث أو غنيمة أو غيره لانعلم بين أهل العلم فيه اختلافاً (أو كتابة أو تدبير)يعني إذا كاتبه فأدى الى مكاتبه وعتق أو عتق بالتدبير فولاؤه لسيده في قول عامة الفقهاء وبه يقول الشافعي وأهل العراق.

وحكى ابن سراقه عن عمرو بن دينار وأبي بور أنه لا ولاء على المكاتب لانه اشترى نفسه من سيده فلم يكن له عليه ولاءكما لو اشتراه أجنبي فأعتقه، وكان قتادة يقول من لم يشترط ولاء المكاتب فللمكاتب أن يوالي من يشا، وقال مكحول أما المكاتب إذا اشترط ولاء مع رقبته فجائز

و لنا أن السيدهو المعتق للمسكاتب لانه يبيعه عالمه وماله وكسبه لسيده فجمل ذلك له ثم ياعه به حق عتق ذكان هو المعتق وهو المعتق للمدبر أيضاً بلااشكال وقدقال النبي المسلح والولاء لمن أعتق الهويدل على ذلك أن المسكانيين يدعون موالي مكانبيهم فيقال أبو سعيد مولى أبي أسسيد وسيرين مولى ألمى (المغنى والثمرح المسكبير) (الجزء السابع)

ولنا أن ملكهم ثابت بدليل قول الله تعالى (وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم) السبه البهم فصح عتهم كأهل الاسلام وإذا صح عنهم ثبت الولاء لهم لقول الذي وَ الولاء الولاء الولاء على أعتق عنان على معته ولما النعبة لم يوث ما دام عبداً ، قان أعتق فعليه الولاء لمعته وله الولاء على معتقد وله الولاء على معتقد وهول يثبت لمتق السيد ولا، على معتقده ? يحتمل أن يثبت لانه مولى مولاه . وبحنمل أن لا يثبت لانه ما عليه ولا سبب الذهب عان كان الذي اشتراه مولاه فأعته فكذاك ، وان أسره مولاه فأعته فكذاك ، وان أمره مولاه وأحد منها مولى صاحبه برئه بالولاء ، وان أسره مولاه فأعته فكذاك ، وان أمره مولاه وأجنبي فأعتقاه فولاؤه بينها نصفين ، قان مات بعده المعتق الاول فلشريكه نصف ماله لانه مولى نصف مولاه على أحد الاحمالين والآخرلاشي، له لانه لم ينعم عليه ، وان سببي المعتق فاشتراه رجل فأعتقه بطل ولا، الاول وصار الولاء الثاني وبهذا قال مالك والشافي . وقيل الولا، بينها فاختاره ابن المنذر لانه ليس أحدها أولى من الآخر ، وقيل الولاء اللاول لانه أسبق

وكنا أن السبي يبطـل ملك الاول الحربي قالولا. النابع له أولى ولان الولاء بطل باسترقاقه فلم يعد باعتاقه ، وان أعنق ذمي عبداً كافراً فهرب إلى دار الحرب فاسترق فالحكم فيده كالحكم فيا إذا أعتقه الحربي سواء ، وإن أعنق مسلم كافراً فهرب إلى دار الحرب ثم سباه المسلمون فذكر أبو بكر والقاضى انه لا يجوز استرقاقه وهو قول الشانبي لان في استرقاقه إبطال ولاء المسلم المعصوم . قال

وسلبان بن يسارمولى ميمونة وكانوا مكاتبين، ويدل على ذلك حديث بريرة أنها جاءت الى عائشة فقالت يا أم المؤمنين اني كاتبت أحلى على تسع أواق فأعيني فقالت عائشة انشاء واعددت لهم عدة واحدة ويكون ولاؤك لي فعلت، فأبوا أن يبيعوها الا أن يكون الولاء لهم فقال النبي والمي المراولاء على أن الولاء كان لهم لو لم تشترها منهم عائشة .

(فصل) وإن اشترى العبد نفسه من سيده بموض حال عتق والولاء لسيده لأنه يبيع ماله عاله فهو مثل المسكاتب سوا. والسيدهو المتق لهما فكان الولاء له عليهما .

﴿ مسئلة ﴾ (أو استبلاد أو وصبة بعقه)

يمني إذا عتقت أم الولد بموت سيدها فولاؤها له يرثها أقرب عصبته وهذا قول عمر وهمان رضي الله عنها وبه قال عامة الفقهاء . وقال ابن مسمود تمتق من نصيب ابنها فيكون ولاؤها له ، ونحوه عن ابن هباس وعن على لا تمتق ما لم يمتقها وله يمها ، وبه قال جابر بن زيد وأهل الظاهر ، وعن ابن هباس نحوه ولذكر الدليل على ذلك موضع يذكر إن شاء الله تمالى في بابه ، ولا خلاف بين القائلين بمتقها أن ولاه ها لمن حتقت عليه ، ومذهب الجهور أنها تمتق بموت سيدها من رأس المال فيكون ولاؤها له كالو حتقت بقوله وبخنص ولاؤها الذكور من عمية السيد كالمدير والمكانب .

ابن اللبان ولان له أمانا بعتق المسلم إباه . والصحيح ان شا . الله جواز استرقاقه لانه كافر أصلي كتابي فجاز استرقافه كمتق الحربي وكفير المعتق . وقولهم في استرقافه إبطال ولا . المسلم . قلنا لا نسلم بل متى أعتق عاد الولا . للاول وانما امتنع عمله في حال رقه لمانع وان سلمنا ان فيه إبطال ولائه فكذلك في قنله رقد جاز إبطال ولائه بالقتل فكذلك بالاسترقاق ، ولان القرابة يبطل هملها بالاسترقاق فكذلك الولا . وقول ابن اللبان له أمان لا يصح فانه لو كان له أمان لم يجز قنله ولا سبيه . فعل هذا ان استرق ثم أعتق احتمل أن يكون الولا . لان الحسكين اذا تنافيا كان الثابت هو الآخر منها كالناسخ والمنسوخ . واحتمل أنه للاول لان ولا .ه ثبت وهو معصوم فلا يزول بالاستيلاء منها كالناسخ والمنسوخ . واحتمل أنه المهما مات كان الثاني . وان أعتق مسلم مسلما أو أعتقه ذمي فلرئد ولحق بدار الحرب فسبى لم يجز استرقافه وان اشتري فالشراء باطل ولا يقبل منه الاالتونة أو القتل ولحق بدار الحرب فسبى لم يجز استرقافه وان اشتري فالشراء باطل ولا يقبل منه الاالتونة أو القتل

(فصل) ولا يصبح بهم الولا، ولا هبته ولا أن يأذن لمولاه فيوالي من شاه . روي ذلك عن هم و علي وابن مسعود وابن عباس وابن هم وضيالله عنهم وبه قال صعيد بن المسيب وطاوس واياس ابن معاوية والزهري ومالك والشائي وأبر حنياة وأصحابه ، وكره جابر بن عبدالله بهم الولاه . قال صعيد حدثنا جرير عن مغيرة عن ابراهيم قال قال عبد الله أنما الولاء كالنسب فيبيم الرجل نسبه ؟ وقال حدثنا سفيان عن عرو بن ديناد ان ميمونة وهبت ولاء ساليمان بن يساد لابن عباس وكان

⁽ فصل) ومن أوصى أن يستق عنه بعد موته فأعتق فالولاء له وكذلك إن أوصى به ولم يقل عني فأعتق كان الولاء له لان الاعتاق عنه من ماله فان أعتق عنه ما يجب عتقه ككفارة ونحوها ففيه. اختلاف نذكره إن شاء الله تعالى .

⁽ فصل) ويثبت الولاء للمعتق على المعتق لما ذكرنا وعلى أولاده من زوجة معتقد أو من أمته لانه ولي نعمتهم وعتقهم بسببه ولايم فرع والفرع يتبع أصله بشرط أن يكونوا من زوجة معتقد أو من أمته أمنه فان كانت أمهم حرة الاصل فلا ولاء على ولدها لانهم يتبعونها في الحرية والرق فيتبونها في عدم الولاء إذ ليس عليها ولاء وكذلك إن كان أبوهم حر الاصل إذا لم يمسهم رق ، فان كان قد ثبت الولاء إذ ليس عليها ولاء وكذلك إن كان أبوهم حر الاصل إذا لم يمسهم رق ، فان كان قد ثبت ملك فأعتقوا فولاؤهم لمعتقبهم للحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام « الولاء لمن أعتق » ويشبت الولاء الممتق على معتقي معتقبه ، ومعتقبي أولاده ، ومعتقبم أبداً ما تناسلوا ، لانه ولي نعمهم وبسببه عتقوا فأشبه مالو باشرهم بالمتق .

[﴿] مسئلة ﴾ (ويرث به عند عدم العصبة من النسب ، فتى كان للمتنق عصبة أو ذوي فروض تستحق فروضهم المال فلا شيء للمولي)

لا نعم في هذا خلافاً فان لم يكن له عصبة ولا ذو فرض يرث المال كله فهو للمولى وإن كان ذو الفرض لايرث جيع المال فالباقي المولى لما روى الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

مكانبا وروي ان ميمونة وهبت ولاء مواليها كلعباس وولاؤهم اليوم لهم وان عروة ابتاع ولاء طهمان كورثة عمب بن الزبير .وقال ابن جربج قلت لعطاء أذنت لولاي أن يوالي من شاء فيجوز? قال نعم

و لنا أن النبي وَلِيَّاتِيْ نعى عن ببع الولا. وعن هبته وقال ﴿ الولاء لحمَّة كلحمَّة النسب ﴾ وقال ﴿ لمن الله من تولى غير مواليه ﴾ ولانه معنى يورث به فلا ينتقل كالقرابة . وفعل هؤلا.شاذ بخالف قول الجمهور وترده السنة فلا يعول عليه

(فصل) ولا ينتقل الولاء عن المعتق بموته ولا يرثه ورثته والما يرثون المال به مع بقائه المعتق هذا قول الجهور وروي نجو ذاك عن حر وعلي وزيد وابن مسمود وأبي بن كعب وابن حر وأبي مسمود البدري وأسامة بنزيد و به قال عطاء وطاوس وسالم بن عبدالله والحسن وابن سيرين والشعبي والنحوي والنخوي وقتادة وأبو الزناد وابن نشيط ومالك والثوري والشاني واستحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وداود وشذ شريح وقال: الولاء كالمال يورث عن المعتق فمن ملك شيئا حياته فهو لورثه . ورواه حنبل ومحد بن الحكم عن أحد وغلطهما أبو بكر وحركاقال فان رواية الجماعة عن أحد مثل قول الجماعة وذلك لقوله عليه السلام « الولاء المعتق وقوله « الولاء لحمة النسب والنسب والله أعلم الميورث وانعا يورث به فلاينتقل كسائر الاسباب وافله أعالى أعلم

الميراث للعصبة فان لم يكن عصبة فللمولى » ، وعنه أن رجلا أعتق عبداً فقال للنبي صلى الله عليه وسلم ماثرى في ماله ? قال «ان مات ولم يدع وارتاً فهو لك » ولان النسب أقوى من الولاء بدليل أنه يتعلق به التحريم والثفقة وسةوط القصاص ورد الشهادة ولا يتعلق ذلك بالولاء .

﴿ مسئلة ﴾ (ثم يرث به عصباته الاقرب فالاقرب)

وجملة ذلك أن المتيق إذا لم يخلف من نسبه من برئه كان ماله لمولاه ، فان كان مولاه ميتاً فهو لا فرب عصبته سواه كان ولداً أو أخاً أو عما أو أباً أو غيره من العصبات، وسواه كان الممتق ذكراً أو أبى فان لم يكن له عصبة من أقاربه كان الميراث لمولاه ثم لعصباته الاقرب فالاقرب ثم لمولاه وكذلك أبداً . روي هذا عن عمر رضي الله عنه وبه قال الشعبي والزهري وقتادة ومالك والثوري والاوزاعي والشافعي وأبو حنيفة وصاحباه، وروي عن على رضي الله عنه ما يدل على أن مذهبه في امرأة مات وخلفت أيها وأخاها أو ابن أخيها أن ميراث مواليها لاخيها وابن أخيها دون ابنهاء وروي عنه الرجوع إلى مثل قول الجماعة، فروي عن ابراهيم أنه قال اختصم علي والزبير في موالي صفية بنت عبد المطاب فقال على: أنا أحق بم أناأر م وأعقل عنهم، وقال الذبير الميم والي أمي وأنا أربم ، فقضي عمر الزبير بالميراث والمقل على رواه سعيد ورواه أبو معاوية بن عبيدة العنبي عن ابراهيم وقال تنا هشبم حدثنا الشيباني عن الشعبي قال قضى بولاء موالي صفية للزبير دون السباس وقضي في أم هاني بنت أبي حدثنا الشيباني عن الشعبي قال قضى بولاء موالي صفية للزبير دون السباس وقضي في أم هاني بنت أبي

﴿مسئلة﴾ قال(ومن أعتق سائبة لم يكنله الولاءفان أخذمن ميراثه شيئارده في مثله)

قال أحدني رواية عبدالله : الرجل بعنق عبده سائبة هو الرجل يقول لعبده قد اعتمنك سائبة كأنه مجه في ولا يكون ولاؤه لمولاه قد جعله في وسلمه عن أبي عمر والشيباني عن عبدالله بن مسعود السائبة يضع ماله حيث شاه . وقال أحمد قال عمر : السائبة والصدقة ليومهما . ومتى قال الرجل لعبده أعتقتك سائبة أو أعتقتك ولا ولا لي عليك لم يكن له عليه ولا . فان مات وخلف مالا ولم يدع وارثا الستري بماله رقاب فأعتقوا في المنصوص عن أحمد وأعتق ابن عمر عبداً سائبة فيات فاشترى ابن عمر بماله رقابا فاعتقهم ، وقال عمر بن عبد العزيز والزهري ومكحول وأبو العالية ومالك يجعل ولاؤه الحافة المسلمين وعن عظاء أنه قال كنا فيلم أنه إذا قال أنت حر سائبة فهو يوالي من شاه وامل أحمد رحمه الله ذهب الى شراء الرقاب استحبابا لفعل ابن عمر والولاء للمعتق وهذا قول النخي والشعبي وابن سيرين وراشد بن صعد وضمرة بن حبيب والشافي وأهل العراق لقوله عن قراش عليه السلام الولاء لمن أعتق وجعله لحة كلحمة النسب فكا لا يزول نسب إنسان ولا وقد عن قراش عليه السلام الولاء لمن أعتق وجعله لحة كلحمة النسب فكا لا يزول نسب إنسان ولا وقد عن قراش بشرط لا يزول ولا عن معتقء وقد الكما أراد أهل بربرة اشتراط ولائها على عائشة قال لها الذي والمنتق الما الذي والمترجها واشترطي و لمم الولاء فانما الولاء لمن اعتق » يعني أن اشتراطهم تحويل الولاء عن المعتق

طالب لا بنها جعدة بن هبيرة دون على وروى الامام باسناده عن زياد بن أبي مهم أن امرأة أعتقت عبداً لها ثم توفيت وتركت ابناً لها وأغاها متوفى مولاها من بعدها فأى أخو المرأة وابنها رسول الله صلى المتعليه وسلم ميرا فعقال عليه السلام «ميرا ثه لا بن المرأة كفقال اخوها يارسول الله لوجر جريرة كانت على ويكون ميرا ثه لهذا ؟ قال هنم » وروى باسناده عن سعيد بن المسيب ان رسول الله وتناسخ في الدين ومولى نعمة برثه اولى الناس بالمتق اذا ثبت هذا فان المتقافو خلفت ابنها واخاها او ابر اخيها ثم مات ولاها فيراثه لا بنها واخاها او ابر اخيها ثم مات العبد وترك أخا مولاته وعصبة ابنها فيراثه لاخي مولاته لا عصبة كاعمامه وبني اعمامه ثم مات العبد وترك أخا مولاته وعصبة ابنها فيراثه لاخي مولاته لأوب عصبة المعتق فان المرأة لوكانت هي الميتة لورثها اخوها وعصبتها، فان انقرض عصبتها كان بيت الميل أحق به من عصبة ابنها يروى هذا عن على وبعة قال إبان بن عبان وقبيصة بن عبان والمنافي وأهل المراق، وروي عن على رواية اخرى الهدمية الا بن وروي ذلك عن عمر وابن عباس وسعيد بن المسيب وبه قال شريح ، وهذا مبني على ان الولاء يورث كما يورث المال وقد روي عن احد نحو هذا، واحتجوا بان عمرو بن شبيب روى عن ابه عن جده ان رئاب بن حذيفة تروج امرأة فولدت له ثلاثة غلة فاتت المهم فورثوا عنه ولاها وكان عروبن العامل ومات مولاها وترك

لا يفيد شيئا ولا يزيل الولاء عن المعتق، وروى مسلم باسناده عن هزيل بن شرحبيل قال جاء رجل الى عبد الله عبد أنا عشر عن عماء أن طارق بن المرقع عبي و فنحن نقبله ونجعله في بيت المال ، وقال سعيد أنا هشيم أنا بشر عن عماء أن طارق بن المرقع اعتق سوائب فما توا فكتب الى عر رضي الله عنه فكتب عر: ان ادفع مال الرجل الى مولاء فان قبله ولا فاشتر به رقابا فاعتقهم عنه، وقال أنا هشيم عن منصور أن عر وابن مسعود قالا في ميراث الماثبة أو في مثله كان لتبرع المعتق وتورعه عن ميراثه كفعل ابن عر في ميراث معتقه وفعل عروا بن مسعود في ميراث الذي تورع سيده عن أخذ ماله ، وقد روي أن سالما مولى أبي حنيفة أعنقته لبنى بنت يماد سائبة فقتل وترك ابنة فاعطاها عر نصف ماله وجعل النصف في بيت المللوعلى القول المنصوص عن أحمد ان خاف السائبة مالا اشتري به رقاب فاعتقوا فان رجع من ميرائهم شيء اشترى به أيضا وقاب فاعتقوا وإن خلف السائبة مالا اشتري به رقاب قاعتقوا فان رجع من ميرائهم شيء اشترى بياقيه رقاب فاعتقوا ولا برد على ذى الفرض

(فصل) وان عتق عبداً عن كفارته أونذره أو من زكاته فقال أحد في الذي يعتق من زكاته ان ورث منه شيئا جعله في مثله قال وهذا قول الحسن وبه قال اسحاق، وعلى قياس ذهك العتق من

مالا نخاصمه اخوتها الى عمر فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلاه ما حرز الوالد والولد فهو لعصبته من كان » قال وكتب له كتابا فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف وزيد بن ثابت ورجل آخر فنحن فيه الى الساعة رواه ابو داود وابن ماجه، والصحيح الاول فان الولاء لا يورث على ما فذكر مان شاء الله تمالى، وانما يورث به وهو باق للمعتق بر ثه به إقرب عصباته ومن لم يكن من عصبة امه لم برث شيئاً وعصبة الا بن غير عصبة امه فلا برث الاجانب منها بولا ثهادون عصباتها، وحديث عمرو بن شعيب غلط قال احمد الناس يغلطون عمرو بن شعيب في هذا الحديث. فعلى هذا لا يرث المولى العتيق من اقارب معتقه الا عصباته الاقرب منهم فالاقرب على ماذكرنا في ترتيب العصبات، ولا يرث ذو فرض بفرضه ولاذو وحم الا أن يكون الاب والجد مع البنين والجد مع الاخوة على ما فذكره فان اجتمع لرجل منهم فرض و تعصيب كالاب والجد والزوج والاخ من الام اذاكانا ابني عم ورث بما فيه من التمصيب دون الفرض فان كانا عصبات في درجة واحدة كالبنين و بنوهم والاخوة و بنيهم والاعمام و بنيهم انتسموا الميراث فان كانا عصبات في درجة واحدة كالبنين و بنوهم والاخوة و بنيهم والاعمام و بنيهم انتسموا الميراث فان كانا عصبات في درجة واحدة كالبنين و بنوهم والاخوة و بنيهم والاعمام و بنيهم انتسموا الميراث فان كانا عصبات في درجة واحدة كالبنين و بنوهم والاخوة و بنيهم والاعمام و بنيهم انتسموا الميراث فان كانا عصبات في درجة واحدة كالم نا من الاقوال التماذة

(فصل) ويقدم المولى في الميراث على الرد وذوي الارحام في قول جهوار العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم فاذا مات رجل فجلف بنته ومولاه فلبنته النصف والباقي لمولاه وان خلف ذارحم

الكفارة والنذر لانه واجب عليه ، وقد روى عن أحدر حدالله أنه قال في الذي يمتن في الزكاة ولاؤه للذي جرى عنه على يديه، وقال مالك والدنبري ولاؤه لسائر المسلمين وبجمل في ببت المال وقال أبو عبيد ولاؤه لصاحب الصدقة وهو قول الجهور في العتن في النذر والكفارة لقول النبي وينظين والولاء لمن أعتن » ولان عائشة اشترت بريرة بشرط العتن فاعتقتها فكان ولاؤها لماوشرط العتن بوجب ولانه معتنى عن نفسه فكان الولاء له كا لواشترط عليه العتن فاعتقى عن نفسه فكان الولاء له كا لواشترط عليه العتن فاعتقى

ولذا أن الذي أعتق من الزكاة معتق من غيرماله فلم يكن له الولاء كما لودفعها إلى الساعي فاشترى مها واعتق وكما لو دفع الى المكانب مالا فأداء في كتابته، وفارق من اشترط عليه العنق فأنه انما أعتق مأكه والعتق في الكفارة والنذر واجب عليه فأشبه العتق من الزكاة، وذهب كثير من أهل العلم إلى أنه لا يعتق من الزكاة وعال بعضهم المنع من ذلك بانه مجر الولاء الى نفسه فينتنع بزكانه وهذا قول لاحمد رواه عنه جماعة وهو قول النخي والشافي

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن ملك ذا رحم محرم عتى عليه وكان ولاؤه له)

ذو الرحم الحرم القريب الذي يمرم نـكاحه عليه لو كان أحدهما رجلا والآخر امرا أوم الوالدان وانعلوا من قبل الابوالام جيما والولا وان سفل من ولا البنين والبنات والاخوة والاخوات وأولادهم

ومولاه فا لمال لمولاه خاصة، وعن عمر وعلى يقدم الرد على المولى ولعلهم يحتجون بقول الله تعالى (واولو الارحام بعضم اولى بعض في كتاب الله) ولناحديث عبد الله بن شداد وحديث الحسن ولانه عصبة يعقل عن مولاه فيقدم على الردوذوي الرحم كأبن العم

﴿ مسئلة ﴾ (وعنه في المكاتب اذاادي الى الورثة ان ولاء ملم)

لانه انتقل اليهم اشبه مالو اشتروه وان ادى البهافولاؤه بينها لانهااشتركا في ادائه اليها فاشتركا في استحقاق ولائه كالشريكين والرواية الاخرى ولاؤه السكاتب لان عنقه بكتابته وهي من سيده

﴿ مسئلة ﴾ (ومن كان احد أبويه الحرين حرالاصل فلاولاء عليه)

وجهته انه اذا كان احد الزوجين حر الاصل فلاولا على ولدها سوا كان الآخر عربيا او مولى لان الام ان كانت حرة الاصل فالولد يتبعه في اذا كان الاب رقيقاً في انتفاء الرق و الولاء فلا في نفى الولاء وحده اولى وان كان الاب حر الاصل فالولد يتبعه فيا اذا كان عليه ولا بجيث يصير الولاء عليه لمولى ابيه فلا في يتبعه في سقوط الولاء عنه اولى وهذا قول اكثر اهل العلم، وقال ابو حنيفة ان كان الاب اعجمياً والام مولاة ثبت الولاء على ولده وليس بصحيح لانه حر الاصل فلم يثبت الولاء على ولده كان عربياً

وأن سفلوا والاهمام والعمات والاخوال والخالات دون أولادهم فمتى ملك أحداً منهم عتى عليه روي ذلك عن همروا بن مسعود رضي الله عنها وبه قال الجسن وجابر بن زيد وعطاء والحكم وحماد وابن أبي لبلى والثوري واللبث وأبو حنيفة والحسن بن صالح وشريك ويحبى بن آدم، وأعتى مالك الحوالدين والمولود بن وان بعدوا والاخوة والاخوات دون أولادهم، ولم يعتى الشافعي الا همودي النسب وعن احمد رواية كذلك ذكرها أبوالخطاب ولم يعتق داود وأهل الظاهر أحداحتي يعتقه لقول النبي والمسلم والديم والدو والده الاأن مجده على المتشربة فيعتقه ، رواه مسلم

ولنا ماروى الحسن عن سمرة قال : قال رسول الله عليه الله عليه و من ملك ذا رحم محمر، فهوحو السب أبو داود والترمذي وقال حديث حسن ولأ نهذو رحم محرم فيعتق عليه بالملك كعمودي النسب وكالاخوة والاخوات عند مالك ، فأما قوله حتى يشتريه فيعته فيحتمل أنه أراد يشتريه فيعته بشرائة له كا يقال ضربه فقتله والضرب هو القتل وذلك لان الشراء لما كان بحصل به العنق تارة دون أخرى جاز عطف مفته عليه كما يقال ضربه فأطار رأسه ، ومتى عنق عليه فولاؤه له لانه يعتق من ماله بسبب فعله فكان ولاؤه له كا لو باشر عتقه وسواء ملكه بشراء أو هبة أو غنيمة أو ارث أو غيره لا نعل العلم بين أهل العلم فيه خلافا

(فصل) ولا خلاف في أن الحارم من غير ذوي الارحام لا يعتقون على سيدهم كالام والاخمن

وسواء كان مسلماً أو ذمياً أو حريباً مجهول النسب او معلومه وهذا قول أبي يوسف ومالك وابن شريح وقال القاضي ان كان مجهول النسب ثبت الولاء على ولده لمولى الام ان كانت مولاة قال ابن اللبان هذا ظاهر مذهب الشافعي، وقال الحبري هذا قول ابن حنيفة ومحمد واحمد لان مقتضى ثبوته لمولى الام موجود، وانما المتنع في على الوفاق لحرية الاب فاذالم تكن معلومة فقد وقع الشك في المانع فيبقى على الاصل ولا يزول اليقين بالشك ولا يترك العمل بالمقتضى مع الشك في المانع

ولنا أن الاب حر محكوم بحريته أشبه معروف النسب ولان الاصل في الآده بين الحرية وعدم الولاء فلا يترك هذا الاصل بالوهم في حق الولد كالم يترك في حق الاب، وقولهم مقتضى ثبوته لمولى الام موجود ممنوع فانه أنما يثبت لمولى الام بشرط رق الاب وهذا الشرط منتف حكما وظاهراً وأن سلمناوجود المقتضى فقد ثبت المانع حكما فأن حرية الاب ثابتة حكمافلا تمويل على ماقالوه، فأماأن كان الاب مولى والام مجهولة النسب فلا ولاء عليه في قولنا، وقياس قول القاضي والشافعى ثبوت الولاء عليه لمولى أيه لاناشكنا في المانع من ثبوته

ولنا ماذكرناه في التى قبلها ولان الام لا تخلو من ان تكون حرة الاصل فلا ولا معلى ولدها او امة فيكون ولدها عبد الولاملولى أبيه ، والاحتمال الاول راجع لوجهين احدها انه عكوم به في ولدها الثاني انه معتضد بالاصل فان الاصل الحرية ثم لولم يترجع هذ االاحتمال لكان

الرضاعة والربيبة وأم الزوجة وابنتها الا آنه حبي عن الحسن وابن سيرين وشريك آنه لايجوز يع الاضاعة والربيبة وأم الزوجة وابنتها الا آنه حبي عن الحسن والاول أسح قال الزهري جرت السنة بأن يبلع الاخ من الرضاعة ، وروي عن ابن مسعرد أنه كرهه والاول أسح قال الزهري بيرت السنة بأن يبلع الاخت من الرضاع ولائه لانص في عنتهم ولاهمي معنى المنصوص عليه فييقون على الاصل ولانهما لارجم بيهما ولا توارث ولا تلزمه نفئته فأشبه الربيبة وأم الزوجة

(فصل) وان ملك ولده من الزنالم يمتق عليه على ظاهر كلام أحدلان أحكام الوقد فير ثابتة فيه وهي الميراث والحجب والحرمية ووجوب الانفاق وثبوت الولاية له عليه ، ومحتمل أن بمتق لانه جزؤه حقيقة وقد ثبت فيه حكم تحريم النزويج ، ولهذا لو ملك ولاه المحالف له في الدين عنق عليه ممانتنا. هذه الاحكام

﴿ مسئلة ﴾ قال (وولاء المكاتب والمدبر لسيدهما اذا أعتقا)

هذا قول عامة الفقها. وبه يقول الشاني وأهمل العراق وحكى ابن سراقة عن همرو بن دينار وأبي ثور أنه لا ولا. على المكاتب لانه اشترى نفسه من بده لم يكنه عليه ولا. كما لو اشتراه أجنبي فأعنقه ركان قتادة يقول من لم يشترط ولا. المكاتب فلكتبه أن يوالي من شا. وقال مكورل أما المكاتب اذا اشترط ولا. مم رقبته فجائز

الاحتمال الذي صاروا اليه معارض باحتمالين كلواحد منهما مساوله فنرجحه عليهما بحكم لايجوز المصير اليه بغير دليل وهذا وارد عليهم في المسئلة الاولى أيضاً

﴿ مسئلة ﴾ (ومن اعتقسائية في نذره أوزكاته اوكفار ته نفيه رواينان (إحداهما) له عليه الولاه والثانية الاولاء له عليه وما رجع من ميرا ته ردفي مثله يشتري به رقابا يستقهم)

قال احمد في رواية عبد الله الرجل يعنق عبده سائبة هو الرجل يقول لعبده قداعتقتك سائبة كأنه يجعله لله لا يكون ولاؤه له قد جله لله وسلمه وعن ابي عمر والشيباني عن ابن مسعود والسائبة يعنع ماله حيث شاء وقال احمد قال عمر قال الصدقة والسائبة ليومها ومتى قال الرجل لعبده أعتقتك سائبة أو أعتقتك ولا ولاء لي عليك ثم يكن له عليه ولاه قان مات وخلف مالا ولم يدع ورثة اشتري عاله رقاب فأعتقوا في المنصوص عن أحمد وأعتق ابن عمر عبداً سائبة فمات فاشترى ابن عمر عاله رقاباً فأعتقهم

والرواية الثانية الولاء للمعتق وهو قول الشعبي والتخمي وابن سبين وراشد بن سعد وضيرة ابن حبيب والشافعي وأهل العراق لقوله عليه الصلاة والسلام « الولاء لمن أعتق » وقوله « الولاه للم أخمة كلحمة انفسب». ولعل أحمد ذهب إلى شراء الرقاب استحبا با لفعل ابن عمرو فال عمر بن عبدالعزيز والزهري وأبو العالمية ومكحول ومالك يجمل ولاؤه لجماعة المسلمين وعن عطاء قال إذا قال أنت حر سائبة يوالي من شاء ، والقول بثبوت الولاء للمعتق أظهر اللاحاديث ولان الولاء لحمة النسب، (الحزء الساج)

ولنا أن السيد هو للمتنى المكاتب لأنه يتبعه بماله والله وكسبه اسيده فجعل ذلك له ثم باعه به حتى عتق فكان هو المعتق وهو المعتق المدبر بلا اشكال ، رقد قال النبي والله الله الله المناق المتنق وهو المعتق المدبر بلا اشكال ، رقد قال النبي والله الله السيد وسيرين مولى وهل على ذلك أن المكاتبين يدعون موالي مكاتبيهم فيقال ابر سعيد مولى ابن أسيد وسيرين مولى انس وسليات بن يسار مولى ميمونة ، وقد وهبت ولا. ولابن عباس وكانوا مكاتبين وكذلك أشامهم ويدل على ذلك أن في حديث بربرة أنها جا.ت عائشة فقالت يا أم المؤمنين أني كانبت أهلي على قسم أواق فأعينيني فقالت عائشة إن شاءوا عددت لهم عدة واحدة ويكون ولاؤك في فعات فأبوا أن يبعوها إلا أن يكون الولاء لهم فقال النبي والمنافئة المتربها واشترطي لهم الولاء ، وهذا بدل على أن الولاء كان لهم لو لم تشترها منهم عائشة

(فصل) وان اشترى العبد نفسه من سيده بعوض حال عتق والولاء لسيده لانه يديم ماله بماله فهو مثل المكانب شواء والسيد هو المعتق لهما فالولاء له عليهما

﴿ مسئلة ﴾ قال (وولاء أم الولد لسيدها ادا ماتت)

بعثى اذا عنتت بموت سيدها فولاؤها له يرشها قرب عصبته، وهذا قول عمر ودشمان وبه قال عامة الفقهاء ، وقال ابن مسمود: تعتق من نصيب ابنها فيكون ولاؤها له وعن ابن عباس نحوه وعن

وكما لا بزول نسب انسان ولا ولد عن فراش بشرط لا بزول ولاءعن معتق ولذلك لما أراداً هل بريرة اشتراط ولا ثما على عائشة قال النبيصلى الله عليه وسلم ﴿ اشتريها واشترطي لهم الولاء فانما الولاء لمن أعتق بريداًن اشتراط تحويل الولاء عن المعتق لا يفيد شيئاً ولا بزيل الولاء .

وروى مسلم باسناده عن هزيل ابن شرحبيل قال جاء رجل الى عبد الله فقال إني أعتقت عبداً لي وجعلته سائبة فمات وترك مالا ولم يدع وارئاً فقال عبد الله إن أهل الاسلام لا يسيبون وان أهل الجاهلية كانوا يسيبون وأنت ولي نعمته فان تأثمت وتخرجت عن شيء فنحن نقبله ونجعله في بيت المال وقال سعيدتنا هشيم عن بسر عن عطاء أن طارق بن المرقع أعتق سدوائب فمانوا فكتب إلى عمر رضي الله عنه فكتب عمر ان ادفع مال الرجل إلى مولاه فان قبله ولاه فاشتر به رقاباً فأعتقهم عنه وازا هشيم عن منصور أن عمر وابن مسعود قالا في ميراث السائبة هو للذي أعتقه قال شيخنا وهذا القول أصح في الاثر والنظر لما ذكرنا وفي المواضع التي جمل الصحابة ميراثه لبيت المال أو في مثله كان لتبرع المعتق وتورعه عن ميراثه كفعل ابن عمر في ميراث عتيقه وفعل ابن عمر وابن مسعود في الميراث الذي تورع سيده عن أخذ ماله وقد روي أن سالما مولى أبي حذيفة أعتقه لبني بنت يعار سائبة فقتل وترك ابنة فأعطاها عمر نصف ماله وجعل النصف في بيت المال وعلى القول المنصوص عن أحد الذي ذكره الحرقي اذا خلف السائبة مالا اشتري به رقاب فأعتقوا فان رجع من ميراثه شيء اشتري به أيضاً رقاب الحرقي اذا خلف السائبة مالا اشتري به رقاب فأعتقوا فان رجع من ميراثه شيء اشتري به أيضاً رقاب

على لا تعنق مالم بعنقها وله بيمها وبه قال جابر بن زيد وأهل الظاهر ، وعن ابن عباس نموه وقذكر الدليل على عنقها موضم غير هذا ولا خلاف بين القائلين بعنقها ان ولا ها لمن عنقت عليه ومذهب الجمهور أنها نعنق بموت سيدها من رأس المال فيكون ولاؤهاله لأنها عنقت بفعله من ماله فكان ولاؤها له كما لوعنقت بقوله و يختص ميرانها بالولاء بالذكور من عصبة السيد كالمدبر والمكاتب

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن أعتق عبده عنرجل حي بلا أمره أو عنميت فالولا وللمعتق)

هذا قول الثوري والارزاعي والشافعي وأبي حنينة وأبي يودف وداود، وروي عن ابن عباس أن ولاء للمعنق عنه ، وبا قال الحسن ومالك وأبر عبيد لانه أعتقه عن غيره فكمان الولاء للمعنق عنه كما لو أذن له

ولناقول النبي وَيَطِيَّةُ و الولا. المعتق، ولانه اعتى عبد دمن غير إذن غير اله فكان الولا. له كماولم يقصد شيئاً (مسئلة) قال (و ان اعتقه عنه بأمر ه فالولاء للمتقعنه بأمر ه)

وبهذا قال جميع من حكينا قوله في المسئلة الاولى الا أبا حنيفة روافقه ابويوسف ومحمد بن الحسن و رميد كانه وداود فقالوا الولاء للمعتق إلا أن يعتقه عنه على عوض فيكون له الولاء ويلزم العوض و يصير كانه

فاعتقوا وان خلف السائبة ذا فرض لا يستغرق ماله أخذ فرضه واشتري بياقيه رقاب فاعتقوا ولا يرد على أهل الفرض .

(فصل) فان اعتق من زكاته وعن كفارته أو نذره فقال أحمد في الذي يعتق من زكاته انورث منه شيئاً جبله في مثله وقال هذا قول الحسن وبه قال اسحاق وعلى قياس ذلك المتق من الكفارة والنذر لانه واجب عليه وقد روي عن أحمد أنه قال في الذي يعتق في الزكاة ولاؤه الدي جرىعقه على يديه وقال المنبري ومالك ولاؤه لسائر المسلمين يجبل في بيت المالوقال أبوعبيد ولاؤه لماصاحب الصدقة وهو قول الجمهور في المتق في النذر والكفارة لقول النبي صلى الله عليه وسلم المتق أعتقه ولاؤها لها وشرط المتق فأعتقها فكان ولاؤها لها وشرط المتق يوجبه ولانه معتق عن نفسه فكان الولاه له لمن شرط عليه المتق فأعنق

ولنا أن الذي أعتق من الزكاة أعتق من غير ماله فلم يكن الولاء له كما لو دفعها لىالساعى قاشترى بها وأعتق وكما لو دفع الى المسكاتب ما لا فاداء فى كتابته وفارق الذي اشترط عليه السنق فالها عاأمتق ما الزكاة

(مسئلة) (ومن أعنق عبده عن حي بلًا أمره أو عن ميت فالولاء المعنق) هذا قول الثوري والاوزاعي وأبي حنيفة والشانسي وأبي يوسف وداود وروي عن ابن حباس

اشتراه ثم وكله في اعتاقه أما إذا كان عن غير عوض فلا بصح تقدير البيم فيكون الولاء للعتق المموم قوله عليه السلام ﴿ الولا و المعتنى ، وعن أحمد مثل ذلك

ولنا أنه وكيل في الاعتاق فكان الولا. للمعنق عنه كما لو أخذ عوضًا فانه كما يجوز تقدير البيم فيها اذا أخذ عوضا يجوز تقدير الهبة إذا لم يأحذ عوضاً فان الهبة جائزة في العبد كما يجوز البيع والحبر مخصوص بما إذا أخذ عوماً وكسائر الوكلا. فنقبس عليه عمل النزاع

(مسئلة) قال (ومن قال أعتق عبدك عني وعلي ثمنه فالثمن عليه والوطء المعتقعنه)

لانعملم في هذه المسئلة خلافا وان الولا. للمعنق عنه لسكونه أعتقه عنه بموض ويلزمه التُهن لانه أعتقاعنه بشرط العوض فيقدر ابتياءه منه ثم توكيه في عتقه ليصح عنقه عنه فيكون النمن عايه والولاء له كمالوابتاعه منه ثم وكله في عنقه

(مسئلة) قال (ولو قال اعتقه والنمن على كان النمن عليه والولاء للمنتق)

إنا كان المن عليه لانه جعل له جعلا على اعتاق عبده فازمه ذلك بالعمل كالو قال من بيلي هذا الحائطانه دينارفيناه أنسان استحق الدينار والولاء للمثقلانه لميأمره باعتاقه عنه ولا فصدبه المئق ذلك

أن ولاه، للمتق عنه وبه قال الحسن ومالك وأبو عبيــد لانه أعتقه حن غير، فكان الولاء للمنتق عنه كا لو أذن له .

و 1 قول النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ الولاء لمن أعتق ﴾ ولانه أعتق عبده من غير اذن غيره له فكان الولاء له كما لولم يقصد شيئاً

(مسئلة) (وان أعتقه عنه بأمره فالولاء للمتق عنه)

وهذا قول جميع من حكينا قوله في المسئلة الاولى الا أبا حنيفة ووافقه محمد بن الحسن وداود خَالُوا الولاء السَّنَقَ الا أَن يَسْقَهُ عَنْ بَسُوسُ فَيَكُونَ لَهُ الولاء ويلزمه الموض ويصير كأنه اشتراء ثم وكله في اعتاقه أما اذا كان من غير عوض فلا يصح تقدير البيغ فيكون الولا. للمتق لماذكر ماءن الحديث ومن أحد مشل ذك .

ولنا أنه وكيل في الاعتاق فكان الولا، فلمنق عنه كما لو أخذعوضا فأنه كما يجوز تقدير البيع فيها اذا أَخذ عومًا يجوز تقدير الحبة اذا ثم يأخذ عومًا فان الحبة تجوز في العبدكما يجوز البيم والحبر مخصوص عا أذا أخذ موضا وسائر الوكلاء ننتيس عليه على النزاع

(مسئة) (وإذا قال اهنى عبدك منى وعلى ثمنه نفسل فالثمن جليه والولاء الستنى عنه)

فلم يرجد مايقتضي صرفه اليه نبيتي للمعتق عملا بقوله عليه السلام (الولاء للمعتق »

ز فصل) ومن أوصى أن يعنق عبده بعد موته فأعنق فالولاء له ، وكذلك لو وصى بعتق عبده ولم يقد ولم يقتل عبده ولم يقدل عني فأعنق كان الولاء له لان الاعتاق من مائه ، وان أعنق عنه مايجب اعتاقه ككفارة وتحوها فقد مضى ذكرها فيها نقدم

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن أعتق عبداً له أولاد من مولا ذلقوم جر معتق العبدولا وأولاده)

وجمة ذلك أن الرجل إذا أعتى أمته فتزوجت عبداً فأولدها فولدها منه أحرار وعليهم الولاء لمولى أمهم يعقل عنهم وبرتهم إذا انوا لكونه سبب الانعام عليهم بعتى أنهم فصاروا لذلك أحرارا فان أعتى العبد سيده ثبت له عليه الولاء وجراليه ولاء أولاد عن مولى أمهملان الاب لما كان علو كالم يكن بصلح وارثا ولاوليا في نكاح فكان ابنه كولد الملاعنة ينقطع نسبه عن ابنه فثبت الولاء لمولى أمه وانقسب اليها فاذا عتى العبد صلح الانتساب اليه وعادوار ثاعاقلا وليافها دت النسبة اليه وإلى مواليه بمنزلة مالو استلحق لملاعن ولاه هذا توال جهر والصحابة والفتهاء يروى هذا عن هرو عثمان وعلى والزبير وعبد الله وزيد بن ثابت ومروان وسمعيد بن المسيب والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز والنخبي وبه قال مالك والثوري والاوزاعي والدون عن والموادي والتوروي عن والوروي عن والورود ولورود والورود والورود

قال شيخنا لا نملم خلافا فى هذه المسئلة وان الولاء للمعتق عنه الحكونه أعتقه عنه بسوض ويلزمه النمن لانه أعتقه عنه بشرط الدوض فنقدر ابتياعه منه ثم توكيله فى عتقه ليصح عتقه عنه فيكون الثمن عليه والولاء له كما لو ابتاعه منه ثم وكله فى عتقه

(مسئلة) (ولو قال أعتقه والثمن على فغمل فالثمن عليه)

والولاء للمتعق أنماكان الثمن عليه لانه جعل له جعلا على اعتاقه عبده فلزمه ذلك بالمحل كمالوقال من بني لي هذا الحائط فله دينار فبناه إنسان استحق الدينار وأنماكان الولاء للمعتق لانه لم يأمره باعتاقه عنه ولا قصد به المعتق ذلك فلم يوجد ما يقتضي صرفه اليه فيبقى المعتق عملا بقوله عليهالسلام (انما الولاء لمن أعتق »

(مسئلة) (وان قال الـكافر لرجل أعنق عبدك المسلم عني وعلى ثمنه ففعل فهل يصح على وجهين)
(أحدهم) لا يصح لانه يلزم منه أن يتملك الـكافز ولذلك لا بجوز لانه اضرار بالمسلم (والثاني)
يصح ويعتق لانه انما يتملكه زمناً يسيراً ولا يتسلمه فيتحمل هذا الضرراليسيرلاجل تحصيل الحرية للابد
(مسئلة) (وان أعتق عبداً يباينه في دينه فله ولاؤه وهل يرث به ? على رواينين)

(أحداها) لايرث لكن انكان له عصبة على دين المتق ورث فان أسم الكافر منهاورت المتق رواية واحدة إذا اختلف دين السيد وعتيقه فالولاء ثابت لا نعم فيه خلافاً لمعوم قوله عليه السلام

الولاء لاينجر عن موالي الام وبه قال مالك بن أوس بن الحدثان والزهري وميمون بنهران وحيد أبن عبد الرحن وداود لأن الولاء لحة كلحمة النسب والنسب لا يزول عمن ثبت له فكذلك الولاء وقد روي عن عثمان نحو هذا وعن زيد وأنكرهما ابن البان وقال: مشهور عن عثمان انه قضي الولاء للزبير على رافع بن خديج

ولنا أن الانتسآب إلى ألاب فكذلك الولا. ولذلك لو كانا حرين كان ولا. ولدهما لمولى أبيه ظماكان مملوكا كان الولاء لمولى الام ضرورة فاذا أعنق العبد الاب زالت الضرورة فعادت النسبة اليه والولاء الي مواليه . وروى عبد الرحمن عن الزبير انه الما قدم خيسبر رأى نتية لمسا فأعجبه ظرفهم وجمالهم فسأل عنهم فقيل له موالي رافع بن خديج وأبوهم بملوك لآل المرقة فاشترى الزببر أياهم فأعنقه وقال لاولاده انتسبوا الي فان ولا مكم لي فقال رافع بنخديج الولا. لي فانهم عنقوا بمتني أمهم فاحتكوا الى عثمان فقضى الولاء التبيرفا بتمعت الصحابة عليه. الله سسواد في الشفتين تستحسنه العرب ومثه المي قال ذو الرمة:

لمياء في شفتيها حوة لمس وفي الثنات وفي أنيأبها شنب (فصل) وحكم المكاتب ينزوج في كتابته فيأتي له اولاد ثم يعنق حكم العبد القن في جر ااولا. وكذلك المدبر والمعلق عنقه بصفالأنهم عبيد فان المكاتب عبد ما بتي عليه درهم

 الولاء لمن أعتى، وقوله (الولاء لحمة كلحمة النسب ، والنسب يثبت مع اختلاف الدين فكذلك الولاء ولان الولاء أنما ثبت له عليه لانمامه باعتاقه وذلك ثابت مع اختلاف دينهما ويثبت الولاء للالثي على الذكر وللذكر على الانثى وكل معتق لعموم الخبر والمعنى ولحديث عبد الله بن شداد في بنت حزة وقد ذكرناه وحل برث السيد مولاه مع اختلاف الدين? على روايتين (احداها) يرثه يروى ذلك عن على وعمر بن عبدالعزيز وبه قال أهل الظاهر واحتج أحمد بقول على الولا. شعبة ،ن الرق وقال مالك يرث المسلم مولاه النصراني لانه يصلح له ملسكه ولا يرث النصراني مولاه المسلم لانه لا يصلح له علمكه وجمهور الفقهاء على أنه لا يرثه مع اختلاف دينها لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يرث المسلم الكافر ولا السكافر المسلم » ولأنه ميراث فنعه اختلاف الدين كميراث النسب ولأن اختلاف الدين مانع من الميراث بالنسب فنع الميراث بالولاء كالفتل والرق يحققه أن الميراث بالنسب أقوى فاذا منع الاقوى فالاضف أولى ولان النبي صلى الله عليه وسلم ألحق الولاء بالنسب بقوله « الولاء لحمة كلُّحمة النسب ، فكما يمنم اختلاف الدين التوارث مم صحة النسب و ثبوته فكذلك يمنع مع صحمة الولاء وثبوته .

﴿ مسئة ﴾ (فان كان السيد عصبة على دين المتقور تهدون سيده وقال داو دلا ير تعصبته في حياته) ولنا أنه عزلة ما لو كان الاقرب من العصبة مخالفا لدين المبت والابعد على دينه ورث البعيد

(فصل) اذا أنجر الولاء الى موالي ألاب ثم انقرضوا عاد الولاء الى بيت المال ولم يرجع الى موالي الام بحال في قول أكثر أهل العلم .وحكي عن ابن عباس انه يعود الى موالي الام والاول أصح لان الولاء جرى مجرى الانقساب . ولر انقرض الاب وأبؤه لم تعدائسبة الى الام كذهك الولاء فاذا ثبت هذا فولدت بعد عتى الاب كان ولا ولدها لموالي أبه بلاخلاف فان نفاه بالهمان عاد ولاؤه الى موالي الاملانا تتبين انه لم بكن له أب ينتسب اليه فانعاد فاستلحقه عادالولا .الى موالي الاب وفق الى موالي الاب عبداً حين الولادة فان وفصل) ولا ينجر الولا . الا بشروط ثلاثة [أحدها] أن يكون الاب عبداً حين الولادة فان كان حراً وزوجته مولاة لم يخل اما أن يكون حر الاصل فلا ولا عليه ولا على ولده بمال وان كان مولاة ان لم تكن كذلك لم تحل الولاء على ولده لمواليه ابتدا ولا على ولدها بحال وهم أحرار بحريبها أو تكون أمة فولاهارقيق لسيدها إما أن تكون الام مولاة فان لم تكن كذلك لم تحل أما أن تكون الام مولاة فان لم تكن كذلك لم تحل أما أن تكون الام مولاة فان لم تكن كذلك لم تحل أما أن تكون الام مولاة فان لم تكن كذلك لم تحل أما أن تكون الام مولاة فان لم تكن كذلك لم تحل أما أن تكون الام مولاة فان لم تكن كذلك لم تحل أما أن تكون الام مولاة فان لم تكن كذلك لم تحل أما أن تكون الام مولاة فان لم تكن كذلك لم تحل أما أن تكون الام مولاة فان الم تكن كذلك لم تحل أما أن تكون الام مولاة فان الم المولى فأنت ولد لدون ستة أشهر فقد مسه الرق وعنى بالمباشرة فلا ينجر ولاؤه . وأن أنت المولى فأنت ولد لدون ستة أشهر فقد مسه الرق وعنى بالمباشرة فلا ينجر ولاؤه . وأن أنت المرأة بالذا وأنجر ولاؤه . وأن كانت المرأة باثنا وأنت بولد يكون حادثا بعد العتى في كون حادثا بعد العتى قائم عدما أن كانت المرأة باثنا وأنت بولد

دون القريب فان اجتمعا على الاسلام نوارثا كالمتناسبين لزوال المانم

(فصل) (قال الشيخ رحمه الله ولا يرث النساء من الولاء إلاما أعتقن أو اعتق من أعتقن وكاتبن أو كاتبن)

وعنه في بنت المعتق ترث خاصة والاول أصح معنى قوله من الولاء أي بالولاء لان الولاء لا يورث على ما نذكره ظاهر المذهب أن النساء لا يرثن بالولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن أو جر الولاء اليهن من أعتقن والكتابة كذلك فاما اعتاق قال القاضي هذا ظاهر كلام أحمد والرواية التي ذكرها الحرق في بنت المعتق ما وجدمها منصوصة عن أحمد وقد قال في رواية بن انقام وقد سأله هل كان لحمزة أو لا بنته فقل لا بنته فقد نص على أن ابنة حزة ورثمت بولاء نفسها لانها هي المعتقة وهذا قول الجمهور واليه ذهب مالك والشافعي وأهل المراق وداودوالصحيح الاول لا جماع الصحابة ومن بعدهم عليه ولان الولاء لحمة كلحمة النسب والمولى كالنسيب من الاخ والم ونحوها فولده من العتيق بمناة ولد أخيه وعمه ولا يرث منهم الا الذكور خاصة

قاًما الرواية المذكورة في ميراث بنت المدق التي ذكرها الحرقي فوجهها ما روى ابزاهيم النخمي أن مولى لحمزة مات وخلف بنتا فورث النبي وَلِيَظِيْقُ بنته النصف وجمل لبنت حزة النصف والصحيح أن المولى كان لبنت حزة مال عبد الله بن شداد كان لبنت حزة مولى أعتقته فات وترك ابنته ومولاته

لاربع سنين من حين الفرقة لم يلحق الاب وكان ولاؤه لمولى أمه وان أنت به لاقل من ذلك لحقه الولد وأنجر ولاؤه وولد الامة مملوك سوا، كان من ذكاح أو من سفاح عربيا كان الزوج او أعجميا، وهذا قول عامة الفقها، . وعن عمر ان كان زوجها عربيا فولده حر وعليه قيمته ولا ولاء عليه وعن أحمد مثله وبه قال ابن المسيب والثوري والاوزاعي وأبوثور عوبه قال الشافعي في القديم ثم رجع عنه ، والاول أولى لان أمهم آمة مكانوا عبيداً كما لوكان أبوهم أعجميا

[الثالث] أن يمتق العبد سيده فان مات على الرق لم ينجر الولاء بحال وهذا لاخلاف فيه فان. اختلف سيد العبد ومولى الام في الاب بعد موته فقال سيده مات حراً بعد جر الولاء وأنكر ذلك مولى الام فالقول قول مولى الام عذكره أبو بكر لان الاصل بقاء الرق عرهذا مذهب الشافعي

(فصل) فان لم يعنق الاب واكن عنق الجد فقال أحد لا يجر الولاء ليس هو كالاب وبهذا قال أبر حنيفة وصاحباه . وعن أحد انه يجره وبه قال شريح والشعبي والنخمي وأهل المدينة وأبن أي لبلي والحسن بن صالح وابن المبارك وأبو ثور وضرار بن صرد والشافي في أحد قوليه فان أعنق الاب بعد ذلك جره عن موالي الجد اليه لان الجد يقوم هام الاب في التعصيب وأحكام النسب فكذلك في جر الولاء . وقال زفر انكان الاب حيا لم مجر الجد الولاء وان كان مينا جره وهو القول الناني الشافي ولنا الن الاصل للانفساق على انه ينجر

بنت حمزة فرفع ذلك الىرسول الله وَيُتَلِينَهُ فأعطى ابنه النصف وأعطى مولاته بنت حمزة النصف قال عبد الله بن شداد أنا أعلم بها لانها أختى من أمي أمناسلمي رواه ابن اللبان باسناده وقال هذا أصح ما وى ابراهم ولان البنت من النساء فلا ترث بالولاء كسائر النساء فأما توريث المرأة من معتقها فليس فيه اختلاف بين أهل الم وقد دل عليه حديث عائشة حين أرادت شراء بريرة لتعتقها ويكون ولاؤها لما فأراد أهام الفرائم فقال النبي صلى التعليه وسلم «اشتربها واشترطي لهم الولاء فأى الولاء ان ولاؤها لما أعتق متفق عليه وقال عليه الصلاة والسلام «تحوز الرأة ثلاث مواريث عتيقها و لقيطها وولاها الذي لاعنت عليه عقل الترمذي هذا حديث حسن ولان المعتقة منعمة بالاعتاق كالرجل فوجب أن تساويه في عليه الميراث وفي حديث بنت حمزة الذي ذكرناه تنصيص على توريث المعتقة وأما معتق أبيها فهو عمزلة الميراث وفي حديث بنت حمزة الذي ذكرناه تنصيص على توريث المعتقة وأما معتق أبيها فهو عمزلة الميراث وفي حديث بنت حمزة الذي ذكرناه تنصيص على توريث المعتقة وأما معتق أبيها فهو عمزلة الميراث وفي حديث بنت حمزة الذي ذكرناه تنصيص على توريث المعتقة وأما معتق أبيها فهو عمزلة الميراث وفي حديث بنت حمزة الذي ذكرناه تنصيص على توريث المعتقة وأما معتق أبيها فهو عمراته أخوها كالنسب

ومن مسائل ذلك رجل مات وخلف ابن معتقه الميراث لابن معتقه خاصة

وعلى الرواية الاخرى يكون الملك بينها اثلاثا فأن لم يخلف إلا بنت معتقه فلاشي الهاوماله لبيت المال وعلى الرواية الاخرى يكون الملك لها وإن خلف اخت معتقه فلا شيء لهارواية واحدة وكذلك إن خلف ام معتقه أو جدة معتقه أوغير هماوإن خلف أخامعتقه واحت معتقه فالميراث للاخ ولوخلف بنت معتقه وابن عم معتقه أو معتق معتقه أو ابن للعتق معتقه فالميراث له دون البنت إلاعلى الرواية الاخري

(فصل) وإذا كان أحد الزوجين الحرين حر الاصل فلا ولا. على ولدهما سوا. كان الآخر عربيا أو مولى لان الام ال كانت حرة لاصل فالولد يتبعها فيما إذا كان الاب رقيقا في ابناه الرق والولاء فلاً ن يتبعها في نني الولاء وحده أولى وإن كان الاب حر الاصل فالولد بتبه فيما إذا كان عليه ولاء محيث بصير الولاء عليه لمرلى ابيه فلان يتبعه في سقوط الولاء عنه أولى ، وهذا قول أكثر أهل العلم وسواء كان لاب عربيا أو اعجمها وقال أبر حنيفة إن كان أعجميا والام مولاة ثبت الولاء على وقده

فان لها النصف والباقي للمصبة وإن خلف بنته ومعتقه فلبنته النصف والباقي لمعتقه كما فيقضيةمولى بنت حمزة حين مات وخلف بنته وبنت حمزة التي اعتقته فأعطى النبي وَلِيْكِيْرُةٍ بنته النصف والباقي لبنت حمزة فان خلف ذا فرض سوى البنت كالام والجدة أو الاخت أو الاخ من الام أو الزوج أو الزوجة أو من لايستفرق فرضهالمال.أو مولاء أومولاته فلذي الفرض فرضهوالباقي.لولا.أومولاته في قول جهور العلماء رجل وابنته اعتقو عبداً ثم مات الاب وخلف أبنيه وبنته فماله بينهما اثلاثا ثم مات الستيق فللبنت النصف لانها مولاة نصفه والباقي لابن المعنق خاصة الاعلى الرواية الضعيفة فانالباقي بكون بينهما اثلاثآ فيصير للبنت التلئان ولاخيها الثلث وإن مات البنت قبل السيق وخلفت ابنا ثم مات السيق فلابنهاالتصف والباقي لاخيها ولولم تخلف البنت إلا بنتاً كان الولاء كاء لاخيها دون بنتها الاعلى الرواية الاخرى فان لبنتها النصف والباقي لاخيها وان مات الابن قبل العتيق وخف لمبنتأ ثم مات العتيق وخلف معتقة نصفه وبنت أخيها فللمعتقة نصف ماله وباقبه لبيت المال وعلى الرواية الاخرى لهــا انصف باعتاقها ونصف الباقي بأنها بنت ممتق النصف والباقى لعصبة أببها ولوكانت البنتماتت أيضآقيلالمتيق وخلفت ابنها ثم مات العتيق فلابنها النصف ولاشيء لبنتأخيها، امرأة اعتقت أباها ثم اعتق أبوها عبداً ثممات الاب ثم العبد فمالها لها فانكان أبوها خلف بنتا اخرى ممها فلهما ثاثامال الاب بالنسب والياقي للمفتقة (الحِزِه السابع) **(37)** (المنني والشرح السكير)

وليس بصحيح لانه حر الاصل فلم يثبت الولاء على ولده كا لو كان عربيا وصواء كان مسلما أو ذيا أوحربيا أرعبول النسب أومعلومه وهذا قول أبي يوضف ومالك وابن شريح وقال القاضي ان كان عبول النسب ثبت الولاء على ولده لمولى الام إن كانت مولاة قال ابن اللبان وهذا ظاهر مذهب الشافعي وقال الخبري وهذا قول أبي حنيفة وعمد وأحمد لان مقتضى ثبرته لمولى الام موجود واعا المتنم في على المالم ولا المتنم في على المالم ولا يترك العمل بالمقتضي مع الشك في المنافع في بقى على المصل ولا يترول عن اليقين بالشك ولا يترك العمل بالمقتضي مع الشك في المانع

ولنا أن الاب حر محكوم بحريته فأشبه معروف النسب ولان الاصل في الآدميين المرية وعدم الولا، فلا يترك هذا الاصل بالوهم في حق الولد كالم يترك في حق الاب وقولهم مقتضى ثبوته لمولى الام موجود ممنوع فأنه أنما ثبت لمولى الام بشرط رق الاب وهذا الشرط منتف حكما وظاهراً وان صلمنا وجود المفتضي فقد ثبت المائم حكما فأن الاب حريته ثابتة حكما فلا تعويل على ما قالوه وان كان الاب مولى والام مجهولة النسب فلا ولا، عليه في قولنا وقياس قول القاضي والشانعي أن يُبت الولاء عليه لمولى ابنه لانا شككنا في المانع من ثوته

وانا ماذكرنا في التي قبلها ولأن الام لاتخلوا من أن تكون حرة الاصل فلا ولا. على وقدها أو أمة فيكون وقدها عبداً أو مولاة فيكون على وقدها اولا. لمولى أبيه والاحتال الاول راجح لوجهين

بالولاء ومال العبد جميعه للمعتقة دون أخمًا ويتخرج على الرواية الآخرى أن يكون لما ثانا مال العبد أيضاً وباقيه للمعتقة ولو كان الاب خانف مع المعتقة أبناً فمال الأب بينها اثلاثاً بالبنوة ومال العبد كله للابن دون أخته المعتقة لانه يرث بالنسب والنسب مقدم على الولاء ، ولو خانف الاب أخا أو عما أو ابن عم مع البنت فللبنت نصف ميراث أبيها وباقيه لعصبته ومال العبد لعصبته ولا شيء لبنته فيه لأن العسبة من النسب مقدم على المعتق في الميراث إلا على رواية الحرقي فان للبنت نصف ميراث العبد لكونها بغت المستق وباقيه لعصبته

(مسئلة) (ولا يرث من الولاء ذو فرض إلا الاب والجد يرثان السدس مع الابن) لم أحمد على هذا في رواية جماعة من أصحابه وكذلك قال في جد المعتق وابنه وقال ليس الجدوالاخ والابن من السكبر في شيء بجربهم على الميراث وهذا قول شريح والنخمي والاوزاعي والمسبري واستحاق وأبي يوسف وروي عن زيد أن المال للابن وبه قال سيد بن المسيب وعطاء والشعبي والحسن والحكم وقتادة وحماد والزهري ومالك والثوري وأبو حنيفة ومحمد وانشافعي وأكثر الفقهاء لان الابن أقرب المصبة والاب والجد يرثان معه بالفرض ولا يرث بالولاء ذو فرض بحال

ولنا أنه عصبة وارث فاستحق من الولاء كالاخوين ولانسلم أن الابن أفرب من الاب بل هما في الغرب سواء وكلاهما عصبة لا يسقط أحدهما صاحبه وإنما ينفاضلان في الميراث فكذلك في الارث بالولاء

(أحدهما) أنه محكوم به في الام فيجب الحكم به في ولدها (الثاني) أنه معتضد بالاصل فان الاصل الحرية ثم لولم يترجح هذا الاحمال لكان الاحمال الحمال الحمال المحال المحمال المحمال المحمال المحمال المحمال المحمال المحمال المحمود عليه المحمود المح

الى مولى أمهما فان مات أحدهما فميرا أولامه وموالبهما فان اكذب أبوهما نفسه لمقه نسبهما واسترجع الميراث من موالي الام ولو كان ابوهها عداً ولم ينفهما وورث موالي الام الميت منهما ثم أحتى الاب انجر الولاء الى موالي الاب ولم يكن لهم ولاء وللاب استرجاع الميراث لان الولاء أما ثبت لهم عند اعتاق الاب ويفارق الاب إذا أكذب نفسه لان النسب ثبت من حين خان الولد

(فصل) واذا تزوج عبد معتقة فاستولدها أولاداً فهم أحرار وولاؤهم لموالى أمهم فان اشترى أحدهم أياه عتق عليه وله ولاؤه وعجر اليه ولاء أولاده كلهم ويبقى ولاء المشترى لمولى أمه لانه لايكرن مولى ننسه ، وهذا قول جهور الفقهاء مائك في اهل المدينة وأبو حنيفة في اهل العراق والشافي وشذ همر بن دينار المدني فقال بجر ولاء نفسه فيصير حراً لا ولاء عليه قال بن شريح ومحتملة قول الشافي ولا يمول على هذا القول لشذوذه ولانه يؤدي الى أن يكون الولاء ثابتا على أبويه دونه مع كونه

ولذلك يقدم الاب على الابن في الولاية والصلاة على الميت وغيرهما وحكم الاب مع أبن الابن وأن سفل وحكم الجد وأن علا مع الابن وأبنه سواء

﴿ مسئلة ﴾ والحبد يرث الثلث مع الاخوة إن كان أحظ له اذا خلف المعتق أخاه وجده فالمولاه يينها نصفين

وبه قال عطاء والليث ومحيى الانصاري وهو قول الشافعي وقول الثوري وأبي يوسف ومحمد والذين جعلوا الجد أما جعلوه أولى من الاخ وورثوه وجده وروي عن زبد أن المال للاخ وهو قول مالك والمبدأ بوه والابن أحق من الاب

ونا أنهما عصبتان برئان المال نصفين فكان الولاء بينها نصفين كالآخرين وإن رائح مولاه وابن أخي مولاه فالمال للجد في قول الجميع إلا مالكا جمل الميراث لابن الاخ وإن سفل وقاله الشافعي أيضاً لان ابن الابن يقدم على الاب وإن سفل وليس هذا صواباً فان الجد يقدم على ابن الاخ في الميراث فكيف يقدم عليه همنا? ولان الجد أولى بالمتق من ابن الاخ فيرث مولاه لقول النبي صلى الله عليه وسلم «المولى أخ في الدين وولى نعمة يرئه أولى الناس بالمتق» والدليل على ان الجدأولى أنه يرث ابن ابنه دون ابن الاخ فيكون أولى لقول النبي صلى الله عليه وسلم «الحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الفروض فلا ولي رجل ذكر» وفي لفظ «فلا ولي عصبة ذكر» ولان الجد أب فيقدم على ابن الاخ

مولوداً لمما في حال رقهما أو في حال تبوت الولاء عليهما وليس لنا مثل هذا في الاصول ولا عكن ان يكرن مولى نفسه يعقل عنها وبرثها ويزوجها لكن لو اشترى هذا الواد عبداً فأعتقه ثم اشترى العبد أبامعتقه فأعتقه قانه ينجر اليه ولا. سيد، فيكون لهذا الوقد على معتقه الولا. باعتاقه اياه وقلعتبق ولاء معتقه بإلاثه على أيه وجره ولاه وباعتاله ايا. ولا يمتنع مثل هذا كا لو أعتى الحربي عبداً فأسلم ثم أسر سيد، وأعتقه صاركل واحدد منهما مول الآخر من فرق ومن أسفل وبرث كل واحدد منهما الآخر باولا. وكا جاز أن يشتركا في النسب فيرث كل واحد منها صاحبه به كذلك الولاء ، وإن تزوج ولد المنقة معتقة فأوادها واداً فاشترى جده عنى عليه وله ولاؤه وبجراليه ولا. أبيه وسائر أولاد جده وهم حمومت وحمله وولاء جيسم معتقيهم ويبقى ولا. المشتري لمولى أم ابيسه ، وعلى قول حرو من دينار يبقى حرآ لاولا. عليه .

(فصل) اذا تزوج عبد معتنة فأولدها ولداً فنزوج الولد عِمنتة رجل فأدلدها ولداً فولا. هـذا الوقد الآخر لمولى أم أيه في أحد الوجهين لان له الولاً. على أبيه فكان الولا. له عليه كما لو كان مولى جده ولان الولا. الثابت على الاب يمنم ثبوت الولاء لمولى الام

(والوجه الثاني) ولاؤه لمولى أمه لان الولاء الثابت على أبنه من جهة أمه ومثل ذلك ثابت في

كالاب الحقيقي فان اجتمع اخوة وجد فميراث المولى بينهم كمال سيده إن زادوا على اثنين فللجد ثلث ماله لانه أحظ له وإن اجتمع أخوة من أبون واخوة من أب عاد الاخوة من الابوين الجد بالاخوة من الاب ثم يأخذ ولد الابوين ما حصل لولد الاب كالميراث وقال ابن شريح يحتمل أنه بينهم على عددهم ولا يعاد ولد الانوين الجد بولد الآب.

ولنا أنه ميراث بين الجد والاخوة أشبه الميراث بالنسب فان كان مع الاخوة اخوات لم يعتدبهن لانهن لايرثن منفردات فلا يعتد بهن كالاخوة من الام وإن انفرد ولد الاب ممالجد فهمكولد الانون (فصل) فان ترك جد مولاه وعم مولاه فهو للجد وكذلك إن ترك جد أي مولاه أوجد جد مولاه وعم مولاه فهو للجدوبه يقول الثوري والاوزاعي وأحل العراق وقال الشافعي هو للمم وبنيه . وأن سفلوا دون الاب وهر قياس قول مالك قال الشافعي ومن جعل الجِــد والاخ سواء فجد الاب والعم سواء وهو أولى من ابن العم

ولنا قول النبي صلى الله عليه ومنم «يرثه أولى الناس بالمعتق» فالجد أولى بالمعتق بدايل أنه أولى الناس بماله وولايته ويقدم في ترويجه والصلاة عليه وغير ذلك والعجب أن الشافعي رحمه الله تمالى ترك الجد أبًا في ولاية المال والاجبار على النكاح ووافق غير. في وجوب الانفاق عليه وله وعتقه على ابن ابنه وعتق ابن أبنه عليه وإنتفاء القصاص عنه بقتل ابن أبنه والحد بقذفه وغيرذلكمن أحكام الابثم جعل أجد العصبات أولى منه بالولاء حق نفسه وما ثبت في حقه أولى بما ثبت في حق أبيه ألا ترى أنه له كان له مولى ولابيه مولى كان مولى ما ثبت في حق أبيه ألا ترى أنه لم كان له مولى أم أب ومولى أم جد وجدة بملوك فالى الوحه الاول يكون لمولى أم الجد وعلى الثاني يكون لمولى الام

(فصل) وإن نزوج معتق عمتة فأولدها بنتا و زوج عبد عمتة فأولدها ابنا فنزوج هذا الابن بنت المعتقين فأولدها ولداً فولاء هذا الولد لمولى أم أبيه لان له الولا، على أبيه، وإن نزوجت بنت عملوك فولا، ولدها لمولى أبيها لان ولاءها له فان كان أبوها ابن مملوك ومعتقة فالولاء لمولى أم أبي الام على الوجه الاول لان مولى أبي الام يثبت له الولاء على أبي الام فكان مقدما على المعتقين أم أبي الام عليها

﴿ فصل في دور الولاء ﴾

اذا تزوج عبد معتقة فأولدها بنتين قاشترتا أباهما عنق عليهما ولهما عليه الولاء وتجركل واحدة منها نصف ولاء أختها اليها لانها أعتقت نصف الاب ولا ينجر الولاء الذي عليها ويبقى نصف ولاء كل واحدة منهما لمولى أمها قان مات الاب فماله لهما ثنثاه بالبنوة وباقيه بالولاء قان ماتت احداهما بمد ذلك فلاختيها النصف بالنسب ونصف الباقي بانها مولاة نصفها فصار لها ثلاثة أرباع مالها والربمالباقي لمولى أمها قان كانت إحداهما ماتت قبل أبها فمالما لا يها ثم اذا مات الاب فالباقية نصف ميراث

﴿مسئلة﴾ (والولاء لايورث وأعا يورث به)

وهذا قول الجهور روي نحو ذلك عن عمروعهان وعلى وابن مسعود وابن عمر واسامة بن زبد وأبي مسعود البدري وأبي ابن كعب و به قال عطاء وطاوس وسالم والزهري والحسن وابن سيرين وقتادة والشعبي وابراهيم ومالك والشافعي وأهل العراق وداود وشذ شريح فجمله موروثاً كالمال لا نهروي عن عمر رضى الله عنه أنه قال ما أحرزه الولد والوالد فهو لعصبته من كان

و ثنا قيل النبي صلى الله عليه وسلم «أنما الولاء لمن أعتق» وقوله «الولاء لحمة كلحمة النسب» والنسب بورث به ولا يورث فكذلك الولاء ولأن الولاء أنما يحصل بانمام السيد على عبده بالمتق وجذا للمن لا ينتقل عن المعتق فكذلك الولاء ورواء حنبل ومحمد بن الحسكم عن أحمد وغلطها أبوبكر وهو كا قال فإن الجماعة رووا عن أحمد مثل ما ذكرنا من قو الجمهور وقدروى سعيد باسناده عن الزهري عن التي صلى الله عليه وسلم أنه قال «المولى أخ في الدين ومولى نعمة » وأولى الناس بميرا ثه أقربهم من المتق ولانه قول من سمينا من الصحابة رلم يظهر عهم خلافه ولا يصح قياسه على المال لا أن الولاء لا يورث بدليل أنه لا يرث منه ذوو الفروض بخلاف المال فيل هذا ينظر أفرب العصبات الى المتق يوم موت العتيق فيكون هو الوارث المولى دون غيره كما أن السيد لومات في تلك الحال ورثه وحده

أبيها فمالها لأبيهاء ثم اذا مات الاب فلاباقية نصف ميراث أبيها لكونها بنته ونصف الباقي وهو الربم لكونها مولاة نصفه يبقى الربع لموالي البنت التي مانت قبله فنصفه لهذه البنت لانها مولاة نصف أختها صار لها سبعة أعمان ميراثه ولمولى أم المبتة النمن فان ماتت البنت الباقية بعدهما فبالها لمواليها نصفه لمولى أمها ونصفه لمرلى أختها المينة وهم أختها رءوالي أمها فنصفه لمولى أمها وهو الربم والربم الباقي ترجم إلى هذه المينة فهذا الجرء دائر لانه خرج من هذه المينة ثم دار اليها فقال القاضي بجمل في ببت المالُ لانه لامستحق له نعلمه وهذا قول محد بن الحسن وقياس قول مالك والشاني

وقال بعض الشانعية وبعض المدنيين هو لمولى أم الميتة وهذا قول الحبور وهانان المسئلتان أصل في دور الولا. وفيها أفرال شاذة سرى ماذكرناه وهذا أصح ماقيل فيها إن شا. الله فان ماتالا بنتان قبل الاب ورث مالهما بالنسب فان مات بعدهما فماله يقسم على عمانية أسهم لكل واحدة من ابنتيه أربعة أسهم سهمان لمولىأمها وسهمان لمولىأختها يقسيان أيضا لموالي أمها سهم وسهم دائر يرجع إلى بيت المال فيحصّل لبيت المال الربع ولمولى أمها ثلاثة أرباع فان كن ثلاثا ماتت احداهن قبل الابوالآخرى بمده فال الاب على سبعة وعشرين لابنتيه تلثاها مالنسب وثلثا البقي بولا تهما عليه وثلثا الباق بولائها على أختهما ويبقى لمولىالام سهم، ومال اثانية على ثمانية عشر المحية تسعة بالنسب وثلاثة بولا تهاعليها واولى أميا ثلاث ويتى ثلاثة لمواني المينة الاولى قحية سهم ولولى أمها سهم ويبقى سهم دائر فن جمله ابيت المال دفعه البه

﴿مسئلة﴾ (ولا يباع ولا يوهب)

لابصح يم الولاء ولا هبته ولا أن يأذن لمولاء فيوالي من شاء روىذلك عن عمر وعلى و ابن مسعود وأبن حباس وأبن عمر وبه قال سعيد بن المسيب وطاوس واياس بن معاوية والزهري ومالك والشافعي وأبوحنيفة وأصحابه وكره جابر بن عبد الله بيع الولاء وروى سعيد باسناده عن عبيد الله أنه قال إنما الولاء كالنسب فيبيع الرجل نسبه وقد روى سعينه باسناده عن سفيان عن عمر وابن ديناران ميمونة وهبت ولاء سليان بن يسار لابن عباس وكان مكاتباً وروي أن ميمونة وهبت موالمها العباس وولاؤهم اليوم لهم وان عروة ابتاع ولاء طعمان لورثة مصعب بن الزبير وقال ابن جربح قلت لمطاء أَذَنَتَ لمولاي أن يوالي من شاء فيجوز ? تال نم

وتنا أن النبي ﷺ نهى عن يبع الولاء وعن هبته وقال «الولاء لحمَّة كلحمة النسب» وقال لمن الله من تولى غير مواليه ولأنه مني يورث به فلا ينتقل كالقرابة وفعل هؤلاء شاذ مخالف قول الجمهور وترده السنة فلا يعول عليه فعلى هذا لا ينتقل الولاء عن المعتق لموته ولا يرثه ورثته أنما يرثون المال به مع بقائه للمعتق وهذا قول الجهور على ماذكرنا

(مسئة) (وهو لا مكر قاذا مات المتق وخلف عنيقة وابنين فمات أحد الابنين عن ابن ثممات المولى فاليراث لابن ممتقه ومن جعله لمولى الام فهو له ومن لم يدفعه قسمه بين الحيدة ومولى الام نصفين ورجع بالاختصار إلى أربعة فان كانت أمها نهن شتى فمن اثنى عشر فان اشترى الابنتان أباهما ثم اشترى أبوهما هو والكبرى بحدهما ثم مات الاب فعاله بينهم أثلاثا ثم اذا مات الجد وخلف ابنتي ابته فلهما الثلثان والكبرى نصف الجدوم ابنتاه فيحصل اللكبرى الباقي لكرنها مولاة نصفه يبقى السدس لمرالى الاب لأنه مولى نصف الجدوم ابنتاه فيحصل الكبرى ثلث المال وربعه ، والصغرى وبعه وصدسه فان كانت بحالها فاشترت الكبرى وأبوها أخاهما لابيهما فالجواب فيها كاني قبلها

باب ميراث الولاء

يعني والله اعلم المير اشبالولا، واضاف الميراث اليه لانه سببه قان الشي، يضاق إلى سببه كا يقال دية الحطأ ودية العمد وانما قلناذاك لان الولاء لا يورث وانما يورث به وهذا قول الجهور روي نحوذاك عن صروعتمان وعلى وزيد بن مسود وابن عمر واسامة بززيد وابن مسمود البدري وأبي بن كعب وباقال عطاء وطاووس وسالم والزهري والحسن وابن سببر بن وقتادة والشهبي وابراهيم ومالك والشافعي واهل المراق وداود وجعل شريح الولاء موروثا كالمال ولما تول النهي والتيالية الما الولاء لمن اعتق وقوله الولا لحمة كاحمة النسب يورث به ولا يورث فكذلك الولاء ولان الولاء انما محصل بانعام السيد على المعتق وهذا

لان الولاء للكبر ولو مات الابنان بعده وقبل المتيق وخلف أحدهما ابنا والآخر تسعة كان الولاه يينهم على عددهم لكل واحد عشرة وهذا قول أكثر أهل اللم قال أحمد روي هذا عن همر وعايا وابن وعلى وزيد وابن مسود وروي سعيد ثنا هشيم ثنا أشعث بن سوار عن الشمبي ان همر وعليا وابن مسعود وزيداً كانوا مجعلون الولاء للكبر وروي ذلك عن ابن عمر وأبي بن كعب وأبي مسعود البدري وأسامة بن زيد وبه قال عطاء وطاوس وسالم بن عبد الله والحسن وابن سعرين والشعبي والنحمي والزهري وقتادة ومالك والثوري والشانعي واسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وداود كلم والمعد قالوا الولاء للكبر وتفسيره أنه يرث المنق من عصبات سيده أفربهم اليه وأولاهم بحيرائه يوم موت العبد قال ابن سيرين اذا مات الممتق نظر الى أفرب الناس الى الذي أعتقه فيجعل ميرائه له واذا مات السيد قبل مولاء لم ينتقل الولاء الى عصبته لان الولاء كالنسب لا ينتقل ولا يورث وانما يورث به فهو باق للمتنق أبداً لا يزول عنه بدليل قوله عليه الصلاة والسلام الولاء لمن أعتق وقوله الولاء كالمتب واعا يرث عصبة السيد مال مولاء معقه لا نفس الولاء ويتضح ذلك بالمسئلتين ألمتي ذكر ناهما ههنا وهما اذا مات رجل عن ابنين ومولى فات أحد الابنين بعده عن ابن ثم مات المتن ذكر ناهما ههنا وهما اذا مات رجل عن ابنين ومولى فات أحد الابنين بعده عن ابن ثم مات المولى ورثه ابن معتقه دون ابن ابن معتقه لان ابن المتق أقرب عصبة سيده فلو مات السيد وخلف ابنه وابن ابنه درثه ابنه دون ابن ابنه فكذلك اذا مات المولى والمسئلة الاخرى اذا مات السيد وخلف ابنه وابن ابنه دور ابن ابنه دون ابن ابنه فكذلك اذا مات المولى والمسئلة الاخرى اذا مات الهولاء

المنى لا ينتقل عن المعتق فكفك الولا، (مسئلة) قال ولا برث النساء من الولا، الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتب وكاتب من كاتبن وقد وي عن أبي عبد الله رحيالله في بنت المعتقضات الها ترث لما ووي عن النبي الله ورث بنت هزة من المنقن و من المناهب من الولا، الما المنتقن و معتقبن ولاؤه لمن فكيف مرثنه ? والظاهر من المذهب النائساء لا برئ بالولا، الا ما اعتقن أو أعنق من أعنقن وجر الولا، البين من اعتقن والكتابة كذلك قالها اعتاق قال القامي هذا غاهر كلام احد والرواية الني ذكرها الحرقي في ابنة المعتق ما وجدتها منصوصة عنه وقد قال في دواية ابن القاميم وقد سأله هل كان لمولى حزة او لا بنته ? فقال فقد فص على ان ابنة حزة ورثت بولا، ففسها لانها هي المعتقة وهذا قول الجهور وهو قول من صمينا في اول الباب من الصحابة والتابعين ومن بعده عليه ولان الولاء لحة كلحمة النسب بولا، ففسها لانها هي المعتقة وهذا قول الجهور وهو قول من صمينا في اول الباب من الصحابة والتابعين ومن بعده عليه ولان الولاء لحة كلحمة النسب والمولى كان النبي من الولاء لحة كلحمة النسب والمولى كان المنائد وخلف بنتا فورث النبي والمولى كان المنتقدة وحدولا برئين من هداد كان فأما دواية الحرقي في بنت المنتق فوجهها ما دوى ابراهم النخي أن المولى كان ابنت حزة قال عبدالله بن شداد كان لبنت حزة مولى أعتقد هات وترك ابنته ومولانه بنت حزة النمف قال عبدالله بن شداد أنا علم بها لا نها اختى وسيا غطى ابنته النصف وأعطى ابنته النصف وأعطى ابنته النصف وأعطى ولانه بنت حزة النصف قال عبداللة بن شداد أنا علم بها لا نها اختى

بعد السيد وقبل مولاء وخلف أحدهما ابنا والآخر تسعة ثم مات المولى كان ميرا ثه بينهم على عددهم لان السيد لو مات كان ميرا ثه بينهم كذلك ولو كان الولاء مورو ثا لاختلف الحكم فى المسئلتين وكان الميراث في المسئلة الاولى بين الابن وابن الابن العبن ورثوا الولاء عن أبيها ثم ماصار الى الابن الذي مات انتقل الى ابنه وفى المسألة الثانية يصير لابن الابن المتفرد لصف الولاء موروث ذلك عن أبيه ولمبني الآخر النصف بينهم على عددهم وذهب شربح إلى أن الولاء موروث كالمال بورث عن المعتق فن ملك شيئاً في حياته فهو لورثته وحكي ذلك عن عمر وعلى وابن عباس وابن المسيب وروى عن أحمد نحوه والمشهور عنه مثل قول الجهور قال أبو الحارث سألت أبا عبدالله عن الولاء الكبر قال كذى روى عن عمر وعمان وعلى وزيد وابن مسعود وقد ذكر نا ذلك عن شريح واجبنا عنه ولم يصح عن أحد من الصحابة خلاف هذا القول وان لم يخلف عصبة من نسب مولاه في اله لمولى مولاه ثماله لمولى مولاه ثماله لميت المال

(مسئلة) (واذا اشترى رجل وأخته أباهما أو أخاهما عنق عليهما بالملك ثم اشترى عيداً فأعتقه ثم مات العتيق ثم مات مولاء ورثه الرجل دون أخته)

اذا اشترى رجل وأخته أباهما وأخاهما عتقا عليهما بالملك ثم اشترى عبداً فأعتقه ثم مات الاب أو

من اي امنا سامى، رواه ابن اللبان باسناده وقال هذا أصح بما روى ابراهم، ولا أن البنت من النساء فلا رث بالولاء كسائر النساء، فأما توريث المرأة من معتقها ومعتق، متقها ومن جر ولا معتقها فليس فيه اختلاف بين أهل العم، وقد نص النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فان عائشة أرادت شراء بربرة لتعتقها ويكون ولاؤها لها فأراد أهلها اشتراط ولائها فقال النبي صلى الله عليه وسلم «اشتريها واشترطي لهم الولاه فاعا الولاء لمن أعنق عليه وقال عليه السلام «تحوز المرأة الائة مواريث عتيقها ولقيط او ولدها الذي فاعات الولاء لمن أعنق عليه وقال عليه السلام «تحوز المرأة الاعتماق كالرجل فوجب أن تساويه في لاعنت عليه عنه المناه على الله المعتق أبها فهو بمنزلة الميراث وفي حديث مولى بنت حزة الذي ذكرناه تنصيص على توريث المعتقة ، وأما معتق أبها فهو بمنزلة علم أبها فلا تر 4 و بر 4 أخوها كالنسب

ومن مسائل ذلك كه رجل مات وخلف ابن معتقه وبنت معتقه فالمراث لابن معتقه خاصة وعلى الرواية الاخرى بكون الميراث بينها أثلاثاً فان لم بخاف إلا بنت معتقه فلا شيء لها وماله لبيت المال الاعلى الرواية الاخرى فان الميراث لها، وإن خلف اخت معتقه فلا شيء لها رواية واحدة وكذلك ان خلف أم معتقه أو جدة معتقه أوغيرهما، وإن خلف أخا معتقه واخت معتقه فالميراث اللاخ، ولو خلف بنت معتقه وابن عم معتقه أو معتق معتقه أو ابن معتق معتقه فالمال له دون البنت الاعلى الرواية الاخرى فان لها النصف والباقي للمعسبة، وإن خلف بنته ومعتقه فلبنته النصف والباقي لمعتقه كما في قصة مولى

فيرائه بينها أثلاثا بالنسب فاذا مات العبد ورثه الرجل دون أخته لانه ابن المتق أو أخوه فورنه بالنسب وهي مولاة المتقءوعصبة المعتق مقدم على مولاه، وعلى الرواية التي تقول إن بنت المعتق برث إذا اشتريا أباهما يشكون ميراث العبد بينهما أثلاثا، فان اشتريا أخاهما فعتق عليها ثم اشترى عبداً فأعتقه ومات الاخ المعتق قبل، وت العبدوخ أف ابنه ثم مات العبد فيم انه لابن أخيها دونها لانه ابن أخي المعتق فان لم محلف الأبنال بنته فنصف مال العبد الاخت لانها معتقة نصف معتقه ولا شيء لبنت الاخ رواية واحدة والباقي لبيت المال

(فصل) إذا خلف المبت بنت مولاه ومولى أبيه فماله المبت المال لانه ثبت عليه الولاه أمن أجل مباشرته بالعتق ولم يثبت عليه باعتاق أبيه، واذا لم يكن لمولاه إلا بنت لم ترث لانها ليست عصبة وانما يرث عصبات المولى فاذا لم يكن له عصبة لم يرجع الى ممتق أبيه وكذلك ان كان له معتق أبيه ويد ولم يكن هو معتقا فيراثه لمعتق أبيه إن كان ابن معتقه ثم لمصبة معتق أبيه ثم لمتق معتق أبيه فان لم يكن له أحد منهم فلبيت المال ولا يرجع إلى معتق جده ، وان كانت أمه حرة الاصل فلا ولاه عليه وليس امتق أبيه شيء

(فصل) امرأة حرة لاولاء عليها وأبواها رفيقان أعتق إنسان أباها ويتصور هذا في موضين أحدهما أن يكونواكفاراً فتسلم هي ويسبى أبواها فيسترقا والثاني أن بكون أبوها عبداً نزوج أمة على (المغنى والشرحالكبير) (الجزء السابع)

بنت حمزة قانه مات وخلف بنته وبنت حمزة التي أعتقته فأعطى النبي صلى الدّعليه وسلم بنته النصف والباقي لمولاته، وإن خلف ذا فرض سوى البنت كالام أو الجدة أو الاخت أو الاخت أو الاخ من الام أو الزوج أو الزوجة أو من لا يستمرق فرضه المال أومولاه أو مولاته فان لذي الفرض فرضه والباقي لمولاه أو مولاته في قول جهور العلماء وقد سبق ذكر ذلك. رجل وابنته اعتقا عبداً ثم مات الاب وخلف ابنه وبنته أله وينها اللانا ثم مات العبد فللبنما النصف لا نها مولاة نصفه والباقي لابن المتق خاصة الاعلى الرواية الفيضة فان الباقي يكون بينهما على ثلاثة فيكون للبنت الثانان ولاخيها الناث، وإن مات البند قبل العبد وخلفت أبنا ثم مات العبد فلابنها النصف والباقي لاخيها، ولو لم تخلف البنت إلا بن كان الولاء كله لاخيها بنتائم مات العبد وخلف معتقة وبنت (١) اخبها فللمعتقة نصف ماله وباقيه لبيت المال وعلى الرواية الاخرى لما النصف باعتاقها و نصف الباقي لانها بنت معتق النصف والباقي لمصبة ابنها، ولو كانت البنت مات العبد وخلف مات الاب ثم العبد فلا بنها بنت معتق النصف والباقي لمصبة ابنها، ولو كانت البنت مات أبوها عبداً ثم مات الاب ثم العبد فلا بنها النصف ولا شيء لبنت اخبها . امر أة اعتقت أباها ما تشامل العبد وخلفت البنة بالولا ومال العبد جميعه للمعتقة دون اخبها و يتخرج على الرواية الاخرى منها الوابد بينها الاب بالنسب والباقي المعتقة بالولا ومال العبد جميعه للمتقة دون اخبها و يتخرج على الرواية الاب بينها أن يكون لما ثانا مال العبد أيضاً وباقيه للمعتقة، ولوكان الاب خلف مع المعتقة ابناً فال الاب بينها أن يكون لما ثانا مال العبد أيضاً وباقيه للمعتقة، ولوكان الاب خلف مع المعتقة ابناً فال الاب بينها أن يكون لما ثانا مال العبد أيضاً وباقيه للمعتقة، ولوكان الاب خلف مع المعتقة ابناً فال الاب بينها

(١) في نسخة مئتة
 نصفه ونصف أطبها

أنها حرة فولدتها ثم مانت وخلفت معتق أبيها لم يرثها لأنه إنما يرث بالولاء وهذه لاولاء عليها وهكذا الحسكم فيا إذا تزوج عبد حرة الاصل فأولدها ولداً ثم أعتق العبد ومات ثم مات الولد فلا ميرات لمعتق أبيه لأنه لا ولاء عليه ، ولوكان ابنتان على هذه الصفة اشترت إحداها أباها فعتق عليها فلها ولاؤه وليس لها ولاء على أخها قاذا مات أبوها فلها الثلثان بالنسب ولها الباقي بالولاء قاذا مات أجتها فلها نصف ميرا ثها بالنسب وباقيه لمصبها قان لم يكن لها عصبة فالباقي لاختها بالرد ولا ميراث لها منها بالولاء لانها لا ولاء عليها

(فصل) في جر الولاء: قال الشيخ رضي الله عنه (كل من باشر المتق أو عتق عليه لاينتقل عنه الولاء بحال لقوله عليه الصلاة والسلام « إنما الولا لمن أعتق» فأما ان نزوج العبد معتقة فاولدها فولدها منه احرار وعليهم الولاء لمولى أمهم يعقل عنهم ويرثهم اذا ماتوا لكونه سبب الانعمام عليهم بعتق أمهم فصاروا لذلك أحراراً فان أعتق العبد سيده ثبت له عليه الولاء وجر اليه ولاء أولاده عن مولى أمهم لان الاب لوكان مملوكا لم يكن يصلح وارثاً ولا ولياً في نكاح فكان ابنه كولد الملاعنة يقطع نسبه عن أبيه فيثبت الولاء لمولى أمه وانتسب اليها فاذا أعتق العبد ساح الانتساب اليه وعاد وارثا عاقلا وليا فعادت النسبة اليه والى مواليه بمثرلة مالو استحق الملاعن ولده هذا قول جهورالصحابة والعام، يروى هذا هن همر وعهان وعلى والزبير وعبد الله وزيد بن ثابت ومروان وسعيد بن المسيب

إثلاثا بالبنوة ومال السدكله للابن دون اخته المعتقة لانه يرث بالنسب والنسب مقدم على الولاء ولو خلف الاب أخا أو عما أو ابن عم مع البنت فلبنت نصف ميراث ايبها وباقيه لمصبته ومال العبد المصبته ولا شيء لبنته فيه لان العصبة من النسب مقدم على المعتق في الميراث الاعلى رواية الحرقي فان للبنت نصف ميراث العبد لكونها بنت المعتق وباقيه لعصبته. امرأة وأخوها اعتقا أباها ثم اعتق أبوهما عبداً ثم مات الاب فاله بينهما اثلاثاً ثم اذا مات العبد فيراثه الابن دون اخته لانه ابن المعتق يرثه بالنسب وهي مولاة المعتق ولا أن المعتق يقدم على مولاه، فان ماد أخوها قبل أيه وخلف بنتاً فاله بين المنسب وبي مولاة المعتق ولا أن المعتق يقدم على مولاه نفان ماد أخوها قبل أيه وخلف بنتاً فاله بين السدس وبيتي الثاث لبنته نصفه وهو السدس لانها مولاة نصفه يبتى السدس لمواني الاخ إن كان ابن معتقه وهم اخته ومواني امه فلاخته نصف السدس والنصف الباقي لمولى امه فحصل لاخيه النصف والربع والسدس، وإن لم يكن ابن معتقه بل كانت امه حرة الاصل فلا ولاء عليه وتأخذ اخته الباقي كله بالرد والسباني لمصبته ، ولو اشرى رجل واخته أخاهما ثم اشرى أخوهما عبداً فاعتقه ثم مات أخوهما فلا له بينها اثلاثاً ثم اذا مان عيقه فيرائه لاخيه دون اخته ، ولو مات الاخ المعتقة لبم مات أخوهما البد فيرائه لابن اخيها دونها لانه ابن اخي المتق، وان لم يخاف الاخ المتق قبل موت السبد فيرائه لابن اخيها دونها لانه ابن اخي المتق، وان المخاف الاخ الابنته فنصف مال البد فيرائه لابن اخيها معتقه ولا شيء لبنت الاخ وواية واحدة والباقي لبيت المال

والحسن وان سيرين وعمر ان عبدالعزيز والنخمي وبه قال مالك والثوري والاوزاعي والليت وأبو حنيفة وأصحابه وانشافي واسحاق وأبو ثور ويروى عن رافع بن خديج أن الولاء لا ينجر من موالي الام وبه قال مالك بن أوس بن الحدثان والزهري وميمون بن مهران وحيد بن عبد الرحمن وداود لان الولاء لحمة كاحمة النسب والنسب لا يزول عبن ثبت له فكذلك الولاء وقد روي عن عبان وزيد نحو هذا وأنكرها إن البائ وقال مشهور عن عبان أنه قضى مجر الولاء للزبير عن رافع بن خديد .

ولنا أن الانتساب إلى الاب فكذلك الولاء ولذلك لو كانا حرين كان ولاء ولدها لمولى أيه فلما كان ملوكا كان الولاء لمولى الام ضرورة فاذا أعتق الاب زالت الضرورة فعادت النسبة اليه والولاء الى مواليه وروى عبدالرحن عن الزبير أنه لما قدم خير رأى فتية لمسا فأعجبه ظرنهم والولاء الى مواليه موالي رافع بن خديج وأبوهم مملوك لآل الحرقة فاشترى الزبير أباهم فاعتقه وقال لاولاده انتسبوا إلى قان ولاءكم لى فقال رافع بن خديج الولاء لى فانهم عتقوا بعتقي أمهم فاحتسكوا إلى عبان فقضى بالولاء للزبير فاجتمعت الصحابة عليه، اللمس سواد في الشفتين تستحسنه العرب ومثله اللهى قال ذوالرمة

لمساء في شغتيها حوة لمس وفي اللئات وفي أنيابها شنبي

(فصل) اذاخلف الميت نت مولاه ومولى الميه فاله لميت الماللانه اذا تبت عليه الولاء من جهة مباشر ته المعتق لم يثبت عليه باعتاق البيه واذا لم يكن لمولاه الا ابنة لم ترث لأنها ليست عصبة وأنما يرث عصبات المولى فاذا لم يكن له عصبة لم يرجع الى معتق البيه وكذلك ان كان له معتق أب أومعتق جد ولم يكن هو معتقا فيراثه لمعتق البيه بان كان ابن معتقه ثم لعصبة معتق البيه ثم لمعتق معتق البيه قان لم يكن له احد منهم فلبيت المال ولا يرجع الى معتق جده، وان كانت امه حرة الاصل فلا ولاء عليسه وليسس لمعتق البيه شيء

(فصل) امرأة حرة لاولاء عليها وابواها رقيقان اعتقانسان اباها ويتصور هذا في موضوين (احدهما) ان يكون جميم كفاراً فتسلم هي ويسبي ابواها فيسترقان الثاني) ان يكون ابوها عبداً تزوج المة على أنها حرة فولدها ثم ماتت وخلفت معتق ابها لم يرثها لانه أغا يرث بالولاء وهذه لاولاء عليها وهكذا الحركم فيها اذا تزوج عبد حرة الاصل فأولدها ولدا ثم اعتق العبد ومات ثم مات الولد فلا ميراث لمعتق ابيه لانه لاولاء عليه، ولو كان ابنتان على هذه الصفة اشترت احداهما اباها فعتق عليها فلها ولاؤه و ليس لهاولاء على اختها، فاذامات ابوهما فلهما الثان بالنسب ولما الباقي بالولاء فاذامات أختها فلها نصف ميرا ثه بالنسب وباقيه لعصبتها فان لم يكن لماعصة فالباقي لاختها بالردولا، يراث لها، نها بالولاء لأنها لاولاء عليها فلها تصف ميرا ثه بالنسب وباقيه لعصبتها فان لم بكن لماعصة فالباقي لاختها بالردولا، يراث لها، نها بالولاء لابها لاولاء عليها فصبات فصل) ولا يرث من اقارب المعتق ذو فرض منفرد كالاخ من الام والزوج لان الولاء للمصبات

(فصل) وحمكم المكانب يتزوج في كتابته ثم يعتق حمكم العبد القن في جر الولاء وكذلك المدبر والمعلق عتقه بصفة لانهم عبيد فان الممكانب عبد مابقي عليه درهم

(فصل) وإذا انجر الولاء إلى موالي الاب ثم انقرضواً عاد الولاء الى بيت المال ولم يعد إلى موالي الام بحال في قول أكثر أهل العلم ، وحكي عن ابن عباس أنه يعود إلى موالي الام والاول أصح لان الولاء جرى مجرى الانتساب ولو انقرض الاب وآ باؤه لم تعد النسبة إلى الام كذلك الولاء إذا ثبت هذا فولدت بعد عتق الاب كان ولاء ولدها لموالي أبيه بلا خلاف فان نفاه باللمان عادولاؤه إلى موالي الام لا نا تبينا أنه لم يكن له أب ينتسب اليه فان عاد فاستلحقه عاد الولاء إلى موالي الابر فصل) ولا ينجر الولاء إلا بشروط ثلاثة.

(أحده) أن يكون الاب عبداً حين الولادة فان كان حراً وزوجته مولاة لم يخل إما أن يكون حر الاصل فلا ولاه على ولده لمواليه أبداً ولا جرفيه يكون حر الاصل فلا ولاه على ولده لمواليه أبداً ولا جرفيه (الناني) أن تـكون الام مولاه فان لم تـكن كذلك لم يخل إما أن يكون حر الاصل فلا ولاه على ولدما بحال وهم أحرار بحربتها أو تـكون أمة فولدها رقيق لسيدها فان أعتقهم فولاؤهم لهلاينجر عند الحال وهم أحرار بحربتها أو أن أمهم حاملا بهم فعتقوا بعتقها لان الولاء ثبت بالعتق عبال سراء أعتقهم بد ولادتهم أو أن أمهم حاملا بهم فعتقوا بعتقها لان الولاء ثبت بالعتق مباشرة فلا يذجر عن المنق ألفوله عليه الصلاة والسلام « إنما الولاء لمن أعتق » وإن أعتقها المولى

وليس هؤلاء عصبات فحكهم حكم النساء وقد روى عن احمد انه قال لا يرث النساء من الولاء الامااعتةن او اعتق من اعتقن الا أن الملاءنة ترث من اعتق ابنها وهذا بخرج على الرواية التى تقول أن الملاعنة عصبة أبنها وهي احق بالميراث من عصبها فترث لسكونها عصبة قائمة مقام ابيه فأما على الرواية الاخرى فان الولاء يكون لمصبها

﴿ مسئلة ﴾ قال (والولاء لاقرب عصبة المنتق)

وجملة ذلك أن المولى المنيق أذا لم يخلف من نسبه من يرث ماله كان ماله لمولاه على ماأسلفناه فان كان مولاه ميتاً فهو لا قرب عصبته وأء كان ولدا أو أبا أواخاً أوهما أو أبن عم أو عم أب ، وسواء كان الممتق ذكراً أو انتى، فأن لم يكن له حصبة من نسبه كان الميراث لمولاه ثم لمصباته الافرب فالافرب مم لمولاه وكذلك أبداً روي هذا عن عمر رضى الله عنه وبه قال الشعبي والزهري وقنادة ومالك والتوري والاوزاعي والشافعي وأبو حنيفة وصاحباه ، وقد روي عن على ما يدل على أن مذهبه في أمرأة ما تمت وخلفت أبنها واخاها أو أبن أخيها أن ميراث مواليها لاخيها وأبن أخيها دو وي عن ابراهيم أنه قال المنه قبل صفية بنت عبد المطلب فقال على مثل قول ألجاعة فروي عن ابراهيم أنه قال الزبير هم موالى أي وأنا أرثهم فقضي عمر للزبير بالميراث

فأت بولد لدون سنة أشهر فقد مسه الرق وعنق بالمباشرة فلا ينجر ولاؤه وإن أتت به لا كثر من سنة أشهر مع بقاء الزوجية لم يحكم بمس الرق له وانجر ولاؤه لانه يحتمل أن يكون حادثاً بعد النق فلم يمسه الرق ولم يحكم برقه بالشك وإن كانت المرأة باثناً وأتت بولد لأ ربع سنين من حين الفرقة لم يلحق بالأبكان من نكاح أو سفاح عربياً كان الزوج أو أعجمياً وهذا قول عامة الفقهاء . وعن عمر إن كان زوجها عربياً فولده حر وعليه قيمته ولا ولاء عليه . وعن احمد مثله وبه قال ابن المسيب والثوري والاوزاعي وأبو ثور والشافعي في القديم ثم رجع عنه والاول أولى لان أمهم أمة فكانوا عبيداً كا لوكان أبوعم أعجمياً .

(الثالث) أن يمتق العبد سيده فان مات على الرق لم ينجر الولاء بحال وهذا لا خلاف فيه فان اختلف سيد المبد ومولى الام في العبد بعد موته فقال سيده مات حراً بعد جر الولاء وأنكر ذلك مولى الام فاكرم أبو بـكر لان الاصل بقاء الرق وهذامذهب الشافعي .

﴿ مسئلة ﴾ (وإن أعتق الجد لم بجر ولاءهم في أصع الروايتين وعنه بجره)

قال احد رحمه الله الجد لا يجر الولاء ليس هو كالأب وبهذا قال أبو حنيفة وصاحباء وعن أحد أنه يجره وبهذا قال شريح والشمي والنخي وأهل المدينة وابن أبي ليلي والحسن بن صالح وابن المبارك وأبو ثور وضرار بن صرد والشافي في أحد قوله فان أعنق الاب بعد ذلك جره عن

والمقدل على على رواه سميد قال حدثنا ابو معاوية ثنا عبيدة النبي عن ابراهيم وقال حدثنا هشيم أما الشياني عن الشبي قال قفى بولاء مواتى صفية الزبر دون الباس وقضى هر في موالى ام هاني، بنت ابي طالب لا ببها جمدة بن هيرة دون على ، وروى الامام احمد باسناده عن زياد بن أي مربم ان امرأة اعتت بهذا لها ثم توفيت وتركت ابنا لهاواخاهام توفي مولاها من بعدها فانى اخو المرأة وابنها رسول الله وتعليق في ميراث نقال عليه الدلام و ميراث لا بن المرأة ، فقال أخرها يارسول الله توليق قال و المولى اخ في الدبن ومولى النهة برثه اولى النام بالمنتى اذا ثبت هذا فان المعتنة اذا مات وخلفت ابنها واخاها او ابن اخيها ثممنت مولاها فيراث لا بهاوان مات ابنها معدها وقبل مولاها وتركت عصبة كاعمامه وبنى اعمامه ثم مات العبد وترك اخام ولانه وعصبة ابنها فيراث لاخي مولانه لانه أقرب عصبة المعتق قان المرأة أو كات هي الميتة اورثها اخوها وعصبتها ابنها فيراث لاخيم وهذا وراها اخوها وعصبتها فان انقرض عصبتها كان بيت المال احق به من عصبة ابيها يروى نحو هذا عن على وبه قال ابان بن عمان وقيصة بن ذؤيب وعطاء وطاوس و لزهري وقتاده ومالك رالشاني واهل العراق وروي عن على رواية أخرى انه لعصبة الابن وروي عن هر وابن عباس رسيد بن المسيب و به قال شرع وهذا يرجم الى أن الولاء لايورث كما يورث المال وقد روي عن احد نحوهذا واحتجوا بان هروبن وهذا يرجم الى أن الولاء لايورث كما يورث المال وقد روي عن احد نحوهذا واحتجوا بان هروبن وهذا يرجم الى أن الولاء لايورث كما يورث المال وقد روي عن احد نحوهذا واحتجوا بان هروب

موالي الجداليه لان الجد يقوم مقام الاب في التحصيب وأحكام النسب كذلك في جر الولاء وقالـ زفر إن كان الاب حياً لم يجر الجدالولاء وإن كان ميناً جرء وهو القول الثاني لنشافعي

ولنا أن الاصل بقاء الولاء لمستحقه وإنما خولف هذا الاصل للاتفاق على أنه ينجر بعتق الاب والجد لا يساويه بدليل أنه لو عتق الاب بعد الجد جرء عن ،ولى الجد اليه ولانه لو اسم الجد لم يتبعه ولد ولده ولان الجد بدني بغيره ولا يستقر الولاء عليه فلم يجر الولاء كالاخ وكونه يقوم مقام الاب لا يلزم أن ينجر اليه الولاء كالاخ ، وإن قلنا أنه ينجر فلا فرق بين القريب والبعيد لان الجميد يقوم مقام القريب ويقتضي هذا أنه متى عتق البعيد فجر الولاء ثم عتق من هو أقرب منه جر الولاء اليه ثم إن عتق الاب جر الولاء لان كل واحد محجب من فوقه ويسقط تعصيبه وارثه وولا يته،و لولم بعتق الجد لكن كان حراً وولده مملوك فنزوج مولاة قوم فأولدها أولاداً فولاؤهم لمولى أبهم وعندمن يقول الجد الولاء يكون لمولى الجد فان لم يكن الجد مولى بل كان حرالاً صل فلا ولاء على ولدا بنه فان أعتق أبوه بعد ذلك لم يعد على ولده ولاء لان الحرية ثبتت له من غيرولا ، فلم يتجدد عايه ولاء كالحرالاصلى (فصل) إذا نزوج معتق بمعتق بمتقة فأولدها ولدين فولاؤهما لمولى أبيها فان نفاها باللمان عادولاؤهما الى مولى أمهما فان مات أحدهما فميرائه لامه وموالها فان أكذب أبوهما نفسه لحقه نسهما واسترجع الميراث من مولى الام،ولوكان أبوهما عبداً أو لم ينفعها وورث موالي الام الميت منها ثم أعتق الاب الميراث من مولى الام،ولوكان أبوهما عبداً أو لم ينفعها وورث موالي الام الميت منها ثم أعتق الاب

شعيب روى عن أبيه عن جده أن رئاب بن حذيه أن و امراة نوالات في ثالات غلة فاتت آنهم فورثوا عنها ولا و البيا وكان هرو بن العاص غصبة بنيها فاخرجهم إلى الشام فاتوا فقدم هرو بن العاص ومات ولاها و رك مالا فحاصه اخوبها الى هر فقال قالدسول الله والمحلحة و ما أحرزالواله والوالد فهو لعصبته بن كان قال و كتب له كتابا فيه شهادة عبد الرحن بن عوف وزبد بن ثا ت ورجل آخر قال فنحن فيه إلى الساعة رواه أبو داود وابن ماجه في سننها، والصحيح الاول فان الولا لا يورث على ما ذكرنا من قبل و الما يورث به وهو باق للمعتق يد به أقرب عصباته ومن لم يكن من عصباته لم يرث الا جانب منها بولا ثهادون عصباته من عصباته لم يرث شعيب في هذا الحديث، فلى هذا مو و بن شعيب في هذا الحديث، فلى هذا لا يرث الولى العتبق من أفارب معتقه إلا عصباته الاقرب منهم فرض و تعصيب كالاب لا يرث الولى العتبق من أفارب معتقه إلا عصباته الاقرب منهم فرخل منهم فرض و تعصيب كالاب العصبات، ولا ي ث ذو فرض بنرضه ولا ذو رحم، فان اجتمع فرجل منهم فرض و تعصيب كالاب والجد والزوج والأخ من الام إذا كانا ابني عم ورث بما فيه من التعصيب ولم يرث بنرضه شيئا والله ي درجة واح ة كالمنين وبنيهم والاخوة و بنيهم والاهام وبذيهم انتسموا الميراث بينهم وان كان عصبات في درجة واح ة كالمنين وبنيهم والاخوة و بنيهم والاهام وبذيهم انتسموا الميراث بينهم وان كان عصبات في درجة واح ة كالمنين وبنيهم والاخوة و بنيهم والاهام وبذيهم انتسموا الميراث بينهم والدي وهذا كله لا خلاف نيه سوى ما ذكرنا من الانوال الشاذة والله أعلم

لم مجر الولاء إلى موالى الابولم بكن لهم ولا للاب استرجاع الميراث لان الولاء إمّا ثبت لهم عند إعتاق الاب ويفارق الاب إذا أكذب تفسه لان النسب يثبت من حين خلف الولد.

﴿ مسئلة ﴾ (فإن اشترى الابن أباه عتق عليه وله ولاؤه وولاء اخوته ويبتى ولاؤه لمولى أمه لانه لا مجر ولاء نفسه)

وهذا قول جمهر الفقهاء مالك في أهل المدينة ، وابو حنيفة في أهل العراق والشافعي وشذ عمر و ابن دينار المدني فقال بجر ولاء نفسه فيصير جراً لاولاء عليه، قال ابن شريح وبحتمله قول الشافعي ولا تعويل على هذا القول لشذوذه ولانه يؤدي إلى أن يكون الولاء ثابتاً على أبويه دونة مع كونه مولوداً لها في حال رقها أو في حال ثبوت الولاء عليها وليس لنا مثل هذا في الاصول ولا مكن أن يكون مولى نفسه يعقل عنها ويرثها ويزوجها

﴿ مسئلة ﴾ (وإن اشترى هذا الولد عبداً فأعتقه ثماشترى الدبد أبا معتقه فأعتقه فانه يجر ولا اسيده) فيكون لهذا الولد على معتقه الولاء باعناقه إياه وللعتبق ولاء معتقه بولائه على أبيه فصاركل واحد منها مولى الآخر، مثل ذلك لو اعتق الحربي عبداً فأسلم ثم أسر سيده فأعتقه صاركل واحد منها مولى الآخر من فوق و من أسفل و يرث كل واحد منهما الآخر بالولاء فانه كما جاز أن يشتركا في النسب فيرث كل واحد منهما صاحبه كذلك الولاء

(فصل) وان تُروج ولد المنتَّة منتقة وأولدها ولداً فاشترى جدم عنق عليه وله ولاؤه ومجراليه

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا مات المعتق وخلف ابا معتقه وان معنقه فلأب معتقه السدس وما يتي ظلان)

نس أحد على هذا في رواية جاءة من أصحابه وكذلك قال في جد المعنق وابنه وقال ليس الجد والأخ والابن من الدكير في شيء يجزيهم على الميراث وهذا قول شريح والنخبي والاوزاءر والمنبري وأسماق وأبي يوسف ويروى عززيدأنالمال للابن وبهقال سعيدن المسيب وعطاء والشعى والحسن والحسكم وقتادة وحماد والزهري ومااك والثوري وأبو حنيفة ومحد والشانى وأكثرالفة يأء لان الابن أقرب العصبة والاب والجد يرثان معه بالفرض ولا يرث بالولا. ذو فرض بحال

ولنا أنه عصبة وارث قاستحق من الولاء كالاخوبن ولا نــلم أن الابن أقرب من|لاب بل هما في القرب سواء وكلاهما عصبة لا يسقط أحدهما صاحبه وانما هما يتفاضلان في الميراث فكذلك في الارث بالولا. وقدلك يقدم لاب على الابن في الولاية والصلاة على الميت وغيرهما وحكم الاب مم ابن الابن وان سفل حكم إلجد وان على مم الابن وابنه واء

﴿ مسئلة ﴾ قال (وَ أَنَّ الْخُلُّفُ أَخَا مُعْتُمُهُ وَجِدُ مُعْتُمُهُ فَالْوِلَاءُ بِينِهِمَا نَصْفِينَ ﴾

ومهذا قال عطاء واقيث ويحيى الانصاري ومال اليه الاوزاعي وهو قول الشافعي وقول الثوري

ولا. أبيه وسائر أولادجد، وهم عمومته وعمانه وولا. جميع معتقهم ويبقى ولا. المشتري لمولى أم أبيه وعلى قول عمرو ين دينار ببقى حراً لاولاء عليه

(فصل) وان تزوج عبد يمتقة فأولدها ولداً فنزوج الولد يمتقة رجل فأولدها ولداً فولاء هذا الولد الآخر لمولى أم أيه في أحد الوجهين لان له الولاء على أبيه فكان له عليه كما لو كان مولى جده، ولان الولاء الثابت على الاب يمنم ثبوت الولاء لمولى الام (والوجه الثاني) ولاؤه لمولى أمه لان الولاء التابت على أبيه من جهة أمه ومثل ذلك ثابت في حق نفسه وما ثبت في حقه أولى بما ثبيت في حق أبيه ألا ترى أنه لوكان له مولى ولابيسه مولى كان مولاه أحق به من موالي ابيسه قان كان له مولى أم ومولى أم اب ومولى أم جد وجد أيه علوك فعلى الوجه الاول يكون لمولى ام الجدوعلي الثاني يكون اولى الام.

(فصل) ولو تزوج معتق عمتة فأولدها بنتا وتزوج عبد بمتقة فأولدها ابناً فيزوج هذا الابن بنت المعتقين فأولدها ولداً فولاء هذا الولد لمولى أم أبيه لان له الولاء على أبيه وان تزوجت بنت المستقين عملوك فولاً. ولدها لمولى أبيها لان ولاءها له ، فانكان أبوها ابن بملوك ومعتقة فالمولاء لمولى أم أبي الام على الوجه الاول لان مولى أم ابي الام بثبت له الولاء على أبي الام فكان مقدما على أميا وثبت له الولاء عليها وأبي يوسف وعمد والذين نزلوا الجد أبا جعلوا الجد أولى وورثوه وحده وروي عن زيد أن للمال للأخ وهو «ول مالك والشاني لان الاخ ابن الاب والجد أبوه والابن أحق من الاب

ولنا أنهما عصبتان يرثان المال نصفين فكان الولاء بينهما نصفين كالاخون وإن ترك جدمولاه وابني أخي مولاه فالمال لجده في قولهم جيما إلا مالك جعل الميراث لابن الاخ وان سفل ، وقاله الشافي أيضا لان ابن الابن وإن سفل يقدم على الاب وليس هذا بصواب فان ابن الاخ محجوب عن الميراث بالجد فكيف يقدم عليه ولان الجد أولى بالمعتق من ابن الاخ فيرث مولاه لقول النبي ويلين و المدلول أخ في الدبن وولى نعمة يرثه أحق الناس بالمعتق » والدليل على أن الجد أولى أنه يرث ابن ابنه دون ابن الاخ فيكون أولى لنول النبي ويليني « أختوا الفرائض بأعلما وما أبات الفروض فلا ولى رجل ذكر » وفي لفظ «فلا ولى عصبة ذكر » ولان الجدأب فيقدم على ابن الاخ كالاب المقيقي ولانه يقدم في ميراث المال فقدم في الميراث بالولاء كسائر العصبات

(فصل) ذان أجتم اخوة وجد فميراث المولى بينهم كمال سيده ، وأن أجتم أخوة من أبوين وأخوة من أبوين عاد وأخوة من الابوين ، وقال أبن عبد الاخوة من الابوين الجد بالاخوة من الابوين ، وقال أبن عبر بج يحتمل أنه بينهم على عددهم ولا يعاد وقد الابوين الجد بوقد الاب

ولنا أنه ميراث من الجـد والاخوة فأشبه الميراث بالنسب، فان كان مم الاخوة أخوات لم

ومسئلة (وإذا مات امرأة وخلفت ابنها وعصبتها ومولاها فولاؤها لابنها وعقله على عصبتها لما روى ابراهيم قال اختصم على والزبير في مولى صفية فقال على مولى عمي وأنا اعقل عنه والزاير مولى أي وأنا أربه فقضى عمر للزبير بالميرات وقضى على على بالمقل ذكره الامام أحمد ورواه سعيد في سننه وهي قصة مشهورة وعن الشعبي قال قضى بولاء صفية للزبير دون المباس وقضى بولاء أمهاني ألحمدة بن هبيرة دون على ولا يمنم كون المقل على المصبة والميرات لنبرهم كما قضى النبي وسيالية في ميرات التي قتات هي وجنبها لابنها وعقلها على المصبة وقد روى زياد بن أبي مرم ان امرأة اعتقت عبداً ثم توفيت وتركت ابناً لها وأخاها ثم توفي مولاها من بعدها فأتى أخوها لو جر جريرة كانت على ومكون عبداً ثم توفيت و تركت ابناً لها وأخاها ثم نوفي مولاها من بعدها فأتى أخوها لو جر جريرة كانت على ومكون ميراثه لهذا إقال هنه السلام ه ميراثه لا بن المرأة كانت المتقة امرأة لان المرأة لا تعقل وابنها ليس من عشيرتها فلا يعقل عن متقها ويعقل عنه عصباتها من عشيرتها ولان الاخبار التي رويناها انا وردت في المرأة . أما الرجل المشق فانه يعقل عنه معتقه لانه عصبة من أهل المقل ويعقل ابنه وأبوه لانها من عصباته فلا يلحق ابنه في نفي المقل عنه بابن المرأة

(فصل) فان كان المولى حياً وهو رّجل عاقل موسر فعليه من المقل وله الميراث لانه غصبة معتقه (المغني والشرح السكبير) (الحجزء الساج)

يعتد بهن لأنهن لابرئن منفردات فلا يعتد بهن كالاخوة من الام ، وإن انفرد الاخوة من الاب مع الجد فحكم حكم الاخوة من الابوين

(فصل) وان رائجدمولاه وهم مولاه فهو الجد و كذاك ان ترائجد أبي مولاه وبه يقول الثوري والاوزاعي وأهل العراق ، وقال الشاني هو قامم وبنيه وان سفلوا دون جدالاب وهو قياس قول ماقك قال الشافي ومن جعل الجد والاخ سواء فجد الاب والعم سوا. وهو أولى من ابن العم

ولذا قول النبي ﷺ برئه أولى الناس بالمعتق والجد أولى بالمعتق بدليل أنه أولى الناس عاله وولايته ويقدم في نزويجه والصلاة عليه وغيرذلك، والعجب أن الشاني رحمة الله عليه نزل الجدد أيا في ولاية المال وولاية الاجبار على النكاح ووانق غيره في وجرب الانفاق عليه وله وعتقه على ابين ابنه وعتق ابن ابنه عليه وانتفاء القصاص عنه بقتل ابن ابنه والحدبقذفه وغير ذلكمن أحكام الاب تم جعل أبعد العصبات أولى منه بالولا.

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا هلك رجل عن ابنين ومولى فمات احد الابنين بمده عن ابن ثم مات المولى فالولاء لابن مُعتقه لان الولاء للكبر، ولو هلك الابنان بعده وقبل المولى وخلف احدهما ابنا والآخر تسمة كان الولاء بينهم على عددهم لكل واحد منهم عشره) هذا قول أكثر أهل العلم قال الامام أحد روي هذا عن حر وعبَّان وعلي وزيدوا بن مسعود ،

وإن كان صبياً أو معتوماً فالمقل على عصباته والميراث له لانه ليس من أهلالمقل فأشبه ما لوجنوا جناية خطأ كان العقل غلى عصباتهم و لو جني عليهم كان الارش لهم

(نصل) ولا يرث المولى من أسفل معتقه في قول عامة أهل العلم وحكي عن شريح وطاوس أنهما ورثاه لما روى سميد عن سفيان عن عمرو بن دينار عنعوسجة عن ابن عباس أن رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس له وارث الا غلام له هو أعتقه فأعطاه رسول الله مَعْظِيَّةُ ميراثه رواه الترمذي وقال حديث حسن وروي عن عمر مثل هذا ووجه الاول قول النبي صلىالله عليه وسلّم ﴿ إِنَا الولاء لمن أَحْتَى ﴾ ولا ﴿ لم يَعْمَ عَلَيْهِ فَلْمَ يَرَبُهُ كَالاَّجْنِي وَاعْطَاء الَّذِي وَلِيْكُو له ميرائه قضية في عين تحتمل أنه كان وارثاً بنير جهة الاعتاق، ويكون فائدة الحديثأن اعتاقه إياه لم يمنه ميرا تهويمتمل أ نه أمطاه صةوتمضلا وإذا ثبت أنه لا يرثه فلا يعقل عنه وقال الشافعي في القديم يعقل عنهلانسيده. أنمم عليه فجاز أن يغرم عنه

ولنا أن المغل على العصبات وليس هو منهم وما ذكروه لا أصل له وينمكس بسائر العاقلة ظانه لم ينم عليهم ويتقلون عنه وينتفض بما إذا قنى السان دين آخر فقد غرم عنه وأنم عليه ولايعقل عنه

وروى سعيد ثنا هشم ثنا أشعث بن سوار عن الشعبي أن عر وعايا وابن مسعود وزيداً كانوا يجعلون الولا، فلكبر ، وروي ذلك عن ابن عمر وأي من كعب وأبي مسمود البدري وأسامة بن زيد وبه قال عطاء وطاوس وسالم بن عبدائه والحسن وابن سيرين والشعبي والنخعي والزهري وتتادة وابن قسيط (١) ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وداود كلهم قالوا الولاء الكبر وتفسيره أنه يرث المولى المتق من عصبات سيده أقربهم اليه وأولاهم بميراثه يوم موت العبد. قال ابن سيرين إذا مات المعتق نظر إلى أقرب الناس إلا الذي أعتقه فيجمل ميراته له ، واذا ماتالسيد قبل مولاه لم ينتمّل الولاء الى عصبته لان الولاء كالنسب لاينتقل ولا يورث وانما يورث به فهو باق المعتق أبداً لايزول عنه بدليل قوله عليه السلام (أعا الولاء لمن أعنق، وقوله (الولاء لحة كلحمة النسب، وانما مرث عصبة السيد مال مولاه بولاء معتقه لانفس الولاء، ويتضح معنى هذا القول يمسئلني الحرقي المتين ذكرناهما ههنا وهما إذا مات رجل عن ابنين ومولى فمات أحد الابنين بعده عن ابن ثم مات المولى ورثه ابن معتقه دونابن ابن معتقه لانابن ابن المعتق أقرب عصبة سيده، ولومات السيدوخاف ابنه وابن ابنه لكانمير اثه لابنه دون ابن ابنه فكذلك اذامات الولى عوالمسئلة الاخرى إذاهلك الابنان بعده وقبل ولادوخلف أحدهما بناوالآخر تسمة تممات المولى كان ميراثه بينهم على عددهم لكل واحدمنهم عشر ولان السيد اومات كان ميراثه بينهم كذلك فكذلك ميراث ولاده واوكان ااولا وووالا نعكس الحكم في المستانين وكان الميراث في المستلة الاولى بين الابن وابن الابن كأن الابنين ورثا الولاء عن أبيهما ثم ماصار للابن الذي مات انتقل إلى أبنه فصار ميراث الولي ببنه وبين همه نصفين ، وفي المسئلة الثانية يصير لابن الابن المنفرد نصف الولاء عيرا ثهذاك عن ابنه و لبني الابن الآخر النصف بينهم على عدد هم و شذ شريخ فقال الولاء يمنزلة المال يورث عن المعنق فمن ملك شبئا حياته فهولورثنه

وقد حكي عن حر وعلي وابن عباس وابن المسيب نجو هذا . وروي عن حنبل ومحد بن الحسكم

(فصل في دور الولاء) قال الشيخ رضي الله عنه (اذا اشترى ابن وبنت أباهما عتق عليهما وصار ولاؤه بينهما نصفين وجركل واحد نصف ولاء ضاحبه ويبقى نصفه لمولى أمه)

قان مات الاب ورثاء أثلاثاً قان ماتت البنت بعده ورثها أخوها بالنسب ثم إذا مات أخوها فيرائه لمواليه وهم أخته وموالي أمه فلموالي أمه النصف والنصف الآخر لموالي الاخت وهم أخوها وموالي أمها فلموالي الام نصف ذلك وهو الربع ويبقى الربع وهوالجزء الداثر لانه خرج من الاخ وعاد اليه غفيه وجهان (أحدها) أنه لموالي الام لان مقتضى كونه دائراً أن يدور أبدا وفي كل دورة يصير لمولى الام نصفه، ولا يزال كذلك حتى ينفد وهو قول الجهور (واثناني) يجمل في ببت المال قال القاضي لانه مال لا مستحق له نمله وهذا قول محمد بن الحسن وقباس قول مالك والشافعي والاول أولي إن شاء الله تمالي.

(۱) **في نسخة** نشيط عن أحمد نحوه وغلطهما أبو بكر في روايتهما فان الجماعة رووا عن احمد مثــل قول الجهور . قال أبو الحارث سألت أبا عبد الله عن الولاء الكبر فقال كذا روي عن عمر وعمان وعلى وزيد وابن مسمود أنهم قالوا الولاء فكبر، إلى هذا القول أذهب، وتفسير ذلك أن يعتق الرجل عبداً ثم يموت ويخلف ا بنين فيموت أحد الابين وبخلف ابنا فولاء هذا العبد المعتق لابن المعتق وايس لابن الابن شي.مع الابن وحجة شريح حديث عروبن شعيب الذي ذكرناه والنياس على المال

ولنا قول النبي عَلَيْنَ ﴿ المولى أَخْ فِي الدِّبن وولي نعمة وأولى الناس به أفريهم من المعتق، وقوله عليه السلام ﴿ الولاء لمن أعتق ﴾ وقوله ﴿ الولاء لحمة كاحمة النسب ﴾ ولانه من أسباب التوارث فلم يورث كالنرابة والنكاح ، ولانه اجماع من الصحابة ولم يظهر عنهم خلافه فلا يجوز مخالفته ، وحديث حرو بن شعيب قد غلطه العلماء فيه ولم يصح عن أحد من الصحابة خلاف هذا القول وحكاه الشمعي والاثمة عن عمر ومن ذكرنا قولهم، ولا يصح اعتبارالولا. بالمال لان الولا. لايورث بدليل أنه لايرث منه ذوو الفروض وأنما يورث به فينظر أقرب الناس إلى سيده من عصباله يوم موت العبد والمعتق فيكون هو الوارث المولى دون غيره كا أن السيد لو مات في تلك الحال ورثه وجده فاذا خلف أين مولاه وابن ابن مولاه فماله لابن مولاه ، وإن خاف ابن ابن مولاه وتسعة بني ابن آخر لمولاه فعاله ببنهم على عددهم لكل واحد عشره لانهم يرثون جدم كذلك ، ولو خلف السيد ابنه وابن ابنه فات ابنه بعده عن ابن تم مات عنيقه فيراثه ببن ابني الابن نصفين ، وفي قول شريح هو لابن الابن الذي كان حيا عند موت ابنه ، وإن مات السيد عن أخ من أب وابن أخ من أبوبن فمات الاخ من الاب عن ابن ثم مات العتيق فعاله لابن الأخ من الابوين وفي قول شربح هو لابن الاخ من الاب وإن لم يخلف عصبة من نسب مولاه فإله لمولى مولاه ثم لاقرب عصباته ثم لمولى مولاه قاذا انقرض عصباته وموالي الموالي وعصباتهم فماله لبيت المال

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن اعتق عبدا فولاؤه لابنه وعقله على عصبته)

هذه المسئلة محمولة على أن المعتق لم يخلف عصبة من نسبه ولا وارثا منهم إذ لو خلف وارثا من

⁽ فصل) فان كانت المسئلة بحالها الا أن مكاتب الابن بنت فاشترت أباها عنق عليهاوجر اليهاولا. أخها فاذا مات الاب فلابنتيه النلثان بالنسب والباقي لمعتقه بالولاء فان ماتت التي لم تشترة بمدذك فمالها لاختهاضفه بالنسب ونصفه بأنها مولاة أيها، ولو ماتت الق اشترته فلا ختها النصف والباقي لموالي أمها فان اشترت البنتان أباهما نصفين عتق عليهما وجر الى كل واحدة نصفُ ولا. أخبّها قادًا مات إلاب فماله بين بنتيه بالنسب والولاء فان ماتت احدامًا بعد ذلك فلاُّ خهَّا النصف بالنسب وضف الباقي بما جر الآب اليها من ولاه نصفها فصار لها ثلاثة أرباع مالها والربع الباقي لمولى أمها ، فائكانت احداهما

نسبه أو عصبته كانوا أحق عيراثه وعقله من عصبات مولاه ووقده فليس في ذلك اشكال، وإذا لمعلف الاابن مولاه وعصبة مولاه فإله لابن مولاه لابه أقرب عصبات المعتق، وعقبه أن جني جناية على مصبة مولاه إن كان المعنق امرأه لما روى ابراهيم قال : اختصم على والربير في مولى صفية فقال على مولى حمتى وأنا أعقلَعنه،وقال الزبير مولى أمي وأنا أرثه فقضى حمر الزبير بالميراثوقضي على بالمقل. ذكر هذا الامام أحمد ورواه سعيد في السنن وغيره وهي قضية مشهورة ، وعن الشعبي قال قضي بولا. صفية للزبير دون العباس وقضي بولا. أم هاني. لجعدة بن هبيرة دون على ، ولا يمتنع كون العقل على المصبة والمبراث لغيره كاقفى النبي وكالملج بميراث التي قتات هي وجنينها لبنيها وعقلهاعلىالعصبة

وقه. دوی زیاد بن این مریم أن امرأة اعتقت عبداً لحا ثم توفیت و ترکت ابنا لما و أخاهائم توفی مولاها من بعدها فأنى أخو المرأة وابنها رسول الله عَيْنِينَ في ميراثه فقل عليه السلام « ميراثه لابن المرأة » فقال أخوها لو جر جريرة كانت على ويكون ميراثه لهذا قال نعم، وانما حلنامسئلة الخرقي على ما إذا كان للمتق أمرأة لان الاخبار التي رويناها أعا وردت فيها ولان المرأة لانعقل وابنها ليس من عشيرتها فلا تعقل عن معنقها وعقل عنها عصباتها من عشيرتها ، أما الرجل المعتق قانه بعقل عن معتقه لانه عصبة من أهل العقل ويعقل ابنه وأبوه لانهما من عصباته وعشيرته فلا يلحق ابنه في نني العقل عنه بابن المرأة والله أعلم

(فصل) فان كان المولى حيا وهو رجل عاقل موسر فعليه من العقل وله الميراث لانه عصبة معتقه ، وإن كان صبياً أو امرأة أو معتوها فالعقل على عصباته والميراث له لانه ليسمن أهل العقل فأشبه مالو جنوا جناية خطأ كان العقل على عصباتهم ولو جني عليهم كان الارش لهم

(فصل) ولا يرث المولى من أسفل (١) معتقه في قول عامة أهل العلم وحكي عن شريح وطاوس أنهما ورثاه لما روي سعيد عن سفيان عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أن رجلا توفي على عهد رسول الله عَلَيْكِ وايس له وارث الاغلام له هو أعتقه فأعطاه رسول الله عَلَيْنَ ميراثه قال الترمذي هذا حديث حسن وروي عن عمر نحو هذا

ولنا قول النبي وَلِيُطِّيِّنُ ﴿ الْمَا الولاء لمن أعتق ۽ ولانه لم ينهم عليه فلم يوثه كالأجنبي واعطاء النبي

ماتت قبل أبيها فمالها له ثم إذا مات الاب فللباقية نصف ميراث أبيها لكونها بنته ونصف الباقي وهو الربح لكونها مولاة نصفة يبقى الربع لموالي البنت التي ماتت قبه فنصفه لهذه البنت لانها مولاة نصف أُحتها صار لها سبعة أُمَّان ميراُه ولمُولى الام الميتة النمن فان ماتت البنت الباقية بعدهما فمالها لمواليها نصفه لموالى أسها ونصفه لموالى أختها الميتة وهم أختها ومولى أمها فنصفه لمولى أمها وهو الربخ والربعالباقي يرجع إلى هذه الميتة فهذا الجزءدائر لانه خرج من هذه الميتة ممداراليها ففيه الوجهان اللذان ذكرناهمه وهاتان المسئلتان أصل في دور الولاء وفيها أفوال شاذة سواهما وهذا أصح ما قبل فيها انشاءاللة تعالى

(١) في لسخة من أصل معنقه و المعالمة في مين يحتمل أن يكون وارثا بجهة غير الاعتاق وتكون فائدة الحديث أن اعتاقه له لم يمنعه ميراثه ويحتمل أنه أعطاه وصلة وتفضلاه إذا ثبت أنه لاير أه فلايعقل عنه وقال الشافي في القديم يعقل عنه لان صيده أنعم عليه فجاز أن يغرم عنه

ولنا أن العقل على العصبات وليس هذا منهم وماذكره لاأصل له وينعكس كسائر العاقلة فانه لم ينعم عليه ويعقلون عنه وينتقض بما إذا قضى انسأن دين آخر فقد غرم عنه ولايعقل

(فصل) فان أسلم الرجل على يدي الرجل لم يرقه بذلك في قول عامة أهل العلم منهم الحسن والشعبي ومالك والشافعي وأصحاب الرأيء وقد روي عن أحد رحه الله رواية أخرى أنه يرثه وهو قول اسحاق وحكي عن ابراهيم أن له ولاؤه ويعقل عنه وعن ابن المسيب ان عقل عنه ورثه وان لم يعقل عنه لم يرثه وان لم يواله لما روى عنه لم يرثه وعن حمر بن الخطاب وحمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما أنه يرثه وان لم يواله لما روى واشد بن سعد قال: قال رسول الله ويخيلي ومن أسلم على يدبه رجل فهو مولاه يرثه ويدي عنه وابي أمامة سعيد وقال أيضا حدثناه عيسى بن يونس ثنا معاوية بن يجبي الصدفي عن القاسم السامي عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ويخيلي ومن أسلم على يدبه رجل فله ولاؤه » وروى باسناده عن عيم الداري أنه قال يارسول الله مقالدة في الرجل يسلم على يدبه رجل فله ولاؤه » وروى باسناده عن عيم الداري أنه فال يارسول الله ما السنة في الرجل يسلم على يدبه رجل من المسلمين فقال «هو أولى الناس بمحياه ومماته » وواه أبو داود والترمذي وقال لاأظنه تصلا

ولنا قول الذي وَلِيَالِيَّةِ ﴿ إِمَا الولاء لمن اعتق ولان أسباب الترارث غير موجودة فيه وحديث واشد مرسل وحديث معاوية فيه أمامة بن يحبي الصدفي وهو ضعيف وحديث تميم تكلم الترمذي فيه (فصل) وان عافد رجل رجلا فقال عاقدتك على أن ترثبي وأرثك وتعقل عني واعقل عنك فلا حكم لهذا المقد ولا يتعلق به ارث ولاعقل ، وبه قال الشافعي وقال الحكم وحماد وأبو حنيفة هو عقد صحيح ولكل واحد منهما أن يرجم عنه ما لم يعقل واحد عن الآخر فاذا عقل عنه لزم ويرثه إذا لم يخلف ذا رحم انوله تعالى (والذبنِ عقدت أيمانكم فا توهم نصيبهم) ولان هذا كالوصية ووصية الذي لاوارث له بجميع ماله جائزة .

فان اشترت الابنتان أباهما ثم اشترى أبوهما هو والكبرى جدهما ثم مات الاب فماله بينهم أثلاثاً ثم إذا مات الجد وخلف ابنتي ابنه فلهما الثلثان وللسكبرى نصف الباقي لكونها مولاة نصفه يبقى السدس لموالي الاب لانه مولى نصف الجد وهما ابنتاه فيمحصل للكبرى ثلث المال وربعه وللصغرى ربعه وسدسه فان كانت محالها فاشترت الكبرى وأبوها أخاهما لابيهما فالجواب فيها كالتي قبلها

⁽فُصل) فان اشترى ثلاث بنات أمهامهن معتقات أباهن أثلاثا عتق عليهن وجر الى كل واحدة ثاث ولاء أخمها فان مات الاب كان ماله بينهن أثلاثاً بالنسب والولاء، فان ماتت احداهن بمده كان لاختيها الثلثان بالنسب وثلثا ما بقي بالولاء والباقي لموالي أمها وتصع من تسعة، ولو ماتت احداهن ثم مات

ولنا قول النبي مَنْ الله الولاء لمن أعتقه ولان أسباب التوارث محصورة في رحم ونكاح وولاء وليس هذا منها والآية المسوخة بآية الميراث والمشكلايرث مع ذي رحم شيئا قال الحسن نسختها (وأولو الأرحام بعضهم أولى بعض في كتاب الله) وقال مجاهدة آتوهم نصيبهم من العقل والنصرة والرقادة وليس هذا بوصلة لان الومي لا يعقل فله الرجوع وهذا عندهم مخلافه

(فصل) والمقيط حر لا ولاء عليه في قول الجهور وفقها، الامصار ، وروي عن عمر أن ولاءه لما تقطه وبه قال الميث واسحاق وعن ابراهيم ان نوى أن يرث منه فذلك وقد روي عن النبي وللمائة عموز ثلاثة مواريث لنيطها وعتيقها ووادها الذي لاعنت عليه »

ولنا قول النبي وَ الله إلى الولاء لمن أعتق » ولانه ليس بقرابة ولاعتبق ولاذى نكاح فلايرث كالأجنبي والحديث فيه كلام:

الاب قسم ماله على سبعة وعشرين لها الثلثان بالنسب وثلثا ما يقي بالولاء ويبقى النسع وهو حصة الميتة فلها ثلث لها ثلث ولاثها ولموالي أمها السدس والسدس الباقي للميتة قبلها لان لها ثلث ولاثها أيضا فيكون هذا السدس بين مولى أم ألميتة الاولى والا ختين على ثلاثة فاضرب ستة في ثلاثة تكن عمانية عشر لموالي أم الميتة الاولى ثلاثة سهم للحية وسهم لموالي أمها وسهم يعود الى الميتة الثانية لان لها ثلث ولاثها فهذا هو السهم الدائر لانه خرج من الثانية الى الاولى ثم رجع اليها



كتاب الو نيعة

والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فتول الله تعالى (أن الله يأمركم أن تؤدوا الامانات إلى أهلها) وقوله تعالى (قان أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي اؤنن أمانته) وأما السنة فتول عنده ودائم فلما أراد المجرة أودعها عند ام أيمن وأمر عليا أن يردها علىأهلها ، وأما الاجاع فاجم علماء كل عُمم على جواز الايداع والاسستيداع والعبرة تنتضيها فان بالناس اليها حاجة فاله يتعذر على جيمهم حفظ أدوالهم بانفسهم ويحتاجون الى من يحفظ لهم ، والوديمة فميلة من يدع الشيء اذا تركه أي هي متروكة عند المودع، واشتقاقها من السكون يقال ودع يدع فكأ نها ساكنة عند الوذع مستقرة ، وقبل هي مشستة من الحفض والدعة فكأنها في دعة عند الودع وأبولها مستحب لمن يعلم من نفسه الامانة لان فيه قضاء حاجة أخيه المؤمن ومعاونته ، وهي عقد جائز من الطرفين متى أراد المودع أخذ وديمته لزم المستودع ردها لقوله تعالى (ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها) فان أراد المستودع ردها على صاحبها لزمه قبوله لان المستودع متبرع بامساكها فلا يلزمه التبرع في المستقيل

(مسئلة) قال (وليس على مودع ضمان اذا لم يتمد)

وجملته أن الوديمة أمانة فاذا تافت بغير تفريط من المودع فليس عليه ضمان سوا. ذهب ممها شيء من مال المودع أو لم يذهب . هذا قرل أكثر أهل العلم روي ذلك عن أبي بكر وعلى وابن مسمود رضى الله عنهم وبه قال شريح والنخي ومالك وأبر الزناد والثوري والاوزاعي والشاني وأسحاب الرأي . وعن أحمد رواية أخرى : إن ذهبت الوديعة من بين ماله غرمها لما روي عن عربين الحطاب رضي الحَهُ عنه أنه ضمن أنس بن مألك و يمة ذهبتْ من بين ماله ، قال القاضي والاولى أصبح لان الله

(باب الوديمة)

والاصل فيها الكتاب والسنة والاجهاع . أما السكتاب فقول الله تمالي (ان الله يأمركم أن تؤدوا الا مُانَات الى أحلها) وقوله تمالى (فان أمن برضكم بعضاً فليؤد الذي اؤَعَن أمانته) وأما السنة فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ أُدِّ الْأَمَانَةُ الَّى مَنَ النَّمَنْكُ وَلَا تَخْنُ مِنْ خَانِكُ ﴾ رواء أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وروي عنه عليه الصلاة والسلام أنهكانت عنده ودائع فلما أراد الهجورة أ ودعها عند أم أين وأمر عليا أن يردها على أهايا ، وأما الاجهاع فأجمع علماء كل عصر على جواز الايداع والاستيداع والعبرة تقتضيها لحاجة الناس اليها فانه يتعذر على جبيعهم حفظ أموالهم بأخسهم

تعالى مياها أمانة والضيان ينافي الامانة ، وبروى عن عرو بن شعبب عن أبيه عنجده ان النبي والمالة قال ﴿ أَيْسَ عَلَى الْمُسْتُودَعُ ضَمَانَ ﴾ ويروى عن الصحابة الذين ذكرناهم ولان المستودع مؤمن فلا يضمن ماتلف من غير تعديه وتفريطه كالذي ذهب مع ماله ولان المستودع الما محفظها لصاحبها متبرعا من غير نفع يوجع عليه فلو لزمه الضان لامتنع الناس من قبول الودائع وذاك مضر لما ببناه من الحاجة اليها وما روي عن عمر محول على التفريط من أنس في حفظها فلا ينافي ماذكرنا ، فأما إن تعدى المستودع فيها أو فرط في حفظها نتافت ضمن بغير خلاف نعلمه لأنه متلف لمال غيره فضمنه كما لوأتلفه من غير استيداع (فصل) إذا شرط رب الوديمة على المستودع ضمان الوديمة فقبله أو قال أنا ضاءن لما لم يضمن قال أحمد في المودع إذا قال أنا ضامن لها فسرقت فلاثبي. عليه وكذلك كل ماأصله الامانة كالمضاربة ومال الشركة والرهن والوكالة وبهذا قال الثوري والشافعي وإسحاق وابن المنذر وذلك لانه شرط ضمان مالم يوجد سبب ضمأنه فلم يلزمه كما لوشرط ضمان مايتلف في بد ماايمه

﴿ مسئلة ﴾ قال (فان خلطها عاله وهي لاتتميز أو لم يحفظها كما يحفظ ماله أو أودعها غيره فيو ضامين)

في هذه المسئلة ثلاث مسائل (إحداهن) ان المستودع إذا خلط الوديعة بما لمنتميز منه من ماله أو مال غيره ضمنها سواء خلطها بشلها أو دونها أو أجود منجنسها أر غير جنسها مثل أن يخلط دراهم بدراهم أو دهنا بدهن كالزيت بالزيت أو السمن أو بغيره وبهذا قال الشافعي واصحاب الرأي

وقال ابن القامم أن خلط دراهم بدراهم على وجه الحرز لم يضمن ، وحكي عن مالك لايضمن الا ان يكون دومها لأنه لا عكنه ردما إلا ناقصة

ولنا أنه خلطها عاله خلطا.لا يتميز فوجب أن يضمنها كما او خلطها بدونها ولانه إذا خاطها بما لا يتميز فقد فوت على نفسه امكان ردها فلزمه ضانها كما او ألقاها في لجة بحر ، وإن أمر. صاحبها

ويحتاجون الى من يحفظها لهم والوديعة فعيلة من ودع الشيء اذاتركه أيهيمتروكة عندالمودعواشتقاقها من السكون يقالودع يدع فكانها ساكنة عند المودع مستقرة وقيل هي مشتقة من الحفظ والدعة فكانهافي دغة عند المودعوقبولها مستحب لمن يعلم من نفسه الامانة لان فيه قضاء حاجة أخيه المؤمن ومعاونته وهي عقد جائز من الطرفين متى أراد المودع أخذ وديعته لزم المستودع ردها للا بة وان ودها المستودع على صاحبها لزمه القبول لان المستودع متبرع بامساكها فلا يلزمه التبرع في المستقبل (مسئلة): (وهي أمانة لا ضان عليه فيها الا أن يتعدى وان تلفت من بين ماله لم يضمن في أصح الروايتين) وجملة ذلك أن الوديمة أمانة اذا تلفت من غير تمد ولا تفريط من المودع فليس عليـــه (المغني والشرج المكبير) (الجزء السايم) (27)

بخلطها بماله أو بنيره ففعل ذلائ فلا ضمان عليه لأنه فعل ماأمر به فكان نائباً عن المالك فيه ، وقد فقسل مهنا عن أحد في رجل استودع عشرة دراهم واستودعه آخر عشرة وأمراه أن بخلطها فخلطها فضاعت الدراهم فلا شيء عليه فان امره أحدهما بخلط دراهم ولم يأمره الآخر فعليه ضمان دراهم من لم يأمره دون الاخرى ، وأن اختلطت هي بغير تنريط منه فلا ضمان عليه لا مها أو تلفت بذلك لم يضمن فخلطها أولى وأن خلطها غيره فالضمان علي من خلطها لان العدوان منه فالضمان عليه كا لو أتلفها

(المسئلة الثانية) إذا لم يحنظها كا يحنظ ماله وهو أن يحرزها بحرز مثلها فانه يضمنها، وحرز مثلها يذكر في باب القطع في السرقة وهذا اذا الم يعين له المودع ما يحنظها فيه قان عين له لزمه حفظها فيا أمره به صواء كان حرز مثلها أو لم يكن ، وأن أحرزها بمثله أو أعلى منه لم يضمنها، ويتخرج أن يضمنها اذا فعل ذلك من غير حاجة

(المسئلة الثالثة) أذا أودغها غيره ولها صورتان [إحداهما] أن يودعها غيره لغير عذر فعليه الضان بغير خلاف في المذهب وهو أول شريح ومالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابه واسحاق، دقال ابن أبي ليلي لاضمان عليه لان عليه حنظها واحرازها وقد احرزها عندغيره وحفظها به ولانه يحفظ ماله بايداء، فاذا أودعها فقد حفظها بما مجفظ به ماله فلم يضمنها كما لوحفظها في حرزه

و لنا أنه خالف المودع فضمنها كالونها وعن ايداعها وهذا صحيح قانه أمره بحفظها بنفسه وله يوض لها غيره ه فاذا ثبت هذا فان له تضمين الاول وليس الاول الرجوع على الثاني لا نه دخل معه في المقدعلى أنه أمين اله لاضمان عليه ، وان أحب المالك تضمين الثاني فذكر القاضي انه ليس له تضمينه في ظاهر كلام أحد لا نه ذكر الفمان على الاول فقط و هذا مذهب أي حنيفة لا نه قيض قبضاً موجبالله جائما في من الفاصب المالي المنط المنه و على وجب للهان على الاول المناف على الأول فلا غيره على وجه لم يكن له قبضه ولم يأذن له ما لكه فضمنه كالقابض من الفاصب ، وهذا مدهب الشافعي ، وذكر أحد الفيان على الاول لا ينفي الفيان عن الثاني كما أن الضمان يازم الفاصب .

ضهان سواه ذهب معهائي، من مال المودع أو لم يذهب هذا قول أكثر أهل العلم روي ذلك عن أبي بكر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم وبه قال شريح والنخي ومالك وأبو الزناد والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وعن أحمد رواية ان ذهبت الوديعة من بين ماله ضمنها لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه ضمن ألس بن مالك وديعة ذهبت من بين ماله قال القاضي والاول أصح لان الله شالى سهاها أمانة والضهان ينافي الامانة وروى الدارقطني عن عمرو بن شعب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس على المودع ضمان أ ولان المستودع انما محفظها لصاحبهامتبرها من غير نفع يرجع اليه فلو لزمه الضمان لامتنع الناس من الاستيداع وذلك مضر لما بيناه من الحاجة اليها وما روي عن عمر محمول على التفريط من الس في حفظها فلا ينافي ما ذكر ناه فان تعدى المودع فيها وما روي عن عمر محمول على التفريط من الس في حفظها فلا ينافي ما ذكر ناه فان تعدى المودع فيها

ولا ينفي وجوبه على القابض منه ذهلي هذا يستقر الضان علي الاول قان ضمنه لم يرجع على أحد وإن ضمن الثاني يرجع على الاول وهذا القول أشبه بالصواب وما ذكرنا للقول الاوللاأصل له مهومنتقض بما إذا دفع الوديمة إلى انسان عارية ، أو هجة ، أو وديمة لنفسه ، قاما إن دفع الوديمة إلى من جرت عادته بحفظها له من أهله كامرأته وغلامه لم بضمن نص عليه احدد ، وهو قول أبي حنيفة ، وقال الشافي بضمن لانه سلم الوديمة إلى من لم برض به صاحبها فضمها كالو سلم الله أخنى

ولنا أنه حفظها بما بمخط به ماله فأشبه مالو حفظها بنفسه وكا لودفع الماشية الىالراعيأو دفع البهيمة الى غلامه ليسقيها ويفارق الاجنى قان دنعها اليه لايعد حفظًا منه

(الصورة الثانية) إذا كان له عدر مثل أن أراد سفراً أو خاف عليها عند نفسه من حرق أو غرق أو غيره فهذا إن قدر على ردها على صاحبها أو وكياه في قبضها لم يجز له دفعها إلى غيره قات فعل ضمنها لانه دفعها الى غير ما الحكها بغير اذن منه من غير عدر فضمها كالو أودعها في الصورة الاولى وأن لم يقدر على صاحبها ولا وكيله فله دفعها الى الحاكم سواه كان به ضرورة الى السفر أو لم يسكن لانه متبرع بامسا كها فلا يلزه استداءته ، والحاكم يتوم مقام صاحبها عند غيبته ، وأن أودعها مع قدرته على الحاكم ضمها لان غير الحاكم لاولاية له ويحتمل أن يجوز له إيراعها لانه قديكون أحفظ لما وأحب الى صاحبها وأن لم يقدره على الحاكم فأودعها ثفة لم يضمها لانه ، وضع حاجة . وذكر وأحب الى صاحبها وأن لم يقدمها أنه يضمها المنه أو كايداعها القاضي أن ظاهر كلام احمد أنه يضمها أم أول كلامه على أنه أودعها من غير حاجة أو مع قدرته على الحاكم وأن دقها في روضع وأعلم بها أقة يده على الموضع وكانت بما لا يضرها الدن فهو كايداعها عنده وأن لم يعلم بها أحداً ضمها لانه فرط في حفظها قانه لا يأمن أن بموت في سمةره فلا تصل الى صاحبها وربعا نسي مكانها أو أصابه آنة لا يدله على المسكان فقد فرط لانه لم يودعها اياه ولا يقدر ضمها لانه ربما أخذها وان أعلم بها أقة لا يدله على المسكان فقد فرط لانه لم يودعها اياه ولا يقدر ضمها لانه ربما أخذها وان أعلم بها أفة لا يدله على المسكان فقد فرط لانه لم يودعها اياه ولا يقدر ضمها لانه ربما أخذها وان أعلم بها أفة لا يدله على المسكان فقد فرط لانه لم يودعها اياه ولا يقدر ضمه على الاحتفاظ مها.

أو فوط في حفظها ضمنها بغير خلاف علمناه لأنه متلف لمال غيره فضمنه كما لو أنلقه من غير استيداع (فصل) فان شرط المودع على المستودع ضمان الوديعة فقبله أوقال أنا ضاءن لها لم يضمن قال أحمد في المودع اذا قال أنا ضامن فسرقت فلا شيء عليه وكذلك كل ما أصله الامانة كالمضاربة ومال الشركة والرحمن والوكالة وبه قال الثوري وأسحاق وابن المنذر وذلك لانه شرط ضان ما لم يوجد سبب ضانه فلم يلزمه كما لو شرط ضان ما يتلف في يد مالك

⁽مسئلة) (ويلزمه حفظها في حرز مثلها)

اذا اودع وديعة ولم يسين المودع له موضعاً لها فان المودع يلزمه ﴿ فَظَهَا فِي حَرْزُ مِثْلُهَا كَمَا يَحْفَظُ ماله وحرز مثلها بذكر في باب القطع في السرقة فان لم يجفظها في حرز مثلها ضمنها لانه فرط فيها فانوضعها

(فصل) وان أراد السفر بها وقد نهاه المالك عن ذلك ضمنها لانه مخالف لصاحبها وان لم يكن نهاه لسكن الطريق مخوف أو البلد الذي يسافر اليه مخوف ضمنها لانه فرط في حنظها وان لم يسكن كذلك فله السفر بها

نص عليه أحمد سواء كان به ضرورة الى السفر أو لم يكن ، وبهذا قال أبو حنيفة ، وقال الشافي ان سافر بها مع القدرة على صاحبها أو وكيله أو الحاكم أو أمين ضمها لانه يسافر بها من غيرضرورة أشبه مالوكان السفر مخوقا .

ولنا أنه نقلها الى موضع مأمون فلم يضمنها كما لو نقلها في البلد ولانه سافر بها سفراً غير مخوف أشبه ما لو لم يجد أحداً يتركها عنده ويقوى عندي أنه متى سافر بها مع القدرة على ما لحها أو نائبه بغير اذنه فهو مفرط عليه الضان لانه ينوت على صاحبها امكان استرجاعها ويخاطر بها فان النبي ويتلاق قال : « ان المسافر وماله لعلى قلت الا ما وقى الحه » أي على هلاك ولا يلزم من الاذن في امساكها على وجه لا يتضمن هذا الخطر ولا ينوت امكان ردها على صاحبها الاذن فيما يتضمن ذلك فاما مع غيبة المالك ووكيله فله السفر بها اذا كان أحفظ لها لانه . وضع حاجته فيختار فعل مافيه الحظ

(نصل) وان حضره الموت فحكمه حكم السفر على ما مضى من أحكامه الا في أخذها معه لان كل واحد منها سبب لخروج الوديعة عن يده .

﴿ مسئله ﴾ قال (وان كانت غلة فخلطها في صحاح او صحاحا فخلطها في غلة فلاضمان عليه)

يه في بالفلة المسكسرة اذ خلطها بصحاح من ماله أو خلط الصحاح بالمسكسرة لم يضمها الأنها تتميز منها فلا بعجز بذلك عن ردها على صاحبها فلم بضمنها كا او تركها في صندوق وفيه أكباس له . ومهذا قال الشانعي ومالك ولا نعلم فيه اختلافا ، وكذلك الحكم اذا خلط درام بدنانير، وبيضا بسود، وقد حكي عن احد فيمن خلط درام بيضا بسود يضمنها ولعله قال ذلك لكونها تسكتسب منها سواداً أو يتغير لونها فتنقص قيدتها قان لم يكن فيها ضرد فلاضان عليه والحاتمالي أعلم

في حرز مثلها ثم نقلها عنه ألى حرز مثلها لم يضمنها سواه نقلها الى مثل الاول او دونه لان صاحبها رد حفظها الى رأيه واجهاده واذن له في احرازها بما شاه من احراز مثلها ولهذا لو تركها في الثاني اولا لم يضمنها فكذلك اذا نقلها اليه ولوكانت الدين في بيت صاحبها فقال لرجل احفظها في موضعها فنقلها عنه من غير خوف ضمنها لانه ليس بمودع أبما هو وكيل في حفظها رليس له اخراجها من ملك صاحبها ولا من موضع استأجره لها الا أن يخاف عليها فعليه اخراجها لانه مأمور بحفظها على صفة قاذا تعذرت الصفة اخراجها ويعم أن صاحبها لوحضر في هذه الحال اخرجها ولانه مأمور بحفظها على صفة قاذا تعذرت الصفة لازمه حفظها بدونها كالمستودع اذا خاف عليها

(مسئلة) قال ولو أمره ان يجملها في منزل فاخرجها عن المنزل لنشيان نار أو سيل أو شيء الغالب منه البوار فلاضمان عليه)

وجملة ذلك أن رب الوديمة اذا أمر المستودع بمحفظها في مكان عينه فحفظ فيه ولم بخش عليها فلا ضان عليه بغير خلاف لانه ممتثل لامره غير مفرط في ماله وان خاف عليها سيلا وتوى ، يعني تمين حفظًا لما وهو مأمور نحفظها وان تركها مع الحوف فتلفت ضمنها سواء تلفت بالام الحوف أو بغيره لانة فرط في حفظها لان حفظها نقلها وتركبها تضييع لها وان لم يخف عليها فنقلها عن الحرز الى دونه ضمنها لانه خالفه في الحفظ المأمور به وان نقلها الى دونه عند الحوف عليها نظر ناقان أمكنه احرازها بيثله أو أعلى منه ضمنها أيضا لتنريطه وان لم يكنه احرازها الابما دونه لم يضمنها لان احرازها إذلك أحفظ لهامن تركه وليس في وسعه سواءوان نقلها الى مثل ذلك الحرز لغير عذرفقال القاضي لا يضمنها وهومذهب الشافعي لان تنييده بهذا الحرزية تضي ماهومثله كن اكترى أرضالزرع حنطة فلهزرعها وزرع مثلها في الضرر وعمملكلام الخرق لزوم الضان لان الام بشي ويتمي تعيينه فلا يعدل عنه الابدليل وأن نقلها إلى أحرز منه كان حكمه حكم مالو أخرجها الى مثله فان نهاه عن إخراجها من ذلك المكان فالحسكم فيه كا او أمره بتركها فيه ولم ينهه عن اخراجها منه إلا في أنه إذا خاف عليها فلم يخرجها حتى تلفت ففيه وجهان أحدهما بضمن لماذكر نافي التي قبلها والثاني لايضمن لأنه عمثل لقول صاحبها وفي أنه إذا أخرجها لغيرعذر ضمتها سواء أخرجهاإلى شه أودونه أوفوقه لانهخالف صاحبهالغير فائدة وهذا ظاهر كلامالشافى وقال ابوحنيفة ان مهادعن نقلها من بيت أخرمن الدارلم يضمن لان البيتين من دار واحدة حرز واحد وطريق أحدهما طريق الآخر فأشبه مالو نقلها من زاوية إلى زاوية وان نقلها من دار إلى دار أخرى ضمن

⁽ مسئلة) (وان عين صاحبها حرزاً فجملها في دونه ضمن)

وجملة ذلك أن المودع أذا أمر المستودع محفظها في مكان عينه فحفظها فيه ولم يخش عليها فلا ضان عليه بغير خلاف لانه ممنثل غير مفرط وأن أحرزها في دونه ضمن لانه مخالف ولان ساحبها لمميرضه في مسئلة في (وأن أحرزها في مثله أو فوقه لم يضمن) وكذلك أن نقلها إلى مثل ذلك الحرز لغير حاجة هذا قول الفاضي وهو مذهب الشافعي لان تقييده بهذا الحرز يقتضي ماهو مثله كن أكتري أرضا لازع الحنطة فله زرعها وزرع عثلها في الضرر ولان من رضي حرزاً رضي مثله أو فوقه وقيل يضمن ويحتمله كلام الحرق لان الامر بشيء يقتضي تعينه فلا يعدل عنه الا بدليل وأن نقلها إلى أحرز منه فهو كما لو نقلها إلى مثله وأن فعله لحاجة لم يضمن لما نذكره

ولنا أنه خالف أمر صاحبها بما لامصلحة فيه فيضمن كما لونقاباً من دار إلى دار وايس مافرق به صحيحا لان ثبوت الدار مختلف فنها ما هو أقرب إلى الطريق أو إلى وضع الوقود أو إلى الانهدام أو أسهل فتحا أو بابه أسهل كسراً أو أضعف حائطا أوأسهل نقبا أو لكون المالك يسكن به أو يسكن في غيره وأشياه هذا بما يؤثر في الحافظ أو في عدمه فلا يجوز تفويت غرض وب الوديعة من تعبينه من غير ضرورة ، وإن خاف عليها في وضعها فعليه نقلها قان تركها فتلفت ضمنها لان نهي صاحبها عن إخراجها لان نهي المحتله وان خفت عليها وحفظها هينا في إخراجها با شبه منالو لم ينه عن إخراجها فان قال لا تخرجها وان خفت عليها قاتر كها نتافت لم يضمنها لان مهيه مع خوف اله الله أمر صاحبها كما لوق له أتلفها فأتلفها ولا يضمن إذا أخرجها لانه زبادة خير وحفظ علم يضمن به كمالو قال له أتلفها فلم يتأمن تنفت

(فصل) وان أودعه وديمة ولم يمين له وضم احرازها فان الودع محفظها في حرز ، ثلها أي موضع شاء فان وضعا في حرز م تقلها عنه إلى حرز ، ثلها لم يضمها سواء نقلها إلى ، شل الاول أو دونه لان ويها ود حفظها الى وأيه واجتهاده وأذن له في احرازها بما شاء من إحراز ، ثاها ولهذا لو تركما في هذا الثاني أولا لم يضمها فكذلك إذا نقلها اليه ، ولو كانت المين في بيت صاحبها فقال نرجل احفظها في ووضعها فنقلها عنه من من وضعها فنقلها عنه موضع استأجره لها إلا أن مخاف عليها فعليه اخراجها لانه مأ وو محفظها وقد تمين حفظها في إخراجها ويعلم أن صاحبها لو حضر في هذه الاحوال لاخرجها ولانه مأ وو محفها على صفة فاذا تمذرت الصفة لزمه حفظها بدونها كالم تودع إذا خاف عليها

(فصل) إذا أخرج الوديعة المنهى عن إخراجها نتلفت وادعى أنه أخرجها لفشيان نار اوسيل أو شيء ظاهر فأنكر صاحبها وجوده فعلى المستودع البيئة أنه كان في ذلك الموضع ما ادعاء لان هذا

[﴿] مسئلة ﴾ وأن نهاء المالك عن اخراجها فاخرجها لفنشيان شيء الغالب منه التوى لم يضمن وان . تركها فتلفت ضمنها وان أخرجها لغير خوف ضمن)

اذا مها والمالك عن اخر اجها من ذلك المسكان فالحسكم فيه حكم مالولم ينه وعلى ماذكر نامن الحلاف فيه فان اخرجها الشيء النه المنه التوى مثل ان خاف عليها مها او هلاكا لم يضم مها لا يه غير مفرط في حفظها لان حفظها نقابها و تركها تضييع لها وان نقابها في هذه الحال الى دون الحرز فان امكنه احرازها في مثله اواعلى منه ضمها لتفريطه وان لم يمكنه لم يضمن لان احرازها بذلك احفظها وليس في وسعه سواه وان تركها فتلفت ضمن سواء تلفت بالا و منه وجه آخر انه لا يضمن لانه الحوف او بغيره لا نه مفرط في حفظها لان حفظها في نقلها و تركها تضييع لها و فيه وجه آخر انه لا يضمن لانه المتل امن صاحبها اشبه ما لو قال لا يخرجها وان خفت عليها فان اخرجها لغير خوف ضمن سواء اخرجها

يما لانتمنس إقامة البينة عليه لانه أمر ظاهر فاذا ثبت ذلك كان القول قوله فيالتلف مع يمينه ولايحتاج إلي بينة لانه تتعذر إقامة البينة فلم يطالب بهاكما لوادعي التلف بأمرخني وهذا قول الشافعي والحبكي إخراجهامن الخريطة والصندوق حكم اخراجها من البيت على مامضي منّ التفصيل فيه

أ (فصل)، ولو أمره أن يجلها في منزله فتركها في ثيابه وخرج بها ضمنها لان البيت أحرز لها ، وان جاءه بها في السوق فقال احنظها في بيتك فقام بها في الحال فتأنت فلا ضمان عليه ، وان تركها في دكانه أو ثيابه ولم يحملها إلى بيته مع إمكانه فتلفت ضمنها لان بيته أحرز لها هكذا قال أصحابنا، ومحتمل أنه متى ثركها عنده إلى وتت مضيه إلى منزله في العادة فتلفت لم يضمنها لان العادة أن الانسان إذا أودع شيئًا وهو في دكانه أسكه في دكا ، أوفي ثيابه إلى وقت ضيه الى منزله فيستصحبه معه والمودع عالم مذه الحالة راضيها واولم برضها المرطعليه خلافهاوأمره بتمجيل حلها فاماأن يقبلها مذاالشرطاو يردها وان قال اجملهافي كك فجملهافي جيبه لم يضمنهالان الجيب أحرز لمالانه أعار ءانسي فيسقط الشيء من كمه مخلاف الجيب وان قال اجملها في جيبك فتركها في كه ضمنها لذاك وان جعلها في يده ضمن أيضا كذلك وان قال اجملها في كك فتركها في يدونفيه وجهان أحدهما يضون لان سقوط الشيء من البدمم النسيان أكثر من سقوطه من المكروات أني لا يضمن لان اليد لا يتسلط عليها الطرار بالبط والحكم بخلافه ولآن كل واحد منها أحرز من وجه فيتساويان ولمن نصر الوجه الاول أن يقول متى كان كل واحد منهما أحرز من وجه وجب أن يضمن لانه فوت الوجه المأ.ور بالحنظ به وأتى بما لم يؤمر به فضمن للحالفته وعلى هذا لو أمر بتركا في يده فجملها في كه ضمن قذك ، وقال القاضي البد أحرز عند المغالبة فعلى هذا إن أمر بُركِما في يلغُه فشدها في كمه عند غيرالمغالبة فلا ضمان عليه ، وإن فعل ذلك عند المغالبة ضمن وإن أمره بشدها في كمه فأمسكها في يده عند المغالبة لم يضمن وان فعل ذلك عند غير المعالبة ضمن وإن أمره محفظها مطانقا فنركها في جيبه أوشدها في كمه لم يضمنها وان تركما في كه غير مشدودة وكانت خفيفة لايشعر مها إذا سقطت ضمنها لانه مفرط وان كانت ثفيلة يشعر بها لم يضمنها لان هذا عادة

إلى مثل الحرز او دونه اوفوقه لانه خالف نص صاحبها لغير فائدة وهذا ظاهر كلام الشافعي وفيه قول آخر انه لا يضمن كما لولم يمين له حرزاً وقدد كرناه وهوقول القاضي وقال ابوحنيفية ان نهاه عن نقلها من بيت فنقلها الى بيت آخر من ألدار لم يَضْمن لانالبيتين مندار واحدة حرز واحد وطريق احدها طريق الآخر فاشبه ما لو نقلها من زواية الى زواية وان نقابا من دار الى دار اخرى ضمن

ولنا أنه خالف أمر صاحبها بما لامصلحة فيه فيضمن كما لو نقلها من دار إلى دار ولا يصبع هذا الفرق لان بيوت الدار تختلف فنها ماهو اقرب إلى الطريق أو إلى الانهدام أو إلى موضع الوقود أو أسهل فتحاً أو أضف حائطاً أو أسهل نقباً أو يكون المالك يسكن إه أو غيره وأشباه هذا نما يؤثر في الحفظ او في عدمه فلابحوز تفويت غرض رب الوديمة من تعيينه من غير ضرورة الناس في حفظ أوالهم فان شدها على عضده لم يضمنها لان ذلك أحفظ لها ، وقال القاضي أن شدها من جانب الجيب لم يضمن وإن شدها من الجانب الآخر ضمنها لان الطرار يقدر على بطها بخلاف ما إذا شدها بما الجيب وهذا يبطل بما إذا تركها في جيبه أوشدها في كه فان الطرار يقدر على بطها ولا يضمن وايس امكان احرازها بأحفظ الحرزين مانعا من احرازها بما دونه إذا كان حرزا بمثلها وشدها على العضد حرز لها كيفها كان لان الناس محرزون به أو والهم فأشبه شدها في الكم وتركها في الجيب ولكن لو أمره بشدها مما يلي الجيب فشدها من الجانب الآخر ضمن وان أمره بشدها بما يلي الجيب لم يضمن لانه احرز وان أمره بشدها على عضده ومللقا أو امره بحفظها معه فشدها من أي الجانب كان لم يضمن لانه ممثل أمر مالكها محرز لها مجرز مثلها وان شدها على وسطه فرو أحرز لها وكذلك ان تركها في بيته في حرزها.

(فصل) وان أمره أن بجملها في صندرق وقال لانقفل عليها ولائتم نوقها نخالفه في ذلك أو قال لانفل عليها الا ففلا واحداً فجمل عليها قفلين فلا ضمان عليه ذكره القاضي وهو ظاهر مذهب الشافعي وحكي عن مالك أنه يضمن لانه خالف ربها في شيء له فيه غرض يتعلق بحفظها فأشبه ما لو نهاه عن اخراجها عن منزله فأخرجها لغير حاجة وذلك لان النوم عليها وترك قفلين عليها وزيادة الاحتفاط بها ينبه اللمن عليها وبحثه على الجد في سرقتها والاحتيال لاخذها

ولنا أن ذلك إحرز لها فلا يضمن بفعله كما أو أمره بتركها في صحن الدار فتركها في البيت وبهذا ينتقض ما ذكروه .

(فصل) إذا قال اجملها في هذا البيت ولا تدخله أحداً فأدخل اليه قوما فسرقها احدهم ضمنها لأنها ذهبت بتعديه ومخالفته وسوا. سرقها حال إدخالهم أو بعده لانه ربما شاهد الوديعة في دخوله البيت وعلم موضعها وطريق الوصول البها وان سرقها من لم يدخل البيت فقال القاضي لا يضمن لان فعله لم يكن سببا لانلافها ومجتمل ان يلزمه الضمان لان الداخل ربما دل عليها من لم يدخل ولانها

[﴿] مسئلة ﴾ (فان قال لاتخرجها وان خفت عليها فاخرجها عند الحوف أوتركها لم يضمن)

اذاأخرجها في هذه الحال من غير خوف ضمه الانه نحالف شرط صاحبها لغير حاجة وان أخرجها عند خوفه عليها أو تركها لم يضمن إذا تلفت مع خوف الحلاك نص فيه و تصريح به فيكون مأذو نا في تركها في تلك الحال فلم يضمها لامتناله امر صاحبها اشبه ما لو اذن له في اتلافها ولا بضمن إذا أخرجها لانه زلده خبراً وحفظاً فلم يضمن كالوأذن له في إتلافها فلم يفمل حتى تلفت

⁽فصل) اذا أخرجالوديمةالمنهيعن اخراجها فتلفت فادعى أنه أخرجها لنشيان فار أوسيل أو أمر ظاهر وانكرصاحبها وجوده فعلى المستودع البينة انه كان في ذلك الموضع ما ادعاه لانه مما لا تتمذر اقامة البينة عليه للمهوره فاذا ثبت ذلك كان القول قوله في التلف مع يمينه ولإ محتاج الى بينة لانه تتمذر إقامة البيئة فلم يطالبها

مخالفة نوجب الضان اذا كانت سبباً لائلافها فأرجبته وان لم تكن سـبباً كما لو نهاه عن إخراجها فأخرجها لغير حاءة .

(فصل) إذاقال ضعفا الخام في الخنصر فوضعه في البنصر لم بضمنه لأنها أغاظ وأحنظ له إلا أن لا يدخل فيها فيضعه في أغلتها العليافيضمنه أو ينكس بها لفاظها عليه فيضمنه أيضالان مخالفته سبب لتلفه وسئلة في قال (واذا أو دعه شيئاتم سأله دفعه اليه في وقت أمكنه ذلك فلم يفسل حتى تلف فهو صامن) لاخلاف في وجوب رد الوديعة على مالكها إذا طلبها فامكن أداؤها اليه بغير ضرورة وقد أمر الله تعالى بذلك فقال تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها) وامر به رسول الله وقتلا فقال وأد الامانة الى من ائتمنك ولا نحن من خانك بيني عند طلبها ولانها حق لمالكها لم يتعاقبها حق غيره فازم أد ؤها اليه كالمفصوب والدين الحال فان امنع من دفعها في هذه الحال فتلفت ضمنها لانه صار غاصبا لكونه احسك مال غيره بغير إذنه بنعل محرم فأشبه الفاصب فأما ان طلبها في وقت لم يمكن دفعها أيه ليعده أو شائة في طريقها أو العجز عن حلها أوغير ذلك لم يكن متعديا بتركة تسليم الان القبي صلاني له يكن متعديا بتركة تما الفي ملاني له يكن دفعها له يكن نفسا الاوسمها وإن تلفت لم يضمنها الاعرانه وازقال أمهو في حتى أقضى صلاني

أو آكل فاني جائم أو أنام فاني ناعس أو ينهضم عني الطعام فاني يمتــلأمهل بقدر ذاك . (فصل) دايس على المــتودع مؤنة الردوحها الى ربها اذا كانت يما لحمله ، ونة قلت المؤنة أو كثرت لانه قبض العين المنفقة ما لكها على الحصوص فلم تلزمه الفرامة عليها كما أو وكله في حفظها في ملك صاحبها وانما عليه التمكين من أخذها وان سافر بها بفير إذن ربها فعليه ردها الى بلدها لانه بعدها بغير اذن رسها فازمه ردها كالمفاصب

﴿ مسئلة ﴾ قال (و إذا مات وعنده وديمة لا تنميز من ماله فصاحبها غريم بها)
وجملته أن الرجل إذا مات وثبت أن عنده وديمة لم ترجد بعينها فعي دين عليه يغرمهن تركته
قان كان عليه دين سواها فهي والدين سواء فان وفت تركته بهما وإلا اقتساها بالمصمى وبهذا قال

كما لو ادعى تلفها بأمر خني وهذا قول الشافعي والحسكم في اخراجها من الحريطة والصندوق حكم اخراجها من البيت على ما ذكرنا من التفصيل

(فصل) ولو أمره أن بجملها في منزله فتركها في ثيابه وخرج بها ضمنها لان البيت أحرز لهاوإن حاءه بها في السوق فقال احفظها في بيتك فقام بها في الحال فتلفت لم يضمن وإن تركها في دكامه أرثيا به ولم يحملها إلى بيته مع إمكانه فتلفت ضمنها لان بيته أحرز لها هكذا قال أصحابنا

قال شيخنا ويحتمل أنه متى تركما عنده إلى وقت مضيه إلى منزله فيصطحبه معه لم يضمن لان المودع عالم بهذه العادة راض بها ولو لم يرض بها لشرط عليه خلافها وأمره بتعجيل حملها فاما ان يقبلها بهذا الشرط أو يردها

(المني والسرح الكبير) (٢٧) (الجزء السابع)

الشعبي والنخي وداود بن أبي هند ومالك والشافعي وأبر حنينة وأصحابه وإسحاق وروى ذلك عن شريح ومسروق وعطا. وطاوس والزهري وأبي جعفر عمد بن اليءرروي عن النخبي الامان قبل الدين وقال الحارث العكلي :الدبن قبل الامانة

ولنا أنها حقان وجبا في ذنه فتساويا كالدينين وسرا، وجد في تركته من جنس الوديعة أو لم يوجد وهذا إذا أقر المودع ان ندي وديعة أو على وديعة لفلان أو ثبت ببينة أنه مات وعنده وديعة فأما إن كانت عنده وديعة في حياته ولم توجد بعينها ولم يعلم هل في باقية عنده أو تانت ? ففيه وجهان (أحدهما) وجرب ضاتها لان الوديعة بجبردها الا أن يثبت سقوط الرد بالنلف من غير تعد ولم يثبت ذلك ولان الجهل بعينها كالجهل بها وذلك لا يسقط الرد (والثاني) لا ضمان عليه لان الوديعة أمانة والاصل عدم اللافها والتعدي فيها فلم يجب ضانها وهذا قول ابن أبي لهلى واحد الوجهبن لاصحاب الشافي وظاهر المذهب الاول لإن الاصل وجوب الرد فيبتى عليه مالم يوجد ما يزيله

(فصل) وانمات وعنده وديمة معلوبة بعينها فعلى ورثته نمكين صاحبها من أخذها ذان لم يطم عوت صاحبها من أخذها وديمة معلوبة بعينها فعلى ورثته نمكين صاحبها من أخذها وجب لميهم إعلامه بهاوليس لهم إساكها قبل أن يعلم بها ربها لانه لم يأتمنهم عليها وانما حصل مال غيرهم في أيديهم بمنزلة من أطارت الربح إلى داره ثوبا وعلم به فعليه اعلام صاحبه به قان أخر ذلك مع الامكان ضمن كذا هاهنا ولا تثبت الوديمة إلا باقرار من المبت أو ورثته أو بيئة تشهد بها وان وجد عليها مكترب وديمة لم يكن حجة عليهم لمواز أن يكون الفارف كانت فيه وديمة قبل هذا أو كان وديمة الوروم عند غيره أو كانت وديمة قابناعها و كذلك او وجد في رزمانج أبه ان لفلان عندي وديمة لم يكن هذك لجواز أن يكون قد ردها ونسي الضرب على ماكتب أو غير ذلك :

(مسئلة) قال (واذا طالبه بالوديمة فقال ما أودعتني ثم قال ضاعت من حرز كان ضامنا لانه خرج من حال الامانة ولو قال مالك عندي شيء ثم قال ضا ت من حرز كان القول قوله ولا ضان عليه

وجملة ذلك أنه اذا أدعى على رجل وديعة فقال ما أود عنني ثم ثبت أنه أودعه فقال أودعتني وحملة ذلك أنه اذا أدعى على رجل وديعة فقال ما أودعتني والاوزاعي والشافعي والمحاق وهلكت من حرزي لم يقبل قواء ولزمه ضها بها وبهذا قال مالك والاوزاعي لانه مكذب لانه كاره الاول ومعترف على نفيه بالكذب المنافي للامانة والناقر أم بتافها من حرزه قبدل جحده فلا ضمان عابه وان أقر أنها ثلفت بعد جحوده لم يسقط عنه

⁽ مسئلة) (وإن أودعه بهيمة فلر يعلفها حتى ماتت ضمنها إلا أن ينهاه المالك عن علفها) إذا أودعه بهيمة ولم يأمره بعلفها لزمه ذلك وبه قال الشافعي ويحتمل أن لا يلزمهو بهقال أبوحنيفة لأنه استحفظه إياحار لم يأمره بعلفها والعلف على مالسكها فاذا لم يعلفها كان هو المقرط

الضان لانه خرج بالجحود عن الامانة فصار ضامنا كن طواب بالوديعة فامتنع من ردها وان أقام البينة بنافها بعد الجحود لم يسقط عنه الفهان الذاك وان شهدت بنافها قبل الجحود من الحرز فهل تسمع بينته تسمع بينته وجهان (أحدها) لاتسمع لانه مكذب لها بالكاره الايداع (والثاني) تسمع بينته لان المودع لو اعترف بذلك سقط حقه فتسمع البينة به فان شهدت بالتلف من الحرز ولم تعين قبل الجحود ولا بعده واحتمل الامرين لم يسقط الضان لان الاصل وجربه فلا ينتني بأمر متردد وأما اذا ادعى الوديعة فقال مالك عندي شيء أو لا تستحق علي شيئا فقالت البينة بالايداع أو أقر به المودع م قال ضاءت من حرز كان القول قوله مع يمينه ولا ضمان عليه لان قوله لاينافي ما شهدت به البينة ولا يكذبها فان من تافت الوديعة من حرزه بغير تفريطه فلا شيء لمال كانت عنده ولا يستحق عليه شيئا المكن أن ادمى الفها بعد جحوده أو قامت بينة بتلفها بعد الجحود وانها كانت عنده حال جحوده فعليه ضافها لان جحوده أوجب الفهان عليه فصار كالفاصب

(فصل) اذا نوى الحياة في الوديمة بالجحود أو الاستعال ولم يفعل لم يصر ضامنا لانه لم بحدث في الوديعة قولاً ولا فعلاً فلم يضمن كم لو لم ينو وقال ابن شريح يضمنها لانه أمسكها بنية الحيانة فيضمها كالملتقط بقصد التمايك

ولنا قول النبي وَتَتَلِيْنُو د عني عن أمتي الحطأ والنسيان وماحدثت به انفسها مالم تكلم به أو تعمل به ولانه لم ين أينا بقول ولا فعل فلم يضمنها كالذي لم ينو وفارق الملتفط بقصد النماك قانه عمل فيها بأخذها ناوبا الدخيانة فيها فوجب الفيان بفعله المنوي لا يمجرد الذية ولوالتقطها قاصدا لتعريفها ثم نوى بمدذاك امساكها لنفسه كانت كمئاتنا ولو أخرجها بنية الاستعال ولم يستعملها ضدنها وبهذا قال الشاني وقال أبو حنيفة لا يضمنها الا بالاستعال لانه لو أخرجها لنقلها لم يضمنها

ولنا أنه تمدى باخراجها أشبه مالو استعملها مخلاف ما أذا نقلها

(فصل) والمودع أمين والقول قوله فيا يدعيه من تلف الوديمة بغير خلاف قال بن المنذرأجم

ولذا أنه لا مجوز اتلافها ولا النفريط فيها فاذا أمره بحفظها تضمن ذلك علفها وسقيها فان ترك علفها حتى تلفت ضمنها لانه مفرط فيها فان أمره صاحبها بعلفها وسقيها لزمه ذلك لحرمة صاحبها لانه أخذها منه على ذلك ولحرمة البهيمة فان الحيوان يجب احياؤه بالعلف والسقي ومحتمل أن لا يلزمه علفها إلا أن يقبل ذلك لان هذا تبرع به فلا يلزمه بمجرد أمر صاحبها كغير الوديمة والاول أولى م يغظر فان قدر المستودع على صاحبها أو وكيله طالبه بالانفاق عليها أو يردها عليه أو يأذن له في الانفاق عليها ليرجع به فان عجز عن صاحبها أو وكيله رفع الامر إلى الحاكم فان وجد لصاحبها مالا أنقق عليها منه وإن لم يجد مالا فعل ما يرى لصاحبها الحظ فيه من بيهها أو بيع بعضها أو انفاقه عليها أو إجارتها أو الاستدانة على صاحبها ويدفع إلى المودع لينفقه عليها أو إلى غيره فينفق عليها إن رأى أو إحارتها أو الاستدانة على صاحبها ويدفع إلى المودع لينفقه عليها أو إلى غيره فينفق عليها إن رأى

كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أن المودع إذا أحرز الوديعة ثم ذكر أنها ضاعت أن القول قوله وقال أكثرهم مع عينه وان ادعى ردما على صاحبها فالقول قوله مع عينه أيضار به قال الثوري والشاذى واسحاق وأصحاب الرأي وقال مالك ان كان دفعها اليه يغبر بينة وان كان أودعه إياها ببينة لم بقبل

ولنا أنه أمبن لا منفعة له في قبضها فقبل قوله في الرد بغير ببنة كا لو أودع بغير بينة وان قال دنعتها إلى نلان بأمرك مأنه كمر ماله كها الاذن في دفعها فالقول قول المودع نص عليه أحمد في رواية ابن منصور وهو قول بن أبي لبلي وقال مائك والثرري والعنبري والشاني، أصحاب الرأي القول قول المالك لان الاصل عدم الاذن وله تضمينه

ولنا أنه ادعى دفعاً يبرأ به من الوديعة فكأن القول قوله كما لو أدعى ردها على مالـكها ولو اعترف المالك بالاذن ولكن قال لم يدفها فالنول قول المستودع أيضًا ثم ننظر في المدنو عاليه قان أفر أنه قبضه وكان الدفع في دين فقد برى. الـكلوان أنـكر قالنول قوله مع بمينه

وقد ذكر أصحابنا أن الدافع بضمن لكونه قضى الدين بفير ببنة ولا يجب اليمين على صاعب الوديمة لأن المودع مفرط لكونه أذن في قضا. يبرثه من الحق ولم يبرأ بدفعه فكان ضامنا سوا عمدته أو كذبه ، وإن أمر. بدنعه وديمة لم يحتج إلى بينة لان الودع يتمِل قوله في التاف والرد فلا فائدة في الاشهاد عليه فعلى هذا يحلف المودع ويترأ وبحلف الآخر ويبرأ أبضا ويكون ذهابها من مالكها

(فصل) واذا أودع ميمة فأمره صاحبها بعلفها وسقيها لزمه ذلك لوجهين (أحدهما) طرمة ساحبها لانه أخذها منه على ذلك (والثاني) لحرمة البهيمة قان الحيوان يجب احياؤه بالعلف والسقي ويحتمل أن لايلزمه علنها إلا أن يقبل ذلك لان هذا تبرع منه فلا يلزمه مجرد أمر صاحبها كغير الوديمة ، وإن أُطَاقَ وَلَمْ يَأْمُرُهُ بِعَلَمُهُ لَرْمُهُ ذَلِكُ أَيْضًا وَمِهْذًا قَالَ الشَّانِي وَيُحْتَمَلُ أَن لَا يَلزمه ذلك ، ويه قال أبوحنيفة لانه استحنظه اياها ولم يأمره بعانها والعلمف على مالكها فاذا لم يعلفها كان هو المفرط في ماله

ولنا أنه لايجوز اللانها ولا التفريط فيها فاذا أمره بحفظها تضمن ذلك علمها وسقيها ثم ننظر فان

ذلك ويجوز أن يأذن للمودع أن ينفق عليها من ماله ويكون قابضاً من نفسه لنفسه ويكل ذلك إلى. اجتهاده في قدر ما يتفق وبرجم به على صاحبها فان اختلقا في قدر النفقة قبل قول المودع إذا ادعى التفقة بالمعروف وإن ادعى زيادة لم يقبل وإن اختلفا في قدر المدة فالقول قول صاحبها لآن الاصل عدم ذلك وإن لم يقدر على الحاكم فانفق عليها محتسباً بالرجوع على صاحبها وأشهد علىالرجو عرجع عا أُنفق لانه مأذون فيه عرفا ولا تفريط منه إذ لم يجد حاكما وإن فعل ذلك مع امكان استئذان الحاكم من غير إذنه نفيه روايتان نص عليها فيا إذا أنفق على البهيمة المرهونة من غير إذن الراهن (احداها) يرجع لانه مأدُون فيه عرفاً (والثانية) لا يرجع لانه مفرط بترك استثذان الحاكم وإن أنفق من غير إشهاد مع العجز عن استئذان الحاكم أو مع امكانه ففي الرجوع أيضاً وجهان وجهما ما ذكرنا ومتى

قدر المستودع على صاحبها أو وكيه طالبه بالانفاق عليها أو يَردها عليــه أو يأذن له في الانفاق عليها ليرجع به ، قاذا عجز عن صاحبها أو وكيله رنع الامر إلى الحاكم قان وجد لصاحبها مالا أنفق عليها منه وإن لم بجد مالا فعل ما يرى لصاحبها الحظافيه من بيعها أر ببع بعضها وانفاقه عليها أو اجارتها أوالاستدانة علىصاحبها من بيت المال أو من غيره ويدفع ذلك إلى المودع إن أراد ذلك لينفقه عليها وإن رأى دفعه الى غير ماليتولى الانفاق عليها جاز، وإن استدآن من المودع جاز أن يدفعه اليه ليتولى الانفاق عليها لانه أمين عليها وبجوز أن يأذن له لحاكم فيأن ينفق عليها من ماله ويكون قابضا لنفسه من نفسه و يكل ذلك إلى اجتهاده في قدر ما ينفق و يرجع به على صاحبها فان اختلفا في قدر النفقة قالنول قول المودع اذا ادعى النفقة بالمعروف، وإن ادعى أكثر من ذلك لم يثبت له، وإن اختلفا في قدر المدة التي أنفق فيها فالةول قول صاحبها لازالاصل عدم ذلك فان لم يتمدر على الحاكم فأنفق عليها محتسبا بالرجوع على صاحبها وأشهد على الرجوع رجم بما أنفق رواية واحدة لانه مأذون فيه عرفا ولا تفريط منه اذا لم يجد حاكما، وإن فعل ذلك مع المكان استنذان الحاكم من غير اذنه فهل له الرجوع ? يخرج على روايتين نص عليهما فيا اذا أففق على البهيمة المرهونة من غير اذن الراهن وفي الضاس اذا ضمن وأذن بغير اذت المضمون عنه هل يرجع به ? على روايتين (احداهما) يرجع به لانه مأذون فيه عرفا (والثانية) لايرجع لانه مفرط يترك استَنْدَان الحاكم ، وإن أنفق من غير أشهاد مع العجز عن استئذان الحاكم أو مع امكانه فني الرجوع وجهان أيضا كذلك ومنى علف البهيمــة أو سقاها في داره أو غيرها بنفسه أو أمر غلامه أو صاحبه فنعل ذلك كا ينعل في بهائمه على ماجرت به العادة فلا ضمان عليمه لان هذا مأذون فيه عرفا لجريان العادة به فأشبه المصرح به

(فصل) وإن أودعه البهيمة وقال لاتعلفها ولا تسقها لم يجز له ترك علفها لان للحيوان حرمة في نفسه يجب احيازه لحق الله تعالى ، فان علفها وسقاها كان كالفسم الذي قبله ، وإن تركما حتى تلفت لم يضمنها وهذا تول عامة أصحاب الشاني ، وقال بعضهم يضمن لانه تمدى بترك علفها أشبه اذا لم

علف البهيمة أو سقاها في داره أو غيرها بنفسه أو أمر غلامه أو صاحبه ففعل ذلك كما يغمل في بهائمه على ماجرت به المادة فلا ضان فيه لان هذا مأذون فيه عرفًا لجريان المادة به فأشبه المصرح به

⁽فصلي) فان بهاء المالك عن علفها وسقيها لم يجز له ترك علفها لان للحيوان حرمة في نفسه يجب احياؤه لحق الله تعالى فان علفها وسفاها فهوكما لو لم ينهه و إن تركها حتى تلفت لم يضمنها وهو قول أكثر أصحاب الشافعي وقال بعضهم يضمن لانه تعدى بترك علفها أشبه ما إذا لم ينهه وهو قول ابن المنذر لنهي رسول الله عِلَيْكُ عن إضاعة المال فيصير أمر مالكها وسكوته سواء

ولنا أنه تمتثل قول صاحبها فلم يضمنها كما لو أمره بقتلها ففعل وكالوقال لاتخرج الوديعة وإن خفت عليها فخاف عليها ولم يخرجها او امره بالقائها في ناروبهذا ينتقش ماذكروه و ننع ابن المنينر الحكم فيما اذا

ينه وهذا قول ابن المنذر لنهى رسول الله مِتَنَالِيَّةِ عن اضاعة المال فيصير أمر مالكها وسكرته شوا. ولنا أنه عشل لامر صاحبها فل يضمنها كالو قال انتلها فنتلها وكالو قاللاغز جالوديمة وإزخنت عليها فخاف عليها ولم بخرجها أو أمره صاحبها بالفائها في نار أد بحر وبهذا ينتقض ماذكروه ومنم ابن المنذر الحبكم فيها إذا أمر. ياتلافها وأتلفها لما تتدم ولا يصبح لانه ثابت لصاحبها فلم يفرمله شيئا كا لو آستنابه في مباح والتحريم أثره في بقا. حقاقة تعالى وهو التأثيم أما حق الآدمي فلا يقي مع اذنه في تفويته ولانها لم تنلف بغمله وأنما تلفت بترك العلف المأذون فيه أشبه مالوقال لا تخرجهما آذا خفت عليها فلم يخرجها .

﴿ مسئلة ﴾ قال رحمه الله (ولو كان في يده وديمة فادعاها نفسان فقال أودعني أحدهما ولا أعرفه هينا أقرع بينهما فمن خرجت له القرعة حلف أنها له وسلمت اليه)

وجلته أن من كانت عنده وديعة فادعاها نفسان فأقربها لاحدها سلمت اليه لان يده دليــل ملكه فلو ادعاها لنفسه كان التول قوله فاذا أقربها لفيره وجب أن يقبل ويلزمه أن يحلف اللآخر لانه منكر لحقه فان حلف برى. وإن نكل لزمه أن يفرم له قيمتها لانه فوتهاعليه وكذلك لوأ فرقثاني بها بعد أن أفر بها الاول سلمت الى الاول لانه استحقها باقراره وغرم قيمتها قثاني نص على هذا أحد وإن أقربها لها جيعا فهي بينهما ويلزمه الهين لكل واحد منها في نصفها وإن قال فيلاحدهمالاأعرفة عينا فاعترفا له بجهله تمين المستحق لها فلا يمين عليه ، وان ادعيا معرفته فعليه يمين واحدة أنه لايعلم ذلك ، وقال أبو حَيْنَة يُحلف بينين كما او أنكر أنها لهما

ولنا أن الذي يدعى عليه أمر واحد وهو العلم بعين المالك فكفاه يمين واحدة كما لو ادعياها فأنربها لأحدهما ويفارق مااذا أنكرهما لان كل واحد منها يدعي عليه انها له فهما دعويان فائب حلف أقرع بينهما فمن قرع صاحبه حلف وملمت اليه

أدره باتلانها فاتلفها ولا يصح لانه نائب صاحبها فلم يخرمكالواستنا يه في مباحوالتحريم اثر مفي بقاءحق الله تعالى وهو الاثم اماحق الآدمي فلا يبقى مع اذنه في تفويته ولانهالم تتلف بغمله وأعاتلفت بترك العلف المأذون فيه اشبه ما اذا نهاه عن اخراجها مع الحوف فلم يخرجها

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال اترك الوديمة فيجيبك فتركهافي كمهضم..)

لانه ربعا نسى فسقط الشيء من كمه وكذلك ان تركها في يده لان الحيب احرز وانقال اركها في كمك فتركما في جيبه لم يضمن لان الجيب احرز على ما ذكرنا وان قال اركما في كمك فتركمافي يده احتمل وجهين أحداهما يضمن لان سقوط الشيء من اليد مع النسيان أكثر من سقوطه من الكم (والشاني) لايضن لأن اليد لاينبسط عليها الطرار بالبط بخلاف البكم ولأن كل واحد منها أحرز من وجه فتساويا ولن نصر الاول أن يقول من كان كل واحد منعها أحرز من وقال الشافعي يتحالفان ويوقف الشيء بينهما حتى بصطلحا وهو قول ابن أبي لبلي لانه لا ينهم المالك منهما ، وقشافعي تول آخر أنها تنسم بينهما كما او أقر بها لهما وهذا الذي حكاه ابن المنذر عن أبن أبي لبلى وهو قرل أبي حنيفة رصاحبيه فيا حكي عنهم قالوا ويضمن المستودع نصفها لكل واحد منها لانه فوت مااستودع بجهله

ولنا أنها تساويا في الحق فيها ليس بأيديها فوجب أن يقرع بينهما كالعبدين إذا أعتقهما في مرضه فلم مخرج من الثلث إلا أحدهما أو كما او أراد السفر باحدى نسائه ، وقول أبي حنيفة ليس بصحيح فان العين لم تتلف . ولو ثانت بغير تفريط منه فلا ضان عليه وليس في جهه تفريط إذ ليس في وسعه أن لا ينسى ولا مجهل

(مسئله)قال (ومن أودع شيئا فأخذ بعضه ثم رده أومثله فضاع الكل لرّمه مقدارما أخذ) وجلته ان من أودع شيئا فأخذ بعضه لرّمه ضان ما أخذ فان رده أو مثله لم بزل الضان عنه ، وبذاقال الشافعي وقال مالك لا ضان عليه اذا رده أو ثار وقال أصحاب الرأي ان لم ينفق ما خذه ورد لم يضمن وإن أففقه ثم رده أو مثل ضمن

وانا أن الفيان أهلق بدّه بالأخذ بدليل أنه لو تأفي يده قبل رده ضمنه فلا يزول إلا برده إلى صاحبه كالمفسوب ، فأما سائر الوديمة في طر فيه فان كان في كيس مختوم أو مشدود فكسر الحمم أو حل الشد ضمن سوا الخرج منه أو لم مخرج لانه هنك الحرز بفعل تعدى به مواز خرق الكيس فوق الشد فعليه ضيان ما خرق خاصة لانه ما هنك الحرز ، وأن لم تكن الدرام في كيس أوكانت في كيس غير مشدود أوكانت ثيابا فأخذ منها واحداً مرده بعينه لم بضمن غيره لانه لم يتعدفي غيره وان رد بدله وكان متميزاً لم يضمن غيره الله يضمن غيره لان التعدي وكان متميزاً فظاهر كلام الحرقي همنا أنه لا يضمن غيره لان التعدي اختص به فيختص الضيان به وخلط المردود بغيره لا يقتضي الضيان لانه عجب رده معها الم يفوت على نفسه إمكان ودعا مخلاف ما أذا خلطه بغيره و أو أذن له ماحب الوديعة في الاخذمنها ولم يأمره برد

وجه وجب أز يضمن لانه فوت الوجه المأمور بالحفظ به وأى بالم يؤمر به فضن لخالفته وعلى هذا لو أمره بتركها في يده فجملها في كه من غير حال المغالبة والكم أحرز عند المغالبة فعلى هذا إن أمره بتركها في يده فشدها في كه من غير حال المغالبة فلاضان عليه وإن فعل ذلك عند المغالبة ضمن وإن أمره مجفظها مطلقاً فتركها في حيبه أو شدها في كه لم يضمنها وإن تركها في كه غير مشدودة وكانت خفيفة لا يشعر بها اذا سقطت ضمها لأنه مفرط وإن كانت ثقيلة يشعر بها لم يضمنها لان هذا عادة الناس في حفظ أموالهم وإن شدها على عضده لم يضمن لان ذلك احفظ لها وقال القاضي إن شدها من جانب الجيب لم يضمنها وان شدها من الجانب الآخر ضمن لأن الطرار يقدد على بطها بخلاف ما اذا شدها مما الحيب وهذا يبطل بما اذا تركها في جيه أو ربطها في كمه قان الطرار

بده فأخذ ثم دوبدل ماأخذ فهو كردبدل مالم بؤن في أخذه وقال القاضي بضمن المكل وهوقول الشافي لانه خطا الوديعة بملاية ميزمنه افضمن الكل كالوخلطها بغير البدل وقدذ كرنا فرقابين البدل وغيره فلايصح القياس وقال ابوحنيفة اذا كسر ختم السكيس لم يلزمه ضمان الوديعة لانه لم يتعد في غبره

ولنا أنه هتك حرزها فضمنها اذا تلنت كما أو أودعه اياها في صندوق مُقفَل نفتحه وتركه مفتوحاً ولا نسلم أنه لم يتعد في غير الحتم

(فصل) واذا ضن الوديمة بالاستمال أو بالجحد ثم ردها الى صاحبها زال عنه الفهان ، فان ودها صاحبها الله كان ابتدا . امتهان وان لم يردها اليسه ولكن جدد له الاستئمان أو أبرأه من الفهان بري ومن الفهان في ظاهر المذهب لان الفهان حقه فاذا أبرأه منه بري و كا او أبرأه من دين في ذمته ، واذا جدد له امنشمانا فقد انتهى القبض المضمون به فزال الفهان ، وقد قال أصحابنا إذا رهن المفصوب عند الفاصب أو أودعه عنده زال عنه ضمان الفصب فههنا أولى

(فصل) واو تعدى فلبس الثوب وركب الدابة أو أخذ الوديمة ليستعملها أو ليخزز غيها تم ردها الى موضعها بنية الامانة لم يبرأ من الضان ، وبهذا قال الشافعي ، وقال أبوجنيفة يبرأ لانه بمسك لها باذن مالكها فأشبه ما قبل التعدي

ولنا أنه ضمها بعدوان فبطل الاستهان كالوجحدمائم أفربها وبهذا يبطل ماذكروه

(فصل) ولا يصح الايداع إلا من جائر التصرف فان أودع طفل أومعتوه إنسانا وديمة ضمها بقيضها ولا يزول الضمان عنه بردها اليه واتما يزول بدفعها الى وليه الناظر له في ماله أو الحاكم ، فان كان الصبي عميزاً صح إبداعه لما أذن له في التصرف فيه لانه كالبائغ بالنسبة إلى ذلك فان أودع وجل عند صبي أو معتوه وديعة فتلفت لم يضمنها سواء حفظها أو فرط في حفظها ، فان أتلفها أو أكلها ضمنها في تول القاني وظاهر مذهب الشاني ، ومن أصحابنا من قال لاضمان عليه وهو قول أي حنيفة لانه سلطه على إنلافها بدفها اليه فلا يازمه ضمانها، ألا ترى انه لو دفع إلى صغير سكينا فوقع عليها كان ضمانه على عاقلته

يقدر عنى بطها ولا يضمن وليس امكان حرزها باحفظ الحرزين مانماً من احرازها بما دونه اذا كان حرزاً لمثلها وشدها على العضد حرز لها كيفها كان لان الناس مجرزون به أموالهم فاشبه شدها في الكم وتركها في الحيب لمكن لو أمره بشدها بما يلي الحيب فشدها من الجانب الآخرضمن وإن أمره بشدها على عضده مطلقاً أو ما يلي الجانب الاخر فشدها ما يلي الحيب لم يضمن لا نه أحرز وإن أمره بشدها على عضده مطلقاً أو أمره محفظها معه فشدها من أي الجانبين كان لم يضمن لا نه ممتثل أمر مالكها محرز لها مجرز مثلها وإن شدها على وسطه فهو أحرز لها وكذلك إن تركها في بيته في حرزها

﴿مسئلة﴾ وإن أمره أن يجملها في صندوق وقال لانقفل عليها ولا تنم فوقها فخالفه أو قال لانقفل

ولتا أن ماضمنه بانلافه قبل الايداع ضمنه بعد الايداع كالبالغ . ولا يصح قولهم أنه سلطه على اتلافها وأنما استحفظه أياها، وقارق دفع السكين فا دسبب للانلاف ودفع الوديعة بخلافه

(فصل) وأن أودع عبداً وديعة خرج على الوجهين في الصغير أن قلنا لا يضمن العبي فأغلنها العبد كانت في ذمته وأن قلنا يضمن كانت في رقبته

(فصل) وان غصبت الوديمة من المودع قهراً فلاضان عليه سواء أخذت من يده أوأكره على تسليمها فسلمها بنفسه لان الاكراه عذر لها يببح له دفعها فلم يضمنها كما لو أخذت من يده قهرا

(باب قسمة الفيء والغنيمة والصدقة)

الني هو الراجع المالمسلمين من مال الكفار بغير قتال، يقال فا، الني اذا رجع نحوالمشرق. والفنيمة ما أخذ منهم قهراً بالفتال و اشتقاقها من الغنم وهو الفائدة وكل واحد منها في الحقيقة في وغنيمة و انما خص كل واحد منها إسم ميز به عن الآخر ، والاصل فيها قول الله تعالى ا ما فا الله على رسوله ، ن أهل القرى) الآية و قوله سبحانه (واعلموا انما غنمتم من شي ، فان أنه خمسه) الآية

(مسئلة) قال (والامو ال ثلانة في، وغنيمة وصدقة)

يعني والله أعلم أن الاموال التي تايبها الولاة من أموال المسلمين فأنها ثلاثة أقسام: قسمان يؤخذان من مال المشركين (أحدهما) النيء وهو ما أخذ من مال مشرك لم يوجف عليه بخيسل ولا ركاب كالذي تركوه فزعا من المسلمين وهر بوا. والجزية عشر أموال أهل دار الحرب اذا دخلوا الينا تجاراً ونصف عشر تجارات أهل الذمة وخراج الارضين ومال من مات من المشركين ولاوارث له. والغنيمة ما أخذ بالنهر والقتال من السكفار، والقسم الثالث الصدقة وهو ما أخذ من مال من المحقوا، والمساكين الزكاة وقد ذكر ناها، يروى أن عررض الله عنه قرأ توله تعالى (اتما الصدقات الفقرا، والمساكين

عليها الا قفلا وأحداً فجعل عليها قفلين فلإضان عليه ذكره القاضي وهو ظاهر مذهب الشافعي وحكي عن مالك أنه يضمن لانه خالف ربها في شيء له فيه غرض يتعلق مجفظها أشبه مالونهاه عن اخراجها عن منزله فأخرجها لغير حاجة وذلك لأن النوم عليها وترك قفلين وزيادة الاحتفاظ ينبه اللص عليها ومجمعه على الحد في سرقها والاحتيال لاخذها

ولنا أن ذلك أحرز لها فلم يضمن بفعله كما لو أمره بتركها في صحن الدار فتركها في البيت و بهذا ينتقض ماذكروه (فصل) وإن قال اجملها في هذا البيت ولا تدخله أحداً فأدخل اليه قوماً فسرقها أحدهم ضمنها لانها ذهبت بتعديه ومخالفته وسواه سرقها حال ادخالهم او بعده لانه ربما شاهد الوديمة في دخوله البيت وعلم موضعها وطريق الوصول اليهاو إن سرقها من لم يدخل البيت فقال القاضي لا يضمن لا أن فعله لم يكن (الجزء الساجم) (المفنى والشرح الكبير)

-حتى بلغ - عليم حكيم)ثم قال هذه له ولا مُم قرأ (واعلموا انما غنه من شي. فأن فل خمسه حتى بلغ وابن السببل)ثم قال هذه لمؤلاء ثم قرأ (ماأفا. الله على رسوله من أهل القرى حتى بلغ من بعدهم)ثم قال هذه استوعبت المسلمين عامة ولئن عشت ليأتين الراغي وهو بسرو حير نصيبه منها لم يعرق به جبيته

(فصل) ولم تكن الفنائم نحل لمن مفى من الانم وانما علم الله ضعفنا فعليها لنا رحة لنا ورأفة بنا وكرامة انبينا وتلكيت وي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه غال و أعطيت خمسا لم يعطين نبي قبلي و فد كر فيها _ أحلت في الفنائم ، منفق عليه وقال سعيد حد ثناأبو معاوية عن الاهم عن أبي صالح عن أبي هربرة قال : قال رسول الله ميكيت ولم تحل الفنائم لقوم سود الروس غيركم، كانت تنزل نار من السماء فتأكابا ، ثم كانت في أول الاسلام لرسول الله ويستلي بدليل قول الله تعالى (يستلونك عن الانفال قل الانفال في والرسول) ثم صار أربحة أخماسها الفاعين والحنس لفيرهم بدليل قوله تعالى (واعلموا أنما غنم من شيء فأن في خمسه) فأضاف الفنيمة اليهم وجعل الحنس لفيرهم فيدل ذاك على أن سائرها له وجرى ذاك مجرى قوله تعالى (وورثه أبراه فلأ مه الثلث) أضاف ميراث اليهما ثم جعل للائم منه الثلث فذل على أن الباقي للاب وقال تعالى (فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) فأحلها لهم

﴿ مسئلة ﴾ قال (فالفيء ما أخذ من مال مشرك بحال ولم يوجف عليه بخيل ولا ركاب والغنيمة ما أوجف عليها)

الركاب الابل خاصة والابجاف أصله التحريك والمراد هينا الحركة في السير اليه . قال قتادة فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ماقطعتم واديا ولا سيرتم البها داية انما كانت حوائط بني النضير أطعمها الله وسول الله ويناتي قال ابو عيد الابجاف الايضاع يعني الاسراع ، وقال الزجاح الوجيف دون التقريب من السير يقال وجف الفرس وأوجفت أنا قال الله تعالى (ماأفا. الله على وسوله منهم

سبباً لاتلافها ويحتمل ان يضمن لان الداخل ربما دل عليها من لم يدخلها ولانها مخالفة توجب انضان أذا كان سبباً لانلافها فأوجبته وإن لم يكن سبباً كما لونهاه عن اخراجها فأخرجها لفير حاجة، وإن قال ضع هـذا الحاتم في الحتصر فوضعه في البنصر لم يضمن لانها أغافظ وأحفظ له الا أن لا يدخل فيها فيضعه في أعانها العليا أو يتكمر لفلظها عليه فيضعنه في الموضعين لأن مخالفته سبب لتلفه

[﴿]مسئلة﴾ (وإن دفع الوديعة إلى من بحفظ ماله كزوجته أو عبده لم يضمن)

نس على هذا أحمد وهو قول أبي حنيفة وقال الشافسي يضمن لانهسلمالوديمة إلى من لم يرض به صاحبها فضمنها كما لو دفعها الى أجنبي

فما أرجفتم عليه من خيل ولا ركاب / فكل ما أخذ من مال مشرك بغير إيجاف مثل الاموال التي يتركونها فزعا من المسلمين ونحو ذلك هو في. وما أجلب عليه المسلمون وساروا اليه وقاتلوهم عليه فهو غنيمة سواء أخذ عنوة أواستنزلوا أهله بأمان فانالنبي وكاللي افتتح مصون خيبر بعضها عنوةر بعضها استنزل أهله بالامان فكانت غنيمة كلما

﴿ مسئلة ﴾ قال (فحمس الغيد والغنيمة مقسوم على خمسة أسهم)

في هذه المسئلة فصول أربعة (أحدها) أن النيء مخوس كا تخمس الفنيمة في احدى الروايتين وهومذهب انشاني (والرواية الثانية) لايخمس نقلهاً ابرطالب فقال: أمّا تخمس الغنيمة قال القاضي لم أجد بها قال الخرقي من أن النيء مخرس نصا فاحكيه وانها نص على أنه غير مخرس وهذا قول عامة أهلالعلم قال ابن المنذر ولا تحفظ عن احد قبل الشافعي في الني. خمس كخمس الفنيمة ، وأخبار حمر تدل على ماقاله الشافعي ولان الله تعالى قال (ماأفا. الله على رسُوله من أهل القرى_ إلى قوله _والدين جا.وا من بعدهم) الآية فجعله كله لهم ولم يذكر خمساءولما قرأ عمر هذه الآية قال : هذه استوعبت المسلمين، ووجه الاول قول الله تعالى (ماأناء الله على رسوله ،ن أهلالقرى فله وقارسول وقدي القربي والبتاى والمساكين وابن السبيل كبلا يكون دولة بين الاغنيا. منكم) فظاهر هذا أن جميعه لمؤلا. وهم أهل الحنس: وجاءت الاخبار عن عمر دالة على اشتراك جيم المسلمين فيه فوجب الجم ببنهما كيلا فى الآية وسائره ينصرف إلى من في الخبر كالفنيمة ولانه مال مشترك مظهور عليه فوجب أن بخمس كالفنيمة والركاذ وروى البراء بن عاذب قال لقيت خالي ومعه الراية قلت الى أين? فقال بعثني رسول الله عَيْمَا الله رجل عرس بامرأة أبيه ان أضرب عقه وأخمس ماله

(النصل الثاني) أن الفنيمة مخموسة ولا اختلاف في هذا بين أهل الدلم بحمد الله ، وقد نطق يه

و لنا أنه حفظها بما يحفظ به ماله أشبه ما إذا حفظها بنفسه وكما لو دفع الماشية الى الراعي أو البهيمة إلى غلامه ليسقيها، ويفارق الاجنبي فان دفعها اليه لايمد حفظاً منه

[﴿]مسئلة ﴾ (وإندة ما الى أجنى أو حاكم ضمن وليس للمالك مطالبة الاجنى وقال القاضي له ذلك) إذا دفع الوديمة إلى غيره لغير عذر فعليه الضان بغير خلاف في المذهب الا أن يدفعها إلى من جرتعادته بحفظ ماله وقد ذكرناه في المسئلة قبلها وذكرنا الخـــلاف فيه،وقال شريح ومالك والشافعي وأبوحنيفة وأصحابه واستحاق متى دفعها إلى أجنبي أو حاكم ضمن ، وقال ابن أبي لي لاضان عايد لان عليه حفظها واحرازها وقد أحرزها عند غيره وحفظها به ولانه يحفظ ماله بايداعه فاذا اودعها فقد حفظها بما يحفظ به ماله فلم يضمنها كما لوحفظها في حرزه

الكتاب العزيز فقال الله تعالى (واعلموا اناغنمتم من شيء فأن في خمسه) لكن اختلف في أشياء : منها سلب القاتل وأكثر أهل الداعلي أنه لا يخمس فان عرر رضى الله عنه قال كنالا نخمس السلب وقول النبي متطالقة «من قتل تتيلافله سلبه» يقتضي أنه له كله ولوخمس لم يكن جيمه له وعن أبي قتادة أن رسول الله ﷺ نفله سلبرجل قتله يوم حنين ولمخمس. رواد ميدفي سننه. ومنها اذا قال الامام من جا. بعشر ةر.وس فله رأس ومن طلع الحصن فله كذا من النفل فالظاهر أن هذا غير مخموسلانه في معنى السلب . ومنها اذا قال الامام من أخذ شبئا فهو له وقلنا بجوز ذلك فقد قيل لاخمس فيه لانه في معنى الذي قبله . والصحيح أن الحس لايسقط لانه يدخل في عوم الآية ولا يدخسل في معنى السلب والنفللان ترك تخميسهما لايسقط خمس الغنيمة بالكلية وهذا يسقطه فلا يكون تخصيصا بل نسخا لحكمها ونسخها بالقياس غيرجائز انفاقا ومنها اذا دخل قوملامنعة لهمدار الحرب بغيراذن الامام فقدقيل إنماغنموه لهممن غير أن يخمس ، والصحيح انه يخمس ويدفع البهم أربعة أخماسه لدخوله في عموم الآية وعدم دليل يوجب تخصيصه (الفصل الثالث) أن الحس مما يجب خمسه من النيء والفنيمة شيء واحد في مصرفهما وحكمهما ولا اختلاف في هــذا بين القائلين بوجوب الحس فيماً فان الفائل بوجوب الحس في الفي. غير من قاله من أصحابنا الشأفي وقد وانق على هذا فانه قال فيالفيء والفنيمة بجتمعان في ان فيجما الحنس لمن سهاه الله تعالى يعنى في سورة الانفال في قوله سبحانه وتعسالي (واعلموا أنما غنمتم من شيء قان فله خمسه) الآية . وفي سورة الحشر في قوله تعالى (ما أفا. الله على رسوله من أهل القرى) الآية . والمسمون في الآيتين شيء واحد

(الفصل الرابع) ان الحنس يقسم على خدمة أسهم وبهدندا قال عطا. ومجاهد والشمبي والنخمي وقتادة وأبن جريج والشافعي وقبل يقسم على سنة : سهم لله وسهم لرسوله لظاهر قوله تعالى (واعلموا أمًا غنمتم من شيء فأن لله خمسه والرسول ولذي القربي والينامي والمساكين وابن السبيل) فعد ستة وجمل الله تعالى لنفسه سهما سادسا وهو مردود على عباد الله أهل الحاجة ، وقال أبو العالية سهم الله

ولنا أنه خالف المودع فضمنها كما لو نهاه عن ايداعها فانه أمره مجفظها بنفسه فلم يرض لها غيره "فان فعل فتلفت عند الثاني مع علمه بالحال فله تضمين أيهما شاء لانهما متعديان، ويستقر ضهانها على الثاني لان النلف حصل عنده وقد دخل على أنه يضمن وإن لم يعلم الحال فله تضمين الاول؛ وليس الاول الرجوع على الثاني لانه دخل معه في العقد على أنه أمين لاضان عليه، وأن أحب المالك تضمين الثاني فليس له تضمينه في ظاهر كلام أحمد قاله القاضي لان أحمد ذكرالضان علىالاول فقطوهذا مذهبأبي حنيفة لانه قبض قبضًا موجبًا للضان على الاول فلم يوجب ضمانا آخر، ويفارق القبض من الفاصب فانه لم يوجب الضان على الغاصب أنما لزمه الضان بالغصب.قال شيخنا ويحتمل أن له تضمين انثابي أيضاً وهو قول القاضي ومذهب الشافعي لانه قبض مال غيره على وجهلم بكن له قبضه ولم يأذن له مالكه فيضمنه عز وجل هو أنه أذا عزل الحنس ضرب بيده فما قبض عليه من شي. جعله الكعبة فهو الذي سمي لله لاتجملوا له نصيبًا فان فله الدنيا والآخرة ثم يقسم بقية السهم الذي عزله على خمسة أسهم ، وروي عن الحسن وقنادة في سهم ذي القربي كانت طعمة لرسول الله مُشَكِّنةٍ في حيانه فلما توفي حمل عليــه أبو بكر وعمر في سبيلالله ، وروى أبن عباس ان أبا بكر وعر قسها الحنس على ثلاثة أسهم وتحوه حكى عن الحسن بن محمد بن الحنفية وهو قول أصحاب الرأي قالوا يقسم الحرس على ثلاثة: اليتابي والمساكين وابن السبيل وأسقطوا سهم رسول الله مَيْكِالِيَّةِ بموته وسهم قرابته أبضاً ، وقال مالك الني. والحس واحد يجعلان في بيت المال، قال ابن القاسم وبالهني عن أثق به ان مالكا قال يعطي الأمام أقربا. ر-ول الله وَيُطْلِقُهُ عَلَى ما يَرَى ، وقال النَّوري والحسن بضعه الامام حيث أراه الله عز وجل

ولنا قولَ الله تمالي (واعلموا أنما غندتم من شيء فان لله خمسه والرسول واذي القربي واليتامي والمساكين وابن الدبيل) وسهم الله والرسول واحد كذا قال عطا. والشعبي ، وقال الحسن بن محمد امن الحنفية وغيره قوله (فان فه خدسه) افتتاح كلام بعني ان ذكر الله تعالى لافتتاح الكلام باسمه تبركا به لا لافراده بسهم فازله تعالى الدنيا والآخرة ، وقد روي عن ابن هر وابن عباس قالا كان رسول الله ﷺ بقسم الحس على خسة وما ذكره أبر العالبة نشى. لايدل عليه رأي ولا يقتضيه قياس ولا يصار اليه إلا بنص صحيح يجب التسليم له ولا نعسل في ذلك أثراً صحيحاسوي قوله ، فلا يترك ظاهر النص وقول رسول الله عَيْمِالِيَّةِ وفعله من أجل قول أبي العالية،وما قاله أبو حنيفة فمخالف لظاهر الآية فان الله تمالى سمىارسولة وقرابته شيئا وجعل لهما فيالحنسحقا كما سمية ثلاثة الاصناف الباقية فمن خالف ذلك فقد خالف نص الكتاب، وأما حل أبي بكر وهر رضي الله عنما على سَهم ذي القربي في سبيل الله فقد ذكر لأحد فسكت وحرك رأسه ولم يذهب اليه ورأى ان قول ابن عباس ومن وافقه أولى لموافقته كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ فان ابن عباس لما سنل عن سهم ذي القربي فقال إنا كنا نزعم انه لنا فأبي ذلك علينا قومنا، ولعله أراد بقوله أبي ذلك علينا قومنا فعل أبي بكر وهمر رضى الله عنهما في حملهما عليه في سبيل الله ومن تبعهما علىذاك ، ومتى اختلف الصحابة وكان

كالقابض من الغاصب، وذكر أحمد الضمان على الاول لا ينفي الضان عن الثاني كما أن الضمان يلزم الغاصب ولا ينفي وجوبه على القابض منه ، فعلى هذا يستقر الضهان على الاول فان ضنه لم يرجع على أحدوان ضمن الثاني رجع على الاول وهذا القول أفرب الى الصواب وماذكر نا للقول الاول لاأصل له ثم هو منتقض عا أذا دفع الوديعة إلى السبان عارية أوهبه

[﴿]مسئلة﴾ (وان أراد سفراً أو خاف عليها عند ردها الىمالكهاأو وكيله في قبضها ان قدر على ذلك) ولم يجز له دفعها الى الحاكم ولا الى غيره لانه ليس للحاكم ولاية على الحاضر فان فعل ضمنها لانه دفعها الى غير مالكها بغير اذنه من غير عذر فضمنها كالصورة الاولى

قول بعضهم بوافق الكتاب والسنة كان أولى وقرل ابن عباس وافق الدكتاب والسنة فان جبير بن مطعم روى ان رسول الله وتعليه لله علم المنه الحنى عبد شمس ولا بني نوفل من الحس شيئا كا كان يقسم لبني هاشم ولبني المطلب، وان أبا بكر كان يقسم الحنس نحو قسم رسول الله وتعليه عبر انه لم يكن يعطي قربي رسول الله وتعليه كا كان يعطيهم وكان هر بعطيهم وعمان من بعده رواه أحمد في مسنده وقد تكام في رواية ابن عباس عن أبي بكر وعمر أنهما حملا على سهم ذي القربي في سببل الله فقيل أنه يرويه محمد بن مروان وهو ضعيف عن الكابي وهو ضعيف أيضاً ولا يصح عند أهل النقل فان قالوا قالنبي وتعليه لله يس بهاق فكيف يبقي سهمه ? قلنا جهة صرفه المي النبي وتعليه مصلحة المسلمين والمصالح باقية قال رسول الله وتعليه و ما يحل لي مما أنا. الله عليكم ولا مثل حذه إلا الحسوه ومردود عليكم > رواه سعيد

وهذا قول الشاني فانه قال اختار أن يضعه الامام في كل أمر خس به الاسلام وأهلمن سد ثغر واعداد كراع أر سلاح أو اعطائه أهل البلا. في الاسلام نفلا عند الحرب وغير الحرب وهـ ذا نحو ماقال الخرقي وهذا السهم كان لرسول الله ويَسِيلِنني من الفنهمة حضر أو لم يحضر كا أن سهم بتية أسحاب الحس لهم حضروا أو لم يحضروا وكان رسول الله ويسليله يصنع بعماشا. قلما توفى وليه أبو بكر ولم يسقط عوته ، وقد قبل أغا أضافه الله تعالى إلى نفسه والى رسوله لبعلم أن جهته جهـ قد المصلحة وأنه ليس بمختص بالنبي ويسليله فيسقط عوته

وزعم قوم أنه سقط بموته وبرد على انصبا. الباقين من أهل الحمس لاتهم شركاؤه ، وقال آخرون بل يود على الفانين لانهم استحادها بقتالهم وخرجت منها سهام منها سهم الذي وَلَيْكُلِيْنُو مادام حيا قاذا مل يود على الفانين لانهم استحداق فيه كا أن تركة الميت اذا خرج منها سهم بوصية ثم مات وجب رده الى من وجد سبب الاستحداق فيه كا أن تركة الميت اذا خرج منها سهم بوصية ثم

﴿مسئلة ﴾ (قان لم يجده حلها معدان كان أحفظ لما)

اذا أراد السفر بها وقد نهاه صاحبها عنهضها لخالفته وان لم ينهه لكن الطريق مخوف أو البلد الذي يسافر اليه مخوف ضمنها لانه فرط في حفظها، وان لم يكن كذلك فله السفر بهما نص عليه أحمد سواه كان به ضرورة الى السفر أو لم يكن وبهذا قال أبوحنيفة، وقال الشافعي ان سافر بها مع القدرة على صاحبها أو وكيله أو الحماكم او امين ضمنها لانه سافر بها من غيرضرورة أشبه مالوكان السفر مخوفاً ولنا أنه نقلها الى موضع مأمون فلم يضمنها كما لو نقلها الى البلد ولانه سافر بها سفر أغير مخوف اشبه مالولم يجد أحداً يدعها عنده . قال شيخنا ويقوى عندي أنه متى سافر بهامع القدرة على مالكها أو وكيله منه فهو مفوط عليه الضان لانه يفوت على صاحبها امكان استرجاعها ويخاطر بها فان النبي صلى

بطلت الوصية رد إلى النركة وقالت ما ثنة هو المخليفة بعد، لأن أبا بكر روى عن النبي مُتَنْكُيُّو أنه قال اذا أطمم الله نبيا طعمة ثم قيضه فهو قذي يقوم بهـا من بعده وقد رأيت أن أرده على المسلمين» والصحيح أنه ياق وأنه يصرف في :صالح المسلمين لكن الامام بقوم مقام النبي وَيُطْلِقُهُ في صرف فيا مرى فان أبا بكر قال: لاأدع أمراً رأبت رسول الله ﴿ يَكُلُّكُ لِمَاءٌ فَبِهِ إِلَّا مَانِعَةً . مَنْفَ عليه، وروي عن الحسن بن مجد بن الحنفيـة أنه قال اختلفوا في هــذين السهمين يعني سهم الرسول والمسلمة وصهم ذي القربي فأجم رأيهم على أن بجملوهما في الخبل والعدة في سبيل الله فكانا في خلابة أبي بكر وعمر في الحيل والمدة في سبيل الله

(فصل) وكان لرسول الله وَيُطِيِّنُكُو من المغنم الصني وهو شيء بخناره من المفنم قبل القسمة كالجارية والعبد والثوب والسيف ونموه وحذا قول محمد بن سيربن والشمى وقتادة وغيرهم من أهل العلم وقال أكثرهم أن ذلك انقطع بمرت الذي مُؤَلِّلِينِ قال أحد الصني أنما كان الذي مُؤَلِّلِينِ خامة لم يبق بعده ولا نعلم مخالنا لهذا إلا أبا ثور فاته قال إن كان الصني ثابتاً لذي وَلِيْكِيْدُ فَلَلْهَامُ أَن يَأْخذه عَلَى نحوماكان يأخذه النبي وَيُطْلِنَةُ وَمِجْعَلُهُ مِجْ لَ سَهُمُ الذِي مِنْ خَسَ الْحَسَ فَجْمَ بَيْنَ الشُّكُ فَيه في حياة الذي وَيُطُّلِنَّهُ ومخالفة الاجماع في ابقائه بعد موته، قال أبن المذنر لاأعلم أحدًا سُبق أبا ثور إلى هذا القول، وقدَّانكم قوم كون الصنى النبي وَيُعَالِنُهُ واحتجوا عاروى همرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله و و من خابر بعير. فقال ﴿ مَا يُمِلُ لِي بَمَا أَمَاءُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ وَلَامِثُلُ هَـ ذَهُ الْا الحَّس وهو مردود عليكم » رواه سمعيد . ورواه أبو داود باسناده عن أبي المامة عن النبي صلى الله عليمه وسلم ، ولان الله تعالى قال (واعلموا أمّا غنمتم من شي. فأن لله خمسه)فمفهومه أنَّ باقبها الممانين

و لتاماروى أبو داود باسناده أن النبي مُعَلِينَةٍ كنب إلى بني زهير بن أنيش، إنكم انشردم أن لاإله الا الله وأن عجداً رسول الله وأديتم الزكانوأديتم الحنس من المعنم وسهم الصني انكم آمنون بامان ألله ورسوله ، وفي حديث وفد عبد القيس الذي رواه ابن عباسوان بعفوا سهم النبي وليُستَكَّرُ والصلَّى

الله عليه وسلم قال (المسافر وماله على قلت الا ما وفي الله ﴾ أي على هلاك ولا يلزم من الاذن في المساكما على وجه لأيتضمن هذا الخطر ولا يفوت امكان ردها على صاحبها الاذن فيما يتضمن ذلك فأما مع غيبة المالك ووكيله فله السفر بها اذا كان أحفظ لها لانه موضع حاجة فيختار ما فيه الحفظ وهذا الذيذكره شيخنا في السكتاب المشروح.

﴿ مسئلة ﴾ (قان لريجدصا حبها ولا وكيله فله دفعها الى الحاكم سواء كان به ضرورة الى السفر أو لم يكن) لانه متبرع بامساكها فلايلز مه استدامته والحاكم يقوم مقام صاحبها عند غيبته فان او دعهام مقدر تدعلي الحاكم ضمنها لان غيرالحا كم لاولاية له، ويحتمل أن يجوز له أيداعها لانه قد يكون أحفظ لها وأحب إلى صاحبها وأن بم يقدر على الحاكم قاودعها ثقة لم يضمنها لانه موضم حاجة ، وذكر الفاضي ان ظاهر كلام احمد انه وقالت عائشة كانت صفية من الصني . رواه أبو داود ، وأما انقطاعه بعد النبي مَيِّلِكُيْ فثابت باجاع الامة قبل أبي ثور وبعده عليه وكونَ أبي بكر وحمر وعَمَانَ ومن بعدهم لم يأخذُوه وَلَّا ذكره أحدمنهم ولا يجمعون على نرك سنة النبي عَلَيْكُوْ

﴿ مسئلة ﴾ قال(وخمس مقسوم في صليبة بني هاشم وبني المطلب ابنيءبدمناف حيث كانوا للذكر مثل حظ الانثيين)

المسئلة فصول خدة (أحدها) أن سهم ذي القربي ثابت بعد موت النبي وَاللَّهِ وقد مضى ذكر ذلات والحلاف نيه وقد ذكرهم الله تعالى في كتابهمن ذوي السهام، وثبت أن النبي ﷺ كان يعطيهم فروي جبير بن معلم قال وضم رسول الله وَيُطَالِنُهُ سهم ذي القربي في بي هاشم و بي المطلب و ترك بني نوفل وبني عبد شمس وذكر الحديث رواه أبو داود ولم يأت الذلك نسخ ولا تغيير فوجب القول به والعمل محكمة قال أحد ثنا وكيم ثنا أبو معشر عن المقبري قال كتب نجدة إلى ابن عباس بسأله عن سهم ذي القربي فكتب ابن عباس إنا كنا نزم أنه لنا فأبي ذلك علينا قومنا قال أحد أما أذهب إلى أنه لقرابة النبي مَيِّكُ على ماقال ابن عباس هو لنا

(الفصــل الثاني) أن ذا القربي هم بنو هاشم و بنو المطلب ابني عبد مناف دون غيرهم بدليل ماروی جبیر بن مطعم قال لما قسم رسول الله و الله علیاتی سهم ذی القربی من خیبر ببن بنی هاشم و بنی المطلب أنيت أنا وعُمَان بن عنان رسول الله عَيْكَ فَقَلْنا يا رسول الله أما بنو هاشم فلا نشكر فضلهم لمسكانك اقدي وضمك الله به منهم فما بال اخواننا من بني المطلب أعطيتهم وتركتنا وإنما نحن وهم منك عَمْزَلَةُ وَاحْدَةً فَقَالَ ﴿ إِنَّهُمْ لَمْ يَفَارَقُونِي فِي جَاهَايَةً وَلَا إَسْلَامُ وَإِنَّمَا بَنُو هَاشُمُ وَبِنُو الْمُطْلَبِ شِيء

يضمنها ثم تأولكلامه على انه اودعها من غير خاجة او مع قدرته على الحاكم

(مسئلة) (فان تعذرذاك اودعها ثقة اودفنها وأعلم بهاثقة يسكن تلك الدار فان دفنها ولم يعلم بها أحداً أو اعلم بها من لايسكن الدارضنها)

اذا دفنها في موضع واعلم بها ثقة يده على الموضع وكانت مما لا يضر ها الدفن فهو كايداعها عنده، وان لم يعلم بها احداً ضنها لانه فرط في حفظها فانه لايامن ان يموت في سفره فلا تصل الى صاحبها وربما نسي مَكُلُّهَا أُو أَصَابِهَا آفَةً من هدم أو حرق أو غرق فتضيع ، وإن أُعلم بهاغير ثقة ضمنها لانه ربما أخذها وكذلك إن أعلم بها ثقة لا يدله على المكان لانه لم يودعها إياه ولا يقدر على الاحتفاظ بها.

(فصل) وأن حضره الموت فحسكمه حكم السفر على ما مضى من أحكامه إلا في أخذهامه لانكل واحد منعما سبب لخروجها عن يده واحد وشبك بين أصابعه وفي رواية دامهم لم يفارقونا في جاهلية ولا إسلام، رواه أحد والبخاري فرعى لهم النبي وَلَيَّالِيَّةُ نصرتهم وموافقتهم بني هاشم ومن كانت أمه منهم وأبوه من فيرهم لم يستحق شيئا لان النبي وَلِيَّالِيَّةُ لم يدفع إلى أقارب أمه وهم بنر زهرة شيئا وإنما دفع إلى أقارب أبيه ولو دفع إلى أقارب أمه لدفع إلى بني زهرة، وخبر جبير يدل على أنه لم بعطهم شيئا ولم يدفع أيضا إلى بني هما ه وهم الزبير بن العوام وعبدا له والمهاجر ابنا أبي أمية وبنو جحش

(الفصل الثالث) أنه يشترك فيه الله كر والاشى لدخولهم في اسم القرابة واختلفت الرواية في قسمته بينهم فعن أحمد أنه يقسم بينهم لله كر مثل حظ الاثبين وهو اختيار الحرقي ومذهب الشافي لانه سهم استحق بقرابة الاب شرعا ففضل فيه الله كر على الاثبى كالميراث، ويفارق الوصية وميراث ولله الام فان الوصية استحقت بقول المرصي وميراث ولله الام استحق بقرابة الام والرواية الثانية يدوى بين الله كر والانثى وهو قول أبي ثور والمزني وابن المنذر لانهم أعطوا باسم القرابة والذكر والاشى فيهاسوا، فأشبه مالو أرصى لقرابة فلان أو وقف عليهم ، ألا ترى أن الجد يأخذ مع الاب وابن الابن يأخذ مع الابن وابن الابن يأخذ مع الابن وابن الابن يأخذ مع الابن وابن الابن يأخذ مع الابنون وابن المندر ولابه سهم من خمس الخسر لجباءة فيستوي فيه الذكر والانثى كاثر سهامه ويسوى بين الصفير والدكبير على الروايتين لاستوائهم في القرابة فأشبه الميراث .

(الفصل الرابع) أنه يفرق بينهم حيث كا وا من الامصار ويجب تعميمهم به حسب الامكان ومذا قول الشانعي، وقال بعضهم يخص أهل كل ناحية بخمس مغزاها الذي ليسلم مغزى سواه فحا يؤحذ من مغزى الترك لمن في خراسان من ذوي يؤحذ من مغزى الترك لمن في خراسان من ذوي القربى لما يلحق من المشقة في نقله من المشرق إلى المغرب ولانه يتعذر تعميدهم به فلم يجب كما تراهل السم، ووجه الاول أنه سهم مستحق بقرابة الاب فوجب دفعه إلى جيم المستحقين كالميراث، فعلى

[﴿] مسئلة ﴾ (وإن تعدى فيها فركب الدابة لغير نفعها ولبس الثوب أو أخذ الوديمة ليستعملها أو ليخزن فيها ثم ردها إلى موضعها بنية الامانةضين لتعديه ولم يزل عنه الضان بردها)

وهو قول الشافعي وقال أبو حنيفة يبرأ لانه بمسك لها باذن مالكها فأشبه ما قبل التعدي ولنا أنه ضمنها بعدوان فبطل الاستبان كما لو جحدها ثم أفر بها وبهذا يبطل ما ذكره

[﴿]مسئلة﴾ (فان جحدها ثم أفر بها فتلفت ضمها)

لانه بجحدها خرج عن الاستثبان عليها فلم يزل عنه الضان بالافرار بها لان يدمصارت يد عدوان ﴿ مسئة ﴾ (فان كسر خم كيسها أو كانت مشدودة فحل الشدضمن)

سواء أخرج منها شيئاً أو لم يخرج لانه هتك الحرز بفعل تمدى به فان خرق الكيس فوق (المغني واشرح الكبير) (الحجزء السابع)

هذا ببعث الامام إلى هماله في الاقاليم وينظركم حصل من ذلك قان استوت فيه فرق كل خمس فيمن قاربه وان اختلفت أمر مجمل الفضل ليدفع إلى مستحقه كالميراث، وقارق الصدقة حيث لاتنقل لان كل بلد لا يكاد يخسلو من صدقة تفرق على فقراء أهله والحنس يؤخذ في بعض الاقاليم فلولم ينقل لأدى إلى اعطاء البعض وحرمان البعض، والصحيح أن شاء الله أنه لا يجب التعميم لانه يتعذر فلم يجب كتعميم المساكين وما ذكر من بعث الامام هماله وسعاته فهو متعذر في زماننا لان الامام الم يبق له حكم إلا في قليل من بلاد الاسلام ولم يبق له جبة في الغزو ولا له فيه أمر ولان هذا سعم من مهام الحس فلم يجب تعميمه كسائر سهامه فعلى هذا يفرقه كل سلطان فيا أمكن من بلاده.

ولنا هوم قوله تعالى (والذي القربى) وهذا عام لا يجوز تخصيصه بغير دايل ، ولان النبي وكيالية كان يعطي اقاربه كلهم وفيهم الاغنياء كالمباس وغيره ولم ينقل تخصيص الفقرا، منهم . وقد روى الامام أحمد في مسنده ان النبي وكيالية أعطى الزبير سها وأمه سها وفرسه سهمين، وأما أعلى أمه من سهم ذى القربى وقد كانت موسرة ولها بوال ومال ، ولانه مال مستحق با قرابة فاستوى فيه المنى والفقير كالميراث والوصية للاقارب، ولان عيمان وجبير أطلبا حقما منه وسألا عن علة منعما ومنع قرابتها وهماموسران فعله النبي على الشيء الواحد ولوكان اليسار ما ما والفقر شرطا لم يطلبا مع عدمه ولملل النبي والمقار ما ما والفقر شرطا لم يطلبا مع عدمه ولملل النبي والمناهم الميسارهما وانتفا. فقرهما

ومسانة ﴾ قال (والخس الثالث لليتاي)

وهم الذين لا آباء لهم ولم يبلغوا الحلم فان النبي وَلَيُطَلِّقُو قال ﴿ لا يُسْتُم بِعِدَ احتلام ﴾ قال بعض أصحابنا لا يستحقون الا مع الفقر وهر المشهور من مذهب الشافي لان ذا الاب لا يستحق والمال أنفع من وجود الاب ولا 4 صرف البهم لحاجتهم فان اسم اليتم يطلق عليهم في العرف الرحمة ومن

الشد فعليه ضمان ما خرق خاصة لانه ما حتك الحورز وقال أبو حنيفة إذا كسر ختم الـكيس لم يلزمه ضمان الوديمة لانه لم يتعد في غيره

وانا أنه هتك حرزها فضمنها إذا تلفت كما لو أودعه إياها فيصندوق مقفل ففتحه وتركه مفتوحا ولا نسلم أنه لم يتعد في غير الحتم

[﴿]سَنَّةَ ﴾ (وان خلطها بما لا تنمز منه ضمها)

اذا خلطها بما لا تتميز منه من ماله أو من مال غيره ضمنها سواه خلطها بمناها أو دونها أو أجود من جنسها أو من غيرجنسها مثل أن يخلط الدراهم بدراهم أو دهمًا بدهن كالزيت بالزيت أوالسمن أو بغيره

كان اعطاق لذلك اعتبرت الحاجة فيه، وفارق ذري القربي فانهماستحتوا لنربهم من رسول الله وَلَيْكُنُّكُ تكرُّه ألم، والغني والفقير فيالقرب سواء فاستوباني الاستحقاق ولم أعلمهذا نصاً عن أحمد وعموم اللُّ ية يقتضي تعميمهم . رقال بعض أصحاب الشاني له قول آخر انه للغني والفقير لعموم النص في كل يتيم وقياسًا له على سهم ذي القربي ، ولانه لوخص به الفقير لكان دَاخلا في جملة المساكين الذن هم أصحاب المهم الرابع فكان يستغنى عنذكرهم وتسمينهم

قال أصحابنا ويفرق على الايتام في جميم الاقطار ولا يخس به أهل ذلك المغزى والقول فيــه كالقول في سهم ذي القربى وقد تقدم القول فيه

﴿ مسئلة ﴾ قال (والحنس الرابع للمساكين)

وهم أهل الحاجة ويدخل فيهم الفقراء ، والفقراء والمساكين صنفان في الزكاة وصنف واحد همنا وفي سائر الاحكام وانما يقع التمييز بينهما اذا جمع بينهما بلفظين وام برد ذلك الا في الزكاة، وسنذكرهم في أصنافها ، قال أصحابنا : ويعم بها جيمهم في جيم البلاك كقولهم في سهم ذي القربي والينامي وقد نقدم قولنا في ذلك

﴿ مسئلة ﴾ قال (والحنس الخامس لابن السبيل)

وسنذكره أيضا في أصناف الصدنة و يعلى كل واحد منهم تدر مايوصله للى بلده لان دفعنا اليه لا- ل الحابة فأعطى بقدرها ءفان اجتمع في واحد أسباب كالمسكين اذا كان يتيا وابن سبيل استحق بكل واحد منهما لأنها أسباب لأحكام فوجب أن نثبت أحكامها كا لو انفردت فان اعطاء ليتمه فزال فقره لم يعط الففره شيئا

﴿ مسئلة ﴾ قال (وأربعة أخماس الفي ولجميع المسلمين غنيهم وفة يرجم فيه سواء الاالعبيد) لانه لم خلافا بين أهل العلم اليوم في أن العبيد لاحق لهم في النيء وظاهر كلام أحدو الحرق ان سائر الناس

وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي وقال ابن الفاسم ان خلط دراهم بدراهم على وجه الحرز لم يضمن وحكي عن مالك لا يضبن الا أن تكون دونها لأنه لا عكنه ردما إلا ناقصة

ولنا أنه خلطها بماله حلطاً لا يتميز فوجب أن يضمنها كالو خلطها بدونها ولانه اذا خلطها بما لا يتميزفقد قوت على نفسه امكان ردها فازمه ضانها كالو ألقاها في لجة بحر فان أمره عماحها نخلطها بما له أو بنيره ففمل ذلك فلا ضهان عليه لأنه فعل ما أمر به فكان نائباً عن المالك فيه وقد نقل مهنأ عن أحمد في رجل استودع عشرة دراهم واستودعه آخر عشرة وأمره أن يخلطها فخلطها فضاعت الدرام فلا شيء عليه، فان أمره أحدها مخلط دراهمه ولم يأمره الآخر نسليه ضان دراهم من لم يأمره دون الاخرى، وإن اختلطت هي بنير تفريط منه فلإ بنيان عليه كما لو تلفت بنير تنمريطه وإن خلطها غيره لهم حق فيالني. غنيهم وفقيرهم ذكر أحمد الني. فقال نيه حق لكل المسلمين وهر بين الفني والنقير وقال عمر رضي الله عنه مامن أحد من المسلمين الا له في هذا المال نصيب الا العبيد فليس لهم فيه شيء وقرأ عمر (ما أَفَا. الله على رسوله من أهل الفرى _ حتى بلغ _ والذين جا و ا من بعدهم) ثم قال هذه استوعبت المسلمين عامة وابن مشت لبأنين الراعي بسرو حمير نصيبه منها لم يعرق فيها جبينه ، ولانه مال مخرس فلم بختص به من فيه منفة كأربعة أخماس الفنيمة

وذكر القاني أن أهل الغي. هم أهل الجهاد من المرابطين في الثغور وجند المسلمين ومن يقوم عصالحهم لان ذلك كان الذي عَيَالِيَّةِ في حياة، لحصول النصرة والمصلحة به فلما مات صارت الجند ومن يحتاج اليه المسلمون فصار ذلك لهم دون غيرهم ، وأما الاعراب وتعوهم بمن لا يعد نفسه الجهاد فلاحق لهم فيه والذين يغزرن أذا نشطوا يعطون من سهم سبيل الله من الصدقة ، قال ومعنى كلام أحدانه ببن الغني والفقير يعني الغني الذي فيسه مصلحة المسلمين مرز الحجاهدين والقضاة والفقهام، ويحتمل أن يكون معنى كلامه أن لجيع المسلمين الانتفاع بذلك المال لكونه يصرف إلى من يعود نفعه على جيم المسلمين وكذلك بنتفهون بالعبور على القناطر والجسور المعقودة بذلك المال وبالأنهار والطرقات الني أمالحت به

وسياق كلامه يدل على أنه ليس مختصا بالجند وانا هو مصروف في مصالح المسلمين لكن يبدأ مجند المسلمين لابهم أم المصالح الكونهم محفظون المسلمين فيعطون كفاياتهم فالفضل قدم الاثم فالأهم من عمارة الثغور وكفايتها فالأسلحة والكراع ومامحتاج اليه ثم الأهم فالأهم من عمارة المساجدوالة ناطر واصلاح الطرق وكراء الاجار وسد بثوتها وارزاق القضاة ولائمة والؤذنين والفقهاء ونحو ذاك مما المسلمين فيه نفع، والشافي قولان كنحو بما ذكرنا. وا. حتجرًا على أن أربعة أخباس الني. كان لرسول الله عَيْنَاتُهُ فِي حَبَّاءُ بِمَا رُوى مَا لِكُ بِنَ أُرْسُ بِنَ الْحَدِثَانَ قَالَ : سمعت عمر بن الحطاب والعباس وعلى يختمهان اليه في أموال النبي ﷺ فقال عمر كانت أموال بني النضير بما أذا. الله على رسوله بما لم

فالضان على من خلطها لان المدوان منه أشبه ما لو أتلفها

﴿مسئلة﴾ (وإن خلطها عنمبز أو ركب الدابة ليسقيها لم يضمن أما إذا خلطها بما تنميز منه مثل ان خلط دراهم بدنانير لم يضمن)

لأبها تتميز منها فلا يعجز بذلك عن ردها فلم يضمنها كما لو تركها في صندوق فيه أكياس له وبهذا قال الشافعي ومالك ولا نعم فيه خلافاً وكذلك الحكم إذا خلط بيضاً بسود وقد حكى عن أحمد فيهن خلط دراهم بيضا بسود يضمنها ولعله قال ذلك لكونها تكتسب منها سوادا ويتغير لونها فتنقص قيمها فان لم يكن فيه ضرر فلا ضان عليه وإن ركب الدابة ليسقيها أو يعلقها لم يضمن لان ركوبها أذلك مأذون فيه عرفاً وشرعا لانه مأذون له في سقيها كما لو أذن له في علفها والمادة أن

يوجف المسلمون عليه بخيل ولاركاب وكان لرسول الله والله والله الله والمسلمين وكان رسول الله والله ينفق منها على أهله نفقة سنته فما فضل جعله في الكراء والسلاح ثم توفي رسول الله عَيْظَالِيْهِ فوليها أبوبكر بدل الإبها رسول الله عِينَ م وليته اعتل ما وليه ارسول الله عليه و أبو بمرّ متفق عليه الا أن فيه مجهل ما بقي اسوة المال وظاهر اخبارهم تدل على أن لجيع المسلمين في النيء حقا فانه لماقر أالاً يه التي في سورة الحشر قال هذه الأية استوعبت المسلمين وجعل الراعي بسرو حيرمنه نصيباً وقال ماأحد الآله في هذا المال نصيب ءوأما أموال بني النضير فيحتمل أن النبي عَلَيْكُ كان بنفق منه على أهله لان ذلك من أهم المصالح فبدأ بهم تمجمل باقيه أسوة المال ومحتمل أن تكون أمو ال بني النضير اختص بها النبي والله من الني و تراكسائر ملن سمي في الآية وهذا مبين في قول عمر وكان لرسول الله ﷺ خااصاً ذون المسلمين

(فصل) واختلف الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم في قسم الفي. بين أهله فذهب ابوبكر الصديق رضى الله عنه إلى النسوبة بينهم فيه وهو المشهور عن على رضى الله عنه فروي أن أبا بكر رضي الله عنه سرى بين الناس في العطاء وأدخل فيه العبيد فقال له هر ياخليفةرسول الله أنجمل الذين جاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم وهجروا ديارهم له كن انها دخلوا في الاسلام كرها ? فقال ابو بكر انها عملوا لله وانها أجورهم على الله وانها الدنيا بلاغ ، فلما ولي همر رضي الله عنه فاضل بإنهم وأخرج العبيد فلما ولي على سوى بإنهم وأخرج العبيد وذكر عن عمان أنه فضل ببهم في النسمة ، فعلى هذا يكون مذهب اثنين منهم ابي بكر وعلى التسوية ومذهب أثنين عر وعبان التفضيل، وروي عن أحد رحة الله عليه أنه أجاز الامرين جيما على مايراه الامام و ودي اجتهاده اليه فروي عن الحسن بن على بن الحسن أنه قال الامام أن يفضل قوما على قوم، وقال أبو بكر اختيار أي عبدالله أن لايفضلوا وهذا اختيار الشافعي ، وقال أبي رأيت قسم الله الواريث على العدد بكون الاخوة متفاضلين في الفنا. عن الميت والصلة في الحياة والحفظ بعد المرت فلا يفضلون ، وقسم رسول الله عَلَيْنِي من الاربعة الاخاص على العدد ومنهم من يعطى غاية الفنا. ويكون الفتح على يديه ومنهم من يكون محضره اما غير قافع

من يسقيها يركبها فالاذن في السقى اذن في الركوب المعادو لهذا لو قال لوكيله اسق الدابة فأنه بغهم منه اركبها له) ﴿مسئلة ﴾ (وإن أخذ درهما ثم رده فضاع السكل ضمنه وحده اختاره الحرقي وعنه يضمن الجميم وجملة ذلك أن من أودع شيئًا فأخذ بعضه لزمه ضان ما أخذ لتعديه فان رد. أو مثله لم يزل عنه وبهذا قال الشافعي وقال ما لك لا ضان علية إذا رده أو مثلة وقال أصحاب الرأي ان لم ينفق ما أُخذه ورده لم يضمن وإن أُنفقه ثم رده أو مثله ضمن

ولنا أن الضان تعلق بذئه بالأخذ بدليل أنه لو تلف في يده قبل رده ضنه فلا يزول الابرده إلى صاحبه كالمصوب، فأما سائر الوديعة فينظر فيه فان لم تكن الدراهم في كيس أو كانت في كيس غير مشدود أو كانت ثباباً فأخذ ممها واحداً ثم رده بعينه لم يضمن غيره لانه لم يتعد في عمره وكذلك وأما ضرر بالجبن والهزيمة وذلك أنهم استووا في سبب الاستحقاق وهو انتصابهم الجهاد فصاروا كالفانمين ، والصحيح إن شا. الله أن ذاك مفوض الى اجتهاد الامام يفعل مايراه من تسوية وتفضيل لان النبي مَنْظِينَةٍ كان بعملي الانفال فيفضل قوما على قوم على قدر غنائهم وهذا في معناه، والمشهور عن هر رضي الله عنه أنه حين كثر عنده المال فرض للمسلمين اعطياتهم ففرض المهاجرين من أهل بدر خمسة آلاف خمسة آلاف وللأنصار من اهل بدر أربعة آلاف أربعة آلاف وفرض لأهل الحديبية ثلاثة آلاف ثلاثة آلاف ولأهل الفتح الفين وقال بمن أبدأ ? قيل له بنفسك قال لاو لكن أبدأ بقر ابة رسول الله عِينَا إلى في المرغ ببني الطالب لة ولرسول الله والمينية وانا بنوها شم و بنو الطالب شي. واحد تم ببني عبد شمس لانه أخرها شم لا بويه ثم ببني نوفل لانه أخوه الآبيه ماثم الافرب فالاقرب عال أعجابنا ينبغي أَنْ يَتَخَذُ الامام ديوانا وهو دَفَتر فيه أَساءً أهل الديوان وذكر أعطياتهم ويجعل لـكل قبيلة عريفًا فقد روى الزهري أن رسول الله ﷺ عرف عام حنين على كل عشرة عربفا وإذا أراد إعطا هم بدأ بقرابة رسول الله ﷺ على ما روي عن عمر رضي الله عنه ، ويقدم الافرب فالاقرب ويقدم بني عبدالعزى على بني عبد الدار لان فيهم أصهار رسول الله والله ولأن خديجـة منهم حتى تنقضي قريش وهم بنو النضر بن كنانة ثم من بعد قريش الانصار ثم سائر العرب ثم العجم والموالي ثم تفرضُ الارزاق لمن يحتاج المسلمون اليهم من القضاة والمؤذنين والائمـة والفقها. والقرا. والبرد والعيون ، ومن لا عنى المسلمين عنه ، ثم في إصلاح المصون والسكراع والسلاح ثم بمسالح المسلمين من بنا. القناطر والجسور واصلاح الطرق وكرى الانهار وسد بثرقها وحمارة المساجدتم ما فضل قسمه على سائر للسلمين ومخص ذا الحاجة

(فصل) قال القاضي ويعرف قدر حاجتهم يعني أهل العطاء وكفايتهم ويزداد ذو الولد من أجل ولده و وقد الفرس من أجل فرسه ، وإن كان له عبيد لمصالح الحرب حسب مؤونتهم في كفايته ، وإن كانوا لزينة أو تجارة لم يدخلوا في مؤونته ، وينظر في أسعارهم في بلدانهم لان اسعار البلدان تختلف

ان رد بدله متميزاً لما ذكرنا وانلم يكن متميزاً فظاهر كلام الحرقي أنه لا يضمن غيره لان التعدي اختص به فاختص الضان به وخلط المزدود بغيره لا يقتضي ضان الجميع لانه يجب رده معها فلم يفوت على نفسه امكان ردها مخلاف ما اذا خلطه بغيره ، ولو أذن له صاحب الوديمة في الاخذمنهاولم يأمره برد بدله فأخذ ثم رد بدل ما أخذ فهوكرد بدل ما لم يؤذن في أخذه وقال القاضي يضمن السكل برد بدله فأخذ ثم رد بدل ما أد تتميز منه فضمن السكل كما لو خلطها بغير البدل، وقد ذكرنا وهو قول الشافعي لانه خلط الوديمة عا لا تتميز منه فضمن السكل كما لو خلطها بغير البدل، وقد ذكرنا فرقا بين البدل وغيره فلا يصح القياس ، وان كانت الدراهم في كيس مختوم أو مشدود فكسر الحم أو حل الشد ضمنها وقد ذكرناه

⁽ فصل) وإذا ضن الوديمة بالاستمال أو بالجحد ثم ردها إلى صاحبها زال عنه الضهان قان ردِها

والفرض السكفاية ، ولهذا تمتير الذرية والولد فيختلف عطاؤهم لاختلاف ذلك وإن كانوا سواء في السكفاية لا يفضل بعضهم على بعض وأنما تتفاضل كفايتهم ويعطون قدر كفايتهم في كل عام مرة ، وهذا والله أعلم على قول من أى التسوية، فأما من برى النفضيل فأنه يفضل أهل السوابق والغنى في الاسلام على غيرهم بحسب مايراه كما أن عمر فضل أهل السوابق فقسم لقوم خسة آلاف ولآخرين أوبعة آلاف ولآخرين ألفين ولم يقدر ذلك بالكفاية

(فصل) والعطاء الواجب لا يكون إلا لبالغ يطبق منه النتال ، ويكون عاقلا حرا بصيرا صحيحا ليس به مرض عنمه القتال قان مرض الصحيح مرضا غير مرجو الزوال كالزمانة ونحوها خرج من المقانلة وسقط سهمه ، وإن كان مرضا مرجو الزوال كالحي والصداع والبرسام لم يسقط عطاؤه لانه في حكم الصحيح الاترى أنه لا يستنيب في الحج الماصحيح وإن مات بمد حلول وقت العطاء دفع حقه إلى ورثته ، ومن مات من أجناد المسلمين دفع إلى زوجته وأولاده الصفارقدر كفايتهم لا له لو لم تعط ذريته بعده لم يجرد نفسه الفتال لانه يخف على ذريته الضباع قاذا علم أنهم يكفون بعد موته سهل عليه ذات ولهذا قال أيه خالد الهذائي .

لقد زاد الحياة إلى حبا بناتي انهن من الضعاف مخانة أن يرين العةر بمدي وأن يشر بن رنقا بعد صاف وأن يعربن ان كمي الجواري فيثنوا العين عن كرم عجاف ولولا ذاك قدسونت مهري وفي الرحمن الضعناء كاف

واذا بلغ ذكور اولادهم واختاروا أن يكونوافي المقاتلة فرض لم وإن لم يخناروا تركوا ومزخرج من المقائلة سقط حقه من العطاء

صاحبها اليه فهو ابتداء استثمان وان لم يردها اليه ولكن جدد له الاستثمان أو أبرأه من الضمان برى، في ظاهر المذهب لان الضمان حقه فاذا أبرأه منه برىء كما لو أبرأه من دين في ذمته واذا جدد له استتماما فقد انتهى القبض المضمون به فزال الضمان وقد قال أصحابنا اذا رهن المفصوب عند الغاصب أو أودعه عنده زال عثه ضمان الغصب فههنا أولى

﴿مسئلة﴾ (وإن أودعه صبي ودبعة ضمنها ولم يبرأ إلا بالنسليم الىوليه)

وَجَهَةَ ذَلِكُ أَنَّهُ لَا يَصِيحِ الاَيدَاعِ الاَ مِن جَائزُ التَصرف قان أُودَعِ طَفَل أُو مِعْوِهُ السَانا وديمــــةُ ضَمَنها بقبضها لانه أخذ ماله بغير اذن شرعي أشبه ما لوغصبه ، ولا يزول الضان عنه بردها الله وإنما يزول بدفعها الى وليه الناظر في ماله ، قان كان الصبي مميزاً صح ايداعه لما أذن له في التصرف فيه لانه كالبائم بالنسبة الى ذلك قان خاف أنه اذا لم يأخذه منه أتلفه لم يضمنه بأخذه لانه قصد تخليصه من الملاك فلم يضمنه كما لو وجده في سيل فأخرجه منه

﴿ مـ ثلة ﴾ قال (وأربعة اخماس الغنيمة لمن شهد الوقعة للراجل سهم وللفارس اللائة اسهم الا ان يكون الفارس على هجين فيكون له سهمان ، سهم له وسهم لهجينه)

أجم أهل العلم على أن أربعة أخاص الفنيمة الفاعين وقوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شيء فأن لله خمسه) يفهم منه أن أربعة أخاسها لهم لأنه أضافها اليهم ثم أخذ منها سهما لفيرهم فبقي سائرها لهم كقوله تعالى (وورثه أبواه فلأمه الثلث) وقال عررضي الله عنه : الفنيمة لمن شهد الوقعة. وذهب جهور أهل العلم إلى أن الراجل سهماء والفارس ثلاثة أسهم ، وقال أبو حنيفة الفارس سهمان وخالفه أصحابه فوافقوا سائر العلماء ، وقد ثبت من ابن عر أن النبي وسيمان الفارس ثلاثة أسهم الهرس سهمين وسهمان الفرسه متفق عليه ، وقال خالد الحذاء انه لا يختلف فيه عن النبي وسيمان إنه أسهم الفرس سهمين ولصاحبه سهما والراجل سهما ، والمحين من الخيل هوالذي أبوه عربي وأمه غير عربية ، والمقرف عكس ولصاحبه سهما والراجل سهما ، وأمه عربية ، ومنه قول هند بنت النعمان بن بشعر ،

وما هند الا مهرة عربية سليلة أفراس تحللها بغل فان والدت مهرا كريما فبالحري وان يك افراف فما أنجب الفحل

وأراد الحرقي بالهجين ههنا ماعدا العربي من الحيل من البراذين وغيرها ، وقد روي عن أحد رحمالة رواية أخرى أنالبراذين أذا أدركت مثل العراب فاما مثل سهمها وذكر القاضي رواية أخرى فيا عدا العراب من الحيل لايسهم لها وفي هذه المسئلة اختلاف كثير وأدلة على كل قول آخرنا ذكرها الى ياب الجهاد فان المسئلة مذكورة فيه وهو أليق مها ان شا. الله تعالى

﴿ مسئلة ﴾ قال (والصدقة لا يجاوز بها الثمانية الاصناف التي سمى الله عز وجل) يعني قول الله تعالى (أنما الصدقات الفقراء والمساكين والعاماين نايها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عايم حكيم) وروي أن رجلا قال يارسول

[﴿]مسئلة﴾ (وان أودع الصبي أو المتوه وديعة فتلفت بتفريطه لم يضمن قان أتلفها أو أكلها ضمها في قول الفاضي)

وظاهر مذهب الشافعي ومن أصحابنا من قال لأضان عليه وهو قول أبي حنيفة لانه سلطه على الخلافها بدفعها اليه فلا يلزمه، الا ترى أنه اذا دفع الى صغير سكيناً فوقع عليها كان ضمانه على عاقلته وثنا أن ما ضمن باتلافه قبل الايداع ضمنه بعد الايداع كالبالغ ولا يصبح قولهم انه سلطه على اتملافها وأما استحفظه إياها، وقارق دفع السكين قانه سبب للاتلاف ودفع الوديعة بخلافه المسلمة (وان أودع عبداً وديعة فأتلفها خرج على الوجهين في الصغير)

إذا تلفت الوديمة فان قلنا لا يضمن الصبي كانت في ذمته وان قلنا يضمن كانت في رقبته

(المغنى والثمرح السكبير)

الله أعطني من هذه الصدقات نقال له رسول الله وسيالية ﴿ ان الله لم رض مجم نبي ولا غسره في الصدقات حتى حكم فيها فجزاها عانيمة أجزاء فان كنت من تلك الأجزا. أعطيتك حقك ، والمراد بالصدقة هينا الزكاة المفروضة دون غيرها من صدنة التعاوع والكفارات والنذور والوصايا ولا نعلم خلافًا بين أهل العلم في أنه لايجوز دفع الزكاة الى غير هذه الاصناف الاماروي عن عطا. والحسن أنها قالا ماأعطيت في الجسور والطرق فهي صدقة ماضية والاول أصح وذلك لان الله تعالى قال (أنما الصدقات) وأنما للحصر تثبت المذكور وتنفي ماعداه لانها مركبة من حرفي نفي واثبات فجرى مجرى قوله تعالى (آنما الله إله واحد) أي لا إله الا الله ، وقوله تعالى (آيما أنت منذر (أي ماأنت إلا نذمر، وقول النبي ﷺ ﴿ أَمَّا الولا. لمن أعنق ﴾

﴿ مسئلة ﴾ قال (الفقراء وهم الزمني والمكافيف الذين لاحرفة لهم والحرفة الصناعة ولا علكون خمسين درهما ولا قيمتها من الذهب والمساكين وهم السؤال وغير السؤال ومن لهم الحرفة الا أنهم لاعلكون خمسين درهما ولاقيمتها من الذهب)

الفقرا. والمساكين صنفاز في الزكاة وصنف واحد في سائر الاحكام لانكل واحد من الاسمين ينطلق عليهها ، فأما اذاجع ببن الاسمين وميز بين المسميين تميزا وكلاهما بشعر بالحاجة رالفاقة وعدم الغني إلا أن الفنيرأشد حَاجة من المسكين من قبل أن الله تعالى بدأ به والمايبدأ بالأهم فالأهم وبهذا قال الشاني والاص. في وذهب أبو حنيفة الى أن المسكين أشد حاجة وبه قال الفرا. وثعلب وابن قنيبة لقول الله تمالى (أومسكينا ذامتربة) وهوالمطروح علىالنراب اشدة حاجتهوأنشدوا

> أَمَا الفَتْمِرُ الَّذِي كَانْتَحَارُ بَنَّهُ ﴿ وَفَقَ الْعَيَالُ فَلَمْ يَبْرُكُ لَا صَبَّدُ فأخبر أن الفقير حلوبته ونق عياله

(4.)

⁽ فصل)واذا اودعه شيئاً ثم سأله دفعه اليه في وقت امكنه ذلك فلم يفعل حتى تلف ضمنه ولا نعلم خلافاً في وجوب رد الوديمة على مالكها أذا طلبها فأمكنُ اداؤها اليه بنير ضرورة وقدامر الله تمالى بذلك فقال تعالى (أن الله يأمركم أن تؤدوا الامانات إلى أهابها) وقال رسول الله صلى الله عليه ﴿ أَدِ الامانة الى من اثتمنك ولا تخن من خانك ٣ يعني عند طلبها ولانهاحق لما لكهالم يتعلق بهاحق غيره فلزم اداؤها اليه كالمفصوب والدين الحال فان امتنع من دفعها في هذه الحال فتلفت ضمنها لانهصار غاصباًلانه المسك مال غيره بغير أذنه بفعل محرم أشبه الغاصب فاما أنطلبها في وقت لم يمكن دفعها لبعدها أو لمحافة في طريقها او للمجز عن حملها او غيرذلك لم يكن متعدياً بترك تسليمها لان الله تمالى لا يكاف نفساً الاوسمها فان تلفت لم يضمنها لعدم عدوانه وان قال امهلوني حتى اقضي صلاَّي او آكل فاني جائع او أنام فاني ناعس أو ينهضم عني الطعام فاني ممتليء أمهل بقدر ذلك (الجزء السابع)

ولنا أن الله تعالى بدأ بالفقراء فيدل على أنهم أهم، وقال تعالى (أما السفينة فكانت لمساكين بعملون في البحر) فأخبر أن المساكين لهم سفينة يعملون بها ، ولان النبي وَلَيَّا فَيْقَالُ ﴿ اللهم أحيني مسكينا وأمتني مسكينا واحشرني في زمرة المساكين ، وكان يستعيذ من الفقر ولا يجوز أن بسأل الله تعالى شدة الحاجة ويستعيذ من حالة أصلح منها ولان الفقر مشنق من فقر الظهر فعيل عمني مذهول أي مفقور وهو الذي يرعب فقره ظهر مفافتهم صاحبه قال الشاعر :

لما رأى لبد النسور تطايرت رفع القوادم كالنقير الاعزل

أي لم يطن الطيران كافي انقطع صابه والمسكين مفيل من السكون وهو الذي أسكنته الحاجة ومن كسر صلبه أشد حالا من الساكن ، فأما الآية فعي حجة انا فان نعت الله تعالى المسكين بكونه ذامتر به يدل على أن هذا النامت لا يستحقه باطلاق اسم المسكنة كما يقال ثوب ذو علم ويجوز التعبير يالمسكين عن الفقير بترينة وبغير قرينة والشعر أيضا حجة لنا فانه أخير أن الذي كانت حلوبته وفق العبال لم يترك لهم سبد نصار فتيراً لاثبيء له اذا تقرر هذا الافقير الذي لا يقدر على كسب ماية موقعا من كفايته ولا له خصون درها ولا قيمتها من المناجرة أو من المال الدائم ماية م موقعا من كفايته ولا له خصون درها الفالب لا يقدرون على اكنساب مايقع موقعا من كفايتهم وربما لا يقدرون على شيء أصلاقل الحاته لى الفالب لا يقدرون على اكنساب مايقع موقعا من كفايتهم وربما لا يقدرون على اكنساب مايقع موقعا من كفايتهم وربما لا يقدرون على اكنساب مايقع موقعا من كفايتهم وربما لا يقدرون على المناس إلحافا) ومعنى تولم يقع موقعا من كفايتهم أنه محصل له أخنيا، من التعنف أونصف الكفاية أونصف الكفاية من كفايته كالذي لا يحصل له إلا ثلاث أو معنى تولم يقع موقعا من كفايته كالذي لا يحصل له الإلى المناس أماية موقعا من كفايته كالذي لا يحصل له الإلى واحد منها أونصف الكفاية من كفايته كالذي لا يحصل له إلا ثلاث القصود دفعها واغناه صاحبها ولا يحصل إلا بذك واقدى ما يتم به كفايته وتنسد به حاجته لان القصود دفعها واغناه صاحبها ولا يحصل إلا بذك واقدى ما يتم به كفايته وتنسد به حاجته لان القصود دفعها واغناه صاحبها ولا يحصل إلا بذك واقدى ما يتم به كفايته وتنسد به حاجته لان القصود دفعها واغناه صاحبها ولا يحمل إلا بذك واقدى

⁽فصل) وليس على المستودع مؤنة الرد وحملها الى ربها اذاكانت بما لحلها مؤنة قلت المؤنة أوكثرت لانه قبض المين لمنفعة مالكها على الخصوص فلم تلزمه الغرامة عليها كما لو وكله في حفظها في ملك صاحبها وأعاعليه التمكين من اخذها، فإن سافر بها بغير اذن ربها ردها الى بلدها لانه بعدها بغيراذن ربها فلزمه ردها كالفاصب

⁽ فصل) اذا مات الرجل وثبت إن عنده وديمة لم توجد بمينها فهي دين عليه تغرم من تركته فان كان عليه دين سواها فهما سواء ان وفت تركته بهما والا اقتساها بالحصص وبه قال الشعبي والنخعي وداود وابن ابي هند ومالك والشافعي وابوحنيفة واصحابه واستحاق وروي ذلك عن شريح ومسروق وعطاء وظاوس والزهري وابي جعفر محمد بن علي وروي عن النخمي الامانة قبل الدين وقال الحارث المكلمي الدين قبل الامانة

يسأل و محصل السكفاية أو معظمها من مسئلته فهو من المساكين لسكنه يعلى جميع كفايته ويغنى عن الدؤال قان قبل فقد قال النبي ويتبائز وايس المسكين بالطواف الذي ترده القمة والقمتان ولكن المسكين الذي لا يسأل الناس ولا يفطن له فيتصدق عليه ، قلنا هذا تجرز وانما نفي المسكنة عنه مع وجودها فيه حتية مبالغة في اثبائها في الذي لا يسأل الناس كما قال عليسه السلام وايس الشديد بالصرعة وأنما الشديد الذي يغلب نفسه عند الفضب ، وقال دمانعدون الرقوب فيكم ؟ ، قالوا الذي بالمعيش له ولد الله و لا ولسكن الرقوب الذي لم يقدم من ولده شيئا، وقال دمانعدون المفلس فيكم ؟ ، قالوا الخبي قالوا الذي ياني يوم القيامة بحسنات أمثال الجبال وبأني وقد ظلم هذا والهم هذا وأخذ من عرض هذا فيأخذ هذا من حسنانه وهذا من حسنانه حتى اذا نفدت حسنانه أخذ من سيئا من عرض هذا فيأخذ هذا من حسنانه أخذ من سيئا من طرحت عليه ثم يصك له صك الى الذار »

(فضل) ومن كان ذا مكسب يغني به نفسه رعياله أن كن له عيال أو كان له قدر كفايته في كل يوم من أَجَرِ عِقار أو غلة مملوك أو سائمة فهو غني لا حق له في الزكاة ومهذا قال ابن عروالشانمي وقال أبو حنيفة أن لم يملك نصابا فله الاخد ننها لقول النبي وَلَيَّالِيَّةُ وَأَعْلَمُهُمْ أَنْ عَلَيْهُم صَدَّة تُؤْخَذُ مِن أَغْنِياتُهُم فَتَرَد فِي فقرائهم عَجْمَل الفني من تؤخذ منه الصدقة ولا تؤخذ إلا من النصاب ولان هذا لا علك نصابا ولا قيمته فجاز له الاخذ كالذي لا كفاية له

ولنا ما روي عبدالله بن عدي بن الخيار أن رجاين أنيا رسول الله وَلَيْكِيْ وهو يقمم الصدقة فسألاه شيئا منها فصعد بصر مفيهما وقال لهما هان ثمنها أعطيته كما منها ولاحظ فيها لغنى ولا تموي مكتسب وواه أبو داود ورواه الامام أحمد عن محيى بن سعيد عن هشام بن عروة عن أبه عن عبيد الله وقال هذا أجودهما إسناداً ما أجرده من حديث ما أعلم روي في هذا أجود من هذا قبل له قالحديث عن النبي ويسالم بن أبي الجعد ولا تنافي مرة سوي والله أعلم نبه شيئا يصح قبل له برويه سالم بن أبي الجعد عن أبي هريرة والذي مختلف فنه غنى يوجب عن أبي هريرة والذي مختلف فنه غنى يوجب

ولذا انهماحقان وجبا في ذمته فتساويا كالدينين وسوا، وجد في تركته من جنس الوديعة اولم يوجد وهذا اذا أقر المودع ان عندي وديعة اوعلى وديعة لفلان ام ثبتت بيئة انه مات وعنده وديعة فأما ان كانت عنده وديعة في حياته ولم توجد بعينها ولم يعلم هل هي باقية عنده او تافت ? ففيه وجهان (احدهما) وجوب ضانها لان الوديعة يجب ردها الأأن ينبت سقوط الرد بالتلف من غير تمد ولم ينبت ذلك ولان الجهل بينها وذلك لا يسقط الرد (والثاني) لاضان عليه لان الوديعة امانة والاصل عدم انهزفها والتمدي فيها فلم يجب ضمانها وهذا قول ابن أبي ليلى واحد الوجهين لا صحاب الشافعي والاول ظاهر المذهب لان الوصل وجود الرد فيبقى عليه مالم يوجد ما يزيله

⁽فصل) قال الشيخ رحمه الله والمودع امين والغول قوله فيما يدعيه بن رد او تلف او اذن في

الزكاة وغنى يمنع أخذها وغنى بمنع المدئلة ويخالف ما قادوا عليه هذا فانه محتاج اليها والصدقة أوساخ الناس فلاتباح الاعند الحاجة اليها وهذا المحتلف فيه لاحاجة بهاليها فلاتباح له

(فصل) وان كان الرجل صحيحا جلداً وذكر أنه لاكسبله أعطي مها وقبل أو ا، بغير بمين إذا لم يعلم بقين كذبه ولا بحافه لان النبي وَيَطَالِنَهُ أعطى الرجلين اللذين سألاه ولم محلفها ، وفي بمض روايانه أنه قال أنيذا النبي وَيَطَالِنَهُ فَسَالُناهُ مِن الصدقة فصعد فينا البصر وصوبه فرآنا جلدين فقال دان شتما أعطيتكما ، وذكر الحديث

(فصل) قان ادعى أن له عيالا فقال القاضي وأبو الخطاب يقلد ويعطي لهم كا يقلد في دعوى حاجته ، قال ابن مقيل عندي لايقبل قول إلا ببينة لان الاصل عدم العيال ولا نتعذر إقامة البينة عليه وفارق ما إذا ادعى انه لا كسب له فانه يدعي ما يوافق الاصل لان الاصل عدم الكسب والمال و تتعذر عليه اقاءة البينة عليه . ولو ادعى الفقر من عرف بالمهنى لم يقبل قوله الا ببينة تشهد بأن ماله تلف أو نفد لماروي أن النبي ويتعلق قال الانحل المسئلة إلا للائة رجل أصابته فاقة حتى يشهد له ثلاثة من ذوي الحجى من قومه لفد أصابت فلانا فائة فحات له المسئلة حتى يصيب قواما من عيش -أوسدادا من عيش » وهل يعتبر في البينة على الفقر ثلاثة أو يكنفي باثنين ? فيه وجهان (أحدهما) لايكني الا تلائة لظاهر الحبر ؟ والناني) يقبل قول إثنين لان قولها يقبل في الفقر بالنسبة الى حقوق الآديبين للمنالة بنالة بناله والم بعرف المبعرف المبنية على الشيح والضيق ففي حق المه تعالى أولى والحبر انما ورد في حل المسئلة في قتصر عليه وان الم بعرف المبنية على الشيح والضيق ففي حق المه تعالى أولى والحبر انما ورد في حل المسئلة في قتصر عليه وان الم بعرف لهمال قبل قوله أيضا لانه لا يلزم من ذلك الذي بدليل قول الله تعالى (يحسبهم الجاهل أغنيا، من متجملا قبل قوله أيضا لانه لا يلزم من ذلك التي بدليل قول الله تعالى له الزكاة . وان رآه ظاهر التعنف) لكن ينبغي أن يخبره أن ما يعطيه من الزكاة البلا يكون عن لانحل له الزكاة . وان رآه ظاهر المسكنة أعطاه منها ولم يحتج أن ببين له شرط جواز الأخذ ولا أن ما يدهه اليه زكاة

دفعها الى انسان اذا ادعى المستودع تلف الوديمة فالقول قوله بغير خلاف قال ابن المنذر اجمع كلمن عفظ عنه من أهل العم على ان المودع اذا احرز الوديمة ثم ذكر أنها ضاعت ان القول قوله وقال اكثرهم مع يمينه وان ادعى ردها على صاحبها فالقول قوله مع يمينه وبه قال الثوري والشافعي واصحاب الرأي واسحاق وبه قال مالك ان كان دفعها اليه بغير بينة وان كان أودعه أياها بيينة لم يقبل قوله في الرد الا بينة وحكاه القاضى أبو الحسين رراية عن احمد

ولنا أنه أمين لامنفعة له في قبضها فقبل قوله في الرد بغير بينة كمالو أودع بغير بينسة وأن قال دفسها ألى فلان بأمرك فأنكر مالكها الاذن في دفعها فالقول قول المودع نص عليه أحمد في رواية إن منصور وهو قول أبن أبي ليلى وقال مالك والثوري والمنبري وأصحاب الرأي القول قول الملك لان الاصل عدم الاذن وله تضمينه

قال أحمد رحمه الله وقد سئل عن الرجل يدفع زكانه الي رجل هل يقول له هذه زكاة ? فنال يعطيه ويسكت ولا يقرعه فاكتفى بظاهر حاله عنسؤاله وتعريفه

(نصل) واذا كان الرجل بضاعة يتجر بها أوضيعة يستظها تكفيه غلبها له ولعياله فهوغني لا يعطى من الصدقة شيئا وان لم تكفه جاز له الاخسذ منها قدر ما يتم به الكفاية وان كثرت قيمـة ذلك وقد تقدم ذكر ذلك في الزكاة

﴿ مسئلة ﴾ قال (والماملين على الزكاة وهم الجباة لهما والحافظون لها)

يه في العاملين على الزكاة وهم الصنف الثالث من أخذاف الزكاة وهم السعاة الذين يبعثهم الامام لأخذها من أربابها وجعها وحفظها ونقلها ومن يعينهم بمن يسوقها ويرعاها وبحماها وكذلك الحاسب والسكال والوزان والعداد وكل من بحتاج اليه فيها فانه يعطى أجرته منها لان ذلك من مؤنتها فهو كعلفها وقد كان النبي والمستخفي ببعث على الصدقة سعاة ويعطيهم هما آنهم فبعث عمر ومعاذا وأبا موسى ورحلا من بني مخزرم وابن المتبة وغيرهم وطلب منه ابنا همه الفضل بن العباس وعبد المطلب بن ربيعة بن الحارث أن يبعثها فقالا بإرسول الله لو بعثننا على هده الصدئة فنصيب ما يعميب الناس ونؤدي اليك ما يؤدي الناس أن يبعثها وقال دان هذه الصدقة أوساخ الناس وهده قصص اشتهرت فصارت كالمتوائر وايس فبه اختلاف مع ما ورد من نص السكتاب فيه فأغنى عن التطويل .

(نصل) ومن شرط العامل أن يكون بالفا عافلاأمينا لان ذلك ضرب من الولاية والولاية تشترط فيها هذه الحصال ولان الصبي والمجنون لا قبض لها والحائن يذهب بمال الزكاة ويضيمه على أربابه ويشترط اسلامه واختار هذا القاضي وذكر أبو الحطاب وغيره انه لا يشترط اسلامه لانه اجارة على همل فجاز أن يتولاه الدكافر كجباية الحراج . وقبل عن أحد في ذلك روايتان

ولنا انه ادعى دفياً يبرأ به من الوديمة فكان القول قوله كما لو ادعى ردها على مالكما ولواعترف المالك بالاذن ولكن قال لم يدفيها فالقول قول المستودع أيضاً ثم ينظر في المدفوع اليه فان أقر بالقيض وكان الدفع في دين فقد بريء الكل وان أنكر فالقول قوله مع بمينه وقد ذركر اصحابناان الدافع بضمن الحكوله قضى الدين بغير بينة ولا يجب اليمين على صاحب الوديمة لان المودع مفرط لكونه اذن له في قضاء ببرثه من الحق ولم يبرأ بدفعه فكان ضامنا سواء صدقه أوكذبه وإن أمره بدفعه وديمة لم يحتج ألي بيئة لان المودع يقبل قوله في النقف والرد فلا فائدة في الاشهاد عليه فعلى هذا يحلف المودع و يبرأ ويحاف المودع و يبرأ عنه المالكما وان ادعي عليه خيانة او تفريعاً فالمنول قوله مع يمينه لان الاصل عدم ذلك اشبه الوكيل

ولنا أنه يشترط له الامانة فاشترط له الاسلام كالشهادة ، ولانه ولاية على المسلمين فلريجز أن يتولاها الكانر كما أر الولايات ولان من أيس من أهل الزكاة لا يجوز أن يتولى العالة كالحربي ولان الكافر ليس بأمين ولهذا قال عر لاتأنمنوهم وقد خونهم الله تعالى وقد أنكرعم على أبي موسى توليته الكتابة نصر أنيا فالزكاة التي هي ركن الاسلام أولى ، ويشترط كونه من غير ذوي القربي الا أن يدفع اليه أجرته من غير الزكاة ، وقال أصحابنا يجرز له الأخذ منها لانها أجرة على عمل تجوز الفني فجازت قري القربي كأجرةالنقال والحافظ وهذا أحد الوجهين لأصحاب الشانعي

واتا حديث الفضل بن العباس وعبد للطلب بن ربيعة بن الحارث حين سألا النبي عَلَيْكُم أن يبه شما على الصدانة فأبي أن يبعثها وقال « اتما هذه الصدقة أوساخ الناس وأنها لا تحل لحمد ولا لآل محد ﴾ وحديث ابي رافع أيضاً وهذا ظاهر في تحريم أخذهم العالة فلا تجوز مخالفته ، ويفارق النقال والحال والراعي قانه يأخَّذه أجرة لحله لا لعالته ، ولا يشترطُ كونه حراً لان العبد يحصل منه المتصرد كالحر فجاز أن يكون عاملا كالحر،ولا كونه فقيها إذا كُتب له مايأخذه وُحدٌ له كاكتب النبي عَطَالِيَّةِ لعاله فرائض الصدقة وكاكتب أبو بكر لعاله أو بعث معه من بعرفه ذلك ، ولا كونه نقيراً لان آلله تعالى جعل العامل صنفاغير الفقرا. والمساكين فلا يشترط وجود مهناهما فيه كا لا يشترط مدناه فيهما وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال علائحلُ الصدَّة لغني إلا لحَسة: لفاز في سبيل الله أولمامل عليها و لرجل ابتاعها بماله أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين الى الفني ، رواه أبوداود . وذكر أصحاب الشانعي انه تشرط الحربة لان العالة ولاية فنافاها الرق كالفضاء ، ويشترط الفقه ليملم قدر الواجب وصفته

ولنا ما ذكر ناه ولانسلم منافاة الرق الولايات الدينية فانه يجوز أن يكون إماما في الصلاة ومفتيا وراويا للحديث وشاهداً ، وهذه من الولايات الدينية . وأما الفقه فانما يحتاج اليه لمعرفة ما يأخذه وبركه وبحصل ذلك بالكناب له كا فعل النبي عَيَّالِيَّةٍ وصاحباه رضي الله عنهما

[﴿] مسئلة ﴾ (وان قال لم تودعني ثم اقر بها او ثبتت ببينة م ادعي الرد اوالتلف لم يقبل قوله وان أقام بينة وبحتمل أن تقبل بينته)

اذا ادعيعلىرجلوديسة فأنكرتم ثبتانه أودعه فقال أودعتني وهلكت من حرزي لم يقبل قو له وعليه ضانها وبهذا قال ما لك والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي لانه مكذب لانكاره الاول ومعترف على نفسه بالكذب المنافي للامانة وأن أقر صاحبها له تلفها من حرزه قبل جحدها فلا ضمان عليه وأن أقرابها تلفت بعد جحوده لم يسقط عنه الضان لانه خرج بجحوده عن الامانة فصار ضامنا كمن طولب الوديمة فامتنع من ردها وكذلك إن اقام بينة بتلفها بمدالجحودلذلك وان شهدت بتلفها قبل الجحود من الحرز فهل تسمع بينته أفيه وجهان (احدهما) لانسمع لانه مكذب لهابانكاره الايداع (والثاني) تسمع

(فسل) والامام مخير ببن أن يستأجر انعامل اجارة صحيحة بأجر معلوم اما على مدة معلومة واما على عمل معلوم وببن أن يجال له جعلا معلوما على همله فاذاهما استحق المشروط وان شا. بعثه من غير تسمية ثم أعطاه فان هم رضي الله عنه قال بعثني النبي ويتطابح على الصدقة فلما رجعت هاني فقلت اعطه منهو أحوج مني وذكر الحديث فان تلفت الصدقة في بده قبل وصولها الى أربابها من غير تفريط فلاهمان عليه ويستحق أجرة من بيت المالوان لم تناف أعملي أجر همهمها وان كان أكثر من عنها أو أقل ثم قسم الباقي على أربابه لان ذهك من وقنها فجرى عبرى علفها ومداواتها. وان رأى الالم أو اعطاه أجرة من ببت المال أو يجعل له رزقا في بيت المال ولا يعطيه منها شيئا فعل وان تولى الامام أو الوالي من قبله أخذ الصدقة وقد منها لم يستحق منها شيئا لانه يأخذ رزقه من بيت المال و

(فصل) وبجوز للامام أن يولي الساعي جبايتها دون تفرقنها وبجوز أن يوليه جبايتها و تفريقها فان النبي وَلَيْكُلُو فقال هذا لكم وهذا أهدي إلي وقال لله النبي وَلَيْكُلُو فقال هذا لكم وهذا أهدي إلي وقال لا لله يَعْلَيْكُو فقال هذا لكم وهذا أهدي إلي وقال لا لله يقلب المعالمة وأم و المعالمة و أقم يأقبي والمعالمة و أم يأخذا المعالمة و أن زيادا ولى همران بن حصين المعدقة فلما جا. قبل له أين المال ? قال أو للمال بعثني أخذناها كما كذا فأخذها على عهد رمول الله وَلَيْكُو ووضعناها حيث كنا نضما على عهد وسول الله وَلَيْكُو ووضعناها حيث كنا نضما على عهد وسول الله وَلَيْكُو ووضعناها حيث كنا نضما على عهد وسول الله وَلَيْكُو ووضعناها حيث كنا نضما على عهد وسول الله وَلَيْكُو ووضعناها حيث كنا نضما على عهد وسول الله وَلَيْكُو ووضعناها حيث كنا نضما على عهد وسول الله وَلَيْكُو ووضعناها حيث كنا نضما على عهد والله وقتل أنها مصدق النبي وَلَيْكُو وأخذ المعدقة من أغنيائنا فوضما في فقر أثنا وكنت غلاما يتها فأعطاني منها قلوصا . أخرجه النرمذي

« مسئلة » قال (وللمؤلفة قلوبهم وهم المشركون المتألفون على الاسلام)

هذا الصنف الرابع من أصناف الزكاة والمستحقون لها ، وقال أبو حنيفة انقطع مهمهم وهو أحد أقوال الشافي لما روي أن مشركا جاء. يلتمس من عمر مالا فلم يعطه وقال (من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) ولم ينقل عن عمر ولا عنمان ولا على أنهم أعطوا شيئا من ذلك، ولان الله تعالى أظهرالاسلام

لان صاحبها لو افر بذلك سقط عنه فتسمع البينة به فان شهدت بالتلف من الحرز ولم تعين قبل الجحود ولا يعده واحتمل الامرين لم يسقط الضان لان الاصل وجوبه فلا ينتفى بامر متردد

مسئلة ﴾ (وانقال مالك عندي شي، قبل قوله في الرد والتلف) أذا قامت بينة بالا بداع اوافر به المودع بعد قوله مالك عندي شيء اولا حق لك علي ثم قال ضاعت من حرزي كان القول قوله مع يمينه ولا ضمان عليه لان قوله لا ينافي ماشهدت به البينة ولا يكذبها قان من تلفت الوديعة من حرزه بغير تفريطه لاشيء لما اكما عنده ولا يستحق عليه شيئاً

⁽ فصل) فان نوى الحيانة في الوديمة بالجحود او الاستعال ولم يفعل ذلك لم يصر ضامناً لانه لم

وقم المشركين فلاحاجة بنا الى التأليف. وحكى حنبل عن أحمد أنه قال المؤلفة قد انقطع حكمهم اليوم والمذهب على خلاف ماحكاه حنبل ولهمل معنى قول احمد انقطع حكمهم أي لايختاج البهم في الفالب أو أراد أن الائمة لايعطونهم اليوم شيئا ، فأما ان احتاج اليهم جاز الدفع اليهم فلا مجوز الدفع اليهم إلا مع الحاجة

ولنا على جواز الدفع البهم قول الله تعالى (والمؤلفة قلومهم) وهذه الآية في سورة برا.ة وهي آخر مانزل من القرآن على رسول الله مؤلجات وقد ثبت أن رسول الله مؤلجات أعطى المؤلفة من المشركين والمسلمين وأعطى أبو بكر عدي بن حاتم وقد قدم عليه بثلاثمائة جل من أبل الصدقة ثلاثين بعيراً ومخالفة كتاب الله وسنة رسوله والمراحها بلا حجة لا يجوز ولا يثبت النسخ بترك عر وعنان اعطاء المؤلفة ولعلهم لم يحتاجوا الى اعطائهم نتركوا ذلك لعدم الحاجة اليه لالد قوطه

(فصل) والمؤلفة قلوبهم ضربان ؛ كفار ومسلمون وهم جيما السادة المطاءون في تو بهم وعشائرهم فالكمار ضربان (أحده ا) من برجى اسلامه فيه على لته وى نيته في الاسلام و بميل ناسه اليه فيسلم فان النبي وَ الله في يوم فتح مكة أعطى صنوان بن أمية الامان واستنظره صفوان أربعة أشهر لينظر في أمره وخرج معه الى حنين فلما أعطى النبي وَ الله الله الله الله الله الله الله والله فيه ابل محلة فقال « هذا قد عنال صفوان ان هذا عطاء من لا بخشى الفقر

(والفرب اثاني) من مخشى شره ويرجى بعطيته كف شره وكف غيره معه ، ورويءن ابن عباس ان توما كانوا يأتون النبي ويتلقق فان اعطام مدحوا الاسلام وقالوا هذا دين حدن وإن منهم ذوا وعابوا ، واما السلمون فأربعة اضرب (قوم) من سادات المسلمين لهم نظرا، من المكفار ومن المسلمين الذين لهم نية حسنة في الاسلام فاذا اعطوا رجي اسلام نظرائهم وحسن نياتهم فيجوز اعطاؤهم لان اما بكر اعطى عدي بن حاتم والزبرة ان بن بدر مع حسن نياتهما واسلامهما

(الضرب الثاني) سادات مطاءون في قومهم يرجى بعطيتهم قوة إيمانهم ومناصحتهم في الجهاد

يحدث في الوديمة قولا ولا فعلا فلم يضمن كما لونم ينو وقال ابن شريح يضمن لانه امسكها بنية الخيانة فضمنها كاللقطة بقسد التمليك

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم «عفي لامتي عن الخطأ والنسيان وماحد ثت به انفسها مالم تذكلم به أو تصل به ولا نه لم يخن فيها بقول ولافعل فلم يضمنها كالذي لم ينو وفارق الملتقط بقصدالتمليك فائه عمل بها باخذها ناوياً للخيانة فيها فوجب الضان بفعله المنوي لا يمجر د النية ولو التقطها قاصدا لتعريفها ثم نوى بعد ذلك امسا كها لنفسه كانت كمسئلتنا وان اخرجها بنية الاستعال فلم يستعملها ضمنها وبهذا قال المو حنيفة لا يضمنها الا بالاستعال لا نه لو اخرجها لنقلها لم يضمنها و لتا أنه تعدى باخر اجها اشبه مالو استعملها مخلاف ما أذا نقلها

فانهم يعطون لان النبي عَلَيْنَا أعطى عبينة بن حصن والافرع بن حابس وعلقمة بن علائة والطلقاء من أهل مكة وقال للانصار « يامعشر الانصار علام تأسون على لعاعة من الدنيا تألفت بهـا قوما لاأيان لهم ووكاتكم الى أيمانكم؟»

وروى البخاري باسناده عن هرو بن تغلب أن رسول الله وتلكية أعطى ناسا وترك ناسا فبلغه عن الذين ترك أنهم عنبوا فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال و ان أعلي ناسا وأدع ناساوالذى أدع أحب إلي من الذي أعطي ، أعطي ناسا لما في قلوبهم من الجزع والهلم وأكل ناسا الى ما في قلوبهم من الجزع والهلم وأكل ناسا الى ما في قلوبهم من الخنى والحير منهم عمرو بن تغلب ، وعن أنس قال حين أفاء الله على وسوله أموال هوازن طفق رسول الله عَلَيْكِينَة يعطي رجالا من قريش ما ثه من الابل فقال ناس من الانصار يغفر الله لرسول الله عَلَيْكِينَة و اب أعطى رجالا حدثاء على بكفر أنالفهم ، منفى عليه

(الضرب الثالث) قوم في طرف بلاد الاسلام اذا أعطوا دنعوا عمن يايهم من المسلمين (الضرب الرابع) قوم اذا أعطوا أجبوا لزكاة بمن لا يعطيها إلا أن يخاف وكل هؤلا. يجرز الدفع البهم من الزكاة لا تهم من المؤلفة فلوجهم فيدخلون في عموم الآية

مسئلة قال (وفي الرقاب وهم المكانبون)

لا نه لم يين أهل الهلم خلافا في ثبوت سهم الرقاب ولا يختلف المذهب في أن المسكانيين من الرقاب يجوز صرف الزكاة اليهم ، وهو قول الجهور وخالفهم مالك فقال : إنما يصرف سهم الرقاب في اعتلق العبيد ولا يعجبني أن يعان مها مكاتب وخالف أيضا ظاهر الآية لان المكاتب من الرقاب لأنه عبد واللفظ عام فيدخل في عمومه إذا ثبت هذا فانه يدفع الي المكاتب جيم ما محتاج اليه فوا، كتابته فان لم يكن معه شي، جاز أن بدفع اليه جبيها وإن كان معه شي، له يتم ما يتخلص به لان حاجته لا نندفع إلا بذلك ولا يدفع إلى من معه وفاء كتابته شي، لانه مستفن عنه في وفاء المكتابة قبل ولا يدفع اليه بحكم الفقر شي، لانه عبد ومجوز أن يدفع اليه في كتابته قبل حلول النجم لئلا محل قبل ولا يدفع اليه في كتابته قبل حلول النجم لئلا محل النجم ولا شيء معه فتنفسخ المكتابة ولا يدفع إلى مكتب كافر شي، لانه ليس من مصارف الزكاة ولا يقبل قول المكاتب إنه مكانب إلا ببينة لان الاصل عدمها فان صدقه السهد ففيه وجهان:

[﴿] مسئلة ﴾ (وان مات المودع قادعى وارثه التسليم لم يقبل الا ببينة) لانصاحبها لم يأتمنه عليها فلا يقبل قوله عليه بخلاف المودع قانه ائتمنه فقبل قوله بنير بينة

[﴿] مسئلة ﴾ (قان تلفت عنده قبل امكان ردها لم يضمنها) (المغني والشرح الكبير) ([4]) (الجزء الساجم)

(أحدهما): يقبل لان الحق في العبد لسيده فاذا أقر با تتمال حقه عنه قبل . و (اشأني) : لا يقبل لانه منهم في أنه يواطئه ليأخذ به المال .

(فصل) وبجوز السيد دفع زكانه الى مكاتبه لانه قد صار مه، في باب المعاملة كالاجنبي حتى يجري ببنها الربا فصار كالفريم يدفع زكانه الى غريمه وبجوز الهسكانب ردها الى سيده بحكم الوقاء لانها رجعت اليه بحكم الايفاء أشبه أيفاء الفريم دينه بها قال ابن عقيل ويجوز دفع الزكاة الى سيد المكاتب وفاء عن الكتابة وهو الاولى لانه أعجل لعنقه وأوصل الى المقصود الذي كان الذفع من أجله فانه اذا أخذه المسكاتب قد يدفعه وقد لا يدفعه .

ونقل حنبل انه قال قال سفيان لا تعطي مكاتبا هك من الزكاة قال وسمعت أبا عبد الله يقول : وأنا أرى مثل ذهك .

وقا الاثرم سمعت أبا عبد الله يسأل ؛ أيمطى المـكانب من الزكاة ? قال ؛ المـكانب بمنزلةالعبد فـكيف يعطى ؟ ومعناه والله أنه لا يعطي مكانبه من الزكاة لانه عبده وماله يرجماليه ان عجز وان عنق فه ولاؤه ولا تقبل شهادته لمكاتبه ولاشهادة مكاتبه له

﴿ مسئلة ﴾ قال ﴿ وقد روي عن عبد الله رحمه الله رواية أخرى أنه يمتق منها ﴾

اختلفت الرواية عن احمد رحمه الله في جواز الاعتاق من الزكاة فروي عنه جواز ذلك ، دهو قول الله قول ابن عباس والحسن والزهري ومالك واحجاق وأبي عبيد والعنبري وابي ثور الهموم قول الله تعالى (وفي الرقاب) وهومتنا وللقن بلهو ظاهر فيه فان الرقبة اذا أطلقت انصرفت اليه كقوله تعالى في المتحرير رقبة) وتقدير الآية وفي اعتاق الرقاب ولانه اعتاق الرقبة فجاز صرف الزكاة فيه كدفعه في في السكتابة والرواية الاخرى لا مجرز وهو قول ابراهيم والشاني لان الآية تقتضي صرف الزكاة في السكتابة والرواية الاخرى لا مجرز وهو قول ابراهيم والشاني لان الآية تقتضي صرف الزكاة الي الرقاب كقوله (في سبيل الله) يريد الدفع الي الحجاهد بن كذلك ههذا والعبد القن لا يدفع اليه شيء قال احمد في رواية أبي طالب قد كنت أقول يعتق من زكانه ، ولسكن اها به اليوم ولانه يجر الولاء وفي ،وضع آخر. قبل له فما يسجبك من ذلك ? قال ؛ يعين من تما فهوأ سلم

وقد روي نحو هذا عن النخي وسعيد بن جبير فانها قالا : لا يمتق من الزكاة وقبة كاملة ، لـكن يعطي منها في رقبة ويعين مكانبا ، وبه قال أبوحنيفةوصاحباه لانه!ذا أعتق من زكانه انتفع بولا. من أعنقه فـكأنه صرف الزكاة الى نفسه

لانه لانفريط منه ولا تعد وان كان بعد الامكان فتلفت ففيه وجهان (احدهما) يضمنها اتأخر ردها مع امكانه والآخر لايضمها لانه غير متعد في اثبات يده عليها انما حصلت في يده بغير فعله (فصل) اذا مات المودع وعنده وديعة معلومة بسيها فعلى وارثه تمسكين صاحبها من أخذها فان لم

وأخذ ابن عقيل من هذه الرواية أن أحد رجم عن القول بالاعتاق من الزكاة وهذا والله أعلم من احمد أنا كان على سبيل الورع فلا يقتضي رجوعا لان العلة الني تملك بها جر الولاه ومذهبه أن ما رجم من الولاء رد في مثله فلا ينتفع أذا باعتاقه من الزكاة

(فصل) ولا يجوز أن يشتري من زكاته من يعنق عليه بالرحم وهو كل ذي رحم محرم فان فعل عنق عليه ولم تسقط عنه الزكاة .

وقال ألحسن لا يأس أن يمتق آياه من الزكاة لان دفع الزكاة لم يحصل الي أبيه وأما دفع المن الي بائمه ولذا أن نفع زكاته عاد الي أبيه فلم يجز كما لو دفعها اليه ولان عتقه حصل بنفس الشراء مجازاة وصلة الرحم فلم بجز أن محتسب له به عن الزكاة كنفقة أقاربه ، ولو أعتق عبده المملوك له عن زكاته لم يجز لان اداء الزكاة عن كل مال من جنسه والعبد ايس من جنس ما تجب الزكاة فيه ولو أعتق عبدا من عبيده التجارة لم يجز لان الواجب في تبعتهم لا في عينهم

(فصل) ويجوز أن يشتري من زكاته أسيرا مسلما من أيدي المشركين لانه فكرقبة من الاسر فهو كفك رقبة العبد من الرق ولان فيه اعزازاً قدين فهو كصرفه الى المؤتافة قلوبهم ولانه يدنعسه الى الاسير لفك رقبته فأشبه ما يدفعه الى الفارم لفك رقبته من الدين .

(مسئلة) (قال فما رجع من الولاء رد في مثله)

يعبى يعنى به أيضاً ، وبهذا قال الحسن وإسعاق وقال ابو عبيد الولاء للمعتق لقول النبي وَلَيْكُونَّ وَاللهُ اللهُ الل

(فصل) ولايمقل عنه اختاره الحلال وعن احمد رواية أخرى أنه يمقلعنه اختارها أبر بكر لانه معتق فيمقل عنه كالذي أعتقه من ماله وانما لم يأخذ ميراثه بالولاء لئلا ينتفع بزكانه والعقل عنه ليس بانتفاع فيبقى على الاصل

يفمل ضمن كالمودع فان لم يعلم صاحبها بموت المودع فعلى الورثة اعلامه وليس لهم امساكها قبل ان يعلم بها ربها لانه لاياً عمهم عليها وانما حصل مال غيرهم بأيديهم بمنزلة من اطارت الربح الى داره ثوباً وعلم به فعليه اعلام صاحبه به فان احرز ذلك مع الامكان ضمن كذا جاهنا ولنا أنه لاولا. عليه فلم مقل عنه كالوكان وكيلا في العنق ولانه لابرئه فلم بعقل عنه كالواختلف ديشها وما ذكره يبطل بالوكيل والساعي إذا أعتق من الزكاة

﴿ مسئلة ﴾ قال (والغارمين)

وهم المدينون الماجرون عن وقا. ديونهم هذا الصنف السادس من أصناف الزكاة ولا خلاف في استحقائهم وثبوت سهمهم وأن المدينين الماجرين عن وقاء ديونهم مهم لحكن أن غرم في معصية مثل أن يشتري خمراً أو بصرفه في زناء أو قمار أو غناء ونحوه لم يدفع اليه قبل التوبة شي، لانه أعانه على المعصية وأن تاب فقال القاضى يدفع اليه واختاره ابن عقيل لان ابقاء الدين الذي في الذمة ليس من المعصية بل يجب تفريعها والاعانة على الواجب قربة لامعصية فأشبه من أنلف ماله في المعاصي حتى افتقر قاله يدفع اليه افتراء ، وفيه وجه آخر لايدفع اليه لانه استدانة المعصية فلم يدفع اليه كا لو لم يتب ولانه لايؤمن أن بعود إلى الاستدانة المعاصي ثقة منه بان دينه يقضى مخلاف من أتلف ماله في المعصية على المعامية الله في المعامية الله في المعامية فاله في المعامة المعامية فاله في المعامة فاله في المعامية فاله في المعامية فلم يتب ولانه لايقوم لا لمعامية المعامية فلم يتب ولايه لايقوم لا لمعامية فلم يتب ولايقوم لا لمعامية ولم يتبعد المعامية ولم يتبعد فلم يتبعد فلم يتبعد ولم يتبعد ولايون المعامية ولم يتبعد ولم يتب

(فصل) ولا يدفع إلى غارم كافر لابه ليس من أهل الزكاة والشكالا يدفع الى فقيرهم ولا مكاتبهم وإن كان من ذوي القربى فقال أصحابنا بجوز الدفع اليه لان علة منعه من الاخذ منها لعقره صيانة عن اكلهال كونها أوساخ الناس وإذا اخذها لغرمه صرفها إلى الغربا، فلا يناله دنارة وسخها و ويحتمل أن لا بجوز المموم النصوص في منعهم من أخذها وكونها لا تحل لهم ولان دنارة أخذها تحصل سواءاً كلها أو لم يأكلها ولا يدفع منها الم غارم لهما يقضي به غرمه لان الدفع اليه لماجته وهو مستغن عنها وفصل) ومن الغارمين صنف يعطون مع الفيني وهو غرم الاصلاح ذات البين وهو أن يقع بين المبين وأهل القريتين عداوة وضفائن يتلف فيها نفس أو مال ويتوقف صلحهم على من يتحمل ذاك فيسمى وأمل العرب تعرف ذاك حالة بنتح الحاء وكانت السان في الاصلاح بينهم ويتحمل الحماء التي بينهم والا وال فيسمى ذاك حالة بنتح الحاء وكانت العرب تعرف ذاك وكان الرجل منهم يتحمل الحالة ثم يخرج في القبائل فيسأل حتى يؤديها فوردالشرع باباحة المسئلة فيها وجمل له نصيبا من الصدقة فروى قبيصة بن الخيارة قال محملت حالة فاتيت البي باباحة المسئلة فيها وجمل له نصيبا من الصدقة فأم عن عيث عورجل أصابته جائحة فأ متاحت ماله إلا للائة رجل تحمل حالة فيسأل فيها حتى يؤديها ثم يحدث ، ورجل أصابته جائحة فاجتاحت ماله الاللائة رجل تحمل حالة فيسأل فيها حتى يؤديها ثم يحدث ، ورجل أصابته جائحة فاجتاحت ماله المسئلة حتى يصيب حدادا من عيش ورجل أصابته جائحة فاجتاحت ماله فلت له المسئلة حتى يصيب حدادا من عيش و رجل أصابته فاقة حتى يشهد له المائة

⁽ فصل) ولا تثبت الوديمة الا باقرار من الميت او ورثته او بينة وان وجد عليها مكتوب وديمة ام يكن حجة عليهم لجواز ان يكون الوعاء كانت فيه وديمة قبل هذه او كان وديمة لموروثهم عند غيره او كانت وديمة قابتاعها وكذلك لو وجد في رزمانج ابيه ان لفلان عندي وديمة كذا لم يلزمه بذلك لجواز ان يكون قد ردها و نسي الضرب على ما كتب أو غير ذلك وهذا قول أصحاب الشافعي وحكى القاضي

من ذوي الحجى من قومه القداصاب فلانا فافة فحات له المسئلة حتى بصبب سداداً من عيش آورقواما من عيش وما سوى ذلك فهو صحت يأ كلهاصاحبها سحنا يوم القبامة ﴾ أخرجه سلم الوروى ابوسعيد الحدري أن النبي وي النبي وي الله المحدقة لهني إلا لحسة قد كرمنها الفارم ولانه أيما يقبل ضانه وتحمله اذا كان مليا وبه حاجة إلى ذلك مع الفنى ، وان أدى ذلك من ماله لم يكن له أن يأخذ لانه قد سقط الفرم ، وان استداز وأداها جاز له الاخذ لان الغرم باق والمطالبة قائمة والفرق بين هذا الغرم والنمرم لمصلحة نفسه أن هذا الغرم بأخذ لحاجة نفسه فاعتبرت حاجته وهجزه كالفقير والمدكين والمكانب والمؤلف والعامل والغارم لمصلحة نفسه بأخذ لحاجة نفسه فاعتبرت حاجته وهجزه كالفقير والمدكين والمكانب وابن السبيل وإذا كان الرجل غنيا وعليه دين لمصلحة لا يطبق قضاء جاز أن يدفع اليه ما يتم به قضاء مع مازاد عن حد الفنى قاذا قلنا الفنى يحصل بخمسين درها وله مائة وعليه مائة جاز أن يدفع والمحسون ليتم قضاء المائة من غير أن ينقص غناه قال أحمد لا يعطى من عنده خمسون درها أو حسابها من الفحب إلا مدينا فيعطى دينه وان كان يمكنه قضاء الدين من غير نقص من الفضاء لم يعط شيئا .

(فصل) واذا أراد الرجل دفع زكاته إلى الفارم فله أن يسلمها اليه ليدفعها إلى غريمه وان أحب أن يدفعها إلى غربمه قضاء عن دينه فعن أحمد فيه روايتان (إحداها) يجوز ذلك نقل أبو الحارث قال قالت لاحد رجل عليه الف وكان على رجل زكاة ماله الف فأداها عن هذا الذي عليه الدين يجوز هذا من زكاته ? قال نعرما أرى بذلك بأما رذلك لانه دفع الزكاة في قضاء دينه فأشيه مالودفها اليه يقضي بها دينه والثانية لا يجوز دفعها إلى الغريم قال أحمد أحب إلى أن يدفعه اليه حتى يقضي هو عن نفسه قيل هو محتاج بخاف أن يدفعه اليه فيأكله ولا يقضي دينه قال فقل له يوكله حتى يقضي فظاهر هذا أنه لا يدفع الزكاة إلى الغريم إلا بوكالة الفارم لان الدين إنما هو على الفارم فلا يصح قضاؤه إلا بتوكيله ويحتمل أن يحمل هذا على الاستحباب ويكون قضاؤه عنه جائزا وان كان دافع الزكاة الامام جاز أن يقضي بها دينه من غير توكيه لان الامام ولاية عليه في إبقاء الدين ولهذا يجبره عليه إذا امتنع منه وإذا ادعى الرجل أن عليه دينا فان كان يدعيه من جمة إصلاح ذات البين فالام فيه غاهر لا يكاد بخنى فان خنى ذلك لم يقبل منه إلا ببينة وان غرم لمصلحة نفسه لم يدفع اليه إلا ببينة وان عربين كالمكاتب اذا صدته سبده أيضا لان الاصل عدم الفرم وبراءة الخمة فان صدقه الغريم فيلى وجبين كالمكاتب اذا صدته سبده

ابو الحسين ان المذهب وجوب الدفع الى من هومكتوب باسمه اوماً اليه احمد كما لو وجد في رزمانج اليه ديناً على غيره بخط ابيه كان له ان يعمل على خطه ويحلف على استحقاقه بالخطافاذا وجد ديناً عليه كان اولى واحوط

[﴿]مسئلة﴾ (وأن أدعي الوديمة أثنان فاقربها لاحدهمانهي لهمع بمينه) لأن يده دليل على ملكه بدليل

مسئلة قال (وسهم في سبيل الله وهم النزاة يمطون مايشترون به الدواب والسلاح وما ينفقون به على المدو وإن كانوا أغنياء)

هذا الصنف السابع من أهل الزكاة ولاخلاف في استحقاقهم وبتاء حكهم ولا خلاف في أنهم الفراة في سبيل الله عند الاطلاق هو الغزو قال الله تعدالي (وقانلوا في سبيل الله) وقال (ويجاهدون في سبيله) وقال (إن الله يحب الذين يقانلون في سبيله صفا) وذكر ذلك في غير موضع من كتابه قاذا تقرر هذا قانهم يعطون وان كانوا أغنيا، وبهذا قال مالك واشاني واسحاق وأبو ثور وأبو عبيد وابن المندر وقال أبو حنيفة وصاحبا، لا تدفع الا الى نقير وكذلك قالوا في الفارم لاصلاح ذات البين لان من تجب عليه الزكاة لا تحل له كماثر أصحاب السهان ولان النبي والفارم لاملاح ذات البين لان من تجب عليه الزكاة لا تحل له كماثر أصحاب السهان ولان النبي والفارم والفارم والفارم عنده من لا يملك نصابا

ولنا قول النبي والمستخدة المستخدة المني الالجسة الماز في سبيل الحده أو المارم ع وذكر بهيهم ولان الله تعالى جعل الفقوا، والمساكين صنفين وعد بعدهما ستة أصناف فلا يلزم وجود صفة الصناف فيها ولان هذا يأخذ لحاجته اليها دون من يأخذ لحاجتنا اليه فأشبه العامل والمؤلف فأما أهل سائر السهمان فأما يعتبر فقر من يأخذ لحاجته اليها دون من يأخذ لحاجتنا اليه فاذا تقرر هذا فمن قال إنه يريد الفزو قبل قوله لانه لا يمكن اقامة البية على بينته ويدفع اليه قدر كفايته لمؤته والمرس ان كان فارسا وجولته ودرعه و أنه وسائر ما محتاج اليه لفزوه و إن كثر ذلك ويدفع اليه دفعا مراعى قان الم يفز رده لانه أخذه كذلك وان غرا وعاد نقد ملك ما أخذه لاننا دفعنا اليه قدر السكفاية واما ضيق على نفسه وان مفى الى الغزو فرجع من الطريق أو لم يتم الغز والذي دفع اليه من أجله رد ما فضل معه لان الذي أخذ لاجله لم يفعله كله الطريق أو لم يتم الغز والذي دفع اليه من أجله رد ما فضل معه لان الذي أخذ لاجله لم يفعله كله نشطوا قال احمد وبعملى من الفرس ولا يتولى مخرج الزكاة شراء الفرس بنفسه لان الواجب ايتاء نشطوا قال احمد وبعملى من العرس ولا يتولى مخرج الزكاة شراء الدس بنفسه لان الواجب ايتاء الرناد دفع من الفرس ومن السيف فهو أعجب إلى ، وان اشتراء السلاح والمؤنة ، وقال في موضع أخر ان دفع من الفرس ومن السيف فهو أعجب إلى ، وان اشتراء هو رجوت أن يجزئه، وقال أيضا الخراف المنه من الفرس ومن السيف فهو أعجب إلى ، وان اشتراء هو رجوت أن يجزئه، وقال أيضا

ا نه لوادعاها لنفسه كانالقول قوله فكذلك اذا اتر بها لغيره ويلزمه ان يحلف للآخر لانه منكر لحقه فان حلف بريء وان نكل لزمه ان يغرم له قيمتها لانه فوتها عليه وكذلك لواقر له بها بعدان اقر بها اللاول فأنها تسلم الى الاول ويغرم قيمتها للثاني نص عليه احمد

[﴿] مُسَالَةً ﴾ (وان اقر بها لهماجيما فهي بينهما) وباز مواليمين لكل واحد منهما في نصفها وان قال الااعرف

شتري الرجر من ذكاته الفرس ويحدل عليه والقناة وبجهز الرجل وذلك لانه قد صرف الزكاة في مبيل الله فجاز كما لودفهما الى الغازي فاشترى بها قال ولا بشتري من الزكاة فرسا يصير حبيسا في سبيل الله ولا دارا ولا ضيمة يصبرها في سبيل الله المراط ولا يقام المراط المحاوم المراط المرا

يروى هذا عن ابن عباس ومن ابن عمر الحج في سبيل الله وهو قول اسمحاق لماري أن رجلا جمل فة له في سبيل الله فأرادت امرأنه الحج نقل لهاالنبي مَسَيَّاتَةِ داركِيها فان الحج في سبيل الله ﴾ وعن حمد رحمه الله رواية أخرى لا صرف منها في الحج وبه قال مالك وابرحنيفة والثوري والشاني إبوثور وابن النذر وهذا أصحلان سبيل الله عند الاطلاق انما ينصرف الى الجهاد فان كل مافي لقرآن من ذكر سبيل الله أنما أريد به الجهاد الا اليسير فيجب أن محمل ماني هذه الآية على ذلك · لان الظاهر ارادته به ولان الزكاة أنما تصرف الى أحد رجاين محتاج اليها كالفقرا. والمساكين وفي الرقاب والفارمين لفضا. ديومهم أو من يحتاج ليه المسلموز كالعامل والفازي والمؤلف والفارملاصلاح ذات البين والحج من الفقير لانفم العسلمين فيه ولا حاجة بهم اليه ولا حاجة به أيضا اليا لان الفقير لافرض عليه فيسقطه ولا مصلحة له في إنجابه عليه وتكليفه مشقة قد رفهه الله منها وخفف عنه إيجابها وتوفير هذا القدر على ذوي الحاجة من سائر الاصناف أو دفعه في مصالح المسلمين أولى وأما الحير فلا يمنع أن يكون الحج من سببل الله والمراد بالآية غيره لماذ كرنا ، وقال الشافعي يجوز الدنم الى من أراد الحج لسكونه ابن سبيل ولا يصبح لان ابن السبيل المسافر المنقطع به أو من هو محتاج الَّى السفر ولا حاجة بهذا الى هذا السفر فان قلما يدفع في الحج منها فلابعطى الابشرطين (أحدهما) أن يكون بمن ليس له مايحج به مدواها لنول انبي الله والأعلا صدقة لفني ولا قديمرة سوي _ وقال الأعمل الصدقة لغنى الالخسة ، ولم يذكر الحاج منهم ولانه يأخل الحاجة لالحاجة المسلمين البه فاعتبرت فيه الماجة كمن يأخذ لفقره (والثاني) أن يأخذه لحجه الفرض ذكره ابو الخطاب لانه محتاج الى اسقاط فرضه وابرا. ذمته اما التطوع فله مندوحة عنه ، وقال القاضي ظاهْر كلام احد جوازذلك في النرض والتعلوع مما وهو ظاهر قول الحرقي لان السكل من سبيل الله ولان الفقير لافرض عليه فالحجة منه

ساحبها فاعترفا له مجبهله بسين المستحق لها فلا يمين عليه وان ادعيا معرفته لزمته يمين واحدة انه لابعلم ذلك وقال ابو حنيفة يحلف يمينين كما لو انسكرهما

ولنا أن الذي يدعي عليه أم واحدوهو الم بعين المالك فكفاه عين واحدة كالو ادعياها فأقربها لإحدها ويفارق مااذا انكرهما لان كل واحد منها يدعى عليه أنها له فهما دعويان فانحلف

كالتطوع فعلى هذا يجوز أن يدفع اليه مابحج به حجة كاملة وما يغنيه في حجة ولا يجوز أن يحج من زكاة نفسه كالامجوز أن يغزو بها

﴿ مسئلة ﴾ قال (وابن السبيل وهو المنقطع به وله اليسار في بلده فيعطى من الصدقة مايبلغه)

أبن السبيل هو العدف الثامن من أهل الزكاة ولاخلاف في استحقاقه و بقاء شمهه و ابن السبيل هو المسافر الذي ليس له مايرجع به الى بلده وله الدسار في بلده فيعطى مايرجع به ، وهذا قول قتادة وتحوه قال مالك وأصحاب الرأي ، وقال الشاني هو المحتار ومن يريد إنشا، السفر الى بلد أيضافيدفع اليهما ما يحتاجان اليه لذها بهما وعودهما لانه يريد السفر لفير معصية فأشبه الحجتاز

ولنا أن ابن السبيل مو الملازم العطريق المكان فيها كا يقال والد الليل الذي يكثر الخروج فيسه والقابلان في بلدء ليس في طريق ولا يثبت أه حكم الكان فيها ولهذا لا يثبت له حكم السفر بهمه به دون فعله ولانه لا يفهم من ابن السبيل إلا الفريب دون من هو في وطنه ومنزله ، وان انتهت بالمائة منة ها ، فوجب أن يحمل المذكور في الآية على الغريب دون غيره وانما يعملي وله اليسار في بلده لانه طاحز عن الوصول اليه والانتفاع به فهو كالمعدوم في حقه ، قان كان ابن السبيل فقيراً في بلاه أعملي المقره وكرنه ابن السبيل لوجود الامرين فيه ويعملي لكونه ابن سبيل قدر ما يوصله الى بلاه لان الدفع اليه الحاجة الى ذاك فتقدر بتدره ، وتدفع اليه وان كان ، ومراً في بلده اذا كان محتاجا في الحال لانه عاجز عن الوصول الى ماله فصار كالمعدوم ، وان فضل همه شي ، بعد رجوعه الى بلده رده لانه أخذه المخاجة وقد حصل المنى بدونه فأشبه ما لو أخذه المزو فلم يغز وان كان فقيراً أو اتصل بسفره المنقر الخذا الفضل المنقره لانه أخري ، وان غارما أخذ الفضل المنقره لانه أن عار كان غارما أخذ الفضل لفقره لانه الم

(فصل) وأن كان أبن السبيل مجتازاً يربد بلداً غير بلده فقال أصحابنا مجوز أن يدفع آليه ما يكفيه في مضبه الى مقصده و رجوعه الى بلده لان فيه إعانة على السفر المباح وبلوغ الغرض الصحبح لكن يشترط كون السفر مباحاً أما قربة كالحج والجهاد وزبارة الوالدين أو مباحا كطلب المعاش والنجارات ، فأما المصية فلا مجوز الدفع اليه فيها لانه اعانة عليها وتسبب اليها فهو كفعلها فان وسيلة الشيء جارية

أقرع يبهها وسلمت الى من تقم له القرعة وقال الشافعي يتحالفان وبوقف الشيء يبهما حتى بصطلحا وهذا قول أبن أبي ليلى لانه لايملم المالك منهما والشافعي قول آخر أنها تقسم بينهما كما لو أقربها لهما وهذا الذي حكاء أن المنافذ عن أن المديليل وهو قول الميحنيفة وصاحبيه فيا حكي عنهم قالوا ويضمن للودع لصفها لكل واحد منهما لانه فوت مااستودع مجهله

مجراه ، وأن كان السفر فلنزهة نفيه وجهان (أحدهما) يدفع اليه لانه غير معصية (والثاني) لايدفع اليه لانه لاحاجة به الى هذا السفر. ويقوى عندي انه لايجوز ألدفع للسفر الى غير بلده لانه لو جاز ذلك لجاز للمنشىء السفر من بلده ولان هذا السفر أن كان لجباد فهو بأخذ له من سهم سبيل الله وأن كان حجا فغيره أهم منه عواذا المبجز الدفع في هذين نفي غيرهما أولى واعا ورد الشرع بالدفع اليه المرجوع الى بلده لانه أمر تدعر حاجته اليه ولا غنى به عنه فلا يجرز الحاق غير. به لانه ليسفي. مناه فلايجوز قياسه عايه ولانص فيه فلايثبت جوازه لعدم النص والقياس

(فصل) وإذا ادعى الرجل انهابن سبيل ولم يعرف ذلك لم يقبل إلا ببينة ،وان ادعى الجاجة ولم يكن عرف له مال في مكانه الذي هو يه قبل قول من غير ببنة لان الاصل عدمه معه وان عرف له مأل في مكانه لم تقبل دعواه الفقر الا ببينة كالو ادعى إنسان المسكنة

(فصل) وجملة من يأخذ مع الغني خيسة: العامل والمؤلف قلبه والفازي والفارم لاصلاح ذات البين وأبن السبيل اقدي 4 اليسار في بلده . وخمسة لا يعطون الا مع الحاجة :الفقير والمسكين والمكاتب والفادم لمصلحة نفسه في مباح و إن السبيل . وأر بعة يأخذون أخذاً مستقراً لا يلزمهم رد شي عال :الفقير والمسكين والعامل والمؤاف ، وأربعة بأخذون أخذاً غير مستقر : المكانب والفارم والفازي وابن السبيل (فصل) ومن سافر لمعصية فأراد الرجوع الى بلده لم يدفع اليه مالم يتب قان تاب احتمل جواز الدفع اليه لان رجوعه ليس بمصية فاشبه رجوع غيره بل ربما كان رجوعه الى بلد. تركا للمعصية واقلاعاً عنها كالعاق يربد الرجوع الى أبويه والغار من غربمه أو امرأنه يريد الرجوع اليهما ويحتمل أن لا يدفع اليه لان سبب ذلك المصية نأشبه الغارم في المصية

﴿ مسئلة ﴾ قال (وليس عليه أن يعطى لـ كل هؤلاء الاصناف وانكانوا موجودين إنما عليه أن لا بجاوزه)

وذك لأن الآية أعا سيقت لبيان من يجوز الصرف اليه لا لا بجاب المرف الى الجيم بدليل أنه لا يجب تمسيم كل صنف بها . وقد ذكر الله تعالى في آية أخرى صرفها الى صنف واحد فقال صبحانه (ان تبدُّوا الصدقات ننصاهي ، وان تخنوها وتؤنُّوها الفقرا. فهو خير لـــكم) وقال النبي وَيُطْلِينَهُ لَمُعَاذَ حَيْنَ بِهُ إِلَى الْمِن وأعلمهم أزعليهم صدقة تؤخذ من أغنيا ثهم فمردقي فقرائهم، متفق طيه الله يذكر في الآية ولا في الخبر الاصنفا واحداً وقال النبي ﷺ لقبيصة حين تحمل حالة وأقم

ولنا أنهما تُساويا في الحق فيا ليس بايديهما فوجب ان يقرع بينهما كالمبدين اذا اعتقهما في مرضه فلم يخرج من الثلث الا احدهما اوكما لو أراد السفر باحدى نسائه،وقول ابي حنيفة لايضح فان (المغنى والشرح الكير) (الجزء السام) (£Y)

(فسل) وبستحب تقديها على ما أمكن من الاصناف ليخرج من الحلاف وتعميم من أمكن من كل صنف قان كان التولي لتفريقها الساعي استحب إحساء أهل السهان من همله حتى يكون فراغه من قبض الصدقات بعد تناهي أسائهم وأنسابهم وحاجاتهم وقدر كفاياتهم لتكون تفرقته عقيب جمع الصدقة عويبدا باعطاء العامل لانه بأخذه على طريق المعاوضة فسكان استحقاقه أقوى والذلك إذا عجزت الصدنة عن أجره تمم له من ببت المال ولان ما يأخذه أجرا وقد قال النبي والمالية واعطوا الاجير أجره قبل أن يجف عرقه » ثم بلاهم قالاهم وأهمهم أشد حاجة ، قان كانت الصدقة تني محاجة بعجم أعطي كل إنسان منهم قدر مايدفع به حاجته عليه الفقير ما يغنيه وهو ما تحصل له به الكفاية في عامه ذاك له والميان والمرق ففيه وايتان احداها في عامه ذاك له والميانة والنائية لا يزيد على خمسين درها أو قيمتها من الذهب إلا أن يكون له عبال فيدفع اليه ما يوفي به غرمه وإلى المكاتب لكل واحد منهم خمسين درهما ويدفع إلى العامل قدراً جره وإلى الغارم ما يقضي به غرمه وإلى المكاتب ما يوفي به كتابته والفازي يعطى ما يحتاج اليه لمؤنة غزوه ، وابن السبيل ما يباغه إلى بلده وان نقصت ما يوفي به كتابته والفازي يعطى ما يحتاج اليه لمؤنة غزوه ، وابن السبيل ما يباغه إلى بلده وان نقصت

المين لم تتلف ولو تلف بنير تفريط منه فلا ضان عليه وليس في جهله تفريط أذ ليس في وسعه أن لاينسي ولا يجهل.

الصدقة عن كفايتهم فرق فيهم على حسب مايرى، ويستحب أن لاينقص من كل صنف عن أقل من ثلاثة لانهم أقل الجم ألا العامل قانه يكون واحداً ، وإن فضلت الصدقة عن كفايتهم نقل الفاضل الى أقرب البلاد اليه ، وإن كان المتولي لنفريقها ربها فيستحب أن يبدأ بأهاها من أهله ويفرقها في الاهم فالأهم وهو من اشتدت حاجته وقرب منه نسبه وبعطي من أمكنه

(فصل) وإن اجتمع في واحد سببان يجوز الاخذ بكل واحد منها منفرداً كالفقيرالنادم أعطي بهما جيما فيعطي مايقضي غرمه ثم يعطى مايغنيه لان الشخص الذي فيه المعنيان كشخصين وجد في كل واحد منها أحد المعنيين فيستحق بهما كالميراث لابنءم هو زوج أو أخرن أم ولو أوصى لفرابته وقلفقراء استحق القريب الفقير سهمين

﴿مسئلة﴾ قال (ولا يعطي من الصدقة لبني هاشم)

ولا لموالبهم ولا الوائدين وإن علوا ولا الواد وإن سفل ولا الزوج ولا الزوجة ولا لمن تلزما مؤنته ولا المحافر ولا لمماولت الا أن يكونوا من العاماين عليها فيعطون محق ما هملوا ولا الذي وهوا الحيمات خسين درها أو قيمتها من الذهب . همذه المسائل قد تكررت وذكرنا شرحها في باب الزكاة بما أغنى عن اعادته ههنا

﴿ مِسْئَلَةً ﴾ قال (واذا تولى الرجل اخراج زكانه سقط الماملون)

وذلك لان العامل أنما يأخذ أجر همالته فاذا أخرج الرجل زكاة نفسه لم يكن ثم عامل عليها ولا · من يستحق أجراً فيسقط سهمه والله أعلم

(فصل في جوائز السلطان)

كان الامام أبو عبد الله رحة الله عليه يتورع عنها رعنع بنيه وهمهن أخذها وهجرهم حين قبلوها وسد الابواب بينه وبينهم حين أخذوها ولم يكن يأكل من بيوتهم شيئا ولا ينتفع بشي. يصنع عندهم وأمرهم بالصدقة بما أخذوه ، وأبما فعل ذلك لان أموالهم تختلط بما يأخذونه من الحرام من الفالم وغيره فيصير شبهة وقد قال النبي عين لا الملال بين والحرام بين » وبين ذلك أمور مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس فمن انتى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ، ومن واقع الشبهات أوشك أن يقع في الحرام

ومسئلة ﴾ (وان اودعه اتنان مكيلا أو موزونا فطلب احدها نصيبه سلمه اليه) لان قسمته مكنة بنير غبن ولاضرراختاره أبو الخطاب وفيه وجه آخرا نه لا يجوز في غيبة الشريك الأأن يحكم بها حاكم قاله القاضي ومسئلة ﴾ (وان غصبت الوديمة فهل للمودع المطالبة بها لانه

كالراتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه وقال النبي وَلَيَّالِيَّةِ « دع مابريبك الى مالا بريبك » واحتج أحد بأن جماعة من الصحابة تنزهوا عن مال السلطان ، منهم حديفة وأبو عبيدة ومعاذ وأبو هربرة وابن عمر دولم بر أبو عبيد الله ذلك حراما فانه سئل فقيل له مال السلطان حرام ؛ فقال لا، وأحب إلى أن يتنزه عنه ، وفي دراية قال ليس أحد عن المسلمين الاوله في هذه الدرام حق فكيف أقول انها سحت وقد كان الحسن والحسين وعبد الله من جعفر وكثير من الصحابة يقبلون جوائز معاوية

وروي عن على رضي الله عنه أنه قال لاباس بجوائز الملطان ما بطيح من الحلال أكثر بما يعطيكم من الحرام، وقال لانسال السلطان شيئا فان أعطك فحذ فان مافي بيت المال من الحلال أكثر بما فيه من الحرام، وقال لانسال السلطان شيئا فان أعطك فحذ فان مافي بيت المال من الحلال أكثر بما فيه من الحرام وروى عمر بن شية البحتري في كتاب القضاء أن الحسن وابن سيرين والشعبي دخلوا على عمر ابن هبيرة فأمر لكل واحد منهم بألف درهم ألف درهم وأمر الحسن بألفي درهم فقبض الحسن جائزته وأبي ابن سيرين أن يقبض فقال لابن سيرين مالك لانقبض قال حتى يعم الناس فقال الحسن الله أن يرد على ردائي كنت أقول لاأقبسل المه في عن قرد على ابن سيرين رداءه كنت أحب أن تكون أفقه بما أنتها بن سيرين ولا نجوائز السلطان لما وجه في الاباحة والتحليل فان له جهات كثيرة من الني والصدقة وغيرهما

(فصل) قل أحد - واثر السلطان أحب إلي من الصدقة يعني أن الصدقة أوساخ الناس صين عنها النبي عَلَيْظَيْقِ وآله لدناء بها ولم يصانوا عن جوائز السلطان ، وسئل أحد عن عامل السلطان فر يح أننا وآخر اجازه السلطان بأنف أبهما أحب اليك ? قال الجائزة وذلك لان الذي يربح عليه أنفا لا يربح الله بنوع من التدليس والغبن الفاحش والجائزة عطاء من الامام برضاه لا تدليس فيها ولا غبن ، وقال أحمد اذا كان بينك وبين السلطان رجل يعني فهو أحب إلي من أخذه منه وذلك لان الوسائط كلا كثرت قربت الى الحل لانها مع البعد تتبدل وتحصل فيها أسباب مبيحة والمه أعلم

مأمور بحفظها وذلك من حفظها (والثاني) ليس له ذلك لأنه لم يؤمر به ولاضمان على المودع سواه أخذت من يده قهرا أو اكره على تسليمها فسلمها بنفسه لان الاكراه عذر له يبييح دفعها فلم يضمها كالو أخذت من يده قهرا والله سبحانه وتعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيق إلا بالله عليه توكلت ﴿ كتاب النـكاح ﴾

النكاح في التسرح هو عقد التزويج فعند اطلاق لفظه ينصرف اليه مالم يصرف عنه دليل ، وقال القاضي الاشبه بأصانا أنه حقيقة في العقد والوط، جيما لتولنا بتحريم موطوة الاب من غير تزويج للدخوله في قوله تعالى (ولا تنكعوا مانكح آباؤكم من النساء) وقبل بل هو حقيقة في الوط، مجاز في المقد تقول العرب انكحنا الفرى فسترى أي اضربنا فحل حرالوحش أمه فسترى ما يتولد منها يضرب مثلا للامر يجتمعون عليه ثم يتفرقون عنه ، وقال الشاعر

ومن أيم قد أنكحتنا رماحنا وأخرى على خال وعم تلهف

والصحيح ماقلنا لان الاشهر استمال لنظة النكاح بازا. العقد في الـكتاب والسنة و لسان أهل العرف، وقد قبل ليس في الكتاب لفظ نكاح بعنى الوط، الاقوله (حتى تنكح زوجا غيره) ولانه يصح نفيه عن الوط، فيقال هذا سفاح وايس بنكاح وبروى عن النبي ويتالي آنه قال « ولدت من نكاح لامن سفاح » ويقال عن السرية ليست بزوجة ولا منكوحة، ولان النكاح أحد المفظين المذين ينعقد بها عقد النكاح فكان حقيقة فيه كالمفظ الآخر وماذ كره القاضى يفضي الى كون المفظمشركا وهوعلى خلاف الاصل وماذ كره الآخرون يدل على الاستمال في الجلة والاستعمال فيما قلنا أكثر وأشهر ، ثم لوقدر كونه مجازا في العقد المكان أمها عرفيا يجب صرف المفظ عند الاطلاق اليه لشهرته كسائر الاسهاء العرفية

(كتابالنكاح)

التكاح في الشرع عقد الزوج فند اطلاق لفظه ينصرف اليه ما لم يصرفه عنه دليل وقال الفاضي الاشبه بأصلنا أنه حقيقة في المقد والوطء جيماً لقولنا بتحريم موطوأة الاب من غير تزويج استدلالا بقوله تمالى (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء) وقيل بل هو حقيقة في الوطء بجازفي المقد تقول المعرب أنكحنا الفرى فسترى أي اضربنا فحل حمر الوحش امه فسترى ما يتولد منها يضرب مثلا للام مجتمعون عليه ثم يتفرقون عنه قال الشاعر :

ومن أيم قد انكحتنا رماحها وأخرى على خال وعم تلهف

قال شيخنا والصحيح ما قلنا لان الاشهر استمال لفظة النكاح بازاء العقد في الـكتابوالسنةولسان أهل المرف وقد قيل ليس في الكتاب لفظة نكاح بمنى الوطء الا قوله (حتى تنكح زوجاً غيره) ولانه

(فصل) والاصل في مشروعية النكاح الـكتاب والسنة والاجماع أما السكتاب فتول الله تعالى (فانكجوا) ما طاب لـكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) الا ية وقوله (وأنكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم واماثكم) وأما السنة فقول النبي مَثَيَّاتِهُ ﴿ وَالْعَشْرِ الشَّبَابِ مِن استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض البصر وأحصن النوج، ومن لم يستطع فليصم فان الصوم له وجاء ، متفق عُلِهِ فِي آي وَأَخْبَارَ سَوَى ذَلِكَ كَثَيْرَةً ، وأَجْمَ الْسَلَّمُونَ عَلَى أَنْ النَّكَاحَ مُشروع ، وأختلف أصحابنا في رجوبه فالمشهور في المذهب أنه ليس بواجب الا أن مخاف أحد على نفسه الوقو ع في محظور بمركه فيازمه اعناف نفسه ، وهمذا قول عامة الفقها. ، وقال أبو بكر بن عبدالعزيز هو وأجب وحكاه عن أحمد وحكي عن داود أنه بجب في العمر مرة واحدة للآية والخير

ولنا أن الله تعالى حين أمر به علقه على الاستطابة بقوله (قا نكحوا ماطاب لسكم من النساء) والواجب لايتف على الاستطابة وقال (شنى وثلاث ورباع) ولا يجب ذلك بالاتفاق فيدل على أن المراد بالامر الندب وكذلك الخبر يحمل على الندب أو على من بخشى على نفسه الوقوع في الحذور بترك النكاح قال القاضي وعلى هذا يحمل كلام احمد وأبي بكر في إيجاب النكاح

(فصل) والناس في النكاح على ثلاثة أضرب: منهم من يخاف على نفسه الوقوع في المنظور ان رك النكاح فهذا يجب عليه النكاح في قول عامة الفقها. لانه يلزمه اعفاف نفسه وصوبها عن الحرام وطريقه النكاح (الثاني) من يستحب له وهو من لهشهوة يأمن معها الوقوع في محظور فهذا الاشتغال به أولى من التخلي لنوافل العبادة وهو قول أصحاب الرأي وهو ظاهر قول الصحابة رضي الله عنهم

يصح نفيه عن الوطء لانه يقال هذا سفاح وليس بنكاح وروي عن النبي عَلَيْكِيَّةٍ أنه قال ﴿ ولدت من نكاح لا من سفاح » ويقال عن السرية ليست بزوجة ولا منكوحة ولان النكاح أحد اللفظين اللذين يْسَقَد بِهَا عَقَد النَّكَاحِ فَكَانَ حَقَيْقَةً فَيْهَ كَالْفُظُ الْآخْرِ وَمَا ذَكْرُهُ الْقَاضَى يَفْضَى الى كُونَ اللَّفْظُ مَشْتَرَكَا وهو على خلاف الاصل وما ذكره الآخرون يدل على الاستمال في الجلة والاستمال فيما قلنا أكثرُ وأشهر ثم لو قدر كونه مجازاً في المقد لكان اسها عرفياً يجب صرف اللفظ اليه عند الاطلاق الشهرته كسائر الاساء العرفيــة

(فصل) والاصل في مشروعيته الـكتاب والسنة والاجماع أما الـكتاب فقوله تمالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وقوله (وأنكحوا الأيامي منكم والصالحين من عبادكم) وأما السنة فقول النبي صلى الله عليه وسلم « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج. ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء ﴾ متفق عليه وقال عليه السلام ﴿ انْيَ أَنْزُوجِ النَّسَاء فن رغب عن سنتي فليس مني ﴾ وقال سعد رد رسول الله صلى الله عليـ 4 وسلم على عبَّان بن مظعون النبتل ولو أذن له لاختصينا متفق عليه والنبتل ترك النكاح . وأجم المسلمون على أن النكاح مشروع وفعلهم . قال ابن مسعود لولم يبق من أجلي الا عشرة أبام وأعلم اني أموت في آخرها يوما ولي طول النكاح فيهن تنزوجت مخافة الفتنة .

وقال ابن عباس السعيد بن جبير : تزوج فان خبر هذه الامة أكثرها نسا. وقال ابراهيم ن المسرة قال ابن عباس السعيد بن جبير : تزوج فان خبر هذه الامة أكثرها نسا. وقال الاعجز أو فجور . قال لي طاوس لتنكحن أو لا قولن لك ما فال حمر لا بي الزوائد ما عنمك عن النكاح الاعجز أو فجور . قال أحمد في رواية المروذي ليست العزبة من أمر الاسلام في شيء وقال من دعاك الى غير الاسلام ولو تزوج بشر كان قد تم أمره

وقال الشافي التخلي لعبادة الله تمالى أفضل لان الله تعالى مدح يحيى عليه السلام بقوله (وسيداً وحصورا) والحصور الذي لا يأي النساء فلو كان النكاح أفضل لما مدح بتركد. وقال تعالى (زين الناس حب الشهوات من النساء والبنين) وهذا في معرض الذم. ولانه عقد معاوضة فكان الاشتغال بالعبادة أفضل منه كالمبع

ولنا ما تقدم من أمر الله تعالى به ورسوله رحثها عليه ، وقال وَيَطْلِقُو ﴿ ولكني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأثرج النساء فمن رغب عن سنني فليس مني » وقال سعد لند رد النبي وَيَطْلِقُو على عيان بن مظمون النبتل ولو أحله له لاختصينا . متفق عليها . وعن أنس قال كان النبي وَيُطْلِقُو يأمرنا بالباءة وبنهى عن النبتل مهيا شديداً ويقول ﴿ تروجوا الودود الولود قاني مكار بكم الايم يوم القيامة » رواه سعيد . وهذا حث على النكاح شديد ووعيد على تركه يقربه الى الوجوب والتخليمنه الى التحريم ، ولو كان النخلي أفضل لانعكس الامر ، ولان النبي وَيُطْلِقُونُ نروج وبالغ في العدد وفعل ذلك

[﴿]مسئلة﴾ (والشكاح سنة لماذكرنا من أدلة الكتاب والسنة وأدناها الاستحباب)

[﴿] مسئلة ﴾ (والاشتغال به أفضل من انتخلي لنوافل العبادة الا أن يخاف على نفسه مواقعة المحظور بتركه فيجب)

الناس في الذكاح على ثلاثة أضرب (أحدها) من مخاف على نفسه مو اقعة المحظور ان ترك الثانكاح فهذا يجب عليه في قول عامة الفقها ه لا نه ينزمه اعفاف نفسه وصرفها عن الحرام وطريقه النكاح (الثاني) من يستحب له وهو من له شهوة يأمن معها الوقوع في محظور فهذا الاشتفال به أفضل من التخلي لنوافل البادة وهو قول أصحاب الرأي وظاهر أقوال الصحابة رضي الله عهم وفعلهم قال ابن مسعود لو لم يبق من أجلي الاعتمرة أيام وأعم أني أموت في آخرها يوماً لي فيهن طول النكاح لتزوجت محافة الغننة ، قال ابن عباس لسعيد بن جبير تزوج فان خيرهذه الامة أكثرها نساه ، وقال ابراهيم بن ميسرة قال لي طاوس التكحن أولا قولن لك ما قال عمر لا بي الزوائد ما ينعك عن النكاح الا عجز أو فجور قال أحمد في رواية المروذي ليست العزبة من أمر الاسلام في شيء ومن دعا الى غير المزوج فقد دعا الى غير الاسلام ولو تزوج بشركان قد تم أمره ، وقال الشافي التخلي لمبادة الله أفضل لان الله تعالى مدح

أصحابه ولا يشتغل النبي وأصحابه إلا بالافضل ولا تجتم الصحابة على ترك الافضل والاشتغال بالادنى. ومن العجب أن من يغضل التذلي لم يغمله فكف اجتمعوا على النكاح في فعله وخالفوه في فضله فما كان فيهم من يتبع الافضل عنده وبعمل بالادنى، ولان مصالح النكاح أكثر قانه يشتمل على تحصين الحدين وإحرازه وتحصين المرأة وحفظها والقيام بها وإيجاد النسل وتكثير الامة وتحقيق مباءاة النبي وغير ذك من المصائح الراجح أحدها على نفل العبادة بمجموعها أولى

وقد روينا في اخبار المتقدمين ان قوما ذكروا لنبي لهم فضل عابد لهم فقال أما انه لتارك لشيء من المسنة فبلغ الصابد فأتى النبي ف أله عن ذلك فقال انك ثركت النزويج نقال يانبي الله وما هو إلا هذا فلما رأى النبي احتقاره الذك قال أرأيت لو ترك الناس كلهم المزريج من كان يقوم بالجهاد وينفي العدو ويقوم بغرائض الله وحدوده? وأما ماذكر عن يحبى فهو شرعه وشرعنا وارد بخلافه فهو أولى . والبيع لا يشتمل على مصالح النكاح ولا يقاربها

(القسم الثالث) من لاشهوة أن إما لانه لم يخلق له شهوة كالهنين أو كانت له شهوة فذهبت بكبر أو مرض ونحوه فنيه وجهان (أحدهما) يستحب له النكاح لعموم مادكرنا (والثاني) التخليله أفضل لانه لا يحصل مصالح النكاح وبمنع ذوحته من التحصين بغيره ويضر بها بحبسها على نفسه وبعرض نفسه لواجبات وحقرق لعله لايتمكن من القيام بها ويشتغل عن العلم و"عبادة بما لاقائدة فيه. والاخبار تعمل على من له شهوة لما فيها من القرائن الله لة عليها. وظاهر كلام أحمد أنه لا فرق بين القادر على الانفاق والعاجزعنه وقال ويذني الرجل أن يتزوج قان كان عنده ماينفق أنفق وأن لم يكن عنده صبر

يحيى عليه السلام بقوله تعالى (وسيداً وحصوراً) والحصور الذي لا يأتي النساء فلوكان النكاح أفضل لما مدح بتركه وقال تعالى (زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين) وهذا في معرض الذم ولانه عدد معاوضة فكان الاشتغال بالعبادة أفضل منه كالبيع

ولنا ما تقدم من أمر الله ورسوله به وحثهما عليه وقوله عليه الصلاة والسلام « لكنى أصوم وأنطر وأنزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني » وقول سعد: لقد رد النبي صلى الله عليه وسلم على عبان بن مظمون النبتل ولو أحله له لاختصينا منفق عليها وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالباءة وينهى عن النبتل نهياً شديداً ويقول « نزوجوا الودود الولود فاني مكاثر بكم الايم يوم القياءة » رواه سعيد وهذا حث على النكاح شديد ووعيد على تركه يقر به الى الوجوب والنخلى منه إلى التحريم، ولو كان النخلى افضل لانمكست الاحكام ولان انبي صلى الله عليه وسلم والمناب في المعدد و فعل ذلك اصحابه ولا يشتغل النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه الافضل ولا يجتمع الصحابة على ترك الافضل والاشتغال بالادنى، ومن المحب ان من يفضل التخلى لم يفعله فكيف اجمواعلى النكاح في فعله وخالفوا في فضله فا كان فيهم من يتبع الافضل عنده ويعمل لم يفعله فكيف اجمواعلى النكاح في فعله وخالفوا في فضله فا كان فيهم من يتبع الافضل عنده ويعمل

ولو تزوج بشر كان قد تم أمره واحتج بأن النبي مَيَطَالِنَةٍ كان يصبح وما عنده شيء ويمسي وما عنده شيء وأن النبي مُتَطَالِيَّةِ زُوحٍ رجلًا لم يقدر الاعلى خانم حديد ولا وجد الا ازاره ولم يكن له ردا. . أخرجه البخاري : قال أحمد في رجل قليل الكسب يضمف قلبه عن العيال: الله يرزقهم، العزويج أحصن له ربما أنى عليه وقت لا يلك قلبه فيه . وهذا في حق من يكنه التزويج فأما من لا يكنه فقد قال الله تعالى (وايستعنف الدُّين لايجدون تكاحا حتى يغنيهم الله من فضله)

(مسئلة) قال (ولا نكاح إلا بولي وشاهدين من المسلمين)

في هذه المسئلة أربعة فصول (أحدها) إن النكاح لايصح الا بولي ولا نملك المرأة تزويج نفسها ولاغيرها ولا توكيلغيز وليها فيتزويجها فانفعلت لمبصح النكاحروي هذاعن عمر وعليواين مسعود وأبن عباس وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم والهيه ذهب سمعيد بن المسيب والحسن وحربن عبدالعزيز وجابر بن زيد وا ثرري وابن أبي اليلي وابن شبرمة وابن المبارك وعبيدالله العنبري والشانعي واسحاق وأيرعبيد . وروي عن ابن سيرين والقاسم بن محد والحسن بن صالح وأبي مألح وأبي يوسف لايجوزلما ذقك بفير إذن الولى ثان فعلت كاز موتوفا على اجازته

وقال أبوحنيفة لما أن تزوج نف ها وغيرها وتوكل في النكاح لان الله تمالى قال [ولا تعضلوهن أز بنكحن أزواجهن] أضاف النكاح اليهن ونهي عن منعهن منه ولانه خالص حقها وهي من أهل

بالاولى ولان مصالح النكاح أكثر فانه يشتمل على تحصين الدين واحرازه وتحصين المرأة وحفظها والقيام بها وايجاد النسل وتكثير الامة وتحقيق مباهاة النبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من المصالح الراجح احدها على نقل العبادة فمجموعها اولى وقد روينافي اخبار المتقدمين أن قوما ذكروا لتبي لهم فضل عابد لهم فقال اما انه لتارك لشيء من السنة فبلغ العابد فأنى فسأله عن ذلك فقال إنك تمركت الَّبَرُوبِيج فقال ياني الله وما هو الاحذا ? فلمارأي النبي احتقاره لذلك قال أرأيت لو ترك الناس كلهم التزويج من كان يقوم بالجهاد وينفي العدو أويقوم بفرائش الله وحدوده وأما ماذكر عن يحيى فهو شرعه وشرعنا بخلافه فهو اولى والبيع لايشتمل على مصالح النكاحولايقاريها (القسمالثالث)من لاشهوته أما لانه لاشهوة له كالمنين او ذهبت شهوته لمرض أوكبر ونحوه ففيه وجهان (احدهما) يستحب لهالتكاح لما ذكرنا (والثاني)التخلي له افضلفانه لابحصل مصالح التكاح ويمنع زوجته من التحصين بغير مويضربها بحبسها عن نفسه ويمرض نفسه لواجبات وحقوق ولعله لايقوم بها ويشتغل عن العلم والعبادة عا لاقائدة فيه والاخبار تحمل على من له شهوة لمافيها من الفرائن الدالة عليها

(فصل) وظاهر كلَّام احد أنه لافرق بين القادر على ألا نفاق والماجزعة فانه قال ينبغي للرجل (الجزء السابع) **(27)** (المغنى والثبرح الكبير) المباشرة فصح منها كبيع أمنها ولانها إذا ملكت يبعأمنها وهوتصرف فيرقبنهاو سأثرمنافعهافني النكاح الذي هو عقد على بعض منافعها أولى

ولنا أن النبي وَلِيُلِيَّةُ قال ﴿ لانكاح الا بولي ﴾ روته عائشة ِ ابوموسى وابن عباس ، قال المروذي سألت احمد ويحمى عن حديث ولانكاح الا ولي ، فقالا صحيح

وروي عن عائشة عن الذي وليلي أنه قال « الما المرأة نكحت نفسها بغير اذن وايها فنكاحها باطل باطل باطل فان أصابها فلها المهر عا استحل من فرجها فان اشتجروا فالسلطان ولي من لاولي له ورواه الامام احمد وابو داود وغيرها فان قيل فان الزهري رواه وقد أنكره ، قال ابن خديج سألت الزهري عنه فلم يعرفه قلناله لم يقل هذا عن ابن خديج غير ابن علية كذاك قال الامام أحمد ويحيي ولو ثبت هذا لم يكن حجة لانه قد نقله ثفاة عنه فلو نسيه الزهري لم يضره لان النسيان لم يعصم منه أنسان . قال الذي ويتلي « نسى آدم فنسيت ذريته » ولانها مولى عليها في المكاح فلا تليه كالصغيرة وأما الآية فان عضاما الامتناء من تزويجها وهذا يدل على أن نكاحها الى الولي وبدل عليه أنهانزات في شأن معقل بن يسار حين امتنام من نزويج أخته فدعاه الذي ويتلي فزوجها وأضافه البها لانها محل في شأن معقل بن يسار حين امتنام من نزويج أحده وعن احمد لها تزويج أحده عد بنالمسن في النكاح فيخرج منه أن لها تزويج أحده وعن احمد لها تزويج أحده بعد بن المسن في النكاح فيخرج منه أن لها تزويج أحده وعن احمد لها تزويج أحده بعد بن المسن في النكاح فيخرج منه أن لها تزويج نفسها باذن وابها وترويج غيرها بالوكالة وهومذهب محد بن المسن في النكاح فيخرج منه أن لها تزويج نفسها باذن وابها وترويج غيرها بالوكالة وهومذهب محد بن المسن في النكاح فيخرج منه أن لها تزويج نفسها باذن وابها وترويج غيرها بالوكالة وهومذهب محد بن المسن في النكاح فيخرج منه أن لها تزويج نفسها باذن وابها وترويج غيرها بالوكالة وحومذهب عد بن المسن

ان يتزوج فان كان عده ما ينفق انفق وان لم يكن عده صبر ولوتزوج بشركان قد تم امره واحتج بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبح وما عندهم شيء ويمسي وما عندهم شيء ولان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبح وما عندهم شيء ويمسي وما عندهم شيء ولان النبي صلى الله عليه والمحد ولا وجد الا ازاره ولم يكن له رداء اخرجه البخاري قال احمد فيرجل قليل السكسب يضعف قابه عن العيال الله يرزقهم، النزويج احصن له ربما اتى عليه وقت لا يمكن قلبه المسبوهذا في حق من يمكنه النزويج قلما من لا يمكنه فقد قال الله تمالى (وليستعفف الذين لا يجدون تكاحاً حتى ينهم الله من فضله)

﴿ مسئلة ﴾ (وعن احمد أن النكاع وأجب على الأطلاق) اختاره أبو بكر عبد المزيز وحكاه من احمد وحكي عن أحمد أنه يجب في العمر مرة للآية والخبر والمشهور في المذهب أنه ليس بواجب الاأن يخاف على قسه الوقوع في محظور بتركه فيلزمه أعفاف نفسه وهو قول أكثر النقهاء لان الله تعالى حين أمر به علقه على الاستطابة بقوله (فانكحوا ماطاب لهم من النساء) والواجب لا يقف على الاستطابة (وقال مثني وثلاث ورباع) ولا يجب ذلك بالاتفاق فدل على أن المراد بالامر الندب وكذلك الخبر يحمل على الندب أو على من يخشى على نفسه الوقوع في المحظور بترك النكاح قال القاضي وعلى هذا يحمل كلام احد وابي بكر في الجاب النكاح واقة أمير

وليها فنكاحها باطل » فمفهومه صحته باذنه ، ولان المرأة انها منعت الاستقلال بالنكاح لقصور عقلها فلا يؤمن انخداعها ووقوعه منها على وجه المفسدة وهذا مأمون فيما اذا أذن فيه وليها والصحبح الاول لعموم قوله « لانكاح الا بولي » وهذا يقدم على دليل الحماب والتخصيص فهنا خرج مخرج الفالب فان الفالب أنها لا تزوج نفسها الا بغير اذن وابها والعلة في منعها صيانتها عن مباشرة ما يشعر بوقاحتها ورعونتها وميلها الى الرجال وذلك ينافي حال أهل الصيانة والمرورة والله أعلم

(نصل) فان حكم بصحة هذا الهقد حاكم أو كان المتولى لهقد حاكا لم بجز نقضه وكذاك سائر الانكحة الفاسدة ، وخرج النانى في هذا وجها خاصة أنه بنقض، وهو قول الاصطخري من أصحاب الشاني لا به خالف نصا والاول أولى ، لانها مسئلة مختلف فيها وبسوغ فيها الاجتهاد فلم بجز نقض الشاني لا به خالف نصا والاول أولى ، لانها مسئلة مختلف فيها وبسوغ فيها الاجتهاد فلم بجز نقض ألحكم كا لو حكم بالشفعة المجار وهذا النص متأول وفي صحته كلام وقد عارضه ظواهر (الفصل الثاني) أن النسكاح لا ينعقد إلا بشاهدين ، هذا المشهور عن احسد ، وروي ذاك عن عمر وعلى وهو قول أبن عباس وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد والحسن والنخبي وقتادة والثوري والاوزاعي والشافي وأصحاب الرأي . وعن احد أنه يصح بذير شهود وفعله ابن عمر والحسن بن علي وابن الزبير وسالم وحزة ابنا ابن عمر ، وبه قال عبدالله بن ادريس وعبدالرحن بن مهدي ويزيد بن هارون والمنبري وأبو ثور وابن المنذر وهو قول الزهرى ومالك إذا أعلنوه .

قال ابن المنذر لا يُدّبت في الشاهدين في النـكاح خبر ، وقال ابن عبد البر قد روي عن النبي وَ لِلنَّانُ وَ لَا أَن وَ اللَّهُ وَ لَا نـكاح إلا برلي وشاهدين عداين ، من حديث بن عباس وأبي هريرة وابن هم إلا أن في نقله ذلك ضعيفا فلم أذ كره

﴿ مسئلة ﴾ (ويستحب تخبر ذات الدين الولودالبكر الحسيبة الاجبية)

لقول الذي ويتاليخ تنكع المرأة لما لها ولحسها ولجالها ولديها فاظفر بذات الدين تربت يداك متفق عايمه والاولى الالزيد على امرأة واحدة ذكره في الحرر لقول الله تعالى (فان خفم ألا تعدلوا فواحدة) ولقوله سبحاله (ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصم) ومختار الولود لما روى أنس قال كان رسول الله صلى الله عايم وسلم يقول تروجوا الولود الودود فأني مكاثر بكم الامم يوم القيامة رواه سعب وروى معقل بن يسار قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أني أصبت امر أة ذات حسب ومنصب الا أنها لا تلد افأ تروجها ? فنهاه تم اناه اثنانية فنهاه ثم اناه الثالثة فقال «تروجوا الولود الودود فاني مكاثر بكم» رواه النسائي وعن على بن الحسين ان النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم «أثر وجت ياجابر ؟ اولادهن فان في ارحامهن البركة » قال ويختار البكر لقول النبي صلى الله عليه وسلم «أثر وجت ياجابر ؟ قال قلت نم قال «بكر آثم ثيبا» قال قلت بل ثيبا قال «فهلا بكر انلاعها وتلاعبك » متفق عليه وعن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم والرضى باليسر » عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ومن عاليسر » والنبي صلى الله عليه وسلم قال ومن عاله عليه وعن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ومن عاله عليه والمناه والرضى باليسر » عن النبي صلى الله عليه والما الله عليه وسلم والله عليه وسلم والله عليه وسلم الله عليه وسلم الله عليه وسلم والله عليه وسلم والنبي عليه والمناه عليه وسلم والله عليه وسلم والله عليه وسلم الله عليه وسلم والله عليه وسلم والله عليه وسلم الله عليه وسلم والله عليه وسلم والله قال والمناه عليه وسلم والله عليه وسلم والروب والموافقة و

قال ابن المنذر: وقد أعنق النبي وَلِيَالِيَّةِ صفية ابنة حي فتزوجها بغير شهود . قال أنس ابن مالك رضي الله عنه : إشترى رسول الله وَلِيَّالِيَّةِ جارية بسبعة قروش ، فقال الناس ماندري أنزوجها رسول الله وَلَمْ الله عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَقَال رسول الله وَلِمُ عَلَيْهُ عَلَما أَنْ أَرَاد أَنْ يُركب حجبها فعلموا أنه تزوجها متفق عليه عقال وستدلوا على تزويجها بالحجاب ، وقال يزيد بن هارون : أمر الله نعالى بالاشهاد في البيع دون النكاح فاشترط أصحاب الرأي الشهادة النكاح ولم يشترطوها البيع ، ووجه الاولى أنه قد روي عن النبي وَلِيُلِيَّةُ أنه قال : « لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل » رواه الحلال باسناده

وروى الدارقطني عن عائشة عن النبي وَلِيَظِيَّةُ أَنه قال لا بدفيالنـكاح من أربعة : الولي، الزوج والشاهدان ولانه يتعلق به حق غير المتعاقدين وهو الولد فاشترطت الشهادة فيه لئلا بجحـده أبوه فيضيع نسبه مخلاف البيم فأما نكاح النبي وَلِيَظِيَّةُ بغير ولي وغير شهود فمن خصائصه في النـكاح فلا يلحق به غيره .

(الفصل الثالث) أنه لا ينعقد إلا بشهادة مسلمين سواء كان الزوجان مسلمين أو الزوج وحده نص عليه أحمد وهو قول الشانبي وقال أبو حنيفة اذا كانت المرأة ذمية صحبشهادة ذميين قال أبو الخطاب ويتخرج لنا مثل ذلك مبنياً على الرواية الني تقول بقبول شهادة بعض أهل الذمة على بعض ولنا قوله عليه السلام لا نكاح إلا بولى وشاهدي عدل ولانه نكاح مسلم فلم بنعقد بشهادة خميين كنكاح المسلمين

وفي رواية «وافتح ارحاما» رواه الامام احمد و مختار الحسيبة ليكون ولدها نحيبا فانه رعا اشبه اهلها و نزع البهم وكان يقال اذا أردت ان تتزوج امر أة فانظر الى ابيها واخيها وعن عائشة قالتقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تخيروا لنطفكم وانكحوا الاكفاء وانك حوا البهم » ويختار الاجنبية فان ولدها أنجب و لهذا يقال أغربوا لا تضووا يمني انكحوا الغراب كي لا تضعف اولادكم وقيل الغراب انجب وبئات المم أصبر ولانه لا يؤمن المداوة في النكاح وافضاء الى الطلاق واذاكان في قرابة أفضي الى قطيعة الرحم المأمور بسلتها ومختار الجميلة لانه اسكن لنفسه واغض لبصره واكمل لمودته ولذلك شرع النظر قبل النكاح وروي عن محمد بن ابي بكر بن عمروبن حزم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « انما النساء لمب فاذا أنحذ أحدكم لمبة فليستحسبها » وعن أبي هريرة قال قبل ياوسول الله أى النساء خير * قال «التي لمب فاذا أخمر ولا تخالفه في نفسها ولا في ماله بعايكره » رواه الامام أحمدوالنسائي وعن تسره اذا نظر اليها و تطيعه إذا أمر ولا تخالفه في نفسها ولا في ماله و نفسها » رواه سعيد و يختار ذات المقل تسره اذا نظر اليها و تطيعه اذا أمرها و تحفظه في غيبته في ماله و نفسها » رواه سعيد و يختار ذات المقل تسره اذا نظر اليها و تطيعه اذا أمرها و تحفظه في غيبته في ماله و نفسها » رواه سعيد و يختار ذات المقل تسره اذا نظر اليها و تعليه الم المبترة مع المشرة مع الحقاء ولا يطب العيش معها وربما تعدي مها ذلك إلى ولدها وقد قبل اجتبوا الحقاء فان ولدها صياع وصحبها بلاء

(فصل) فأما الفاسقان فني انعقاد النكاح بشهادتها روايتان [إحداها] لا ينعقد وهو مذهب الشافي للخبر ولان النكاح لاينبت بشهادتها فلم ينعقد بحضورها كالجنونين (والثانية) بنعقد يشهادتها وهو قول أبي حنيفة لأنها تحمل فصحت من الفاسق كمائر التحملات وعلى كلتا الروايتين لا يعتبر حقيقة العدالة بل يتعقد بشهادة مستوري الحال لان النكاح يكون في القرى والبادية وبن عامة الناس من لا يعرف حقيقة العدالة فاعتبار ذلك يشق فا كنفي بظاهر الحال وكون الشاهد مستوراً لم يطر فسقه فان ثبين بعد العقد أنه كان فاسقا لم يؤثر ذلك في العقد لان الشرط العدالة فأحرا وهو أن لا يكون ظاهر الفسق وقد تحقق ذلك وقبل نتبين أن النكاح كان فاسداً لعدم الشرط وليس بصحيح يكون ظاهر الفسق فيها يكون مشكوكا في شرط النكاح فلا ينعقد ولا تحل المرأة مع الشك فيها يكون مشكوكا في صحة النكاح فلا ينعقد ولا تحل المرأة مع الشك في صحة لكاحها وان حدث الفسق فيها لم وثر في صحة النكاح لان الشرط إنما يعتبر حالة العقد ولو أقر رجل واحرأة أنهما نكحا بولي وشاهدي عدل قبل قولها وثبت النكاح باقرارها

(فصل) ولا ينعقد بشهادة رجل و امر أنين وهذا قول النخعي والاوزاعي والشانى وعن أحمد أنه قال إذا تزوج بشهادة نسوة لم بجز وان كان معهن رجل فهو أهون فيحتمل أن هذا رواية أخرى في انعقاده بذلك وهو قول أصحاب الرأي وبروى عن الشعبي لأنه عقد معاوضة فانعقد بشهادتهن مع الرجال كالبيم

ولنا أن الزهري قال مضت السنة عن رسول الله واللي أن لا يجرز شهادة النساء في الحدود

﴿مسئة ﴾ (ويجوز لمن أرادخطبة امرأة النظر الى وجهها من غير خلوة بها)

وعنه له النظر الى ما ينظهر غالباً كالرقبة واليدين والقدمين قال شيخا لا نعلم بين أهل العلم النظر الى المرأة لمن أراد فكاحها خلافا لما روى جابر قال قال رسول القصلى القاعليه وسلم « اذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن ينظر الى ما يدعوه الى نكاحها فليفعل الخطب امرأة فكنت أنخباً لها حتى رأيت منها مادعانى الى نكاحها فتروجتها رواه أبو داود وفيه أحاديث كثيرة سوى هذا ولان النكاح عقد يقتضى التمليك فكان للماقد النظر الى المقرد عليه كالامة المستامة ولا بأس بالنظر اليها باذنها وغير اذنها لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالنظر وأطلق ومن حديث جابر فكنت أنخباً لها وفي حديث المغيرة ابن النبي صلى الله عليه وسلم ألم بالنظر فبقيت على النحريم ولانه لا يؤمن مع الحلوة مواقعة المحظور فان النبي مَشِياليَّةٍ قال «لا يخلون رجل بامرأة فان ثالثهما الشيطان» ولا ينظر اليها نظر تلذذ وشهوة ولا لرية قال أحد في رواة صالح ينظر الى الوجه ولا تكون على طربق لذة وله تكر ارالنظر اليها و تأمل محاسنها لان المقصود إنما محصل بذلك

ولا في النكاح ولا في الطلاق رواه أبو عبيد في الاموال وهذا ينصرف إلى سنة النبي عَيَّمَا فَيْ وَلاَنْهُ عَقَد ا عقد ايس بمال ولا المقصود منه المال وبحضره الرجال في غالب الاحوال فلا يثبت بشهاد مهن كالحدود وبهذا فارق السيم وبختمل أن أحمد إنما قال هو أهون لوقو ع الحلاف فيه فلا يكون رواية

(فصل) ولا ينعقد بشهادة صبيين لانهما ليسا من أهل الشهادة ومحتمل أن ينعقد بشهادة مراهقين عاقلين ولا ينعقد بشهادة مجنونين ولا سائر من لا شهادة له لان وجوده كالمعدم ولا ينعقد بشهادة أصمين لانهما لا يسمعان ولا أخرسين لعدم امكان الاداء منهما وفي انعقاده محضور أهل العمنائم الزرية كالحجام ونحوه وجهان بناء على قبول شهادتهم وفي انعقاده بشهادة عدوين أوابني الزوجين أو أحدهما وجهان (أحدهما) ينعقد اختاره أنوعبدالله بن بطة لعموم قوله «الاب لي وشاهدي عدل و ولانه ينعقد بهما نكاح غير هذا الزوج فانعقد بهما نكاحه كبائر العدول (والثاني) لا ينعقد بشهادتهما لان العدو لا تقبل شهاد به لوالده

(فصل) وينعقد بشهادة عبدين ، وقال أو حنيفة والشانبي لا ينعقد ، ومبتى الحلاف على قبول شهادتها في سائر الحقوق ونذكره في موضعه إن شاء الله تعالى ، وينعقد بشهادة ضريرين والشافعية وجهان في ذلك .

ولنا أنها شهادة على قول نصحت من الاعمى كالشهادة بالاستفاضة وإنما يتعتد بشهادتها اذا تيقن الصوت وعلم صوت المتعاقدين على وجه لا يشك فيهاكما يعلم ذلك من يراهما وإلا فلا (فصل) وإذا تزوجت المرأة تزويجا فاسداً لم يجز تزويجها انهر من تزوجها حتى بطلقها أويفسخ

(فصل) ولا خلاف بين أهل العم في اباحة النظر إلى وجهها لانه ليس بدورة وهو مجمع المحاسن وموضع النظر ولا يباح له النظر الى ما يظهر عادة وحكي عن الاوزاعي أنه ينظر الى مواضع اللحم وعن داود أنه ينظر الى جميعها لظاهر قوله عليه السلام «انظراليها» و لناقوله تمالى (ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها) روى عن ابن عباس أنه قال هو الوجه وباطن الكف ولان النظر أبيح للحاجة فيحتص بما تدعو الحاجة اليه والحدبث مطلق ومن نظر ألى وجه المسان سمي ناظراً اليه ومن رآه وعليه ثبابه سمي رائياً له قال الله تعالى (وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم) فأما ما يظهر غالباً سوى الوجه والمكفين والقدمين وبحو ذاك بما تظهره المرأة في منزلما ففيه روايتان إحداهما لا يباح النظراليه لا نه عورة فلم يبح النظر اليه كالذي لا يظهر فان عبدالله روى أن النبي عيد النظر الى ذلك قال أحد في عورة فلم يبح النظر الى الوجه فبقي ماعداه على التحريم والثانيه له النظر الى ذلك قال أحد في رواية حنبل لاباس أن ينظر اليها عند الخطبة حاسرة وقال الشافعي ينظر الى الوجه والكفين ووجه وواية حنبل لاباس أن ينظر اليها عند الخطبة حاسرة وقال الشافعي ينظر الى الوجه والكفين ووجه واز النظر الى ما يظهر غالباً أن الذي ويتيالي لم النظر اليها من غير علمها علم أنه أذن في النظر مع مشاركة غيره له في الظهور ولانه يظهر غالباً اذلا يمكن إفراد الوجه بالنظر مع مشاركة غيره له في الظهور ولانه يظهر غالباً اذلا يمكن إفراد الوجه بالنظر مع مشاركة غيره له في الظهر ولانه يظهر غالباً

نـكاحها وإذا امتنع من طلاقها فسخ الحاكم نكاحه، نص عليه أحمد، وقال الشانبي : لاحاجة الى فسخ ولا طلاق لانه نـكاح غير منعقد أشبه النـكاح في العدة .

ولنا أنه نسكاح بسوع فيه الاجتهاد فاحتيج في التفريق فيه الى ايقاع فرقة كالصحيح المحتلف فيه ولان تزويجها من غبر تفريق يفضي إلى تسليط زوجين عليها ، كل واحد منها يعتقد أن نكاحه الصحيح ونكاح الا خر الفاسد ويفارق النكاح الباطل من هذين الوجهين واذا زوجت با خرقبل التفريق لم يصح الثاني أيضا ولم يجز تزويجها انتالت حتى يطلق الاولان أو يفسخ نكاحها ، ومتى فرق بينهما قبل الدخول فلا مهر لما لانه عقد فاسد لم يتصل به قبض فلم يجب به عوض كالبيم الفاسد وإن كان التقريق بعد الدخول فلها المهر بدليل قوله عليه السلام « فلها المهر بما استحل من فرجهاوان تمكر والوط، فالهر واحد الحديث ولانه اصابة في عقد فاسد أشبه الاصابة في عقد صحيح .

(فصل) والواجب لها مهر مثابها ، أرماً اليه أحمد فانه قال في العبد : يتزوج بغير اذن سديده يسطي شيئاً . قال الفاضي يعني مهر المثل وهو ظاهر قول الحرقي لقوله : اذا زوج الوليان فالنكاح للأول منهما فان دخل بها الثاني فلها مهر مثلها وهذا مذهب الشافعي . والمتصوص عن أحمد أن لها المسمى لان في بعض الفاظ حديث عائشة «ولها الذي أعطاها بما أصاب منها»

قال القاضي حدثناه أبو بكر البرقاني وأبر محمد الحلال باسناديهما وقال أبوحنيفة الواجب لاقل من المسمى أو مهر المثل لانها ان رضيت بدون مهر مثاما فليس لها أكثر منه كالعقد الصحيح وان كان المسمى أكثر لم بجب الزائد لانه انه عقد صحيح

فأييح النظر اليه كالوحه ولانها امرأة ابيح له النظر اليها من الشارع فأبيح النظر منها الىذلك كذوات المحارم وقد روى سعيد عن سفيان عن عمرو بن دينار عن أبى جعفر قال خطب عمر بن الخطاب ابنة على فذكر منها صفراً فقالوا له أنما ردك فعاوده فقال ارسل بها اليك تنظر اليها فرضيها فكشف عن ساقها فقالت ارسل لولا انك أمير المؤمنين للطمت عينك

وعنه لا ينظر من ذوات محارمه الا الى الوجه والكفين) مجوز له النظر الى ذلك من الامة المستامة ومن ذوات محارمه وعنه لا ينظر من ذوات محارمه الا الى الوجه والكفين) مجوز له النظر الى ذلك من الامة المستامة كا مجوز الى من ريد خطبها قياساً عليها بل الاحة المستامة أولى لابها تواد للاستمتاع وغيره من التجارة فيها وحسنها يزيد فى عنها فأما ذوات المحارم فيجوز النظر منهن الى ما يظهر غالباً كالرقبة والرأس والكفين والقدمين ومحو ذلك وليس له النظر الى مالا يظهر غالباً كالصدر والظهر ومحوها قال الاثرم سألت أبا عبد الله عن الرجل ينظر الى شعر امرأة أبيه وصدرها قال لاما يسجبني ثم قال انا أكره أن ينظر من امه واخته إلى مثل هذا والى كل شيء لشهوة وذكر القاضي أن حكم الرجل مع ذوات عارمه حكم الرجل مع الرجل والمرأة مع المرأة وقال أبو بكركراهية أحمد النظر الى ساق امه وصدرها عادمه حكم الرجل مع الرجل والمرأة مع المرأة وقال أبو بكركراهية أحمد النظر الى ساق امه وصدرها

ولنا قول النبى ملى الله عليه وسلم دفلها المهر بما استحل من فرجها، فجعل لها المهر المميز بالاصابة والاصابة أما توجب مهر المثل ولان العقد ليس بموجب بدليل الحبر وانه لو طلقها قبل مسها لم يكن لها شيء واذا لم يكن موجبا كان وجوده كعدمه و بتي الوط، موجبا بمفرده فأوحب مهر المثل كوط، الشبهة ولان التسمية لو فسدت لوجب مهر المثل فاذا فسد العقد من أصله كان أولى وقول أبي حنيفة أنها رضيت بدون صداقها انما يصح اذا كان العقد هو الموجب وقد بينا أنه انما يجب بالاصابة فيجب مهر المثل كاملا كوط، الشبهة

(فصل) ولا يجب لَما بالخلوة شي. في قول أكثر أهل العلم لان النبي وَلَيْكِنَّةُ جعل لها المهر عالم المهر على المهر على المهر على المهر على المعلى عا استحل من فرجها يعني أصاب ولم يصبها ، والمنصوص عن احمد أن المهر بستقر بالحلوة قياسا على العقد الصحيح وبنا. على أن الواجب المسمى بالعقد وقد ذكرنا ذلك

(فصل) ولاحد في الوطء النكاح الفارد سواه اعتقد حله أو حرمته ، وعن احدد ما يدل على أنه يجب الحد بالوطيء في النكاح بلاولي اذا اعتقد حرمته ، وهو اختيار السمرقندي من أصحاب الشافي لما روي الدار قطني باسناده عن ابي هر برة قال قال رسول الله ويليني السمرقندي من أصحاب الشافي لما روي الدار قطني باسناده عن اليه و باسناده عن الشعبي و لا تزوج المرأة ولا تزوج المرأة نفسها ان الزانية هي التي تزوج نفسها » وباسناده عن الشعبي قال: ماكان أحد من أصحاب النبي ويتياني أشد في النكاح بغير ولي من على رضي الله عنه كان يضرب فيه ، وروى الشاليحي باسناده عن عكرمة بن خالد أن الطريق جعت ركبًا فيه أمرأة ثيب فخطبها فيه ، وروى الشاليحي باسناده عن عكرمة بن خالد أن الطريق جعت ركبًا فيه أمرأة ثيب فخطبها

على النوقي لانه يدعو الى الشهوة يعني أنه يكره ولا يحرم ومنع الحسن والشعبي والضحاك النظر الى شعر ذوات المحارم وهو إحدى الروايتين عن أحمد، بنت المهلب قالت قلت للحسن ينظر الرجل الي قرط اخته أو الى عنقها قال لا ولا كرامة وقال لو دخلت على ابى لقلت أيتها المعجوز غطي شعرك والصحيح المحة النظر الى ما يظهر غالباً لقول الله تعالى (ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن) الآية وقالت بهلة بن سهيل يارسول الله الماكنا نرى سالماً ولدا فكان يأوي معي ومع أبى حذيفة في بيت واحدو يراني فضلا وقد أنزل الله فيهم ما قد علمت فكيف ترى فيه ? فقال النبي عَلَيْكِيْ «أرضيه» فأرضعته خمس رضعات فكان بغزلة ولدها رواه مسلم بمناه وأبو دواد وهذا هايل على انه كان ينظر منها الى ما يظهر غالبا قائها قالت يراني فضلا ومعناه في نياب البذلة التي لانستر أطرافها قال امرؤ القيس

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدىالستر إلا لبسة المنفضل

ومثل هذا يظهر منه الاطراف والشعر وكان يراهاكذلك اذا اعتقدته ولداً ثم دلم النبي عَلَيْكُلْهُ على ما يستديمون به ماكانوا يستقدونه وبفعلونه وروى الشافعي في مسنده عن زينب بنت أبي مسلمة أنها ارتضعت من أسهاء امرأة الزبير قالت فكنت أراه أباً وكان يدخل على وأنا امشط رأسي فيأخذ يمض قرون رأسي و يقول أفبلي على ولان النحرز من هذا لا يمكن فأبيح كالوجه وما لا يظهر غالباً

رجل فأنكمها رجل وهو غير ولي بصداق وشهود فلما قدموا على عر رضي الله عنه رفع اليسه أمرهما ففرق بينها وجلد الناكح والمنكح

ولنا أنهذا مختلف في اباحته فلم يجب به الحد كالنكاح بغير شهود ، ولان الحد يدرأ بالشبهات والاختلاف فيه أقرى الشبهات وتسميتها زانية يجوز بدليل أنه سماها بذلك بمجرد العقدوهم جلدهما أدبا وتعزيراً ولذلك جلد المنكح ولم بجلد المرأة وجلدهما بمجر دالعقد مع اعتقادهما حله وكذلك حديث على على أن حديث على حجة على من أوجب الحد فيه فان عليا أشد الناس فيمه وقد انتهى الام الى الجلد فدل على أن سائر الناس والصحابة لم يروا فيه جلداً ،قان قيل فقد أوجبتم الحد على شارب النبيذ مع الاختلاف فيه قانا هو مفارق لمسئلتنا بدلبل انا نحد من اعتقد حله ولان يسير النبيذ يدعو إلى كشيره المُتفق على تحريمه وهذا الخنلف فيه يغني عن الزنا الحجمع على تحريمه فافترقا . قاذا ثبت هذا فان من اعتقد حله ايسعليه أثم ولا أدب لانهمن مسائل الفروع الحنلف فيها ومن اعتقد حرمته تم وأدبوإن أنت بولد منه لحقه نسبه في الحالين

(فصل) فأما الانكـة الباطلة كنكاح المرأة المزوجة أو المعتدة أو شبهه فاذاعلما الحل والتحريم فعما زأنيان وءليهما الحد ولا يلحق النسب فيه

مرضر (فصل) ويساوى الفاسد الصحيح في اللمان اذا كان ببنها ولد يريد نفيه عنه لكون النسب لاحقا به قان لم يكن ولد فلا لعان بينها لمدم الحاءة اليه وتجب العدة بالخلوة فيسه وعدة الوفاة بالموت فيسه والاحداد وكلذلك احتياطا لها. ويفارق الصحيح فيأنه لا يُمبت التوارث ولا تحصل به الاباحة للمنزوج ولا تحل للزوج المطلق ثلاثا بالوط، فيه ولا يحصل الاحصان بالوط، فيه ولا يثبت حكم الايلاء باليمين فيه ولا محرم الطلاق فيه في زمن الحيض

لايباح لان الحاجة لاتدعو اليه ولا تؤمن معه الشهوة ومواقعة المحظور فحرمالنظر اليه كما تحت السرة (فصل) وذوات محارمه كل من حرم نكاحها على التأبيد بنسب أو رضاع أو تحريم المصاهرة بسبب مباح لما ذكرنا من حديث سالم وزينب وعن عائشة أن أفلح أخا أي القيس استأذن عليها بعد ما أنزل الحجاب فأبت أن تأذن له فقال الني مَلِيْكِيِّةٍ «ايذني له فانه عمك تربت بمينك» وقد ذكرالة آباء بعولتهن كما ذكر آباءهن وابناءهن في أبداً. الزينة لهم، وتوقف أحمد عن النظر إلى شعر امالمرأة وبنتها لانهما غير مذكورتين في الآية قال القاضي أما حكى قول سيد بن جبير ولم يأخذ بهوقدصرح في رواية المروذي أنه محرم يجوز له المسافرة بها وقال في رواية أني طالب ساعة يعقد عقدة الذكاح تحرم عليه ام أمرأته فله أن يرى شعرها ومحاسنها ليست مثل التي سرى بها لا محل له أبداً أن ينظر ألى شعرها ولا الى شيء من جسدها وهي حرام عليه

(فصل) فأما ام المزنى بها وابنتها فلا يحل له النظر اليهن وان حرم نكاحهن/لان تحريمهن بسبب (الجزء السابع) (المغنى والشرحالكبير) $(\xi\xi)$

(مسئلة) قال (وأحق الناس بنكاح المرأة الحرة أبوها)

أغا قيد المرأة بالحرة ههنا لان الامة لاولاية لابيها علبها وأغا وأيها سيدها بفير خلاف علمناه ع وأما للرأة الحرة فأولى الناس بتزويجها أبرها ولاولاية لأحد معه ويهذا قال الشانعي وهو المشهور عن أبي حنيفة ، وقال مالك والدنبري وأبو يومف واسحاق وابن المنذر الابن أولى وهو رواية عن أي حنيفة لانه أولى منه بالميراث وأقرى تمصيبا ولهذا برث برلاء أبيه دون جده

ولنا أن الولد موهوب لابيه قال الله تعالى (ووهبنا له يحيي) وقال زكريا (ربهب ليمن لدنك ذرية طية) وقال (فهب لي من لدنك وليا) وقال ابراهيم (الحد لله الذي وهب لي على الكبر اساعيل واسعاق) وقال عِين الله والته ومالك لاببك ، واثبات ولاية الموهوب له على الهية أولى من العكس ولان الاب أكل نظراً وأشد شفقة فوجب تقديمه في الولاية كنقديمه على الجدولان الاب يلي ولاه في صغره وسفهه وجنونه فيليه في سائر ماثبنت الولاية عليه فيه بخلاف ولاية الابن ولذلك اختص بولاية المال وجاز له أن يشتري لها من ماله وله من مالها اذا كانت صغيرة بخلاف غيره ، ولان الولاية احتكام واحتكام الاصل على فرعه أولى من العكس، وفارق الميراث فانه لا يعتبر له النظر ولهذا يرث العبي والمجنون وليس فيه احتكام ولا ولاية على الموروث بخلاف مانحن فيه

(مسئلة) قال (تم أبوه وان علا)

يهني أن الجد أب الاب وإن علت درجته فهو أحق بالولاية من الابن وسائر الاوليا. وهوقول الشاني ، وعن احمد رواية أخرى أن الابن مقدم على الجد وهو قول مالك ومن وافقه لما تقدم

عرم فلم يفد أباحة النظر كالمحرمة باللعان وكذلك بنت الموظومة بشبهة وأمها ليست من ذوات محارمه وكَذَلِكُ السَكَافِرِ لِيسَ بمحرم لقرابته المسلمة ، قال أحمد في يهودي أو نصراني أسلمت بنته لايسافريها ليس هو محرماً لها في السفر اما النظر فلا بحب عايها الحجاب منه لأن أبا سفيان أني المدينةوهومشرك فدخل على أبنته أم حبيبة فطوت فراش رسول الله عَيْسَالِيَّةٍ لئلا يجلس عليه ولم تحتجب منه ولا أمرها به رسول الله صلى الله علمه وسلم

﴿مسئلة ﴾ (والعيد النظر اليهما من مولاته)

يعنى الن الوجه والكفين لقول الله تمالى(أو ما ملكتأيمانهن)ولماروت امسلمة أنرسول اللهصلي الله عليه وسلم « قال أذا كان لاحداكن مكاتب فملكما يؤديفلتحتجبمنه» قال الترمذي هذا حديث حسن صحبح،وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أنى فاطمة بعبد قد وهبه لها وعلى فاطمة نُوبِ اذا قنعت به رأسها لم يبلغ رجليها واذا غطت به رجليها لم يبلغ رأسها فلما بلغ رسول اللهصليالة علية وسلم ماتلقى قال «انه ليس عليك بأس أنما هو أبوك ورواه أبوداود وأما النظر الى شعر ها فكرهه أبوغلامك» وعن أحمد رواية ثالثة ان الاخ بقدم على الجد وهو قول ماك لان الجد يدلي بأبوة الاب والاخ يدلي ببنوة والبنوة مقد نه وعن أحمد ان الجد والاخ سوا. لاستوائمها في الميراث بالنعصيب فاستويا في القرابة فوجب أن يدتبيا في الولاية كالاخوبن ولانهما عصبتان لا يسقط أحدهما بالاخر فاستويا في الولاية كالاخوين

ولما أن الجدله ايلاد وتعصيب فيقدم عليهما كالاب ولان الابن والاخ يقادان بها ويقعلمان بسرقة مالها والجد بخلافه لا يسقط في الميراث إلا بالاب والاخ يسقط به وبالابن وابنه، واذا ضاق المال وفي المسئلة جد وأخ سقط الاخ وحده فوجب تقديمه عليهما كالأب ولتقدمه على العم وسائر العصبات ، إذا ثبت هذا فالجد وأن علا أولى من جميع العصبات غير الاب وأولى الاجداد أقربهم وأحقهم في الميراث.

﴿ مسئلة ﴾ قال (ثم ابنها وابنه وان سفل)

عبد الله وسعيدين المسيب وطاوس ومجاهد والحسن ، واباحه ابن عباس لما ذكرنا من الآية والحبرين ولان الله تمالى قال (ليستأذنكم الذين ملكت أيما نكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات _ الى قوله _ ليس عليكم ولا نه يشق التحرزمنه قاييح لهذلك كذوى المحارم وجعله بعض أصحابن كالا جني، والصحيح ما فلنا ان شاء الله تمالى

(مسئلة) (ولنير أولي الاربة من الرجال كالمكير والمنين وبحوها النظر الى ذلك وعنه لا يباح) من لا شهوة له مر الرجال كالمخنث ومن ذهبت شهوته لكبر أو عنة أو مرض لا يرجى برؤه والشبخ الخصي فحكمه حكم ذي المحرم في النظر لقول الله تعالى (والتابيين غير أولي الحاجة الى النساء قاله ابن عباس وعنه هو المخنث الذى لا يقوم الربه وعن مجاهد وقنادة الذي لا ارب له في النساء ، فان كان المخنث فا شهوة ويعرف أمر النساء فحكم خيره ، لان عائشة قالت دخل على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم مخنث فكانوا يعدونه من غير أولي الاربة فدخل علينا النبي صلى الله عليه وسلم وهو ينعت امرأة أنها اذا أقبلت أقبلت بأربع واذا أدبرت أبان فقال (لا أدى هذا يهلم ما ههنا لا يدخلن عليكم هذا » فحجوه رواه أبو داود

قم ياعمرو فزوج رسول الله على عبد الله عدو بن أي سلمة حين تزوج النبي على الله أم سلمة ألبس كان صغيراً قال ومن يقول كان صغيراً ليس فيه بيان ولانه عدل من عصبها فثبت له ولاية تزويجها كأخيها، وقولهم ليس بمناسب لها يبطل بالحاكم والمولى وقولهم أن طبعه ينفر من تزويجها قلنا هذا معارض في الفرع ليس له اصل، ثم يبطل بما إذا كان ابن عم أو مولى أو حاكما. إذا ثبت هذا فانه يقدم على الاخ ومن بعده بغير خلاف نعلمه عند من يقول بولايته لانه أقوى منه تعصيبا وقد استويا في عدم الايلاد

﴿مسئلة ﴾ قال (ثم أخوها لا بيها وأمها)

لا خلاف بين أهل العلم في تقديم الأخ بعد عمودي النسب لسكونه أقرب العصبات بعدهم قائه ابن الاب وأقواهم تعصيبا وأحقهم بالميراث

﴿ مسئلة ﴾ قال (والاخ للاب مثله)

أختلفت الرواية عن أحمد في الاخ للابرين والاخ للاب إذا اجتمعا فالمشهور عنه أنهما سواء في الولاية وبه قال أبر ثور والشافعي في القديم لانهما استويا في الادلاء بالجهة الني تستفاد منها العصوبة وهي جهة الاب فاستويا في الولاية كما لو كانا من أب وإنما يرجح الاخ في الميراث بجهة الام ولامدخل لها في الولاية فلم يرجح بها كالعمين أحدهما خال وابنى عم أحدهما أخ من أم، والرواية الثانية الاخ من الابوين أولى واختارها أبو بكر وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الجديد وهو

وغيره قال ابن عبد البر لبس المخنث الذي تعرف فيه الفاحشة خاصة وانما التخنيث شدة انتأ نيث في الحلقة حتى يشبه المرأة في اللين والدكلام والنغمة والنظر والمقل ،فاذاكان كذلك لم يكن له في النساء أرب وكان لا يفطن لامور النساء فهو من غير أولي الاربة الذين لم يبيح لهم الدخول على النساء الا ترى أن الذي صلى الله عليه وسلم لم يمنع ذاك المخنث من الدخول على النساء فلما سمعه يصف ابنة غيلان وفهم أمر النساء أمر بحجبه،وعنه لا يباح لانه ذكر بالنم أجنبي فلم يبيح لهذلك كالذي له ارب

(مسئلة) (وللشاهد النظر الى وجه المشهود عليها)

لتكون الشهادة واقعة على عينها قال أحمد لا يشهد على امرأة الا أن يكون قد عرفها بعينها وكذلك من يقابل المرأة في ببع أو إجارة فله النظر الى وجهها ليعرفها بعينها فيرجع عليها بالدرك وقد روي عن أحمد كراهة ذلك في حق الشابة دون العجوز ولعله كرهه من يخاف الفتنة أو يستفني عن المعاملة فأما مع الحاجة وعدم الشهوة فلا بأس

مسئلة ﴾ (وللطبيب النظرالي ما تدعو الحاجة الى نظره اليه من بدنها من المورة وغيرها فانه موضع حاجة وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حكم سعداً في بني قريظة كان يكشف عن

الصحيح إن شا. الله ولانه حق يستفاد بالنعصيب فقدم فيه الاخ من الابوين كالميراث وكاستحقاق الميراث بالولاء فأله لا مدخل النساء فيه وقد قدم الاخ من الابوين فيه وبهذا يبطل ما ذكر ناه للرواية الاولى وهكذا الخلاف في بني الاخرة والاعمام وبنيهم، فأما إذا كان ابنا عم لاب أحدها أخ لام فهما سواء لانهما استوبا في التعصيب والارث به وقال القاضي فيهما من الحلاف مثل مافي ابن عم من أبوين وابن عم من أب لانه يوجح بجهة أمه وليس كذاك لان جهة أمه يوث بها منفردة وما ورث به منفرداً لم يوجح به واذاك لم يوجح به في الميراث بالولاء ولا في غيره . فعلى هذا اذااجتمع وما ورث به منفرداً لم يوجح به واذاك لم يوجح به في الميراث بالولاء ولا في غيره . فعلى هذا اذااجتمع ابن عم من أبوين وابن عم من أب هو أخ من أم فالولاية لابن العم من الابربن عند من يرى تنديم ولا الابوين .

(مسئلة) قال (ثم أولادهم وانسفلوا ثمالممومة ثم اولادهموان سفلوا ثم عومة الاب)

وجملته أن الولاية بعد من ذكرنا تنرتب على ترتيب الارث بالتعصيب فأحقهم بالميراث احقهم بالولاية فأولاهم بعد الآوا، بنو المرأة ثم بنوهم وان سفلوا ثم بنو أبها وهم الاخوة ثم بنوهم وان سفلوا ثم بنو جد الاب وهم اعمام الاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم بنو جد الاب وهم اعمام الاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم بنوجدالجد ثم بنوهم وعلى هذا لابلي بنو أب أعلى مع بني ابأقرب منه وان زات درجتهم، وأولى وقد كل أب اقربهم اليه لان مبنى الولاية على النظر والشفقة وذلاك معتبر بمظنته وهي القرابة فأ قوجهم أشفقهم .ولانه في هذا خلافا بين أهل العلم

مؤتررهم وعن عُمان أنه أني بغلام قد سرق فقال « انظروا الىمؤتزره» فلم بجدوه أنبت الشعر فلم يقطعه ﴿ مسئلة ﴾ (ولاصبي المميز غيرذي الشهوة النظر الى المرأة الى ما فوق السرة وتحت الركبة في احدى الروايتين)

لان الله تعالى قال (ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض) وقال (اذا بلغ الاطفال منكم الحم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم) فدل على التفريق بين البالغ وغيره قال أبو عبد الله . حجم أبو طبية أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وهو غلام ، والرواية الاخرى حكمه حكم ذي المحرم في النظر إذا كان ذا شهرة لقول الله تعالى (أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساه) قبل لابي عبد الله متى تغطى المرأة رأسها من الغلام قال : إذا بلغ عشر سنين

﴿ مسئلة ﴾ (فان كان ذا شهوة فهو كذي المحرم)

لقوله تمالى (وإذا بلنم الاطفال منكم الحلم) الآية وعنه أنه كالاجنبي لانه في معنىالبالنم في الشهوة وهو المهنى المقتضي للحجاب وتحريم النظر ولقوله تمالى (أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء) فأما الغلام الطفل غير المميز فلا يجب الاستتار منه في شيء

(فعل) ولا ولاية لغبر العصبات من الاقارب كالاخ من الام والحال وعم الام والجد أبالام وغموم نص عليه أحد في مواضع وهو قول الشانئ واحدى الروايتين عن أبي حنيفة (والثانية) أن كل من يرث بفرض أو تعصيب بلى لانهمن أهل ميرائها فوليها كعصباتها

ولنا ماروي عن على انه قال اذا بلغ النساء نصالحة الققالمصبة أولى اذا أدركن . رواه أبو عبيد في الغريب . ولانه ليس من عصبانها فأشبه الاجنبى

(مسئلة) قال (ثم المولى المنعم ثم أقرب عصبته به)

لاخلاف نعلمه في أن المرأة اذا لم يكن لها عصبة من نسبها أن مولاها بزوجها عولا في أن عصبة المناسب أولى منه وذهك لانه عصبة مولاته يرثها ويعقل عنها عند عدم عصباتها فلذهك يزوجها وقدم عليه المناسبون كما قدموا عليه في الارث والعقل قان عدم المولى أو لم يكن من أهل الولاية كالمرأة والطفل والكافر فعصباته الاقرب منهم بالاقرب على ترتيب الميراث ثم مولى المولى ثم عصباته من بعده كالميراث سواء قان اجتم ابن المعتق وأبوه قالابن أولى لانه أحق بالميراث وأقوى في التعصيب وانما قدم الاب المناسب على الابن المناسب لزيادة شفقته وفضيلة ولادته وهذا معدوم في المعتق فرجم به الى الاصل

﴿ مسئلة ﴾ قال (ثم السلطان)

لانعلم خلاقا بين أهل العلم في أن السلطان ولاية تزويج المرأة عند عدمأو ليائها أو عضلهم وبه

﴿مسئلة﴾ (وللمرأة مع المرأة والرجل مع الرجل النظر الى ما عدا ما بين السرة والركبة وعنه أن السكافرة مع المسلمة كالأجنبي)

يجوز الرجل مع الرجل النظر من صاحبه إلى ما ليس بعورة وفيها روايتان (احداها) ما بين المسرة والركبة والاخرى الفرجان وقد ذكرناها في باب ستر العورة ولا فرق بين الامرد وذي اللحية المسرة والركبة والاخرى الفرجان وقد ذكرناها في باب ستر العورة ولا فرق بين الامرد وذي اللحيم الا أن الامرد إذا كان جيلا يخاف الفتنة بالنظر اليه لم يجز تعمد النظر اليه، فقد روي عن الشعبي قال قدم وقد عبد القيس على النبي صلى الله عليه وسلم وراء ظهره رواء أبو حقص، قال المروذي سمعت أبا بكر الأعين يقول قدم علينا المسان من خراسان صديق لابي عبد الله ومعه غلام ابن أخت له وكان جيلا فضى الى أبي عبد الله فحد ثه من خراسان صديق لابي عبد الله ومعه غلام ابن أخت له وكان جيلا فضى الى أبي عبد الله فحد ثه فلما قنا جاء إلى الرجل وقال له من هذا الفلام منك ? قال ابن أخق قال: إذا جئتني لا يكون معك والذي أدى لك أن لا يمني ممك في طريق. فأما الفلام قبل السبع فلا عورة له يحرم انظر البها وقد روي عن ابن أبي ليلى قال كنا جلوساً عند النبي صلى الله عليه وسلم قال فجاء الحسن « فيمل يتمرغ عليه فرفع مقدم قيصه أراء قال فقبل استه » رواه أبو حفص

يقول مائك والشاني واسحاق وأبوعبيد وأصحاب الرأي، والاصل فيه قول النبي وَ الله والسلطان ولي من لاولي له ، وروى أبرداود باسناده عن المحبيبة أن النجاشي زوجها رسول الله والمنظلة وكانت عنده ولان السلطان ولاية عامة بدايل أنه بلي المال ومحفظ الضوال فكانت له الولاية في النكاح كلاب (فصل) والسلطان همنا هو الامام أو الحاكم أو من فوضا اليه ذاك . واختلفت الرواية عن أحمد في والي البلد فقال في موضع يزوج والي البلد وقال في الرستاق بكون فيه الوالي وليس فيه قاض يزوج اذا احتاط لها في المهر والكف، أوجو أن لا يكون به بأس لانه ذوسلطان في دخل في عوم الحديث وقال في موضع آخر في المرأة اذا اله يكن لها ولي فالسلطان المسلط على الشيء القاضي يقضي في الفروج والحدود والرجم وصاحب الشرطة أنما هو مسلط في الادب والجناية . وقال ما الوالي ولاية أنما هو المنافي . وتأول القاضي الرواية الاولى على أن الوالي أذن له في التزويج : ومحتمل انه جعل الداك المنافي يكن في موضع ولايته قاض ذكانه قد فوض اليه النظر فيما محتاج اليه في ولايته وهذا منها

(فصل) واذا استولى أهل البغي في بلد جرى حكم سلطانهم وقاضيهم في ذلك مجرى الامام وقاضيه في ذلك مجرى الامام وقاضيه لانه أجري مجراه في قبض الصدقات والجزية والخراج والاحكام فكذلك في هذا

(فصل) واختلفت الزواية في المرأة تسلم على يد رجل فقال في موضع لا يكون وليا لها ولا يزوج يأتي السلطان لانه ليس من عصباتها ولا يعقل عنها ولا يرشها فأشبه الاجنبى ، وقال في رواية أخرى في امرأة أسلمت على يد رجل يزوجها هو وهو قرل اسحاق ، وروي عن ابن مسعود أنه لا يفعل ذلك حتى يأتي السلطان ، وعن الحسن أنه كان لا يرى بأسا أن يزوجها نفسه ، ولما روى ابو داود باسناد.

﴿مسئلة﴾ (ويباح للمرأة النظر من الرجل الى غير المورة وعنه لا يباح)

⁽فصل) وحكم المرأة مع المرأة والرجل مع الرجل سوا ولا فرق بين المسلمة والكافرة كا لا فرق بين الرجلين المسلمين وبين المسلم والذي في النظر ، وقال أحمد ذهب بعض الناس الى أنها لا تضع خارها عند اليهودية والنصرانية وأما أنا قاذهب الى أنها لا تنظر الى الفرج ولا تقبلها حين تلد وعن أحمد رواية أخرى أن المسلمة لا تكشف قناعها عند الذبية ولا تدخل معها الحام وهو قول مكحول وسليان بن أبي موسى لقوله تعالى (أو نسائهن) والاول أولى لان النساء من اليهوديات وغيرهن قد كن يدخلن على نساء النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكن محجبن ولا أمرن محجاب وقد قالت عائشة جاءت يهودية تسألها فقالت أعاذك الله من عذاب القبر فسألت عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث، وقالت اساء قدمت على أي وهي راغبة يسني عن الاسلام فسألت رسول الله عليه وسلم أفأ صامها ؟ قال « نهم » ولان الحجب بين الرجال والنساء لمنى لا يوجد بين المسلمة والذمية فوجب أن لا يثبت الحجب بينها كالسلم مع الذي ولان الحجاب اما أن يجب بنص أوقياس ولم يوجد واحد منها وأما قوله (أونسائهن) فيحتمل أن يكون أراد جملة النساء

عن تمبم الداري انه قال : يارسول الله ما السنة في الرجل يسلم على يد الرجل من المسلمين ? قال « هو أولى المناس بمحياء ومماته » إلا أن هذا الحديث ضعفه احمد وقال رواية عبد العزيز يعني ابن عمر بن عبد العزيز وليس هو من أهل الحفظ والانقان

(فصل) فان لم يوجد المرأة ولي ولا ذوسلطان فعن احد مايدل على انه يزوجها رجل عدل باذنها فانه قال في دهقان قربة بزوج من ولي لها اذا احتاطلها فيالكف. والمهر اذا لم يكن في الرستان قاض ، قال ابن عقيل أخذ قوم من أصحابنا من هذه الرواية أن انكاح لايقف على ولي قال وقال القضي منصوص احمد يمنع من ذلك، والصحبح أن هذا القول مختص بحال عدم الولي والسلطان لانه شرط أن لا يكون في الرستاق قاض، ووجه ذلك أن اشتراط الولي ههنا يمنع النكاح بالكاية فلم يجز كاشتراط الناهب في حق من لامناء ب لها ، وروي أنه لا يجوز النكاح إلا بولي لعموم الاخبار فيه

﴿مسئلة﴾ قال (ووكيل كل واحد من هؤلاء يقوم مقامه وإن كان حاضرا)

وجملة ذلك أنه يجوز التوكيل في النكاح سواء كان الولي حاضراً أو غائبا بحبراً أو غيرمجبر لانه دوي عن النبي ويستخيراً أنه يجوز التوكيل في النكاح سواء كان الولي حاضراً أو غائبا بحبراً أو غير مجبر لانه وي عن النبي ويستخيراً أنه وكل أبدانم في توكيل عمو بن أوية في توكيل عمومة فجاز التوكيل فيه كالمبيع ولأصحاب الشاذي في توكيل غير الابوالجد وجهان (أحدها) لا يجوز لانه بلي بالاذن فلم يجز التوكيل له كالوكيل

ولنا أنه بَلِي شرعا فكان له التوكيل كالاب ولا يصح قولهم أنه يلي بالاذن فان ولايته : بنة قبل

وهذه احدى الروايتين والاخرى لا يباح لها النظر من الرجل الا الى مثل ما ينظر اليه منها اختاره أبو بكر وهو أحد قولي الشافعي لما روى الزهري عن نبهان عن أم سلمة قالت كنت قاعدة عند النبي صلى الله عليه وسلم أنا وحفصة فاستأذن ابن أم مكتوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم « احتجبن منه » فقات يا رسول الله انه ضرير لا يبصر قال « أفعمياوان أنها لا تبصرانه ? » رواه أبو داود وغيره ولان الله تعالى أمر النساء بغض أبصارهن كما أمر الرجال به ولانهن أحدثوعي الآدمين فحرم عليهن النظر الى النوع الآخر قياساً على الرجال مجققه أن المعنى الحرم على الرجال خوف الفتنة وهذا في المرأة أبلغ لانها أشد شهوة وأقل عقلا فتسارع الفتنة اليها أكثر

وننا قول النبي صلى الله عسلم لفاطمة بنت قيس « اعتدي في بيت ابن أم مكتوم فانه رجل أعمى تضمين ثيا بك فلا يراك » وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستدني بردائه وآنا أنظر الى الحبشة يله ون في المسجد متفق عليها ، ولما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من خطبة العيد مضى الى الحبشة يله ون في المسجد متفق عليها ، ولما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من خطبة العيد مضى الناساء فذكر هن ومعه بلال فأمرهن بالصدقة، ولانهن لو منعن النظر لوجب على الرجال الحبجاب كما وجب على النساء الله ينظرون اليهم فأما حديث نبهان فقال أحمد نبهان روى حديثين عجيبين هذا

اذنها وانما اذنها شرطلصحة تصرفه فأشبهولاية الحاكم عليهاولاخلاف في انالحاكم أن يستنيب في النزويج من غير اذن المرأة ولان المرأة لاولاية لها على نفسها فكيف لنائبها من قبلها ?

(فصل) ويجوز التوكيل طلقارمقيداً فالمقيدالتوكيل في تزويج رجل بعينه والمطلق التوكيل في تزويج من برضاه أو من بشاه ، قال احدر حمالة في رواية عبدالله في الرجل يولى على اخته وابنته يقول اذاوجدت من ترضاه فزوجها فتزويجه جائز ، ومنع بعض الشافعية التوكيل المطلق ولا يصح فانه روي أن رجلا من العرب ترك ابنته عند عمر وقال اذا وجدت لها كفؤاً فزوجه اياها ولو بشراك نعله فزوجها عمر من عمان بن مفان دخي إذن في النكاح فجاز من عمان واشتهر ذلك فلم ينكر ولانه إذن في النكاح فجاز مطلقا كاذن المراة أو عقد فجاز التوكيل فيه مطلقا والمداعلة

(فصل) ولا يعتبر في صحة الوكالة اذن المرأة في التوكيل سوا. كان الوكل أيا أو غير. ولا يغتقر الى حضور شاهدين وقال بعض الشافعية لا يجوز لفير الحبرالتوكيل الا باذن المرأة وخرجه القاضي على الروايتين في توكيل الوكيل من غير اذن الموكل وحكى عن الحسن بن صالح أنه لا يصح الا يحضرة شاهدين لانه يراد لحل الوط. فافتقر الى الشهادة كالنسكاح

ولنا أنه إذن من الولي في التزويج فلم يفتقر ألى أذن المرأة ولا ألى أشهاد كاذن الحاكم وقد بينا أن الولي ليس بوكيل للمرأة وهذا التوكيل لاعلاك به البضع فلم يفتقر ألى أشهاد بخلاف النكاح ويبطل ماذكره الحسن بن صالح بالتسري

الحديث والأخر ﴿ إذا كان لاحداكن مكانب فلتحتجب منه ﴾ كا نه أشار الى ضف حديثه إذ لم يرو الا هذين الحديثين المخالفين اللاصول وقال ابن عبدالبر . نبهان بجهول لا يعرف إلا برواية الزهري عنه هذا الحديث وحديث فاطمة محيح فالحجة به لازمة ثم بحتمل أن حديث نبهان خاص لازواج رسول الله عليه وسلم كذلك قال أحمد وأبو داود قال الأبرم قلت لا يعبد الله كان حديث نبهان لازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة وحديث فاطمة لمسائر الناس ? قال نهم وان قدر التعارض فتقديم الاحاديث الصحيحة أولى من الاخذ بجديث مفردفي اسناده مقال

﴿ مسئلة ﴾ (ويجوز النظر الى الغلام لغير شهوة)

قاًما النظر اليه لشهوة قلا يباح لانها تدعوا الى الفتنة وقد ذكرنا ذلك

﴿ مسئلة ﴾ (ولا يجوز النظر الى أحد بمن ذكرنا لشهوة لماذكرنا من خوف الفتنة) ومعنى الشهوة انه يتلذذ بالنظر اليه والله أعلم

(مسئلة) (و لكلواحه من الزوجين النظر الي جميع بدن الآخر ولمسهوكذلك السيدمع امته) لما روى بهزين حكيم قال قلت يارسول الله عوراتناما نأتي منها وما ندع ? قال (احفظ عورتك الامن (المغني والشرح السكبير) (الحجزء السابع)

(فصل) وبثبت الوكبل مايثبت الموكل وإن كان الولي الاجبار ثبت ذلك لوكيله وإن كانت ولاينه مراجعة والله عنه ولاينه ولاينة مراجعة الحتاج الوكبل الى اذبها ومراجعتها لانه نائب فيثبت أو مثل ماثبت لمن ينوب عنه وكذلك الحكم في السلطان والحاكم ياذن لنبره في الترويج فيكون المأذون أو قائبًا مقامه

(فصل) واختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله هل تستفاد الولاية في النكاح بالوصية ? فروى انها تستفاد بها وهو اختيار الحرقي لفوله أو وصى ناظرا له في النزوج وهو قول الحسن وحاد بن أبي سلمان ومالك وعنه لاترتفاد بالوصية وبه قال الثوري والشعبي والنخعي والحارث العكلي وابوحنيفة والشافعي وابن المنذر لانها ولاية تنتقل الى غيره شرعا فلم بجز أن يوصى بها كالحضانة ولانه لاضرر على الوصي في تضييمها ووضعها عند من لا يكافئها فلم تثبت له الولاية كالاجني ولانها ولاية نكاح فلم تجز الوصية بها كولاية الحاكم وقال ابر عبدالله بن حامد أن كان لها عصبة لم تجز الوصية بنكاحها لانه يسقط حقهم برصيته وإن لم يكن عصبة جاز لهدم ذلك .

وانا أنها ولاية ثابتة للاب فجازت وصيت بها كولاية المال ولانه يحوز أن يتسبب فيها في حياته فيكون نائبه قائما مقامه بعد موته فجاز أن يتسبب فيها كولاية المال وما ذكر وه يبطل بولاية المال ، فعلى هذا لا يصير وصيا في النكاح بالوصية اليه في المال لانها إحدى الولايتين فلم علمكها بالوصية كالوصية الاخرى قياسا على وصيمة المال لا عمل بالوصية في النكاح .

(فصل) فعلى هذا تجوز الوصية بالنــكاح من كل ذي ولاية سوا. كان مجبراً كالابأو غير مجبر كغيره ووصي كل ولي بقوم مقامه فان كان الولي له الاجبار فكذلك وصيه وإن كان محتاج الى اذتها

زوجتك او ماملكت بينك وواه الترمذي وقال حديث حسن ولا فرق بين الفرج وغيره لعموم الحديث ولان الفرج يباح الاستمناع به فجاز النظر اليه ولمسه كبقية البدن وقيل يكره النظر الي الفرج لقول عائشة ما وأيت فزج رسول الله صلى الله عليه وسلم قط رواه ابن ماجة وفي لفظ قالت مارأيته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا رآه مني قال احمد في رواية جمفر بن محمد في المرأة تقمد بين يدي زوجها وفي بينها مكشوفة في ثياب رقاق. فلا بأس به قلت تخرج من الدار الى بيت مكشوفة الرأس وليس في الدار الاهي وزوجها مرخص في ذلك

(فصل) وحكم السيد حكم الزوج فيا ذكرنا وسواه في ذلك سريته وغيرها لانه يباحله الاستمتاع مجميع بدنها فأبيح له النظر اليه فأما ان زوج امته حرم عليه الاستمتاع بها والنظر منها اليما بين السرة والركبة لما روى عمر وبن شعيب عن ايه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذازوج احدكم خادمه عبده او اجيره فلا ينظر الى مادون السرة وفوق الركبة فانه عورة »رواه ابو داود ومفهومه اباحة النظر الى ماعداه واما نحريم الاستمتاع بها فلا خلاف فيه فانها قد صارت مباحة الزوج ولا تمل امرأة لرجلين فان وطنها أثم وعليه التمزير لانه فعل محرما فان أولدها فقال أحد لا يلحقه

فوصيه كذلك لانه يقوم مقامه فهو كالوكيل. وقال مالك ان عين الاب الزوج ، 10 الومي إجبارهــا صفيرة كانت أو كبيرة ، وان لم يعين الزوج وكانت بنتــه كبيرة صحت الوصية واعتبر اذبها وان كانت صنيرة انتظرنا بلوغها فاذا أذتت جاز أن يزوجها باذنها

وانا أن من ملك النزويج اذا عين له الزوج ١له مع الاطلاق كالوكيل ومتى زوج وكيل الاب الصغيرة فبلغت فلا خيار لها لان الوصي قائم مقام الموصي فلم يثبت في تزويجه خياركالوكيل

« مسئلة » قال (واذا كان الاقرب من عصبتهما طفلا أو كافرآ أو عبداً زوجها الابعد من عصبتها).

وجملة ذلك أن الولاية لا تأبت لطفل ولا عبد ولا كافر على مسلمة بحال فعند ذلك يكون وجودهم كالعدم فئبةت الولاية لمن هو أبعد منهم كالو مانوا وتعتبر لثبوت الولاية لمن مسمينا ستة شروط: العقل والحرية والاسلام والذكورية والبلوغ والعدالة على اختلاف نذكره فأما العقل فلا خلاف في اعتباره لان الولاية انها تثبت نظراً للمولى عليه عند عجزه عن النظر لنفسه ومن لا عقل له لا يمكنه النظر ولا يلي نفسه فنبره أولى وسواء في هذا من لا عقل له لصغره كطفل. ومن ذهب عقله بجنون أو كبر كالشيخ اذا أنند.

قال القاضي والشيخ الذي قد ضعف الكبره فلا يعرف موضع الحظ لها لا ولاية له فأما الاغها. فلا يزيل الولاية لانه يزول عن قرب فهو كالنوم وقذتك لا نثبت الولاية عليه وبجوز على الانبياء

نسبه لانها فراش لنير. فلم يلحقه ولدها كالاجنبية قلت وقد ذكر في باب حكم امهات الاولادانه يلحقه النسب لانه وط، سقط فيه الحد لشبهة الملك اشبه وط، الجارية المرهونة

(فصل) واما نظر الرجل الى الاجنبية من غير سبب فيحرم عليه النظر الي جميعها في ظاهر كلام احمد فانه قال لا يأكل مع مطلقته هو اجنبي لا يحل له ان ينظراليها كيف يأكل معها ينظر الى كفها؟ لا يحل له ذلك وقال القاضي بحرم عليه النظر الى ماعدا الوجه والكفين لا نه عورة ويباح اله النظر اليها مع السكر اهة اذا أمن الفتنة و نظر بغير شهوة وهذا مذهب الشافعي لقول الله تعالى (ولا يبدين زينتهن الا ماظهر منها) قال ابن عباس الوجه والكفان وروت عاشة ان اساء بنت ابي بكر دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثياب رقاق فأعرض عنها وقال ياأساء و ان المرآة اذا بلغت المحيض لم تصلحان يرى منها اللا هذا وهذا » واشار الى وجهه وكفيه رواه أبو بكر وغيره ولانه ليس بمورة فام يحرم النظر اليه من غير رببة كوجه الرجل

و لنا قول الله تمالى (واذاسألتموهن متاعافاسئلوهن من وراء حجاب) وقول النبي صلى الله عليه وسلم « اذا كان لاحد اكن مكاتب فلك ما يؤدي فلتحتجب منه » وكان الفضل أبن عباس رديف رسول الله

عليهم السلام ومن كان يجن في الاحيان لم نزل ولايته لانه لايستديم زوال عقله فهو كالانها.

(الشرطُ الثاني المُوية ، فلا ولاية أميد في قول جاعة اهل المُلم فان العبد لا ولاية له على نفسه فلى غيره أولى • وقال أصحاب الرأي يجوز أن يزوجها العبدد باذنها بنا: على أن المرأة تزوج نفسها قد مغى السكلام في هذه المسئلة

﴿ الشرط الثالث ﴾ الاسلام ولا يثبت لكافر ولاية على مسلمة وهو قول عامة أهل العلم أيضاً ، قال ابن للنذر أجم عامة من نحفظ عنه من أهل العلم على هذا قال أحد بلغنا أن عليا أجاز نكاح الاخ ورد نكاح الاب وكان نصر انيا

(الشرط الرابع) الذكورية شرط الولاية في قول الجيم لانه يعتبر فيهــا الـكمال والمرأة ناقصة قاصرة تثبت الولاية عليها لقصورها عن النظر لنفسها فلا تثبت لها ولاية على غيرها أولى

(الشرط الحامس) الباوغ شرط في ظاهر المذهب قال احد لا يزوج الفلام حتى يحتلم ليس له أمر وهذا قول أكثر أهل الدلم منهم الثوري والشانص واسحاق وابن المنفذر وأبو ثور ، وعن أحمد رواية أخرى انه اذا بانم عشراً زوج وتزوج وطاق وأجيزت وكالته في الطلاق وهفذا محتمله كلام الحرقي لنخصيصه المسلوب الولاية بكونه طفلا ووجه ذلك أنه يصبح بيعه ووصيته في طلاقه في شبت الولاية كالمالم والاول اختيار أبي بكر وهو الصحيح لان الولاية يصير لهما كال الحال لانها تتقيد بالتصرف في حق غيره اعتبرت نظراً له والصبي ولى عليه لقصوره فلا تثبت اله الولاية كالمرأة

﴿ الشرط السادس ﴾ العدالة في كونها شرطا روايتان (احداها) هي شرط قال احد أذا كان

صلى الله عليه وسلم غباءته الختمية تستفتيه وتنظراليه فصرف رسول الله صلى الله وسلم وجهه عنها، وعن جرير بن عبد الله قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظر الفجأة فأمر في ان أصرف بصري حديث صحيح وعن على رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تتبع النظرة النظرة النظرة فأعا لك الاولى وليس لك الآخرة > رواها ابو داود وفي إباحة النظر الى المرأة اذا أراد تزويجها دليل على التحريم عند عدم ذلك اذلو كان مباحاً على الاطلاق فما وجه التخصيص لهذه الحال وأما حديث أساه ان صح فيحتمل أنه كان قبل نزول الحجاب فيحمل عليه

(فصل) فأما المجوزالتي لاتشتهي فلا بأس بالنظر الى مايظهر منها غالبالقول الله تمالى (والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً) الآية قال ابن عباس في قوله تمالى (قل للنؤمنين ينضوامن أبصارهم وقل للمؤمنات ينضضن من أبصارهن) نسخ واستثني من ذلك (القواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً) الآية وفي منى ذلك الشوهاء التي لا تشتهى

(فصل) والامة يباح النظر منها الى مايظهر غالباً كالوجهوالرأس واليدين والساقين لان عمر رضي الله عنه رأى أمة متكممة فضربها بالدرة وقال يالـكاع تشتبهين بالحرائر وروى ابو حفص اسناده ان

القاضي مثل أمن الحلي وامن الحدي استقبل النكاح فظاهر هذا أنه انسد النكاح لانتفاءعدالة المولي له وهذا قول الشاني وذلك لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : لانكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل، قال ارعباس قال احد أصح شي. في هذا قول ابن عباس وقد روي عن ابن عباس قال : قال رسول الله مَيْظَالِيْهُ ﴿ لانكاح الا بُولِي وشاهدي عدل ، وأما امرأة أنكحها ولي مسخوط عليه فنكاحمًا باطل ﴾ وروي عن أبي بكر البرقاني باسناده عن جامِر قال : قال رسول الله ﷺ « لانكاح الا برلي مرشد وشاهدي عدل » ولامها ولاية نظرية فلا يستبدئها الفاسق كولاية المال » والرواية الاخرى ليست بشرط.

نقل مثى بن جامع أنه سأل احمد اذا تزوج بولي فاسق وشهود عدول فلم بر أنه يفسد س النكاح شي. وهذا ظاهر كلام الخرقي لانه ذكر الطفل والعبد والكافر ولم يذكر الفاسَّق وهو قول مالك وأبيُّ حنيفة وأحد قولي الشافي لانه يلي نكاح نفسه فنثبت له الولاية على غيره كالمدل ولان سبب الولاية القرابة وشرطها النظر وهذا قريب ناظر فيلى كالمدل

(فصل) ولا يشترط أن يكون بصيراً لان شعيبا عليه السلام زوج ابنته وهو أعى ولان المفصود في النكاح يعرف بالسماع والاستفاضة فلا يمنقر الى النظر ولا يشسترط كونه ناطقا بل بجوز أن يلي الاخرس اذا كان مفهوم الاشارة لات اشارته تقوم مقام نطقه في سائر العقود والاحكام فكذاك في النكام

(فصل) ومن لم تثبت له الولاية لم يصح توكيه لان وكيله نائب عنه وقائم مقامه ، وإن وكله

عمركان لايدع أمة تقنع في خلافته وقال أنما القناع للحرائر ولو كان نظر ذلك منها محسرماً لم يمنع من ستره بل امر به وقد روى انس ان انبي صلى الله عليه وسلمنا أخذ صفية قال الناس أجملها ام المؤمنين أمام ولد ? فقالوا إن حجبها فهي أمالمؤمنين وان لم يحجبها فهي أم ولد فلما ركبوطاً لها خلقه ومد الحجاب بينه وبين الناس متفق عليه وهــذا دليل على أن عدم حجب الاماء كان مستفيضاً بينهم مشهوراً وأن الحجب لغيرهن كان معلوماً وقال أصحابالشافعي بباح النظر منها الى ما ليس بعورة وهو مافوق السرة وتحت الرُكِّة وسوى بعض اصحاب الشافعي بين الحرة والامة لقول الله تعالى(ولايبدين زينتهن الا ماظهر منها) الآية ولان العلة في تحرىم النظر الحوف من الفتنة والفتنة المحوفة يستوي فيهآ الحرة والامة فان الحربة لاتؤثر في الامر الطبيعي وقد ذكرنا مايدل على التخصيص ويوجب الغرق يينها وان لم يفترقا فيما ذكروم افتراقا في الحرمة ومشقة السير لكن انكانت المرأة جميلة يخافالفتنة بها حرم النظر اليهاكما يحرم الى الفلام الذي لم نخش الفتئة بالنظر اليه قال احمد في الامة َ اذا كانت جيلة تنقبولا بنظرالى الملوكة كم من نظرةالقت في قلب صاحبها البلابل

(فصل) والطفلة التي لا تصلح للنكاح لا بأس بالنظر اليهاقال أحمد في رواية الاثرم في الرجل

الوالي في تزويج موليته إيجز لانهاولاية وليس حومن أهلها ، ولانه لما لم يلك تزويج مناسبته بولاية النسب فلأن لا يقت تزويج مناسبة غيره بالتوكيل أولى ، ويحتمل أن يصح توكيل العبدوالفاست والصبي المميز في العقد لانهم من أهل اللفظ بالعقد وعبارتهم فيه صحيحة والقلك صح تبولهم النكاح لانفسهم وأنما سلبوا الولاية نفسها لانه يعتبر لها المكال ولا حاجة اليه في الانظ به ، ، فأما إن وكله الزوج في قبول النكاح له أووكله الابني قبول النكاح لا بنه الصغير فقال أصحابنا لا يصح لانه أحد طرفي العقد فلم يجز توكيله فيه كالا يجاب ريحتمل جواز توكيل من ذكر نافيه لا نهم من أهله و يصح قبولهم النكاح لانفسهم فجاز أن ينوبوا فيه عن غيرهم كالبيم وهذا أحد الوجبين لا عاب الشاني في العدة

﴿ مسئلة ﴾ قال (ويزوج أمة المرأة باننها من يزوجها)

اختلفت الرواية عن أحد فيمن بزوج أمة المرأة فروي عنه أنه بلي نكامها والي سيادتها قال القاضي هذا هو الصحيح وهو مذهب الشافعي لان مقتضى الدايل كون الولاية لها فاستنعت في حقها لقصورها نتثبت لاوليائها كولاية نفسها ولانهم يلونها لو عنقت في حال رقها أولى ثم إن كانت سيدتها رشيدة لم مجز تزويج أمتها الا باذنها لانها مالها ولا يجوز التصرف في مال وشيد بغير إذنه و يعتبر نطقها بذلك وان كانت بكراً لان مهائها إنما اكتنى به في تزويج نفسها لحيائها ولا تستحيى من تزويج أمتها ، وان كانت صغيرة أو مجنونة أو سفية ولوليها ولاية على مالها فله تزويج أمنها إن كان المنطفي تزويجها وإلا فلا يمك تزويجها وكذلك الحسكم في أمة ابنه الصفير وقال بعض الشانعية ليس له تزويجها محال لان فيه تغريرا عال الصفيرة لأنها و باحمات نتانت

ولنا أن له التصرف بما فيه الحظ والمزويج ماهنا فيه الحظ لان الـكلام فيه فجاز كما ترالتصرفات

بأخذ الصغيرة فيضمها في حجره ويقبلها فان كان مجد شهوة فلا وإن كان لغير شهوة فلا بأس وقدروى أبو بكر باسناده عن عمر بن حفص المديني ان الزيربن العوام أرسل بابنة له الى عمر بن الخطاب مع مولاة له فأخذها عمر بيده وقال ابنة أبي عبد الله فتحركت الاجراس من رجلها فأخذها عمر فقطمها وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسم لا حرس شيطان » فأما اذا بلغت حداً يصلح للنكاح قان عوربها مخالمة لمورة البالغة بدليل قوله عليه الصلاة والدلام «لا يقبل الله صلاة حائض الا بخار» يدل على صحة صلاة من لم تحض مكشوفة فيحت لم ان يكون حكما حكم ذوات المحارم كقو لنا في النلام المراهق مع النساء وقد روى ابو بكر عن ابن جربيج قال قالت عائشة دخلت على ابنة أخي فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فأعرض فقلت يارسول الله الها ابنة أخي وجارية فقال هاذا عركت المراقة لم يجز لها ان تظهر الأوجهها ومادون حذا » وقيض على ذراع نفسه فترك بين قبضتيه وبين الكف مثل قبضة أخرى او محوها احتج أحد بهذا الحديث وتخصيص الحائض بهذا التحديد دليل على إباحة أكثر من ذلك في حق غيرها احتج أحد بهذا الحديث وتخصيص الحائض بهذا التحديد دليل على إباحة أكثر من ذلك في حق غيرها (ولا مجوز التصريح بخطبة المندة ولا التسريض بخطبة الرجية)

الجائزة واحمال الحظ مرحوع لما فيه من تحصيل مهرها ووقدها وكذاية مؤنها وصيانها عن الزناللوجب قلحد في حقها وبعض قيمتها والمرجوح كالمعدوم وان كان وليها في مالها غير ولي في تزويجها فولاية تزويجها قرلي في المال دون ولي المزوج لانه هو المنصرف في المال وهي مال (الرواية الثانية) أن للمرأة أن تولي امر أمتها رجلا يزوجها نقلها عن أحمد جماعة لان سبب الولاية الملك وقد تحقق في المرأة وامتنمت المناشرة لنقص الانوثة فلكت التوكيل كانرجل المريض والفائب ونقل عن أحمد كلام يحتمل رواية ثانية وهو أن سيدتها نزوجها فانه قبل له تزوج أمتها? قال قد قبل ذلك هي مالها، وهذا يحتمل أنه ذهب اليه وهو قول أبي حنيفة لأنها مالكة لها وولايتها نامة عليها فلم أة لتحصيل الكفاية وعدم المق وصيانة لحظ الاوليا، في تحصيلها فلا نثبت عليها الولاية في أمتها لعمدم اعتبار السكفاية وعدم المق وحيا لان النسا، لا يمقدن وقد ذكرنا في خبر أبي هريرة عن النبي مساقها أحب إلي أن تأمر زوجها لان النسا، لا يمقدن وقد ذكرنا في خبر أبي هريرة عن النبي مساقها أحب إلي أن تأمر وجها لان النسا، لا يمقدن وقد ذكرنا في خبر أبي هريرة عن النبي مساقها أحب إلي أن المراة المراقة والنافساء لا يمقدن ولان المراقة المنافساء لا يعقدن ولان المراقة النها أن تزوج نفسها فهرها أولي .

﴿ مسئلة ﴾ قال (ويزوج مولاتها من يزوج أمتها)

يمني عتيقتها وهذه فيها الروايتان (أحديهما)أن لمولاتها النوكيل في تزويجها رجلا لانها عصبتها

أما التصريح بخطبة المندة فلا يجوز لان قول الله تعالى (ولا جناح عليكم فيا عرضم به من خطبة النساء) دليل على تحريم النصريح لان التصريح لايحتمل غير النكاح فلا يؤمن ان يحملها الحرص عليه على الاخبار بانقضاء عدمها قبل انقضائها والتعريض بخلافه

(مسئلة) (فأما الرجعية فلا يجوز لاحد التعريض لخطبتها ولا التصريح لانها في حكم الزوجات فهي كالتي في صلب نكاحه)

(مسئلة) (ويجوز في عدة الوفاة وفي البائن بطلاق بُلاث)

المتدات على ثلاثة اضرب وحكمها حكم من هي في صلب النكاح وقد ذكر ناها (الثاني) المتدة من وفاة أو طلاق ثلاث أو فسح لتحريمها على زوجها كالفسخ برضاع أو لمان ونحوه مما لايحل بعدة لاوجها فهذه يجوز التعريض بخطبها اللآية ولما روت فاطمة بنت قيس ان النبي صلى المقاعليه وسلم قال لها لما طقاها زوجها ثلاثاً «أذا حللت فا ذنيني» وفي لفظ «لا تسبقين بنفسك» وهذا تعريض لخطبتها في عدمها في حدمها في حدمها في حدمها في عدمها اللاث؟ على وجهين)

هــذا الضرب الثالث كالمختلفة والبائن بفسخ لميب أو اعسار أو نحوه فلزوجها التصريح بخطبتها

وترثها بالتعصيب فأشبهت العنق (والثانية) ولي سيدتها وليها وهي الاصح لان هذه ولاية لنه كاح حرة والمرأة ليست من أهل ذلك فيكون إلى عصبتها لانهم الذين يمقلون عنها ويرثونها بالتعصيب عند عدم سيدتها فكانوا أوليائها كا لو تعذر على المعتق تزويج معتنته لمرت أو جنون وقد ذكرنا أنه إذا اقرض العصبة من النسب ولى المولى المعتق ثم عصباته من بعده الاقرب فلاقرب كذا هاهنا الا أن ظاهر ـكلام الحرقي ههنا تقــديم أبي حنيفة المنتة على ابنها لانه الذي يزوجها وذكرنا ثم خلاف هذا ويعتبر في ولائه شرطان (أحدهما)عدم العصبة من النسب لان المناسب أقرب من المعتق وأولى منه (الثاني) إذن الزوجة لانها حرة وليستله ولاية اجبار فانه أبعد العصبات ولا يفتقر إلى اذن مولاتها لانها لا ولاية لها ولا ملك فأشبهت قريب الطفل إذا زوج البعيد

(فصل) وأذا كان للأمة مولى فهو ولبها وأن كان لها موليان فالولاية لها وليس لواحد منها الاستقلال بالولاية بغير أذن صاحبه لانه لا يملك الا نصفها وأن اشتجرا لم يكن فسلطان أن ينوب عنهما لان تزويجها تصرف في المال بخلاف الحرة فان نكاحها حق لها ونفعه عائد اليها ونكاح الامة حق لسيدهاو نفعه عائداليه فلم يثبت السلطان عنه فيه فان أعتقها ولها عصبة مناسب فهو أولى منهما وان لم يكن لها عصبة فعما و لياهاولا يستقل أحدهما بالنزويج لان ولايته على نصفها فان اشتجر اأمام الحاكم أقام الحاكم مقام المتنعمنها لانها صارت حرة وصار نكاحها حقا لها وان كان المعنقأو المثقة واحدا وله عصبات في درجة واحدة كالابنين أوالاخوين فلاحدهم الاستقلال بتزريج اكما علاك تزويج سيدتها

(مسئة ؛ قال (من أداد أن يتزوج امرأة هو وابها جمل أمرها ألى رجل يزوجها منه باذبها)

وانتعريض لانه مباح له نكاحها في عديها فهو كغير المتدة وهل يجوز لغيره التعريض بخطبتها ? فيه وجهان والشافعي فيه قولان (أحدهما) يجوز لعموم الآية ولانها بأن أشبهت المطلقة عملامًا (والثاني) لا يجوز لان الزوج يملكأن يستبيحها فهي كالرجمية والمرأة في الجواب كالرجل في الخطية بما محلُّ ويحرم لان الحطبة للعقد فلا مختلفان في حله وحرمته

﴿مسئلة﴾ (والتمريض قوله أني في مثلك لراغب ولا تفوتيني بنفسك وما أحوجني الى مثلك) وقال الزهري أنت مرغوب فيك وأنت جميلة واذا حللت فآذنيني ونحو ذلك قال يجاهدمات رجل وكانت امرأته تشيع الجنازة فقال لها رجل لا تسبقينا بنفسك فقالت سبقك غيرك

(مسئلة) (وتجيبه المرأة ما يرغب عنك وإن قىنى شيء كان وما أشبهه)

(فصل) فأما التصريح فهو اللفظ الذي لا يحتمل غير النكاح نحو قوله زوجيني نفسك فاذا انقضت عدتك تزوجتك إُومِحتمل أن هذا معنى قوله تمالى (لا تواعدوهن سرا) فان النكاح يسمى سرآ قال الشاع:

فلم تطلبوا صرها للني وإن تساموهالازهادها

وجلته ان ولي المرأة التي يحل له نكاحها وهو إبن العم أوالمولى أوالحاكم أوالسلطان إذا أذنت له أن يتولى طرفي العقد بنفسه ? فيه روايتان [إحداهم] له ذلك وهوقول الحسن وابن سيوين ود بيعة ومالك والثوري وأي حنيفة وإسحاق وأبي و وابن المنذر لما روى البخاري قال : قال عبد الرحمن بن عوف لا محكيم ابنة فارط أنجعلين أمرك إلي ؟ قالت نعم. قال قد تزوجتك ولا يعلك الإنجاب والقبول فجاز أن يتولاهما كما لو زوج امنه عبده الصغير ولانه عقد وجد فيه الانجاب من ولي ثابت الولاية والقبول من زوج هو أهل القبول فصح كمالو وجدا من وجلين. وقد روي عن النبي والمنافئة أنه أعتق صفية وجعل عنه اصداقها. فان قبل قدر وي أن النبي والمنافئة قال لا كل نكاح لم يحضره أربعة فهو سفاح: زوج وربي وشاهدان ؟ قلناهذا لا أنه محته وان صح فهو محصوص بن زوج أمنه عبده الصغير فيخص منه محل العزاع أيضاً ، وهل يفتقر إلى ذكر الانجاب والقبول أم يكننى به حجرد الانجاب ؛ فيه وجهان (أحدهما) يحتاج أن يقول زوجت نفسي فلانة أو تزوجت فلانة وهو قول مالك (أحدهما) يحتاج أن يقول زوجت نفسي فلانة أو تزوجت فلانة وهو قول مالك القبول كما ترالعة ود المنافقة ولم المنافقة وقبلت هذا النكاح لان ما ينتقر الم الاستدعاه ولمذا القبول كما تراهة قد أعتمنك وجعلت عنقك صدافك ينعقد النكاح بدحرد هذا الذول قلم الاستدعاء ولهذا اذاقال لامنه قد أعتمنك وجعلت عنقك صدافك ينعقد النكاح بدحرد هذا الذول

[والرواية الثانية] لايجوز أن يتولى طرقي المقدولكن يوكل رجلاً يزوجه اياها باذمها . قال أحدر حمالله في رواية ابن منصور لا يزوج نفسه حتى يولي رجلا على حديث المفيرة بن شعبة وهو ماروى أبوداود باسناده عن عبدالملك بن عمير أن المفيرة بن شعبة أمر رجلاز وجه امرأة المفيرة أولى مها منه ولانه عقد

وقال الشافعي السر الج^لاع وأنشد لامرىء الفيس

ألا زعمت بسباسة القوم أنني كبرت وأن لا محسن السرأمثالي

ومواعدة السر أن يقول عندي جماع برضيك فنهى عنه لمافيه من الهجر والفحش والدناءة والسخف (فصل) فان صرح بالخطبة أو عرض في موضع محرم النعريض ثم تزوجها بعد حلها صح نكاحه وقال مالك يطلقها تطليقة ثم يتزوجها ولا يصح هذا لان هذا المحرم لم يقارن العقد فلم يؤثر فيه كما في النكاح الثاني أو كما لو رآها متجردة ثم تزجها

(مسئلة) (ولا مجوز الرجل أن يخطب على خطبة أخيسه ان أجيب وان رد عل وان لم يعلم الحال فعلى وجهسين)

الخطبة بالسكسر خطبة الرجل المرأة لينزوجها وبالضم حمدالله والتشهد ولا يخلو حال المخطوبة من الانه أقسام (أحدها) أن تسكن إلى الخاطب لها فتجيبه أو تأذن لوليها في إجابته فهذه محرم على غيره خطبها لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه » وعن أبي (المغنى والنبر ح المكير) (١٤٤)

ملكه بالاذن فلم يجز أن يتولى طرفيه كالبيم . وبهذا فارق الذازوج أمنه عبده الصغير، وعلى هذه الرواية ان وكل من يقبل له العقد وتولى هو الايجاب جاز

وقالالشافعي في إن العم والمولى لايزوجها الا الحاكم ولا يجوزان يتولى طرفيه كالبيع ولا أن يوكل من يزوجه لان وكيله بمنزلته وهذا عقد ملكه بالاذن فلا يتولى طرفيه كالبيع ولا يجوزان يزوجه من هو أبعد منه من الاوليا. لانه لا ولاية لهم مع وجوده

ولنا ماذكرناه من فعل الصحابة ولم بظهر خلافه ولان وكله بجوز أن يلي العقد عليها الدره فصبح أن يليه عليها له اذا كانت محلله كالامام اذا أرادأن يزوج موليته، ولان هذه امرأة ولها ولي حاضر غير عاضل فلم يلها الحاكم كالوأراد أن يزوجها غيره ومفهوم قوله عليه السلام «السلطان ولي من لا ولي له » اله لا ولا ية له على هذه (فصل) واذا أذنت له في تزويجها ولم تمين الزوج لم يجز أن يزوجها افسه لان اطلاق الاذن يقتضي تزويجها غيره ومجوز تزويجها لولده لانه غيره ، فان زوجها لا بنه الكبير قبل لنفسه ، وان زوجها لا بنه الصغير ففيه الروايتان في تولي طرفي العقد فان قلنا لا يتولاه فو كل رجلا يزوجها لولده وقبل هو النكاح له افتقر الى اذنها الوكل على ماقدمنا من ان الوكيل لا يزوجها إلا باذنها وان وكل رجلا يقبل لولده النكاح وأوجب هو لم يحتج الى اذنها لانها قد أذنت له

(فصل)واذا زوج أمته عبده الصغير جاز له أن يتولى طرفي المقد لانه مالك ذلك بحكم الملك لا يحكم الملك لا يحكم الاخر فيه

هربرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه حتى يذكح أو يترك » منفق عليها ولان في ذلك افساداً على الخاطب الاول وايقاع العداوة بين الناس ولا نعلم في هذا خلافاً بين أهل العلم الا أن قوماً حلوا النهي على الكراهة، والاول أولى (القسم الناني) أن برده لا تركن اليه فتجوز خطبها لما روت فاطمة بنت قيس أنها أنت النبي عَلَيْكِيْنَةٍ فذكرت أن معاوية وأبا جبم خطباها فقال النبي عَلَيْكِيْنَةٍ « أما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبو جهم فلا يضم عصاه عن عاتقه ، الكحي أسامة بن زيد » متفق عليه فخطبها النبي عَلَيْكِيْنَةٍ بعد اخبارها إياه نخطبة معاوية وأبي جهم لها ولان تحريم خطبتها على هذا الوجه اضرار بها فأنه لايشاء أحد أن يمنع المرأة الا منعها بخطبته إياها وكذلك لو عرض لها في عدمها بالخطبة فقال لا تفوييني بنفسك وأشباه هذا لم تحرم خطبتها لان في قصة وذكر ابن عبد البر أن ابن وهب روى باسناده عن الحارث بن سعيد عن أبي رئاب أن عمر ومعاوية لها وذكر ابن عبد البر أن ابن وهب روى باسناده عن الحارث بن سعيد عن أبي رئاب أن عمر فدخل على المرأة على جرير بن عبد الله وعلى مروان بن الحسكم وعلى عبد الله بن عمر فدخل على المرأة وهي جالسة في بيتها فقال عمر : ان جرير بن عبد الله خطب وهو سيد أهل المشرق ومروان مخطب وهو سيد شباب قريش وعبد الله بن عمر وهو من قد علم عوم بن الجطاب فكشفت المرأة السدة.

(١) في نسخة الصديرة أو وكله الولي في الابجاب والزوج في القبول خرج فيه وجهدان بناء على الروايتين لانه ملك ذلك بالاذن وأن زوج بنته السكبيرة (١١) عبده السكبير لم يجز ذلك الا برضاها لانه لايكاد يكافئها فيخرج فيه أيضا وجهان، وأن زوجه ابنته الصغيرة لم يجز لانه لا يجوز له تزويجها بمن لا يكافئها وعنه يجوز وسنذكر ذلك أن شاء الله تعالى

(مسئلة) قال (ولا يزوج كافر مسلمة محال ، ولا مسلم كافرة إلا أن يكون المسلم سلطانا أو سيد أمة)

أما الكافر فلا ولاية له على مسلمة محال باجاع أهل العلم منهم مالك والشافي وأبوعبيد وأصحاب الرأي وقال ابن المنذر أجمع على هذا كل من محفظ عنه من أهل العلم وقال أبر الحطاب في الذي المالت أم وقد، هل يلي نكاحها ؟ على وجبين (أحدها) يليه لانها مملوكته فيلي نكاحها كالمسلم ولانه عقد عليها فيليه كاجارتها (وانثاني) لا يليه لقول الله تعالى (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض) ولانها مسلمة فلا يلي نكاحها كابنته ، فعلى هذا يزوجها الماكم وهذا أولى لما ذكرنا من الاجاع وأما المسلم فلا ولاية له على الكافرة في غيرالسيد والسلطان وولي سيد الامة الكافرة وذلك لقول الله تعالى (والذين كفروا بعضهم أولياء بعض) ولان مختلني الدين لايرث احدها الآخر ولا يعقل عنه فلم يل عليه كما لوكان أحدهما رقيقا وأما سيدالامة الكافرة فله تزويجها لكافر لكونها لاتحل المسلمين وكذلك ولي سيد الامة الكافرة على مزويجها لكافر سيد الامة الكافرة مسلما

فقالت أجاد أمير المؤمنين ? فقال نعم فقالت قد انكحت أمير المؤمنين فأنكحوه فهذا عمر قدخطب على واحد بعد واحد قبل أن يعلم ما تقول المرأة في الاول (القسم الثالث) أن يوجد من المرأة ما يدل على الرضى والسكون تعريضاً لا تصريحاً كقولها ما أنت الا رضى وما عنك رغبة فهذه في حكم الاول لا تحل لنيره خطبتها هذا ظاهر كلام الحرقي وظاهر كلام أحدقانه قال إذا ركن بعضهم إلى بعض فلا يحل لا حد أن يخطب والركون يستدل عليه بالتعريض تارة وبالتصريح أخرى قال القاضي ظاهر كلام أحمد إباحة خطبتها وهو مذهب الشافعي في الجديد لحديث فاطمة حيث خطبها النبي صلى اللة عليه وجد وزعموا أن الظاهر من كلامها ركونها إلى أحدها ، واستدل القاضي بخطبته لها قبل سؤالها هل وجد منها ما يدل على الرضى أو لا

و لنا عموم قوله عليه الصلاة والسلام « لا بخطب أحدكم على خطبة أخيه » ولأنه وجد منهاما دل على الرضى فحرمت خطبتها كما لو صرحت ، بذلك وأما حديث فاطمة فلا حجة لهم فيه فان فيه ما يدل على أنها لم تركن الى واحد منهما من وجهين (أحدهما) أن النبي صلى الله عليه وسلم قد كان قال لما « لا تسبقينى بنفسك » وفي رواية « اذا حللت فا ذنينى » فلم تكن لتصاب بالاجابة قبل اذنه (التاني)

كسائر الولايات ولان مذه تعتاج الى الرويج ولا ولي له اغير سيدها ، فأما السلطان فله الولاية على من لا ولي لها من أهل الذمة لان ولا يته عامة على أهل دار الاسلام وهذه من أهل الدار فتثبت له الولاية عليها كالمسلمة ، وأما الكافر فتثبت له الولاية على أهل دينه على حسب ماذكر ناه في المسلمين، وبعتبر فيهم الشروط المعتبرة في المسلمين وبخرج في اعتبار عدالته في دينه وجهان بناه على الروايتين في اعتبارها في المسلمين

(فصل) اذا تزوج المسلم ذمية فرايها الكافر يزوجها اياه ذكره أبر الخطاب وهو قول أبي حنيفة والشافعي رضي الله عنه لانه وابها فصح تزمجه لها كما لو زوجها كافراً ، ولان هذه امرأة ولها ولي مناسب فلم يجز أن يليها غيره كما لو تزوجها ذمي ، وقال القاضي لا يزوجها الا الحاكم لان أحمد قال لا يعتمد يهودي ولا نصر انبي عقد نكاح لم الم المسلمة ، ووجهه أنه عقد يفتر إلى شهادة مسلمين فلم يصح بولاية كافر كنكاح المسلمين والاول أصبح والشهود يرادون لا نبات النكاح عند الحاكم بخلاف الولاية

(مسئلة) قال (واذا زوجها من غيره أولى منه وهو حاضر ولم يمضلها فالنكاح فاسد)

هذه المسئلة تشتمل على أحكام ثلاثة (أحدها) أنه إذا زوجها الولي الأبعد مع حضور الولي الاقرب فاجابته الى تزويجها من غير اذنه لم يصبح وبهذا قال الشافعي وقال ماقك يصبح لان هذا ولى له أن يزوجها باذنها كالاقرب

ولنا أن هذا مستحق التعصيب فلم ثبت الأبعد مع وجود الأقرب كالميراث، وبهدذا فارق القريب البعد.

أنهاذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم كالمستشيرة له فيها أو في العدول عنها وليس في الاستشارة دليل على أحد الامرين ولا ميل الى أحدها على أنها انما ذكرت ذلك ارسول الله صلى الله عايه وسلم لترجع الى قوله ورأيه وقد أشار عليها بتركها لما ذكر من عيبها فجرى ذلك بجرى ردها لها و تصريحها بمنعها ، ومن وجه آخر وهو أن النبي صلى الله صلى الله عليه وسلم قد سبقها بخطبتها تعريضاً بقوله لها ما ذكرنا فكانت خطبته لها مبنية على الخطبة السابقة بخلاف ما نحن فيه ، فان لم يعلم الحال فعلى وجهبن أحدها) لا يجوز لعموم النهى (والثاني) بجوز لان الاصل عدم الاجابة المحرمة

(مسئلة) (والتعويل في الاجابة والرد عليها ان لم تكن بجبرة وان كانت بجبرة فعلي الولي)
أما اذا لم تكن بجبرة فلانها أحق بنفسها من وليها فان أجاب هو ورغبت عن النكاح كان الامر
أمرها فان أجاب وليها فرضيت فهو كاجابتها وان ستخطت فلا حكم لاجابته لان الحق لها ولو أجاب
الولي في حق الحجبرة فكرهت الحجاب واختارت غيره سقط حكم اجابة ولها لكون اختيارها مقدما
على اختياره وان كرهته ولم تختر سواه فينبني أن يسقط حكم الاجابة أيضا لانه قد امر باستثمارها فلا
ينبني له أن يكرهها على من لاترضاه ، وان أجابت ثم رجعت عن الاجابة وسخطته زال حكم الاجابة لان

(الحكم الثاني) ان هذا العقديم قاسد لا يقف على الاجازة ولا يصبر بالاجازة صحيحاً وكذلك الحكم اذا زوج الاجنبي أو زوجت الرأة المعتبر اذنها بغيراذنها أو تزوج العبد بغير أذن سيده فالنكاح في هذا كله باطل في أصح الروايتين نص احد عليه في مواضع وهو قول الشافعي وأبي عبيد وأبي ثور وعن أحد رواية أخرى انه يقف على الاجازة فان أجازه جاز وإن لم بجزه فسد . قال احمد في صغير زوجه همه قان رضي به في وقت من الاوقات جاز وإن لم يرض فسخ ، واذا زوجت اليتيمة فلها الخيلا اذا بلفت ، وقال اذا زوج العبد بغير اذن سيده ثم علم السيد فان شاه أن يطبق عليه فالطلاق بيسد المسيد، قان أذن في النزويج فالطلاق بيد العبد وهذا قول أصحاب الرأي في كل مسئلة يعتبر فيها الاذن وروي ذلك في النكاح بغير ولي عن علي بن أبي طالب وعن النسبر بن والقامم بن محد والحسن ابن صالح واسعاق وأبي يوسف ومحد لما روي أن جارية بكراً أتت النبي ويعلني فذكرت له أن أباها زوجها وهي كارهة فخيرها النبي من المواد وابن ماجه

وروي انفتاة أتتالنبي مَتِيَالِيَّةِ فقالت از أبي زوجني من ابن أخيه ليرفع بي خديسه قال فجعل الامر اليها فقالت قد اجزت ما صنع ابي ولدكتي أردت أن أعلم أن النساء من الامر شيئا ، رواه ابن ماجه والنسائي ، وفي رواية ابن ماجه أردت أن يعلم النساء أن ايس الى الآباء من الامر شيء . ولانه على الفدخ فوقف على الاجازة كالوصية

ولنا قول النبي مَعَظِينَةٍ ﴿ أَمَا امْرِأَةُ نَكُحَتُ نَفُسُهَا بَهْبِرَ أَذَنَ وَلَيْهَا فَنَكَاحُهَا بَاطُل ﴾ وقال ﴿ أَذَا نكح العبد يغير أذن سيده فنكاحه باطل ﴾ رواه أبوداود وابن ماجه الا أن أبا داود قال أنه موقوف

لها الرجوع وكذلك اذا رجع الولي المجبر عن الاجابة زال حكمها لان له النظر في أمر موليته ما لم يقع العقد ، وان لم ترجع هي ولا وايها لكن ترك الخاطب الخطبة وأذن فيها جازت خطبتها لما روي في حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيسه حتى يأذن أو يترك رواء البخاري

(فصل) وخطبة الرجل على خطبة غيره في موضع النهبي محرمة قال أحمد : لايحل لأحد أن يخطب في هذه الحال وقال أبو حفص المكبري هي مكروهة غير محرمة وهذا نهي تأديب

وثنا ظاهر النهي فان مقتضاء النحريم ولانه نهى عن الاضرار بالآدى المصوم فكان على التحريم كالنهي عن أكل ماله فان فعل فنكاحه صحييح نص عليه أحمد فقال لا نفرق بينها وهذا مذهب الشافعي وروي عن مالك وداود أنه لايصح وهو قياس قول أبي بكر لانه قال في البيع على بيع أشيه هو باطل وهذا في ميناه لانه نكاح منهى عنه فكان باطلا كنكاح الشغار

ولنا أن الحرم لم يقارن المقد فلم يؤثر كا لو صرح بالخطبة في المدة

(فصل) ولا يكر م للولي الرجوع اذا رأى المصلحة لهـا في ذلك لان الحق لهـا وهو نائب عنها

على ان جمر . ولأبه عقد لا تثبت فيه أحكامه من الطلاق والخلم والعان والتوارث وغيرها الم ينعقد كنكاح المعتدة . فأما حديث الرأة التي خبرها الذي وَلَيْكُ فهو مرسل عن عكرمة رواه الناس كذلك ولم يذكروا ابن عباس قاله أبر داود . ثم محتمل ان هذه المرأة هي التي قالت زوجني من ابن أخيه ليرفع بي خسيسه فتخييرها لتزريجها من غير كفئها وهذا يثبت الخيار ولا يبطل النكاح ، والوصية يتراخي فياالقبول ومجوز بعد الموت فهي معدول بها عن سائر التصر قات ولا تفريع على هذه الرواية لوضوحها ، فأما على الرواية الاخرى قان الشبادة تعتبر في العقد لانها شرط له فيعتبر وجودها معه كالقبول ولا تعتبر في الاجازة لانها ليست بعقد ولانها أذا وجدت استند الملك الى حالة العقد حتى لوكان في العقد عما ملك من حين العقد لا من حين الاجازة ، وان مات أحدهما قبل الاجازة لم وثه الآخر لانه عقد يلزمه قبل عام العقد وصحته . وفيه وجه آخر أن كان بما لو رفع الى الحاكم أجازه ورثه الآخر لانه عقد يلزمه أجازه فهو كالصحيح وان كان مما يف خارية

(فصل) ومتى نزوجت المرأة بغير إذن وابها أو الامة بغير إذن سيدها فقد ذكره أصحابنا من بعلة الصور التي فيها الروايتان، والصحيح عندي أنه لا يدخل فيها لتصريح الذي ويتطلق فيه بالبطلان ولان الاجازة أنما تكون لمقدصدر من أهله في محله قان المرأة ايست أجلا له بدليل اله لو أذن لها فيه لم يصح مها، وإذا لم يصح مع الاذن المقارن فلا ن لا يصح بالاجازة المتأخرة أولى ولا تفريم على هذا، عاما على القول الآخر فنى تزوجت المرأة بغير إذن الولى فرفع إلى الحاكم لم يمك اجازته والاس فيه الى الولى

في النظر لها فلم يكره له الرجوع اذا رأى المصلحة كما لوساوم في بيع دارها ثم رأى المصلحة في تركها ولا يكره لها أيضاً الرجوع اذا كرحت الخاطب لانه عقد عمر يدوم الضرر فيه فكان لها الاحتياط لنفسها والنظر في خطبتها وان رجعا عن ذلك لغير غرض كره لما فيه من اخلاف الوعدوالرجوع عن القول ولم يحرم لان الحق بعد لم يلزمها كمن ساوم بسلمته ثم بدا له أن لا يبيعها

(فصل) فانكان الخاطب الاول ذمياً لم تحرم الحطبة على خطبته نص عليه أحدفقال لا يخطب على خطبة أخيه ولا يساوم على سوم أخيه انما هو للمسلمين ، ولو خطب على خطبة بهودي أو نصراني أو ساوم على سومهم لم يكن داخلا في ذلك لاهم ليسوا باخوة للمسلمين وقال ابن عبد البر لا يجوزاً يضاً لان هذا أخرج بخرج النالب لا لتخصيص المسلم به

وثنا أن لفظ النهي خاص في المسلمين والحاق غيره به أنما يصح اذاكان مثله وليس الذي كالمسام ولا حرمته كحرمته ولذلك لم تجب اجابهم في دعوة الوليمة ونحوها ، وقوله خرج مخرج الفالب قلنا مق كان في المخصوص معنى يصلح أن يعتبر في الحكم لم يجز حذفه ولا تعدية الحكم بدونه والاخوة الاسلامية لها تأثير في وجوب الاحترام وزيادة الاحتياط في رعاية حقوقه وحفظ قلب واستيفاه مودته فلا يجوز حذف ذلك

فتى رده بعل لان من وقف الحكم على اجازته بطل برده كالمرأة إذا زوجت بغير اذنها

وفيه وجه آخر آنه اذا كان الزوج كفؤا أمر الحاكم الولي باجازته قان لم يفعل أجازه الحاكم لانه للما امتنع من الاجازة صار عاضلا قانقلت الولاية عنه الى الحاكم كافي ابتداء العقد ، ومتى حصات الاصابة قبل الاجازة ثم أجيز قالهر واحد اما المسمى واما مهر المثل ان لم يكن مسمى لان الاجازة مستندة الى حالة العقد فيثبت الحل والملك من حين العقد كاذ كرنا في البيع ، وقد الله لم يجب الحد ، ومتى تزوجت الامة بغير اذن سيدها ثم خرجت من ملكه قبل الاجازة إلى من تحل له انفسنخ النكاح لانه قد طرأت استباحة صحيحة على موتوفة فأبطلتها ولانها أقوى فأزالت الأضف كالوطرا ملك يمينه على ملك نكاحه، وان خرجت الى من لا تحل له كالمرأة أو المين ف كذاك أيضا لان العقد اذا وقف على اجازة شخص لم يجز باجازة غيره كالوبا عامة غيره ثم باعباللماك فأجاز المشتري الثاني بيع الاجنبي وفيه وجه آخر أنه يجوز باجازة الممالك الثاني لانه يملك البداء العقد فملك اجازته كالاول . وقيه وجه آخر أنه يجوز باجازة الممالك الثاني لانه يملك البداء العقد فملك اجازته كالاول . ولا فرق بين أن يخرج ببيع أو إرث أوهبة أو غيره فأما ان أعتبا الديد احتمل أن يجوز المال حق المولى ايمال واحتمل أن لا بحوز لان إبطال حق المولى ايس باجازة ولان حق المولى ان بطل من الملك فلم يبطل من ولا ية الذويج قانه يلها بالولا.

(فصل) وإذا زوجت التي بعتر اذبها بغير إذبها رقلنا يقف على اجازتها فاجازتها بالنطق أوما يدل على الرضى من النمكين من الوط. أو المطالبة بالمهر والنفقة ، ولا فرق في ذلك بين البكر والثيب لان أدلة الرضى تقوم مقام النطق به والذلك قال النبي وَيُطْلِقُوا لِمربرة ﴿ ان وطنك زوجك فلاخيار لك ، جعل

(مسئلة) (ويستحب عقد النكاح مساء بوم الجمعة)

لان جماعة من السلف استحبواذلك منهم ضمرة بن حبيب وراشد بن سيد وحبيب بن عنية ولانه يوم شريف ويوم عيد وفيه خلق آدم عايه السلام، وأباساء أولى قان أبا حفص روى باسناده عن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مسوأ بالاملاك قانه اعظم للبركة » ولانه أقرب إلى مقصوده وأقل لا تتظاره (مسئلة) (ويستحب أن يخطب قبل المقد بخطبة أن مسمود)

تمكينها دليلا على اسقاط حقها والمطالبة بالمهر والنفقة والتمكين من الوطء دليل على الرضي لانذلك من خصائص المقد الصحبح فوجوده من المرأة دليل رضاها به

(الحسكم الثالث) اذا عضلها الولى الاقرب انتقلت الولاية إلى الابعد نص عليه أحدد وعنه رواية أخرى تنتقل إلى السلطان وهو اختيار أبي بكر ودكر ذلك عن عمان بن عفان رضي الله عنه وشريم وبه قال الشافي لتول النبي ﷺ فان اشتجروا فالسلطان ولي من لاولي له، ولان ذلك حقءايه إمتنع من أداثه فقام الحاكم مقامه كالوكان عليه دين وامتنع من قضائه

ولنا أنه تعذر النزويج من حِهة الاقرب فلسكه الأبعد كا لوجن ولانه يفسق بالعضل فتنتقل الولاية عنه كما لو شرب الحزر فان عضل الاولياء كلهم زوج الحاكم ، والحديث حجة لنا لقوله والسلطان ولي من لا ولي له ، وهذه لها ولي وعكن حمله على ما إذا عضل الكل لان أوله وفان اشتجروا، ضمير جمع يتناول الكل،والولاية تخالف الدين من وجوء ثلاثة (أحدها) أنها حق الولي والدين حق عليه (أَلْثَانِي) أَنْ الدِّينَ لا يُنتقل منه والولاية تُنتقل لعارض من جنون الولي وفسقه وموته

(الثالث) أن الدين لا يمتبر في بتائه المدالة، والولاية يمتبر لما ذلك وقد زالت المدالة بماذكر نا فان قيل فلو زالت ولايته لما صح منه النزو بج إذا أجاب اليه قلنا فسقه بأمتناءه فاذا أجاب فقد نزع عن المعصية وراجع الحق فزال فسقه فلذلك صبح تزويجه والله أعلم

(فصل) ومعنى العضل منع المرأة من العزوج بكفتها اذا طلبت ذلك ورغب كل واحد منها في صاحبه قال معقل بن يسار زوجت أختاً لي من رجل نطلقها حتى اذا انقضت عدتها جاء

الله وتولوا قولًا سديداً يصلح) الآية رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن ، قال الحلال ثنا أبو سليان أمام طرسوس قال ثان أحمد بن حنبل أذا حضر عقد نكاح فلم نخطب فيه تخطبة أبن مسعود قام وتركهم وهذا كان من أبي عبد الله على طريق المبالنة باستحبابها لاعلى الاعجاب لهـا فان حرب بن أمهاعيل قال قات لأعمد فيجب أن تكون خطبة النكاح ،ثل قول أبن مسعود فوسع في ذلك وقدروى عن ابن عمر أنه كان اذا دعى لتزويج قال لاتنصوا علينا الناس الجمد لله وصلى الله على محمد ان فلانا يخطب اليكم فان انكحتموه فالحمد لله وان رددتموه فسبحان الله،والمستحب خطبة يخطبها الولي او الزوج او غيرهما فقال الشافي المسنون خطبتان هذهالتي ذكر ناها في أوله وخطبة من الزوج قبل قبو له والمنقول عن النبي صلى الله وسلم وعن الملف خطبة واحدة وهو أولى مااتبع

(فصل) وليست الخطبة واحبة عسد احد من أهل العلم الا داود فانه اوجبها لما ذكرناه ولنا أن رجلا قال النبي صلى الله عليه وسلم زوجنها فقال رسول الله صلى الله عليه زوجتكها بما معك من القرآن متفق عليه ولم يذكر خطبة وخطب الى ابن عمر مولاة له فما زاد على ان قال قد غطبها فقلت له زوجتك وأفرشتك وأكرمتك فطلقنها ثم جنت نخطبها لا وألله لانعود اليك أبدا وكان رجلا لا بأس به وكانت المرأة تريد أن ترجع اليه فأنزل الله تعالى هذه الآية (ولا تعضلوهن) فقلت الان انعل بارسول الله قال فزوجها اياه رواه البخاري وسواء طلبت الغزويج بهر مثلها أو دونه وبهذا قال الشافي وأبو يوسف ومحد وقال أبو حنيفة لهم منعها من الغزويج بدون مهر مثلها لان عليهم في ذلك عاراً وفيه ضرراً على نسائها لنقص مهر مثلهن

ولنا أن المر خالص حقها وعوض يختص بها الم يكن لهم الاعتراض عليها فيه كثمن عبدها وأجرة دارها ولانها أو أسقطته بعد وجوبه سقط كله فبعضه أولى ولان النبي وَ الله قال لرجل أراد أن يزوجه (التمس ولو خاتما من حديد وقال لامرأة زوجت بنطبن (أرضيت بنطبين من نفسك عنه قالت نعم فأجازه النبي وَ الله وقولهم فيه عار عليهم ليس كذلك فان عمر قال لو كان مكرمة في الدنيا أو تقرى عند الله كان أولا كم بها رسول الله ويَ الله يعني غلو الصداق فان رغبت في كف بعينه وأراد تزويجها الميره من كفائها وامتنع من تزويجها من الذي أرادته كان عاضلا لها فأما ان طلبت التزويج بغير كفئها فله منها من ذلك ولا يكون عاضلا لها بهذا لانها او زوجت من غير كفئها كان اله فسخ النكاح بغير كفئها فله منها من ذلك ولا يكون عاضلا لها بهذا لانها او زوجت من غير كفئها كان اله فسخ النكاح فلأن تمتنع منه ابتداء أولى .

« مسئلة » قال واذا كان وليها غائبا في موضع لا يصل اليه الكتاب أو يصل فلا يجيب عنه زوجها من هو أ بمد منه من عصبتها فان لم يكن فالسلطان)

الكلام في هذه المدالة في فصلين

(أولهما) ان الاقرب اذا غاب غيبة متقطعة فالابعد من عصبتها نزومجها دون الحاكم ويهذاقال

انكحتك على ماأمر الله على امساك بمروف او تسريح باحسان وقال جعفر بن محمد عن ابيه ان كان الحسين ابزوج بعض بنات الحسن وهو يتعرق العرق رواهما ابن المنذر وروى ابو داود باسناده عن رجل من بني سليم قال خطبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم المامة بنت عبد المطلب فانكحني من غير ان يتشهد. ولان عقدمعاوضة فلم تجب فيه الحطبة كالبيع وما استدلوا به يدل على عدم الكمال بدون الحطبة لاعلى الوجوب

وقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحن ابن عوف صفرة نقال «ماهذا؟» قال الى وقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحن ابن عوف صفرة نقال «ماهذا؟» قال الي وجت على وزن نواة قال «بارك الله ك أولم ولو بشاة » منفق عليه قال بعض أعل الملم وزن نواة خسة درا هم وذلك اللائة مناقيل و نصف من الذهب وقال المنبد الصواب عنداً على المرية ان يقال نواة فحسب فان النواة (المغنى والشرح الكبير) (على المنبع)

أبو حنيمة وقال الشافي يزوجها الحاكم لانه تعذر الوصول الى النكاح من الافرب مع بقاء ولايشه فيقوم الحاكم مقامه كما لو عضلها ولان الابعدد محجوب بولاية الاقرب فلا يجوز له النزويج كما لو كان حاضراً ودليل بقاء ولايته انه لو زوج من حيث هو أو وكل صح

و لنا قوله عليه السلام « السلطان ولي من لأولي له » وهذه لها ولي فلا يكون السلطان و ليها ، ولان الاقرب تعذر حصول التزويج منه فندّبت الولاية لمن يليه من العصبات كما لو جن أو ماتولانها حالة يجوز فيها التزويج النير الاقرب فكان ذاك للابعد كالاصل واذا عضلها الاقرب فهو كمستنتنا

(والفصل انثاني) في الغيبة المتقطعة انتي يجوز اللابعد التزويج في مثلها فنى قول الحرقي هي من لا يصل اليه الكتاب أو يصل فلا يجبب عنه لان مثل هذا تتعذر مزاجعة بالكلية فتكون منقطعة أي ينقطع من المكان تزويجها ، وقال القاضي يجب أن يكون حد المساعة أن لأمردد القوافل فيه في السنة إلا مرة لان الكف، ينتظر سنة ولا ينتظر أكثر منها فيلحق الضرر بترك تزويجها

وقدقال احدق مرضم: اذاكان الاب بعيد السفريز وج الاخ ، قال ابو الخطاب فيحتمل انه أراد بالسفر البعيد ما تقصر فيه الصلاة لان ذاك هو السفر الذي علقت عليه الاحكام، وذهب أبو بكر في أن حدها ما لا يقع إلا بكله قد مشقة علان احدقال اذا لم يكن ولي حاضر من عصبتها كتب البهم حتى يأذنوا إلا أن تكون فيبة متقطعة لا تدرك إلا بكانة ومشقة قالسلطان ولي من لا ولي له وهذا القول ان شاء الله تعالى أقربها الى الصواب قان التحديد التاب بابه التوقيف ولا توقيف و هذه المسئلة فترد الى ما يتعارفه الناس بينهم عما لم تجر العادة بالانتظار

عندهم اسم خمسة دراهم كما ان الاوقيه اربمون درهما والنشءشرون

(مسئلة) (ويقول اذا زفت اليه اللهم اني أسألك خير هاو خير ما جبانها عليه وأعوذ بك من شرها و شرما جبانها عليه)

لا وى صالح بن أحمد في مسائله عن أبيه ثنا داو دعن أبي نضرة عن ابي اسعد مولى أبي أسيد فال تزوج فحضره عبد الله بن مسمود و أبو ذر وحذيفة وغيرهم من اصبحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فحضرت الصلاة فقدموه وهو علوك فصلى بهم ثم قالوا له اذا دخلت على أهلك فصل ركمتين ثم خذ رأس اهلك فقل اللهم بارك لي في أهلي و بارك لاهلي في و ارزتهم مني و ارزقني منهم ثم شأ نك و شأن أهلك و روى ابو داو د باسناده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن اننبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « اذا تزوج امرأة و اشترى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن اننبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « اذا تزوج امرأة و اشترى

خادما فليقل اللهم أنى أسألك خيرها وخيرما جبلتها عليه وأعوذ بك منشرها وشرما جبلتها عليه واذا اعترى بدراً فليأخذ بذروة سنامه ولمقل مثل ذلك

(باب اركازالنكاح وشروطه)

اركانه الايجاب والقبول فلا يتعقد الا بلفظ النهكاح والنزويج بالعربية لمن يحسنهاو بمناهما الخاص بكل لسان لمن لابحسنها

فيه ويلحق المرأة الضرر عنعها من النزويج في مثله فانه يتعذر في ذلك الوصول الى المصلحة من نظر الاقرب فيكون كالمعدوم والتحديد بالهام كبير فان الضرر يلحق بالانتظار في مثل ذلك ويذهب الحاطب ومن لا يصل الكتاب منه أبعد ومن هو على مسافة القصر لا تلحق المشقة في مكانبته والتوسط أولى والله أعلم واختلف أصحاب أبي حنيفة في الفيبة المتقطعة فقال بعضهم كقول القاضي وبعضهم قال من البصرة الى الرقة وهذان القولان يشبهان قول أبي بكر واختلف أصاب إلى بفداد وبعضهم قال من البصرة الى الرقة وهذان القولان يشبهان قول أبي بكر واختلف أصاب الشافعي في الفيبة التي يزوج فيها الحاكم فقال بعضهم مسافة القصر ، وقال بعضهم يزوجها الحاكم ، وإن كان الولى قويبا وهو ظاهر نص الشافعي وظاهر كلام احمد الله اذا كانت الغيبة متقطعة انه ينتظر ويراسل حتى يقدم أو يوكل

(فصل) وان كان القريب محبوماً أو أسيراً في مسافة قريبة لا تمكن مراجعته فهو كالبعيد فان البعد لم يعتبر لعينه بل لتعذر الوصول إلى التزويج بنظره وهذا موجود همنا ولذهك ان كان غائبا لا يعلم قريب أم بعيد أو يعلم أنه قريب ولم يعلم مكانه فهو كالبعيد

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا زوجت من غير كف، فالنكاح باطل)

اختانت الرواية عن أحد في اشتراط الـكفاءة الصحة النكاح فروي عنه أنها شرط 4 قال إذا تزوج الولى العربية فرق بينها وهذا تول سفيان وقال أحد في الرجل يشرب الشراب ما هو

وجملته أن النكاح يتعقد بلفظ النكاح والرز ويج والجواب عنها اجماعاً وهما اللذان ورد بهما نس الكتاب في قوله سبحانه (زوجنا كها) وقوله (ولا تنكحوا ما نكح اباؤ كم من النساه) وسواه اتفقا من الجانبين او اختلفا مثل أن يقول زوجتك ابنتي فيقول قبلت هذا النكاح أو هذا الزويج ولا يتعقد بغير هذين اللفظين وبه قال عطاه وسعيد بن المسيب والزهزي وربيعة والشافي وقال الثوري وألحسن النصاخ وابو حنيفة واصحابه وأبو ثور وأبو عبيد يتعقد بلفظ المبة والصدقة والبيع والتمليك وفي لفظ الاجارة عن أبي حنيفة روايتان وقال مالك يتعقد بذلك أذا ذكر المهر واحتجرا بان النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا أمرأة فقال « ملكتكها عا معك من القرآن» رواه البخاري ولانه لفظ يتعقد به نرويج النبي صلى الله عليه وسلم فا نعقد به نكاح امته كافظ الانكاح والنزويج ولانه امكن تصحيحه عجازه فو جب تصحيحه كايقاع الطلاق بالكنايات

ولنا قوله تمالى (وامر أقمو منة ان وهبت نفسها للنبي الي قوله خالصة لك من دون المؤمنين) فذكر ذلك خالصاً لرسول الشوري المنافظ ينمقد به غير النكاح فلم ينمقد به النكاح كلفظ الاجارة والاباحة والاحلال ولا نه لبس بصريح في النكاح فلا ينمقد به كالذي ذكر ناوهذا لان الشهادة شرط في النكاح والكتابة أعا

بكفء لها يغرق بينها وقال لوكان المتزوج حاثكا فرقت بينها لقول همر رضي اللهعنهلامنعن فروج ذوات الاحساب إلا من الاكفا، رواه الحلال بأسناده

وعن أبي اسحاق الممداني قال خرج سلمان وجربر في سفر فأقيمت الصلاة فقال جرير لسلمان تقدم أنت قال سلمان بل أنت تقدم فانكم معشر العرب لا يتقدم عليكم في صلانكم ، ولا تذكح اساؤ كم، إن الله فضلكم علينا يمحمد مَشِياليِّي وجمله فيسكم ولان النَّيزوج مع فقد السكفاءة تصرف في حق من يخدث من الاوليا. بفير اذنه فلم يصح كا لو زوجها بغير اذنها

وقد روي ان النبي فَصِيلِيَّةُ قال : ﴿ لَا تَسْكُمُوا النَّسَا. إلامن الاكفا. ولأنزوجوهن إلا الاوليا. ﴾ رواه الدار قطني الا أن ابن عبد البر قال : هذا ضعيف لا أصل له ولايحتج بمثله

والرواية الثانية عن أحمد أنها ايست شرطا في النسكاح وهذا قول أكثر أهل العلم ، روي غو هذا عن حمر وابن مسعود وحمر بن عبد العزيز وعبيد بن عمير وحماد بن أبي سلمان وابن سيرين وابن عون ومالك والشاني وأصحاب الرأي لقوله تمالي (ان أكرمكم عندالله أتمًا كم) وقالت عائشة رضي الله عنها إن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة تبنى سالما وأنكحه ابنة أخيه هند ابنة الوليد من عتبة وهو مولى لامرأة من الانصار أخرجه البخاري وأمرالنبي عَلَيْكُ الله الله الناسكم أسامة بن زيد مولاه فنكحها بأمره متفقعليه وزوج اباه زيد بنحارنة ابنةعتاز بنب بنت جحش الاسدية وقال ابن مسعودلاخته انشدك الله أن تنزوجي الا مسلما وانكان أحمر روميا أو اسود حبشياولان السكفاءة لا تخرج عن كونها حقا للمرأة أو الاولياً. أو لهما فلم يشترط وجودها كالسلامة من العيوب

تسغل بالنية ولا يمكن الشهادة على النية لمدم اطلاعهم عليها فيجبان لاينمقد وبهذا فارق بقيةالمقود والطلاق وأما الخبرفقدروي«زوجتكماوا نكحتكهاوزوجناكها»من طرق صحيحة والقصة واحدة فالظاهر ان الراوي روى بالمنى ظنامنه ان معناهما واحد فلا يكون حجة وان كان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الالفاظ فلا حجة لهم فيه لان النكاح انمقد باحدها والباقي فضلة

(فصل) ومن قدرعلي لفظ النكاح بالمربية لم يصح عقده بغيرها وهذا احد أقوالالشافعيوعند إي حنيفة ينعقد لانه أنى بلفظه الخاص فانعقد م كما يسقد بالمربية

وانا انه عدل عن لفظ الانكاح والتزويج مع القدرة عليه فلم يصحكافظ الاحلال ولان الشهادة شرط في النكاح وهي واقعة على اللفظ وغير هذا اللفظ ليس بموضوع للنكاح وأنما يصرف اليه بالنية ولا شهادة عليها فيخلو النكاح عن الشهادة وماقاله ابو حنيفة أفيس قياساً على سائر العبّود وما ذكروه من تمذر الشهادة على غير العربية ملني بما إذا لم يحسن العربية

(فصل) فأما من لايحسن العربية فيصح منه عقد النـكاح بلسانه لانه عاجز عما سواه فسقط عنه

وقد روي أن أبا هند حجم النبي عَيَّلِيَّة في اليافوخ فقال النبي عَيَّلِيَّة ﴿ يابني نياضة أنكحوا أبا هند وأنكحوااليه واه أبو داود إلا أن أحد ضعفه وأنكره انكاراً شديداً والصحيح أنها غير مشترطة وما روي فيها يدل على اعتبارها في الجلة ولا يلزم منه اشتراطها وذلك لان الزوجة وكل واحد من الاولياء له فيها حق ومن لم يرض منهم فله الفسخ واذلك لما زوج رجل ابنته من ابن أخيه ليرفع بها خديسته جعل لها النبي وَيَتَلِيَّهُ الحيار فأجازت ماصنع أبرها ولو فقد الشرط لم يكن لها خيار فاذا قلنا باشتراطها فأعا نعتبر وجودها حال العتدفان عدات بعده لم يبطل النكاح لان شروط النكاح أعا تعتبر الدى العقد وان كانت معدورة حال العقد فالنكاح فاصد حكه حكم العقود الفاحدة على ما مضى فان قلنا يست شرطا فرضيت للرأة والاولياء كلهم صنح النكاح وإن لم يرض بعضهم فهل يقم العقد باطلامن أصله أو صحيحا ? فيه روايتان عن احدوقولان قشاؤني .

(أحدهما) أنه باطل ، لان الـكفاءة حق لجيعهم والعاقل متصرف فيها بغير رضاهم فلم يصح كتصرف الفضولي .

و (الثانية) هو الصحيح بدليل أن المراة التي رفعت إلى النبي وَ أَمَا أَمَا وَوجها مِن غير كُفَةُ اللهِ وَ الشانية وَ أَمَا كُفتُهَ الْحَبَرِهَ اللهِ وَ الشانية وَ أَمَا لَا اللهُ وَ لَا اللهُ وَ لَا اللهُ وَ لَا اللهُ وَ اللهُ وَ اللهُ وَ اللهُ وَ اللهُ اللهُ وَ اللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّ

كالاخرسويحناج الى ان يأني بمناهما الخاص بحيث يشتمل على معنى اللفظ العربي

﴿ مسئلة ﴾ (فانقدرعلي تلمها بالعربية لم يلزمهذلك)

وفيه وجه ذكره ابو الخطاب انه يلزمه لان ماكانت العربية شرطـــاً فيه لزمه ان يتعلمهـــا مع القدرة كالذكبير

ولنا ان النكاح غير واجب فلم بجب تعلم اركانه بالعربية كالبيع بخلاف التسكيير

(مسئلة) (والقبول أن يقول قبلت هذا النكاح أو ما يقوم مقامه في حق من لايحسن)

فان كان احد المتعاقدين بحسن العربية دون الاخرأتي الذي يحسن العربية بهاوالاخر بأتي بلسانه فان كان أحدهما لايحسن لسان الآخر احتاج ان يعام ان اللفظة التي أتى بها صاحبه لفظة الانكاح بان يخبره بذلك ثقة يعرف اللسمانين جميعاً

(فصل) وأما الاخرس فان فهمت إشارته صح نكاحه بها لانه معنى لا يستفاد الامن جهته فصح باشارته كبيسه وطلاقه ولعانه وفي اشارة القادر على النطق وجهان ذكرهما في المجرد اولها عدم الصحة للاستفناه عنها وان لم تفهم اشارته لم يصح منه كما لا يصح غيره من التصرفات الفولية ولان النكاح عقد ولنا أن كل واحد من الاوليا. يعتبر رضاء فلم بسقط برضى غيره كالمرأة مع الولى فأما القصاص فلا يثبت لسكل واحد كاملا فاذا سقط بعضه نعذر استيفاؤه وهمنا بخلافه ولانه لو زوجها بدون مهر مثلها ملك الباقون عندهم الاعتراض مع أنه خالص حقها فههنا مع أنه حتى لهم أولى وسواء كانوأ متساوين في الدرجة أو متفاوتين فزوج الافرب مثل أن يزوج الاب بغير كفء فان للاخوة الفسيح وقال مالك والشافي ليس لهم الفسخ اذا زوج الاقربلائه لاحق للابعد معه فرضاؤه لايعتبر

ولناأنه ولي فيحال يلحته العار بفقد الـكفا ة فملك الفسخ كالمتساديين

﴿ مسئلة ﴾ قال (والكف، والدين والمنصب)

يعني المنصب الحسب وهوالنسب ، واختلفت الرواية عن أحمد في شروطال كمفاءة فعنه هما شرطان الدين والمنصب ، وعنه أنها خمسة هذان والحرية والصناعة واليسار

وذكر القاضي في المبرد ان فقد هذه الثلاثة لا يبطل النكاح رواية واحدة وأعا الروايتان في الشرطين الاولين قال ويتوجه ان المبطل عدم الكفاءة في النسب لاغير لانه نقص لازم وما عداه غير لازم ولا يتعدى نقصه إلى الولد. وذكر في الجامع الروايتين في جميع الشروط، وذكره أو الخطاب أيضا عوقال ملك الكفاءة في الدين لاغير، قال ابن عبد البرهذا جهة مذهب ملك وأصحابه وعن الشافعي كقول مالك وقول آخر المها الحتمسة التي ذكر ناها والسلامة من العبوب الاربعة فتكون ستة وكذلك قول أبي حنيفة والثوري والحسن بن حي إلا في الصنعة والسلامة من العبوب الاربعة ولم يعتبر محدين الحسن الدين الا أن يكون عن يسكر و يحرج و يسخر مه الصبيان فلا يكون كفؤاً لان الغالب على الجند الفسق و يعد ذلك نقصا

بين شخصين فلا بد من فهم كل واحد منها ما يصدر عن صاحبه ولو فهم ذلك صاحبه الماقد معه لم يصح حتى يفهم الشهود أيضاً لان الشهادة شرط ولا يصح على ما لا يفهم قال أحمد لا يزوجه وليه يسني اذاكان بالفاً لان الحرس لا يوجب الحجر كالصهم

﴿ مسئلة ﴾ (فان اقتصر على قوله قبلت بأن يقول الولي زوجتك ابنتي فيقول قبلت صعوا نمقد النكاح) وقال الشافعي في أحد قوليه لا ينعقد حتى يقول قبات هذا النكاح أو هذا التزويج لانه كناية في التكاح يفتقر الى النية والاضار فلم ينعقد به كلفظ الحبة والبيع

ولنا أن القبول صريح في الجواب فانعقد به كما ينعقد به البيع وسائر العقود وقولهم يفتقر آلى النية بمنوع فانه جواب لا ينصرفالاالى الذكور وكذلك انقال الخاطب للولي أزوجت? قال نم والمتزوج أقبلت?قال نعم صح . ذكره الخرقي وبحتمل أن لا يصح لان النكاح أنما يصح بلفظ الانكاح والتزويج ولا نطق الولي بواحد منها ولا نطق المتزوج بالفبول وقال الشافعي لا ينعقد حتى يقول معه زوجتك

والدليل على اعتبار الدين توله تعالى (أفن كان مؤمنا كمن كازفاسقا لايستوون) ولان الفاسق مرذول مردود الشهادة والرواية غير مأدون على النفس والمال مسلوب الولاية ناقص عند الله وعند خلقه قليل المظ في الدنيا والآخرة فلا يجوز أن يكون كفؤاً لعفيفة ولا مساويا لها لسكن يمكون كنؤاً لمثله م فأما الفاسق من الجند فهو ناقص عند أهل الدين والمروآت

والدليل على اعتبار النسب في الكفاءة قول عمر لأ منعن فروج ذوات الاحساب إلا من الاكفاء. قل قلت وما الاكفاء? قال في الاحساب ، رواه أبو بكر عبد العزيز باسناده ، ولان العرب يعدون الكفاءة في النسب ويا نفون من نكاح الموالي ويرون ذلك نقصاوعار ! فاذا أطلقت الكفاءة وجب علماعلى المتعارف ولان في فقد ذلك عاراً ونقصا نوجب أن يعتبر في الكفاءة الدين

(فصل) واختلفت الرواية عن أحمد فروي عنه ان غير قربش من العرب لا يكافئها وغير بني هاشم لا يكافئها وغير بني هاشم لا يكافئهم وهذا قول عن بعض أصحاب الشافي لما روي عن النبي وَ الله قال (ان الله اصطلى كنا ة من ولد اسباعيل واصطفى من كنانة قربشا واصطفى من قريش نبي هاشم واصطفائي من بني هاشم ولان العرب فضلت على الايم برسول الله وَ الله عَلَيْكَ وقريش أخص به من سائر العرب و بنو هاشم اخص به من قريش وكذلك قال عبان وجبير بن مطم ان اخواننا من بني هاشم لا ننكر فضابهم علينا الخص به من قريش وكذلك قال عبان وجبير بن مطم ان اخواننا من بني هاشم لا ننكر فضابهم علينا الخص به من قريش وكذلك قال عبان وجبير بن مطم ان اخواننا من بني هاشم لا ننكر فضابهم علينا الخص به من قريش وضعك الله به منهم

وقال أبو حنيفة لا تدكمانى الدجم العرب ولاالعرب قريشا ، وقريش كلهم أكفا. لان ابن عباس قال قريش بمضهم أكفا. بعض [والرواية انثانية] عن أحمد ان الدرب بعضهم أكفا. بعض [والرواية انثانية] عن أحمد ان الدرب بعضهم أكفا. والعجم

بنتي ويقول الزوج قبلت هذا النزريج لان هذبن ركنا العقد فلا ينعقد بدوبهما

ولنا أن نعم جواب لقوله زوجتك وقبات والـؤال مضمر في الجواب معاد فيه فيكون معنى نعم من الولي زوجته ابنتي ومعنى نعم من المنزوج قبلت هذا النزوج ولا احمال فيه فيجب أن ينعقد به وقدك لما قال الله تعالى (هل وجدتم ما وعد ربكم حقا ? قالوا نعم) كان اقراراً منهم بوجدان ذهك أنهم وجدرا مارعدهم ربهم حقا ، ولو قبل لرجل لي عليك الف درهم قال نعم كان إقراراً صريحا لا يفتقر الى نية ولا برجم في ذهك إلى تفسيره وبشه تقطم اليد في السرة وهو حد يدراً بالشبهات فوجب أن ينعقد به انتزويج كما لو لفظ بذهك

(مسئلة) (قان تقدم القبول الابجاب لم يصح)

سواء كان بلفظ الماضي مثل أن يةول تزوحت البنت فيقول زوجتك أو بلفظ الطلب كقوله زوجني ابنتك فيةول زوجتي المنتك فيقط الماضي مثل أن يقول أو حنيفة ومالك والشافي يصحفيهما جيماً لانه قد مجد الامجاب والقبول فصح كما نو تقدم الامجاب

و لنا أن القبول أما يكون الاعباب فتى وجد قبه لم يكن قبولا لمدم مناه فلم يصح كا لو تقدم

بعضهم لبعض أكفاء لان النبي وَلَيُلِيْنَةِ زُوج ابنتيه عَبَانَ وزُوج أَبا العامي بن الربيع زينب وها من بئي عبد شمس ، وزوج على هر ابنته أم كاثوم و تزوج عبد الله بن هر و بن عبان فاطمة بنت الحسين ابن على وتزوج المصعب بن الزبير أختها سكينة و تزوجها أيضا عبدالله بن عبان بن حكيم بن حزام و تزوج المقداد بن الاسود ضباءة ابنة الزبير بن عبد المطلب ابنة عم رسول الله وليكيلية و زوج أبو بكراخته أم فروة الاشعث بن قيس وهما كنديان و تزوج أسامة بن زيد فاطمة بنت قيس وهيمن قريش ولان العجم والموالي بعضهم لبعض أكفاء وان تفاضلوا و شرف بعضهم على بعض و كذلك العرب

(فصل) فأما الحرية فالصحيح أنها من شروط الكفاءة فلا يكون العبد كفؤاً لحرة لان النبي ويستخلط خير بوبرة حين عنقت تحت عبد فاذا ثبت الحيار بالحرية الظاهرية فبالحرية المقارنة أولى لان نقص الرق كبير وضرره بين فانه مشفول عن امراته بحقوق سيده ولا ينفق نففة الموسرين ولا ينفق على والده وهو كالمعدرم بالنسبة إلى نفسه ، ولا ينم صحة النكاح لان النبي ويتالي قال لبريرة « لو راجمتيه ، قالت يارسول الله أنامرني ? قال «انما أنا شفيم » قالت فلاحاجة لي فيه ، رواه البخاري ، ومراجمتها له ابتداء النكاح فا، قد انفسخ نكامها باختيارها ولا يشفع النبي ويتالي في أن تتكح عبداً إلا والنكاح صحيح

(فصل / فأما اليسار أفيه روايتان [إحداهم] هو شرط فيالدَفاءة لقول النبي وَ المسب المال » وقال ه أن احساب الناس بينهم في هذه الدنيا هذا المال » وقال لفاطمة بنت قيس حين أخبرته ان معاوية خطها ه أما معاوية فعملوك لا مال له » ولان على الموسرة ضررا في إعسار زوجها لاخلاله بنفقها ومؤنة أولادها ولهذا ملكت الفريخ بإخلاله بالنفظة فكذلك اذا كان مقارنا ولان ذلك معدود بلفظ الاستفهام ولانه لو تأخر عن الايجاب بلفظ العالمب لم يصح قاذا تقدم كان أولى لصيفة الاستفهام ولانه لو أتى بالصيفة المشروعة متقدمة فقال قبلت هذا النكاح فقال الولى زوجتك ابنتي لم يصحفلان لايصح إذا أتى بفيرها أولى قان قالوا يصح كالبيم والحام قلنا البيم لايشترط فيه صيفة الايجاب بل يصح بالمعاطاة ولا يتمين فيه لفظ بل يصح بأي لفظ كان اذا أدى المهنى ولا يلزم الحام لانه يصح تعليق تعليق قالمت طويلا فقال رجل يارسول افى زوجنها ان لم يكن اك بهاحاجة فقال النبي وَ الله النبي وَ الله الله وجد منه لفظ لنقل وعلى قياس ذاك اذا تقدم بلفظ الماني

(فصل) اذا عقد النكاح هزلا او تلجئة صح لان النبي عَلَيْكِيْ قال و ثلاث هز لمنجد وجده ن جد الطلاق والنكاح والرجهة » رواه النرمذي ، وعن الحسن قال قال رسول الله عَلَيْكِيْنَ و من نكح لاعبا أو ماءتى لاعبا أو أءتى لاعبا جاز » وقال عمر أربع جائزات اذا تكلم بهن الطلاق والمتاق والنكاح والنذر ، وقال علي أدبع لا لعب فيهن الطلاق والعتاق والنكاح والنذر

نقصا في عرف الناس يتفاضلون فيه كتفاضاهم فيالنسب وأبلغ ،قال نبيه بن الحجاج المهمي سالتاني الطلاق ان رأتاني قل مالي قد جنتاني بنكر و یکان من له نشب محبب ومن یه نفر یمش میش ضر

فكان من شروط الكفاءة كالنسب (والرواية الثانية) ليس بشرط لان الفقر شرف في الدي وقد قال النبي ﷺ ﴿ البُّم احيني مسكينا وأمتني مسكينا ﴾ وليس «وأمراً لازما فأشبه العانية من المرض واليسار المعتبر مايتدر بوعلى الانفاق عليهاحسب مامجي لها وعكنه اداءورها

(فصل) فأما الصناعة نفيها روايتان أيضا (احداهما) انها شرط فمن كان من أهل الصنائم الدنيثة ا كالحائك والحجام والحارس والكساح والدباغ والقيم والحامي والزبال فليس بكف لبنات فوي المروآت أوأصحاب الصنائم الجليلة كالتجارة والبناية لان ذلك نقص في عرف الناس فأشبه نقص النسب وقد جاء في الحديث ﴿ العرب بعضهم لبعض أكفاء الاحاثكا أو حجاما ﴾ قيل لاحد رحم الله : وكيف تأخذ به وأنت تضهفه? قال العمل عليه، يمنى انه ورد موافقاً لاهل العرف، وروي أن ذلك ليس بنقص ويروى نحو ذلك عن أبي حنيفة لان ذلك ليس بنقص في الدين ولا دو لازم فأشبه الضمف والمرض ، قال بعضهم

ألا أما التقوي هي العز والكرم وحبك للدنيا هو الذل والسقم وليس على عبد ثقى نقيصة اذاحقق النقوى وأنحاك أوحجم وأما السلامة من العبوب فليس من شروط الكفاءة فانه لا خلاف فيأنه لا يطل النكاح بعدمها

﴿ مسئلة ﴾ (فان تقرقا قبله بطل الابجاب)

لانه لا يوجد معناه قان الاعراض قد وجد من جهته بالتنرق فلا يكون قبولا وكذلك إذا نشاغلا بِمَا قطعه لأنه معرض عن المقد بالاشتفال عن قبوله ءوعنه لا يبطل فان أبا طالب أقلءن أحد في رجل مشى اليه قوم فقالوا له زو ج فلانا قال قد زوجته على الففرجعوا إلى الزوج فأخبروه فقال قد قبلت هل يكون هــذا نكاحا ? قال نعم . قال الناذي : هــذا محول على أنه وكل من قبل التزويج في المجلس ، وقال ابو بكر مسئلة أبي طالب نتوجه على قولين ، واختار أنه لا بد من القبول في المجلس وهو الصحيح إن شا. الله تعالى

(فصل) قان أوجب النكاح ثم زال عقمه يجنون أو إغماء بطل حكم الايجاب ولم ينعقد (الجزء السابع) (المغنى واشرح الكبير) $(\xi\lambda)$

[﴿] مسئلة ﴾ (وأن تراخي القبول عن الايجاب صح ماداما في الجلس ولم يتشاغلا عنه يُغيره) لان حكم الحجاس حكم حالة العقد بدايل صحة القبض فيا يشترط القبض فيه وثبوت الخيار

في عقود الماوضات

ولكنها نثبت الحياد المعرأة دون الاوليساء لان ضروء مختص بها ، ولوليها منعها من ذكاح الجذوم والمجنون وما عدا هذا فليس يمتر في الكفاءة

(فصل) من أسلم أو عتق من العبيد أبو كفؤ لمن له أبوان في الاسلام والحرية ،وقال أبو حنيفة ليس بكف، وليس بصحيح قان الصحابة رضي الله عنهم أكثرهم أسلموا وكانوا أنضل الامة فلا يجوز أن يتال انهم غير أكماء التابعين

(فصل) فأما وقد الزنا فيحتمل أن لا يكون كفؤا الخات نسب فان أحد رحمه الله ذكر له أنه ينكح وينكح اليه فكأنه لم يحب ذلك لان المرأة تعير به هي ووليها ويتمدى ذلك الى وقدها ، وأماكونه ليس بكف لم بية فلا إشكال فيه لانه أدنى حالا من المولى

(فصل) والوالي بعضهم لبعض أكفا، وكذلك العجم، قال أحمد رحمه الله في رجل من بني هاشم له ولاة يزوجها الحراساني وقول النبي وتشكيلي وموالي القوم من أنفسهم عمو في الصدقة فأما النكاح فلينكح، وذكر القياضي رواية عن أحمد أن مولى القوم كافئهم لهدفة الحبر ولان النبي وتشكيلي وجهزيا وأسامة عربيتين ولان والي بني هاشم ساورهم في حرمان الصدقة فيساووهم في الكفاءة وليس هذا بصحيح فانه يوجب أن يكون الموالي أكفاء العرب فان المولى إذا كان كفء سيده كان كفؤا لمن يكافئه سيده في المتحقاق الحسولا في الامامة ولا في الشرف، وأما زيد وأسامة فقد استدل

بالقبول بعده لانه مالم يضامه القبول لم يكن عقداً فبطل بزوال العقل كالعقود الجائزة تبطل بالوت والجنون وهذا مذهب الشاني ، وان نام لم يبطل حكم الايجاب لانه لايبطل العقود الجائزة فكذلك هذا

(فعل) ولا يثبت الحيار في النكاح وسواء في ذلك خيار المجلس وخيار الشرط ولا نعلم أحداً خالف في هذا لان الحاجة غير داعية اليه فأنه لايقع في الفالب الا بعد روية وفكرة ومسئلة كل واحد من الزوجين عن صاحبه والمعرفة محاله بخلاف البيم الواقع في الاسواق من غير فكر ولا روية ولان النكاح ليس بمعاوضة محضة ولمذا لا يعتبرفيه العلم بالمعقود عليه برؤية ولاصفة و بصح من غير تسمية العوض ومع فساده ولان ثبوت الحيار فيه ينضي إلى فسخه بعد ابتذال المرأة وفي فسخه بعد العقد ضرر بالمرأة والالكاق قبل الدخول نصف الصداق

﴿ فَصَلَ ﴾ قَالَ رَضِي الله عنه (وشروطه خمسة (أحدها) تعبين لزوجين) لان كل عاقد ومعة ودعليه يجب تعييمهما كالمشتري والمبيع قان كانت الرأة حاضرة فقال زوجتك هذه صح قان الاشارة تكنى في التعيين قان زاد على ذلك بنتى هذه أو هذه فلامة كان تأكيداً

﴿ مسئلة ﴾ (فان قال زوجتك بنتي و له بنات لم يصح حتى يشير البها أو يسميها أو يصفها بما تنميز

بنكاحهاء بين على أن فقد الكفا. فلا يطل النكاح واعتدر أحمد عن تزويجها بأنه ماعر بيان فانه مامن كلب وأنما طرأ عليهمارق، فعلى هذا يكون هذا حكم كلءربي الاصل

(فصل) فأما أهل البدع فان أحد. قال في الرجل يزوج الجهمي ينرق بينها وكذلك اذا زوج الواقفي اذا كان مخاصم ويدءو واذا زوج أخته من هؤلاء القطة وقد كتب الحديث فهذا شر من جهمي يغرق بينهما ، وقال لا يزوج بنته من حروري مرق من الدين ولا من الرافضوولا من القدري فاذا كان لايدعو فلا أِس، وقال من لم يربع به لي في الحلابة فلا تناكموه ولا تكلموه، قال القاضي والمقلد منهم بصح تزويجه ومن كان داءية منهم فلا يصح تزويجه

(فصل) والكفاءة معتبرة في الرجـل دون المرأة فان النبي ﷺ لامكافي. له وقد تزوج من أحياء العرب وتزوج صفية بنتحيي وتسرى بالاماء وقالءن كأنت عنده جارية فعلها وأحسن تعليمها وأحسن اليهائم أعتقها وتزوجها فله أجران ¢ متفق عليسه ولان الولد يشرف بشرف أببه لابأمه فلم يعتبر ذلك في الام.

﴿ مسئلة ﴾ قال (والحا زوج الرجل ابنته البكر فوضمافي كفاية فالنكاح ثابت وان كرهت كبيرة كانت أو صنيرة)

أما البكر الصفيرة فلا خلاف فيها . قال ابن المنذر أجم كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن نكاح الاباينة البكر الصغيرة جائز اذا زوجها من كفؤ ويجوز له تزويجها معكراهيتها وامتناعها وقد دلعلى

به ، وان لم يكن له الا ابنة واحدة صح)

اذا كانت المعقود عابها غائبة فغال زوجتك ابنتي وليس له سواها جاز فان سهاها كان تأكيدًا فان كان له أكثر من بنت واحدة فقال زوجتك ابنتي لم يصح حتى يضم الى ذلك ماتنمبز به من اسم ار صفة فيقول زرج:ك ا بنتي الــكبرى او الوسطى او الصفرَى فان سهاها مع ذلك كان تأكيداً ، وانقال زوج َك ابنتيءائشة أو فاطمة صح فانكانت له ابنة واحدة احمها فاطمة فقال زوجتك فاطمة لم يصح ولان هذا الاسم مشترك بينها وبين سائراانواطم حتر يقول مع ذلك بنتي، وقال بعض الشافعية يصبح آذا نوياها جيما ، ولا يصبع هذا لان النكاح يعتبر فيه الشهادة على وجه بكن أداؤها أداء يثبت به المقد وهذا متعذر في النية ، واذلك لو قال زوجتك بنتي وله بنات لم يصح عي برزها بالمظه ولو قال زوجتك فاطمة ابنة فلان احتاج أن يرفع في نسبها حتى يانع ماتتمبز به عن النساء

(فصل) فان كانت له ا بنتان كبرى اسمها عائشة وصفرى آسمها فاطعة فقال زرجتك ابنتي عائشة وقبل الزوج ذلك وهما ينويان الصغرى لم يصح ذكره أبو حنص، وقال القاضي يصح في التي نوياها وهذا غير صحبح لوجهن (أحدهما) أنهما لم يتلفظا بما يصح العقد بالثهادة عليه فأشبه مالو جواز تزويج الصغيرة قول الله تعالى (واللائي يئسن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن عدة ثلاثة أشهر ولا تكون العدة ثلاثة أشهر إلا من الطلاق في ذكاح أو فسخ فدل ذلك على أنها تزوج و تطلق ولا اذن لها فيعتبر وقالت عائشة رض) تزوجني النبي والله ابنة ست و بني بي وأنا ابنة تسع معتفق عليه ومعلوم أنها لم تكن في تلك الحال عن يعتبر اذنها وروى الاثرم أن قدامة بن مظمون تزوج ابنة الزبير حين نفست فقيل له فقال ابنة الزبير إن مت ورثنني وإن عشت كانت المرأتي وزوج على ابنته أم كاثوم وهي صغيرة عر بن الخطاب وضي الله عنها . وأما البكر البالغة العاقلة فعن أحدر وايتان احداهما) له اجبارها على النكاح و تزويجه ابنير اذنها كالصغيرة وهذا مذهب مالك وابن أبي لبلى والشافي واسحاق .

(والثانية) ليس له ذلك واختارها ابو بكر وهو مذهب الاوزاعي والثوري وأبي عبيد وأبي ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر لما روى أبو هريرة أن النسي ﷺ قال « لاتنكح الايم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن ، فقالوا يارسول الله فكيف اذنها ؛ قال « أن تسكت ، منفق عليه

وروى أبو داود وابن ماجه عن ابن عباس أن جارية بكراً أنت النبي وَيَتَطَالِّتُهُ فَذَكُرَت أَنَابُهَا زوجها وهي كارهة فخيرها النبي وَيَتَطَالُهُولانها جائزة التصرف في مالها فلم يجز إجبارها كالثيب والرجل ووجه الرواية الاولى ماروي عن ابن عباس قال: قال رسول الله وَيَتَطَالُهُ هُ الايم أحق بنفها من وليها ، والبكر تستأذن واذنها صهاتها . رواه مسلم وأبر داود فلما قسم النساء قسمين وأثبت الحق

قال زوجنك عائشة فقط او ما او قال زوجنك ابنتي ولم يسمها واذا لم يصح فيا اذا لم يسمها نفيها اذا سياها بغير اسمها أولى أن لايصح (الثاني) أنه لايصح النكاح حتى تذكر المرأة بما تنمبز الولم برجد ذلك فان اسم اختها لا يميزها بل يصرف العقد عنها ، وان كان الولي يريد السكبرى والزوج يقصد الصغرى لم يصح كما اذا خطب امرأة و تزوج غيرها لان القبول انصرف الى غير من وجد الا بجاب فيه ويحتمل أن يصح أذا لم ينقدم ذلك ما يصرف القبول الى الصفرى من خطبة و نحوها فان المقد با فظه متناول السكبرى ولم يرجد ما يسمرف عنها فصح كما لو نوباها، ولو نوى الولي الصفرى والزوج المكبرى أد نوى الولي السكبرى ولم يدر الزوج أيتها هي فعلى الاول لا يصح انزويج اعدم النية منهما في التى تناولها افظها وعلى الاحتال الذي ذكرناه يصح في المعينة بالفظ لما ذكرنا

(فصل) فان كان له ابنة واحدة فقال الرجل زوجتك آينتي وسهاها بنبر اسمها فقال القاضي يصح وهو قول اصحاب الشافي لان قوله بنتي آكد من انتسمية لأنها لا مشاركة فيها والاسم مشترك ولو قال زوجتك هذه وأشار البها وسهاها بغير اسمها صح على هذا التعليل

(مسئلة) (وان قال ان وضمت زوجتي ابنة فقد زوجتكها لم يصبح لانه تمايق النسكاح على

لاحدهما دل على نفيه عن الآخر وهي البكر فيكون وليها أحق منها مها ردل الحديث على الاستثار ههنا والاستئذان مستحب في حدديثهم ليس بواجب كا روى ابن عمر فال : قال رسول الله عَيْثَانِي ﴿ آمرُوا النساء في بنامُن ﴾ رواه ابو داود ، وحديث التيخيرها رسول الله ﷺ مرسل و محتمل أنها التي زوجها ابوها من إن أخيه ليرفع بها خسيسه فتخيير هاقدك ، ولان مالا بشترط في مكاح الصغيرة لابشترط في نكاح الكبيرة كالنطق، وقول الحرقي فوضعها في كفاءة يدل على انه إذا زوجها من غير كف فنكامها باطل وهو احدى الروايتين عن احمد واحد تولى الشافق لانهلايجوزله تزويجها من غير كف الم يصح كسائر الانكحة الحرمة ولانه عقد الولية عقداً لاحظ لهافيه بذير اذنها الم يصح كبيعه عقارها من غير غبطة ولا حاجة أو بيعه بدون عن مثله ، ولانه نائب عنها شرعا فلم بصح تصرفه لها شرعا ما لاحظ لما فيه كالوكيل

(والثانية) يصح لانه عيب في المدقود عليه فلم يمنع الصحة كشرا. المعيب الذي لا يعلم عيب ويحتمل أن لا يصح النكاح إذا علم أن الزوج ليس بكف، ويصح اذا لم بعلم ولانه إذا علم حرم عليه العقد فبطل لتحريمه بخلاف مالم يعلمه كالواشترى لهامعيبا يعلم عيبه ويحتمل أن يصبح نكاح المكبيرة لأنه يمكن استدراك الضرر باثبات الخيار لما فتفسخ ان كرهت وإن لم تفسخ كان كاجازتها واذنها يخلاف نكاح الصفيرة على الةول بصحته فان كانت كبيرة فاما الخيار ولا خيار لابيها اذا كان طلا لانه أسقط حقه برضاء وإن كانت صغيرة فعليه الفسخ ولا يسقط برضاء لانه بفسخ لحظها وحقها لايسقط برضاء ويحتمل أن لايكون له الفسخ و لـبكن يمنع الدخول عليها حتى تبلغ ونختار فان كان لها

شرط والنكاح لا يتعلق على شرط ولان هذا مجرد وعد لاينعقد به عقد وكذلك لو قال زوجتك حملَ هذه المرأة لم يصح لانها لم يثبت لها حسكم البنات قبل الظهور في غير الارث والوصية ولانه لا يتحقق أن في البطن بنتاً فأشبه ما لو قال زوجتك من في هذه الدار وهمالا يعلمانما فيها

(فصل) فانخطب امرأة فزوج بغيرها مثل أن يخطب الرجل امرأة بعينها فيجاب إلى ذاكم يوجب له النكاح في غيرها وهو يعتقد أنها التي خطبها فيتبل ولا ينعتد النكاح لان القيول انصرف إلى غير من وجد الايجاب فيه نلم يصح كما لوّ ساومه بثوب وأوجب العقد في غيره بفير علم المشتري فلو علم الحال بعد ذلك فرضي لم يصح قال أحمد رجل خطب جارية فزوجوه أختها ثم علم بعد يفرق بينها وبكون الصداق على وايها لانه غره ويجهز اليه أخبها التي خطيها بالصداق الاول فأن كانت تلك قد ولدت منه لحق به الولد

قال شيخنا وتوله يجهز اليه أخَّها يعني والله أعلم بمقد جديد بمدانقضا. عدة هذه انكانأصابها لان المقد الذي عقده لم يصبح في واحدةمنهما لان الايجاب صدر في إحداهما أيهما كان جاز ، وقال أهد في رجل تزوج أمرأة فأدخات عليه أخبها لها المهر بما أصاب منها ولاختها المهرقبل يلزمهمهران

ولي غير الاب فاما الفسخ على ما مضى وعلى كاتنا الروايتين فلا يحل له تزه يجها من غير كف، ولا من معيب لان الله تعالى أقامه مقام اناظراً لها فيها فيه الحظومتصر قالها لمجزها عن التصرف في نفسها فلا يجوز له فعل مالا حظ لها فيه كا في مالها ولانه اذا حرم عليه التصرف في مالها بما لا حظ فيه فني نفسها أولى

﴿ مسئلة ﴾ قال (وليس هذا لنير الأب)

يعني ليس الهبر الاب اجبار كبيرة ولا تزويج صغيرة جداً كان أو غيره وبهذا قال ماك وأبوعبيد والثوري وابن أبي ليل وبه قال الشاني إلا في الجد فانه جعله كالاب لان ولايته ولاية أيلاد فلك إجبارها كالاب، وقال الحسر وعمر بن عبد العزيز وعطا. وطارس وقتادة وابن شبرمة والاوزاي وأبو حنيفة اخير الاب تزويج الصغيرة ولها الحيار اذا بلغت وقال هؤلا، غير أبي حنيفة اذا زوج الصغيرين غير الاب فلما الحيار اذا باغا . قال أبو الحطاب وقد نقل عبد الله عن أبيه كقول أبي حنيفة لان غير الاب فلما الحيار اذا باغا . قال أبو الحطاب وقد نقل عبد الله عن أبيه كقول أبي حنيفة لان الله تعالى قال (وان خفتم أن لا تفسطوا في البتاي فالكحوا ما طاب لكم من النساء) فهومه انه اذا لم بحف فله تزويج البتيمة تعالى (وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتاعي) فقالت يا ابن أختي هذه البتيمة سألت عائشة عن قول الله تعالى (وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتاعي) فقالت يا ابن أختي هذه البتيمة تدكون في حجر وليها ويشر كها في ماله ويصبه مالها وجالها فبريد أن يتزوج البغير ان يتسط في صداقها فيعطبها مثلما يعطبها غيره فلهوا عن فكاحهن الا أن يقسطوا فيهن وياغوا أعلى سنة ن في الصداق متفق عليه ولانه ولي في الذكاح فلك التزويج كالاب .

قال نعم ويرجع على وليها، هذه مثل التي بها برص أو جذام علي بقول ليس عليه غرم، وهذا ينبغي أن يكون في امرأة جاهلة بالحال أو بالتحريم أما إذا علمت أبها ليست زوجة وانها محرمة عليه وأمكنته من نفسها فلا ينبغي أن بجب لها صداق لأنها زانية مطاوعة فأما ان جهل الحال فلها المهر ويرجع به على من غره وروي عن على رضي الله عنه في رجلين تزوجا امرأنين فزنت كل امرأة إلى زوج الاخرى لما الصداق ويعتزل كل واحد منها امرأته حتى تنقضي عدتها و به قال النخبي والشانبي وأصحاب الرأي

﴿ فَصَلَ ﴾ قال رضي الله عنه (الثاني رضمًا الزوجين فان لم يرضيا أو أحدهما لم يصح) رضا الزوجين أو مزيقوم مقامهما شرط فيصحة العقد لان العقد لمها فاعتبر تراضبهما به كالبيم فان لم يرضيا أو أحدهما لم يصح العقد لفوات شرطه

(مسئلة) (إلا الاب له تزريج أولاده الصفار والمجانين وبناته الابكاريفير إذنهم)

وأما الفلام العاقل فلا نعلم من أهل العلم في أن لا بيه تزويجه كذلك قال ابن المنذر وهذا قول الحسن والزهري وقتادة ومالك والثوري والاوزاءي واسحاق والشافي وأصحاب الرأي ولما روي أن ابن هر زوج ابنه وهو صغير فاختصوا إلى زيد فأجازاه جيماً رواءالاثرم وأماالفلام المعتود فلا بيه تزويجه وقال

ولنا قول النبي ﷺ (تستأمر البنبمة في نفسها وان سكنت فهو اذبهاوان أبت فلاجواز عليها، رواه أبو دارد والنساني ورويءن ابن عمر ان قدامة بن مظمون زوج ابن عمر ابنة أخيه عبَّانفرهم ذلك الى النبي مَتَطَالِيَّةُ فقال ﴿ أَمُهَا يَنِيهَ وَلَا تَسْكُمُ اللَّا بَاذَمًا ﴾ واليتيمة الصغيرة التي مات أبوها ولان غير الاب قاصر الشفقة فلا يلى نكاح الصغيرة كالاجنبي وغير الجدلا يلي مالها فلا يستبد بنكاحها كالاجنبي ولان الجد بلي بولاية غيره فأشبه سائر العصبات، وفارق الاب قانه يدلي بفير واسطة ويسقط الاخوة والجد وبحجب الام عن ثلث المال الى ثلث الباتي في زوج وأبوس أوزوجة وأبون، والآية محولة على البالغة بدليل قول الله تعالى (تؤنونهن ما كتب لهن) وأما يدفع الى السكبيرة أو نحمارا على بنت تسم

(فصل) واذا بالنت الجارية تسم سنين فغيها روايتان (إحداهما) انها كمن لم تبلغ تسما نصمليه في رواية الاثرم وهو قول مائك والشانى وأبي حنيفة وسائر الفتها. قالوا حكم بنت تسم سنين حكم بنت من لانها غير بالغا ولان اذبالا بمتبر في سائر التصرفات فكذلك في الذكاح

(والرواية الثانية) حكمها حكم البالغة 'ص عليه في رواية ابن منصور المهوم الآية ودلالة الحبر بعدومها على أن اليثيمة تنكح باذنها وإن أبت فلا جواز عليها وقد انتني بهالاذزفيمن دونها فيجب حمله على من الفت نسما

وقد روى الامام احمد باسناد. عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت اذا باغت الجارية نسم سنين فهي امرأة . ورواه القاضي باسناده عن ابن عمر عن النبي عَيْثِكِيُّةٍ بمعناه في حكم المرأة ولانها بالهت سنا يكن فيه حيضها ويحدث لها حاجة الى النكاح فيباح تزويجها كالبالغة، فعلى هذا اذا زوجت ثم

الشانيلا يجوز لانه يلزمه بالتزويج حقوق من الهر والنفقة مع عدم حاجته فلم يجز له كفيرممن الاولياء ولنا أنه غير بالنم فملك الاب تزويجه كالماقل ولانه إذا جاز نزريج العاقل مع أن له عند احتياجه إلى النزويج رأيا و نظرا انفسه فلأن يجوز تزريج من لا يتوقم فيه ذلك أولى، ووصى الاب يتوممقامه في ذلك كوكيله إذا قلنا بصحة الوصية في الكاح وفيه اختلاف نذكره إن شاء الله تعالى

(فصل) وليس لذير الاب أو وصيه تزويج الفلام قبل بلوغه وقال القاضي في الحبرد الحاكم تزويجه لانه يلي ماله وقال الشاني يلك ولى الصي تزويجه ليألف حفظ فرجه عند باوغه وليس بسديد فان غير الاب لا يملك تزويج الجارية الصغيرة قالفلام أولى ءوفارق لاب ووصيه فان لحما نزويج الصغيرة وولاية الاجبار وسواء أذن الفلام في تزويجه أو لم يأذن لانه لا اذن له

(فصل) وللاب تزويج البالغ المعتوه في ظاهر كلام أحد والخرقي مع ظهير أمارات الشهوة وعدمها، وقال القاضي إنما يجوز تزويجه إذا ظهرتمنه أمارات الشهوة باتباع النسا. ونحوه ووقدهب الشافي لان في تزويجه مع عدم حاجته اضراراً به بالزامه حقوقًا لا مُصلحة له في الزامها وقال أبو بكر بلفت لم يكن لها خيار كالبالفة اذا زوجت. وقد خطب عمر أم كاثوم ابنة أبي بكر بعد موته الى عائشة فأجابته وهي لدون عشر لانها انما ولدت بعد موت أبيها، وأندا كانت ولاية عمر عشر أفكره ته الجارية فتزوجها طلحة بن عبدالله ولم يَذكره منكر فدل ذلك على انفاقهم على صحة تزويجها قبل بلوغها بولاية غير أبيها والله أعلم.

(مسئلة) قال (ولو استأذن البكر البالغة والدها كان حسنا)

لانعلم خلاقا في استحباب استئذانها فان الذي ويَتَطَالَتُهُ قداُمر به ونهى عن النكاح بدونه وأقل أحوال دُك الاستحباب ولان فيه تطيب قلبها وخروجا من الخلاف ، وقالت عائشة سألت رسول الله ويَتَطَالِنُهُ عن الجارية ينكحها أهلها أتستامر أم لا ? فقال لها رسول الله ويَتَطَالِنُهُ « نعم تستأمر» وقال « استأمروا النسا، في أبضاعهن فان البكر نستحيى فتسكت، فهو أذنها » منفق عليها

ورَوي عن عَطَا. قال : كان النبي وَلَيُكِلِيَّةِ يَــنَأُمر بنانه اذا أنكحهن قال كان يجلس عندخدر الحَماوية فيقول ان فلانا يذكر فلانة فان حركت الخدر لم يزوجها وإنسكنت زوجها

(فصل) ويستحب استئذان المرأة في تزويج ابنتها لفول النبي وَلَيْكَانَةُ ﴿ آمرُوا النساءَ فِي بناتهنَ ﴾ ولانها تشاركه في النظر لابنتها وتحصيل المصلحة لها بشفقتها عليها وفي استئذائها تطييب قلبها وارضاء لها فتكون أولى .

ليس اللاب بحال لانه رجل فلم يجز اجباره على الذكاح كالعاقل وقال زفر ان طر أعليه الجنون بمدالبلوغ لم يجز وان كان مستداما جاز

ولنا أنه غير مكاف فجاز لابيه تزويجه كالصغير قانه إذا جاز تزويج الصغير مع عدم حاجته في الحال وتوقع نظره فعند الحاجة أولى

ولنا على التسوية بين الطارى، والمد تندام أنه مهنى يثبت الولاية فاستوى طارئه ومستدا مه كارق ولانه جنون يثبت الولاية على ماله فأثبتها عليه في تكاحه كالمستدام، فاما اعتبار الحاجة فلا بد منها فانه بحوز اوليه تزويجه الا اذا رأى مصلحة فيه غير أن الحاجة لا تنحصر في قضا، الشهوة بل قد تكون حاجته الى الايوا، والحفظ ورعا كان دوا. له يترجى به شفاؤه فجاز التزويدج له كقضا، الشهرة

(فصل) ومن بجن في الاحيان لا يجوز تزويجه الا باذنه لان ذاك بمكن ومن أمكن أزيتزوج لنفسه لم تثبت الولاية عليه كالعاقل ولو زال عقله ببرسام أو مرض مرجو الزوال نهو كالعائل فان ذلك لا يثبت الولاية على ماله قعلى نفسه أولى وان لم يرج زواله نهو داخل فيا ذكرناه

(فصل) و لیس المیر الاب و وصیه تزویج المعتومالبالنج و به قال مالک و قال أبو عبدالله بن حامد الحجاكم تزویجه اذا ظهر منه شهوة النساء بأن یتبعهن و هذا مذهب الشافی لان ذلک من مصالحه و لیس

(مسئلة) قال (واذا زوج ابنته الثيب بنير اذنها فالنكاح باطل وان رضيت بعد)

وجاة ذاك أن أابنت تقسم قسمين : كبرة وصفيرة ، فأما الكبيرة فلا يجوز اللاب ولا المسيرة ترويجها الا باذنها في تول عامة أهل العلم إلا الحسن قال له ترويجها وإن كرهت ، والنخص قال يزوج بنته اذا كانت في عياله قان كانت بائنة في بينها مع عيالها استأمرها . قال اسهاء ل بن اسحاق لاأعلم أحداً قال في البنت بقول الحسن وهو قول شاذ خالف فيه أهل العلم والسنة قان الحنسناء ابنة حذام الانصادية ووت أن أياها زوجها وهي ثيب فكرهت ذاك فأنت رسول الله وي القول به لانعلم خالفا له المحلس والائمة كلهم ، قال ابن عبد البرهذا الحديث مجمع على صحته والقول به لانعلم خالفا له الا الحسن ، وكانت الحنسناء من أهل قباء وكانت محت أنيس بن قنادة فقتل عنها يوم أحد فزوجها أبوها وجلامن بني عمر و بن عوف فكرهته وشكتذاك إلى رسول الله ويتالي فرد نكاهها و نكحت أبا لبابة بن عبد المنذر وروى أبو هربرة أن رسول الله ويتالي قال لا الحرب وروى أبو هربرة أن رسول الله ويتالي قال لا المن عنه والله المناس وليها وروى ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ويتالي قال اليسالولي مع الشيب أم، وواهما النسائي وابو داود ولانها رشيدة عالمة بالقصود من الذكاح مختبرة فلم بجزاجبارها عليه كالرجل رائقسم الناني بالبراله والمناس وليها وموغاهم قول الحبار وهذه أب المناس ولها والمناس و

(الوجه الثاني) أن لا بيها ترويجها ولا يستأمرها اختاره ابر بكر وعبدالعزيز وهو تولمالك وأبي

له حال ينتظر فيها اذنه ومتنذكر ذهك في تزويب الجنون وينبني أن يجوز تزويجه!ذا قال أهل العلب إن في ذهك ذهاب علته لانه من أعظم مصالحه

(فصل) واذا زوج الصغير والمجنون قائه يتبل لها الكاح ولا يأذن لهما في قبوله لانهما ليسامن أهل التصر قات فان كان الغلام ابن عشر وهو عميز فقياس المذهب جواز تفويض القبول اليه حتى يتولاه بنفسه كا يفرض أمر المبيع اليه وان تزوج له الولي جاز كا يجوز أن يبتاع له وهذا على الرواية التي تقول بصحة بيمه ووقوع طلاقه فان قلنا لا يصح ذلك منه فهذا أولى

(فصل) وذكر القاضي أنه لا مجرز أن يتزوج لها بأكثر من ، بهر المثل لانه معارضة في حقالنيو فلم تجز الزبادة نيها على عوض المثل كبيع ماله وهذا مذهب الشانعي واذا تلنا إن للاب تزويج أمنه بدون صداق مثلها فهذا مله فانه قد يرى المصلحة في ذلك فجاز له بذل المال فيه كا مجوز في مداواته بل الجواز هاهنا أولى فان الفالب أن المرأة لا ترضى بزريج المجنون الا أن ترغب بزيادة على ، بهر مثابا فيته في الوصول بدون ذلك مخلاف المرأة وذكر القاضي في المجردان قياس المذهب أنه لا يتزوج مثابا فيته في المجردان قياس المذهب أنه لا يتزوج مثابا فيته والشرح المكير) (الحجزء السام)

حنيفة لانها صفيرة فجاز اجبارها كالبكر ، والفلام بحقق ذلك أنها لانزيد بالثيوبة على ماحصل الفلام بالذكورية ثم الفلام بجبر إذا كان صفيرا فكذا هذه والاخبار محولة على الكبيرة قانه جملها أحق بنفسها من وليها والصفيرة لاحق لها .

ويتخرج وَجَه ثالث وهم أن ابنة تسم سنين يزوجها وليها باذنها ومن دون ذلك على ماذكر نامن الحلاف لما ذكرنا في البكر والمه أعلم

(مسئلة) قال (واذن الثيب الكلام واذن البكر الصمات)

أما الثيب فلا أم بين أهل العلم خلافا فيأن اذنها الكلام الخبر ولان اللسان هو المعبر هما في القلب وهو المعتبر في كل موضع يعتبر فيه الاذن غبر أشياء يسبرة أقيم فيها الصحت مقامه لعارض فأما البكر فاذنها مهانها في قول عامة أهل العلم منهم شريح والشعبي واسحاق والنخعي والثوري والاوزاعي وابن شبرمة وأبو حنيفة ولا فرق بين كون الولي أبا أوغيره وقال أصحاب الشافعي في صحتها في حق غير الاب وجهان (أحدها) لا يكون اذنا لان العيات عدم الاذن فلا يكون اذنا ولانه محتمل الرضى والحباء وغيرها فلا يكون اذنا كا في حق الثيب والما اكتفي به في حق الاب لان رضاء هاغير معتبر وهذا شذوذ عن أهل العلم وترك السنة الصحيحة العبر يحة يصان الشافعي عن أضافته اليسه وجمله مذهبا له مع كونه من اتبع الناس اسنة رسول الله والمنات العرج منصف على هذا القول وقد

بأكثر من امرأة واحدة لعدم حاجته إلى زيادة عابها فيكون بذلا لماله فيما لا حاجة به اليه وذكر في الجامع أنه له تزويج ابنه الصغير بأربع لانه قد برى المصلحة فيه وليس له تزويجه معيبة عبباً يرد به النسكاح فان فيه ضرراً به وتفريت ماله فيما لا مصلحة له فيه فان فعل خرج في صحة الكاح وجهان نان قلنا يصح فهل قاولي الفسخ في الحال؟ على وجهين بذكر توجيههما فى تزويج الصغيرة بمعيب فان لم يفسخ حتى بلغ الصبي أو عقل المجنون فلهما الفسخ وليس له تزويجه بامة لان اباحتها مشروطة بمخوف العنت وهو معدوم في حق العبون

(فصل) فأما الانات فللاب تزويج ابنته البكر الصغيرة التي لم تبلغ قسع سنين بغير خلاف الذا وضعها في كفاة قال ابن المنذر أجم كل من نحنظ عنه من أهل العلم أن اكاح الاب ابنته الصغيرة جائز اذا زوجها من كف، بجوز له ذلك مع كراهتها واستناعها وقد دل على جواز تزويج الصغيرة قول الله تعالى (والملائي بيئسن من المحيض من نسائم أن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر والملائي لم بحضن عدة ثلاثة أشهر ولا تكون العدة ثلاثة أشهر الا من طلاق في كاح أو فسخ فدل ذلك على تزويج وتطاق ولا اذن لها يعتبر وقالت عائشة تزوجني النبي عليلية وأنا أبنة فسخ ونا ابنة تسم متفق عليه ومعلوم أنها لم تكن في تلك الحال بمن يعتبر اذنها وروي الاثرم ست وبناي وأنا ابنة أبن مظهرن تزوج ابنة الزبير حين نفست فقيل له ابنة الزبير فقال إن مت ورثنني وإن

تقدمت روايتنا عن رسول الله وَلِيَا إِنَّهُ قَالَ: ﴿ لَا تَنكُمُ الَّامِ حَى تَسْأَمُ ، وَلَا تَسَكُمُ البكر حتى تَسْأُمُ ، وَلا تُسْكُمُ البكر حتى تَسْأُونَ ، وَلا تُسْكُمُ البكر حتى تَسْأُونَ ، وَقَالُوا بِأُرْسُولُ اللهُ فَسَكِيفُ اذْنَهَا ؟ قال أن تسكت .

وفي رواية عن عائشة أنها قالت يارسول الله ان البكر تستحيى قال ﴿ رضاها صهانها ﴾ متنق عليه، وفي رواية ﴿ والبّيمة تستأمر فصمتها اقرارها ﴾ رواه النسائي. وفي رواية ﴿ تستأمر البّيمة في انسها فان سكتت أبو اذنها ﴾ وهذا صريح في غير ذات الاب

وروى الاثرم عن عدي الكندي عن رسول الله مَتَّالِيَّةِ أنه قال د الثيب تعرب عن نفسهاوالبكر رضاها صمائها » والاخبار في هذا كثيرة ، ولان الحيا. عقلة على اسائها بمنها النطق بالاذن ولاتستحي من إبائها وامتناعها فاذا سكتت غلب على الغلن أنه لرضاها فاكتني به وما ذكره و يفضي الى أن لا يكون صابها اذنا في حق الاب أبضا لائهم جعلوا وجوده كعدمه فيكون اذا رداً على النبي مَتَّالِيَّةِ بالكلمة واطراحا للاخبار الصريحة الجلية وخرقا لاجاع الامة المرضية

(فصل) فان نطقت بالاذن فهو أباغ وآم في الاذن من صمتها وإن بكت أو ضحكت فهو بمنزلة سكوتها ، وقال ابو بوسف وجحمد أن بكت فليس باذن لانه يدل على الكراهيمة وايس يصمت فيدخل في هموم الحديث

ولنا ماروى ابو بكر باسناده عن ابي هربرة قال: قال رسول الله وَيَطْلِقُو ﴿ نستأمر البِتيمة فَانَ بِكُتُ أُو سَكَنت فِهِ رَضَاهَا وَإِنْ أَبِتَ فَلا جُوازَ عَايِها ﴾ ولانها ناطقة بالامتناع مع سهاعها للامتنذان فكان اذنا منها كالصات والضحك ، والبكاء يدل على فرط الحيا. لاعلى الكراهة ولوكر هـــــلامتنعت

عشت كانت امرأتي وزوج على ابنته أم كاثوم وهي صفيرة همر بن الخطاب رضي الله عنهما

(فصل) وفي البكر البائمة العاقلة روايتان (إحداها) له إجبارها على النكاح وهو مذهب ماه وابن أبي ليلي والشاذي وإسحاق (واثانية) ليس له ذه اختارها ابر بكروهو مذهب الاوزاعي واثوري وأبي عبيد وأبي ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر لما روى ابر هر برة قال : قال رسول الله ويلا لا تنكح الابم حتى تستأذن » فقالوا يارسول الله قكيف إذنها عقال «أن تسكت» منفق علية وروى ابو داود وابن ماجة عن ابن عباس أن جاربة بكراً أنت النبي ويليلي فذكرت أن أماها زوجها وهي كارهة فخرها النبي ويليلي ولأنها جائزة التصرف في مالها فلم بجز إجبارها كاثيب والرجل ووجه الاولى ماروي ابن عباس أن النبي ويليلي قال و الابم أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأمر واذنها مهامها » رواه ابو داود فلما قسم النساء قسمين وأثبت الحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأمر واذنها مهامها » رواه ابو داود فلما قسم النساء قسمين وأثبت الحق منها والاستئار همنا والبكر فيكون ولها أحق منها بها ودل الحدث على أن الاستئار همنا والاستئار هم النساء في بناتهن » رواه ابو داود وحديث التي خيرها رسول الله ويسل وعمد المحدث في بناتهن » رواه ابو داود وحديث التي خيرها رسول الله ويسل وعمد المناه وعدال المناه وعدال المناه وعمد النساء في بناتهن » رواه ابو داود وحديث التي خيرها رسول الله وسول الله وعمد الله وعمد الله وعمد الله وعمد الله والمناه والمنا

قائها لانستمي من الامتناع ، والحديث يدل بصريحه على أن العددت إذن وبعنا، على ما في معناه من الفيدك والبكأ. وكذك أقنا الضحك مقامه

(فصل) والثيب المتبر ضافها في الموطورة في القبل سواء كان الوطء حلالا أو حواما. وهذا مذهب الشافي ، وقال مالك وأبوحنيفة في المصابة بالفجور حكها حكم البكر في إذ مها و ترجيها لان علة الاكتفاء بمهات البكر الحياء والحياء من الشي لا برول إلا بمباشر ته وهذه أبياشر بالاذن في الذكاح في قيل عليه الله ولنا قوله و المنافعة الله ولا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح المبكر حتى تستأدن وإذ بها أن تسكت عدل على أنه لا بد من نعلق الثيب لا به قسم النساء قسمين فجمل السكوت إذنا لأحدهما فوجب ان يكون الآخر بحاله وهذه ثيب فان الثيب هي الموطورة في القبل وهذه كذك . ولانه لو أوصى الثيب النساء دخات في الوصية ولو أوصى للا بكار لم دخل ، ولو اشترطها في المزويج أو الشراء بكراً فوجدها مصابة بالزنا مك الفسخ ولامها موطورة في القبل فأشبت المكارة ثم هذا التعليل بالحياء غير سحيح فانه أمل خني لا يكن اعتباره بنفسه وانما يعتبر بمغلنته وهي البكارة ثم هذا التعليل يففي الى إبطال منطوق الحديث فيكون باطلا في نفسه . ولافرق بين المكرهة والمطارعة وعلى هذا ليس لنا إجبارها اذا كانت بالفة وفي تزويجها ان كانت صفيرة وجهان وقولهم أنها في تباشر الاذن قلنا يبطل بالموطورة في ملك عين والمزوجة وهي صفيرة

(فصل) ران ذهبت عذرتها بذير جماع كالوثبة أد شدة حيضة أد بأصبم أو عود ونحوه فحكها حكم الأ يكار، ذكره ابن حامد لأنها لم تختير للقصودولا وجد وطؤها فيالقبل فأشبهت من لم تزل عذرتها ولو وطئت في الدبر لم تصر ثيبا ولا حكها حكهن لأنها غير موطوءة في القبل

أنها التي زوجها ابوهامن ابن أخيه ليرفع بها خديسه فتخييرها لذلك ولانه بما لا يشترط في نكاح السكبيرة كالنطق ، وعن أحد لا بجوز تزويج ابنة نسم سنين بغير إذنها اختافت الرواية عن أحدني الجارية اذا بافت نسم سنين فالمشهور عنه أنها كن لم يبلغ تسعا فس عليه في رواية الاثرم وهو قول مالك والشاني وأبي حنية وسائر الفقها، قالوا حكم بنت تسم حكم بنت ثمان لانها غير بالغة ولان إذنها لا بعتبر في سائر التصرفات فكذلك في الذكاح (والرواية اثنانية) حكمها حكم البالغة نص عليه في رواية ابن منصور الهرم الآية ولدلاة الخبرين بصورها على أن اليتيمة تنكح باذنها ، وان أبت فلا جواز عليها ، وقد انتنى الاذن فيها دونها فيجب حمله على من بافت تسعافيلي هذه الرواية بجوز لفير الاب تزوجها باذنها وحكها حكم البالغة في جواز إجبارها للاب فيه الروايتان ، وقد روى الامام أحمد باسناده عن ابن عمر عن النبي والمائية ومعناه وافي أعلم في حكم المرأة ولانها بلفت منا يمكن فيه حيفها وعدث لها حاجة الى النكاح فيهاح تزوجها كالبالغة اذا زوجت وقد خطب هم أم كاثوم فيه حيفها وعدث لها حاجة الى النكاح فيهاح تزوجها كالبالغة اذا زوجت وقد خطب هم أم كاثوم

(فصل) إذا اختلف الزوح والمرأة في اذنها في تزويجها قبل الدخول قالنول تولها في قول أكثر الفقها. ، وقال زفر في الثيب كفول أهل العلم وفي البكرالقول قول الزوج لان الاصل السكرت والكلام حادث قالزوج يدعي الاصل فالقول قولة

ولنا انها منكرة الاذن والقول قول المنكر ولائه بدعي انها استؤذنت وسمعت فصمت والأصل عدم ذلك و هذا جواب عن قوله وإن اختلفا بعد الدخول فقال القاضي القول قول الزوج ولان التمسكين من الوط، دليل على الاذن وصحة النكاح وكان الظاهر معه وهل تستحلف المرأة إذا قلنا القول قولها بمقال القاضي قياس المذهب انه لا بين عليها كالوادعى أنه زوجها فأنكرته ربه قال أبوحنيفة عرقال الشاني وأبو يوسف و محد تشبت النكاح وقال الشافعي يستحلف الزوج ويثبت النكاح ولنا انه اختلاف في زوجية فلا يثبت بالنكول ولا يحاف المدعي معه كالوادعى الزوج أصل الترويج فأنكرته فان كانت المرأة ادعت انها أذنت فأنكر ورثة الزوج فالقول قولما لانه اختلاف في أمر يختص بها صادر من جهتها فالقول قولما فيه كالواختانوا في نينها فيا تعتبر فيه نيتها عولانها تدعي صحة العقد وهم يدعون فساده فالظاهر معها

(فصل في المجنونة) ان كانت عن تجبر لو كانت عاقلة جاز تزويجها لمن يمك إجبارها لانه إذا ملك إجبارها مع علمه أولى .وان كانت عن لايجبر انقسمت ثلاثة أقسام [أحدها] ملك إجبارها مع علمه أولى .وان كانت عن لايجبر انقسمت ثلاثة أقسام [أحدها] أن يكون و ليها الاب أو وصيه كالثبب الكبيرة فهذه يجوز لو إبها نزويجها ذكره القاضي وهو ظاهر كلام الحرقي لانه جعل للاب تزويج المعتوه فالمرأة أولى . وهذا قول الشافي وأبي حنينة ومنع منه أبو بكر لانها ولاية اجبار وليس على الثب ولاية إجبار والاول أصح فان ولاية الاجبار الما انتفت عن العاقلة لوأيها لحمول المباشرة منها والحبرة وهذه بخلاف ذلك ، وكذلك الحكم في الثيب الصفيرة إذا قلنا جدم الاجبار في حتماً إذا كانت عاقلة

بنت أي بكر بعد موه إلى عائشة فأجابته وهي قدرن عشر ولانهاا ماوقدت بعد موت أبها وأنما كانت ولاية عمر عشرا فكره ما الجاربة فزوجها طلحة بن عبيد الله ولم ينكره منكر فدل ذك على اتفاقهم على صحة تزويجها قبل بلوغها بولاية غير أبها

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وهل له تزريج الثيب الصفيرة ؟ على وجبينٍ ﴾

أما الثيب السكبيرة فلا يجوز للآب ولا لغيره نرويجها إلا باذنها في تول عامة أهل المم إلا الحسن فاله قال له نزويجها وان كرهت ، والنخي قال بزوج بنته اذا كانت في عباله فان كانت باثنة في بيتها مع عيالما استأمرها قال امهاعيل بن إسحاق لا أعلم أحداً قال في الثب بنول الحسن وهو قول شاذ خالف فيه أهل العلم والسنة الثابنة قان الحنساء ابنة حدام الانصادية روت أن أباها زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأت رسول الله معلية فرد فكاحه رواه البخاري وغيره . قال ابن عبدالبر هذا الحديث

[القسم الثاني] أن يكون ولبها الحاكم ففيها وجهان (أحدها) ليس له تزويجها محال لان هذه ولاية إجبار فلا تثبت لغير الاب كحال عقلها (والثاني) له تزويجها أذا ظهر منها شهوة الرجال كبيرة كانت أو صغيرة وهو اختيار ابن حامد وأبي الخطاب وقول أبي حنيفة لان بها حاجة اليه لدفع ضرو الشهوة عنها وصيانتها عن الفجور وتحصيل الهر والنفقة والعفاف وصيانة العرض ولا سبيل الى إذبها فأبيح تزويجها كانتيب مع أبيها وكذلك ينبغي أن علك تزويجها أبن قال أهل الطبان علتها تزول بتزوجها لان ذلك من اعظم مصالحها، وقال الشافي لا علم تزويج صغيرة محال وعملك تزويج الكبيرة إذا قال أهل الطب أن علتها تزول بتزوحها

ولنا أن المعنى المبيح فآنزوبج وجد في حق الصغيرة فأبيح تزويجها كالكبيرة إذا ظهرت منها شهوة الرجال ففي تزويجها مصاحتها ودفع حاجتها فأشبه مالو قال أهل الطب أنه يزيل عاتها، وتعرف شهوتها من كلامها وقرائن أحوالها كتتبعها الرجال ومياما البهم وأشباه ذاك [القسم الثالث] من وليها غير الحاكم فعلما حكما حكم القسم الثاني على مابيناه

وقال أبوالخطاب لهم تزويجها في الحال التي يملك الحاكم تزويج وايته فيها وهذا قول أبي حنفية لأن ولايتهم مقدمة على ولاية الحاكم فقدموا عليه في التزويج كما لو كانت عاقلة، ووجه قول القاضي ان الحاكم هو الناظر لها في مالها دونهم فيكون والما دونهم كنزويج أرتها، ولان هذا دفع حاجة ظاهرة فكانت الى الحاكم كدفع حاجة الجوع والعري، فأن كان لهاومي في مالها لم يتملك تزويجها لانه لاولايقله في نكامها والحاكم في تزويجها حكم من ولها غير الاب والحاكم على ماذكر نا

جمع على صحته والذول به ولا نعلم مخالفا له إلا الحسن وكانت المنساء من أهل قباء تحت أنيس بن المنادة نقتل عنها يوم أحد فزوجها أبوها رجلا من بني عرو بن عوف فكر هته فشكت ذلك الى رسول الله وتلافئ فرد نكاحها ونكحت أبا لبابة بن عبد المنذر ، وروى ابو هريرة أن رسول الله وتلافئ قال لا لا تنكح الايم حتى نستأمر ، متفق عليه وقال الأتم أحق بنفسها من وليها ، وروى ابن عباس أن النبي وتلافئ قال لا ليس الولي مع النيب أمر ، رواهما النسائي وابوداود ولانها رشيدة عالمة بالمقصود من النكاح مختبرة فلم بجز إجبارها عليه كالرجل.

(نصل) أما النب الصغيرة فغيها وجهان (أحدها) لايجوز ترويجها وهو ظاهر تول الحرقي واختيار ابن حامد وابن بعلة والقاضي ومذهب الشافي لهموم الاخبار ولان الاجبار مختلف بالبكارة والنبوبة لا بالصغر والسكير كا اختلف في صفة الاذن ولان في تأخيرها قائدة وهي أن تباغ فتختار لنفسها ويهتير اذبها بخلاف البكر (الوجه الثاني) أن لابيها ترويجها ولا يستأمرها اختاره ابو بكو مبدلات وهو قول ماك وأبي حنيفة لأنها صغيرة فجاز إجبارها كالبكر والفلام عينى ذلك أنها لازيد بالثهوبة على ماحصل الفدلام بالدكورية . ثم الفلام عبير إذا كان صغيراً فكذلك هدة ،

« مسئلة » قال (وإذا زوج ابنتـه بدون صداق مثلها ثبت النكاح بالمـمى وإن فمل ذلك غير الاب ثبت النكاح وكان لها مهر مثلها)

وجملة ذلك أن للأب تزويج ابنته بدون صداق اثنها ، بكراً كانت أو ثبيا، صغيرة كانت أو كبيرة و ثبيا، صغيرة كانت أو كبيرة ، وبهذا قال أبو الحطاب ومالك ، وقال الشاذي ليس له ذلك فان فعـل فلها مهر اثنها لأنه عقد معاوضة فلم يجز أن ينقس نيه عن قبعة المعوض كالبيم ولأنه تفريط في مالها وليس له ذلك

ولنا أن هر رضي الله عنه خطب الناس فقال ألا لا تفالوا في صداق النساء فما أصدق رسول الله ولي أحدا من نسائه ولا أحدا من بنانه أكثر من اثنتي عشر أرقية وكان ذلك بمحضر من الصحابة ولم ينكروه فكان إثماقا منهم على أن له أن يزوج بذلك وإن كان دون صداق المثل وزوج سعيد ابن المسيب ابنته بدرهمين وهو من شادات قريش شرفا وعلما ودبنا ، ومن المعلوم أنه لم يكن مهر مثلها ولانه ليس المقصود من النسكاح العرض وإنما المنصود السكن والازدواج ووضع المرأة عنسد من يكفيها في منصب و بصونها و بحسن عشرتها والتظاهر من الاب مع تمام شفقته و بلوغ نظره أنه لا ينقصها من صداقها إلا لنحصيل المعاني المقصودة بالنكاح فلا ينبغي أن يمنع من تحصيل المعاني المقصودة بالنكاح فلا ينبغي أن يمنع من تحصيل المقصود بمنويت غيره و يفارق سائر عقود المعارضات فان المقصود فيها الدوض فلم مجز تفهيئه وعدمهالا يؤثر فليس له أن ينقصها من مهر مثلها فان زوج بدون ذلك صح النسكاح لا ذفساد التسبيبة وعدمهالا يؤثر في النكاح و يكون لها مهر مثلها لانه قيمة بضعها وليس قولي نقصها منه فرجعت إلى مهر مثلها والمة أعلم .

والاخبار محولة على السكبيرة فانه جملهاأحق من ولبها ، والصفيرة لاحق لها ويتخرج وجه ثالث وهو أن ابنة تدرج يزوجها وليها باذبها، ومن دون ذلك على ماذ كرنا من الحلاف لما ذكرناه في البكر والله أعلم المسيدة والسيد تزويج امائه النبات والابكار وعبيده الصفار بغير إذبهم)

لا نعلم خلافاً في السيد إذا زوج أمته بغير اذبها أنه يصح ثيبا كانت أو بكراً صغيرة أو كيرة وذلك لان منافعها مملوكة له والنكاح عقد على منفعة فأشبه عقد الاجارة ولذلك ملك الاسباع بها ولهذا فارقت العبد ولانه ينتفع بذلك لما محصل له من مهرها وولدها وتسقط عنه نفقتها وكسوتها بخلاف العبد والمدبرة والمعلق عتقها بصفة وأم الولد كالامة في اجبارها على النكاح وقال مالك في آخر أمره ليس له تزويج أم ولده بغير إذبها وكرهه ربيعة وللشافعي قولان وقد ذكر نا ذلك فيا مضي

ولنا أنها مملوكته علك الاسماع بها واجارتها فملك نزويجها كالمن اذا ملك أخته من الرضاع أو بحوسية فله تزويجها وانكانتا محرمتين عليه لان منافعها ملك وأنما حرمتا عليه لمارض فاما التي بعضها حر فلا علك اجبارها لانه لا بملك اجبار المكاتبة لانها بمزلة الخارجة عن ملك ولذلك لا يملك احبارها ولا تلزمه تفقتها ولا يصل اليه مهرها

(فصل) إذا أشترى عبده المأذون له وركبته ديون ملك سيده تزويجها وبيعها واعتاقها نص عليمه

(فصل) وتمام المهر على الزوج لان انتسمية هينا فاسدة لسكونها غير مأذون فيها شرعا فوجب على الزوج مهر المثل كالو زوجها بمحرم وعلى الولمي ضانه لانه المفرط فسكان عليه الضان كالو باعمالها بدون ثمن مثه .

قال أحد أخاف أن يكون ضامناً وليس الاب مثل الولي ولا تملك المرأة الفسيخلانه قدحصل لها وجوب مهر مثلها والله أعلم.

« مسئلة » قال (ومن زوج غلاماً غير بالغ أو معتوهاً لم يجز الا أن يزوجه والده أو وصى ناظر له في التزويج)

المكلام في هذه السئلة في نصول أربعة :

(أحدها)أنه ليس لغير الآب أو وصيه تزويج انفلام قبل بلوغه، وقال القياضي في الجرد الحجاكم تزويجه ليألف حفظ فرجه عند بلوغه ولحاكم تزويجه ليألف حفظ فرجه عند بلوغه وليس بسديد قان غير الآب لا يمك تزويج الجارية الصغيرة فالفلام أولى و فارق الآب ووصيه فان لمها تزويج الصغيرة وولاية الاجبار وصواء أذن الفلام في تزويجه أو لم يأذن قانه لا إذن له

(الفصل الثاني) في المعتوه وهو الزائل العقل بجنون مطبق ليس لفهر الاب ووصيه تزويجـه، وهذا قول مالك وقال أبو عبد الله بن حامد الحاكم تزويجه إذا ظهر منه شــهوة النسا. بأن يتبعهن

أحد وذكره أبو بكر وقال والسيد وطؤها وقال الشافي ليس له شيء من ذلك نا فيه من الاضرار بالنوماء وأصل الحلاف ينبني على دين المأذون له في التجارة فنندنا يلزم السيد فلا يلحق النوماء ضرو يتصرف السيد في الامة قان الدين ما تعلق بها وعنده أن الدين تعلق بالعبد وبما في يده فيلحقهم الضرر والكلام على هذا مذكور في موضعه

(فصل) وليس للسيد اكراه أمته على النزويج بمسب عيباً يرد به في النكاح لانه يؤثر في الاستمتاع وذلك حق لها ولذلك ملسكت الفسخ بالجب والعنة والامتناع من الفيئة دون السيد وفارق بيمها لمسيب لاته لا يراد للاستمتاع ولهذا ملك شراء الامة المحرمة عليه ولم يملك الفسخ لسيبه ولمنته ولا ايلائه فان وجها من معيب فهل يصح على وجهين قان قلنا يصح فلها النسخ فان كانت صغيرة فهل لما الفسخ في الحال أو ينتظر بلوعها? على وجهين ومذهب الشافى حكذا في هذا الفصل كله

(فصل) والسيد ترويج عبده الصنير بنير اذنه في قول أكثر أعل الم الا أن بعض الشافسة قال فيه تولان وقال أبو الحطاب محتمل أن لا علك تروعه

ولنا أنه إذا ملك تزوَج ابنه الصنير فبده مع ملك اياء وتمام ولايته عليه أولى وكذلك الحكم في عبده المشغير الجنون ويريدهن وهذا مذهب الشافعي لان ذلك من مصالحه وليس له حال ينتظر فيها اذنه وقدذكرنا توجيه الوجهين في تزويج الحبنونة وينبني على هذا القول أن يجوز تزويجه إذا قال أهل الطب ان في تزويجه ذهاب علته لانهمن أعظم مصالحه والله أعلم

(الفصل الثالث) أن اللاب أو وصيه تزويجهما سواء كان الغلام عاقلا أو مجنونا وسدواء كان المجنون مستداما أو طارئا فأما الغلام السليم من الجنون فلا فعلم ببن أهل العلم خلافا في أن لابيه تزويجه كذلك قال ابن المنذر وجمن هذا مذهبه الحسن والزهري وقنادة ومالك والثوري والاوزاعي واسحاق والشانعي رأ محاب الرأي لما روي أن ابن عمر زوج ابنه وهوصفير فاخمتها إلى زيد فأجازاه جميعا رواء الاثرم باسناده فأما الغلام الممتوه فلابيه تزويج وقال الشافعي لايجزز لانه يلزمه التزويج حقوقا من المهر والنفقة مع عدم حاجته الم يجزله ذلك كذيره من الاولياء

واذا أنه غير بالغ فحلف أره تزويجه كالماقل ولانه أذا ملك تزويج العاقل مع أن له مع احتياجه الحالتزويج رأيا ونظر آلفه فلأن يجرز تزويج من لايتوقع فيه ذاك أولى، وفارق غير الاب فانه لا يلك تزويج العاقل، وأما البالغ المعتوه نظاهر كلام أحمد والحرق أن للاب تزويجه مع ظهور أمارات الشهوة وعد بها وقال القاضي أنما يجوز تزويجه اذا ظهرت منه أمارات الشهوة باتباع النسا ونحوه وهو مذهب الشاحي لان في تزويجه مع عدم حاجته اضرارا به بالزامه حقوقا لا مصلحة له في الزامها وقال أبوبكر ليس للاب تزويجه بحال لانه رجل فلم يجز إجباره على النكاح كالعاقل وقال زفر أن طراعليه الجنون بعد البلوغ لم يجز تزويجه وأن كان مستداما جاز

ولنا أنه غيرمكاف فجاز لابه تزويجه كالصغير قانه اذا جاز تزويج الصغير مع عدم حاجته في الحال وتوقع نظره عند الحاجة فههنا أولى

﴿مسئلة ﴾ (ولا يملك اجبار عبده السكير اذا كان عافلا)

وبَهذا قالَ الشافعيّ في أحد قوليه وقال مالك وأبو حنيفة له ذلك لقول الله تعالى (وأنكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم) ولانه يملك رقبته فملك اجباره على النكاح كالامة ولائه علك اجارته فأشبه الامة

ولنا أنه مكلف علك الطلاق فلا يجبر على النكاح كالحر ولان الذكاح خالص حقه و نفعة له فأشبه الحر والامر بانكاحه يختص بحال طلبه بدليل عطفه على الايامى والها يزوجن عند الطلب ولان مقتضى الامر الوجوب والها يجب تزويجه عند طلبه واما الامة فانه علك منافع بضعها والاستمتاع بها بخلاف العبد، ويفارق النكاح الاجارة لانها عقد على منافع بدنه وهو علك استيفاءها ومحتمل مثل ذلك فى الصغير أيضاً قياساً على الكبير ويقوى الاحمال في حق المميز اذا قلنا بصحة طلاقه لانه عاقل مميز علك الطلاق اشبه البالغ (فصل) والمهر والنفقة على السيد سواء ضنهما اولا وسواء باشر العقد بنفسه أو اذن لعبده فعقده مأذوناً له في التجارة او محجوراً عليه نص عليه أحمد وعنه ما يدل على ان ذلك يتعلق بكسبه فانه قال (ألمنني والشرح الكبير) (الحزم السابع)

وانما على التسوية بين الطاري، والمستدام أنه معنى يثبت الولاية فاستوى طارته ومستدامه كالرق ولأنه جنون يثبت الولاية على ماله فأثبتها عليه في النكاح كالمستدام، فأما اعتبار الحاجة فلا بد منها فأنه لا يجوز لوليه تزويجه إلااذا رأى المصلحة فيه غير أن الحاجة لاتنحصر في قضاء الشهوة فقد تكون حاجته إلى الايوا، والحفظ وربما كان دواء له ويترجى به شفاؤه فجاز التزويج له كقضا، الشهوة والله أعلم.

(فصل) ومن يفيق في الاحيان لا يجوز تزويجه إلا باذنه لان ذلك ممكن ومن أمكن أن يتزوج لنفسه لم تثبت الولاية عليه كالماقل ولو زال عقله ببرسام أو مرض مرجو الزوال فهو كالماقل فانذلك لا يثبت الولاية على ماله فعلى نفسه أولى وان لم برج زواله نهو داخل فيا ذكر ناه

(الفصل الرابع) أن وسي إلاب في النكاح بمنزلنه على ما ذكرنا في ثبرت الولاية الوسي على المرأة وفي هذا من الحلاف مثل مافيه وإنما بثبت ذلك اوسي الاب في النزويج خاصة فان كازوسيا في المال لم تكن له ولاية في النزوج لانه إنما يستفيد بالنصرف بالوصية فلا يملك مالم يوص به اليه ووسي غبر الاب لا ولاية له على صبي أو مجنون لان المرصي لا يملك ذلك فوصيه أولى

(نصل) وان تزوج لصغير أو مجنوزفا ، يقبل لها النكاح ولا يجوز أن يأذن لها في قبوله لا نها من أهل التصرف وان كان الغلام ابن عشروه و مميز فقياس المذهب جواز تفويض القبول اليه حتى يتولاه لمفسه كما يفوض أمرالبيم اليه ولانه يملك إيقاع الطلاق بنفسه، وان تزوج له الولي جاز كما يجوز

نفقتة من ضريبته وقيل ان كان بتميمة ضريبته انفق عليها ولا يعطي المولى وان لم يكن عنده ماينفق لمفرق ينتجاوهذا قولاالشانعي، وقائدة الخلاف انمن الزم السيد المهر والنفقة اوجبهما عليهوان لم يكن للعبد كسب وليس للمرأة الفسخ لمدم كسب العبد وللسيد استخدامه ومنعه الاكتساب ومن علقه بكسبه فلم يكن له كسب فللمرأة الفسخ وليس للسيد منعه من التكسب

ولنا أنه حق تعلق بالمقد برضا سيده فتعلق بسيده وجاز بيعه فيه كما لورهنه بدين ،فعلى هذا لو باعه سيده أد اعتقه لم يسقط المهر عن السيد نص غايه، لانه حق تملق بذمته فلم يسقط ببيعه وعتقه كارش جنايته فاما الثفقة فأنها تتجدد فتكون في الزمن الهستقبل على المشتري أو على العبد أذا عتق

(فصل) ويجوز أن يزوج السيد لمبده باذنه وأن يأذن للعبد فيتروج لنفسه لانه مكلف يصح طلاقه فكان من أهل مباشرة المقد كالحر ويجوز لمن يأذن له مطلقا ومعيناً فأن عين له أمرأة أونساء بلد أو قبيلة أو حرة أو أمة فيتروج غيرها لم يصح لانه متصرف بالاذن فينفذ تصرفه فيا أذن له فيه كالوكل، وأن أذن له مطلفاً فله أن يتزوج من شاء لكن أن تزوج أمرأة من بلدة أخرى فلسيده منمه من الخروج اليها، وأن كانت في البلد فعلى سيده أرساله ليلا للاستمتاع وأن أحب سيده أن يسكنها في مسكن من داره فله ذلك أذا كان مسكن مثلها ولا يلزمه أرساله نهاراً لانه يحتاج إلى استخدامه وليس

أن يبتاع له وهذا على الرواية التي نقول بصحة بيمه ورقوح لملاقه وان قانا لا يصح ذفك منه فهذا أولى .

(نصل) وذكر القاض أنه لا يجوز أن يتزوج لها بزباءة على مهر المثل لانه معاوضة في حق الغير فلم تجز الزيادة فيها على عوض المثل كبيع مأله وهـذا بمذهب الشافعي، وقد ذكرنا أن للاب تزو بج ابنته بدون صداق مثلها فهذا مثله فانه قد يرى المصلحة في ذلك فجاز له بذل المال فيه كايجوز في مداواته بل الجواز همنا اولى فان الغالب أن المرأة لا يُرضى بنزو بج مجنون الا أن ترغب بزيادة على مهر مثام افيتمذر الوصول اليه بدون ذلك مخلاف المرأة وذكر القاضي في الجرد أن قياس المذهب أنه لا يزوجه بأكثر من امرأة واحدة لعدم حاجته الى زيادة عليها فبكون بذلالماله فبالاحاجة به اليه. وذكر في الجامع أن له تزويم ابنه الصفير باربع لانه قد برى المصلحة فيه وليس له تزويجه يمعيبة عيبًا يرد به في النكاح لأن فيهضرراً به وتفوينا لمآله فيما لا مصلحة له فيه فانفعل خرج في محة النكاح وجهان فان قالمًا يصبح فهل قاولي الفسخ في الحال ؟ على وجبين مضى توجيهه إ في تزو بجالصفيرة يميب ومَتى لم يِفسخ حتى بانم الصبي أو عقل الحبنون فلعها الفسخ وليس له تزويجه باءة لان إباحتهامشروطة **بخوف العدَّت وهو معدوم في حقّ الصبي** غير مِغدوم في المجنون ·

(فصل) وإذا زوج ابنه تعاق الصداق بذمة الابن موسراً كان أو معسرا لانه عقد للان فكانعليه بذاه كثدن المبيع وهل بضمنه الاب? فيه روايتان (احداهم) بضمنه نص عليه فقال تزو بجالاب لاينه الطِّيل جائز ويضمن الاب الهر لأنه التزم العوض عنه فضمنه كما لو نماق بالفيان (والآخرى) لا يضمنه لأنه عقد معادضة ناب فيه عن غيره فلم يضمن عوضه كثمن مبيعه أو كالوكبل قال القاضي هذا

النهار محلا للاستمتاع غالباً ولسيده السفربه فان حق امرأة العبد عليه لايزيد على حق امرأة الحر والحو يملك السفر وانكرهت امرأته كذا حهنا

(فصل) والسيد ان يمين له المهروله ان يطلق فان تزوج بما عنه او دوره او عهر المثل عندالاطلاق او دومه لزم المسمى وان تزوج اكثر من ذلك لم تلزم الزيادة وهل يسلق برقبة المبداو ذمته يتسع بها بعد العتق ? على روايتين على استدانة العبد المحجور عليه وقد ذكرنا ذلك فيكتاب الحجر

(فصل) واذا تزوج امة ثم اشتراها باذن سيده لسيده لم يؤثر ذلك في نسكا حهوان اشتراها لنفسه وقلنا أنه لايملك بالتمليك أنفسح النكاح كما لو اشترى الحر أمرأة وله وطؤها بملك اليمين باذن سيده قان كان بعضه حراً فاشتراها في ذمته او يما يختص يمليكه انفسخ نكاحبلانه مليكها وحلت له يملك يمينه وان ملك بعضها انفسخ نكاحه ولم تحلله لأنه لاعلك جميمها وإن اشتراحا بمين مال مشتركة بينهوبين سيده يثير أذنه وقلنا أنه لاتفرق الصفقة لم يصح البيم والنكاح بحاله وأن قلنا بنفريقها صع فيقدر ماله وانفسخ النكاح للمكه بعضها أصح وقال انما الروايتان فيا إذا كان معسراً أما الموسر فلا يضمن الاب عنه رواية واحدة فان طلق قبل الدخول مقط نصف الصداق، فإن كان ذلك بعد دفع الاب الصداق عنه رجم نصفه إلى الابن وليس للاب الرجوع فيه بعنى الرجوع في الهبة لان الابن ملدكه بالطلاق عن غيراً بيه فأشبه ما لو وهبه الاب أجنبياتم وهبه الاجنبياتم وهبه الاجنبي للابن، ويحتمل أن يرجع فيه لانه تبرع عن ابنه فلم يستقر الملك حتى استرجعه الابن وكذلك الحديم فيا لو قضى الصداق عن ابنه الدكبير ثم طاق قبل الدخول وان ارتدت قبل الدخول فالرجوع في الرجوع في النصف بالطلاق

(فصل) وليس لسائر الاولياء ترويج كبيرة الا باذنها الا المجنونة لهم ترويجها اذا ظهر لهم منها الميل الى الرجال وليس لسائر الاولياء غير الاب ترويج كبيرة بغير اذنها جداً كان أو غيره وبه قال مالك وأبو عبيد والثوري وابن أبي ليلى وهو قول الشافعي الا في الجد فانه جعله كالاب فان ولايته ولاية ايلاد فلك الاجبار كالاب

ولنا ما روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن » فقالوا با رسول الله فكف اذبه ? قال « أن تسكت » متفق عليه ولان الجد قاصر عن الاب فل يلك الاجبار كالهم ولانه يدلي بغيره فأشبه سائر العصبات، وفارق الاب فانه يدلي بغير واسطة ويسقط الجد ويحجب الام عن تلث المالى ثلث الباقي في زوج وأبوين أو امرأة وأبوين فأما المجنونة فلهم تزويجها أذا ظهر لهم منها الميل الى الرجال ذكره أبو الخطاب وقال القاضي لا يزوجها إلا الحاكم لانه الناظر لها في ما لها دونهم فيجب أن يعض بالولاية ووجه الاول أن ولا يتهم مقدمة على ولاية الحاكم لوكانت عافلة فكذلك اذا كانت مجنونة وقال الشافعي لا يجوز تزويجها الا أن يقول أهل الطب ان علتها تزول بذلك

قاذا أجبر على من يكرهها لم تحصل له المصلحة منها وفات عايه غرضه من الاخرى فيحصل مجرد ضرر مستفىعنه ، وأنما جاز ذك في حق الجنون والطال لعدم امكان الوصول الى ذلك من قولهما ولم يتعذر ذك ههنا فوجب أن لايفوت ذك عليه كالرشيد

(الحال الثاني) أن قولي أن يأذن له في التزريج في الحال التي قولي تزويجه فيهاوهي حالة الحاجة لانه من أهل النكاح فانه عاقل مكاف وقدك على الطلاق والحلم فجاز أن يفوض البه ذلك ثم هو مخير بين أن يعين له المرأة أو يأذن له مطلقا . وقال بعض الشافعية محتاج إلى التعيين لئلا يتزوج شريفة يكثر مهرها ونفقتهافيتضرر بذلك

ولنا أنه أذن في النكاح فجاز من غير تعبين كالاذن العبد وبهذا يبطل ماذكروه ولا يتزوج إلا يمهر المثل فان زاد على مهر المثل بطالت الزبادة لاتها محاباة بماله ولا يملكها ، وإن نقص عن مهر المثل جاز لانه ربح من غير خسران

(الحال الثالث) اذا تزوج بغير اذن فقال ابو بكر يصح النكاح أوماً اليه احمد ، قال القاضي يعني اذا كان محتاجا فان عدمت الحاجة لم يجز لانه اللاف لماله في غير فائدة ، وقال أصحاب الشافي إن أمكنه استئذان وليه لم يصح إلا باذنه لانه محجور عليه فلم يصح منه التصرف بغير اذن كالعبد ، وإن طلب منه النكاح فأبي أن يزوجه فنيه وجهان

ولنا أنه اذا احتاج الى النكاح قحقه متمين فيه فصح استيفاؤه بنفسه كا لو استوفى دينه الحال مند امتناع وليه من استيفائه ، فاما أن تزوج من غير حاجة لم يصح فان وطي. الزوجة فعليه مهر المثل لانه أتلف بضمها بشبهة فلزمه عوض ماأتلف كا لو أتلف مالها

ولنا أنها محتاجة اليه لدفع ضرر الشهوة عنها وصيانتها عن الفجوروتحصيلالتفقةوالمهر فجازتزويجها تحصيلا لهذه المصالح كنيرها

⁽ فصل) في رويج المجنونة ان كانت بمن يجيراو كانت عاقلة جاز تزويجها لمن يمك اجبارها لانه اذاملك اجبارها مع عقلها وامتناعها فمع عدمه اولى، وان كانت بمن لا يجبر فهي ثلاثة اقسام (أحدها) ان يكون وليها الاب أو وصيه كالبنت الكبيرة فهذه يجوزلوليها تزويجها ذكره القاضي وهو ظاهر كلام الحرقي ولانه جعل للاب تزويج المعتره فالمرأة اولى وهذا قول الشاضي وابي حيفة ومنع منه أبو بكر لانها ولاية اجبار وليس على البنت ولاية اجبار والاول اصع فان ولاية الإجارا كالتفت عن الماقلة بحصول المباشرة مها والحيرة وهذه بخلاف ذلك، وكذلك الحسم في البنت الصغيرة اذا قلتا بعدم الاجبار في حقها اذا كانت عاقلة (القسم الثاني) ان يكون وليها الحاكم في البنت الصغيرة اذا قلتا بعدم لان هذه ولاية اجبار فلا يثبت لنير الاب بمال عضلها والثاني 4 تزويجها أذا ظهر منها شهوة الرجال كيرة كانت أو صغيرة وهو اختيار ابن حامد وأبي الحماب وقول ابي حنيفة لان طاحاجة المه المنه كيرة كانت أو صغيرة وهو اختيار ابن حامد وأبي الحماب وقول ابي حنيفة لان طاحاجة المه المنه كيرة كانت أو صغيرة وهو اختيار ابن حامد وأبي الحماب وقول ابي حنيفة لان طاحة المه المنه كيرة كانت أو صغيرة وهو اختيار ابن حامد وأبي الحماب وقول ابي حنيفة لان طاحة المه المنه كيرة كانت أو صغيرة وهو اختيار ابن حامد وأبي الحماب وقول ابي حنيفة لان طاحة المه المنه وأبي الحماب وقول ابي حنيفة لان طاحة المه المه وأبي المناب وقول ابي حنيفة لان طاحة المه وأبي المناب وقول ابي حنيفة لان طاحة المه وأبي المناب وأبي المناب وأبية المناب وأبي المناب وكذاب والمناب وأبي المناب وأبي المناب وأبيرا والمناب وأبي المناب والمناب والمناب وأبي المناب وأبي المناب وأبي المناب والمناب والمناب

(فصل) وايس لغير الاب تطليق امرأة المولي عليه سوا، كان بمن يملك التزويج كوصي الاب والحاكم على قول بن حامد أو لا يملك لا نعلم في هذا خلافا ، فأما الاب ذا زوج ابنه الصغير أو المجنون فقد قال احد في رجلين زوج أحدهما ابنه بابنة الآخر وهما صغيران ثم ان الابوين كرها هل لهما أن يفسخا فقال قد اختلف في ذلك وكأنه رآء قال ابو بكر لم يباغني عن ابي عبد الله في هده المسئلة إلا هذه الرواية فتتخرج على قولين

(أحدها) يمك ذلك وهو قول عطاء وقنادة لأنها ولاية يستفيد بها تمليك البضم فحياز أن يمك بها إزالته اذا لم يكن مهما كالحاكم بملك الطلاق على الصفير والمجنون بالاعتبار (والقول الثاني) لا يمك ذلك وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافي لةول النبي ولي و أما الطلاق لمن أخذ بالساق ولانه لا يملك البضم فلا يملك الطلاق بنفسه كرمي الاب والحاكم وكالسيد يزوج عبده الصفير، وبهذه الاصول يبطل دليل القول الاول

(فصل) واذا ادعت امرأة الجنون عنه لم تضرب له مدة لانها لاندت إلا بأقرار الزوج ولاحكم لاقراره ، وان أقر بالعنة وهو صحيح فضر بت له المدة ثم جن وانقضت المدة وطالبت المرأة بالفسخ لم يفسخ لانها إن كانت ثيباً فالقول قوله ، وإن كانت بكراً قادعي منعها إياه نفسها وأنه وطئها فعادت عذرتها فله استحلانها فاذا كان لا يعبر عن نفسه لم يستحلف ولا يثبت ماقالته فلم يفسخ عليه فعادت عذرتها قله (واذا زوج أمته بنير اذنها فقد لزمها النكاح كبيرة كانت أو صنيرة)

ضرر الشهوة عنها وصيانتها عن الفجور وتحصيل المهر والنفقة والعفاف وصيانة المرضولاسبيل الى اذنها فأبيح تزويجها كانثيب مع ابيها وكذلك ينبنى ان يملك تزويجها ان قال أهل الطب علمها تزول بنزويجها لان ذلك من أعظم مصالحها وقال الشافعي لا يملك تزويسج صغيرة بحال ويملك تزويج السكبيرة اذا قال أهل الطب ان علتها تزول بنزويجها

ولنا أن المنى البيح النزويج وجد في حق الصغيرة فأييح تزويجها كالكبيرة اذا أظهرت شهوة الرجال فغي تزويجها مصلحتها ودفع حاجتها، وتعرف شهوتها من كلامها من قرائن أحوالها كنتبها الرجال وميلها اليهم وأشباه ذلك (القسم الثالث) من وليها غير الاب والحاكم فقال الفاضي لا يزوجها الا الحاكم فيكون حكمها حكم القسم الثاني على ما بينا وقال أبو الحطاب لهم تزويجها في الحال التي يملك الحاكم تزويج كا لوكانت فاقلة، ووجه قول الناضي أن الحاكم هو الثاظر في ما لها دونهم فكان وليا دونهم كنزويج أمنها ولان هذا دفع حاجة الموع والعرى فان كان كنزويج أمنها ولان هذا دفع حاجة الموع والعرى فان كان وميا في ما لها لم عملك تزويجها لانه لا ولاية له والحسكم في تزويجها حكم من وليها غير الاب والحاكم كا ذكرناه

لانهلم في هذا خلافًا وذلك لان منافعها مملوكة له والنكاح عقد على منفعتها فأشبه عقد الاجارة ولذلك ملك الاستمتاع بها وجذا فارقت العبد ولانه يتفع بتزويجها لما حصل له من مهرها وولدها ويسقط عنه من نفقتها وكسومها بخلاف العبد

(فصل) والمدبرة والمعلق عتابها بصفة وأم الوقد كالامة القن في اجبارها على النكاح ، وقال مالك آخر أمره ايس له تزويج أم وقد، بغير النها وكرهه ربيمة ، وقشانى فيه قولان لانه لا يملك التصرف في رقبتها فكذلكلا يملك تزويجها بغير الذنها كاخته

ولنا أنها علوكته علك الاستمتاع بهاواجارتها فلك ترويجها كالقن ولانها إحدى منفعتها فلك أحد عوضيها كسائر منافعها و ماذكره يبطل باينته الصغيرة لاعلك رقبتها و علك تزويجها ، وإذا ملك أخته من الرضاع او مجوسية فله تزويجهما ، وإن كانتا محرمتين عليه لان منافعها ملكه وأيما حرمتا عليه لعارض ، فأما التي بعضها حر فلا يملك سيدها إجبارها لأنه لا علك جيمها ولا يملك إجبار المكاتبة لانها عن رقاط التي بعضها حر فلا يملك وطأها ولا إجارتها ولا تلزم افقتها ولا يملك إجبار المكاتبة لانها عن رقاط المنه مهرها فعي كالعبد (فصل) فان طابت الامة من سيدها تزويجها فان كان يعاؤها لم يجبر على ترويجها لاز عليه ضرراً في تزويجها ووطؤه لها يدفع حاجتها فانكان لا يعاؤها لمكونها محرمة عليه كالجوسية وأخته من الرضاع او محلة له لمكن لا يرغب في وطنها أجبر على تزويجها أو وطنها ان كانت محالة له وازالة ملكه عنها لانه وليها فأجبر على تزويجها كالحرة ، ولان حاجتها قد نشتد الى ذلك فأجبر على دفه كالاطعام والمكافة واذا امتنع أجبره الماكم ، وان طلبت منه من نصفها حرأو المكافية أو أم الولد كالرويج أجبر عليه لانه وايهن فأجبر على تزويجهن كالحرائر

﴿مسئلة﴾ (وليس لمم تزويج صغيرة بحال)

لما روى أن قدامة بن مظمون زوج ابنة أخيه من عبد ألله بن عمر فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال «أنها يتيمة ولا تنكح الا باذبها» لااذن لهؤلاء وعن احمدان لهم ذلك ولها الخيار اذا بلغت وهو قول الحسن وعمر بن عبد العزيز وعطاء وطاوس وقتادة وابن شبرمة والاوزاعي وأبي حنيفة وقال هؤلاء عن ابي حنيفة اذا زوج الصغيرين غير الاب فلها الخيار إذا بلغا لقول الله تعالى (وان حقم أن لا تقسطوا في اليتامي فانكحوا ماطاب لكم من النساء) مفهومه أنه إذا لم يخف فله تزويج اليتيمة، واليتيمة التي لم تبلغ لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يتم بعد احتلام » قال عروة سألت عائشة عن قول الله تعالى (وان خفم الا تقسطوا في اليتامي) قالت يا ابن أختي هذه اليتيمة تكون في حجر وليها يسجبه مالها وجالها يريد أن يتزوجها بغير أن يقسط في صدافها فيعطيها شل ما يعطيها غيره مواعن تكاحمن الا ان يقسطوا فيهن ويبلغوا أعلى سنتهن في الصداق . متفق عليه وروت عائشة ان جارية بكرا زوجها أبوها وهي كارهة فخيرها النبي صلى القاعليه وسلم الحديث مرسل (والثالثة) لهم تزويجها إذا بلغت تسعسنين

(فصل) واذا اشترى عبده المأذون أمة وركبته ديون ملك سيده تزويجها وبيعها واعتاقها نصمليه أحمد وذكره أبو بكر وقال السيد وطؤها ، وقال الشاني ليس له شيء من ذلك لما فيه من الاضرار بالنرماء ، وأصل الحلاف يبنى على دين المأذون له في التجارة فعنسدنا ينزم السيد فلا يلدق النرماء ضرو بتصرف السيد في الاءة فان الدين ماتعاتى بها وعنده أن الدين يتعلق بالهبد وبهافي يده فيلمة بم الفرو والسكلام على هذا بذكر في موضعه

(فصل) وليس السيد اكراه أمته على التزويج بمعيب عيباً يرد به في النكاح لأنه يؤثر في الاستمتاع وذلك حق لها والداك ملسك الفسخ بالجب والعنة والامتناع من العبد دون السيد وفارق بيما من معيب لانه لابراد للاستمتاع ولحسدا ملك شراء الامة الحربة ولم تملك الامة الفسخ لعيبه ولا عنته ولا إيلائه، وانزوجها من معيب نهل يصح على وجهين فان قلنا يصبح فلها الفسخ وان كانت صفيرة فهل له الفسخ في الحل او ينتظر بلوغها على وجهين ، ومذهب الشافعي هكذا في هذا الفصل كله

(مسئلة) قال (ومن زوج عبده وهو كاره لم يجز الا ان يكون صنيرا)

الكلام في هذه المسئلة في فصلين (أحدها) أن السيد لا يملك اجبار عبده البالغ العاقل على النكاح وبهذا قال الشافعي في أحد قوليه وقال مالك وأبو حنينة له ذلك لقول الله تعالى (وانكحوا الأيلى مندكم والصالحين من عبادكم) ولانه بملك رقبته فملك اجباره على النسكاح كالامة ولانه بملك اجارته فأشبه الامة.

لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « تستأمر اليتيمة في نفسها فان سكنت فهو إذنها وإن أبت فلا جواز عليها » رواه أبو داود وقد انتفى الاذن فيمن لم تبلغ تسع سنين فيجب حمله على من بلغت تسماً .

(فصل) ويستحب للاب استئذان ابنته البكر لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر به ونهى عن الانكاح بدونه ، واقل أحوال ذلك الاستحباب ولان فيه تطييب قلبها وخروجا من الحلاف ، وقالت عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجاربة ينكحها أهابها تستأمر أم لا ? فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم داستأمروا النساء في ابضاعهن فان البكر عليه وسلم داستأمروا النساء في ابضاعهن فان البكر تستحيى فنسكت فهو اذنها ، متفق عليها وروي عن عطاء قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يستأم بناته إذا انكحهن قال كان النبي عند خدر المخطوبة فيتول (إن فلانا يذكر فلانة ، فان حركت الحدر بم يزوجها وان سكت زوجها. ويستحب استئذان المرأة في تزويج ابنتها لقول النبي صلى الله عليه وسلم آمروا النساء في بناتهن ولانها تشاركه في النظر لبنتها وتحصيل المصلحة لها لشفقتها عليها وفي استئذانها تطيب قلبها وأرضاؤها فيكون أبيلي

ولنا أنه مكاف علك العالاق فلا يجبر على النكاح كالحر رلان النكاح خالص حقه ونفعه له فأشبه الحر والاس بانسكاحه مختص بحال طلبه بدابل عطفه على الايلسي وانما يزوجن عند الطلب ومنتضى الاس الوجوب وانما يجب تزويجه عند طلبه ، وأما لامة فانه يملك منافع بضعه اوالاستمتاع بها يخلاف العبد، ويفارق النسكاح الاجارة لانها عقد على منافع بدنه وهو علك استيفاءها .

(الفصل الثانى) في العبد الصغير الذي لم يبلغ المسيد تزويجه في قول أ كثر أهل العلم الا أن بعض الشافعية قال فيه قولان وقال أبو الخطاب محتمل أن لا علك تزويجه .

ولنا أنه اذا ملك تزويج ابنه الصغير فعبده مع ملكه له وعام ولايته عليه أولى وكذلك الحكم في عبده المجنون.

(فصل) والمهر والنفقة على السيد مواء ضمنهما أو لم يضمنها وسواء باشر العقداو أذن لعبده فعقده وسواء كان مأذونا له في التجارة أو محجوراً عليه نص عليه أحد وعنه ما يدل على أن ذلك يتعلق بكسبه فأنه قال نفقته من ضرببته وقال ان كان بقيمة ضرببته انفق عليها ولا يعملى المولى وان لم يكن عنده ما ينفق فرق بينها وهذا قول الشاني، وقائدة الخلاف أن من الزمالسيد المهر والنفقة أوجبها عليه وان لم يكن قلعبد كسب وليس المراة الفسخ لعدم كسب العبد وقسيد استخدامه ومنعه من المكسب الاكتساب ومن عنقه بكسبه الم يكن له كسب المارأة الفسخ وليس قليد دنعه من المكسب

ولنا أنه حق تملق بالعبد برضا سيده فتعلق بسيده وجاز بيعه فيه كما لو رهنه بدين . فعلى هذا لو باعه سيده أو أعتقه لم يسقط المهر عن السيد نص عليه لانه حق تعلق بذمته فلم يسقط ببيعه وعتقه

﴿مسئلة﴾ (وأذن الثيب الكلام وأذن البكر الصات)

اما الثيب فلا خم بين اهل العم خلافا في ان اضها الكلام للخبر وان اللسان هو المعبر هما في القلب وهو المعتبر في كل موضع يعتبر فيه الاذن غير اشيا. يسيرة اقيم الصمت فيها مقامه لعارض، واما البكر فاذنها صابها في قول عامة اهل العم منهم شريح والشعبي والنخي والثوري والاوزاعي وابن شبرمة وابو حنيفة، ولا فرق بين كون الولي ابا او غيره وقال اصحاب الشافي في صعنها في حق غير الاب وجهان (احدهما) لايكون إذنا لان الصات عدم الاذن فلا يكون اذنا ولانه محتمل للرضا وغيره فلا يكون اذنا كما في حق الثيب وأما اكنفي به في حق الاب لان رضاها غير معتبر، وهذا شذوذ عن يكون اذنا كما في حق الثيب وأما اكنفي به في حق الاب لان رضاها غير معتبر، وهذا شذوذ عن اهل العلم وترك للسنة الصحيحة الصريحة يصان الشافي عن اضافته اليه وجعله مذهبا له مع كونه من اتبع الناس لسنة رسول الله عليه وسلم الله عليه وسلم ولا يعرج منصف على هذا القول وقد تقدمت روايتنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال «لا تذكح الايم حتى تستأمر ولا تذكح البكر حتى تستأذن » فقالوا يارسول الله فكيف اذنها قال «ان تسكت » وفي رواية عن عائشة انها قالت يارسول الله إن فقال «ان تسكت » وفي رواية عن عائشة انها قالت يارسول الله إن المني والشرح الكبير) (الجزء السابم)

كأرش جنايته فأما النفقة فانها تنجدد فتكون في الزمن المستة لعلى المشتري أو على العبد إذا أعنى

(فصل) ويجوز أن يتزوج السيد لعبده باذه ويجرز أن يأذن العبد فيتزوج لنفسه لأنه مكلف يصح طلاقه ف كان من أهل مباشرة النكاح كالحر ويجوز أن يأذن اله مطامًا ومقيدًا، فان عين اله امرأة أو نساء بالد أو قبيلة أو حرة أو أمة فتزوج غيرها لم يصح لأنه متصرف بالآذن فقيد تصرفه بما أذن له مطالف وان أذن له مطالف أن يتزوج من شا، لسكن إن تزوج امرأة من بالدة أخرى فالسيد منعه من الخروج البها وان كانت في البلد فعلى السيد ارساله ليلا للاستمتاع وأن أحب سيده أن يسكنها في مسكن من داره فله ذاك أذا كان مسكن مثلها ولا يلزمه ارساله نها ألانه مجتاج إلى استخدامه وليس النهار محلا للاستمتاع وأسيده المسافرة به فان حق أمرأة العبد عليه لا يزيد على حق أمرأة العبد عليه لا يزيد على حق أمرأة الحراء المسافرة وأن كرهت أمرأته كذا ههنا

(فصل) والسيد أن يعين له المهر وله أن يطال فان تزوج بما عينه أو دونه أو بمهر المثل عندالا طلاق أو دونه لزم المسمى وان تزوج بأكثر من ذلك لم يلزم السيد الزبادة ، وهل تتعالى وقبة العبدأو بذمته يتبع بها بعد العنق ؟ على دوايتين بناء على استدانة العبدالمحجود عليه وقد ذكر في بأب المضراة

(فصل) وان تزوج أمة تم اشتراها باذن سيده لسيده لم يؤثر ذلك في نكاحه وان اشتراها لنفسه وقلنا ان العبد لا علاك بالتمليك فكذلك وان قلناعلك بالتمليك انفسخ نكاحه كا او اشترى الحر امرأته وله وطؤها علك اليمين اذا اذن له السيد فأن كان نصفه حرا فاشتراها في ذمته أو بما يختص علكه انفسخ نكاحه لانه ملكه وحلت له بملك يمينه وان ملك بعضها انفسخ نكاحه ولم تحل له لانه لا يملك جيعها وان اشتراها بمين مال مشترك بينه و بين سيده بغير إذنه وقلنا لا تفرق الصفقة لم يصح البيم والنكاح بحاله وان قلنا بنف يتها صح في قدر ماله وانفسخ النكاح لملكه بعضها

(فصل) وإن اشنرت الحرة زوجها أو ملكته بهبة أو غيرها انفسخ النكاح لان ملك النكاح

البكر تستحيقال «رضاؤهاصنتها» متفقعليه ، وفي رواية «تستأم اليتيمة في نفسها قان سكنت فهو أذنها» وهذا صريح في غير ذات الاب والاخبار في هذا كثيرة ولان الحياء عقلة على لسانها بمنعها النطق بالاذن ولانستحي من ابأبه اوامتناعها فاذا سكنت غلب على الظن انه كرضاها فاكتنى به وماذكروه يفضي إلى ان لايكون صنتها إذنا في حق الاب أيضاً لانهم جعلوا وجوده كمدمه فيكون إذا ردا على انبي صلى الله عليه وسلم بالكلية واطراحا للاخبار الصريحة الجلية وخرقا لاجماع الامة

(فَصْل) فَانَ اذْنَتَ بَالْنَطْقَ فَهُو اللَّهِ وَاتْم ، وَانْضَحَكَتَاوَبُكُتْهُمُو عَمْرَلْةَشَكُوبُهَا ،وقال أبو يوسف ومحدان بكت فليس باذْنْلا نه يدل على الكراهة وليس بصمت فيدخل في عموم الحديث .

واثنا ما روى أبو بكر باسناده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تستأمر

والميين يتنافيان لاستحالة كون الشخص مالكا لمالكه ولان المرأة نقول أنفق علي لانني امرأتك وأنا أسافر بك لانك عبدي ويقول هو أينتي علي لاننى عبدك وأبا أسافر بك لانك امرأني فيتنافي ذلك فيثبت أقواهما وهو ولك الميين وينفسخ النكاح لانه أضعف ولها على سيده المهر إن كان بعد الدخول وله عليها الممن فان كانا دينين من جنس تفاصا وتساقطا وإن كانا منساويين وإن تفاضلا سقط الاقل منها بمثله وبتي الفاضل ، وإن اختلف جنسهما لم يتساقطا وعلى كل واحد منهما تسليم ماعليه إلى صاحبه ، وقال الشاني في أحد قوليه يسقط مهرها لانه دين في ذمة العبد فاذا ملكته لم بجز أن يثبت لها دين في ذمة عبدها كما لو أنلف لها مالا ، وهذا بنا منه على أن المهر يتعلق بذمة العبد وقد ببنا أنه يتعلق بذمة العبد وقد ببنا أنه يتعلق بذمة سيده فلا يؤثر و ملك العبد في اسقاطه

وذكر القاضي فيه وجها أنه يسقط لان بوت الدين في ذمة السيد تبع البرته في ذمة العبد فاذا سقط من ذمة المضمون عنه ولا من ذمة العبد سقط من ذمة السيد تبعاً كالدين الذي على الضامن اذا سقط من ذمة المضمون عنه ولا يعرف هذا في المذهب ، ولانه ثبت في الذمتين جميعا احداهما تبعا للاخرى بل المذهب على أنه لا يسقط بعد المدخول بحال ، فأما إن كان الشراء قبل الدخول سقط نصف كا لو طلقها قبل دخوله بها وفي سقوط باقيسه وجهان (أحدهما) لا يسقط لان زوال الملك أما هو بنعل البائم فالنسخ اذا من جهنه فلم يسقط جميع المهر كالخلع (وانثاني) يسقط لان الفسخ أما ثم بشراء المرأة فأشبه الفسخ بالعيب في أحدها وفسخها لاعساره وشراء الرجل لامرأته

(فصل) فان ابناعته بصداقها صح نص عليه أحمد وذكره ابو بكر والقاضي ويرجع عليها بنصفه إن قلنا يسقط نصفه أو بجميعه إن قلنا يسقط جميعه، ويحتمل أزلايصح البيع وهو قول أصحاب الشاني

اليتيمة فان بكت او سكتت نهو رضاها وان ابت فلا جواز عليها» ولانها غير ناطقة بالامتناع مع سهاعها للاستئذان فكان اذنا منها كالصات والضحك والبكاء يدل على فرط الحياء لا على الكراهة ولوكرهت لامتنت فانها لاتستحي من الامتناع والحديث يدل بصريحة على أن السمت اذن وبمناه على ما في مناه من الضحك والبكاء ولذلك اقمنا الضحك مقامه

﴿مسئلة ﴾ (ولافرق بين النيوبة بوطء مباح اومحرم)

وجملته أن الثيب المعتبر نطقها هي الموطوءة في القبل سواء كان الوطء مباحاً أو محرماً وهذا مذهب الشافعي وقال مالك وأبو حثيفة في المصابة بالفجور حكمها حكم البكر في إذنها وتزويجها لان علة الاكتفاء بصات البكر الحياء من الشيءولا يزول ألا يجاشرته وهذه لم تباشر الاذن في النكاح فبقي حياؤها منه بحاله .

و لنا قوله عليه السلام «البكر تمرب عن نفسها» ولان قوله عليه السلام «لا تنكح الأم حتى تستأمر

لان ثبوته يقتضي نفيـه فان صحة البيع تقتضي فسخ النكاح وسقوط المهر يقتضي بطلان البيع لانه عوض ولا يصح بفيرعوض

ولنا انه يجوز أن يكون ثمنا لغير هذا العبد فجاز أن يكون ثمناً له كغيره من الديون وما ســقط منه يرجع عليه به

(مسئلة) قال (فاذا زوج الوليان فالنكاح للأول منهما)

وجملة ذلك أنه ان كان المرأة وليان فاذنت لكل واحد منهما في تزويجها جاز سوا. أذنت في رجل معين أو مطلقا نقالت قد أذنت الكل واحد من أوليائي في تزويجي من أرادفاذا زوجها الوليان لرجلين وعلم السابق منهما فالنكاح له دخل بها الثاني أو لم يدخل وهذا قول الحسن والزهري وقتادة وابن سبربن والاوزاعي واشوري والشانعي وأبي عبيد وأصحاب الرأي، و به قال عطا، ومالك مالم بدخل بها الثاني فان دخل بها الثاني فان دخل بها الثاني مار أولى اقول عمر اذا أنكح الوليان فالاول أحق ما لم يدخل بها الثاني ولان الثاني انصل بعقده القبض فكان أحق

ولذا ماروى سمرة وعقبة عن النبي ويتطالق أنه قال « أيما امرأة زوجها و أيان فعي للا ولى أخرج حديث سمرة أبو داود والترمذي و أخرجه النسائي عنه وعن عقبة. وروي نحو ذلك عن علي وشريخ ولان الثاني تزوج أمرأة في عصمة زوج ف كان ياطلا كا لو علم أن له ا زوجا ، ولانه نكاح باطل لو عرى عن الدخول فكان باغلا و إن دخل كنكاح المعتدة والمرتد وكا لو علم ، فأما حديث عمر رضي الله عنه الم بصححه أصحاب الحديث وقد خالف قول على رضي الله عنه الم بصححه أصحاب الحديث وقد خالف قول على رضي الله عنه الم بانه لا أصل له فيقاس عليه ثم يبطل بسائر الانكحة الفاسدة

ولا تنكح البكر حتى تستأذن واذبا ان تسكت » يدل على انه لابد من نطق الثيب لانه قسم النساء قسمين فجمل السكوت اذناً لا حدها فوجب ان يكون الآخر بخلافه وهذه ثيب قان الثيب الموطوءة في القبل وهذه كذلك ولانه لو وصى لثيب النساء دخلت في الوصية ولو وصى للانكار لم تدخل ولو شرطها في البنرويج أوالشراء فوجدها مصابة بالزنا ملك الفسخ، ولانها موطوءة في القبل اشبهت الموطوءة بشبهة والتعليل بالحياء لا يصح قانة امر خفي لا يمكن اعتباره بنفسه وأعا يستبر بمطنته وهي المبكارة ثم هذا التعليل يفضى إلى ابطال منطوق الحديث فيكون باطلافي نفسه، ولا فرق بين المكرهة والمطاوعة، وعلى هذا ليس لا يبها إجبارها إذا كانت بالفة، وفي تزويجها إن كانت عنيرة وجهان قولهم انها لم تباشر الاذن قلنا يبطل بالموطوءة بشبهة و يملك يمين والمزوجة وهي صفرة .

﴿ مسئلة ﴾ (فأما زوال البكارة بأصبع او وثبة فلا ينير صفة الاذن)

(فصل) أذا استوى الاوليا. في الدرجة كالاخوة وينبهم والاعمام وبنيهم قالاً ولى تقديم أكبرهم وأفضلهم لان النبي ﷺ لما تقدم اليه محيصة وحويصة وعبد الرحن بن سهل فتكلم عبد الرحن بن سهل وكان أصفرهم فقال النبي مَتِيَالِينَةِ ﴿ كُمْ كُمْ ﴾ أي قدم الأكبر قدمالاكبر فتكام حويصة ، وأن تشاحوا ولم يتدموا الاكبرأفرع بينهم لان حقهم استوى في القرابةوقد كان النبي ﷺ إذا أرادالسفر أفرع ببن نسائه لتساوي حقوقهن كذا ههنا ، ذان يدر واحد منهم فزوج كفؤاً باذن للرأة صح وان كان هو الاصدر المفضول الذي وقعت القرءة لغيره لانه تزويج صدر من ولي كامل الولاية باذن موليته فصح كما لو انفرد وأنا القرعة لاز لة المشاحة

﴿ مسئلة ﴾ قال(فان دخل بها الثاني وهو لا يعلم أنها ذات زوج فرق ببنها وكاز لها عليه مهر مثلهاولم يصبها زوجها حتى تحيض ثلاث حيض بمد آخر وقت وطئها الثاني)

أما إذا علم الحال قبل وط. الثاني لها فانما تدفع الى الاول ولا شيء على الثاني لان عقده عقد فاسد لايرجب شيئا ، وأن وطائه الثاني وعو لا بعلم فهو وط. شبهة بجب لها به الهر وترد إلى الاولولا يحل له وطؤها حتى تنقضي عدمها بثلاث حيض ان كانت من ذوات الافراء ولم عمل انص عليه أحد وهو قول قتادة والشاني وابن المنذر وقال أحد رحهالله لها صداق بالمسيس وصداق من هذا ولا يرد الصداق الذي يؤخذ من الداخل بها على الذي دفعت اليه وذلك لان الصداق في مقابلة الاستمتاع بها فكان لما دون زوجها كا لو وطنت بشبهة أو مكرهة ، ولا محتاج هذا النكاح الثاني الى فسخ لانه

إذا ذهبت بكارتها بنير الوطء كالوثبة أوشدة حيضة أو أصبع أوعود فحكمها حكم الابكار ذكره إن حامد لانها لم يجر المقصود ولا وجدوطؤها فيالقبل فاشبهت من لم نزل عذرتها وكذلك لووطئت في الدير لانها غير موطوءة في القبل.

(فصل) إذا اختلف الزوج والمرأة في إذنها قبل الدخول فالقول قولها في قول أكثر الفقها. وقال زفر في الثيب كقول الجماعة وفي البكر القول قول الزوج لان الاصل السكوت والكلام حادث والزوج يدعى الاصل والقول قوله .

ولنا أنها منكرة للاذن والقول قول المنكر ولانه يدعى أنها استؤذنت وسمعت فصمتت والاصلعدم ذلك وهذا جواب عن قوله ، وإن اختلفا بعد الدخول فقال القاضي قول الزوج لأن المُحكين من الوطء دليل على الاذن وصحة البكارة فكانالظاهر معه، وهل تستحلف المرأة إذا فلنا القول قولما? وَال الفاضي : قياس المذهب أنه لا يمين عليها كما لو ادعى زوجيتها فانكرته وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأبو يوسف ومحمد تستحلف فان نكات ففال أبو يوسف ومحمد ثبت النكاح وقال الشافعي يستحلف الزوج وبثبت النكاح .

ياطل ولايجب لها المهر الا بالوط. دون مجرد الدخول والوطء دون الفرج لانه نكاح باطل لا حكم له ، وبجب مهر الثل لانه بجب بالاصابة لا بالتسمية ، وذكر أبربكر أن الواجب المسمى ، قال القاضى هو قياس المذهب والاول أصحلا تلناه والله إعلم

﴿مسئلة ﴾ قال (فان جهل الاول منهما فسيخ النكاحان)

وجملة ذلك أنه أذا جهل الاول منها غلا فرق بين أنلايهلم كينية وقوعها أو يعلم أن أحدهما قبل الآخر لا بمينه أو يعلم بمينه ثم يشك فالحكم في جميمها واحد وهو أن يفسخ الحاكم النكاحين جميعا نص عليه احد في رواية الجاعة ثم تنزوج منشات منها أو من غيرهما ، وهذا قول أي حنيفة وماك وعن أحد رواية أخرى أنه يقرع بينهما فمن تقع له القرعة أم صاحبه بالطلاق ثم يجدد القارع نكاحه ، فان كانت زوجته لم يضره تجديد النكاح شيءًا وان كانت زوجة الآخر بانت منه بطلاقه وصارت زوجة هذا بعقده انتأني لان القرعة تدخل المييز بالحقوق عند التساري كالمفر باحدى نسائه والبداءة بالميت عند إحداهن وتميين الانصباء في القسمة

وقال الثوري وأبو ثور يجبرهما السلطان على أن يطلق كل واحد منهما طلقة فان أبيا فرق بينهما ، وهذا قريب من قولنا الاول لانه تعذر إمضاء العقد الصحيح نوجب إزالة الضر ر بالتغريق ، وقال الشافي وابن المنذر: النكاح مفسوخ لانه تعذر امضاؤه ، وهذا لا يصح فان العقد الصحيح لا يبطل يمجرد إشكاله كالو اختلف المتبايمان في قدر النمن فان العقد لا يزول إلا بفسخه كذا ههنا. وقد

وانا أنه اختلاف في زوجيته فلا يثبت بالنكول كما لو ادعى الزوج أصل النزويج فأنكرته، فات كانت المرأة ادعت أنها اذنت وأنكرته ورثة الزوج فالقول قولها لانه اختلاف في أم مختص بها صادر من جهتها فكان القول قولها فيه كما لو أختلفوا في نيتها فيما تعتبر فيه نيتها ولانها تدعى صحة العقد وهم يدعون فساده فالظاهر ممها

(نصل) في المحجور عليه للسفه والكلام في نكاحه في ثلاثة أحوال :

(أحدها) أن لوليه تزويجه إذا علم حاجته الى النكاح لانه نصب لمصالحه وهــذا من مصالحه لأنه يصون به دينه ودرضه ونفسه . فانه ربحا تدرض بترك التزويج للاثم بالزنا الموجب الحد وهنك العرض، وسواء علم محاجته بقوله أو بغير قوله وســواء كانت حاجته الى الاستمتاع أو الى الحدمة فيزوجه امرأة لتحل له لانه محتاج الى الحلوة بها وان لم يكن به حاجة اليه لم يجز ترويجه لانه يلزمه بالنكاح حقوق من المهر والنفقة والعشرة والمبيت والسكنى فيكون تضييماً لماله ونفسه في غير فائدة فلم يجز كتبذير ماله واذا أراد تزويجه استأذنه في تزويجه فان زوجه بنير اذنه فقال أصحابنا يصح لانه عقد معاوضة فلكه الولي في حق المولي عليه كالبيع ولانه محجور عليه أشبه

دويءن شربج وحربن عبد العزيز وحادين ابيسلمان انها تخير فأيها اختارته فيو زوجها وحذا غير صحيح فان أحدهما ليس بزوج لها فلم تخير بينهما كالولم يعقد الا أحدهما كما لو أشكل على الرجل أمرأً في النساء أو على المرأة زوجها، إلا أن يربدوا بقولم أنها إذا اختارت أحدهما فرق بينها وبين الآخرثم عقد الحنار نكاحها فهذا حسن قانه يستغنى بالتفريق بينها وبين أحدهما عن التغريق بينهاو بينهما جيماً وهَسخ أحد النكاحين عن فـخها ، فإن أبت إن تغنار لم نجبر وكذلك ينبغي أنه إذا أقرع بينهما فوقعت القرعة لأحدهما لمنجبرعل نكاحه لأنه لا يعلم أنه زوجها فيتدبن إذا فسخ النكاحين ولها أن تتزوج من شا.ت منهما أو من غيرهما في الحال ان كان قبل الدخول وان كان أحدهما دخل بها لم تنكح حتى تنقضي عدتها من وطئه

(فصل) فان ادعى كل واحد منها انتى السابق إبالمقد ولا بينة لهما لم يقبل قوليهما ، وإن أقرت المرأة لاحدهما لم يقبل اقرارها نص عايه احمد وقال أصحاب الشانعي يقبل كما لو أقرت ابتداء

ولنا أن الخصير في ذلك هو الزوج الاخير فلم يقبل اقرارها في ابطال حقه كما لوأقرت عليه بطلاق وإن ادعى الزوجان على المرأة أنها تعلُّم السابق منهما فأنكرت لم تستحلف الذاك، وقال أمحاب الشافى تستحلف بنا. منهم على أن اقرارها مقبول، فان فرق بينها وبين أحدهما لاختيارها لصاحبه أو لوقوع القرعة له وأقرت له أن عقده سابق فينبغي أن يقبل اقرارها لانهما اتفقاعلي ذلك من غرخمه منازع فأشبه مالو لم يكل صاحب عقد آخر

(فصلُ) و إن علم أن العقدين وقعا معا لم يسبق أحدهما الآخر فهما باطلان لاحاجة إلى فسخهما

الصغير والمجنون، ومحتمل أن لايملك تزويجه بغير أذنه لانه يملك العالاق فلم يجبر على النكاح كالرشيد والعبد السكبير وذلك لأن أجباره على النكاح مع ملك الطلاق مجرد أضرار قانه يطلق فيلزمه الصداق مع فوات النكاح ولانه قد يكون له غرض في امرأة ولا يكون له في أخرى قاذا أجبر على من يكرهها لم محصل له المصلحة منها وفات عليه غرضه من الآخرى فيحصل مجرد ضرر مستغنى عنهوانما جاز ذلك في حق المجنون والطفل لعدم امكان الوصول الى ذلك من قولها ولا يتعذر ذلك ههنافوجي أَن لا يَغُوت ذلك عليه كالرشيد (الحال الثاني) أن للولي أن يأذن له في النزوج في الحال التي للولي تز ويجه فيها وهي حالة الحاجة لانه من أهل النكاح فانه عاقل مكلف وكذلك عملك الطلاق والحلم فِيازِ أَن يَفُوضَ الله ذلك وهو مخير بين أن يُعين له امرأة أو يأذن له مطلقاً وقال بعض الشافسية محتاج الى التميين له لئلا يتزوج شريفة يكثر مهرها ونفقتها فيتضرر بذلك

ولنا أنه أذن في النكاح فجاز من غير تميين كالاذن للعبد وبهذا يبطل ما ذكروه ، ولا يتزوج الا بمهر المشال فان زاد على مهر المثل بطات الزيادة لأنها محاباة بماله وهو لا يملكها وأن نقص عن.مهر المثل جاز لانه تزوج من غير خسران (الحال الثالث) أذا نزوج بنير أذن فقال أبو بكر يصع النكاح لانهما باطلان من أصلهما ولا مهر لها على واحد منهما ولاميراث لها منها ولايرتها واحدمنهما كذلك وإن لم يهم ذلك فسخ نكاحهما فروي عن أحد انه يجب لها نصف المهر ويقترعان عليه لانعقد أحدها صحيح وقد انفسخ نكاحه قبل الحخول فوجب عليه نصف مهرها كالو خالها ، وقال أبو بكر لامهر لها لانهما عبران على الطلاق فلم يلزمهما مهر كالو فسخ الحاكم نكاح دجل لعسره أو عنته ، وإن مات قبل الذيخ والطلاق فلأحدهما نصف ميرائها فروقف الامرحي بصطلحا عليه ويحتمل أن يقرع بينهما فمن خرجت له الترعة حلف انه المستحق وورث ، وإن مات ازوجان فلها ربع ميراث أحدهما ما المن أقرت كانت قد أقرت أن أحدهما سابق بالمقد فلا ميراث لها من الآخر وهي تدعي ربع ميراث من أقرت له ، فان كان قداد عي ذلك أيضادهم اليهار بع ميراث ، وإن لم يكن ادعى ذلك وأنكر الورثة فالقول قولهم مع اعانهم فان نكاوا قضي عليهم، وإن لم تكن المرأة أقرت بسبق أحدهما احتمل أن يعلف ورثة كل واحد منها و بيرا ، واحتمل أن يقرع بينهما فن خرجت قرعته فلها ربع ميراثه وقد روى حنبل عن احد واحد منها و بيرا ، واحتمل أن يقرع بينهما فن خرجت قرعته فلها ربع ميراثه وقد روى حنبل عن احد أما بنات ذوج إحداهن من رجل ثم مات الاب ولم يهلم أيتهن ذوج يقرع بينهن فأيتهن أصابتها القرعة فعى زوجته ، وإن مات الزوج فعى التى ترثه واقد أعلم

(فصل) وإن ادعى كل واحد منهما أنه السابق فأقرت لاحدهما ثم فرق ببنهما وقلنسا بوجوب المهر وجب على للقر له دون صاحبه لاقراره لها به واقرارها ببرا.ة صاحبه ، وإن مانا ورثت المقر له دون صاحبه كذلك، وإن مانت هي قبلهمااحتمل أن يرثها المقر له كا ترثه واحتمل أن لايقيل اقرارها له كا ترثه في نفسها ، وإن لم تقر لاحدهما إلا يعد موته فهو كا لو أقرت في حيانه ، وليس لورثة

أوماً اليه أحمد قال القاضي بعني إذاكان محتاجا فان عدمت الحاجة لم يجز لانه اتلاف لماله في غير فائدة وقال أصحاب الشافعي ان أمكنه استئذان وليه لم يصح الا باذنه لانه محجورعليه فلم يصح منهالتصرف بغير اذنه كالمبدوان طلب منه النكاح فأبى أن يزوجه ففيه وجهان

ولنا أنه إذا احتاج الى النكاح فحقه متعين فيه فصح استيفاؤه بنفسه كما لو استوفى دينه الحال عند امتناع وليه من استيفائه ، فأما ان تزوج من غير حاجة لم يصح وإن وطيء فعليه مهر المثل للزوجة لانه أتلف بضعها بشبهة فلزم عوض ما أتلف كاتلاف مالها

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه (الثالث الولي فلا نكاح الا بولي)

فان زوجت المرأة نفسها أو غيرها لم يصح ولا علك توكيل غير وأيها فان فعلت لم يصح رويهذا عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم واليه ذهب سعيد بن المسيب والحسن وعمر بن عبد العزيز وجابر بن زيد والثوري وابن أبي ليلي وابن شهرمة وابن المبارك وعبيد الله العنبري واسحاق وأبو عبيد، وروى عن ابن سيرين والغاسم بن محمد والحسن بن صالحوا في يوسف لا يجوز لها ذلك بنير إذن الولي فان فعات كان موقوفاً على إجازته وقال أبو حنيفة لها أن تزوج نفسها وغيرها وتوكل في الانكاح لان الله تعالى قال (ولا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن) أضاف

كل واحد منهما الانكار لاستحقاقها لان موروثه قد أقر لها بدءواه صحة نكاحها وسبقه بالعقد عليها وإن لم يقر لواحد منهما أقرع بيها وكان لها بيراث من تقع عليه القرعة وإن كان أحدهما قد أصابهها فان كان هو المقر له اد كانت لم تقر لواحد منهما فلها المسمى لانه مقر لها به وهي لا تدعى سواه، وإن كانت مقرة اللَّاخر فهي تدعي مهر المثل وهو يقر لها بالمسمى اواصطلحا فلاكلام وان كانَّ مهرالمثل أكثر حلف على الزائد وسقطَ فانكان المسمى أكثر فهو مقر لها بازيادة وهي تنكرها فلا تستحقها والله أعلم (فصل) وإن ادعى زوجية امرأة ابتدا. فأفرت له بذلك ثبت النكاح وتوارثا، وقال أبو الحطاب في ذلك رواينان والصحيح أنه مقبول لأنها رشيدة أقرت بعقد يازمها حكمه فقبل اقرارها كج لوأقرت أن وايها باع أمها قبل بلوغها فأنسكر أبوها تزويجها لم يقبل انسكار. لان الحق على غير.وقد أقربه وكذلك لو ادعى أنه تزوج أمرأة بولي وشاهدين عينهما فأفر تالمرأة بذلك وأنكر الشاهدان لم يلتفت الى انكارهما لان الشهادة أنما يحتاج اليها مع الانكار ويحتمل أن لا يتبل افرارهامم انكار ايبها لان تزويجها اليه دونها فان ادعى نكاحها فلم تصدقه حتى ماتت لم برثها وازمات قبلهافاعترنت يماقال ورثته المكال الاقرار منهما بتصديقها وكذلك لو أقرت المرأة دونه فمات قبل أن يصدقها لم ترثه ،وإن مانت فصدقها ورنبها لما ذكرنا .

(مسئلة) قال (واذا تروج العبد بغير اذن سيده فنكاحه باطل)

اجمع أهل العلم على أنه ايس العبد أن ينكح بغير إذن سيده فان نكح لم ينعقد نكاحه في قولهم

النكاح اليهن ونهى عن منعهن ولانه خالص حقها وهي من أهل المباشرة قصح منها كبيع أمتها ولانها إذا ملكت بيع أمتها وهو تصرف في رتبتها وسائر منافعها فني النكاح الذي هو عقم على بعض نفعها أولى.

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا نكاح الابولي » روته عائشة وأبو موسىوابن عباس قال المروذي سألت أحمد ويحيى عن حديث «لانكاح الا بولي» فقالا صحيح وروي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (أيما امرأة نكحت نفسها بنبر اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل قان أصابها فله المهر بما استحل من فرجها قان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له∢رواه الامام أحمد وأبو داود وغيرهما فان قيل فان الزهري رواه وقد أنكره قال ابن جريح سألت الزهري عنهفلم يعرفه قلنا لم ينفل هذا عن ابن جريج غير ابن علية كذلك قال الامام أحمد ويحيى ولو لم يثبت هذا لم يكن فيه حجة لانه قد نقله القاة عنه فلو لسيه الزهري لم يضره لان النسان لم يعصم منه السان قال النبي صلى أللة عليه وسلم « نسي آدم فنسيت ذريته » ولانها مولى عليها في النكاح فلا تليه كالصغيرة فأماً (الجزء السابع) (المغنى والشرح السكبير) (PT)

جيماً ، وقال ابن المنذر أجمو اعلى أن نكاحه بإطل والصواب ماقلنا إرشاء الله قالهم اختلفوا في صحته فمن أحد في ذلك روزبتان أظهرهما أنه باطلوهو قول عثمان وابن همر وبه قال شربحوهو مذهب الشافعي وعن أحمد أنه موقوف على اجازة السيد فان أجازه جاز وان رده بطل وهو قول أصحاب الرأى لانه عقد يقف على النسخ فوقف على الاجازة كالوصية

ولنا ماروی جار قال : قال رسول الله ﷺ ﴿ أَيَّا عَبْدَ تَزْرَجَ بَغَيْرُ إِذْنَ مُوالِيهِ فَهُو عَاهُمُ ﴾ رواه الاثرم وابن ماجة ، وروي الخدلال باسناده عن موسى بن عقبة عن نائع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ ﴿ أَمِمَا عبد تزوج بغير إذن مواليه فهو زان ﴾ قال حنبل ذكرت هذا الحديث لاني عبدالله قال هذا حديث منكر ورواه أيضاً عن ابن عمر موقوفا عليه، ن قوله ولائه فكاح فقد شرطه فإبصح كالو تزرجها بغيرشهود

(مسئلة) قال (فان دخل بها فعلى سيده خمسا المهر كما قال عثمان رضي الله دنه الا أن يجاوز الخسان قيمته فلا يلزم سيده أكثر من قيمته أو يسلمه)

في هذه المسئلة خمسة فصول . (الاول) في وجوب المهر وله حالان (أحدهما) أن لايدخل بها فلا مهر لهسأ لأنه عقد باطل فلا نوجب بمجرده شيئًا كالبيع الباطل وهكذا صائر الانكعة الفاسدة لاتوجب يجردها شيئًا (الحال الثاني) أن يصيبها فالصحيح من المذهب أن الهريجب رواه عنه جماعة وروى عنه حذل أنه لامهر لها إذا نزوج العبد بغير اذن سيده وهذا يمكن حمله على ماقبل الدخول فيكون

الآية قان عضلها الامتناع من زواجها وهذا يدل على أن تكاحمها الى الولي وهذا يدل على أنها نزلت في شأن معقل بن يسار حين امتنع من الرّوبج فدعاء النبي ﴿ فَيُرْجِبُهِا وَأَضَافُهُ البَّهَا كُولُ لَهُ إِذَا ثبت حذا فانه لا يجوز لها تزويج

﴿مسئلة﴾ (وعن أحد أن لهازو بج أمنها ومعتقنها)

وهذا يدل على أنه يصح اعتبارها في النكاح فيخرج منه أن لها تزويج نفسها باذن وليهاوغيرها بالوُكالة وهو مذهب محمد بن الحسن وينبغي أن يكون قولاً لابن سيرين ومن معه لان قول التي صلى أله عليه وسلم ﴿ أَيَّا أَمْرُأُهُ أَنْكُعَتْ نَفْسُهَا بِنَيْرِ أَذَنْ وَلِيهَا فَشَكَاحُهَا بِأَطْلُ ﴾ يندل بمفهومه على صحته باذنه ولأنها آنما منت الاستقلال بالنكاح لقصور عقلها فلا يؤمن أنخداتها ووقوعه منها على وجه المُصدة وحذا مأمون فيه اذا أذن فيه وليها والمذهب الأول لمموم قوله «لانكاحالابو لي • وحذا يتدم على دليل الحطاب والتخصيص حهنا خرج مخرج الفالب فان الفالب أنها لا نزوج تفسها الا بنير اذن وليها والمة في منها صيانتها عن مباشرة ما يشعر بوقاحتها ورعونتها وميلها الى الرجال وذلك ينافي جال أهل الصيانة والمروءة موافقاً لرواية الجماعة ويكن حله على صومه في عدم الصداق وهو قول ابن هر رواه الاثرم عن افع قال كان اذا تزوج بملوك لابن عر بغير إذنه جلده الحد وقال الهرأة انك أبحت فرجك وأبطل صداقها ووجهه أنه وطيء امرأة مطارعة في غير نكاح صحيح الم بجب به مهر كالمااوعة على الزما قال القاضي هذا اذا كاما عالمين بالتحريم قاما ان جهلت المرأة ذلك فلها المهر لانه لا ينقص عن وط الشبعة ويمكن حل هذه الرواية على انه لامهر لها في الحال بل بجب في ذمة العبد تنتفع به بعدالعتق وهو قول الشافي الجديد لان هذا حق لزمه برضى من له الحق فكان محله الذمة كالدين والصحيح أن المهر واجب لقوله عليه السلام و ايماامرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل قان أصابها فلها المهر بما استحل من فرجها به وهذا قد استحل فرجها فيكون مهرها عليه ولانه استونى منافع البضع باسم النكاح فكان المهر واجباً كمائر الانكحة الفاسدة

(الفصل الثاني) أن المهر يتعلق برقبته يباع فيه الا بندية السيد، وقد ذكرنا احتمالا آخر أنه يتعلق بذمة العبد والاول أظهر الا أن الوط، أجري مجرى الجناية الموجبة المضان بغير اذن المولى والملك وجب المهر «هناوفي سائر الانكحة الفاسدة ولو لمتجر مجراها ما وجب شي الانه يرضى المستحق والمه أعلم (الفصل الثالث) أن الواجب من المهر خمساه وهو قول عثمان بن عفان رضي الله هم وحل به أبو موسى ، وعن احد أنها إن علمت أنه عبد فلها خمسا المهر واذا لم تعلم فلها المهر في رقبة العبد وعنه أن الواجب مهر المثل وهو قول أكثر الفقها، لانه وط، يوجب المهر فاوجب مهر المثل بكاله كالوط، في النكاخ بلا ولي وفي سائر الانكمة الفاسدة ووجه الاولى ماروى الامام أحد باسناده عن حلاس

(فصل) فان حكم بصيحة هذا المقدحاكم أوكان المتوني لمقده حاكما لم يجز نقضه وكذلك سائر الانكحة الفاسدة وخرج القاضي وجها في هذا خاصة أنه ينقض وهو قول الاصطخري من أصحاب الشافي لانه خالف نصاً والاول أولى لانها مسئلة مختلف فيها ويسوغ فيها الاجتهاد فلم يجز نقض الحسكم بهكم لوحكم بالشفعة للجار وهذا النص متأول وفي صحته كلام وقد عارضته ظواهر

﴿مسئلة﴾ (وأحق الناسن بنكاح المرأة الحرة أبوها)

أَمَا قيد المرأة بالحرة لأن الامة لا ولاية لابيها عليها بغير خلاف علمناه وأولى الناس بتزويجها أبوها لا تنه لاولاية لاحد معه وبهذا قال الشافعي وهوالمشور عن أبي حنيفة وقال مالك والغبري وأبو يوسف واسحاق وابن المنذر الابن أولى وهي رواية عن أبي حنيفة لانه أولى منه بالميرات وأقوى تعصيباً لانه يسقط تعصيب جده

ولنا أن الولد موهوب لابيه قال الله تعالى (ووهبنا له يحيى) وقالزكريا (رب هب لي من لدنك ذرية طيبة) وقال ابراهيم (الحمد لله الذي وهب لي على السكبر اسماعيل واسحاق) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « أنت ومالك لابيك » واثبات ولاية الموهوب له على الهبة أولى من العكس ولان الاب

(الفصل الرابع) أنه بجب خمسا المسمى لانه صار فيه الى قصة عُمان رضي الله عنه وظاهرهاأنه أوجب خمسي المسمى ولهذا قال وكان صداقها خمسة أبعرة ولانه لو انتبر مهر المثل أوجب جميعه كسائر قيم المتلفات ولا وجب القيمة وهي الاثمان دون الابعرة وبحتمل أنه يجب خمسا مهر المذل لانه عوض عن جناية فكان المرجم فيه الى قيمة المحل كماثر أروش الجنايات وقيمة المحل مهر المثل

(النصل الخامس) أن الواجب إن كان زائداً على قيمة العبد لم تلزم السيد الزيادة لأن الواجب عليه ماية ابل قيمة العبد بدايل أنه لو ملم العبد لم يلزمه شيء فاذا أعملي القيمة فقد أعملي ماية ابل الرقبة فلم تلزمه زيادة عليه وإنكان الواجب أقل من قيمة العبد لم يلزمه أكثر من ذلك لانه ارش الجناية فلا يجب عليه أكثر منها والخيرة في تسليم العبد وندائه الى السيد، وهذا قد ذكرناه في غير هذا الموضع بابين من هذا.

(فصل) اذا أذن السيد لعبده في تزويجه بمعينة ، أو من بلد معين ، أو من جنس معين ، فنسكح غير ذاك فنكاحه فاسد والحكم فيه كا ذكرنا وان أذن له في تزويج صحيح فنكح نكاحا فاسدا فكذلك لأنه غير مأذون له فيه وأن أذناه في السكاح وأطلق فنكح نكاحا فاسدا احتمل أن يكون كذلك لأن الاذن في السكاح لا يتناول الفاسد ، واحتمل أن يتناوله اذنه لان اللفظ باطلاقه يتناوله، وان أذن له في نسكاح فاسد وحصات الاصابة فيه فعلى سيده جميع الهر لانه باذنه والله أعلم.

أكمل نظراً وأشد شفقة فوجب تقديمه في الولاية كتقديمه على الجد ولان الاب يقوم على ولد. في صغر. وسفهه وجنونه فيليه في سائر ما تثبت الولاية عليه فيه مخلاف الابن ولذلك اختص بولاية المال وجاز له أن يشتري لهـا من ماله وله من مالهـا اذا كانت صغيرة بخلاف غير. ولان الولاية احتكام واحكام الاصل علىفرعه أولىمنالمكن وفارق الميراث فانه لا يعتبر لهالنظر ولهذارث الصبي والجنون وليسفيه احتكام ولا ولاية على الموروث مخلاف ما نحن فيه

﴿مسئلة﴾ (ثم أبوء وان علا)

يمني أن الجد أبا الاب وإن علت درجت أحق بالولاية من الابن وسائر الاولياء وهو قول الشافعي وعن احمد رواية اخرى ان الابن مقدم على الجد وهو قول مالك ومن وافقه لما تقدم وعن أحمد رواية ثالثة أن الآخ يقدم على الجد لأن الجد يدلي بابوة الآب والآخ يدلي بالبنوة والبنوة مقدمة وعنه رواية رابعة أن الآخ والجد سواء لاستوائها في الميراث بالتعصيب واستواؤهما في لنمرابة بوجب استواءها في الولاية كالاخوين ولانهما عصبتان لايسقط احدهما الآخر فاستويا

« مسئلة » قال واذا تزوج الامة على أنها حرة فأصابها وولدت منه فالولد حر وعليه ان يفديهم والمهر المسمى ويرجع به على من غره ويفرق بينهما ان لم يكن بمن يجوز له أن ينكح الاماء، وإن كان بمن يجوزله أن يسكح فرضي بالمقام فماولدت بمد الرضي فهورقيق)

في هذه المسئلة فصول ستة (أحدها) أن النكاح لا ينسدبا الهرور، وهو قول أبي حنيفة ، وقال الشافعي في أحد قوليه يفسدلانه عقد على حرة ولم يوجد فأشبه مالو قال بعتك هذا الفرس فاذا هو حمار . . وانا أن الممقود عايه في النكاح الشخص دون الصفات فلا يؤثر عدم افي صحته كالوقال زوجتك هذه البيضاء فاذا هي سوداء ، أو هذه الحسنا، فاذا هي شوها، وكذا يقول في الاصل الذي ذكره ان العقد الذي ذكروه صحيح لان المقود عليه العين المشار البها وأن سلمناه فالفرق بينهما من وجهين (أحدهما) أن تُم فانت الذات فان ذات الفرس غبر ذات الحمار وهمنا اختلفا في الصفات . و (الثاني) أن البيع بؤثر فيه فوات الصفات بدليل أنه يرد بفوات أي شي. كان فيه نفع منها والنسكاح بخلافه . (النصل الثاني) ان أولاده أحرار منها بغير خلاف نعلمه لانه اعتقد حريتها فسكنان أولاده أحرار لاعتقاده ما يقتضي حريتهم كما او اشترى أمة يعتقدها ملكا ابائهما فبانت مفصوبة بعدأن أوالدها (الفصل الثالث) أن على الزوج فدا. أولاده كذلك قضى عمر رضى الله عنه وعلى وابن عباس رضى الله عنها ، وهو قول مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي . وعن أحد رواية أخرى ليس

في الولاية كالآخرين

ولنا ان الجدله ايلاد وتعصيب فيقدم عليهاكالاب ولان الابن والاخ يقادان بها والاخ يقطع بسرقة مالها يخلاف الجد والجد لايسقط فيالميراث الا بالاب والاخ بسقط به وبالاب وابنه، واذاضاق المال وفي المسئلة جد واخ سقط الاخ وحده فوجب تقديمه عليه العالم وكتقديمه على العم وساثر العصبات اذا ثبت هذا فالجد وارب علا اولى من حمع العصبات غير الاب واولى الاجداد اقريهم كالجد مع الاب

﴿ مسئلة ﴾ (نم ابنها ثم ابنه وإن سفل متى عدم الاب وأباؤه)

واولى الناس بتزويج المرأة ابنها ثمابنه بعده وإن نزلت درجته الافرب فالافرب منهم وبه قال اصحاب الرأي وقال الشافعي لا ولاية اللاين إلا ان يكون ابن عم او مولى أو حاكمافيلي بذلك لابا لبنوة لانه ليس يمناسب لها ولا بلي نكاحها لحالها ولانطبعه ينفر من تزويجها فلا ينظر لها

ولنا ماروت ام سلمة انها لما انقضت عدتها ارسل اليها رسول الله عِلَيْكُ يُخطِّهافقالت يارســول الله ليس احد من أوليائي شاهداً قال « ليس من اوليائك شاهد ولاغائب بكره ؟ ذلك فقالت فم ياعمر فزوج عليه فداؤهم لآن الوقد ينعقد حر الاصل فلم يضمنه لسيد الاسة لانه لم يملسكه وعنه أنه يقال له افد أولادك والا فهم يتبعون أمهم فظاهر هذا أنه خيره ببن فدائهم وبين تركهم رقيقا لانهم رقيق بحكم الاصل فلم يلزمه فداؤهم كما لو وطائها وهو يعلم رقبا . وقال الحلال اتفق عن أبي عبد الله أنه يندي وقده وقال اسحاق عنه في موضع إن الوقد له وليس عليه أن يفديهم وأحسبه قولا أول لابي عبد الله والصحيح أن عليه فداءهم لفضاء الصحابة به ولانه عاء الامة المملوكة فسبيله أن يكون مملوكا لمالسكها وقد فوت رقه باعتقاد الحرية فلزمه ضمانهم كما اوفوق رقهم بنعله وفي فدائهم ثلاث مسائل

(الاولى) في وقته وذلك حين وضع الولد، قضى بُدَاك عمر وعلى وَأَبِن عِبَاسَ رضي الله عَنْهُم وهو قول الشافعي وقال أبو ثور والثوري وأصحاب الرأى يضمنهم بقيمتهم يرم الخصومة لانه أما بضمنهم بالمنع ولم عنهم الاحال الخصومة

ولنا أنه محكوم بحربته عند الوضع فوجب أن يضمنه لأنه ذات رقه من حينئذ ولان القيمة التي تزيد بعد الوضع لم تكن مملوكة لمائك الامة فلم يضمنها كا بعد الخصوبة فان قبل فقد كان محكوما بحريته وهو حين قلنا إلا أنه لم يكن تضمينه حينئذ العدم قيمته والاطلاع عليه فأوجينا ضهانه في أول حال عكن تضمينه وهو حال الوضع

(المسئلة الثانية) في صفة الفدا. رفيها ثلاث روايات احداهن بتيمتهم وهو قول أكثر الفقهاء لقول النبي وَلَيْكُنْ مَن أعتق شقصاً من عبد قوم عليه نصيب شريكه ولان الحبوان من المنقومات لامن ذوات الامثال فبحب ضهائه بقيمته كالو أتافه

فزوج رسول الله عَلَيْكُ فزوجه رواه النسائي قال الاثرم قلت لا بي عبد الله فحديث عمر بن أبي سلمة حين زوج النبي عَلَيْكُ أمه أم سلمة اليس كان صغيراً ? قال ومن يقول كان صغيراً ليس فيه بيان عدل من عصباتها فيثبتله ولاية تزويجها كأخبها وقولهم ليس بمناسب لها ممنوع وان سلم فهو يبطل بالحا كم والمولى قولهم أن طبعه ينفر من تزويجها قلنا هذا معارض في الفرع ليسله أصل ثم يبطل بما اذا كان ابن عم أو مولى أو حاكما اذا ثبت هذا قانه يقدم على الاخ ومن بعده بغير خلاف نعلمه عند من يقول بولايته لانه أقوى منه تعصباً وقد استوبا في عدم الايلاد

﴿ مسئلة ﴾ (ثم أخوبها لايبها)

لأخلاف في تقديم الآخ بمدعمودي النسب لكونه أفرب المصبات بمد هم فان ابن الاب أفواهم تمصيباً واحقهم بليراث واختلفت الرواية عن أحمد في الاخ للاب اذا اجتمعا فعنه انها سواء اختارها الحرقي وبه قال. أبو ثور والشافعي في القديم لانها استويا في الادلاء بالجهة التي تستفاد بهاالعصوبة وهي جهة الابفاستويا في الولاية كما لوكانا من أب وإنما رجع في الميراث جهة الام ولامدخل لها في الولاية لم يرجع بها كالهمين أحدها خال وابني عم أحدها أخ من أم (والرواية الثانية) الاخ من

(والثانية) بضمنهم بمثلهم عبيدا الله كر بذكر والانشى بأشى لما روى سعيد بن المسيب قال أبت جارية لرجل من العرب وانتمت إلى بعض العرب فيزوجها رجل من بنيء فرة ثم إن سيدها دب فاستاقها واستاق ولدما فاختصموا إلى همر رضي الله عنه فقضى المذري بفدا، ولامه بفرة غرة مكانكل غلام ومكانكل جارية مجارية وكان همر يقوم الغرة على أهل القرى ومن لم يجد غرة ستين ديناراً ولان ولاد المغرور حر فلا يضمن بقيمته كسائر الاحراد فعلى هذه الرواية ينبغي أن ينظر إلى شام في الصفات تقريباً لان الحيوان ايس من ذوات الاشال و يحتمل أن يجب مثلهم في القيمة وهو قول أبي بكر

(الثالثة) هو مخبرين فدائهم بمثلهم أو قيمتهم قال أحد في رواية الميموني إما القيمة أو رأس برأس لانها جيماً يرويان عن عمر ولسكن لا أدري أي الاسنادين أقوى وهذا اختيار أبي بكر وقال في المقنع الفدية غرة بفرة بقدرالقيمة أو القيمة وأبها أعطى أجزأه ووجه ذلك أنه تردد بين الجنين الذي يضمن بنرة دبين الحاقه بفيره من المضمونات فاقتضى التخيير ببنها والصحيح أنه يضمن بالقيمة كسائر المفهمونات المتقومات وقول عمر قد اختلف عنه فيه قال أحد في رواية أبي طالب وعليه قيمتهم مثل قول هم وإذا تعارضت الروايات عنه وجب الرجوع إلى القياس

(المسئلة الثالثة) فيمن يضمن منهم وهو من وقد حيا لرقت بعيش الدسواء عاش أو مات بعدذلك وقال مالك والثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي لا ضان على الاب لمن مات منهم قبل الخصومة وهذا مبئى على وقت الفيان وقد ذكر ناه فأما السقط ومن وقد لرقت لا يعيش في ثله وهو دون ستة أشهر فلا ضان لابه لا قيمة له :

الابوين أولى اختارها أبو بكر وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وهو الصحيح إنشاء الله تمالى لانه حق يستفاد بالتعصيب فيقدم فيه الاخ من الابوين كالميراث وكاستحقاق الميراث بالولاء فانه لامدخل النساء فيه وقد قدم الاخ للابوين فيه وبهذا يبطل ماذكر في الرواية الاولى وهكذا الحلاف في بني الاخوة والاعمام وبنينهم واما إذاكان ابناعم لابرأحدهما أخ لام فها سواء لانها استوبا في التعصيب والارث به وقال القاضي فيهما من الحلاف مثل مافي ابن عم من الابوين وابن عم من أب لانه يرجح من جهة امه وليس كذلك لان جهة أمه يرث بها منفردة وما ورث بها منفرداً لم يرجح به وكذلك لم يرجح به في الميراث بالولاء ولا في غيره فعلى هذا إذا اجتمع ابن عم من أبوين وابن عم من أب يرجع من أب

﴿ مسئلة ﴾ (وعنه تقديم الابن على الجد والتسوية بين الجد والاخوة وبين الاخ للابوين والاخ للاب وقد ذكرناه)

(مسئلة) (ثم بنوا الاخوة وإن سفلوا ثم المم ثم ابنه ثم الافرب فالاقرب من المصبات على ترتيب الميراث)

(الفصل الرابع) في المهر ولا يخلو أن يكون بمن مجوز له نكاح الاما. أولا فان كان بمن مجوز له نكاح الاما، وقد نكحها نكاحا صحيحا فلها المسمى وان لم يدخل بها واختار الفسخ فلا مهر لها لان الفسخ تعذر من جهتها فهي كالهيبة يفسخ نكاحها وان كان بمن لا مجوز له نكاح الاما، فالعقد فاصد من أصله ولا مهر فيه قبل الدخول فان دخل بها فعليه مهرها وهل مجب المسمى أو مهر المثل الحل مواينين ذكر ناهما فيا مضى وكذلك ان كان بمن مجوز له نكاح الاما، لسكن تزوجها بغير إذن سيدها أو تحو ذلك بما ينسد به النكاح

(الفصل الخامس) أنه يرجم بما غرمه على من غره في المهر وقيمة الاولاد وهذا اختاره الحرق ورواية عن أحمد قال ابن المنذر كذلك قضى عمر وعلي وابن عباس وبه قال الشاني في القديم والرواية الاخرى لا يرجم بالمهر وهو اختيار أبي بكر قال وهو قول علي وبه قال اثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي والشافي في الجديد لانه وجب عليه في مقابلة نفم وصل اليه وهوالوط، فلم يرجم به كالواشترى مفصوبا فأكله بخلاف قيمة الوقد فانها لم تحصل في مقابلة عوض لأبها وجبت بحرية الوقد وحرية الولد الوقد لا يه لابيه قال القاضي والمذهب أنه يرجم بالمهر لان أحد قال كنت أذهب إلى حديث على ثم كأني هبته وكاثني أمبل إلى حديث عمريه في الرجوع ولان العاقد ضمن له سلامة الرط، كا ضمن لهسلامة الولد فك يرجم بالمهر قال وعلى هذا الاصل برجم بأجرة الحديث اذاغرمها كا يرجم فكا برجم عليه بتيمة الوقد كذلك يرجم بالمهر قال وعلى هذا الاصل برجم بأجرة الحديث الأغرمها كا يرجم بالمهر ولا أعرف عن أصحابنا ببنهافرقا وقال اذا ثبت هذا فانكان الفرور من السيد فقال هي حرة عتقت بالهر ولا أعرف عن أصحابنا بينهافرقا وقال اذا ثبت هذا فانكان الفرور من السيد فقال هي حرة عتقت بالمهر ولا أعرف عن أصحابنا بنهافرقا وقال اذا ثبت هذا فانكان الفرور من السيد فقال هي حرة عتقت وإنكان بالفظ غيرهذا لم تثبت به الحرية فلاشيء له لانه لافائدة في أن يجبله ما يرجم بعمليه ، وإنكان وإنكان بالفظ غيرهذا لم تثبت به الحرية فلاشيء له لانه لافائدة في أن يجبله ما يرجم بعمليه ، وإنكان المنافرة ال

وجملة ذلك أن الولاية بمد الاخوة تترتب على ترتيب الميراث بالتعصيب فأحقم بالميراث احقهم بالولاية فيعد الاخوة بنوهم وان سفلوا ثم بنوا الجدوهم أعمام الاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم بنو جد الجدثم بنوهم وعلى هذا لا بلي بنو أب أعلى من بني أب أقرب منه وان نزلت درجهم وأولى ولد كل أب أقربهم اليه لان مبنى الولاية على النظر والشفقة وذلك معتبر بمظنته وهي القرابة فأقربهم الشفقهم ولا نعلم هذا خلافاً بين أهل العلم

⁽فصل) ولا ولاية لغير العصبات من الاقارب كالاخ من الام والحال وعم الام وأبي الام ونحوهم نص عليه الامام أحمد في مواضع وهو قول الشافعي وإحدى الروايتين عن أبي حنيفة والثانية ان كل من يوث بفرض أو تعصيب بلى لانه يرثما فوليها كعصباتها

ولنا ماروى عن على رضى الله عنه آنه آذا بلغ النساء نص الحقائق فالمصبة أولي يعني إذا أدركن رواه أبو عبيد في القريب ولانه ليس من عصباتها اشبه الاجنى

⁽ مسئلة ﴾ (ثم المولى المنعم ثم عصباته من بعده الاقرب فالاقرب)

ثم السلطان اذا لم يكن المرأة عصبة من نسبها فوليها موليها يزوجها ولا نعلم خلافا في ان المصبة

الغرور من وكية رجع عليه في الحال ، وإن كان من أجنبي رجع عليه أيضاً ، وإن كان منها فليس لها في الحال مال فيتخرج فيها وجهان بناء على دين العبد بغير اذن سيده هل يتعلق برقبته أو بذءته يتبع به بعد العتق ٤ قال القاضي قياس قول الحرقي أنه يتعلق بذعتها لانه قال في الامة اذا خالات زوجها بغير اذن سيدها يتبعها به أذا عتقت كذا ههنا ويتبعها بجميعه

وظاهر كلام أحمد أن الغرور اذا كان من الاءة لم يرجع على أحدد قانه قال اذا جارت الاب فقالت اني حرة فوات أمرها رجلا فزوجها من رجل على المهاحرة قالندا، على من غره . يروى هذا عن على لانه لم يفره أحد ، وأما اذا فره رجل فزوجها على المهاحرة قالندا، على من غره . يروى هذا عن على وابراهيم وحاد وكذلك قال الشعبي ، وإن قلنا يتعلق برتبتها فالسيد مخير بين فدائها بتبيتها إن كانت أقل بما يرجع به عليها أو يسلمها فان اختار فدا. ها بقيمتها سقط قدر ذلك عن الزوج قانه لافائدة في أن نوجه عليه م مرده اليه ، وإن اختار تسليمها سلمها وأخذ ماوجب له وذكر القاضي أن الغرور الموجب الرجوع أن يكون اشتراط الحرية مقارنا المعقد فيقول زوجتكها على أنها حرة قان لم تكن كذلك لم علك الفسخ وهذا مذهب الشافعي والصحيح خلاف هذا قال لان الصحابة الذين قضوا بالرجوع لم يفرقوا بين أنواع الغرور ولم يستفسلوا والغاهر أن الدقد لم يقع هكذا ولم تجر العادة به في العقد وفلا يجوز على أنها على ذلك ورغب فيها بناء حلى قضائهم المطلق على صورة نادرة ام تنقل ولان الغرور قد يكون من المرأة ولا افظ لما في العقد ولانه متى أخبره بحريتها أو أوهه ذلك بقرائن تغلب على خلنه جريتها فنكحها على ذلك ورغب فيها بناء وأصدتها صداق الحراثر ثم لزمه الغرم فقد استضر بناء على قرل الخبر له وافار فتحر ألة الفرم وغيها بناء عليه وأصدتها صداق الحراثر ثم لزمه الغرم فقد استضر بناء على قرل الخبر له وافار فتحر بناء عليه وأصدتها صداق الحراثر ثم لزمه الغرم فقد استضر بناء على قرل الخبر له وافار فتحر فيها بناء

المناسبة أولى منه وذلك لانه عصبة مولاته برئها ويسقل عنها عند عدم عصباتها فكذلك يزوجها وقدم عليه المناسبون كما قدموا عليه في الارث والمقل فان عدم المولى أولم يكن من أهل الولاية كالمرأة والطفل والكافر فعصياته الاقرب منهم فالاقرب على ترتيب الميراث ثم مولى المولى ثم عصباته من بعده كالميراث سواه فان اجتمع ابن المعتق وأبوه فالابن أولى لانه أحق بالميراث وأفوى بالتعصيب وإعا قدم الاب المناسب على الابن المناسب لزيادة شفقته وفضيلة ولادته وهذا معدوم في أب المعتق فيرجع فيه الى الاصل ثم السلطان لا نعلم خلافا بين أهل الهم في أن للسلطان ولاية تزويج المرأة عندعدم أوليائها وعضاهم وبه يقول مالك والشافعي واسحاق وأبو عبيد وأصحاب الرأي والاصل فيه قول النبي ويكيلية وفالسلطان ولي من لاولي له وروى أبو داود باسناده عن أم حبيبة أن النجاشي زوجها رسول الله صلى الله عليه وساوكانت عنده ولان للسلطان ولاية عامة بدليل انه يلي المال ومحفظ الضوال فكانت له الولاية في النكاح كالاب

(فصل) والسلطان ههنا هو الامام أوالحاكم أو من فوضا البه ذلك واختافت الرواية عن أحمد في (المفنى والشرح الكبير) (الحجزء السابع)

عنه باثبات الرجوع على من غره وأضر به فعلى هـذا إن كان الغرور من اثنين أوأكثر فالرجوع على جيمهم وإن كان الغرر منها ومن الوكبل فعلى كل واحد منعها نصفه والحه أعلم

(الفصل السادس) ان الزوج ان كان بمن بحرم عليه ذكاح الاما، وهو بمن يجدد الطول أو لايخشى العنت قانه يفرق بينها لا سا بينا أن النكاح قاسد من أصلالعدم شرطه وهكذا لو كان تزويجها بغير اذن سيدها أو اختل شرط من شروط النكاح فهو فاسد يفرق بينهما والحكم في الرجوع على ماذكرنا، وإن كان بمن يجرزُ له نكاح الاماء وكانت شرائط النكاح مجتمعة فالمقد صحبح والزوج الحيار بين الفسح والمقام على النكاح وهذا معنى قول الحرقي فرضي بالمقام معها وهذا الظاهر من مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة لاخيار له لان الكفاءة غير معتبرة في جانب المرأة لانه علاك العللاق

و الما انه عقد غرفيه أحد الزوجين بحرية الآخر فثبت له الحيار كالاخر فان الكفاءة وإز لم تعتبر فان عليه ضروا في استرقاق ولده ورق امرأته وذلك أعظم من فقد الكفاءة ، فأما العالاق فلا يندفع به الفرر فانه سقط نصف المسمى والفسخ يسقط جميعه فاذا فسخ قبل الدخول فلا مهر لها ، وإن رضي بالمقام معها فله ذلك لانه يحدل له نكاح الاما، وما ولدت بعد ذلك فهو رقيق لسيدها لان المانع من رقهم في الغرور اعتقاد الزوج حريتها وقد زال ذلك بالملم ، ولو وطنها قبل علمه فعلقت منه ثم علم قبل الوضع فهو حر لانه وطنها يعتقد حريتها

والمسلم أو الحسكم في المديرة وأم الواد والمستقة بصفة كالامة التن لانها ناقصة بالرق إلا أن واد أم الواد والمستقد بعضها إلا أنه اذا فدى الواد لم يلزمه إلا أم الواد والمديرة يقوم كأنه عبد له حكم أمه وكذلك من أعتق بعضها إلا أنه اذا فدى الواد لم يلزمه إلا أن قداء مافيه من الرق لان بقيته حر مجرية أمه لا باعتقاد الوطى، فان كانت مكاتبة فكذلك إلا أن

والي البلد فقال في موضع بزوج والي البلد وقال في الرستاق بكون فيه الوالي وليس فيه قاض قال بزوج اذا احتاط لها في المهر والكف أرجو أن لا يكون به بأس لانه ذو سلطان فيدخل في عموم الحديث وقال في موضع آخر في المرأة اذا لم يكن لها ولي فالسلطان المسلط على الفاضي يقضي في الفروج والحدود والرجم وصاحب الشرطة أنما هو مسلط في الادب والجناية وقال ما للوالي وذا إنما هو الى القاضي وتأول القياضي الرواية الاولى على أن الوالي أذن له في النزويج ومحتمل أنه جمل له ذلك إذا لم يكن في موضع ولايته قاض فكأنه قد فوض اليه النظر فيا محتاج اليه في ولايته وهذا منها (فصل) إذا استولى أهل البني على بلد جرى حكم سلطام مرقاضيهم في ذلك مجرى الامام وقاضيه لانه أجرى مجراه في قيض الصدقات في الجزية والحراج فكذلك في هذا

لانه اجري عجراء في قبض الصدفات في احجزيه والحراج فحداث في هذا (فصل) واختلفت الرواية في المرأة تسلم على يد رجل فقال في موضع لا يكون وليا لهاولايزوج حتى يأتى السلطان لانه ليس من عصبتها ولا يعقل عنها ولا يرثها فأشبه الاجنبي وقال فيرواية حرب

في امرأة أسامت على يد رجل يزوجها هو وهو قول اسحاق وروي عرَّت ابن سيرين أنه

مهرها لها لانه من كسبها وكسبها لها وتجب قيمة ولدهاعلى الرواية المشهورة ، قال الله عن كريكون فات المسلم الما وتجب فيما فلا شيء لها إذ لافائدة في إيجاب شيء لها يرجع به عليها وإن كان النرور من غيرها غرمه لها وبرجع به على من غره

(فصل) ولا يُدَبِت أنها أمة بمجرد الدءوى قان قام بذلك بينة ثبت ، وأن أقرت أنها أمة فقال احد في رواية أبي الحارث لا يستحقها باقرارها وذلك لان اقرارها بزيل النكاح عنها ويدُبت حقا على غيرها فل يقبل كاقرارها بمال على غيرها ، وقال في رواية حنبل لاشي ، له حتى يدُبت أوتقر هي أنها أمة فظاهر هذا أنه يقبل إقرارها لانها مقرة على نفسها بالرق أشبه غير الزوجة والاول أولى ولانسلم أنه يقبل من غير ذات الزوج اقرارها بالرق بعد إقرارها بالحرية لانها أقرت بما يتعلق به حق الله تعالى ولانسلم أنه يقبل من غير ذات الزوج اقرارها بالرق بعد إقرارها بالحرية لانها أقرت بما يتعلق به حق الله تعالى

(فصل) اذا حيات المفرور بها فضرب بطنها ضارب فألقت جنينا ميتاً فعلى الضارب غرة لأن هذا الجنين محكوم بحريته وير شها ورثنه من كانوا ، وعلى الضارب كفارة الفتل وإن كان الضارب أباه لم يرئه وورثه أقاربه ولا بجب بذل هـذا الولد السيد لانه أما يستحق بذل حي وهذا ميت، ومحتمل أن يجبله عشر قيمة أمه لان الواطى، فوت ذاك عليه باعتقاد الحرية ولولاه لوجب له ذاك

(فصل) اذا تزوجت المرأة عبداً على أنه حر قالنكاح صحيح وهذا قول أبي حنينة وأحد قولى الشانعي لان اختلاف الصفة لا يمنع صحة العقد كا لو تزوج أمة على أمها حرة وهذا اذا كات شروط النكاح وكان ذلك باذن سيده ، وأن كانت المرأة حرة وقلنا الحرية ليست من شروط السكفاءة أو أن فقد السكفاءة لا يبطل النكاح فهو صحيح وللمرأة الحيار ببن الفسخ والامضاء فان اختارت امضاء فلا وليائها الاعتراض عليها لعدم السكفاءة، وأن كانت أمة فينبغي أن يكون له الخيار أيضاً لانه لما ثبت

لايفعل ذلك حتى بأتي السلطان وعن الحسن أنه كان لا برى بأسا في أن يزوجها نفسه وذلك لما روى أبو داود باسناده عن عم الداري أنه قال يارسول الله ماالسنة في الرجل يسلم على يدالرجل من المسلمين? قال «هو أولى الناس بمحياء ومماته» الاأن هذا الحديث ضفه احمد وقال رواية ابن عبد العزيز يعني أن عمر بن عبد العزيز وليس هو من اهل الحفظ والاتقان .

(فصل) وإن لم يوجد المرأة ولي ولا ذو سلطان نمن أحمد ما يدل على أنه يزوجها رجل عدل باذنها قانه قال في دهقان قرية يزوج من لاولي لها إذا احتاط لها في الكف والهر إذا لم يكن في الرسناق قاض قال ابن عقيل أحمد قوم من اصحابنا من هذه الرواية إن التكاح لا يقف على ولي قال وقال القاضي نصوص أحمد تمنم من ذلك قال شيخناء والصحيح أن هذا من القول حال عدم الولي والسلطان لانه شرط أن لا يكون في الرستاق قاض، وجهه أن اشتراط الولي ههنا يمنع التكاح بالكلية فم مجز كاشتراط المناسب في حق من لامناسب لها وروي عنه أنه لا بجوز الكاح الا بولي لهموم الاخبار فيه

الخيار العبد اذا غر من أمة نبت للامة اذا غرت بعبد وكل موضع حكمنا بفساد العقد ففرق بينهما قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعده فلها مهر المثل او المسمى على ماقدمنا من الاختلاف، وكل موضع فسخ النكاح مع القول بصحته قبدل الدخول فلا شيء لها، وان كان بعده فلها المسمى لانه فسخ طرأ على فكاح فأشبه الطلاق

(فصل) فان غرها بنسب فبان دونه وكان ذلك مخلا بالهكفاءة وقلنا بصحة النكاح فلها الخيار فان اختارت الامضاء فلا ولبائها الاعتراض عليها وان لم يخل بالهكفاءة فلا خيار لها لان ذلك ليس بمعتبر في النكاح فأشبه مالو شرطه فقيها فبان مخلافه وكذلك إن شرطت غير الله بب فان كان مما يعتبر في الكفاءة نهو كما لو تبين أنه غير مكافي له في النهب وان لم يعتبر في الكفاءة كالفقه والجال وأشباه ذلك فلا خيار لها لان ذلك مما لا يعتبر في النكاح فلا يؤثر اشتراطه، وذكر فيها اذا بان نسبه دون ماذكر وجه في ثبوت الخيار لها ان لم يخل بالكفاءة والاولي ماذكر ناه والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا كان المفرور عبداً فولده احرار ويفديهم اذا عتق ويرجم به على من غره)

وجملة ذلك أن المفرور اذا كان عبداً فولده أحرار ، وقال ابو حنيفة يكون رقيقاًلان أبويدرتيق وليس ذلك بصحبح قانه وطنها معتقداً حريتها فكان ولد، حراً كولد الحر فان هذا هوالعلة المقتضية

﴿مُشْلَة﴾ (وولي الامة سيدها إذا كان من اهل ولاية النّزويج) لا نعلم فيه خلافا لانه مالكها وله التصرف في رقبتها بالبيع ففي النّزويج أولى ولايزوجها الا باذنها

﴿ مسئلة ﴾ (فان كانت لأمرأة فوليها ولى سيدتها وقد ذكرنا ذلك)

اختلفت الرواية عن احمد فيمن يزوج أمة المرأة فروي عنه أنه بلي نكامها ولي سيدها قال القاضي هذا هو الصحيح اختاره الحرقي وهو مذهب الشافعي لان مقتضى الدليل كون الولاية لما قامتنت فيحقها لفصورها نثبتت لاوليائها كولاية نفسها ولائهم يلونها لوعتقت ففي حال رقها أولى قان كانت سيدها رشيدة لم يجز تزويج أمنها الا باذنها لانها مالها ولا يجوز التصرف في مال رشيد بنير اذنه وبنير نطقها بذلك وان كانت بكراً لان صهابها أعا اكنني به في تزويج نفسها لحيائها ولا تستحي من تزويج غيرها وإن كانت صغيرة أو بجنونة أو سفيهة ولوليها ولاية على مالها فله تزويج أمنها ان كان الحظ في تزويجها والا لم يملك تزويجها وكذلك الحكم في أمة ابنه الصغير وقال بعض الشافعية ليس كان الحظ في تزويجها والا لم يملك تزويجها وكذلك الحكم في أمة ابنه الصغير وقال بعض الشافعية ليس كان الحظ في تزويجها والا لم يملك تزويجها وصيانها عن الزنا الموجب للحد في حقها ونقص قيمتها عافيه من تحصيل مهرها وولدها وكفاية مؤنتها وصيانها عن الزنا الموجب للحد في حقها ونقص قيمتها عافيه من تحصيل مهرها وولدها وكفاية مؤنتها وصيانها عن الزنا الموجب للحد في حقها ونقص قيمتها

المحرية في محل الوفاق ولولاذلك لكان رقيقاً فان علة رق الولد رق الام خاصة ولا عبرة بحال الاب بدليل ولد الحر من الامة وولد الحر من العبد وعلى العبد فداؤهم لانه فوت رقهم باعتقاده وفطه ولا مال له في الحال فيخرج في ذلك وجهان

[أحدها] يتعلق برقبة عنرلة جناية (والثاني) بذمته يتبع به بعد العتق عنزلة عوض الحلع من الامة إذا بذاته بغير إذن سيدها ويفارق الاستدانة والجناية لانه إذا استدان أتلف مال الغرم فكان جناية منه وههنا لم يجن في الاولاد جاية وإنما عتقوا من طريق الحكم وما حصل له منهم عوض فيكون ذاك في ذنه يتبع به بعد العتق وبرجع به حين يغرمه فانه لا ينبغي أن يجب له بذل مالم يفت عليه . وأما الحرية فتتعجل في الحال وان قلنا أن الفداء يتعلق برقبته وجب في الحال وبرجع به سيده في الحال ويثبت الحيار إذا علم كما ثبت الحر لمن محل له نكاح الاماء لان عليه ضررا في رق واده و نقصا في استمتاعه فانها لا تبيت معه ليلا ونهارا ولم يرض به . ويحتمل أن لا يثبت له خيار لانه فقد صفة لا ينقص بها عن رتبته فأشبه مالوشرط نسب امرأة فبانت بخلافه لانها مساوية لنسبه بخلاف تغرير الحو

وقال بعض الشافعية لا خيار له قولا ، احدا . وقال بعضهم فيه قولان والاولى ما ذكرناه . وإذا اختار الافامة فالمهر واجب لا يرجع به على أحد ، وإن اختار الفسخ قبل الدخول فلامهر وأن كان بعده والسكاح باذن سيده فالمهر وأجب عليه وفي الرجوع به خلاف ذكر ناه فيا مضى وأن كان بغير إذنه فالنكاح فاسد فان دخل بها فني قدر ما بجب عليه وجهان [أحدهما] مهر المثل (والثاني) الحسان ، وهل يرجم به على وجهين

(فصل) فان شرط انها مسلمة فبانت كافرة فله الحيار لانه نقص وضرر يتعدى إلى الوالد فأشبه مالو شرطها حرة فبانت أمة

والمرجوح كالمعدوم فان كان وليها في مالها غير ولي تزويجها فولاية تزويجها الولي في المال دون ولي النزويج لانه المتصرف في المال وهي مال وروي عن احمد رواية ثانية أن المرأة أن تولي أم أمتها رجلا لمروجها نقلها عن احمد جماعة لان سبب الولاية الملك وقد تحقق في المرأة وامتنعت المباشرة لنقص الانوئية فلك التوكيل كالرجل والمريض والغائب ونقل عن أحمد كلام مجتمل رواية ثالثة وهو أن سيدها يزوجها فانه قيل له تزوج أمتها? قال قد قيل ذلك هي مالها وهذا مجتمل اله ذهب اليه وهو قول ابي حنيفة لانها علكها وولاينها تامة عليها فلكت تزويجها كالسيد ولانها علك يعمها وأجارتها فلكت تزويجها كالسيد ولانها علك يعمها وأجارتها فلكت تزويجها كالسيد ولانها علك يعمها وأجارتها فلكت تزويجها كالسيد ولانها على يعمها وأجارتها تحصيلها فلا تثبت عليها الولاية في أمنها لعدم اعتبار الكفاءة وعدم الحق للاولياء فيها ويحتمل أن تحصيلها فلا تثبت عليها الولاية في أمنها لعدم اعتبار الكفاءة وعدم الحق للاولياء فيها ويحتمل أن أحمد قال هذا حكاية لمذهب غيره فانه قال في سياقها أحب الي أن تأمر زوجها لان النساء لا يعقدن وقد روى أبو هر برة عن الذي صلى الله عليه وسائه قال ﴿ لا تنكح المرأة الم

(فصل) فان شرطها بكرا فبانت ثيبا فعن أحد كلام بحتمل أمرين (أحدهما) لاخيار له لان النكاح لايرد فيه بعيب سوى تمانية عيوب فلا برد منه بخالفة الشرط والثاني) له الخياد لانه شرط صفة مقصودة فبان خلافها فيثبت له الخياد كالو شرط الحرية وعلى هذا لو شرطها ذات نسب فبانت دونه أو شرطها بيضا، فبانت سودا، أوشرطها طويلة فبانت قصيرة أو حسنا، فبانت شوها، خرج في ذلك كله وجهان ونمو هذا مذهب الشافي

وقال أبوثور: القياس أن له الرد أن كان فيه اختلاف وأن كان أجماعا فالأجماع أولى من النظر قل أبن المنذر لاأعلم أحدا وافق أبا ثور على مقالة ، عوممن ألزم الزوج من هذه صفتها الثوري والشافي وأحد وإسحاق وأصحاب الرأي . وروى الزهري أن دجلا نزوج امرأة فلم بجدها عذراء كانت الميضة خرقت عذرتها فأرسات اليه عائشة أن الحيضة تذهب العذرة يقينا . وعن الحسن والشمي وابراهم في الرجل أذا لم بجاء أمرأته عذراء ليس عليه شيء العددرة تذهبها الوثبة وكثرة الحيض والتعبش والحل الثقيل والله أعلم

(فصل) واذا تزوج امرأة يظنها حرة فبانت أمة أو يظنهامسلمة فبانت كافرة أو تزوجت عبدا تظنه حرا فلهم الحيار كما لو شرط ذلك نص عليه أحد في امرأة تزوجت عبدا تظنه حرا فلها الحيار، وقال الشانع في الامة لاخيار له وفي الكافرة له الحيار، وقال بعضهم فبهما جميعا قولان

ولناأن بعض الرق أعظم ضرر افانه بؤثر في رق وقده وعنم كل استمناعه فكان له الحيار كالوكانت كافرة (فصل) وان شرطها أمة فبانت حرة أوذات نسب فبانت أشرف منه أو على صفة دنيئة فبانت خيرا من شرطه أو كافرة فبانت مسلمة فلاخيار له في ذلك لانه زيادة ، وقال أبو بكر له الحيار إذا بانت مسلمة لانه قد يكون له غرض في عدم وجوب العبادات والاول أدلى

زوجوا فان النساء لا يزوجن واعقدوا فان النساء لا يعقدن ولان المرأة لا علك تزويج نفسها فنيرها أولى.

(فصل) وبزوج عتيقتها من بزوج أمتها ذكره الخرقي وفيها روايتان (احداهما) لمولاتها أن توكل رجلا في تزويجها لانها عصبتها وتربها فاشبهت المعتق (والثانية) يزوجها ولي سيدتها وهي أصح لان هذه ولاية لتكاح والمرأة ليست من أهل ذلك فيكون الى عصبتها لانهم الذين يعقلون عنها وير تونها بالتنصيب عند عدم سيدتها فكانوا أولياءها كالو تهذر على المتق تزويج عتيقته ، وقد ذكرنا أنه اذا انقرض العصبة من النسب ولي المولى المتق ثم عصباته الاقرب فالاقرب كذا ههنا الا ان الظاهر من كلام الخرقي ههنا تقديم أبي المعتقة على ابنها لانه أولى بتزويجها وقد يزوج معتقتها من يزوج أمتها ويزوج أمتها من يزوجها وقد ذكرنا ان ابن المعتقة أولى بتزويج عتيقتها من أبيها ويعتبر في ولايتها شرطان (احدهما) عدم العصبة من النسب لان المناسب أقرب من المعتق وأولى منه (الثاني) اذن المزوجة

(فصل) وكل موضع ثبت له الخيار ففسخ قبل الدخول فلا مهر عليه وأن فسخ بعده وكان التغرير يمن له المهر فلا شيء عليه أيضا ، وان كان من غيره فعليه المهر يدفعه ثم يرجع به على الفار فان كان التفرير من أوليائها رجع عليهم وان علم بعضهم احتمل أن يرجع عليه وحده لأنه الهار واحتمل أن يرجع على جيمهم لان حقوق الآدمين في العمد والسهو سواء

﴿مسهنة﴾ قال (واذا قال قدج المت عنق أمتى صداقها محضرة شاهدبن فقد ثبت العنق والنكاح واذا قال أشهد أبي قد أعتقتها وجعلت عتقها صداقها كان العتق والنكاح أيضا ثابتين سواء تقدم القول العتق أد تأخر اذا لم يكن بينهما فصل فان طلقها قبل الدخرل رجم عليها بنصف قيمتها، في هذه المئلة خس فصول

(الاول) أن ظاهر المذهب أن الرجل إذا أعتق أمنه وجعل عنقه اصداقها فهو نكاح صحبح اسعليه أحد فيرواية جماعة وروي ذلك عن على رضي الله عنه وفعله أنس بن مالك دبه قال سعيد بن المسيب وأبو سلمة من عبدالر حن والحسن والزهري واسحاق وقال الأوزاعي بلزمها أن تزوجه وروى المرذوي عن أحد إذا أءتى أمنه وجعل عنقها صداقها يوكل رجلا يزوجه وظاهر هذا أنه لم يحكم بصحة النكاح رقال أبوالخطاب هي الصحيحة واختارها القاضي وابن عقيل وهو قول أبيحنيفة ومالك والشانى لانه لم يوجد إيجاب وقبول فلم يصح لعدم اركانه كما لو قال أعتقنك وسكت ولانهما بالعتق تملك نفسهافيجب أن يعتبر رضاها كما لو فصل الينها ولان العتق يزبل ملكه عن الاستمتاع بحق الملك فلا مجوز أن يستبيح الوط. بالمسمى فانه لو قال بعتك هذه الامة على أن تزوجنيها بالتمن لم يصح

ولناماروي أنس أذرسول الله عليه أعتى صفية وجعل عنقها صداقها متفقعليه وفي لفظ أعنقها وتزوجها فقلت ياأبا حرة ماأصدةها ? قال نفسها عتقها وروي الاثرم باسناده عنصفية قالت أعتقني رسول الله وَ الله عنه وجمل عنه مداقي و باسناده عن على رضي الله عنه أنه كان يقول اذا أعتق الرجل أم ولده فجعل عنقها صداقها فلا بأس بذلك ومنى ثبت العنق صداقا ثبت النكاح لان الصداق لا يتقدم

لانها حرة وليست له ولاية اجبار فانه أبعد العصبات ولا يعتبر اذن مولاتها لانه لاولاية لها ولا ملك فاشبهت القريب الطفل أذأ زوج البعيد

(فصل) فان كان للامة مولى فهو وليها وان كان لها موليان اشتركا في الولاية وليس لواحد منها الاستقلال بها بغير أذن صاحبه لانه لا علك الا بمضها وأن اشتجرا لم يكن للسلطان ولاية لان تزومجها تصرف في المال بخلاف الحرة فان نكاحها حق لها ونفعه عائداليها ونكاح الامة حق لسيدها فمعسه عائد اليه فلم ينب السلطان عنه فيه فان أعتقاها ولها عصبة مناسب فهو أولى منهما وان لم يكن لها عصبة ولياها ولا يستقل أحدهما بالتزويج لان ولايته على بعضها فان اشتجرا أقام الحاكم مقام الممتئع منعما لأنها صارت حرة وصار نكاحها حقاً لها وانكأن المتق أو المتقة واحداد له عصبتان كالابنين والاخوين النكاح ولو تأخر العنق من النكاح لم مجز فدل على أنه انعقد بهذا اللفظ ولانه لم ينقل عن النبي ولا أنه استأنف عقدا ولو استأنفه لظهر ونقل كا نقل غيره ولان من جاز له تزويج امرأة لغيره من غير قرابة جاز له أن يزوجها كالامام وقولهم لم يوجد الحجاب ولا قبول عديم التأثير فانه لو وجد لم يحكموا بصحته وعلى أنه ان لم يوجد فقد وجد مايدل عليه وهو جعل العتق صداقا فأشبه ما لوتزوج امرأة هو ولبها وكا لو قال الخاطب الولي أذوجت ? مقال نعم وقال المزوج أقبات ؟ قال نعم عذه أصحابنا وكما او أنى بالكنايات عند أبي حنيفة ومن والفه

(الفصل الثاني) أن الدكماح ينمقد بقوله أعتقتك وجملت عتمَك صداقك وتزوجتك، وبذلك خاليا عن قوله: وتزوجتك وهذا الفظ الحرقي وهو الذي جاء في مديث أنس، وبقوله جمات عتقك صداقك وجملت صداقك وجملت صداقك عنقك وهذا معنى قول الحرقي سواء تقدم العنق أو تأخر و مس أحمد على هذا في رواية صالح إذا قال جمات عنقك صداقك أوصداقك عنقك كل ذلك جائز

(النصل النالث) أن لا يكون بينها فصل ولو قال أعنقتك وسكت سكوتا يمكنه الـكلام فيه أو تمكلم بكلام أجنبي ثم قال جعلت عنقك صداقك لم يصح النكاح لأنها صارت بالمتق حرة فيحتاج إلى تزويجها برضاها بصداق جديد

(الفصل الرابع) أنه لا بد من شاهدين إذا قاننا باشتراط الشهادة في النكاح نص عليه أحمد في رواية الجاعة وذلك لقوله و لا نكاح الا بولي وشاهدين »

(النصل الحامس) أنه اذا طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمتها لان الطلاق قبل الدخول يوجب الرجوع في الرق بعد زواله يوجب الرجوع في الرق بعد زواله فرجم بنصف قيمة نفسها وجهذا قال الحسن والحسكم وقال الاوزاعي يرجع بربع قيمتها

ولنا أنه طلاق قبل الدخول فأوجب الرجوع النصف كسائر الطلاق وتعتبر القيمة حالة الاعتاق لانها حالة الاعتاق لانها حالة الانلاف فان لم تكن قادرة على نصف القيمة فهل تستسعى فيها أو تسكون دينا تنظر به الى حال القدرة على دوايتين و إن قلمنا إن النكاح لا ينعقد جهذا القول فعليها قيمة نفسها لانه أزال ملكه بعوض لم يدلم له فرجم إلى قيمة المفوت كالبيم الفاسد وكذلك از قلما إن النكاح انعقد به فارتدت قبل

فلاحدهما الاستقلال بمزويجها كما يملك تزويج سيديها .

[﴿] مسئلة ﴾ (ويشترط في الولي الحرية والذكورية واتفاق الدين والمقل)

وجلنه أنه يمتر لثبوت الولاية ستة شروط العقل والحرية والاسلام اذا كانت الرأة مسلمة والذكورية والبلوغ، والعدالة على اختلاف نذكره فاما العقل فهو شرط بنير خلاف لان الولاية إعا ثبتت نظراً للمولى عليه عند عجزه عن النظر لنفسه ومن لاعقل له لا يمكنه النظر ولا يلى نفسه فنيره أولى وسواه في هذا من لا عقل له لصغره أو من ذهب عقله مجنون أو كبر كالشيخ أذا أفند قال

الدخول أو فعلت ما ينفسخ به نكاحها مثل أن أرضعت زوجة له صغيرة ونحو ذلك انفسخ نكاحها وعليها قيمة نفسها .

(فصل) وإن قال لامته أعتفتك على أن تزوجيني نفسك ويكون عنقك صداقك أو لم يقل ويكون عنقك صداقك أو لم يقل ويكون عنقك صداقك فقبلت عنقت ولم يلزبها أن تزوجه نفسها لانه ملف في نكاح فلم يلزبها أن تزوجه نفسها لانه ملف حرة ألفاً على أن يتزوجها ولانها أسقطت حتها من الحيار قبل وجود سببه فلم يسقط شفعته قبل البيع ويلزمها قيمة نفسها أوماً اليه أحمد في رواية عبد الله وهو مذهب الشافعي لانه أزال ملكه منها بشرط عوض لم يسلم له فاستحق الرجوع بقيمته كالبيع الفاسد إذا تلفت السلمة في يد المشتري والنكاح الفاسد إذا أنصل به الدخول، ويحتمل أن لايلزمها شي، بنا، على ماأذا قال لعبده على أن تعطيني ألما وهذا قول ماك وزفر لان هذا ليس بلفظ شرط فاشبه مالو قال أعتقتك وزوجيني نفسك وتعتبر القيمة حالة العتق وبطالبها بهافي الحال إن كانت قادرة عليها ، وإن كانت معسرة فهل تنظر الى الميسرة أو تجبر على المكسب ? على روايتين أصلهما في المفلس هل بجبر على المكسب ? على روايتين أصلهما في المفلس هل بجبر على المكسب ؟ على روايتين أصلهما في المفلس هل بجبر على المكسب ؟ على روايتين أصلهما في المفلس هل بجبر على المكسب ؟ على روايتين أصلهما في المفلس هل بجبر على المكسب ؟ على روايتين أصلهما في المفلس هل بجبر على المكسب ؟ على روايتين أصلهما في المفلس هل بجبر على المكسب ؟ على روايتين أصلهما في المفلس هل بجبر على المكسب ؟ على روايتين أصلهما في المفلس هل بجبر على المكسب ؟ على روايتين أصلهما في المفلس هل بجبر على المكسب ؟ على روايتين أصلهما في المفلس هل بجبر على المكسب ؟ على روايتين أصلهما في المفلس هل بجبر على المكسب ؟ على روايتين أصلح والمنابع المنابع المنابع والمنابع والمناب

(فصل) وإن اتنق السيد وأمته على أن يعتنها وتزوجه نفسها فيزوجها على ذلك صح ولا مهو لها غير ماشرط من العتق وبه قال أبو يولف وقال ابر حنينة والشائع لايكون العتق صداقا لكن إن تزوجها على القيمة التي له في ذمتها وهما يعلمان القيمة صح الصداق

القاضي والشيخ الذي قد كبر فلا يعرف موضع الحظ لها لاولاية له، فاماالاغماء فلا بزبل الولاية لانه يزول عن قريب فهو كالنوم، وكذلك لاتثبت الولاية عليه ويجوز على الانبياء ومنكان يجن في الاحيان لم تزل ولايته لانه لايدوم زوال عقله فهو كالاغماء .

(الشرط الثاني) الحربة فلا ولاية لعبد في قول جماعة أهل العلم فان العبد لاولاية له على نفسه فعلى غيره أولى، وقال أصحاب الرأي مجوز ان يزوجها العبد باذنها بناء منهم على أن المرأة تزوج نفسها وقد مضى الكلام في هذه المسئلة .

(الشرط الثالث) الاسلام فلا يثبت للكافر ولاية على مسلمة ، وهو قول عامة أهل العلم قال ابن المنذر أجمع عامة من تحفظ عنه من أهل العلم على هذا ، وفيه وجه ان الكافر بزوج أم ولده المسلمة وسوف نذكره ان شاءالله تعالى، قال أحمد بلغنا ان عليا أجاز نكاح أخ ورد نكاح الاب وكان نصرانيا

(الشرط الرابع) الذكورية وهو شرط للولاية في قول الجيع لانه يعتبر فيها الكمال والمرأة نافصة قاصرة تثبت الولاية على غيرها أولى، وعن أحمداً نها تلى نكاح أمتها ومعتقتها وقد ذكرناه .

(المنتى والثرح السكير) (\$ 0) (الحِزَّ السابع)

ولنا أن العتق صلح صداقا في حق النبي وَ الله في حق أمته كالدرام ولانه يصلح عوضا في البيع فانه لو قال أعتق عبدل على ألف جاز فلا ن يكون عوضا في النكاح أولى فان النكاح لا يقصد فيه العوض وعلى هذا لو تزوجها على أن يعتق أباها صح نص علبه أحمد في رواية عبد الله . اذا ثبت هذا فان العتق بصير صداقا كا لو دفع اليها مالا ثم تزوجها عليه فان بذلت له نفسها ليتزوجها فامتنع لم يجبر وكانت له القيمة لانها أذا لم تجبر على تزوجه نفسها لم يجبر هوعلى قبولها، وحكم المدبرة والمعتفة بصفة وأم الولد حكم الامة التن في جميع ماذكرناه

فصل) فان أعتقت امرأة عبدها بشرط أن يتزوجها عتق ولا شيء عليه لان النكاح بحصل به الملك لذوج وليس بمعلوك به فاذا اشترطت عليه أثبات الملك له لم يلزمه ذلك كا لو اشترطت عليه أن ملك داراً ، ولو أراد ألعبد تزرجها لم تجبر لازالشرط لها نلا يوجب عليها كا لو شرط السيد على أمته أن تزوجه نفسها لم يلزمه ذلك

(فصل) ولا بأس أن متق الرجل الامة ثم يتزوجها سوا. أعنقها لوجه الله تعالى أو أعنقها ليزوجها ، وكره أنس تزويج من أعنقها لله تع لى قال الاثرم قلت لابي عبد الله روى شعبة عن تتادة عن أنس أنه كره أن يعتق الامة ثم يزوجها فقال نعم قال اذا أعنقها لله كره أن يوجع في شيء منها ولنا ماروى ابو موسى قال : قال رسول الله وَ الله الله عنده جارية فعلمها وأحسن البها

(الشرط الحامس) البلوغ وهو شرط في ظاهر المذهب قال أحمد لايزوج الغلام حتى يحتلم ليس له أمر هذا قول الثوري والشافعيواستحاق وابن المنذر وأبى ثور

وروي عن أحمد أنه اذا بلغ عشرا زوج وتزوج وطلق وأجنزت وكالته في الطلاق ويحتمله كلام الحرقي لتخصيصه المسلوب الولاية بكونه طفلا، ووجه ذلك أنه يصح بيعه وطلاقه ووصيته فثبتت له الولاية كالمبالغ ، والاول اختيار أبي بكر وهو الصحيح لان الولاية يمتبر لها كال الحال لانها تغيد التصرف في حق غيره وأعتبرت نظرا له والصبي مولى عليه لقصدوره فلا نثبت له الولاية كالمرأة والاصول المتيس عليها عنوعة .

(السادس) العدالة وفي كونها شرطا روايتان (احداها) هي شرط قال احمد اذا كان القاضي مثل ابن الحلي وابن الجعد استقبل النكاح، فظاهر هذا أنه أفسد النكاح لانتفاء عدالة المتولي له وهذا قول الشافعي لما روي عن ابن عباس أنه قال لا نكاح الا بشاهدي عدل وولي مرشد. قال احمد أصح شي، في هذا قول ابن عباسيوني وقد روى ابن عباس قال قال رسول الله وتعليق ولا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وايما امرأة انكحما ولي مسخوط عليه فنكاحها باطل و وروى البرقاني باسناده عن جابر قال قال رسول الله وتعليق و لانكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل و ولانها ولاية نظر فلا يد تبد مها الفاء ق كولاية المال

ثم أعنقها وتزرجها فذلك له أجران » متفقعايه ، ولانه اذا تزرجها فقد أحسن البها باعفافها وصيانتها فلم يعتزلة من فلم يكره كا لو زوجها غيره وايس في هذا رجوع فيما جعل لله فانه أنما يتزرجها بصداقها فهو يمتزلة من اشترى منها شيئا .

(فصل) واذا أراد أن يتم وجها بعد عتنها لم يحتج إلى أن استبرا. سوا كان بطؤها أولم يكن لان الاستبراء الصيانة الما، ولا بصان ذلك عنه فان اشترى أمة فأعنقها قبل أن يستبرئها لم يحل له أث يتنزوجها ولا يزوجها حتى يستبرئها لانه كان واجبا فلا يسقط باعتاقه لها ، قال أحمد في الرجل تكون له الامة لا يطؤها فيعتقها : لا يمزوجها من يومها حتى يستبرئها قان كان بطؤها فأعتقها تزوجها من يومها حتى يستبرئها قان كان بطؤها فأعتقها تزوجها من يومها حتى يستبرئها قان كان بطؤها فأعتقها تزوجها من يومه ومتى شاء لانها في مائه ، قال القاضى معى قوله ان كان يطؤها أن يحل له وطؤها رهي التي قداست برأها

وقوله إن كان لا يُطاؤها أي لا يحل له وطؤها وهي التي لم بمض عايبًا زمان الاستبراء فلا محل له تزوجها حتى يستبر أبها ، واذا مضى لها بعض الاستبرا. قبل عنة با أعته بعده ولا يلزمها استئناف الاستبراء لان الاستبراء وجب بالشراء لا بالعنق فيحسب ابتداؤه من حين وجد سببه

(فصل) وان قال اعتق عبدك على أن أزوجك ابنتي فأعنقه لم يلزمه أن يزوجه ابنته لانه الف في النكاح وعليه قيمة العبد، وقال الشانعي في أحد قوايه لا يلزمه شيء لانه لافائدة له في العتق

وانا أنه أزال ملمكه عن عبده بعوض شرطه فلزمه وضه كما أو قال اعتق عبدك عنى وعلي تمنه وكالوقال طاق زوجتك وعلي الف فطلقها أو قال النيمتاعك في البحر وعلي تمنه وبهذه الاصول يبطل قولهم انه لا قائدة له في العتق

(والرواية الاخرى) ليست شرطا ، نقل مثى ابن جامع أنه سأل أحمداذا تزدح بولي وشهود غير عدول فلم بر أنه يفسد من النكاح شيء ، وهذا ظاهر كلام الحرقي لانه ذكر الطفل والعبدو الكافر ولم يذكر الفاسق وه و قول مالك وأبي حنيفة ، وأحد قولي الشافي لانه بلي نكاح نفسه فثبت الولاية على غيره كالمعدل ولائه يثبت الولاية القرابة وشرفها النظر وهذا قريب ناظر فبلي كالعدل

(فصل) ولا يشترط أن يكون بصيراً لان شميبا زوج ابنته وهو أعمى ولان المقصود في النكاح بهر ف بالدياع والاستفاضة فلا يفتقر الى النظر ولا يشترط النطق بل مجرز أن يلي الأخرس اذا فهدت اشارته لانها تنوم مقام نطقه في سائر المقود والاحكام فكذك النكاح

(مسئلة) (فان كان الأقرب طفلا أو كافراً أو عبداً زُوج الأبعد) لان الولاية لانتبت الطفل ولا عبد، لا كافر على مسلمة فع ند ذاك يكون وحودهم كعدمهم فتقبت الولاية ان أبعد منهم إذا كلت فيه الشهر وط كا لو ما توا .

(مسئلة) (وإن عضل الافرب زوج الأبد وعنه يزوج الحاكم) العضل منع المرأة من النزويج بكفتها اذا طلبت ذلك ورغب كل واحد منها في صاحبه، (مسئلة) قال (واذاقال الخاطب للولي أزوجت فقال نعم وقال لازوج أقبلت تال نعم فقد انعقد النكاح اذا حضره شاهدان)

وقال الشانعي لا ينعقد حتى يقول معه زوجتك ابنتي ويقول الزوج قبات هذا النزوبج لان هذين ركنا العقد ولا ينعقد بدونهما

ولنا أن نعم جواب لقوله أزوجت وقبات والسؤال يكون مضراً في الجواب معاداً فيه فيكون ممتى نعم من الولي زوجته ابنتي ومعنى نعم من المنزوج قبات هذا التزويج ولا احتال فيه فيجب أن ينعقد به والدلك لما قال الله تعالى (هل وجدتم مارعد ربكر حقاً اتقالوا نعم) كان اقراراً منهم بوجد ان ذلك انهم وجدوا ماوعدهم ربهم عمقارلو قبل لرجل لي عليك الف درهم قال نعم كان اقرار صحيحاً لا يفتقر الى نية ولا يرجم في ذلك الى تفسيره وبمثنه تقطع البد في السرقة فوجب أن ينعقد به النزويج كما لو لفظ بذلك يرجم في ذلك الى تولى أولو قال زوجتك ابنتى فقال قبات انعقد النكاح ، وقال الشافعي في أحد قوليه

(فصل) ولو قال روجتك ابنتي فقال قبلت انفقـــد النكاح ، وقال الشافعي في احد قوليه لاينعقد حتى يقول قبلت هذا النكاح أو هذا التزويج لانه كناية في النكاح يفتقر الىالنية ، والاضمار فلم ينعقد به كافظ الهبة والبيع

ولنا أنالقبول صريح في الجواب فانعقدبه كا ينعقدبه البيم وسائرالعقودوقولهم يفتقر إلى النية يمنوع فأنه جواب فلا ينصرف الا إلى المذكور

(فصل) وبنعقد النكاح بلفظ الانكاح والنزويج ، والجواب عنهما إجماعا وهما اللذان ورد بهما نص السكناب في قوقه سبحانه (زوجنا كها) وقوله سبحانه (ولا تنكحوا مانكح آباؤكم من النساء) وسواء انفقا من الجانبين أو اختلفا شل أن يقول زوجتك بنتي هذه فيقهل قلمت هذا النكاح أوهذا ففي وجد ذلك انتقلت الولاية الى الابعد نص عليه احمد وعنه رواية أخرى تنتقل إلى السلطان وهو اختيار أبي بكر ، وذكر ذلك عن عبان بن عفان وشربح وبه قال الشافي لقول النبي عليه المناه و قان الشنجروا فالسلطان ولي من لاولي له ، ولان ذلك حق عليه امتنع من أدائه فقام الحاكم مقامه كما لو كان عليه دين فامتنع من قامتنا من قضائه

وانا أنه تعدد التزويج من جهة الافرب فملمك لا بهد كما لوجن ولانه يفسق بالعضل فتنتقل الولاية عنه كما لو شرب الخر، قان عضل الاولياء كلهم زوج الحاكم، والحديث حجة انالقوله والساطان ولي من لاولي له » وهذه لها ولي ويمكن حمله على ما اذا عضل المكل قان توله و فان اشتجروا » ضمير جم يتنادل المكل والولاية تخذلف الدين من وجوه ثلاثة (أحدها) الهاحق الولي والدين عليه . (الثاني) أن الدين لا ينتقل عنه والولاية تنتقل عنه المارض من جنون الولي وفسقه (الثالث) أن الدين لا تعتبر لها ذلك وقد زالت المدالة بما ذكرنا، قان قيل لو زالت ولايته لما صح منه التزويج اذا أجاب اليه قلنا فسقه بامتناعه فاذا أجاب نقد نزع عن المعصية وراجم الحق

التزوج، ولا ينعقد بذير لفظ الانكاح والنزويج وبهذا قال سعيد بن المسيب وعطاه والزهري وربيعة والشافي ، وقال الثوري والحسن بن صالح وابوحنيفة وأصحابه وابوثورو ابوعبيد وداود ينعقد بلفظ الهبة والصدقة والبيع والتمليك ، وفي لفظ الاجارة عن أبي حنيفة روايتان ، وقال مالك ينعقد بذلك اذا ذكر المهر ، واحتجوا بان النبي ويسائي زوج رجلا امرأة فقال و قدملسكتكها بما معك من القرآن ، رواه البخاري ولانه لفظ ينعتد به نزويج النبي ويسائي قانعقد به نكاح أمته كافظ الانكاح والتزويج ولانه أمكن تصحيحه بجازه فوج ب تصحيحه كايقاع العلاق بالسكنايات

ولنا قوله تعالى (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها النبي ان أراد النبي أن يستنكحها خالصة الله من دون المؤمنين) فذكر ذلك خالصا لرسول الله وسيالية ولانه لفظ ينه قد به غير النكاح فلم ينه تدبه النكاح كافظ الاجارة والاباحة والاحلال ولانه ايس بصربح في النكاح فلا ينعقد به كالذي ذكر فا وهذا لان الشهادة شرط في النكاح والكناية أعا تعلم بالنية ولا عكن الشهادة على النية لعدم اطلاعهم عليها فيجب أن لا ينعقد وبهذا فارق بقية العقود والعلاق ، وأما الخير فقدر وي زوجتكا وأنكحتكها وزوجناكها من طرق صحيحة ، والقصة واحدة والظاهر أن الراوي روى بالمعنى ظنا منه أن معناها واحد فلا تكون حجة وان كان النبي وسيالية جم بين الالفاظ فلاحجة لم فيه لان النكاح العقد بأحدها والباقي فضلة (فصل) ومن قدر على له ظ النكاح بالمربة لم بصح بقيرها وهذا أحد قولي الشاني وعند أبي حنيفة يتعقد لانه الى بافظه الخاص فانه قد به كا ينعقد بافظ العربة

فزال فسقه فكذلك صح تزويجه ، وقد روي عن معقل بن يسار قال : زوجت أختا لي من رجل فطلقها حتى اذا انقضت عدمها جا. مخطمها فنات له زوجتك وأفرشتك وأكرمتك فطلفتها ثم جثت تخطمها لا والله لانمرد اليك أبداً وكان رجلا لابأس به فكانت المرأة تريد أن ترجع اليه فأنزل الله هذه الآية (الاتعضادهن) فقلت الآن أفعل بارسول الله قال « فزوجها إباه » رواه البخاري

(فصل) وسواء طلبت التزويج بهر مثلها او دونه ، وبه قال الشافعي وابو يوسف ومحمد وقال ابوحنيفة له منعها من التزويج بدون مهر مثلها لان عليهم في ذاك عاراً وفيه ضروعلى نسائها لنقص مهر مثلهن ولنا أن المهر خالص حقها وعوض مختص بها فلم يكن لهم الاعتراض عليها فيه كثبن عبدها وأجرد ارها ، ولانها لو أسقطته بعد وجوبه سقط كله فيعضه أولى ولان النبي وليالي قال لرجل أداد ان بزوجه والنمس ولوخا نما من حديد ، وقال لا رأة زوجت بنعلين وأرضيت من نفسك بنعلين ؟ ، قالت فعم : فأجازه النبي وليالي وقولهم فيه عار عليهم فيس كذلك فان عمر قال لو كان مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله كان أولاكم به رسول الله وليالي يعنى غلو الصداق قان رغبت في رجل به ينه وهو كف فأراد تزويجها لغيره من اكفائها وامتنع من تزويجها من الذي أرادته كان عاضلا لها قان طلبت التزويج بغير كف، فله منعها منه ولا يكون عاضلا بذلك لأنها لو زوجت بغير كفئها كان له فسخ النكاح فلأن عنع منه ابتداء أولى

ولنا أنه عدل عن لفظ الانكاح والتزويج مع القدرة فلم بصخ كلفظ الاحلال ، فأما من لا يحسن العربية فيصح منه عقد النكاح بلسانه لانه عاجز هما سواه فسقط عنه كالاخرس و يحتاج أن إتي يمهناها الحاص بحيث بشتمل على معنى الافظ العربي ، وليس على من لا يحسن العربية تعلم ألفاظ النكاح بها ، وقال أبو الحسال عليه أن يتعلم لان ما كانت العربية شرطا فيه لزمه أن يتعلمها مع القدرة كالتحكيير ووجه الاول أن النكاح غير واجب فلم بحب تعلم أركانه بالعربية بهاوالا خرياتي بلسانه، فان كان احداثما لا يحسن العربية دون الآخر ألى الذي يحسن العربية بهاوالا خرياتي بلسانه، فان كان احدهما لا يحسن السان الآخر احتاج أن بعلم أن الخفظة الني بعاصاحبه افظة الانكاح أن يخبره بذلك ثفة يعرف السانين جيما فصح باشار ته كيمه وطلاقه و اهانه ، وأن لم تفهم اشارته لم يصح منه كا لم يصح غره من التصرفات القولية ، ولان النكاح عقد ببن شخصين ولا بد من فهم كل واحد ، نهما ما يصدر من المعرفات القولية ، ولان النكاح عقد ببن شخصين ولا بد من فهم كل واحد ، نهما ما يصدره ن صاحبه ، ولوفهم قال أحد لا نوجه العاقد معه لم يصح حتى يفهم الشهود أيضا لان الشهادة شرط ولا يصح على ما لا يفهم ، قال أحد لا نوجه وليه يفني إذا كان بالها لان الخرس لا يوجب الحجر فهو كالصم

(فصل) إذا تقدم القبول على الابجاب لم بصح رواية واحدة سواء كان بانظ الماضي مثل أن يقول نزوجت ابنتك فيقول زوجتك أو بلفظ الطلب كقوله زوجتي ابنتك فيقول زوجتكما . وقال أبوحنيفة ومالك والشانعي يصح فيهما جميعا لأن قد وجد الابجاب والقول فيصح كالو تقدم الابجاب فتى وجد قبله لم يكن قبولا لعدم معناء الم يصح كالو تقدم ولنا أن القبول أنما يكون للابجاب فتى وجد قبله لم يكن قبولا لعدم معناء الم يصح كالو تقدم

(مسئلة) (.وان غاب غيبة منقطمة زوج الأبعدوهي مالاتقطع الا بكانفة ومشقة في ظاهر كلام احد وقال الحرقي مالايضل اليه السكتاب أو يصل فلا يجب عنه ، وقال القاضي مالا تقطعه التمافلة في السنة الا مرة ، وقد قال احمد اذا كان الاب بعيدالسفر زوج الأبعد . قال أبو الحطاب فيحتمل أنه أراد بالسفر البعيد ما تقصر فيه الصلاة)

الكلام في هذه المسئلة من أمرين (أحدهما) أن الافرب إذا غاب غيبة منقطعة زوج الابعد دون الحا كموجذا قال ابرحنينة وقال الشافعي يزوجها الحاكم لائه تعذرالوصول الى النكاح من الافرب مع بقاء ولايته فية وم الحاكم تقامه كما لوعضلها ولان الا بعد محجوب بولاية الاقرب فلا بجوز له التزويج كما لوكان حاضراً ، ودليل بقاء ولايته أنه لوزوج من حيث هو أو وكل صح

و لناقوله عليه الصلاة والسلام والسلطان ولي من لا ولي ها وهذه له أولي فلا يكون السلطان وايا لها ولان الاقرب تعذر حصول التزويج منه فنتم تسالولا ية لمن يليه من العصبات كالوجن او مات ولا نها حالة يجوز فيها النزويج لغبر الاقرب فكان ذلك الأبعد كالاصل واذا عضلها فعي كمسئلتنا

(الفصل الثاني) في الغيبة للنقطعة التي يجوز للابعد التزويج في مثلها فني قول الحر قي هي مالا

بافظ الاستفهام ، ولانه لو تأخر عن الايجاب بلفظ الطلب لم يصح فاذا تقدم كان أولى كسيغة الاستفهام ولا له لو أنى بالصيغة المشروءة متقدمة فقال قبلت هذا النكاح فقال الولي زوجنك ابنتي لم يصح فلأن لا يصح إذا أنى بنيرها أولى، وأما البيم فلا يشتَّرط فيه صيغة الايجاب والقبولُ بلُّ يصبح بالمعاطاة . ولانه لا يتمين فيه لفظ بل يصبح بأي لفظ كان بما بؤدي المعنى ولا يازم الحلم لانه يصح تعليقه على الشروط

(فصل) وإذا عقد النكاح هازلا أو تلجئة صحلان النبي ﷺ قال ، ثلات مزلمن جد وجدهن جد: الطلاق والنكاح والرجعة ﴾ رواه الترمذي . وعن الحسن قال قال رسول الله وَيُعَلِّمُونَ ﴿ مَن نَكُح لاعبا أو طلق لاعبا أو أعتق لاعبا جاز ، قال عر أربم جائزات إذا تكلم بهر الطلاق والتكاح والعتاق والنذر . وقال علي أر بعلا لعب نبهن :الطلاق والعتاق والنكاح والنذر

(فصل) إذا تراخي القبول عن الايجاب صح ماداما في المجلس ولم يتشاغلا عنه بغيره لان حكم الجلس حكم حالة العقد بدليل القبض فيها يشترط القبض فيه وثبوت الخيار في عقود المعارضات قان تفرقا قبل القبول بطل الايجاب فانه لا بوجد منام قان لاعراض قد وجد من جهته بالنفرق فلا يكون قبولًا وكذلك أن تشاغلاءنه عا يقطمه لأنه معرض عن العقد أيضا بالاشتغال عن قبوله . وقد نقل أبو طالب عن أحمد في رجل مشي اليه قوم فقالوا. له زوَّج فلانا قال قد زوجته على الف فرجموا الى الزوج فأخبروه فغال قد قبات هل بكون هذا نكاحا ? قال نعم ، قال القاضي هذا محمول على أنه وكل من قبل العقد في الحباس. وقال أبو بكر مسئلة أبي طالب ترجه علىقولين واختار انهلابد من القبول في المجلس وهو المجيح ان شاء الله تعالى

يصل اليه السكتاب أو يصل فلا يجيب عنه لان مثل هذا يتعذر مراجعته بالسكاية فتكون منقطمة أي تنقطع عن امكان ورجبها ، وقال القاضي يجب أن يكون حد المسافة أن لاردد النوافل فيه في السنة الا مرة لان السكف، ينظر سنة ولا ينتظر أكثر منها فيلحق الضرر بترك تزويجها ، وقد قال احد في موضع إذا كان الاب بعيد السفر زوج الاخ . يختمل أنه أراد ما تقصر فيه الصلاة لان ذلك هو السفر البميد الذي علقت عليه الاحكام. وذكر أبر بكزوجرها (أحدها) ١٠لا يقطم الا بكلفة ومشقة لان احد قال اذا لم يكن ولي حاضر من عصبتها كتب اليهم حتى يأذنوا إلا أن تكوزغية منقطعةلاند إلثالا بكافة ومشقة فالسلطان ولي من لاولياء قال شيخنا رهذاالقول انشاء الله أقربها إلى الصواب قان النحديدات بابها التوقيف ولا توقيف في هذه المسئلة فترد إلى مايتعارفه الناس بينهم مما لم تجر العادة بالانتظار فيه ويلحق المرأة الضرر عنمها من التزويج في مثهفانه يتنذر في ذلك الوصول الى المسلحة من نظر الاقرب فيكون كالمعدوم، والتحديد بالعام كثير فان الضرر يلحق بالانتظار في مثل ذلك ويذهب الخاطب، ومن لايصل منه كتاب أبعد ومن هو على مسافة لانلحق المشقة بمكانبته فكانالتو-طأول ،واختلف (فصل) قان أوجب النكاح ثم زال عقله بجنون أو اغاء بعلل حكم الايجاب ولم ينعقد بالقبول بعده مالم يضامه القبول لم يكن عقداً فبطل بزوال العقل كالعقود الجائزة تبطل بالموت والجنون وهذا مقصب الشافي وان زال عقله بنوم لم يبطل حكم الايجاب لأنه لا يبطل العقود الجائزة فكذلك مذا (فصل) ولايثبت في النكاح خيار وسواء في ذلك خيار المجلس وخيار الشرط ولانه لم أحداً خالف في هذا وذلك لان الحاجة غير داعية اليه قانه لايقع في الفالب إلا بعد ترو وفكر ومسئلة كل واحد من الزوجين عن صاحبه والمعرفة بحاله بخلاف البيام الواقع في الاسواق من غير فكر ولا روبة ولان النكاح ليس بمعارضة محضة ولمذا لا يعتبر فيه العلم المعتود عليه برؤية ولا صفة ويصح من غير تسمية العوض ومع فساده ولان ثبوت الخيار فبه يفضي إلى فدخه بعد ابتذال المرأة قان في فسخه بعدالعقد ضررا بالمرأة وقذلك أوجب الطلاقة قبل الاخول نصف الصداق

(فصل) ويستحب أن يخطب العاقد أو غيره قبل التواجب ثم يكون العقد بعده لقول النبي والمنه والمردي بال لايدا فيه بالحد أنه فهو أقطم وقال وكل خطبة ليس فبها شهادة فهي كاليد الجذما، عرواهما ابن المنذر ويجرى، من ذلك أن محمدالله ويتشهدو يصلي على دول الله ويتنظيق والمستحب أن مخطبة عبدالله بن مسعودالتي قال علمنارسول الله ويتنظيق التشهد في المعاجة أن الحد الله تحمده و نستعينه و نستغفره و نهوذ بالله من شرور أنفسنا من بهده الله قلا مضل له ومن يضلل فلاهادي له وأشهدان لا إنه إلا الله وأن محدا عبده ورسو له ويقرأ ثلاث آيات (اتفوا الله حتى تقاته ولا تمون إلا وأنم مسلمون * انتوا الله الذي تسادلون به والارحام ان الله

أصحاب أبي حنيفة في الفيبة المنقطعة نقال بعضهم كقول القاضي و بعضهم قال من الري الى بغداد وقال بعضهم من الرقة الى البصرة ، وهذان القولان يشبهان قول أبي بكر ، واختلف أصحاب الشافعي في الغيبة التي يزوج فيها الحاكم نقال بعضهم مسافة القصر ، وقال بعضهم يزوجها الحاكم ، وان كان الولي قريباً وهو منصوص الشافعي ، وظاهر كلام احد أنه اذا كانت الغيبة غير منقطعة انه ينتظر ويواسل حتى يقدم أو يوكل

(فصل) فان كان القريب أسيراً أو محبوساً في مسافة قريبة لا يمكن مراجبته فهو كالبعيد فان البعد لم يعتبر لعينه بل لتعذر الوصول الى النزويج بنظره وهذا موجود ههنا وكذلك ان كان غائباً لا يعلم أقريب هو أم بعيد او علم أنه قريب ولم يعلم مكانه فهو كالبعيد

﴿سَنَّلَةَ﴾ (ولا بلي كافر نكاح مسلمة بحال الا إذا أسلمت أم ولده في وجه)

أما السكافر فليس له ولاية على مسلمة بحال وهو قول مالك والشافعي وأبي عبيد وأصحاب الرأي قال ابن المنذر أجمع على هذا كل من تحفظ عنه من أهل العلم، وذكر شيخنا ههنا أن فيه وجها أن المكافر يلي نكاح أم ولده إذا أسلمت وذكره أبو الخطاب لأنها مملوكته فيلي نكاحها كالمسلم، ولانه عقد

كان عليم رقبيا _ انقوا الله وقولوا قولا سديداً يصلح اسكم أعماله كم) الآية رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن قال الحلال ثنا أبو سليان المام طرسوس قال كان الالمام أحد بن حنبل إذا حضر عقد نكاح فلم يخطب فيه مخطبة عبدالله بن مسعود قام وتركيم وهذا كان من أبي عبدالله من المبالغة في استحبابها لا على لا يجاب فان حرب بن اسهاء يل قال قات لاحد فيجب أن تكون خطبة النكاح مثل قول ابن مسعود فوسع في ذلك وقد روي عن عر أنه كان إذا دعي ليزرج قال لا تفصفوا علينا الناس الحدي وصل الله على محد إن فلانا يخطب إليكم فان أن كحتموه فالحديث وان ردد موه فسبحان الله والمستحب خطبة واحدة بخطبها الولي أو الزوج أو غيرهما وقال الشاني المسنون خطبة الدان خطبة واحدة من لزوج قبل قبوله والمنقول عن النبي صلى الله عليه وملم وعن الدان خطبة واحدة وهو أولى ما اتبع .

(فصل) والحطبة غير واجبة عند أحد من أهل العلم علمناه الا داود فانه أوجبها لما ذكرناه ولنا أن رجلا قال قلبي وليسلك يارسول الله وزوجنها فتال رسول الله وليسلك وزوجتها بما معك من القرآن، متنقطيه ولم يذكر خطبة وخطب الى عمر مولاة له فما زاد على أن قال أنكحناك على ما أمر الله على امساك بمعروف أو تسريح باحسان وقال جعفر بن محدد عن أبيه إن كان الحسين ليزوج بعض بنات الحسن وهو يتعرق العرق رواها أبن المنسذر وروى أبو داود باسناده عن رجل من بني سليم قال خطبت الى رسول الله وليسلك المامة بنت عبد المطلب فانكحني من غير أن يتشهد

عليها فيليه كاجارتها (والناني) لا يليه لقول الله تعالى (والذين كفروا بعضهم أوليا بعض) ولانهامسلمة فلا يلي نكاحها كابنته فعلى هذا يزوجها الحاكم وهذا الوجه أولى لما ذكرنا من الاجماع

ومسئلة ﴾ (ولا يلي مسلم نكاح كافرة الاسيد الامة وولي سيدها أو السلطان لقول الله تعالى (والذين كفروا بعضهم أوليا، بعض) ولان مختلفي الدين لا يرث أحدها الآخر ولا يعقل عنه فلم يل عليه كما لوكان أحدها رقيقاً فأما سيد الامة الكافرة فله ترويجها الكافر لكومها لا تحل للمسلمين وكذلك سيد الامة الكافرة يلي ترويجها لكافر لأمها ولاية بالملك فلم يمنعها كون سيد الامة الكافرة مسلما كسائر الولايات ولان هذه تحتاج الى الترويج ولا ولي لها غير سيدها. فأما السلطان فله الولاية على من لا ولي لها من أهل الذمة لان ولايته عامة على أهل دار الاسلام وهذه من أهل الدار فثبت له الولاية عليها كالمسلمة

وتثبت الولاية للكافر على أهل دينــه على حسب ما ذكرنا في السلمين وتعتــبر فيهم الشروط المعتــبرة في المسلمين

﴿ مسئلة ﴾ (ويلي الذي نكاح موليته الذمية من الذي لقوله تعالى (والذين كفروا بعضهم (الحني والشرح الكبير) (الحزء السابع)

ولانه عقد معاوضة فلم تجب فيه الخطبة كالبيم وما استداوا به يدل على عدم الكال بدون الخطبة لا على الوجوب .

(فصل) ويستحب اعلان النكاح والضرب فيه باقدف قال أحمد يستحب أن يظهر النكاح ويضرب فيه باقدف حتى يشتهر ويعرف وقيل له ما الدف ? قال هذا الدف قال لا بأس بالفرل في العرس بمثل قول النبي ويتلاق للانصار وأتينا كم أتينا كم فيونا نحيكم لولا الذهب الاحرما ملت بواديكم ولولا المنطة السودا. ماسرت عداريكم لاعلى ما يصنع الناس اليوم ومن غير هذا الوجه و ولولا الحنطة الحرا، ما سمنت عداريكم :

وقال أحد أيضا يستحب ضرب الدف والضرب في الاملاك فقيل له ماالصوت ؟ قال يتكلم ويتحدث ويظهر والاصل في هذا ماروى محدين حاطب قال قال ردول الله والله والله والما الله والمالين الحلال والحرام الصوت والدف في النكاح ، روا النسائي . وقال عليه السلام « أعلنوا النكاح -- وفي لفظ -- أظهر وا النكاح » وكان يحب أن يضرب عليها بالدف ، وفي انظ « واضربوا عليه بالغربال »

وعن عائدة أنها زوجت يتبعة رجلا من الانصار وكانت عائشة فيمن أهداها إلى زوجها قالت فلمارجمناقال اندار مول الله ويطلق و ماقلم بإعائشة المسلمان وعود نابالبركة مم انصر فنافقال ان الانصار قوم فيهم غزل الاقلم بإعائشة آنيناكم أنيناكم فيانا وحياكم و وعدا كله ابوعبدا في سنه و مقال أحدر حدافي لا بأس بالدف في المرس والحتان وأكره الطبل وهو المنكر وهو الكوبة التي شهى النبي ويتبيلني والمسلم في في المرس والحتان وأكره الطبل وهو المنكر وهو الكوبة التي شهى النبي ويتبيلني والمسلم و المنابع والمسلم و المنابع والمسلم و المنابع والمنابع و المنابع والمنابع وال

أولياء بيض (وهل يليه من مسلم ? على وجهين)

(أحدهما) بليه ذكره أبو الخطاب وهو قول أبي حنيفة لانه وليها نصح تزويجه لهاكما لو زوجها كافراً ولامها امرأة لها ولي مناسب فلم يجز أن بليها غيره كما لو تزوجها ذمي (والثاني) لا يزوجها الا الحاكم قاله القاضي لان أحمد قال: لا يعقد يهودي ولا تصرابي عقد نكاح لمسلم ولا مسلمة ووجهه أنه عقد يفتقر الى شهادة مسلمين فلم يصح بولاية كافر كنكاح المسلمين والاول أصح والشاهدان يرادان لانبات النكاح عند الحاكم بخلاف الولاية

﴿ مسئلة ﴾ (وإذا زوج الابعد من غير عذر للاقرب أو زوج الاجنبي لم يصح وعنه يصح ويقف على إجازة الولمي)

الكلام في هذه المسئلة في فصلين (أحدهما) أنه اذا زوج الاسدم عضور الاقرب واجابته الى تزويجها من غير اذنه لم يصحوبهذا قال الشافعي وقال مالك يصح لان هذا ولي فصح أن يزوجها باذنها كالاقرب وثنا أن هذا مستحق بالتصيب فإيثبت للا بعده م وجود الاقرب كالميراث وبهذا قارق القرب البعيد

أبي حنينة والشافي وابن للنفذ ويمن كره نكاح السر حر رضي الله عند وعرو ورعبدالله بن عبيد الله أبن عتبة والشعبي ونافع مولى ابن حر . وقال أبو بكر عبد العزيز الذكاح باطل لان أحدقال اذا تزوج بولي وشاهدين: لاحتى بعلنه وحذاً مذهب مائك والحجة لمدا ما تقدم في الفصل الذي قبل حذا

ولنا قوله « لا مكاح إلا بيلي » مفهومه انعقاده بذلك و إن لم بوجد الاظهار ، ولانه عقدمعا دضة فلم يشترط اظهاره كالبيم وأخبار الاعلان يراد بها الاستجباب بدايل أمره فيها بالضرب بالدف والصوت وليس ذلك بواجب فكذلك ما عماف عليه ، وقول احد : لاء نعي كراعة قانه قد صرح فيا حكينا عنه قبل هذا باستحباب ذلك ولان اعلان النكاح والضرب فيه بالدف اعا يكون في الفالب بعد عقده ولو كان شرطا لاعتبر حالة العقد كما تر الشروط

(فصل) وبستحب عقد النكاح يوم الجمعة لان جماعة من السلف استحبوا ذلك منهم سمرة بن حبيب وراشد بن سميد وحبيب بن عتبة ولانه يوم شريف ويوم عبد فيه خلق الله آدم عليه السلام والمساية أولى بأن أبا حفص روى باسناده عن أبي هويرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله عليه المساية أولى بأن أبا حفص روى باسناده عن أبي هويرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله عليه المساية أولى بأن أبا حفص روى ولانه أقرب إلى مقصوده وأقل لانتظاره

(فصل) ويستحب أن يقال للمتزوج بادك الله 30 وبادك عليك وجمع بينكما في خير وعافية وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحن أثر صفرة فقال د ما هذا 12 فقال إني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب قال د بارك الله عك أولم ولو بشاة ، متفق عليه قال بعض أهل العلم وزن النواة خسة درام وذهك ثلاثة شافيل ونصف من الذهب وقال المبرد الصواب عند

(الفصل الثاني) أن هذا المقد يقع فاسداً لا يقف على الاجازة ولا يصير بالاجازة صحيحاًوكذلك الحسكم إذا زوج الاجنبي أو زوجت المرأة المتبر اذبها بغير اذبها أو تزوج العبد بغير إذن سيده فالتكاح في هذا كله باطل في أصع الروايتين ضي عليه أحد في مواضع وهو قول الشافعي وأبي عيد وأبي ثوروعن أحمد رواية أخرى أنه يقف على الاجازة فان أجازه جاز وان لم يجزه فسد قال أحمد في صغير زوجه عمه قان رضي به في وقت من الاوقات جاز وان لم يرض فسخ واذا زوجت البتيمة فلها الحيار إذا بلغت وقال إذا تزوج البيد بغير إذن سيده ثم علم السيد قان شاء أن يطلق عليه فالمطلاق بيد السيد قان أذن في المزويج فالعالاق بيد العبد وهذا قول أصحاب الرأي في كل مسئلة بعتبر فيها الاذن وروي ذلك في النرويج فالعالاق بيد العبد وهذا قول أصحاب الرأي في كل مسئلة بعتبر فيها الاذن وروي ذلك في النكاح بغير ولي عن على بن أبي طالب رضي الله عنه وعن القاسم بن محمد والحسن بن صالح واسحاق وأبي بوسف ومحمد لما روي أن جارية بكرا أتت الذي وسيالي فذكرت أن أباها زوجها وهي كارهة فيرها انبي وسف ومحمد لما روي أن جارية بكرا أتت الذي وسيالي فقالت قد أباها زوجها وهي كارهة فيرها انبي وسف ومحمد لم نفي خسيسته قال فجمل الامر اليها فقالت قد النبي وسيالي فقالت قد النبي والمكن أردت أن أعلم أن للنساه من الامر شيئاً ولانه عقد يقف على الفسخ أجزت ما صنع أبي ولمكن أردت أن أعلم أن للنساه من الامر شيئاً ولانه عقد يقف على الفسخ

أهل العلم بالعربيسة أن يقال على نواة فحسب قان النواة عندهم اسم خمسة دراهم كا أن الاوقية أربعون درهما والنش عشرون والله أعلم

(فصل) ويستحبأن يقول اذا زفت اليه ماروى مالح بن أحد في مسائله عن أبه حدثنا داود عن أبي نضرة عن أبي سعيد مولى أبي أسيد قال تزوج فحضره عبد الله بن مسعود وابو ذر وحديفة وغيرهم من أصحاب رسول الله علياتي فحضرت الصلاة فقدموه وهو مملوك فصلى بهم ثم قالوا له اذا دخلت على أهلك فصل ركمتين ثم خذ برأس أهلك فقل اللهم بارك لي في أهلي وبارك لا هلي في وارزقهم مني وارزقني منهم ثم شأنك وشأن أهلك. وروى ابو داود باسناده عن عرو بن شعيب عن أبه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « اذا تزوج أحدكم امرأة واشترى خادما فليقل اللهم إني أسالك خبرها وخيرما جباتها عليه وأعوذ بك من شرها وشر ماجبلتها عليه واذا اشترى به يرا فليأخذ بذروة سنامه وليقل مثل ذلك ؟

﴿ مسئلة ﴾ قال (وليس للحر أن يجمع ببن أكثر من أربع زوجات)

أجمع أهل العلم على هذا ولا نعلم أحدا خالفه الا شيئايجكى عن القاسم بن ابراهيم أنه أباح تسعا لقول الله تعالى [قائدكم وا ماطاب لديم من النساء مثنى وثلاث ورباع] والواو الجبع ولان النبي وتلكي مات عن تسع وهذا ليس بشىء لانه خرق للاجاع وترك السنة قان وسول الله وتحلي قال: لنبلان بن سلمة حين أسلم وتحته عشر نسرة ﴿ امسك أربها وقارق سائر من ﴾ وقال نوفل بن معاوية

فوقف على الاجازة كالوصة ووجه الاولى قول النبي وَيَتَطَلِّقُوْ هُ أَيَّا امرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل ـ وقال ــ إذا نكح العبد بغير إذن سيده فنكاحه باطل» رواه أبو داود وابن ماجه الا أبا داود قال هو موقوف على ابن عمر ولانه عقد لا تثبت فيه أحكامه من الطلاق والخلع واللمان والتوارث فلم يسقد كنكاح المتدة فأما حديث المرأة التي خيرها رسول الدّويتياتية فهو مرسل عن عكرمة رواه الناس كذلك ولم يذكروا ابن عباس قاله أبو داود ثم يحدل أن هذه المرأة هي التي قالت زوجني أني من ابن أخيه لمرفع به خسيسته فتخييرها لنزويجها من غير كفتها وهذا يثبت الحيار ولا يبطل النكاح والوصية بتراخى فيها القبول وتجوز بعد الموت فهي معدول بها عن سائر التصرفات ولا تفريع على هذه الرواية لوضوحها فأما على الرواية الاخرى فان الشهادة تعتبر في العقد لأبها شرط له فيمتبر وجودها معه كالقبول ولا تعتبر في الاجازة لأبها ليست بعقد ولانها اذا وجدت أسند الملك الى فيمتبر وجودها معه كالقبول ولا تعتبر في الاجازة لابها ليست بعقد ولانها اذا وجدت أسند الملك الى حالة العقد حتى لو كان في الصداق عا ملك من حين العقدلا من حين الاجازة وان مات أحدهماقبل الاجازة لم يرثه الآخر لانه عقد تلزمه إجازته فهو كالصحيح وان كان مما لا يحيزه لم يرثه الآخر لانه عقد تلزمه إجازته فهو كالصحيح وان كان مما لا يحيزه لم يرثه

(نصل)ومتى تزوجت المرأة بغير اذن وليها والامة بغير اذن سيدها فقد ذكره أصحابنا من

اسلمت وتمني خمس نسوة فقال النبي وَ الله والله واحدة منهن » رواها الشافي في مسنده واذا منه من استدامة زيادة عن أربع فالابتداء أولى قالاً ية أريدها النخيير بين اثنتين وثلاث وأربع كا قال (أولي أجنحة مثى وثلاث ورباع) ولم يرد أن لـكل ملك تسعة أجنحة ولو أراد ذلك لقال تسعة ولم يكن النظريل معنى ومن قال غير هذا فقد جهل المنة العربية ، وأما النبي والله فخصوص بذلك ألا ترى أنه جدم بين أربعة عشر

﴿ مسئلة ﴾ قال (وليس للمبدأن يجمع الا اننتين)

أجمع أهل العلم على أن العبد أن ينكع اثنتين واختلفوا في إباحة الاربع فمذهب احد أنه لا يباح له الإ اثنتان وهذا قول عروضي الله عنه وعلى وعبد الرحن بن عوف رضي الله عنه و قال عطاء والحسن والشعبي وقتادة والثوري والشافي وأصحاب الرأي ، وقال القامم بن محد وسالم بن عبد الله وطاوس ومجاهد والزهري وربيعة ومالك وأبر ثور وداود له نسكاح أربع لعموم الآية ولان هذه طريقه اللذة والشهوة فساوى العبد الحرفيه كالمأكول.

ولنا قول من سمينا من الصحابة ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان اجماعا ، وقد روى ليث بن بني سليم عن الحسكم بن قتيبة قال . أجمع أصحاب رسول الله ويتطالخ على أن العبد لا ينكح أكثر من اثنتين ويقوي هذا ماروى الامام أحمد باسناده عن محمد بن سير بن أن عمر رضي الله عنه سأل الناس : كم يمزوج العبد ? فقال عبد الرحن بن عوف باثنتين وطلاقه باثنتين فدل هذا على أن ذلك

الروايتين قال شيخنا والصحيح عندي أنه لا يدخل فيها لتصريح النبي صلى الله عليه وسلم فيسه بالبطلان ولان الاجازة ابما تكون لمقد صدر من أهله في محله فأما ما لا يصدر من الاهل كالذي عقده المجذين أو الطفل فلم يقف على الاجازة وهذا عقد لم يصدر من أهله فان المرأة ليست أهلا له بدليل أنه لو أذن لما فيه لم يصح مع الاذن القارن فأن لا يصح بالاجازة المتأخرة أولى ولا تفريع على هذا القول وأما على القول الآخر فتى تزوجت بغير اذن الولى فيرفع الى الحاكم لم يملك إجازته بغير اذنها وفيه وجه آخر أنه إذا كان الزوج كفؤا أمر الحاكم الولى باجازته فان لم يفعل أجازه الحاكم لانه لو امتنع صار عاضلا فانتقلت الولاية تنه الى الحاكم في ابتداء المقد ومتى حصلت الاصابة تبدل الاجازة ثم أجيز فالمهر واحد اما المسمى واما مهر المثل ان لم يكن مسمى فان الاجازة مسندة الى حالة المقد فيثبت الحل والملك من حين المقدكا ذكرنا في البيم ولذلك لم مجب الحد ومتى تزوجت الامة بغيراذن سيدها ثم خرجت من ملك قبل الاجازة الى من تحل لها نفسخ النكاح ولائه تد طرأت استباحة محيحة على موقوفة فأ بطائها لائها أقوى فأزالت الاضف كما لو طرأ ملك المين

كان؛ حضر من الصحابة رغيرهم فلم ينكر وهذا يخص عمرم ألاّية على أن فيها ما يدل على ارادة الاحرار وهو قوله (أوماملكت أيمانكم) ويفارق النكاح الما كول فانه مبني على التفضل ولهذا فارق النبي عَلَيْكُنَّةُ فَهُ أَمَّهُ وَلَانَ فِيهُ مَلْكًا والعبد بنقص في الملك عن الحر

﴿ مسئلة ﴾ قال (وله أن يتسرى باذن سيده)

هذا هو المنصوص عن احد في رواية الجاعة وهو قول ابن هر وابن عباس والشعبي والنخعي والزهري ومالك والاوزاعي واثوري وأبي ثور وكره ذلك ابنسيرين وحاد بن أبي سليان والثوري وأصحاب الرأي ، والشافي قولان مبنيان على أن العبد هل يملك بتمليك سيده أولى ? وقال القاضي أبو يعلى يجب أن يكون في مذهب احد في تسري العبد وجهان مبنيان على الروايتين في ثبوت الملك أبو يعلى يجب أن يكون في مذهب احد في تسري العبد وجهان مبنيان على الروايتين في ثبوت الملك في بتمليك سيده واحتج من منم ذلك بأن العبد لا يملك المال ولا يجوز الوط الا في الكاح أو ملك عين لقول الله تمالى (الا على أزواجم أو ما ملسكت اعامهم قامهم غير ملومين فن ابتغى وراء ذلك فأولنك هم العادرن)

ولنا قول ابن هر وابن عباس ولا نعرف لمها في الصحابة مخالفا وروى الاثرم باسناده عن ابن همر أنه كان لا يرى بأسا أن يتسري العبد وتحوه عن ابن عباس ولان العبد علاك في النسكاح فلك التسري كالحر وقولم إن العبد لا يملك المال ممنوع قان النبي وَلَيْكِيْنَةُ قال « من أشترى عبدا وله مال» فجمل المال له ولانه آدمي فحلك المال كالحر وذاك لانه بآدميته يتعهد لاهلية الملك إذ كان الله تعالى

على ملك التكاح وان خرجت الى من نحل له كالمرأة أو اثنتين فكذلك أيضاً لان العقد اذا وقف على ملك التكاح وان خرجت الى من نحل له كالمرأة أو اثنتين فكذلك أيضاً لان المشتري اثناني مع الحازة شخص لم بجز باجازة غيره كما لو باع أمة غيره ثم باتها المالك فأجازها المشتري اثناني مع الاجنبي وفيه وجه آخر أنه بجوز باجازة المالك الثاني لانه بملك ابتداء العقد فملك اجازته كالأول ولا فرق بين أن مخرج ببيع أو هبة أو ارث أو غيره فأما ان أعتقها السيد احتمل أن مجوز النكاح لانه الما وقف لحق المولى فاذا أعتق سقط حقه فصح واحتمل أن لا مجوز لان ابطال حق الولى ليس باجازة ولان حق المولى ان بطل من الملك لم يبطل من ولاية النزويج فانه يايها بالولاء

(فصل) واذا تزوجت التي يعتبر اذنها بنير اذنها وقلنا يقف على اجازتها فاجازتها بالنطق أو ما يدل على الرضا من النمكين من الوط، والمطالبة بالمهر أو النفقة ولا فرق في ذلك بين البكر والثيب لان أدلة الرضا تقوم مقام النطق به ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم لبريرة « ان وطئك زوجك فلا خيار لك » جعل تمكينها دليلا على اسقاط حقها والمطالبة بالمهر أو النفقة والتمكين من الوط، دليل على السقاط المعديح فوجود، من المرأة دليل رضاها به

﴿مسئلة﴾ (ووكيل كل واحد من هؤلاء يقوم مقامه وان كان حاضراً ووصيه في النكاح بمنزلته)

خلق الأموال للآدميين لوستعينوا بها على القيام برظائف التسكاليف وادا. العبادات قال الله تعالى (هوالذي خلق للإمافي الارض جميعا)والعبد داخل في العموم ومن أهل التكليف والعبادات فيكون أهلا للهك وقدلك ملك في النكاح واذا ثبت الملك المجنين مع كونه نطانة لاحياة فيها باعتبار مآله الى الآدمية فالعبد الذي هو آدمي مكلف أولى

إذا ثبت هذا فلا يجرز له التمري الا باذن سيده ولو ملكه سيده جارية لم يبح له وطؤهاحتى يأذن له فيه لان ملكه ناقص واسيده نزعه منه متى شاء من غير فسخ عقد فلم يكن لـ التصرففيه الا باذن سيده فان أذن له فقال تسربها أو أذنت لك في وطئها أو مادل عليه أببح له وما ولد له من التسري فحكه حكم لمسكه لان الجارية بملوكة له فكذلك والدهاء وان تسرى بغير أذن سيده قالوالده الله صيده

(فصل) وله النسري بماشا، اذا أذن له السيد في ذلك نص عليه أحدلان من جاز له النسري جاز من غير حصر كالحر فان أذن له وأطلق النسري تسرى براحدة وكذلك اذا أذن له في العزوج لم يجز أن يعزوج أكثر من واحدة وبهذا قال أصحاب الرأي وأبو ثور ، وإذا أذن له في العزوج فعقد على اثنتين في عقد جاز . ولنا أن الاذن المطلق يتناول أقل ما يقم عليه الاسم يقينا وما زاد مشكوك فيه فيبتي على الاصل كما لو أذن له في طلاق امرأته لم يكن له أن يطلق أكثر من واحدة ، ولان الزائد على الواعدة بحتمل أن يكن له أو لا التحريم كما لو شك هل أذن له أو لا ا

(فصل) والمكاتب كالفيد القن لا يتزوج ولا يتسرى إلا باذن سيده لان في ذلك إثلاقا للمال الذي في يدبه وقد قال عليه السلام و المكاتب عبد ما بتي عليه درهم » وأما المعتق بعضه قاذا ملك

يجوز النوكيل في النكاح سواء كان الولي حاضراً أو غائباً بجبراً أو غير بجبر لانه روي ان النبي صلى الله عليه النكاح سواء كان الولي حاضراً أو غائباً بجبراً أو غير بجبر لانه روي أن النبي صلى الله عليه وسلم وكل أبا رافع في تزويجه ميمونة ووكل عمرو بن أمية الضمري في تزويجهاًم حبية ولانه عقد معاوضة فجاز التوكيل ولاصحاب الشافي في توكيل غير الاب والجد وجهان (أحدها) لا يجوز لانه يلي بالاذن فلم يجز له النوكيل كالوكيل

ولنا أنه بلى شرعاً فكان له النوكبل كالاب ولايصح قولهم إنه بلى بالاذن قان ولايته ثابتة قبــله إذنها وإعا إذنه شرط لصحة تصرفه فأشبه ولاية الحاكم عليها ولا خلاف في ان قحاكم ان يستنيب في النزويج من غير إذن المرأةولان المرأة لاولاية لها على نفسها فكيف ثبتت الاناية من قبلها?

(فصل) ويجوز التوكيل مطلقا ومقيداً فالمقيد التوكيل في نر وبج رجل بسينه والمطلق التوكيل في نر وبج رجل بسينه والمطلق التوكيل في نرويج من يرضاه أو من شاء قال أحمد في رواية عبد الله في الرجل يولى على أخته وابنته تقول الذا وجدت من أرضاه فزوجه فنرويجه جائز ومنع بعض الشافسة التوكيل المطلق ولا يصح فانه روى ان رجلا من المرب ترك ابنته عند همر وقال اذا وجدت لها كفؤا فزوجه ولو بشراك فعلم فزوجها همر عان بن عنان فعي أم عمر بن عان واشتهر ذاك فلم يذكر ولانه اذن في السكاح فجاز مطلقا

بجزئه الحر جارية فحاكه نام وله الوط، بغير اذن سيده لفوله سبحانه (أو ما ملكت أيمانكم) رلان ملكه عليها نام له التصرف فيها بما شاء بغير اذن سيده فكذلك الوط، وما فيه من الرق لا يمنعه من استيفاه ما يماكه كاله ان يتصرف ويأكل ما ملكه بنصفه الحر . وقال القاذي حكمه حكم القن وهو منصوص الشاذي ، وقال بعض أصحابه كتولنا ، واحتج من منع ذلك بأنه لا يمكنه الوط، بنصفه الحر وحده وكذلك منصاه التزويج حتى يأذن له سيده

ولنا أنه لاحق أسيده فيها ولا يلحقه ضرر باستمتاعه منها فلم يعتبر أذنه فيها كاستخدامها وأما النزويج فانه يلزمه باحقوق تتعلق بجملته فاعتبر رضى السيد ليكون راضيا بتماق الحق بملكه بخلاف مستنتنا فان الحق له لاعليه فأما أن أذن له سيده فيه جاز الاعند من منم العبد التسري لانه كالقن في تولم (فصل) نقل مجد بن ماهان عن أحد لا بأس العبد أن يتسرى أذا أذن له سيده فأن رجع النا أذن له مرة وتسرى وكذلك نقل عنه أبراهيم بن هاني، وبعقوب بن السيد فليس له أن يرجع أذا أذن له مرة وتسرى وكذلك نقل عنه أبراهيم بن هاني، وبعقوب بن مختان ولم أرعنه خلاف هذا ، فظاهر هذا أنه أذا تسرى باذن السيد لم يملك السيد الرجوع لانه يملك به البضم فلم يملك سيده فسخه قياسا على النكاح

وقال القاضي يحتمل أنه أراد والنسري هينا التزويج وسياء تسريا مجازاً ويكون السيد الرجوع فياملك عبده .وظاهر كلام أحدخلاف مذا، وذلك لا نه ملكه بضعا أبيح له وطؤه فلم الكرجوعه فيه كالوزوجه

كأذن المرأة أو عقد فجاز انتوكيل فيه مطلقا كالمبيع

(فصل) ولا يعتبر في الوكالة إذن المرأة في النوكيل سواء كان الموكل أبا أو غيره ولا يفتقر الى حضور شاهدين وقال بعض الشافعية لايجوز لنير الحجبر النوكيل إلا بأذن المرأة وخرجه القاضي على الروايتين في توكيل الوكيل من غيرا إذن الموكل وحكي عن الحسن بن صالح أنه لايصح الا بحضرة شاهدين لانه يراد بحل الوطء فافتقر الى الشهادة كالذكاح

ولنا أنه إذن من الولي في النزويج فلم يفتقر الى إذنّ المرأة ولا إشهاد كاذن الحاكم وقد بينا أنّ الولي ليس بوكيل المرأة ولوكان وكيلها لتمكنت من عزله وهذا التوكيل لإعلاء بهالبضع فلم يفتقر الى إشهاد بخلاف النكاح و يبطل ماذكره الحسن بن صالح بالتوكيل في شراءالاما. للتسري

(فصل) ويثبت للوكيل مايثبت للموكل فان كان للمولى الاجبار ثبت ذلك لوكيه ان كانت ولايته ولاية ولاية مراجمة المرأة لانه نائب فيثبت له مثل ماثبتت للمنوب عنه وكذلك الحكم باذن لنبره في النزويج فيكون المأذون له قائها مقامه

(فصل) واختلفت الرواية عن احمد هل تستفاد ولاية النكاح بالوصية? فروي انهـــا تستفاد بهـــا اختارها الحرقي وهذا قول الحسن وحماد بن أبي سلبان ومالك وروي عنه لاتستفاد بالوصية وبه قال التوري والشميي والنخمي والحارث العكلي وأبو حنيفة والشافي وابن المنذر ولائها ولاية تنتقل الى

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومتى طلق الحر أو العبد طلاقا يملك الرجمة أو لايملك لم يكن له أن يتزوج اختما حتى تنقضي عدتما وكذلك إذا طلق واحدة من أربع لم يتزوج حتى تنقضي عدتها وكذلك العبد اذا طلق احدى زوجتيه)

وجملة ذلك ان الرجل اذا تزوج امرأة حرمت عليه أمها على التأبيد وتحرم عليه أختها وهمتها وخالنها وبنت أخيها وبنت أختها تحرَّم جم وكذاك ان تزوج الحر أربعا حرمت الخامسة عُرمجم وان تزوج العبد أثنين حرمت الثالثة تحريم جمع قاذا طلق زوجته طلاقا رجعيا فالنحريم باق بحاله في قولهم جميماً . وان كان الطلاق باثنا أو فسخا فكذلك عند أما ننا حتى ننقضي عدتها ، وروي ذلك عن على وابن عباس وزيد بن ثابت و به قال سعيد بن المسيب ومجاهد والنخمي والثوري وأصحاب الراي وقال القاسم من محد وعروة وابن أي لبلي ومالك والشائعي وأبو نور وأبو عبيد وابن النذر: لهنكاح جيم من سمينا في تحريم الجم وروي ذلك عن زيد بن ثابت لان الحرم الجم بينها في النكاح بدليل قوله تعالى (حرمت عليكم أمهانكم) أي نـكاحهن ثم قال (وان نجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف) معطوفا عليه والبائن ليست في نكاحه ولانها بائن فأشبهت المطانة قبل الدخول

ولنا قول على وابن عباس وروي عن عبيدة الساباني أنه قالما أجمعت الصحابة على شي. كاجماعهم

غيره شرعاً فلم يجزان يوصي بها كالحضانة ولانه لاضرر على الوصي في تضييمها ووضمها عنه من لايكافئها فلا تثبت له الولاية كالاجنبي ولانها ولاية نكاح فلم تجز الوصية بهاكولاية الحاكم وقال أبو عبد الله بن حامد أن كان لها عصبة لم تجز الوصية بنكاحها لأنه يسقط حقهم بوصيته وإن لم يكن عصبة جاز لمدم ذلك

ولنا أنها ولاية للاب فجازت وصيته بهاكولاية المال وما ذكروه ببطل بولاية المال ولانه يجوز ان يستنيب فيهافي حياته فيكون ناثبه قائها مقامه فجاز ان يستنيب فيها بعد موته كولاية المال فعلى هذا تجوز الوصية بالنكاح من كل ذي ولاية سواء كان بجبراً كالاب أو غير بجبر كالاخ ووصي كل ولي يقوم مقامه فان كان الولي له الاجبار فكذلك لوصيه وان كان محتاج الى إذمها فوصيه كذلك لانهقائم مقامه فهو كالوكيل وقال مالك ان عين الاب الزوج ملك اجبارها صغيرة كانت أوكيرة وان لميسين الزوج وكانت بنته كبرة صحت الوصية فاعتبر اذنها وانكانت صغيرة انتظرنا بلوغها قاذا أذنت جاز أن يزوجها بأذنها

و لنا ان من ملك النزويج اذا عين له الزوج ملك مع الاطلاق كالوكيل ومتي زوج وصي الاب الصغيرة فبلغت فلا خيار لها لان الوصى قائم مقام الموصى فلم يثبت في زويجه خيار كالوكيل (الجزءالسابع) (المغنى وانشرح السكبير) (07)

على أدبع قبل الظهر وأن لاتنكح أمرأة في عدة أخبها وروي عن الذي وَلَيْلِيْنَةُ أنه قال « من كان يؤمن يأله واليوم الآخر فلا مجمع ما، وفي رحم أختين وروي عن أبي الزياد قال كان الوليد بن عبدالملك أربع نسوة فطلق واحدة البتة وتزوج قبل أن تحل فعاب ذلك عليه كثير من الفقها، وليس كلهم عابه قال سعيد بن منصور إذا عاب عليه سعيد بن المسيب فأي شي، بتي ولانها محبوسة عن النكاح لحسقه أشبه ما لو كان الطلق رجعيا ولانها معتدة في حقه أشبهت الرجعية وفارق المطلقة قبل الدخول بها

(فصل) ولو أسلم زوج المجوسية أوالوثنية أوانفسيخ النسكاح ببن الزوجين بخلم أو رضاع أو فسخ بعيب أو إعسار أوغيره لم يكن له أن يعزوج أحداً بمن يحرم الجم بينه و ببن زوجته حتى تنقفي علمها سواء قلنا بتعجيل الفرقة أو لم نقل وان أسلمت زوجته فيزوج أخبها في عدتها ثم أسلما في عدة الاولى اختار منها واحدة كا لو تزوجهما معا وان اسلم بعد انقضاء عدة الاولى بانت وثبت نكاح انثانية (فصل) إذا أعتى أم الواد أو أمة كان يصيبها فليس له أن ينزوج أختها حتى ينقضي استبراؤها نص عليه أحد في أم الواد وقال أبوبوسف ومحد بن الحسن مجوز لانها ليست زوجة ولا في عدة من نكاح أو وط، بشبهة ولانه لا يأمن أن يكون ماؤه في رحها فيكون داخلا في عرم من جمع ماه في رحم أختين ولا يمنع من نكاح أو بمسواها

⁽ فصل) ومن لم نثبت له الولاية لا يصح توكيله لان وكينه قائم مقامه فان وكله الولي في ترويج موليته لم يصح لانها ولاية ليس هو من أهلها ولانه لما لم يملك تزويج مناسبته بولاية النسب فلان لا يملك مناسبة غيره بالتوكيل أولى ويحتمل أن يصح توكيل العبد والفاسق والصبي المميز في العقد لانهم من أهل اللفظ به وعباراتهم فيه صحيحة ولذلك صح قبولهم النكاح لانفسهم وانما سلبوا الولاية لانه يعتبر لها السكيال ولا حاجة اليسه في اللفظ وأن وكله الزوج في قبول النكاح صح وكذلك أن وكله الاب في قبول النكاح لابنه الصغير لانه يصح قبولهم لانفسهم فجاز أن ينوبوا فيه عن غيرهم كالميم وقال بعض أصحابنا لا يصح لأنه أحد طرفي العقد أشبه الا يجاب والاول أولى

مسئلة ﴾ (واذا أستوى الاولياء في الدرجة كالاخوة والاعمام وبنيهم صع البزويج من كل واحدمنهم لان سبب الولاية موجود في واحدمنهم)

[﴿] مسئلة ﴾ (والاولى تقديماً كرهم وافضلهم)

لان التي وَيُطْلِقُهُمُ لما تقدم محيصة وحويصة وعبد الرحمن بن سهل فتكلم عبد الرحمن بن سهل وكان أصغرهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم «كركر» اي قدم الاكر فتسكم حويصة ولانه أحوط للمقد في اجباع شروطه والنظر في الحفظ فان تشاحوا افرع بينهم لانهم تساووا في الحق وتعذر الجمع فيقرع

ومنعه زفر وهو غلط لان ذلك جائز قبل اعتاقها فبعده أولى

(فصل) ولا يمنع من نكاح أمة في عدة حرة بائن ومنعه أبو حنيفة كا بحرم عليه أن يتزوجهــا في صلب نــكاحها .

ولنا أنه عادم الطول خالف العنت فأبيح له نكاحها لقوله تعالى (ومن لم يستطع منسكم طولا) الآية ولا نسلم أنه لا مجوز في صلب نسكاح الحرة بل مجوز إذا تحقق الشرطان

(فصل) وأن زنا يامراة فليس له أن ينزج باختها حتى تنقضي عدتها وحكم العدة من الزنا والعدة من وط. والعدة من وط. والعدة من وط. الشبهة كحكم العدة من النسكاح فأن زنا باخت امرأته فقال أحد بمسك عن وط. امرأته حتى تحيض ثلاث حيض وقد ذكر عنه في المزني بها أنها نستبري. بحيضة لأنه وط. من غير نسكاح ولا أحكامه أحكام النكاح وبحتمل أن لانحرم بذلك أختها ولا أربع سواها لانها اليست منكوحة ومجرد الوط، لا يمنع بدابل الوط، في مالك الجين لا يمنع أربعاً سواها

(فصل) واذا ادعى الزوج أن امرأته أخبرته بانقضاء عـدتها في مدة مجرز انقضاؤها فيها وكذبته أبيح له نكاح أختهـا واربع سواها في الظـاهر فأما في الباطن فيبى على صدقه في ذلك لأنه حق فيا بينه و ببن الله تعالى فيقبل قوله فيه ولا يصدق في نفي نفقتها وسكناها ونني النسب لأنه حق لما ولوادها اللا يقبل قوله فيه و به قال الشانعي وغيره وقال زفر لا يصدق في شيء لانه قول

يينهم كالمرأس وقد كارث النبي صلى الله عليه وسلم اذا أراد سفراً أفرع بين نسائه لتساوي حقوقهن كذا هذا

﴿ مسئة ﴾ (فان سبق غير من وقعت له القرعة فزوج صبح تُزويجِه في أَفوى الوجهين اذا زوج كفؤًا باذن المرأة)

لانه تزويج صدر من ولي كامل الولاية بأذن موليته فصح كما لو انفرد وإنما الفرعة لازالة المشاحنة وفيه وجه اخر أنه لايصع ذكره أبو الخطاب فلم يصع نز ويجه كالابعد مع الاقرب ﴿ مسئلة ﴾ (واذا زوج الوليان أثنين ولم يعلم السابق منهما فسخ النكاحان)

وجملة ذلك أن المرأة إذاكان لها وليان قاذنت لكل واحد منعا في رويجها جازسواء أذنت في رجل معين أو مطلقا فاذا زوجها الوليان لرجلين وعلم السابق منها فالشكاح له سواء دخل بها الثاني أو لم يدخل وهذا قول الحسن والزهري وقتادة وابن سيرين والاوزاعي والثوري والشافعي وأبي عبيد وأصحاب الرأي وبه قال عطاء ومالك مالم يدخل بها الثاني فان دخل بها الثاني صار أولى لقول عمر رضى الله عنه اذا أنكح الوليان فالاول أحق مالم يدخل بها الثاني قان دخل بها الثاني صار أولى ولان الثاني اتصل بعقده القبض فكان أحق

و لنا ماروي سمرة وعقبة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أيما امرأة زوجها و ليان فهي للاول

واحد لا يصدق في بعض حكه فلا يصدق في البعض الآخر قياسًا لاحدهما على الآخر وذلك لانه لا عكن أن يكون القول الواحد صدقًا كذبًا

ولنا انه قرن يتضمن إبطال حق لغيره وحقاً له لاضرر على غيره فيه فوجب أن بصدق في أحدهما دون الآخر كما لو اشترى عداً ثم أقر أن البائم كان أعتقه صدق في حريته ولم يصدق في الرجوع بثمنه وكما لو أقر أن امرأته أخته من الرضاع قبل الدخول صدق في بينونتها وتحريمها عليه ولم يصدق في سقوط مهرها.

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن خطب امرأة فزوج بنيرها لم ينمقد النكاح)

• هنى ذلك أن يخطب الرجل امرأة جينها فيجاب الى ذلك ثم يوجب له النكاح في غيرها وهو يعتقد أنها التي خطبها فيقبل فلا ينعقد النكاح لان القبول انصرف الى غير من وجد الايجاب فيه فلم يصح كا لو ساومه بثوب وأوجب العقد في غيره بغير علم المشتري فلو علم الحال بعد ذلك فرضي لم يصح ، قال احمد في رجل خطب جارية فزوجوه أختها ثم علم بعد يفرق بينها ويكون الصداق على وليها لانه غره وبجهز اليه أختها التي خطبها بالصداق الاول قان كانت تلك قد ولدت منه يلحق به الولد وقوله بجهز اليه أختها يعني والله أعلم بعقد جديد بعد انقضاء عدة هذه إن كان أصابها لان العقد الذي

أخرج حديث سمرة أبو داود والترمذي وأخرجه النسائي عنه وعن عقبة وروي نحو ذلك عن على وشريح ولان الثاني تروج أمرأة في عصمة زوج فكان باطلا كالوعلم الحالولانه نسكاح باطللوغري عن الدخول فكان باطلا وإن دخل كنكاح المعتدة وأما حديث عمر فلم بصححه أصحاب الحديث وقد خالفه قول على وجاء على خلاف قول النبي صلى الله عليه وسلم وما ذكروه من القبض الامعنى له فان النكاح بصح بغير قبض مع أنه الأأصل له فيقاس عليه ثم يبطل كسائر الانكحة الفاسدة

(فصل) قان دخل بهاالثاني وهو لا يعلم انها ذات زوج فرق بينها وكان لها عليه مهر مثلها ولم يصبها زوجها حتى تحيض ثلاث حيض بعد وطنها من الثاني فأما ان علم الحال قبل وطء الثاني لها فانها تدفع الى الاول ولا شيء على الثاني لان عقده عقد باطل لا يوجب شيئاً فان وطنها الثاني وهو لا يعلم فهو وطء بشبهة بجب لها به المهر و ترد الى الاول ولا يحل له وطؤها حتى تنقضي عدمها وهو قول قتادة والشافعي وابن المنذر قال أحمد لها صداق بالمسيس وصداق من هذا ولا ثرد الصداق الذي يوجد من الداخل بها على من دفعت اليه لان الصداق في مقابلة الاستمتاع فكان لها دون زوجها كالووطئت بشبهة أومكرهة ولا يحتاج الذكاح الثاني الى فسخ لانه باطل ولا يجب لها المهر الا بالوطء دون مجرد الدخول والوطء دون الفرج لانه نكاح باطل لاحكم له وبجب مهر المثل لانه يجب بالاصابة لا بالمتسمية وذكر والوطء دون الفرج لانه نكاح باطل لاحكم له وبجب مهر المثل لانه يجب بالاصابة لا بالمتسمية وذكر أبو بكر أن الواجب المسمى قال القاضي هو قياس المذهب والاول هو الصحيح لما قلمنا

عقده لم يصح في واحدة منها لان الابجاب مدر في احداها والنبول في أخرى فلم ينعتد في هذ. ولا في تلك فان انفقوا على تجديد عقد في احداهما أيتهما كان جاز،

وقال أحمد في رجـل تزوج امرأة فأدخات عليه أختها لها المهرِ عا أصاب منها ولاختها المهر قيا. يلزمه مهران ? قال نعم وبرجم على وليها هذه مثل التي يها يرص أر جذام على يقول ليس عليه غرم وهــذا ينبغي أن يكون في امرأة جاهلة بالحال أو بالتّحريم، أما إذا علمت آنها لبست زوجة وأنها محرمة عليه وأمكنته من نفسها فلاينبغي أن يجب لهاصداق لانها زانبة تظارعه، فأما إن جبلت الحال فلما المهرَ ويرجع به على من غره . وروي عن على رضى الله عنه في رجلين تزوجا امرأتين فزفت كل امرأة إلى زوج الاخرى لهما الصداق ويعتزل كل واحد منهما امرأته حتى تنقضي عدتها وبه قال النخمي والشافعي واسحاق وأمحاب إأي

(فصل) من شرط صحة النكاح تمبين الزوجين لان كلعاقد ومعقود عليه بجب تعبينهم كالمشتري والمبيم ثم ينظر فان كانت المرأ، حاضرة فقال زوجتك هذه صح فان الاشارة تكني في التعيين ، فان زاد على خلك فقال بنتي هذه أو هذه فلانة كان تأكيداً وإن كانت غائبة فقال زوجتك بنتي وليس له سواها جاز فان سهاعًا باسمها مع ذلك كان تأكيدًا فان كان له ابنتان أو أكثر فقال زوجتُك ابنتي لم يصح حتى بضم الى ذلك ماتنميز به من اسم أو صفة فيقول زوجتك ابنني الكبرى أو الوسطى

﴿مسئلة﴾ (فان جهل الاول منها فسخ النكاحان)

ولافرق بين أن لايملم كيفية وقوعها أو يعلم أن احدهما قبل الآخر لابعينه أوبعلمه بدينه ثم يشكل والحكم في جميعها واحد وهو أن يفسخ الحاكم النكاحين جميعا نص عليه أحمد في رواية الجماعة ثم يتزوج من شاء منها أو منغيرهما وعن أحمد رواية أخرى أنه يقرع بينهما فمن وقمت له الفرعة أمر صاحبه بالطلاق ثم يجدد القارع نكاحه لانه انكانت زوجته لم يضره تجديد النكاح وانكانت زوجة الآخر بانت بالطلاق وصارت زوجة هذا بمقدء الثاني لان القرعة تدخل لتمييز الحقوق عند التساري كالسفر باحدى نسائه والبداية بالمبيت عند احداهن وتمتر الانصباء في القسمة وقال الثوري وأبو ثور نخيرهما السلطان على أن يطلق كل واحد منهما طلقة فان أبيا فرق بينهما وهو قريب من القول الاول لانه تمذر امضاء المقد الصحيح فوجب ازالة الضرر بالتفريق ، وقال الشافعي وابن المنذر التكاح مفسوخ لأنه تمذر امضاؤه ولا يصبح هذا فان المقد الصحيح لا يبطل بمجرد أشكاله كما لو اختلف المتبايمان في قدر المُن قان العقد لا يزول الا بفسخه كذا ههنا ، وروي عن شريح وعمر بن عبد العزيز وحماد بن أبني سليمان أنها تخير فأيهما اختارته فهو زوجها وهذا فاسد فان أحدهما ليس بزوج لها فلم تخير بينها كَمَا لُو لَمْ يَعَقَدُ الْا أَحَدُهُمَا أُو كَمَا لُو أَشَكُلُ عَلَى الرَّجِلِ امْرَأَتُهُ فِي النَّسَاءُ أَو عَلَى المرأة زوجها إلا أن يريدوا بغولهم إنها إذا اختارت أحدها فرق بينها وبين الآخر ثم عقد المختار نـكاحها فهذا حسن فانه

أو الصغرى فان سهاها مع ذلك كان تأكيداً ، وإن قال زوجتك ابنتي عائشة أو فاط.ة صح ، وإرف كانت له ابنة واحدة اسمها فاطمة فقال زوجتك فاطمة لم بصح لان هذا الاسم مشترك بينها وبين سائر الفواطم حتى يقول مع ذلك ابنتي

وقال بعض الشافعية يصح اذا نوباها جيماً وليس بصحيح لأن النكاح تعتبر فيسه الشهادة على وجه يمكن اداؤها اذا ثبت به العقد وهذا متعذر في النيسة فلذلك لو قال ذوجتك ابنتي وأله بنات لم يصح حتى عيزها بلفظه ، وإن قال زوجتك فاطمة ابنسة فلان احتاج أن برفع في نسبها حتى يباغ مانتميز به عن النساء

(فصل) فان كان له ابنتان كبرى اسمها عائشة رصفرى اسمها فاطمة فقال ذوجتك ابنتي عائشة وقبل الزوج ذلك وهما ينويان الصفرى لم يصح ذكره ابو حنص ، وقال القاضي يصح في التي نوياها وهذا غير صحبح لوجهين :

(أُسدهما) أنهما لم يتلفظا بما يصح المقد بالشهادة عليه فأشبه مالو قال زوجتك عائشة فقط أو ما لو قال زوجتك عائشة فقط أو ما لو قال زوجتك ابنتي ولم يسمها ، واذا لم يصح فيما اذا لم يسمها فغيا اذا صاها بفسير اسمها أولى أن لا يصح .

(والثاني) أنه لايصح النكاح حتى تذكر المرأة بما نتدبن به ولم يوجد ذلك فان اسم أختها

فاله يستنى بالنفريق بينها وبين أحدها عن التقريق بينها وبينها جميعاً ويفسخ أحد النكاحين عن فسخها فان أبت ان تختار لم تحبر وكذلك ينبني إذا قرع بينهما فوقت القرعة لاحدها لم تحبر على نكاحه لابه لابعلم فيتمين إذا فسخ النكاحين ولها ان تنزوج من شاءت منهما أومن غيرها في الحال ان كان قبل الدخول و بعد انتضاء المدة ان كان دخل مها احدها

(فصل) فان ادعى كل واحد منهما أنه السابق بالمقد ولا بيئة لها لم يقبل قولهما فان أفرت المرآة لأحدها لم يقبل اقرارها نص عليه أحمد ، وقال أصحاب الشافعي يقبل كالو أقرت ابتداء .

ولنا أن الخصم الزوج الآخر في ذلك فلم يقبل في ابطال حقه كما لو أقرت عليه بطلاق فان ادعى الزوجان على المرأة أنها تعلم السابق منهما فأنكرت لم تستحلف اذلك وقال أصحاب الشافعي تستحلف بناء منهم على أن اقرارها مقبول فان فرق بينهما وبين أحدها لاختيارها لصاحبه أو لوقوع القرعة له وأقرت له أن عقده سابق فينبني ان يقبل افرارها لاسما انفقا على ذلك من غير خصم منازع فأشبه ما لو لم يكن صاحب عقد آخر

(فصل) وان علم أن العقدين وقعا لم يسبق أحدها الآخر فهما باطلان لاحاجة إلى فسخهما لانهما باطلان من أصلعا ولامهر لها على واحد منهما ولا ميراث لها منهما ولا ميراث لم يشهر أصلعا ولامهر لها على واحد منهما ولا ميراث لها منهما ولا ميراث لم يشهر أصلعا ولامهر لها على واحد منهما ولا ميراث لما تحد الله على المنافذات وان منهما ولا ميراث لما يسلم المنافذات وان ان المنافذات وان المنافذات وان

لايمزها بل يصرف العقد عنهاء وإن كان الولي يربدال كبرى والزوج يقصدالعفرى لهبصح كمسئلة الحرق فيا إذا خطب امرأة وزوج غبرها لان القبول انصرف الى غير من وجدالا يجاب به ومحتمل أن يصح أذا لم يتقدم ذلك ما يصرف القبول الى الصغرى من خطبة ونحوها قان العقد بلفظــه متناول السكبرى ولم يوجد ما يصرفه عنها فصح كالو نوباها ولو نوى الولي الصغرى والزوج الكبرى أونوى الولي السكبرى ولم يدر الزوج أيتماً هي نملي الاول لا يصبح النزويج لمدم النية منعا في التي يتناولها لفظها وعلى الاحيال الذي ذكرناه يصح في المعينة باللفظ لما ذكرناه

(فصل)فانكاناها بنة راحدة فقال لرجل زوجتك ابنتي ومهاها بغيراسمها فقال القاضي بصح وهو قول أمع اب الشافعي لان قرله بنتي آكدمن التسمية لانهالامشاركة فيها والاسم مشترك وارقل زوجتك هذه وأشار البها وساها بغير أسمها يجب أن يصح على هذا التعليل

(فصل) واو قال زوجتك حل هذه المرأة لم يصح لانه لم يثبت له حكم البنات قبل الظهور في غير الارثوالوصية ولانه لم يتحتق أن في البطن بنتاً فأشبه ما لوقال زوجتك من في هذه الدار وهما لا يعلمان مافيهاولوة ل اذا ولدت امرأتي بنتا زرجكتها لمبصحلانه تعليق فنكاح على شرط والنكاح لايتعلق على شرط ولان هذا عرد وعد لا ينعقد به عقد

ذلك فسخ نكاحهما فروي عن أحمد أنه يجب لها لصف المهر ويقترعان عليه لان عقد أحدها محيح وقد انفسخ بنكاحه قبل الدخول فوجب عليه نصف مهرها كالو خالفها وقال أبوبكر لامهر لها لاتهما مجبران علىالصداق فلم يلزمهما مهركالو فسخ الحاكم نكاح رجل لمسرته أوغيته وان ماتت قبل الفسخ أو العلاق فلاحدها نصف ،برائها فيوقف الامر حنى يصطلحا عليه وقبل يقرع بينهما فمن خرجت له القرعة حلف أنه المستحق وورث وأن مات الزوجان فلها ربع ميراث أحدهما فانكانت قد أقرت أن احدهما سابق بالمقد فلا ميراث لها من الآخر وهي تدعى ميراث من أفرت له فانكان احدهما قد ادعى ذلك أيضاً دفع اليها ربع ميراثه وأن لم يكن أدعى ذلك وأ نكر الورثة فالقول قولهم مع إعانهم فان نكلوا قضى عليهم وان لم تكن المرأة أقرت بسبق احدهما احتمل انجلف ورثة كل واحدمنهما واحتمل أن يقرع بينهما فمن خرجت فلها ربع ميرائه وقدروى حنبل عن أحمد أنه سئل عن رجل له ثلاث بنات زوج إحداهن من رجل ثم مات الاب ولم يعلم أيتهن زوج يقرع بينهن فأيتهن أصابتها الفرعة فهي زوجته وان مات الزوج فهي التي ترثه

(فصل) فان ادعى كل واحد منهما أنه السابق فأقرت لاحدهما ثم فرق بينهما وقلنا بوجوب المهر وجب على المقر له دون صاحبه لاقراره لها به وافرارها ببراءة صاحبه وان ماتا ورثت المقر له دون صاحبه لذلك وأن ماتت هي قبلها احتمل أن يرثها المقر له كما ترثه واحتمل أن لا يقبل أقرارها له كما لم يقبله في نفسها وإن لم تقر لاحدهما الا بعد موته فهو كما لو أفرت في حياته ولبس لورثة

(مسئلة) قال (واذا تزوجها وشرط لها ان لا يخرجها من دارها و بلدها فلها شرطها لم الله وي وان النبي وَلَيْكُنْ انه قال و احتى ماأوفيتم به من الشهر وط مااستحللتم به الفروج » وان تزوجها وشرط لها ان لا يتزوج عليها فلها فراقه اذا تزوج عليها)

وجهة ذلك أن الشروط في النكاح تنقسم أقساما ثلاثة (أحدها) ما يازم الوفاء به وهو ما يعود اليها فقعه وفائدته مثل أن يشترط لها أن لا يخرجها من دارها أو بلدها أولا يسافر بهاأولا ينزو جعليها ولا يتسرى عليها فهذا يازمه الوفاء لها به قان لم يفعل فلها فسخ النكاح بروى هذا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسعد بن أبي وقاص ومعاوية وعمر و بن العاص رضي الله عنهم وبه قال شريح وعر ابن عبدالعزيز وجابر بن زيد وطاوس والاوزاعي واسحاق ، وأبطل هذه الشروط ازهري وقتادة وهشام بن عروة ومالك والميث واثوري والشافعي وابن المذذر وأصحاب الرأي قال ابو حنيفة والشافعي ويفسد المهر دون العقد ولها مهر أنثل واحتجوا بقول النبي ويتاليق وكال النبي ويتاليق والمال وان كان مائة شرط » وهذا ليس في كتاب الله لان الشرع لا يقتضيه وقال النبي والميقة في الملمون على شروطهم الا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا » وهذا بحرم الملال وهو التزويج والتسري والسفر ولان هذا شرط ليس من مصلحة العقد ولا مقتضاه ولم يبن على التغليب والسراية فكان قاسداً كما في مراب أن لا تدلم المنسرة المقد ولا مقتضاه ولم يبن على التغليب والسراية فكان قاسداً كما في التغليب والسراية

ولذا قول النبي وَيُنْكُنُونُ وَانَ أَحَقَ مَاوَفَيْمُ بِهِ مِنَالَشُرُ وَطَ مَا اسْتَحَالُمُ بِهِ الفرو جِ ، رواه معيدوفي

واحد منهما الانكار لاستحقاقها لان موروثه قد أقر لها بدعوى صحة نكاحها وسبقه بالعقد عليها وان لم تقر لواحد منهما أفرع بينهما وكان لها ميراث من تقع القرعة عليه وان كان أحدهما قدأصابها وكان هو المقر له أو كانت لم تقر لواحد منهما فاها المسمى لأنه مقر لها به وهي لا تدعي سواه، وان كانت مقرة للآخر فهي تدعي مهر المثل وهو يقر له بالمسمى، فان استويا أو اصطاحا فلاكلام، وان كان المسمى لها أكثر فهومقرلها بالزيادة وهي تذكرها فلا تستحقها

﴿ سُنْلَةَ ﴾ (واذا زوج السيد عبده الصغير من أمته جاز أن يتولى طرفي المقد لانه ملك بحكم الملك لابحكم اللك لابحكم الافن فى قولهم جميعاً

فانكان مالكا لاحد طرفي المقد فوكله ملك الطرف الآخر فيه أووكله المولي في الايحاب والزوج في القبول خرج فيه وجهان بناء على الروايتين اللتين نذكرها في المسئلة التي تليها لانه ملك ذلك بالاذن وانزوج ابنته الكبيرة عبده الصغير لم يجز ذلك إلا برضاها لانه يكافئها ويخرج فيه أيضاو جهان وانزوجه ابنته الصغيرة لم يجز لأنه لا يجوز له نزويجها ممن لا يكافئها وعنه يجوز

هان أحق الشروط أن توفرا بها ما استحائم به النروج بمتنقطيه وأيضاً قول النبي عَلَيْظَانَة المسلمون على شروطهم ولانه قول من سمينا من السحابة ولا نعلم لهم مخالفاً في عصرهم فكان اجماعا وروى الاثرم باسناده أن رجلا تزوج امرأة وشرط لها دارها ثم أراد نقلها فخاصموه الى عرفقال لهاشرطها فغال الرجل اذا تطبقها فقال عرب مقاطع الحتوق عند الشروط ولانه شرط لها فيه منفعة ومقعود لا يمنع المنصود من النكاح فكان لازما كا لوشرطت عليه زيادة في المهر أو غير نقد البلد وقوله عليه السلام هكل شرط ليس في حكم الله وشرعه وهذا مشروع، وقد ذكرنا مادل على مشروعيته على أن الحلاف في مشروعيته وعلى من ننى ذلك الدليل، وقولهم ان هذا محرم مادل على مشروعيته على أن الحلاف في مشروعيته وعلى من ننى ذلك الدليل، وقولهم ان هذا محرم الحلال قانالا يحرم حلالا وإنحا يثبت الفرأة خيار الفسخ إن لم فسلماء قولم ليس من مصلحت قلنا لا نسم فائه من مصلحة المرأة وما كان من مصلحة العاقد كان من مصاحة عقده كاشتر اطالهن والضويين في البيع عبطل بالزيادة على مهر المثل رشرط غير نقد البلا

اذا ثبت أنه شرط لازم فلم بف لما به فلها الفسخ ولهذا قال الذي قضى عليه عمر بلزوم الشرط أذ تطلفينا فلم يلتفت عمر الى ذك وقال مقاطع الحقوق عند الشروط ولانه شرط لازم في عقد فيثبت حق الفسخ بترك الوفاء به كالرهن والضمين في البيم

(فصل) فان شرطت عليه أن يطلق ضرعها لم يصح الشرط لما روى أبر هريرة قال نهي النهي وكالله أن تشترط المرأة طلاق أختها وفي لفظ أن النبي وكالله قال ولا نسأل المرأة طلاق أختها لتنكح

(مسئلة) (وكمذلك ولي المرأة مثل ابنالهم والمولى والحاكم إذا أذنت له في تزوجها وعنه لا يجوز حتى توكل في أحد الطرفين)

وجمة ذلك أن ولي المرأة التي يحل له نكاحها إذا أذنت له أن ينزجها فله ذلك وهل له أن يلي طرفي العقد بنفسه ?فيه روايتان (إحداهما) له ذلك وهوقول الحسن وابن سيرن وربيمة ومالك والثوري وأبي حنيفة واسحاق وأبي ثور وابن المنذر لما روى البخاري قال: قال عبد الرحن بن عوف لام حكيم امرأة قارض أنجملين أمرك إلي ? قالت نعم قال قد تزوجتك لانه يملك الابجاب والقبول فجاز أن يتولاهما كما لو زوج أمته عبده الصغير ولانه عقد وجد فيه الايجاب من ولي ثابت الولاية والقبول من زوج هو أحل القبول فصح كما لو وجدا من رجلين ، وقد روي أن التي صلى الله عليه وسلم أعتق صغية وجمل عتقها صداقها ، فان قبل فقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «كل فكاح لا يحضره أربعة فهو سفاح: زوج وولي وشاهدان ، قلنا هذا لا تمرف صحته ولو صع كان مخصوصا بما أذا زوج السيد عبده الصغير أمنه فيتمدى التخصيص إلى محل النزاع وهو يفتقر إلى ذكر الابجاب والقبول ، وهل يكنفي بمجره (المفنى والشرح الكبر) (١ الحزء السابع)

والنهي يقتضي فساد المنهي عنه ولانها شرطت عليه فسخ عقده وإبطال حقه وحق امرأنه فلم يصح كما لو شرطت عليه فسخ بيعه. وقال أبو الخطاب هو شرط لازم لانه لاينافي المقد ولها فيه فائدة فأشبه مالو شرطت عليه أن لا يتزوج عليها ولم أر هذا لفسيره ، وقد ذكرنا ما يدل على فساده ، وعلى قيساس هذا لو شرطت عليه بيم أمته

(القسم الثاني) ما يبطل الشرط ويصح العقد مثل أن يشترط أن لامهر لها أوأن لا ينفق عليها أولد ومعليها، أو تشترط عليها أن لا يطأها أو يعزل عنها او يقسم لها أقل من قسم صاحبتها أو أكثر أو لا يكون عندها في الجرة إلا ليلة أوشرط لها النهار دون اللهل أو شرط على المراة أن تنفق عليه أو تعطيه شيئا، فهذه الشروط كامها باطلة في نفسها لأنها تنافي مقتضى العقد، ولانها تنضمن اسقاط حقوق تجب بالعقد قبل أنعقاده فلم يصح كالو أسقط الشفيم شفعته قبل البيم، فأما العقد في نفسه فصحيح لان هذه الشروط تعود إلى معنى زائد في العقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به فلم يبطل فصحيح لان هذه الشروط، عداقا محرما، ولان النكاح يصح مع الجهل بالموض فجاز أن بنعقد مع الشرط الفاسد كالناق فقد نص أحد في رجل تزوج امرأة وشرط عليها أن ببيت عندها في كل جمنة لميلة أم الفاسد كالناق فقد نص أحد في رجل تزوج امرأة وشرط عليها أن ببيت عندها في كل جمنة لميلة والناسف الأرضى إلا ليلة وليلة فقال: لها أن تنزل بطيب نفس منها فان ذلك جائز وان قالت لاارضى الا بالمقاسمة كان ذلك حقا لها تطالبه أن شاءت

ونَقل عنه الاثرم في الرجل يتزوج المرأة ويشترط عليها أن يأنيها في الايام يجوز الشرط فان ها. ت رجعت . وقال في الرجل يتزوج المرأة على أن تنفق عليه في كل شهر خدسة درام أوعشرة درام :

الايجاب المنعوجهان (أحدهما) محتاج أن يقول زوجت نفسي فلانة وقبلت هذا النكاح لان ما افتقر إلى الايجاب افتقر الى القبول كسائر المقود (والثاني) يكفيه ان يقول زوجت نفسي فلانة أو تزوجت فلا نة وهو قول مالك وأبي حنيفة لحديث عدالر حن بن عوف ولان ايجابه يتضمن القبول فاشبه إذا تقدم الاستدعاء ولهذا قلنا اذا قال لامته أعتقتك وجملت عتقك صداقك المقد النكاح بمجر دهذا القول (والرواية الثانية) لا مجوز أن يتولى طرفي المقدولكن بوكل رجلا يزوجه إياها باذنهاذكرها الحرقي قال أحمد في رواية ابن منصور لا يزوج نفسه حتى بولي رجلا على حديث المفيرة بن شعبة وهو ما روى أبوداو دباسنا ده عن عبدالملك بن همير ان المفيرة بن شعبة أمن رجلا يزوجه أمن أه المفيرة أولى بهامنه ولانه عقد ملكه بالاذن فلم مجز أن يتولى طرفيه كالبيع ولمنا فارق ما إذا زوج أمنه عبده الصغيرة على هذه الواية لووكل من يقبل النكاح له و تولى هو الايجاب جزوقال الشافي في ابن الم والمولى لا يزوجها الا الحاكم ولا مجوز أن يتولى طرفيه كالميع ولا مجوز أن يزوجه من يوجه لان وكيله بمزلته وهذا عقد ملكه بالاذن فلا يتولى طرفيه كالميع ولا مجوز أن يزوجه من هو أبعد منه من أوليا أما لا فلا ولاية لهم مع وجوده

ولنا ما ذكر ما من فعل الصحابة ولم يظهر خلافه ولان وكيله مجبوز أن بني المقد عليها لديره

النكاح جائز ولها أن ترجع في هذا الشرط. وقد نقل عن أحمد كلام في بعض هذه الشروط محتمل إبطال العقد نقل عنه المروذي في النهاريات والليليات: ليس هذا من نكاح أهل الاملام ، وعمن كره تزويج النهاريات حاد بن أبي سابان وابن شبر، ة

وقال انبوري : الشرط باطل وقال أصحاب الرأى إذا سألته أن يعدل لها عدل ، وكان الحسن وعطا، لابربان بنكاح النهاريات بأسا . وكان الحسن لابرى بأسا أن بزوجها على أن يجعل لها فيالشهر أياما ععاد ، و و و ل كراهة من كره ذلك راجع إلى إبطال الشرط وإجازة من أجازه راجع إلى أصل النكاح فتكون أقوالهم منه تمة على محة النكاح وإبطال الشرط كاقلنا والله أعلم

وقال القاضي أنما كره أحمد هذا النكاح لانه يقم على وجه السر ونكاح السر منهي عنه قان شرط عليه ترك الوط، احتمل أن يفسد العقد لانه شرط ينافي المقصود من النكاح وهذا مذهب الشاني وكذلك أن شرط عليه أن لا يقبضه . وأن شرط عليها أن لا يطأه المينسد لان الوط، حقه عليها وهي لا علكه عليه ومحتمل أن يفسد لان لها فيه حقا وقذلك على مطالبته به إذا آلى والفسخ إذا تعذر بالجب والعنة

(القدم الثالث)ما يبطل النكاح مرأصه مثل أن بشترطا تأفيت النكاح وهو نكاح المتعة اوأن يطلقها في وقت بهينه أو يعلقه على شرط مثل أن يقرل زوجتك إن رضيت أمها أوفلان أوبشترط الحيار في النكاح لهما أو لاحدهما فهذه شررط باطلة في نفسها و يبطلها النكاح وكذهك إن جعل صداقها تزويج أمرأة أخرى وهو نكاح الشفار ونذكر ذلك في مواضعه إن شاء الله تعالى

فصح أن يليه عليها له اذاكانت نحل له كالامام إذا أراد أن يتزوج موليته ولأن هذه امرأة لها ولي حاضر غر عاضل فل يليه الحاكم كما لو أراد أن يزوجها غيره، ومفهوم قوله عليه الصلاة والسلطان ولي من لا ولي له كما أنه لا ولا ية له على هذه والبيع بمنوع فان الوكيل يجوز أن بشتري ما وكل في بيعه إذن الموكل (فصل) فأما إن أذنت له في يزويجها ولم تمين الزوج لم يجز أن يزوجها نفسه لان اطلاق الاذن يقتضي يزويجها غيره ويجوز تزويجها لولده لأنه غيره فان زوجها لابنه المكير قبل لنفسه وان زوجها لابنه المحير ففيه الروايتان في تولي طرفي العقد فان قلنا لا يتولاه فوكل رجلا يزوجها لولده وقبل هو النكاح له افتقر الى اذبها للوكيل على ما قدمنا في أن الوكيل لا يزوجها الاباذها وان وكل رجلا يقبل النكاح لولده وأوجب هو النكاح لم يحتج الى اذبها لانها قد أذنت له

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال السيد لامته أعتقتك وجعلت عتقك صداقك صع الن طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمتها وكذلك أن قال جعات عتق أمق صداقها)

ظاهر المذهب أن الرجل إذا أعتق أمته وجعل عتقها صداقها فهو نكاح صحيح نص عليه أحد في روامة جاعة روي ذلك عن على رضى الله عنه وضله أنس بن مالك وبه قال سعيد بن المسيب وأبو

وذكر ابر الخطاب فيا إذا شرط الحيار ان رضيت أمها أو ان جاءها بالمهر في وقت كذا وإلا فلا نكاح بينها روايتين (احداهما) النكاح صحيح والشرط باطل وبه قال ابوثور فها اذا شرط الحيار ، وحكاه عن أي حنيفة وزم أنه لاخلاف فيها ، وقال ابن للنذر قال احمد واسحاق اذا روحها على أنه أن جا. بالمهر في وقت كذا وكذا ولا فلا نكاح بينهما الشرط باطل والعقد جائز وهو قول عطاء والثوري وأبي حنيفة والاوزاعي وروي ذلك عن الزهري، وروى ابن منصور عن أحمد في هذا أن المقد والشرط جائزان لقرله عليه السلام « المنفون على شروطهم»

(فصل) وإن شرط الحيار في الصداق خاصة لم يفسد النكاح لان النكاح ينفر دعن ذكر الصداق ولو كان الصداق حراما أو فاسداً لم يفسد النكاح فلأن لا يفسد بشرط الخيار فيه أولى ومخالف البيم فانه أذا فسد أحد الموضين فيه فسد لآخر. فاذا ثبت هذا في الصداق ثلاثة أوجه

(أحدها) يصح الصداق ويبطل شرط الخيار كا يف دالشرط في النكاح وبصح النكاح (والثاني) يصح ويثبت الخيار فيه لان عقد الصداق عقد منفرد يجرى عجرى الأنمان فثبت فيه الخيار كالبياعات (والثالث) يبطل الصداق لانها لم ثرض به الم يلزمها كالولم يوافقه على شي.

سفة بن عبد الرحن والحسن والزهري واسحاق

(فصل) وعده لا يصح حتى يستأخف نكاحها باذنها فان أبت فعليها قيمتها قال الاوزاعي يلزمها أن تتزوجه وروى المروذي عن أحمد إذا أعتق أمته وجعل عنقها صداقها يوكل رجلا يزوجه ، فظاهر هذا أه لم يحكم بصحة الشكاح قال أبو الحطاب هي الصحيحة واختارها القاضي وابن عقيل وهو قول أبي حنيفة والشافعي ومالك لانه لم يوجد المجاب وقبول فلم يصح لمدم أركانه كما أو قال أعتقتك وسكت ولانها بالمنق عملك تفسها فيجبأن يعتبر رضاها كما لو فصل بينها ولان المتق بزيل ملسكه عن الاستمتاع عمكم الملك فلا يجوز أن يستبيح الوطء بنفس المسمى فانه لوقال بستك هذه الامة على أن تروجنيها بالمن لم يصح ولنا ما ربى أنى أن رسول الله ويسياني أعتق صفية وجعل عتقها صداقها متفق عليه وفي انظ أعتقها و تزوجها فقلت يا أبا حمزة وما أصدقها ؟ قال نفسها عتقها وروى الاثرم باسناده عن صفية قالت أعتقي رسول الله ويسلخ وجمل عتقي صداقي وباسناده عن على رضي الله عنه أنه كان يقول إذا أعتق الرجل أم ولده فجمل عتقها صداقها فلا بأس بذلك. ومتى ثبت المتق صداقا ثبت النكاح لان الصداق الرجل أم ولده فجمل عتقها صداقها فلا بأس بذلك. ومتى ثبت المتق صداقا ثبت النكاح لان الصداق لا يتقدم النكاح ولو تأخر المتق عن النكاح لم يجز فدل على أنه انمقد بهذا اللفظ ولا نه لم ينقل عن النها عقدا ولو استاً فه لظهر ونقل كما نقل غيره ولان من جاز له تزويج امرأة النهي متعلقة أنه استأخف عقدا ولو استاً فه لظهر ونقل كما نقل غيره ولان من جاز له تزويج امرأة

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن أراد أن يتزوج امرأة فله أن ينظر اليها من غير أن يخلو بها)

لانهلم بين أهل العلم خلافا في إباحة النظر الى المرأة لمن أراد نكاحها وقد روى جابر قال الله وسول الله وَ الله على الله على الله والله على الله والله والله والله على الله والله والل

(فصل) ولا خلاف ببن أهل العلم في إماحة النظر الى وجهها وذلك لانه ليس بعورة وهو مجمع الحاسن وموضع النظر ولا يباح له النظر إلى مالا يظهر عادة ، وحكى عن الاوزاعي أنه ينظر الى مواضع اللحم ، وعن داود أنه ينظر الى جيمها لظاهر قوله عليه السلام « انظر البها »

لفيره من غير قرابة جازله أن بتزوجهاكالامام وقولهم لم يوجد اببجاب ولا قبول عديم الاثر فانه لو وجد لم يحكموا بصحته وعلى أنه إذا لم يوجد فقد وجد ما يدل عليه وهو جعل العق صداقا فأشبه ما لو تزوج أمرأة هو وليها ولوقال الخاطب للولي ازوجت قال نعم صح عند أصحابنا وكالوأتي بالكنايات عند أبي حنيفة ومن وافقه

(فصل) ولا فرق بين أن يقول أعتقتك وجملت عتقك صداقك وتزوجتك أولا يقول و تزوجتك وكذلك قوله وجمات عتقك صداقك وجعلت صداقك عتقك كذلك ذكره الحرقي ونس أحمد في رواية صالح اذا قال جعلت عتقك صداقك أو صداقك عتقبك كان ذلك جائزاً، وبشترط لصحة الشكاح أن لا يكون بينها فصل فلو قال أعتقتك وسكت سكوتاً يكنه السكلام فيه أو تكلم بكلام أجني لم يصح النكاح لأبها صارت بالمتق حرة فتحتاج الى أن يتزوجها برضاها بمقد وصداق جديد ولا بد من حضور شاهدين إذا قلنا باشتراط الشهادة في النكاح نص على ذلك في رواية الجماعة لقوله لانكاح إلا بولى وشاهدير.

(فصل) وإذا قلنا بصحة النكاح فطلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمتها لأن الطلاق قبل

وانا قول الله تعالى (ولا يبدين زينهن إلا ما ظهر منها) وروي عن ابن عباس انه قال الوجه وبطن الدكف ولان النظر محرم أبيح الحاجة فيختص بما تدعو الحاجة اليه وهو ما ذكرنا والحديث مطلق ومن ينظر إلى وجه إنسان سمي لاظراً اليه ومن رآه وعليه أثوابه سمي رائباله كما قال الله تعالى (وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم مع وإذا رآك الذين كفروا) فأما ما يظهر غالباً سوى الوجه كالسكفين والقدمين ونحو ذلك مما تظهره المرأة في منزلما فغيه رواية أن

[احداهما] لا يباح النظر اليه لانه عورة فلم يبح النظر اليه كالذي لا يظهر فان عبدالله روى أن النبي عَلَيْكُ قال (المرأة عررة) حديث حسن رلان الحاجة تندفع بالنظر الى الوجه فبقي ماعدا وعلى النجريم

الدخول يوجب الرجوع في نصف ما فرض لها وقد فرض لها نفسها ُولا سبيل الى الرجوع في الرق بعد زواله فرجع بنصف قيمة نفسها وبهذا قال الحسن والحاكم وقال الاوزاعي يرجع بقيمتها

ولنا أنه طلاق قبل الدخول فأوجب الرجوع بالنصف كسائر الطلاق وتعتبر القيمة حالة الاعتاق لانها حالة الاتلاف فان لم تكن قادرة على نصف القيمة فهل تستسعى فيها أو يكون ديناً تنظر به الى حالة القدرة أعلى روايتين، وان قانا ان النكاح لا يتعقد بهذا القول فعليها قيمة نفسها لانه أزال ملك بعوض لم يسلم له فرجع الى قيمة المفوت كالبيع الفاسد وكذلك ان قلنا ان النكاح المقد به فارتدت قبله أو فعلت ما ينفسخ به نكاحها مثل أن أرضت زوجة له صغيرة ونحو ذلك انفسخ نكاحها عليا قيمة نفسها .

﴿مسئلة﴾(وان قال لامته أعنفتك على أن تزوجيني نفسك ويكون عتقك صداقك أو لم يقل ويكون عنفك فقبلت عنقت ولم يلزمها أن تزوجه نفسها)

لانه سانف في نكاح فلم يلزمها كما لو أسلف حرة الفاعلى أن يتزوجها ولانه أسقط حقه من الحيار قبل وجود سببه فلم يسقط كالشفيع يسقط شفعته قبل البيع ويلزمها قيمة نفسها أوماً اليه أحمد

والفدمين ونحو ذلك وليس له النظر الى ما يستر غابا كالصدر والظهر ونمرها قال الاثرم سألت أبا عبدالله عن الرجل ينظر إلى شعر امراة أبيه أو امراة أبنه فقال هذا في القرآن (ولا يبدين زينتهن) إلالكذا وكذا قلت ينظر إلى ساق امرأة أبيه وصدرها قال لا يعجبني ثم قال أنا أكره أن ينظر من أمه وأخته إلى مثل هذا والى كل شيء لشروة وذكر القاضي أن حكم الرجل مع ذوات معادمه حكم الرجل مع الرجل والمئرأة مع المرأة وقال أبو بكر كراهية أحمد النظر إلى ساق أمه وصدرها على الترقي لان ذلك يدعو إلى الشهوة يعني أنه يكره ولا يحرم ومنع الحسن والشعبي والضحاك النظر الم شعر ذوات المحادم فروي عن هدد أبنة المهلب قالت قلت الحسن ينظر الرجل الى قرط أخته وإلى عنتها إقال لا ولا كرامة وقال الضحاك لو دخلت على أبي الملت أينها العجوز غلي شعرك والصحيح أنه يباح النظر الى ما يظهر غالبا لقول الله تمالى (ولا يبدين زبنتهن الا لبعر أبن) الآية وقالت سهلة بنت ضيل يارسول الله إنا كنا برى سالاً وقدا وكان يأوي معي ومع أبي حذيفة في ببت واحد ويراني فضلا وقداً ولا هم ماعلت فكف مرى فيه إفقال لها الذي ويتلك وأرضيه والى ما يظهر غالبا فأنها فكان عنزة وقدها رواه أبو داود وغيره وهذا دليل على آله كان ينظر منها الى ما يظهر غالبا فأنها قالمة بأنه فضلا ومعناه في ثباب البذلة الى لا تستر أطرافها

وقال امرؤ القيس

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ولم يبق الا لبسة المتنضل ومثل هــذا يظهر منه الاطراف والشعو فـكان يراها كذاك اذا اعتندته ولداً ثم دلهم النبي

في رواية عبد الله وهو مذهب الشافعي لأنه أزال ملسكه منها بشرط عوض لم يسلم فاستحق الرجوع بقيمته كالبيع الفاسد إذا تلفت السلعة في بد المشتري والنكاح الفاسد إذا أتصل به الدخول ويحتمل أن لا يلزمها شيء بناء على ما أذا قال لعبده اعتقتك على أن تعطيني الفا وهذا قول مالك وزفر لان هذا ليس بلفظ شرط فأشبه ما لو قال أعتقتك وزوجيني نفسك. وتعتبر الفيمة حال العتق ويطالبها في الحال أن كانت قادرة عليها وأن كانت معسرة فهل تنظر إلى الميسرة أو تجبر على الكسب على وجهين أصلهما في المفلس هل يعجبر على الكسب ? على روايتين

(فصل) وان اتفق السيد والامة على أن يعتقها وتزوجه نفسها فتزوجها على ذلك صح ولا مهر لها غير ما شرط من العتق وبه قال أبو يوسف رقال أبو حنيفة والشافعي لا يكون العتق صداقا لكن ان تزوجها على القيمة التي له في ذمتها وهما يعامان القيمة صحالصداق

ولنا أن العتق صداقاً في حق النبي صلى الله عليه وسلم فيجوز في حق أمنه كالدراهم ولانه يصلح عوضاً في البيم فأنه لو قال أعتق عبدك على ألف جاز فلا ن يكون عوضاً في النكاح أولى فان النكاح لا يقصد فيه الموض، وعلى هـ ذا لو تزوجها على أن يعتق أباها صح نص عليه أحــد في رواية عبد الله

على مايستديمون به ماكانوا يمتقدونه ويفعلونه

وروى الشافى في مسنده عن زينب بنت أبي سلمة أنها ارتضعت من أميا. امرأة الزبير قالت فكنت أراه أبا وكان يدخل علي وأنا أمشط رأمي فيأخذ ببعض قرون رأسي ويقول اقبلي على ، ولان التحرز من هذا لا يمكن فأبيح كالوجه وما لا يظهر غالبا لا يباح لان الحاجة لا تدعو إلى نظره ولا تؤمن معه الشهوة ومواقعة المحظور فحرم انتظر اليه كما بحت السرة

(فصل) وذوات محارمه كلمن حرم عليه نكاحها على التأبيد بنسب أورضاع أو تحريم المصاهرة بدبب مباخ لما ذكرنا من حديث سالم وزينب ، وعن عائشة أن أفلح أخا أنى القعيس استأذن عليها بعد ما أنزل المجاب فأبت أن تأذن له فقال النبي وَ الله عليه الله على قربت عينك » وقد ذكر الله تعالى آباء بعو لنهن و أبنا بعو لنهن كاذكر آباء هن و أبنا هن في إبداء الزبنة لهم ، و توقف أحد عن النظر الى شعر أمامرأته و بذنها لانها غير مذكورتين في الاية ، قال القاضي الماحكي قول سعيد بن جبير ولم يأخذ به ، وقد صرح في وابة المروذي انه عرم يجوز له المسافرة بها ، وقال في رواية أبي طالب : ساعة يعقد عقدة النكاح تحرم عليه أمامرأته فه أن برى شعرها و محاله الاست مثل التي بزني بها لا يحل له أبداً أن ينظر المشعرها ولا الى شعرها ولا الى شعرها ولا الم سعدها وهي حرام عليه

(فصل) عاما أم الزني مها وابنتهافلا بحل له النظر البهن و أن حرم نكاحهن لان تحويمهن بسبب محرم فلم يفد إباحة النظر كالمحرمة باللمان وكذلك بنت الموطوعة بشبهة وأمها ليست من ذوات محارمه وكدلك الكافر ليس عجرم لقرابته المسلمة ، قال أحمد في يهودي أو نصراني أسلمت بنته لا يسافر بها

اذا ثبت هذا فان العتق يصبر صداقاً كما لو دفع اليهامالا ثم تزوجها عليه فان بذلت له نفسها ليتزوجها فامتنع لم يجبر وكانت له القيمة لانها اذا لم تجبر على تزويجه نفسها لم يجبر هو على قبولها وحكم المدبرة والمعاتى عتقها بصفة وأم الولد حكم الامة القن في جميع ما ذكرنا

(نصل) ولا بأس أن يستق الرجل الامة ثم ينزوجها سواء أعنقها لوجهاللة تمالى أو أعنقها لينزوجها وكره أنس تزويج من أعنقها لوجه الله تمالى قال الاثرم قات لابي عبد الله روى شعبة عن قنادة عن أنس أنه كره أن يعتق الامة ثم يتزوجها قال نعم ذاك اذا أعنقها لله كره أن يرجع في شيء

ولنا ما روى أبو موسىقالقالرسول الله صلى الله عليهوسلم «من كانت عنده جارية فعلمها وأحسن اليها ثم أعتها وتزوجها فذلك له أجران » متفق عليهولانه اذا تزوجها فقد أحسن اليها باعفافها وصيانتها فلم يكرمكما لو زوجها غيره وليس في هذا رجوع فيها جعل لله فأنها عا يتزوجها بصداقها فهو بمئزلة من اشعترى منها شيئاً

(فصل)واذا قال اعتق عبدك على أن أزوجك ابنتي فاعتقه لم يلزمه ان يزوجه ابنته لانه سلف في نكاح وعليه قيمة عبد وقال الشانمي في احد القولين لا يلزمه شيء لانه لافائدةله في العتق

ليس هو محرما لما ، والظاهر أنه أراد ليس محرما لما في السفر أما النظر فلا يجب عليها المجاب منه لان أبا سفيان أنى للدينة ودو مشرك ندخل على ابنته أم حبيبة نطرت فراش رسول الله عليه لثلا يجلس عليه ولم نحتجب منه ولا أمرها بذاك النبي ﷺ

(فصل) وعبد المرأة له النظر الى وجهما وكفيها القواءالله تعالى (أو ماملكت اعاتهن) وروت امسلمة أن رسول الله عَيَالِيَّةِ قال ﴿ اذا كان لاحداكن مكاتب فلك ما يؤدي فلتحتجب منه ، قال التر مذي هذا حديث حسن صحيح وعن أبي قلابة قال كان أزواج النبي ﷺ لا يحتجبن من مكاتب ما بتي عليه دينار، وروادسميد في سننه، وعن أنس ان النبي مِيَكِاللَّهِ أَنى فاطَّمَة بِعَبْد قدرهمهما وعلى فاطمة ثوب اذا قنعت به رأسمها لم يبلغ رجليها واذا فعلت به رجليها لم يبلغ رأسمها ، فلما رأى رصول الله مَنَالِلَةِ مَا تَلْقِي قَالَ ﴿ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ بِأَسِ انْمَا هُو أَبُوكُ وَعَلامك ﴾ رواه أبودارد، وكره أبوميد الله له أن يظر إلى شعر مولانه وهو قول سعيد بن المديب وطارس وعجاهد والحسن وأباح له ذلك ابن عباس لما ذكرنا من الآيتين والحديثين ولان الله تعالى قال (ليمتأذنكم الذبن ملكت أيمانكم والذين لم يباغوا الحلم . : كم ثلاث مرات ـ الى قوله ليس عليكم ولا عليهم جناح) ولانه يشق التحرذ منه فأبيح لا ذلك كذوي المحارم، وقال أصحاب الشافعي هرمحرم حكمه حكم الحارم من الاقارب في أحدالوجهين لماذكرنا من البرايل ، ولانه محرم عليها فكان محرما كالاقارب

وانا ما روى ابن عمر قال قال رسول الله عَيْنَا ﴿ سَفَرَ المَوْأَةُ مَمْ عَبِدُهَا ضَيْعَةً ﴾ رواه صحيد ولامها لأمحرم عليه على التأبيد ولا محلله استمناعها الم يكن محرما كزوج أختها ولانه غيرمأمون عليها

ولنا أنه أزال ملكه عن عبده بموض شرطه فلزمه عوضه كما لو قال اعتق عبدك عني وعلى ثمنه وكا لو قال طلق زوجتك على الف فطلقها أوالق متاعك في البحر وعلى تمندوبهذه الاصول يبطل قولهم إنه لافائدة له في المتق

(فصل)قال رضي الله عنه (الرابع الشهادة فلا ينعقد الا بشاهدين عدلين بالنين عاقلين و أن كا ناضريرين) المشهور عن أحمد أن الشهادة شرط لصحة النكاح روي ذلك عن عمر وعلى وهو قول أبن عاس وسميد من المسيب وجابر بن زيد والحسن والنخمي وقتادة والثوري والاوزأعي والشاقمي وأصحاب الرأي وعن أحمد أنه يصح بغيرشهود فعله ابن عمر والحسن بن على وابن الزبير وسالم وحمزة ابنا ابن عمر وبه قال عبد الله بن ادريس وعبد الرحمن بن مهدي ويزيد بن هارون والمنبري وأبو ثور وابن المنذر وهو قول الزهري ومالك اذا أعلنوه قال ابن المنذر لايثبت في الشاهدين في النكاح خبر وقال ابن عبد البر وقد رويءن التي صلى الله عليه وسلم انه قال (لانكاح الابولي وشاهدين عدلين) من حديث ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر الا ان في نقلة ذلك ضيغًا فلم أذكرم قال ابن المنذر وقد (الجزء السايم) (人4) (المغنى والشرح الكبير)

اذ ليست ببنهما فغرة المحرمية والملك لا يقتضي النفرة الطبيعية بدليل السيد مع أمنه وانما أبيح له من النظر ما تدعو الحاجة اليه كالشاهد والمبتاع وتحوهما وجمله بعض أصحابنا كالاجنبي لمسا ذكرناه، والصحيح ماقلنا انشاء الله تعالى

(فصل) فأما الفلام فمادام طعلا غير مميز لا يجب الاستنار منه في شيء ، وان عقل فنيه روايتان (إحداهما) حكه حكم ذي الحرم في النظر (الثانية) له النظر إلى ما فوق السرة وتحتال كبة لان الله تعالى قال إلي تأذنكم الذن ملكت أعانكم واقدين لم يبلغوا الحلم منكم ـ الى قوله ـ ليس عليكم ولا عليهم جناح بمدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض ـ الى قوله ـ واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فايستأذنوا كا استأذن الذين من قبلهم) فدل على النفريق بين البالغ وغيره عرقال الوعبدالله: ابوطيبة حجم نساء النبي والله متى تعطي المراة رأمها من الفلام? قال اذا بلغ عشر سنين

(فصل) ومباح لمكل واحد من الزوجين النظر الى جيع بدن صاحبه ولمسه حتى الفر جا اروى بهزين حكيم عن أبيه عن جده قال قلت بارسول الله عوراتنا ماناني مها و مانذر ? فقال لي و احفظ عورتك الامن زوجتك أو ماملكت عينك ؟ رواه الترمذي وقال حديث حسن ولان الفرج عمل له الاستمتاع به فجاز النظر اليه ولمسه كبقية البدن، ويكزه النظر الى الفرج قان عائدة رضي الله عها قالت مارأيت فرج رسول الله وسيالية وط رواه ابن ماجه، وفي له ظ قالت مارأية من رسول الله وسيالية ولا رآه

أعتق النبي صلى الله عليه وسلم صفية بنتحي وتزوجها بغير شهود قال أنس بن مالك اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم جارية بسبعة أرؤس قال الناس ما ندري الزوجها رسول الله على ترويجها بالحجاب وقال أم ولد فلما أراد ان يركب حجبها فعلموا انه تزوجها متفق عليه قال فاستدلوا على ترويجها بالحجاب وقال يزيد بن هارون أمر الله بالاشهاد في البيع دون النكاح فاشترط اصحاب الرأي الشهادة في النكاح ولم يشترطوها في البيع ، ووجه الاولى انه قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال «لانكاح الا بولي مرشد وشاهدي عدل» رواه الحلال باسناده وروى الدارقطني عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال «لابد في الذكاح من أربعة الولى والزوج والشاهدين » ولانه يتعلق به حق غير المتعاقدين وهو لولد فاشترطت الشهادة فيه لئلا يجحده أبوه فيضيع نسبه بخلاف البيع فأما نكاح النبي صلى الله عليه وسلم بغير ولى وشهود فن خصائصه في النكاح فلا يلحق بهغيره

(فصل) ويشترط في الشهود الذكورية والمدالة والعقلوالبلوغ والاسلام، فأماللذكورية فقال احمد اذا تزوج بشهادة فسوة لم يجز ذلك لما روى أبوعبيد في الاموال عن الزهري قال مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلمان لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح ولا في الطلاق ولانه عقد ليس عال ولا المقسود منه المال ويطلع عليه الرجال في غالب الاحوال فلم يثبت بشهادتهن

مى وقال احمد في رواية جمارين محد في المرأة تقمد بين بدي زوجها وفي بيتها مكشوفة في ثياب وقاق لا بأس يه قات تخرج من الدار إلى بيت مكشوفة الرأس وليس في الدار الا هي وزوجها فرخص في ذلك

(فصل) ويباح قسيد النظر الى جميع بدن أمته حتى فرجها لماذ كرنا في الزوجين وسوا. في ذلك سريته وغيرها لأنه مباح له الاستمناع من جميع بدنها فأبيح له النظر اليه فان زوج أمتسه حرم عليه الاستمتاع والنظر منها إلى ما بين السرة والركبة لان عرو بن شعب روى عن آيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ د اذا زوج أحدكم خادمه عده أو أجيره فلا ينظر الى مادون السرة وفوق الركبة فأنه عورة ﴾ رواه ابوداود ومفهومه إباحة النظر إلى ماعداه ، وأما تحريم الاستمتاعها فلاشك فيه ولا اختلاف فأنها قدمارت مباحة الزوج، ولا نحل امرأة لرجلين فان وطنها لزمه الأنم والتعزير وان ولدت فقال احمد لا يلحقه الوالد لأنها فراش اغيره فلا يلحقه والدها كالاجنبية

(فصل) فيمن يباح له النظر من الاجانب. يباح الطبيب النظر الي ماتدعو اليه الحاجة من بدنها من العورة وغيرها فأنهموضع حاجة وقد روي أن النبي عَيَكَالِنَهُ المحكم سعدفي بي قريظة كان يكشفعن مؤتروهم وعن عمَّان أنه أنى بغلام قد سرق فقال انظروا إلى مؤثروه فلم بجدوم أنبت الشعر فلم يقطعه وقاشاهد النظر الى وجه المشهود عليها لنكون الشهادة واقعة على عينها، قال احد لايشهد سبى أمرأة إلا أن يكون قد عرفها بعينها وان عامل امرأة في بيم او اجارة فله النظر الى وجهها ليملمها بعينها فيرجم عليها بالدرك وقدرويءن احمدكر اهةذقك فيحقالشا بةدون العجوز ولعله كرهمان يخاف الفتنة أويستغتى عن المعاملة فأما مع الحاجة وعدم الشهوة فلا بأس

كالحدود(والثاني العدالة) ففي انعقاد النكاح بشهادة الفاسقين روايتان (احداهما) لا ينعقدوهو مذهب الشافعي للخبر ولان النكاح لا ثبت بشهادتها فلم ينعقد محضورها كالمجنونين (والثانية) ينعقد بشهادتها وهو قول أبي حنيفة لانه تحمل فصحت من الفاسق كسائر التحملات، وعلى كلتا الروايتين لاتمتبر حقيقة المدالة بل ينعقد بشهادة مستوري الحال لان النــكاح يكون في القرى والبوادي وبين عامة الناس مما لايعرف حقيقة المدالة فاعتبار ذلك يشق فاكتنى بظاهر الحال وكون الشاهد مستورا لم يظهر فسقه فان تبين بعد العقد انه كان فاسقا لم يؤثر في العقد لان الشرط العدالة ظاهراً وهو أن لا يكون ظاهر ألفسق وقد تحقق ذلك وقيل تبين أن السكاح كان فاسداً لمدم الشرط ولا يصع لانه لو كانت المدالة الباطنة شرطاً لوجب الكفف عنها لانه مع الشك فيها يكون الشرط مشكوكافيه فلا ينقد التكاح ولاتحل المرآة مع الشك في صحة نكاحها، وأن حدثالفسق فيها لم يؤثر في صحة التكاح لان الشرط انما يعتبر حالة المقد ، ولو أقر رجل وامرأة انها نكحا بولي وشاهدي عدل قبل منها وثبت التكلح بشهادتهما (النالث العقل) فلا ينعقد بشهادة عبنونين ولا طفلين لانها ليسا من أهل الشهادة ولا لحاقول يمتبر (الرابع البلوغ)فلا يتعقد بشهادة صبيين لانعا ليسا من أحل الفهادة اشبها العقل وعه أنه يتعقد

(فصل) قاما نظر الرجل الى الاجنبية من غير سبب فانه محرم الى جيمها في ظاهر كلام احد قال أحمد لاياً كل مع مطلقته هو أجنبي لايحل له أن ينظر اليها كيف يا كل معها ينظر إلى كفهالا يحل له ذلك ، وقال القاضي محرم عليه النظر إلى ماعد! الوجه والسكفين لانه عورة ، ويباح له النظر اليها مع السكرامة أذا أمن الفتنة ونظر لغير شهوة وهذا مذهب الشافعي لقول الله تعمالي (ولا يبدين زينتهن إلا ماظهر منها) قال ان عباس الوجه والكفين وروت عائشة أن أمها. بنت أبي بكر دخلت على رسول الله وَاللَّهِ فِي ثباب رقاق وأعرض عنها ، وقال ﴿ يَالْمِهَا. إِنَّ المُوأَةُ إِذَا بِلَفْتِ الْحَبِضُ لَم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا، وأشار الى وجهة ركفيه رواه أبو بكروغير. ولانه ليس بعورة فلم يحرم النظر الية بغير ريبة كوجه الرجل

ولناقول الله تعالى (واذا سألتمرهن متاعا فاسألوهن من ورا. حجاب) وقولالنبي مَشَيَّاتُهُ ﴿ اذَا كان لاحداكن مكاتب فلك ما يؤدي فلتحتجب منه ؛ وعن أم سلمة قالت كنت قاعدة عنــد النبي عَيْلِيْنَ أَنَا وَحَفْصَةً فَاسْتَأَذَنَ ابْنَ أَمْ مَكْتُومَ فَقَالَ النَّبِي عَيْلِيِّنَةٍ ﴿ احْتَجْبَنَ نَسُه ﴾ رواه أبو داود وكان الفضل ابن عباس رديف رسول الله ﴿ عَلِيْكِيْ فِجاءته الخشمية تستنتيه فجمل الفضل يذكلر اليها وتنظر اليه فصرف دسول الله وَيُعَالِنُهُ وجهه عنها، وعن جوبر بن عبدالله قالسالت رسول الله وَيَعَالِنُهُ عن نظر الفجاءة غَامرُني أَن أَمرِف بِمري حــدِث صحبح وعن علي رضي الله عنه قال قال لي رسول الله ﷺ ولاتتبع النظرة النظرة فاءًا لك الاولى وليست الكالآخرة، رواهما أبو داود وفي اباحة لنظر الى المرأة إذا أراد تزويجها دلبل على التحريم عند عدم ذلك اذ لو كان مباحاً على الاطلاق فما وجه التخصيص

بشهادة مراهقين طقين بناه على انها من أهل الشهادة (الخامس الاسلام) فلا ينعقد النكاح بشهادة كافرين سواء كان الزوجان مسلمين أو الزوج مسلما وحده نص عِليه أحمد وهو قول الشافعي وقال أبو حنيفة إذا كانت المرأة ذمية صع بشهادة ذميين ويتخر جلنامثل ذلك بناء على الرواية التي تقول بقبول شهادة بعض أهل الذمة على بعض والاول أصحلًا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ﴿ لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل، ولانه نكاح مسلم فلم يشقد بشهادة ذميين كنكاح المسلمين

(فصل) وينمقد بشهادة ضريرتن وللشافسية في ذلك وجهان

ولنا أنها شهادة على قول فقبلت من الضرير كالشهادة بالاستفاضة، ويعتبر أن يتيقن الصوت على وجه لايشك فيهاكما يعام ذلك من رآهما وينعقد بشهادة عبدين وقال أبو حنيفة والشافعي لاينعقد والخلاف في ذلك مبنى على الخلاف في قبول شهادتها في سائر الحقوق وسنذكر ذلك في موضعه انشاء الله، (وضه يسقد محضور فاسقين)وقد ذكرنا ذلك (ورجل وامرأتين)ظاهر المذهبانالنكاح لاينعقد برجل وأمرأتين وهو قول النخمي والاوزاعي والشافعي وهن أحمد انه قال اذا تزوج بشهادة نسوة لم مجز قان كان ممهن رجل فهو أهون فيعتمل أن هذا رواية أخرى في أنفاده بذلك وهوقول أصحاب لهذه وأما حديث امياء أن صح فيحتمل أنه كان قبل نزول الحجاب فنحمله عليه

(فصل) والعجوز الني لا يشتمي مثلها لا بأس بالنظر منها الى ما يظهر فالبالفول الله تعالى (والقواعد من النساء اللاني لا يوجون نسكاحا) الآية قال ابن عباس في قوله تعالى (قل المؤمنين يغضوا من أيصاره * وقل المؤمنات يغضضن من أبصارهن) الآية قال فنسخ وامتثنى من ذلك القواعد من النساء اللاني لا يرجون نسكاحا الآية وفي معنى ذلك الشوهاء التي لا نشتهى

(فصل) والامة يباح النظر منها الى ما يظهر غالبا كالوجه والرأس واليدين والساقين لان عمر رضي الله عنه رأى امرأة متلئمة فضربها بالدرة وقال يا لسكاع تشتبهن بالمواثر وروى أبو حفس باسناده أن عمر كان لا يدع أمة تقنع في خلافته وقال انما القناع المحرائر ولو كان نظر ذاك منها عمرما لم يمنع من سنره بل أمر به، وقد روى أنس أن النبي وينه لل أخذ صفية قال الناس لاندري أجعلها أم المؤمنين وان لم يحجبها فهي أم ولد فلماركب وطألها خلفه ومد الحجاب بينه وبن الناس متنق عليه، وهذا دليل على أن عدم حجب الاماء كان مستنبضا بينهم مشهوراً وأن الحجب لفبرهن كان معلوما، وقال أصحاب الشافي يباح النظر منهالى مستنبضا بينهم مشهوراً وأن الحجب لفبرهن كان معلوما، وقال أصحاب الشافي يباح النظر منهالى مستنبضا بينهم مشهوراً وأن الحجب لفبرهن كان معلوما، وقال أصحابنا بين الحرة والامة لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن) الآية ولان العلة في تحريم النظر الحوف من الفتنة والفتنة المحوفة تستوى فيها لحرة والامة فان الحرية حكم لا يؤثر في الامر الطبيعي وقد ذكر نا ما يدل على النخصيص ويوجب الفرق والامة فان الحرية حكم لا يؤثر في الامر الطبيعي وقد ذكر نا ما يدل على النخصيص ويوجب الفرق بينها وان لم يفترقا فيما ذكر وه افترقا في الحرمة وفي مشقة الستم الكران كانت الامة جيلة مخاف بينها وان لم يفترقا فيما ذكر وه افترقا في الحرمة وفي مشقة الستم الكران كانت الامة جيلة مخاف

الرأي ورويءن الشعبي لانه عقد معاوضة فانعقد بشهادتهن بالرجال كالبيع

ولنا الخبر المذكور ولانه عقد ليس المقصود منه المال ويحضره الرجال فلم يقبل فيهشهادةالتساء كالحدود ولهذافارق البيع

[﴿] مسئلة ﴾ (وعنه ينمقد بحضور مراهقين عافلين) وقد ذكرناه

[﴿] مسئلة ﴾ (ولاينمقد نسكاح المسلم بشهادة ذمبين ويتخرج ان ينعقد اذا كانت المرأة ذمية وقد ذكرنا ذلك)

[﴿] مسألة ﴾ (ولا ينعقد محضور اصمينولاأخرسين)

لان الاصمين لايسمعان والاخرسين يتعذر الاداء منعما، وفي انعقاده بشهادة أهل الصنائع الرديثة كالحجام ونحوه وجهان بناء على قبول شهادتهم

[﴿] مسئلة ﴾ (وهل ينمقد بحضور عدوين او ابنى الزوجين او احدهما ? على وجهين)

احدهما ينعقداختاره أبو عبدالله بن بطة لعموم قوله « وشاهدي عدل » ولأنه ينعقد بعمانكاح غيرهذا الزوج فانعقد بهما نكاحه كسائر العدول (والثاني) لا ينعقد لان العدو لا تقبل شهادته على عدوه والابن لا تقبل

الفتنة بها حرم النظر اليها كا محرم النظر الى الفسلام الذي تخشى الفتنة بالنظر اليه قال أحد في الامة إذا كانت جيلة تنقب ولا ينظر الى المملوكة كم من نظرة القت في قلب صاحبها البلابل

(فصل) فأما الطفة التي لا تسلح قنكاح فلا بأس بالنظر البها قال أحد في رواية الاثرم في رجل يأخذ الصفيرة فيضعها في حجره ويقبلها فان كان يجد شهرة فلا وان كان افير شهرة فلا بأس وقد روى أبو بكر باسناده عن عر بن حفص المديني أن الزبير بن العوام أرسل بابنة له الى عرب الخطاب مع مولاة له فأخذها عر بيده وقال ابنة أبي عبدالله فتحرك الاجراص من رجلها فأخذها عر فقطمها وقال قال رسول الله وقال ابنة أبي عبدالله فتحرك الاجراص ولله وأخذها كابنة تسم قان عورتها مخالة المورة البالغة بدليل أوله عليه السلام ولا يقبل الله صلاة حائض إلا مخال فلل على صحة الصلاة عن لم تحض مكشوفة الرأس فيحتمل أن يكون حكها حكم ذوات الحارم كقولنا في الفلام لمراهق مع النساء وقد روى أ ، بكر عن ابن جربي قال قالت عائشة دخلت على ابنة أخي مزينة فدخل على النبي وتعليق فاعرض فقلت بارسول الله أنها ابنة أخي وجارية فقال و اذا عركت المراة لم يجز لها أن تظهر إلا وجهها وإلا مادون هذا ٤ وقبض على ذراع نفسه فترك بين قبضة و بين الكف من أخرى أو تحوها وذكر حديث أمها و اذا بلغت الحيض لم يصلح أن برى منها إلا هذا وفقذا ٤ وأشار إلى وجهه وكفيه واحتج أحد بهذا الحديث وغضيص الحائض بهذا التحديد دابل وفقدا ٤ وأشار إلى وجهه وكفيه واحتج أحد بهذا الحديث وغضيص الحائض بهذا التحديد دابل وفقدا أن ترى من ذاك في حق غيرها

(فصل) ومن ذهبت شهوته من الرجال لكبر أو عنة أد مرض لابرجي برؤ. والحمي والشبخ

شهادته لوالده وعنه ان الشهادة ليست من شروط النكاح وقد ذكرنا الخلاف في ذلك والداً علم (فصل) قال رحمه الله (الخامس) كون الرجل كفرًا لها في احدى الروايتين فلورضيت المراً ة والاولياء بغيره لم يصح) اختلفت الرواية عن أحمد في اشتراط الكفاءة لصحة النكاح فروي عنه الها شرط فانه قال اذا نزوج المولى العربية فرق بينها وهذا قول سفيان قال احمد في الرجل يشرب الشراب ماهو بكف له أي يقرق بينهما وقال لوكان المنزوج حاثكا فرقت بينهما لقول عمر رضي الله عنه لا منعن تزويج ذوات الاحساب الامن الاكفاء رواء الحلال باسناده وعن أبي اسحاق الهمداني قال خرج سلمان وجرير في سفر فأنيمت الصلاة فقال جرير اسلمان تقدم فقال سلمان بل انت تقدم فالكم مشرالعرب لانتقدم في صلاتكم ولا تنكح نساءكم ان الله فعنلسكم علينا بمحمد صلى الله عليه وسلم وجعله فيكرلان وقد روى الدارقطتي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تنكحوهن إلا الا كفاء ولا يزوجهن وقد روى الدارقطتي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تنكحوهن إلا الا كفاء ولا يزوجهن إلا الا ان ابن عبد البر قال : هذا ضعيف لا أصل له ولا يحتج عثله ، ولو رضيت المرأة والاولياء بنير كف م يصح النكاح افوات شرطه وهذا اختيار الحرقي وإذا اقلنا باشتراطها فانما يعتبر والماء بنير كف م يصح النكاح افوات شرطه وهذا اختيار الحرقي وإذا اقلنا باشتراطها فانما يعتبر والم يستبر كف م يصح النكاح افوات شرطه وهذا اختيار الحرقي وإذا اقلنا باشتراطها فانما يعتبر والاولياء بنير كف م يصح النكاح افوات شرطه وهذا اختيار الحرقي وإذا اقلنا باشتراطها فانما يعتبر

والحنث اقدي لاشهوة له فحكمه حكم ذوي الحرم في النظر لفول الله تعالى (أوالتابعين غير أولى الاربة) أي غير أولي الحاجة الى النساء ، وقال ابن عباس هو الذي لانستجي منه النساء ، وعنمه هو الخنث الذي لايتوم زبه . وعن مجاهد وتتادة الذي لاارب له في النساء كان كان الخنث ذاشهرة ويعرفأمو النسا. فحكمه حكم غيره لان عائشة قالت : دخل على أزواج النبي مَيَطَلِيَّةٍ مخنث فكانو ابعدو نهم غيرً أولي الاربة من الرجال فدخل علينا الني ﷺ وهو ينعت امرأة أنها أذا أقبلت أقبلت بأربع، وإذا أدبرت أدبرت بهاز فقال الذي ﷺ و ألا أرى هذا يعلم ما ههنا لابدخلن عليكم هذا ، فحجبوه رواه أبوداود وغيره، قال أبن عبدالبر ليس الخنث الذي تعرف فيه الفاءشة خاصةوالما النخنيث بشدة التأنيث في الحلنة حتى يشبه المرأة في المين والـكلام والنظر والنفمة والمقل فاذا كان كذلك لم يكن له في النساء إرب وكال لا يفطن لا مورالنسا. وهو من غبر اولى الاربة الذين ابيح لمم الدخول على النسا. ، ألا ترى أن النبي والمائية لم عنم ذاك الخنث من الدخول على نسائه فلما معه بصف ابنة عيلان وفهم أمر النسا. أمر بحجبه (فصل) فأما الرجل مع الرجل فلكل واحد منها النظر منصاحبه إلىماليس بعورة. وفي حدها روايتان (احداهما) ما بين السرة والركبة والاخرى الفرجان وقد ذكرناهما في كتاب الصـــلاة ولا فرق بين الامود وذي المحية إلا ان الامرد إن كان جميلا يخاف الفتنة بالنظر اليه لم يجز تعسمد النظر اليه . وقد روي عن الشمى قال : قدم وفد عبد القيس على النبي ﷺ وفيهم غلام أمرد ظاهر الوضا.ة فأجلسه الذي مَنْظَيْنَةُ وراء ظهره رواه أبر حفص . قل المروذي سمعت أبا بكر الاعين يقول قدم علينا انسان من خواسان صديق لابي عبد الله ومعه غلام ابن أخت له وكان جيلا فضى إلى أبي عبد الله

وجودها حال المقد فان هدمت بعده لم يبطل النكاح فان كانت معدومة حال المقد فهو فاسد حكمه حكم المقود الفاسدة على ما نذكره إن شاء الله تمالى

(والثانية) ليست شرطاً في النكاح وهي أصح، وهو قول أكثر أهل اللم روى نحوه عن عمر وابن مسمود وعمر بن عبد العزيز وعبيد بن عمير وحماد بن أبي سليان وابن سيرين وابن عون ومالك والشافعي وأصحاب الرأي لقول الله تمالى (إن أكرمكم عند الله أتفاكم) وقالت عائمة ان أباحذيفة ابن عتبة بن ربيعة تبنى سالماً وأنكحه ابنة أخيه هند ابنة الوليسد بن عتبة وهو مولى لاممأة من الالمصار، أخرجه البخاري وأمر النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس أن تنكح أسامة بن زيد مولاه فنكحها بأمره متفق عليه وزوج زيد بن حارثة ابنة عمه زينب بنت جحش الاسدية، وقالى ابن مسمود لاخيه أنشدك الله أن لا تزوج إلامسلماً وإن كان أحمر رومياً أو أسود حبشياً ولا أن الكفاءة لا تخرج عن كونها حقاً للمرأة أو للاولياء أو لها فلم يشترط وجودها كالسلامة من اليوب.

وروي أن أبا هند حجم النبي صلى الله عليه وسلم في اليافوخ فقال النبي صلى الله عليهوسلم « يابني بياضة انكحوا أبا هند وانكحوا اليه » رواه أبو داود إلا أن أحمد ضعفهو أنكره إنكاراً شديداً.

فحدثه فلما قمنا خلا بالرجل وقال له من هذا الغلام منك ? قال ابن آختي قال اذا جنتنى لا يكون ممك والذي آرى لك أن لا يمشي معك في طريق ، فأما الغلام الذي لم يبلغ تسما فلا عوة له يحرم النظر اليها وقد روي عن ابن أبي ليلى عن أبيه قال : كنا جلوساً عند النبي وَلَيْكُونِ قال فجاء الحسن فجعل يتمرغ عليه فوقع مقدم قميصه أراه قال فقبل زبيبته ، رواه ابو حفص

(فصل) وحكم المرأة مَع المرأة حكم الرجل مع الرجل سوا، ولافرق بين المسلمتين وبين المسلمة والدّمية كالافرق بين الرجلين المسلمين وبين المسلم والدّمي في النظر قال أحد ذهب بعض الناس الى أنها لا تضع خارها عند اليبودية والنصر انية، وأما أنا فأذهب الى أنها لا تنظر الى الفرج ولا تقبلها حين تلد

وعن أحد رواية أخرى أن المسلمة لانكشف قناعها عند الذمية ولا تدخل معها الحام وهو قول مكحول وسليمان بن موسى لقوله تعالى (أو نسائهن) والاول أولى لان النساء الكوافر من البهوديات وغيرهن قد كن يدخل على نساء النبي وَ الله النبي عَلَيْتُهُ الله يكن يحتجبن ولا أمرن بحجاب . وقد قالت عائشة جاءت يهودية تسألها فقالت أعاذك الله من عذاب القبر ، فسأ التعائشة رسول الله وَ الله وقال المعم وقالت أساء قدمت على أي وهي راغبة يعني عن الاسلام فسألت وسول الله والله والنساء لمهنى لا يوجد بين المسلمة والذمية فوجب أن لا يثبت الحجب بينهما ولان الحجب بينهما أو قياس وام يوجد واحدمنهما ، فأماقول (أو نسائهن) فيحتمل أن يكون المواد جلة النساء

قال شيخنا والصحيح أنها غير مشروطة ، وما روي فيها يدل على اعتبارها في الجُملة ولايلزم منه اشتراطها ﴿ مسئلة ﴾ (لكن إن لم ترض المرأة والاولياء جيمهم فلمن لم يرض الفسخ)

لان الزوجة ولكل واحد من الاولياء فيها حقاً ومن لم يرض منهم فله الفسخ ولذلك لما زوج وجل ابنته من ابن أخيه ليرفع بها خسيسه جمل لها النبي صلى الله عليه وسلم الحيار فاختارت ماصنع أبوها ولو فقد الشرط لم يكن لها خيار .

(فصل) وإذا قلنا ليست شرطا فرضيت المزأة والاولياء جيمهم صع النكاح ، وإن لم يرض بعضهم فقد روي عن احمد أن العقد يقع باطلا من أصله لان الكفاءة حق ألجيمهم والعاقد متصرف فيها بغير رضاهم فلم يصح كتضرف الفضولي وهذا أحد قولي الشافعي وظاهر المذهب أن العقد يقع صحيحاً ويثبت لمن لم يرض الفسخ لما ذكرنا من حديث المرأة التي رفعث الى النبي صلى الله عليه وسلم أن أباها زوجها بغير كف، خبرها ولم يبهال النكاح من أصله ولان العقد وقع بالاذن والنقس الموجود فيه لا يمنع صحته وأنما يثبت الخيار كالهيب من المنة وغيرها فعلى هذه الرواية يثبت القسخ لمن لم يرض ، ويهدذا قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة إذا رضيت المرأة وبعض الأولياء

(فصل) فأما نظر المرأة إلى الرجل ففيه روايتان (احداهما) لها النظر الى ماليس بعورة (والاخرى) لايجرز لها النظر من الرجل الا إلى مثل ماينظر اليه منها اختاره ابو بكر وهذا أحدقولي الشانعي لما روى الزهري عن نبهان عن أم سلمة قالت : كنت قاعدة عند الذي وَيَنظِينُو أنا وحفصة قاستأذن ابن أم مكتوم فقال النبي وَيَنظِينُو « احتجبن منه » فقلت بارسول الله انه ضربر لا يبصر قال « أفسياوان أنها لا نبصر انه ؟ » رواه ابر داود وغسيره ، ولان الله تعالى أمر النساء بغض أبصارهن كما أمر الرجال به ، ولان النساء أحد نوعي الآده يبن فحرم عليهن النظر إلى النوع الآخر قياسا على الرجال محققه أن المحتى الحرم النظر خوف الفتنة وهدذا في المرأة أبلغ فانها أشد شهوة وأقل عقلا فقسارع الفتنة اليها أكثر

ولنا قول النبي وَلِيْكُ لِمَا طَمَة بَات قيس (اعتدي في ببت ابن ام مكتوم فانه رجل أهى تضمين ثيابك فلا براك متفق عليه، وقالت عائشة كان رسول الله وَلِيْكُ وَ بَرْنِي بردائه وانا أنظر الى الحبشة يل بون في المسجد متفق عليه، ويوم فرغ النبي وَلِيَاكُ من خطبة العبد مضى الى النساء فذكرهن وممه بلال فأمرهن الصدقة، ولا بن لو منهن النظر لوجب على الرجال الحجاب كا وجب على النساء لئلا ينظرن البهم، فأما حديث نهان فقال أحمد نهان روى حديثين عجبين بعني هذا الحديث، وحديث واذا كان لاحداكن مكاتب فلتحتجب منه وكأنه أشار إلى ضعف حديثه اذ لرو الاهذين الحديثين

لم يكن لباقي الاوليــام فسخ لان هــذا الحق لا يتجزأ وقد اسقط بعض الشركاء بعضــه فسقط جميعه كالقصاص.

ولتا أن كل واحد من الاولياء يعتبر رضاه فلم يسقط برضا غيره كالمرأة مع الولي. فأما النصاص فلا يثبت لكل واحد كاملا فاذا سقط بعضه تمذر استيفاؤه وهيئا بخلافه ولانه لو زوجها بدون مهر مثلها ملك الباقون عند غيرهم الاعتراض مع أنه خالص حقها فههنا مع أنه حق لهم أولى.

﴿ مسئلة ﴾ (فلو زوج الاب بغير كفء برضاها فللاخوة الفسخ)

لمس عليه أحمد وقال مالك والشافي ليس لهم فسخ اذا زوج الاقرب لانه لا حق للأبعد معة فرضاها لا يعتبر كالأجنبي و لنا أنه ولي في حال يلحقه العار بعدم الكفاءة فملك الفسخ كالمتساويين

﴿مسئلة﴾ (والكفاءة الدبن والمنصب يعني بالمنصب النسب)

اختلفت الرواية عن أحمد في شرط الكفاءة فعنه أنها شرطان الدين والمنصب لاغير وعنه خمسة هذان والحرية والصناعة واليسار،وذكر الفاضي في المجرد ان فقد هـذه الثلاثة لا يبطل انتكاح رواية واحدة أما الروايتان في الشرطين الاولين قال وبتوجه أن المبطل عدم الكفاءة في النسب لاغير لانه (المفنى والشرح المكبير) (الجزء السابع)

الحالفين للاصول ، وقال ابن عبدالبر نبهان مجهول لايعرف الا برواية الزهري عنه هذا الحديث، وحديث فاطرة صحيح فالحجة به لازمة ثم محتمل أن حديث نبهان خاص لأزواج النبي وَلَيْكُوْ خاصة كذهك قال احد وابو داود قال الاثرم قات لابي عبد الحكان حديث نبهان لازواج النبي وَلَيْكُوْ خاصة وحديث فاطمة لسائر الناس? قال نهم : وان قدر التعارض فنقديم الاحاديث الصحيحة أولى من الاخذ عديث مفرد في إسناده مقال

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا زوج امة وشرط عليه ان تكون عندهم بالنهار و يبعث بها اليه باليل فالمة د والشرط جائز ان وعلى الزوج النفقة مدة مقامها عنده)

أما الشرط فصحيح لانه لايخل عقصود النكاح فان الاستمتاع أنما يكون ليلا ، وأذا كانالشرط صحيحاً لم عنم صحة العقد فيكونان صحيحين ، وعلى الزوج النفقة في الليل لأنهاسات اليه فيه وليس عليه نفقة النهار لأنها في مقابلة الاستمتاع وهو لا يتمكن من الاستمتاع بها في ناف الحلواذا لم تجب نفقة النهار على الزوج وجبت على الديد النها في خديد حينند ولانها باقية على الاصل في وجوبها على السيد فتكون نفقتها بينهما نصفين وكذ لك الدك وة ، وقال بعض أصحاب الشافعي ليسعلى الزوج شيء من النفقة لانها الاتجب إلا بالتمكين التام ولم بوجد فلم يجب منها شيء كالحرة أذا بذلت التسليم في بعض الزمان دون بعض

نقص لازم وما عداه غير لازم ولا يتمدى نقصه الى الولد وذكر في الجامع الروابسين في جميع الشروط وذكره أبو الحطاب أيضاً وقال مالك الكفاءة في الدين لاغير قال ابن عبد البر هذا جملة مذهب مالك وأصحابه وعن الشافعي كقول مالك ، وقول آخر انها الحسة التي ذكر اها والسلامة من العيوب الاربعة فتكون ستة وكذلك قول أبي حنيفة والثوري والحسن بن صالح إلا في الصنعة والسلامة من العيوب ولم يعتبر محمد بن الحسن الذين إلا ان يكون بمن يمكر وبخرج وبسخر منه الصبيان فلا يكون كفؤا لان الغالب على الحنث الفسق ولا يعد ذلك نقصاً ، والدليل على عبار الدين قول الله نمالي (أفن كان مؤمناً كن كان فاسقا لا يستوون) ولان الفاسق مرذول مردود الشهادة والرواية غير مأون على النفس والمال مسلوب الولايات ناقص عند الله وعند خلقه قليل الحظ في الدنيا والآخرة فلا يجوز ان يكون كفؤا لمفيفة ولا مساويا لها لكن يكون كفؤا لمثله. فأما الفاسق من الحنث فهو ناقص عند أهل الدين والمروءات. والدليل على اعتبار النسب في الكفاءة قول عمر لا من الاكفاء قال قلت وما الاكفاء أقال في ويرون ذلك نقصا رعاراً فاذا بإسناده ولان العرب يعدون الكفاءة في التسارف ولان في فقد ذلك نقصاً وعاراً فوجب أن تعتبر في الكفاء أطلقت الكفاءة وجب علها على المتارف ولان في فقد ذلك نقصاً وعاراً فوجب أن تعتبر في الكفاء أطلقت الكفاءة وجب علها على المتارف ولان في فقد ذلك نقصاً وعاراً فوجب أن تعتبر في الكفاءة أطلقت الكفاءة وجب علها على المتارف ولان في فقد ذلك نقصاً وعاراً فوجب أن تعتبر في الكفاءة

473

ولنا أن النفقة عوض في مقابلة المنفعة فرجب منها بقدر مايستونيه كالاجرة في الاجارةوفارقت الحرة لان التسليم عليها واجب في جميم الزمان فاذا امتنعت في البعض فلم تــلم ما وجب عليها تسليمه وههنا قد ملم السيد جميع مارجب عليه

(فصل) فان زوجها من غير شرط فقال القاضي الحسكم فيه كا لو شرط وله استخدامها شهاراً وءايه ارسالها ليلا الاستمتاع بها لأبه زمانه وذلك لأن السيد علك منأمته منفعتين منفعة الاستخدام و لاستمتاع فاذا عقد على احداهما لم يلزمه تسليمها إلاني زمن استيفائها كما لوأجرها المخد. تم يلزمه تسليمها الا في زمها وهو النهار والنفقة بينهما على قدر إقامتها عندهما ، وان تبرع السيد بارسالها ليلا ونهاراً فالنفنة كلها على الزوج وازتبر عالزوج بتركها عند السيد ليلا ونهاراً لمنسقط ففتها عن ولو تبرع كل واحد منهما بسركهاعندالآخر وتدافعاها كانت نفقتها كلهاعلىالزوج لان لزوجية تقتضي وجوبها مالم يمنعمن استمتاعها عدوانا أو بشرطأونحوه ولذلك نجب نفنتهامع تعذر استمتاعها بمرض اوحيض اوتحرهما فاذًا لم يكن من السيد همنا منم قالنفة على الزوج لوجود الزوجية المقتضية لها وعدم الماقع منها

(فصل) قان أراد الزوج السفر بها لمهلك ذاكلانه يفوت خدرتها للمتحقة لسيدها وان أرادالسيد السفر بها فقد توقف أحمد عن ذلك وقال ما أدري فيحتمل المنع منه لانه ينوت حق الزوج منها فمنع منه قياسًا علىما لو منعه منه مع الاقامة ولا ، مالك لأحدى منفعتبها فلم بملك منع الاخر من السفر بها

كالدن، فعلى هذا لاتزوج العفيفة بفاجر لما ذكرنا ولاعربية بعجمىفلا يكون المولىولاالعجميكفؤاً لمربية لما ذكرنا من قول عمر رضي الله عنه وقال سلمان لجرير معشرالعرب لانتقدم في صلاتكم ولا تنكح نساءكم ان الله فضلكم علينا بمحمد صلىالله عليه وسلم وجمله فيكم

﴿مسئلة﴾ (والعرب بعضهم لبعض اكفاء وسائر الناس بعضهم لبعض اكفاء وعنه لا تروج قرشية لغير قرشي ولاهاشمية لغير هاشمي)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في ذلك فروي عنه ان غير قريش لا يكافئها وغير بني هاشم لا يكافتهم ، وهو قول بمض أصحابالشافعي لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم﴿ انَّاللهُ اصعَانَى كَنَانَةُ من ولداسهاعيلواصطفي قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم > ولان العرب فضلت الاىم برسول الله صلى الله عليه وسلم وقريش أخص بهمن سائر البرب وبنو هاشم أخص بهمن قريش ولذلك قال عُبانوجبير بن،مطمهان أخواننا من بني هاشم لأ ننكر فضابه علينا لمكانك الذي وضعك الله به منهم ، وقال أبوحنيفة لايكافيء العجمالعرب ولاالعرب قريشاً وقريش كلهمأ كفاء لانا بن عباس قال قريش بعضهم لبعض اكفاء (والرواية الثانية) ان الدرب بمضهم لبعض اكفاء والعجم بعضهم لبعض اكفاء لان النبي صلى الله عليه وسلم زوج ابنته عثمان وزوج أبا العاص بن الربيع زينب وهما من بني عبد شمس وزوج على عمر ابنته أم كاثوم وتزوج عبد الله بن عمرو بن عُمان فاطمة ابنة الحسين كالسيد وكاثر أجرها ثم أواد السفر بها . وعمد ان له السفر بها لأنه مالك وقبها كسيد العبد اذا زوجه ، ولن شرط الزوج أن تسلم إليه الامة ليلا ونهاداً جاذ وعليه نفتها كلها وليس السيد السفر بها لانه لا حق له في بضما

(فسل) ويستعب لمن أراد العزوج أن يختار ذات الدين اقبول النبي وَلَيْكُو و تنكح المرأة لما فا ولحسبها ولجالها والدينها، فاظفر بذات الدين تربت بداك ، متفق عليه ، ومختار البكر لقول رسول الله والمروح من المراجع المراجع الله فال قالت بل ثبرا قال و فبلا بكرا تلاءبها وتلاعبك، متفق عليه ، وعن عطاء عن النبي وَلَيْكُو الله قال و عليكم بالابكار فانهن بكرا تلاءبها وأنتى أرحاما ورواه الامام وأحد في رواية وانتق أرحاما وأرضى باليسير، ويستحب أن تكون من نساء يعرفن بكثرة الولادة لما روي عن أنس قال كان رسول الله وَلَيْكُو بأمر بالباة وينعى عن التبتل مهيا شديدا ويقول و تزوجوا الودود الولود فاني مكانر بكم الايم يوم القيامة، وواه صعيد، وروى معقل بن يسار قال جاء رجل الى رسول الله ويقال و ان أصبت امرأة ذات حسب ومنصب الا انها لا تلد أفأنز وجها ا فيهاه ثم أناه الثانية فيهاه ثم أناه الثالثة فقال و تزوجوا الودود الولود فاني مكاثر بكم وواه النسائي

وعن علي من الحسين ان النبي مَتَطَالِيَّةِ قَالَ ﴿ يَا بَنِي هَاشُمَ عَلَيْكُمْ بَنِسَا. الْأَعَاجِمُ فَالنَّمُ سُوا أُولادهن فان في أرحامهن البركة ﴾ وبختار الجيلة لانها أمكن لنفسه وأغض لبصره وأكمل لمودنه ولذاك شرع

ابن على وتزوج مصعب بن الزبير اختها سكينة وتزوجها أيضا عبد الله بن عبّان بن حكيم بن حزام وتزوج المقداد بن الاسود ضاعة بنت الزبير بن عبد المطلب وزوج أبو بكر رضى الله عنه أخته أم فروة الاشمث بن قيس وهما كنديان وتزوج أسامة بن زيد فاطمة بنت قيس الفهرية القرشية ، ولان العجم والموالي بعضهم لبمض أكفاه وان تفاضلوا وشرف بمضهم على بعض فكذلك العرب وهذه الرواة الصححة أن شاه الله تعالى

ومسئلة ﴾ (وعنه ان الحرية والصناعة واليسار من شروط الكفاءة فلاتروج حرة بعبد ولابنت يزاز عجام ولا بنت بان بحاثك ولا موسرة عسرة)

أما الحربة فالصحيح أنها من شروط السكفاءة فلا يكون السد كفؤا لحرة لان النبي صلى الله عليه وسلم خير بريرة حين عتقت تحت عبد فاذا ثبت الخيار بالحربة الطارئة فبالحربة المقارنة أولى ولان نقص الرق كبيروضرره بين فانه مشنول عن امرأته بحقوق سيده ولا ينفق نفقة الموسرين ولا ينفق على ولده وهو كالمدوم بالنسبة إلى نفسه ولا يمنع صحة النسكاح فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريرة « لو راجعتيه » قالت يارسول الله أتأمرني ? قال « أما أنا شفيع » قالت : فلاحاجة لي فيه رواه البخاري ومراجه إياه ابتداء نكاح فان نكاحها قد انفسخ باختيارها ولا يشفع اليها النبي

النظر قبل النكاح. وقد روي عن أبي بكر بن محد بن عمرو س حزم عن رسول الله عَيْشَالِيَّةُ أَنَّهُ قَالَ (انما النساء لعب فاذا انخذ أحدكم أهبة فايستحسنها)

وعن أبي هريرة قال قبل بارسول الله أي النساء خير ?قال د انتي تسره إذا نظر وتطيعه إذا امر وعن أبي هريرة قال قبل بارسول الله أي النساء بي وعن بحيى بن جسدة أن رسول الله عَلَيْكُو قال د خير فائدة أقادها المره المسلم بعد إسلامه امرأة جميلة تسره إذا نظر البها وتطبعه إذا أمرها وتحفظه في غيبته في ماله ونفسها ، رواه سعيد

و يختار ذات العقل و يجتنب الحقاء لان النكاح راد العشرة ولا تصلح العشرة مع الحقاء ولا يطيب العيش معها وربما تعدى ذاك إلى ولدها . وقد قبل اجتموا الحقاء قان ولدعا ضباع وصحبها بلاء ، ويختار الحسيبة ليكون ولدها نجيبا قانه رعا أشبه الهام الرزع اليهم ، وكان يقال : إذا أردت أن تتزوج المرأة قانظر إلى أبيها وأخيها . وعن عائشة قالت قال رسول الله عَيْسَاتُهُ و تخبروا لنطف وانكحوا الأكفاء وانكحوا اليهم »

ويختار الاج بية قان ولدها أنجب ولم ذا يقال اغتربوا لا تضورا، يعنى انكحوا الغرائب كيلا تضمف أولادكم . وقال بعضهم : الغرائب أنجب وبنات العم أصبر . ولانولا تؤمن العداوة في النكاح وإفضاؤه الى الطلاق قاذا كان في قرابته أفضى إلى قطيعة الرحم المأمور بصلها والله أعلم

صلى الله عليه وسر في أن تنكم عبداً إلا والنكاح صحيح

فأما اليسار ففيه روايتان (احداهما) هو شرط لقول النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ الحسبالمال ﴾ وقال ﴿ إِن أحساب الناس بينهم هذا المال ﴾ وقال لفاطمة بنت قيس حين أخبرته أن معاوية خطيها ﴿ أَما معاوية فصعلوك لا مال له ﴾ ولان على الموسرة ضرراً في اعسار زوجها لاخلاله بنفقها ومؤونة أولاده ولهذا ملكت الفسخ باخلاله بالنفقة فكذلك إذا كان مقارنا ولان ذلك معدود نقصا في عرف الناس يتفاضلون فيه كتفاضلهم في اننسب وأبلغ قال نبيه بن الحجاج السهمي

سالتان الطلاق ان رأتاً في قل ماني قد جثماني بنكر ويكان من له نسب مجبب ومن يفتقر بس عيش ضر

فكان من شروط الكفاءة كالنسب (والثانية) ايس بشرط لان الفقر شرف في الدين ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « النهم أحيش مسكيناً وأمتني مسكيناً » وليس هو لازما فأشبه العاقية من من المرض، واليسار المعتبر ما يقدر به على الانفاق عليها حسب ما يجب لها ويمكنه اداء مهرها

وأما الصناعة فنيها أيضاً روايتان (احدامها) انها شرط فن <u>كلامن</u> أحل الصنائع الدنيثة كالحائك والحجام والحارس والكساح والدباغ والايم والخاص والزبل فليس يكف البتات ذوي المرومات كا مسحاب

﴿ باب مايحرم نكاحه والجمع بينه وغير ذلك ﴾

التحريم الذكاح ضربان : نحريم عين ونحريم جم ، ويتنوع أيضا نوعين نحريم نسب وتحريم سبب والاصل في ذلك الكتاب والسنة والاجهاع ، فأما الكتاب فقول الله تعالى « حردت عليكم أمها في والآية التي قبلها والتي بعدها ، وأما السنة فروى أبو هريرة عن رسول الله والتي بعدها ، وأما السنة فروى أبو هريرة عن رسول الله والتي بعدها ، وأما السنة فروى أبو هريرة عن رسول الله والتي بعدها ، وأما السنة فروى أبو هريرة عن دسول الله عنها فالمترة وعنها وبين خالتها ، متنق عليه ، وعن عائشة رضي الله عنها فالمترة قال دسول الله والتي المراة على المربع الله والمده على المربع الله تعالى على المربع الله تعالى على عمريمه ما تحريمه الولادة ، أخرجه مسلم ، وأجمعت الاسلة على تحريم ما تعرم الولادة ، أخرجه مسلم ، وأجمعت الاسلة على تحريمه ما تعرم ما تعرم الولادة ، أخرجه مسلم ، وأجمعت الاسلة على تحريمه المنه الله تعالى على تحريمه

(مسئلة) قال (والمحرمات نكاحهن بالانساب: الامهات والبنات والاخوات والعات والمات الاخت، والمحرمات بالامهات الاخت، والمحرمات بالامهات المرضمات والاخوات من الرضاعة وأمهات النساء وبنات النساء اللاتي دخل بهن وحلائل الابناء وزوجات الاب والجم بين الاختين)

وجملة ذلك أن المنصوص على تحريمهن في الكتاب أربع عشرة: سبع بالنسب واثنتان بالرضاع وأربع بالمصاهرة وواحدة بالجمع، فأما اللواتي بالنسب فأولاهن الامهات وهن كلمن انتسبت اليها بولادة سواء وقع عليها أسم الام حقيقة وهي التي ولدتك أو مجازاً وهي التي ولدت من ولدك وإن عات من

الصنائع الجايلة كالتجارة والبناية لان ذلك نقص في عرف الناس فأشبه نقص النسب وقد جا. في حديث «العرب بعضهم لبعض أكفا. الاحائكا أو حجاما . »

قيل لاحمد وكيف تأخذ به وأنت تضعفه ?قال السل عليه · يمنى أنه ورد موافقاً لاهل العرف . وروي أن ذلك ليس بنقص ويروى نحو ذلك عن أبى حنيفة لان ذلك ليس بنقس في الدين ولا هو لازما فأشبه الضغف والمرض . قال بعضهم :

ألا إنما التقوى هي العزوالكرم وحبك للدنيا هو الذل والسقم وليس على عبد تتى نقيصة إذا حقق التقوى وان حاك أو حجم

وأما السلامة من العبوب فليست من شروط السكفاءة قابه لا خلاف أنه لا يبطل النكاح بهسا، والكنم تنبت الحيار العرأة دون الاولياء لان ضرره يختص بها ولوليها منهما من نكاح المجنون والعبدوم وما عدا هذا فليس بمنبر في السكفاءة .

(فصل) ومن أسلم او أعتق من العبيد فهو كف لمن له أبوان في الاسلام والحزية وقال أبو حتيفة ليس بكف ، ولا يضح ذلك لان الصحابة أكثرهم أسلوا وكانوا أفضل الامة فلا يجوز أن يقال الهم في أكفاء بتابين ،

ذاك جدناك أم أمك وأم أببك وجدنا أمك وجدنا أبيك وجدات جدانك وجدات أجدادك وإن علوا وارثات كن أو غير وارثات كلهن أمهات محرمات

ذكر ابو هربرة هاجر أم اسهاءيل فقال اللك أمكم يابنى ما السها . وفي الدعا اللهم صل على أبينا آدم وأمنا حوا ، والبنات وهن كل أنثى انتسبت البك بولادتك كابنة الصلب وبنات البنين والبنات وأن نزلت درجتهن وارثات أو غير وارثات كلهن بنات محرمات لفوله تعالى (وبنائكم) فان كل أمرأة بنت آدم كا أن كل رجل ابن آدم قال الله تعالى (يابنى آدم) والاخوات من المهات الثلاث من الابوس أو من الاب أو من الام لقوله تعالى (وأخوا تكم) ولا تفريد عليين والهات أخوات الاب من الجهات الثلاث وأخوات الجدات وإن علون وقد من الجهات الثلاث واخوات الجدات وإن علون وقد لقوله تعالى (وعائكم) وبنات الاخ كل أمرأة ذكرنا أن كل جدة أم فكذلك كل أخت لجدة خالة محرمة لقوله (وخلامكم) وبنات الاخ كل أمرأة انتسبت الى أخ بولادة فعي بنت أخ محرمة من أي جهة كان الاخ لقوله تعالى (و بنات الاخ) وبنات الاخت كذلك أيضا محرمات لقوله سبحانه (وبنات الاخت) فهؤلا المؤولا المؤرمات بالانساب

(النوع الثاني) لحرمات تحرم السبب وهو قسمان : رضاع ومصاهرة ، فأما الرضاع فلنصوص على التحريم فيه الله المالة المرضعات وهن اللآي أرضعنك وأمه آمهن وجداتهن وإن علت درجتهن على حسب

(فصل) وولد الزنا قد قبل انه كف الذات نسب وعن أحمد أنه ذكر له أنه يشكح ويتكع اليه فكأنه لم محب ذلك الان المرأة تمير به هي وأولياؤها ويتعدى ذلك الى ولدهاوليس هو كفؤاًلمرية بغير اشكال فيه لانه أدنى حالا من المولى .

(فصل) والموالي اكفاء سفهم لبعض وكذلك العجم قال أحمد في رجل من بني هاشم لهمولاة ينزوجها الحراسانى وقول النبي صلى الله الميه وسلم همولى القوم منهم » هو في الصدقة فأما في النكاح فلا وذكر القاضي رواية عن أحمد أن مولى القوم يكافئهم لهذا الخبرولا نالنبي صلى الله عليه وسلم زوج زيداً وأسامة عربيتين ولان موالي بني هاشم ساووهم في حرمان الصدقة فساووهم في المكفاءة ، وهذا لا يصح فامه يوجب أن يكون الموالي أكفاء للعرب فان المولى إذا كان كفؤا لسيد مكان كفؤا لمن يكافئه سيده فيبطل اعتبار المنصب ولهذا لا يساووهم في استحقاق الحبس ولا في الامامة ولا في اشرف ، وآماز يدوأ سامة فقد استدل بنكاحها عربيتين على أن فقد الكفاءة لا يبطل النكاح واعتذر أحمد عن تزويجها بانهما من كلب فها عربيان وإنما طراً عليها رق فعلى هذا يكون حكم كل عربي الاصل كذلك .

(فصل) فأما أهل البدع فان أحمد قال في الرجل يزوج الجهمي يفرق يينهما وكذلك اذا زوج الواقفي إذا كان بخاصم ويدعو وإذا زوج أخنه من هؤلاء اللفظية وقد كتب الحديث فهذا شر من جهمي يفرق بينهما وقال لا يزوج بنته منحروري ممق منالدين ولامن الرافضي ولامن القدري فاذا

ماذكرنا في النسب محرمات بقوله تعالى (وأمهانكم اللاني أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) كل امرأة أرضعتك أمها أو أرضعتها أمك أو أرضعتك وإياها امرأة واحدة أو ارتصعت أنت وهي من ابن رجل واحد كرجل له امرأتان لها منه ابن أرضعتك احداهما وأرضته اللاخرى فهي أختك محرمة عايك لفوله مبحانه (وأخواتكم من الرضاءة)

(القسم اثاني) تحريم المصاهرة والمنصوص عليه أربم: أمهات الفساء فن تزوج امرأة حرم عليه كل أم لها من نسب أو رضاع قريبة أو بعيدة بمجرد العقد نص عليه احمد وهو قول أكثر أهل العلم منهم ابن مسعود وابن عمر وجابر وعمران بن حصين وكثير من التابعين ، وبه يقول مالك والشاني وأصحاب الرأي ، وحكي عن علي رضي الله عنه أنها الانحرم إلا بالدخول بابنتها كا الانحرم ابنا بالدخول .

ولنا قول الله تعالى (وأمهات نسائكم) والمعقود عابها من نسائه فتدخل أمها في حموم الآية. قال ابن عباس أمه وا ماأمهم القرآن يعنى عموا حكمها في كل حال ولا تفصلوا ببن المدخول مها وبين غيرها ، وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي وَ الله قال و من تزوج امرأة فطلةها قبل أن دخل مها لا بأس أن يزوج و ميته ولا محل له ان يزوج أمها > رواه ابو حفص باسناده > وقال زيد عمرم بالدخول أو بالوت لانه يتوم مقام الدخول وقد ذكرنا ما يرجب النحريم مطلقا سوا وجد الدخول

كان لايدعو فلابأس وقال من لم يربع بعلى في الحلافة فلاتناكحوه ولا تكلموه قال القاضي المقاد منهم يصح تزويجه ومن كان داعية منهم فلايصح تزويجه

(فصل) وأنما تعتبر الكفاءة في الرجل دون المرأة فان النبي وَلَيْكَانِيْرُ لا مكافى، له وقد تزوج من أحياء المرب وتزوج صفية بنت حيى وتسرى بالاماء ، وقال « من كانت عنده جارية فعلمها وأحسن تعليمها وأحسن اليها ثم أعتقها وتزوجها فله أجران » متفق عليه ولأن الولد يشرف بشرف أبيه لا بأمه فلم يستبر ذلك في الام.

(باب المحرمات في النكاح)

وهن ضربان محرمات على الابد وهن أربعة أقسام:

(أحدها) المحرمات بالنسب وهن سبع ذكرهن التسبحانه في قوله (حرمت عليكم أمها تكم وبنا تم واخوا تكم وعما تكم وخالا الاخ وبنات الاخت) فأما الامهات فهن كل من انتسبت اليها بولادة سواء وقع عليها اسم الام حقيقة وهي التي ولدتك أد مجازا وهي التي ولدت من ولدتك وان علمت ومن ذلك جدتا أملك وأم أبيك وجدات جداتك وجدات أجدادك وان علون وارثات كالهن أمكم وجدات ذكر أبو هريرة هاجر أم اسهاعيل فعال تلك أمكم وابني ماء السهاء

او الموت أولا ولانها حرمت بالمصاهرة بتول مبهم فحرمت بنفس العند كحليلة الابن والاب

(الثانية) بنات النساء اللاني دخل من وهن الربائب فلا يحرمن إلا بالدخول بأمهامن وهن كل بنت للزوجة من نسب أو رضاع قرية أو بهيدة وارثة أو غير وارثة على حسد ماذكر نا في النات أذا دخل بالام حروت عليه سواء كانت في حجره أو لم تكن في قول عامة الفقها. إلا أنه رويءن هم وعلى رضى الله عنها أنهما رخصا فيها اذا لم نكن في حجره وهو قول داود لنول الله تعالى! وربائيكم اللاني في حجوركم) قال ابن المدّر وقد أجم علما. الامصار على خلاف هذا القول

وقد ذكرنا حديث عبد الله بن عمرو في هذا وقال النبي ﷺ لأم حبيبة ولا نعرض علي بنانكن ولا أخو أنكن ، ولان التربية لا تاثير لها في النحريم كسائر الحرمات، فأما الآية فلم نخرج مخرج الشرط وإنما وصفها بذلك تعريفاً لها بغالب حالها وما خرج مخرج الفالب لا يصح التمسك بمفهومه . وان لم يدخل بالمرأة لم تحرم عليه بناتها في تول عامة علما، الامصار إذا بانت من نكاحه الا أن عوت قبل الدخول ففيه روايتان [احداهما] تحرم ابنتها وبه قال زبد بن ثابت وهي اختيار أبي بكرلان الموت أقيم مقام الدخول في تكيل العدة والصداق نيتوم مقابه في نحريم الربيبة(والثانية) لا تحرم وهوتول على ومذهب عامة العلما. قال ابن المنذر وأجم عوام علما. الامصار أن الرجل إذا تزوج المرأة ثم طلقها أو مانت قبل الدخول بها جاز له أن يتزوج ابنهما كذلك قال مالك والثوري والاوزاعي

وفي الدعاء المأثور اللهم صل على أبينا آدم وأمنا حواء . والبنات وهن كل انثى انتسبت اليك بولادتك كابنة الصلب . وبنات البنين والبناتوان نزلت درجتهن وارثات أو غير وارثات كلهن بنات محرمات لقوله تمالى (وبناتكم) فان كل امرأة بنت آدم كما أن كل رجل ابن آدم قال الله تمالى (يابني آدم) والاخوات من الجهات الثلاث من الابوين أو من الاب أو من الام لفول الله تعالى (وأخواتكم) ولانفريع عليهن . والعات أخوات الاب من الجهات الثلاث وأخوات الاجداد من قبل الاب ومن قبل الام قريباً كان الجد او بسيداً وارثاً أو غير وارث لفول الله تمالى (وعانكم) والحالات أخوات الام من الجهات الثلاث وأخوات الجدات وان علون وقد ذكرنا ان كل جدة أم فكذلك كل أخت لجدة خالة محرمة لقول الله تعالى (وخالاتكم) وبئات الاخ كل امن أنه انتسبت الى أخ بولادته فهي لمت أخ محرمة من أي جهة كان الاخ لقول الله تمالى (وبنات الاخ)وبنات الاخت كذلك أيضامحرمات لقوله تمالى (و نات الاخت) فيؤلاء الحرمات بالنسب

(فصل) ولا فرق بين النسب الحاصل بنكاح أو ملك يمين أو وط. شبهة أوحرام فتحرم عليه ابنته من الزنا لدخولها في عموم النفظ وألمها مخلوقة من مائة فحر. مت كتحريم الزانية على ولدها وتحريم المنفية باللمان لانها منفية ولاحتمال أن تكون ابنته وفيه اختلاف نذكره ان شاء الله تعالى (الحِزِه السابع) (7.) (المغنى والثمرح الكبير)

والشافعي وأحمد واسحاق وأبو ثور ومن تبعهم لان الله تعالى قال (من نسائكم اللافي دخلتم بهن فان لم تسكو وا دخلتم بهن فلا جناح عليه كم) وهذا نص لا يعرك لقياس ضعيف وحدبث عبدالله ابن عمرو قد ذكرناه ولابها فرقة قبل الدخول فلم نحرم الربيبة كفرقةالطلاق والموت لا يجري مجرى الدخول في الاحصان والاحلال وعدة الاقراء ، وقيامه مقامه من وجه ليس بأولى من مفارقته إياه من وجه آخر ولو قام مقامه من كل وجه فلا يترك صريح نص الله تعالى ونص رسوله انياس ولا غيره . إذا ثبت هذا قان الدخول بها هو وطؤها كنى عنه بالدخول قان خلا بها ولم يطأها لم تحرم ابنتها لانها غير مدخول بها، وظاهر قول الحرقي تحريها المنولة قان خلا بها وقال لم أطأها وصدقته لم يتنت إلى قولما وكان حكم احكم المدخول في جميع أمورها إلا في الرجوع الى زوج طلقها ثلاثًا وفي الزنا قاتمهما يجلدان ولا يرجان وسنذ كره فيا بعد ان شاء الله (الثائة) حلائل الابناء يوتي أزواجهم سميت امرأة الرجل حليلة لابها محل إزار زوجها وهي محلة له ، فيحرم على الرجل أزواج ابنائه ولا نما أه بنائه من نسب أو رضاع قريبا كان أو بعيداً ، عجرد العقد لنوله تعالى (وحلائل ابنائه كم المحل أزواج ابنائه ولا نها غير وارث من نسب أو رضاع الاب فتحرم على الرجل امرأة أبيه قريبا كان أو بعيداً ولا نكحوا ما نكح آباؤكم من النساء ولا ما قال الهراء بن وقال الهراء بن عازب لنيت خلي ومعه الراية ققات أبن تريد ؟ قال أرسلنى والا ما قات أبن تريد ؟ قال أرسلنى

(القسم الثاني) المحرمات بالرضاع فيحرم به مايحرم من النسب سواه والذي ذكره الله تعالى اثنتان بقوله الله تعالى (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم واخواتكم من الرضاعة) فالامهات اللاتي ارضعنك وأمهامهن وجدام وأمهامهن وإنعلت درجتهن على حسب ماذكر ناه في النسب محرمات بالآية، وأما الاخوات فهي كلام أة ارشعتك أمها أوارضتها أمك أوارضعتك وإياها امر أة واحدة أو ارتضعت أنت وهي من ابن رجل واحد كرجل له أمر أتان لها منه ابن أرضتك إحداها وأرضتها الاخرى فهي أختك محرمة عليك بالآية وكذلك كل امرأة حرمت عليك حرم مثابا من الرضاع كالممة والحالة والبنت وبنت الاخ وبنت الاخت على ما ذكرنا لقول الذي والله الله ولادة ولان الامهات والاخوات منصوص عليهن والباقيات وفي رواية لمسلم و الرضاع محرم ما تحرم ما تحرم الولادة ولان الامهات والاخوات منصوص عليهن والباقيات يقسن عليهن ولا نهلم في هذا خلافا

(القسم الثالث) تحريم المصاهرة وهن أربع :أمهات النساء فمن تزوج امرأة حرم عليه كل أم لها من نسب أو رضاع قريبة أو بعيدة بمجرد العقد نص عليه أحمد وهو قول أكثر أهل العلم منهم ابن مسعود وابن عمر وجابر وعمران بن حصين وكثير من النابعين وبه يقول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وجكي عن علي رضي الله عنه أنها لا تحرم الا بالدخول بابنتها كما لا تحرم ابنتها الا بالدخول بها ولنا قول الله تعالى (وأمهات نسائكم) والمعقود عليها من نسائه فتدخل أمها في عموم الآية قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل نزوج امرأة أبيه من بعده ان اضرب عنقه أو أنتله رواه النسائي وفي رواية قال لقيت عمي الحارث بن عمرو ومعه الراية فذ كر الحبر كذلك رواه سعيد وغيره وسواء في هذا امرأة أبيه أو امرأة جده لابيه وجده لامه قرب أم بعده وليس في هذا بين أهل العلم خلافا علمناه والحدثة ، ومحرم عليه من وطئها أبوه أو ابنه بملك يمين أو شبهة كا بحرم عليه من وطئها في عقد نكاح قال ابن المنذر الملك في هذا والرضاع بمزلة النسب، ومن حفظنا ذلك عنه عطا. وطاوس والحسر وابن سيربن ومكحول وقتادة والثوري والاوزاعي وأبو عبيد وأبوثور وأصحاب الرأي ولا نحفظ عن أحد خلانهم (الضرب الثاني) تحربم الجمع والمذكور في السكتاب الجمم بين الاختين سواء كانتا من نسب أو رضاع حرتين كانتا أو أمتين أو حرة وأمة من أبوين كانتا أو من أب أوأم وسواء في هذا ما قبل الدخول أو بعده لعموم الآية قان نزوجهما في عقد واحد فسد لانه أب أوأم وسواء في هذا ما قبل الدخول أو بعده لعموم الآية قان نزوج إحداها بعد الاخرى منحيح لانه لم يحصل أبه جمع و نكاح الثانية باطل لان به محصل الجمع وليس في هذا فنكاح الاولى صحيح لانه لم يحصل فيه جمع و نكاح الثانية باطل لان به محصل الجمع وليس في هذا المنه اختلاف وليس عليه تفريع

﴿ مسئلة ﴾ (ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب)

كل امرأة حرمت من النسب حرم مثاما من الرضاع وهن الامهات والبنات والاخوات والعمات

ابن عباس اجموا ما اجم القرآن بيني عموا حكما في كلحال ولا تفصلوا بين المدخول بها وبين غيرها وروى عمرو بن شميب عن أبيه عن جده أن النبي عليه قال (من زوج امرأة فطلقها قبل ان يدخر بها لا بأس أن يتزوج ربيبته ولا محل له أن يتزوج أمها » رواه أبو حفص باسناده وقال زيد تحرم بالاخول أو بالموت لا نه يقوم مقام الدخول، وقد ذكر نا ما يوجب النحري مطلقاً سواء وجد الدخول أو الموت أو لم يوجد ولا بها حروت بالمصاهرة بقول مبهم فحروت بنفس العقد كحليلة الابن والاب (الثانية) حلائل الآباء يسني أزواجهم سميت امرأة الرجل حليلة لانها على ازار زوجها وهي محلة له فتحرم على الرجل امرأة ابيه قريباً كان أو بهيداً وارثاً أو غير وارث من نسب أو رضاع لقوله تتعلى (ولا تذكحوا ما نكح آباؤكم من النساء) وقال البراء بن عازب لفت خالي ومه الرابة قال أرسلني رسول الله على الخرب تروج امرأة آبيه من بعده ان أضرب عنقه أو أقتله رواه النسائي وفي رواية لفيت عمي الحارث بن عمر و ومعه الرابة وذكر الخبر رواه كذلك سميد وغيره وسواه في هذا امرأة وعرم من وطها أبوه علك عين او شبهة كما محرم عليه من وطنها في عقد نكاح قال ابن المنذر الملك في عمدا والرضاع عزلة النسبومين حفظا ذلك عنه عطاه وطاوس والحسن وابن سبرين ومكحول وقتادة هذا والرضاع عزلة النسبومين حفظا ذلك عنه عطاه وطاوس والحسن وابن سبرين ومكحول وقتادة

والحالات وبنات الاخ وبنات الاخت على الوجه الذي شرحناه في النسب لقول النبي ويتلكن و بحرم من الرضاع ما يحرم ما يحرم ما الولادة ، وقال من الرضاع ما يحرم ما يحرم ما الولادة ، وقال النبي ويتلكن وبيتي في حجري ماحلت لي ، أمها ابنة أخي من الرضاعة أرضعتني وإياها ثوبة ، متفق عليه ، لان الامهات والاخرات منصوص عليهن والباقيات يدخلن في عمرم لفظ سائر المحرمات ولا نعلم في هذا خلافا

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولين الفحل محرم)

(١) كذا في الاصول

معناه ان المرأة اذا أرضعت طفلا بابن ثاب (۱) من وط. رجل حرم الطفل ولد الرجل وأقاريه كا يحرم ولده من النسب لان الخبر من الرجل كما هو من المرأة فيصير الطفل ولد الرجل والرجل أباه ، وأولاد الرجل إخوت سراء كانوا من ثلث المرأة أو من غيرها ، واخوة الرجل وأخواته أعمام الطفل وعمانه، وآباؤ، وأرباته أجداده وجداته ، قال احد ابن الفحل أن يكون الرجل امرأتان فترضع هذه صبية وهذه صبياً لا يزوج هذا من هذا . وسئل ابن عباس عن رجل له جارينان أرضعت إحداهما جارية والاخرى غلاما فقال لا القفاح واحد قال الترمذي هذا تقسير لبن الفحل وممن قال بتحريمه على وابن عباس وعطاء وطاوس ومجاهدوالحسن والشعبي والقاسم وعروة ومالك واشوري والاوزاعي

والنوري والاوزاعي وابو عبيد واصحاب الرأي ولا نحفظ عن أحد خلافهم (الثالثة) حلائل الابناه فنحرم على الرجل زوجة ابنه وابن ابنته من نسب أو رضاع قريباً كان أو بعيداً عجرد العقد لقوله تعالى (وحلائل أبنائكم) ولا سلم في هذا خلافا، ولا تحرم بناتهن فيحل له نكاح بيبة ابنه وأبيه لقوله تعالى (وأحل المكم ماورا، ذلكم) (الرابعة) بنات النساء اللاتي دخل بهن وهن الربائب فلايحرمن الا بالدخول بأمهاتهن وهن كل بنت للزوجة من نسب أو رضاع قريبة أو بعيدة وارثة أو غير وارثة على حسب ماذكرنا في البنات فاذا دخل بالام حرمت عليه سواء كانت في حجره أو لم تكن في حجره وهو قول داود لقوله تعالى (وربائيكم اللاني في حجوركم) قال ابن المنذر وقد أجمع علماء الامصار على خلاف هذا القول وذكر ناحديث عمرو بن شعيب في هذا وقال النبي على الله في المراح واعا وصفها ولان التربية لانأثير لها في انتحريم كسائر الحرمات ، فأما الآية فلم تخرج بخرج الشرط وأعا وصفها بذلك تعريفاً لها بغالب حالها وما خرج بخرج الغالب لا يصح التمسك عفهومه، وان لم يدخل بالمرأة لم يحرم عليه بناتها في قول عامة علماء الامصار اذا بانت من نكاحه

(مسئلة) (فان متن قبل الدخول فهل تحرم بناتهن على روايتين)

(احداها) تحرم ابنتها وبه قال زيد بن ^{ثابت} وهي اختيار أبي بكر ولان الموت أقيم مفام الدخول في تكميل العدة والصداق فيقوم مقامه في تحريم الربيبة والشافي واحاق وابر عبيد وأبر ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي قال ابن عبد البر واليه ذهب فتها والمصار بالحجاز والعراق والشام وجاعة أهل الحديث ، ورخص في لبن الفحل سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحن وسلمان بن يسار وعطاء بن يسار والنخبي وابو قلابة ويروى ذه عن ابن الزبير وجماعة من أصحاب رسول الله ويلي غير مسمين لان الرضاع من المرأة لامن الرجل ويروى عن زينب بنت أبي سلمة أنها أرضعتها أمياء بنت أبي بكر امرأة الزبير قالت وكان الزبير يدخل على وأنا امتشط فيأخذ بترن من قرون رأسي فيقول اقبلي على خزة بن الزبير وكان عزة المكبية فقلت ثم ان عبدالله بن الزبير وكان عزة المكبية فقلت ثم ان عبدالله بن الزبير أرسل مخطب إلى أم كاثرم ابني على حزة بن الزبير وكان عزة المكبية فقلت لوسوله وهل تحل له واعا هي ابنة آخيه فقال عبدالله انما أردت بهذا المنم لما قبك أما ما ولدت أمها. ومول الله وعن من غير أمياه فليسوا الى باخوة فارسلي فسلي عن هذا فأرسات في أن كان من غير أمياه فليسوا الى باخوة فارسلي فسلي عن هذا فأرسات في أن كندتها إياه فلم تول المحرم شيئا فأنكمتها إياه فلم تول عنده حتى هك عنها

ولنا ماروت عائشة رضي الله عنها ان أفلح أخا أبي القعيس استأذن علي بعد ما أنزل المجاب فقلت والله لا آذن في حتى استأذن رسول الله وَلَيْكُ فَانَ أَخَا أَبِي القعيس ليس هو أرضهني ولسكن أرضعتني امرأة أبي القعيس فدخل علي رسول الله وَلَيْكُ فَقَلْت بارسول الله إن الرجل ايسهو أرضهني

(والثانية) لا تحرم بهو قول على وعامة العلماء قال ابندر أجمع عوام علماء الامصار أن الرجل إذا نروج المرأة ثم طلقها أو ماتت قبل أن يدخل بها حل له أن يزوج ابنتها كذلك قال مالك و الثوري والاوزاعي والشافعي وأحمد واسحاق وأبو ثور ومن تبعهم لان الله تعالى قال (فان لم تكونوا دخلم بهن فنز جناح عليكم) وهذا نص لا يترك بقياس ضيف وقد ذكر نا حديث عمرو بن شعيب ولأنها فوقة قبل الدخول فلم تحرم الربيبة كفرقة الطلاق والموت لا يجري بجرى الدخول في الاحصان والاحلال وقيامه مقامه من كل وجه قلايترك وقيامه مقامه من وجه ليس بأولى من مفارقته اياه من وجه آخر ولو قام مقامه من كل وجه قلايترك نهى الله تعالى ولا نصرسوله لقياس ولا غيره، اذا ثبت هذا فان الدخول بها وطؤها كنى عنه بالدخول فان خلابها ولم يطأها لم تحرم ابنتها لانها غير مدخول بها

﴿ سَنَّةٍ ﴾ (ويثبت تحريم المصاهرة بالوطء الحلال والحرام)

قاذا زنى بامر أه حرمت على أبيه وابنه وحرمت عليه أمها وابنتها كما لو وطئها بشبهة أو حلالا ولو وطيء أم امر أنه او ابنتها حرمت عليه امر أنه نص احمد على هذا في رواية جماعة وروي نحو ذلك عن عمر ان بن حصين وبه قال الحسن وطاوس ومجاهد والشعبي والتخمي والثوري واسحاق واصحاب الراي وروي عن ابن عباس ان وطء الحرام لا يحرم وبه قال سيد بن المسيب ويحيى بن يسمر وعروة والزهري ومالك والشافعي وابو ثور وابن المنذر لما روي عن الني عبي انه قال « لا يحرم الحرام

ولكن أرضعتني امرأته قال والذني له فانه عمك تربت بمينك، قال عروة فبذلاك كانت عائشة تأخذ بقول وحرموا من الرضاع ما محرم من النسب، منفق عليه وهذا نص قاطع في محل الغزاع فلا يدول على ماخالفه فأما حديث زينب فان صح فه وحجة لنا فان الزبيركان يعتقد أنها ابنته وتعتنده أياها والظاهر أن هذا كان مشهوراً عندهم وقوله مع اقرار أهل عصره أولى من قول ابنه وقول قوم لا يعرفون

﴿ مسئلة ﴾ قال (والجمع بين المرأة و بين عمتها و بينها و بين خالتها)

قال ابن المنذر اجمع أهل العلم على القول به وليس فيه بحمد الله اختلاف إلا أن بعض أهل البدع ممن لا تعد مخالفته خلافا وهم الرافضة والخوارج لم محرموا ذلك ولم يقولوا بالسنة الثابتة عن رسول الله وتتيالتي وهي ما روى أبو هربرة قال قال رسول الله وتتيالتي ولا يجمع ببن المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالمها متفق عليه وفي رواية أبي داود و لا ننكح المرأة على عمها ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على خانبها ولا الحالة على بنت أختها ، لا تنكح المركبرى على الصغرى ولا الصغرى على المدرى ولا المعمرى على المدرى ولا المعمرى على المدرى على المدرى ولا المعمرى على المدرى المدرى ولا المعمرى على المدرى ولا المعمرى ولا المعمرى ولا المحرى وولا المعمرى ولا المعمرى ولا المعمرى على المدرى ولا المعمرى ولا المعمرى ولا المحرى ولا المعمرى ولا المعمر بن عبداله وأحل المكم ما وراه ذلهم المحرم وهدا عادى ويناه ويناه وبلغنا أن رجلين من الحوارج أنيا عمر بن عبداله ويز فكان عما أنسكرا عليه وجم

الحلال ، ولانه وطء لا تصير به الموطوءة فراشاً كوطء الصغيرة

ولنا قوله سبحانه (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء) والوطء يسمى نكاحاقال الشاعر * اذا زبيت فاجد نكاحا * فيدخل في عموم الآية وفي الآية قرينة بصرفه الى الوط، وهو قوله سبحانه (انه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلا) وهذا التغليظ الما يكون في الوط، وروي عن النبي عَيَسْلِينَّةُ انه قال الالله عز وجل الى رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها » وروى الجوزجاني باسناده عن وهب بن منبه قال ملمون من نظر امراة وابنتها فذكر ته لسميد بن المسيب فأعجبه ، ولأن ما معلق من التحريم بالوط، تعلق بالحظور كوط، الحائض ولان النكاح عقد يفسده الوط، بالشبهة فأفسده الوطء الحرام كالاحرام وحديثهم لا تعرف صحته واعا هو من كلام ابن اشوع بعض قضاة المراق كذلك قال احمد وقيل انه من قول ابن عباس ووط، الصغيرة ممنوع لم يبطل بوط، الشبهة

(فصل)والوطء على ثلاثة اضرب: مباح وهو الوطء من نكاح صحيح او ملك يمين فيتعلق به تحريم المصاهرة بالاجماع ويصير محرما لمن حرءت عليه لانها حرءت عليه على التأبيد يسبب مباح اشبه النسب (الثاني) الوطء بالشبهة وهو الوطء في نكاح فاسد او شراء فاسد او وطء امراة ظنها امراته أوامته اووطء الامة التي فيها شرك واشباه ذلك فيتعلق به التحريم كتعلقه بالوطء المباح اجماعا قال ابن المذر الجم كل من نحفظ عنه من اهل العلم على إن الرجل اذا وطيء امراة بتكاح فاسد

الزاني وتحريم الجم بين المراة وهمنها وبينها وبين خالنها وقالا ليس هذا في كتاب الله تعالى فقال لها: كم فرض الله عليكم من الصلاة ? قالا خس صلوات في البوم والميلة وسألهما عن عدد ركمانهما فأخبراه بذلك وسألما عن متدار الزكاة ونصبها فأخبراه فنال فهل نجدان ذلك في كتاب الله? قالاً لا عجده في كتاب الله قال فن أين صرعا إلى ذهائ قالا فعله رسول الله عظي والمسلمون بعد، قال فَكُذَلِكُ هَذَا. ثُمُ لَا فَوَقَ بِينَ الحَالَةُ وَالْمَدَةُ حَتَيْمَةُ أَوْ مَجَازًا كُمَاتَ آبَائُهَا وَخَالاتُهُم وهَاتَ أَمِمَا يُهَا وخالاتهن وانعات درجتهن من نسب كان ذلك أو من رضاع، مكل شخصين لايجوز لاحدهما أن ينزوج الآخر لو كان أحدهما ذكراً والآخر أنثى لاجل القرابة لا يجوز الجم بينها لتأدية ذلك الى قطيمة الرحم القريبة لما في الطباع من التنافس والغيرة بين الضرائر، ولا يجرز الجم بين المرأة وأمها في العقد لما ذَكُر ناه ولانالام الى آبنتها أقرب من الاختين فاذا لم يجمع بين الاختين فالراة وابنتها أولى

(فصل) ولا يحرم الجم بين ابنتي العم وابنتي الحال في قول عامة أهل الملم لمدم النص فيها بالتحريم ودخولما في هموم قوَّله تعالى (وأحل لسكم مأ ورا. ذلسكم) ولان احداها تحل لها الاخرى لو كانت ذكراً، وفي كراهة ذهك روايتان (احداها) يكره روي ذهك عن ابن مسمود وبه قال جاير بن زيد وعطاء والحسن وسعيد من عبدالعزيز وروى أبو حفص باسناده عن عيسي بن طلحة قال نعي رسول الله ﷺ د أن نزوج المرأة على ذي قرابتها كراهية القطيمة، ولانه مفض الى قطيمة الرحم

أو شراء فاسد أنها تحرم على ابيه وابنه وأجداده وولد ولده وهذا مذهب مالك والاوزاعي والشافعي واحمد. واسحاق وابي ثور واصحاب الرأي لانه وطه يلحق به النسب فأثبت التحريم كالوطء المباح ولا يصير به الرجل محرما لمن حرمت عليه ولا يباح له النظر اليها بذلك والوطء ليس عباح وألحرمية تتعلق بكمال حرمة الوطء لانها أباحة ولان الموطوءة لم يستبح النظراليها فلان لا يستبيح النظر الى غيرها أولى (الثالث)الحرام المحضوهو الزنا فيثبت به النحريم على الحلاف المذكور ولا تثبت به المحرمية ولا إباحة النظر لانها أذا لم تثبت بوطء الشبهة فبالحرام المحض أولى ولا يثبت به النسبولا يجب به ألمير بالمطاوعة إذاكانت حرة

(فصل) ويستوى في ذلك الوطء في القبل والدبر لانه يتعلق به النحريم أذا وجد في الزوجة والامة فكذلك في الزنا

﴿ مسئلة ﴾ (فان كانت الموطوءة ميتة أو صنيرة لا يوطأ مثلها نعلى وجهين)

أحدهما ان وطء الميتة ينشر الحرمة لانه معنى ينشر الحرمة المؤبدة فلم يختص بالحياة كالرضاع والثاني لاينشرها وهو قول ابي حنيفة والشافعي لانه ليس بسبب للبضية ولان التحريم معلق باستيفاء منفعة الوطء والموت يبطل المنافع وأما الرضاع فيحرم ما يحصل به من انبات اللحم والشاز المظم وهذا يحصلمن لبن الميتة ، وفي وطء الصفيرة أيضاً وجهان(أحدهما) ينشر وهو قول أبي يوسف المأمور بصلتها فأقل أحواله السكر احة (والاخرى)لايكره وهو قول سليمان بن يسار والشعبي وحسين بن حسن والارزاعي والشاني واستحاق وأبي عبيد لانه ايست ببنها قرابة تحرم الجمع فلا يقتضي كراحته كسائر الاقارب.

(مسئلة) قال (واذا عقد على المرأة ولم يدخل بها فقد حرمت على ابنه وأبه وحرمت عليه أمها، والجدوان علافيا فلت بمزلة الابوابن الابن فيه وان سفل بمنزلة الابن)

وجدة ذهك أن المرأة اذا عقدالرجل عقدالذ كاح عليها حرمت على أبيه بمجردالعقد عليها لقول الله تمالى (وحلائل ابنائكم) وهذه مزحلائل ابنائه وتحرم على أبيه لقوله سبحانه (ولا تنكحوا مانكح آباؤكم) وهذه قد نكحها أبوه ، وتحرم أمهاعليه لقوله سبحانه (وأمهات نسائكم ا وهذه منهن وليس في هذا اختلاف محمد الله اللا شيء ذكرناه فيما تقدم ، والجد كالاب في هذا وابن الابن كالابن فيه لانهم يدخلون في اسم الآبا. والابناء وسواء في هذا القريب والبحيد والوارث وغيره من قبل الاب والام ومن وقد البنين أو وقد البنات وقد تقدم ذهك

لانه وطء لا دمية حية في القبل اشبه وطء الـكبير (والثانى) لاينشرها وهو قول أبي حنيفة لانه ليس بسبب للبضمية أشبه وطء الميتة

(مسئة) (وان باشر امرأة أو نظر الى فرجها أوخلابها لشهوة فعلى روايتين)

اذا باشر فيا دون الفرج لنير شهوة لم ينشر الحرمة بنير خلاف نملمه وان كان لشهوة وكان في أجنية لم ينشر الحرمة ايضا قال الحبوزجاني سألت أحمد عن رجل نظرالي ام امرأته من شهوة أو قبلها اوباشرها فقال انا أقول لامحرم شيء من ذلك الا الجاع وكذلك نقل أحمد بن القاسم واستحاق بن منصور وان كانت المباشرة لامراً ومحلولته لم تحرم عليه ابنتها قال ابن عباس لامحرم الربية الا الجاع وبه قال طاوس وعمرو بن دينار لان الله تعالى قال (فان لم تمكونوا دخلم بهن فلا جناح عليكم) وهذا ليس بدخول فلا يترك النص الصريح من أجله . وأما تحريم امها وتحريمها على أبي الرجل المباشر لها وابنه فأنها في النكاح تحرم معجرد المقد قبل المباشرة ولا يظهر المباشرة أثر ، وأما الامة فتى باشرها دون الفرج لشهوة فهل يثبت تحريم المصاهرة ? فيه روا يتان (احداها) ينشرها روي وأما الامة فتى باشرها دون الفرج لشهوة فهل يثبت تحريم المصاهرة ? فيه روا يتان (احداها) ينشرها روي ذلك عن ابن عمر وابن عمر و ومسروق وبه قال القام والحسن ومكحول والنخمي والشمي ومالك والاوزاعي وأبو حنيفة وعلى بن المديني وهو أحد قولى الشافعي لانه نوع استمتاع فيتملق به تحريم ولم أوزاعي وأبو حنيفة وعلى بن المديني وهو أحد قولى الشافعي لانه نوع استمتاع فيتملق به تحريم المساهرة كالوطء (والنانية) لايثبت بها التحريم لانها ملاسهة ولا توجب الفسل فلم يثوت بها التحريم كما لولم دكن شهوة و لان ثبوت التحريم اما ان يكون بنص أوقياس على المنصوص ولانص في هذا ولا

(مسئلة) قال (وكل من ذكرنا من المحرمات من النسب والرضاع فبناتهن في التحريم كمن إلا بنات العمات والخالات وبنات من نكحهن الآباءوالابناءفانهن محالات وكذلك بنات الزوجة التي لم يدخل بها)

وجملة فالمك أن كل محرمة تحرم ابنتها لتناول التحريم لهاف لام التتحرم بنانهن لانهن أخوات أو عمات أوخالات والبنات يحرم بناتهن لانهن بناتر يحرم بنات الاخوات وبناتهن لاجن بنات الاخت وكذلك بنات بنات الاخ الا بنات المات والخالات فلا يحرمن بالاجاع لقول الله تعمالي (وبنمات على و بنات عمانك وبنسات خالك وبنات خالاتك) فأحلهن الله لنبيه عليه السلام، ولانهن لم يذكرن في التحريم فيدخان في قول الله تعالى (وأحل لكم ماورا. ذلكم) وكذلك لابحرم بنات زوجات الآبا. والابنا. لانهن حرمن لكونهن حلائل الآباء والابناء ولم يوجد ذلك في بنانهن ولا وجدت فيهن علة أخرى تقتضى تحريمهن فدخلن في قوله سرحانه (وأحل لكم ما ورا. ذلكم) وكذلك بنات الزوجة التي لم يدخل بها محللات لقوله سبحاً ، (قان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم) وهن الربائب وليس هؤلاء عن حرمت أمهن وانها ذكرها لانها عملة فيشتبه حكمها ، قان قبل : فإ حرمت ابنة الربيبة ولم تحرم ابنة حليلة الابن ? قلنا لان ابنة الربيبة ربيبة وابنة الحايلة ليرت حليلة . ولان علة تحريم الربيبة

هو في معني المنصوص عليه ولا المجمع عليه فان الوطء يتماقى به من الاحكام استقرار الهر والاحصان والاغتسال والمدة وافساد الاحرام والصيام بخلاف اللمسوذكر أصحابنا الروايتين فيجيع الصور من غير تفصيل قال شيخنا وهذا الذي ذكر نااقر بالصواب انشاء الله تمالي

(فصل) ومن نظراليفر جامراً الشهوة نهوكلسها لشهوة فيها يضاروا يتان (إحداهما) ينشرالحرمة في موضع ينشرها المسرويءنعمر وأبنعمر وعامربن زمعة وكان بدرياوعبدالة بن عمرو فيمن يشتري الحادم ثم يجردها أو يقبلها لايحل لابيه وطؤها وهو قول القاسم والحسن ومجاهد ومكحول وحماد ين أَي سليمان وأبي حنيفة لما روى عبدالة بن مسعودعن النبي ﷺ أنه قال (من نظر الى فرج امرأة لم تحل له امهاو بنتها - وفي رواية - لا ينظر الله الى رجل نظر الى فرج امر أة وا بنتها ، والثانية لا يتعلق به التحريم وهو قول الشافعي وأكثر أهل العلم لقوله تعالى(وأحل لـكمماورا. ذلـكم) ولانه نظرمن غيرمباشرة فلم يوجب التحريم كالنظر الى الوجه والخبرضيف قال الدار قطني:وقيل هوموقوف على ابن مسعود م، محتمل أنه كنى بذلك عن الوطء وأما النظرالى سائر البدن فلا ينشز حرمة وقال بعض اصحابنا لافرق بينالنظر الى الفرج وسائر البدن لشهوة والصحيح خلاف هذا قان غير الفرج لايقاس عليه لما بينها من الفرق ولاخلاف نمامه في أن النظر إلى الوجه لا يُبت الحرمة فكذلك غيره ولاخلاف أيضا (الجزء السابع) (71)(المنني وانشرح الكير)

أنه يشق التحرز من النظر اليها والحلوة بها بكونهافي حجره في بيته ، وهذا المعدى يوجد في بنتهاوان مفلت والحليلة حرمت بنكاح الاب والابن لها ولا يوجد ذلك في ابنتها

﴿ مسئلة ﴾ قال (ووطء الحرام محرم كما يحرم وطء الحلال والشبهة)

يعني انه يثبت به تحريم المصاهرة فاذا زنا بامرأة حرمت على أبيه وابنه وحرمت عليه أمهاوا بنتها كما لو وطنها بشبه أو حلالا ، ولو وطيء أم امرأته أو بنتها حرمت عليه امرأته نص أحمد على هذا في رواية جهاعة ، وروي نحو ذلك عن عمران بن حصين وبه قال الحسن وعطاء وطاوس ومجاعد والشعبي والنخمي والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي

وروي عن ابن عباس ان وط. الحرام لامحرم وبه قال سسميد بن المسيب وبحبي سن يعمر وعروة والزهري ومالك والشاني وأبو ثور وابن المنذر لما روي عن النبي وَلَيْكِيْنِ الله قال ﴿ لا يحرم الحرام الحلال ﴾ ولانه وط. لاتصير به الموطوءة فراشا فلا محرم كرط. الصغيرة

وانا قوله تعالى (ولاتكحوا مانكح آ ؤكم من النساء) والوط، يسمى نكما عا ،قال الشاعر اذا زنيت فأجد نكاحا ، فحمل في عمرم الآية وفي الآية قرينة تصرفه الى الوط، وهو قوله سبحانه وتعالى (انه كان فاحشة ومقنا وساء سبيلا) وعدًا التغليظ انما يكون في الوطء ، وروي عن

في ان النظر الى الوجه لا يثبت الحرمة فكذلك غيره ولاخلاف أيضاً ان النظر اذا وقع من غير شهوة لا ينشر الحرمة لان اللمس الذي هو أبلغ منه لا يؤثر اذا لم يكن لشهوة فالنظر أولى وموضم الحلاف في اللمس والنظر فيمن بلغت تسع سنين فمازاد فاما الطفلة فلا يثبت فيها ذلك وقد روي عن احمد في بنت سبع اذا قبلها حرمت امها فال الفاصى هذا عندي محمول على السن الذي توجد معه الشهوة

(فصل) فان نظرت المرأة الى فرج رجل لشهوة فحكه في التحريم حكم نظره اليها مس عليه أحمد لانه معنى يوجب التحريم فاستوى فيه الرجل والمرأة كالجاع وكذلك ينبني ان يكون حكم لمسهاله وقبلها إياء لشهوة لما ذكرنا

(فصل) والصحيح ان الحلوة بالمرأة لاتنشر الحرمة وقد روي عن أحمد: اذا خلا بالمرأة وجب الصداق والمدة ولا يحل له ان يتزوج أمها وابنتها قال الفاضى هذا محمول على انه حصل مع الحلوة مباشرة فيخرج كلامه على احدى الروايتين اللتين ذكر ناهما فاما مع خلوه من ذلك فلا يؤثر في تحريم الربيبة لما في ذلك من مخالفة قوله تمالى (قان لم تمكر نوادخلم بهن فلاجناح عليكم) وأما الحلوة بأجنبية أوأمته فلا ينشر تحريما لانعلم في ذلك خلافاً

﴿ مسئة ﴾ (ومن بلوط بفلام حرم على كل واحد أنهما ام الآخر وابنته)
قاله بيش أصحابنا قال ونس عليه أحد وهو قول الاوزاعي لانه وطه في الفرج فنشر الحرمة

النبي والمستلق الم الله الله الله الله رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها اوروى الجوزجاني باسناده عن وهب بن عنبه قال ها والله فرج امرأة وابنتها الذكرة لسعيد بن السيب فاهجيه ولان ما تعاق من المنتخاص من المنتخاص ولازالنكاح عقد يفسده الوطء الماشية فأفسده الوطء الحرام كالاحرام العاجرة الإعرف صحته واعاهو من كلام ابن أسوع بعض قضاة العراق كذاك قل الامام أحد. وقبل انهمن قول ابن عباس ووطه الصغيرة منوع تمييط بوطء الشبهة العراق كذاك قل الاعمام أحد. وقبل انهمن قول ابن عباس ووطه الصغيرة منوع تمييط بوطء الشبهة به تحريم المصاهرة بالاجماع ويعتبر محرما لمن حرب عليه لانها حربت عليه على التأيد بسبب مباح أشبه النسب (الثاني) الوط، بالشبهة وهو الوط، في نكاح قاسد أو شرا، قاسد أو وط، امرأة ظنها امرأته أو وط، لا مقالمتركة بينه وبين غيره وأشباه هذا فهذا يتعلق به التحريم كتعلقه بالوط، المرأة بنكاح فاحد أو بشرا، فاحد انها تحرم على ابه وابنه وأجداده وولد ولاه وهذا مذهب مالك امرأة بنكاح فاحد أو بشرا، فاحد انها تحرم على ابه وابنه وأجداده وولا ولاه وهذا مذهب مالك السبتين واشري والشاني وأحمد واسحاق وأبي ثرر وأصحاب الرأي، ولانه وط، يلحق به النسب فأثبت التحريم كانوط، المباح ولا يصير الرجل عرما لمن حرمت عليه ولا يباح له به النظر البها لان الرطو، قالم المعرمية تعلق بكال حرمة الوط، لانها اباحة ولان الوطورة لم يستبح النظر الوط، ليس بعباح ولان المحرمية تعلق بكال حرمة الوط، لانها اباحة ولان الوطورة لم يستبح النظر اليها فلان لا يستبيخ النظر المالي المد النها المالة ولان الموردة لم يستبح النظر اليها فلان لا يستبيخ النظر المالية المالية المالية المالية المناسبة النظر المالية المالية المالية المالية المناسبة النظر المالية النظر المالية النظر المالية المالية

كوطء المرأة ولانها بنت من وطئه او أمه فحرمنا عليه كما لو كانت الموطوعة انني وقال ابو الحطاب يكون كالمباشرة فيا دون الفرج فيكون فيه الروايتان والصحيح ان حذا لاينشر الحرمة فإن هؤلاه غير منصوص عليهن في التحريم فيدخل في عموم قوله تعالى (وأحل لكم ماوراء ذلكم) ولانهن غير منصوص عليهن ولاهو في معنى المنصوص عليه فوجب ان لا يثبت حكم التحريم فيهن قان المنصوص عليهن في هذا حلائل الابناء ومن نكحهن الآباء وامهات النساء وبناتهن وليس هؤلاء منهن ولا في معناهن ولان الوطء في المرأة يكون سباً للبضعية وبوجب المهسر ويلحق بهالنسبوت به المرأة فراشا وتثبت أحكاماً لا يشبها المواط فلا مجوز الحاقه بهن لعدم العلة وانقطاع الشبه ولذلك لو أرضع الرجل طفلا لم يثبت به حكم التحريم فهنا أولى وان قدر بينهما شبه من وجه ضعف فلا مجوز الحصيص عموم الكتاب به واطراح النص عثله

(فصل) ويحرم على الرجل نكاح ابنته من الزنا واخته وبنت ابنه وبنت بنته وبنت أخيه واخته من الزنا في قول علمة الفقهاء وقال مالك والشانعي في المشهور من مذهب مجوز له لانها اجنبية منه ولا تنسب اليه شرعا ولا يجرى التوارث ينهما ولا تعتق عليسه أذا ملكها ولا يلزمه فقتها فلم تحرم عليه كسائر الاجانب

(انثالث) الحرام المحض وهو الزنا فيثبت به التحريم على الخلاف المذكور ولا تثبت به الحرمية ولا إباحة انظر لانه اذا لم يثبت بوط. الشبهة فالحرام الحض أولى ولا يُدبت به نسب ولا يجب به المر إذا طاوعته فيه .

(فصل) ولا فرق فها ذكرنا بين الزنا في القبل والدبر لانه يتعلق به التحريم فها أذا وجمد في الروجة والامة فكذلك في الزنا فأن تلوط بغلام فقال بعض أصحابنا يتماق به التحريم أيضافبحرم على اللائط أم الغلام وأبنته وعلى الغلام أم اللائط وأبنته قال ونص عليه أحمد وحو قول الاوزاعي لانه وط. في الفرج فنشر الحرمة كوط. المرأة ولانها بنت من وطنه ولمه فحرمتا عليه كا لوكانت الموطوع أتنى . وقال أبو الخطاب بكون ذاك كالباشرة دون الفرج بكون فيهرو أينان والصحبح أن هذا لاينشر الحرمة قان هؤلاء غير منموص عليهن في النحريم فيدخان في عموم أوله تعالى (وأحــل المُم مأورا. ذلكم) ولانهن غير منه وص عليهن ولا في معنى المنصوص عليه فوجب أن لا يثبت حكم التحريم فيهن قان المنصوص عليهن في هذا حلائل الابناء ومن نكحهن الاباء رأمهات النسا. وبناتهن وايس «وّلاء منهن ولا في معناهن لان الوطء في المرأة يكون صببا فلبضَّية ويوجب المهر ويلحق به النسب وتصير به المرأة فراشا ويثبت أحكاما لابثبتها اللواط فلا يجوز إلحاقه بهن لعدم الملة وانقطاع الشبه ولذلك لو أرضع الرجل طفلا لم يثبت به حكم التحريم فههنا أولى ، وإن قدر بينها شبه من وجه ضعيف فلا مجوز تخصيص عموم الكتاب به واطراح النص عله

والنا قوله تمالى(حر،ت عليكم امها نكم وبنائيكم) وهذه بنته فأنها مخلوقة من ماثه وهذه حقيقة لاتختلف بالحل والحرمة ومما يدل على ذلك قول النبي عَلَيْكِيْرٌ في امرأة هلال بن امية انظروه «يعنى ولدها ـ فان جاءت به على مفة كذا فهو لشريك بن سحماء » يعنى الزآنى ولأنها مخلوقة من مائه فاشبهت المخلوقة من وطء الشبهة ولانها بضعة منه فلم نحل له كبنته من النكاح وتخلف بعض الاحكام لاينفى كونها بنتاكما لو تخلف لرق او اختلاف دين اذا ثبت هذا فلا فرق بين علمه بكونها منه مثل ان يطأً امرأة في طهر لم يصبها فيه غيره ثم محفظها حتى تضع أو يشترك جماءة في وطء امرأة فتأتي بولد لايعلم هل هومنه أومن غيره ? فانه بحرم على جميمهم لوجهين احدها أنها بنت موطوءتهم الثاني انا نعلم أنها بنت بمضهم فتحرم على الجميع كما لو زوج الوليان ولم يسلم السابق منهما وتحرم على أولادهم لانها ابنة بعنشهم غير معلومفان الحقتها القافة بأحدهم حلت لاولادالباقين

(القسم الرابع) الملاعنة تحرم على الملا عن على التأبيد أما اذا لم يكذب نفسه فلا نعلم أحداً قال بخلاف ذلك الا قولا شاذا فان كذب نفسه فالمشهور في المذهب انها باقية على التحريم المؤبد وهن أحمد رواية شاذة أنَّها تحل له وتعود فراشا له إذا لم يكن وجد منه مايثبها لانه رجع عن المعنى المحرم فزال التحريم ولذلك يحد ويلحقه نسب الولدوهذمالرواية شذبها حنبلءن أصحابه وتفردبها (فصل) وبحرم على الرجل نكاح بنته من الزنا وأخته وبنت ابنه وبنت بنته وبنـــ أخيه وأخته من الزنا وهو تول عامة الفتهاء ، وقال مالك والشاني في المشهور،ن،ذهبه بجوز ذلك كالحلامها أجنبية منه ولا تنسب البه شرعا ولا يجري التوارث بينها ولا تمتق عليه اذا ملكها ولا تلزمه نفقتها فلر تحرم عليه كسائر الأحانب.

ولنا قول الله تعالى (حرمت عليكم أمهانكم وبناتكم ؛ وهذه بنته فانها أنَّى مخلوقة من مائه هــذه حقيقة لأنختلف بالحل والحرمة ويدل على ذاكة ول الذي وَلَيْكُنِّ فِي امرأة هلال بن أمية (انظر و ميمني وادها قانجات به على صفة كذا فهو لتمريك بن سجاء ؟ يمي الزابي؛ لانها مخاونة من ما له وهذه حقيق لا تختاف بالحل والحرمة فأشبهت المحلوقة من وط. بشبهة ولانها بضعة منه فلم محلله كنته من النكاح وتخلف بعض الاحكام لا ينغي تونها بننا كا لو شاف لرق أو اختلاف دين . أَدَا ثبت هـذا فلا فرق ببن علمه بكونها منه مثل أن يطأ امرأة في طهر لم يصبها فيه غيره ثم يحفظها حتى تضع أو مثل أن يشترك جاعة في وطء امرأة فتأتي بولد لايعلم دل هو منه أو من غيره ? قانها محرم ع جميعهم لوجين

(أحدهما) انها بنت موماًودتهم (والثاني) أننا نعلم انها بنت بعضهم فتحرم على الجيم كا لوزوج الوليان ولم يعلم السابق منها وتحرم على أولادهم لانها أخت بمضهم غير مصلوم قان ألحقتها القافة بأحدم حلت لاولاد ألباتين ولم تحل لاحد بمن وطي. أمها لانها في معنى ربيبته

والعمل على الرواية الاولى وهذا يذكر في باب اللمان مسوطاً إن شاء الله تعالى .

[﴿] فصل ﴾ قال الشيخ رحمه الله (الضرب الثاني المحرمات إلى أمدوهن نوعان)

⁽ أحدها) المحرمات لاجل الجمع فيحرم الجمم بين الاختين سواء كانتا من نسب أو رضاع حرتين كانتاأو أمتين أو حرة وأمة من أبوين كانتا أو من أب أو أم وسواء في هذا ماقبل الدخول أو بمدم لمموم قوله تمالى (وان تجمعوا بين الاختين)

⁽ مسئلة) (ويحرم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها)

قال ابن المنذر أجم أهل العلم على الغول به وليس بحمد الله اختلاف إلا أن بعض أهل البدع ممن لا تمد مخالفته خلافاً وهم الرافضة ، والخوارج لم يحرموا ذلك ولم يقولوا بالسنة الثابتة عن رسول. الله صلى الله عليه وسلم وهي ماروى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ لا تَجْمَعُوا بِين المرأة وعمها ، ولا بين المرأة وخالتها ، منفق عليه ، وفي رواية أبي داود « لا تسكح المرأة على عمها ولا العمة على بنت أختها ولا المرأة على خالتها ولا الحالة على بنت أخها، لا تنكحالكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الـكبرى » ولان العلة في تحريم الجمع بين الاختين إيقاعالمداوة بينالاقاربوافضاؤ. إلى قطيعة الرحم المحرم ، فإن احتجوا بعموم قوله سبحانه (وأحل لسكم ما وراء ذلكم) خصصناه عا رويناه وبلغنا أن رجلين من الخوارج أنيا عمر بن عبدالدزيز فكان مما أنكر اعليه رجم الزانيين والجمع

(فصل) ووط. المينة يحتمل وجهين (أحدها) ينشر الحرمة لانه معنى ينشر الحرمة المؤبدة فلم يختص بالحياة كالرضاع (والثاني) لاينشرها وهو قول أبي حنيفة والشافعي لانه ليس بسبب البضعية ولان التحريم يتعلق باستيفا، منفعة الوط. والمرت يبطل المنافع ، وأما الرضاع فيحرم لما محصل به من أنبات اللحم وأنشاز العظم وهذا يحصل من ابن المينة وفي وط، الصغيرة أيضاً وجهان (أحدهما) ينشرها وهو قول أبي يوسف لانه وط، لآدمية حية في القبل أشبه وط، الكبيرة (والثاني) لاينشرها وهو قول أبي حنيفة لانه ليس بسبب البضعية أشبه وط، المينة

(فصل) فأما المباشرة فيا دون الفرج فان كانت لغير شهوة لم تنشر الحرمة بغير خلاف نعلمه ، وان كانت الشهوة وكانت في أجنبية لم تنشر الحرمة أيضاً قال الجوزجاني سأات أحمد عن رجل نظر إلى أم امرأته في شهرة أو قبلها أو باشرها فقال أنا أقول لا محرمه شيء من ذاك إلا الجماع وكذلك نقل احمد بن القاسم وإسحاق بن منصور ، وان كانت المباشرة لامرأة محلة له كامرأته أو مملوكته لمحرم عليه ابتها . قال ابن عباس لا محرم الربيبة إلاجهاع أمها وبه قال طاوس وعمرو بن دينار لان الله تعالى قال (فان لم تكونوا دخلم بهن فلا جناح عليكم) وهذا ليس بدخول فلا مجوز ترك النص الصريح من أجله ، وأما وعرم المهاشرة أثر ، وأما الامة فتى باشرها دون الفرج لشهوة فهل بثبت تحرم المصاهرة فيه فلا يظهر للمباشرة أثر ، وأما الامة فتى باشرها دون الفرج لشهوة فهل بثبت تحرم المصاهرة فيه

بين المرأة وعمتها وبنها وبين خالها ، وقالا ليس هذا في كتاب الله تعالى ، فقال لها : كم فرض الله عليكم من الصلاة ? قالا : خمس صلوات في اليوم والليلة . وسألها عن عدد ركعابها فأخبراه بذلك . وسألها عن مقدار الزكاة ونصبها فأخبراه ، فقال وأين تجدان ذلك في كتاب الله ?قالا لانجده في كتاب الله ?قال فكذلك هذا الله . قال فن أين صريما ? فقالا فعله رسوله الله صلى الله عليه والمسلمون بعده قال فكذلك هذا ولا فرق بين الحالة والعمة حقيقة أو بجازا كمات آبائها وخالاتهم ، وعمات أمهانها وخالاتهن وإنعلت درجتهن من نسب كان ذلك أو رضاع وكل شخصين لا يجوز لاحدها أن يتزوج الآخر لوكان أحدهما ذكراً والا خر أنثى لاجل القرابة لا يجوز الجمع بينها لتأدية ذلك إلى قطع الرحم القريبة لما في الطباع من النافس والنيرة من الضرائر ، ولا يجوز الجمع بين المرأة وأمها في المقد لما ذكرناه ولان الامالى من النافس والنيرة من الاختين فاذا لم يجمع بين الاختين فالمرأة وبنتها أولى

(فصل) ولا يحرم الجمع بين أبنتي العم وابنتي الحال في قول عامة أهل العلم لعدم النص فيهما بالتحريم ودخولها في عموم قوله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم) ولان احداهما بحل لها الاخرى لوكانت ذكراً وفي كراهة ذلك روايتان (احداها) يكره روي ذلك عن ابن مسعود وبه قال جابر ابن زيد وعطا والحسن وسعيد بن عبد العزيز ، وروى أبو حفص باسناده عن عيسى بن طلحة قال: مى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تزوج المرأة على ذي قرابتها مخافة القطيعة ولانه مفض الى قطيعة روايتان (إحداها) بنشرها روي ذلك عن ابن عمر وعبدالله بن عمرو ومسروق وبه قال القامم والحسن ومكحول والنخمي والشعبي ومالك والاوزاعي وأبو حنيفة وعلي بن المديني وهو أحد قولي الشافعي لانه نوع استمتاع فتعلق به تحريم المصاهرة كالوطء في الفرج ولانه تلذذ بمباشرة يتعلق به الشحريم كا لو وطي. (والثانية) لايثبت به التحريم لانها ملاسة لا نوجب الفسل فلم يثبت بها النحريم كا لو لم يكن بشهوة لان ثروت التحريم اما أن يكون بنص أو قياس على المنصوص ولا نص في هذا كا لو لم يكن بشهوة لان ثروت التحريم اما أن يكون بنص أو قياس على المنصوص ولا نص في هذا ولا هو في معنى المنصوص عليه ولا الحجم عليه فان الوطء يتعلق به من الاحكام استقرار المهر والاحصان والاغتسال والعدة وافساد الاحرام والصيام مخلاف المس وذكر أصحابنا الروايتين في جميم الصورمن غير تنصيل وهذا الذي ذكر ناه أقرب الى الصواب ان شاء الله سبحاه

(فصل) ومن نظر إلى فرج امرأة بشهرة فهو كامسها لشهوة فيه أبضاً رواينان (احداهما) ينشر الحرمة في الموضع الذي ينشرها الامس عروي عن عرو من عمر وعام بن ربيعة وكان دريا وعبدالله ابن همرو فيمن يشتري الخادم ثم مجردها أو يقبلها لا محل لا بنه وطؤها وهر قول القاسم والحسن ومجاهد ومكحول وحدد بن أبي سليان وأبي حنيفة لما روى عبدالله بن مسعود عن النبي ولي المنافق أنه قال ومن نظر الى فرج امرأة لم محل له أمها وابنتها ، وفي لفظ و لا ينظر الله إلى رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها ، وفي الفظ عنها النافعي ، وأكثر أهل العلم لتوله تعالى (وأحل

الرحم المأمور بصلتها فأقل أحواله الكراهة (والاخرى) لا يكره وهو قول سلمان بن يساروالشعبي وحسن بن حسن والاوزاعي والشافعي واسحاق وأبي عبيد لابهما ليست بينهما قرابة تحرم الجمع فلا يقتضي كراهة كسائر الاقارب.

﴿ مسئلةٍ ﴾ (فان جمع بينهما في عقد واحد لم يصح)

اذا جمع بين الاختين في عقد واحد أو جمع بين المرأة وعمتها أو خالبًا في عقد عليهمامــــاً لم يصع المقد في واحدة منهما لانه لا يكن تصحيحه فيهما ولامن ية لاحدهماعلى الاخرى فيبطل فيهما كالوزوجت المرأة لرجلين وكذا لو تزوج خمسا في عقد واحد بطل في الجميع لذلك .

و مسئلة ﴾ (وإن تزوجها في عقدين أو تزوج احداهما في عدة الاخرى سواه كانت بائناً أو رجية فنكاح الثانية باطل. أما اذا تزوجها في عقدين وعلم الاولى فنكاحه صحيح لانه لاجم فيه ونكاح الثانية باطل لان الجم عصل به وبالمقد على الاولى تحرم الثانية فلا يصح عقده عليها حتى تبين الاولى و تنقضى عدمها .

(فصل) (فان لم يعلم أولاهما فعليه فرقتهما معاً)

قال أحمد في رجل تزوج أختين لا يدري أينها تزوج أولا?يفرق بينه وبينها لان إحداها عرمة عليه و نسكاحها باطل ولا يعرف الحلة له فقد اشتها عليه و نسكاح احداها صحيح ولا تتيقن بينو تهامنه

له كما ورا. ذله) ولانه نظر من غير مباشرة الم يوجب النحريم كالنظر الى الوجه والحبر ضيف قاله الدارقطني وقيل هو موقوف على ابن مسمود ثم يحتمل أنه كني بذلك عن الوط. ، وأما النظر الى ماثر البدن فلا ينشر حرمة ، وقال بعض أصحابنا لافرق بين النظر الى الفرج وسائر البدن لشهوة والصحيح خلاف هذا فان غير الفرج لايتاس عليه لما بينهما من الفرق ولا خلاف نعلمه في أن النظر الى الوجه لايثبت الحرمة فكذلك غيره ولا خلاف أيضاً في أن النظر أذا وقع من غير شهوة لاينشر حرمة لان المس الذي هو أبلغ منه لا يؤثر ادا كان الهير شهوة فالنظر أولى وموضع الحلاف في المس والنظر فيمن بالمت سنا يمكن الاستمتاع مهاكابنة تسع فازاد فأما العافلة فلا يثبت فيها ذلك وقدروي عن أحمد في بنت ضبع اذا قبلها حروت عليه أمها . قال القاضي هذا عندي محول على السن الذي توجد معه الشهوة صبع اذا قبلها حروت عليه أمها . قال القاضي هذا عندي محول على السن الذي توجد معه الشهوة

فصل) فان نظرت المرأة الى فرج رجل لشهوة فحكه في التحريم حكم نظره اليها نص عليه أحمد لانه معنى يوجب التحريم فاستوى فيه الرجل والمرأة كالجماع، وكذلك ينبغي أن يكون حكم لمسها له وقبلتها إباه لشهوة لما ذكرنا

(فصل) فأما الحلوة بالمرأة فالصحيح أمها لاتنشر حرمة ، وقد روي عن أحمد إذا خلا بالمرأة وجب الصداق والعدة ولا يحل له أن يتزوج أمها وابنتها . قال القاضي هذا محول على أنه حصل مم الحلوة مباشرة فيخرج كلامه على إحدى الروايتين المتين ذكرناهما فاما مع خلوه من ذلك فلا يؤثر

لا بطلاقها جميعاً أو فسخ نكاحهما فوجب ذلك كما لو زوج الوليان ولم يعرف الاول منهما وان أحب أن يفارق إحداها ثم يجدد عقد الاخرى ويمسكها فلا بأس وسواء فعل ذلك بقرعة أو بغيرها ولا يخلو من ثلاثة أقسام:

(أحدها) أن لا يكون دخل بواحدة منها فله ان يعقد على إحداها في الحال بعد فراق الاخرى (الثاني) اذا دخل باحداهما فان أراد نكاحها فارق التي لم يصبها بطلقة ثم ترك المصابة حتى تنقضي عدمها ثم نكحها لانا لا نأمن ان تكون هي اشانية فيكون قد أصابها في نكاح فاسد فلهذا اعتبرنا انقضاء عدمها ويحتمل جواز العقد عليها في الحال لان النسب لاحق به فلا يصان ذلك عن مائه فان أحب نكاح الاخرى فارق المصابة بطلقة ثم انتظرها حتى تقض عدتها ثم تزوج أختها

(القسم الثالث) اذا دخل بهما فليس له نكاح واحدة منها حتى يفارق الاخرى وتنقضي عدتها من حين فارقها وتنقضي عدة الاخرى من حين أصابها ، وان ولدت احداها أو هما جيماً فالنسب لاخوته لانه اما من نكاح صحيح أو نكاح فاسد وكلاهما يلحق النسب فيه وان لم يرد نكاح واحدة منها فارقهما بطلقة طلقة

(فصل) فأما المهر فان لم يدخل بواحدة منها فلاحداها نصف المهر ولا نعلم من يستحقه منها فيصطلحان عليه فان لم يفعلا أقرع بينها فكان لمن خرجت قرعتها مع يمينها وقال أبو بكر اختياري

في تحريم الربيبة لما في ذلك من مخالفة قوله سبحانه (فان لم تكونوا دخلم بهن فلاجناح طبكم) وقوله (وأحل أحج ماورا. ذاح) وأما الحاوة بأجنبية أوأمنه فلاتنشر تحريما لانعلم في ذلك خلافا وكلمن حرم ذكامها حرم وطؤها علاك اليمين لانه اذا حرم العقد المراد الوط. فالوط. أولى

(مسئلة) قال (وان تزوج أختين من نسب أو رضاع في عقد واحد فسبد وان تزوجهما في عقدين فالاولى زوجته والتول فيها القول في المرأة وعمتها والمرأةوخالتها)

وجملة ذلك أن الجم بين المرأة واختها أو عمتها أو خالتها محرم فمن جمع بينهما فعقد عليهما معا لم يصح العقد في واحدة منها لاله لا يمكن تصحيحه فيهما ولا مزية لاحداهما على الآخرى فيبطل فيهما كما لو زوجت المرأة لرجلين وهكذا لو تزوج خمسة في عقد واحد بطل في الجميع الحلك وان نزجهما في عقدين فنكاح الاولى صحيح لانه لا جمع فيه ونكاح الثانية باطل لان الجمّ يحصل به فبالعقد على الاولى تحرم الثانية ولا يصح عقده عليهًا حتى تبين الاولى منه ويزول نكاحها وعدتها (فصل) فان تزوجهما في عقدين و لم يدر أولاءما فعليه فرقتهما معا قال أحمد في رجل تزوج

اختين لا يدري أيتما تزوج أو لا: فغرق بينه وبينهما وذلك لان احداهما محرمة عليه ونكاحها اطل ولا تعرف الحالة له فقد اشتبهتا عليه ونكاح احداهما يصح ولا تتيقن ببنونتها منه إلابطلاقهما جميعا

أن يسقط المهر أذاكان مجبراً على الطلاق قبل الدخول فان دخل بواحدة منها أفرع بينها فانوقست لغير المصابة فاما نصف الهر والمصابة مهر المثل عا استحل من فرجها وأن وقعت على المصابة فلا شيء للاخرى والعصابة المسمى جميعه وان أصامهما فلاحداهما المسمى وللاخرى مهر المثلّ يقرع بينها فيه أن قلنا الواجب في النكباح الفاسد مهر أمثل وأن قلنا بوجوب المسمى فيه وجب ههنا لكل وأحد منهما .

(فصل) قال أحمد اذا تزوج امرأة ثم تزوج أختها ودخل بها اعتزل زوجته حتى تنقضي عدة الثانية أنما كان كذلك لانه لو أراد العقد على أختها في الحال لم يجز له حتى تنقضي عدة الموطوءة فلذلك لامجوز له وطء امرأته حتى تنقضي عدة أختها التي اصابها

﴿مسئلة﴾ (وان اشترى أخت امرأنه أوعمتها أوخالنها صح)

لان الشراء يراد للاستمتاع ولغير. وكذلك صح شراء من لأنحل له كالمجوسية وأخته من الرضاع ولايحل له وطؤها حتى يطلق امرأنه وتنقضي عدَّما لئــلا بكون جامعاً بينهما في الفراش أو جامعاً ما. في رحم أُختين وذلك لا بحل لما روي عن النبي عَيْشَائِيْدُ أَنه قال «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمع ماءه في رحم أختين .

(الجزءالسابع) (المغنى وانشرح السكبير) (77)

أو فسيخ نكامهما فوجب ذهك كافر زوج الوايان ولم يعرف الاول منهما وان أحب أن يفارق الحداهما ثم مجدد عقد الاخرى ويعسكها فلا بأس وسواء فعل ذلك بقرعة أو بغير قرعة ولا يخلو من ثلاثة أقسام (أحدها) ان لا يكون دخل بواحدة منهمافه أن يعقد على احداهما في الحال بعدفواق الاخرى (الثاني) إذا دخل باحداهما قان أراد نسكامها قارق التي لم يصبها بطلقة ثم ترك المصابة حتى تنقفي عدتها ثم نكحها لاننا لا نأمن أن تسكون هي الثانية فيكون قد أصلبها في نسكاح فاسد فلهذا اعتبرها انقضاء عدتها ومحتمل أن مجوز له العقد عليها في الحال لان النسب لاحق به ولا يصان ذلك عن مائه وان أحب نسكاح الاخرى فارق المصابة بطلقة ثم انتظرها حتى تنقفي عدتها ثم تروج أختها (القسم الثائث) إذا دخل بهما فليس له نكاح واحدة منها حتى يفارق الاخرى وتنقفي عدتها ثم عديما من حين فرقها وتنقفي عدة الاخرى من حين أصابها وان وقدت منه إحداهما أو هما جميعاً فالنسب لاحق به لانه اما من نكاح صحيح أد نكاح فاسد وكلاهما يلحق النسب فيه وان لم بردنكاح واحدة منها فارقها بطلقة طلقة

(فصل) فأما المهر فان لم يدخل بواحدة منها فلاحدهما نصف المهر ولا نعلم من يستحقه منهما فيصطلحان عليهوان لم يفعلا أفرع بينهما فكان لمن خرجت قرعتها مع بمينها وقال أبو بكر اختياري أن يسقط المهر إذا كان مجبرا على الطلاق قبل الدخولوان دخل بواحدة منهما أقرع بينهما فان وقعت

[﴿]مسئلة﴾ (وان اشتراهن في عقد واحد صح لماذكرنا)

ولانم حلافاً فيذلك ولو اشترى جارية ووطئها جل له شراء أختها وعمتها وخالتها وقدذكر ناه كما لامحل له شراء الممتدة والمزوجة مع أنها لاتحل له

[﴿]مسئلة﴾ (وله وطه إحداهما لانالاخرى لم تصر فراشاً)

وهذا قول اكثر أهل العلم و قال الحكم و حماد لا يقربو احدة منهما وروي ذلك عن النخمي وذكر. أبو الخطاب مذهباً لاحمد .

ولنا أنه لم يجمع بينهما في الفراش فلم يجزكما لو كان في ملكه احداهما وحدها

⁽فصل) وليس له الجلم بين الاختين من إما ته في الوط و نص عليه أحمد في رواية الجلاعة وكرهه عمر وعمان وعلى وعمار وابن عمر وابن مسعود وعمن قال بتحريمه عبد الله بن عتبة وجاربن زيد وطاوس وما لك والا وزاعي وأبو حنيفة والشافهي وروي عن ابن عباس أنه قال أحانهما آية وحرمتهما آية ولم أكن لا فعله وروي ذلك عن على أيضاً يريد بالحرمة قوله تعالى (الاعلى أزواجهم او ما ملكت أيمانهم) وروى ابن ويضع المحدوس أله عن الجلم بين الاختين المملوكتين أحرام هو إقال لا أقول حرام ولكن ينهى عنه وظاهر هذا أنه مكر ووغير محرم وقال داود وأهل الظاهر لا يحرم استدلالا بالا ية المحللة لان حكم الحرائر في الوط وظاهر هذا أنه مكر ووغير محرم الزيادة على أربع في الحرائر و تباح في الاماء بغير حصر والمذهب تحريمه للآية

لغير المصابة فلها نصف المهر والمصابة مهر المثل بما استحل من فرجها وان وقعت على المصابة فسلا شيء للاخرى والمصابة المسمى جميعه وان أصابهما منا فلاحداهما المسمى وللاخرى مهر المثل يقرع بهنهما فيه ان قلنا ان الواجب في النسكاح الفاسد مهر المثل وان قلنا بوجوب المسمى فيه وجب ههنا لسكل واحد منهما

(فصل) قال أحمد إذا نزوج امرأة م تزوج أختها ودخل بها اعتزل زوجته حتى تنقضي عدة الثانية إنما كان كذلك لانه لو أراد العقد على أختها في الحال لم بجز له حتى تنقضي عدة ألموطو.ة كذلك لايجوز الوط. لامرأته حتى تنقضي عدة أختها النبي أصابها

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان تزوج اخته من الرضاع وأجنبية في عقد واحدثبت نكاح الاجنبية)

وجملة ذلك أنه إذا عقد النسكاح على أخته وأجنبية معا بان يكون لرجل أخت وابنة مم احداهما رضيعة المنزوج فيقول له زوجتكما معا فيقبل ذلك فالمنصوص همنا صحة نكاح الاجنبية ونص فيمن تزوج حرة وأمة على أنه يثبت نكاح الحرة ويفارق الامة وقبل فيه روايتان (احداهما) يفسد فيهما وهو أحد قولي الشاني واختيار أبي بكر لانها لفظة واحدة جمعت حلالا وحراما فلم تصح كا لوجمع بين أختين .

الحرمة فانه يريد بها الوطء والعقد جيماً بدليل أن سائر المذكورات في الآية يحرم وطؤهن والعقد عليهن وآية الحل مخصوصة بالمحرمات جميعهن وهذامهن ولانهاامر أقصارت فراشا فحرمت أختها كالزوجة. هو مسئلة كه (وإن وطيء احداهما فليس له وطء الاخرى حتى مجرم الموطوءة على نفسه بإخراج عن ملكة أو تزوج)

هذا قول على وابن عمر والحسن والاوزاعي واستحاق والشافعي فان رهنها لم تحل ا، أختها لان منعه من وطئها لحق المرتهن لا انتحريمها ولهذا يحل له باذن المرتهن فيه ولانه يقدر على فكها متى شاء واسترجاعها اليه ، وقال قتادة ان استبرأها حلت له أختها لانه قد زال فراشه ولهذا لو أنت بولد فنفاه بدعوى الاستبراء انتنى فأشبه مالو زوجها .

ولنا قول على وابن عمر ولانه لم يزلملك عنها ولا أحلها له فأشه مالو وطئت بشبهة فاستبرأها من ذلك الوطء ولان ذلك لا يمنعه وطأها فلا بأس من عوده اليها فيكون ذريعة الى الجمع بينها وان حرم احداهما فظاهر كلام الحرقي أنه لا تحل له الاخرى وهو مقتضى كلام شيخنا في الكتاب المشروح وقال أصحاب الشافعي تحل له الاخرى لأنها حرمت عليه بسبب لا يقدر على رضه فأشبه النزويج والماأنه لمن إباحتها بما لا يقف على غيرها

(فصل) وأذا أخرجها من ملك لم يُعجل له اختها حق يستبريء المخرجة وتهم برامها من الحل

(والثانية) يصبح في الحرة وهي أظهر الروايتين وهذا قول مالك والثوري وأصحاب الرأي لانها محل قابل للنكاح أضيف البها عقد صادر عن أهله لم مجتمع معها فيه مثلها فصح كما لو انفردت به وفارق العقد على الاختين لانه لامزية لاحداهما على الاخرى وههنا قد تعينت التي بطل النكاح فيها فعلى هذا القول يكون لها من المسمى بترط مهر مثلها منه وفيه وجه آخر أن لها نصف المسمى وأصل هذبن الوجهبن اذا تزوج امرأنين يجرز له نكاحهما بمهر واحد هل يكون بينهما على قدر صداقهما أو نصفين على وجهبن بأني ذكرهما أن شاه الله

(فصل) ولو نزوج بهردية ومجوسية ومحللة أو محرمة في عقد واحد فسد في المجوسية والمحرمة وفي الاخرى وجهان ، وإن نكح أربم حرائر وأمة فسد في الامة وفي الحرائر وجهان ، وإن نكح العبد حرتين وأمة بطل نكاح الجميع ، وإن تزوج امرأة وابنتها فسد فيهما لائ الجمع بينهما محرم فلم يصح فيهما كالاختين

مسئلة كه قال (واذا اشترى أختين فأصاب احداها لم يصب الاخرى حتى تحرم الاولى ببيع أو نكاح أو هبة وما أشبهه ويعلم أنها ليست بحامل فان عادت الى ملكه لم يصب واحدة منهما حتى تحرم عليه الاولى)

الكلام في هذه المسئلة في فصول سنة:

(الفصل الاول) أنه يجرز الجمم بين الاختين في الملك بغير خلاف بين أهل العلم وكذلك بينها

قان كانت حاملا منه لم تحل له أختها حتى تضع حملها لانه يكون جامعاً في رحم اختين فهو بمنزلة نكاح الاخت في عدة أخنها

(مسئلة) (فان عادت الى ملك لم يطأ واحدة منهما حتى يحرم الاخرى)

متى زال ملك عن الموطوءة زوالا احل له أختها فوطئها ثم عادت الاولى الى ملك فليس له وط. إحداهما حتى يحرم الاخرى باخراج عن ملك أو تزويج نس عليه أحمد وقال أصحاب الشافعي لا تحرم عليه واحدة منهما لان الاولى لم تبق فراشاً فأشبه مالو وطىء أمة ثماشترى أختها

ولنا أن هذه صارت فراشاً وقدرجت البه التي كانت فراشاً فحرمت كل واحدة منها بكون أختها فراشاً كالو انفردت به فأما اذا وطيء أمة ثم اشترى اختها فان المشتراة لم تكن فراشاً له لكن هي محرمة عليه باستفراش اختها ولو اخرج الوطوءة عن ملك ثم عادت اليه قبل وطء اختها فهي حلال واختها محرمة عليه لان اختها فراشه وقدروي عن أحمد ان الجلع بين الاختين في الوطء بملك الميين لا يحرم بل ينهى عنه فيكون مكروها وقد ذكرناه والمذهب ان ذلك حرام والله اعلم

(فصل) فان وطيء أمتيه الاثنتين مما فوطه الثانية عرم ولاحد فيه لأنها ملك ولان في حلها

وبين عمتها وخالتها، ولو اشترى جارية فوطئها حل له شرا. أختها وعمنها وخالتها لان الملك يتصد به النمول دون الاستمتاع، وكذلك حسل له شرا. المجوسية والوثنية والمعتدة والمزوجة والحرمات عليه بالرضاع والمصاهرة

(الفصل الثاني) أنه لا مجوز ألجم بين الاختين من امائه في الوط، نص عليه احد في روواية الجاعة وكرهه هر وعبان وعلى وعمار وابن هر وابن مسعود وعن قال بتحر مه عبيد الله بن عبدالله ابن عتبة وجابر بن زيد وطاوس ومالك والارزاعي وابو حنيفة والشافعي، وروي عن ابن عباس اله قال أحلتهما آية وحرمتهما آية ولم أكن لافعه، ويروى ذلك عن علي أيضاً يريد بالحرمة قوله (وإن تجمعوا بين الاختين) وبالحالة قوله تعالى (إلا على أزواجهم أو ماملكت أعالهم)

وقد روى ابن منصور عن احد وسأله عن الجمع ببن الاختين المعلوكتين أحرام هو ? قال لاأقول حرام ولكن ننهى عنه وظاهر هذا انه مكروه غير محرم ، وقال داود وأهل الظاهر لامجرم استدلالا بالآية الحملة لان حكم الحرائر في الوط، مخالف لحكم الاما، ولهذا نحرم الزيادة على أربم في الحرائر وتباح في الاما، بغير حصر والمذهب تحرمه للآية الحرمة قانه بريد بها الوط، والعقد جميعا بدليل أن سائر المذكورات في الآية يحرم وطؤهن والمقد عليهن وآية الحل مخصوصة بالمحرمات جميعين وهذه منهن ولانها امرأة صارت فراشا فحرمت أختها كالوجة

حلها اختلافا وله سبيل الى استباحتها بخلاف أخته من الرضاع المملوكة له ولا محل له وطه واحدة حتى يحرم الاخرى ويستبرئها وقال الفاضي وأصحاب الشافعي الاولى باقية على الحل لان الوطء الحرام لايحرم الحلال الا أن الفاضى قال لا يطؤها حتى يستبرى، الثانية

ولنا انالئانية قدصارت فزاشاً له يلحقه نسب ولدها فحروت عليه أختها كما لو وطثها ابتدا وقولهم ان الحرام لا يحرم الحلال ليس بخبر صحيح وهو متروك بما لووطى والاولى في حيض أو فناس أواحرام فان أختها تحرم عليه ويحرم عليه أمها وا بنتها على التأبيد وكذلك لو وطى و بشبهة في هذه الحال ولو وطى و ابد عليه ابنتها سواء وطئها حراما أو حلالا

(فصل) وحكم المباشرة من الاماه فيما دون الفرج والنظر الى الفرج لشهوة فيما يرجع الى تحريم الاخت كحكمه في تحريم الربيبة والصحيح أنها لاتحرم ولان الحل ثابت بقوله تعالى(أوماملكت أيمانكم) ومخالفة ذلك أنما تثبت بقوله (وانتجمعوا بين الاختين) والمراد به الجمع في العقد أو الوطه ولم يوجد واحد منها ولا في مناهما.

(مسئلة) (وانوطىء أمته ثم نزوج اختها لم يصح عند أبي بكر)

وقد سئل أحمد عن هذا فقال لايجمع بين الاختين الامتين فيحتمل أنه أراد ان النكاح لا يصح وهو إحدى الروايات عن مالك قال الفاضي هو ظاهر كلام أحمد لان النكاح تصير به الرأة فراشا

(الفصل الثالث) أنه اذا كان في ملكه أختان فله وطء احداهما في قول أكثر أهل العلم وقال المسلم وحاد لا يقرب واحدة منعها، وروي ذلك عن النخعي وذكره أبو الخطاب مذهبا لاحد. ولنا أنه ليس يجمع بينهما في الفراش فلم يحرم كما لو كان في ملكه احداهما فقط

(الفصل الزابم) انه اذا وطي. أحداهما فليس له وط. الاخرى قبل تحريم الموطورة على نفسه باخراج عن ملكه أو تزويج هذا قول على وابن عمر والحسن والاوزاعي واسحاق والشافعي، قان وهنها لم تحل له أختها لان منعه من وطائها لحق المرتهن لالنحريها ولهذا يحل له باذن المرتهن في وطائها ولانه يقدر على فكها متى شاء واسترجاعها اليه، وقال تتادة إن استبرأها حلت له أختها لانه قد زال فراشه ولهذا لو أنت بولد فنفاه بدعوى الاستبراء انتنى فأشبه مالوزوجها

ولنا قول على وابن عمر ولانه لم يزل ملكه عنها ولا حلها له فأشبه مالو وطائت بشبهة فاستبرأها من ذلك الوط. ولان ذلك لا عنعه وطأسافلا يأمن عود، اليها فيكون ذلك ذريعة الى الجمع بينهما وإن حرم احداهما على نفسه لم تبح الاخرى لان هذا لا بحرمها أنما هو يمين يكفر ولو كان يحرمها إلا انه لمارض متى شا. ازاله بالكفارة فهو كالحيض والنفاس والاحرام والصيام، وإن كاتب احداهما فظاهر كلام الحرقي انه لا تحل له الاخرى، وقال اصحاب الشافعي تحل له الاخرى لانها حزوت عليه بسبب لا يقدر على رفعه فأشبه المتزوج

ولنا أنه بسبيل من استباحتها بما لا يقف على غيرهما فلم تبح له اختها كالمرهونة

فلم مجز ان رد على فراش الاخت كالوط، ولانه فعل في الاخت ما ينافي اباحة أختها فلم يجز كالوط، وظاهر كلام أحمد أنه يصح ذكره أبو الخطاب ولا يطؤها حتى يحرم الموطوءة وهو مذهب أي حنيفة لأنه سبب يستباح به الوط، فجاز ان يرد على وط، ولا يبيح كالشراء، وقال الشافمي يصح النكاح وتحل له المنكوحة وتحرم أختها لان النكاح أقوى من الوط، علك اليمين فاذا اجتمعا وجب تقديم الاقوى ووجه الاولى ماذكرنا، ولان وط، مملى يحرم أختها لملة الجمع فنع صحة النكاح كالزوجة ويفارق الشراء فانه لا ينحصر في الوط، ولهذا صح شراء الاختين ومن لا تحل له وقولهم النكاح أقوى من الوط، ممنوع وان سلم فالوط، أسبق فيقدم وعنم صحة ما طرأ عليه بما ينافيه كالمدة تمنع ابتداء من الوط، ممنوع وان سلم فالوط، أسبق فيقدم وعنم صحة ما طرأ عليه بما ينافيه كالمدة تمنع ابتداء نكاح الاخت وكذاك وط، الامة يحرم نكاح ابنتها وأمها ولان هذا بمنزلة نكاح الاخت في عدة أختها لكونه لم يشتر الموطوءة فان عادت الى ملكم لم يطأ واحدة منها حتى محرم الاخرى إذا قلنا يستبح واحدة منها قبل اخراج بصحة الذكاح لان الاولى عادت الى الفراش فاجتمعا فيه فلم يستبح واحدة منها قبل اخراج بصحة الاخرى عن الفراش.

(فصل) فان زوج الامة الموطوءة أواخرجها عن ملكه فله نكاح أختها فان عادت الامة الى ملكه فالزوجية بحالها وحلها باق لان النكاح صحيح وهو أقوى ولا تحل الامة وعنه أنه ينبغي أن يجرم احداها لان أمته التي كانت فراشاً قد عادت اليهوالمنكوحة مستفرشة فأشبه أمتيه اللتين وطيء إحداهما

(الفصل الخامس) انه اذا أخرجها من ملسكه لم تحل له أختها حتى يستبري. الخرجة ، ويعلم براسها من الحل ومتى كانت حاملا منه لم تحل له أختها حتى تضع حملها لانه يكون جامعاً ماه وفيرحم أختين يمنزلة نسكاح الاخت في عدة أختها .

(فصل) قان وماي، أمتيه الاختيز مما فرط، الثانية محرم ولاحد فيه ولان وطأ، في ملسكه ولانها مختلف في حكهاو له سبيل الى استباء هما بخلاف أخته من الرضاع المملوكة له ولا بحل له وط، إحداهما حنى يحرم الاخرى و يستبرئها وقال القاضي وأسحاب الشافعي الاولى باقية على الحل لان الوطء الحرام لا يخرم الملال الا أن القاضى قال: لا يعلوها حتى يستبري، اثنانية

ولنا أن انثانية قد صارت نراشا له بلحقه نسب ولدها فحرمت عليه أختها كالو وطنها ابتداه ، وقولهم ان الحرام لا يحرم الحلال ايس بخبر صحيح وهوه تروك بمالو ولمي الاولى في حيض أو نفاس أو احوام حرمت عليه أختها وتحرم عليه أمه او اينتها على التأبيد وكذلك لووطي ، امرأة بشبهة في هذا لحال ولو وطي ، امرأة حرمت عليه ابنتها سواء وطنها حراما أو حلالا

(الفصل السادس) أنه متى زال ملسكه عن الموطوءة زوالا أحل له أخبها فوطنها ثم عادت الاولى الى ملسكه فليس له وط. إحداهما حتى تحرم الاخرى باخراج عن ملسكه أو تزويج نص عليه أحد، وقال أصحاب الشافعي لا يحرم عليه واحدة منهما لان الاولى لم تبق فراشاً فأشبه ما لو وطيء أمة ثم اشترى أخبها

بعد تزويج الاخرى ثم يطلق الزوج أخنها فان تزوج امرأة ثم اشترى أخنها صع الشراء ولم تحل له لان النكاح كالوطء فاشبه مالو وطىء أمته ثم اشترى اختها فان وطىء اسبه حرمنا عليه حتى يستبرىء الامة ثم تحل له زوجته دون أمته لان النكاح أقوى واسبق واغا وجب الاستبراء لئلا يكون جامعا ماه، في رحم أختين ويحتمل ان تحرما عليه جميعاً حتى يحرم إحداها كالامتين وحكم عمة المرأة وخالتها كاختها في تحريم الجمع بينها في الوطء والتفصيل فيها كالتفصيل في الاختين على ما ذكر

(مسئلة) (ولا بأس ان بجمع بين من كانت زوجة رجل وابنته من غيرها)

هذا قول أكثر أهل العلم يرون الجلع بين المرأة وبينها في النكاح فعله عبدالله بن جعفر وعبدالله ابن صفوان بن أمية وهوقول سائرالفقهاء إلاالحسن وعكرمة وابن أبى ليلى فانهم كرهوه لان إحداها لوكانت ذكراً حرءت عايه الاخرى فأشبه المرأة وعمتها

و ثنا قول الله تمالى (وأحل لكم)ماوراء ذاحكم ولانهمالا قرابة بينه، فاشبها الاجنبيتين ولان الجمم حرم خوفا من قطيمة الرحم القريبة بين المتناسبين ولا قرابة بين هاتين ، وبهـذا يفارق ما ذكروه (فصل) ولوكان لرجل ابن من غير زوجته ولها بنت من غيره أوكان له بنت ولها ابن جاز تزويج

ولنا أن هذه صارت فراشاً وتدرجهت اليه التي كانت فراشاً فحرمت عليه كل و احدة منهما بكون أختها فراشاً كا لوانفردت به فاماان استفرش أمة واشترى أختها، فان المشتراة لم تكن فراشاً له بل هي محرمة عليه بافتراش أختها ، ولو أخرج الموطوءة عن ملكه ثم عادت اليه قبل وطع أختها فواشه محرمة عليه لان أختها فراشه

(فصل) وحكم المباشرة من الاما. فيا دون الفرج ، والنظر إلى الفرج بشهوة فيا برجم إلى تحريم للاخت كعكمه في تحريم الربيبة ، والصحيح أنه لابحرم لان الحل ثابت بتوله (أو ما ملكت أيمانكم) ومخالفة ذاك انها ثبتت بقوله (وأن تجمعوا ببن الاختين) والمراد به الجمع في العقد أو الوطء ولم يوجد واحد منها ولا ما في معناهما

(فصل) وان وطي، أمنه ثم أراد نكاح أختها فقد سئل احمد عن هذا فقال لا يجمع بين الاختين الامتين فيم أم أراد ان النكاح لا يصح وهي إحدى الروايات عن ملك قال القاضي هوظاهر كلام أحمد لان الذكاح تصبر به المرأة فراشا فلم يجز أن ترد على فراش الاخت كالوط ولا به فعل في الاخت ما بنافي اباحة أختها المفترشة فلم بجز كالوط، ع و يحتمل أن يصح النكاح ولا نباح المنكوحة حتى تحرم أختها وهو مذهب أبي حنيفة . قال ابو الخطاب وهو ظاهر كلام احمد لأنه سبب يستباح به الوط. فجاز أن يرد على وط، الاخت ولا يبيح كالشراء ، وقال الشاني يصح النكاح وتحل له المنكوحة وتحرم فجاز أن يرد على وط، الاخت ولا يبيح كالشراء ، وقال الشاني يصح النكاح وتحل له المنكوحة وتحرم

أحدهما من الآخر في قول عامة الفقهاء وحكي عن طاوس كراهيته إذاكان ما ولدته أمرأة بعد وط الزوج لها والاول أولى لعمومالآية والمعنى الذي ذكرناه قانه ليس بينها قرابة ولاسبب يقتضي التحريم وكونه أخا لاختها لم يرد الشرع بانه سبب للتحريم فيبقى على الاباحة لعموم الآية ومتى ولدت المرأة من ذلك الرجل ولدا صار عماً لو لديهما وخالا

(فصل) إذا نزوج امرأة لمتحرم أمها ولاابنتها على أبيه ولاابنه فمتى تزوج امرأة وزوج أباه أمها جاز لمدم أسباب النحريم فاذا ولد لكل واحد ولد كان ولد الاب عم ولد الام وولد الابن خال ولد الاب ويروى أن رجلا أنى عبد الملك بن مروان فقال يا أمير المؤمنين اني تزوجت امرأة وزوجت ابني أمها فأخبر نا فقال عبد الملك ان أخبرتني بقرابة ولدك من ولد أبيك أخبرتك فقال الرجل: يا أمير المؤمنين هذا العريان أبر الهيثم الذي وليته قائم سيفك ان علم ذلك فلا تخبرني فقال العريان أحدها عم الآخر والآخر خاله .

(فصل) اذا تروج رحل امرأة وزوج ابنه بنتها أو أمها فزنت امرأة كل واحد منها الى صاحبه فوطئها فان وطء الاول يوجب عليه مهر مثابا لانه وطء شبهة ويفسخ به نكاحها من زوجها لابها صارت بالوطء حليلة أبيه أو ابنه و يسقط به مهر الموطوءة عن زوجها لان الفسخ من قبلها بتمكينها من وطئها ومطاوعتها عليه ولا شيء لزوجها على الواطيء لانه لا يلزمه شيء يرجع به ولان المرأة مشاركة

أختها لان الذكاح أقوى من الوط، بدك الهين فاذا اجتمعا وجب تقديم الافوى ، ووجه الاول ماذكرنا ولان وط مملوكته معنى بحرم أختها لعلة الجمع معتقد كاحها كالزوجية ويفارق الشرا، فاله لا يقصد به الوط، ولمذاصح شراء الاختين ومن لا يحل له وقولهم النكاح أنوى من الوطء منوع وان ملم فالوط وأسبق فيقدم و عنم صحة ما يطرأ عليه مماينافيه كالعدة نمنع ابتداء مكاح الاخت وكذلك وط والامة يحرم كاح ابنتها وأمها ولان هذا بمنزلة وكان هذا بمنزلة والمناخبة الاخت في عدة أختها لدكونه لم يستبري والموطورة

(فصل) قاز زوج لامة الموطوة أو أخرجها عن ملكة فله تكاح أختها فان عادت الامة إلى ملكة فالزوجية عالما وحام الباقلان التكاح صحيح وهو أقوى ولا تحل له الامة وعنه أنه ينبغي أن تجرم احداهما لان امته التي كافت فراشا قد عادت اليه والمنكوحة مستفرشة فأشبه أمنيه التي وطي واحداهما بعد تزوج الاخرى مم طلق الزوج أختما وان تزوج امرأة ثم اشترى أختما صح الشرا، ولم تحل له لان النكاح كالوطء فأشبه ما لو وطيء أمته ثم اشترى أختما فان وطي، أمته حرمت عليه حتى يستبري والامة ثم تحل له وجته دون أمته لان النكاح أفوى وأسبق والما وجب الاستبرا، لئلا يكون جامها لما ثه في رحم أختمين عديد عدل أن يحرما عليه جيعاً حتى تحرم احداها كالامتين

﴿ مَــُثُلُا ﴾ قال رحمه الله (وعمة الامة وخالتهافيذلك كأختها)

يمنى في تحريم الجم ببنها في الوط. والنفصيل فيها كانتفصيل في الاختين على ماذكر نا

في افساد نكاحها بالمطاوعة فلم يجب على زوجها شيء كما لو انفردت به ويحتمل أن يجب عليه لزوجها نصف مهر مثلها لانه أفسد نكاحها قبل الدخول أشبه المرأة تفسد نكاحه بالرضاع وينفسخ نكاح الواطيء أيضاً لان امر أنه صارت اما للموطوءة أو بننالها ولما نصف المسمى فأما وطء الثاني فيوجب مهر المثل للموطوءة خاصة فان اشكل الاول انفسخ النكاحان ولكل واحدة مهر مثلها على واطئها ولا بثبت رجوع أحدهما على الآخر وبجب لامرأة كل واحدمنها على الآخر نصف المسمى ولا يسقط بالشك في مسئلة في (ولا يحل للحران أن يجمع بين أكثر من أربع ولا للمبدان أن ينزوج أكثر من أثنين قان طلق احداه ن لم ينزوج أخرى حتى تنقضى عديها)

أجمع أهل الم على ان الحر لا يحل له أن يجمع بين أكثر من أربع زوجات لا نع احداً منهم خالف في ذلك الا شيئا محكى عن القاسم بن ابر اهم أنه اباح تسماً لقول الله تعالى (مثنى وثلاث ورباع) والواو للجمع ولان النبي وَلَيَّا اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ قال النبي عَلَيْ اللهِ عَلَيْنَ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلْكُ وَاللهُ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلْمَ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ

(مسئلة) قال (ولا بأس أن يجمع بين من كانت زوجة رجل وابنته من غيرها)

أ دَثر أَعلَ العلم برون الجمع بين المرأة وربيبتها جائز الايأس به فعله عبد الله بن جعفر وصفوان بن أمية و به قال سائر الفنها، إلا الحسن وعكر، ة وابن أبي ليلى دويت عنهم كراهيته لان احداهما لو كانت ذكراً حرمت عليه الاخرى فأشبه للرأة وعمتها

وليا قول الله تمالى (وأجل لكم ماورا، ذلكم) ولائهما لاقرابة بينهما فأشبهتا الاجنبيتين، ولان الجم حرم خوفامن قطيعة الرحم القرية بين المتناسبين ولا قرابة بين هائين وجهذا يفارق ما ذكروه

(فصل) ولو كان لرجل ابن من غير زوجته ولها بنت من غيره او كان له بنت ولها ابن جاز تزريج احدها من الآخرفي قول عامة القنها. وحيى عن طاوس كراهيته اذا كان مما وقدته المرأة بعد وط. الزوج لها والاول أولى المموم الآبة والمعنى الذي ذكرناه قانه ليس بينهما نسب ولا سبب ينتمنى النحريم ، وكونه أخ لاختها لم برد الشرع بانه سبب المحريم فبقي على الاباجة المموم الآبة ومتى وقدت المرأة من ذاك الرجل وقداً صار هما لوق وقديهما وخالا

(فصل) وان تزوج امرأة لم نحرم أمها ولا ابنتها على أبيــه ولا ابنه ، فتى تزوج امرأة وزوج ابنه أبنا والد المناه النحرم قاذا ولد الكلواحد منها وادكان ولد الابن خال ولد الاب وراد

منع من استدامة زيادة على اربع فالابتداء اولى والآية أربد بها التخيير بين اثنتين وثلاث وأربع كما قال (اولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع)ولم يردان لسكل ملك تسعة اجنحة ولو ارادذلك لفال تسعة ولم يكن للتطويل مدى ومن قال غير ذلك فقد جهل اللغة المربية وأما النبي وَلَيْمَا لِللَّهُ فَحُوسُ بذلك اللهُ ترى أنه جم بين أكثر من تسم

(فصل) وليس للمبدأن يزيد على اثنتين ولا خلاف في جواز الجلم بين اثنتين له واختلفوا في المحت الرحم له فذهب أحد أنه لا يباح له الاثنتان وهذا قول عمر بن الخطاب وعلى وعبد الرحمن ابن عوف رضي الله عنهم وبه قال عطاء والحسن والشعبي وقتادة والثوري والشافسي وأصحاب الرأي وقال القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وطاوس ومجاهد ومالك وأبو ثور وداود له نكاح أرج لعموم الاكية ولان هذا طريقه اللذة والشهوة فساوى المبد فيه الحركالما كول

ولنا أنه قول من سمينا من الصحابة ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان اجماعا وقد روى ليث ابن ابي سلم عن الحسكم بن عتيبة قال أجمع أصحاب رسول الله وَلَيْكُونِ على أن العبد لا ينكع أكثر من اثنين ويقوي هذا ما روى الامام أحمد باسناده عن محمد بن سيرين أن عمر سأل الناس كم يتزوج العبد ? فقال عبد الرحمن بن عوف ثنتين وطلاقه ثنتين فدل هذا على أن ذلك كان بمحضر من الصحابة وغيرهم فلم ينكر وهذا عن عموم الآية على أن فيها ما يدل على ارادة الاحرار وهو قوله تمالى أوما)

الاب هم ولد الابن . ويروى أن رجلا أنى عبد اللك بن مروان فقال يا أمير للؤمنين أني تزوجت امرأة وزوجت ابني بأمها فأخبرنا فقال عبد الملك ان اخبرتني بقرابة وللله من ولد ابنك اخبرتك ، فقال الرجل يا أمير المؤمنين هذا العربان بن الميثم الذي ولينه قائم سيفك أن علمذلك فلا تخبرني فقال العربان أحدهما عمالآخر والآخر خاله

(فصل) وإذا تزوج رجل بامراة وزوج ابنسه بنتها أو أمها فزفت امرأة كل واحد منها الى صاحبه فوطئها قان وطه الاول بوجب عليه مهر مثابا لانه وطه شبهة وينسخ به نكاحها من زوجها لانها صارت بالوطه حليلة ابنه أو أبيه ويسقط به مهر الوطورة عن زوجها لان الفسخ جاء من قبابا بتمكيبها مر وطنها ومطاوعتها عليه ولا شيء لزوجها على الواطي، لانه لم بلزمه شيء برجع به ولان المرأة مشاركة في إفساد نكاحها بالمطاوعة فلم مجب على زوجها شيء كالو انفردت به عومجتمل أن يلزمه لأوجها المرأة تفسد نكاحه بالرضاع . وينفسخ نكاح الواطي، أيضا لان امرأن صارت أما لموطورة أو بنتا لها عولها نصف المسمى وأما وط، الثاني فيوجب مهر اشل الموطورة خاصة قان أشكل الاول انفسخ النكاحان ولكل واحدة مهر مثلها على واطنها ولا يثبت جوع أحدها على الآخر ومجب لامرأة كل واحد منها على الآخر نصف المسمى ولا يسقط بالشك

ملكت أيمانكم ويفارق النكاح المأكول قانه مبني على التفضيل ولهذا قارق النبي مَلِيَّا فَيْهِ فِيهَامَته ولان فيه ملكا والعبد ينقص في الملك عن الحر

(فصل) إذا روج الرجل امرأة حربت عليه أختها وعمتها وغالتها وبنت أختها وكذلك إذا تزوج الحر اربعاً حربت الخاسة تحريم جمع وان تروج العبد اثنتين حربت الثالثة تحريم جمع فاذا طلق زوجته طلاقا رجمياً فالتحريم باق محاله في قولهم جميعاً وان كان الطلاق باتنا أو فسخا فكذلك حتى تنقضي عديها يروى ذلك عن على وابن عباس وزيد بن ثابت وبه قال سعيد بن المسيب ومجاهد والنخمي والثوري وأصحاب الرأي وقال القاسم بن محمد وعروة وابن أبي ليلي ومالك والشافعي وأبو عبيد وابن المنذر له نكاح جميع من سمينا في تحريم وروى ذلك عن ثابت لان الحرم الجمع بينها في الذكاح بدليل قوله تعالى (حربت عليكم أمهانكم) أي نكاحهن وقال (وأن تجمعوا بين الاحتين) معطوفا عليه والبائن ليست في نكاحه ولانها بائن فأشبهت المطلقة قبل الدخول بها

ولنا قول على وابن عباس وروي عن عبيدة السلماني أنه ما اجمعت الصحابة على شيء كاجهاعهم على أربع قبل الظهر وأن لا تنكح الرأة في عدة اختها وروي عن النبي عَلَيْتَالَيْ انه قال (من كان يؤون بالله واليوم الاخر فلا يجمع ماه، في رحم الحتين، وروي عن أبي ألزنادقال كان الوليد بن عبد الملك اربع نسوة فطلق واحدة البتة ونزوج قبل أن تعمل فعاب ذلك كثير من الفقهاء وليس كلهم عابة

(مسئلة) قال (وحرائر نساء أهل الكتاب وذبا تحرم حلائل للمسلين)

ليس بين أهل الم مجمد الله اختلاف في حل حرائر نسا. أهل السكتاب وبمن روي عنه ذلك هر وعنان وطلخة وحديفة وسلمان وجابر وغيرهم ، قال ابن المنذر ولا يصبح عن أحد من الاوائل أنه حرم ذلك ، وروي الحلال باسناده أن حذينة وطلحة والجارود بن المعلى وأذية العبدي تزوجوا نسا. من أهل الكتاب وبه قال سأئر أهل العلم وحرمت الامامية تسكما بقوله تعالى (ولا تسكموا المشركات متى بؤمن ـ ولاتمسكوا بعصم الكوافر)

ولناقول الله تعالى اليوم أحل لكم الطيبات) الى قول (والمحصنات من الذين أو تو الكتاب من قبلكم أذا آ ايتموهن أجورهن) واجماع الصحابة بأما قوله سبحانه (ولا تنكحوا المشركات) فروي عن ابن عباس أنها نسخت بالآية الني في سورة المائدة وكذلك ينبغي أن يكون ذلك في الآية الاخرى لا نهما تقدمتان والآية الني في آخر المائدة متأخرة عنهما وقال آخرون ليس هذا نسخا فان لفظ المشركين باطلائه لايتناول أهل الكتاب بدليل قوله سبحانه (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين) وقال (ان الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين) وقال (ان تجدن أشد الناس عداوة الذين آمنوا البهود والذين أشركوا) وقال (ما يود الذبن كفروا من أهل الكتاب والمشركين) وسائر أي

قال سعيد بن منصور إذا عاب عليه سعيد بن المسيب فأي شيء يبقى الولانها محبوسة عن النكاح لحقه أشبه ما لوكان الطلاق رجمياً وفارق المطلقة قبل الدخول بها

(فصل) ولو أسلم زوج المجوسية أو الوثنية او انفسخ النكاح بين الزوجين بخلع او رضاع او فسخ بعيب او اعسار او غيره لم يكره له ان يتزوج احداً بمن يحرم الجمع بينه وبين زوجته حتى تنقضي عدمها سواه قلنا تتمجل الفرقة او لم نقل قان اسلمت زوجته فتزوج اختها في عدمها ثم أسلما اختار منها واحدة كما لو تزوجها مما وان اسلم بعد انقضاه عدت الاولى بانت وثبت نكاح الثانية

(فصل) إذا اعتق ام ولده او امة كان يصيبها فليس له ان يتزوج اختها حتى ينقضي استبراؤها فس عليه أحمد في ام الولد وقال ابو يوسف ومحمد بن الحسن بجوزلا به اليست تزوجة ولا في عدة من نكاح ولنا انها معتدة منه فلم يجز له نكاح اختها كالمعتدة من نكاح او وظ، بشبها ولانه لا يأمن أن يكون ماؤه في رحمها فكون داخلا في عموم من جمع ماده في رحم اختين ولا يمنع من نكاح اربع سواها ومنعه زفر وهو غلط لان ذلك جائز قبل إعتاقها فبعده اولى

ا فصل) ولا يمنع من نكاح امة في عدة حرة بائن ومنعه ابو حنيفة كما يحرم عليه أن يتزوجها في صلب نكاحها .

ولنا انه عادم الطول خائف للعنت فأ بيح له نكاحها لغوله سبحانه (ومن لم يستطع منكم طولاان

القرآن بفصل بينهما فدل على أن لفظة المشركين بأطلاقها غير متناولة لأهل المكتاب وهذا معنى قول سعيد بن جبير وقتادة ولان مااحتجوا به عام في كل كافرة وآنينا خاصة في حل أهل السكتاب والحاص بجب تقديمه إذا ثبت هذا فالاولى أن لا ينزوج كتابية لان عر قال للذين تزوجوا من نساء أهل السكتاب طلقوهن فطلقوهن إلا حسذيفة فقال له عر طلاتها قال نشهد أنها حرام قال هي خمرة قال قد علمت أنها خمرة ولكنها في حلال فلما كان بعد طلقها فقيل له ألا طلقتها حين أصرك عمر ? قال كرهت أن يرى الناس أني ركبت أمه آلا ينبغي بعد طلقها فالله البها قلبه ففائنه وربما كان بينهما ولدفيميل البها

(فصل) وأهل السكتاب الذين هذا حكمهم هم أهل التوراة والانجيل قال الله تعالى (أن تقولوا إنما أنزل السكتاب على طائعتين من قبلنا) فأهل التوراة اليهودو السامرة وأهل الانجيل النصارى ومن وانقهم في اصل دينهم من الافرنج والارمن وغيرهم وأما الصابئون فاختلف فيهم السلف كثيرا فرويءن أحمد أنهم قالهم جنس من النصارى ونص عليه الشاني وعلق القول فيهم في وضع آخر وعن أحمد أنه قال بلغني أنهم يسبنون فهؤلاء لا إذا يشبهون البهود والصحيح فيهم أنهم ان كانوا يوافقون النصارى أو اليهود في أصل الدين فليس هم منهم اليهود في أصل دينهم ويخالفونهم في فروعه فهم عمن وافقوه وان خالفره في أصل الدين فليس هم منهم والله أعلم وأما من سوى هؤلاء من السكفار مثل المتمسك بصحف ابراهيم وشيث وزبور داود فليسوا بأهل كتاب ولا تحل مناكحتهم ولا فبائحهم وهذا قول الشافيي وذكر القاضي فيهم وجها آخو

ينكح المحصنات المؤمنات) الآية ولايسم انه لا مجوز في طلب نكاح الحرة بل مجوزاذا تحقق الشرطان (فصل) وان زبى بامرأة فليس له ان ينزوج اختها حتى تنقضي عدما وحكم المدة من الزنا والمدة من وطء الشبهة حكم العدة من النكاح على ما نذكر مان شاء الله تمالى فان زبى بأخت امرأته فقال احمد مسك عن وطء امرأته حتى تحيض ثلاث حيضات وعنه حيضة ويحتمل ان لا تحرم بذلك احتهاولا اربع سواها لانها ايست منكوحة ومحرد الوطء لا يمنع بدايل الوط، في ملك المين فانه لا يمنع اربعاً سواها (فصل) إذا ادعى رجل ان امرأته اخبرته بانقضاء عدمها مدة مجوز انقضاؤها فيها وكذبته ابح له نكاح اختها واربع سواها في الظاهر وأما في الباطن فيبني على صدقه في ذلك لانه حق فيها ويده وبين الله تمالى فيقبل موله فيه ولا يصدق في نفي نفتها وسكناها وتمين النسب لانه حق لها ولولدها فلا يقبل قوله فيه وبه قال الشافعي وغيره وقال زفر لا يصدق في شيء لانه قول واحد لا يصدق في بعض حكه فلا يصدق في البعض الآخر قياساً للبعض على البعض وذلك لاله لا يمكن أن يكون القول الواحد صدقاً كذبا

ولنا أنه قول يتضمن إبطال حق لنيره وحقاله لاضرر على غيره فيه فوجب أن يصدق في أحدهما دون الآخركا لو اشترى عبداً ثم أفر أن البائع كان ائتقه صدق في حريته ولم يصدق في الرجوع أنهم من أهل السكتاب وتحل ذبائحهم ونكاح نسائهم ويقرون بالجزية لانهم تمسكوا بسكتاب من كتب الله فأشبهوا البهود والنصارى

ولنا قول الله أمالى (أن تقولوا إنما أنزل السكتاب على طائفتين من قبلنا)ولان تلك السكتب كانت ،واعظ وأمثالا لا أحكام فيها فلم يثبت لها حكم السكتب المشتملة على الاحكمام

(فصل) وليس المحبوس كتاب ولا تحل ذبائحهم ولا نكاح نسائهم نص عليه أحد وهو قول عامة العلما. إلا أبا ثور فأنه أباح ذلك لقول النبي فَلَيْكِيْنَةُ ﴿ سنوابِهم سنة اهل السكتاب ولانه يروى ان حذينة تزوج مجوسية ولامهم يقرون بالجزبة فأشبوا اليهود والنصارى

ولنا قول الله تعالى (ولا تنكحوا المشركات) وقوله (ولا تمسكوا بعصم السكرافر) فرخص من ذك في اهل السكناب فن عدام يبقى على الدموم ولم يثبت ان للمجوس كتاباوستل احدايه عن على أن للمجوس كتابا فقد بينا أن حكم عن على أن للمجوس كتابا فقد بينا أن حكم أهل السكتاب لا يثبت لفير أهل السكتابين وقوله عليه السلام و سنوا بهم سنة أهل السكتاب عدليل على أنه لا كتاب لهم وإنما أواد به النبي والله في حقن دمائهم واقراره بالجزية لا غير وذلك أنهم لما كانت لهم شبهة كتاب غلب ذلك في عرب دمائهم فيجب أن يغلب حكم التحريم انسائهم وذبائحهم لما كانت لهم شبهة في التحريم فنفليب الدليل الذي عارضته الشبهة في التحريم أولى ولم يتبت أن

بثمنه وكذلك لو أقران امرأنه أخته من الرضاع قبل الدخول صدق في بينونتها وتحريمها عليه ولم يسقط مهر هااذا كذبته

(فسل) قال الشيخ رضي الله عنه (النوع الثاني) محرمات المارض بزول فيحرم عليه نكاحزوجة غيره بغير خلاف لقول الله تعالى (ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الدكتاب اجله) وتحرم المستبرئة منه لذلك ولان تزويجها بغضي الى اختلاط المياه واشتباه الانساب وسواه في ذلك المتدة من وطه مباح او محرم اومن غير وطه لانه لا يؤمن ان تكون حاملا فلو أبحنا تزويجها لاختلط نسب المتروج بنسب الواطىء الاول ولا مجوز نكاح المرتابة بعد العدة بالحل لذلك

﴿ مسئلة ﴾ (وتحرم الزانية حتى تتوب وتنقضى عدتها)

اذاذنت المرأة لا محل نكاحها لمن إلم ذلك إلا بشرطين (احدهما) انقضاء عدتها بوضع الحل من الزنا ولا على نكاحها قبل المنافق المرافق المرافة فلما الماسية والمرافق المرافق المرافق

حذينة أزوج بجوسية وضعف أحد رواية من روى من حذيفة أنه زوج مجومية وقال أبر واثل يقول نزوج بهودية وهو اوثق بمن روي عنه أنه نزوج مجوسية وقال ابن سيرين كانت امهأة حذيفة نصرانية وم تعارض الروايات لا يثبت حكم إحداهن الا بترجيح على انه لو ثبت ذلك عن حذيفة فلا يجرز الاحتجاج به مع مخالفة السكتاب وقول سائر العلما. وأما اقرارهم بالجزبة فلانناغلينا حكم التحريم الدمائهم فيجب أن يغلب حكم التحريم في ذبائحهم ونسائهم

(فعل) وماثر السكفار غير أهدل السكتاب كن عبد ما استحسن من الاصنام والاحجار والشجرِ والحيوان فلا خلاف بين أهل العلم في تحريم نسائهم وذبائحهم ، وذلك لماذ كرنا من الآيتين وعدم المعارض لما ، والمرتدة محرم نكاحها على أي دين كانت لأنه لم يثبت لها حكم أهل الدين الذي انتفلت اليه في إقرارها عليه فني حاما أولى

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا كان أحد أبوي الكافرة كتابيا والآخر وثنيا لم ينكحها مسلم)

وجملته أنه إذا كان أحد أبوي الـكتابية غير كتابي لم محل نكامها سوا. كان وثنيا أو مجوسيا أو مرتداً ، وجذا قال الشاني في ما اذا كان الاب غير كتابي لازالولدينسب إلى أبه وبشرف بشرف وينسب الى قبيلته ، وأن كانت الام غير كنابية فله فيه قولان ولناأنها غير متمحضة والمالكتاب فإ

وجلدها مائة رواه سعيد ورأى النبي عَلَيْكِيْنَةِ امرأة على باب فسطاط فقال لعله يريد ان يلم بها قالوا نمه قال « لقدهمت ان المنه لمنة تدخل معه قبره كيف يستخدمه وهولا عمله ? ام كيف يورثه وهولا يمل له?) أخرجه مسلولانها حامل من غيره فحرم عليه نكاحها كماثر الحوامل وأذا ثبت هذا لزمتها المدة وحرم النكاح فيها لانها في الاصل لمعرفة براءة الرحم ولانها قبل المدة محتمل ان تكون حاملا فليصح نكاحها كالموطوءة بشهة وقال أبو حنيفة والشافعي لاعدةعليها لانهوط الانصير بهفراشا اشبهوط الصغير ولنا ماذكرناه واذا لم يصح نكاح الحامل فغيرها اولى ولان وطء الحامل لايفضي الى اشتياه النسب وغيرها يحتمل أن يكون ولدها من الاول ويحتمل أن يكون من الثاني فيغضى إلى اشتياه الانساب فكان التحريم أولى ولانه وطء في القبل فأوجب العدة كوله، الشبهة ولا يسلم وط. الصغير الذي يمكنه الوطء (والشرط الناني)ان تتوب من الزنا وبه قال قنادة واسحاق وأبو عبيد وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لايشترط ذلك لما روي ان عمر ضرب رجلا وامرأة في الزنا وحرص ان يجمع بينهما فألى الرجل وروي ان رجلا سأل ان عباس عن نكاح الزانية فقال يجوز أرأيت لوسرق منكرم ثم أبتاعه أكان هجوز

ولنا قول الله عز وجل وحرم ذلك على المؤمنين وهي قبل التوبه في حكم الزِّنا فاذا تابت زال

مجز المسلم نكامها كالوكان أبو هاو ثنيار لا نهامولودة بين من محل و بين من لا يحل الم محل كالسمه والبقل ومحتمل أن تحل بكل حال لدخولها في هوم الآية المبيحة ولانها كتابية تقر على دينها فأشبهت من أبواها كتابيان والحكم فيمن أبواهاغير كتابين كالحكم فيمن أحد أبويها كذاك لانها إذا حرمت لكون أحد أبويها وثنيا فلان تحرم اذا كاما وثنيين أولى والاحمال الذي ذكرناه ثم تتحقق ههنا اعتبار الحال نفسها دون أبريها

(مسئلة) قال (واذا تزوج كتابية فانتقلت الى دين آخر من الكفر غير دين أهل الكتاب اجبرت على الاسلام فان لم تسلم حتى انقضت عدتها انفسخ نكاحها)

الكلام في هذه المسئلة في فصول أربعه (الاول) أن البكتابي اذا انتقل الى غير دين أهل الكتاب لم يتر عليه لانهلم في هذا خلافا فأنه اذا انتقل الى دين لا يقر أهله بالجزية كعبادة الاوثان وغيرها مما يستحسنه فالاصلي منهم لايتر على دينه فالمنتفل اليه أولى ، وأن انتقل إلى المجوسية لم يقر أيضا لانه انتقل إلى أفاص من دينه فلم يقر عليه كالمسلم اذا ارتد فاما أن انتقل الى دين آخر من دين أهل الدكتاب كاليهودي يمنصر أو النصر أني يهرد فنيه روايتان (إحداهما) لايقر أيضا لانه انتقل الى دين باطل قد أقر ببطلانه فلم يقر عليه كالمرتد (وانتافية) يقر عليه نص عليه احدد وهو ظاهر كلام الحرقي واختيار الحلال وصاحبه وقول أبي جنيفة لانه لم يخرج عن دين أهل الكتاب فأشبه

ذلك لقول انتبي عَلَيْكِيْرُ التائب من الذنب كمن لاذنب له وقوله التوبة عجو الحوبة وروي ان مرئد الفتوي دخل مكة فرأي امرأة فاجرة يقال لها عناق فدعته الى نفسها فلم مجبها فلما قدم المدينة سأل رسول الله عَلَيْكِيْرُ فقال له أنكح عناق فلم مجبه فنزل قوله تعالى الزاني لا ينكح الا زائية او مشركة والزائية لاينكحها الازان أو مشرك فدماه رسول الله عَلَيْكِيْرُ فتلى عليه الآبة وقال لا تنكيحها ولانها لوكانت مقيمة على الزيا لا يأمن ان تلحق به ولداً من غيره وتفسد فراشه وأما حديث عمر فالظاهر انه استنا بها وحديث ابن عباس ليس فيه بيان ولا تعرض له بمحل الزاع اذا ثبت هذا فعدة الزائية كعدة المطلقة لانه استبراه لحرة اشبه عدة المرطوعة بشبهة وحكى ابن أبي مرسى عن أحمد انها تستبراً محيضة لانه ليس من نكاح ولا شبه نسكاح فأشبه استبراه ام الولد اذا عتقت وأما التوبة فهي الاستغفار والندم والاقلاع عن الذنب كالتوبة من سائر الذنوب وروي عن ابن عمر انه قبل له كف تعرف توبتها ؟ قال ويدها على ذلك فاز طاوعته فلم تتب وان ابت فقد تابت فصار احمد الى قول ابن عمر اتباعاله

قال شيخنا والصحيع الاول فانه لاينبغى لمسلم ان يدعو امرأة الى الزنا ويطلبه منها قان طلبه منها أن طلبه منها قان طلبه منها أما يكون في خلوة ولا محل الحلوة بأجنبية ولو كان في تعليمها القرآن فكف في مراردتها على الزنا? ثم لا يأمن ان أجابته الى ذلك ان يعود الى المصية فلا يحل التعريض لمثل هذا ولان التوبة من صائر الذنوب في حق سائر الناس بالنسبة الى سائر الاحكام على غير هذا الوجه فسكذلك هذا

المنتقل والشاني قولان كالروايتين قاما الحوسي إذا انتقل الى دبن لايقر أهله عليه لم يقر كاهل ذلك الدبن وان انتقل الى دبن لا الرجل والمرأة العموم قولة عليه وان انتقل الى دبن أهل الـكتاب خرج فيه الروايتان وسواء فيا ذكرنا الرجل والمرأة العموم قولة عليه السلام « من بدل دينه فاقتلوه » والعموم المعنى الذي ذكرناه فيهما جيما

(الفصل الثاني) أن المنتقل إلى غير دين أهل الكتاب لايقبل منه إلا الاسلام نص عليه احد واختاره الحلال وصاحبه وهو أحد أقوال الشاني لان غير الاسلام أديان باطلة قدأفر ببطلامها فإيقر عليها كالرتد ، وعن أحد أنه لايقبل الا الاسلام أو الدين الذي كان عليه لان دينه الاول قد أقررناه عليه مرة ولم ينتقل الى خير ،نه فنقره عليه أن رجع اليه ولانه منتقل من دين يقر أهله عليه إلى دين لايقر أهله عليه فيقبل منه الرجوع اليه كالمرتد إذا رجع إلى الاسلام ، وعن احمد رواية ثالنة أنه يقبل منه أحد ثلاثة أشياء . الاسلام أو الرجوع إلى دينه الاول ، أو دين يقر أهله عليه الهموم قوله تقبل منه أحد ثلاثة أشياء . الاسلام أو الرجوع إلى دينه الاول ، أو دين يقر أهله عليه المهوم قوله تقالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) وأن انتقل الى دين أهل الكتاب وقائدا لايقر ففيه الروايتان (احداها) لا يقبل منه إلا الاسلام ، والآخرى لا يقبل منه إلا الاسلام ومن بدل دينه فاقتلوه ، ولانه ذمي نقض العهد فأشبه مالونقضه بترك كان اوامرأة الهمرم قوله عليه السلام ومن بدل دينه فاقتلوه ، ولانه ذمي نقض العهد فأشبه مالونقضه بترك كان اوامرأة الهمرم قوله عليه السلام ومن بدل دينه فاقتلوه ، ولانه ذمي نقض العهد فأشبه مالونقضه بترك الذرام الذمة وهل يستناب ؛ بحتمل وجبن

⁽فصل) واذا وجد الشرطان حل نكاحها للزاني وغيره في قول أكثر أهل العام منهم أبو بكر وعمر وابنه وابن عباس وجابر وسعيد بن المسيب وعطاء والحسن والزهري والثوري والشافعي وابن المنذر وأصحاب الرأي وقد روي عن ابن مسعود والبراء بن عازب وعائشة انها لأنحل للزاني مجال قالوا لا يزالا زانيين مااجتمعا لعموم الآية والخبر فيحتمل انهم ارادوا بذلك ما كان قبل التوبة أو قبل استبرائها فيكون كه ولنا، قاما تحريمها على الاطلاق فلا يصح لقول الله تعالى (وأحل لكم ماوراء ذلكم) ولأنها محللة لغير الزاني فحلت له كغيرها

⁽فصل) فان زنت امرأة رجل أوزنى زوجها لم يفسخ النكاح سواء كان قبل الدخول أو بعده في قول عامة أهل العلم منهم عطاء والنخى والثوري والشانعى واسحاق وأصحاب الرأي وعن جابر بن عبد الله ان المرأة اذازنت يفرق بينها وليس لها شيء وكذلك روي عن الحسن وروي عن على رضي الله عنه انه فرق بين رجل وامرأته زنى قبل أن يدخل بها ، واحتج لهم بأنه لو قذفها ولاعنها بانت منه لتحققه الزنا عليها فدل على ان الزنا يبينها

ولنا ان دعوى الزنا عليها لايبينها ولو كان التكاح ينفسخ به لانفسخ بمجرد دعوامكالرضاع ولانها (المغنى والشرح الكبير) (علي السابع) (علي والشرح الكبير)

(أحدهما) يسنة ب لانه يسترجع عن دين باطل انتقل اليه فيستناب كالمر تد (والثاني) لا يستناب لانه كافر أصلي أبيح قتله فأشبه الحربي ، فعلى هذا إن بادر وأسلم أو رجع إلى ما يقر عليه عصم دمه وإلا قتل (والرواية الثانية) عن أحمد قال اذا دخل اليهودي في النصر انية رددته إلى البهودية ولم أدعه في انتقل اليه فقيل له أتقتله ? قال لا ولكن يضرب ويحبس قال وإن كان نصر أنيا أو يهوديا فدخل في المجوسية كان أغلظ لانه لا تؤكل ذبيحته ولا تنكح له امرأة ولا يترك حتى يرد اليها فقبل له تقتله اذا لم يرجع ؟ قال أنه لاهل ذلك وهذا نص في أن الكتابي المنتقل الى دين آخر من دين أهدل الكتاب لا يكره بالفرب والحبس

(الفصل الرابع) ان امرأة المسلم الشمية اذا انتقلت إلى دين غير دين أهل الكتاب فعني كالمرتدة لان غير دين أعل الكتاب لايحل نكاح ندائهم فمنى كان قبل الدخول انفسخ نكاحها في الحال ولا مهر لها لان الفسخ من قبلها ، وإن كان بعده وقف على انقضاء العدة في إحدى الروايتين والاخرى ينفسخ في الحال أيضا

﴿ مسئلة ﴾ قال (وأمنه الكتابية حلال له دون أمنه المجوسية)

الكلام في هذه المسئلة في فصلين (أحدهما) أن أمنه الكتابية حلال له وهذا قول عامة أهل العلم إلا الحسن فانه كرهه لان الامة الكتابية يحرم نكاحها فحرم التسري بها كالمجوسية

معصية لاتخرج عن الاسلام فأشبهت السرقة، فأما اللمان قان يقتضي الفسخ بدون الزني بدليل انها اذا لاعنته فقد قابلته فام يثبت زناها ولذلك أوجب النبي عَلَيْكِيْلَةِ الحد على من قذفها والفسخ واقع ولكن احمد استحب للزوج مفارقة امر أنه اذا زنت وقال لا أرى ان يمسك مثل هذه لا يؤمن ان تفسد فراشه و تاحق به ولداً ليس منه ، قال ابن المنذر لعل من كره هذه المرأة انما كرهها على غير وجه النحريم فيكون مثل قول أحمد ولا يطؤها حتى يستبرئها بثلاث حيض لما روى رويفع بن ثابت قال سمعت رسول الله عَلَيْكِيْلَةً يقول لا من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماه م زرع غيره كا يعنى انيان الحبالى ولا ما تأتي بولد من الزنا فينسب اليه ، والاولى انه يكفي ان يستبرى ، بحيضة واحدة لأنها تكنى استبراه وفي ام الولد اذا عتقت بموت سيدها أو باعتاقه فكفى ههنا ولان المقصود مجرد الاستبراه وقد حصل بحيضة فا كتفى بها

(فصل) اذا علم الرجل من امته الفجور فقال احمد لا يطؤها لعلما ان تلحق به ولداً ليس منه قال ابن مسعود أكره ان أطأ أمتي وقد بنت ، وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان ينهى أن يطأ الرجل أمته وفي بطنها ولد جنين لفيره قال ابن عبد البر هذا مجمع على تحريمه وكان ابن عباس يرخص في وطء الامة الفاجرة وروي ذلك عن سعيد بن المسيب ولمل من كره ذلك كرهه قبل الاستبراء اذا لم يحصنها و يمنمها من الفاجر و ومن اباحه بعدهما فيكون القولان متفقين والله أعلم .

ولتا تول الله تمالى (إلا على أز واجهم أو ما ملكت أيانهم فانهم غير ملومين) ولانها بمن يحل نكاح حواثرهم قحل له التسري بها كالمسلمة ، فأما نكاحها فيحرم لان فيه ارقاق وقده وابتا.ه مم كافرة يخلاف التسري

(الفصل الثاني) أن من حرم نكاح حرائرهم من الحبوسيات وسائر الكوافر سوى أهل الكتاب لا يباح وط. الاماء منهن بمك المين في قول أكثر أهل العلم منهم من المعذاني والزهري وسعيد بن جبير والاوزاعي والثوري وابو حنيفة ومالك والشامي قال ابن عبد البر على هذا جماء فقها الامصار وجهور العلما. وما خالفه فشذرذ لا يعد خلافا ولم يباغنا اباحة ذلك الاعن طاوس ، ووجه قوله عوم قوله تعالى (والمحصنات من النساء الا ماملكت أعانكم) والا ية الاخرى . روى ابو سعيد أن رسول الله من يوم حنين بعثا قبل أوطاس فأصابوا منهم سبايا وكأن ناسا من أصحاب رسول الله ويلي تحرجوا من غشيانهن من أجل أزواجهن من المشركين فأنزل الله عز وجل في ذلك (والمحصنات من النساء إلا ماملكت أيمانكم) قال فهن لهم حلال اذا انقضت عدتهن ، وعنه أن رسول الله ويكي قال فهن لهم حلال اذا انقضت عدتهن ، وعنه أن رسول الله ويكي قال في سبايا أوطاس و لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حل حتى تحيض حيضة ، وواهما ابو داود وهو حديث صحيح وه عبدة أو تان وهذا ظاهر في اباحتهن ولان الصحابة في عدر النبي ويكيلنو

(مسئلة) (ونحرم مطلقته ثلاثاً حتى تنكح زوجا غيره)

لقول الله تمانى (فانطلقها فلاتحل له من بمد حتى تنكح زوجا غيره) بعد قوله(الطلاق مرتان) وسنذكر هذا في باب الرجمة بأ بسط متن هذا أن شاه الله تمالى

﴿ سُنَّةً ﴾ ﴿ وَنحوم المحرمة حتى نحل).

يحرم نكاح الحرمة ومحرم على المحرم أن يعقد النكاح في حال احرامه فان عقد أحد نكاحا لمحرم أو على محرمة أو عقد المحرم نكاحا لنفسه أولذيره لم يصح لقول الذي ويَتَطَالِنَهُ « لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب » رواه مسلم وعنه ان عقد المحرم النكاح لنيره صحيح لانه حرم عليه لكونه من دواعي الوطه ولا يحصل ذلك بكونه وليا والاول أولى لمموم الخبر وقد ذكرنا هذه المسئلة في الحج وذكرنا الاختلاف فيها

رمسئة) (ولا يحل لمسلمة نكاح كافر بحال) لقول الله تعالى (ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) و لقوله سبحانه (لاهن حل لهم) ولا نعلم خلافاً في ذلك

(مسئة) (ولا يحل لمسلم نكاح كَافرة بحال الاحرائرأهل الكتاب)

ليس بين الهل العلم محمد الله اختلاف في حل نساء الهل الكتاب المسلم ونمن روي عنه ذلك عمر وعمان وطلحة وحديفة وسلمان وخار وغيرهم قال ابن المتذر لا يصبح عن احد من الاوائل أنه حرم ذلك، وروى الحلال باسناده ان حديفة وطلحة والحارود بن المعلى واذينة المبدى تزوجوا نساء

كان أكثر سباياهم من كفار العرب وهم عبدة أوثان فلم يكونوا يرون تحريمين الدك ولا نقل عن النبي ويستخريمين الدائم من كفار العرب وهم عبدة أوثان فلم يكونوا يرون تحريمين الاكوع امرأة من بعض السبي فقلها أياه ، وأخذ عمر وابنه من سبي هوازن وغيرهما من الصحابة والحنفية أم محمد بن الحنفية من سبي بنبي حنيفة وقد أخذ الصحابة سبايا فارس وهم مجوس فلم بباغنا أنهم اجتنبوهن وهذا ظاهر في اباحتهن لولا انفاق أهل العلم على خلافه وقد أجبت عن حديث أبي سعيد باجوبة منها أنه محتمل أنهن أسلمن كذلك، ووي عن احداً نه سأله محمد بن الحسم على المحمد بن الحسم على المناز قلت لا يع عبد الله هوازن أليس كانوا عبدة أوثان ? قال لاأدري كانوا أسلموا أو لا وقال ابن عبد البر اباحة وطهر منسوخة بقوله تعالى (ولا تنكموا المشر كات حتى بؤمن)

﴿ مسئلة ﴾ قال (وليس المسلم وإن كان عبداً أن يتزوج أمة كتابية)

لان الله تعالى قال (من فتيانكم المؤمنات) هذا ظاهر مذهب أحد رواه عنه جماعة وهو قول الحسن والزهري ومكحول ومالك والشاني والثوري والاوزاعي والميث واسحاق . وروي ذلك عن عمر وابن مسعود ومجاهد ، وقال ابو ميسرة وابو حنيفة بجوز للمسلم نكاحها لانهاتحل علمك الميهن فحلت بالنكاح كالمسلمة .

من اهل الكناب وبه قال سائر اهل العلم ولم ينقل تحريمه الاعن الامامية تمسكا بقوله تعالى (ولا تنكحوا المشركات؛ ولاتسكوا بعصم الكوافر)

ولنا قول الله تمالى (اليوم أحل لكم الطيبات _ إلى قوله _ والمحصنات من الذين أو توا الكتاب من قبلكم اذا آية، وهن اجورهن) وإجماع الصحابة . فأما قوله سبحانه (ولا تشكحوا المشركات) فروي عن ابن عباس أنها نسخت بالآية التي في سورة المائده وكذلك ينبغي ان يكون ذلك في الآية الاخرى لانهما متقدمتان والآية التي في المائده متأخرة عنها ، وقال آخرون ليس هذا نسخاً فان الفظة المشركين باطلاتها لا تتناول أهل الكتاب بدليل قوله سبحانه (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين) وقال (ان الذين كفروا من اهل الكتاب) وقال (لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا) وقال (ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولالمشركين وسأر آي القرآن تفصل ينهما فدل على ان لفظة المشركين باطلاقها لا تتناول اهل الكتاب وهذا وسأر آي القرآن تفصل ينهما فدل على ان لفظة المشركين باطلاقها لا تتناول اهل الكتاب وهذا الكتاب والحد الله عبين حبيد وقنادة ولان ما حتجوا به عام في كل كافر وما بينا خاص في حل نساء اهل الكتاب والحناب طلقوهن ففعلوا الاحذ بفة فقال له عمر طلقها قال أنشهد أنها حرام اقال هي حرة قال قد علمت أنها حرة ولكنها لى حلال فلما كان بعد طلقها فقبل له مشهد أنها حرام قال هي حرة قال قد علمت أنها حرة ولكنها لى حلال فلما كان بعد طلقها فقبل له

ونقل ذلك عن أحد قال لا بأس بنزويجها الا أن الخلال رد هذه الرواية وقال أنما توقف احد فيها ولم ينفذ له قول ومذهبه أنها لا يُحل لقول الله تعالى (في الملك أعانكم من فتباته كم المؤمنات) فشرط في إباحة نكامهن الايمان ولم يوجد، وتفارق المسلمة لانه لا يؤدي إلى استرقاق الكافر ولدها لان الكافر لا يقر ملكه عليها وولدها بملوك اسيدها لان الكافر لا يقر ملكه عليها وولدها بملوك اسيدها ولانه عقد اعتوره نقصان نقص الكفر والملك فاذا اجتمعا منعا كالمهوسية لما اجتمع فيها نقص الكفر وعدم الكناب لم ينح نكاحها، ولا فرق بين الحر والعبد في تحريم نكاحها لعموم ما ذكرنا من الدليل ولان ماحرم على الحر تزويجه لاجل دينه حرم على العبد كالحبوسية

مسئلة ﴾ قال (ولا لحر مسلم أن يتزوج أمة مسلمة الا أن لا يجدد طولا لحرة مسلمة ويخاف العنت)

الكلام في هذه المسئلة في شيئين (أحدهما) انه يحل له نكاح الامة المسلمة اذا وجد فيه الشرطان عدم الطول وخوف العنت ، وهذا قول عامة العلماء لا نفل بينهم اختلافا فيه، والاصل فيه قول الله سبحانه (ومن لم يستطع منكم طولا) الآية ، والصبر عنها معذلك خير وأفضل لقول الله تعالى (وان تصبروا خير اكم) [وا ثاني] إذا عدم الشرطان أو أحدهما لم يحل نكاحها لحر ، روي ذلك عن جابر وابن عباس وبه قال عطاء وطاوس والزهري وعم و بن دينار ومكحول ومالك والشاني واسحاق

الا طلقتها حين أمرك عمر قال كرهتان يرى الناس اني ركبت امراً لا ينبني لي ، ولانه ربما مال اليها قلبه ففتنته وربما كان بينها ولد فيميل اليها

(فصل) وأهل الكتاب الذين هذا حكمهم أهل التوراة والانحيل قال الله تعالى (ان تقولوا انما أبّرل الكتاب على طائفتين من قبلنا) فان أهل التوراة اليهود والسامرة وأهل الانحيل النصاري ومن وافقهم من الار من وغيرهم، وأما الصابتون فاختلف فيهم السلف كثيراً فروي عن أحمد الهم جنس من التصارى و نص عليه الشافعي وعلق القول فيهم في موضع آخر وعن أحمد قال بلغني أنهم يسبتون فهؤلاء اذا يشبهون اليهود والصحيح فيهم أمهم أن كانوا يوافقون اليهود أو النصارى في أصل دينهم ويخالفونهم في فروعه فهم عن وافقوهم وان خالفوهم في أصل الدين فليس هم منهم، فأما من سوى هؤلاء من الكفارمثل المتمسك بصحف ابراهيم وشيث وزبورداود فليسوا باهل كتاب لا تحل منا كحتهم ولا ذبائحهم وهذا قول الشافعي وذكر القاضي فيه وجها آخر أنهم من أهل الكتاب تحل ذبائحهم ونكاح نسائهم ويقرون بالجزية لانهم عسكوا بكتاب من كتب الله فاشهوا اليهود والنصارى

ولنا قول الله تعالى(ان تقولوا أغا انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا)ولان تلك الكتب كانت مواعظ وامثالا فيها أحكمام فلم يثبت لها حكم الكتب المشتملة على الاحكام

(فصل) فأما المجوس فليس لمم كتاب ولانحل ذبائهمم ولانكاح نسائهم نص عليه أحد وهو قول

وقال مجاهد مما وسم الله على هذه الامة نكاح الامة وان كان موسراً وبه قال أبوحنيفة الا أن يكون تحته حرة لان القدرة على النكاح لا تمنمالنكاح كا يمنعه وجود النكاح كنكاح الاخت والحامسة وقال قتادة والثوري إذا خاف العنت حل له نكاح الامة وأن وجد الطوللان إباحتها لضرورةخوف المنت وقد وجدت فلا يندفع إلا بنكاح الامة فأشبه عادم الطول

وانا قول الله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح الحصنات المؤمنات فماملكت أعانكم من فتيانكم المؤمنات _ الى قوله _ ذاك أن خشى المنت منكم) فشرط في نكاحها عدم استطاعة الطول فلم يجز مع الاستطاعة كالصوم في كفارة الظهارمع عدم استطاعةالاعتاق ولان في تزويج الامة إرقاق ولده مم الني عنه الم يجز كا لو كان تحته جرة ، وقياسهم ليس بصحيح قان نكاح الخامسة والاخت أنما حرم لاجل الجم وبالقدرة على الجم لا يصير جاساً والعلة هينا هو الغني عن أرقاق ولده وذلك يحصل بالقدرة على نسكاح الحرة ، وأما من يجد الطول وبخاف المنت فان كان ذلك لكونه لا يجد إلا حرة صغيرة أو غائبة أو مريضة لا يمكن وملؤها أو وجد مالا ولم يتزوج لقصور نسبه فله نكاح الامة لانه عاجز عن حرة تعدم، وأن كانت الحرة في حبالة غيره فله نكاح أمة نصعليه أحمد في الفائبة وهو ظاهر مذهب الشاني . وقال بمضهم لانجوز لوجدان الطول

ولنا أنه غير مستطيع الطول الى حرة تمنه فأشبه من لايجد شيئا ، ألا ترى ان الله سبحاً ، جمل إن

عامة العلماء الا أبا ثور فانه أباح ذلك لقول النبي ﴿ وَلِيَا اللَّهِ ﴿ سَنُوا بَهُمْ سَنَّةَ أَهُلَ الكتابِ وَلانه يروى أَن حذيفة نزوج مجوسية ولانهم يقرون بالجزية فاشبهوا اليهود والنصارى

ولنا قول الله تمالى (ولاتنكحوا المشركات) وقوله (ولاتمسكوا بمصم الـكوافر) فخص ذلك أهل الكتاب فمن عداهم يبقى على العموم ولم يثبت أن للمجوسكتاباً وسئل أحمد أيصح أن للمجوسكتابا فقال هذا باطل واستعظمه جدا ولوثبت أن لهم كتابا فقد بينا أن حكم اهل الكتاب لايثبت بغير أهل الكتابين، وقوله عليه الصلاة والسلام «سنوابهم سنة أهل الكتاب» دليل على أنه كتاب لهم وإنا أراد النبي مَثِيَاتِينَ في حقن دمائهم واقرارهم بالجزية لاغير وذلك أنهم لماكانت لهم شبهة كتاب غلب ذلك في تحريم دمائهم فيجب أن يغلب حبكم التحريم لنسائهم وذبائحهم فانا اذا غلبنا الشبهة في انتحريم فتغليب الدليل الذي عارضته الشبهة في التحريم أولى ، ولم يثبت أن حذيفة تزوج بحوسية وقال أبو واثل يقول تزوج بيهودية وهو أوثق بمن روى عنه أنه تزوج بجوسيةوقال ابنسيرين كانت امرأة حذيفة نصرانية ومع تمارض الروايات لايثبت حكم إحداهن إلا بترجيح ولوثبت عن حذيفة لم يجز الاحتجاج به مع مخالفة الدَّتَابِ وقول سائر العلماء ، وأما اقرارهم بالجزية فلاننا غلبنا حكم التحريم لدمائهم فيجب ان نغلب حكم النحريم في ذبائحهم ونسائهم . السبيل الذي له اليسار في بلده فقيراً لمدم قدرته عليه في الحال ، قان كانت له حرة يتمكن من وطئها والمفة بها فليس بخائف العنت

(فصل) وان قدر على تزوج كتابية تماه لم يحل له نكاح الامة وهذا ظاهر مذهب الشافي، وذكر وجها آخر انه يجوز لفول الله تصالى (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينسكح المحصنات المؤمنات) وهذا غير مستطيع لذك

ولنـا قول الله تعـانی (ذلك لمن خشي العنت منكم) وهذا غير خائف له ولانه قدر على صيانة ولده عن الرق فلم يجز له إرقاقه كا لوقدر على نكاح مؤمنة

(فصل) ومن كانت تحته حرة يمكنه أن يستعف بها لمجز له نكاح أمة لانعلم في هذا خلافا ولا فرق بين الكتابة والمسلمة في ذلك لما ذكرنا من قبل

(فصل) قان لم يجد طولا الكن وجد من يقرضه ذلك لم يلزمه لان عليه ضرواً في بتاء الدين في ذمته ولصاحبه مطالبته به في الحال وكذلك ان رضيت الحرة بتأخير صدافها أو تغويض بضمها لان لها مطالبته به فوضه وكذلك ان بذل له باذل أن يزنه عنه او جبه إياء لم يلزمه قبوله لما عليه من ضرو المنة وله في ذلك كله نسكاح الامة ، وان لم يجدمن يزوجه إلا بأكثر من مهر المثل وكان قادراً عليه ولا يجحف به لم يك له نكاح الامة وقال أصحاب الشافعي له ذلك كاو لم يجد الماء إلا بزيادة

﴿ مسئلة ﴾ (فانكان أحد أبويها غيركتابي أوكانت من نساء بني تغلب فهل تحل له ? على روايتين)

إذا كان أحد أبوي الكافرة كتابياً والآخر غيركنابي لم يحل نكاحها في إحدى الروايتين احتارها الحرقي سواء كان وثنيا أو مجوسيا أو مرتداً ، وبهذا قال الشافعي فيا اذا كان الاب غير كتابي لان الولد ينسب إلى أبيه ويشرف بشرفه وينسب الى تبياته وان كانت الام فله فيه قولان

ولنا أنهاغير متمحضة من أهل الكتاب أشبه مالوكان أبوها وثنيا ولانها متولدة بين من يحل ومن لا يحل فلم يحل كل خل الدخولما في عموم الآية المبيحة ولانها كتابية فأشبهت من أبواها كتابيان وعلى هذا فالحسكم فيمن أبواها غير كتابيين كالحسكم فيمن أحد أبوبها غير كتابي لانها اذا حرمت بكون أحداً بوبها وثنيا فلاً نتحرم إذا كانا وثنيين أولى وعلى الرواية التي تقول لا تحرم فهو متحقق وان كان أبواها وثنيين اعتباراً بحال نفسها دون أبوبها

(فصل) فان كانت من نساه بني تغلب فغيها أيضا روايتان (احداهما) تحل وهي أصح للمخولها في قوله تمالى (والحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وهماليهودوالتصارى) والتائية تحرم لساه بني تغاب لانا لانه و دخولهم في دينهم قبل تبديل كتابهم

(فصل) وسائر الكفار غير أهل الكتاب كن عبد ما امتحسن من الامنام والاحجاروالعجر

عن عمن انثل فله التيم . ولنا قول الله تعالى [فن لم بستطع منكم طولا] وهذا مستطيع ولانه قادر على نكاح حرة بما لايضره فلم بجز له ارقاق ولده كا لوكان بهر مثابا ولانسلم ماذكروه في التيم ثم هذا مفارق النيم من وجهين (أحدهما) أن التيم رخصة عامة وهذا أبيح الضرورة ومعالقدرة على الحرة لاضرورة (والثاني) أن التيم ينكرونا بجاب شرائه بزيادة على عن المثل يفضي الى الاجحاف به وهذا لا يتكرو فلاضروفيه

(فصل) وإن كان في يده مال فذكر انه ممسر وان المال الهيره فالقول قوله لانه حكم بينه وبين الله تمال فقيل قوله فيه كما لو ادعى مخافة العنت، ومتى تزوج الاهة ثم أقر أنه كان موسر أحال النكاح فرق ببنها لانه أقر بفساد نكاحه، وهكذا إن أقر أنه لم يكن يخشى العنت قان كان قبل الدخول وصدقه السيد فلا مهر وإن كذبه فله نصف المسمى لانه يدعي صحة النكاح والاصل معه، وإن كان بعد المدخول فعليه المسمى جميعه الا أن يكون مهر المثل أكثر فعلى قول من أوجب مهر المثل فيكون له الفاصد يلزمه مهر المثل لافواره به قان كان المسمى أكثر وجب وقسيد أن لا يصدقه فيا قال فيكون له من المهرمايجب في النكاح الفاسد وهل ذلك المسمى أو مهر المثل أعلى روايتين

(مسئلة) قال (ومتى عقد عليها وفيه الشرطان عدم الطول وخوف العنت ثم أيسر لم ينفسخ النكاح)

هــذا ظاهر المذهب وهو مذهب الشافعي ، وفي المذهب وجه آخر آنه يفسد النكاح وهو أول المزني

والحيوان فلا خلاف بين اهل العلم في تحريم نسائهم وذبائحهم وذلك لما ذكرنا من الآيتين وعدم المارض لها ، والمرتدة بحرم نكاحها على أي دين كانت لانه لم يثبت لها حكم أهل الدين الذي انتقات اليه باقرارها عليه ففي حلها أولى

﴿مسألة﴾ (وليس للمسلم وانكان عبدا نكاح أمة كتابية وعنه يجوز)

ظاهر مذهب احمد أن ذلك لا يجوز رواه عنه جماعة ، وهو قول الحسن والزهري ومكحول ومالك والشافعي والثوري والاوزاعي والبيث واسحاق ، وروي ذلك عن عمر وابن مسعود وبجاهد وقال أبوميسرة وأبو حنيفة يجوز للمسلم نكاحها لابها تحل بملك البمين فحلت بالنكاح كالمسلمة ونقل ذلك عن احمد قال لا بأس بزويجها الا أن الحلال رد هذه الرواية وقال أنما توقف احمد فيها ولم ينفذ له قول ومذهبه أنها لا تحل لقول الله تمالى (فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات) فشرط في إباحة نكاحهن الاعان ولم يوجد، وتفارق المسلمة لانه لا يؤدي الى استرقاق الكافر ولدها لان الكافر ويقر ملكه عليها وولدها ولدها لان الكافر لايقرملك على مسلمة والكافرة تكون ملكا لكافر ويقر ملكه عليها وولدها مملوك لسيدها ولانه عقد اعتوره نقصان نقص الكفر والملك فاذا اجتمعا منعا كالمجوسية لما اجتمع فيها نقص الكفر وهدم المكفر وهدم المكفر وهدم المكفر وهدم المناص المناص المناص المناس المناس المناس الكفر وهدم المكافرة تحرم نظاحها لمهوم ماذكر نا

لانه أمّا أبيح الحاجة فاذا زالت الحاجة لم بجز له استدامته كن أبيح له أكل الميتة الفرورة قاذا وجد الحلال لم يستدمه .

ولنا أن فقد الطول أحد شرطي اباحة نكاح الامة فلم تعتبر استدامته كخوف العنت، ويفارق أكل المية فان أكابا بعد القدرة ابتداء للاكل وهذا لايبتدي النكاح الما يستديمه والاستدامة فلنكاح تخالف ابتداء بدليل أن العدة والردة وأمن العنت عنمن ابتداء دون استدامته

(فصل) وإن تزوج على الامة حرة صح وفي بطلان نكاح الامة رواينان (إحداهما) لا يبطل وهو قول سعيد بن المسيب وعطا. والشاني وأصحاب الرأي ، وروي معنى ذك عن علي رضي الله عنه (والرواية الثانية) ينفسخ نكاح الامة وهو قول ابن عباس ومسروق واسحاق والمزني ، ووجه الرواية بن ما قدم في المسئلة ، وقال النخبي إن كان له من الامة ولد لم يفارقها والا فارقها ولا يسح لان ماكان مبطلا للنكاح في غير ذات الولد أبطنه في ذات الولد كما ترمبطلاته ولان ولاه منها بملوك لسيدها وننفته عليه رقد استدل على بقيا، النكاح بما روي عن على انه قال : اذا تزوج الحرة على الامة قسم للحرة المائين واللامة ايلة فانه لو بطل بدايل الماء مع التراب

من الدليل ولان ما حرم على الحر ذبحه من أجل دينه حرم على العبدكالمجوسية

﴿ مسئلة ﴾ (ولا يحل لحر نكاح امة مسلمة الاان يخاف السنت ولا مجدطولا لنكاح حرة ولا بمن أمة) الـكلام في هذه المسئلة في فصلين

(احدهما) انه يحل له نكاح الامة المسلمة اذا وجد فيه الشرطان: خوف السنت وعدم الطول وهذا قول فامة العلماء لا نعلم بينهم فيه اختلانا لقول الله سبحانه (ومن لم يستطع منكم طولا) الآية والصبر عنهامع ذلك خيروافضل لقول الله تعالى (وان تصبروا خير لكم)

(الفصل الثاني) اذا عدم الشرطان أو أحدها لم يحل نكاحها لحر روي ذلك عنجابر وابن عاس وبه قال عطاء وطاوس والزهري وعمرو بن دينار ومكحول ومالك والشافي واسحاق ، وقال مجاهد مما وسع الله على هذه الامة نكاح الامة وان كان موسراً وبه قال أبو حنيفة الا أن يكون تحت حرة لان القدرة على النكاح لا تمنع من النكاح كا يمنعه وجود النكاح كنكاح الاختوالخامسة ، وقال قتادة والثوري إذا خاف المنت حل له نكاح الامة وان وجد الطول لان إباحتها لضرورة خوف المنت وقد وجدت ولا يندفع إلا بنكاح الامة فأشبه عدم الطول

و لنا قول الله سبحانه وتعالى (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فماملكت أعانكم من فتيا تدكم المؤمنات — الى قوله — ذلك لمن خشي السنت) فشرط في تكاحما عدم استطاعة الطول (المنني والشرح المكبير) (الجزء السابع)

(مسئلة) قال (وله أن ينكح من الاماء أربعا اذا كان الشرطان فيه قائمين)

اختلفت الرواية عن احد في إباحة أكثر من أمة اذا لم تعنه فعنه انه قال اذا خشي العنت تزوج لوبعا اذا لم يصبر كيف بصنع ? وهذا قول الزهري والحارث العكلي و ما لك وأصحاب الرأي (والرواية الثانية) قال أحد لا يعجبني أن يتزرج الا أمة واحدة يذهب إلى حديث ابن عباس وهو ما روي عن ابن عباس الثانية) قال المرلاية وجه من الاما والإواحدة وقرأ ذلك لمن خشي العنت منكم) و به قال قتادة والشافي و ابن المند لانمن له زوجة عكنه وطؤها لا يخشى العنت و وجه الاولى قولة عالم (ومن لم يستطى منكم طولا) الآية وهذا داخل في هومها ولانه عادم العلول خائف العنت فجاز له نكاح أمة كالاولى، وقولم لا يخشى العنت فكذلك الرواية الكلام فيمن بخشاه ولا نبيحه الاله ، وقول ابن عباس محمل على من لم بخشى العنت فكذلك الرواية الاخرى عن احمد ، وان تروج حرة فلم تعنه فذكر فيها ابو الخطاب روايتين مثل نكاح الامة في الاخرى عن احمد ، وان تروج حرة فلم تعنه فذكر فيها ابو الخطاب روايتين مثل نكاح الامة في من عمته أمة لم تعنه لماذكر نا ، وان كانت الحرة تعنه فلا خلاف في تحر م نكاح الامة ، وان نكح أمة تعنه لم يكن له أن ينكح أخرى فان نكحها فنكاحها باطر لانه يبطل في احداها ولايد تاحداها باطر لانه يبطل في احداها ولايد تاحداها باطر لانه يبطل في احداها ولايد تاحداها بعن اختين

(فصل) وقعبد أن ينكح الامة وان فقد فيه الشرطان لانه مساو لها فلم يعتبر فيه هذان الشرطان كالحر مع الحرة، وله نكاح أمتين معا وواحدة بعد واحدة لان خشية العنت غير مشروماة فيه ،

فلم مجز مع الاستطاعة الفوات شرطه وكالصوم في كفارة الظهار مع المتطاعة الاعتاق، ولان في ترويج الامة ارقاق ولده مع الذي عنه فلم مجز كما لو كان تحته حرة ، وقياسهم لا يصح لان نكاح الحامسة والاخت الما حرم لاجل الجمع وبالمقدرة على الجمع لا يصبر جامعا، والدلة همنا هو الذي عن ارقاق ولده وذلك محصل بالقدرة على نكاح الحرة، وأما من مجد الطول ومخاف الدنت فان كان ذلك لكونه لا مجد الاحرة صغيرة أو غائبة أو مربضة لا يمكن وطؤها أو وحد مالا ولم يزوج لقصور نسبه فله نكاح الامة نص عليه أحد في الغائبة وهو ظاهر مذهب الشافعي وقال بعضهم لا مجوز لوجدان الطول

و لنا أنه غير مستطيع للطول الى حرة تعقّه فأشبه من لا يجد شيئا ألا ترى أن الله سبحانه نزل ابن السبيل الذى له اليسار في بلده فقيرا لعدم قدرته عليه فى الحال وان كانت له حرة يتمكن من وطئها والعقة بها فليس بخاتف العنت

(فصل) فان قدر على شراء أمة تعفه فهوكما لو وجد طول الحرة لا محل له نكاح الامة لانه أمكنه صيانة ولده عن الرق فأشبه القادر على طول الحرة وكذلك ان قدر على تزويت كتابية تعفه وهذا ظاهر مذهب الشافعي وذكروا وجها آخر أنه لا مجوز لقول الله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولاأن ينكم المحصنات المؤمنات) وهذا غير مستطيع لذلك

وان تزوج حرة وقانا ليست الحرية شرطا في نكاح الحرة نها له أزينكح أمة ? فيه روايتان (احداها) له ذلك وهو تول مالك والشافعي لانها مساوية له نام لصحة نكاحها عدم الحر مع الرة ولا نه لو اشترط عدم الجرة لاشترط عدم الحرة القدرة عليها كافي حق الحرة الحالية ولا تنكح المرة على الامة ولا تنكح المرة على الحرة على الحرة على الحرة على واحدة مجوز افرادها حرة المريكان له أن يتزوج أمة كالحر وان عقد النكاح عليها جميعا صح فيهما لان كل واحدة مجوز افرادها بالعقد فجاز بالجم بهنهما كالامتين

(فصل) واذا زنت المرأة لم محل الريم ذلك نكاحها الا بشرطين [أحدها] انقضاء علم افان حملت من الزنافقضا، عدمها بوضعه و لامحل نكاحها قبل وضعه و بهذا قال مالك و ابويو من وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة عوفي الاخرى قال محل نكاحها و يصح و هو مذهب الشافعي لانه وطه لا يلحق به النسب فلم محرم النكاح كما لو لم تحمل

ولنا قول النبي وَيَنْ اللهِ عَمَانَ بَوْمَنَ بِاللهِ واليوم الآخر فلا يسقي ماه ذرع غيره » يعدى وط. الحوامل ، وقول النبي وَيَنْ ولا ترطأ حامل حتى نضى محديح وهو عام وروي عن سعيد بن السيب أن رجلا تزوج امرأة فلسا أصابها وجدها جلى فرفع ذاك إلى النبي وَيَنْ اللهِ مَانَةُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَ

(١) بحيم ثم حاه مهملة هي الحامل قريبة الولادة

ولنا قول الله تعالى (ذلك لمن خشي العنت منكم) وهذا غير خائف له لانه قدرعليصيافة ولدممن قريبة الولادة الرق نلم يجز له ارقاقه كما لو قدر على نكاح مؤمنة

(فصل) ومنكانت تحته حرة يمكن أن يستنف بها لم يجز له نكاح امة لا نعلم في هذا خلافا ولا فرق بين المسلمة والكتابية في ذلك لما ذكرنا من قبل

(نصل) ومن لم مجد طولا لكن وجد من يقرضه ذلك لم يلزمه لان عليه ضررا في بقاء الدين في ذمته ولصاحبه مطالبته بقرضه وكذلك ان بذل له باذل أن يزنه عنه أو يهبه إيام لم يلزمه لما عليه من ضرر المنة في نكاح الامة ، فان لم يجد من بزوجه الا بأكثر من مهر المثل وكان قادراً عليه ولا يجمعف به لم يكن له نكاح الامة ، وقال أصحاب الشافعي له ذلك كما لو لم يجد الماء الا بزيادة على ثمن المشل فله النيم .

ولنا قول الله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا) وهذا مستطيع ولانه قادر على نكاح حرة بما لا يضره فلم يجز له ارقاق ولده كما لوكان بمهر مثابا، وما ذكروه ممنوع ثم أن هذا مفارق التيم من وجهين (أحدهما) أن التيم رخصة عامة وهذا أبيح الضرورة ومع القدرة على الحرة لا ضرورة (اثناني) أن التيم يتكرر فايجاب شرائه بزيادة على ثمن المثل يفعني الى اجحاف به وهذا لا يتكرر فلا ضرر فيسه (فصل) فأن كان في يده مال فذكر أنه معسر وأن المال لنيره فالقول قوله لانه حكم بيئه وبين

لاعدة عليها لأنه وط. لانصير له المرأة فرأشا فأشيه وط. الصغير

أن يلم بها ، قالوا نعم قال « الله همت أن ألعنه لعنا يذخل معه قبره كيف يستخدمه وهو لا يحل له أم كيف يورثه رهو لا يحل له ، أخرجه مسلم ولانها حامل من غيره فحرم عليه فكاحها كسائر الحوامل وإذا ثبت هذا لزنتها العدة وحرم عليها النكاح فيها لانها في الاصل لمعرفة براء الرحم ولانها قبل العدة محتمل أن تكرن حاملا فيكون نكاحها باطلا فلم بصح كالموطوءة بشبهة، وقال أبو حنيفة والشافي

ولنا ما ذكرناه لانه إذا لم يصح نكاح الحامل فغيرها أولى لان وطء الحامل لا يفضي الى اشتباه الانسب ، ويحتمل أن يكون ولدها من الاول ويحتمل أن يكون من الثاني فيفضي الى اشتباه الانساب فكان بالتحريم أولى ، ولانه وطه في القبل فأوجب العدة كوط الشبهه ولانسلم وط، الصفى الذي بمكن منه الوط، (والشرط الثاني) أن تقرب من الزنا قاله قنادة وإسحاق وأبوعبيد ، وقال أبوحنية ومالك منه الوط، (والشرط الثاني) أن تقرب من الزنا قاله قنادة وإسحاق وأبوعبيد ، وقال أبوحنية ومالك والشاني لا يشتم ط ذلك لما روي أن عمر ضرب رجلا والرأة في الزنا وحرص أن يجمع بينها عابى الرجل ، وروي أن رجلا سأل ابن عباس عن نكاح الزانية نقال : يجوز أر أيت لو سرق من كرم ثم ابتاعه أكان يجوز ?

و لذا قول الله تمالى (الزانية لاينكحها إلا زان أو مشرك _الى قوله _وحرم ذلك على المؤمنين) وهي قبل التو بة في حكم لزنا قاذا تابت زال ذلك لنول النبي عليها إلى التائب من الذنب كمن لاذنب

الله سبحانه و تعالى نقبل قوله فيه كما لو ادعى مخافة المنت، ومتى تزوج الامة ثم ذكر أنه كان موسراً حال انتكاح فرق بينها لانه أقر بفساد نكاحه وهكذا ان أقر أنه لم يكن يخشى العنت فان كان قبل الله وللمحول فصدقه السيد فلا مهر وان كذبه فله نصف المهر لانه يدعي صحة النكاح والاصل معه وان كان بعد الدخول فعليه المسمى جميعه ، فان كان مهر المثل أكثر من المسمى فعلى قول من أوجب ، بهر المثل في النكاح الفاسد يازمه مهر لاقراره به وان كان المسمى أكثر وجب ولاحيد أن لا يصدق، فيا قال فيكون له من المهر ما يجب في النكاح الفاسد وهل ذلك المسمى أو مهر المثل على روايتين

ومسئلة ﴾ (فان تزوجها وفيه الشرطان ثم أيسر أو نكح حرة فهل يبطل نكاح الامة ؟على روايتين)
أما إذا أيسر فظاهر المذهب أنه لا ينفسخ نكاح الامة وهو الذي ذكره الحرقي وهو مذهب
الشافعي وفيه رواية أنه يفسد مكاح الامة وهو قول المزني لانه أيسح للحاجة فان زالت الحاجة لم يجز
استدامته كن أبيح له أكل الميتة للضرورة فاذا وجد الحلال لم يستدمه

ولنا أن فقد الطول أحد شرطي اباحة نكاح الامة فلم يعتبر استدامته لخوف العنت ، ويذارق أكل الميتة فان أكاما بعد القدرة ابتدأ الاكل وهذا لا يبتديء النكاح انما يستديمه والاستدامة للنكاح تخالف ابتداءه بدايل أن العدة والردة وامن العنت عنعن ابتداءه دون استدامته

(فصل) فان تزوج على الامة حرة صع وفي بطلان نكاح الامة روايتان

له » وقوله « التوبة تمحو الحربة » وروي أن مر ثدا دخل مكة فرأى امراً و فامرة يقال لها عناق فدعت الى نفسها فلم يجبها فلما قدم المدينة سأل رسول الله وسيالي فقال أنكح عناقا ؟ فلم يجبه فأزل الله تعالى (الزاني لا ينكح إلا زانية او مشركة و لز نية لاينكحها الازان او مشرك) فدعاء وسول الله وسيالي فلا عليه الآية وقال ولا تكمها ولانها إذا كانت مقيمة على الزالم يأدن ان تلحق به ولد غيره وتفسد فراشه ، فاما حديث عمر فالظاهر أنه استناجا وحدث أن عاس ليس فيه ببان ولا تمرض له لحل النزاع ، إذا ثبت هذا فانعدة الزانية كمه ة الطافة لانه استبرا الحرة أشبه عدة المواودة بشبهة وحكى ابن ابي موسى أنها تستبرا كيف لانه ابس من نكاح رلا شبة كاح ناشبه استبرا أم الولد اذا عتقت . وأماالتوبة فهي لاستفار والندم و لافلاع عمر الذنب كالتوبة من سائر الذنوب وروي عن ابن عمر أنه قبل له كيب تعرف توبتها ? قال بر مدهاعلى ذلك من مناوعته الم تنب ولون عن ابن عمر أنه قبل له كيب تعرف توبتها ? قال بر مدهاعلى ذلك من مناوعته الم أن المناوعة بأجنبية ولوكان في تعليمها القرآن في كيف محل في مراودتها على الزنا ؟ ثم لابأمن أن اجانه الى ذلك أن تعول الى المنافعة فلا عمل النوبة من سائر الذنوب وفي حق سائر الناس وبالذبا الله سائر الاحكام على غير هذا الوج، في خدلك منها أبي الذنوب وفي حق سائر الناس وبالذبا الى سائر الاحكام على غير هذا الوج، في خدلك يكون هذا .

⁽احداهما) لا يبطل وهو قول سعيد بن المسنب وعطاء و"شافيي وأصحاب الرأي وروي،معنىذلك عن علي رضي الله عنــه .

⁽والثانية) ينفسخ نكاح الامة وهو قول ابن عباس ومسروق واسحاق والمزني ، ووجه الروايتين ما تقدم في المسئلة قبلها وقال النخمي ان كان له من الامة ولد لم يفارقها والا فارقها ولا يصح لان ما كان مبطلا للنكاح في غير ذات الولد ابطله في ذات الولد كسائر مبطلاته ولان ولده منها علوك لسيدها و نفقته عليه ، وقد استدل على بقاء النكاح بما روي عن على كرم الله وجهه أنه قال اذا تزوج الحرة على الامة قسم للحرة ليلتين وللامة ليلة ولانه لو بطل بنكاح الحرة لبطل بالقدرة عليه فان القدرة على المبدل كاستماله بدليل الماء مع التراب

[﴿] مسئلة ﴾ (وان تزوج حرة وأمة فلم تعف ولم يجد طولا لحرة أخرى فهـل له نكاح أمة أخرى ? على روايين)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في إباحة أكبر من أمة اذالم تعفه فعنه أنه قال اذاخشي المنت تزوج أربعاً إذا لم يصبر كيف يصنم ?وهذا قول الزهري والحارث العكلي ومالك وأصحاب الرأي وعنه أنه قال لا يعجبني ان ينزوج الا امة واحدة يذهب الى حديث ابن عباس قال الحر لا ينزوج من الاماء الاواحدة وقرأ (ذلك لمن خثى العنت منكم) وبه قال قتادة والشافعي وابن الذركان من له زوجة يمكنه وطؤها لا مخاف

(فصل) وإذا وجد الشرطان حل نكامها للزاني وغره في قول أكثر أهل العلم مهم أبربكر وعمر وابنه وابن عباس وجار بن زيد وعطاء والحسن وعكرمة والزهري واثوري والشاني وابن المنذر وأصحاب الرأي وروي عن ابن مسعود والبرا. بن عازب وعائشة أنها لا نحل للزاني بحال قالوا لا يزالان زانبين مااجتمعا لعموم الآية والخبر ويحتمل أنهم أرادوا بذلك ما كان قبل التوبة أو قبل استبرائها فيكون كقولنا ، فأما تحريبها على الاطلاق فلا يصح لقول الله تعالى (وأحل لهم ما وراء ذله كم أن تبتغوا باموالهم) ولانها محالة اله بر لزني فحلت له كفرها

(فصل) وان زنت أمرأة رجل أو زنى زرجها لم يننسخ النكاح سواء كان قبل الدخول أو بعده في قول عامة أهل العلم وبذلك قال مجاهد وعطا. والنخبي رالثوري والشانبي واسحاق وأصحاب الرأي وعن جابر بن عبد الله أن المرأة إذا زنت ينرق بينها وليس لها شيء وكذلك روي عن الحسن وعن علي رضي الله عنه أنه فرق ببن رجل وأمرأ له زنى قبل الدخول بها واحتج لهم بانه لو قذنها رلاعتها بانت منه لتحقيقه الزنا عليها فدل على أن الزنا يبينها

ولنا أن دعواه الزناعليها لا يعينها ولو كان النسكاح ينفسخ به لا نفسخ بمجرد دءواه كالرضاع ولا بها معصية لا تخرج عن الاسلام فأشبهت السرقة قاما اللمان قاله يتنصي الفسخ بدون لزنا بدايل أنها اذا لاعنته فقد قابلته الم يثبت زناها والذاك أوجب النبي عَلَيْكِيْنَ الحد على من قذفهارالفسخ واقع

الهنت، ووجه الاولى قوله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا)الا يةوهذا داخل في عمومها ولانه عادم للطول خانف للهنت فلنا الكلام فيمن يخشاه وقول ابن للطول خانف للهنت فلنا الكلام فيمن يخشاه وقول ابن عباس يحمل على من لم يخش العنت وكذلك الرواية الاخرى عن أحمد، فانكان تحته حرة لم تمفه نفيها الروايتان أيضاً مثل نكاح الامة ذكرهما أبو الخطاب اذا لم تمفه الامة لما ذكر نا، فانكانت الحرة تسفه فلا خلاف في تحريم نكاح الامة الاخرى، فان نكح امتين في عقد وهو يستعف بواحدة فنكاحها باطل لانه يبطل في احداهما وليست باولى من الاخرى فيطل كما لو جم بين اختين

و مسئلة ﴾ (قال الحرقي وله ان يتزوج من الاماه اربما أذاكان الشرطان فيه قائمين)لما ذكرنا شمسئلة ﴾ (وللعبد نكاح الامة وان فقد فيه الشرطان) لانه مساولها فلم يعتبر فيه هذان الشرطان كالحر مع الحرة وله فكاح أمتين معاووا حدة بعد واحدة لان خشية العنت غير مشروطة فيه

﴿ مسئلة ﴾ (وهل أه ان ينكنحها على حرة على روايتين 1)

(احداهما) له ذلك وهو قول مالك والشافعي لأنها مسادية له فلم يشترط لصحة نسكاحها عدم الحرة كالحر مع الحرة ولانه لو اشترط عدم الحرة لاشترط عدم القدرة عليها كما في حق الحر (والثانية) لا يجوز وهو قول أصحاب الرأي لانه يروى عن سعيد بن المسيب انه قال تتكح الحرة على الامة ولا تنكح الامة على الحرة ولانه مالك لبضع حرة فلم يكن له ان يتزوج المة كالحر

ولسكن احمد استحب الرجل مفارقة امرأته إذا زنت وقال لا أرى أن يمسك مثل هذه وذاك أنه لا يؤمن أن نفسد فراشه وتلحق به ولها ليس منه ، قال ابن المنذر امل من كره هذه المرأة إما كرهها على غير وجه التحريم فيكون مثل قول أحمد هذا ، قال أحمد ولا يطؤها حتى يستبر ثها بالاث حبض وذاك لما وي دويغم بن ثابت قال سمعت رسول الله ويخيلي قيل بوله من الزنا فينسب البه واليوم الآخر يسقي ماه ، فررع غيره » يعني اتبان الحبالي ولأنها رما تأني بوله من الزنا فينسب البه والاولى أنه يكني استبراؤها بالحيضة الواحدة لانها تكني في استبراء الأماء وفي أم الواد إذا عتقت بمن سيدها أو باعتاق سيدها فيكني مهنا والموس ههنا ، جرد الاستبر ، وقد حصل مجيضة فيكنني بها سيدها أو باعتاق سيدها فيكني وقد بنت وروي مالك عن يحبى بن سعيد من سعيد بن المسيب قال ابن مسعود أكره أن أطأ أمتي وقد بنت وروي مالك عن يحبى بن سعيد من سعيد بن المسيب أن يطأ الرجل أمنه وفي بطنها واد جنين الهيره ، قال ابن عبدالبرهذا مجمع على تحريمه وكان أبن عباس يرخس في وط ، الامة الفاجرة دروي ذلك عن سعيد بن المسيب ولعل من كره ذلك ابن عباس يرخس في وط ، الامة الفاجرة دروي ذلك عن سعيد بن المسيب ولعل من كره ذلك كره قبل الاستبراء أو إذا لم محصها أو عنه ما من الفجور ومن أباحه بعدها فيسكون القولان متفقين وافته أعلم .

﴿ مسئلة ﴾ (وأن جمع بينها في العقد جاز)

لان كل واحدة منها يجوز افرادها في العقد فجاز الجمر بينهما كالاً متين هذا اذا قانا ليست حرية الزوج شرطاً فى نكاح الحرة، ويتخرج ان لايجوزبناء على قو له لايجوزنكاح الامةعلى حرة ولانه لايجوزنكاح الامة على الحرة عليه الجمع بينهما كالاً ختين

﴿ مسئلة ﴾ (وليس للعبد نكاح سيدته)

قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على ان نكاح الرأة عبدها باطللان أحكام الملك والنكاح تتناقض اذ ملكها اياه يقتضي وجوب نفقته عليها وسفره بسفرها وطاعته إياها، ونكاحه إياها يوجب عكس ذلك فيتنافيان ولماروى الاثرم باسناده عن أبي الزبير عن جابر انه سأله عن العبد يشكح سيدته فقال جاءت امرأة الى عمر بن الحطاب ونحن بالجابية وقد نكحت عبدها فانتهرها عمر وهم النرجها وقال لايحل لك

(مسئلة) (وليس للحر أن يتزوج امته)

لان ملك الرقبة يفيد ملك المنفعة واباحة البضع فلا مجتمع معه عقد أضف منه ولايجوزان يتزوج المة له فيها ملك ولا يتزوج مكانبته لانها مملوكته

(مسئلة) (ولايجوز للحر أن يتزوج أمة أبنه لأن له فيهاشبهة ملك)

وهذا قول أهل الحجاز وقال أهل العراق له ذلك لأنها ليست مملوكة له ولا تعنق باعتاقه أياها

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن خطب امرأة فلم تسكن اليه فلفيره خطبتها)

الخطبة بالكسر خطبة الرجل المرأة لينكحها والخطبة بالضم هي حمد الله والتشهد ولا يخلو حال المحطوبة من ثلاثة أفسام :

(أحدها) أن تسكن الى الحاطب لها نتجيبه أو تأذن لوليها في اجابته أو تزويجه فهذه يحرم على غير خاطبها خطبتها لما روى ابن عمر أن النبي مَلِيَّالِيَّةِ قال ﴿ لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه .وعن أبي هربرة عن النبي عَلَيْنَةً قال ﴿ لا يُعلب أحدكم على خطبة أخيمه حتى بنكاح أو يترك ، متنق عليها ، ولان في ذلك انسادا على الحاطب الاول وإيماع العداوة بين الناس وقرلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ببع الرجل على ببع أخيه ولا نعلم في هـ تدا خلافا بين أمل العلم إلا أن قوما حماوا النعي على الكرُّ اهة والطَّاهر أولى.

(القسم الثاني) أن ترده أو لاتركن اليه فهذه يجوز خطبتها لما روت فاطمة بنت قيس أنها أتت الذي عَيِّكِ لِللَّهِ فَلَا لَهُ مَا وَيَهُ وَأَبَا جَهِم خَطَبَاهَا فَقَالَ مِنْ وَلَاقَةُ عَيِّكِي وَأَمَا مَعَاوِيةَ نَصْعَلُوكُ لامالُهُ وأما ابر جهم للا يضع عصاء عن عانقه انكسي أسامة بن زيد ، تنق عليه فخطبها النبي عَلَيْنَاتُهُ بعد إخبارها إياه بخطبة ممادية وأبي جهم لها ، ولان نحريم خطبتها على هذا الوجه اضرار بها فابه لايشاء أحد أن

ولنا قول النبي وَتَنْظِيْرُ ﴿ انت ومالك لابيك ﴾ ولانه لو ملك جزءاً من أمة لم يصح نكاحه لها فما في مضافة بجملها شرعا أولى بالتحريم وكذلك لايجوزالعبدنكاح امةسيده أوسيدته مع ماذكر نامن الحلاف (فصل) ومجوز للعبد نكاح امة ابنه لان الرق قطع ولايته عن ابنه وماله وهذا لايلي ماله ولا نكاحه ولا يرث أحدها صاحبه فهو كالأجنبي منه

(فصل) وللابن نكاح امة أبيه لانه لاملك له فيها ولاشبهة ملك فاشبه الاجنبي وكـذلكسائر القرابات ويجوز للرجل ازيزوج أبنته لملوكه، وإذا مات الاب فورث احد الزوجين صاحبه أوجزه آمنه انفسخ النكاح وكذلك ان ملكه أو جزءاً منه بنير الارث لانمل نيه خلافاً الا ان الحسن قال اذا اشترى امرأنه للعتق فاعتقما حين ملسكها فهما على نسكناحهما ولايصح لأنهما متنافيان فلايجتمعان قليلاولاكثيراً بمجرد الملك لها أنفسخ نكاحها سابقاً على عتقها

(فصل) وان اشترى الحرزوجته أوجزءاً منهاما _ كه بغير الشراء انفسخ نكاحها وكذلك ان ملكت المرأة زوجها أو جزءاً منه ولا نعلم في ذلك اختلافاً لما ذكرناه، وان اشتراها ابنه فعلى وجهين (احدها) ينفسخ النكاح لان ملك الابن كلك في اسقاط الحدوحرمة الاستيلاء فكان كملك في أبطال النكاح (والثاني؛ لا يبصل لانه لا يملكها بملك الابن فلم يبطل نكاحه كالاجنبي

(نصل) واذا ملكت المرأ أزوجها أو بعضه فانفسخ نكاحها فليس ذلك طلاقاً فتي اعتقته ثم

عنم المرأة النكاح الا منعها بخطبته إياها وكذلك لو عرض لها في عدتها بالحطبة فقال لانفوتيني بنفسك وأشباه هذا لم تحرم خطبتها لان في قصة فاطمة أن النبى وَلِيَّالِيَّةِ قال لها « لانفوتينا بنفسك » ولم ينكر خطبة ابي جهم ومعاوية لها

وذكر ابن عبد البر أن ابن وهب روى باسناده عن الحارث بن سعد بن أبي ديان أن هر بن الحطاب خطب امرأة على جربر بن عبد الله وعلى مروان بن الحكم وعلى عبد الله بن هر فدخل على المرأة وهي جالسة في بيتها فقال عمر ان جزير بن عبد الله يخطب وهو سيد أهل المشرق ، ومروان يخطب وهو سيد شباب قريش ، وعبد الله بن عمر وهو من قد علمتم ، وهمر بن الخطاب فكشنت المرأة الستر فقالت أجاد أمير المؤمنين ، فقال نعم ? فقالت فقد أنكحت أمير المؤمنين فأ بكدره فهذا عمر قدخطب على واحد بعد واحد قبل أن يعلم ما قول المرأة في الاول

(القسم الثالث) أن يوجد من المرأة مابدل طى الرضى والدكون تمريخاً لانصر بحا كقولها مأأنت الارضى وما عنك رغبة فهذه في حكم القدم الاول لا بحل الهيره خطبتها هذا ظاهر كلام الحرقي وظاهر كلام احد فاله قال اذا ركن بعضهم الى بعض فلا بحل لأحد أن يخطب والركون يستدل عليه بانتعريض تارة و التصريح أخرى . وقل القاضى ظاهر كلام احد أباحة خطبتها وهو مذهب الشافعي في الجديد لحديث فاضة حيث خطبها النبي عصلية وزعوا أن الظاهر من كلامها ركونها الى احدهما واستدل القاضى بخطبته لها قبل سؤالها هل وجد منها مادل على الرضى أولا ?

تُروجها لم تحتسب بتطليقة وبهذا قال الحسكم وحماد ومالك والشافعي وابن المنذر واسحاق وقال الحسن والزهري وقنادة والاوزاعي تحتسب هي بتطليقة ولا يصح لانه لم يلفظ بطلاق صربح ولا كناية وأنمانسخ النسكاح بوجودما ينافيه فأشبه انفساخه باسلام أحدهما

(فصل) ولو ملك الرجل بعض زوجته انفسخ نكاحها وحرم وطؤها في قول عامة المفتين حتى يستخلصها فيحل له وطؤها بملك البمين وروي عن قتادة أنه لم يزده ملكه فيها الافربا وليس بصحيح لان النكاح لايبقي في بعضها وملكه لم يتم عليها ولا يثبت الحل فيا لاعلكه ولا نكاح فيه

واذا عقد النكاح على اخته وأجنبية معا بان يكون لرم أخت وابنة ثم احداهما رضية العيزوج واذا عقد النكاح على اخته وأجنبية معا بان يكون لرم أخت وابنة ثم احداهما رضية العيزوج فيقول له زوجتكهما فيقبل ذلك فالمنصوص صحة نكاح الاجنبية فيا ذكره الخرقي ونص فيمن نزوج حرة وامة أنه يثبت اكاح الحرة ويفارق الامة وذكر شيخنافيه روايتين احداهما يفسد فيهما وهو أحد قولي الشافعي واختاره ابو بكر لانه عقد واحد جمع حلالا وحراما فلم يصح كما لو جمع بين اختين والمائية يصح في الحرة وهو أظهر الروايتين وهو قول مالك والثوري وأصحاب الرأي لانها محل قابل

ولنا حوم قوله عليه السلام 1 لايخطب أحدكم على خطبة أخيه ¢ ولا نه وجدمنها مادل على الرضى به ومكوتها اليه تحرمت خطبتها كا لو صرحت بذلك وأما حديث فاطمة الاحجة لهم فيه فان فيه ما يدل على أنها لم تركن الى واحدمنهما من وجبين

(أحدهما) ان النبي مِيَّقِالِيَّةِ قدكانقال لهاد لانسبقيني بنفسك _ , في الفظ _ لانفوتيني بنفسك _ وفي روابة _ اذا حلمت فا ذنبني > فلم تكن لنفتات بالاجابة قبل أن نؤذن رمول الله مَيِّقَالِيْهِ

و (الناني) أنها ذكرت ذلك لرسول الله وسي كالمستشيرة له فيهما أو في العدول عنهما أو غيرهما وليس في الاستشارة دليل على ترجيح أحد الامرين ولا ميل الى أحدهما على أنها اندا ذكرت ذلك النبي وسي المستشارة دليل على ترجيح أحد الامرين ولا ميل الى أحدهما على أنها اندا ذكرت ذلك عبرى ردها النبي وسي المستقبط المرجع الى قوله ورأيه وقد أشار عليها بتركهما لما ذكر نا من عيبهما فجرى ذلك عبرى ردها لها وتصريحها عمهما ، ومن وجه آخر أن النبي وسي النبي المستقبط بخطبتها تعريضاً بقوله لهدا ما ذكر نا فكانت خطبته بعدهما مبنية على الخطبة الدابقة لها بخلاف ما عن فيه .

(نصل) والتعويل في الردو الاجارة على الولي إن كانت مجبرة وعليها ان لم تكن مجبرة لابها أحق بنفسها من وليها ولو أجاب هو ودغبت عن النكاح كان الامر أصها، وإن إجاب وايها فرضيت فهو كاجابتها وإن سخطت فلا حكم لاجابته لان الحق لها، ولو أجاب الولي في حق الجبرة فكرهت الجاب واختارت غيره سقط حكم اجابة وليها لكون اختيارها مقدما على اختياره، وان كرهته ولم تجز سواه

للشكاح وأضيف اليها عقد صادر من أهله لم يجتمع معها فيه مثلها فصح كالو انفردت به وفارق العقد على الاختين لانه لامزية لاحداها على الأخرى وهاهناقد تعينت التي بطل النسكاح فيها فعلي هذا القول يكون لما من المسمى وأصل هذين الوجهين اذا لما من المسمى وأصل هذين الوجهين اذا تروج امرأتين يجوز له تكاحها بمهر واحد هل يكون بينهما على قدر صداقهما أو نصفين ? على وجهين يأتى ذكرهما انشاء الله تعالى

(فصل) ولو تزوج بهودية وبجوسية أو محلة أو محرمة في عقد واحد فسد في المجوسية والمحرمة وفي الاخرى وجهان وان نكح أدبع حرائر وأمة فسد في الامة وفي الحرائر وجهان وان نكح العبد حرتين وأمة بطل نكاح الجميع والت تزوج امرأة وابنتها فسد فيهما لان الجمع بينهما محرم فلا يصح فيهما كالاختين

﴿مسئلة﴾ (وكل من حرم نكاحها حرم وطؤها بملك اليمين الا إماء أهل الكتاب)

الـكلام في هذه المسئلة في فصلين(أحدهما) ان أهل الـكتاب حلال وهذا قول عامة أهل العلم الا الحلام فانه كرحه لان الامة الكنابية يحرم نـكـاحها فحرم التسري بهاكالمجوسية

ولنا قول الله تمالى(الاعلى أزواجهم أو ماملكت أيمامهم فانهم غير ملومين) ولانها بمن مل ذكاح حرائرهم فحل له النسري بها كالمسلمة فأما نكاحها فيحرم لانه فيه ارقاق ولدهوا بقاؤ ممكافرة يخلاف

فيذبغي أن يسقط حكم الاجابة أيضا لانه قد أمر باستثمر ارها فلا ينبغي له أن يكرهها على مالا رضاه ، وإن أجابته ثم رجعت عن الاجابة رسخطته زال حكم الاجابة لازلها الرجوع ، وكذلك اذا رجم الولي المجبر عن الاجابة زال حكمها لان له النظر في امر موليته مالم يقم العقد ، وإن لم ترجع هي ولا وليها ولكن ثرك الحالم الخطبة أو أذن فيها جازت خطبتها لما روي في حديث بن عمر عن النبي ويتعلق الهنهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يأذن له أو يترك . رواه البخاري

وخطبة الرجل على خطبة أخيه في وضع النهي محرمة. قال احمد لا بحل لاحدان بخطب في هذه الحال ، وقال ابرجه في العكبري هي مكروهة غير محرمة وهذا نهى تأديب لا تحريم

ولنا ظاهر النهي فان مقتضاه التحريم ولانه نهي عن الاضرار بالآدي المعصوم فكان على التحريم كالهيء عن أكل ماله وسفك دمه فان فعل فنكاء صحيح نص عليه احمد فقال لايفرق بنهما وهومذهب الشانعي، وروي عن ما في وداود أنه لا يصحوه وقياس قول أبي بكر لانه قال في البيم على بيع أخيه هو باطل وهذا في معناه ووجهه أنه فكاح منهى عنه فكان باطلاك كنكاح الشفاد

ولنا أن الحرم لم يفارق العتد فلم يؤثر فيه كالوصرح بالخطبة في العدة

(فصل) ولا يكره الولي الرجوع عن الإجابة إذا رأى المصلحة لما في ذاك لان احق لها وهو ناتب عنها في النظر لها فلا يكره له الرجوع الذي رأى المصلحة فيه كا لو ساوم في بيع دارها تم تبين

التسري (الفصل النابي) ان من حرم نكاح حرائرهم من الجوسيات وسائر الكوافر سوى أهل أهل الكتاب لا يباح وط، الاماء منهن علك اليمين في قول أكثر أهل الهم منهم الزهري وسيد بن جبير والاوزاعي والثوري وأبو حنيفة ومالك والثافعي قال ابن عبد البرعلي هذا جماعة فتها الامسار وجبهور العلماء وما خالفه فشدوذ لا يعد خلافاً ولم يبلغنا إباحة ذلك الاعن طاوس لقوله تعالى (والحصنات من النساء الا ماملك أعانكم) وقوله (والذينهم لفروجهم حافظون الاعلى أزواجهم أو ماملك اعانهم)الآية وروى أبو سبيد ان رسول القصل الدعليه وسلم يعتبوم خبر بعنا قبل أو طاس فأصابوالهم من المشركين فأنزل الله عز وجل في ذلك (والحصنات من النساء إلا ما ملكت أعانكم) قال فهن من المشركين فأنزل الله عز وجل في ذلك (والحصنات من النساء إلا ما ملكت أعانكم) قال فهن تضم ولا ذات حليل حتى تعين ومنه ان رسول الله مي النبي من النساء الإماملك الوثان وهذا عامل حتى أباحتهن ولان الصحابة في عصر النبي من النبي من المناه من كفارالعرب وهم عبدة الاوثان وقل فلم يكونوا يرون عربين قلا أمر الصحابة باجتنابين وقله فلم يكونوا يرون عربين قلا أمر الصحابة باجتنابين وقله وكذاك فهر على المنبي من عنه فله أياها واخذ هر وابنه من سبي موازن وكذاك فهرها من الصحابة وأم محدين الحنية من صبي بني حنيفة وأخذ الصحابة سبايا فلوس وهم وكذاك فيرها من الصحابة وأم محدين الحنية من صبي بني حنيفة وأخذ الصحابة سبايا فلوس وهم وكذاك فيرها من الصحابة وأم محدين الحنية من صبي بني حنيفة وأخذ الصحابة سبايا فلوس وهم وكذاك فيرها من الصحابة وأم محدين الحنية من صبي بني حنيفة وأخذ الصحابة سبايا فلوس وهم وكذاك

له المصلحة في تركما ولايكره لها أيضا الرجوع إذا كرهت الحاطب لانه عقد عمري يدوم الضررفيه وكان لما الاحتياط انفسها والنظر في حظها وان رجعا عن ذلك الدير غرض كره لما فيه من اخلاف الوعد والرجوع عن القول ولم يحرم لان الحق بعد لم يلزمهما كن سام سلمة ثم بداله الا يبعها

(فصل) قان كان الخاطب الاول ذميالم تحرم الخطبة على خطبة نصعايه احمد فقال لا يخطب على خطبة أخيه ولا يسارم على سوم أخيه انما هو المسلمين ولو خطب على خطبة بهودي أو نصراني أو استام على سومهم لم يكن داخلا في ذلك لا نهم ايسوا باخرة المسلمين وقال ابن عبد البرلا يجوز أيضا لان هذا خرج مخرج الغالب لا انتخصيص المسلم به

ولنا أن لفظ النهي خاص في المسلمين والحاق غيره به انما يصحادًا كان مثله وايس الذي كالمسلم ولا حرمته كحرمته ، ولذلك لم تجب إجابتهم في دعوة الوليمة ونحوها وقوله خرج مخر جالفالب قلنا متى كازفي المحصوص بالذكر معنى بصح أن يعتبر في الحكم لم يجز حدّفه ولا تعدية الحسكم بدونه ، واللاخرة الاسلامية تأثير في وجوب الاحترام وزيادة الاحتياط في رعاية حقوقه و حفظ قابه واستبقاء مودته فلا يجوز خلاف ذلك والله أنلم

و مسئلة ﴾ قال (ولو عرض لهما وهي في العدة بأن يقول آتي في مثلك لراغب ، وان قضي شيء كان وما أشبهه من الكلام مما يدلها على رغبته فيها فلا بأس اذا لم يصرح)

وجملة ذاك أنالمتدات على ثلاثة أضرب معتدة منوفاة أو طلاق ثلاث أو فريخ لنحريمها على

محوس الم ببلغنا أنهم اجتنبوهن وهذا ظاهر في إباحتهن لولا اتفاق سائر أهل العلم على خلافه وقد أجبت عن حديث أبي سعيد بأجربة منها أنه يحتمل أنهن أسلمن كذلك روي عن أحمد حين سأله عمد بن الحسكم قال قات لا بي عبد الله اليس كانواعبدة أرثاز ?قال لاأدري كانوا أسلموا أو لا وقال ان عبدالبر إباحة وطائهن منسوخة بترله تعالى (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن)

(فصل) قال رحمه الله ولا يحل نسكاح خنى مشكل حتى يذين أمره أصعابة في رواية الميه و و كره ابر اسحاق مذهبا الشافعي وذاك لأنه لم بتحقق وجود ما ببيسح له النكاح فلم يعج له كالو اشتبهت عليه أخته بنسوة ولانه قد اشته المباح بالحظور في حقه فحرم لما ذكرنا وقال الخرقي إذا قان أنا رجل لم يمنع من نسكاح النساء ولم بكن له أن ينكح بغير ذلك بعد وان قال أنا امرأة لم ينكح إلا رجلا رذلك لانه لا يخلو من أن يكون رجلا أو امرأة قال الله تفالى (وانه خلق الزوجين الذكر والانثى) وقال تعالى (وبث نهما رجالا كثيراً و نساء) ونيس ثم خلق ثالث قاذا كان مشكلا لم ينام فيه علامات الرجال ولا النساء فقد اختلف فيه أصحابنا واختار الحرقي أنه يرجع الى قوله قال ذكر أنه رجل وانه عبل طبعه الى الهربي وان ذكر أنه امرأة عبل الى طبعه الى الهربية وان ذكر أنه امرأة عبل الى طبعه الى الم طبعه الى الهربية وان ذكر أنه امرأة عبل الى طبعه الى الم طبعه الى الهربية وان ذكر أنه امرأة عبل الى طبعه الى الهربية وان ذكر أنه المرأة عبل الى طبعه الى خلاله المربعة وانه عبل طبعه الى خلاله المربعة وان ذكر أنه المرأة عبل الى طبعه الى فوله قال الهربية وانه عبل طبعه الى الم طبعه الى الهربية وان ذكر أنه المرأة عبل الى طبعه الى الهربية وانه عبل طبعه الى الهربية وانه عبل طبعه الى الهربية وانه و ان ذكر أنه المرأة عبل الى طبعه الى الهربية و المناساء و المناس المن

رُوجها الله على (ولاجناح عليكم فيا عرضم به من خطبة النساء) ولما روت فاطمة نت قبس أرالني وَلَيُلِلْهُ تعالى (ولاجناح عليكم فيا عرضم به من خطبة النساء) ولما روت فاطمة نت قبس أرالني وَلَيُلِلْهُ قال لها لما لما طقها زوجها ثلاثا هاذا حلات آذيني بي فظ لا نسقبني بنفسك _ و في لفظ لا تفوتها بنفسك وعدا تعريض مخطبتها في عدمها ولا مجوز التصريح لان الله تعالى لما خص التعريض مالاهاحة دل على بحريم التصريح ولان التصريح لا محتمل غير النكاح فلا يؤمن أن محملها لم ص عليه على الاخبار بانقضا. عدتها قبل انقضائها والتعريض مخلافه

(النسم الثاني) الرجمية فلابحل لاحد التعريض مخطبتها ولا النصر بح لابها في حكم الزوجات فعي كالتي في صلب نكاحه

(القسم الثاني) بائن محل لزوجها نكاحها كالمحتلمة والبائن بنسخ لفية أواعسار ونحوه الزوجها التصريح مخطبتها والنعريض لأمهاساحة له نكاحها في عدمها فهي كفير المعتدة وهل يجوز لفيره التعريض بخطبتها ا فيه وجهان والشاني فيه أيضا قولان (أحدهما) يجوز الهموم الآية ولامها بائن فأشبهت المطلقة ثلاثا (والثاني) لا يجوز لان الزوج بالمك أن يستبيحها فهي كالرجمية والمرأة في الجواب كالرجل في الحطبة في ما يحل ومحرم لان الخطبة المقد فلا مختلفان في حله وحرمته اذا ثبت مذا فالتعريض أن يقول الي في مثلك لراغب ورب راغب فيك

الرجال زوج رجلا لانه معنى لا يتوصل اليه إلا من جهته وايس فيه إيجاب حق إلى غيره فقبل قوله فيه كا يقبل قول المراة في حيضها وعديها وقد يعرف نفسه بميل طبعه الى أحد الصنفين وشهوته له فان الله تعالى أجرى العادات في الحيوانات بميل الذكر الى الاشى وميلها اليه وهذا الميل أمر في النفس والشهرة ولا يطلع عليه غيره وقد تعذرت علينا معرفة علاماته الظاهرة فيرجع فيه الى الامور الباطنة فيا مختص هو بحكه وأما الميراث والدية فان أقر على نفسه بما يقال ميراثه أو ديت قبل منهوان ادعى ما بزيد ذلك لم يتبل لانه منهم فيه فلا يقبل قوله على غيره وما كان من عباداته وسترته وغير ذلك في فينبغي أن يقبل قوله فيه لانه حمكم ببنه وبين الله تعالى قال القاضي وبقبل قوله في الامامة وولاية النكاح وما لا يثبت حقا على غيره واذا زوج امرأة ورجلاثم عاد فقال خلاف قوله الاول لم يقبل قوله في المروب الجسم بين المروب به المراب والنساء .

﴿ مسئلة ﴾ (قان تزوج امرأة فقال أنا امرأة انفسخ نكاحه) لاقراره ببطلانه ولزمه نصف المهر إن كان قبل الدخول وجيمه ان كان بعده ولا يحل له بعد ذلك أن ينكح لانه أقربقوله أنا رجل بتحريم الرجال واقر بقوله أنا امرأة بتحريم النساء

﴿ مَمَّاةً ﴾ (وان تروج رجلائم قال أنا رجل لم يقبل قوله في فسخ نكاحه) لانه لا حق عليه

وقال القاسم بن محد: النعريض أن يقول انك على لكرية وافي فيك لراغب وان الله اسائق اليك خيراً أو رزقا ، وقال الزهري أنت جياة وأنت مرغوب فيك ، وان قال لانسبقينا بنفسك أو لا تفوتينا بنفسك أو إذا حللت فا ذنيني ونحو ذلك جاز ، قال مجاهد مات رجل وكانت امرأنه تتبع الجنازة نقال رجل لانسبقينا بنفسك ففالت سبقك غيرك ، وعجيبه المرأة ان قضى شيء كان و ما رغب عنك وما أشبه والنصر بح هو الفظ الذي لا محتمل غير النكاح نحو أن يقول ذوجيني نفسك أو اذا انقضت عدتك تزوجتك و محتمل ان هذا مفى قوله تعالى (لا تو اعدوهن سراً) فان الذكاح يسمى سراً قال الشاعر

فلن تطلبوا سرها قاني وان تسلموها لازهادها

وقال الشافي السر الجاع، وأنشد لامري. التيس

ألا زهمت بسباسة القوم انني كبرت وأن لا يحسن السر أمثالي

ومواعدة السر أن يقول عندي جماع برضيك ونحوه وكذلك أن قال ربجاع برضيك ، فنمي عنه لما فيه من الهجر والفحش والدناءة والسخف

(فصل) فان صرح بالخطبة أو عرض في دوضع يحرم التعريض ثم تزوجها بعد حلهاصح نكاحه وقال مالك يطلقها تطليقة ثم يتزوجها وهذا غير صحيح لان هذا المحرم لم يقارن العتد فلم يؤثرفيه كا في النكاح الثاني أو كا لو رآها متجردة ثم تزوجها

قاذا أزال نـكاحه فلا مهر له لانه يقر أنه لا يستحته وسوا. دخل أو لم يدخل و يحرم النـكاح بعد ذلك لما ذكرنا .

باب انشروط في النكاح

وهي قسمان صحيح وقاسد فالصحبح نرعان (أحدها) يقتضيه المقد كتسليم المرأة اليه وتمليكه من الاستمتاع بها فهذا لا يؤثر في الفقد وجوده كمدمه (الثاني اشرطما تنتفع به المرأة كن يادة على مهرها أو نقد معين فهو صحيح يجب الوقاء به كالممن في المبيم

(مسئلة) (فان شرط أن لا يخرجها من دارها أو الدها أو لا يتزوج عليها أو لا يتسرى فهو صحيح لازم قان وفي به ير إلا فلها ألفسخ)

يروي ذلك عن همر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص ومعادية وعرو بن الغاص رضي الله عنهم وبه قال شر عج وعر بن عبدالعزيز وجابر بن زيد وطادس والاوزاعي واسحاق وأبطل هذه الشهروط الزهري وقتادة وهشام بن عروة ومالك واللبث والثوري والشاني وابن المنذر وأمحاب الرأي وقال أبو حنيفة والشاني يفسد المهر ولها مهر المثل واحتجرا بقول النبي ولله يحتيظ وكل شرط ليس في كتاب الله فهو الحل وان كان مائة شرط ، وهذا ليس في كتاب الله لان الشرع لا يقتضيه وبقول النبي

(فصل) ويحرم على العبد نكاح سيدنه . قال ابن المذفر أجم أهل العالم على أن نكاح المرأة عبدها باطل ، وروى الأثرم باسناده عن أبي الزبير قال سألت جابرا عن العبد بنكح سيدته فقال جالت أمرأة إلى عمر بن الحطاب ونحن بالجابية وتد نكحت عبدها فانتهرها عمر وهم أن برجها وقال لايمل لك . ولان أحكام الذكاح مع أحكام الملك يتنافيان فان كل واحد منها بقتضي أن يكون الآخر بحكه يضافر بسفره ويقيم باقامته وينفق عليه فيتنافيان

(فصل) وليس السيد أن يتزوج أمته لان المائه الرقبة بنيد المائه المنفعة وإباحة البضع فلا يجتمع معه عقد أضعف منه ولو الملك زوجته وهي أمة انفسخ نكاحها وكذاك لو المكت المرأة زوجها انفسخ نكاحها ولا يتزوج مكاتبته لأنها تملوكته انفسخ نكاحها ولا يتزوج مكاتبته لأنها تملوكته (فصل) ولا يجوز المحر أن يتزوج أمة أبنه لان له فيها شبهة وهذا تول أهل الحجاز وقال أهل العراق لهذاك لانها ليست مملوكة له ولا تعنق باعتاقه لها

ولنا قول النبي وَيُطِيِّنِهُ ﴿ أَنْتُ وَمَاكُ لا يَبِكَ ﴾ ولانه لو الله جزءاً مناءة لم يصح نكاحه لها فما هي مضافة اليه بجمائها شرعا اولى بالنحريم وكذلك لا يجوز العبد نكاح أم يده أو سيدته مع ماذكرنا من الحلاف وبجوز العبد أن يتزوج أمة ابنه لان افرق بقطع ولايته عنا به وماله ولمذا لا لي ماله ولا نكاحه ولا يرث أحدهم صاحبه فهو كلاجنبي منه

(فصل) وللابن نكاح أمة أبيه لأنه لامك له نيها ولا شبهة مك فأشبه الاجبى وكذلك

والتسري والسفر ولان هذا شرط ايس من مصلحة العقد ولا مقتضاه ولم بين على التغليب والسراية فكان فاسداً كما لو شرط أن لا تسلم نفسها

ولناقول النبي ويتناقيره إن أحق ماوفيم به الشروط ما احتمالهم به الفروج » رواه سعيد _ وفي افظ _ هان أحق الشروط أن توفوا به اما احتماله به افروج » متفق عليه وقول النبي ويتناقيه و المسلمون على شروطهم » ولانه قول من سمينا من الصحابة ولا يمرف لهم مخالف في عصرهم فكان اجهاعا وروي الاثرم بأسناده أن رجلا تزوج امرأة وشرط لها دارها تم أراد نقلها فخاصموه إلى عرفقال لهاشرطها فقال الرجل اذا يطلقننا فقال عمر مقاطع الحقوق عند الشروط ولانه شرط له فيه منفعة ومقصودلا يمنع المقصود من النكاح فكان لازما كالو اشترطت زيادة في المهر أو غير نقد البلد وأما قوله صلى الله عليه وسلم «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل» أي ليس في حكم الله وشرعه وهذا مشروع قدذ كرنا مادل على مشروعيته وعلى من تفي ذلك الدليل وقولم ان هذا محرم الحلال قلنا لامحرم حلالا وأعا يبت للمرأة خيار الفسخ ان لم يف لها به وقولهم ليس من مصلحة المقد ممنوع فانه من مصلحة المرأة وماكان من مصلحة الماقد كان من مصلحة عقده كاشتراط الرحن والضنين ثم ببطل بالزيادة على مهر

سائر القرابات ويجوز أن يزوج الرجل ابنته المملوكة إذا قلنا ليست الحرية شرطا في الصحة ، ومتى مات الاب فورث أحد الزرجين صاحبه أو جزءاً منه انفسخ النكاح وكذلك ان ملكه أو جزءاً منه بغير الارث لا نعلم فيه خلافا الا أن الحسن قال إذا اشترى امرأته العتق فأعتقها حين ملكها فها على نكاحهما. ولا يصح لانهما متنافيان فلا مجتمعان قليلا ولا كثيراً فيمجرد الملك لها انفسخ نكاحهما بقاعلى عنقها . وحكم المكاتب يتزوج بنت سيده أوسيدته حكم العبد في أنه إذا مات سيده انفسخ نكاحه . وقال أصحاب الرأي النكاح بحاله لانها لا علكه أنما لها عليه درم » ولانه لو زال الملك عنه لما عاد بعجزه مجهود ما بقي عليه درم » ولانه لو زال الملك عنه لما عاد بعجزه مجهود أو أعتق

(فصل) وإذا ملسكت المرأة زوجها أو بعضه فانفسخ نسكاحها فليس ذلك بطلاق فحنى أعتقته ثم تزوجها لمتحتسب عليه بتطليقة ومهذا قال الحسكم وحماد ومالك والشافسي وابن المنذر واسحاق وقال الحسن والزهري وتتسادة والاوزاعي هي تطليقه وليس يصحيح لانه لم يلفظ بطلاق صريح ولا كناية وأنما أنفسخ النكاح وجود ماينافيه فأشبه ا فساخه باسلام آحدها أو ردت ولو ملك الرجل بمض زوجته أنفسخ نكاحها وحرم وطؤها في قول عامة الفتين حتى يستخلصها فتحل له يملك الممين ووي عن قنادة أنه قال لم يزده ملكه فيها ألا قربا وليس بصحيح لان النكرح لا يبقى في بعضها وملكه لم يتم عليها ولا يثبت الحل فيا لا يملكه ولا نكاح فيه

المثل وأذا ثبت أنه شرط لازم فلم يف به فلها الفسخ ولهذا قال عمر للذي قضي عليه بلزومالشرطحين قال إذا يطلقننا. مقاطع الحقوق عند الشروط ولم يلتفت الى قوله ولانه شرط لازم في عقد فيثبت حق الفسخ في ترك الوفاء به كالرهن في البيم

﴿ مُسْئَلًةً ﴾ (وان شرط لها طلاق ضربها فقال أبوالخطاب هو صحيح)

لانه شرط لا ينافي العقد ولها فيه فائدة فأشبه ما لو شرطت عليه أن لا يتزوج عليها قال شيخناولم أر هذا لغيره ويحتمل أنه باطل وهو الصحيح لما روى أبو هريرة قال بهى النبي وَلَيَّا اللَّهِ أَن تشرطالمر أَة طلاق أختها وفي لفظ أن النبي وَلَيَّا إِلَيْ قال « لا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ ما في صفحتها ولتنكح فان لها ما قدر لها » رواهها البخاري والنهي يقتضي فساد المنهيءنه لأنها شرطت عليه فسخ عقده وابطال حقه وحق أمر أنه فلا يصح كما لو شرطت فسخ بيعه وعلى قياس هذا ما لوشرطت عليه ببيع

وهو تلاثة أنواع (أحدها) ما يبطل النكاح وهو ثلاثة أنواع (أحدها) ما يبطل النكاح وهو ثلاثة أشياء (أحدها) ما يبطل النكاح وهو ثلاثة أشياء (أحدها) نكاح الشغاروهوأن يزوجه وليته علىأن يزوجه الآخر وليتهولا مهر بينها) قبل اتما سمي هذا النكاح شفاراً لقبحه تشبيها يرفع الكلبرجله ليبول في المتح يقال شفر الكلب إذا رفع رجله ليبول وحكي عن الاصمي أنه قال الشفار الرفع فكان كل واحد منها رفع رجله للآخر

(الجزء السابع)

(فصل) ولا يجرز الرجل وط، جاربة ابنه لان الله تعالى قال [إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيانهم] وليست هذه زوجة له ولا مملوكته ولانه يحل لابنه وطؤها ولا تحل المرأة لرجلين قان وطئها فلا حد عليه ، نص عليه أحد ، وقال داود : يحد ، وقال بعض الشانعية : ان كان ابنه وطئها حد لائها محرمة عليه على التأبيد

ولنا أن له فيها شبهة لقول النبي وَلَيُطِيَّةُ و أنت ومائك لأ ببك » والحد يدرأ بالشبهات ولان الاب لاية تل بقتل ابنه والقصاص حق آدمي فاذا سقط بشبهة الملك فالحد الذي هو حق الله تعالى بطريق الاولى ولا به لا يقطع بسرأة ماله ولا يحد بقذفه فكذلك لا يحد بالزنا بجاريته به فاذا ثبت هذا فاتها تحرم على الابن على التأبيد وان كان الابن قد وطنها حرمت عليهما على التأبيد ، وإذا لم تعلق من الاب لم يزل ملك الابن عها ولم يلزمه قيمتها ، وقال أبو حنيفة : بلزمه ضهاتها لانه أتلفها عليه وحرمه وطأها فأشبه مالو قبلها

ولنا أنه لم يخرجها عن ملكه ولم تنتص قيمتها فأشبه مالو أرضها أمرأته فانها تحرم على الابنولا يجب له ضانها وأن عاةت منه فالولد حر ياحق به النسب لانه من وطء لا يجب به الحد لاجل الشبهة فأشبه ولد الجارية المشتركة وتيمير الجارية أم ولد للاب. وقال الشانعي في أحد قوليه لا تصير أم ولد لأنها غير مملوكة فأشبه ما لو وطي. جارية أجنبي بشبهة

عما يريد ولا تختلف الرواية عن أحمد في أن نكاح الشنار فاسد رواه عنه جماعة قال أحمد وروي عن عمر وزيد بن ثابت أنهما فرقا فيه وهو قول مالك والثاني واسحاق وحكي عن عطاء وعمرو بن دينان ومكحول والزهري والثوري أنه يصح وتفسد التسمية ويجب مهر المثل لان الفساد من قبل المهر لا يوجب فساد المقد كالوثروج على خمر أوخذ ير وهذا كذلك

ولنا ما روى أبن عمر أن رسول الله عليه عن الشغار متفق عليه وروى أبو هربرة مثله أخرجه مسلم وروى الاثرم باسناده عن عمران بن حصين أن رسول الله عليه الآثر فلا جلب ولا جنب ولا شغار في الاسلام» ولا نه جمل كل واحد من المقدين سلفاً في الآخر فلم بصح كما لوقال بعني ثوبك على ان أبيمك ثوبي قولهم ان فساده من قبل التسمية قلنا بل فساده من جهة أنه وقفه على شرط فاسد ولانه شرط تمليك البضع لنير الزوج فانه جعل تزويجه إياها مهراً للاخرى فكا نه ملكه إياه بشرط انتراعه منه إذا ثبت هذا فلا فرق بين ان يقول على أن صداق كل واحدة منها بمنع الاخرى أو لم يقل ذلك وقال الشافي هو أن يقول ذلك ولا يسمى لكل واحدة صداقا لما روى ابن عمر أن انني عليه النبي على أن تزوجني ا بنتك عن الشغار والشغار أن يقول الرجل الرجل زوجتك ا بنتي على أن تزوجني ا بنتك ويكون بضع كل واحدة منها مهراً في الاخرى

(المغنى والثبرح الكبير)

(77)

ولنا أنها علقت منه بحر لاجل المك فأشبهت الجارية المشتركة إذا كان موسراً ، قال أصحابنا ولا يازم الاب قيمة الجارية ولاقيمة ولدها ولامهرها . وقال الشاني بازمه ذلك كله إذا حكم بأنها أم إدوهذا يبني على أصل وهو أن للاب أن يتملك من مال ولده ما شاء وانه ليس للان مطالبة أبيه بدين له عليه ولاقيمة ، تلف وعندهم يخلاف ذلك وهذا بذكر في ، وضم آخر أن شاء الله تعالى

(فصلى) وان وملى. الا بن جارية أبيه عالما بتحريم ذلك فعليه الحد ولا يلحقه النسب ولا تصير به الجارية أم والد لا بالأملك له ولاشبهة ملك فأشبه وط. الاجنبية وكذلك سائر الافارب

(فصل) وأن وطي. الاب وابنه جارية الابن في طهر وأحد فأنت بولد أري القافة فألحق عن ألحقته به منهما رصارت أم ولد له كالوانفر دبوطئها وان ألحقته بهما لحق بهماوان أوادها احدهما يعد الا تخر فهي ام ولد للاول منهما خاصة لاتها بولادتهامنه صارت له ام ولد لانفراده بايلادها فلا تنقل بعد ذلك ألى غيره لان ام الواد لا ينتقل الملك فيها الى غير مالكها

وقد نقل عن أحمد في رجل وقم على جارية ابنه فان كان الاب قابضًا لها ولم بكن الابن وطنها فأحباها الاب فالولد وألاه والجارية له وايس للابن قيها شيء، قال القاضي ظاهر هذا ان الابن ان كان وطنها لم نصر أم ولد للاب لانه يحرم عليه وطؤها وأخذها فنكرن قد علقت بملوك وان كان الاب قبضها ولم يكن الاين وطنها ملسكها لان اللاب أن يأخذ من مال ولده ما زاد على قدر نفقته ولم تتعلق به حاجته نيتملكه

ولنا ماروى ابن عمر ان رسول الله ﷺ نهى عن الشفار والشفار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق هذا لفظ الحديث الصحيح المتفق ءليه وفي حديث أبي هريرة والشغار ان يقول الرجل لارجل زوجني بنتك وأزوجك ابنتي وزوجني أخنك وأزوجك أختى رواء مسلم وهذا يجب تقديمه لصحته وعلى أنه قد أمكن الجمع بينهما بأن يعمل بالجميع ويفسد النكاح باي ذلك كان ولانه إذا شرط في نكاح إحداهما تزويج الاخرى فقد جبل بضع كل واحدة منهما صداق الآخري ففسدكا لو لفظ

(فصل) فان سميا مع ذلك مهراً فقال زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك ومهركل واحدة منهما مائة أو مهر ابنتي مائة ومهر ابنتك خسون أو أقل او أكثر فالمنصوص عن أحمد ضحته وهو قول الشافعي ١١ تقدم من حديث أبن عمر وكانه قد سمي صداقاً فصح كما لولم يشرط ذلك وقال الحرقي لايمح لحديث أبي هريرة ولما روى أبوداود عن الاعرج أن العباس بن عبد الله ابن العياس أنكح عبد الرحمن بن الحكم ابنته وأنكحه عبدالرحمن ابنته وكاما جملا صداقا فكتب معاوية الىمروان قام، أن يغرق بينهما وقال في كتابه هذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله ﷺ ولأنه شرط نكاح إحدامًا لنكاح الآخرى فلم يصح كما لولم يسميا صداقاً يحققه أن عدم التسمية ليس عفسد المقد بدليل

﴿ باب نكاح أهل الشرك ﴾

أنكحة الكفارصحيحة يترون عليها إذا أسلمواأوتحاكرا الينا إذا كانت المرأة بمن يجرزا بنداء نكاحها فيالحال ولاينظر صفةعقدهم وكفيته ولايعتبر الشروط أنكحة المسلمين من الولي والشهود وصيفة الاعجاب والقبول وأشياه ذاك بلاخلاف بين المسلمين

قال ابن عبد البر: أجم العلما. على أن الزوجين إذا أسلما مما في حال واحدة ان لهما المقام على نكاحهما مالم يكن بينها نسب لارضاع ، وقد أملمخلق في عهدر مول أله ميكانية وأسلم نساؤهم وأفر وأعلى أنكحتهم ولم يسألهم رسول الله ﷺ عن شروط النكاح ولا كيفيته وهذا أمر علمالتوار والضرورة فكان يتينا ولكن ينظر في الحال فاذا كانت المرأة على صنة يجوز له ابتدا. نكاحمًا أقر ، وإن كانت بمن لانجوز أبتداء نكاحها كأحد المحرمات النسب والسبب أوالمندة والمرتدة والوثنية والمجوسية والمطلقة ثلاثالم يقر ، وإن تزوجها في العدة وأسلما بعدانقضائها اقر لانها بجوز ابتداءنكاحها

نكاح المفوضة فدل على أن المفسد هو الشرط وقد وجد ولانه متلف في عقد فل يصح كما لو قال بمتك ثوبي بمشرة على أن تبيعني توجك بعشرين وهذا لااختلاف فيه إذا لم يصرح بالتشريك فأما إن قال زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنك ومهركل راحدة منهما مائة وبضع الاخرى فالنكاح فاســد لانه صرح بالتشريك فلم يصح المقدكا لم يذكر مسمى

(فصل) ومتى قلنا بصحة العقد إذا سميا صداقاً ففيه وجهان (أحدهما) نفسد التسمية ويجب مهر المثل،وهذا قول الشافعي لان كل وأحد منهما لم يرض بالمسمى الا بشرط أن يتزوج مولية صاحبه فنقص المهر لهذا الشرط وهو باطل فاذأ احتجنا الى ضان النقص صار المسمى مجهولا فبطل (والوجه الثاني) ذَكَره الفاضي في الجامع أنه يجب المسمى لانه ذكر قدراً معلوما يصح ان يكون مهراً فصح كما لوقال زوحِتك على الف على أن لى منها مائة

(فصل) فان سمى لاحدها ، برراً دون الاخرى فقال أبو بكر يفسد النكاح فيهما لانه فسد في إحداهما ففسد في الاخرى والاولى أنه يفسد في التي لم يسم لها صداقاً لان نكاحها خلا من صداق سوى نكاح الاخرى ويكون في التي سمي لها صداقا روايتان لإن فيه تسمية وشرطا قاشيه ما لوسمي لكل واحدة منهما مهرا ذكر مالفاضي هكذا

(فصل) فان قال زوجتك جاريتي هذه على ان نزوجني ا بنتك ويكون عتقها صداقا لابنتك لم يصح تزوينج الجارية في قياس المذهب لانه لم يجل لها صداقا سوى تزويج ابنته واذا زوجه ابنته على أن يجمل رقبة الجارية صداقا لها صح لان الجارية تصلح أن تكون صداقاً وإذا زوج عبده امرأة وجمل رقبته صداقاً لها لم يصع الصا أق لان ملكالمرأه زوجها منع صحةالنكاح فيفسد الصداق ويصع ومسئلة عال أبو القاسم رجمه الله تمالى (واذا أسلم الوثني وقد تزوج بأربم وثنيات ولم يدخل بهن بن منه وكان لكل واحدة نصف ماسمى لها ان كان حلالا أو نصف صداق مثلها إن كان ماسمى لها حراما ، ولو أسلم النساء قبله وقبل الدخول بن منه أيضا ولا شيء عليه لواحدة منهن فان كان اسلامه واسلامهن قبل الدخول معا فهن زوجات ، فان كان دخل بهن ثم أسلم فمن لم تسلم منهن قبل انقضاء عدتها حرمت عليه منذ اختلف الدينان) هي هذه المسئلة فصول خمسة (أحدها) أنه اذا أسلم أحد الزوجين الوثنيين أوالجوسيين أوكتابي يزوج بوثنية أو مجوسية قبل الدخول تعجلت الفرقة بينها من حين اسلامه و يكوز ذلك فسخا لاطلاقا ومهذا قال السافعي وقال ابو حنيفة لا تنعجل الفرقة بل إن كانا في دار الاسلام عرض الاسلام على الآخر فان أبي وقمت الفرقة حينئذ ، وإن كاما في دار الحرب وقف ذلك على انقضاء عدتها فان أيسلم الآخر وقمت الفرقة فان كان الاباء من الزوج كان طلاقا لان المراة لا تلك الطلاق ، وقال مائك إن كانت عي المسلمة عرض عليه الاسلام فان أسلم والا وقعت الفرقة ، وإن كان هو المسلم تمجلت الفرقة نقوله سبحانه (ولا تمسكوا بعصم الكوافر)

النكاح ويجب مهر المثل (الثاني) نكاح المحلل وهوأن يتزوجها على أنه إذا أحلها طلقها ، نكاح المحلل على من قول على النائم المبارك والشافي والنخي وقتادة ومالك والليث والتوري وابن المبارك والشافي وسواء قال زوجتكها الى أن تطأها أو شرط أنه اذا أحلها فلا نكاح بينهما أو اذا احلها للأول طلقها وحكي عن أبي حنيفة أنه يصح النكاح ويبطل الشرط وقال الشافعي في الصورتين الاولتين لا يصح (وفي الثالثة) على قولين :

ولنا ماروي عن النبي عَيَّلِيَّةُ أنه قال « لمن الله المحلل والمحلل له » رواه أو داود وابن ماجه والترمذي قال حديث حسن صحيح والعمل عليه عند اهل العلم من أصحاب النبي عَيِّلِيَّةُ منهم عمر ابن الحطاب وعبان وعبد الله بن عمر وهو قول الفقهاء من التابعين وروى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس وقال ابن مسعود المحلل والمحلل له ملعونون على لسان عمد عَيِّلِيَّةُ وروى ابن ماجه عن عقبة بن عامر ان النبي عَيِّلِيَّةُ قال « ألا أخبركم بالتيس المستعار» قالوابلي يارسول الله قال «حوالحلل لمن الله المحلل والمحلل له » رواه الاثرم باسناده عن قبيصة عن جابر قال سمعت عمر يخطب الناس وهو يقول والله لا أوتى عملل ولا محلل له إلا رجمتهما ولانه نكاح الى مدة أو فيه شرط بمنع بقاه فاشبه نكاح المتعة .

﴿ مسئلة ﴾ (قان نوى ذلك من غير شرط لم يصح أيضا في ظاهر المذهب وقبل يكره ويصح)

ولما أنه اختلاف دبن يمنم الاقرار على النكاح فاذا وجد قبل الدخول تعجلت الفرقة كالردة على ملك كاسلام الزوج أو كألو أبى الآخر الاسلام، ولانه انكان هو المسلم فليس له امسال كافرة اقوله تعالى (ولا تعسكوا بصم الكوافر) وانكانت هي المسلمة فلا يحوز ابقاؤها على نكاح مشرك

ولنا على أمها فرقةفسخ انهافرقة باختلاف الدين فكان فسخا كالو أسلم الزوج وأبت المرأة ولانها فرقة بغير لفظ فكانت نسخا كفرقة الرضاع

(الفصل الثاني) أن العرقة اذا حصلت قبل الدخول عاسلام الزوج فلمرأة نصف المسمى ان كانت التسوية صحيحة أو نصف مهر وثاما ان كانت قاسدة مثل أو بصدقها خبرا أو خنزراً لان الفرقة حصلت بفعله و إن كانت باسلام المرأة فلا شيء لها لان الفرقة من جبتها وبهذا قال الحون ومالك والزهري والاوزاعي وابن شهرمة والشانعي . وعن أحد رواية أخرى أن لها نصف المهر اذا كانت هي المسلمة واختارها أبو بكر ، وبه قال قنادة والنوري ويتنضيه قول آبي حنيفة لان الفرقة حصلت من قبله بابائه الاسلام وامتناعه منه وهي فعلت مافرض الله عليها فكان لها نصف مافرض الله المواقة على الصلاة فصلت .

ونقل عن أحمد في مجوسي أسلم قبل أن يدخل بامرأته لاشيء لها من الصداق ووجها ماذكرناه ووجه الاول أن الفرقة حصلت باختلاف الدين واختلاف الدين حصل باسلامها فكانت الفرقة حاصلة

إذا تواطآ عليه قبل العقد ولم يذكر هل نواه أونوى المحلل من غير شرط ? فالدكاح باطل أيضا الساعيل بن سعيد سألت أحمد عن الرجل يتزوج المرأة في نفسه أن مجلها لزوجها الاول ولم تعلم المرأة بذلك قال هو محلل إذا أراد بذلك الاحلال وهو ملمون وهذا ظاهر قول الصحابة رضي الته غهم فروى نافع عن ابن عمر ان رجلا قال له امرأة تزوجها أحلها لزوجها لم تأمري ولم تعم قال لا ، نكاح رغبة ان أعجبتك أمسكتها وان كرهتها فارقتها قال وان كنا نعده على عهد رسول الله ويتليق سفاحاً وقال لا يزالا زانيين وان مكنا عشرين سنة إذا علم أنه يريد أن مجلها وهذا قول عبان بن عفان رضي الله عنه وجاه رجل الى ابن عباس فقال ان عمي طلق امرأته ثلاثا أيحلها له رجل? قال من مخادع وقال أبوحتيفة والشافعي المقد صحيح وذكر القاضي في صحته وجها مثل قولها لانه خلا عن شرط وقال أبوحتيفة والشافعي المقد صحيح وذكر القاضي في صحته وجها مثل قولها لانه خلا عن شرط يفسده فأشبه مالو نوى طلاقها لذير الاحلال أو ما لونوت المرأة ذلك ولان المقد أع يمطل عاشرط عمر ما يدل على اجازته فروى أبوحفص باسناده عن محسد بن سيرين قال قدم مكة رجل عرما يدل على اجازته فروى أبوحفص باسناده عن محسد بن سيرين قال قدم مكة رجل ومعه اخوة له صفار وعليه إزار من بين يديه رقمة ومن خلفه رقمة فمأل عمر فلم يعطه شيئاً فينها هو مداك إذ نزغ الشيطان بين رجل من قريش وبين امرأته فعالها فقال لها هل لك أن تعطي ذا

بفعلها فلم مجب لها شيء كم لو ارتدت ويفارق تعليق العائلاق فانه من جهة الزوج ولهذا لو علفــه على دخول الدار فدخلت وقعت الفرقة ولها نصف المهر

(الفصل النالث) أن الزرجين أذا أسلما معافعًا على النكاح سواء كان قبل الدخول أو بعسده وليس بين أهل العلم في هذا اختلاف محمد الله . ذكر ابن عبد البر أنه اجماع من أهل العملم وذلك لانه لم يرجد منهم اختلاف دين . وقد روى ابو داود عن أبن عباس أن رجلا جا، مسلما على عهد رسول الله علياتي ثم جا.ت امرأته مسلمة بعده نقال بارسول الله انها كانت أسلمت مي فردها عليه ويعتبر تلنظهما بالاسلام دفعة واحدة لثلا يسبق أ مدهما صاحبه فيفسد النكاح ومحتمل أن يقف على الحبلس كالنبض ونحوه قان حكم الحبلس كله حكم حالة العقد ، ولانه يبعد اتفاتهما على النعلق بكامة الاسلام دفعة واحدة ، فلو اعتبر ذلك لوقعت الفرقة بين كل مسلمين قبل الدخول الا في الشاذ النادر فيبطل الاجماع.

(-الفصل الرابع) انه اذا كان اسلام أحدهما بعد الدخول ففيه عن احمد روابتان (إحداهما) يقف على انقضاه العدة فان أحلم الآخر قبل انتضائها فعا علىالنكاح ، وأن لم يــلمحتى انقضتالعدة وقات الفرقة منذ اختلف للدينان فلا يحتاج الى استنتاف المدة وهذا قول الزهري والايث والحسن بن صالح والارزاعي والشاني وا-حاق ونحوه عن مجاهد وعبدالله بن عمر ومحد بن الحسن ، والرواية |

الرقمتين شيئا ويحك لي ? قالت نمم ان شأت فاخبروه بذلك قال نعم فيزوجها ودخل بها فلما أصبحت أدخلت اخوته الدار فجاء القرشي يحوم حول الدار ويقول ياويله غلب على امرأتي فآتى عمر فقال يأمير المؤمنين غلبت على امرأي قال من غلبك ? قال ذو الرقمتين قال ارسلو اليه فلما جاءه الرسول قالت له المرأة كيف موضعك من قومك ? قال ليس بموضع بأس نالت ان أمير المؤمنين يقول لك طاق ام أنك فقل له لا والله لاأطلقها فانه لا يكرهك فانبسته حلة فلما رآه عمر من بعيد قال الحد لله الذي رزق ذا الرقمتين فدخل عليه فقال أتطاق امر أتك ? قال لاوالله لاأطلقها قال عمر لوطلقتها لا وجست رأسك السوط ورواه سميد عن هشم عن يونس بن عبيد عن ان سيرين نحوا من هذا وقال من أهل المدينة وحذا قد تقدم فيه الشرط علىالعقد ولم ير به عمر بأساً

وثنا قول التي ﷺ ﴿ لمن الله المحلل والمحلل له ﴾ وقول من سمينا من الصحابة ولا مخالف لهم فيكون اجماعا ولانه قصدبه التحليل فلم بصح كالوشرطه أماحديث ذي الرقعتين فقال أحمد ليس له اسناديسي أن ابن سيرين لم يذكر اسناده الى عمر وقال أبو عبيد هو مرسل قاين هو من الذي سمعوه يخطب به على المنبر لا أوني يمحلل ولامحللله الا رجتهما ? ولأنه ليس فيه ان ذا الرقمتين قصد التحليل ولا نواه واذا كان كذلك لم يتناول محلالنزاع

(فصل) فان شرط عليه أن محلها قبل العقد فنوى بالمقدغير ما شرطوا عليه وقصد نكاح رغبة

الشانية تتعجل الفرقة وهو أختيار الخلال وصاحبه ، وقول الحسين وطاوس وعكر مة وتنادة والحسكم وروي ذلك عن صرين عبداام يز ونصره ابن المنذر، وقول أبي حنية ههنا كقوله فيا قبل الدخول إلا أن المرأة اذا كانت في دار الحرب فانقضت عدمها وحصات الفرفة لزمها استثناف العدة ، وقال مالك أن أملم الرجل قبل امرأته عرض عليها الاسلام فان أسلمت والا وقمت الفوقةوان كانت خائية تمجلت الفرقة ، وإن أسلمت المرأة قبله وقفت على انقضا والعدة واحتج من قال بتعجيل الفرقة بقول سبحانه (ولا تمسكوا بعصم الحوافر) ولان ما يوجب فدخ النكاح لا يختلف بما قبل الدخول و بعده كالرضاع وانا ماروی مانك في موطئه عن ابن شهاب قال كان بين اسلام صفوان بن أمية وامرأنه بنت الوليد بن المغيرة نحو من شهر أسلمت يوم الفتح وبقي صفوان حتى شهد حنينا والطائف وهو كافر ثم أسل فلم يفرق النبي عَلَيْكُ ينهما واستقرت عندوام أنه بذلك النكاح . قال ابن عبدالبر وشهرة هذا الحديث أقوى من أسناده ، وقال ابن شهاب أسلمت أم حكيم يوم الفتح وهرب زوجها عكرمة حتى أتي البمن فارتحلت حتى قدمت عليه اليمن فدعته الى الاسلام فأسلم وقدم فبايع النبي والله وفيا نكاحها ، وقال ابن شبرمة كان الناس على عهد رسول الله عَيْكُيُّ بِدلم الرجلُ قَبلُ المرأة والمرأة قبل الرجل فأيهما أسلم قبل القضاء عدة المرأة فعي امرأته عوان أسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما . ولان أبا سفيان خرج أملم عام الفتح قبل دخول النهي وَلَيْكُ فَيْ مَكَةُ وَلَمْ تَسَلَّمُ هَند امرأته حتى فتح النبي

صح العقد لانه خلا عن نية التحليل وشرطه فصح كما لو لم يذكر ذلك وعلى هذا محمل حديث ذي الرقمتين فان قصدت المرأة أو وليها التحليل دون الزوج لم يؤثر ذلك في المقدوقال الحسن وابراهيم اذا هم أحد الثلاثة فسد النكاح قال أحدكان الحسن وابراهيم والتابعون يشددون قال أجمد الحديث عن الني مَيَّظِيلِيَّةُ « الريدين ان ترجي الى رفاعة ? » ونية المرأة ليس بشيء أعا قال التي مَيْطِيلِيَّةُ « لمن الله الحلل والحلل له ﴾ ولان العقد أنما يبطل بنية الزوج لانه الذي اليه المفارقة والامساك أما المرأة فلا تملك رفع المقد فوجود نيتها وعدمها سواء وكـذلك الزوج الاول لا يملك شيئًا من المقد ولا من رفعه فهو أجني كسائر الاجانب فان قيل فكيف لمنه النبي ﷺ ? قبل أنما لمنه أذا رجم اليها بذلك. التحليل لانها لم تحل له فكان زانياً فاستحق اللمنة لذلك

(فصل) وان اشترى عبداً فزوجها إياء ثم وحبها العبد أو بعضه لينفسخ الكماح بملكها لهيصح قال أحمد في رواية حنبل اذا طلقها ثلاثاً وأراد أن يراجعها فاشترى عبدا وزوجها إياه فهذا الذي نهى عنه عمر يؤن بان جميعًا وهذا فاسد ليس بكف، وهو شبيه المحلل وعلل أحمد قساده يشيئين(أحدها) أنه شبه الحلل لانه أنما زوجها إياء لتحل له (والثاني)كونه ليس بكفيء لها ويحتمل أنْ يصع النكاح اذا لم يقصد العبد التحليل لان المُنتر في الفساد نية الزوج لا نية غيره

(فصل) ونكاح الجلل فأسد تثبت فيه أحكام البقود الفاسدة فانه بن ولا محصل به الاحصان

مكة نثبتا على النكاح وأملم حكيم بن حزام قبل امرأته وخرج ابوسفيان بن الحارث وعبدالله ابن أمية فلقيا النبي عليه عام الفتح بالأبواء فأسلما قبل نسائعًا ولم يعلم أن النبي عَلَيْنَ فرق بين أحد ممن أملم وبين امرأته ويبعد أن يتفق اسلامها دفعة واحدة ، ويفارق ماقبل الدخول فانه لاعدة لما فتتمجل البينونة كالمطلقة وأحدة ، وههنا لها عدة . فاذا انقضت تبينا وهو ع الفرقة من حين أمل الاول فلا يحتاج إلى عدة ثانية لان اختلاف الدين سبب الفرقة فتحتسب الفرقة منه كالطلاق (الفصل الحامس) أنه اذا أسلم أحد الزوجين وتخلف الآخر حتى انقضت عدة المرأة انفسخ النكاح فيقول عامة العلماء قال ابن عبد البر لم مختلف العلماء في هذا إلا شي. رويءن النخي شذ فيه عن جاعةالطاء فلم يثبمة عليه أحدزهم انها ترد الى زوجها ، وانطالت المدة كما روى ابن عباس أنرسول الله ﷺ رد زينب على زوجها أبي العاص بنكاحها الاول رواه ابو داود واحتج به أحد قيل له أليس يُروى أنه ردها بنكاح مستأنف? قال ليس له أصل ، وقبل كان بين اسلامها وردهااليه عانسنين ولنا قول الله تعالى (لاهن حل لمم ولا هم علون لهن) وقوله سبحانه (ولاء سكوا بعصم الكوافر) والاجاع المنعقد على تحريم نزوج للسلمات على الكفار فأما قصة أي العاص مع أمرأته فقال ان عبدالبر لايخلومن أن تكون قبل زول نمر م المسلمات على الكفار فتكون منسوخة عاجاه بعدعا أو تكون حاملا استمر حكمهامي أسلم زوجهاأو مربضة لم نحض ثلاث حيضات حتى أسلم أو تكون ردت اليه بنكاح جديد فقد روي ابن أبي شيبة في سننه عن هرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي مَلِيَّا اللهِ ودهاعل أبي العاص بنكاح

ولا الاباحة الزوج الاول كما لا يثبت في سائر المقود الفاسدة قيل فقد سهاه النبي مَلِيَّتُ على وسمى الزوج محللا لهولو لم يحصل الحل لم يكن محللا ولا محللا له قلنا سهاه محللا لا نه قصد انتحليل في موضع لا محصل فيه الحل كماقال «ماآ من بالقرآن من استحل عارمه» وقال الله تعالى (يحلونه عاما و يحرمونه عاما) ولوكان محللا في الحقيقة والاآخر محللا له لم يكونا مامونين (الثالث) نكاح المتعة وهو أن يتزوجها الى مدة مثل أن يقول زوجتك ابنتي شهراً أو سنة أو الى انقضاء الموسم وقدوم الحاج وشبهه سواء كانت المدة معلومة أو مجهولة فهو باطل نص عليه أحمد فقال نكاح المتمة حرام وقال أبو بكرفيهارواية أخرى أنَّها مكروحة غير حرام لأن ابن منصور سأل أحد عنها فقال عَبِنْهَا أحب الى قال فظاهر هذا الكراهة دون التحريم وغير أبي بكر من أصحابنا يمنع هذا ويقول السئلة رواية وإحدة في تحريمها وحذا قول هامة الصحابة والفقهاء وبمن روي عنه تمريمها عمر وعلي وبن مسعود وابن الزبير قال ابن عبد البر وعلى تحريم المتمة مالك وأهل المدينة وأبو حنيفة في أهل السكوفة والاوزاعي في أهل الشام والميث في أهل مصر والشافي وسائر أصحاب الآثار وقال زفر يصع النكاح ويبطل الشرط وحكي عن ابن عباس أنها جائزة وعليه أكثر أصحابه عطاء وطاوس وبه قال ابن جريم وحكي ذلك عن أبي سعيد الحندي وحابر واليه ذهب الشيعة لانه قد ثبت أن النبي وَيُتَلِينِكُو أَذَنَ فِهَا وروي أن حمر قال جديد ، ورواه المرمذي وقال سمعت عبد بن حميد يقول : سمعت يزبد بن هارون يقول حديث ابن عباس أجود اسناداً والعمل على حديث عمرو بن شعيب

المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المهر كاملا لانه المنقر بالدخول فلم المهر كاملا لانه استقر بالدخول فلم يسقط بشيء فان كان مسمى صحيحا فهو لها لان أنكحة السكفار صحيحة يثبت لها أحكام الصحة وان كان محرماو قد قبضة في حال الكفر فليس لهاغيره لاننا لانتعرض لما مفى من أحكامهم وقد صارت وهو حرام فلما مهر مثلها لان الحر والحنزير لا بجوز أن يكون صداقا لمدلمة وله فلما نفقة عدمها لانه يتمكن من أحكام لمسلمين، فأما نفقة العدة فان كانت مي المسلمة قبله فلما نفقة عدمها لانه يتمكن من ابقاء نكاحها واستمتاعه منها باسلامه معها فكانت لها النفقة كالرجمية ، وأن كان هو المدلم قبلها فلا نفقة لما عليه لانه لاسبيل له الى استبقاء نكاحها وتلافى حالها فأشبهت البائن ودواء أسلمت في عدمها أو الم تسلم ، فان قبل أذا لم تسلم تبينا أن نكاحها انفسخ باختلاف الدينين فكيف تجب النفقة المبائن في تعنى الرجمية ، فان لانه كان عرفا عليها مضيقاو بمكنه لانه كان عرفا عليها مضيقاو بمكنه تلافيه عنلاف مااذا أسلمت قبل الحجود فانه يسقط ، برها جيعه لا مه أمكنه تلافيه

(فصل في اختلاف الزرجين) لا يخلو اختلافها من حالين (أحدهما) أن يكرن قبل الدخول ففيه مسئلتان (إحدام) أن يقول الزوج أسلمنا معا فنحن على النكاح وتقول هي بل أسلم أحدنا قبل

متعتان كانتا على عهد رسول الله عَلِيَّالِيَّةُ انا أنهى عنها واعاقب عليها: متعة النساء ومتعة الحجولا بمعقد على منفعة فحاز مؤقتا كالاجارة

صاحبه فانفسخ النكاح نقال القاضي القول قول المر أذلان الظاهر معها وكذلك إذ يتعذر اتفاق الاسلام منها دفعة واحدة والقول قول من الظاهر معه وقدك كان التول قول صاحب البسد ، وذكر أبو الخطاب فيها وجها آخر ان القول قول الزوج لان الاصل بقا. النكاح والفسخ طاري عليه فكان القول قول من يوافق قوله الاصل كالمنكر ، والشافي قولان كمذين الوجهين

(المداق الدائة الثانية) أن يقول الزوج أسلمت قبلي غلا صداق الك. و تقول هي أسلمت قبلي فلي نصف الصداق فالنول قولما لان المهر وجب العقد والزوج يدعي ما يسقطه والاصل بقاؤه ولم يعارضه ظاهر فبتي فان اتفقاعلى أن أحدهما أسلم قبل صاحبه ولا يعلمان عينه الما نصف الصداق كذاك ذكره أبو الخطاب ، وقال القاضي ان لم تكن قبضت فلا شي ، لها لاهما نشك في استحقاقها فلا تستحق بالشك وان كان بعد النبض لم يرجع عليها لانه يشك في استحقاق الرجوع ولا يرجع ، مم الشك والاول أصح لان البقين لا يزال بالشك وكذاك إذا تبقن العلمارة وشك في الحدث أو تبقن الحدث وشك في الطهارة بن على البقين ءوهذه قد كان صداقها واجباً لها وشكا في سقوطه في على الوجرب ، وأما إن اختاها بعد الدخول فنيه آيضاً مدينة ان (إحداهما) أن يقولا أسلمنا معا أو أدلم انثافي منا في العدة فنحن على النكاح وتقول هي إلى أملم الثاني بعد العدة فانصنح النكاح وتقول هي إلى أملم الثاني بعد العدة فانفسخ النكاح ففيه وجهان (أحدهما) القول قولما لان الاصل عدم إسلام الثاني

حجة الوداع ثلاثة أيام ثم حرمها ولانه يتعلق به أحكام النكاح من الطلاق والظهار واللمان والتوارث فكان بإطلاكسائر الانكحة الباطلة، وأما قول ابن عباس فقد حكي عنه الرجوع فروى أبوبكر باسناده عن سميد بن جبير قال فات لابن عباس لقدأ كثر الناس في المتمة حتى قال فيها الشاعر:

أقول وقد طال الثواء بنا مماً ياصاح هل لك في فتيا ابن عباس هل لك في رخصة الاطراف آنسة تكون مثواك حتى مصدر الباس

فقام خطيباً فقال أن المتمة كالميتة والدم ولحم الحنرير وعن محمد بن كمب عن ابن عباس قال أعا كانت المنمة في أول الاسلام كان الرجل يقدم البلدة ليس فيها معرفة فينزوج المرأة بقدر مايدري أنه يقيم فتحفظ له متاعه وتصلح له شأنه حتى نزلت هذه الآية (الاعلى أزواجهم أو ما ملكت أعامهم) قال ابن عباس فكل فرج سواهما حرام رواه الترمذي قاما اذن النبي صلى الله عليه وسلم فيها فقد ثببت فسخه واماحد يث عمر إن صح عنه فالظاهر أنه اعاقصد الاخبار عن عمر بمالنبي ويتيالية لها ومهيه عنها اذ لا يجوز أن ينهى عما كان النبي عليالية اباحه وبقي على اباحته

(فصل) قان تروجها من غير شرط الا أن في نيته طلاقها بمد شهر أو اذا انقضت حاجته قالنكاح صحيح في قول عامة أهل العم الا الأوزاعي قال هو نكاح متمة والصحيح أنه لا بأس به ولا تضر نيته وليس على الرجل أن ينوي حبس امرأته ان وافقته والاطلقها

(المسئلة اثنانية) أن تفول أسلمت قبلك فلي المقة العدة ويقول هو أسلمت قبلك فلا المقتلك قالقول قولما لان الاصل وجوب الدفئة وهو يدعي سقوطها ، وان قال أسلمت بعد شهرين من إسسلاي فلا المفقة اللك فيها وقالت بعد شهر فالقول قوله لان الاصل عدم إسلامها في الشهر الثاني ، فأما ان ادعى هو ما يفسخ النكاح وأنكرته انفسخ النكاح لامه يقر على نفسه بزوال نكاحه وسقوط حقه فأشبه مالو ادعى أنها أخته من الرضاع فكذبته

(فصل) وسواً. فيا ذكرنا اتنقت الداران أو اختلفنا وبه قالماتك والاوزاع والدثوالشافي وقال أبو حنيفة ان أملم أحدهما وهما في دار الحرب ودخل دار الاسلام انفسخ الذكاح رلوتز وجحربي حربية ثم دخل دار الاسلام وعقد الذمة انفسخ نكاحه لاختلاف الدارين ويقتضي مذهبه أن أحد الزوجين الدميين اذا دخل دار الحرب نافضا العهد انفسخ نكاحه لان الدار اختلف بهما فعلا وحكما فوجب أن تقم الفرقة بينهما كالو أسلت في دار الاسلام قبل الدخول.

ولذا أن أبا سفيان أسلم بمرالظهران وامرأته بمكة لم تسلم وهي دار حرب ، وأمحكيم أسلمت بمكة وهرب زوحها عكرمة الى البين وامرأة صفو ازبن أمية أسلمت بوم الفتح وهرب زوجها م أسلوا وأقروا على أمكمتهم مع اختلاف الدار تربيع ويفارق أمكمتهم مع اختلاف الدار تربيع ويفارق مأقبل الدخول قان مقاطع النكاح اختسلاف الدبن المانع من الاقرار على النكاح دون ما ذكروه ، فعلى هذا لو تزوج مسلم مقيم بدار الاسلام خربسة من أعل الكتاب صع نكاحه وعدم الايصح

﴿مسئلة﴾ (وكذلك أن شرط أن يطلقها في وقت بعينه)

فلا يصح النكاح سواء كان معلوما أو مجهولا مثل أن يشرط عليه طلاقها ان قدم أبوها أو أخوها ويتخرج أن صحانكاح ويبطل الشرط وهوقول أبي حنيفة وأظهر قولي الشافي قاله في عامة كتبه لان التكاح وقع معللقا وأعاشرط على نفسه شرطاو ذلك لا يؤثر فيه كالوشرط أن لا يتزوج عليها ولا يسافر بها .

ولنا أن هذا شرط مانع من بقاء النكاح فأشبه نكاح المتعة ولانه شرط انتفاء النكاح فيوقت بسينه أشبه نكاح المتمة ويفارق ماقاسواعليه فانه لم يشرط قطع النكاج

﴿ مسئلة ﴾ (وان علق ابتداءه على شرط كفوله زوجتك إذا جاء رأس الشهر أو ان رضيت أمها فهذا كله باطل من أصله)

لانه عقد معاوضة فلم يصح تعليقه على شرط مستقبل كالبيع ولانه وقف النكاح على شرط ولا يجوز وقفه على شرط وهو قول الشافي وعن مالك نحوه، وذكر أبو الحطاب فيما إذا شرط اندرضيت أمها رواية إن التكاح صحيح لانه يصح في الجهل بالموض فلم يبطل بالشرط الفاسد كالمتق ويبطلل المشرط والاول أصحناذكرنا (التوعالتاني) ان شرط أنه لا مهر لها ولا نفقة أو يقسم لها اكثر من امرأته الاخرى أو اقل قالشرط باطل ويصنح التكاح وكذلك أن شرط أنه إن اصدقها رجع عليها

ولنا عموم قوله تعالى (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ؛ ولانها امرأة يماح نكاحها اذا كانت في دار الاسلام فأبيح نكاحها في دار الحرب كالمسلمة

﴿مسئلة ﴾ قال (ولو نكح أكثر من أربع في عقد واحد أو في عقو دمتفرقة ثم أصابهن ثم أسلم ثم أسلمت كل واحدة منهن في عدتها اختار أربعا منهن وفارق ماسواهن سواءكان. من أمسك منهن أول من عقد عليهن أو آخرهن)

وجملة ذلك أن الكافر اذا أسلم ومعه أكثر من أربع نسوة فأسلمن في عدتهن أو كن كتابيات لم يكن له امساكهن كابن بنير خلاف نعلمه ولا بمك امساك أكثر من أربع قاذا أحب ذلك اختار أربعا منهن وقارق سائرهن سوا، تزوجن في عقد أرفي عقود وسوا، اختار الاواثل أو الاواخر . نص عليه احمد وبه قال الحسن ومالك والليث والاوزاعي والثوري والشانعي واسحاق ومجد بن الحسن وقال ابوحنيفة وأبو يوسف إن كان تزوجهن في عقدانة خ نكاح جميعهن ، وان كاز في عقود فنكاح الاوائل صحيح ونكاح مازاد على أربع باطل لان العقد اذا تناول أكثر من أربع فتحر يمه من طريق الجمع فلا يكون فيه مخيراً بعد الاسلام كما لو تزوجت المرأة زوجهن في حال الكفر ثم أسلموا

و لنا ماررى قبس بن الحارث قال أسلمت وتحتى ثمان نسوة فأتيت النبي ﷺ فقلت له ذلك

أو تشرط عليه أن لا يطأها او يعزل عنها او لا يكون عندها في الجمة الا ليلة أو شرط لها النهار دون الله او شرط على المرأة ان تنفق عليه او تعطيه شيئاً فهذه الشروط كلها باطلة في نفسها لابها تنافي مقتضاه وتتضمن اسقاط حقوق تجب بالمقد قبل انعقاده فلم يصح كما لو اسقط الشفيع شفعته قبل البيع، فأما المقد في نفسه فهو صحيح لان هذه الشروط تعود الى معنى زائد في المقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به فلم يبطله كما لو شرط في المقد صداقاً عرما ولان النكاح يصح مع الجهل بالموض فجاز أن يست عندها في كل ألم الفاسد كالمتاق وقد نص احمد فيمن تروج امرأة وشرط عليها ان يبيت عندها في كل جمعة ليلة ثم رجبت وقالت لا أرضى الا بلقاسمة كان ذلك حقا لها تطالبه ان شاءت، ونقل عنمالا ترم في الرجل يتروج المرأة ويشرط عليهاان يأ تبها في الايام بجوز الشرطوان شاءت رجبت، وقال في الرجل يتروج المرأة على أن تنفق عايه في ويشرط عليهاان يأ تبها في الايام بجوز الشرطوان شاءت رجبت، وقال في الرجل يتروج المرأة على أن تنفق عايه في الشروط يحتمل إبطال المقد ننقل عنه المروذي في النهازيات واللبات ليس هدا من نكاح أهل الشروط يحتمل إبطال المقد ننقل عنه المروذي في النهازيات والمبلات ليس هدا من نكاح أهل السروط يحتمل إبطال المقد ننقل عنه المروذي في النهازيات والمبلام وممن كره تره مج المهاد أن يعدل لها عدل ، وكان الحسر وعطاء لام يان بنكاح النهاريات بأبال الحداب الرأي اذا سألة أن يعدل لها عدل ، وكان الحسر وعطاء لام يان بنكاح النهاريات بأبا الحسن لام ي بأسا أن يتزوجها ويجمل لها من الشهر أياما معلومة . قال شيخنا ولعل كراهة من وكان الحسن لام ي بأسا أن يتزوجها ويجمل لها من الشهر أياما معلومة . قال شيخنا ولعل كراهة من وكان الحسن لام ي بأسا أن يتزوجها ويجمل لها من الشهر أياما معلومة . قال شيخنا ولعل كراهة من

فغال « اختر منهن أربعا » رواه احد وأبو داود . وروى محد بن سويد النقني أن غيلان بن سلمة أسلم وتحت عشر نسوة فأسلمن معه فأمره رسول الله والحلي أن يتخبر هنهن أربعا . رواه الترمذي ورواه مالك في مسده عن أبن علية عن معمر عن الزهري مرسلا ، ورواه الشافعي في مسده عن أبن علية عن معمر عن الزهري كذلك قال الزهري عن سالم عن أبيه الا أنه غير محفوظ غلط فيه معمر وخالف فيه أصحاب الزهري كذلك قال المفاظ الامام احمد والمرمذي وغيرهما، ولان كل عدد جاز له ابتدا المقد عليه جاز له اساكه بنكاح مطاق في حال الشرك كما لو تزوجهن بغير شهود ، وأما اذا تزوجت بزوجين فنكاح الثاني باطل لاتها ملكته ملك غيرها ، وإن جمعت ببنها لم يصح لانها لم تملك جميع بضعا ولان ذلك ليس بشائم عند أحد من أهل الاديان ، ولان المرأة ليس لها اختيار النكاح وفسخه مخلاف الرجل

(فصل) وبجب عليه أن يختار أربعا فما دوز ر بفارق سائر هن أو يفارق الجيم لآن الني ويلية أمر غيلان وقيسا بالاختيار وأمره يقتضى الوجوب ، ولان المسلم لا يجوز اقراره على نكاح أكثر من أربع فان أبي أجبر بالحبس والتحزير الى أن مختار لان هذا حق عليه يمكنه إيفاؤه وهو ممتنع منه فأجبر عليه كايفاه الدين، وليس المحاكم أن يختار عنه كما يطلق على المولي اذا أمتنع من الطلاق لان المق همنا لغير معين وأما تتعين الزوجات باختيازه وشهوته وذاك لا يعرفه الحاكم فينوب عنه فيه بخلاف المولي فان الحق لمعين وأما تتعين الزوجات باختيازه وشهوته وذاك لا يعرفه الحاكم فينوب عنه فيه بخلاف المولي فان الحق لمعين يمكن الحاكم أيفاؤه والنيابة عن المستحق فيه فان جن خلي حتى يعود عقله ثم مجبر على

كره ذلك راجعة إلى ابطال الشرط وإجازة من أجازه راجعة الى أصل النكاح فتكون أقوالهم متفقة على صحة النكاح وابطال الشرط كما قانا والله أعلم . وقال القاضي أما كره أحمد هذا النكاح لانه يقع على صحة النكاح وابطال الشرط عليه ترك الوطء احتمل أن يفسد العقد لانه شرط ماينافي المقصود من على السر وهومنهي عنه فان شرط عليه ترك الوطء المقد لانه شرط ماينا في الشترى شيئا على النكاح وهذا مذهب الشافعي ، وكذلك إن شرط عليه أن لا تسلم اليه فرو بمنزلة من اشترى شيئا على أن لا يقبضه ، وان شرط عليها أن لا يفلد لان الوط. حقه عليها ، وبحتمل أن بفسد لان الما فيه حقا والدلك ، مطالبته به إذا آلى والفسخ إذا تعذر بالجب والعنة

(الثالث) أن بشرط الحيار إن جاها بالمهر في وقت وإلا فلا نكاح بينها قالشرط باطل وفي صحة النكاح دوايتان (احداهما) النكاح صحبح والشرط باطل وبه قال أبو ثور فيما اذا شهرط الحيار وحكاه عن أبي حنينة وزعم أن لا خلاف فيه ، وقال ابن المنذر قال أحد وإسحاق اذا تزوجها على انه إن جاها بالمهر في وقت كذا وإلا فلا نكاح بينها الشرط باطل والعقد جائز وهو قول عطاء والثوري وأبي حنيفة والاوزاعي وروى ذلك عن الزهري ولان النكاح عقد لازم لا يدخه خيار لما في ذلك من المفسدة والضرو على الحرائر لكونها ترد بعد ابتدائها بعقد النكاح والشناعة عليها بأنها ردت رغة عنها لدنا تها والشرط الآخر تعليق النكاح على شرط فهو معنى الحيار وبصح النكاح لان الشرط بصح في الحجمول فلم يفسد بالشرط الفاسد كالعتق ، وروى ابن منصور عن أحد في هدذا ان الشرط بصح في الحجمول فلم يفسد بالشرط الفاسد كالعتق ، وروى ابن منصور عن أحد في هدذا ان الشرط

الاختيار وعليه نفقة الجيم الى أن بختار لائهن محبوسات عليه ولانهن فيحكم الزوجات أيتهن اختارجاز (فصل) ولو زوج المكافر ابنه الصدير أكثر من أربع ثم أسلموا جَيْمًا لم يكن له الاختيارقيل بلوغه فانه لا حكم لقوله وليس لابيه الاختيار عنه لان ذلك حتى يتملق بالشهرة فلا يتوم غيره مقامه فيه قاذًا بلنم الصبي كان له أن يختار حينئذ وعليه النقة إلى أن يختار

(فصل) قان مأت قبل أن بختار لم يتم وارثه مقامه لما ذكرنا في الحاكم وعلى جميعهن العدة لان الزوجات لم يتعين منهن فن كانت منهن حاملا فعدتها برضعه ومن كانت آيسة أو صغيرة فعدتها أربعة أشهر وعشر لانها أطول المدنين في حقها ، وان كانت من ذوات القرو. فمدتها أطول الأجلين من ثلاثة قروء أو أربعة أشهر وعشر لنتضى العدة بيتين لان كل وإحدة منهن. يحتمل أن تكون مختارة أو مفارئة وعدة الحتارة عدة الوفاة وعدة المارقة ثلاثة قرو. فأوجبنا أطولهما لتنقضي المدة بيقين كما قلنا فيمن نسى صلاة من يوم لا يعلم عينها عليه خس صلوات وهذا مذهب الشافعي، قأما الميراث قان اصطلحن عليه فهو جائز كيفا اصطلحن لان الحق لهن لا يخرج عنهن وأن أبين الصلح فقياس المذهب أن يقرع ببنهن فتكون الاربع منهن بالقرعة وعند الشافعي يوقف الميراث حتى يصطلحن وأمل هذا يذكر في غير هذا الموضع أن شاء الله تعالى

(فصل) ومفة الاختيار أن يقول اخترت نكاح هؤلاء أو اخترت مؤلاء أوأسكتهن أو اخترت

والعقد جائزان لنول النبي مُتَطَلِّقَةٍ ﴿ المُسْلُمُونَ عَلَى شُرُومُهُم ﴾ وذكر القاضي في كتابه الروايتين والوجيبن، أما صحة المقد فلان المنظ الذي يقتضي الدوام قد وجد وانما حصل الشرط في المهر فلم يؤثر في المقد، وأما الهر فانها لما المكت فسيخ النكاح عند تعذر تسليم المهر جاز أز يشترط هذا المعنى في العقد ولا يؤثر فيه ، والرواية الأخرى يبطل العقد في هـذا كله لان النكاح لايكون إلا لازما وهــذا بوجب جوازه ولانه وقفه على شرط ولا يجوز وقفه على شرط كالبيع وهــذا قول الشانسي ونحره عن مالك وأبي عبيد

(نصـ ل) قان شرط الحيار في الصداق خاصة لم يفد النكاح لان النكاح سنفرد عن ذكر الصداق لايفسد النكاح بفاده فلأن لا يفسد بشرط الخيسار أولى بخلاف البيع قانه 'ذا فسد أحسد العرضين فسد الأخر، أذا ثبت هذا ففي الصداق ثلاثة أوجه (أحدها) يصح الصداق ويبطل شرط الحيار كا يفسد الشرط في النكاح ويسح النكاح (والثاني) بصح و ثبت الحيار فيه لان عقد الصداق عقد منفرد يجري مجرى الاعان ويثبت فيه الخيار كالبياعات (والثالث) يبطل الصداق لانها لم رض به فلم بلزمها كما لو لم توافقه على شيء

﴿ فَصَلَ ﴾ قال الشبخ رحمه الله تعالى ﴿ فَانْ تَزُوجِهَا عَلَى أَنَّهَا مُسَلَّمَةً فَبَانْتَ كَتَابِيَّةً فَلَهُ الْحَيَارِ ﴾ لأنه نقص وضرر يتعدى الى الولد فأشبه مالو شرطها حرة فبانت أمة حبسهن أو امساكهن أو نكاحهن أو أمسكت نكاحهن أو ثبت نكاحهن أو اثبتهن، وان لما زاد على الاربع فسخت نكاحهن كان اختياراً للأربع ، وان طلق إحداهن كان اختياراً لمالان الطلاق لايكون إلا في زوجة وان قال أند فارقت هؤلاء أو اخترت فراق هؤلاء فان لم ينو الطلاق كان اختيارا لفيرهن لقول النبي ولي المناز واختر منهن أربعاً وفارق سائرهن وهذا يتتنبي أن يكون لنظالفراق صريحاً فيه كا كان لفظ الطلاق صريحاً فيه وكذا في حديث فيروز الديلي قال فعمدت إلى أقدمهن صحبة ففارة بها كان لفظ الطلاق مر بها الطلاق كان الفائلة على منه بالفسخ وان نوى به الطلاق كان اختياراً لمن دون غيرهن وذكر القاضي فيه عند الاطلاق وجبين

[أحدهما] أنه يكون اختياراً للمفارقات لان لهظ الفراق صريح في الطلاق والأولى ماذ كرناه وان وطى. إحداهن كان اختياراً لما في قباس المذهب لانه لا يجوز إلا في ملك فيدل على الاختيار كوط. الجادية المبيعة بشرط الحيار ووط، الرجعية أيضا اختيار لها ، وان آلي من واحدة منهن أو ظاهر منها لم يكن اختياراً لها لان عكم لم يكن اختياراً لها لان يصحف غير زوجة في أحد الوجهين وفي الآخر يكون اختياراً لها لان عكمه لا يثبت في غير زوجة وان قذفه الم بكن اختياراً لها لانه يتم في غير زوجة

(فصل) واذا اختار منهن أربعاً وقارق البواقي فعدتهن من حين اختار لانهن بن منه بالاختيار ويحتمل أن تكون عدتهن من حين أملم لانهن بن باسلامه وإنما يتبين ذلك باختياره فيثبت حكه من حين الاسلام كما اذا أسلم أحد الزوجين ولم يسلم الاخر حتى انقضت عدتها وفرقهن فسنخ لانها نثبت

(مسئلة) (قان شرطها كتابية فبانت مسلمة فلا خيار له) لامها زيادة ، وقال أبو بكر له ذك لانه قد يكون له غرض في عدم وجوب العبادات عليها والاول أولى

(فصل) فان شرطها أمة فبانت حرة وكان له نكاح الاماء فلا خيار له لان وقده يسلم من الرق ويتمكن من لاستمتاع بها ليلا ومهاراً ، وكذا لو شرطها ذات نسب فبانت أشرف منه أو على صفة دينه فبانت خيراً من شرطه لانها زيادة

(فصل) وأن شرطها بكراً فيانت ثبها فعن أحد كلام محمل أمرين (أحدها) لا خيار له لان النكاح لا يرد فيسه بعيب سوى العيوب الثمانية ولا يثبت فيه الحيار اللا يرد بمخالفة الشرط (والته في) له الحيار كا لو شرط الحرية ، وكذلك لو شرطها حسناه فيانت شوها، أو ذات أمب فبانت دونه أو ببضاء فبانت سودا، أو طويلة فبانت قصيرة خرج في ذلك كله وجهان ونحو هذا مذهب الشافي وكذاك لو شرط المي العيوب التي لا يتفسخ بها النكاح كالمسى والحرس والعدم ومحره فبان مخلاف ذلك فعيه وجهان، وعمن أثرم لزوج من هدة، صفتها الثرري والشافي وأسحاق وأصحاب الرأي حكاء ابن للنسفر ، وروى الزهري ان رجلا تزوح امرأة فل مجدها عدرا، و كانت الحيضة خرقت عذرتها فأرسات اليه عائشة ان الحيضة تذهب بالمسدرة ، وعن الحسن والشعبي وأبراهيم في الرجل عذرتها فأرسات اليه عائشة ان الحيضة تذهب بالمسدرة ، وعن الحسن والشعبي وأبراهيم في الرجل عذرتها فأرسات اليه عائشة ان الحيضة تذهب بالمسدرة ، وعن الحسن والشعبي وأبراهيم في الرجل عذرا، لم عذرا، ليس عليه شي، قدفرة ان الحيضة تذهب المفرة والوثبة وا تعبيس والحل الاثنيل

باسلامه من غير لفظمنهن، وعدتهن كدة المطلقات لان عدة من الفديخ الكلاف وان ماتت احدى المخترات أو بانت منه وانقضت عدتها فله أن ينكح من المفارقات و تسكون عنده على طلاق ثلاث لانه لم يطلقها قبل ذلك، وإن اختسار أقل من أربع أو اختار ترك الجميع أمر بطلاق أربع أو عام يقوم مقامه قاذا طلق أربعا منهن وقع علم أربع لان الاربع الزوجات لا بين منه إلا بطلاق أو ما يقوم مقامه قاذا طلق أربعا منهن وقع طلاقه بهن وانفسخ نسكاح الباقيات لاختياره لهن وتكون عدة المطلقات من حين طلق وعدة الباقيات على الوجهين وأن طاق الجميع أقرع بينهن فأذا وقعت القرعة على أربع منهن كن المختارات ووقع طلاقه بهن وانفسخ نكاح البواقي فان كان الطلاق ثلاثا فمنى انقضت عدتهن فله أن ينكح من الباقيات لانهن في العدة أمر أن يختار أربعا منهن فاذا اختارهن تبينا أن طلاقه وقع بهن لانهن زوجات منهن في العدة أمر أن يختار أربعا منهن فاذا اختارهن تبينا أن طلاقه وقع بهن لانهن زوجات ويعتددن من حين طلاقه وبان البواقي باختياره لفيرهن ولا يقع بهن طلاقه وله نكاح أربع منهن اذا انقضت عدة المطلقات لان مؤلا غير مطلقات: والنرق بين هذه و بين التي قبلها ان طلاقهن وله الاختيار المحمين والملاق يصلح اختياراً وقد أوقعه في الجميع والمس بعضهن أولى من بعض فصر ناالى القرعة لنساوى الحقوق والطلاق يصلح اختياراً وقد أوقعه في الجميع الهرقة باختلاف الدين فلا كلام ، وان قلنا يقف على (فصل) واذا أسلم قبلهن والمنا بتعجيل الفرقة باختلاف الدين فلا كلام ، وان قلنا يقف على (فصل) واذا أسلم قبلهن والمنا بتعجيل الفرقة باختلاف الدين فلا كلام ، وان قلنا يقف على

(فصل) اذا تزوج امرأة يظنها مسلمة فبانتكافرة فله الخيار وهذا قول الشافعيكما اذا شرط ذلك في مسئلة) (وإن تزوج أمة يظنها حرة أو على انها حرة و رلدت منه فالولد حر ويفديهم بمثلهم يوم ولادتهم وبرجم بذلك على من غره ، ويفرق بينهما إن لم يكن بمن مجوز له نكاح الاماء وإن كان ممن مجوز له نكاح الاماء فله الخيار فان رضي المقام معها فحا ولدت بعد ذلك فهو رقيق)

الكلام في هذه المسئلة في فصول (أحدها) ان النكاح لايفسد بالفرور وهو قول أبي حنيفة ، وقال الشافي في أحد قوله يفسدلانه عقد على حرة ولم بوجد فأشبه مالو قال بعتك هذا الفرس فاذا هو حار ولنا ان المعقود عليه في النكاح الشخص دون الصفات فلا يؤثر عدمها في صحته كالو قال زوجتك هذه الحسنا، فاذا هي سودا، وكذا نقول في الاصل الذي ذكروه ان العقد صحيح لان المعقود عليه العين المشار اليهاء وإن صلمنا فالفرق بينهما من وجبين (أحدهما) أن ثم الفائت الذت فان ذات الفرس غير ذات الحار وههنا اختلفا في الصفات [والثاني] ان البيع يؤثر فيه فوات الصفات بدليل انه برد بغوات أي شي، كان فيه نفع منها والنكاح مخلافه

(الفصل الثاني) أن أولاده منها أحرار بغيرخلاف نعله لأنه اعتقد حربتها فكان ولده أحراراً كاهنةاده مايقتضي حريتهم كا لو اشترى جارية يظنها ملكا لبائعها فبانت نفصو بة بعد أن أولدها (الفصل الثالث) أن على الزوج فدا. أولاده كذلك قضى همر وعلى وابن عباس وهو قول القضاء العدة ولم يسلمن حتى انقضت عد تهن تينا أنهن بن منذ اختلف الدينان قان كان قد طلقهن قبل انقضاء عد تهن تبينا أن طلاقه لم يقع بهن وله نكاح أربع منهن اذا أسلمن عوران كان وطنهن تبينا أنه وطيء غير نسائه وان لاعنهن أو ظاهر أو قذف تبينا أن ذلك كان في غير زوجته وحكمه حكم مالو خاطب بذلك أجنبية قان أسلم بعضهن في العدة تبينا أنها زوجته فوقع العلاق با وكان وطؤه لها وطنا لمطلقته وان كانت المطلقة غيرها فوطؤه لها وطء لا مرأنه وكذلك ان كان وطؤه لها قبل طلاقها ، وان طاق الجميع فأسلم أربع نسوة منهن أوأقل في عدمهن ولم تسلم البواقي تعينت لزوجية في المسلمات ووقع الطلاق بهن قائم البواقي فله أن يتزوج بن لانه لم يقع طلاقه بهن

(فصل) واذا آملم وتحته عمان نسوة فأملم أربع منهن فله اختيارهن وله الوقوف إلى أن يسلم البوافي فان مات اللائي آسلمن ثم أملم الباتيات فله اختيار المينات وله اختيار الباقيات وله اختيار بمض هؤلاء وبعض هؤلاء وبعض هؤلاء لان الاختيار ايس بعقد واعا هو تصحيح المعقد الاول نبهن والاعتبار في الاختيار بحال ثبوته وحال ثبوته كن أحياء ، وان أسلمت واحدة منهن فقال اخترتها جاز فاذا اختار أربعا على هذا الوجه انقسخ نكاح البواقي وان قال السلمة اخترت فدخ تكاحها لم يصح لان الفسخ أما يكون فيا زاد على الارم والاختيار للاربع وهذه من جلة الاربع الاأن يريد بالفدخ الطلاق فيقم لانه كماية ويكون طلاقه لما اختيارا لما ، وان قال اخترت فلانة قبل أن تسلم لم يصح لانه ليس فيقم لانه كماية ويكون طلاقه لما اختيارا لما ، وان قال اخترت فلانة قبل أن تسلم لم يصح لانه ليس

مالك والثوري والشانعي وأبي ثور وأصحاب الرأي وعن أحمد رواية أخرى ليس عليه فداؤهم لان الولد ينقد حر الاصل فلم يضمنه لسيده لانه لم يملكه وعنه انه يقاله افتدا. أولاده وإلا فهم يتبعون الام، فظاهر هذا انه خيره بين فدائهم و بين تركم رقيقا لائهم رقيق محكم الاصل فلم يلزبه فداؤهم كا لو وطنها وهو يعلم رتها، قل الحلال اتنق عن أبي عبد الله أنه يندي ولده وقاله إسحاق عنه في موضع أن الولد له وليس عليه أن ينديهم ، وأحسبه قولا أولا لا يا عبد الله والصحيح أن عليه فدا. هم لفصاء الصحابة به ولانه بما. الامة المملوكة فسبيلان يكون مملوكا لمالهما وتد نوت رقه باعتفاد الحرية فلزما ضافهم كما لو فوت رقهم بغمله وفي فدائهم ثلاث مسائل (الإولى) في وقته وذلك حين وضم الولد قضى بذلك عمر وعلى وأبن عبساس وهو قول الشافيي، وقال أبو بكر والثوري وأصحاب الرأي يضمنهم بقيمتهم بوم الخصوءة لانه أنما يضمنهم بالمنع ولم منعهم الاسال الخصوءة

و أنا أنه محكوم بحريته عند الوضع فوجب أن يضمنه حينئذ لانه قات رقه من حينئذ ولان القيمة التي تزيد بعد الوضع لم تدكن مملوكة لمالك الامة الم يضمنها كما بعد الخصومة قان قبل فقد كان محكوما بحريته وهو جنين قلنا أنه لم يكن تضمينه حينئذ لمدم قيمة، والاطلاع عليه فأوجبنا ضانه في أول حال أمكن تضمينه وهو حال الوضم

بوقت للاختبارلانها جارية الى بينونة فلايصح امسا كهاوان فسخ نكاحهالم بنفسخلانه لما لم مجزالاختيار لم يجزالفسخ وإن نوى بالفسخ الطلاق أوقال أنت طالق فهو ، وقوف فان أسلمت ولم يسلم زيادة على أربع أو أملم زيادة فاختارها تبينا وقوع الطلاق بها والا فلا

(فصل) وان قال كلما أسلمت واحدة اخترتها لم تصح لان الاختيار لا يصح تعليقه على شرط ولا يصح في غير معنى وان قال كلما أسلمت واحدة اخترت فسخ نكاحها لم يصح أيضا لان الفسخ لا يصح في غير معنى وان قال كلما أسلمت واحدة حتى بزيد عدد المسلمات على الاربم ، وان أراد به العالمات فهو كما في واحدة فعي طالق وفي ذهك وجهان (أحدهما) يسمح لان العالمة يصح تعليقه بالشرط ويتضمن الاختيار لها فكاما أسلمت واحدة كان اختياراً لها وتعالى بطلاقه والثاني الا يصح لان العلمة والثاني الا يصح لان العلمة والثاني الا يصح الله العلمة العلمة المشرط

(فصل) واذا أسلم ثم أحرم بحج أو حمرة ثم أسامن فه لاختيار لان الاختيار استدامة النكاح وتعيين المنكوحة فليس ابتداء له ، وقال القاضي ليس له الاختيار وهو ظاهر مذهب الشافي ولنا أنه استدامة نكاح لايشعرط له رضاء المرأة ، ولا رئي ولاشهود ولا يتجدد به ،هر فجاز له في الاحرام كالرجعة

(فصل) واذا أملمن معه ثم متن قبل اختياره فله أن يختار منهن أربعافيكون له ميراثهن ولايرث

(المسئلة الثانية) في صفة النداء رفيها ثلاث زوايات (إحداهن) بقيمتهم وهو أكثر الفقها. لقول النبي وَ النبي النبي وَ النبي الله والله والله والله والنبي الله والنبي النبي والنبي النبي والنبي النبي والنبي والنبي

انباقيات لانهن ليس نروجات له ، وان مات بعضهن فله الاختيار من الحيا، وله الاختيار من الميتات وكذلك لو أسلم بعضهن فمتن ثم أسلم الواقي فله الاختيار من الجيم ، فان اختار الميتات فله ميراثهن لانهن متن وهن نساؤه ، وأن اختار غيرهن فلا ميراث له منهن لانهن أجنبيات وأن لجيه البواقي لزم النكاح في الميتات وأنه ميراثهن ، وأن وطي والجيم قبل اسلامهن ثم أسلمن فاختار أربعها منهن فليس لهن الا المسمى لانهن زوجات واسائرهن المسمى بالعقد الاول ومهر المثل الوط. الثاني لانهن أجنبيات وأن وطئهن هد اسلامهن فالموطوءات اولاهن المحتارات والبواقي أجنبيات والحكم في المهر على ماذكر فاه

﴿ مسئلة ﴾ قال ﴿ ولو أسلم وتحته أختان اختار منهما واحدة)

هــذا قول الحــرــ والاوزاعي والشافعي واسحاق وابي عبيــد، وقال ابو حنيفة في هــذه كفوله في عشرة نــوة .

ولنا ماروى الضحالة بن فيروز عن أبيه قال: قات يار. ول الله أني أسلمت وتحتي أختان إقال وطاق أيهما شئت » رواه أبر داود وابن ماجه وغيرهما ، ولان أنكحة الكفار صحيحة وأنما حرم الجم في الاسلام وقد أزاله فصح كما لو طاق أحداهما قبل إسلامه ثم أسلم والاخرى في حباله وهكذا الحسكم في المرأة وهمتها أو خاتها لان المنى في الجيم واحد

(المسئلة الثالثة) فيمن يضمن منهم ومن ولد حيا في وقت يعيش لمثله سواء عاش أو مات بعد ذلك وقال مالئك والثوري وأبو ثور واصحاب الرأي لاضان على الاب لمن مات منهم قبل الحصومة وهذا ينبني على وتت وقد ذكرناه فأما السقط ومرض ولد لوقت لا يعيش لمثله وهو دون ساتة اشهر فلا ضمان له لانه لاقيمة له .

(فسل) في المهر ولا يخلوان يكون بمن يجوز له نكاح الا ماء أولا فان كان بمن مجوز له ذلك وقد نكحها نكاحا صحيحا فلها المسمى فان كان لم يدخل بها واختار الفسخ فلا مهر لها لان الفسخ لمذر من جهها فهي كالمعبة يفسخ نكاحها وان كان بمن لا مجوز لهم نكاح الاماء فالمقد فاسد من أصله ولا مهر فيه ان كان قبل الدخول فان دخل بها فعليه مهرها وهل يجب المسمى أو مهر المثل عملى روايتين يذكر إن في الواجب في النكاح الفاسد أن شاء الله تعالى وكذلك أن كان بمن مجوز له نكاح الاماء لكن تزوجها بغير أذن سيدها أونحو ذلك عما يفسد به النكاح

(الفصل الرابع) انه يرجع بما غرمه على من غره من المهر وقيمة الاولادوهو اختيار الخرقي ورواية عن أحمد قال ابن المتذركذلك قضى عمر وعلى وابن عباس وبه قال الشافعي في القديم وفيه رواية أخري لايرجع بالمهر اختاره أبو بكر قال وهو قول على وبه فال الثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد لانه وجب عليه في مقابلة نغم وصل اليه وهو الوطء فلم يرجع به كالواشري

(فصل) ولو تزوج وثنية فأسلمت قبله ثم تزوج في شركه أختها ثم أسلما في عدة الاولى فله أن يحتار منهما لانه أسلم وتحته أختان مسلمتان وإن أسلم هو قبلها لم يكن له أن يعزوج أختها في عدتها ولا أربعا هواها فان فعل لم يصح النكاح الثاني واذا أسلمت الاولى في عدتها فنكاحها لازم لانها انفردت به (فصل) وإن تزوج أختين ودخل بهما ثم أسلم وأسلمتا هه فاختار احداهما لم يطأها حتى تنقضي عدة أختها لئلا يكون واطئا لأحد الاختين في عدة الاخرى ، وكذلك اذا أسلم وتحته أكثر من أربع عدة المخرى ، وكذلك اذا أسلم وتحته أكثر من أربع عدة المفارق أو احدة من المختار اتحتى تنقضي عدة المفارقات لئلا يكون واطئا لا كثر من أربع ، فان كن خمسا ففارق إحداهن فله وطه ثلاث من المحتارات ولا يطأ الرابعة حتى تنقضي عدة المفارقة ، فان كن ستا ففارق أثبين فله وطه وأحدة من المحتارات ولا يطأ الرابعة حتى تنقضي عدة المفارقات فله وط، واحدة من المحتارات ولا يطأ الباقيات هذا قياس المذهب .

(فصل) واذا تزوج أختين في حال كفره فأسلم وأسلمنا معا قبل الدخول فاختار احــداهما فلا مهر للاخرى لاننا تبينا أن الفرقة وقعت باسلامهم جميعا فلا تستحق مهراً كما لو فسنخ النكاح لعيب في احداهما ولانه فكاح لايقر عليه في الاسلام فلا بجب به مهر اذا لم يدخل بها كا لوتزوج الحبوسي أخته

منصوبا فأكله بخلاف قيمة الولد فانه لم يحصل في مقابلته عوض لابها وجبت بحرية الولد وحرية الولد لا يبه وقال القاضي الا ظهر انه لم يرجع بالمهر لان أحمد قال كنت اذهب الى حديث على ثماني هبته وكأني اميل الى حديث عمر يعني في الرجوع ولان العاقد ضن له سلامة الوطه كا ضمن له سلامة الولد فكما يرجع عليه بقيمة الولد كذلك يرجع بالمهر قال وعلى هذا الاصل يرجع باجرة الحدمة اذا غرمها قال شيخنا ولاأعرف عن أصحابنا بينها فرقا اذا ثبت هذا وكان الغرور من السيد عتقت وان كان بلفظ غير هذا لم تثبت به الحرية فلا شيء له لانه لافائدة في ان يجب له مايرجع به عليه وان كان الغرور من وكيه رجع عليه في الحال وكذلك ان كان من اجنبي وان كان منها فليس لها في الحال مال فيخرج فيها وجهان بناء على دين العبد بغير اذن سيده هل يتعلق برقبته او بذمته يتبع به بعد المتق وقال القاضي فياس قول الحرقي انه يتعلق بذمتها لانه قال في الامة اذا خالمت زوجها باذن شيدها بتمها به اذا عنقت كذا همها ويتبمها مجميعه وظاهر كلام احمد ان الغرور اذا كان من الامة مرجع على أحدقانه قال اذا جاءت الامة فقالت انى حرة فولت امرها رجلا فروجها على الهاحرة فالفداء على من غره يروى هذا عن على وابراهم وحماد وكذلك قال الشعبي وان قانا يتعلق بها قالسيد غير بين فدائها بقيمتها ان كانت اقل عا يرجع به عليها أو تسليمها فان اختار فداءها بقيمتها سقط قدر ذلك عن الزوج فانه لافائدة في ان بوجبه عليه ثم يرده اليه وان اختار قداءها بقيمتها سقط قدر ذلك عن الزوج فانه لافائدة في ان بوجبه عليه ثم يرده اليه وان اختار تسليمها سلمها وأخذ ما وجب

ثم أسلما قبل الدخول وهكذا الحسكم فيا زادعلى الاربع اذا أسلموا جيعاقبل الدخول فاختار أربعاً وانفسخ نكاح البواقي فلا مهر لهن لما ذكرنا والله أعلم

(مسئلة) قال (وان كانتا أما و بنتا فأسلم وأسلمنا مما قبل الدخول فسد نكاح الام وان كان دخل بالام فسد نكاحهما)

الكلام في هذه المسئلة في فصاين (أحدهما) اذا كان اسلامهم جيعا قبل الدخول فانه يفسد نكاح الام ويثبت نكاح البنت وهذا أحد قولي الشاني واختيار المزني، وقال في الآخر مختار أبهما شا، لان عقد الشرك أغسا بثبت له حكم الصحة اذا أنضم اليه الاختيار، فاذا اختار الام فكأنه لم يعقد على البنت.

وننا قول الله تعالى (وأمهات نسائكم) وهذه أم زوجته فتدخل في عوم الآية ، ولانها أم زوجته فتحرم عليه كا لو طلق ابنتها في حال شركه ، ولانه لو تزوج البنت وحدها ثم طلقها حرمت عليه أمها اذا أسلم فاذا لم يطنقها وتمسك بنكاحها أولى ، وتولهم أعا يصح العقد بانفهام الاختيار اليه فيرصحيح فان أنكحة الكفار صحيحة ثبت لها أحكام الصحة وكذلك لو انفردت كان نكاحها محيحا لازما من غير اختيار ولهذا فوض اليه الاختيار ههذا ولا يصح أن يختار من ليس نكاحها صحيحاوا تما المختمس غير اختيارها والبنت لانحوم الام بفساد نكاحها لانها تحرم بحرد العقد على ابنتها على التأبيد فلم يمكن اختيارها والبنت لانحوم قبل الدخول بأمها فتمين النكاح فيها بخلاف الاختين

له وقال القاضي ان النرور الموجب الرجوع ان يكون اشتراطا لحرية مقارنا للمقد فيقول زوجتكها على أنها حرة وان لم يكن كذلك لم يملك الفسخ وهذا مذهب الشافعي والصحيح خلاف هذا فان الصحابة الذين قضوا بالرجوع لم يفرقوا بين ألواع الغرور ولم يستفصلوا والظاهر ان المقد لم يقع هكذا ولم تجربه المادة في المقود ولا مجوز قضاؤهم المطلق على صورة نادرة لم تنقل ولان الغرر قد يكون من المرأة ولا لفظ لها في المقد ولانه متى اخبره مجريتها او أوهمه ذلك بقرائن تفلب على ظنه حريتها فنكحها على ذلك ورغب فيها واصدتها صداق الحرائر ثم لزمه الغرم فقد استضربناء على قول الحجب له والغار فتجب إزالة الضرو عنها بمات الرجوع على من غره واضربه فعلى هذا ان كان الغرور من اثنين أو أكثر فالرجوع على جميعهم وان كان الغرور منها ومن الوكيل فعلى كل واحد منها فعفه

(الفصل الخامس) أنه أن كان الزوج بمن يحرم عليه نـكاح الاماء فأنه يفرق بينهما لافاتينا أن النسكاح فاسد من أصله لمدم شرطه وهكذا أن كان تزوجها بغير أذن سيدها أو اختل شرط من شروط النسكاح فهو فاسد يفرق بينها والحكم في الرجوع على ماذكرنا وأن كان بمن يجوز له نكلح الاماء وكانت لإشرائط مجتمعة فالمقد صحيح والزوج الحيار بين الفسخ والمقام على النسكاح وهذا

(الفصل الثاني) إذا دخل بها حرمتا على التأبيد الام لا بها أم زوجته والبنت لا بها ربيبته من زوجته التي دخل بها، قال ابن المنفر أجم على هذا كل من تحفظ عنه من أهل العلم وهذا قول الحسن وهر بن عبد المزيز وقنادة ومالك وأهل الحجاز والثوري وأهل العراق والشاني ومن تبعهم، وان دخل بالام وحدها فكذلك ان البنت تكون ربيبته مدخولا بأمها والام حرمت بمجرد العقد على ابنتها وان دخل بالبنت وحدها ثبت نكاحها وفسد نكرامها كا لو لم بدخل بها عراولم تسلم معه إلا إحداها كان الحكم كا لو أسلمتا معه معا فان كانت المسلمة هي الام فهي محرمة عليه على كل حال ، وان كانت المبنت ولم يكن دخل بأمها فهي محرمة علي التأبيد، ولو أسلم وله البنت ولم يكن دخل بأمها أم الاخرى وقد وطئهها جيماً حرمتا عليه على التأبيد وان كان قد وطي. احداها حرمت الاخرى على التأبيد ولم تحرم الموطوءة وان كان لم يطأ واحدة فله وط. أيتها شا، فاذا وطئها حرمت الاخرى على التأبيد والح أعم

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو أسلم عبد وتحته زوجتان قد دخل بهمافأسلمتا في المدة فهمازوجتاه ولوكن أكثر اختار منهن اثنتين)

وجملة ذلك ان حكم العبد فيا زاد على الاثنتين حسكم الحر فيا زاد على اربع فإذا أسلم وتحتـه زوجةان فأسلمتا معه أو في عديهما لزم نكاحهما حرتين كانتا أو أمنين أو حرة وأمة لانه له الجمع بينهما في ابتداء نكامه فكذلك في اختياره ، وان كن أكثر اختار مهن اثنتين أيتهن شاء على مامضي في الحر

منى قول الخرقي وظاهر مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة لاخيار له لان الكفاءة غير، متبرة في جانب المرأة ولانه علك الطلاق فيستنتى به عن الفسخ

ولنا انه عقد غرفيه أحد الزوجين محربة الآخر فيثبت له الخيار كالآخر ولان السفكاءة والإلم تعتبر فان عليه ضرراً في استرقاق ولده ورق امراً ته وذلك اعظم من فقدالكفاءة فأ الطلاق فلا يندنع به الضرر فانه يسقط نصف المسمى والفسخ يسقطه جميعه فاذا فسخ قبل الدخول فلامهر لها وان رضي بالمقام معها فله ذلك لانه يحل له نكاح الاماء وما ولدت بعد ذلك فهو رقيق لسيدها لان الما نع من رقهم في الغرور اعتقاد الزوج حريتها وقد زال ذلك بالعلم ولو وطنها قبل العلم فعلقت منه ثم علم قبل الوضع فهو حرلانه وطنها معتقدا حريتها

(فصل) والحكم في المدبرة وأم الولد والمعتق نصفها كالامة القن لأنها ناقصة بالرق الا أن ولد أم الولد يقوم كأ نه عبدله حكم أنه وكذلك من اعتق بعضها الاانه أذا فدى الولد لم يلزمه الا فداء مافيه من الرق لان بقيته حر مجرية أمه لا باعتقاد الواطيء فان كانت مكاتبة فكذلك الا أن مهرها لها لانه من كسبها وكسبها لها وتجب قيمة ولدها على الرواية المشهورة قال أبو بكر ويكون ذلك تستمين

فلو كان تحته حرتان وأمتان فه أن يختار الحرتين أو الامتين أو حرة وأمة وليس الحرة إذا أسلمت معه الخيار في فراقه لأنها رضيت بنكاحه وهو عبد ولم بتجدد رقه بالاسلام ولا نجددت حربها بذلك فلم يكن لها خيار كا لو تزوجت معيبا تمل عيبه ثم أسلما . وذكر القاضي وجها أن لها الخيار لان الرق فلم يكن لها خيار كا لو تزوجت معيبا تمل عيب مادث والاول أصح فان الرق لم يزل عيبا ونقصا عند عيب يجددت أحكامه بالاسلام فهو كسائر انعيوب

(فصل) وان أسلم وتحته أربع حرائر فأعنى ثم أسلمن في عدمهن أو أسلمن قبله ثم أعنى ثم أسلم لزمه نكاح الأربع لأنه بمن مجرز له الاربع في وقت أجماع أسلامهم فأنه حرء فأما أن أسلموا كلهم ثم أعتى قبل أن يختار لم يكن له أن مختار الا اثنين لانه كان عبداً حين ثبت له الاختيار وهو حال أجماعهم على الاسلام فتغير حاله بعد ذك لايذبر الحكم كن أسلم ومحته أما، فأسلمن معه ثم أيسر ولو أسلم ومعه أثنان ثم أعنى ثم أسلم الباقيات لم مجز الا اثنتين لانه ثبت له الخيار باسلام الاولنين

(فصل) وان تزوج أربا فأسلمن وأعنةن قبل اسلامه فلهن فسخ النكاح لانهن عنقن محت عبد والما ملكن الفسخ وان كن جاريات الى بينونة لانه قد يسلم فيقطع جريانهن الى البينونة فاذا فسخن ولم يدلم الزوج بن باختلاف الدين من حين أسلمن وان أسلم في الفدة بن لفسخ الكاح وعليهن عدة الحرائر في الموضعين لانهن همنا وجبت عليهن العدة وهن حرائر وفي التي قبلها عنتن في أثناء العدة به في كتابتها فان كان الفرور منها فلا شيء لها اذلافائدة في المجاب لها يرجع به عليها وان كان الفرور من غيرها غرمه لها ورجع به على من غره

(فصل) ولا يثبت أنها امة مجرد الدعوى ويثبت بالبينة قان أفرت انها امة فقال أحمد في رواية أبي الحارث لا يستحقها باقرارها لان اقرارها يزيل النكاح عنها ويثبت حقاً على غيرها فإيقبل كاقرارها عال على غيرها وقال في رواية حنبل لاشيء حتى تثبت له أو تقرهي انهاامته فظاهر هذا انه يقبل اقرارها لانها مقرة على نفسها بالرق اشبه غير المزوجة والاول أولى ولا نسلم انه يقبل من غير ذات الزوج اقرارها بالحرية لانها أقرت بما يتعلق به حق الله تعالى

(فصل) فان حملت المفرور بها فضربها ضارب قالفت جنينا ميتا فعلى الضارب غرة لا نه محكوم مجريته ويرته وان كان الضارب آباه لم يرثه ولا يجب بذل هذا الولد للسيد لانه آنما يستحق بذل حي وهذا ميت ومحتمل ان يجب له عشر قيمة أمه لان الواطيء فوت ذلك عليه باعتقاد الحرية ولولاه لوجب ذلك له

(فصل) وبثبت له الحيار اذا ظنها حرة فبانت امة كما اذا شرط ذلك وقال الشافعي لاخيار له ووافقاء فها أذا ظن انها مسلمة فبانت كافرة أنه يثبت له الخيار وقال بعضهم فيهما جميعا قولان

ولنا أن نقص الرق أعظم ضررا فأه يؤثر في رق ولده ومنع كال استناعه فكات له الحياركما لوكانت كافرة

التي عكن الزوج تلافي النكاح فيها وأشبهن الرجعية فان أخرن الفسخ حتى أملم الزوج لم يسقط بذلك حقهن من الفسخ لان تركهن الفسخ اعهاد على جريابهن لبينونة فلم يتضمن الرضى بالنكاح كالرجعية اذا عقت وأخرت الفسخ ولو أسلم قبلهن ثم أعتقن فاخترن الفسخ صح لانهن أساء عنقن تحت عبد: وهذا ظاهر مذهب الشافي ، وقال بعضهم لاخيار لهن لائه لا حاجة بهن الى الفسخ لكونه يحصل باقامتهن على الشرك مخلاف التي قبلها وليس بصحيح فان السبب متحقق وقد يبدو لهن الاسلام وهو واجب عليهن ، فان قبل فاذا أسلمن أخترن الفسخ قلنا يتضررن بطول العدة فان ابتداءها من حين الفسخ واقبك ملكن الفسخ فيها أذا أسلمن وعنقن قبله

قاما ان اخترن المنام وقلن قد رضينا بالزوج نذكر القاضي أنه يسقط خيارهن لأنها حالة يصبح فيها اختيار الفسخ فصح فيها اختيار الاقامة كحالة اجماءهم على الاسلام، وقال أصحاب الشانعي لايسقط خيارهن لان اختيارهن للاقامة ضد المحالة التي هن عليها وهي جريانهن إلى البينونة فلم يصبح كالوارتدت الرجعية فراجعها الزوج حال ردتها وهذا يبطل بما إذا قال إذا جاء رأس الشه فأنت طائق ثم عتقت فاختارت زوجها

فصل) وإذا أسلم الحر وتحنه الماء فأعتقت إحداهن ثم أسلمت ثم أسلم البواقي لم يكن له أن الأماء لانه مالك لعصمة حرة حين اجهاعها للى الاسلام : وإن أسلمت إحداهن معه ثماعتقت

﴿ مسئلة ﴾ (وإن كان المفرور عبدا فولده أحرار ويقديهم إذا أعتق ويرجع به على من غره) وذلك أن حكم البيد المفرور حكم الحر في حرية أولاده ، وقال أبو حنيفة ولده رقيق لان أبويه وقيق ولا يصح ذلك لانه وطئها معتقداً حريبها فأشبه الحر فان هذا هو العلة المقتضية للحرية في على الوفاق ولولا ذلك لسكان رقيقاً فان علة رق الولد رق الام خاصة ولا عبرة بالاب بدليل ولد الحر من الامة ، وولد الحرة من البيد ، وعلى البيد فداؤهم لانه فوت رقهم باعتقاده وفعله ولا مال له في الحال فيخرج في ذلك وجهان (أحدهما) يتعلق برقبته كجنايته (والناني) بذمته يتبع به بعد العتق وهو قول الحرقي فيكون بمنزلة الحلم من الامة إذا يذلته بغير اذن سيدها وتفارق وأما عتقوا من طريق الحكم وماحصل لهم منهم عوض فيكون ذلك في ذمته يتبع به بعد المتق ويرجع به حين يفرمه فأنه لاينبغي أن يجب له بذل مالم يثبت عليه وأما الحرية فتتصجل في الحال وأن قلنا أن به حين يفرمه فأنه لاينبغي أن يجب له بذل مالم يثبت عليه وأما الحرية فتتصجل في الحال وأن قلنا أن الفدا، يتملق برقبته وجب في الحال ويرجع به سيده في الحال ويثبت للبيد الخيار كثبوته للحو الذي يعمل له نكاح الاماه لان عليه ضرراً في رق ولده ونقصاً في استمتاعه فانها لا تكون عنده ليلا ونهارا ولم ترض به ويحتمل أن لايثبت له خيار لانه نفص صفة لاينقص بها عن رتبته فاشبه مالو شرط نسب أمرأة فهانت بخلافه لانها مساوية لنسبه بخلاف تغرير الحر وقال بعض الشافية لاخيار له وقال بعضهم أمرأة فهانت مخلافه لانها مساوية لنسبه بخلاف تغرير الحر وقال بعض الشافية لاخيار له وقال بعضهم أمرأة في أنت المها مساوية لنسبه بخلاف تغرير الحر وقال بعض الشافية لاخيار له وقال بعضهم أمرأة في أنه المعامه المنافية لاخيار له وقال بعض المنافية لاخيار له وقال بعض المورة وقال بعض المنافية لاخيار له وقال بعض المنافية لاخيار له وقعال بعضوراً في له ويحتمل أن لايثبت له حيار لانه وقال بعض المنافية لاخيار له وقال بعض المنافية لاحيار لا والمنافية لاخيار له وقال بعض المنافية لاخيار لا والمنافية لاخيار له وقال بعد المنافية لاخيار له وقال بعد المنافية لاخيار لا والمنافية لاخيار له وقال بعد المنافية لاخيار لا والمنافية لاخيار له والمنافية لاخيار لا والمنافية لا على المنافية لا على المن

ثم أسلم البواقي فنه أن يختار من الاما. لان العبرة بحال الاختيار رهي حالة اجتماعهم على الاسلام، و وحالة اجتماعها على الاسلام كانت أمة

(فصل) ولو أسلم ؛ نحته أربع اما، به هو عادم العلول خانف الهنت فأسلمن معه فله أن يختار منهن واحدة واحدة فان كانت لا تعفه فله أن يختار منهن من تعفه في احدى الروايتين ، والاخرى لا يختار إلاواحدة وهذا مذهب الشانبي و ترجيبها قدمضي في ابتدا، نكاح الاما، ، وان عدم فيه الشرطان انفسخ النكاح في السكل ولم يكن له خيار وبهذا قال الشانبي وقال ابوثور له أن يختار منهن لانه استدامة المقد لا ابتدا، له بدليل أنه لا يشترط له شر وط العقد فأشبه الرجعة

ولنا أن هذه امرأة لا يجوز ابتداء المقد عليها حال الاسلام لم بملك اختيارها كالمعدة من غيره وكذوات محارمه ، وأما الرجمة فهي قطع جريان النكاح إلى البينونة وهذا اثبات النكاح في امرأة وان كان دخل مهن ثم أسلمن في عدمهن فالحسكم كذلك ، وقال ابو بكر لا يجوز له ههنا اختيار بل ببن بمجرد اسلامه الملا يفضى الى استدامة نكاح مسلم في أمة كافرة

ولما أن اسلامهن في العدة بمنزلة اسلامهن معه وَلَمْذَا أُو كَنْ حَرَاثُرُ مَجُوسِيَاتُ أَرْ وَثَنِيَاتَ فَأَسَلَمَنَ في عديهن كان ذلك كاسلامهن معه وان لم يسلمن حتى القضت عديهن انفسخ نكاحهن سواء كن كتابيات أوغير كة اببات لانه لايجرز له استدامة النكاح في أمة كتابية

فيه ڤولان والاولى ماذكرناه واذا اختار الافامة فالمهر واجب لايرجم به على أحد وان اختارالفسخ قبل الدخول فلا مهر وان كان بعده والنكاح باذن سيده فالمهر واجبعليه وفي الرجوع اختلاف ذكرناه فيا مضى وانكان بغير إذنه فالنكاح فاسد فان دخل بها ففي قدر مايجب به وجهان (أحدهما) مهر المثل (والثاني) الحسان وهل يرجع به عملي وجهين

﴿ مسئلة ﴾ (وان تزوجت المرأة عبدا على أنه حر أوظنته حراً فبان عبداً فلها الحبار)

اما الذكاح فهو صحيح وهو قول أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي لان اختلاف الصفة لا يمنع صحة المقد كما لو تزوج أمة على أنها حرة وهذا إذا كمات شروط الذكاح وكان باذن سيده وان كانت المرأة حرة وقلنا الحربة ليست من شروط الكفاءة وان فقد الكفاءة لا يبطل الذكاح فهو صحيح ولان للمرأة الحيار بين الفسخ والامضاء فان اختارت فلا وليائها الاعتراض عليها لمدم المكفاءة وان كانت أمة فينبغي ان يكون لها الحيار أيضا لانه لما ثبت الحيار للسد اذا غر من أمة ثبت للامة إذا غرت بسد وكل موضع حكمنا بفساد العقد به ففرق بينهما قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعده فلها مهر المثل أو المسمى على ما قدمنا من الاختلاف ، وكل موضع فسخ انكاح مع القول بصحته قبل الدخول فلا شهر لها وان كان بعده فلها المشمى لانه فسخ طرأ على نكاح فأشبه الطلاق ،

(المنى والشر حالكير) (۷۰) (الجزء السابم)

(فصل) ولو أسلم وهو واجد الطول فلم يسلمن حتى أعسر ثم أسلمن فله أن مخسار منهن لان شرائط النكاح تعتبر في وقت الاختيار وهو وقت اجهاءهم على الاسلام وهو حين شذ عادم الطول خائف المعنت فكان له الاختيار ، وإن أسلم وهو معسر فلم يسلمن حتى أيسر لم يكن له الاختيار الذاك وإن أسلمت واحدة منهن وهو موسر ثم أسلم البواقي بعد اعساره لم يكن له أن مختار منهن شيئًا لان وقت الاختيار دخل باسلام الاولى الاترى أنه لوكان معسر أكان له اختيارها فاذا كان موسراً بطل اختياره وإن أسلمت الاولى وهو معسر فلم تسلم البواقي حتى أيسر لزم نكاح الاولى ولم يكن له الاختيار من البواقي لان الاولى اجتمعت معه في حالة بجوز له ابتدا. فكاحها مخلاف البواقي ولو أسلم وأسلمن معه وهو معسر فلم مختر حتى أيسر لان حال ثبوت الاختيار كان له ذاك فبذير حاله لا يسقط ما شهر له كان ترو ج او اختار ثم أيسر لم محرم عليه استدامة النكاح

(فصل) فان أسلم وأسلمت معه واحدة ممهن وهو بمن يجوز له نكاح الاماء فله أن يختار من أسلمت معه لان له أن يختارها لو أسلمن كابن فكذلك إذا أسلمت وحدها، وان أحب انتظار البواقي جازلان له غرضا صحيحا وهو أن يكون منهن من هي أبر عنده من فده فان انتظارهن فلم يسلمن حتى انقضت عدمهن تبين أن نكاح هذه كازلازما وان البواقي منذاختاف الدينان وان السلمن في العدة اختار منهن واحدة وانفسخ نكاح الباقيات من حين الاختيار، وعددهن من حين الاختيار وان أسلم

(فصل) فان غرها بنسب فبان بدونه وكان ذلك مخلا بالكفاءة وقلنا بصحة النكاح فلها الخيار فان احتارت الامضاء فلا وليائها الاعتراض عليها وان لم تبخل بالكفاءة فلا خيار لها لان ذلك ليس معتبر في النكاح فأشبه ما لو شرطته فقيها فبان بخلافه وكذلك ان اشترطت غيرالنسب فان كان عايمتبر في النكاح فأشبه ما لو شرطته غير بمكافيء لها في انسب وان لم يعتبر في الكفاءة كالفقه والجال واشباء ذلك فلا خيار لها لان ذلك ممالا يؤثر في النكاح فلا يؤثر اشتراطه وذلك انه اذا بان نسبه دون ماذكر، وجه في ثبوت الخيار لها وان لم تخل بالكفاءة والاولى ما ذكرناه

وفسل الشيخ رضي الله عنه (وانعتقت الامة وزوجها حر فلاخيار لها في ظاهر المذهب) هذا قول ابن عمر وابن عباس وسعيد بن المسبب والحسن وعطاء وسليمان بن يسار وأبي قلابة وابن أبي ليلى ومالك والاوزاعي والشافعي وأسحاق، وقال طاوس وابن سيرين ومجاهد والنخعي وحماد ابن ابي سليمان والثوري وأصحاب الرأي لها الخيار لما روى الاسود عن عائشة أن النبي ويتالي خير بريرة وكان زوجها حرا رواه النسائي ولانها كمات بالحرية فكان لها الخيار كما لوكان زوجها عبداً وروي عن أحمد ذلك .

ولنا أنهاكافأت زوجها في الكال فلم يثبت لها الحيار كما لو اسلمت الكتابية تبحت السلم فأما خبر الاسود عن عائشة فقد روى عنها القاسم بن محمد وعروة أن زوج بربرة كان عبداً وهما أخس بها

بعضهن دون بعض بان اللائي لم يسلمن منذ اختلف الدينان والبواقي من حين اختار، وان اختار الني أسلمت معهحين أسلمت انقضت عصمةالبواقي وثبت نكاحها غان اسإالبواتي فيااهدة تبين انهن من منه باختياره وعدتهن من حينتذوان لم بسلمن بن باختلاف الدين وعدتهن منه وانطاق الني أسلمت معه طنقت وكين اختياراً لما وحكم ذلك حكم ما لو اختارها صريحا لان إيقاع طلانه عليها يتضمن اختيارها فاما ان اختار فسخ نكاحها لم يكن له لان الباقيات لم يسلمن معه فما زاد العدد على ماله امساكه في هذه الحال ولا ينفسخ النكاح ثم ننظر فان لم يسلم البواقي لزمه نكاحها وان أسلمن فاختار منهن واحدة انفسخ نكاح البواقي والأولي مصن وان اختار الأولى التي فسخ نكامها صح اختياره لها لان فسخه لذكاحها لم يصح وفيه وجه آخر ذكره القاضي أنه لا يصح اختياره لها لازفسخه إنما لم يصحم إقامة البواقي على المكفر حتى تنقضي العدة لاننا نتبين أن نكاحها كان لازما فاذا أسلمن لحق الملامهن بتلك الحال وصار كأنهن أسلمن في ذلك الوقت فاذا فسخ نكاح احداهن صح الفسخ ولم يسكن له أن مختارها وعذا يبطل بما لو فسخ نكاح احداهن قبل اسلامها فانه لا يصح ولا يجمل إسلامهن الموجدد في الثاني كالوجود سابقا كذلك ههنا

(فصل) فان أسلم وتحته اما.وحرة نفيه ثلاث سائل(إحداهن)أسلم وأسلمين. كلمين فانه يلزم نكاح الحرة و ينسخ نكاح الاما. لانه قادر على الحرة فلا يختار أمة وقال أبو ثور له أن يختار وقد مضى الكلام مع، (الثانية) أسلمت الحرة معه دون الاما. فقد ثبت نكاحها وانقطمت عصمة الاماء

من الاسود لانهما ابن أخيها وابن أختها وقد روى الاسود عن ابراهم عن عروةعن عائشة أن زوج بريرة كان عبداً فتعارضت روايتاه ،وقال ابن عباس كان زوج بربرة عبداً أسود لبني المغيرة يقال له منيث رواه البخاري وغيره وقالت صفية بنت أبي عبيدكان زوج بربرة عبداً قال أحمد هذا ابن عباس وعائشة قالافي زوج بربرة أنه عبد برواية علماءالمدينة وعملهم وإذاروى أهل المدينة حديثاوعملوا به فهو أصح شيء وأنما يصح حراً عن الاسود وحده فأما غيره فليس بذاك قال والعقد صحيح فلا يفسخ بالمختلف فيه والحر فيه اختلاف والعبد لا اختلاف فيه، وبخالف الحر العبد لاز العبد ناقص فاذا كملت تعته تضررت ببقائها عنده بخلاف الحر

(مسئلة) (وان كان عبداً فلها الخيار في فسخ النكاح)

أجم اهل العلم على هذا ذكر. أن المنذر وابن عبد البر وغيرهما والاصل فيه حديث بوبرة قالت عائشة كانبت بريرة فخيرهارسول الله صلى الله عليه وسلم في زوجها وكان عبداً فاختارت نفسها قال عروة ولو كان حراً ما خيرها رواه مالك وابو داود والنسائي ، ولان عليها ضرراً في كونها حرة تحت المبد فكان لها الخيار كما لو تزوج حرة على أنه حر فبان عبداً فان اختارت الفسخ فلها فراقه وان رضيت المقام معه لم يكن لها فراقه بعد ذلك لانها اسقطت حقها وهذا نما لاخلاف فيه بحمد الله قان لم بسلمن حتى انقضات عدنهن بن باختلاف الدين وابتدا، عدنهن من حين أسلم وان أسلمن في عدد هن ابن من حين اسلام المرة وعددهن من حين اسلامها فان مانت الحرة بعد اسلامها لم يتغير الحديم عوتها لان موتها بعد ثبوت نكاحها وانفساخ نكاح الاماء لا يؤثر في إباحتهن (الثالثة) أسلم الاماء دون الحرة وهو معسر فلا يخلو إما أن تنقضي عدتها قبل اسلامها فنبين باختلاف الدين وله أن يختار من الاماء لانه لم يقدر على الحرة أو يسلم في عدتها فيثبت نكاحها ويبطل نكاح الاماء كا لو أصلمن دفعة واحدة وليس له أن بخنار من الاماء قبل اسلامها وقضاء عدتها لاننا لا نعلم أنها لا تسلم فان طلق الحرة ثلاثاً قبل اسلامها ثم لم تسلم لم يقم الطلاق لاما تبينا أن النكاح انفسخ باختلاف الدين وله الاختيار من الاماء وان أسلمت في عدتها بان أن نكاحها كان ثابنا وان الطلاق وقم فيه والامام ابن بثبوت نكاحها قبل الطلاق.

(فصل) وان أسلم وتحته إماء وحرة فأسلمن ثم عتقن قبل اسلامها لم يكن له أن يختار . نهن لان نكاح الامة لا يجوز لفادر على حرة وأما يعتبر حالمن حال ثبوت لاختيار وهو حالة اجباع اسلامه واسلامهن ثم ننظر فان لم نسلم الحرة فله الاختيار منهن فلا يختار الا وأحدة اعتبارا لحالة اجتماع اسلامه واسلامهن وان أسلمت في عدتها ثبت نكاحها وانقطعت عصمتهن فان كان قد اختار واحدة من المعتقات في عدة الحرة ثم لم تدلم فلا عبرة باختياره وله أن يختار غيرها لان الاختيار لا يكون موقوفا فأما إن

(مسئلة) (ولها الفسخ بنفسها من غير حاكم) لانه فسخ مجم عليه غير مجتهد فيه فلا يفتقر إلى حكم الحاكم حكم حاكم كالرد بالسبب في المبيع بخلاف خيار العيب في النكاح فانه مجتهد فيه فافتقر الى حكم الحاكم كالفسخ للاعسار وروى الحسن عن عمرو من أمية قال سمعت رجالا يتحدثون عن النبي الله قال هاذا أعتقت الامة فعي بالخيار ما لم يطأها إن شاءت فارقت فازوطنها فلا خيار لها م وادالا مام أحد في المسند

(فصل) فان اختارت الفراق كان فدخا ليس بطلاق و بهذا قال أبو حنيفة والنوري والحسن من صالح والشانعي وذهب ما لك والاوزاعي والايث الى انه طلاق بائن ، قال مالك إلا أن تطاق نفسها ثلاثا فنطاق ثلاثا ، واحتج له بقصة زبراء حيز طنقت نفسها ثلاثا نلم يبلغنا ان أحداً من الصحابة أنكر ذلك ولانها تملك الفراق فلكت الطلاق كالرجل

ولنا قول النبي عَلَيْنِيْنِ ﴿ الطلاق لمن أخذ بالساق ﴾ ولانها فرقة من قبل الزوجة فكانت فسخا كما لو اختلف دينهما أو أرضعت من ينفسخ نكاحه برضاعها، وفعل زبراء ليس بحجة ولم يثبت انشاره في الصحابة ، فعلى هــذا لو قالت اخترت نفسي أو فسخت النكاح انسخ ولو قالت طلقت نفسي ونوت المفارقة كان كيناية عن الفسخ لانه يؤدي معناه فصلح كناية عنه كالكناية بالفسخ عن الطلاق (مسئلة) (فان أعتق قبل فسخها أو أمكنته من وطنها بطل خيارها)

أمالاذا أعتق الزوج قبل خيارها سقط لان البخيار لدفع الضرر بالرق وقد زال بعتقه فسقط كالمبيع

عتقن قبل أن يسلمن ثم أسلمن واجتمعن معه على الاسلام وهن حرائر فان كان جميم الزوجات أربعا فما دون ثبت نكاحهن وان كن زائدات على أربع فله أن يختار منهن أربعا وتبطل عصمة الخامسة لانهن صرن حرائر في حاة الاختيار وهي حالة اجماع اسلامه واسلامهن فصار حكهن حكم الحرائر الاصليات وكما لو أعتقن قبل إسلامه واسلامهن ولو أسلمن قبة ثم أعتقن ثم أسلم فكذلك ويرونُ الحسكم في هذا كالو أسلم وتحته خمس حراثو أو أكثر على ما من تفصيله

(فصل) ولو أسلم وتحمّه خمس حرائر فأسلم معه انهن اثنتان احتمل أن يجبر على اختبار إحداهما لأنه لا بدأن يلزمه نكاح واحدة منها فلا معنى لانتظار البواقي فاذا اختار واحدة ولم يسلم البواقي لزمه نكاح الثانية وكذلك أن لم يسلم من البواقي إلا اثنتان لزمه نكاح الاربم وأن أسلم الجيع في العدة كاف أن مختار ثلاثًا مع الني اختارها أولا وينفسخ نكاح الباقية، وعلى هذا لو أسارمه ثلاث كلف اختيار اثنتين وان أسلم معه أربع كاف اختيار ثلاث منهن إذ لا معنى لانتظاره الخامسة ونكاح ثلاث منهن لازم له على كل حال . ويحتمل أن لا يجبر على الاختيار لأنه أنما يكون عند زيادة العدد على أربع وما وجد ذلك .وكذلك او أسلمت معه واحدة من الاما. لم يجبرعلى اختيارها كذا ههنا والصحيح همنا أن يجبر على اختبارها لماذكرنا من المعنى وأما الامة فقد يكون له غرض في اختيار غيرها بخلاف مسئلتنا

اذا زال عيبه وهذا أحد قولي الشافعي ، وإن وطئها بطل خيارها علمت بالخيــار أو لم تعلم نص عليه أحمد واختاره الحرقي وروى ذلك عن عبد الله بن عمر وأخته حفصة ونافم والزهري وقنادة وحكاه بعض أمل الملم عن فتها. الشيمة وذكر القاضي ان لها الحيار اذا لم تعلم فان أصابها بعد علمها فلاخيار لما وهــذا قولُ عطاء والحسكم وحاد والثوري والارزاعي والشافعي وأسعاق لأنها اذا أمكنت من وطنها قبل علمها لم يوجد منها مايدل على الرضى فهو كا لو لم نصب، ووجه الاول ماتفدم من حديث هرو من أميـة ، وروى مالك عن ابن شهاب عن عروة ان مولاة لبني عدي يقال لها زبرا، أخبرته أنها كانت نحت عبد فعتفت قالت فأرسات الي حنصة فدعتى فقالت إن أمرك بيدك مالم يمسك زوجك وإن ملك فليس لك من الامر شيء . فقات هو العلاق ثم الطلاق ففارقشه ثلاثاء وروى ما ك عن نافع عن عبد الله بن حمر أن لمسا الحيار مالم يمسها ، ولأنه خيسار عبب فيسقه بِالنصرف فيه مم الجهالة كخيار الرد بالعيب ولا تفريع على هــذا القول. فأما على القول الآخر فاذا وطنها وادعت الجهالة بالعنق وهي بمن يجرز خفاء ذلك عليها شل أن يعنقها مسيدها في بلد آخر فالقول قولها مع يمينها لأن الاصل عدم ذلك وإن كانت عن لا يخني عليها لكونهما في رلد واحد واشتهر ذلك لم يقبل قولها لأنه خلاف الظاهر وإن علمت العتق وادعت الجهالة بثبوت الحيار فالقول قولمًا لأن ذلك لا يعلمه إلا خواص الناس فالظاهر صدقها وللشافعي في قبول قولمًا قولان . ﴿ مسئلة ﴾ قال (وإذا تروجها وهما كتابيان فأسلم قبل الدخول أو بمده فهي زوجته وان كانت هي المسلمة قبله وقبل الدخول انفسخ النكاح ولا مهر لهما)

وجلة ذلك أنه اذا أسلم زوج الكتابية قبل الدخول أو بعده أو اسلما معا فالنكاح باق بحاله سوا، كان زوجها كتابيا او غير كتابي لارب قدسلم أن يبتدى، نكاح كتابية فاستدامته اولى ولا خلاف في هذا بين القائلين باجازة نكاح الكتابية، فأما ان اسلمت الكتابية قبله وقبل الدخول تعجات الفرقة سوا، كان زوجها كتابيا او غير كتابي اذ لا يجوز لكافر نكاح مسلمة. قال ابن المنذر اجمع على هذا كل من نحفظ عنه من اهل العلم ، وان كان اسلامها بعد الدخول فالحكم فيه كالحكم فيها او أسلم أحد الزوجين الوثنيين على مانقدم فاذا كانت هي المسلمة قبل الدخول فالامهر لها لان الفسخ منها وقد مضى الكلام في هذا ايضا بما فيه كفاية

(فصل) واذا تزوج المجرسي كتابية ثم ترافعا الينا قبل الاسلام فرق ببنهما . قال احد في مجوسي تزوج كتابية محال بينه وبين ذلائ والله المام ومحتمل هذا الكلام أن محال بينهما وان لم يترافعا الينا لانها أعلى دينا منه فيمنع فكاحها كا ينع الذي نكاح المسلمة، وان تزوج الذي وثنية أو مجوسة ثم ترافعوا الينا ففيه وجهان [أحدهم] بقر على فكاحها لانها ليست أعلى دينا منه فيقر على

﴿ مسئلة ﴾ (وخيار المعتقة على التراخي مالم يوجد منها مايدل على الرضى ولا يمنع الزوج وطأها)
و بمن قال انه على التراخي مالك والاوزاعي وروي ذلك عن عبد الله بن عمر وأخته حقصة وبه
قال سليان بن يسار و نافع والزهري وقتادة وقال أبو حنيفة وسائر السراقيين لها الخيار في مجلس الملم
وللشافعي ثلاثة أقوال أظهرها كقولنا والناني انه على القور كخيار الشفعة، والثالث أنه إلى ثلابة أيام.

ولنا ماروى الامام احمد باسناده عن الحسن بن عمرو بن أمية قال سمعت رجالا بحدثون عن رسول الله وَلَيْكُلِيْهُ أنه قال ﴿ إِذَا أَعَنَفُتُ الأَمّة فهي بالخيار مالم يطأها إِن شاءت فارقته وان وطئها فلا خيار لها » ورواه الاثرم أيضا ، وروى أبوداود أن بربرة عتقت وهي عندمنيث عبد لا ل بني أحمد نخيرها النبي صلى الله عليه وسلم وقال لها « ان قربك فلا خيار لك » ولانه قول من سمينا من العمد ابة قال ابن عبد البر لا أعلم لابن عمر وحفصة مخالفا من الصحابة ولان الحاجة داعية الى ذلك فثبت الحيار القصاص أو خيار لدفع ضرر متحقق فأشبه ما قلنا

﴿ مسئلة ﴾ (فان كانت صغيرة أو مجنونة فلها الحيار إذا بلغت أوعقلت)

ولاخيار لهما في الحال لانه لا عقل لهما ولا قول معتبر ولا يملك وليهما الاختيار عهما ليس له هذا طريقه الشهوة فلا يدخل تحت الولاية كالاقتصاص فاذا بلفت الصغيرة وعقلت المجنونة فلهما الخيار حينتذ لـكومهما صارا على صفة لـكل منهما حكم وهكذا الحسكم لوكان عند زوجتيهما عيب يوجب الفسخ نكاحها كا يقر المدلم على نكاح السكتابية [واثاني] لا يقر على نكاحها لانها ممن لا يقر المسلم على نكاحها كالمرتدة

(مسئلة) قال (وما سمي لها وهما كأفران فتبضته ثم أسلما فليس لها غيره وان كان حراما ولو لم تقبضه وهو حرام فلها عليه مهر مثلها أو نصفه حيث أوجب ذلك)

وجلته ان الكفار اذا أسلموا و تحاكرا الينا بعد العقد والقبض لم نتعرض الى ما فعلوه وما قبضت من المهر فقد نقذ و نيس لها غيره حلالا كان أو حراما بدايل قوله تعالى [يا أيها الذين آمنوا انقوا الله و فررا ما بتي من الربا] فأمر بترك ما بتي دون ما قبض وقال تعالى [فن جاءه موعظة من ربه قانتهى فله ماسلف وأمره إلى الله] ولان التعرض المقبوض بابط له يشق لنطاول لزمان و كثرة تصرقانهم في الحزام ففيه تنفيرهم عن الاسلام فعني عنه كاعني هما تركوه من الفرائض والواجبات ، ولا مهما تقابضا بحكم الشرك فبرثت ذمة من هو عليه منه كالو تبايعا ببعاً فاسدا وتقابضا وان لم يتقابضا فان كان المسمى حلالا وجب ماسمياء لا مسمى صحيح في كاح صحيح فرجب كتسمية المدلم وان كان حراما كالحر والحذير بطل ولم يحكم به لان ما ديا، لا يجوز ابجابه في الحكم ولا يجوز أن يكون صداقا لمسلمة ولا في نكاح مسلم و بجب مهر المثل أن كان بعد الدخول و وضفه أن وقعت الفرقة قبل المدخول وهذا معنى قوله حيث أوجب دقك ومهذا قال الشافي وأبو يوسف

فانكان زوجاهما قد وطئاهما فظاهر كلام الحرقي أنه لا خيار لهما فان مدة الحيار انقضت، وعلى قول القاضي وأصحابه لهما الحيار لانه لا رأي لهما فلا يكون تكينها من الوط، دليلا على الرضى بخلاف السكبيرة الماقلة ولا يمنع زوجاهما من وطئها.

﴿ مسئلة ﴾ (وان طلقت قبل اختيارها وقع الطلاق وبطل خيارها)

لانه مذلاق من زوج جائز النصرف في نسكاح صحيح فيقدم كما لو لم يمتق ، وقال الفاضي طلاقه موقوف فان اختارت الفسخ لم يقع لانه يتضمن إبطال حقها من الخيار وان لم نختر وقع ، وللشافعي نولان كهذين الوجهين وبنوا عدم الوقوع على أن الفسخ أسند إلى حالة المتق فيكون الطلاق واقعا في نسكاح مفسوخ وكذلك إن طلق الصغيرة أو المجنونة بعد المتق

ولنا أنه طلاق من زوج مكلف عنار في نكاح صحيح فوقع كما لو طلقها قبل عنها أوكا لو لم يختر والفسخ الما يوجب الفرقة من حينه لانه سببها ولا يجوز تقديم الفرقة عليه اذ الحسكم لا يتقدم سببه ولان العدة تبدأ من حين الفسخ لا من حين المتق وما سبقه من الوطء وط. في نكاح صحيح يثبت به الاحسان والاحلال الزوج الأول، ولوكان الفسخ سابقا لا نمكست الحال قول القاضي انه يبطل عقها من الفسخ غير صحيح قان الطلاق يجصل به مقصود الفسخ مع وجوب نصف الهر وتفصير العدة

وقال أبو حنيفة ان كان صداقها خمراً أو خنزيرا معينين فليس لها الا ذاك و'ن كانا غير معينين فلها في الحر القيمة وفي الحنزير مهر المثل استحسانا

ولنسا أرخ الحرلا قيمة ها في الاسلام فسكان الواجب مهر المثل كما أو أصدتها خُعزيراً يولانه محرم مأشمه مادكرنا

(فصل) وإن قبضت بعض الحرام دون بعض سقط من المهر بقدر ماقبض ووجب بحصة مابتي من مهر المثل ، فانكان الصداق عشرة زقاق خر متسارية فقبات خمسا منها سقط نصف المهر ووجب لها نصف مهر المثل وانكانت مختلفة اعتبر ذلك بالكيل في أحد الوجبين لانه اذا وجب اعتباره اعتبر بالكيل فيمائه مثل بتأتى الكيل فيمائه مثل بتأتى الكيل فيه

(والثاني) يقسم على عددها لانه لاقيمة لها فاستوى صدفيرها وكبيرها ، وإن أصدقها عشرة خنازير ففيه الوجهان (أحدها) يقسم على عددها لما ذكرنا (والثاني) يعتبر قيمتها كأنها بمدا بجوز بيمه كا نةوم شجاج الحركاً نه عبد ، وإن أصدقها كاباً وخنزيراً وثلاثة زقاق خر ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) بقسم على قدر قيمتها عنده (والثاني) يقسم على عددالاجناس فيجعل لكل منس ثلث المهر ا والثالث) بقسم على العدد كله فلكل واحد سدس المهر فلكاب سدسه ولكل واحد من الخزيرين و لزقاق مدسه ومذهب الشافعي فيه على نحو من هذا

عليها فان ابتداءها منحين طلاقه لا من حين فسخه ثم لو كان مبطلا لحقها لم يقع وان لم يختر الفسخ كا لا يصح تصرف المشتري في المبيع في مدة الخيار سواء فسخ الباشع أو لم يفسخ وهذا فياإذا كان الطلاق باثنا فان كان رجميا لم يسقط خيارها على ما نذكر فيا بعد ، فعلى قولهم اذا طلقت قبل الدخول ثم اختارت الفسخ سقط مهرها لانها بانت بالفسخ وان لم تفسخ فلها نصف الصداق لانها بانت بالطلاق مسئلة (وان أعتقت الامة الرجمية فلها الخيار)

لان نكاحها باق يمكن فسخه ولها في الفسخ فائدة فانها لا تأمن رجعته اذا لم تفسخ ، فان قيــــل فتفسخ حينئذ قلنا اذا تحتاج الى عدة أخرى لانها معتدة من الطائرة والفسخ لا ينافيها فهو كما لو طلقها طلقة أخرى وتبني على عدة حرة لانها عنقت في عدتها وهي رجعية

﴿مسئلة﴾ (قان اختارت المقام فهل يبطلخيارها ? على وجهين)

(أحدها) لا يبطل وهو قول الشافعي لانها جارية إلى ببيئوته (والثاني) يبطل اختيارها لانها يصح فيها اختيار الفسخ نصح اختيار المقام كملب النكاح وهو اختيار شيخنا، وان لم تختر شيئا لم ببطل خيارها لانه على التراخي ولان سكوتها لايدل على رضاها لانه محتمل أنه كان تحربا بها إلى بينونة اكتفاء منها بذلك قان ارتجبها الها الفذخ حينئذ وان فسخت ثم عد فمزوجها بقيت معه بطلقة وأحدة لان طلاق العبد اثنتان وان تزوجها بعد ان عنق رجعت معه على طلقتين لانه صار حرا فلك ثلاث طلقات كماثر الاحراد .

(فعل) فان نكحها نكاحا فاسداً وهو مالا يقرون عليه اذا أسلموا كنكاح ذوات الرحم الهرم فأسلما قبل العنول أو ترافعوا الينا فرق بينها ولا ، هر لها ، قال احد في المجومة تكون تحت أخيها أو ابيها فيطلقها أو يموت عنها فترفع الى المسلمين بطلب مهرها لا ، هر لها وذاك لا نه نكاح باطل من أصله لا يقر عليه في الا سلام وحصل فيه الفرقة قبل الدخول ، فأما إن دخل بها فهل مجب لها مهر المثل المخرج على الروابتين في لمسلم اذا وطي ، امرأة من محارمه بشبهة

(فصل) اذا تزوج ذمي ذمية على أن لاصداق لها أو سكت عن ذكر. فلها الطالبة بفرضه ان كان قبل الدخول وإن كان بعده فلها مهر المثل كما في نكاح المدلمين وبهذا قال الشافعي وقال أو حنيفة أن تزوجها على أن لامهر لها فلا شيء لها وأن سكت عن ذكره ففيه روايتان (احداها) لامهر لها والاخرى لها مهر المثل واحتج بأن المهر بجب لحق الله وحقها وقد أسقطت حتها والذمي لايطالب بحق الله تعالى . ولنا أن هذا نكاح خلاعن تسمية فيجب للمرأة فيه مهر المثل كالمسلمة والما وجب المهر في حق المذمة لا تصبر كالموهوبة والمباحة وهذا يوجد في حق الذمي

(فصل) اذا ارتفعوا الى الحاكم في ابتداء العقد لم يزوجهم إلا بشروط نكاح المسلمين لفولي الله عز وجل (وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط) وقوله (وأن احكم بينهم بما أنزل الله) ولان لاحاجة

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ ووتى اختارت المعتقة الفسخ بعد الدخول فالمهر السيد ﴾

وجملة ذلك أن المعتقة متى اختارت المقام مع زوجها قبل الدخول أو بعده قالمهر للديد وكذلك إن اختارت الفاخ بعد الدخول لانه وجب بالعقد فإن اختارت المقام ولم يوجد له مسقط فاز فسخت بعد الدخول فقد استقر المهر بالدخول فلم يسقط بنبي، وهو للسيد في الحالين لانه وجب بالعقد في ملدكه والواجب المسمى في الحمايين سوا، كان الدخول قبل العتق أو بعده وقال أصحاب الشافعي إن كان الدخول قبل العتق أو بعده وقال أصحاب الشافعي إن كان الدخول قبل المثل

ولنا أنه عقد محبح فيه ،سمى صحيح انصل به الدخول قبل الفسخ وأوجب المسمى كما لو لم يفسخ ولانه لو وجب بالوط. بعد الفسخ الحكان المهر لها لأنها حرة حيننذ ، قولهم إن الوط. في نسكاح فاسد غير صحبح لانه كان صحيحاً ولم يوجد ما يفسده ويثبت فيه أحد كام الوط في النسكاح الصحيح من الاحلال المزوج الاول وكونه حلالا .

﴿ مسئلة ﴾ (وأن اختارت الفسخ قبل الدخول فلا مهر لها)

نص عليه أحمد وهو مذهب الشافعي وعن أحمد أن السيد نصف المهر اختاره أبو بكرلانه وجب السيد فلا يسقط بفُعل غيره .

(المننى والشرح الكبير) (١١) (الجزء السابع)

(فصل) وأنكحة الكفار تتعلق بها أحكام النكاح الصحيح من وقوع الطلاق والظهار والايلاء ووجوب المهر والقسم والاباحة المزوج الاول والاحصان وغير ذلك وعمن أجاز طلاق الكفار عطاء والشعبي والزهري وحماد والثوري والاوزاعي والشانبي وأصحاب الرأبي ولم يجوزه الحسن وقتادة وربيعة ومالك .

ولما أن الفرئة جات من قبلها فيسقط مهرها كالو أسلمت أوارتدت أو أرضعت من بفسخ الحاحها وقوله وجب السيد قلنا لسكن براء طنها ولهذا سقط نصفه بفسخها وجميعه باسلامها وردشها

(نصل) ولو كانت مفوضة فنوض مهر انثل فهو السيد أيضاً لانه وجب العقد في ملسكه لا بالفرض والداك لو مات أحدهما وجب والموت لا يوجب فدل على أنه وجب بالعقد وأن كان الفسخ قبل الدخول و "انوض المدشي، إلا على الرواية الاخرى ينبغي أن يجب المتعة لأمهسا تجب بالفرقة قبل الدخول في موضم لو كان مسمى وجب نصفه

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وان أعنق أحد الشريكين وهو مصر فلا خيار لها ﴾

وُقال أبو بكر لها الحيار لان عنق المصمر لا يسري بل يعنق منها ماأعنق وباقيها رقيق فلا نكل حريتها فلا يثرب لها الحيار حياءً وهذا قول الشافعي وعن أحمد أن لها الحيار حكاها أو بكرواختارها لأنها أكل منه قانها ترث وتروث وتحجب بتدر ما فيها من الحرية، ووجه الرواية الاولى أنه لا نص في المعنق بعضها ولا هي في معنى الحرة السكاملة لان الحرة كاملة المحكم ولان العقد صحبح فسلا يفسخ بالمحتلف فيه وهذه مختلف فيها وعن أحمد رضي الله عنه اذا عتقت وزوجها حر بهذه العلمة فأما ان كان المعنق موسراً سرى إلى باقيها فعنة ت كلها وثبت لها الحيار

ولنا أنه طلاق من بالغ عافل في نكاح صحيح فوقع كطلاق المسلم، فان قبل لا نسلم صحة أنكحتهم قلنا دليل ذلك أن الله تعالى أضاف النساء البهم فقال (وامر أنه حالة الحطب) وقال (وامر أة فرعون) وحقية الاضافة تقتضي ووجية صحيحة ، وقال النبي وَ الله والدت من نكاح لامن سفاح ٤ واذا ثبت صحبها ثبت أحكامها كأ نكحة المسلمين ، فعلى هذا أذا طلق السكافر ثلاثا ثم تزوجها قبل ووج وأصابها ثم أسلما لم يقرا عليه ، وإن طلق امر أنه أقل من ثلاث ثم أسلما فعي عند، على ما بتي من طلاقها ، وأن نكحها كتابي وأصابها حات لمطلقها ثلاءًا سوا. كان المطلق سلما أو كافراً ، وأن ظاهر القدمي من امرأته ثم أسلما فعليه كفارة الظهار لقوله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم) وان آلى ثبت حكم الايلاء لقوله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم) وان آلى ثبت حكم الايلاء لقوله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم)

(فصل) وبحرم عليهم في النكاح ما يحرم على المسلمين على ما ذكرما في الباب قبله الا أبهم يترون على الانكحة المحرمة بشرطين (أحدها) أن لا يترافعوا الينا (والثاني) أن يعتقدوا إباحة ذلك في دينهم لان الله تعالى قال (قان جاءوك قاحكم بينهم أو أعرض عنهم وان تعرض عنهم فلن يضروك شيئاً) فدل هذا على أنهم مخلون وأحكامهم إذا لم يجيئوا الينا ولان النبي والمستخلف الجزية من عبوس هجر ولم يعترض عليهم في احكامهم ولا في أنكحتهم مع عله أنهم يستبيحون نكاح محارمهم ، وقدروي عن احد في المجومي روح ضرانية قال : يحال بينه و بينها قبل من محول بينهما ? قال الامام قال :

⁽ فصل) ولو زوج أمة قيمتها عشرة بصداق عشرين تم أعتقها في مرضه بعد الدخول بهاتم مات ولم يهك غيرها وغير مهرها بعد استيفائه عتقت لأنها غزج من الثلث وان لم يكن قبضه عتى في الحال ثلثها وفي الحيار لها وجهان، فكالم اقتضى من مهرها شيئًا عتى منها بتدر الله فاذا استيف كله غتقت كالما ولها الحيار حينيد عند من لم يثبت لها الحيار قبل ذلك، قان كان زوجها وطنها قبل استيفا مهرها بطل خيارها عند من جعل لها الحيار حينيد لانها أسقطته بتمكينه من وطائها وعلى قول الحرق لا يبطل لانهامكنته منه قبل ثبوت الحيار لها فأشبه ما لو مكنت منه قبل عتنها قاما ان عنة قبل الدخول بها فلا خيار لها على قول الحرق لان ف خها المنكاح سقط به صداقها فيعجز الثاث عن كال قيمتها ورق المناه وبسقط خيارها فيفضي إثبات الحيار لها إلى إسقاطه فيسقط وهذا مذهب الشافعي وعند أبي بكر لها الحيار فعلى قول من أوجب لديدها نصف المهر يعنى الثاها المتوفى وعلى قول من أوجب لديدها نصف المهر يعنى الثاها اذا استوفى وعلى قول من أوجب لديدها نصف المهر يعنى الناه المتحق وعلى قول من أوجب لديدها نصف المهر يعنى الناها اذا استوفى وعلى قول من أوجب لديدها نصف المهر يعنى الثاها اذا استوفى وعلى قول من أوجب لديدها نصف المهر يعنى الناها الخيار فعلى قول من أوجب لديدها نصف المهر يعنى الثاها اذا استوفى وعلى قول من أوجب لديدها نصف المهر يعنى الناها المها الكال

⁽فصل) وان أعنق زوج الامة لم يثبت لها خيار لان عدم المكال في الزوجة لا يؤثر في الذكاح وافتك لاتمتر الكفاءة الا في الرجل دون المرأة، فلو تزوج امرأة مطلقا فبانت أمة لم يكن الحيار ولو تزوجت المرأة رجلا مطلقا فبان عبداً فلها الحيار فكذك في الاستدامة لكن ان أعنق ووجد طول الحرة فهل يطل نكاحه ? على وجين مضى ذكرها

⁽قصل) إذا أعتقت الامة فقالت لزوجها زدني في مهري فقال فالزيادة لها دون سيدها سواه كان

ابو بكر لان علينا ضرراً في ذلك يعني بتحريم أولاد النصرانية علينا وهكذا يجيء على قوله في نزويج النصراني المجوسية ويجي، على هذا القول أن يحال بينهم وبين نكاح محارمهم فالاعروضي الله عنه كتب انفرقوا بين كل محرم من المجوس، وقال احد في مجوسي المك أمة نصر أنية بحل بينه و بينها ويجبرعلى بيعها لان النصارى لهم دين فان الك نصراني مجوسية فلا بأس أن يطأها، وقال أبو بكر عبد العزيز لايجوز له وطؤها أيضًا لما ذكرناه من الضرو

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو تزوجها وهما مسلمان فارتدت قبل الدخول انفسخ النكاح ولا مهر لها ، وان كان هو المرتد قبلها وقبل الدخول فكذلك الأأن عليه نصف المهر)

وجلة ذلك أنه اذا ارتد أحد الزوجين قبل الدخول انفسخ النكاح في قول عامة أهل العلم إلا أنه حكى عن داود أنه لا ينفسخ بالردة لان الاصل بتاء النكاح

ولنا قول الله تعالى (ولا مسكوا بعصم السكوافر) وقال تعالى (فلا ترجعوهن إلى السكفار لاهن حل لهم ولا هم محلون لهن) ولانه اختلاف دين عنم الاصابة فأوجب فسخ النكاح كالوأسلت تحت كافره ثم ينظر قان كانت المرأة هي المرتدة فلا مهر لها لان الفسخ من قبلها ، وان كان الرجل هو المرتد فعليه نصف المهر لان الفسخ من جهته فأشبه ما لو طلق ، وإن كانت التسمية فاسدة فعليه نصف مهر لائل

زوجها حراً أوعداً وسواء عتق معها أولم يستق نصعليه أحمد فيا إذازوج عبده أوأمته ثم اعتقاجيماً فقالت الامة زدني في مهري فالزيادة للامة لاللسيد فقيل أرأيت ان كان الزوج لفير السيد لمن تمكون الزيادة ? قال للامة وعني قباس هذا لو زوجها سيدها ثم باعها فزادها زوجها في مهرها فالزيادة الثاني ، وقال القاضي الزيادة لسيد المعتق في الموضعين على قباس المذهب لان من أصلنا أن الزيادة في الصداق تلحق بالمقد الاول فيكون كالمذكور فيه ،قال شيخنا: والذي قلنا أصح لان الملك في الزيادة حال وجودها بعد زوال ملك سيدها عنها فيكون لها كسبها والموهوب لها ، وقولنا ان الزيادة تلحق بالمقد مضاه أنها تلزم ويثبت الملك فيها ويصير الجميع صدافاً وليس معناه أنا نبينا ان الملك كان ثابتاً فيها وكان لسيدها قان هذا محال لان سبب ملك هذه الزيادة وجد بعد المتق فلا مجوز أن يتقدم الملك عليه لانه يؤدي المن عذا على سبيه ولوكان الملك ثابتاً للمتق فيه حين النزويج لزمته زكاته وكان له عاؤه وهذا أظهر من ان نطيل فيه .

﴿سَالُهُ﴾ (وان عَنَق الزوجان مَمَّا فلا خيار لها وعنه ينفسخ نكاحهما)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في ذلك فالمشهور عنه أنه لا خيار لها والنكاح مماله سواه أعتفهما واحد أواتنان لص عليه أحمد وعنه لها الحيار لانهاكلت بالحرية تحت من لم يسبق له حرية

﴿ مَـنَّلَةً ﴾ قال (وان كانت ردتها بعد الدخول فلا نفقة لها، وان لم تسلم حتى انقضت عدتها انفسخ نكاحها ولو كان هو المرتد فلم يعد الى الاسلام حتى انقضت عدتها انفسخ النكاح منذ اختلف الدينان)

اختفت الرواية عن احمد فيها إذا ارتد أحد الزوجين بعد الدخول حسب اختلانها فيها إذا أسلم أحد الزوجين السكافرين فني احداهما تتعجل الفرقة وهو قول أي حنيفة ومائك ، وروي ذلك عن الحسن وعمر بن عبد العزيز وانثوري وزفر وأبي ثور وابن المنذر لأن ماأوجب فسخ النكاح استرى فيه ماقبل الدخول وبعده كالرضاع (والثانية) يقف على انقضاء العدة فان أسلم المرتد قبل انقضائها فيها على الذكاح ، وان لم يسلم حتى انقضت بانت منذ اختلف الدينان وهذا مذهب الشافعي لانه لفظ تقم به الفرقة فاذا وجد بعد الدخول جاز أن يقف على انقضاء العدة كالطلاقي الرجعي أواختلاف دين بعد الاصابة فلا يوجب فسخه في الحال كاسلام الحربية نحسة، الحربي، وقياسه على اسلام أحد الزوجين أقرب من قياسه على اسلام أحد الزوجين أقرب من قياسه على الرضاع، فأما النفقة فالأنه بنائل قزوج إلى رجمتها وتلافي نكاحها فلم يكن انقضاء العدة وان كان هو المرتد فعليه النفقة العدة لانه بسبيل من الاستمتاع بها بأن تسلم وعكنه تلافي نكاحها فكانت النفقة واجبة عليه كزوج الرجعية

فلكت الفسخ كما لو عتقت قبله الاول أولى لانحرية المبد لو طرأت بمدعتها منع فاذا قارنت كان أولى أن يمنع كاسلام الزوجين ، وعنه رواية ثالثة إن أعتقا انفسخ نكاحهما لان المتق معنى يزيل الملك عنهما لاالى مالك فجاز ان تقع به الفرقة كالموت ولانه لا يمتع أن لا محصل الفرقة بوجوده من أحدها أو تحصل بوجوده منها كالمهان والاقالة في البيع . قال شيخنا : مناه والته أع أنه إذا وهب لمبده سرية وأذن له في التسري بها م أعتقهما جميعاً صارا حرين وخرجت عن ملكه فلم يكن له اصابتها الا بنكاح جديد مكذا روى جماعة من اصحابه فيمن وهب عبده سرية أواشترى له سريتان فاعتقها لا يقربها الا بنكاح جديد ، واحتج احمد بما روي عن نافع عن اب عمر ان عبدالله كان له سريتان فاعتقها وأعتقه فنهاه أن يقربهما إلا بنكاح جديد ولانها بإعنافها خرجت عن ان تدكون مملوكة فلم يبح له التسريبها كالحرة النوية ، وأما اذا كانت امرأة فعتقا لم ينفسخ نكاحه بذلك لانه إذا لم ينفسخ باعتاقها وحدها فلان لا ينفسخ باعتاقها وحدها فلان لا ينفسخ باعتاقها أولى و يحتمل ان أحمد انما أولد بقوله أنفسخ نكاحهما أن لها فسخ التكاح ويخرج هذا على الرواية التي تقول لها الفسخ إذا كان زوجها حراً فعقت عنه

(فصل) ويستحب لمن له عبد وأمة متزوجان فاراد عتقهما البداية بالرجل لثلا يثبت للمرأة خيار عليه فيفسخ نكاحه ، وقد روى أبو داود والاثرم باسنادهما عن عائشة أنه كان لها غلام وجارية أنزوجها فقالت للنبي صلى الله عليه وسلم إن أربد أن اعتقها ? فقال لها « ابدئي بالرجل قبل المرأة»

(فصل) فان ارتد لزوجان مما فحكمها حكم مالوارتد أحدهما ان كان قبل الدخول تعجلت الغرقة ، وان كان بعده فهل تتعجل أو يقف على انقضا العدة ? على روايتين وهذا مذهب الشافي ، قل أحد في رواية ابن منصور إذا ارتدا معا او أحدهما ثم تابا أو تاب فهر أحق بها مالم تنقض العدة وقال ابوحنيفة لا ينفسخ النكاح استحساما لا به لم يختلف بهما الدين فأشبه مالو أسلما

ولنا أنها ردةطارتة على النكاح فوجب أن يتعلق بها فسخه كالو ارتد أحدهما ولان كل مازال عنه ملك المرتد إذا ارتد وحده زال إذا ارتدغيره معه كاله ، وماذ كروه يبطل بما إذا انتقل المسلم واليهودية إلى دين النصر انية فان نكاحها ينفسخ وقد انتقلا إلى دين واحد وأما إذا أسلما فقد انتقلا إلى دين المتى ويقرآن عليه يخلاف الردة

(فصل) وإذا ارتد أحد الزوجين او ارتدا معا منم وطأها فان وطنها في عديها وقلنا أن الفرقة تعجات فلها عليه مهر ، ثلها لهذا الوط، مع الذي يثبت عليه بالسكاح لانه وطيء أجنبية فيكون عليه بهم مثلها، وإن قلنا أن الفرقة موقوفة على انقضا، العدة فان أسلم المرتد منهما اوأسلما جيعافي عديها وكانت الردة منهما فلا مهر لها عليه بهسندا الوط، لانا تبينا أن النكاح لم بزل وانه وطنها وهي زوجته وإن ثبتا أو ثبت المرتد منهما على الردة حتى انقضت عديها فلها عليه مهر المثل لم ذا الوط، لانه وط، في غير اكلاح بشبه النكاح لانا تبينا أن الفرقة وقعت منذ اختلف الدينان، وهكذا الحسكم فيها اذا أسلم

وعن صفية بنت أبي عبيد أنها فعلت ذلك وقالت للرجل أبي بدأت بعقك الثلا يسكون لها عليك خيار والله أمر.

(باب حكم العيوب في النكاح)

(العيوب المثبتة للفسخ ثلاثة اقسام (أحدها) مايختص بالرجال وهو شيئان (أحدها) أن يكون الرجل مجبوباً قد قطع ذكره ولم يبق منه ما يمكن الجاع به)

الكلام في البيوب المثبتة لفسخ النكاح للمرأة والرجل اذا اختار ذلك في اربعة فصول:

(أحدها) أن خيار الفسخ يثبت لكل واحد من الزوجين للعيب يجده في الآخر في الجملة وروي ذلك عن عمر بن الخطاب وابنه وابن عباس رضي الله عنهم، وبه قال جابر بنزيد والشافعي واسحاق وروى عن علي لاترد الحرة بعيب، وبه قال أبؤ حنيفة وأصحابه إلا أن يكون الرجل مجبوبا أو عنينا قان السرأة الحيار قان احتارت الفراق فرق الحاكم بينهما بطلقة ولا يكون فسخاً لان وجود العيب لا يقتضي فسخ التكاح كالممي والزمانة وسائر العيوب

ولنا أن المختلف فيه يمنع الوطء فأنبت الحيار كالجبوالمنة ولان المرأة أحد الموضين في النكاح فجاز ردما بعيب كالصداق، أو أحد الموضين في عقد النكاح فجاز ردما بعيب كالصداق، أو أحد الموضين في عقد النكاح فجاز ردما بعيب كالصداق، أو أحد الموضين في عقد النكاح فجاز ردما لعيب أو أحد الزوجين فيثبت

أحد الزوجين بعسد الدخول فرمايها في المدة قبل اسلام الآخر . فالحسكم فيه مثل الحسكم همنا لما ذ كر نا من النمليل فيه

(فصل؛ وإذا أسلم أحداثزوجين ثم ارتد نظرت فان لم بسلم الا آخر في العدة تبينا أن وقوع الفرقة كان منذ اختلف الدينان وعدتها من حين أسلم المدلم منهما ، وأنَّ أسلم الآخر منهما في العدة قبل ارتداد الأول اعتبر ابندا. العدة من حين ارتد لان حكم اختلاف الدين باسلام الأول زال باسلام الثاني في العدة ولو أسلم وتحته أكثر من أربع نسوة فأسلمن معه ثم ارتد لم يكن له أن مختار منهن لانه لايجوز أن يبتدي، العقد عايبن في هذه الحال وكذلك لو ارتددن دونه او معه لم يكن له أن يختار منهن لذلك

(فصل) فاذا تزوج الـكافر بمن لايقر على نكاحه في الاسلام مثل ان جمم بين الاختين او بين عشر نسوة او نكح مُعتدة او مرتدة تم طلقها للاثائم أسلالم بكن له أن ينكحهـا لاننا أجرينا أحكامهم على الصحة فيها يعتقدونه في النكاح فكذاك في الطلاق ولهذا جاز له المساك الثرنية من الاختين والحامسة المعقود عليها آخرآ

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا زوجه وليته على أن يزوجه الآخر وليته فلا نـكاح بينهماوان سموا مع ذلك صداقا أيضا)

هذا النكاح بسمى الشفاد فقبل أنما سمي شفاراً لقبحه تشبيها برفع الكلب رجه ليبول في القبح

له الحيار بالعيب في الآخر كالمرأة ،قاما العمى والزمانة ونحوهما فلا يمنع المقصود بعقد النكاح وهو الوطء بخلاف الميوب المختلف فيها، فان قيل فالجذام والجنون والبرص لا عنم الوطء قلنا بل يمنعه فان ذلك يوجب نفرة تمنع من قربانه بالكلية ويخاف منه التعدي الى نفسه ونسله والمجنون يخاف منه الجناية فصاركالمانع الحسى

(الثاني) العيوب الحِوزة للفسخ وهي عمانية: اثنان يختصانالرجل وهما الحب والعنة وثلاثة تختص المرأة وهي الفتق والقرن والمفل وثلاثة يشترك فيها الزوجان وهي الجذام والجنون والبرص وحكذا ذكرها الخرقي ، وقال القاضي : هي سبعة جمل القرن والعفل شيئًا واحدًا وهوالرتق وذلك لحمينبت · في الفرج ، وحكي ذلك أهل الادب وحكي نحوه عن أبي بكر وذكره أصحاب الشافعي وقال الشافعي الفرن عظم في الفرج عنع الوطء وقال عن غيره لايكون في الفرج عظم أنما هو لخم ينبت فيه وحكي عن ابي حفص ان العفل كالرغوة فيالفرج يمنع لذة الوطء ، وقال أبوالخطاب الرتق أن يكون الفرج مسدوداً يعنى ملتصمًا لايدخل الذكر فيه والقرن والعفل لحم ينبت في الفرج فيسده فعما في معنىالرتق الا أنهما نوع آخر ، وأما الفتق فهو انخراق مابين السبيلين وقيل أنخراق ما بين مخرج البول والمني وذكرها أصحاب الشانسي سبعة أسقطوا منها الفتق ومنهم من جعلها ستة وجمل القرن والعفل شيئاً يقال شفر السكاب إذا رفع رجله ليبول ، وحكي عن الاصدى أنه قال : الشفار الرفع فكأن كل واحد منهما رفع رجه للآخر هما يريد ، ولا يختلف الرواية عن احمد في أن نكاح الشفار فاسدرواه عنه جماعة قال احمد وروي عن همر وزيد بن ثابت أنهما فرقا فيه وهو قول مالك والشافعي ، وحكي عن عطاء وهمرو بن دينار ومكحول والزهري والثوري أنه يصح وتنسد التسمية ويجب مهر الشر لان الفساد من قبل للهر لا يوجب فساد العقد كا لو تزوج على خر او خنز ير وهذا كذلك

ولنا ماروی ابن هر أن رسول الله وَ الله وَ الله وَ الله وَ الله و و وی ابو هر برة مثله اخرجه مسلم، وروی الاثرم باسناده عن هر أن بن حصين أن رسول الله وَ الله و لاجلب ولا جنب ولا شفار في الاسلام، ولانه جمل كل واحد من العقدين سلفا في الآخر فلم يصح كا لو قال بعني ثوبك على أن أبيعك ثوبي، وقولهم أن فساده من قبل التسمية قلنا لا بل إفساده من جهة أنه و قنه على شرط فاسد أو لا به شرط تاليك البضم لفير الزوج قانه جمل ترويجه إياها مهراً للاخرى فكان ملسكه إياه بشرط انتزاعه منه ، إذا ثبت هذا فلا فرق بين أن يتول على أن صداق كل واحدة منهما بضم الاخرى أو لم يقل ذلك ، وقال الشافعي هو أن يقول ذلك ولا يسمي لكل واحدة صداقا لما روى ابن عمر أن الذي والحدة منهما مهر الاخرى

واحداً وأنما اختص النسخ بهذه العيوب لانها عنع الاستمتاع المقصود بالنكاح فان الجذام والبرس يران نفرة في النفس عنع قربانه ويخشى تعديه إلى النفس والنسل فيمنع الاستمتاع، والجنون يثير نفرة ويخشى ضرره والجب والرتق يتعذر معهما الوطء والفتق بمنع لذة الوطء وفائدته وكذلك المفل على قول من فسره بالرغوة

(قصل) فان اختلفا في وجود السبكن بجسده بياض عكن أن يكون بهما أو برصاً واختلفافي كونه برصاً أو كانت به علامات الجذام من ذهاب شعر الحاجبين فاختلفا في كونه جذاما فان كانت المدهي بيئة من اهل الخبرة وانتقة فيشهدان عا قال ثبت قوله والاحلف المنكر والقول قوله لقول النبي عليه ولا ولكن الهين على المدعى عليه وان اختلفا في عيوب النساء أربت النساء الثقات ويقبل فيه قول امرأة واحدة فان شهدت عا قال الزوج والا فالقول قول المرأة ، وأما الجنون فانه يثبت الحياد سواء كان مطبقاً أو كان بجن في الاحيان لان النفس لا تسكن الى من هذه حاله الا أن يكون مربضاً ينمى عليه ثم يزول فذلك مرض لا يثبت به خيار فان زال المرض ودام الاغماء فهو كالجنون يثبت به الحياد .

﴿ مسئلة ﴾ (فان اختلفا في امكان الجاع بما بقي من ذكر مفالقول قول المرأة) لانه يضف بالقطع والاصل عـدم الوطء ويحتمل ان القول قوله كما لو ادعى الوطء في ولنا ما روى ابن هم أن رسول الله والمسلمة المدين الشفار والشفار أن يزو الرجل ابنته على المدين المحبح المناق عليه ، وفي حديث أي هريرة والشفار أن يقول الرجل الرجل وجنى ابنتك وأزوجك المني أو زوجنى أختك وأزوجك أخي وواه ما وهذا مجب تقديمه لصحته وعلى المقد أمكن الجم يدها بأن يعمل الجميع ويفسد السكاح بأي ذك كان . ولانه إذا شرط في نكاح إحداهما تزريج الاخرى نقد جعل بضم كل واحدة صداق الاخرى فضدكا لو ففظ به عقاما إن سموا مخلك صداقا فقال زرجتك ابني على أن تزوجي ابنتك ومهر كل واحدة منها مائة أو مهر ابنتي مائة ومهر ابنتك خمسون أو أقل أو أكثر قالمنصوص عن أحد فيما وقفنا عليه صحته رهو قول الشاني لما تقدم من حديث ابن عمر ، ولا نقد سمى صدافا فصح كالو لم يشرط ذلك وقال الحرقي لا يصح لحديث أي هربرة ولما ووى أبو دادد عن الاعرج أن العباس بن عبيد الله بن وقال العباس أنكح عبد الرحن بن الحكم ابنته و قالم من والذبي نهى عنه رسول الله والمؤلف في المؤلف في المنافرة إلى فسكاح إحداهما لمكح الاخرى فلم يصح كالو لم بسميا صداقا محقه ان عدم التسمية أيس مفسد المقد فد كالم المنافرة المنافرة

المنة ولان له ما يمكن الجماع ممثله فأشبه من له ذكر قصير (الشاني) أن يكون عنينا المنين هو المعاجز عن ايلاج ذكره وهو مأخوذ من عن أي اعترض لأن ذكره بمن إذا أراد ايلاجه أي يسترض قيل لانه يمن لقبل المرأة عن يمينه وشاله فلا يقصده فاذا كان الرجل كذلك فهو عيب به وتستحق به الرأة فسخ النكاح بعد الله يضرب له مدة يخبر فيها وبعلم حاله بها ، وهذا قول عمر وعبان وابن مسعود والمفيرة بن شعبة رضي الله عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء وعمرو بن دينار والنخمي وقنادة وحماد بن أيي سليان وعليه فنوى ققهاء الامصار منهم مالك وأبو حنيفة وأصحابه والثوري والارزاعي والشافعي واسحاق وأبو عبيد وشذ الحميكم وداودفقالالا يؤجل وهي امرأته وربي ذلك عن علي رضي الله عنه لان امرأة أتت الذي عيد فناك يا رسول الله نان رفاعة طلقني فبت طلاقي فتروجت بعبد الرحن بن الزبير وأعاله مثل هدبة الثوب فقال « تريدين رفاعة طلقني فبت طلاقي فتروجت بعبد الرحن بن الزبير وأعاله مثل هدبة الثوب فقال « تريدين رفاعة على رفاعة ? لاحتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك ولم يضرب له مدة

و لنا ما روي أن عمر رضي الله عنه اجل العنين سنة وروى ذلك الدار قطنى عن عمروا بن مسعود والمنيرة بن شعبة ولا مخالف لهم ورواه أبو حفص عن على ولانه عيب بمنع الوطء فأثبت الحياد كالحب في الرجل والرثق في المرأة فأما الحبر فلا حجة لهم فيه قان المدة أما تضرب له مع اعترافه (المغنى والشرح الكبير) (الحجزء السابع)

فأما إذا قالزوجتك ابنتي على أن تزوجتي ابنتك دمهر كل واحدة منهما مائة وبضع الاخرى قالنكاح فاسدلانه صرح بالنشريك فلم يصح العقد كما لولم يذكر مسمى

(فصل) ومتى قلما بصحة العقد إذا سميا صداقا فنيه وجهان [أحدهما] تفسد القسمية ويجب مهر المثل وهذا قول الشافي لان كل واحد منهما لم يرض بالمسمى إلا بشرط أن يزوج وليه صاحبه فينقص المهر لهذا الشرط وهو باطل فاذا احتجنا الى فهان النقص صار المسمى مجهولا فبطل ، والوجه الذي ذكره القاضي في الجامم أنه بجب المسمى لانه ذكر قدراً معلوما يصح أن يكون مهراً فصح كما لو قال زرجتك ابنتى على الن على أن لى منها مائة والله أعلم

(فصل) وأن سبى لاحداهما مهراً دون الاخرى فقال أبر بكر يقسد النكاح فيهما لأنه فسد في إحداهما ففسد في الاخرى والاولى أنه يفسد في التي لم يسم لها صداقا لان فكاحها خلامن صداق سوى نكاح الاخرى ويكون في التي سمى لها صداقا روايتان لان فيه تسمية وشرطا فأشبه مألو سمى لمكل واحدة منها مهراً ذكره القاضى حكذا

(فصل) قان قال زوجنك جاريتي هذه على أن تزرجني ابنتك وتكون رقبتها صداقا لابنتك الم يصح زويج الجارية في قياس المذهب لانه لم يجه ل لما صداقا سوى تزويج ابنته ، وإذا زوجه ابنته على أن يجعل رقبة الجارية صداقا لما صح لان الجارية تصلح أن تكون صداقا ، وإن زوج عبده

وطلب المرأة ذلك ولم يوجد واحد منها وقد روي أن الرجل أنكر ذلك وقال أني لاعركها عرك الاديم وقال بن عبد البر وقد صع ان ذلك كان بعد طلاقه فلا منى لضرب المدة وصع ذلك في قول النبي وقيل الم في المنافقة والمنافقة والوكان قبل طلاقه لما كان ذلك اليها وقيل المه ذكرت ضعفه وشبهته بهدبة الثوب مبالغة واذلك قال اننبي صلى الله عليه وسلم «حتى تذوقي عسيلته» والعاجز عن الوطه لا محصل منه ذلك

﴿مسئلة﴾ (قان ادعت ذلك أحل سنة منذ تر افعه)

وجملة ذلك أن المرأة إذا ادعت عجز زوجها عن وطئها لمنة سئل عن ذلك فان أنكر وهي عذراه فالقول قولها وانكانت ثيبا فالقول قوله مع يمينه في ظاهر المذهب لان الاصل السلامة ولان هذاأم لا يعرف الا من جهته وقال القاضي هل يستحلف ? على وجهين بناء على دعوى الطلاق

﴿ مسئلة ﴾ (فان اعترف بذلك أو قَامَتَ بَيْنَةَ عَلَى افرارهِ بِهِ فانكر نطابت يمينه فنكل ثبت عجزه) ويؤجل سنة في قول عامة أهل العلم وعن الحارث بن ربيعة أَنَّهَ أَجْلَ رجلاً عشرة أشهر

و لنا قول من سمينا من الصحابة ولان هذا المجز قد يكون امنة وقد يكون الرض فضرب له سنة لتمر به الفصول الاربعة فان كان من يبس زال في فصل الرطوبة وان كان من رطوبة زال في فصل

امرأة وجعل رقبته صدامًا لها لم يصح الصداق لان عن الرأة زوجها بمنع صحة النكاح فيفسد الصداق ويصح النكاح ويجب مهر المثل

﴿مُسُنَّلَةً ﴾ قال رحمه الله تدالي ﴿ وَلَا يَجُوزُ نَكَاحُ المُّنَّمَةُ ﴾

معنى نكاح المتعة أن يتزوج المرأة مدة مثل أن يقول زوجتك ابنتي شهراً أو سنة أو الى انقضاء الموسم أو قدوم الحاج وشبهه سواء كانت المدة معلومة أو مجبولة فبذا نكاح باطل نص عليه أحد فقال نكاح المتعة حرام . وقال أبوبكر فيها رواية أخرى أنها ، كروهة غير حرام لان ابن منصور سأل أحمد عنها فقال مجتنبها أحب إلى ، قال فظاهر هذا الكراهة دون التحريم عوغير أبي بكر من أصحابنا عنم هذا ويقول في المسئلة رواية واحدة في تحريها وهذا قول عامة الصحابة والفقهاء ، وممن روي عنه تحريهاهم وعلى وابن عر وابن مسعود وابن الزبير ، قال ابن عبدالبر وعلى تحريمائت ة مالك وأعل المدينة وأبو حنيفة في أهل الكرفة والاوزاعي في أهل الشام والايث في أهل مصر والشافعي وسائر أصحاب الآثار وقال زفر يصح النكاح و يبطل الشرط.

وحكي عن ابن عباس آنها جائزة وعايه أكثر أصحاب عطا. وطاوس و به قال ابن بيج وحكي ذلك عن أبي سعيد الخدري و جابر واليه ذهب الشيعة لانه قد ثبت أن النبي عَلَيْكُمْ أَذَن فيها ، وروي

اليبس وانكان من برودة زال في فصل الحرارة وانكان من انحراف مزاج زال في فصل الاعتدال فاذا مضت الفصول الاربعة واختلفت عليه الاهوية فلم يزل علم أنه خلقة وحكي عن أبي عبيد أنه قال أهل الطب يقولون الداء لا يستجن في البدن أكثر من سنة ثم يظهر وابتداء السنة من بوم ترافعه قال ابن عبد البر على هذا جماعة القائلين بتأجيله قال معمر في حديث عمر يؤجل سنة من يوم ترافعه فاذا انقضت المدة فلم يطأ فلها الخيار في فسخ النكاح

﴿ مسئلة ﴾ (وان اعترفت أنه وطئها مرة بطل كونه عنينا)

أكثر أهل الديم على هذا يقولون متى وطيء امرأته مرة ثم ادعت عجزه لم تسمع دعواها ولم تضرب له مدة منهم عطاء وطاوس والحسن ويحيى الانصاري والزهري وعمرو بن دينار وقتاءة ومالك والاوزاعي والشانعي واحتحاق وأبو عبيد وأصحاب الرأي وقال أبو ثور اذا عجز عن عن وطثها أجل له لانه عجز عن وطثها فثبت حقها كما لو وجب بعد الوطء

و لنا أنه قد تحققت قدرته على الوطه في هذا النكاح وزوال عنته فلم تضرب له مدة كما لو لم يكن لان حقوق الزوجية من استقر ارالمهر والمدة ثبتت بوطه واحدو قدو جدماً وجبه فانه يتحقق به العجز فافتر قا (فصل) وان عامت أن عجزه عن الوطء لمارض من صغر أو مرض مرجوا لزوال لم تضرب له مدة لان ذلك عارض يزول والمئة لا تزول لأنها جبلة وخلقة وان كان لكر أو مرض لا يرجى

أن هر قال : متمتان كاننا على عهد رسول الله عَلَيْكِيَّةٍ أَفَانهى عنهاوأعاقب عليهما ? متعة النسا. ومتعة الحج ولاً؛ عقد على منفعة فيكون مؤقتا كالاجارة

برؤه ضربت له المدة لأنه في معنى من خلق كذلك وان كان لجب أو شلل ثبت الحيار في الحاللان الوطء مأيوس منه فلا معنى لانتظاره وأن كان قد بقي من الذكر ما يمكن الوطء به أو لا رجم الى أهل الحرة في ذلك

(فصل) والوطء الذي يخرج به من المنة هو تغييب الحشفة في الفرج لان الاحكام المتعلقة بالوطء تعلق به فان كان الذكر مقطوع الحشفة كفاء تغييب قدر الحشفة من الباقي في أحد الوجهين ليكون ما يجري من المقطوع مثل ما يجري من الصحيح (والثاني) لا يخرج من العنة الا بتغييب جميع الباقي لأنه لاحد همنا يمكن اعتباره فاعتبر تغييب جميعه لانه المعنى الذي يتحقق به حصول حكم الوطء وللشافعي قولان كهذين.

﴿ مسئلة ﴾ (وان وطثها في الدبر أو وطيء غيرها لم نزل العنة ومحتمل أن نزول)

لان الدبر ليس محلا للوط، فأشبه الوط، فيما دون الفرج ولذلك لا يتملق به الاحلال الزوج الاول ولا الاحصان وان وطثها في القبل حائضا أو نفساء أو محرمة أو صائمة خرج عن العنة وذكر القاضي أن قياس المذهب ان لا يخرج عن العنة لنص أحمد على أنه لا تحصل به الاباحة الزوج الاول ولانه وط، محرم أشبه الوط، في الدبر

أقول وقد طال الثواء بنا معا ياصاح هل فك في فتيا ابن عباس هل الكفي رخصة الاطراف آنسة تكون مثوالة حتى مصدر الناس

فقام خَطْيبًا وقال أن المتعة كالميتة و الدم ولحم الخَنزىر فأما أذن رسول الله ﷺ فيها فقد ثبت نسخه وأما حديث عمر أن صح عنه فالظاهر أنه أعاقصد الاخبار عن تحريم النبي عَيَالِيُّهُ لما ونهيه عنها إذ لابجوز أن ينهى عما كان النبي مِيَتَّالِيَّةِ أباحه وبتي على اباحته

﴿ فَصَلَ ﴾ وَأَنْ تَزُوجُهَا بَغْيَرِ شَرَطُ الْأَنْ فِي نَيْتُهُ طَلَاقِهَا بَعْدَ شَهْرُ أَوْ اذَا انقضت حاجته في هذا البلد فالنكاح صحبح في قول عامة أهل العلم الا الاوزاعي قال هو نكاح متعة والصحبح أنه لابأس به ولا تضر نيته وليس على الرجل أن ينوي حبس امرأته وحسبه ان وآفقته والاطلقها

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو تزوجها على أن يطلقها في وقت بعينه لم ينعقد النكاح)

يعنى اذا تزوجها بشرط أن بطلقها في وأت سهين لم يصح النكاح سوا. كان معلوما أو مجهولا مثل أن يشترط عليه طغزتها إن قدم أبوها أو أخوها ، وقال أبو حنيفة بصح النكاح ويبطل الشرط وهو أظهر قولي الشاني قاله في عامة كتبه لان النكاح وقم مطلقا وأنما شرط على نفسه شرطا وذلك لايؤثر فيه كالو شرط أن لاينزوج عليها ولا يسافر بها

و لنا أنه وطرَّه في محل الوطء فخرج به عن العنة كالووطانها وهي مريضة يضرها الوطء ولان المنة المجز عن الوطء فلا يبتى مع وجود الوطء لان المجز ضد القدرة فلا يبتى مع وجود ضده وما ذكره غير صحيح لان تلك الاحكام بجوز أن تبتى مع وجود سببها لمانع أو فوات شرط والسنة في نفسها أمر حقيقي لا يتصور بقاؤه مع انتفائه وأما الوطء في الدبر فليس وطأ في محله بخلاف مسئلتنا وفيه قول أن العنة تزول به اختاره ابن عقيل لاَّمه أصب فمن قدر عليه فهو على غيره أقدر (فَصَل) فَانَ وَطَيْءَ امْرَأَةً لِمْ يَخْرَجُ بِهُ مِنَ الْعَنَّةُ فِي حَقَّ غَيْرِهَا وَاخْتَارَ ابن عَفِيل أَهْ يَخْرِجُ عَن

المنة في حق جميع النساء فلا تسمع دعواها عليه منها ولا من غيرها وهذا مقتضى قول أبي بكروقول من قال إنه يختبر بُنزوج امرأة أخرى ويحكي ذلك عن سمرة وعمر بن عبد العزبزقالوالانالمنة خلقة وجِئْلة لا تنفير بتغير النساء فاذا انتفت في حق امرأة لم تبق في حق غيرها

ولنا أن حكم كل امر أة معتبر بنفسها ولذلك نو ثبتت عنته في حقهن فرضي بعضهن سقط حقها وحدها دون الباقيات ولان الفسخ لدفع الضرر الحاصل بالمجزعن وطئها وهو ثابت في حقها لا يزول بوطه غيرها وقوله كيف يعنج المجز عن وأحدة دون أخرى ?قلنا قد تنهض شهوته في حق احداها لفرط حبه إياها وميله اليها واختصاصها بكال ولوجه دون الاخرى ضلى هذا لو نزوج مرأة فأصابها ثم أبابها ثم روحها من أحد لها المطالبة لانه إذا جاز أن بين عن امرأة دون أخرى ظي ولنا أن هذا شرط مانع من بنا. الكاح فأشبه نكاح المتعة ويفارق ماقاسوا عليــه قائه لم يشترط قطع النكاح

(مسئلة) قال (وكذلك ان شرط عليه أن يحلما لزوج كان قبله)

وجملته أن نكاح المحلل حرام باطل في قول عامة أهل العلم منهم الحسن والنخبي وقتادة ومالك والميث والثوري وابن للبارك والشاذي وسوا. قال زوجتكما إلى أن تطأها أو شرط أنه اذا أحلم افلا تكاح بينها أو أنه اذا أحلما للاول طلقها ، وحكي عن أبي حنيفة أنه يصح الكاح ويبطل الشرط، وقال الثماني في الصورتين الاولتين لايصح وفي الثالثة على قولين

ولنا ماروي عن النبي وَلِيَلِيْنِهِ أنه قال ﴿ لَمِنِ اللهُ الْحَالُ وَالْحَالُ لَهُ ﴾ رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن صنحيح والنامل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي وَلِيَلِيْنِوْمَهُم عمر بن الخطاب وعبان وعبد الله بن محر وهو قول الفقها، من التابعين ، وروي ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس ، وقال أبن مسدود المحال والمحالل له ملعون على لسان محد وَلِيلِيْنِيْنِ

وروى ان ماج، عن عقبة بن عامر أن النبي وَلَيْكُ قَالَ ﴿ أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِالْتِيسَ الْمُستِمَارِ ؟ ﴾ قالوا بلى بارسول الله ، قال ﴿ هو الحال لعن الله المحال والمحال له » وروى الاثرم باستاده عن قبيصة بن

نكاح دون نكاح أولى ومنتفى قول أبي بكر ومن وافقه لا يصح هذا بل متى وطيء امرأة لم تثبت عنته أبداً.

(فصل) وان ادعى أنه وطئها وقالت أنها عذرا، فشهدت بذلك امرأة ثقة فالقول تولها والافالة وله . اذا ادعت المرأة عنة زوجها فادعى أنه وطئها وقالت انها عذرا، أربت النساء الثقات فان شهدن بمندتها فالقول قولها ويقبل في بقاء عذرتها شهادة امرأة واحدة كالرضاع ويؤجل الرجل وبهذا قال الثوري والشافي واسحاق وأصحاب الرأي لان الوط، بزيل اسذرة فوجودها يبل على عدم الوط، فان ادعى أن عذرتها عادت بعد الوط، فالقول قولها لان هذا بسيد جداً وان كان متصوراً وهل تستحلف المرأة المحتمل وجهين (أحدها) تستحلف لازالة هذا الاحتمال كذب البيئة الهادلة وكذب المقر في والآخر لا يستحلف عن ما يعد جداً لا لفات اليه كاحتمال كذب البيئة الهادلة وكذب المقر في اقراره وهل يقبل فيه الا اثنان فالنساء أولى الوائن) لا يقبل فيه الا اثنان فالنساء أولى

(فصل) وأن لم يشهد لها أحد فالقول قوله لان الاصل السلامة في الرجال وهدم الميوب ودعواه تضمن سلامة الدقد وصحته ويسقط حكم قولها لتبين كذبها فان ادعت أن عذرتها زالت بسبب أحد فالقول قوله لان الاصل عدم الاسباب

جابر قال سمعت عمر وهو يخطب الناس وهو يقول : والله لاأونى بمحل ولا محل له الا رجمتهاولاته نكاح الى مدة أو فيه شرط بمنع بقاء فأشبه نكاح المتمة

﴿ مسئلة ﴾ (وان كانت ثيبا فالقول قوله لما ذكرنا)

ولان هذا يتعذر اقامة البينة عليه فقبل قوله فيه مع يمينه وبهذا قال النوري والشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر لان هذا بما تتعذر اقامة البينة وبمينه أقوى فان دعواه سلامة المقد وسلامة نفسه من العيوب والاصل السلامة فكان القول قوله كالمشكر في سائر الدعاوى وعليه الجمين على صحة ماقال وهذا قول من سمينا ههنا لان قوله محتمل للكذب فقوينا قوله بيمينه كما في سائر الدعاوي التي يستحلف فيها فان ذكل قضى عليه بنكوله و يدل على وجوب الجمين قول التي والتي والمين كذا ههنا والصحيح قال القاضي و يتخرج أن لا يستحلف على أنكاره دعوى الطنزق فان فيها روايتين كذا ههنا والصحيح أنه يستحلف لدلالة الحبر والمني عليه وروي عن احمد أن القول قولها مع يمينها حكاها القاضي في المجردلان الأصل عدم الاصابة فكان القول قولها لانه موافق للاصل واليقين معهاوقال الحرقي محلومه مهها في ست ويقال له اخرج ماءك على شيء فان ادعت أنه ليس بمني جعل على النار قان ذاب فهو مني وبطل قولمه النار قان أخرج ماءه قالقول قوله لان المنين يضعف عن الازال فاذا أثرل تبينا صدقه فيحكم به وهو مذهب عطاء قان ادعت أنه ليس بمني جعل على النار قان ذاب فهو مني لانه بشتبه ببياض اليض وذلك اذاوضع على النار يجتمع ويس وهذا يذوب فيتدن بذلك احدها من الآخر فيختبر به وعلى هذا من عجز عن إخراج مائه ويس وهذا يذوب فيتدن بذلك احدها من الآخر فيختبر به وعلى هذا من عجز عن إخراج مائه

عمد بن سيرين قال قدم مكة رجل ومعه اخوة له صغار وعليه ازار من بين يديه رقعة ومن خلفه رقعة فال عمر الم يده به يثا فيينها هو كذلك إذ نزغ السيطان بين رجل من قربش وبين امرأته فطلقها فقال عمر الم الله الله الله الله الله الم أن تعطي ذا الرقعتين شيئا و محلك لي عمل قالت نعم ان شئت فأخبروه بذلك قال نعم و تزوجها و دخل بها فلما أصبحت أدخات اخوته المدار فجاء القرشي بحوم حول الدارويقول باويه غلب على امرأته فآتي هم فقال بأمير المؤمنين غلبت على امرأتي قال من غابك قال ذو الرقعتين غلب على امرأتي قال الس بموضعي بأس قالت أمير المؤمنين يقول الله طلق امرأتك فقل لا والله لا أطلقها قانه لا يكرهك وألبسته حلة علما رآه عمر من بعيد قال الحد فله الذي رزق ذا الرقعتين فدخل عليه ققال أنطاق امرأتك قال لا والله لا أطلقها قانه لا يكرهك وألبسته حلة علما رآه عمر من بعيد قال الحد فله الذي رزق ذا الرقعتين فدخل عليه ققال أنطاق امرأتك قال لا والله لا أطلقها عن يونس بن عبيد عن أبن سيرين عمر أمن عمراً من هذا وغل من أعل المدبنة وهذا قد تقدم فيه الشرط على العقد ولم ير به عمر بأسا

ولنا قول النبي ولي والله المعالم و الله المحالم و الله المحابة ولا مخالف المراف والما حديث ذي الرقمتين فقال أحد لمر فكن إجاعا , لانه فصد به التحابل فلم بصح كا لو شرطه وأما حديث ذي الرقمتين فقال أحد ليس 4 إسناد يمي أن ابن سبرين لم يذكر إسناده إلى صر وقال أبو عبيد هو موسل فأبن هو من الذي سمعه و يخطب به على المنبر لاأر في عملل ولا محلل له إلا رجتما ؟ ولا به ليس فيه أن ذا الرقمتين قصد التحليل ولا فواه واذا كان كذاك لم يتناول محل النزاح

قالقول قول المرأة لان الظاهر معها وفي كل موضع حكمنا بوطئه بطل حكم عنده فانكان في ابتداء الامر في يضرب له مدة وان كان بعد ضرب المدة انقطت وان كان بعد انقضائها لم يثبت له خيار وكل موضع حكمنا بعدم الوطيء منه حكمنا بعنه كالو اقربها واختار ابو بكر انه بزوج امرأة لها حظ من الجمال ويسطي صداقها من بيت المال ويخلى و نسأل عنه و يؤخذ عا تذول فان أخبرت بأنه يط كذبت الاولى والثانية بالحيار بين الاقامة والنسخ وان كذبته فرق بينه وبينهما وصداق الثانية من ماله ههذا لا روي ان إمرأة حاءت الى صمرة فشكت اليه انه لا يصل اليها زوجها فكتب الى معاوية فكتب اليه ان زوجه امرأة ذات جمال يذكر عنها الصلاح وسق اليها من بيت المال عنه فان أصابها فقد كذبت ان زوجه امرأة ذات جمال يذكر عنها الصلاح وسق اليها من بيت المال عنه فان أصابها فقد كذبت فوان لم يصبها ققد صدقت فقعل ذلك سمرة فجاءت المرأة فقالت ليس عنده شيء فقرق بينها وقال الاوزاعي وان لم يقول وحكي عن مالك مثل ذلك الا انه اكتفى بواحدة والصحيح ان القول قوله لما فكر نا وكذا لوادعى الوطه في الا يلاء واعتبار خروج المساء ضيف لانه قد يعام ولا يمزل وقد يعجز السليم القادر عن يوطه فان ضف الذكر لا يمنع سلامة الطهر وزول الماء وقد يعجز السليم القادر عن الوطه في بعضى الاحوال وليس كل من عجزعن الوطه في حال من الاحوال أووقت من الاوقات الوطه في بعضى الاحوال وليس كل من عجزعن الوطه في حال من الاحوال أووقت من الاوقات

(فصل) قان شرط. عليه أن يحلها قبل العقد فنوى بالعقد غير ما شرطوا عليه رقصد نكاح رغبة ا صح العقد لانه خلا عن نية التحليل وشرطه نصح كما لو لم يذكر ذلك وعلى هذا يحمل حديث ذي الرقعتين وان قصدت المرأة التحليل أو وايها دون الزوج لم يؤثر ذلك فيالعقدوقال الحسنوا يراهيم إذا هم أحد الثلاثة فسد النكاح ، قال أحمد كان الحسن وابراهيم وانتابمون يشددون في ذلك ، قال أحد الحديث عن النبي مَتِيَالِينَ وأريدين أن رجعي إلى رفاعة? ونية المرأة ليس بشيء انما قال النبي مِتَطَالِينَةِ عَيْدُ ﴿ لَمُنَ اللَّهُ الْحَالُ وَالْحَالُ ﴾ ولان العقد أما ببطل بنية الزوجلانه الذي اليه المفارقة والامساك أما المرأة فلا تملك رفع العقد فوجود نيتها وعدمها سوا. وكذلك الزوج الاول لايمك شيئا من العقد ولا من رفعه فهو أجنبي كسائر الاجانب، قان قبل كيف لعنه النبي ﴿ لِلَّهِ اللَّهِ الْعَالَمُ الْعَالَمُ الْ بذلك التحليل لانها لم تحل له فكان زانيا فاستحق المعنة لذلك

· (فصل ٬ فان اشترى عبداً فزوجها إياه ثم وهبها اياه لينفسخ النكاح بملكهاله لم يصح، قال أحمد في رواية حنيل إذا طلقها ثلاثا وأراد أن يراجها فاشترى عبدا فأعتقه وزوجها اياه فهذا الذي نهبى عنه عمر يؤدبان جيماً وهذا فاسد ليس بكف. وهو شبه المحال، وعال أحد فساده بشيئين [أحدهم]] شهه بالحلل لانه أنما زوجه اياها ليحلها له [والثاني] كرنه ايس بكف. لها وتزويجه لهاني حال كونه عبدا أباغ في هذا المعنى لان العبد في عدم الكفاءة أشد من المولى والسيد له سبيل الى ازالة نكاحه من

يكون عنينا ولذلك جعلنا مدته سنة وتزويجه بأمرأة ثانية لايصح لذلك أيضا ولانه قديمن عن امرأة دون أخرى ولان نكاح الثانية انكان موقنا أو غير لازم فهو نكاح باطل والوطء فيه حرام وان كان صحيحاً لازما ففيه اغيرار بالثانية ولا ينبغي أن يقيل قولها لانها تريد بذلك تخليص نفسها فهي متهمة فيه وليست بأحق ان يُقبِل قولها من الاولى ولان الرجل لوأقر بالمجز عن الوطىء في يوم أوشهر لم تثبت عنته بذلك وأكثر مافي الذي دّ كروه ان ثبت عجزه عن الوطء في اليوم الذي اختـــبرو. فيه واذا لم يثبت حكم عنته باقراره بمعجزه فلان لايثبت بدعوى غيره ذلك عليه أولى

(فصل) القسم الثاني يختص النساء وهوشيئان(الرتق)وهو كون الفرج مسدوداً لامسلك للذكر فيه وكذلك القرن والعفل وهو لحم يحدث فيه يسده وقيل القرن عظم والعفل رغوة تحدث فيه تمنع لذة الوطء(الثاني)الفتق وهو أنخراق مابين السبيلين وقيل أنخراق مابين مخرج البول والمني

(فصل) قال رضي الله عنه (القسم الثالث) مشترك بينها وهو الجذام و البرص و الجنون سو ا مكان مطبقا او بجن في الاحيان فهذه الافسام يثبت بها خيار الفسخرواية واحدة لما سبق وقد ذكر ناد ليلذلك والخلاف فيه (فصل) واختلف اصحابنا فيالبخر وهو نتن في الفم وقال ابن حامد نتن في الفرج يثور عند

(الحِزِ السابع) (المغنى والشرح الكبير) (Yr)

غير ارادته بأن يهبه المرأة فينفسخ نكاحه بملكها إياه والمولى بخلاف ذاك ، ويحتمل أن يصح النكاح اذا لم يقصد العبد التحليل لان المعتبر في الفساد نية الزوج لا نية غيره ولم بنو واذا كان مولى ولم ينو التحليل فهو أولى بالصحة لأنه لاسبيل لمعتقه الى فسخ نكاحه ولا عبرة بنيته

(فصل) ونكح المخلل فاسد يثبت فيه سائر أحكام المقود الفاسدة ولا محصل به الاحصان ولا الاباحة للزوج الاول كما لا يُبت في سائر العقود الفاسدة ، فانقيل فقد سياه النبي عَلَيْكِيْ محللا وسمى الزوج محللا له ولو لم محصل الحل لم يكن محللا ولا محللا له قلنا انما سياه محللا لا به قصد التحليل في مرضم لا محصل فيه الحل كما قال « ما آمن بالقرآن من استحل محارمه » وقال الله تعالم [محلونه عاما ومحرمونه عاما] ولو كان محللا في الحقيقة والآخر محللا له لم يكونا ملعونين

(مسئلة) قال زحمه الله (واذا عقد المحرم نكاحاً لنفسه أو لغيره أو عقد نكاحاً لمحرم أو على محرمة فالنكاح فاسد)

وجلته أن الحرم إذا تزوج لنفسه أو عقد النكاح لغيره كـكونه ولياً أو وكيلا فانه لا يصح أقول النبي والنبي والن

الوطء واستطلاق البول والنجو والقروح السيالة في الفرج والحصاء وهو قطع الحصيتين والسل هو سل البيعتين والوجي وهو رضعا وفي كو نه جني وفيا اذا وجد أحدهما بصاحبه عيبا به مثله أو حدث به السب بعدالد لمع بنبت الحيار على وجهين (أحدهما) لا يثبت الحيار وهو المفهوم من كلام الحرق ثم ذكر السوب التي تنبت الحيار في فسخ النكاح ولم يذكر شيئا من هذه لان ذلك لا يمنع من الاستمتاع ولا السوب التي تعنديه فلم يثبت به الحيار كالممي والعرج ولان ذلك انما يثبت بنمس او اجماع أو قياس ولا نمن فيها ولا اجماع ولا يصح قياسها على الهيوب المثبتة للحيار لما ينبعا من الفرق فان الوطء مع هذه الهيوب ممكن بل قد قيل ان الحصي اقدر على الجماع لا نه لا يعتبر بانزال الماء والحني فيه خلفة زائدة لا يمنعه الجماع المبه اليد الزائدة واذا وجد احدهما بصاحبه عيبا به مثله فلا خيار لا نها متساويان فلامز يولا ولاحده على صاحبه والوجه (الثاني) له الحياروقال أبو بكر وأبو حفص اذا كان أحدهما لا يستمسك بوله ولاخلاه فللا خر الحيار ويتخرج على ذلك من به الباسور والقروح السيالة في الفرج ذكره ومثلها من الرجال الافين وقال أبو حفص والخصاء عيب يردبه وهو أحد قولي الشافي لان فيه نفسا وماراً وينع الوطه أو يضعفه وفد روى أبو عبيد باسناده عن سلمان بن يسار ان ابن سند تزوج وماراً وينع الوطه أو يضعفه وفد روى أبو عبيد باسناده عن سلمان بن يسار ان ابن سند تزوج المراً وهنع فقال له عمر أعلمتها ؟ قاللا قال أعلمها ثم غيرها وفي البخر وكون أحد الزوجين خني المرأة وهو خصى فقال له عمر أعلمتها ؟ قاللا قال أعلمها ثم غيرها وفي البخر وكون أحد الزوجين خني المرأة وهو خصى فقال له عمر أعلمتها ؟ قاللا قال أعلمها ثم غيرها وفي البخر وكون أحد الزوجين خني

وكيا نقد نكح ، وحكى القاضي في كون الحرم وليا لغيره روايتين [إحداهما] لا تصح وهي اختيار الحرقي [والثانية] تصح وهي اختيار أبي بكر لان النكاح حرم على الحرم لانه في دواعي الوط، المنسد الحجج ولا محصل ذاك فيه بكونه وليا الهيره والاول أولى الدخوله في عموم الحبر ولا نه عقد لا يصح للمحرم فلا يصحمنه كشرا، الصيد وقدمضت هذه المسئلة في الحجراً بسط من هذا الشرح

(مسئلة) قال رحمه الله (وأي الزوجين وجد بصاحبه جنونا أو جذاما أو برصا أو كانت المرأة رتقاء أو قرناء أوعنلاء أو فتقاء أو الرجل مجنونا فلمن وجدذلك منهما بصاحبه الخيار في فسخ النكاح)

الكلام في هذه المسئلة في نصول أربعة [الاول] ان خيار الفسخ يثبت لكلواحد من الزوجين لهيب بجده في صاحبه في الجلةروي ذلك عن همر بن الحطاب وابنه وابزعباس وبهقال جابروالشافي واسحاق وروي عن علي لا ترد الحرة بعيب وبه قال النخمي والثوري وأصحاب الرأي ، وعن ابن مسمود لا ينفخ النكاح بعيب وبه قال أبو حنيفة وأصحابه الا أن يكون الرجل مجبوبا أو عنينا قان الممرأة الحيار فان اختارت الفراق فرق الحاكم بيتهما بطانة ولا يكون فسخا لان وجود العيب لا بقتضي فدخ النكاح كالمعى والزمانة وسائر العيوب

غير مشكل وجهان (احدهما) يثبت الخيار لان فيه نفرة ونقصا وعاراً والبخر نتن وقال ابن حامد نتن في الفرج يثور عند الوطء وهذا ان اراد به انه يسمى بخراً ويثبت الحيار والافلامعنى له قان نتن الفم يسمى بخراً ويثبت الحيار في منارنة صاحبه الاعلى كره وماعدا هذه من العيوب لا يثبت الحيار وجها واحداً كالقرع والعمى والعرج وقطع اليدين والرجلين لانه لا ينع الاستمتاع ولا يختى تعديه ولا نعلم في هذا بين أهل العلم خلافا الا أن الحسن قال اذاوجداحدهما الآخر عقيا يخير واحب احمد ان بين امره وقال على امراً ته تريد الولد وهذا في بتداء الذكات فأما الفسخ فلا يثبت به ولو ثبت لذلك لثبت في الآبسة ولانضده يعم فان رجالالا يولد لاحدهم وهوشاب . ثم يولدله وهوشيخ ولا يتحقق ذلك منها وأما سائر العيوب فلا يثبت بها فسخ عندهم والقاعلم

وأما اذا وجد احدهما بصاحبه عيبابه مثله ففيه وجه آنه يثبت العنيار لوجود سببه كما لو غر عبد بامة ولان الانسان قد يأ نف من عيب غيره ولا يا نف من عيب نفسة

(فصل) وأما اذا وجد أحدهما بصاحبه عيبابه عيب من غير جنسه كالابرس يجدالرأة بجنونة أو مجذومة فلكل واحد منهما الخيار لوجود سببه الا ان مجد المجبوب الرأة رتقاء فلا ينبني ان يثبت لها خيارلان عيبه ليس هو المانع لصاحبه من الاستمتاع وانما امتنع لميب فنسه

(فصل) وان حدث إلميب بعد العقد فيه وجهان(احدهما) يثبت الجَّيار وهو ظاهرقول اللَّخرقيُّ

وانا أن المختلف فيه عيب يمنم الوط، فأثبت الخيار كالجب والعنه ولان المرأة أحد الموضين في النكاح فجاز ردها بعيب كالصداق أو أحد العوضين في عقد النكاح فجاز رده بالهيب او أحدالزوجين فئبت له الخيار بالعيب في الآخر كالمرأة ، وأما غير هذه العيوب فلا يمنم المقصود بعقد النكاح وهو الوطه بخلاف العيوب المختلف فيها ، فان قيل فالجنون والجذام والبرص لا يمنم الوطه قلنا بل يمنمه فان ذهك يوجب نفرة بمنم قربانه بالكلية ومسه ويخاف منه التعدي الى نفسه ونسله والمجنون يخاف منه الجناية فصار كالمانم الحسي

(الفصل الثاني في عدد العيوب الحبوزة الفسخ)

وهي فيها ذكر الحرقي عمانية . ثلاثة بشترك فيها الزوجان وهي الجنون والجذام والبرص، واثنان يختصان الرجل وهما الجب والعنة ، وثلائة تختص بالمرأة وهي الهتنى والقرن والعفل ، وقال القاضي هي سبعة جعل القرن والعفل شيئا واحداً وهو الرتق أيضا وذلك لحم ينبت في الفرج ، وحكي ذلك عن أهل الادب ، وحكي نحوه عن أبي بكر ، وذكر وأصحاب الشافي وقال الشافي القرن عظم في الفرج يمنع الوطه ، وقال غيره لا يكون في الفرج عظم إنما هو لحم بنبت فيه ، وحكي عن أبي حفص أن المعفل كالرغوة في الفرج بمنع الذا الوطء فعلى هذا يكون عببا ناميا ، وقال ابد الخطاب الرتق أن يكون الفرج مسدوداً يعني أن يكون ملتصقا لا يدخل الذكر فيه ، والقرن والعفل لحم ينبت في الفرج فيسده فعما

لانه قال قان جب قبل الدخول فلها الحضار في وقتها لانه عيب في الذكاح يثبت الحيار مقارنا فأثبته كالاعسار والرق فانه يثبت الحياراذا قارن مثل ان تغر الامة من عدويشته اذاطر أت الحرية اذاعتقت الامة تحت العبد ولانه عقد على منفعة فحدوث العبب بها يشت الحيار كالاجارة (والثاني) لا يشبت الحيار وهو قول أبي بكر وان حامد ومذهب مالك لانه عيب حدث بالمعة ود عليه بعد لزوم العقد أشمه الحادث بالمبيع والصحيح الاول وهذا ينتقض بالعيب الحادث في الاجارة ، وقال أصحاب الشافي إن حدث بالزوج أثبت الحيار وإن حدث بالمرأة فكذلك في أحد الوجهين ولا يثبته في الآخر لان الرجل يمكنه طلافها مخلاف المرأة . ولنا أنهما تساويا فيا اذا كان العيب سابقا فتساريا فيه لاحقا كالمتباييين في أحد رضيت بها معينة بعد العقد أو وجد منه في الرضى من وط، أو عكين مع العلم بالعيب فلا خيار له لانعلم فيه خلافا)

لانه رضي به فأشبه مشترى المعب، وإن ظن العيب يسيراً فبان كشيراً كمن ظن البرص في قليل من جسدها فبان في كشير منه فلا خبار له أيصاً لانه من جنس مارضي به عوان رضي بعيب فبان غير ه فله الخيار لانه وجد بما عيباً لم يرض به ولا بجنسه في شبت له الخيار كالمبيم اذا رضي بعيب فيه فوجد به غيره ، وإن رضي بعيب فزاد بعد المقد كأن كان قابل من البرص فا نبسط في جلدها فلاخيار له لان رضاه به رضا عا محدث منه بعيب فزاد بعد المقد كأن كان قابل من البرص فا نبسط في جلدها فلاخيار له لان رضاه به رضا عا محدث منه

في معنى الرتق الا أنهما نوع آخر ، وأما الفتق فهو انخراق مابين مجرى البول ومجرى للني ، وقبل ما بين القبل والدير، وذكرها أصحاب الشافعي سبعة أسقطوا منها الفتق ومنهم من جملهاستة جمل القرن والعفل شيئا واحداً وإنما اختص الفخ مهذه العيوب لانها تمنع الاستمناع المقصودبالنكاحظن الجذام والبرص يثيران نفرة في النفس تمنع قربانه وبخشى تعديه إلى النفس والنسل فيمنع الاستمتاع والجنون يثير نفرة ويخشى ضرره والجب والرئق يتعذر معه الوط. والفنق عنم قدة الوط. وقائدته وكذلك العفل على قول من فسره بالرغوة فان اختلفا في وجود العبب مثل أن يكون مجسده بياض يمكن أن يكون بهما أو مراداً واختلفا في كونه برِصا أو كانت به علامات الجذام من ذهاب شعر الحاجبين فاختلفا في كونه جذاما فان كانت المدعى بينة من أهل الخبرة والثقة يشردان له بما قال ثبت قوله وإلا حلف المنكر والقول قوله لقول النبي مُتَلِيِّتُكُو واكن اليمين على المدعى عليه وان اختلفافي عبوب النساء أريت النساء الثقات ويتبل فيه قول امرأة واحدة فان شهدت بما قال الزوج وإلا فالقول قول المرأة وأما الجنون فانه يثبت الخيار سواء كان مطبقا أو كان مجن في الاحيان لان النفس لا تسكن الى من هذاحاله إلا أن يكون مريضا يفي عليه تم يزول فذلك مرض لايثبت به خيار فانذال المرضودام به الاغا. فه، كالجنون ثبت به الخيار وأما الجبفهو أن يكون جيم ذكر. مقطوعا أولم يبق منه إلا مالا يمكن الجاع به فان بقي منه ما يمكن الجاع به وينبب منه في الفر ج قدر الحشفة فلا خيار لها لان الوطء

(فصل) وخيار العيب ثابت على التراخي لايسقط مالم يوجد منه مايدل على الرضي به من القول والاستمتاع به من الزوج أو التمكين من المرأة ، هذا ظاهر كلام الخرقي لقوله فان علمت انه عنين فسكتت عن المطالبة ثم طالبت بعد فاما ذلك وذكر القاضي أنه على الفور وهو مذهب الشافي فمني أخر الفسخ م العلم والامكان بطل خياره لانه خيار الرد بالميب فكا, على الفور ك د المبعالمعيب. ولنا أنه خيار لدفع ضور متحقق فكان على التراخي كخيا: المصاص وحيار العيب في المبع ممنوع ثم الفرق بينهما أن ضرره في المبيع غير متحقق لانه قد يكون المقصود ماليته أو خدمته ويحصل ذلك مع عيمه ومهنا المقصود الاستمتاع وذلك بفوت بعنته، وأما خيارالشف،ة والمجلسف. لدممضررعبر متحقق ﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَلَا يَجُوزُ الفَسخ إِلَّا مُحَكُّم حَاكُم لانه مُجْتَهِد فَيْـه فَهُو كَاسَخُ 'لعَنْهُ والفَسخ للاعسار بالنفأة وبخااف خيار المعتقة لانه متفق عليه)

﴿ مسئلة ﴾ قان فسخ قبل الدخول ملا مهر وإن فسخ بعده فعليه لمهر المسمى وقبل عنه مهر المثل) لان الفسخ إن كان منها فالفرقة من حهتها فيسقط مهرها كما لو فسخته برضاع زوجة له أخرى ، وإن كان منه فأنما فسخ جيب بها داسته بالاخفاء فصار الفسخ كأنه منهافان قيل فهلا جعلتم فسخها لعنته كأنه منه لحصوله بتدليسه? قلنا الموض من الزوج في مقابلة منافعها فاذا اختارت فسخ العقدمع سلاءة ماعقد مكن وان اختلفا في ذهك فالقول قول المرأة لانه يضعف بالقطع والاصل عدم الوط، ويحتمل أن القول وله كا فر ادعى الوطء في العنة ولان له ما يكن الجاع بمئه فأشبه من له ذكر قصير

(الفصل الثالث) آنه لا يُبت الحيار لفسير ماذكرناه لانه لا ينسم من الاستمتاع بالمعقود عليه ولا يخشى تعديه فلم ينفسخ به النكاح كالعمى والعرج ولأن الفسخ أنما يثبت بنص أو أجاع أوقياس ولا يخشى تعديه فلم ينفس في غير هذا ولا أجاع ولا يصح قباسها على هذه العبوب لما بينهما من الفرق ، وقال أبربكر وأبو حفص أذا كان أحدها لا يستمسك بوله ولا خلاؤه فللآخر الخيار ، قال أبو الخطاب ويتخرج على ذلك من يه الباسور والناسور والقروح السيالة في الفرج لامها تثير نفرة ونتعدى نجساستها وتسمى من لا عبس تجرها الشرم ومن لا يحبس بولها الماشولة ومثلها من الرجال الافين ، وقال أبو حفص والحصاء عيب يرد به وهو أحد قولي الشافي لان فيه نقصا وعاراً ويمنم الوطء أو يضعنه

وقد رؤى ابر عبيد باسناده عن سليمان بن يسار أن ابن سندر تزوج امرأة وهو خصي نقال له عرأعلمتها ? قال لا ، قال اعلمها ثم خيرها وفي البخر وكون أحد الزوجين.خنى وجهان

(أحدهما) بثبت الحيار لان فيه نفرة ونقصاوعاراً والبخر الن الفم ، وقال ابن حامد هو التن في الفرج بثور عند الوطء وهذا ان أراد به أنه يسمي أيضا بخراً وبثبت الحيار وإلا فلا معنى له فان الناهم يسمى بخراً وبمنع مقاربة صاحبه الاعلى كره وماعدا هذا فلا يثبت الحيار وجها واحداً كالقرع والعمى

عليه رجم الموض الى العاقد مهما وليس من جهتها عوض في مقابلة منافع الزوج وانما يثبت لها لاجل ضرر بلحتها لا لتعذر مااستحقت عليه في مقابلته عوضا قافترةا

(فصل) وإن كان الفدخ ومد الدخول فاما المهر لانه يجب بالمقد ويستقر بالدخول فلم بسقط يحادث ومده وقدات لايسقط بردتها ولا بفسخ منجهتها وبجب المهر المسمى ، وذكر القاضي في الحجردفيه ووايتين (إحداهما, يجب المسمى (والاخرى) مهر المثل بناء على الروايتين في المقد الفاسد ، وقال الشافعي الواجب مهر المثل لان الفدخ استند الى العقد الفاسد

وانا انها فرقة بعد الدخول في نكاح صحبح فيه مسمى صحبح فوجب المه مى كفير المعيبة كالهتقة تحت عبد ، والدليل على أن النكاح صحبح أنه وجد بشروطه وأركاء فكان صحيحا كالولم يفسخه ولانه لولم بفسخه لكان صحيحا فكذلك اذا فدخه كنكاح الامة اذا عتقت تحت عبد ولانه تترتب عليه أحكام الصحة من ثبوت الاحصان والاباحة الزوج الاول وسائر أحكام الصحبح ولانه لو كان قاسداً لما جاز بقاؤه وتمين نسخه وما ذكروه لا بصح قان الفسخ يثبت حكمه من حينه غير سابق عليه وما وقع على صفة يستحبل أن يكون واقعا على غيرها وكذلك لو ف خ البيع بعيب لم يهم العقد فاسداً ولا يكون النماء لغير المشرى، ولوكان المبيع أمة فوطنها لم يجب به مهرها فكذلك النكاح العقد فاسداً ولا يكون النماء لغير المشرى، ولوكان المبيع أمة فوطنها لم يجب به مهرها فكذلك النكاح العقد فاسداً ولا يكون النماء لغير من فردمن المراة والولى وعنه لامرجم)

والعرج وقطم اليدين والرجلين لانه لايمنع الاستمتاع ولا مخشى تمديه ولا فيلم في هذا بين أهل العلم خلاقا الا أن الحسن قال اذا وجد الآخر عتما بخير وأحب احد تبيين أمره وقال عمى امزأته تريد الوقد وهذا في اعتداء النكاح فأما الفسخ فلا يُبت به واو ثبت بذلك لئبت في الآية ، ولان ذلك لايملم قان وجالا لايولد لاحدهم وهو شاب ثم يوقد له وهو شبخ فلا يتحقق ذلك منها ، وأما سائر العيوب فلا يثبت بها فسخ عندم والله أعلم

(الفصل الرابع) أنه أذا أصاب أحدها بالاخر عبا وبه عيب من غير جنسه كالابرص يجد للرأة مجنوبة أو مجذوبة أفكل واحد منهما الخيارلوجود سببه الأأن بجدالمبيوب المرأة وتقاه فلاينبني أن يشتلما الحيار لان عيبه ليس هو للمانع لصاحبه من الاستمتاع وأنما استع لعيب نفسه وأن وجد أحدها بم احبه عيها به شه فذيه وجهان أحدها كل خيار لم لاسها متساويان ولامزية لاحدها على صاحبه فأشبه الصحيحين (والثاني) له الخيار لوجود سببه فأشبه مالو غر عبد بأ، ة

(فعمل) وأن حدث العبب بأحدها بعد العقد فنيه وجهان (أحدهما) يثبت الحيار وهو ظاهر قول الحرق لأنه قال قان جب قبل الدخول فلها الحيار في وقتهما لانه عبب في النكاح يثبت الحيار مقار نا فأثبته طارتًا كلاعسار وكالرق فأه يثبت الحيار اذا قارن مثل أن تغر الامة من عبد ويثبته اذا طرأت الحرية مثل أن عقت الامة تحت العبد ولانه عقد على منفعة فحمدوث العبب بها يتبت الحيار.

المذهب انه يرجم وهو الذي ذكره الحرقي ، وقال أبو بكر فيه رواية أخرى أنه لايرجم . قال شيخنا : والصحيح أن المذهب رواية واحدة أنه يرجع قان أحمد قال كنت أذهب إلى قول على فهنه فلمت الى قول عر : أذا تزوجها فرأى جذاما أو برصا قان لها صداقها بسيسته إياها روليها ضامن المصدق وهذا يدل على أنه يرجم إلى هذا القول و به قال الزهري وقنادة رماتك والشافي في القديم وروي عن على أنه لا يرجم و به قال أبر حنية والشافي في الجديد لانه ضمن ما الدوني بدله وهو الوطء فلا يرجم به على غير و كما لو كان المبيم معينا فأكله

ولنا ماروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن السيب قال قال هو بن الحمال : أيا رجل تزوج امرأة بها جنون أو جدام أو برص فسها فاها صداقها . وذلك از وجها غرم على وايها ولا به غره في النكاح عا ينبت الخيار فكان المهر عليه كا لو غره بحرية أمة عاذا ثبت هذا فان كان الولي عُلم غرم وإن لم يكن علم قالنغرير من المرأة فيرجع عليها بجميع الصداق وإن اختلفوا في علم الولي فشهدت عليه بيئة بالاقرار بالمسلم وإلا قالفول قوله مع عينه وقال الزهري وقتادة إن علم الرلي غرم وإلا استحلف بالله انه ماعلم ثم هو على الزوج ، وقال القاضى إن كان أيا أو جداً أو ممن يجرز له أن يراها قالتغرير من جهته علم أولم يلم ، وإن كان ممن لا يجوز له أن يراها كابن الهم والمولى وعلم غرم، وإن أنكر ولم تقم البيئة باقرار ، فالقول قوله مع عينه ويرجم على المرأة بجميع الصداق، وهذا قول مالك إلا انهقال اذا

كالاجارة (والثاني) لا يثبت الحيار وهو قول أبي بكر وا بن حامد، ومذهب مالك لأه عيب حدث بالمقود عليه بعد لزوم العقد أشبه الحادث بالمبيع وهذا ينتقض بالعيب الحادث في الاجارة، وقال أصحاب الشافعي ان حدث بالزوج ثبت الحيار، وان حدث بالمرأة فكذلك في أحدالوجهين والآخر لا يثبته لان الرجل يمكنه طلاقها بخلاف المرأة

ولنا أنهما تساويا فيما اذاكان العبب سابقا فتماويا فيهلاحقا كالمتبايمين

(فصل) ومن شرط بثبرت الخيار بهذه العبوب أن لا يكون عالما بها وقت العقد ولا يرضى بها بعده قان علم بها في العقد أو بعده فرضي فلا خيار له لا نعلم فيه خلافا لانه رضي به فأشبه مشتري المعيب ، وان ظن العيب يسيراً فبان كثيراً كن ظن أن البرص في قليل من جسده فبان في كثير منه فلا خيار له أيضا لا به من جنس مارضي بهوان رضي بعيب فبان به غيره فله الخيار لا به وجد به عيمالم برض به ولا مجنسه نثبت له الخيار كالمبيم اذارضي بعيب في وجد به غيره وان رضي بعيب فزاد بعد العقد كأن به قابل من البرص فانبسط في جلده فلا خيار له لان رضاء به رضي بما يحدث منه

(فصل) وخيار العيب ثابت على التراخي لا يسقط مالم يوجد منه ما يدل على الرضى به من القول والاستمتاع من الزوج أو النمكين من المرأة . هذا ظاهر كلام الحرقي الموله قان علمت أنه عنين فسكتت عن المطالبة ثم طالبت بعد فلها ذلك ، وذكر القاضي أنه على الفور وهو مذهب الشافعي فتى أخر الفسخ مع العلم والامكان بطل خياره لانه خيار الرد بالعيب فكان على الفور كالذي في البيم

ردت المرأة ماأخذت ترك لها قدر ماتستحل به الانصير كالمودو بة والشامي قولان كقول ما الله والقاضي والناعلى أن اله لي أذا لم يملم لا نفرم أن النف ير من غره فلم بغرم كا لو كان أبن عم وعلى آنه يرجم بكل الصداق لا نه مفرور منها فرجع بكل الصداق كا لو غره الولي ، وقولهم لا يخفى على من يرجم بكل الصداق لا يصح فان عيه ب الفرج لاطلاع له عليها ولا يحل له رؤيتها وكذلك العيوب تحت الثياب فصار في هذا كن لا يراها إلا في اختون فانه لا يحاد مخفى على من يراها إلا أن يكون غائباً وأما الرجوع بالمهر قانه بـ بب آخر فيكون عمراة مالو وهبته إياه مخلاف الموهو بة

(فصل) فان طلقها قبل الدخول ثم علم انه كان بها عيب نعليه نصف الصداق ولا يرجع به لانه رضي بالتوامه غلم يرجع على أحد وإن ماتت أو مات قبل الدلم بالعيب فلها الصداق كالملا ولا يرجع به على أحد لان سبب الرجوع الفسخ والم يرجد وهرنا استتر الصداق بالمرت ولا يرحم به

افصل) ولا سكنى لها ولا نفقة لأن ذلك أمّا يجب لمن لزوجها عليها الرجمة وهذه تبين بالفد يخ كا تبين بالثلاث وليس لزوجها عليها رجعة فلم يجب لها نفقة ولا سكنى لقول رسول الله عَيْقَالِلْهُ للمامة بنت قيس « النفقة والسكنى للمرأة أذا كان لزوحها عليها الرجمة » روأه النسائي ، وهذا أذا كانت حائلا فان كانت حاملا فلها النفقة لأنها بائن من نكاح صحيح وهي حامل فكانت لها النفقة كالمطلقة

وانا أنه خيار له لافع ضرر متحقق فكان على النراخي كخيار القصاص، وخيار العيب في للبيع بمنعه تم الفرق بينهما أن ضرره في المبيع غير متحقق لأنه قد يكون المقصود ماليته أو خدمته ومحصل ذلك مع عيبه وههذا المقصود الاستمتاع وينوت ذلك بعيبه ، وأما خيار الجبيرة والشفعة والمجاس فهو لدنع ضرر غير متحتق

(فصل) وبحتاج الفسخ الى حكم حاكم لأنه مجتهد فيه أبهر كفسخ العنة والفسخ للاعسار بالففة ومخالب خيار المتقة فآنه متفق عليه

﴿ مسئلة ﴾ (قال واذا فسخ قبل المسيس فلا مهر وان كان بعده وادعى أنه ماعلم حلف وكان له أن يفسخ وعليه المهر يرحم به على من غره)

السكلام في هذه المسئلة في فصول أربعة (أحدها) أن الفرخ أذا رجد قبل الدخول الامهر لها عليه سوا. كان من الزوج أو المرأة وهذا تول الشاني لان الفسخ أن كان منهما فالفرقة من-بتها فسقط . بهرها كما لو فسخه برضاع زوجة له أخرى، وانكان . نه فأما فسخ لعيب بها دلسته بالاخنا. فصارالفسخ كأنه منها ، فان قبل فهلا جعلتم فسخها لعيب كأنه منه لحصوله بتسد ليسه? قلنا الدوض من الزوج في مقابلة منافعها فاذا اختارت فيخ العقد مع ملامة ما عقدت عليه رجع العوض الى العاقد معها وليس

ثهر أا و المحتلمة وفي السكني، وايتان، وقال القاضي لا نفقة لها و إن كانت حاملًا في أحد الوجهين لأنها بائن من نكاح فاسد وكذلك قال أصحاب الشَّافِي في أحد الرجهين وفي الآخر لها النفقة لان النفقة الحمل والحل لاحق به وبنوه على النكاح الفاسد وقد ببنا صحته فيما مضى

(فصل) قال الشبيخ رضي الله عنه (وليس لولي صغيرة ولا مجنونة ولا سيد أمة تزويجها معييا) لانه ناظر لهم بما فيه الحظ ، ولا حظ لهم في هذا العقد فإن زوجهن مع العلم بالعيب لم يصح النكاح وكذلك الحـكم في الصغير لانه عقد لهم عقداً لا يجوز عقده فلم يصح كما لو باع عقاره لغير غبطة ولا حاجة ، وأن لم يعلم بالعيب صحكما لو أشترى لهم معيبًا لا يعلم عيبه وبجب عليه الفسخ أذا علم لان عليه النظر لهم فيما فيه الحظ في الفسخ ويحتمل أن لا يصح النكاح لأنه زوجهم، من لا يملك ترويجهم اياه فلم يصح كما لو زوجهم نمن يحرم عليهم .

﴿ مسئلة ﴾ (وليس له تزو عج كبيرة عميب بنير رضاها) بنير خلاف لملمه لانها عملك الفسخ اذا عامت به بعد العقد فالامتناع أولى .

﴿ مسئلة ﴾ (فان اختارت الكبيرة نزوبج مجبوب أو عنين لم يمك شمها) لان الحق لها في أحد الوجهين . والوجه الناني له أن يمنعها (الجزء السابع) (المعنى والشرحالكبير) **(Y{)**

من جهنها عوض في مقابلة منافع الزوج وانما ثبت لها الحيار لاجل ضرر يلحقها لا لتعذر ما استحقت عليه في مقابلته عوضا فافترقا

[الفصل الثاني] ان الفسخ إذا كان بعد الدخول فاما المهر لان المهر بجب بالعقد ويستقر بالدخول فلا يسقط محادث بعده وقداك لايسة طبر دنها ولا بفسخ من جهتها ومجب الهر المسمى، وذكر القاضي في المجرد فيه روايتين (إحداهما) يجب المسمى (والآخر) مهر المثل بنا على الروايتين في العقد الفاسد وقال الشانعي الواجب مهر المثل لان الناسخ استند الى العقد فصار كالعقد الفاسد

وانا الما فرقة بعد الدخول في تكاح صحيح فيه مسمى صحيح نوجب المسمى كغير المعينة وكالمعتقة محت عبد، والدليل على أن النكاح صحيح أنه وجد بشر وطه وأركانه فكان صحيحا كالولم ينسخه ولانه لولم يندخه اسكان صحيحا فكذلك إذا فسخه كنكاح الامة إذا عتنت تحت عبد، ولانه تترتب عليه أحكام الصحة من ثبوت الاحصان و لا باحة للزوج الاول وسائر أحكام الصحة، ولانه لوكان فاسداً الما جاز إبة ؤه وتعين فسخه، وما ذكروه غير صحيح قان الفسخ يثبت مكه في حينه غير سابق عليه وما وتم على مفة يستحبل أن يكون واقعا على غيرها وكذلك لو فدخ البيم بسيب غير سابق عليه وما وتم على مفة يستحبل أن يكون واقعا على غيرها وكذلك لو فدخ البيم بسيب

قال احمد ما يسجبنى أن يزوجها بعنين وان رضيت الساعة تمكره اذا أدخلت عليسه ، لان من شأنهن انسكاح، ويسجبهن من ذلك ما يسجبنا وذلك لان الضرر في هذا دائم، والرضى غير موثوق بدوامه ولا تتمكن من التخلص اذا كانت عالمة في ابتداء العقد وربسا أنضى الى الشقاق والمداوة فيتضرر ولها وأهلها فلك الولى منعها كما لو أرادت نسكاح من ليس بكفء

وقال الفاضي: له منعها من نكاح المجنون ، وليس له منعها من نكاح المجبوب والعنين لان ضررهما عليها خاصة ، وفي الا برص والمجنون وجهان (أحدهما) لا يملك منعها لان الحق لها والضرر عليها اشبه المجبوب والعنين . و (الثاني) له منعها لان عليه ضررا فيه فانه يتغير به ويخشي تمديه الى الولد فأشبه النزويج بغير كف ، وهذا مذهب الشافعي ، والاولى أن له منعها لان عليها فيه ضرراً داعًا وعاراً عليها وعلى أهلها فلك منعها منه كالنزويج بغير الكفء فاما أن اتفقا على ذلك ورضيا به جاز وصح النكاح لان الحق لهما لا يخرج عنها ويكره لها ذلك لما ذكره أبو عبد الله من أنها وإن رضيت الآن تكره فيابعد ومحتمل أن يملك سائر الاولياء الاعتراض عليها ومنعها من هذا النزويج لان العار يلحق بهم وينالهم والمغرو فأشيه ما لو زوجها بغير كف ،

﴿ مسئلة ﴾ (فأما إن عامت العيب بعد العقد أو حدث به لم بملك اجبارهاعلى الفسخ إذا رضيت) لان حق الولي في ابتداء العقد لا في دوامه ولهذا أو دعت وليها الى تزويجها بعبدلم تلزمه اجابتها ولو أعتقت عبداً لم يملك اجبارها علىالفسخ . (الفصل الثالث) إذا علم بالعيب وقت العقد أو بعده ثموجد منه رضي أو دلالة عليه كالدخول بالمرأة أر تمكيم ا إياه من الوطء لم يثبت له الفسخ لانه رضى باسقاط حقه فـ قط كا لو علم المشتري بالعيب فرضيه ، وإذا اختلفا في العلم قالفول قول من ينكر. لان الاصل عدمه

﴿ الفصل الرابع ﴾ أنه يرجم بالمهر على من غره ، وقال أبو بكر فيــه روايتان [احداهما] برجم به [والاخرى] لا يرجم ، والصحيح أن المذهب رواية راحدة وانه يرجم به قان أحمد قال كنت أذهب الى قول على فهبته فمات الى قول صر. اذا تزوجها فرأى جداما أو برصافان لها الهر بمسيسه أياها ووليها ضامن الصداق ، وهذا يدل على أنه رجم إلى هذا انقول وبه قال الزهري وتتادة ومالك والشانعي في القديم ، وروي عن علي انه قال لابرجع و به قال أبرحنيفة والشافسي في الجديد لانهضمن ما استرفى بدله وهو الوط. فلا يرجع به على غيره كما لو كان المبيع معببا فأكله

و لنا مار وى مائك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال قال عمر بن الحطاب أيما رجل تزوج بامرأة بها جنون أو جذام أو برص فسها نلها صداتها وذلك لزوجها غرم على و ليها ،ولانه غره في النكاح بما يثبت به الحيار فكان المهر عليه كالوغره بحربة أمة ، قاذا ثبت هذا فان كان الولي علم غرم وان لم يكن علم فالتغرير من المرأة فيرجع عليها بجميع الصداق ، فان اختلفوا في علم ﴿ إِي فَشَهِدَتُ بينة عليه بالأفرار بالملم والا فالفول قوله مع بمينه قال الزهري وقتادة ان علم الولي غرم والا استحلف بألله العظيم انه ما لم ثم هو على الزوج

باب نكاح الكفار

وحكمه حكم نكاح المسلمين فها يجب بدون تحريم المحرمات

وجملة ذلك ان أنكحتهم يتعلق بها أحكام النكماح الصحيح من وقوع الطلاق والظهار والايلاء ووجوب الهر والقسمة والاباحة للزوج الاول والاحصان وغير ذلك . ونمن أجاز طلاق الـكمفار عطاء والشمي والنخمي والزهري وحماد والثوري والاوزاعي والثافعي وأصحاب الرأي ولم يجوزه الحـن وقتادة وربيمةومالك.

ولنا أنه طلاق من بالنع عاقل في نكاح صحيح فوقع كطلاق المسلم فان قيل لا نسلم صحة أنكحتهم قلنا دليل ذلك أن الله تعالى أضاف النساء اليهم فقال (وامرأنه خمالة الحطب) وقال(امرأة فرعون) وحقيقة الاضافة تقتضي زوجية صحيحة ولدت من نكاح لا من سفاح ، وأذا ثبتت صحبًا ثبتت أحكامها كأنكحة المسلمين فعلى هذا اذا طلق الكافر ثلاثا ثم تروجها قبل زوجواصابة ممأسلما لم يقرأ عليه وأن طاق أمرأته أقل من ثلاث ثم أشاما فهي عنده على ما بقى من طلاقها وأن نكحها كتابي وأصابها حلت الهلقها ثلاثا سواء كان المطلق مسلما أوكافراً وان ظاهر الذي من امرأته

وقال القــاضي ان كان أبا أو جدا أو بمن يجوز لهان يراها فالتغرير من جهته علم أو لم يعلم وان كان بمن لا يجوز له أن يراها كان العم والمولى وعلم غرمران أنكر ولم تقم بيئة باقراره فالقول قوله ، وبرجع على المرأة بجميع الصداق وهذا قول مالك الا انه قال اذا ردت المرأةما أخذت ترك لما قدر مانستحل به لئلا تصيركالموهوبة والشاذمي تولان كقول مالك والقاضي

وانا على أن الولي اذا لم يعلم لا يفرم ان للنفرير من غيره فلم يغرم كما لو كان ابن عم وعلى انه برجع بكل ألصداق أنه مفرور منها فرجع بكل الصداق كما لو غره الولي، وقولهم لايخني على من يراها لايصح فان عيوب الفرج لا اطلاع له عليها ولا يحل له رؤيتها وكذلك العيوب تحت الثياب فصار في هذا كمن لايراها الا في الجنون فانه لا يكاد يخفي على من يراها الا أن يكون غائبًا وأما الرجوع بالمهر فانه لسبب آخر فبكون بنيزلة مالو وهبته اياء بخلاف الموهوبة

(فصل) اذا طلقها قبل الدخول ثم علم أنه كان بها عيب فعليه نصف الصداق ولا يرجع به لائه رضي بالزام نصف الصداق فلم يرجع على أحد ، وإن ماتت أو مات قبل العلم بالعيب فلها الصداق كاملا ولا يُرجع على أحد لأن سبب الرجوع الفسخ ولم يوجد وحهنا استقر الصداق بالموت فلا يرجع به

ثم أسلما فعليه كفارة الظهار لقول الله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم) الآية . فان آلى ثبت حكم الايلاء لقوله تعالى (للذين يؤلون من لسائهم) ويحرم عليهم ما يحرم في النكاح على المسلمين على ماذكر فافي باب المحرمات في النكاح

﴿ مسئلة ﴾ (ويقرون على الانكحة المحرمة ما اعتقد واحلها ولم يرتفعوا الينا)

أَعَا يَقُرُونَ مِذْبِنَ الشَرَطَينِ (أَحَدَهُمَا) أَن لا يَتَرَافُنُوا النَّانِي) أَن يُعتقدُوا إباحة ذلك في دينهم لأن مالا يستقدون حله ليس من دينهم فلا يقرون عليه كالزنا والسرقة ، قال الله تعالى (فان جادوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وان تعرض عنهم فان يضروك شيئا) فيدل هذا على أنهم بخلوق وأحكامهم اذا لم يجيئوا الينا ولان النبي صلى الله عليه وسلم أخـــذ الحزية من مجوس هجر ولم يعترض عليهم في أنكحهم مع علمه انهم يستبيحون نكاح محارمهم ولانه أسر خلق كثير في زمن النبي عَيْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ال أقرهم على أنكحتهم ولم يكشف عن كيفيتها فاذًا لم يرتفعوا لم تعرض لمم لانا صالحناهم على الاقرار بلى دينهم . وعن احمد في مجوسي تزوج كتابية أو اشترى نصرانية قال محال بينه وبينها قيــل من محول بينها ? قال الامام قال أبو بـكر لان علينا ضرراً في ذلك بتحريم أولاد النصرانيةعلينا ويجيء للى قوله في تزويج النصراني المجوسية فيخرج من هذا أنهم لايقيمون على نكاح محرم وان يحال بينهم بين مَكاح محارمهم فان عمر كتب أن فرقوا بين كل ذي رحم من الحجوس وقال أحمد في مجوسي ملك مة نصرانية محال بينه وبينها وبجبر على بيعها لها دين وله دين فان ملك تصراني مجوسية فلا بأس أن طُّاها وقال أبوبكر عبدالعزيز لابباح له وطؤها أيضاً لما ذكرناه من الضرر ﴿ مسئلة ﴾ قال (ولا سكني لها ولا نفقة لان السكني والنفقة اغاتجب السراة زوجها له عليها الرجعة)

أَمَّا كَانَ كُذُلِكَ لَانْهَا تَبِينَ بِالْفَسْخِ كَا تَبِينَ بِطَلَاقَ وْلاَتْ وَلا يُسْتَحَقَّ زُوجِهَا عَلِيهَا رَجِيةَ فَإِنَّجِب لهَمَا سَكَنَّى وَلَا نَفْقَة لَفُولَ رَسُولَ اللَّهُ مَيْكُا إِنَّ فَاطْمَةً بَنْتَ قَيْسَ ﴿ أَمَا السَّكَنَّى وَالنَّفْقَة المرأَة إِذَا كَانَ لزوجها عليها الرجعة ﴾ روا. النسائي وهذا اذا كانت حائلًا فان كانت حاملًا فلها النفتة لانها بائن من نكاح صحيح في حال حلمافكانت لها النقة كالطلقة ثلاثا والمحتلصة وفي السكني روابتان ، وقال القاضي لانفئة لما إن كانت حاملا في أحد الرجهين لانها بائن من نكاح فاسد وكذف قال أصحاب الشافي في أحد الوجهين وفي الآخر لها النفقة لان النفنة للحمل والحل لاحق به وبنوه على أنالنكاح قاسد. وقد بينا صحته فها مضى

ناظر لهم بما فيه الحظ ولاحظ لهم في هذا العقد قان زوجه مع العلم بالعيب لم يصح النكاحلانه عقدلهم عقداً لايجوز عقده فلم يصح كالو باع عقاره المهر غبطة ولا حاجة وإن لم يعلم بالعيب صحكا لو اشترى لهم معيباً لايملم عيبه ويجب عليه النسيخ اذا علم لان عليه النظر لهم عا فيه الحظ والحظ في الفسخ ويحتمل أن لا يصح النكام لانه زوجهم بمن لأ: لك تزويجهم اياه فلم يصح كما لو زوجهم بمن يحرم عليهم

(مسئلة) (وإن أسلموا أو ترافعوا الينا في ابنداء العقد لم نمضه إلا على الوجه الصحيح مثل أنكحة المسلمين بالولي والشهود والايجاب والقبول)

لأنه لا حاجة إلى عقد مخالف ذلك قال الله تمالى (وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط) وإن كان في إثباته لا يتعرض في كيفية عقدهم ولا تعتبر له شروط أنكحة المسلمين من الولي والشهود وصيفة الايجاب والقبول وأشباء ذلك بلا خلاف بين المسلمين قال ان عبد البر أجم العلماء على أن الزوجين إذا أسلما معاً في حال واحدة ان لهما المقام على نكاجها ما لم يكن بينهما نسب أو رضاع وقد أسلمخلق كثير في عهد رسول الدَّمَيِّكَالِيَّةِ وأُسلم نساؤهم فأفروا على أَنكحتهم ولم يسألهم النبي عَيَّكِالِيَّةِ عن شروط النكاح ولاكفيته وحذا أمرع بالتوار والضرورة فكان يقينا

﴿مسئة ﴾ (اكن أنكانت المرأة في هذه الحال عن لا يجوز ابتداء نكاحها كأحد الحرمات بالنسب أوالسبب أوالمندة أوالرندة أوالوثنية والمجوسية والمطلقة ثلاثاً لم يقرا)

لحديث عمر وان تزوجها في العدة واسلما بعد انقضائها أقرا لانها بما مجوز ابتدا. نكاحها وان ترَّافُما اليُّنا في العدة فسخ نـكاحهما لانه لايجوز ابتداء نـكاحهما وان كان بينهما نكاح متعة لم يقرأ عليه لانه أن كان بعد المدة لم يبق بينهما نكاح وأن كان في المدة فهما لا يستقدان تأبيده والتكاح عقد (فصل) وليس له تزويج كبيرة بعيب بغير رضاها بغير خلاف تعلمه لأبها بملك الفسخ إذا علمت به بعد العقد فالامتاع أولى وان أرادت أن تنزوج معياً فله منعها في أحد الوجبين قال أحد ما يعجبني أن يزوجها بعنين وان رضيت الساعة تكره إذا دخلت عليه لان من شأمين النكاح ويعجبين من ذلك ما يعجبنا وذلك لان الغير رفي هذا دائم والرضى غير موثرق بدوامه ولا يتمكن من التخلص إذا كانت عالمة في ابتداء العقد وربما أفضى إلى الشقاق والعداوة فيتضر وليها وأهلها فلك الولى منعها كالوأرادت نكاح من ليس بكف (والثاني) ليس له منعها لان المق لما وقال القاضي له منعها من نكاح الجبوب والعنين لان ضروها عليها خاصة وفي الا برص الجنوم وجهان (احدها) لا يكانها وهذا بدهب الشافعي والاولى أن له لا يكانها وجيم العور لان عليها في همرواً دائما وعار عليها وعلى أعلها في منها منه كالتزويج بن لا يكانها وهذا بدهب الشافعي والاولى أن له بغير به ويخشى تعديه الى الولد فأشبه البرويج لمن لا يكانها وهذا بدهب الشافعي والاولى أن له بغير كف، فأما إذا انفقا على ذلك ورضي به جاز وصح النكاح لان المق لها ولا يخرج عنهاويك بغير كف، فأما إذا انفقا على ذلك ورضي به جاز وصح النكاح لان المق لها ولا يخرج عنهاويك لما ذكره الامام أو عبد الله من هذا المترويج لان العار يلحق بهم وينالم الفرر فأشه ما لولوله الولياء الاعتراض عليها ومنعها من هذا المترويج لان العار يلحق بهم وينالم الفرر فأشبه ما لورجها بغير كف، فأما أن حدث العيب بازوج ورضيته المرأة لم على إجبارها على الفرخ لان العار فيم وليالم الفرر فأسه ما لورجها بغير كف، فأما أن حدث العيب بازوج ورضيته المرأة لم على إلها إجبارها على الفرخ لان العار فرجها بغير كف، فأما أن حدث العيب بازوج ورضيته المرأة لم على وليها إجبارها على الفرخ لان العار وضية المرأة الم عليها وعلى أعاله الفرخ لان العار وضية المرأة الم عليها والمه عليها وسمة العيب المرأة الم على وليها إجبارها على الفرخ لان العار وضية المرأة الم على الماركة الم عليها والمها المراء العيب المراء المناد الماركة الم على الفرخ لان العار عليه المراء الماركة المراء المراء المراء الماركة الم عليها إجباره المراء ا

و بد الا أن يمتقد فساد الشرط وحده وأنكانخيار مدة فأسلما فيها لم يقرا لذلكوان كان بعدها أقرا لانهما يعتقدان لزومه وكل مااعتقدوه نكاحافهو نكاح يقرون عليه ومالافلا

[﴿] مسئلة ﴾ (وإن قهر حربي حربية فوطئها أو طاوعته أواعتقداه نكاحاثم اسلما اقراعليه)
لانه نكاح لهم فيمن يجوز ابتداء نكاحها فأقرا عليه كالشكاح بلا ولي وان لم يستقداه نكاحا
لم يقرا عليه لانه لبس من انكحتهم

[﴿] مسئلة ﴾ (واذاكان المهر مسمى صحيحاً او فاسداً فبضـته استقر وانكان فاسداً فلم تقبضه ﴿ مسئلة ﴾ (واذاكان فاسداً فلم تقبضه ﴿ فَرْضَ لِمَا مَهْرِ النَّلُ ﴾

اذا اسلم الكفاروترافعوا الينا بعد العقد والقبض لم تتعرض لمافعلوه وما قبضت من المهر فقدنفذوليس لها غيره حلالاكان أو حراما بدليل قوله تعالى (يا أيهاالذين آمنوا اتقواالله وذروا مابقى من الربا) فأمر بترك مابقي من دون ماقبض وقال تعالى (فن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ماسلف وأمره الى الله) ولان التعرض المقبوض إبطاله يشق لتطاول الزمان وكثرة تصرفاتهم في الحرام ففيه تنفيرهم عن الاسلام فعفي عنه كاعفي عن تركما تركوه من الفر اشف والواجبات ولا فعما تفايخ الشركة فرثت دمة من هوعليه منه كما لو نبايعا بيما فاسداو تقابضا وان كان المسمى حلالا وجب ماسميالانه مسمى صحيح في لكاح صحيح فوجب كتسمية المسلم وان كان حراما كالحر والبخرير بطل ولم يحكم به لان ماسمياه لا يجوز صحيح فوجب كتسمية المسلم وان كان حراما كالحر والبخرير بطل ولم يحكم به لان ماسمياه لا يجوز

حقه في ابتدا. العقد لافي دوامه ولهذا لودعت وليها إلى تزويجها بعبد لم يلزمه إجابتهاولوعتقت تعت عبد لم يملك إجبارها على النسخ

﴿ مسئلة ﴾ قال (وإذا عتقت الامة وزوجها عبد فلها الخيار في فسخ النكاح)

أجمع أهل العلم على هذا ذكره أين المنذر وابن عبدالبر وغيرهما والاصل فيه خبر بويرة قالت عائشة كانبت بريرة فخبرها رسول الله وسلما الله وسلما في الموجها وكان عبداً فاختارت نفسها قال عربة ولو كان حراما ما خبرها رسول الله وسلما في وابد حرة على أنه حر فبان عبداً فان اختارت الفسخ فاها خرة نحت العبد فكان لها الحيار كالو تؤوج حرة على أنه حر فبان عبداً فان اختارت الفسخ فاها فراقه واند رضيت للقام معه لم يكن لها فراقه بعد ذلك لانها أسقطت حتهاوهذا بمالا خلاف فيه بمدالله واقته واند من عنائسة عامل عنائسة عنائسة عنائسة عنائسة عنائسة وابن قلابة وابن أي للى ومالك والافراعي والشافعي واسحاق وقال وعطاء وسلمان بن يسار وأبي قلابة وابن أبي للى ومالك والافراعي والشافعي واسحاق وقال طارس وابن سبرين وعهاهد والنخبي وحدد بن أبي سليمان والثوري وأصحاب الرأي لها الحيار لما روى الاسود عن عائشة أن النبي وسلما في المن زوجها عراً رباء الذمائي ولانها كلت بالحربة فكان لها الحيار كالوكان فرجها عبداً

امجابه في الحكم ولا مجوز ان يكون صداقالمسلمة ولا في نكاح مسلم ويجب مهر المثل ان كان قبل الدخول ونصفه ان وقعت الفرقة قبل الدخول ومهذا قال الشافعي وأبو يوسفوقال أبو حنيفة ان كان أصدقها خراً أوخزيراً معينين فليس لها الا ذلك وانكانا غير معينين فلها في الحر القيمة وفي الحقزير مهر المثل استحسانا

ولنا أن الحرَّرُلاقيمة له في الاسلام فكان الواجب مهر المثلكا لو أُصدقها خزيراً ولانه محرم أشبه الخزير

(فصل) وإن قبضت بعض الحرام دون بعض مقط من المهر بقدر ماقبض ووجب بحصة مابقي من مهرائد فان كان الصداق عشرة زقاق خرمتسادية فقبضت منها خمسة مقط نصف المهر ووجب لما نصف مهر الثل وإن كانت مختلفة اعتبر ذلك بالسكيل في أحد الوجهن لانه اذا وجب اعتباره اعتبر ذلك بالكيل فيما له شهل يتأنى الكيل فيه (والثاني) يقسم على عددها لانه لا قيمة لما فاستوى كبيرها وصغيرها وإن أصدقها عشرة خناز بر ففيه الوجهان (أحدها) يقسم على عددها لما ذكرنا (والثاني) تعتبر قيمتها كانها عامجرز كا نقوم شجاج الحركا نه عبد، وإن أصدقها كانها وخام برين وثلاث زقاق خمر ففيه ثلاثة أدجه (أحدها) يقسم على قدر قيمتها عنده (والثاني نيقسم على عدد الاجناس فيجعل لكل جنس ثالت المهر (واثالث) يقسم على المدد فلكل واحد سدس المهر والكلب مد

ولنا أنها كامأت زوجها في السكال الم يدّ ت لها الحيار كا لو أساءت السكتابية نحت مسلم فأماخير الاسود عن عائشة فقد روى عنها القاسم بن محد وعروة أن زوج بريرة كان عبداً وهما أخص بها من الاسود لانهما ابن أخيها وابن أختها وقد روي الاحش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة أن زوج بريرة كان عبداً فتعارضت روايتاه وقال ابن عباس كان زوج بريرة عبداً أسود لبنى المفيرة يقال له مغيث رواه البخاري وغيره وقالت صفية بنت أي عبيد كان زوج بريرة عبداً قال أحد هذا ابن عباس وعائشة قالا في زوج بريرة إنه عبد وبواية على المدينة وهملهم وإذا روى أهل المدينة حديثاً وعملوا به فهو أصح شي. وإنما يصح أنه حر عن الاسود وحده وأماغيره فليس بذاك قال والعقد صحيح فلا يفسخ بالختاف فيه والحرفية اختلاف والعبد لا الحبد المنافس فاذا كلت تحته تضررت بقائها عنده مخلاف الحر

(فصل) وفرقة الحيار فسخ لا ينقص بها عدد الطلاق نص عليه أحد ولا أعلم فيه خلافا قبل لاحد لم لا يكون طلافا ? قاللان الطلاق ما تسكم به الرجل ولانها فرقة لاختيار المرأة فكانت فسخا كالفسخ لمنة أو عنه .

ولكل وأحد من الخنزيربن والزقاق سدسه ومذهب الشانعي على نحو هذا

(فصل) قان نكعها نكاحا قاسداً وهو مالا يقرون عليه إذا أسلموا كننكاح ذرات الرحم فأسلما قبل الدخول أو ترافعوا الينا فرق بينهما ولا مهر لها ، قال احمد في الحبوسية تكون نحت أخبها أو أببها فيللقها أو يوت عنها فعرتفع الى المسلمين لا مهر لها وذلك لانه نكاح باطل من أصله لايقر عليه في الاسلام وجدت فيه الفرقة قبل الدخرل ، وأما إن دخل بها فهل يجب مهر المال ? يخرج على وطابتين في المسلم اذا وطي ، أمرأة من محارمه بشبهة

(فصل) اذاً تزوج ذمي ذمية على أن لا صداق لها أو سكت عن ذكره فلها المطالبة بنرضه إن كان قبل الدخول وإن كان بعده فلها مهر المثل كما في نكاح المسلمين وبهذا قال الشافعي ، وقال أبر حنيفة إن تزوجها على انه لا مهر لها فلاشيء لها وإن سكت عن ذكره فعنه روايتان (إحداها الامهر لها (والاخرى) مهر المثل ، واحتج بأن المهر مجب لحق الله وحقها وقد أسقطت حقها والذي يطالب به حق الله تعالى ولنا أن هذا نكاح خلا عن تسمية فيجب المرأة فيه مهر المثل كالمسلمة وأنما وجب المهر في حق المسلمة لئلا تصير كالموهوبة والمباحة وهذا يرجد في حق الذمي

(فصدل) قال الشيخ رضي الله عنه : اذا أسم الروجان مها أو أسلم زوج السكتابية فهما على فكاحهما سواء كان قبل الدخول أو بعده وليس بين أهل العلم في هـندا اختلاف بحمد الله ، وذكر ابن المنذر انه اجماع من أهل العلم وذلك لانه لم يوجد منهم اختلاف وقد روى أبو داود عن ابن عباس ان وجلا جاء مسلما على عهد النبي علي ثم جاءت امرأته بعده فقال يلوسول الله أنها كانت أسلمت

(مسئلة) قال (رحمه الله تمالى فان أعتق قبل أن تختار أو وطثما بطل خيارها علمت أن الخيار لها أو لم تعلم)

وجملة ذلك أن خيار المعتقة على النواخي مالم يوجد أحد هذين الامرين عتق زوجها أو وطئه لها ولا يمنع الزوج من وطئها وممن قال إنه على النراخي مالك والاوزاعي وروي ذلك من عبدالله ابن عمر واخته حدصة وبه قال سليان بن يسار ونافع والزهري وقتادة وحكاه بنض أهل العلم عن الفقهاء السبعة وقال أبو حنبفة وسائر العرائيين لها الخيار في مجلس العلم وللشافعي ثلاثة أتوال (أظهرها) كقولنا (والثاني) أنه على الفور كخيار الشفعة (والثالث) أنه إلى ثلاثة أيام

ولنا ما روى الامام أحمد في المسند باسناده عن الحدين عروب أمية قال سمه ترجالا يتحدثون عن الذي وَلَيَالِيَهُ و أنه قال إذا عتة ت الامة فهي بالحيار مالم يطأها أن شاءت فارقته وان وطنها فسلا خيار لهاى رواه الاثرم أيضا وروي أبو داود أن برة عنة تتوهي عند فيث عبدالآل أبي أحمد فخبرها النبي وَلَيَالِيَةُ فقال و لها إن قربك ألا خيار هى ولانه قول من سمينا من الصحابة ولا مخالف لهم في عصرهم قال ابن عبدالبر لا أعلم لابن عر وحفصة مخالفا من الصحابة ولان الحاجة داعية إلى ذهك فثبت كذيار القصاص أو خبار لدفع ضرو متحقق فأشبه ما قانا، إذا أبت هذا فني عتق قبل أن تختار

معي قردها عليه ، ويعتبر الفظهما بالاسلام دفعة واحدة لئلا يسبق أحدهما صاحبه فيفسد النكاح . ويحتمل أن يقف على المجلس كالقبض ونحره فان حكم الحجلس كله حكم حالة العقد ولانه يتعذرا تفاقهما على النطق بكلمة الاسلام دفعة واحدة فلو اعتبر ذلك لوقعت الفرقة بين كل مسلمين قبسل الدخول إلا في النادر فيبطل الاجماع ، واذا أسلم زوج السكتابية قبل الدخول أو بعده أو أسلما معافالنكاح باق محاله سواء كان زوجها كتابيا أو غير كتابي لان للسلم ابتداء نكاح الكتابية فاستدامته أولى ، ولا خلاف في هذا بين القائلين بجو ازنكاح الكتابية المسلم

إلى مسئلة) (فان أسلمت الكنابية قبله وقبل الدخول تعجلت الفرقة موا، كان زوجها كنابها أو غير كنابي إذ لايج زلكافر نكاح المسلمة) قال النالمنذر أجم على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم (مسئلة) (فان كانت هي المسلمة فلا مهر لها، وإن كان هر المسلم قبلها الها نصف الهروعنه لا مهر لها) وجلة ذلك ان الفرقة اذا حصات. قبل الدخول باسلام المرأة فلا شيء لها لان الفرقة من جهتها وبهذا قال الحسن و مالك و الزهري والارزاعي وابن شبر ، قر والشائمي وعن أحمد رواية أخرى أن لها نصف المهر اذا كانت هي المسلمة اختارها أبو بكر وبه قال قنادة والثوري ويقتضيه قول أبي حنيفة لان الفرقة حصلت من قبله بامتناعه من الاصلام وهي فعلت ما فرض الله عليها فكان لها نصف ما فرض (الحزو السابم) (الحزو السابم)

مقط خيارها لان الخيار لدنم الضرر بالرق وقد زال بعثنه فسقط كالمبيم إذا زال عيبه وهذا أحد قولي الشافعي وان وطنها بطل خيارها علمت بالخيار أو لم تعلم نص عليه أحمد وهو قول من سمينا في صدر المسئلة وذكر القاضي وأصحابه أن ابها الخيار وان أصيبت ما لم تعلم فان أصابها بعد علمها فلا خيار لها وهذا قول عطاء والحسكم وحماد والثوري والاوزاعي والشافعي واسحاق لانها إذا أمكنت من وطئها قبل علمها علم يوجد منها ما يدل على الرضا فهو كا او الم تصب

ولنا مانقدم من الحديث وروي ماقع عن ابن شهاب عن عروة ان مولاة ابني عدي يقال لهاز براء أخبرته انها كانت نحت عبد فعنفت قالت فارسلت إلي حفصة فدعتني فقالت ان أمرك بيدك مالم عسك زوجك فان مسك فليس قك من الامر شيء فقات هو الطلاق ثم الطلاق ففارقته ثلاثا ، وقال ماقت عن فافع عن ابن عمر ان لها الحيار مالم عسها ولا به خيار عيب فيسقط بالتصرف فيه مع الجهالة كخيار الرد بالعيب ولا تفريع على هذا القول فأما على القول الآخر فاذا وطنها وادعت الجهالة بالعتق وهي ممن يجوز خفاه ذلك عليها مثل أن يعتقها سيدها في بلد آخر فالقول قولها مع بينها لان الاصل عدم ذلك ، وان كانت بمن لا بخني ذلك عليها الكومها في بلد واحد وقد اشهر ذلك لم يقبل قولها لان خلاف الظاهر وان علمت العنق وادعت الجهالة بثبوت الحيار فالقول قولها لان ذلك لا يعلمه إلا خواص الناس ، والظاهر صدقها فيه وقشا في قبول قولها في ذلك قولان

الله لها كه لو على طلاقها على الصلاة فصلت، وغفل عن أحمد في مجومي أسلم قبل أن يدخل بامرأته فلا شيء لها من الصداق لما ذكرنا ، ووج، الارلى الن الفرقة حصات باختلاف الدين وقد حصل باسلامها فكا تالفرقة حاصلة بفعلها فلم يجب لها شيء كما لو ارتدت ويفارق تعلبق العلماق فانه من جبة الزوج ولهذا لو علمه على دخولها فدخلت وقعت الفرقة ولها نصف المهر ، فأما إن حصلت الفرقة باسلام الزوج فلامراة نصف المسمى إن كانت القسمية صحيحة أو نصف مهر المثل إن كانت فاسدة مثل أن يصدقها خمراً أو خزيراً لان الفرقة حصات بفعله وعنه لا مهر لها لان الفرقة جا ت من قبلها لكونها امتنعت من الدخول في الاسلام

(فصل) اذا انفسخ النكاح باحد الزوجين قبل الدخول مثل ان يسلم احد الزوجين الوتنيين أو المجوسيين تسجلت الفرقة على ماذكرنا ويكون ذلك فسخا لاطلاقا وبهذا قال الشافعي وقال أبوحنيفة لا تتعجل الفرقة بل ان كان في دار الاسلام عرض على الآخر قان أبي وقمت الفرقة حينئذ وان كان في دار الحرب وقف ذلك على انقضاء عدم افان لم يسلم الآخر وقمت الفرقة فان كان الاباء من الزوج كان طلاقا لان الفرقة حصات من قبله فكان طلاقا كما لو لفظ به وان كان من المرأة كان فسحالان المرأة لا علك الطلاق وقال مالك ان كانت هي المسلمة عرض عليه الاسلام فان أسلم والاوقمت الفرقة وان كان هوانكان موالموقفة وان كان هوانكان هوانكان والاوقمت الفرقة وان كان من المرأة لا عليه الاسلام فان أسلم والاوقمت الفرقة وان كان هوانكان هون كان أن كانت هي المسلمة عرض عليه الاسلام فان أسلم والاوقمت الفرقة لقوله سبحانه (ولا عسكوا بعصم الكوافر)

(فصل) فان أعنق العبد والانة دفعة واحدة فلا خيار لها ، والنكاح بحاله سواء أعنقها رجل واحد او رجلان نص عليه احمد وعنه لها الخيار والاول أولى لان الحرية الطارئة بعدعتها تنم الفسخ فالمقارنة أولى كاسلام الزوجين ، وعن احمد إذا عنقا معا انفسخ النكاح ومعناه والمحائم أنه إذاوهب العبد صرية وأذن له في التسري بها ثم أعنقهما جيعا صارا حرين وخرجت عن على العبد فلم يكن له اصابها إلا بنكاح جديد هكذا روى جماعة من أصحابه فيمن وهب لعبده سربة أواشترى لاسرية ثم أعنقها لايقربها إلا ينكاح جديد واحتج احمد على ذهك بماروى نافع عن ابن عمر أن عبداً له كان له صريتان فأعنقهما فنهاه أن يقربهما إلا بنكاح جديد ولانها باعتاقها خرجت عن أن تكون مملوكة فلم ينع مريتان فأعنقهما فنهاه أن يقربهما إلا بنكاح جديد ولانها باعتاقها لم ينفسخ نكاحه بذلك لانه إذا لم ينفسخ باعتاقها معا أولى و بحتمل أن أحمد الماأراد بتوله انف خ كاحها ان لها فسخ باعتاقها معا أولى و بحتمل أن أحمد الماأراد بتوله انف خ كاحها ان لها فسخ باعتاقها لم الواية التي تقول بان لها الذ خ اذا كان زوجها حراً

(فصل) ويستحب لمن له عبد وأمة مزوجان فأراد عتقها البداية بالرجل لئلا يثبت المرأة خيار عليه فيفسخ فكاحه وقد روى ابوداود والاثرم باسنادها عن عائشة أنه كان لها غلام وجارية فنزوجا فقالت قني عليه في أويدان أعتقها نقال لها دفا بدئي بالرجل قبل المرأة الاوعن مفية بنت أبي عبيد أنها فعلت ذلك وقالت الرجل إني بدأت بعنقك لئلا يكون لها عليك خياد

ولنا انه اختلاف دين يمنع الاقرار على النكاح فاذا وجد قبل الدخول تعجلت الفرقة كالردة (١) وعلى مالك كاسلام الزوجاوكما لواتي الآخر للاسلام لانه ان كان هو المسلم فليس له إمساك كافرة لقوله تمالى (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) وان كانت هي المسلمة فلا يجوز ابقاؤها في نكاح مشرك

ولنا على انها فرقة فسخ أنها فرقة باختلاف الدين فسكانت فسخا كالواسلمالزوجوا بت المرأة ولانها فرقة بنير لفظ فكانت فسخاكفرقة الرضاع

﴿ مسئلة ﴾ (وان قالت اسلمت قبلي وأنسكرها فالغول قولما)

لان المهر وجب بالمقد والزوج يدعي ما يسقطه والاصل بقاؤه ولم يمارضه ظاهر فبقي وان اتفقاً على ان احدهما قبل الآخر ولا يعلمان عينه فلها تصف الصداق ذكره ابو الخطاب لما ذكر نا

وقال الفاضي ان لم تكن قبضت فلا شيء لها لانها تشك في استحقائها فلا تستحق بالشك وانكان بعد القبض لم يرجع عليها لانه يشك في استحقاق الرجوع فلا يرجع مع الشك والاول أصح لان اليقين لا يزول بالشك وكذلك اذا تيقن الطهارة وشك في الحدث او تيقن الحدث وشك في الطهارة بني على اليقين وهذه كان صداقها واجبا وشكا في سقوطه فيبقى على الوجوب

(مسئلة) (وإن قال الزوج أسلمنا مما فنحن على النكاح قانكرته نعلي وجبين)

(۱) لمله قال

(فصل) إذا عنقت المجنونة والصغيرة فلاخيار لها في الحال لان الاعقل لها ولا قول معتبر ولا علك وليهما الاختيار عنهما لان هذا طريقه الشهوة فلا يدخل بحت الولايه كالافتصاص: فاذا بلفت الصغيرة وعقلت المجنونة فلهما الخيار حينئذ لسكومهما صارتا على صفة لسكل منهما حكم وهذا الحسكم فيا لوكان بزوجبهما عبب يوجب الفسخ فان كانزوجهما قدوطناهما فظاهر كلام الحرقي أنه لاخبار لها لان مدة الحيار انقضت ، وعلى قول القاضي وأصحابه لها الحيار لانه لارأي لها فلا يكون تمكينهما من الوطء دليلا على الرضى بخلاف السكبرة العافلة ولا يمنع زوجاهما من وطنهما

(مسئلة) قال رحمه الله (فان كانت لنفسين فاعتق أحدهما فلاخيار لها اذا كان المعتق معسرا)

إنما شرط الاعسار في المعتق لان الموسر بسري عتقه إلى جميعها فتصعر حرة ويثبت لها الخيار والمعسر لايسري عقه بل بعتق مها ما أعتق وبافيها رقيق فلا تكل حريبها فلا ثبت لها الحيار حينفذ وهذا قول الشافي ، وعن أحد أن لها الحيار حكاها أبوبكر واختارها لأبهاأ كل منه فأنها ترث وتورث وتحجب بقدر مافيها من الحربة ، روجه قول الحرقي أنه لا نصفي المعتق بعضها ولاهي في معتى الحرة الحكاملة لانها كاملة الاحكام وأيضا عامل به أحمد وهو أن العقد صحيح فلا يفسخ بالمحتلف فيه وهذه مختلف فيها (فصل) ولو زوج أمة فيمتها عشرة بصداق عشرين ثم أعتقها في مرضه بعد الدخول بهائم مات

قال الفاضي القول قول المرأة لان الظاهر معها اذ يبعد اتفاق الاسلام منها دفعة واحدة والقول قول من الظاهر معه وكذلك كان القول قول صاحب اليد وفيه وجه آخر ذكره أبو الخطاب أن القول قول من الاطل بقاء النكاح والفسخ طاىء عليه فكان القول قول من يوافق قوله الاصلكالمنكر وللشافع قولان كهذن الوجهين

(فصل) فان اختلفا بعد الدخول فقال الزوج أسلمنا معا أو أسلم الثاني منافي العدة فنحن على النكاح وتقول هي بل أسلم الثاني بعد العدة فانفسخ النكاح ففيه وجهان(أحدهما)القول قوله لان الاصل بقاء النكاح (والثاني) القول قولها لان الاصل عدم اسلام اثناني

﴿ مسئلة ﴾ (وان أسلم أحدهما بعد الدخول وقف الامر على انقضاء العدة فان أسلم الثاني قبل انقضائهافها على نكاحها والانبينا أن الفرقة وقعت من حين أسلم الاول)

روي عن أحمد رحمه الله في هذه المسئلة روايتان (احداها) أن الامر يقف على انقضاء العدة على ام ذكر نا وهذه الرواية التي ذكرها الحرقي فعلى هذا اذا لم يسلم الثاني في العاة لا يحتاج الى استئناف العدة وهذا قول الزهري والليث والحسن بن صالح والاوزاعي والشافي واستحاق وتحوه عن عبد الله بن عمر وبحاهد وسحد بن الحسن (والنانية) تنمجل الفرقة كما فبل الدخول وهذا اختيار الخلال وصاحبه وقول الحسن وطاوس وعكرمة وقنادة والح-كم وروي ذنك عن عمر بن عبد العزيز و نصرها بن المنذر

ولا يملك غيرها رغير مهرها بعد استيفائه عنقت لا نها تغرج من الناشولها الحياروان لم تكن قبضته عنق ثلثها في الحال وفي الحيار لها وجهان فكا افتضى من مهرها شيء عنق منها بقدر ثنه فاذا استوفى كله عنقت كابها ولها الحيار حين لم يثبت لها الحيار قبل ذلك فان كان زوجها قد وطنها قبل استيفاء مهره! فقد بطل خيارها عند من جعل لها الحيار حين لذ لانها أسقطته بتمكينه من وطنها وعلى قول الحرق لا يبطل لانها مكنت منه قبل عنها ، فأما ان عنقت قبل لا يبطل لانها مكنت منه قبل عنها ، فأما ان عنقت قبل الدخول بها فلا خيار لها على قول الحرقي لان فسخها الذكاح بسقط به صداقها فيمجز الثلث عن كال فيمتها فيرق ثناها ويسقط خيارها فيفضي اثبات الحيار لها الى اسقاطه فيسقط وهذا مذهب الشافى وعند أبي بكر لها الحيار فهلى قول من أوجب لسيدها نصف المهر قاذا استوفى عنق ثلثاها وعلى قول من أسقطه يمتق ثلثها

ومسئلة عال (فان اختارت المقام معه قبل الدخول أوبعده فالمهر للسيدوإن اختارت فراقه قبل الدخول فالمهر للسيد)

وجملته أن المعتنة إن اختارت المقام مع الزوج قبل الدخول أو بعده أو اختارت القسخ بعسد الدخول فالمهر واجب لانه واجب بالعقد فاذا اختارت المقام فلم يؤجد له مسقط، وإن فسخت بعسد

وقول أبي حنيفة ههنا كقوله فيما قبل الدخول الا أن المرأة إذا كانت في دار الحرب فانقضت علمها وحصات الفرقة لزمها استثناف المدة وقال مالك أن أسلم الرجل قبل امرأته عرض عليها الاسلام فأن أسلمت والا وقعت الفرقة وان كانت غائبة تعجلت الفرقة وان أسلمت المرأة قبله وقف الامرعى انقضاء المدة واحتج بتعجيل الفرقة بقوله سبحانه (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) ولان ما يوجب فسخ النكاح لا مختلف عا قبل الدخول وبعده كالرضاع

ولنا ما روى مالك في موطئه عن ابن شهاب كان بين اسلام صغوان بن أمية وامرأته بنت الوليد ابن المنيرة نحو من شهر اسلمت بوم الفتح وبقي صفوان حتى شهد حنينا والطائف وهوكافر ثم أسلم ولم يفرق اننبي عَلَيْلِيَّةِ بينها واستقرت عنده امرأته بذلك النكاح قال ابن عبد البر وشهرة هذا الحديث أقوى من اسناده وقال ابن شهاب أسلمت أم حكم يوم الفتح وهرب زوجها عكرمة حتى أنى الحين فارعحلت حتى قدمت عليه المين فدعته إلى الاسلام فأسلم وقدم فبايع فثبتا على نكاحها وقال ابن شبرمة كان الناس على عهد رسول الله صلى الى عليه وسلم يسلم الرجل قبل المرأة والمرأة قبل الرجل فأيها أسلم قبل انقضاء عدة المرأة فهي امرأته فان أسلم بعد المدة فلا نكاح بينها ولان أبا سفيان خرج فأسلم عام الفتح قبل دخول النبي صلى الله عليه وسلم مكة ولم نسلم هند امرأته حتى فتح النبي وكيالية فأسم علم الذخول النبي صلى الله عليه وسلم مكة ولم نسلم هند امرأته حتى فتح النبي وكيالية في مكة فئبتا على النكاح وأسلم حكيم بن حزام قبل امرأته وخرج أبو سفيان بن الحارث وعبد الله بن

اللخول فقد استقر بالدخرل الم يسقط بشي، وهو الديد في الحالين لانه وجب بالدقد في ملك والواجب المسمى في الحالين سواء كان الدخول قبل المتق أو بعده ، وقال أضحاب الشاني إن كان الدخول قبل المتق أو بعده قالواجب المسمى وإن كان بعده قالواجب مهر المثل لان الفديخ استند الى حالة المتق فصار الوط، في نكاح قاسد

ولنا أنه عقد صحيح فيه مسى صحيح انصل به الدخول قبسل الفسخ فأوجب المسمى كا لو لم يضخ ، ولانه لو وجب بالوط، بعد الفسخ لكان المه لهالانها حرة حينند ، وقولهم إن الوط، في نكاح قاصد غير صحيح قانه كان صحيحاً ولم يوجد ما يفسده ويتبت فيه أحكام الوط، في النكاح الصحيح من الاحلال قازوج الاول والاحصان وكونه حلالا ، وأما إن اختارت الفسخ قبل الدخول فلا مهر لها نص عليه أحمد وهو مذهب الشافعي . وعن احمد رواية أخرى السيد نصف المهرلانه وجب السيد فلا بسقط بفعل غيره .

ولنا أن الفرقة جاءت من قبلها فسقط مهرها كالوأسلمت أو ارتدت أو أرضعت من بفسخ نكاحها رضاعه ، وتوله وجب السبد قلنا لكن بواسطتها ولهذا سقط نصفه بفسخها وجميعه باسلامهاوردتها (فصل) ولو كانت منوضة ففرض لها مهر المثل فهو السيد أيضا لائه وجب بالهـقد في ملكه لا بالفرض ، وكذاك لو مات أحدهما وجب والموت لا يوجب فدل على أنه وجب بالعقد ، وإن كان

أبي أمية عام الفتح فلقيا النبي صلى الله عليه وسلم بالا بواء فأسلما قبل نسائها ولم يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين أحد ممن أسلم وبين امرأته ويبعد أن يتفق اسلامها معا ويفارق ما قبل الدخول قانه لا عدة لها فتتعجل الينونة كالمطلقة واحدة وههنا لها عدة فاذا انقضت تبينا وقوع الفرقة منه كالطلاق أسلم الاول فلا يحتاج الى عدة ثانية لان اختلاف الدين سبب الفرقة نتحسب الفرقة منه كالطلاق فعلى هذه الرواية لو وطئها الزوج في عدمًا ولم يسلم الثاني فيها فلها عليه الهر ويؤدب لاننا تبينا أنه وطئها بعد الينونة وانفساح النكاح فيكون واطئا في غير ملك وان أسلم فلا شيء لها لاننا تبينا أن النكاح لم ينفضخ وانه وطئها في نكاحه فلم يكن عليه شيء

(فصل) فان أسلم أحد الزوجين وتخلف الآخر حتى انقضت المدة الفسخ النكاح في قول عامة العلماء قال ابن عبد البر لم يختلف العلماء في هذه الاشيئا روي عن النخمي شذ فيه عن جماعة العلماء فلم يتبعه عليه أحد زعم أنها ثرد الى زوجها وان طالت المدة لما روى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد زبنب على زوجها أبي العاص بنكاحها الاول رواء أبوداود واحتج به أحمد قيل له أيس يروى أنه ردها بنكاح مستأنف ? قال ليس لذلك أصل قيل كان بين اسلامها وردها اليه عمان سنين ولنا قوله تعالى (ولا تمسكوا بسمم السكوافر) ولا جماع المنقد على تحريم فروج المسلمات على الكفار وأما قصة أبي العاص مع امرأته فقال ابن

الفسخ قبل الدخول والفرض فلا شي. إلا على الرواية الاخرىينبني ان يجب المتهة لانها تجب بالفرقة قبل الدخول في موضع لو كان مسمى وجب نصفه

(فصل) فان طلقها طلاقا بائنا ثم أعتقت فلا خيار لها لان الفسيخ انما يكون في نكاح ولا نكاح همنا ، وإن كان رجعيا فلها الحيار في العدة لان نكاحها باق فيمكن فسخه ولها في الفسيخ قائدة فانها لا نأمن رجعته اذا لم يفسيخ فان قبل في في عين عليها المنامن رجعته اذا لم يفسيخ فان قبل في في عدة أخرى لانها معتدة من الطلاق والفسيخ لا ينافيها ولا ثبت على مامضى من عدمها ولم عتبح الى عدة أخرى لانها معتدة من الطلاق والفسيخ لا ينافيها ولا يقطمها فهو كا لو طلقها طلقة أخرى وينبني على عدة حرة لانها عتقت في أثنا العدة وهي رجعيمة قان اختارت المقام مع جرياتهما الى البهنونة وذلك ينافي اختيار المقام

ولنا أنها حالة يصح فيها اختيار الفسخ فصح اختيار المقام كصاب النكاح وإن لم تختر شيشا لم يسقط خيارها لانه على التراخي ولان سكوتها لايدل على رضاها لاحيال أنه كان لجرياتها الم ببنونة اكتفاء منها بذلك فان ارتجمها فلها الفرخ حينئذ فان فسخت ثم عاد فتزوجها بقيت معه بطبقة واحدة لان طلاق العبد اثنتان وإن تزوجها بعد أن أعتق رجعت معه على طاقتين لانه صار حراً فملك ثلاث طلقات كسائر الأحرار

عبد البر لا يخلو اما أن يكون قبل نزول تحريم المسلمات على السكفار فتكون منسوخة بما جاه بهدها أو تكون حاملا استمر حلها حتى أسلم زوجها أو مربضة لم تحض ثلاث حيضات حتى أسلم أو تكون ردت اليه بنكاح جديد فقد روى ابن أبي تنبية في سننه عن عمرو بن شعيب عن آبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم ردها على أبي العاص بنكاح جديد رواه الترهذي وقال سمعت عبد بن حميد يقول سمعت يزيد بن هارون يقول حديث ابن عباس أجود اسناد او العمل على حديث عمرو بن شعيب (مسئلة) (فان أسلمت عليه فلها نفقة المدة)

لانه يتمكن من الاستمتاع وابقاء نكاحها بإسلامه معها فكانت لها النفقة كالرجية وسواء أسلم في عدمها أو لم يسلم فان قيل اذا لم يسلم تبينا أنها بائن باختلاف الدين فكيف تجب النفقة للبائن ? قلنا لإنه كان يمكن الزوج تلافي نكاحها بل يجب عليه فكانت في معنى الرجية وان كان هو المسلم فلا نفقة لها لام لا سبيل الى تلافي نكاحها واستبقائها فأشبهت البائن وسواء أسلمت معه أملا

(مسئلة) (فان اختلفا في السابق منها فقال الزوج اسلمت قبلك فلا نفقة لك وقالت المرأة بل أما المسئلة أولا فلى التفقة فالقول قولها في أحد الوجهين)

لان الاصل وجورب النفقة وهو يدعي سقوطها (والثاني) أن الغول قوله لان النفقة اعا تجب والتم كين من الاستمتاع والاصل عدمه فان قال أسلمت بعد شهرين من اسلامي فلا تفقة لك فيهاوقاليت (فصل) فان طاقها بعد عنقها وقبل اختيارها أو طلق الصفيرة والجنونة بعدالعتق وقع طلاقه وبطل خيارها لانه طلاق من زوج جائز التصرف في كاح صحيح فنفذ كما لو لم يعتق. وقال القاضي طلاقه موقوف فان اختارت الفسخ لم يقم الطلاق لان طلاقه يتضمن أبطال حقها من الحيار وأن لم تختر وقع والشافي قولان كهذين الوجهين وبنواعدم الوقوع على أن الفسخ استند الى حالة العتق فيكون الطلاق واقعا في نكاح مفسوح

ولما انه طلاق من زوج مكلف مختار في ذكاح صحيح نوقع كالوطلقها قبل عتقها أو كالولم مختر وقد ذكرنا أن الفسخ بوجب الفرق حينئذ ولا يجرز تقديم الفرقة عليه والحكم لا يتقدم سببه ولان العدة تبتدأ من حين الفسخ لا من حين العتق وما سبقه من الوط، وط، في ذكاح صحيح يثبت الاحصان والاحلال للزوج الاول ولوكان الفسخ سابقا عليه لا انعكست الحال ، وقول الناضي انه يبطل حقها من الفسخ غير صحيح فان الطلاق يحصل به مقصود الفسخ مع زبادة وجوب نصف الهر وتصير العدة عليها فان ابتدا. ها من حين ظلاقه لامن حين فسخه ، ثم لوكان مبطلا لحقها لم يتم وإذ لم تختر الفسخ كا لم يصح تصرف المشتري في المبيم في مدة الحيار سواء فسخ البائم أد لم يفسخ وهذا فيا إذا كان الطلاق باثنا تمسرف المشتري في المبيم في مدة الحيار سواء فسخ البائم أد لم يفسخ وهذا فيا إذا كان الطلاق باثنا فان كان رجعيا لم يسقط خيارها على ماذكرنا في الفسل الذي قبل هذا ، فعلى قولم إذا طلة بافيال الدخول ثم اختارت الفسخ سقط مهرها لانها بانت بالفسخ وان لم يفسخ فاها نصف الصداق لانها بانت بالطلاق

بعد شهر فالقول قوله لان الاصل عدم اسلامها في الشهر الثاني فان ادعى هو يفسخ النكاح فأنكرته انفسخ النكاح لانه يقر على نفسه بزوال نكاحه وسقوط حقه فأشبه ما لو ادعى أنها أخته من الرضاع فكذبته .

(مسئلة) (وعنه أن الفرقة تتعجل باسلام احدهما كما قبل الدخول وقد ذكرناه)

(مسئلة) (فأما الصداق فواجب بكل حال)

يعني اذا وقت الفرقة باسلام احدها بعد الدخول فأنه يجب لها المهر كاملا لأنه استقر بالدخول فلم يسقط بشيء فان كان مسمى صحيحاً فهو لها لان أنكحة الكفار صحيحة تثبت اها أحكام الصحة وان كان محرما قبضته فليس لها غيره لانا لا نتعرض الى ما مضى من احكامهم وان لم يكن قبضته فلها مهر المثل لان الحمر والحنزير لا يكون صداقالمسلمة ولافي نكاح مسلم وقدصارت أحكاء هم أحكام المسلمين (فصل) وسواه مما ذكرنا اتفق الداران أو اختلفتا وبه قال مالك والاث والاوزاعي والشافعي وقال أبو حنيفة ان أسلم أحدها وهما في دار الحرب ودخلا دار الاسلام أنفسخ النكاح ولو تزوج حربي حربية ثم دخلا دار الاسلام وعقد الهدا نفسخ نكاحه لاختلاف الدار انمقدت بها فعلا وحكما الزوجين الذميين اذا دخل دار الحرب ناقضاً للعهد انفسخ نكاحه لان الدار انمقدت بها فعلا وحكما فوجب أن تقع الفرقة بينها كما لو أسلمت في دار الاسلام قبل الدخول

(فصل) والمعتقة الفسخ من غير حكم حاكم لأنه مجمع عليه غير مجمهد فيه فلم يفتقر الى حاكم كالرد بالميب في للبيع مخلاف الفسخ في الذكاح فأنه مجمود فيه فافتقر الى حكم الحاكم كالفسخ للاعسار

(فصل) قان اختارت المعتقـة الغراق كان فسخًا ليس بطلاق وبهذا قال أبر حنينة والثوري والح. ن من حي والشافعي وذهب مالك والاوزاءي والايث الى انه طلاق بائن قال مالك الا أن تطاق نفسها ثلاثا فنطلق ثلاثا واحتج له بقصة زبراء حين طلقت نفسها ثلائا فلم يبلغنا أن أحدا من الصحابة أنكر ذلك ، ولانما تملك الفراق فملكت الطلاق كالرجل

ولنا قوله ﷺ ﴿ الطَّلَاقُ لَمْنَ أَخَذُ بِالسَّاقُ ﴾ ولانها فرئة من قبل الزوجة فكانت فسخا كما لو اختلف دينها أو أرضمت من ينفسخ نكامها برضاعه ، وفعل زبرا. ليس بحجة ولم يثبت انتشاره في الصحابة ، فعلى هذا لوقالت اخترت نفسي أو فسخت النكاح انفسخ ، ولوقالت طلقت نفسي ونوت المفارقة كان كناية عن الفسخ لانه يؤدي الى معناه فصح كناية عنه كالكناية بالفسخ عن الطلاق

(فصل) وان عتق زوج الامة لم يُبت له خيار لان عدم الكمال في الزوجة لا يؤثر في النكاح وكذلك لا تمتبر الكفا ة الا في الرجل دون المرأة ، ولو نزوج أمرأة مطاقا فبانت أمة لم يثبت له خبار ولم نزرجت المرأة رجلا مطلقا فيان عبداً كان لها الخيار وكذلك في الاستدامة لكن إن عنق ووجد الطول لحرة فهل يبطل نكامه: على جمين تقدم ذكرهما

ولنا أن أبا سفيان أسلم بمر الظهران وامرأنه بمكة لم تسلم وهي دار حرب وأم حكيم أسلمت عَكَهُ وَهُرِبُ زُوجِهَا عَكُرُمَةً آلَى الْمِن وَامْرَأَةً صَفُوانَ بِنَ أَمِيةً أَسْلَمَتَ يَوْمُ الفَتْحِ وهُرِبُ زُوجِهَا ثُمُ أسلموا وأفروا على أنكحتهم مع اختلاف الدين والدار بهم،ولانه عقد معاوضة فلم ينفسخ باختلاف الداركالبيع ، ويغارق ما قبـل الدخول فان القاطع للنذاح اختلاف الدين المانع من الاقرار على ، النكاح دون ما ذكروه ، فعلى هذا لو نزوج مسلم مقيم بدار الاسلام حربيـة من أهل الكتاب صح نكاحه وعندهم لا يصح .

ولنا قوله تعالى (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) ولانها امرأة يباح نكاحهااذا ا كانت في دار الاسلام فأبيح نكاحها في دار الحرب كالمسلمة

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه (وان ارتد أحد الزوجين قبل الدخول انفسخ النكاح ولامهر ان كانت المرتدة وإن كان هو المرتد فلها نصف المهر)

اذا ارتد أحد الزوجين قبل الدخول انفسخ النكاح في قول عامة أهل العلم الا انه حكىعن داود انه لا ينفسخ بالزدة لان الاصل بقاء اللكاح

ولا قول الله تعالى اولا تمسكوا بعصم الكوافر) وقوله تعالى (فلا ترجموهن الى الكفار ، لاهن حل (الجزءالسابع) **(77)** (المننى والثنر حالكير)

(فصل) واذا عتنت الاما فقالت لزوجها زدني في الهري ففعل فالزبادة لها دون سيدها سواء كان زوجها حرا أو عبدا وسواء عنق معها أولم يعنق نص عليه أحمد فيها إذا زوج عبده من أمته ثم أعتقا جميعا فقالت الاما ذدني في الهري فازبادة للاما لا السيد ، فقيل أرأيت ان كان الزوج الهير السيد لمن تكون الزبادة ؟ قال للاماة ، وعلى قياس هذا لو زوجها سيدها ثم با مها فزادها زوجها في مهرها فالزبادة الثاني ، وقال القاضي الزبادة السيد المعتق في المرضعين على قياس المذهب لان من أصلنا ان الزيادة في الصداق تلحق بالعامد الاول فتكون كالمذكورة فيه والذي قلماه أصبح لان الملك في الزبادة الما ثبت عالى وجودها بعد زوال ملك سيدها عنها فيكون لها كسكسها والموهوب لها ، وقولنا ان الزبادة تلحق بالمقد معناه أنها نلزم و بثبت الملك فيها ويصير الجميع صداقا وليس معناه انا تبينا ان الملك كان ثابتا فيها وكان اسيدها قان هذا محال ولان سبب ملك هذه الزبادة وجد بعد العتى فلا مجوز أن يتقدم الملك عليه لانه يؤدي الى تقدم الحكم قبل سببه ولو كان الملك ثابتا المعتق فيه حين التزويج الزمته وكان له نماؤه وهذا أظهر من أن نطيل فيه

﴿ باب اجل العنين و الخصي غير المحبوب ﴾

الهنين هوالماجز عن الايلاج وهومأخوذمن عن أي اعترض لان ذكر ه يعن اذا أراد ايلاجه أي يعترض

لهم ولاهم يحلون لهن) ولانه اختلاف دين يمنع الاصابة فوجب فسخ النكاح كما لواسلمت تحت كافر ثم ننظر فان كانت المرأة هي المرتدة فلا مهر لها لان الفسخ من قباها وان كان الرجل هو المرتدفعليه نصف المهر لان الفسخ من جهته فأشبه مالو طلق وان كانت التسمية فاسدة فعليه نصف مهر المثل

﴿ مسئلة ﴾ (وان كانت الردة بعد الدخول فهل تتعجل الفرقة أو تقف على انقضاء العدة ? علىروايتين)

اختلفت الرواية عن أحمد فيا اذا ارتد احد الزوجين بعد الدخول حسب اختلافها فيا اذا أسلم أحد الزوجين الكافرين فني احداها تتمجل الفرقة وهو قول أبي حنيفة ومالك وروي ذلك عن الحسن وعمر بن عبد العزيز والثوري وزفر وأبي ثور وابن المنذر لان ماأوجب فسبخ الذكاح استوى فيه ماقبل الدخول و مده كالرضاع (والثانية) يقف على انقضاء العدة فان أسلم المرتد قبل انقضائها فهاعلي النكاح وان لم يسلم حتى انقضت بانت منذ اختلاف الدينين وهذا مذهب الشافعي لان لفظه تقع به الفرقة فاذا وجد الدخول جازان يقف على انقضاء المدة كالطلاق الرجمي أو نقول اختلاف دين بعد الاصابة فلا فإذا وجد الدخول جازان يقف على انقضاء المدة كالطلاق الرجمي أو نقول اختلاف دين بعد الاصابة فلا يوجب فسخه في الحال كاسلام الحربي، وقياسه على المرابع المرابع المدة كالمدة ك

والمنن الاعتراض وقبل لانه يعن لقبل المرأة عن يمبنه وشائه ولا يتصده فاذا كان الر-ل كذلك فهو عبب به ويستحق به فسخ النكاح بعد أن تضرب له مدة يختبر فيها وبعلم حاله بها وهذا قول عر وعمان وابن مسمود والمفيرة بن شعبة رضي الله عنهم و به قال سعيد بن المسيب وعطاه وهمرو بن دينار والذخمي وقتادة وحماد بن أبي سليان وعليه فترى فقها. الامصار منهم مالك وأبوحنيفة وأصحابه والثوري والاوزاعي والشافي واسحاق وابوعبيد، وشدا لحسم بن عينة وداود فقالا لايؤجل وهي امرأته ، وروي ذلك عن علي رضى الله عنه لان امرأة أتت النبي ويطابية فقالت بارسول الله ان وفاعة طلقني فبت طلاقي فتزوجت بعبد الرحمن بن الزبير وأما له مثل هدبة لثوب فقال و تريدين أذ ترجعي الى طلقني فبت طلاقي عندة قويعسيلتك ولم يضرب له مدة

ولنا ماروي أن عر رضي الله عنه أجل العنين سنة وروى ذك الدارقطني باسناده عن عروابن مسعود والمفيرة بن شعبة ولا مخالف لهم ، ورواه ابوحفص عن علي ولانه عيب يمنع الوطء فأثبت الحبار كالجب في الرجل والرتق في المرأة ، فأما الخبر فلا حجة لهم فيه فان المدة أعانضرب له مع إعترافه وطالب المرأة ذلك ولم يوجد واحد منها ، وقد روي أن الرجل أنكر ذلك وقال أني لأعركها عرك الادم ، وقال أن عبد البر وقد صح أن ذلك كان بعد طلاقه فلا معنى لضرب المدة وصح ذلك قول النبي منتظافية و تريدين أن ترجمي الى رفاعة ، ولوكان قبل طلاقه لما كان ذلك اليها ، وقبل أنها ذكرت

لانه بسبيل الى الاستمتاع بها بان يسلم وعكنه تلافى نكاحها فكانت لها النفقة كزوج الرجيبة وان كانت هي المرتدة فلا نفقة لها لانه لاسبيل للزوج الى رجسها وتلافى نكاحها فلم يكن لها نفقة كما بعدالمدة (فصل) قان ارتد الزوجان مما فحكمها حكم مالو ارتد أحدها ان كان قبل الدخول سجلت الفرقة وان كان بعده فهل تتعجل او تقف على انقضاه العدة على روايتين وهذا مذهب الشافعي قال أحد في رواية ابن منصور اذا ارتدا مما أو أحدها ثم تابا أو تاب المرتد منها فهو أحق بها ما لم تنقض المدة وقال أبو حذيفة لا ينفسخ النكاح استحساناً لانه لم مختلف بهما الدين فاشبه مالو اسلما

ولنا أنها ردة طارئة على النسكاح فوجب ان يتعلق بها فسيخه كما لو ارتد احدهما ولان كل مازال عنه ملك المرتد اذا ارتدوحده زال اذا ارتدغيره معه كماله وماذكروه ببطل بمااذا انتقل المسلم واليهودية الى دين التصرانية قان اسكا حهما ينفسخ وقد التقلا الى دين واحد، وأما اذا أسلما فقد التقلا الى دين المحرانية قان اسكا حهما ينفسخ وقد التقلا الى دين واحد، وأما اذا أسلما فقد التقلا الى دين الحق و يقران عليه بخلاف الردة

(فصل) وإذا ارتد احدالزوجين أو ارتدا معا منع من وطئها في عدتها فانوطئها في عدمها وقائا الله الفرقة تسجلت فيكون عليه مهرمناها وإن قلنا إن الفرقة تغف على القضاء العدة فاسم المرتد منهما أو اسلما جميعاً في عدتها وكانت الردة منها فلا مهر لها عليه بهذا الوطء لانا تبينا ان النكاح لم يزل وانه وطئها وهميا ووجنه وان ثبتا أو ثبت المرتد منهما على الردة حتى انقضت العدة فلها عليه مهر المثل لهذا الوطء لانه وط

ضعفه وشبهته بهدبة الثوب مبالغة ، ولذلك قال النبي وَلَيُطَلِّقُونَ ﴿ حَتَّى تَذُوقِي عَسَيْلُنَهُ ﴾ والعاجز عن الوط، لا محصل منه ذلك

﴿ مسئلة ﴾ قال (وإذا ادءت المرأة أنزوجها عنين لا يصل اليهاأجلسنة منذترافعه فان لم يصبها فيها خيرت في المقام معه أو فراقه فان اختارت فراقه كان ذلك فسخا بلاطلاق)

وجملة ذلك أن المرأة اذا ادءت عجز زوجها عن وطنها لعة سئل عن ذلك فان أنكر والمرأة عذراء فالنول قولها ، وان كانت ثببا فالقول قوله مع بمينه في ظاهر المذهب لان هذا أمر لايملم الا من حهته والاصل السلامة ، وقال القاضي هل يستحلف أولا ? على وجبين بناء على دعوى الطلاق فان أقر بالعجز أو ثبت ببينة على اقراره به أو أنكر وطلبت بمينه فنكل ثبت عجزه ويؤجل سنة في قول عامة أهل العلم وعن الحادث بن ربيعة أنه أجل رجلا عشرة أشهر

ولنا قول من سمينا من الصحابة ولان هذا المجز قد يكون لهنة وقد يكون لمرض فضربت له منة لتمربه الفصول الاربعة فان كان من بيس زال في فصل الرطوبة ، وان كان من رطوبة زال في فصل المحادة ، وان كان من انحراف مزاج زال في فصل الاعتدال فاذا مضت الفصول الاربعسة واختلفت عليه الاهوية الم تزل علم أنه خلقة وحكي عن أبي عبيد أنه قال أهل الطب يقولون الداء

في غير نكاح بشبهة النكاح لانا تبينا ان الفرقة وقعت منذاختلف الدين وقد ذكرنا متلذلك فيااذا أسلم أحد الزوجين قبل الدخول فوطئها في العدة لانه مثله

(فصل) اذا أسلم أحد الروجين ثمارتد نظرت فان أسلم الآخر تبينا أن الفرقة وقعت من حين اختلف الدينان وعدتها من حين أسلم المسلم منها، وانأسلم الآخر منها في العدة قبل ارتدادالاول اعتبر ابتداء العدة من حين ارتد لان حكم اختلاف الدين بالاسلام الاول زال باسلام الثاني في العدة ولو اسلم وتحته أكثر من أربع نسوة فأسلمن معه ثم ارتد لم يكن له ان يختار منهن لانه لا يجوزان يبتديء المقد عليهن في هذه الحال وكذلك لو ارتددن دونه أو معه لم يكن له ان بختارمنهن كذلك

(فصل) اذا نُروج السكافر من لايقر على نسكاحها في الاسلام مثل أن جمع أختين أو بين عشر نسوة أو نكح معتدة أو مرتدة ثم طلقها ثلاثا ثم أسلما لم يكن له أن ينسكحها لاننا أجرينا أحكامهم على الصحة فيا يعتقدونه في النسكاح فكسذلك في الطلاق ولهذا جاز له اسساك الثانيه من الاختين والحامسة المعقود عليها آخرا

﴿ مسئلة ﴾ (وان انتفل احد الكـتابين الى دين لايقر عايدنهو كردته)

اذا انتقل الكتابي الى غير دبن أهل الكتاب من الكفر لم يقر عليه لانهم في هذا خلافاً لانه انتقل الى دين لايقر أهله بالجزية كسادة الاوثان وغيرها عابستحسنه فالاصلى منهم لايقر على دينه ? يستمر في البدن أكثر من سنة ثم يظهره وابتدا. السنة منذ ترافعه قال ابن عبدالرعلى هذا جاءة تقائلين بتأجيه قال مصر في حديث عمر بؤجل سنة من يوم مرافعته قاذا انقضت المدة فلم بطأ فلها لحيار قان أختارت النسخ لم يجز إلا محكم الماكم لانه مختلف فيه فاما أن ينسخ واما أن يرده البها ينسخ هي في قول عامة القائلين به ولا يفسخ حتى تختار الفسخ وتطلبه لانه لحقها فلا تجبر على ستيفائه كالفسخ بالاعسار فاذا فسخ فهو فسخ وليس بطلاق وهذا قول الشافعيوقال بوحنيفة ومالك الثوري ينرق الحاكم ببنها وتكون تطليقة لآنه فرقة لمدم الوطء فكانت طلاقا كفرقة المولي

وا.ا أن هذا خيار ثبت لاجل العبب فكان فدخا كفسخ المشتري لاجل العيب.

(فصل) فان اتنفا بعد الفرقة على الرجعة لم يجز إلا بنكاح جديد لأنها قد بانت عنه وانفسخ لنكاح فاذا تزوجها كانت عنده على طلاق ثلاث نص عليه أحد وذكر أبو بكر فيها قولا ثانيا أنعما ? يجتمعان أبداً لانها فرقة تتعاق بحكم الحاكم فحرمت الكاح كفرقة المعان والمذهب أنها عمل لهلامها رقة لاجل العيب فلم عنم النكاح كفرتة المعتمة والفرقة من سائر العبوب، وأما فرقة الممان فاتها حصلت لمانعها قبل تفرق الحاكم وهمنا مخسلافه ولان المعان بحرم المنام على النكاح فمنع ابتداءه ويوجب المرآة فدنع الاجتماع وههنا بخلافه ولو رضيت المرأة بالمقام أو لم تطلب الفسخ لم يجز الفسخ فكيف صح القياس مع هذه الفروق

المنتقل اليه أولى، وإن انتقل الى المجوسية لم يقر ايضاً لأنه انتقل الى دين القص من دينه فام يقر عليه كالسلم اذ ارتد، فأما اذا انتقل الى دين آخر من دين أحل الكتاب كالبهودي يتنصر ففيه روايتان احداهما) لايقر أيضاً لانه انتقل إلى دين باطل قد أقر ببطلانه فلم يقر عليه كالمرتد (والثالية) يقرفس لميه احد وهو ظاهر كلام الحرقي واختاره الحلال وصاحبه وقول أبي حنيفة لأنه لايخرج عندين أهل كتاب فاشبه غير المنتقل وللشافعي قولان كالروايتين، فأما المجوسي اذا انتقل الى دين لايقر أهله عليه يقر كأحل ذلك الدين وان ائتقل إلى دين أحل الكتاب خرج فيه الروايتان وسواء فبا ذكرة رجل والمرأة لمموم قوله عليــه الصلاة والسلام « من بدل دينه قاقتلوه » و لمموم المشي ذي ذكر ناه فيها جيماً

(فصل) وان انتقل الى دين غير أهل الـكتاب لم يقبل.منه إلا الاسلام في أحدى الروايات عن أحمد ختار. الحلال وهو أحد أقوال الشافعي لان غير الاسلام باطلة قد أقر ببطلانها فلم يقر عليها كالمرتد عنه رواية ثانية لا يقبل منه الا الاسلام أو الذي كان عليه لان دينه الاول قد أفررناه عليه مر لِمْ يَنْتَنَلُ إِلَى خَيْرِ مَنْهُ فَنْقُرْهُ عَلَيْهِ أَنْ رَجِمُ عَلَيْهِ وَلَامَهُ مَنْتَقَلُ مَن دَبِن يقر أَهُمَ عَلَيْهِ لَغُولُهُ تَعَالَى (حَتَّى علوا الجزية عن يد وهم صاغرون) وظاهر هذه الرواية أن السكتابي إذا انتقل إلى الحبوسية أقر قد ذكر نا في أعلى هذه الصفحة أنه لا يقر ولعله أراد بقوله إلى دين يقر عليه إذا كازدين أهل الكتاب (فصل) ومن علم أن عجزه عن الوط، الهارض من صفر أو مرض مرجو الزوال لم تضرب له المدة لان ذاك عارض يزول والمنة خلقة وجبلة لا تزول وان كان لـكبر أو مرض لا يرحى ذواله ضربت له المدة لانه في معنى. من خلق كذلك ، وان كان لحب أو شلل ثبت الحيار في الحال لان الوط، مأ يوس منه ولا معنى لانتظاره ، وان كان قد بقى من الذكر ما يمكن الوط، به فالاولى ضرب المدة له لانه في معنى العنين خلقة ، وان اختلف في القدر الباقي على يمكن الوط، عالمه أو لا أو رجع إلى أهل الحبرة في معرفة ذلك .

(فصل) فأما الحصي فان الحرقي ذكره في توجمة الباب ولم بفرده محكم فظاهر كلامه أنه ألحقه بفيره في أنه متى لم يصل البها أجل ، وإن وصل البها فلا خيار لها لان الوط، ممكن والاستمتاع حاصل بوطئه وقد قبل ان وطأه أكثر من وط، غيره لانه لا ينزل فيفتر بالانزال وقد ذكر فا اختلاف أصحابنا في ذلك فيا مضى ، ولا فرق بين من قطمت خصيتا والوجور وهو الذي رضت خصيتا والمسلول الذي سلت خصيتاه فان الحكم في الجبع واحد فانه لا ينزل ولا يولد له

ليكون موافقًا لما ذ كرناه أولا ءوان انتقل إلى دين أهل السكتاب وقلنا لا يقر فنيهر؛ ايتان إحداهماً لا يقبل إلا الاسلام والاخرى لا يقبل إلا الاسلام أو الذي كان عليه

(فصل) وان قلنا لا يقر فني صنة إجباره روايتان [إحداها] آنه يتقل ان لم يرجم رجلا كان أو امرأة المحوم الحديث ولانا ذمي نقض العهد فأشبه مالو نقضه بقركه أدا الجزبة ويستناب في أحد الوجهين لانه يسترحم عن دين باطل أشبه المرتد والثاني لا يستناب لانه كافر أصلي أبيح قتله فأشبه الحربي، فعلى هذا ان بادر فأسلم أو رجم إلى ما يقر عليه عصم دمه وإلا قتل والرواية الثابية) قال أحد إذا دخل البهودي في النصر البةرددية إلى البهودية ولم أدعه فيا انتقل اليه فقيل له أنقته عقل لا ولكن يضرب ويحبس ، قال وإذا كان نصر انيا أو مهوديا عال وان كان مهوديا أو نصر انيا دخل في المجوسية كان أعلظ لانه لا تؤكل ذبيحته ولا تنكح له أمرأة ولا نتركه حتى برد البها، فقيل له تفقته إذا لم برجم الله انه لأهل لذك وهذا نص في أن الكتابي المنتقل إلى دين آخر من دين أهل الكتاب لا يقتل بل يكره بالمقرب والحبس .

(فصل) فان تزوج مسلم ذمية فانتقات الى غير دين أهل السكتاب نهي كالمرتدة لان غير أهل السكتاب لا يحل نكاح نسائهم فان كان قبل الدخول انفسخ تكامها ولا مهر لها وان كان بعده فهل بقف على انقضاء العدة أو يُنفسخ في الحال على روايتين وكذلك اذا انتقات الى دين باطل أو الى دين كانت تقر ببطلانه فأشبهت المسلمة اذا شهودت أو تنصرت والله أعلم

(فصل) قال الشبخ رحمه الله (وان أسلم كافر وتحته أكثر من أربع نسوة اختار منهن ربعا وفارق سائرهن)

﴿ مُسْلَةً ﴾ قال (وإن قال قد علمت اني عنين قبل أَز أَنكُمها فان أقرت أوثبت ببينة فلا يؤجل وهي امرأته)

وجملة ذلك أن المرأة أذا علمت عنة الرجل وقت العقد مثل أن يعلمها بعنته أو تضرب له المدة وهي امرأته فينفسخ المكاح ثم يتزوجها وتحوذك إنضرب له المدة وهي امرأنه في قول أكثر أهمل العلم منهم عطا. وانثوري وابن القاسم وأصحاب الرأي وهو قول الشاني القديم وقال في الجديديؤجل لأنه قد يكون عنينا في نكاح دون نكاح

ولنا أنها رضيت بالحيب ودخات في العقد عالمة به فلم يثبت لها خبار كما لو علمته مجبوبا ولانهما لو رضيت به بعد العقد أو بعد المدة لم يكن لها فسخ فكذلك اذا رضيت به في العقد كسائر العبوب، ولو أنها رضيت بالقام معه ثم طلقها ثم ارتجمها لم يثبُّت لها المطالبة كذا عهنا ، وقواهم إنها تكون في

وجملة ذلك أن الـكافر اذا أسلم ومعه أكثر من أربع نسوة وأسلمن في عدتهن أو كن كتابيات لم يكن له امساكن كامن بغير خلاف نعلمه ولا يملك امساله أكثر من أربع فاذا أحب ذلك اختار أربعاً منهن وفارق سائرهن سوا. تزوحهن في عقد واحد أو عقود وسوا. اختار الإوائل أو الاواخر نص عليه أحمد وبه قال الحسن ومالك والميث و لاوزاعي والثرري والشافعي وأسعاق ومحد بن الحسن وقال أبو حنيفة وأبو ينوسف ان كان تزوجهن في عقد انفسخ نكاح جميعهن وان كان في عقود فنكاح الاوائل صحيح ونكاح ما زاد على أربع بألمل لان العقد انا تناول أكثر من أربع فتحريمه من طربق الجمم فلا يكون غيراً فيه بعد الاسلام كا لو تزوجت المرأة زوجن في حال السكفريم أسلموا و لنا ما روى قيس بن الحارث قال أسلمت وتحتى مان نسوة فأ نيت الني عَلَيْكُ فَوْ فَا لَا فَعَالَ « اختر مَهِن أَربِماً ﴾ رواء الامام احمد وأبو داود ، وروى محمد بن يَزيد الثقني أن غيلان بن سلمة أَسْرٍ وَتَحْتُهُ عَشْرُ نَسُوةً فأَسْلُمْنَ مِعْهُ فأَمْرِهُ النِّي مُلْتَظِّيُّةٌ أَنْ يَتَخْيَرُ مَهْنَ أُرْبِعا ، رواه الترمذي ورواه مالك في موطئه عن الزهري مرسلا ورواء الشافعي في مسنده عن ابن علية عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه إلا أنه غير محفوظ غلط فيه معمر وخالف فيه أصحاب الزهري . وكذلك قال الامام أحد والترمذي وغيرهما ولان كل عدد جازله ابتدا، العقدعليه جازله إمساكه بنكاح مطلق في حال الشرك كالو تزوجهن بغير شهود، وأما إذا تزوجت زوجين فنكاح الثاني باطل لأنهامك ملك غيرها وإن جمت بينها لم يصح لانها لم علمك جميع بضمها ولان ذلك ليس بشائع عند أحد منأهل الاديان ولان المرأة ليس لها اختيار النكاح وفسخه بخلاف الرجل

(فصل) ويجب عليه ان يختار أربهاً ويفارق سائرهن أو يفارق الجميع لانالني مُتَطَالِقُو أمر قيساً وغيلان بالاختيار وأمره يقتضي الوجوب ولان المسلم لا يجوز افراره على أكثر من أربع فان أبي نكاح دون نكاح احيال بعيد فان العنة جبلة وخلفة لانتغير ظاهراً والذلك ثبت لها الفسخ بعد المدة فان ادعى عليها العلم جنته فأنكرته فالقول أولها مع بمينها لان الاصل عدم العلم ، وإن أفرت أو ثبتت بيينة ثبت نكاحها وبطل خيارها

﴿ مسئلة ﴾ قال (والعلمت انه عنين بعد الدخول فسكنت عن المطالبة ثم طالبت بعد فلها ذلك ويؤجل سنة من يوم ترافعه)

لانهم في هذا اختلافا وذلك لان سكوتها بعد العقد ايس بدايل على الرضى لانه زمن لا تملك فيه الفسخ ولا الامتناع من استمتاعه فلم يكن سكوتها مسقطا لجقها كسكوتها بعد ضرب المدة وقبل انقضائها ولو سكتت بعد المذة لم يبطل خبارها آيصاً لان الخيارلاية بتألا بعد رفعه الى الحاكم وثبوت مجزه فلا يضر السكوت قبله

أجبر بالحبس والتعزير إلى أن يختار لان هذا حق عليه يمكنه إبفاؤه وهو ممتنع منه فأجبر عليه كايفاه الدين ، وليس للحاكم أن بختار عنه كما يطلق على المولي إذا امتنع من الطلاق لان الحق همنا لنير ممين وأعا تتمين الزوجات باختياره وشهوته ، وذلك لا يعرفه الحاكم فينوب عنه فيه ، فان جن خلي حتى بمود عقله ثم بجبر على الاختيار

﴿ مسئلة ﴾ (وعليه نفقهن الى أن يختار) لأنهن محبوسات عليه ولأنهن في حكم الزوجات أيهن اختار جاز (فصل) ولو زوج السكافر ابنه الصغير أكثر من أربع ثم أسلموا جميعاً لم يكن له الاختيار قبل بلوغه قانه لا حكم نقوله وليس لابيه الاختيار لان ذلك حق يتعلق بالشهوة فلا يقوم غيره مقامه فيه قذا بلغ الصبي كان له أن مختار حينئذ وعليه النفقة الى أن مختار فان مات الزوج لم يقم وارثه مقامه لما ذكرنا في الحاكم .

(فصل) وصفة الاختيار أن يقول اخترت هؤلاء أو امسكتهن أو اخترت حبسهن أو امسا كهن أو نكاحهن ، أو أمسكت نكاحهن ، أو أثبت نكاحهن ، وإن قال لما زاد على الاربع : فسخت نكاحهن كان اختياراً للاربع .

﴿ مسئلة ﴾ (وإن طلق إحداهن كان اختياراً لها)

لان الطلاق لا يكون إلا في زوجة ، وإن قال فارقت هؤلاء أو اخترت فراق هؤلاء فان لم ينو به الطلاق كان اختياراً لفيرهن لقول النبي ويُنظيني لله الخبر منهن أربها وفارق سائرهن وهذا يقتضي أن يكون لفظ الفراق صريحاً وكذا في حديث فيروز الديلمي قال فسمدت الى أقدمهن صحبة ففارقتها ، وهذا الموضع اختص بهذه اللفظة فيجب أن يتخصص فيه بالفسخ فان نوى به الطلاق كان اختياراً لهن دون غيرهن .

﴿ مسئلة ﴾ قال (و ان قالت في وقت من الاوقات قد رضيت به عنينا لم يكن لما المطالة سد)

وجملة الامر أنها متى رضيت به عنينا بطل خيارها سواء قالت عقيب العقد أو بعدضرب المدة أو بعد انقضائها ولا نعلم في بطلان خيارها بتولها ذلك بعد انقضاء المدة خلافا فأما قبام أ فان الشافعي قال في الجديد لا يبطل خيارها لان حتما في الفسخ أما يثبت بعد انقضاء المدة فلم يصح اسقاطه قياما كالشفيم يسقط حقه قبل البيم

وَلنا أنها رضيت بالعَيْب بعد العقد فسقط خيارها كسائر العيوب وكا بعــد انقضاء المدة وما ذكروه غير صحبح فان العنة لتي هي سبب النسخ موجودة وأنما المدة لبعلم وجودها ويتحلق علمهـــا فعي كالبينة في سائر العيرب ^(١)ريفارق الشفعة فان سبب_ة البيمولم يوجدبعد: فانقبل فلورضيت المرأة (١) في نسخة المقود

وذكر الغاضي فيه عند الطلاق وجهين (أحدهما) أن يكون اختياراً للمفارقات لان لفظ الفراق صريح في الطّلاق والأول أولى .

﴿ مسئلة ﴾ (وان وطيء احداهن كان اختياراً لها في قياس المذهب)

لانه لا يجوز وإلا في ملك فيدل على الاختيار كوط. الحارية المباعة بشرط الخيار

(مسئلة) (وإن طلق الجيم أقرع بينهن فأخرج أربعاً منهن بالفرعة فكن المختارات ووقع طلاقه بهن وانفسخ نكاح البواقي وله نكاحالبواقيفانكانالطلاق اللائماً فمتى انفضت عدَّ بن فله أن يتكم من الباقيات لأبهن لم يطلقن منه ولا تحل له المطلقات إلا بعد زوج واصابة ، ولو أسلم ثم طلق الجميع قبل اسلامهن ثم أسلمن في العدة أمر أن يختار أربعاً منهن فاذا اختارهن تبينا أن طلاقه وقع بهن ، لأبهن زوجات وبعتددن من حين طلاقه وبإن البواقي باختياره لفيرهن ولا يقع بهن طلاقه وله نكاح أربع منهن اذا انقضت عدة المطلقات لان حؤلاء غير مطنقات، والفرق بينها وبين التي قبلها أن طلاقهن قبل اسلامهن في زمن ليس له الاختيار فيه فاذا أسلمن تجدد له الاختيار حينتذ، وفي التي قبلها طلقهن وله اختيار ، والطلاق يصلح اختياراً وقد أوقعه في الجميع وليس بعضهن أولى من بعض فصرن إلى القرعة لتساوى الحقوق.

﴿ مسئلة ﴾ (وان ظاهر أو آلى من احداهن فهل يكون اختياراً لها ? على وجهين)

(أحدهما) لا يكون اختياراً لانه يصح في غير زوجــة (والثاني) يكون اختياراً لان حكمه

لا يُثبت في غير زوجة وإن قذفها لم يكن اختياراً لها لانه يقم في غير زوجة

(فصل) وإن اختار منهن أربماً وفارق البواقي فعدتهن من حين اختار لأنهن بن منه بالاختيار (الجزء السابع) **(VV)** (المنني والشرح الكبير) بالاعسار ثم اختارت الفسخ ملكته ، ولو آلى منها فرضيت بالمقام معه ثم طالبت بالمنة كان لها ذلك، قلنا الفوق بينهما أن النفقة يتجدد وجوبها كل يرم فاذا رضيت باسقاط مايجب لها في المستقبل لم بسقط لانها أسقطته قبل وجوبه فأشبه اسقاط الشفعة قبل البيم بخلاف العيب ولان الاعسار يعقبه اليسار فترضى بالمقام رجا. ذلك وكذلك المولي بجوزأن يكفرعن بينه ويطأ فاذا لم بوجد ذلك ثبت لها الحيار فأما العنين إذا رضيته فقد رضيت بالعجز من طريق الحلقة وهو معنى لا يزول في العادة فافترقا

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان اعترفت أنه قد وصل اليها مرة بطل أن يكون عنيناً)

أ كثر أهل العلم على هذا يقولون متى وطيء امرأته مرة ثم ادعت عجزه ام تسمم دعواها ولم تضرب له مدة منهم عطا. وطارس والحسن ويحبى الانصاري والزهري وهرو بن دينار وقتادة وابن هاشم ومالك والاوزاعي والشافعي واسحاق وأبو عبيد وأصحاب الرأي وقال أبو ثور ان عجز عن عن وطنها أجل لها لانه عجز عن وطنها فيثبت حقها كما لوجب بعد الوط.

ومحتمل ان تكون عديهن من حين اسلم لأبهن ببن باسلامه وأعا يبين ذلك باختياره فيثبت حكمه من حين الاسلامكم اذااسلم احد الزوجين فلم يسلم الآخر حتى انقضت عديهن وفرقتهن فسخ لأبها تثبت باسلامه من غير لفظ فيهن وعديهن كعدة المطلقات لأبها عدة من فسخ نكاجهاوان ما تتاحدى المختارات وبانت منه وانقضت عديها فله ان ينكح واحدة من المفارقات وتدكون عنده على طلاق ثلاث لأنه لم يطلقها قبل ذلك ،وان اختار اقل من أربع أو اختار ترك الجيم امر بطلاق أربع اوعام الاربع لان الاربع زوجات لابين منه الا بطلاق أو ما يقوم مقامه فاذا طلق أربعا منهن وقع طلاقه وانفسخ نكاح الباقيات على الوجهين

﴿مسئلة﴾ (فان مات فعلى الجميع عدة الوفاة)

هكذا ذكره في الكتاب المشروح والاولى ان من كانت منهن حاملا فعدتها بوضه لان ذلك تنفضي به العدة فيكل حال ومن كانت آيسة أوصفيرة فعدتها عدة الوفاة لأبها أطول العدتين في حقها ومن كانت من ذوات القروء اعتدت أطول الاجلين من ثلاثة قروء واربعة اشهر وعشر لتنقضي العدة بيقين لان كل واحدة منهن محتمل ان تكون مختارة او مفارقة وعدة المختارة عدة الوفاة وعدة المفارقة ثلاثة قروء فأحببنا اطولها لتنقضي العدة بيقين كما قلنا فيمن نسي صلاة لا يعلم عينها عليه خمس صلوات هذا الذي ذكره شيخنا في كنتاب المغني والسكافي وهو مذهب الشافعي وهو العمديح والقول الاول لا يصح

﴿ مسئلة ﴾ (والميراث لاربع منهن بالقرعة في قياس المذهب)

وعند الشافعي يوقف حتى يصطلحن وسنذكر هذا في غير هذا الموضع إنشاء الله تعالى ، وان اخترن الصلح جازكيفها اصطلحن لان الحق لهن

ولنا أنه قد تحققت قدرته على الوطء في هذا النكاح وزوال عنته فلم تضرب له مدة كا لو لم يمجز ولان حقوق الزوجية من استقرار الهر والعدة نثبت بوطء واحد وقد وجد واما الجب فانه يتحقق به العجز فافترقا

(فصل) والوط. الذي مخرج به عن العنة هو تغييب الحشفة في الفرج لان الاحكام المتعلقسة بالوط. تنعلق بتغييب الحشفة ففيه وجهان (أحدهما) بالوط. تنعلق بتغييب الحشفة ففيه وجهان (أحدهما) لا مخرج عن العنة الا بتغييب جميع الباقي لانه لاحد ههنا ممكن اعتباره فاعتبر تغييب جميعه ولانه المعنى الذي يتحقق به حصول حكم الوط. (والثاني) يعتبر تغييب ودر الحشفة ليكون ما مجزي من الصحيح والشافعي قولان كهذين

(فصل) ولا يخرج عن العنة بالوط، في الدبر لانه ليس بمحل الوط، فأشبه الوط. فيما دون الفرج ولذلك لايتعلق به الاحلال الزوج الاول ولا الاحصان، وان وطنها في القبل حائضاً أونفساء

(فصل) وإذا اسم قبامن وقلنا تتعجل الفرقة باختلاف الدين فلا كلام وان قلنا تقف على انقضاء المدة فلم يسلمن حتى انقضت عدتهن تبينا انهن بن منذاختلف الدينان فان كان قد طلقهن قبل انقضاء عدتهن تبينا ان طلاقه لم يقع بهن وله نكاح أربع منهن اذا اسلمن وان كان وطئهن تبينا انه وطيء غير نسائه وان آلى منهن أو ظاهر أو قذف تبينا ان ذلك كان في غير زوجة وحكمه حكم مالو خاطب بذلك أجنبية فان أسلم بعضهن في المدة تبينا أنها زوجة فوقع طلاقه بها وكان وطؤه لها وطأ لمطلقته وان كانت المطلقة غيرها فوطؤه لها وطء لامر أنه وكذلك ان كان وطؤه قبل طلاقهاء وانطلق الجميع فأسم أربع منهن إو أقل في عدتهن ولم يستم البواقي تعينت الزوجية في المسلمات ووقع الطلاق بهن قاذا أسلم البواقي فله ان يتزوج منهن لانه لم يقع طلاقه بهن

(فصل) ولو أسلم وتحمة عمان نسوة فأسلم أربع مهن فله اختيارهن وله الوقوف الى أن يسلم البواقي فان مات اللائي أسلمن ثم أسلم الباقيات فله اختيار الميتات وله اختيار الباقيات وله اختيار بيض هؤلاء وبعض هؤلاء لان الاختيار ليس بعقد وأعا هو تصحيح للعقد الاول فيهن والاعتبار في الاختيار بحال ثبو ته وحال ثبو ته كن أحياء ،وان أسلمت واحدة منهن وقال اخترتها جاز فاذا اختار أربعاً على هذا الوجه انفسخ نسكاح البواقي وان قال للمسلمة اخترت فسخ نسكاحها لم يصح لان الفسخ أعا يكون فيا زاد على الاربع والاختيار للاربع وهذه من جملة الاربع الا أن يريد بالفسخ الطلاق فيقسع لانه كناية ويكون طلاقه لها اختياراً لها، وان قال اخترت فلانة قبل أن تسلم لم يصح لانه ليس بوقت للاختيار لانها جارية إلى يينونة فلا يصح امسا كها وان فسخ نكاحها لم ينفسخ لانه لما مجز الفسخ وان نوى بالفسخ الطلاق أو قال أنت طالق فهو موقوف فان أسلمت ولم يسلم زيادة على أربع أو أسلم زيادة فاخنارها نبينا وقوع الطلاق بها والافلا

أو محرمة أر صائمة خرج عن العنة ، وذ كر الفاضي أن قياس المذهب أن لا تخرج من العنة لنص احد على أنه لا يحصل به الاحصان والاباحة للزوج الاول ولانه وط.، محرم أشبه الوطُّ. في الدبر

ولذا أنه وط. في محل الوط فخرج به عن العنة كما لو وطائها وهي مريضة يضرها الوط. ولان الهنة العجز عن الوط، ولا يبقى مع وجود الوطء فان العجز ضد القدرة فلا يبني مع وجود ضده، وماذ كروه غير صحبح لان الله أحكمام بجوزأن تبقى مم وجود سبم المانع أو لفوات شرط. والعنة في نفسها أو حقيقي لاينصور بقاؤه مع انتفائه ، فأما الوط. في الدبر فليس بوط. أفي محله بخلاف مسئلتنا ، وقد اختار ابن عقيل أنه تنتفي به العنة لانه أصعب فمن قدر عليه فهو على غيره أقدر

(فصل) وان وطي. امرأة لم بخرج به عن العنة فيحق غيرها، واختار أبن عقيل أمهخر جعن العنة في حق جميم النساء ولانسمع دعواها عليه منها ولا من غيرها وهذامقتضي قول أبي بكر و أولكل من قال أنه يختبر بزويج امرأة أخرى ويحكى ذلك عن سمرة وعن عربن عبدالعزبزوذلك لان الهنة خلقة وجبلة لانتغير بتغيير النساء فاذا انتفت في حق امرأة لم ثبق في حق غيرها

(فصل) وان قال كاما أسلمت واحدة اخبرتها لم يصح لان الاختيار لايصح تعليقه على شرط ولا يصح في غير معين ، وإن قال كاما أسلمت واحدة اخترت فسخ نكاحها لم يصح أيضا لانالفسخ لايتعلق بالشرط ولا بماسكه في واحدة حتى يزيد عدد المسلمات على الاربع، قان أراد به الطلاق فهو كا لو قال كاما أسلمت واحدة فعي طالق وفي ذلك وجهان (أحدهما) يصبح لان الطلاق يصبح تعليقه بالشرط ويتضمن الاختيارلها، وكما أسلمت واحدة كان اختياراً لما وتطلق بطلاقه (والثاني) لا يصبح لان الطلاق يتضمن الاختيار والاختيار لايصح تعليقه بالشرط

(فصل) اذا أسلم ثم أحرم بحج أو عمرة ثم أسلمن فله الاختيار لان الاختيار استدامة النكاح و ميين المنكوحة وايسُ ابتداء له ، وقال انقاضي ليسله اختيار وهو ظاهر مذهب الشافعي

ولنا أنه المتدامة نكاح لايشترط له رضي المرأة ولا ولي برلا شهود ولا يتجدد به مهر فجساز له في الاحرام كالرجعة

(قصل) قان أسلمن معه ثم متن قبل اختياره فله أن يختار منهن أربِعاً فيكون له ميراثهن ، ولا يرث الباقيات لانهن لسن بزوجات له وان مات بمضهن فله الاختيار من الجميع فإن اختار الميتات فله ميرائهن لأنهن وهن نساؤه ، وان اختار غيرهن فلا ميراث له منهن لانهن أجنبيات ، وان لم يسلم البواقي لزم النكاح في المبتات وله مير اثهن فان وماي. الجبع قبل اسلامهن ثم أسلمن فاختار أربعا منهن فليس لمن الا المسمى لأمهن زوجات واسائرهن المسمى بالعقد الاول، ومهر المسل فاوطه الثاني لانهن أجنبيات، وأن وطنهن بمد اسلامين فالموطومات أولا المحتارات والبواقي أجنبيات والحـكم في المهر على ماذ كونا

ولنا أن حكم كل امرأة معتبر بنفسها واذاك لو ثبتت عنته في حتمى فرضي بعضهن سقط حقها وحدها دون الباقيات ولان الفسخ ادفع الفرر الحاصل بالعجز عن وطنها وهو ثابت في حقها لا يزول بوط، غيرها ، وقوله كيف يصح عجزه عن واحدة دون أخرى ? قلنا قد تنهض شهونه في حق إحداها فخرط حيه إياها وميله اليها واختصاصها بجبال وجهها دون الاخرى، فعلى هذا لو تزوج امرأة فأصابها ثم أيانها ثم تزوجها فعن عنها فلها المطالبة لانه اذا جازأن يعن عن امرأة دون أخرى فني نكاح دون اكل ولى وعلى قول أبي بكر ومن وافقه لا يصح هذا بل متى وطي. مرة لم نثبت عنته أبداً

(مسئلة) (وان جب قبل الحول فلها الخيارفي وقتها)

كأن الحرقي أراد إدا ضربت له المدة فلم بصبها حتى جب ثبت لها الحيار في الحال لاننا ننتظر الحول لنعلم عجزه ، وقد علمناه ههنا يتينا فلا حاجة إلى الانتظار . قال القاضي وبازم علىهذا أنسائر

(فصل) وان أسلم وتحته أختان اختار منهما واحدة . هذا قول الحسن والاوزاعي والشانعي واسحاق وأبي عبيد ، وقال ابو حنيفة في هذه كفوله في عشرة نسوة

و انا ماروى الضحاك بن فيروز عن أبيه قال : قلت بارسول الله إني أسلمت وتحتي أختان .قال وطلق أيهما شئت » رواه ابو داود وابن ماجه وغيرهما ولان أنكعة السكفار صحيحة وانماحرم الجم في الاسلام وقد أزاله فصح كالوطلق احداها قبل إسلامه ثم أسلموالا خرى في حباله وكذلك الحكم في المرأة وعمها وخالها لان المعنى في الجميع واحد

(فصل) ولو تروج وثنية فأسلمت قبله تم زوج في شركه أختها ثم أسلا في عدة الاولى فله أن يتزار منهما لانه أسلم وتحته أختان ، وإن أسلم هو قبلها لم يكن له أن بتزوج أختها في عدتها ولا أربعا سواها فان فعل لم يصح النكاح الشاني فاذا أسلمت الاولى في عدتها فنكاحها لازم لانها انفردت به وفصل) وإذا تزوج أختين فدخل بهما ثم أسلم وأسلمتا معه فاختار إحداها لم بطأها حتى تنقضي عدة الاخرى لئلا بكون واطئا لأحد الاختين في عدة الاخرى وكذلك أذا أسلم وتحته أكثر من أربع قد دخل بهن فأسلمين معه وكن عائماً لأ عد الاختين في عدة المنازة من أواحدة من المحتارات حتى تنقضي عدة المفارقات الثلا يكون واطئا لأكثر من أربع، فان كن خمسا ففارق احداهن فله وطء ثلاث من المحتارات ولا يطأ الرابعة حتى تنقضي عدة المفارقة ، وان كن ستا ففارق اثنتين فله وطء أثنتين من المحتارات وان كن سبعا ففارق ثلاثا فله وطء واحدة من المحتارات ولا يطأ الباقيات حتى تنقضي عدة المفارقات فلكا انقضت عدة واحدة من المفارقات فله وطء واحدة من المفارقات فلكا انقضت عدة واحدة من المفارقات فله وطء واحدة من المفارقات فله وطء واحدة من المفارقات فلكا انقضت عدة واحدة من المفارقات فله وطء واحدة من المفارقات فله وطء واحدة من المفارقات فلكا انقضت عدة واحدة من المفارقات فلكا انقضت عدة واحدة من المفارقات فله وطء واحدة من المفارقات فلكا انقضت عدة واحدة من المفارقات فلكا القضات عدة واحدة من المفارقات فله وطء واحدة من المفارقات فلكا القضات عدة واحدة من المفارقات فلكا المؤلمة فلكا المفارقات فلكا المفارقات فلكا المفارقات فلكا المفارقات فلكا المفارقات فلكا المفارقات فلكا المؤلمة فلكا المفارقات المؤلمة والمدون المؤلمة المؤلمة والمؤلمة المؤلمة المؤ

العيوب الحادثة بعد العقد بثبت بها الخيار قان الخيار هبنا أنما يثبت بالجب الحادث ولولاه لم يثبت الفسخ لابنا لم نتيقن عنته والجب حادث فلما ثبت الفسخ به علم أنه أنما استحق بالعيب الحادث، وفي بعض النسخ قبل الدخول ومعناهما واحد ومجتمل أنه أنما استحق الفسخ همنا بالجب الحادث لانه متضمن مقصود العنة في العجز عن الوط. ومحتق للمعتى الذي ادعته المرأة بخلاف غيره من العيوب والله أعلم

و مسئلة ﴾ قال (وان زعم أنه قد وصل اليها وادعت أنها عذراء أريت النساء الثقات فان شهدن عا قالت أجل سنة)

وجملته أن المرأة إذا ادعت عنة زوجها فزعم أنه وطنها وقالت انها عذراء أريت النساء قان شهدن بمذربها فالقول قولها ويؤجل وبهذا قال النوري والشاذي وإسحاق وأصحاب الرأي وأما كان كذلك لان الوط، بزيل عذرتها فوجودها يدل على عدم الوط فان ادعى ان عذرتها عادت بعد الوطء فالقول

(فصل) وإن تزوج أختين في حال كفره فأسلم وأسلمنا معا قبل الدخول فاختار احسداهما فلا مهر للأخرى لاما تبينا أن الفرقة وقعت باسلامهم جيعا فلا تستحق مهر آكا لو فسخ النكاح لعيب في احداهما ولامه نكاح لايقر عليه في الاسلام فلا يجب به مهر اذا لم يدخل بها كا لو تزوج الحبوسي أخته ثم أسلما قبل الدخول وهدذا الحركم فيا زاد على الاربع اذا أسلموا جيما قبل الدخول فاختار أربعا وانفسخ ذكاح الواقي فلا مهر لهن فعا ذكر نا والله أعلم

(مسئلة) (وإنكانتا أما وبنتا ولم يدخل بالام انفسخ نكامها ، وإنكان دخل بالام فسد نكامهما) أما اذا كان اسلابهم جميعا قبل الدخول قانه يفسد نكاح الام ويثبت ذكاح البنت وهذا أحد قولي الشافعي واختبار المزني ، وقال في الآخر يختار أيتهماشا. لان عقد الشرك أما يثبت له حكم الصحة اذا ضم اليه الاختيار قاذا اختار الام فكأنه لم يعتد على البنت

ولما قول الله تعالى (وأبهات نسائكم) وهذه أم زوجته فندخل في هوم الآية ولانها أم زوجته فندخل في هوم الآية ولانها أم زوجته فنحرم عليه كالو طلق ابنتها في حال شركه ، ولانه لو تزوج البنت وحدها ثم طلقها حرمت عليه أمها اذا أسلم قاذا لم يطلقها وعسك بنكاحها أولى ، وقرلهم انما بصح العقد بانفهام الاختيار اليه غير صحبح فان أنكحة الكفار صحيحة ثبت لها أحكام الصحة وكذلك لو انفردت كان نكاحها صحيحاً لازما من فان أنكحة الكفار فحيحاً فوض اليه الاختيار ههنا ولا يصح أن مختار من ليس نكاحها صحيحاً وانما اختصت غير اختيار ولهذا فوض اليه الاختيار ههنا ولا يصح أن مختار من ليس نكاحها صحيحاً والما اختصالا الأم بفساد نكاحها لانها تحرم بمجرد العقد على ابنتها على التأبيد فلم يكن له اختيارها والبنت لانحرم قبل الدخول بأمها فنه بين النكاح في أمها بخلاف الاختين

(فصل) قان كان دخل بالام أو بهما حرم نكاحهما على التأبيد الام لابها أمزوجة والبنت لانها ربيبة مدخول بأمها . قال ابن المنذر أجم على هذا كل من تحفظ عنبه من أهل العلم وهو قول الحسن قولها لان هذا بعيد جداً ، وان كان متصوراً ، وهل تستحلف المرأة ? محتمل وجبين (أحدهما) تستحلف لازالة هذا الاحتال كا يستحلف سائر من قلنا القول قوله (والا خر) لانستحلف لان ما يبعد جداً لاالتفات اليه لاحتال كذب البينة العادلة وكذب المقر في إقراره ، وهل يتبل قول امرأة واحدة على روايتين ، وهذا الذي ذكر ، الحرقي فيها إذا اختلفا في ابتداء الامر قبل ضرب الاجل قان اختلفا في ذلك بعد ضرب المدة وشهد النسا. بعذرتها لم تنقطم للدة وان كان بعد انقضاء المدة فحكه كحكم من اعترف انه لم يطأها ، وفي كل موضع شهد النساء بزوال عذرتها فالقول آوله فيسقط حكم قولها لأنه تبين كذبها ، وان ادعت أن عذرتها ذالت بسبب آخرة الفول قوله لان الاصل عدم الاسباب

وهمر بن عبد العزيز وقنادة ومالك وأهل المجاز والثوري وأهل العراق والشاني ومن تبعهم قان دخل بالبنت وحدها ثبت نكاحها وفسد نكاح أمها كا لو لم يدخل بهماء فان لم يسلم معه إلا احداهما كان الحكم كا لو أسلمنا معه معا ، فان كانت المسلمة هي لام فعي محرمة عليه على كل حال ، وإن كانت البنت ولديكن دخل بأمها ثبت نكاحها وإن كان دخل بها فعي محرمة على التأبيد، وأن كان قد وطي احداها حرمت الاخرى على التأبيد ولم محرم الموطوعة، وإن لم يكن وطي واحدة منهما فله وط أيتهما شاء فاذا وطنها حرمت الاخرى على التأبيد والله أعلم

(فصل) واذا أسلم عبد وتحته زوجتان قد دخل سهما وأسلمتا في العدة فهما زوجتاه وإن كن أكتر اختار منهن اثنتين لانه حكم العبد فيا زاد على الاربع عفاذا أسلم وتحته زوجتان فأسلمتا معه أو في عدسهم لزم نكاحه حرتين كاننا أو أمتين أو حرة وأمة لان له الجم ببنهما في ابتداء نكاحه فكذلك في اختياره وإن كن أكثر اختار منهن اثنتين بناء على مامضى في الحر فلو كان تحته حرتان وأمتان فله أن مختار الحرتين أو الامتين أو حرة أو أمة وايس قدرة اذا أسلمت معه الخيار في فراقه لانها رضيت بنكاحه وهو عبد ولم يتجدد رقه بالا المرابع ولا تجددت حريبها بذلك فلم يكن له اختيار كم أو تزوجت معيب تعلم عبه ثم أسلما . وذكر القاضي وجها أن لها الخيار لان الرق عب تجددت أحكامه بالاسلام فكأنا عيب حادث والاول أصح فان الرق لم يزل عبها ونقصاً عند العقلاء ولم يتجدد نقصه بالاسلاء فوكائر العبوب .

(فصل ولو أملم وتحته أربع حرائر ماءن ثم أسان في عدمهن أو أسان قبله ثم اعتق ثم أسا ثبت نكاح الاربع لانه بمن بجوز له الاربع في وتت اجتاع اسلامهم لانه حرء فأما أن أسلوا كابهم ت اعتقاقبل أن مختار لم يكن له أن مختار الااثنتين لانه كان عبداً - بين ثبت له الاختيار وهو حال اجتماعهه على الاسلام فتغير حاله بعد ذلك لايغير الحسكم كن أسلم وتحته أماء فأسلمن معه ثم أيسر ولو أسلم معا اثنتان ثماء تن ثم أسلم الباقيتان لم مختر الا اثنتين لانه ثبت له الاختيار باسلام الاوليين

(فصل) فأن تزوج أربعا من الاما. فأسلمن وأعنةن قبل اسلامه فابن فدخ النكاح لا بن منة ر

﴿ مسئلة ﴾ قال (واز كانت ثبباً وادعى انه يصل اليها أخلي ممها في بيت وقيل له أخرج ماءك على شيءفان ادءت انه ليس به يجمل على النار فاز ذاب فهو مني و بطل قولها ، وقد روي عن أبي عبدالله رحمه الله روا ة أخرى ان القول قوله مع يمينه)

اختلفت الرواية عن أبي عبدالله رحمه الله في هذه المسئلة فحكى الخرقي فيها روايتين (إحداهما) اله على مه ما ويقال أخرج ما ك على شيء فان آخرجه فالقول قوله لان العنين يضعف عن الانزال فاذا أزل تبينا صدقه فنحكم به وهذا مذهب عطاء ، فان ادعت أنه ليس بمني جعل على النار فان ذاب فهو مني لانه شبيه ببياض البيض وذاك أذا وضع على النار تجمع ويس وهذا يذوب فيتميز بذهك أحدهما من الا خر فيختير به ، وعلى هذا متى عجز عن إخراج مائه فالنول قول المرأة لان الظاهر معها من الا خر فيختير به ، وعلى هذا متى عجز عن إخراج مائه فالنول قول المرأة لان الظاهر معها (والرواية انثانية) القول قول الرجل مع بمينه وبهذا قال الثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب

تحت عبد وأيماً ملكن الفسخ وإن كن جاريات إلى بينونة لام قد يسلم فيقطم جريانهن الى البينونة ، فاذا فسخن ولم يسلم الزوج بن باختلاف الدين من حين أسلمن وتبين أن الفسخ لم يصح ، وإن أسلم في العدة بن بفسخ الذكاح وعليين عدة الحرائر في الموضعين لانهن هينا وجبت عليهن العدة وهن حرائر وفي التي قياما عتقن في أثنا، العدة التي يكن لزوج تلافي الذكاح فيها فأشبهن الرجعية فان أخرن الفسخ حتى اسلم لزوج نهن كالرجعية إذا عتقت وأخرت المسخ لان تركهن الفسخ اعتماد على جريانهن المسخ على جريانهن ألى البينونة الم يتضمن الرضا بالنكاح ، ولو أسلم قبلهن ثم أعتقن فاخترن الفسخ صح لانهن اما. عتن عبد وهذا ظاهر مذهب الشافي

وقال بعضهم لاخيار لهن لانه لاحاجة بهن إلى الفسخ لكونه يحصل بأقامتهن على الشرك يخلاف التي قباما وايس بصحيح فان السبب متحقق وقد يبدو لهن الاسلام وهو واجب عليهن فان قلل فاذا أسلمن اخترن الفسخ قلنا يتضرون بطول المدة فان ابتداءها من حين الفسخ وقد ف ملكن الفسخ فيما اذا أسلمن وعنتن قبله ، فأما إن خترن المقام وقلن قد رضينا . لزوج فذكر القاضي أنه يسقط خيارهن لاهما حالة صح فيها اختيار الاقامة كحال اجتماعهم على لاسلام . وقال أعواب الشافعي لايسقط اختيارهن لان اختيارهن الاقامة ضد المالة التي هن عليها وعي جريانهن إلى الينو فا فاشبه مالو ارتدت الرجعيدة فراجعها الزوج حال ردتها وهدذا يبطل بما اذا قال اذا جا. وأس الشهر فانت مالت تا فاختارت زوجها

(نصل) قال الشيخ رضي الحه عنه (قان أسلم وتحته اماء قاسلمن معه وكان في حال اجباعهم على الاسلام عن تحل له الاماء فله الاختيار منهن والا فسد نكابهن

أذا كان في حال اجهامهم على الاسلام عادما قطول خائفا قدنت فله أن يختار منهن واحدة فان

الرأي وابن المنفر لان هذا بما يتعفر اقامة البينة عليه وجنب أثون فان دعيار علامة العقد وملامة فضه من العيوب والاصل السلامة فكان القول قوله كالمنكر في سائر الدعاري ردليه البين على حة ما قال وهذا قول من سمينا همنا لان قوله محتمل الكذب فقوبنا قوله بيمينه كافى سائر الدعاوى الذي يستحلف فيها فان ذكل قضي عليه بنكوله ، ويدل على وجوب البين عليه قول النبي ويلي واكن البين على المدعى عليه ،

قال القاضي وبتخرج أن لا يستحلف با، على انكاره دءوى الطلاق فان فيها روايتين كذا همنا ، والصحيح ماقال الحرقي لدلالة الحبر والمعى عليه ، وروي عن أحمد رواية ثانة إن القول قول المرأة مع بمينها حكاها القاضي في المجرد لان الاصل عدم الاصابة فكان القول قولها لان قولها موافق المراسل واليقين ممها ، وفي كل موضع حكنا بوطئه بطل حكم عنته فان كان في ابتداء الامر لم تضرب له

كانت لا تعنه فله أن يختار منهن من تعنه في احدى الروايتين والاخرى لا يختار الا واحدة وهومذهب الشانعي و توجيهها قدم في ذكره وان عدم فيه الشرطان انفسخ انكاح في الكل ولم يكن له خيار و بهذ قال الشانعي وقال أبو ثور له أن يختار منبن لانه استدامة المعقد لا ابتداء له بدليل أنه لا يشرط شروط العقد أشبه الرجعة والمائد من المائد من الما

ولذا أن هذه امرأه لا يجوز ابتداء العقد عليها حال الاحلام فلم بحلك اختيارها كالمعتدة من غيره وذوات محارمه، وأما الرجعة فهي قطع جريان النكاح الى البينونة وهذا اثبات النكاح في امرأة قان كان دخل بهن ثم أسلم ثم أسلمن في عنتهن فالحسكم كذلك وقال أبو بكر لا يجوزله همنا اختيار بل بين يججرد اسلامه لئلا يفضي الى استدارة نكاح مسلم في أمة كافرة

ولنا أن اسلامهن في العدة كاسلامهن معه وان لم يسلمن الا بد العدة انفسخ نكاحهن ان كن كتابيات لانه لا مجرز استدامة النكاح في أمة كتابية

﴿ مسئلة ﴾ (فان أسلم وهو موسر فلم يسلمن حتى أعسر فله الاختيار منهن لان شر اثط النكاح تعتبر في وقت الاختيار)

وان أسلم وهو مصر فلم يسلمن حتى أيسر فليس له الاختيار اذلك وان أسلمت احداهن وهو موسر ثم أسلم البواقي بعد إعساره لم يسكن له أن يختار منهن شيئا لان وتت الاختيار دخل باسلام الأولى ألا ترى أنه اذا كان معسر كان له اختيارها فاذا كان موسر أبطل اختياره وان أسلمت الاولى وهو معسر فلم يسلم البواقي حتى أيسر لزم نكاح الاولى ولم يكن له الاختيار من البواقي لان الأولى اجتمعت معه في حال يجوز ابتداء نكاحها بخلاف البواقي، ولو أسلم وأسلمن معه وهو معسر فلم يختم حتى أيسر كان له أن يختار لان ثبوت حال الاختيار كان له ذلك فتغير حاله لا يسقط ما ثبت كما لو تزوج أو اختار ثم أيسر لم يحرم عليه استدامة النكاح

(المغنى والشرح الكبير) (٧٨) (الجزءالسابع)

مدة وانكان بعد ضرب المدة انقطعت وانكان بعد انقضائها لم يثبت لها خياره وكل موضع حكمنا بعدم الوط، منه ثبت حكم عنته كما لو أقر بها ، واختار أبو بكر أنه يزوج امرأة لها حظ من الجال وتعطى صداقها من ببت المال ويخلى معهاو تسئل عنه وبؤخذ بما تقول فان أخبرت انه يطأ كذبت الاولى ، رسنانية بالخيار بين الافاء والفسخ وصداقها من ببت المال وانكذبته فرق بينه و بينها وصداق الثانبة ماله ههنا لما روي ان امرأة جابت إلى سمرة فشكت اليه انه لا يصل البها زوجها فكتب إلى معاوية فكتب اليه أن زوجه بامرأة ذات جمال يذكر عنها الصلاح وسق البها انهر من ببت المال عنه فان أصابها فقد كذبت وان لم بصبها فقد صدقت ففهل ذلك سمرة فجاءت المرأة فقالت ليس عنده شيء ففرق بينها وقال الاوزاعي : يشهده امرأنان ويترك بنها ثوب ويجامع امرأنه فاذا قام عنها نظرتا إلى فرجها فان كان فيه رطوية المساء فقد صدق والا فلاء وحيى عن مالك منل ذلك الا أنه اكتفى بواحدة والصحيح ان القول قوله كالو ادعى الوط، في الايلاء ولما قدمنا واعتبار خروج الماء ضعيف لانه قد

وفيه وجه آخر ذكره القاضي أنه لا يصح اختياره لها لان فسخه أنما لم يصح مع إقامة البواقي على

[﴿] مسئلة ﴾ (وان اسلمت احداهن بعده ثم عنقت ثم أسلم البواقي فله الاختيار منهن لان العبرة بمالة الاختيار وفي حالة اجتماعهم على الاسلام وحالة اجتماعها على الاسلام كانت أمة، وان عنقت احداهن ثم أسلمت ثم أسلم البواقي لم يسكن له أن يختار من الاماء لانه ملك لعصمة حرة حين اجتماعها على الاسلام.

⁽فصل) قان أملم وأسلمت معه واحدة منهن وهو ممن مجوز له نكاح الاما، فله أن مختار من أسلمت معه لان له أن مختارها لو أسلمن كلهن فكذلك اذا أسلمت وحدهاوان أحب انتظار ال واقي جاز لان له غرضا صحيحا وهو أن يكون عنده من هي أبر عنده من هذه قان انتظرهن فلم ي ممن القضت عدمهن تبين أن نكاح هذه كان لازما وبن البواقي منذ اختلف الدينان وان أسلمن في العدة اختار منهن واحدة واندسخ نكاح الباقيات من حين الاختيار وعددهن من حين الاختياره وان أسلم بعض دون بعض بن اللاي لم يسلمن منذ اختلف الدينان والبواقي من حين اختياره وان اختار التي أسلمت معه حين أسلمت انقطمت عصمة البواقي وثبت نكاحها ،قان أسلم البواقي في عدة تبين أنهن بن منه باختياره وعدمهن من حيثذ ، وان لم يسلمن منه باختلاف الدين وعدمهن منه . وان طلق التي أسلمت معه طلقت وكان اختياراً لها وحكم ذلك حكم مالو اختارها صريحاً لان ايقاع والاق التي أسلمت معه طلقت وكان اختياراً لها وحكم ذلك حكم مالو اختارها صريحاً لان ايقاع والاق المعن منه أما ان اختار فسخ نكاحها لم يكن له لان الباقيات لم يسلمن معه في زاد العدد على ماله امساكه في هذه الحال لا ينفسخ نكاحها . ثم ننظر فان لم يسلم البواقي لزمه نكاحها وان أسلمن واختار منهن واحدة انفسخ نكاح الاولى معهن . فان اختار الاولى التي فسخ نكاحها ما صح اختياره لها لان قسخه لنكاحها ما صح

يطاً ولا بنزل وقد بنزل من غبر وط فان ضعف الذكر لا عنم سلامة الظهر ونزول الما. وقد يعجز السليم القادر عن الوط، في بعض الاحوال، وليس كل من عجز عن الوط، في حال من الاحوال أووقت من الاوقات يكون عنينا، ولذلك جعلنا مدنه منة، وتزوجه باسرأة ثانية لا يصح الذلك أيضا ولانه قد يعن عن امرأة دون أخرى ، ولان نكاح الثانية ان كان مؤتسا أو غبر لازم فهو نكاح باطل والوط، فيه حرام وان كان محيحاً لازما ففيه إضرار بان نية ولا ينبغي أن يقبل قولما لانها تريد بنقك تخليص نفسها فهي منهمة فيه وايست بأحق أن يقبل قولما من الاولى ، ولان الرجل لو أقر بالمه من الوط، في يوم أو شهر لم تثبت عنته بذلك ، وأكثر مافي الذي ذكروه ان بثبت عجزه عن الوط، في اليوم الذي اختبروه فيه فاذا لم تثبت عنته باقراره بهجزه فلأن لا شبت بدعوى غيره ذلك عليه اولى في اليوم الذي اختبروه فيه فاذا لم تثبت عنته باقراره بهجزه فلأن لا شبت بدعوى غيره ذلك عليه اولى

(مسئلة) قال (واذا قال الخنثى المشكل أنا رجل لم يمنع من نكاح النساء ولم يكن له أن ينكح بغير ذلك بمد وكذلك لو سبق فقال أنا امرأة لم ينكح إلارجلا)

والحشى هو الذي في قبله فرجان : ذكر رجل وفرج امرأة لايخلِو من أن يكون ذكراً أوأشى ، قال الله تعالى (وأنه خلق الزوجين الذكر والانثى) وقال تعالى (وَبَثَ منهما رجالا كثيراً ونساء)

الكفر حتى تنقضي العدة لأنا تبينا أن نكامها كان لازما فاذا أسلمن لحق اسلابهن بتلك الحال فصار كأنهن أسلمن في ذلك الوقت فاذا فسخ نكاح إحداهن صح الفسخ ولم يكن له أن مختارها . وهذا يبطل بما لو فسخ نكاح إحداهن قبل اللامها فأنه لا يصح ولا مجمل اسلامهن الموجود في الثاني كالوجود سابقا كذلك ههنا

(مسئة) (وان أسلونحته حرة وإماء فأسلمت الحرة في عدنها قبلهن أو بعدهن انفسخ نكامهن) إذا أسلم وتحته حرة وإماء ففيه ثلاث مسائل (إحداهن) أسلم وأسلمن معه كلهن فأنه يلزمه نكاح الحرة وينفسخ نكاح الاماء لانه قادر على الحرة فلا يختار أمة . وقال أبر ثور لهأن بختار وقد مغى الكرة معه دون الاماء فئبت نسكامها وانقطعت عصمة الاماء فأن لم يسلمن حتى انقضت عددهن بن باختلاف الدين وابتداء عددهن من حين أسلمه وأن أسلمن في محدهن بن من حين اسلام الحرة وعددهن من حين الملام الم بتغير الحكم بحدهن بن من حين اسلام المرة وعددهن من حين الملام المرة بعد أبوت نكاحه وانفساخ نكاح الاماء لا يؤثر في اباحتهن

(الثالثة) أملم الاما، دون الحرة وهو معسر فلا يخلو اما أن تنقضي عدمها قبل إسلامها فتين باختلاف الدين وله أن يختار من الاما، لانه لم يقدر على الحرة أو تسلم في عدمهافيثبت نكاحهاويبطل نكاح الاما، كا لو أسلن دفعة واحدة ليس له أن يختار من الاما، قبل اسلامها وانقضا، عدمها لأن لا نعم أنها لا تسلم قان طلق الحرة ثلاثا قبل اسلامها ثم لم تسلم لم يتم الطلاق ولانا تبينا أن النسكاح فايس م خاق ثاات، ولا مخلو الحشى من أن يكون مشكلا أو غير مشكل قان لم يكن مشكلا بأن تظهر فيه علامات الرجال فهو رجل له أحكام الرجال أو تظهر فيه علامات النساء فيه امرأة له أحكام بن وإن كان مشكلا فلم تظهر فيه علامات الرجال ولا النساء فاختلف أصحابنا في نكاحه فذكر الخرق أنه يرجع إلى توله فان ذكر أنه رجل وأنه عبل طبعه الى ذكاح النساء فله فكاحهن وإن ذكر أنه امراة عبل طبعه إلى الرجال زوج رجلا لانه معنى لا يتوصل اليه إلا من جهته وايس فيه إيجاب حق على غيره فقب بل أوله فان الحة تعالى أجرى العادة في حيضها وعدتها، وقد يعرف نفسه عيل طبعه إلى أحد الصنفين وشهوته له فان الله تعالى أجرى العادة في الحيوانات عيل الذكر إلى الاش وميلها اليه وهذا الميل أمر في النفس والشهوة لا يطلم عليه غيره وقد تعذرت علينا معرفة علاعاته الظاهرة فرجم فيه الى الامور الباطنسة فيا مختص هو محكه .

وأما الميراث والدية فان أقر على نفسه عا يقلل ميراثه أو دينه قبل منه ، وإن ادعى مايزيدذاك لم يقبل لانه متهم فيه فلا يقبل قوله على غيره ، وما كان من عباداته وسترته وغير ذاك فينبغي أن يقبل قوله فيه لانه حكم بينه وبين الله تعالى قال القاضي وبقبل قوله في الامامة وولاية النكاح ومالا يثبت حقا على غيره ، واذا زوج امرأة أو رجلا ثم عاد فقال خلاف قوله الاول لم يقبل في العزويج بغير الجنس الذي زوجه أولا لأنه مكذب لنفسه ومدع ما يوجب الجمع بين تزويج الرجال والنساء

انفسخ باختلاف الدين وله الاختيار من الاماء ءوان أسامت في عدتها بان أن نكاحها كان ثابتا ووقع فيه الطلاق وب_{را} الاماء بثبوت نكاحها قبل الطلاق

(فصل) قان أسلم وتحته إماء وحرة فأسلمن ثم عتقن قبل اسلامها لم يكن له أن مختار منهن لان نكاح الامة لا مجرز لفادر على حرة وإنما يعتبر حالمن حال ثبوت الاختيار وهو حالة اجتماع اسلامه واسلامهن ثم ينظر فان لم قبل الحرة فله الاختيار منهن ولا يختار الا واحدة اعتبار أمحالة اجتماع اسلامه واسلامهن وان أسلمت في عديما ثبت نكاحين وانقطعت عصمتين فان كان قد اختار واحدة من المعتقات في عدة الحرة ثم لم تسلم فلا عبرة باختياره لان الاختيار لا يكون موقوفاه فأما ان عتقن قبل أن يسلمن ثم أسلمن واجتمعن معه على الاسلام وهن حرائر فان كان جميع الزوجات أربعا فما دون ثبت نكاحين وان كن زائدات على أربع فله أن مختار منهن أربعا وتيطل عصمة الخامسة لانهن صرن حرائر في حالة الجتماع اسلامه واسلامهن فصارحكهن حكم الحرائر الاصليات وكا لو أعتقن قبل الملامه واسلامهن قبله ثم أعتقن ثبل الملامه واسلامهن وان كر على ما مر تفصيله

(فصل) ولو أسلم وتحته خمس حرائر فأسلم معه منهن اثنتان احتمل أن يجبر طىاختيار إحداهما لاته لابد ان يلزمه نكاح واحدة منهما فلا معنى لاعتبار البواقي فاذا اختار واحدة ولم يسلم البواقي لكن أن تزوج أمرأة ثم قال أنا أمرأة انفسخ نكامه لافراره بيطلانه ولا يعبل قوله في مقوط المهر عنه ، وإن تزوج رجلا وقال أنا رجل لم يقبل قوله في فسخ نكامه لان الحق سليه وهذا فول الشاني ، وقال أبو بكر لابجوز أن يتزوج حتى ببين أمر، وذكره نصا عن أحد في رواية الميموني وهذا الذي ذكره أبر اسحاق مذهبا الشافعي وذقك لانه مم يتحتق وجود ما يبيح له النكاح فلم يبح له كالو اشتببت عليه أخه بنسوة وكالو لم يقل أنى رجل ولا أمرأة ولان توله لا يرجع آليه بي شي. من أحكامه من الميراث والدية وغيرهما في نكاح ولانه لا يعرف نفسه كا لا يعرف غيره ولانه قد اشتبه أخباح بالمحتفور في حقه قرم كا ذكرناه

﴿ مسئلة ﴾ قال ﴿ واذا أصاب الرجل أو أصيدت المرأة بعد الحرية والسلوغ بنكاح صحيح وليس واحد منها بزائل العقل رجا أذا ريا والمسلم والديافر الحران في بمفتسواه) ذكر الحرقي رحمه الله في هذا الباب شرائط الاسمان بني وخروالي الحدود قانه أنص و والله أعلم

الزمه نكاح الثانية وكذلك أن لم يسلم من الراتي الا اثنان قرمه نكاح الاربع ، وأن أسلم الجمع في النعدة كلف أن يختار للاتا مع التي اختارها أولا وينفسخ نكاح النابة ، وعلى هذا قر أسلم معه ثلاث كلف اختيار اثنتين ، وأن أسلم معه أربع تخف اختيار تلاث عنهن أذ الامعني الانتظار المحاسة ونكاح ثلاثه منهن لازم على فر حال ، ومحتمل أن الابجبر على ألاختيار لانه أما يكون عند زيادة العدت على أربع وحا وجد ذلك ، واقالك أو أسلمت عله من الاماء لم مجبر على اختيارها كذا همنا قال شيخنا والصحيح همنا أنه يجبر على اختيارها كما فرن في أختياد على المتنادة على المت

﴿ مسئلة ﴾ (وان أسلم عبد وتحته اما. فأسلمن معه تم أعتقفله أن يختارمنهن |لانه حالة اجتماعهم على الاسلام كان عبداً يجوز له الاختيار من الاماء

﴿ مسئلة ﴾ (وان أسلم واعتق ثم أسلمن فحكه حكم الحر)لا يجوز أن يختار الا بوجودالشرطين فيه لانه حالة اجتماعهم في الاصلام كان حراً فيشترط في حقه ما يشترط في حق الحر

هُ تُم بِحمد الله وعونه الجزء السابع من كتابي المغنى والشرح الكبير ﴾ ﴿ ويليه بمشيئة الله و وفيقه الجزء التامن منها وأوله (كتاب الصداق) ﴾

ــه ﴿ فهرس محتويات الجزء السابع من كنابي المغني والشرح الكبير ﴾

•			
	صفحا		أيحة
فصول في تصحيح المسائل وقسمتها فسمة	47	≥ اب الفرائ ض	===
عويحا	لا بن	بب الاخ والاخت بالابن وابز	
بيانالمسائل التيبكون فيها الكميرعلىفريقين	44	لاب . أسباب النوارث	
حكم مااذا كمان الكسرعلى ثلاثة أحياز	لد الان ۲۸	جب الاخ والاخت لام بالولد وو	z>-
بيان الموافقة والمناسبة والمباينة والطريق فيها	٤٠	لاب والحبد	
المناسخات ومعناها	لمز فيها الك.	ن الكلالة ومعناها وقول أهل اا	
الفسمة علىقراريطالدينار	الفروض ٤٦	صيبالاًخوات للبنات. ميراث ذوي	' Enj "
قسمة النركات		ن بنات الأبن بمنزلة البنات عند:	
مسائلالرد و بيانمن برد عليه من الورثة	ون الذكر ٢٦	توطبنات الابن بالبنات الااذاعص	in A
ميراث الجدات	واختلاف ٢٥	وليل الذي ثبت به فرض البنين و	به الد
	•ר [']	ىلىن بىنى بەت بىرى تارىخى. باماء فيە	
وازنور بشجدتين وأن علنا	ثل اخو ته ۵۶	سب ابن الابن لمن في درجته م	
الخلاف في توريث ما زاد على جد مين	00	لبنات عمه البنات عمه	
	, ,	جماع بناتالا ن مع بنت الصلب	
ه اجباع جدة ذات قرابتين مع آخرى	ا من الابوين ۲۰	عبهم بـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	. ,, 14
ه توریث الجدة من قبل الأب في حیاه الهم	A	و مدورت میں د ب _و مدر بادر اور مند عدمین	
 مسائل في ميراث الجداث المتساويات في الدرجة 	الاب	منه عدمهن فروع في توريث الاخوات من	
٣ بيان.من ير شمن الرجال.والنساء	امد ا	بیان الذکور الذین بنصبون آخو	. 16
۷ ﴿باب ميراث الجد﴾	. ولاولدان م	بيان الد يور الدين يسبون الرواد ميراث الام للناث اذا لم يكن والر	10
٣٠ - فروع فيميراث الجدوالاخوة	أو ولدالا فن ا	ميرات الام المسك العام يلى والم ميراث الاب السدس مع الولد الذكر	
٣٠ كفية يورث الجدم الاخوة والاختلاف فيه	الدلد	میرات الزوج للنصف عند عدم میراث الزوج للنصف عند عدم	17
٧ مذهب في إعطاء الجد الاحظ من المقاسمة	! -	ميرات الروج للصنف فالم الارث ميراث النصبة وأولاهم بالارث	14
ونلث ألمال		ميران النصبه والود م بالورك المسئلتان العمريتان . وبيان حكم	14
م. ميراث الجد.والاخوة اذا كان.مهم ا محاب	الما	المسئلة المشركة وحكمها والمذاه	۲.
فرائش	اأخالام	المسئلة المسرلة وحلمها والمعاه ميراث ان العم إذاكان أحدهم	Y\
٧٠ كون الجدلا ينقص عن سدس المال أبدأ		ميرات ابن العم إدا فان العما .	77
٧١ استواءالثلث والمقاسمة للجد	المعالم المعالم	قروع ومسائل في ميراث أبناء و أن المال المالذ أثنه ال	Y.A.
	ي مون . مسدس أه	باب أصول السهام والفرائض ال	۳,
1 4 5 6 1 .4	، وسعان اد - الاعمالا	المسائل التي يجتنع فيها نصف نصف وثلث أو نصف وثلثان	የ ሃ
	ويوں <i>۔</i> اطامہ ملما	الصف و تلث او نصف و سان مناطق الناسط	
	المهار درد	بيان بعض مسائل العول وض	45

٧٠ يان السألة الاكدرية وحكمهاوالمذاهب فيها ١٤٩ اقرار الاكبر من الابنين بأخويه وتصديق الاصغر ١٥١ أقرارالان أخويه دفعة وأحدة ٨٠ - مسائل مختلفة في ميراث الجد مع الاخوة [١٥٢] افرار البنت والاخت لصنبرة ١٥٤ اقرارالان بأخ تمجمده ٨٥ كيفية توريث ذوي الارحام والمذاهب فيه ١٥٧ اقرار من أعيات الالمسألة عن يصيه ٨٨ اعطاء جميع التركة لمن انفرد من ذوي الارحام ١٥٩ اقر ارالوارث عن لا يرث و يسقط به ميرا الله ا ١٦٠ افر ار أحدالورثة بأن الوصي له اخوالميت تقديم الرد وأأولى المنق على ذوي الأرحام ١٦١ كون الفاتل لا يرث من المقتول شيئا عمداً كان الفنل أو خطأ ٩٤ الدينا التي تعول من مسائل ذوي الارحام ١٦٢ كون المانع من الارث اعا هو الفتل بغير حق ٩٥ أوربث الذكوروالا نائمن ذوي الارحام بالسوية ١٦٥ الاجماع على ان الكافر لا يرث المسلم ولا المسلم ١٦٧٪ توارث الكفار إذاكان دينهمواحدا ١٦١ توارث أهل الملةالواحدة وإناختلفت ديارهم ١٧٠ المرتدلارث احداً إلاان برجع قبل قسمة التركة ١٧١ كون من أسلم على ميراث قبل أن يقسم قسم له الم ١٧٤ جمل مال المرتدمية أإذا مات على ردته مع عن من لم بين فيه علامة الذكورة ولا الأنو ته الانو الريال تدبق كالمر تدلايوث ولابورث (۱۷۷ فسخ النكاح وعدم التوارث بين الزوجين بارتدادها سأ ١١٧ تكذيب الملاعن نفسه بعدقسم براث ان الملاعنة ١٧٨ بيان ميراث المجوسي ومن جرى مجرام ١٨٠ الميراث بجميع القرابات إذا أمكن ١٨١ فروع فىالميراث بجنيع القرابات ١٨١ المسائل التي يجتمع فيهاقر ابتان عمع الارشهما ١٨٥ حكم ما إذاوطي ومسلم بعض محار ، ١ بشبهة ١٨٦ حكم ماأذا غرقا المتوارثان أومانا محت هدم ۱۸۷ عکمها ذاادعیکلوارثأن مورو تهمات آخراً

مولی عمرو

ا ١٩٠ حكيمااذاغرق الاثة أخوة لابوين أومفترقين

ضفحة يان المسألة الحرقاء وحكمها واختلاف الصحابة فيها ٨٧ باب ميراث ذوي الارحام وعددهم مسائل متنوعة في توربث ذوي الارحام - توري**ث ذوي الارحام م**ع الزوج والزوجة ٣٠ - مسائل في النسوية بين الذكور والإباث من ذوي الأرحام ١٠٨ بيان مذهب أهل النزيل وأهل الفرابة منتها أكام ميراث الخني المشكل - ۱۱۵ ميراث الحنثي في عالم دون حال -١١٩٠ تعدد الخنثي الوارث وحكمه ١٢١٠ أحكام ميراث ان الملاعنة ١٢٦ حكم ما إذا لم يترك ان الملائة ذا سهم ۱۲۸ میراث این ان الملاعنة ١٣٩٣ حكم مبرأت ولدالزنا ۱۴۰ بيان ان السدلاير تولايورت ١٣٠٠ ميراث الاسيروالمديروالمكانب ١٣٢ فروع في ميراث المكاتب ١٣٣ ميراث المبعض والميراث منه وحجيه ١٨٩حكم مالداغرق اخوات أحدهما مولى زمدوالآخر ١٤٤ بيان مايستحقه المقر به من الميراث

١٤٥ إقرارجميم الورثة بوارث أوإقر ارالميت له

١٤٦ إقرارالابنالواحدبأخمن أبيه

۲۶۴ بطلان بيع الولاء وهبته

٧٤٧ عتق ذي الرحم المحرم علك محرمه له

٢٤٩ ولاء المكانب والمدير لسيدهما

ا ٢٦٥ مسائل في مبراث الديماء لاولاء

٢٧٣ ميراث العصبات لولاء المولى

٢٨٢ المائل التي تضمن فيها الوديعة

(كتاب الوديعة)

٢٧٤ مسائل في بيان أولى الولاة مارث الولاه

٢٩٤ أدعاء رجلين الوديسة وإقرار المودع لاحدهما

٢٩٩ تفسيم خمس ألقى، والنشيمة على عُمسة أسهم ٣٠٢ نقسم سهم رسول الله عَلَيْنَةُ في الكراع

والسلاح والمصالح

ري المطلب تقسيم هم ذي الفربي في بني هاشم وبني المطلب

٣٢٣ لا يجوز أن يشتري من زكانه من يمتق عليه

و٣٢٥ حكم ما إذا أراد الرجل دفع زكاته ألىالمارم

٣٢٩ كون الأعطاء إلى جميع الاصناف غيراواجب

ا ٣٣٠ استحباب النفريق على ما أمكن من الاصفاف

٣١١ أحكام نقسيم الفيء بين جميم المسلمين

٣٢١ أحكام الرقاب وهمالمكانبون

٣٢٧ الحج من سبيل الله

٣٣٨ مسألة ان السبيل

٢٦١ فصل في دور الولاء

```
isio
                                             ١٩٢ كون من لايرث لامحجب كالرقبين والقائل
              ١٩٣ كون المحجوب قد يحبجب كالأخوة يحبجبون الام ٢٤٥ كون عتق السائبة لا ولا.فيه
                                                                  ومحج ونبالاب
                                             ١٩٤ بيان ميراث الحمل والمذاهب فيه وأحواله
                                                    ١٩٧ الشروط التي تشترط لمراث الحمل
                     ٢٠٠ مسائل في استهلال أحدالنوأ مين اذا لم بعلم بدينه ٢٦٣ باب ميراث الولاء
                                              ٢٠٢ استهلالأحدالتوأمين ثماستهلالالآخر
    ٧٠٣ مبرات غرة الحِنين الواحِية بالحِنامة على أمه (٢٦٩ كون الولاء انما يكون لاقر بعصة المعتقر
                                                  ٢٠٤ مىرات دىة المقتول والخلاف فيها
                                                            ٢٠٥ ميراث المفقود وأنواعه
                                                  ٢٠٦ فروع في ميراث المفقود وأحكامه
                                                     ٢١٠ مسائل مختلفة في ميراث المفقود
     ٢١٢ استوا. نكام المرض والصحة في صحة العقد ' ٢٩٠ أدعاء الوديعة عند رجل وإنكاره لها
                                                                        والميرات
          ٢١٣ ميراث الزوجين قبل الدخول وعدم ثبوته في ٣٩٧ بابقسمة الفيء والغنيمة والصدقة
                                                                  النكاح الفاسد
                                              ٢١٤ فروع تتعلق بالميراث فيالنكاحالفاسد
                                                              ٢١٧ الطلاق والتوارث فيه
                                             ٢٢٠ الطلاق الثلاث في المرض قبل الدخول
    ٢٢١ تطليق المدخول بها رجعيًا ومرض الرجل ٣٠٧ نفسم خسائسا كين وخسان السبيل
                                                                         في الددة
٢٢٤ تمليق الطلاق في الصحة على شرط وجد ٣١٢ أعطاء أربسة أخماس العنيمة بن شهد الوقعة
        ٢٢٥ إكراء الابن امرأة أبيمه على ماينفسخ به ٣٢٢ مجوز السيد دفع زكانه الى مكانبه
                                                            نكاحها كوطئها
                         ٢٢٧ فعل الربضة ما فسخ نكاحها كرضاع امر أنصغير و ٣٢٤ صنف الفادمين
                                                        ٣٣٣ فروع في أحكام ميراث المطلقة
                                                 ٢٣٤ أحكام اشتراك الرجلين في وطء المرأة
                                                              ۲۲۸ ﴿ كناب الولاء ﴾
                                                  ٢٣٩ :بوتالولاء للمنتق مع اختلاف الدين
```

٧٤١ ثبوت الولاء الحربي على الحربي

٣٦٧ حكم تزوج من يعتبر اذنها

٣٦٨ أحكام عضل الولي الافرب ومعنى العضل

٣٦٩ اذاكان ولي المرأة غائبًا زوجهًا من هو أبعد منه من عصبتها

٣٧٠ مقدار الغيبة المتقطعة والتي لايجوز للابعد

النزويسج فيها

٣٧١ اذا زوجتالمرأة من غير كفء فالنكاح إطل

٣٧٢ الرواية الثانية عن أحمد ان الكفائة ليست

شرطاً في النكاح

٣٤٣ إذا نكح المرأة نكاحا فاســداً فالواجب لها ٣٧٣ حكم ما اذا رضي بالعقد بعض الاولياء ولم

يرض البض

إلاس شروط الكفائة

٣٧٦ خلاف في البسار أشرط هو من شروط

الكفاءة

٣٧٧ فروع فيما ثمتبر فيه الكفاءة بين الزوجين

٣٧٨ كفاءة الموالى لبعضهم وحكم ولد الزنا

٣٧٩ نزويج الرجل ابنته البكر لمن هو كفؤها

٣٨٠ حكم أجبار البكر البالغة العاقلة

٣٨٧ كون الاجبار فيالنكاح أعا يكون للاب فقط

٣٨٣ حكم ذواج الجارية إذا بلغت تسم سنين

٣٨٤ استحباب استئذان البكر البالغة

اه ۲۸ اذا زوج ابنته الثيب بنير اذنها فالنكاح باطل

٣٨٦ اذن الثيب الكلام واذن البكر العبات مر

النطق بالاذن ابلغ من الصات ٣٨٧،

٢٨٨ فسل في الثيب المُتبر نطقها

٣٦٣ أحكام تنه . - الكافر المسلمة والمسلم الكافرة ٢٩٠ حكم ما اذا كان وليها الحاكم حضور الاقرب المحمم الزواج بدون صداق المثل

صفيحة

٣٣١ أحكام جوائز السلطان ومذاهب الائمة فيها ٣٦٦ حكم تزوج المرأة بغير اذن وليها

﴿ كتاب النكاح ﴾

٣٣٤ ثيوت النكاح بالكتاب والسنة والاجماع

٣٣٥ المذاهب في استحباب النكاح وفي تركه

٣٣٧ لا نكاح إلا بولي وشاهدين من المسلمين

٣٢٨ إذا نكحت المرأة نفسها فنكاحها باطل

٣٣٩ اذا حكم بصحة العقد حاكم لم مجز نقضه

٣٤٠ لاينمقد النكاح الا بشهادة مسلمين

٣٤١ لايمنقد النكاح بشهادة رجل وأمرأتين

٣٤٧ يصح العقاد النكاح بشهادة عبدين

٤٤٣ لاحد في وطء النكاح الفاسد

٣٤٥ النكاح الفاسدو الامور التي بساوي فيها الصحيح ٣٧٥ غير قريش من العرب لايكافئها

٣٤٦ بيان أولى الناس بنكاح المرأة الحرة

٣٥٠ ثبوت ولاية النزويج للسلطان

٣٥١ أحكام ولاية السلطان للتزويج

٣٥٢ قيام الوكيل مقام الولي فيالنزويج

٣٥٣ فصل في جواز التُوكيل مطلقا ومقيداً

٣٥٤ يثبت للوكيل ما يثبت الموكل

ه٣٥٥ أذا كان الافرب من عصبتها طفلا زوجها ٣٨١ فروع فيتزويج الاب ابنته البكر البالغة

٣٨٦ الثىروط المعتبرة لثبوت الولاية

٣٥٧ لايشترط في الولي أن يكون بصيراً

٣٥٨ يزوج أمة المرأة بإذنها من يزوجها

٣٥٩ يزوج مولاتها من يزوج امتها

٣٦٠ إذا كان للامة مولى فهو وليها

٣٦١ أحكام زواج موليته اذا أذنت له

٣٦٢ إذن المرأة لوليها في ترويجها من غير تسيين المهم فصل في الجنونة

مفخة	مفحة
٤١٧ فروع في المترور	٣٩٢ فروع في الزواج
٤١٨ حكم المديرة وأم الولد	٣٩٣ تزويج الاب الصبي والبالغ المنتوء
٤١٩ لايثبت أنها أمة بمجرد الدعوى	
٤٢٠ ان كان المنرور عبداً فولده أحرار	
٤٢١ حكم مالوشرطها مسلمة فبانتكافرة	
٤٢٢ حكم ما لو تُروج امرأة يظنها حرة فبانت أمة	مهر المثل ٣٩٦ نكاح المحجور عليه للسفه وأ دواله
٤٢٣ نصول في النكاح	٣٩٨ امتناع تطليق امرأة المولي عليه على غيرالاب
_	٣٩٩ اجبار المدبرة والمعلق عتقها بصغة وأم الولد
	٤٠٠ استناع تزويجالىبد وهوكاره الا ان يكون صنيراً
	٤٠١ تُرويج السيد عبده الصغير وحكم مهر ا.رأته
	ونفلتها
	٤٠٣ فروع في شراء الحرة زوجها أو ملكها له
للقادر عليها	•
٤٣٠ تقدم القبول على الابجاب في النَّكاح	٤٠٤ تزويج الوليين مولينهما من اثنين
٤٣١ الهزلُ والاكراء في النكاح وتراخي القبول	٤٠٦ تزويج المرأة من اثنين وفسخ النكاح بجهل
عن الايجاب	الاول منهما
٤٣٢ امتناع نُبوت الحيار فيالنكاح	٤٠٧ بطلان النكاح بوقوع عقدين معاً على امرأةً
٤٣٢ الخطبة في النكاح غير واجبة عند أهل العلم	واحدة
	٤٠٨ دعوى كل من الزوجين أنه السابق واقر ارها
•	لواحد منها
	٤٠٩ اذا زُوج العبد بغير اذن سيده فنكاحه باطل
	٤١٠ اذا دخل العبد بمن تزوجها فعلى ســيدها
٤٣٨ للعبد ان يتسرى بآذن سيده	خمسا المهر
٤٣٩ للعبد التسري بما شاء اذا أذن له سَيده	٤١١ تُروج العبد بغير اذن سيده يعلق المهر برقبته
٤٤٠ اذا أذن السيُّد لعبده أن يتسرى فليس له	يقدية به السيد
أن يرجع	١١٤ انكان المهر الواجب علىالىبدزائداً علىرقبته
٤٤١ حكم مالوطلق الحر أو العبد الخ	لم تلزم السيد الزيادة
٤٤٢ حكم مالو أسلر زوج المجوسية والوثنية الخ	٤١٣ أذا نزوج أمة على أنها حرة فأصابها وولدت
٤٤٣ اذا زنى بامرأه فليس له أن ينزوج أختهاحتي	منه فالولد حر
تنقضي عدتها	ه ٤١ مسائل في الفداء و!لضان
\$\$\$ من خُطب امرأة فزوج بنيرها لم يتعقدالتكاح	 ١٦ القصل الرابع في ألمهر
	•

صفحة

٤٤٥ من شرط صحة النكاح تميين الزوجين

٤٤٦ حكم مالوكانت له ابنتان الخ

٤٤٧ حكم ما لوكانت له ابنة واحدة فقال زوجتك ٤٧٩ جواز الجمّع بين بنتي العم وبين بنتي الحال

٤٥٠ الشروط الباطلة الني يصح المقد منها

٤٥١ النبروط الني تبيلل النكاح من أصله

٤٥٣ حواز النظر الي الحرة بن يريد تزوجها

٤٥٤ أحكام نظر الرجل الى المرأة-

٢٥٦ معنى ذوات المحارم محكم النظر البهن

٤٥٧ جواز نظر العبد الى وجه سيدته وكعبها

٨٥٨ حكم نظراله لام الى المرأة و نظر كل من الزوجين ٤٨٩ حكم ما لوتزوج المنتين في عقد واحد الى الآخر

٤٥٩ اباحة نظر السيد الى جميع بدن أمته وحكم ٤٩١ -عكم الوتزوج أخته من الرضاع وأجنبية في عقد النظر للاحانب

٤٦٠ تحريم نظر الرجل الى الاجنبية بدون سبب ٤٩٣ فصول في الجمم بين الاختين في الملك

٤٦١ النظر الى العجوز التي لاتشنهي والى الامة

٤٦٢ النظر الى الطفلة التي تصلح للنكاح

٤٦٣ حكم نظر الرجل الىالرجل

\$٣٤ حكم نظر المرأة الى المرأة

٤٦٥ أحكام نظر المرأة الى الرجل

٤٦٦ الشروط التي تصح في عقد النكاح

٤٦٧ فروع في تزوج الامة من غير شرط

٤٦٨ استحباب اختيار ذات الدين لمربد التزوج

٤٧٠ باب مامحرم نكاحه والمحرمات بالانساب

٤٧١ أنواع المحرمات بالانساب وتحريم السبب

٤٧٢ مايحرم بالمصاهرة وأقسامه

٤٧٤ فروع في محرم نكاح الربيبة

٤٧٥ بان مامحرم بالرضاع

٤٧٦ التحريم بابن الفحل

٤٧٨ حرمة الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها

١٨٠ ماينتشر اليه النحريم بسبب العقد على المرأة

٤٤٩ اشتراط المرأة الزويجها طلاق ضربها وبطلانه المما بنات المحرمات من النسب والرضاع كهن

الملا وطءالحرام يحرم كما يحرم وطءالحلال والشبهة

الوطء على ثلاثة أضرب:

٤٥٧ اشتراطالخيار فيالصداق خاصة لا يبطل النكاح ٤٨٤ لافرق فها ذكر بين الزنا في القبل والدبر

100 محرم على الرجل نكاح بنته من الزنا الح

الهُمُمُ مَن بَاشِرَ فَيَمَا دُونَ الْفُرْجِ

٨٧؛ حكم مالو نظر الى فرج أمرأة بشهوة

AAA حَكُم مِا لُونظرتالرأة الى فرج رجل بشهوة

٤٩٠ فصل في المهر

٤٩٢ حكم مالواشترى أختين فأصاب أحديها

الم عكم المباشرة من الاماه فيادون الفرج

/٤٩٧ حكم ما لو تزوج الامة الموطوءة أو اخرجها

عن ملكك

٨٩٨ لابأس بالجمع بين منكانت زوجة رجل وابنته من غيرها

٩٩٨ حكم ما لو تزوج رجل بامرأة وزوج ابنه بنتها

٥٠٠ حرأثر نساء أُهُل السكتاب وذبائحُهم حلال للمنسلمان

٤٦٩ بيان ما ينبغي للمنزوج أن يتخيره من النساء ٥٠١ أهل الكتاب ثم أهل التوراة والانجيل

٥٠٠ لاتحل ذبائح المحوس ولانكماح نسائهم

٥٠٣ حكم سائر الكفار غير أهل الكتاب

٥٠٤ حكم ما لو تزوج كتابية فانتقلت الى دين آخر

٥٠٥ فروع في نكاح المنتقل من دينه الى دين آخر

أ٠٠٦ حل الامة الكتابية لسيدها دون المجوسية

```
صفحة
٥٠٧ كل ملة حرم نكاح حرائرها بحرم نكاح ١٣٧ انفرقة بين الزوجين باسلاماً حدهما بعد الدخول
                                                                           إمائها
                                         ٥٠٨ تحريم الامة الـكتابية على المسلم ولوكان عبداً إ
٥٠٩ حكم تزوج المسلم الامة المسلمة وما شترط له ١٤٠ اسلام الكافر ومعه أكثر من أربع نسوة
٥١١ كل من قدر على نزوج كتابية تعفه لا محل له ٤٤٦ نزوج إن الكافر الصغير أكثر من أربع ثم
      ٥١٢ حكم أيسار الرجل بمدَّرُوجِه الامة بشروطه ٥٤٣ بيان عدة من وقع عليهن الاختيار
                                                      ٥١٣ حكم تزوج الحرة على الامة
  ١٤٥ العدد الذي يجوز نكاحه من الاماء بشروطه ٢٤٥ حَكم ما لو قال كالم أسلمت واحدة أخذتها
                                                        ١٥٥ أحكام نكاح المرأةالزابية
                                             ۵ ۲ ۲ ۲ و بیان عدمها
                                                      ٥١٨ اباحة نكاح الزانية بشرطين
                                                ٥١٩ منع الرجل من وطء أمته الفاجرِه
                                                    ٥٢٠ خطبة المرأه للنكاح وأحكامها
                                                   ٣٦١ القسم الثالث من أفسام الخطبة
                                                  ٢٢٥ التبول في الرد والاجابة على الولى
                                         ٥٢٣ خطبة الرجل على أخيه في موضع المهي محرمة ا
 ٥٢٥ لابحل لاحدخطية الرجبية لا تعربُضاً ولا تُصربحا إ٥٥٥ فروع في الـــلام الرجل وتحته اماء وحرة
        ٣٦٥ حكم مالو صرح أو عرض في موضع بحرم ٧٥٧ اسلام الرجل وتحته خمس حرائر
                                                                     النعر بض فيه
                                                       ٥٢٧ محرم على العبد نكاح سيدته
                                             ١٨٥ حكم الوملكت المرأة زوجها أو بعضه
                                                  ٥١٩ لابجوز للرجل أن يطأ جارية ابنه
٣٠٠ اذاوطي. الان جارية أيه عالماً بالتحريم فعليه الحداً ٥٦٣ - افر ار الـكمفار على انكحتهم المحرمة بشرطين
                                                ( باب نكاح أهل الشرك)
                                         ٣٢٥ اذا أسلم الوثني وقد تزوج بأربع وثنيات ولم
                                                                يدخل بهن بن منه
                                             ٣٣ء حكم ما أذا حصلت الفرقة قبل الدخول
                                            ٣٤٥ اذا أسلما الزوجان معاً فها على النكاح
        ٥٣٥ حكم ما إذا اسلم أحد الزجين بعد الدخول ٥٧٠ حكم ما إدا سما صداقاً في العقد
```

٣٦، ﴿ مَالُوأُسُلُمُ أَحَدُ الرَّوْجِينَ وَتَخْلَفُ الْآخِرُ ٥٧١ نَكَاحُ الْمُتَعَةُ غَيْرُ جَائْزُ

٥٣٨ أحكام اختلاف الزوجين فيمن أسر منها قبل أسلام جميعهن ٥٤٥ حكم ما لوأسلم وتحته أنان نسوة ٥٤٧ لوأسلر وتحتهاختان اختار منها واحدة ٥٤٨ حكم مالوتز،ج وثانية فأسلمت قبله ٥٤٩ حكم مالوكان أم وبنت فأملم واسلمنا الح ۰۵۰ « « اسر عبد وتحنه زوجان ۱۰۵ « « « ^اوتحته اربع حراثر . LI D D D COT وه احكام اسلام الرجا. على اربع إما، وه عادم لاطول ٥٥٨ اسلام زوج الكنابية قبل الدخول ٥٥٩ تحاكم الكفار في مقود الكحتهم بعداللامهم دوج الذي الذمية على أن الاصداق لها ٥٦٢ أنـكَحةالكفار وثبوت احكمام الصحة لهـم ٥٦٤ ارتدار احد الزوجين قبل الدخول وانفساح النـکاح به ٥٦٦ حكم ارتدادالزوجين معاً فبلالدخول أوبعد الانه نكأح الشفار واحكامه وبطلانه إه٣٥ النهي عن نكاح الشغار

صفحة

٥٧٢ نهي التي صَلِيَاتُهُ عن متعة النساء

٧٤ بطلان نكام المحلل

٥٧٥ حكم ما اذاشرط عليه التحليل قبل العقدولم ٥٩٩ حكم مالوطلقهاطلاقا باثنا ثم أعتقت يذكره في العقد الخ

٥٧٦ حكم عمر في قصة ذي الرقعتين

٧٧٥ حكم ما لوشرط عليه أن محلها قبل العقد

٥٧٨ حكم مالوعقد المحرم نكاحا الح

٧٩ حكم ما لووجد أحد الزوجين بصاحبه جنو نا ٢٠٣ المنة وأحكامها وفسخ النكاح ما

٥٨٧ الحيار بغير ماذكر من العروب

٥٨٣ حكم ما لوكان بكل من الزوجين عيب

٨٤ اعتبار فيشروط ثبوت الخيار

٥٨٥ اذا فسخ قبل المسيس فلامهر له

٥٨٦ حكم ما لوكان الفسخ بعد الدخول

٨٧٥ حكم ماعلم بالميب وقت العقد أو بده

٨٨٥ حكم ما لو طلقها قبل الدخول ثم علم أنه كان ٦١٢ كون وطء أمرأة لا تخرجه عن المنة في

٥٩٠ لا مجوز تزويج كبيرة عميب بغير رضاها

٥٩١ أذا عَنْفَتَ الأمَّةُ وزُوحِهَا عَبِدُ فَاهَا أَلْحَيَارُ

٥٩٣ حكم مالو أعنى قبل ان تختار

٥٩٤ أن وطئها بطل خيارها

٥٩٥ حِكُم ما لو أعتق العبد والامة دفعة واحدة إ

٥٩٦ اذا عنقت المجنونة والصنيرة فلا خيار لمما ٥٧٣ حكم ما أذا بروج المرأة على أن يطلقها في ٥٩٧ حكم ما لو اختارت المقام معه قبل الدخول

۸۹۵ حكم ما لو كانت مفوضة ففرض لها مهر المثل

٦٠٠ فصل في الطلاق بعد المتق وقبل الاختيار ٦٠١ فروع في ثبوت الخيار للمعتقة على زوجها

وازوجهاعلىها

٦٠٢ ياب أجل العنين والخصى غير الجبوب

٨٠ الفصل الثاني في عدد العيوب المجوزة للفسيخ ٢٠٤ اجل السنين وابتداؤه وكيفية ثبوت العنة

٨٨٥ الاختلاف في عدد العبوب التي تحبوز الفسخ ٥٠٠ رجمة العنين بعد الفسخ أعات كون بنكاح جديد

ا ٦٠٦ احكام الخصى وكونه كالعنين

(۹۰۷ دعوی العنین

٦٠٨ علم المرأة بعنة زوجها بعد الدخول

٢٠٩ رضاء المرأة بعنة الرجل يبطل خيارها

٩١٠ بطلان دعوى العنة بمداعتر أفاطر أفوصو له البها

ا ۲۱۱ بيان الوطء الذي يخرج به من العنة

حق غيرها

٨٨٠ ليسلولي الصغير والصغيرة والامة زويجهم عميب ٦١٣ ثبوت الحيار للمرأة بجب العنين قبل الحول الحالم دعوى المرأة عنة زوجها وادعاؤه وطأها ا ٦١٦ دعوى الرجل وطء النب وانكارها

٥٩٢ فرقة الخيار فسخ لا ينقص بها عدد الطلاق ٦١٩ دعوى الخنثي المشكل أنه رجل وأحكامه

٦٢٠ احكام الخشى المشكل ومبراثه وديته

٦٢١ بيان شرائط الاحصان

﴿ تُم فهرس الجزء السابع ﴾



